

أ. د. محمّد سهيل طقّوش

تاريخ العثمانيين

من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة

دار النفائس

بسم الله الرحمن الرحيم

تاريخ العثمانيين

من قيام الدولة
إلى الانقلاب على الخلافة

تأليف

الدكتور محمّد سهيل طقّوش

أستاذ التاريخ الإسلامي في جامعة الإمام الأوزاعي

كلية الدراسات الإسلامية

دار النفائس

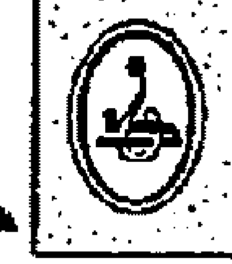
تاريخ العثمانيين من قيام الدولة
إلى الانقلاب على الخلافة

تأليف: الدكتور محمد سهيل طقوش

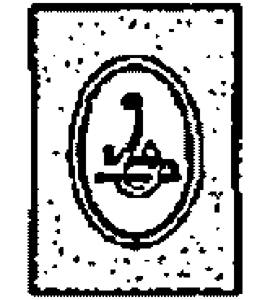
الطبعة الثالثة ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

ISBN 978 - 9953 - 18 - 443 - 2

نشر Publisher



دار النفائس
للطباعة والنشر والتوزيع
شارع فردان - بناية الصباح
وصفي الدين - ص.ب 5152 - 14
الرمز البريدي: 2020 - 1105
فاكس: 009611861367
هاتف: 803152 - 009611810194
بيروت - لبنان



DAR AN-NAFAES
Printing-Publishing-distribution
Verdun Str - Safiedine bldg.
P.o.Box 14-5152
Zip code 1105-2020
Fax: 009611 861367
Tel: 00961 1 803152 - 810194.
Beirut - Lebanon

Email: alnafaes@yahoo.com
Web Site: WWW.alnafaes.com

الإهـــــداء

إلى روح والدي،

الذي قضى من دون أن يملأ عينيه من ثمرة هذه الغرسة التي زرعها في أرض خصبة من العلم، وفي جو نضر بالمعرفة، وفي عالم مشرق بالفضائل، رحمه الله.

وإلى روح والدتي،

التي حملتني وهناً على وهن، وربَّتني صغيراً، ورعتني يافعاً، وسُرَّت برؤيتي شاباً، وكم تمنَّت أن أنال بسطة في العلم، رحمها الله.

وإلى زوجتي،

التي تشاركني سعادة الحياة وشقاءها، وقد أرادت أن تستروح في ظلال العلم، فمضت تبذل من ذات حياتها وروحها العون بما هيأته لي من الجو الملائم للبحث العلمي والتشجيع المستمر، فصبغت الدراسة بروح من روحها وعبق من عبقها.

المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على سيِّد المرسلين محمد بن عبد الله، خاتم النبيين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن دعا بدعوته إلى يوم الدين، وبعد:

تتناول هذه الدراسة تاريخ الدولة العثمانية من جانبها السياسي. والواقع أن أحداث التاريخ العثماني معقدة ومتشابكة وذات تكوينات سياسية متعددة، إنه التاريخ الذي احتوى أحداثاً على مدى ما يزيد على ستة قرون بين التاريخ الوسيط والتاريخ الحديث، والذي شكَّل دولة إسلامية واسعة مترامية الأطراف، تفاعلت عليها عناصر متعددة ومختلفة الأهواء والمشارب، وشهدت بنى اجتماعية وقومية وأنظمة اجتماعية متباينة.

وظلت الدولة العثمانية، منذ نشأتها، تشكِّل، بالنسبة لأوروبا مشكلة كبرى. لقد وقفت، في بادئ الأمر، ضد الخطر الصليبي الذي أخذ يتجدَّد على بلاد المسلمين، ومثَّلت أقوى وأنجح مقاومة ضد أوروبا الآخذة بالتوسع باتجاه الشرق، خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر، ثم ما لبثت أن اعترضت المشروعات الاستعمارية الأوروبية والمحاولات الصهيونية في الولايات العربية والإسلامية، وحين ضعفت أثارت التنافسات الدولية فيما عرف بالمسألة الشرقية؛ وظل الأوروبيون يعدُّونها العدو الأكبر للنصرانية وكابوساً يخيم على صدر أوروبا، ويحول دون التطور التاريخي، ونقطة سوداء تلطخ قيم الحضارة الغربية.

والحقيقة أن الخلافة الإسلامية، التي تمثلها الدولة العثمانية، كانت الهدف الكبير الذي ظل يلفت أنظار أوروبا، وراح الأوروبيون ينفثون سموم حقدهم للقضاء عليها بوسائل كثيرة وطرق متعددة، أهمها الغزو الفكري الذي ضلَّل عدداً من مؤرخي الشرق الذين استندوا، في تفسير الأحداث وتحليلها، على أسس بعيدة عن الموضوعية، والغزو العسكري الذي شغل حيِّزاً كبيراً من تاريخها.

من أجل ذلك، تعرَّضت الدولة العثمانية إلى حملات عنيفة ظاهرها محاربة الظلم والفساد، وباطنها التشهير بها والنيل منها، وصولاً إلى سلخ الشعوب التابعة لها بهدف تفتيت وحدتها ومن ثم القضاء عليها؛ وقامت بهذه الحملات قوتان معاديتان للإسلام هما الاستعمار الأوروبي والصهيونية.

بدأت القوة الأولى اهتمامها بتاريخ العثمانيين في القرن السادس عشر في معاهد الاستشراق والجامعات الأوروبية، عندما أراد الأوروبيون التعرُّف على تاريخ هؤلاء الذين اجتاحوا شرقي أوروبا ووسطها وخاضوا صراعاً مريراً معهم، لذلك نشأت الدراسات الأوروبية المعادية للعثمانيين وللإسلام، وبدأت القوة الثانية اهتمامها بتاريخ العثمانيين بدءاً من القرن التاسع عشر وشاركت الدول الأوروبية في سياستها الرامية إلى تفتيت وحدة الدولة العثمانية والقضاء عليها.

لقد حفلت كتب التاريخ، بالإضافة إلى كتب الأدب والبحوث العلمية ومجموعات الوثائق التي نشرتها الحكومات الأوروبية، بدءاً من النصف الأول من القرن العشرين، بالعديد من الأوصاف والتصريحات الرسمية التي جعلت التاريخ العثماني ظاهرة تاريخية فيها الكثير من التحامل، واستقرت في أذهان الأجيال المتعاقبة، على مختلف مستوياتها، صور قاتمة عن الدولة العثمانية، واقترن ذكرها في قلوبهم وفي أذهانهم بمظالم ومحن تكدست على صدورهم، هذا في الوقت الذي روَّج فيه الاستعمار الأوروبي والصهيونية أن الدولة العثمانية تسير في الاتجاه الخاطئ في عالم كان ينشد ويطبق العدالة والمساواة، وَوُجِد كتّاب ومؤرخون ردَّدوا، عن جهل أو تجاهل، تلك الآراء الخاطئة عنها، وبخاصة على الصعيد العربي.

لقد تناول المؤرخون الدولة العثمانية في كتاباتهم باهتمام بالغ، لكنَّ الكثير منهم تحامل عليها بإيحاء خارجي أو ذاتي ينمُّ عن حقد دفين، لا لشيء، إلّا لكونها تحمل شعار الإسلام، إلا أن مثل هذه الأحكام لا تتماشى مع الحقائق التي تبيِّنها الدراسة الموضوعية، ولا مع الملاحظة المتأنية لما خلَّفه العثمانيون من آثار مادية وسياسية واجتماعية تنفي أنهم كانوا مجرد محاربين مُجرَّدين من أي قيم حضارية، والملاحظ أن هذه النظرة المتحاملة قد انتقلت إلى تركيا الحديثة التي قامت على أنقاض الدولة العثمانية لتهاجم بشدة الماضي العثماني، على أن هذه النظرة التحاملية للتاريخ العثماني والدولة العثمانية، أخذت تتعدَّل في أوروبا وفي تركيا في أعقاب الحرب العالمية الثانية وبدأ يشوبها بعض الاتزان والموضوعية.

إن العودة إلى الأصول التاريخية العثمانية، التي كُتبت قبل القرن العشرين تسمح لنا بالقراءة الموضوعية لتاريخ هذه الدولة التي جمعت بين الشعوب الإسلامية في إطار يعتمد المساواة بينهم، من دون تفريق في الجنس واللون، ويعتمد المساواة بينهم وبين أتباع الأديان الأخرى في تطبيق مبادئ الشرع الإسلامي. فالدولة العثمانية هي التنظيم السياسي الوحيد، في العصور الوسطى والحديثة، الذي اعترف رسمياً بالأديان السماوية الثلاثة وحقق بينها تعايشاً تميَّز بالانسجام.

وإذا كان قد اعترى الحكم العثماني في بعض مراحله زلّات ارتكبها بعض السلاطين أو القيِّمين في مُدَدٍ زمنية متقاربة أو متباعدة، فإن تاريخ هذا الحكم يبقى، على الرغم من ذلك، جزءاً من تاريخ العالم الإسلامي، ولا يمكن فصل الانتصارات التي حقَّقها والأمجاد التي بناها عن المبادئ الإسلامية التي كانت المحرك الأول للمسلمين عبر القرون لتحقيق الانتصارات العسكرية والحضارية.

وإذا كان تاريخ الدولة العثمانية قد تكاثرت حوله الافتراءات فليس معنى ذلك أن المسؤولين عن حكم هذه الدولة كانوا مثاليين، فلكل دولة مزايا تذكر لها ومآخذ تسجل عليها.

لقد أحرزت الدولة العثمانية باسم الإسلام انتصارات باهرة، واجتاحت جيوشها أقاليم شاسعة في جنوب شرقي أوروبا ووسطها، ووصلت في فتوحها إلى ڤيينا عاصمة النمسا، وهي أقاليم لم تخضع قط من قبل لحاكم مسلم، وقامت بدور هام في نشر الإسلام في ربوع هذه الأقاليم.

وانتابت الحكومات الأوروبية موجة من الهلع من اندفاع الدولة الإسلامية باتجاههم، ما دفعها إلى التكتل في محاولة لدرء الخطر عنها في موجات تنادت إليها البابوية وأسهمت فيها دول أوروبية عديدة، وتبادلت الدولة مع أعدائها الانتصارات والهزائم بحيث لم تترك هذه الدول الأوروبية فرصة للدولة العثمانية لالتقاط أنفاسها، وعلى الرغم من ذلك، كانت الدولة تنهض من كبوتها وتعيد بناء قواتها وتستأنف مسيرتها الظافرة، وقد تحقَّقت هذه الانتصارات والفتوح بفضل جيشها الأكثر إعداداً والأدق تنظيماً. ففي آسيا خاضت صراعاً مريراً ضد الدولة الصفوية في إيران اتسم بالصراع المذهبي، ونجحت في تحقيق انتشار واسع في أقاليم أرمينيا الغربية وبلاد ما بين النهرين وتفليس وديار بكر وجميع الأراضي الجنوبية حتى الرقة وإيران، ثم خاضت صراعاً مريراً ضد الأقاليم العربية الإسلامية في الشرق والغرب وضمَّت بلاد الشام ومصر، وظهرت كإحدى دول البحر الأحمر ودخلت الحجاز وبعض مناطق اليمن، وخفَّفت من الضغط البرتغالي الواقع على البلاد الإسلامية، وبخاصة الإمارات العربية الساحلية في الخليج العربي، وأجهضت محاولات البرتغاليين تكوين حلف نصراني مع الحبشة معادٍ للقوى العربية الإسلامية، كما سيطرت على شمالي إفريقيا وحالت دون الزحف الإسباني على هذه المنطقة.

وقد حقَّقت في حروبها مع الدولة الصفوية وفي ضمِّها للبلاد العربية نجاحاً كبيراً من الناحيتين السياسية والمذهبية، ففرضت هيمنة سياسية على الأقاليم المفتوحة

وقضت على المذهب الشيعي في الأناضول، وأوقفت المد الصفوي باتجاه الشرق العربي باستثناء العراق الذي كانت له أوضاع خاصة.

وبوفاة السلطان سليمان الأول القانوني في عام (٩٧٣هـ/١٥٦٦م) ينتهي العصر الذهبي للدولة العثمانية، ليبدأ عصر آخر شهد تراجعاً عثمانياً بفعل حالة الاسترخاء التي كان يمر بها المجتمع العثماني والأجهزة الحاكمة من جهة، والوثبة الأوروبية نحو عصر جديد من التطور من جهة أخرى؛ وأخذت الدولة تفقد أطرافها رويداً رويداً في القارات الثلاث. وكانت معاهدة كارلوفيتز (رجب ١١١٠هـ/كانون الثاني ١٦٩٩م) أول معاهدة تُفرض عليها كدولة منهزمة تنازلت بموجبها عن أقاليم واسعة؛ وتتابع فرض المعاهدات الجائرة بحقها، واستمرت بالتراجع والتقهقر حتى مؤتمر برلين عام (١٢٩٥هـ/١٨٧٨م) الذي شكَّل بداية النهاية بالنسبة لها، إذ تكتلت عليها الدول الأوروبية الاستعمارية وشاركتها الصهيونية في أواخر القرن التاسع عشر، وعندما نضجت ظروف القضاء على الرجل المريض، كما وصفها الأوروبيون في أواخر عهدها، نجح الجميع في تمزيق أوصالها، على الرغم من الجهود المضنية التي بذلها السلطان عبد الحميد الثاني للمحافظة على تماسكها ووحدتها في ظروف في منتهى القساوة والشدة، واستطاع أن يحافظ على ما تبقّى من كيانها قدر جهده، وأن يتمسَّك بطابعها الإسلامي وبتقاليدها الموروثة حتى تَمَّ عزله في عام (١٣٢٧هـ/١٩٠٩م).

وإذ سقطت الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى، بفعل تدخل الدول الأوروبية والصهيونية من جهة، والسياسة غير المدروسة للعسكريين، الذين تسلموا الحكم بعد عزل السلطان المذكور، من جهة أخرى، حيث زجُّوا بالدولة في مغامرات خارجية وصراعات عنصرية داخلية أدَّت إلى نهايتها وقيام تركيا الحديثة.

إن القدرة على الإحاطة الموضوعية بهذا التاريخ المتشعِّب لا تتوافر إلا بالعودة إلى الأصول، وبخاصة إذا وقفنا على التنوع الكبير في الأفكار والمعلومات والمواقف والآراء لجميع الكتابات من تركية وعربية وأوروبية. ومن الأمور الملفتة للنظر أن الأبحاث والدراسات التاريخية العربية أهملت، إلى حد ما، التاريخ العثماني، وما عالجته في الماضي أبرز الجانب الضبابي السيِّئ من هذا التاريخ، وبخاصة فيما يتعلق بعلاقة العرب بالعثمانيين، ولعلَّ مردَّ ذلك يعود إلى سببين:

الأول: تأثُّر هذه الأبحاث بالدراسات الأوروبية المتحاملة على الدولة العثمانية.

الثاني: ما عانته الولايات العربية من مظالم بسبب تصرفات بعض الولاة العثمانيين.

وقد أدّى التنبُّه إلى هذا الإهمال إلى قيام أبحاث ودراسات متجدِّدة لكنها لم تكن

كافية لإنصاف العثمانيين، وإشباع التاريخ العثماني بالتحليل والدراسة بموضوعية بفعل التركيز على جوانب معينة منه.

ومما لا شك فيه أن المكتبة العربية، بشكل خاص، تفتقد إلى دراسة علمية شاملة تعالج تاريخ العثمانيين بشكل متكامل، وهذا الذي دعانا إلى الكتابة في هذا الموضوع لنعطي صورة هي أقرب ما تكون إلى الحقيقة والواقع، ولتقف الأجيال الطالعة على جزء من تاريخنا الإسلامي، ويطَّلعوا على الخدمات التي قدَّمتها الدولة العثمانية للإسلام وللمسلمين، وجهودها في المحافظة على المكتسبات الموروثة، راجياً أن تصحِّح ما علق في أذهان أجيالنا العربية والإسلامية من مفاهيم خاطئة حول تاريخ الدولة العثمانية.

استندت في هذه الدراسة على مصادر ومراجع متنوعة وبلغات مختلفة. لقد اعتمدت على المصادر والمراجع العربية لتحديد علاقة الأقطار العربية بالدولة العثمانية، كما اعتمدت على المصادر والمراجع الأوروبية لتأريخ علاقة الدولة العثمانية بدول أوروبا، وكان للمصادر والمراجع التركية نصيبها من حيث تأريخ نشأة الدولة وتوسُّعها وعلاقاتها بالبلدان المفتوحة من وجهة النظر العثمانية.

وآمل، بما اعتمدت عليه، أن يخدم الثقافة التاريخية، كما آمل بأن تكون هذه الدراسة المتواضعة قد استوفت الحد الأدنى من شروط البحث العلمي، وقدَّمت ما هو حيوي ونافع لأجيالنا الطالعة.

أما تشكيل الموضوعات، التي يراها القارئ بعناوينها، فقد قسَّمتها إلى ستة أبواب موزَّعة على ثمانية عشر فصلاً.

عالجت في الفصل الأول الأوضاع السياسية في آسيا الصغرى عشية قيام الإمارة العثمانية، ثم نشأة هذه الإمارة في عهد مؤسسها عثمان، والتوسع العثماني في عهده، وإنشاء جيش الإنكشارية في عهد ابنه أورخان، وفتوح هذا السلطان في آسيا الصغرى وأوروبا، والأحداث السياسية والعسكرية التي جرت في عهد مراد الأول.

وتطرَّقت في الفصل الثاني إلى ما جرى من أحداث في عهد كل من بايزيد الأول ومحمد الأول ومراد الثاني. والمعروف أن الإمارة العثمانية توسَّعت في البلقان قبل أن تقع تحت ضربات تيمورلنك في عهد بايزيد الأول، ثم نهضت في عهد محمد الأول، واستأنفت فتوحها في البلقان في عهد مراد الثاني.

وتضمَّن الفصل الثالث سجلاً للأحداث التي جرت في عهد كل من محمد الثاني الفاتح وبايزيد الثاني، وأهمها فتح القسطنطينية على يد محمد الثاني والحرب الكبرى مع البندقية والفتوح الواسعة في أوروبا؛ واقتصر عهد بايزيد الثاني على الصراعات

الداخلية على السلطة التي أجبرته على التنازل عن الحكم لابنه سليم.

وخصَّصت الفصل الرابع لتدوين الأحداث التي جرت في عهد سليم الأول، وأهمها علاقته العدائية مع الصفويين الشيعة وحروبه الناجحة معهم، والمعروف أن إسماعيل الصفوي حاول نشر المذهب الشيعي في الأناضول الشرقي تمهيداً لانتزاعه من أيدي العثمانيين، فتصدّى له سليم الأول وأفشل مشروعه وأجبره على التراجع إلى الداخل الإيراني، وضمَّ هذا السلطان العالم العربي، بلاد الشام، مصر، العراق، والحجاز إلى الدولة العثمانية، وانتقلت الخلافة الإسلامية في عهده إلى بني عثمان.

وعالجت في الفصل الخامس علاقة سليمان الأول القانوني بالغرب الأوروبي التي كانت علاقة تبعية للدولة العثمانية القوية، والمعروف أن العثمانيين بلغوا في عهده ذروة قوتهم العسكرية، فتجاوزوا، في فتوحهم، البلقان إلى المجر، ووصلوا، في تقدُّمهم، إلى ڤيينا عاصمة النمسا وحاصروها، إلا أنهم فشلوا في اقتحامها؛ وكان ذلك آخر امتداد منظم لهم حيث بدأ بعد ذلك التراجع التدريجي للعثمانيين من أوروبا، وفتح العثمانيون في عهده جزيرة رودس في البحر الأبيض المتوسط.

وتطرَّقت في الفصل السادس إلى علاقة سليمان الأول القانوني بالشرق الإسلامي وشمالي إفريقيا؛ فاصطدم هذا السلطان بالصفويين وتغلَّب عليهم ودخل عاصمتهم تبريز، وضمَّ العراق بعد أن كان هؤلاء قد انتزعوه، ثم دخل في صراع مع الغرب الأوروبي والقوى الموالية للأوروبيين في شمالي إفريقيا، وقد حقَّق نجاحاً تمثَّل في دخول إمارات شمالي إفريقيا في حظيرة الدولة العثمانية، وضمَّ هذا السلطان اليمن.

ودوَّنت في الفصل السابع الأحداث السياسية والعسكرية التي جرت في عهد كل من سليم الثاني ومراد الثالث؛ لقد حاول الأول السيطرة على أستراخان، الواقعة على مصب نهر الڤولغا في بحر قزوين، بهدف وضع حد لامتداد روسيا من ناحية الجنوب ومنعها من السيطرة على الطرق التجارية العالمية، إلا أنه فشل في ذلك، وخسر العثمانيون في عهده معركة ليبانت البحرية أمام بحرية العصبة المقدسة بقيادة دون جوان النمساوي، ولعل إنجازه الوحيد يتمثَّل في فتح جزيرة قبرص. وتوسَّعت الدولة العثمانية في عهد مراد الثالث في الشرق على حساب الصفويين، وبرزت في عهده الحركات الانفصالية في الأفلاق والبغدان وترانسلڤانيا.

وتطرَّقت في الفصل الثامن إلى أوضاع الدولة العثمانية الداخلية، خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، وأهمها ثورات الإنكشارية والإصلاحات الداخلية، وبخاصة في عهد سليم الثالث، والمشكلات القومية في البلقان التي بدأت بالظهور.

واحتوى الفصل التاسع سجلاً للعلاقات العثمانية ـ الصفوية، والعلاقات العثمانية النمساوية والمجرية.

تركَّز الصراع العثماني ـ الصفوي، في القرن السابع عشر الميلادي، على العراق، وبرز الشاه عباس الكبير الصفوي كرجل دولة أخذ على عاتقه التوسع على حساب العثمانيين، وإذا كان قد نجح في ذلك في ظل تراجع القوة الميدانية للجيوش العثمانية، إلا أن الصفويين تراجعوا، بعد وفاته، عن إنجازاته التي حقَّقها، واضطروا إلى ترسيم الحدود مع العثمانيين.

ودخل الروس، في القرن الثامن عشر الميلادي، على الخط السياسي بهدف التوسع على حساب الصفويين، الأمر الذي دفع العثمانيين إلى الاقتداء بهم حتى لا يتفرَّدوا بالسيطرة على المنطقة.

وبرز في هذه الأثناء الزعيم الأفشاري نادر شاه، المستبد بالدولة الصفوية، حيث راح يتوسع على حساب العثمانيين، وحاول نشر المذهب الشيعي في أراضيهم، غير أنه لم ينجح في ذلك واضطر، تحت ضغط الأحداث العسكرية والثورات الداخلية التي قامت ضد حكمه، إلى التفاهم.

واتصفت العلاقة العثمانية النمساوية والمجرية بالعدائية، وحملت أسرة هابسبورغ على الجيوش العثمانية في أوقات متقاربة أو متباعدة، وبخاصة بعد فشل حصار ڤيينا، وفرضت على العثمانيين معاهدات اقتطعت بموجبها أراضٍ عثمانية، وبخاصة في المجر التي كانت محور الصراع بين الدولتين.

ودوَّنت في الفصل العاشر أحداث العلاقات العثمانية ـ الروسية في ظل توثُّب الروس للتوسع على حساب العثمانيين للوصول إلى المياه الدافئة، فنشبت الحروب المتواصلة بين الدولتين كانت لصالح الروس الذين فرضوا المعاهدات على العثمانيين وانتزعوا منهم كثيراً من الأراضي، وبخاصة في القرم والأفلاق والبغدان وبسارابيا، ومُنح قياصرة روسيا، في غضون ذلك، لقب بادشاه في المعاهدات والمراسلات الرسمية.

وتطرَّقت في الفصل الحادي عشر إلى العلاقات العثمانية ـ الفرنسية، والعثمانية ـ البولندية. والمعروف أن سياسة فرنسا الشرقية كانت جيدة تجاه الدولة العثمانية، وقد جمعت الدولتين مصالح مشتركة، على الرغم من مرور هذه العلاقات بأوقات عصيبة، كما حصل في القرن الثامن عشر، عندما أرادت فرنسا، بعد الثورة الفرنسية، أن تضرب خطوط التجارة البريطانية ومواصلاتها مع الهند في الوقت الذي اشتدَّ فيه التنافس بينهما؛ فاحتلت مصر الخاضعة اسمياً للدولة العثمانية،

بفعل وقوعها على طريق الهند، وقاد نابليون بونابرت الحملة، وتطورت السياسة الفرنسية نحو الأسوأ عندما حاول نابوليون عبثاً احتلال بلاد الشام والنفاذ إلى الأناضول، فصدَّته عكا، وعاد إلى مصر ليغادرها بعد ذلك إلى فرنسا، بفعل اشتداد الضغط الأوروبي عليها، ثم حدث أن استعادت الدولة العثمانية سيطرتها على مصر بعد خروج الفرنسيين منها بمساعدة بريطانيا. وكانت العلاقة العثمانية ـ البولندية متوترة بفعل الصراع على أوكرانيا وبودوليا، واحتفظ العثمانيون بنتيجة هذا الصراع بالجزء الأكبر منهما.

وعالجت في الفصل الثاني عشر الأحداث التي حصلت في عهد محمود الثاني، وأهمها محاولاته الإصلاحية التي توَّجها بالقضاء على الإنكشارية بعد تفاقم خطرهم وأضحوا عالة على الدولة، بالإضافة إلى ثورات الصربيين واليونانيين التي أقضَّت مضاجعه، وثورة الوهابيين في جزيرة العرب، وقد كلَّف واليه على مصر محمد علي باشا بالقضاء عليها. وانتقض هذا الوالي على الدولة، بعد أن نجح في القضاء على الثورة الوهابية، وضمَّ جزيرة العرب إلى مصر، وذلك بفعل اختلاف وجهات النظر السياسية، وطموح الوالي المصري للاستئثار ببلاد الشام وضمِّها إلى مصر، الأمر الذي أدى إلى اندلاع الحرب بين إستانبول والقاهرة. وتدخَّلت الدول الأوروبية في هذه المسألة لمساندة هذا الطرف أو ذاك وفقاً لمصلحة كل دولة، وحاولت حل القضية بما يتوافق مع مصالحها الخاصة، واحتلت فرنسا، في عهد محمود الثاني، الجزائر.

ودوَّنت في الفصل الثالث عشر الأحداث السياسية والعسكرية في عهد عبد المجيد الأول، فاستكملت أحداث الصراع العثماني ـ المصري في بلاد الشام الذي انتهى بمعاهدة لندن بعد تدخُّل الدول الأوروبية، ونشبت في عهده الاضطرابات في بلاد الشام بفعل تدخُّل الدول الأوروبية، بالإضافة إلى حرب القرم التي حاربت فيها الدولة العثمانية روسيا متحالفة مع فرنسا وإنكلترا، وتطرَّقت أخيراً إلى إصلاحاته الداخلية.

وسجَّلت في الفصل الرابع عشر ما جرى من أحداث في عهد كل من عبد العزيز ومراد الخامس، وأهمها الثورات التي نشبت في البلقان وبلغاريا وكريت.

وتطرَّقت في الفصل الخامس عشر إلى الأوضاع السياسية الخارجية في عهد عبد الحميد الثاني، وأهمها استمرار الاضطرابات في البلقان التي أدت إلى حرب عثمانية ـ روسية. وواجه هذا السلطان أزمات سياسية حادة تمثَّلت باحتلال بريطانيا لقبرص ومصر، وفرنسا لتونس، ثم الحرب العثمانية اليونانية التي أدَّت إلى حصول اليونانيين على الاستقلال، بالإضافة إلى الأزمة الأرمنية.

وعالجت في الفصل السادس عشر الأوضاع السياسية الداخلية في عهد عبد الحميد

الثاني، وأهمها حركة الجامعة الإسلامية، والإصلاح الدستوري، والثورة التي قامت ضد حكمه بقيادة حزب الاتحاد والترقي، وخلعه عن الحكم.

وسجَّلت في الفصل السابع عشر الأحداث التي أدَّت إلى إنهاء دور الخلافة الإسلامية في عهد كل من محمد رشاد ومحمد وحيد الدين وعبد المجيد الثاني، وأهمها احتلال إيطاليا لليبيا وحروب البلقان التي أدَّت إلى انفصال دولها عن الدولة التركية، واشتراك الأتراك في الحرب العالمية الأولى إلى جانب ألمانيا ضد فرنسا وإنكلترا، والمعروف أن الأتراك وحلفاءهم خسروا الحرب، وعمد المنتصرون إلى فرض اتفاقيات مذلة بحق الدولة، فجرَّدوها من ممتلكاتها في آسيا - العالم العربي - وأوروبا وبعض المناطق في آسيا الصغرى المطلة على بحر إيجة. وبرزت اليونان كدولة قوية استولت على جزر بحر إيجة وتراقيا والساحل الغربي لآسيا الصغرى، ما أدَّى إلى ظهور الحمية الطورانية التركية بزعامة مصطفى كمال، وقد أخذ على عاتقه إعادة ما اقتطعه اليونانيون من أراضٍ، فاستعاد الساحل الغربي وتراقيا وبعض جزر بحر إيجة، وعمد، بعد انتصاره، إلى إلغاء الخلافة الإسلامية التي مثَّلها العثمانيون، ومضى في سيره نحو الدولة القومية العلمانية واضعاً الأساس للدولة التركية الحديثة.

وتطرَّقت في الفصل الثامن عشر إلى أسباب زوال الدولة العثمانية.

وأنا على ثقة بأن القارئ سيجد في هذه الدراسة متعة وفائدة وعبرة، كما سيلمس موضوعية في معالجة الأحداث.

وأسأل الله أن يجعلها خالصة لوجهه الكريم، وأن ينفع بها القارئ العربي والمسلم، إنه سميع مجيب.

أ. د. محمد سهيل طقوش

البَابُ الأوّل

مرحلة التأسيس

التحوُّل السياسي من الإمارة إلى الدولة المحلية

٦٩٨ ـ ٩١٨هـ/ ١٢٩٩ ـ ١٥١٢م

الفصل الأول: عثمان الأول ـ أورخان ـ مراد الأول.

الفصل الثاني: بايزيد الأول ـ محمد الأول ـ مراد الثاني.

الفصل الثالث: محمد الثاني ـ بايزيد الثاني.

الفصل الأول

عثمان الأول ـ أورخان ـ مراد الأول

عثمان الأول

٦٨٠ ـ ٧٢٦هـ/ ١٢٨١ ـ ١٣٢٦م

الأوضاع السياسية في آسيا الصغرى عشية قيام الإمارة العثمانية

شهد منتصف القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي ظهور حدثين بارزين غيَّرا، بشكل جذري، الأوضاع الديمغرافية والسياسية لمنطقة آسيا الصغرى.

تمثَّل **الأول** بتدفُّق المغول من قلب آسيا واكتساحهم منطقة الشرق الأدنى الإسلامي وصولاً إلى قيصرية في آسيا الصغرى، وقد بسطوا هيمنة سياسية على دولة سلاجقة الروم[1] في الشطر الشرقي من الأناضول.

وتمثَّل **الثاني** باستعادة البيزنطيين عاصمتهم القسطنطينية من يد اللاتين في عام (٦٥٩هـ/ ١٢٦١م)[2]، على يد الامبراطور ميخائيل الثامن باليولوغوس (٦٥٧ ـ ٦٨١هـ/ ١٢٥٩ ـ ١٢٨٢م) الذي أعاد إحياء الامبراطورية البيزنطية[3].

لكن بدا واضحاً التوجُّه السياسي والعسكري للأباطرة البيزنطيين، بعد ميخائيل الثامن، إلى بلاد البلقان لمراقبة أطماع اللاتين وحراسة مداخل الامبراطورية، الأمر الذي أحدث فراغاً سياسياً وعسكرياً استغلته وملأته العشائر التركمانية القاطنة في مناطق الأطراف.

---

(١) دولة سلاجقة الروم (٤٧٠ ـ ٧٠٤هـ/ ١٠٧٧ ـ ١٣٠٤م) أسَّسها سليمان بن قتلمش بن إسرائيل بن سجلوق في آسيا الصغرى. وسميت بدولة سلاجقة الروم لأن البيزنطيين في العصور الوسطى الذين عرفهم العرب باسم الروم كانوا يسيطرون على هذه المنطقة، ولم تلبث أن سميت باسمهم، فظلت قروناً عديدة تُعرف باسم بلاد الروم. ولما فتح السلاجقة هذه البلاد واستقروا فيها أطلق عليهم المؤرخون اسم سلاجقة الروم.

(٢) استولى الصليبيون اللاتين على القسطنطينية في عام ١٢٠٤م خلال الحملة الصليبية الرابعة، فخلعوا الأسرة البيزنطية وأسسوا امبراطورية لاتينية.

(٣) Vasiliev, A.A: History of the Byzantine Empire, II pp538,539.

والواقع أن الأناضول الغربي غدا آنذاك بيد الأتراك الذين استقروا وسط العنصر اليوناني، ولم يبق بيد البيزنطيين إلا بعض المدن المتفرقة مثل بورصة ونيقية ونيقوميدية وفيلادلفية ومغنيسية، بالإضافة إلى بعض المدن والموانئ على البحر الأسود وبحر إيجة.

وكان للمناخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي، الذي عاشته آسيا الصغرى بعامة، والأناضول بخاصة خلال القرن الثالث عشر الميلادي، دور هام في قيام إمارات تركمانية مستقلة أو شبه مستقلة تحت السيادة الاسمية للدولة السلجوقية الرومية، وعلى رأسها الإمارة العثمانية، إذ إن ملامح هذه المنطقة قد توضَّحت في أواخر القرن المذكور، وقد شهدت ظهور الإمارة العثمانية على مسرح التاريخ.

والواضح أن عملية التطور، التي أوصلت الأسرة العثمانية إلى الحكم، قد ابتدأت منذ معركة ملازكرد في عام (٤٦٣هـ/ ١٠٧١م)[1]، إذ شكَّل النصر السلجوقي على البيزنطيين بداية فتح الأناضول الذي اكتمل مع قيام الدولة السلجوقية الرومية في عام (٤٧٠هـ/ ١٠٧٧م)، كما شكَّل تدفُّق المهاجرين التركمان من الشرق عامل دعم لهذه الدولة التي كانت لا تزال في مرحلة التأسيس خلال القرن الحادي عشر الميلاي. ودفع استقرار السلاجقة في المدن الأناضولية المهاجرين الجدد إلى الاستقرار في مناطق الأطراف على الحدود البيزنطية، حتى لا تشكل عامل اضطراب وإخلال بالأمن والنظام الداخلي، إذ إن أعمالهم المتفرقة والعامة كانت لا تتوافق دائماً مع سياسة الإدارة السلجوقية الموجَّهة نحو الاستقرار.

كان الوضع السياسي في مناطق الحدود مضطرباً بفعل تراجع قوة الدولة البيزنطية من جهة وتوجُّه البيزنطيين نحو أوروبا لمواجهة تحديات شعوب البلقان المتوثبة لمهاجمة الأملاك البيزنطية في أوروبا من جهة أخرى، فاستغلت العشائر التركمانية هذا الوضع، وتطلَّعت إلى التوسع والحصول على بعض الإمكانات الاقتصادية التي تعينها على استكمال القدرة السياسية، وذلك من واقع شنِّ الغارات على الأراضي البيزنطية، مع المحافظة على نمط حياتها وعاداتها وتقاليدها.

غير أن الإدارة المركزية للدولة السلجوقية كانت لا تزال تحتفظ بقوتها، على

(١) ملازكرد أو مانزيكرت: بلد بين خلاط وبلاد الروم في شمال بحيرة ڤان حيث جرت المعركة المشهورة بين السلاجقة بقيادة السلطان ألب أرسلان، والبيزنطيين بقيادة الامبراطور رومانوس الرابع ديوجينس، وأسفرت عن انتصار السلاجقة، ووقع الامبراطور في الأسر. انظر فيما يتعلق بهذه المعركة ونتائجها على المنطقة كتابنا: تاريخ سلاجقة الروم في آسيا الصغرى: ص٤٢ ـ ٥٢.

الرغم من المشكلات المتعدِّدة، حتى كانت غارات المغول التي مزَّقتها على أثر معركة كوسى داغ في عام (٦٤١هـ/١٢٤٣م)[1]، واستقر المغول في مناطق الأطراف الشرقية للأناضول ممهدين السبيل، فيما بعد، لحدوث تطورات جديدة لم تكن متوقعة، أسفرت عن ظهور تكوينات سياسية جديدة مستقلة، أو شبه مستقلة، تعيش على المراعي الواقعة في وسط الأناضول وتتمتَّع بخصائص مشتركة.

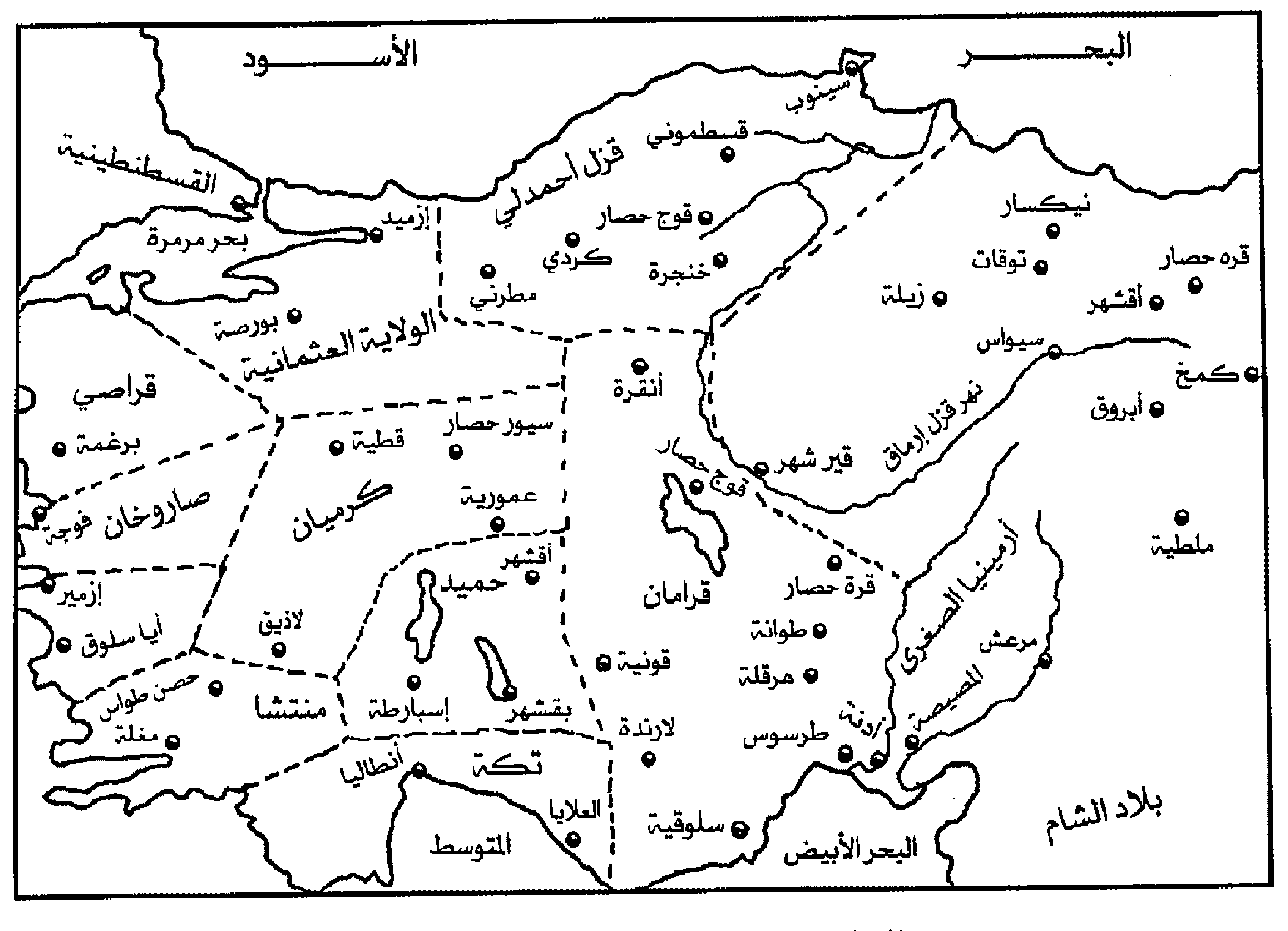
وراحت الإمارات المنشأة تتنافس، على امتداد الحدود الشرقية للبيزنطيين، حتى أضحى القطاع الجبلي من البحر الأسود شمالاً والمناطق الجبلية الممتدة من قسطموني إلى أنطاليا في الجنوب، تعجُّ بالتركمان. والتحق بهذا الوسط الإماراتي أعداد كبيرة من الفقهاء والدراويش والمتصوِّفة، وقد قاموا بدور روحي هام في تحويل تقاليد الفتوة، التي عرفها المجتمع السلجوقي، إلى فكرة الجهاد الديني، كما تدفَّقت على المجتمع الجديد مجموعات مختلفة من علماء وصنَّاع وتجار ومزارعين وقد تركوا مناطق سكنهم في وسط الأناضول ونزحوا إلى الأماكن الجديدة، أملاً في الاستفادة من إمكاناتها، فاستقروا في المدن الواقعة هناك وشكَّلوا البنية التحتية في اقتصاد الإمارات التركمانية التي استقلَّت حديثاً، وظهرت نتيجة ذلك تنظيمات اجتماعية جديدة نفذت إلى قلب المجتمع الإماراتي وأثَّرت في الأمراء والعائلات، وعملت على الحد من تأثير العناصر غير السنية[2] وضبط التوازن، نذكر منها فرق دراويش الطريقة المولوية الذين أقاموا التكايا المولوية في عواصم الإمارات.

---

(١) انظر فيما يتعلق بمعركة كوسى داغ ونتائجها كتابنا: تاريخ سلاجقة الروم في آسيا الصغرى: ص٢٨٤ ـ ٢٩٢.

(٢) شهد الأناضول الشرقي والأوسط، خلال عصر الدولة السلجوقية الرومية، نزوح واستقرار جماعات تركمانية شيعية المذهب، استمرت على امتداد التاريخ العثماني وسكنت في المناطق الغربية بعد تطهيرها من الوجود البيزنطي. وقامت هذه العناصر بثورات مستمرة ضد الحكم المركزي السني متذرعة بتردي أوضاعها الاقتصادية، نذكر منها: ثورة بابا إسحاق في عام (٦٣٨هـ/ ١٢٤٠م) في عهد السلطان كيخسرو الثاني، كما حصلت على امتداد التاريخ العثماني خمس عشرة ثورة شيعية ارتبط معظمها بالصراع الإقليمي على السيطرة بين الدولتين العثمانية السنية والصفوية الشيعية.

انظر فيما يتعلق بثورة بابا إسحاق كتابنا: تاريخ سلاجقة الروم في آسيا الصغرى: ص٣٤٦ ـ ٣٥٣. ولمزيد من التفاصيل حول الانتفاضات العلوية في الأناضول في العصر العثماني، يمكن العودة إلى بحث الدكتور محمد نور الدين: الانتفاضات العلوية في الأناضول في القرن السادس عشر، في كتاب: الأقليات والقوميات في السلطنة العثمانية بعد عام ١٥١٦م.



بلاد الروم بعد زوال الدولة السلجوقية الرومية/١٣٠٤م

وكانت الدولة السلجوقية قد انحصرت في وسط الأناضول وقبلت السيادة المغولية الإيلخانية، في حين كانت الإمارات التركمانية التابعة اسمياً للسلاجقة تحاول استغلال الأزمة السياسية التي تعيشها الدولة البيزنطية بعد أن ضعفت قوتها المركزية، فبدأت نشاطاً مكثَّفاً في غربي الأناضول، وأخذت تتشكَّل كدويلات صغيرة.

وعندما زالت الدولة السلجوقية الرومية في عام (٧٠٤هـ/ ١٣٠٤م) توزَّعت أملاكها في الأناضول على هذه الإمارات الصغيرة التي تتفق حدودها مع حدود المقاطعات اليونانية القديمة في آسيا الصغرى، وهذه الإمارات هي:

إمارة القرمان: كان أمراء القرمان، الذين ادعوا الحق في ميراث الدولة السلجوقية الرومية، قد سيطروا على مناطق واسعة في الأناضول، ونجحوا في اكتساب موقع متفوِّق، وأسَّسوا الإمارة القرمانية.

واستناداً إلى المعلومات المتاحة، فقد توغَّل القرمانيون بعيداً في الأناضول، ووصلوا إلى ما وراء أنقرة، واستغلوا زوال الدولة السلجوقية الرومية لرفع تبعيتهم عنها، كما استغلوا حدوث الاضطرابات في بلاد الإيلخانيين في إيران ليبسطوا سيطرتهم على قونية. ودلالة على السطوة التي بلغوها، أن جميع أمراء الأناضول الغربي كانوا يدفعون لهم الجزية، ولعل أهم الخصائص المميزة لهم، بالإضافة إلى القوة السياسية، أنهم استخدموا اللغة التركية كلغة رسمية لأول مرة، واحتذت حذوهم الإمارات الأخرى.

إمارة كرميان: ظهرت هذه الإمارة في مدينة كوتاهية وأطرافها على الحدود البيزنطية، وسعى الكرميانيون إلى التمدُّد باتجاه الغرب، فنافسوا الإمارة القرمانية، غير أن مفهوم الوراثة عند الأتراك أدّى إلى تقسيم أراضي هذه الإمارة، ما أضعف الكرميانيين وساعد على قيام تجمعات تركمانية في مناطق نفوذهم على شكل إمارات مستقلة على ساحل بحر إيجة، أشهرها:

- إمارة قره سي، في مدينة برغمة.
- إمارة آيدين، في مدينة إزمير.
- إمارة صاروخان، في مدينة مغنيسيا.

كانت هذه الإمارات تعيش على الجهاد، من واقع القيام بغارات بحرية على الجزر والممتلكات البيزنطية.

إمارة منتشا: تقع على ساحل بحر إيجة، أشهر مدنها: مغلة وميلاس. وقد تقوَّت بما كانت تشنُّه من غارات بحرية على أملاك الدولة البيزنطية.

إمارة تكة: تقع على ساحل البحر الأبيض المتوسط في المنطقة الجنوبية الغربية، وهيمنت على مدينة أنطاليا.

إمارة الحميد: تقع داخل الهضبة الأناضولية.

إمارة قزل أحمدلي: تقع على ساحل البحر الأسود في منطقة سينوب وقسطموني.

الإمارة العثمانية: ظهرت أولاً كإمارة صغيرة في مقاطعة فريجيا وما جاورها من أراضي بيثينيا، وانحصرت بين إمارتي كرميان وقزل أحمدلي، وتوسعت بعد ذلك حتى بحر مرمرة، وسيطرت على مدن إزنيق - نيقية - وملاجنة وبورصة، ودوريليوم، وتميَّزت عن باقي الإمارات في الدور الذي سوف تؤديه على المسرح السياسي داخل آسيا الصغرى وخارجها.

قيام الإمارة العثمانية

قامت الإمارة العثمانية كأية إمارة أخرى من الإمارات التركمانية التي ورثت الدولة السلجوقية الرومية، ونشأت من خلال الخدمات التي قدَّمها زعيمها طغرل إلى السلطان السلجوقي علاء الدين كيقباد الأول (٦١٦ - ٦٣٤هـ/ ١٢١٩ - ١٢٣٧م)[١]، والمعروف أن العثمانيين ينتسبون إلى عشيرة قايي التركية، وهي من الأتراك الأوغوز، هاجرت إلى آسيا الصغرى في أوائل القرن الثالث عشر الميلادي، وسكنت في مقاطعة تابعة للدولة المذكورة[٢].

إن الحياة السياسية المبكرة لهذه العشيرة يكتنفها الغموض، وهي أدنى إلى الأساطير منها إلى الحقائق، وإنما كل ما يُعرف عنها أنها وصلت إلى أعالي الجزيرة بين دجلة والفرات في عهد زعيمها كندز ألب، وسكنت في المراعي المجاورة لمدينة خلاط[٣]، وإن هناك أحجاراً وقبوراً كثيرة لأجداد بني عثمان من عشيرة قايي[٤].

ويُستفاد من المعلومات المتوافرة أن هذه العشيرة تركت منطقة خلاط حوالي عام (٦٢٦هـ/ ١٢٢٩م) تحت ضغط الأحداث العسكرية التي شهدتها المنطقة، بفعل الحروب التي أثارها السلطان جلال الدين الخوارزمي وهبطت إلى حوض نهر دجلة[٥].

---

(١) أوزنوتا، يلماز: تاريخ الدولة العثمانية: جـ١ ص٨٦.

(٢) سعد الدين، محمد: تاج التواريخ: جـ١ ص١٣، ١٥.

(٣) خلاط: قصبة أرمينيا الوسطى.

(٤) كوبرولي، محمد فؤاد: قيام الدولة العثمانية: ص١١٩، ١٢٢.

(٥) انظر فيما يتعلق بهذه الحروب كتابنا: تاريخ الأيوبيين في مصر وبلاد الشام وإقليم الجزيرة: ص٣٢٩ - ٣٣٥. ينتسب الخوارزميون إلى أنوشتكين، أحد الأتراك في بلاط ملكشاه سلطان السلاجقة العظام، واشتهر ابنه محمد بالعلم والأدب فعيَّنه أحد قادة السلطان بركياروق حاكماً على إقليم خوارزم في بلاد ما وراء النهر ولقَّبه خوارزمشاه، وهو مؤسس الدولة الخوارزمية التي قضت على سلاجقة العراق وحلَّت محلهم في عام (٥٩٠هـ/ ١١٩٤م).

توفي كندز ألب في العام التالي، فترأس العشيرة ابنه طغرل الذي ارتحل مع عشيرته إلى أرزنجان[1]، وكانت مسرحاً للقتال بين السلاجقة والخوارزميين، وساند طغرل القوات السلجوقية، فكافأه السلطان السلجوقي بأن أقطع عشيرته بعض الأراضي الخصبة قرب أنقرة[2].

وظلَّ طغرل حليفاً للسلاجقة حتى أقطعه السلطان السلجوقي منطقة في أقصى الشمال الغربي من الأناضول على الحدود البيزنطية، في المنطقة المعروفة بـ «سكود» حول أسكي شهر، حيث بدأت العشيرة هناك حياة جديدة[3].

ويبدو أن أفراد القبيلة أبدوا شجاعة نادرة في المعركة، وأثبتوا كفاءة قتالية عالية ما لفت نظر السلطان، فرغب في استغلال مواهبهم العسكرية لحراسة الحدود مع البيزنطيين، لذلك منح العشيرة تلك الأراضي.

وظفر طغرل بلقب «أوج بكي»، أي محافظ الحدود، وكان منح هذا اللقب يتماشى مع التقاليد التي درجت عليها الحكومة السلجوقية، وهو منح أي رئيس عشيرة، يعظم أمره ويلحق به عدد من العشائر الصغيرة، لقب محافظ الحدود.

تميزت هذه الإمارة، على صغر حجمها، بصفات عدة، منها:

- بُعدها عن مناطق الغزو المغولي، وعن نفوذ الإمارات التركمانية القوية في جنوبي الأناضول وجنوبه الغربي.
- وقوعها بالقرب من الطريق التجاري، الذي يربط المناطق البيزنطية في الغرب بالمناطق التي يسيطر عليها المغول في الشرق.
- كانت الإمارة الوحيدة التي شكَّلت رباطاً يواجه المناطق البيزنطية التي لم تُفتح بعد، وجلب إليها هذا الوضع الخاص أعداداً كثيرة من التركمان الطامعين في الغزو والجهاد، والدراويش الباحثين عن المريدين، والمزارعين الفارين من وجه المغول، وقد وجدوا في أراضيها الخصبة مكاناً ملائماً لممارسة نشاطهم الزراعي[4].
- المحافظة على وحدة الإمارة، وبخاصة عند انتقال السلطة تحت زعامة وريث واحد، وشكَّلت هذه السياسة ميزة واضحة بالمقارنة مع الإمارات الأخرى التي سمحت بالتجزئة.

---

(١) أرزنجان: بلدة من بلاد أرمينية بين بلاد الروم وخلاط، قريبة من أرزن الروم. الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت: معجم البلدان: جـ١ ص١٥٠.

(٢) القرماني، أحمد: تاريخ سلاطين آل عثمان: ص٩، ١٠.

Gibbons, H.A: The Foundation of the Ottoman Empire, p17.

(٣) كوبرولي: ص١٢٢.

(٤) كولز، بول: العثمانيون في أوروبا: ص٢٦.

ـ تنفيذ العثمانيين سياسة المركزية في الحكم، بالإضافة إلى أسلوب التحالفات المرن مع القوى السياسية والاجتماعية الأخرى في المنطقة.
ـ إعادة تشكيل الثقافة السياسية لسلاجقة الروم بما يتوافق مع حاجاتهم، فكانوا أكثر إبداعاً في عمليات الدمج بين التقاليد التركية والإسلامية والبيزنطية.

غير أن طغرل كان ذا أطماع سياسية بعيدة، فلم يقنع بهذه المنطقة التي أقطعه إياها السلطان السلجوقي، ولا باللقب الذي ظفر به، ولا بمهمة حراسة الحدود والمحافظة عليها؛ بل شرع يهاجم باسم السلطان ممتلكات البيزنطيين في الأناضول، فاستولى على مدينة أسكي شهر وضمَّها إلى أملاكه، واستطاع أن يوسِّع أراضيه، خلال مدة نصف قرن قضاها كأمير على مقاطعة حدودية[1]، وتوفي في عام (٦٨٠هـ/ ١٢٨١م) عن عمر يناهز التسعين عاماً[2].

أهمية موقع الإمارة العثمانية

خلف عثمان أباه طغرل، وإليه تُنسب الدولة العثمانية الذي يُعدُّ بحق مؤسسها الأول، وتحدَّد خلال عهده الوضع العسكري والسياسي للأتراك العثمانيين، وكان وضعهم الديني قد تحدَّد قبل ذلك بفعل تأثرهم بالدين الإسلامي الذي كان منتشراً في البيئات التركية في وسط آسيا وغربها.

فمن الناحية العسكرية، كان لموقع مركز عثمان أثر كبير في نجاحه. فمدينة سكود تقع على مرتفع يسهل الدفاع عنه من جهة، وعلى الطريق الرئيسي الممتد من القسطنطينية إلى قونية من جهة أخرى، وتكمن أهمية هذا المركز بفعل التجزئة السياسية للمنطقة التي أعطت الوحدات الصغيرة أهمية أكثر من ذي قبل.

وأتاحت مجاورته لأراضي الدولة البيزنطية توجيه نشاطه نحو الحرب والجهاد لاستكمال رسالة الدولة السلجوقية الرومية بفتح الأراضي البيزنطية كافة، وإدخالها ضمن الأراضي الإسلامية، وشجعه على ذلك حال الضعف الذي دبَّ في جسم الدولة البيزنطية وأجهزتها، حيث أتاح له ذلك سهولة التوسُّع باتجاه غربي الأناضول، وفي عبور الدردنيل إلى أوروبا الشرقية الجنوبية، أكثر مما أتاح له الالتفات نحو جيرانه المسلمين، بالإضافة إلى انهماك البيزنطيين بالحروب في أوروبا، ومع ذلك لا يجب أن نبالغ في تراجع قوة الدولة البيزنطية في هذه المنطقة، لأن من شأن ذلك أن يؤثر سلباً على أهمية الوضع الاستراتيجي للإمارة العثمانية.

والواقع أن البيزنطيين قاموا، خلال عهد كل من ميخائيل الثامن وأندرونيقوس

---

(١) Cambridge Medieval History: IV p655.
(٢) سعد الدين: جا ص١٥، ٦٥.

الثاني (٦٨١ ـ ٧٢٨هـ/ ١٢٨٢ ـ ١٣٢٨م)، بتحصين حدود مقاطعة بيثينيا لصدّ الغزوات التركية التي كان عليها أن تقطع نهر سقاريا إلى مدن هذه المقاطعة، لكن هذه التحصينات كانت عديمة الفائدة أمام التحرك العثماني على طول مجرى النهر، من الجنوب إلى الشمال والغرب. يضاف إلى ذلك، فقد وصلت كل من الدولتين السلجوقية والبيزنطية إلى حال إعياء شديد نتيجة الصراع الطويل بينهما، وتعرُّض الدولة الأولى للغزو المغولي، والدولة الثانية للغزو اللاتيني ما أحدث فراغاً سياسياً وعسكرياً في الأناضول هيَّأ لظهور دولة تملأ هذا الفراغ على أنقاض الدولتين المتداعيتين.

ومن الناحية السياسية، فقد أظهر عثمان مقدرة فائقة في وضع النظم الإدارية لإمارته، بحيث قطع العثمانيون في عهده شوطاً بعيداً على طريق التحول من نظام القبيلة المتنقلة إلى نظام الإدارة المستقرة، ما ساعدها على توطيد مركزها وتطورها سريعاً إلى دولة كبرى، ثم إن مركز الإمارة في الشمال الغربي للأناضول، بجوار العالم النصراني، قد فرض على العثمانيين سياسة عسكرية معينة بوصفها إمارة حدودية، والمعروف في تاريخ الأناضول أن الإمارات التي نشأت على الحدود كانت أوفر حظاً في عوامل النمو والتطور من إمارات الداخل. وقد أبدى السلطان السلجوقي علاء الدين كيقباد الثالث (٦٩٦ ـ ٧٠١هـ/١٢٩٦ ـ ١٣٠١م) تقديره العميق لخدمات عثمان، فمنحه لقب عثمان غازي حارس الحدود العالي الجاه، عثمان باشا.

العلاقات السياسية في بداية عهد عثمان

أظهر عثمان، في بداية عهده، براعة سياسية في علاقاته مع جيرانه، حيث التحالفات تتجاوز الخطوط القبلية والإثنية والدينية، وربما اتبع في ذلك غريزته ومتطلبات تطلعاته السياسية، إلا أنه لم يخطئ في تقدير النتائج المستقبلية للعلاقات العائلية التي أقامها لنفسه وضمنها لابنه من بعده.

والواقع أنه جرى ربط ظهوره على الساحة السياسية، واكتسابه لوصف زعيم الجهاد بالعلاقة التي ربطته بالشيخ أدة بالي، وهو زعيم مجموعة من الدراويش والرعاة تعيش في مناطق التخوم، وبالبشرى التي بشَّره بها، وقد تزوج عثمان من إحدى بناته، وتدعى مال خاتون[١].

---

(١) إن قصة زواج عثمان من ابنة الشيخ أدة بالي الذي يظهر في نهاية قصة الحلم، كانت في الحقيقة مثار شكوك كثيرة، ربما لارتباطها بقصة الحلم التي لا شك أنها مختلقة، إلّا أن =

وتعاون عثمان مع جيرانه البيزنطيين من قادة المدن والقرى البيزنطية[١]، وتشكل علاقته مع ميجال، حاكم قرية هرمنكايا، دليلاً على ذلك، والمعروف أن هذا الحاكم النصراني اعتنق الإسلام بعد ذلك وساهم في عمليات الغزو، وتدرَّج في المناصب الهامة في الدولة. أما علاقته بخصومه من الجماعات الإثنية الأخرى كالمغول، الذين انتقل معظمهم إلى مناطق الأطراف في غربي الأناضول، والكرميانيين؛ فقد كانت عدائية لأن الأتراك بعامة كانوا في حال عداء مع المغول، ثم إن الكرميانيين كانوا من غير الأوغوز على الأرجح، فقد اصطدم مع جغدار، أحد قادة المغول في أرض كرميان، والواضح أن الصراع مع المغول والكرميانيين كان أشد في أوائل عهد الإمارة[٢].

وتحالف عثمان مع الأخية الفتيان[٣]، بالإضافة إلى القبائل التركمانية القادمة إلى الأناضول، والتي شكَّلت القلب النابض لهذه المقاطعات الحدودية بشكل عام، والإمارة العثمانية بشكل خاص، لأنهم كانوا أكثر نشاطاً وفاعلية من الأتراك المستقرين في المدن، كما أغرى الكثير من التركمان القاطنين في منطقة الميانذر

= بعض المصادر المتأخرة تطلق على أدة بالي عم عثمان، والد زوجته، ومن ناحية أخرى لا يمكن الشك بوجود هذا الشيخ في النصف الأول من القرن الرابع عشر الميلادي الذي كان قائداً للفرقة البابائية المنسوبة إلى بابا إسحاق، في مقاطعة بيثينيا. وتفسِّر علاقة المصاهرة بين العثمانيين والشيخ القائد لهذه الجماعة، علاقة العداء التي قامت بين العثمانيين وبين بيت كرميان. والمعروف أن أسرة كرميان قد كوفئت من قِبَل السلاجقة بسبب خدماتها في إخضاع الثورة البابائية.

انظر: كفادار، جمال: تكوُّن الدولة العثمانية، مقال في مجلة الاجتهاد: العددان ٤١ و٤٢ ص٦٥، ٦٦.

(١) كانت العشيرة العثمانية حين تنتقل بين مناطق الرعي في الصيف، تترك حاجياتها في قلعة بيلجك البيزنطية، وعند عودتها كانت تُهدي مسؤولي هذه القلعة عربون تقدير لخدماتهم، من الجبن وزبدة الحليب المحفوظة في جلود الحيوانات، والسجاد الجيد، وتوضح هذه الهدايا طبيعة علاقات التعايش التي يمكن أن تنشأ بين الرعويين والمزارعين أو ساكني المدن. انظر: كفادار: ص٦٣.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) الأخية الفتيان: إنهم الجماعات المنظمة التي أضحت كتنظيمات أولى في حياة الإمارة العثمانية التي احتوت التقاليد الإسلامية في بناء المؤسسات، والتي ستتطور بدورها شيئاً فشيئاً على مدى عقدين كاملين من الزمن حيث يبدأ فعل الانتشار العثماني كبيراً بعد ذلك.

انظر، فيما يتعلق بالجماعات والطوائف التي وُجدت في الأناضول في أواخر العهد السلجوقي وأوائل العهد العثماني: كوبرولي: ص١٣٧ ـ ١٦٢.

وبفلاغونية على الانضمام إلى قواته، ثم إن انتشار أي خبر عن إنجاز عثماني كان يدفع قبائل جديدة نحو السلطنة العثمانية، وذلك بفعل عدالة وكرم العثمانيين الأوائل، ويغري الهاربين من المناطق المفتوحة الذين تركوا أراضيهم ومزارعهم على العودة إليها.

تمدُّد الإمارة العثمانية

كان على عثمان، بعد أن ثبَّت أقدامه في إمارته، أن يكافح على جبهتين، الجبهة البيزنطية، وجبهة الإمارات التركمانية التي أبدت معارضة له وبخاصة الإمارة الكرميانية، وقد وضع نصب عينيه توسيع رقعة إمارته على حساب البيزنطيين أولاً، ومنذ تلك المرحلة سوف يكون الهدف الأساسي للإمارة العثمانية هو اتباع سياسة الفتح التي ترتكز على مفهوم الغزو والجهاد ضد دار الكفر، أي أراضي غير المسلمين.

ففي عام (٦٩١هـ/ ١٢٩١م) فتح قلعة قره جه حصار، الواقعة إلى الجنوب من سكود، وجعلها قاعدة له، وأمر بإقامة الخطبة باسمه[١]، وهو أول مظهر من مظاهر السيادة والسلطة، ومنها قاد عشيرته إلى بحر مرمرة والبحر الأسود.

وفي عام (٧٠٠هـ/ ١٣٠١م) هزم القائد البيزنطي موزايون في معركة بافيوس، بالقرب من أفيون قره حصار بين إزميد - نيقوميدية، وإزنيق - نيقية، وأتاح له هذا النصر أن يسيطر عسكرياً على هاتين المدينتين بالإضافة إلى مدينة بورصة[٢].

شعر الامبراطور البيزنطي أندرونيقوس الثاني بضغط الانتشار العثماني، فقام ليوقف اندفاع العثمانيين، ورأى أن أفضل وسيلة لذلك هي التحالف مع المغول الذين يسيطرون على وسط وشرقي الأناضول، فأرسل إلى الإيلخان محمود غازان (٦٩٤ - ٧٠٣هـ/ ١٢٩٥ - ١٣٠٣م) يعرض عليه التقارب الأسري بالزواج وقيام تحالف بين الدولتين المغولية والبيزنطية، غير أن العلاقات المتوترة آنذاك بين المغول في إيران والمماليك في مصر وبلاد الشام، قد طغت على علاقات المغول بالبيزنطيين، وبالتالي فقد فشل الامبراطور البيزنطي في تحقيق هدفه، الأمر الذي أتاح للعثمانيين الاستمرار في عمليات الفتوح، ففتحوا مدينة يني شهر، واتخذها

---

(١) Shaw, S: History of the Ottoman Empire and Modern Turkey: I pp13,14.
Cambridge Medieval History: IV p656.

(٢) Ibid: p657. كوبرولي: ص١٦٣. إينالجيك، خليل: تاريخ الدولة العثمانية: ص١٥.

عثمان عاصمة له[1].

تطلع عثمان بعد ذلك إلى التمدُّد على محورين، وذلك بهدف عزل المدن البيزنطية التي أراد فتحها، فقطع الطريق المؤدي إلى مدينة إزنيق من الجهة الشرقية، وتقدَّم من الغرب صوب لوباديون - أولوباد - وأورانوس، ثم التفَّ حول سلسلة جبال أولوداغ من الشمال والجنوب متجنباً دخول مدينة بورصة المحصّنة، فاتصل بجيرانه المسلمين في الجنوب الشرقي[2]. ولما كانت الدولة البيزنطية منهمكة بإخماد القلاقل والفتن في العاصمة وفي البلقان، ومشغولة بالصدامات المستمرة مع أعدائها الأقوياء في الأناضول، أمثال القرمانيين والإمارات الساحلية، فإنها لم تستطع، ولمدة طويلة، أن تتحرك ضد عثمان الذي وجد نفسه حراً في التوسع على حسابها.

وأتاح زوال الدولة السلجوقية الرومية، في عام (٧٠٤هـ/ ١٣٠٤م)، لعثمان بأن يستقل بالأراضي المقتطعة له كافة، ولقَّب نفسه «باديشاه آل عثمان»[3]، أي عاهل آل عثمان، وحصَّن عاصمته يني شهر، ثم راح يرسل الحملات ضد المدن البيزنطية، ففتح قلاعاً عدة منها: لفكة، آق حصار وقوج حصار[4]، كما فتح جزيرة كالوليمني، الواقعة على بحر مرمرة على مقربة من خليج مودانيا، الأمر الذي أدى إلى سيطرة العثمانيين على الطريق المائي الذي يربط بورصة بالقسطنطينية، واستولى على قلعة تريكوكا، الواقعة بين بورصة وإزنيق والتي تشرف على طريق المواصلات بين هذه الأخيرة وإزميد[5]، فأطل العثمانيون بذلك على البوسفور.

ركَّز عثمان جهوده بعد ذلك على المدن الكبيرة المعزولة، ورأى أن يبدأ بفتح مدينة بورصة، فبنى بالقرب منها قلعتين تشرفان عليها وتحيطان بها[6] وذلك بهدف إحكام عزلتها وتشديد الحصار عليها، وعهد إلى ابنه أورخان بمحاصرتها. وفعلاً سقطت المدينة بيد أورخان في (٢ جمادى الأولى ٧٢٦هـ/ ٦ نيسان ١٣٢٦م)، ودخلتها القوات العثمانية بعد أن انسحبت منها الحامية البيزنطية، ولم يتعرَّض

---

(١) القرماني: ص١١. بيلديسنو، إيرين: البدايات، عثمان وأورخان: ص٢٣. فصل في كتاب تاريخ الدولة العثمانية، جمع روبير مانتران.

(٢) Shaw: 1 p14.

(٣) فريد بك، محمد: تاريخ الدولة العلية العثمانية: ص١١٨.

(٤) القرماني: ص١١. Gibbons: p33.

(٥) يطلق العثمانيون على قلعة تريكوكا اسم هودج حصار. Gibbons: p33.

(٦) القرماني: ص١٢. Ibid: p34.

أورخان لسكانها الذين تعهدوا بدفع الجزية[1].

وأسرع أورخان إلى سكود لينقل الخبر إلى والده الذي ما لبث أن توفي عن عمر يناهز السبعين عاماً، فنقل جثته إلى بورصة ودفنه فيها[2].

من الأمور الملفتة للنظر أن فتوح عثمان كانت ذات أهداف توسعية لضمّ الأراضي والاستقرار، فاقترب شمالاً من البحر الأسود، وفي الشرق كان نهر سقاريا الحد الفاصل لدولته، أما في الجنوب فقد بلغ حدود أسكي شهر، على أن المدن البيزنطية الواقعة على الشاطئ الغربي أو بالقرب منه، مثل إزنيق وإزميد، فلم تدخل في تبعية آل عثمان إلا في أوائل عهد أورخان.

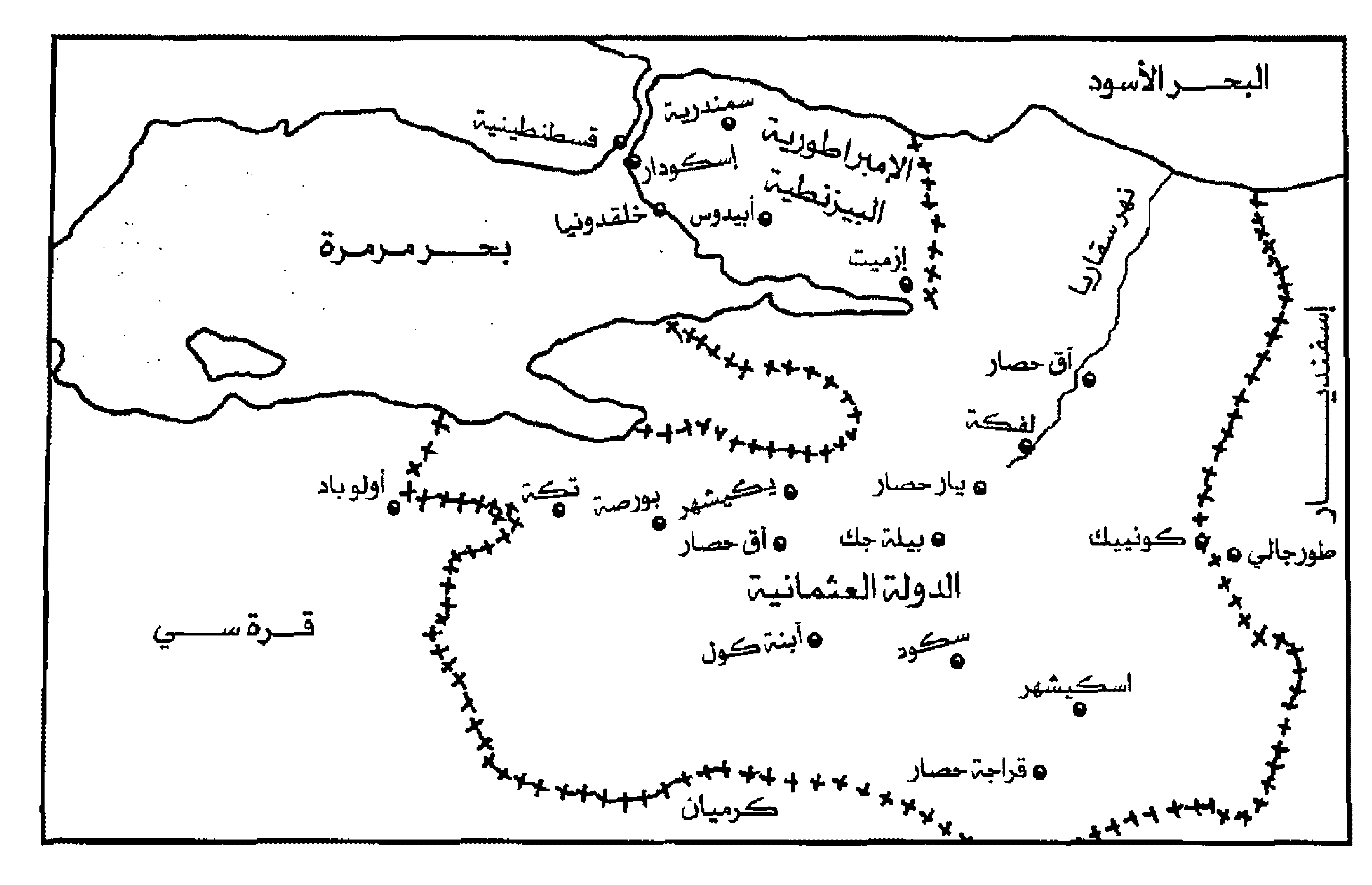
تمثّلت عبقرية عثمان في أنه وضع أسس دولة استوحى نظمها من الدولة السلجوقية الرومية، سواء فيما يتعلق بالتقاليد أو بالتنظيمات أو بالحضارة الموروثة عن العالم الإسلامي، ويبدو أنه كان ذا شخصية جذّابة تغري الآخرين القيام بخدمته، كما تحلّى بالجلد والمثابرة وضبط النفس والهيبة، وعلى الرغم من حماسته الدينية فقد اتصف بالتسامح[3].

---

(١) سعد الدين: جـ١ ص٢٨، ٢٩. Wittek. P: The Rise of the Ottoman Empire: pp33-37.

(٢) سرهنك، الميرالآي إسماعيل: تاريخ الدولة العثمانية: ص١٤.

(٣) مصطفى، أحمد عبد الرحيم: في أصول التاريخ العثماني: ص٣٦.



+++ حدود الدولة العثمانية التي أسسها أول ملوك آل عثمان (السلطان الغازي عثمان)

أورخـــان

٧٢٦ ـ ٧٦١هـ/ ١٣٢٦ ـ ١٣٦٠م

ظروف تولي أورخان السلطة

لعل من بين أهم الإنجازات التي حقَّقها العثمانيون في أواخر عهد عثمان هو تخطي الإمارة العثمانية لاستحقاق وفاته من دون أن تتكبَّد أي خسارة لوحدتها، ذلك أن العثمانيين لم يتبعوا التقليد التركي والمغولي، كما فعلت الإمارات التركمانية المحيطة بهم، القائم على اقتسام السلطة وتوزيعها بين الإخوة. ربما ظهرت بعض الأصوات المعارضة لاعتلاء أورخان السلطة، وبخاصة من أخيه الأكبر علاء الدين، إلا أن ما نعرفه هو أن أورخان خلف والده، وبعهد منه، من دون مساس بوحدة الإمارة، على الرغم من أنه لم يكن الولد الأكبر لعثمان[1].

لا نعرف سوى القليل عن شباب أورخان، إلا أنه لم يكد يبلغ الثامنة عشرة من عمره حتى تزوج من ابنة صاحب يار حصار، وتدعى نيلوفر، فولدت له سليمان ومراد[2]، وعندما اعتلى عرش الإمارة كان يناهز الأربعين من عمره.

تجلَّت قدرات أورخان، في عهد أبيه وبعد أن تولى الحكم، فقد ورث دولة ليست لها قوانين أو عملة أو حدود واضحة، يحيط بها جيران أقوى منها، فكان عليه أن يقيم دولة راسخة الأقدام، والتوسع على حساب جيرانه، وتحويل أتباعه إلى أمة[3]. أما شقيقه علاء الدين فقد تنازل له عن الحكم واكتفى بمنصب الوزارة وإدارة الشؤون الداخلية، فهو أول وزير في الدولة العثمانية[4].

إنشاء جيش الإنكشارية

التفت أورخان، في بداية حكمه، إلى سن القوانين وإحداث التنظيمات الضرورية

---

(١) كان لعثمان ستة أبناء، هم: علاء الدين، أورخان، تشوبان، ملك، حميد وبازارلو، وابنة هي فاطمة.

(٢) سعد الدين: جـ١ ص١٩.

(٣) مصطفى: ص٣٨.

(٤) حليم، إبراهيم بك: تاريخ الدولة العثمانية العلية: ص١٦.

لحماية إمارته، وأدرك أن الأعباء الملقاة على عاتقها أكبر من إمكاناتها، وبخاصة بعد أن أضحت الدولة البيزنطية تنظر إليها بعين الريبة، ولهذا اهتم أولاً بإعادة تنظيم الجيش الذي يشكل عماد الدولة، فلجأ إلى وسيلة تكفل له زيادة عدد أفراده وتوفير فئة خاصة شديدة الولاء للدولة.

لم يكن للإمارة العثمانية عند قيامها جيش نظامي تعتمد عليه، وقد وقع عبء الفتوح الأولى على عاتق المجاهدين والباحثين عن الغنائم وجماعات الدراويش، وكانوا كلهم من الفرسان، فيجتمعون في مكان محدَّد عن طريق المنادين ثم يخرجون إلى الحرب، فإذا انتهت تفرَّقت جموعهم وعاد كل واحد إلى عمله الأساسي.

والواقع أن العثمانيين اعتمدوا، منذ أول ظهورهم في التاريخ، نظاماً إقطاعياً كان الهدف منه تأمين مصدر ثابت لإمداد جيوشهم بالجند، يغنيهم عن إنشاء جيش نظامي دائم ويوفر لهم نفقاته، وكان أساس هذا النظام هو إقطاع أو منح المحاربين بعض المقاطعات الزراعية مقابل التزامهم بأن يكونوا دوماً على استعداد للسير إلى الحرب متى يُدعون إليها، مع أعداد من الفرسان من أتباعهم تتناسب ومساحة الإقطاعة الممنوحة لكل منهم، وأن يجهزوهم بكل ما يحتاجون إليه من خيل وسلاح.

لكن أورخان أدرك، من خلال عملياته العسكرية، حاجته إلى جيش من المشاة يستطيع بواسطته أن يفتح القلاع ويقتحم الأسوار المنيعة، وقد فشلت جهوده في تحويل الفارس التركي إلى جندي مشاة، كما أنه عانى من تأخير الفرسان الإقطاعيين في الوصول إلى ساحة القتال في الوقت المحدَّد، وعدم تحمُّلهم القيام بعمليات حصار طويلة، بالإضافة إلى أنه لم يكن من الممكن الركون إليهم في عمليات عسكرية بعيدة عن مناطق إقطاعاتهم من دون التعرض لبعض المشاق.

لهذا، كان من الطبيعي أن يسعى لإنشاء جيش من المشاة دائم ومحترف، وهذا ما سمحت الظروف بتحقيقه في النصف الأول من القرن الرابع عشر الميلادي، وذلك باستخدام عنصر غير تركي، وهو نظام عسكري جديد لم يكن متبعاً في الدول التركية الإسلامية السابقة على العثمانيين.

كان العثمانيون يأخذون من الأراضي المفتوحة عنوة كثيراً من الغنائم والأسرى، وكان للدولة الخمس من هؤلاء، استناداً إلى قانون الخمس الذي صدر في عهد أورخان، وينص على أن تحصل الدولة على خمس أسرى الحرب مقابل الضريبة المستحقة عليهم والمعروفة في المصطلح التاريخي بضريبة الغلمان ـ دو شرمة ـ.

وكان أغلب هؤلاء الأسرى من صغار السن، بين السابعة والعاشرة، فاختارهم أورخان نواة لجيشه، وضمَّ إليهم أولاد النصارى المشرَّدين والأيتام الذين توفي

آباؤهم أو أمهاتهم خلال حروب الفتح، ثم صهر الجميع في بوتقة واحدة، واهتم بتربيتهم تربية إسلامية تشمل الفكر والجسم لترسيخ مبادئ الإسلام في قلوبهم، ثم يخضعون لتدريب عنيف خاص يهدف إلى تقوية أبدانهم وتعوُّدهم خشونة العيش، حتى إذا بلغوا السن اللائق للخدمة العسكرية أدخلهم ضمن فرق الإنكشارية التي شكَّلت قوة دائمة وجاهزة للسلطان الحاكم.

ويُذكر أن فرض ضريبة الغلمان كان مقصوراً على رعايا الدولة النصارى الذين يتبعون الكنيسة الأرثوذكسية الشرقية، ربما بسبب أنهم يشكلون الغالبية العظمى من رعايا الامبراطورية البيزنطية[1].

كان صاحب هذه الفكرة، في إنشاء هذا الجيش النظامي، هو قره خليل جندرلي، أحد مستشاري أورخان، فهو الذي زيَّنها له وحبَّبها إليه[2]، فأمَّن بذلك مورداً بشرياً لا ينضب معينه لتجنيد فرق عسكرية يُسخُّرون عقولهم وأجسامهم في خدمة السلطان والدولة في ميادين القتال بهدف التوسع الإقليمي في أوروبا.

ووضع أورخان قانوناً خاصاً لهذه الفرقة تضمَّن أربع عشرة مادة تُحدِّد النظام الداخلي وتنظيم علاقات أفرادها بعضهم ببعض، كما نصَّ على وجوب الطاعة المطلقة والانقياد التام للسلطان[3].

أقام أورخان الجنود الإنكشارية في ثكنات خاصة تسمى أوطة، أي غرفة، ويتلقون التعليم العسكري الأساسي في أوجاق، الذي كان بمثابة مدرسة حربية، وحرَّم عليهم الزواج، فكان الفرد منهم يعيش من دون أمل في تكوين أسرة، كما

---

(١) انظر فيما يتعلق بإنشاء جيش الإنكشارية ما يلي:
سعد الدين: جـ١ ص٤٢. تاريخ جودت: جـ١ ص٩٨. كوبرولي: ص١٦٩، ١٧٠. أبو غنيمة، زياد: جوانب مضيئة في تاريخ العثمانيين الأتراك: ص١٢٢ ـ ١٥٦. الشناوي، عبد العزيز: الدولة العثمانية دولة إسلامية مُفترى عليها: جـ١ ص٤٧١ ـ ٤٩٠. بروكلمان، كارل: تاريخ الشعوب الإسلامية: ص٤١٤. جب، هاملتون وهارولد بوين: المجتمع الإسلامي والغرب: جـ١ ص١٠٣ ـ ١١٥. D'ohsson: Tableau Géneral de L'Empire Ottoman: VII pp310-311, 326-328
محمد فريد بك: ص١٢٢، ١٢٣. أوزجان، عبد القادر: النظم العسكرية العثمانية، فصل في كتاب الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، بإشراف أكمل الدين إحسان أوغلي: ص٣٨٤ ـ ٣٨٦.

(٢) من المحتمل، استناداً إلى رواية أخرى، أن يكون العمل بنظام الإنكشارية قد بدأ في أيام مراد الأول عقب فتح أدرنة، والراجح أن مرد هذا الخلط إلى أن قره خليل جندرلي، صاحب هذه الفكرة، قد عمل في خدمة أورخان ومراد الأول، بالإضافة إلى أن نظام الإنكشارية ظهر بشكل لافت في عهد هذا السلطان الأخير نتيجة فتوحه في تراقيا والبلقان.

(٣) عوض، محمد عبد العزيز: الإدارة العثمانية في سورية ١٨٦٤ ـ ١٩١٤: ص١٣.

حرَّم عليهم الاختلاط بالمجتمع، وإنما وهبوا أنفسهم للدفاع عن الدين الإسلامي والملة والسلطان، فالإسلام عقيدتهم، والقرآن الكريم كتابهم، والسلطان والدهم، والثكنة العسكرية مأواهم، والحرب مهنتهم، وأطلق عليهم اسم «يني تشري» أي الجيش الجديد، وحُرِّف هذا الاسم في الاستعمال التركي الدارج إلى إنكشاري، وأخذه العرب عنهم، وكان هذا الجيش، الذي وضع أساسه العثمانيون الأوائل، أول جيش دائم ومنظم عرفه التاريخ.

يرى بعض المؤرخين أن أورخان قد حصل على موافقة حاجي بكتاش، شيخ الطريقة الصوفية البكتاشية في أماسيا، على مشروعه، فدعا هذا الشيخ لهم بالنصر على الأعداء، وباركهم بأن وضع كُمَّ ردائه فوق رؤوسهم، وأطلق عليهم اسم «يني تشري». ويُشكِّك آخرون في صحة هذه الرواية، بل ينفونها، على أساس أن هذا الصوفي توفي قبل قرن من إنشاء هذه الفرقة، وإنما باركهم أحد خلفائه[١]. وبسبب هذه المباركة، كان أفراد الجيش الإنكشاري يضعون على رؤوسهم قلنسوة من الصوف الأبيض تتدلى من خلفها قطعة من القماش، هي رمز للبركة التي منحها الولي لمريديه بترك كُمِّه معلَّقاً على ظهورهم، وعلى لباس الرأس هذا شارة هي ملعقة من الخشب[٢].

الحقيقة أن الإنكشارية كانوا ملتصقين التصاقاً قوياً بالطريقة البكتاشية، ويطيعون شيوخها طاعة تامة، لذلك كان يُطلق عليهم أحياناً الجنود البكتاشية، وأحياناً أخرى أبناء الحاج بكتاش[٣]. ولعل هذا الارتباط الوثيق بين فيالق الإنكشارية، وشيوخ وأتباع الطريقة البكتاشية، مرده إلى كثرة عدد تكايا البكتاشية وانتشارها في أرجاء آسيا الصغرى كافة.

يتألف جيش الإنكشارية، أو أوجاق الإنكشارية، من ثلاث فرق مختلفة هي: السكمان[٤] والجماعة والفرقة، وهي في التركية جماعت وبولوك، وتنقسم هذه الفرق بدورها إلى عدد من الوحدات تتفاوت في عديدها، تُدعى أورطة، ولكل أورطة شارة توضع على أبواب ثكناتها وعلى أعلامها وخيامها التي كانت تقام في ساحات القتال، وكانت هذه الشارات إما سمكة أو مفتاحاً أو خطَّافاً أو هراوة ذات طرف مدبب[٥].

---

(١) القرماني: ص١٥. Koprulo, M.F: Les Origines du Bektachisme: p21

(٢) الشناوي: جـ١ ص٤٨٠ ـ ٤٨٢.

(٣) دائرة المعارف الإسلامية: جـ٤ ص٣٩.

(٤) السكمان أو السكبان: كلمة فارسية مؤلفة من كلمتين سگ بمعنى: كلب، وبان بمعنى: حارس.

(٥) جب وبوين: جـ١ ص١١١.

تخضع الأورطات جميعها لإمرة قائد الإنكشارية، أو آغا الإنكشارية، يعاونه في مهامه كل من رئيس السكمان وآمر البولوك، ويتكون ديوان الجيش الإنكشاري من هؤلاء الضباط الثلاثة بالإضافة إلى آمري ثلاث أورطات خاصة، ويُعرفون جميعاً باسم «أغوات الأوجاق»[١].

كان آغا الإنكشارية على جانب كبير من الأهمية والخطر، لا لكونه يقود أعظم وأقوى أداة عسكرية ضاربة تحت تصرف السلطان فحسب، بل ولأنه يقوم أيضاً بأعمال رئيس الشرطة في العاصمة إستانبول، وكذلك لأنه، بحكم منصبه، عضو في مجلس الدولة، وبوصفه قائداً لموقع العاصمة فهو مسؤول عن حفظ النظام وتوفير الأمن وحماية الأملاك في معظم جهاتها، ولا يخرج عن اختصاصه سوى القصر السلطاني والمنطقة المحيطة به، واستناداً إلى التسلسل الهرمي لوظائف الدولة، فهو بدرجة وزير، ويتقدم على كل من تقلُّ رتبته عن رتبة وزير، كما يتقدم أيضاً على جميع القادة العسكريين[٢].

وتلقَّب ضباط الإنكشارية بألقاب غريبة أُخذت من مختلف مرافق المطبخ، وهي تدل على أنهم يعيشون على إنعامات السلطان، مثل شوربجي باشي، عشي باشي، سقا أغاشي، إلى غير ذلك من الألقاب التي كانت عندهم بمثابة عناوين بالرتب العسكرية[٣].

كان الإنكشارية يُعظِّمون القدور ـ القزانات ـ التي تُقَدَّم فيها المأكولات لهم، فلا يفارقونها حتى في أثناء الحرب، ويدافعون عنها باستماتة حيث يُعدُّ فقدانها في القتال إهانة لهم، وإذا أرادوا أن يُعبِّروا عن معارضتهم لأمر ما، يقلبون هذه القدور، بعد التهام الطعام الموجود فيها، أمامهم في ميدان الخيل حيث تقع ثكناتهم[٤].

وخصَّت الدولة فرق الإنكشارية بامتيازات عدة منها: منحهم حصانة تمنع القبض عليهم من قِبل السلطات المدنية، وكان ضباط الإنكشارية، من دون غيرهم، يقومون بتنفيذ العقوبات العسكرية التي يُحكم بها عليهم، وتتفاوت بين الجلد والسجن والخصاء والإعدام[٥].

---

(١) جب وبوين: جـ١ ص١٠٨، ١٠٩.
(٢) المرجع نفسه: ص١٠٩.
(٣) محمد فريد بك: ص١٢٣.
(٤) الشناوي: جـ١ ص٤٩٦، ٤٩٧.
(٥) دائرة المعارف الإسلامية: جـ١ ص٧٩. سويد، ياسين: التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية في عهد الإمارتين ـ الإمارة المعنية ـ: ص٩٨ ـ ١٠٠. إنه يُعدِّد أنواع العقوبات العسكرية التي يحكم بها على الجندي الإنكشاري، بالإضافة إلى الأنظمة والتقاليد الخاصة بالجيش الإنكشاري.

كان الجيش الإنكشاري سلاحاً رهيباً وحاداً، أدّى أفراده دوراً كبيراً في توسيع رقعة الدولة وفي سقوطها في نهاية الأمر، وذلك ما أفسح لهم الطريق كي يقفزوا إلى أعلى الرتب العسكرية ويتقلدوا أخطر المناصب القيادية العسكرية منها والمدنية.

وإذا كانت الدولة قد استفادت منهم في ساحات القتال في عصرها الذهبي، فقد أزعجها وأضعفها نزوعهم إلى حركات العصيان والتمرد في العصور التالية، لتحقيق مطالب لهم حيناً والتدخل في السياسة العليا للدولة أحياناً، متجاوزين اختصاصاتهم كمحاربين محترفين، والملفت أنه عندما دبَّ الضعف في صفوفهم وفقدوا الكثير من كفاءتهم القتالية؛ ازدادوا شعوراً بقوتهم، وأمعنوا في طغيانهم بحيث غدوا مركز قوة شكَّلت خطراً على الدولة.

الفتوح في عهد أورخان

الفتوح في آسيا الصغرى

ظهر أورخان بمظهر الفاتح في حياة أبيه، وكان قد استولى على بورصة من غير سفك للدماء وجعلها عاصمة لدولته، وأضحت كل من نيقوميدية ونيقية هدفاً في سياسته التوسعية[١]، ثم استولى على شبه جزيرة بيثينيا الواقعة في أقصى الشمال[٢]، وعلى قلعتي سمندرة وأبيدوس المحصنتين[٣]، وكانتا تحرسان الطريق العسكري بين القسطنطينية ونيقوميدية، ونزل في تراقيا[٤]، ثم راح يعدُّ العدة لمهاجمة مدينة نيقية.

وحدث في غضون ذلك أن اعتلى الامبراطور أندرونيقوس الثالث باليولوغوس (٧٢٨ ـ ٧٤٢هـ/ ١٣٢٨ ـ ١٣٤١م) العرش البيزنطي، فسعى لإنقاذ نيقية وإيقاف التقدم العثماني المندفع تجاه القسطنطينية، لذلك قاد بنفسه حملة عسكرية عبر بها البوسفور في (٢ شعبان ٧٢٩هـ/ أول حزيران ١٣٢٩م)، فتصدَّى له الجيش العثماني في بيليكانون على سواحل خليج نيقوميدية، وجرت بين الطرفين في (١١ شعبان/ ١٠ حزيران) إحدى المعارك القوية في التاريخ دارت الدائرة فيها على الجيش البيزنطي، وطاردت القوات العثمانية فلول المنهزمين البيزنطيين الهاربة إلى فيلوكرين، وهي مدينة ساحلية صغيرة، وأعملت فيها القتل، وأصيب الامبراطور البيزنطي في المعركة وولّى هارباً إلى القسطنطينية عن طريق البحر، وكان هروبه هذا إيذاناً بتخلي الأباطرة

---

(١) Gibbons: pp55,56.

(٢) Cambridge Medieval History. Byzantine Empire: vol IV prt I p759.

(٣) حليم، إبراهيم بك: ص٣٦.

(٤) Shaw: I p15.

البيزنطيين عن آسيا الصغرى إلى الأبد[١].

والواقع أن انهزام البيزنطيين في معركة بيليكانون كان قاضياً على الأمل في المحافظة على نيقية، ما دفع الامبراطور البيزنطي للتوقف عن المقاومة في الأناضول، أو تعزيز الحاميات البيزنطية المتبقية هناك، كما لم يحاول السكان مقاومة الجنود العثمانيين، الأمر الذي أدى إلى سقوط نيقية في (٢١ جمادى الأولى ٧٣١هـ/ ٢ آذار ١٣٣١م)، وأظهر أورخان تساهلاً وتسامحاً كبيرين مع سكان المدينة المفتوحة، فسمح لهم بالبقاء فيها أو مغادرتها أنّى شاؤوا، الأمر الذي دفع الكثير من سكانها إلى اعتناق الدين الإسلامي[٢].

وأصلح أورخان ما تهدَّم من مبانيها وأسوارها، وأسرف في الإنفاق على تحسينها، وحوَّل بعض كنائسها إلى مساجد ومدارس، وسرعان ما استعادت مركزها الهام، وبخاصة في صناعة القاشاني ونسج الحرير، وأضحت أزهى مدن الدولة العثمانية وأكثرها رخاء، ومركزاً للحياة العقلية الإسلامية[٣].

ولا شك أنه بسقوط نيقية في يد العثمانيين، انتهت سلطة الامبراطورية البيزنطية عملياً في آسيا الصغرى.

واصل أورخان فتوحه داخل الأراضي البيزنطية في آسيا الصغرى، فأرسل قوة عسكرية، في عام (٧٣٣هـ/ ١٣٣٣م)، بقيادة ابنه سليمان، لفتح المناطق الواقعة شمالي نهر سقاريا، ففتح قلاع كوينيك ومودرينة وتركجي[٤]، وبسقوط تلك القلاع تقلَّصت الممتلكات البيزنطية في آسيا الصغرى، ولم يعد لها سوى بعض المدن المتفرقة أشهرها نيقوميدية وآلاشهر وهرقلة.

وتعرَّض الامبراطور البيزنطي آنذاك لضغط مزدوج، فقد كثَّف التركمان، المنطلقون من إماراتهم الساحلية على بحر إيجة، غاراتهم على الأراضي البيزنطية في أوروبا، كما تعرَّضت الممتلكات البيزنطية في البلقان لغارات من قِبل الصربيين، فحرص على ضمان حياد أورخان ليتفرَّغ لهذين الخطرين، وشرع في إجراء

---

(١) Gibbons: pp59,60. Cambridge Medieval History. Byzantine Empire vol IV prt I p759. Ostrogorsky: History of the Byzantine State: p451.

(٢) سعد الدين: جـ١ ص٤٢، ٤٣. Gibbons: pp60-64.

(٣) اللواتي، محمد بن عبد الله: رحلة ابن بطوطة، المسماة تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الآثار: جـ١ ص٣٣٩، ٣٤٠. ويُذكر أن ابن بطوطة اجتمع بالسلطان أورخان أثناء زيارته لهذه المدينة عقب فتحها.

(٤) سعد الدين: جـ١ ص٤٤، ٤٥. Ostrogorsky: p451.

مفاوضات معه أسفرت عن توقيع معاهدة صلح في (ذي الحجة ٧٣٣هـ/ آب ١٣٣٣م)، تعهَّد فيها الامبراطور بدفع مبلغ من المال لأورخان مقابل تعهد هذا الأخير بالتوقف عن مهاجمة الأملاك البيزنطية في آسيا الصغرى[١].

ويبدو أن معاهدة الصلح لم تدم طويلاً بفعل طموح أورخان، ما أدى إلى مهاجمة نيقوميدية وفتحها في عام (٧٣٧هـ/ ١٣٣٧م)، وانسحب الامبراطور البيزنطي منها[٢].

أدّى اندفاع العثمانيين باتجاه الغرب إلى رغبتهم في تأمين واجهة لهم على الساحل الجنوبي لبحر مرمرة، وكان موقع إمارة قره سي يُحقِّق لهم هذه الرغبة، لذلك تطلع أورخان إلى ضمِّها، وجاءته الفرصة عندما نشب النزاع الأسري بين الأخوين طورسون وتيمورتاش، فهاجمها وضمَّها إلى أملاكه، بما فيها عاصمتها برغمة، وذلك في عام (٧٣٥هـ/ ١٣٣٤ ـ ١٣٣٥م)[٣]، وهي أول إمارة إسلامية في الأناضول يضمها العثمانيون إلى أملاكهم، وبذلك أضحى الساحل الجنوبي لبحر مرمرة عثمانياً، وغدا العثمانيون يتحكَّمون في مضيق الدردنيل، كما أصبحوا أقوى الإمارات التركمانية في المنطقة[٤].

الفتوح في أوروبا

عندما اعتلى أورخان عرش الإمارة العثمانية، كانت القبائل التركية قد عبرت المضيق إلى الجانب الأوروبي مرات عدة، من دون أن تُحقِّق نجاحاً أو تترك أثراً، ولذلك لم يعرها الامبراطور البيزنطي أية أهمية، لكن نشأت من هذه الغزوات، مع مرور الزمن، حملات منظَّمة نمت شيئاً فشيئاً على أيدي إمارات الأناضول التركمانية، والراجح أن أمور بك، حاكم آيدين، قام بغارات متكررة على الأراضي البيزنطية في أوروبا.

وحاول الامبراطور البيزنطي التحالف مع الغرب الأوروبي لوقف الزحف التركماني بعامة والعثماني بخاصة، على الرغم من المعاهدة المبرمة مع أورخان، فتقرَّب من البابا يوحنا الثاني والعشرين (٧١٣ ـ ٧٣٤هـ/ ١٣١٣ ـ ١٣٣٤م)، وأقنعه بضرورة شن حملة صليبية ضد العثمانيين[٥]، ويبدو أن انهماك حكام الغرب

---

(١) كوبرولي: ص١٦٤. القرماني: ص١٣. Cantacuzenus, J: Historia: I pp446-447.

(٢) Ibid.

(٣) عندما مرَّ ابن بطوطة آنذاك في مدينة برغمة كانت عبارة عن أنقاض. رحلة ابن بطوطة: جـ١ ص٣٣٥.

(٤) سعد الدين: جـ١ ص٤٨، ٤٩. Gibbons: p66.

(٥) Ibid: p85.

الأوروبي بمشكلاتهم الداخلية والخارجية، وعدم موافقة رجال الدين البيزنطيين الأرثوذكس على التعاون مع البابا، أفسد هذا المشروع، ما أعطى أورخان فرصة طيبة للتوسع في أوروبا استغلَّها بنجاح.

ففي عام (٧٣٧هـ/ ١٣٣٧م) حاول أورخان مهاجمة القسطنطينية وتثبيت أقدام العثمانيين في تراقيا، بواسطة أسطول صغير يتكوَّن من ست وثلاثين سفينة، لكنه هُزم أمام البيزنطيين[١].

وسرعان ما تدهورت أوضاع الامبراطورية البيزنطية، بعد وفاة أندرونيقوس الثالث، حيث عانت من الحروب الأهلية والصراع الداخلي على السلطة بين زعماء اعتراهم الوهن والضعف، لم يُقدِّروا الخطر الذي يواجه دولتهم، ومن جهة أخرى فَقَدَ الشعب ثقته بنفسه وبزعمائه الذين راحوا يتسابقون للاستعانة بالعثمانيين ضد بعضهم البعض، في الوقت الذي ازدادت فيه قوة الإمارة العثمانية، ما قضى نهائياً على تلك المعاهدة المبرمة مع أندرونيقوس الثالث.

وكان من حسن حظ العثمانيين أن البيزنطيين هم الذين دعوهم للعبور إلى أوروبا للاستعانة بهم في صراعهم الداخلي، ذلك أنه تنازع على عرش الامبراطورية، بعد وفاة أندرونيقوس الثالث، كل من الامبراطور الشرعي يوحنا الخامس باليولوغوس، والامبراطور يوحنا السادس كانتاكوزين. ويبدو أن أورخان وقف موقف المتيقظ مما كان يحدث في البلاط البيزنطي، وبخاصة حين أوعزت إليه الامبراطورة أنّا دي سافوا، والدة يوحنا الخامس والوصية عليه، أن يُرسل جيشاً لمساعدتها ضد يوحنا السادس، ما دفع هذا الأخير إلى استقطاب أورخان بأن زوَّجه ابنته تيودورا مقابل ستة آلاف جندي يقدمها له أورخان، وتمكَّن بهذه القوة العسكرية من الاستيلاء على المدن الواقعة على شواطئ البحر الأسود باستثناء سوزوبوليس، واعتلاء العرش في عام (٧٤٨هـ/ ١٣٤٧م)[٢].

ودخل الصربيون آنذاك على خط الصراع السياسي، فاستغلوا النزاعات البيزنطية الداخلية، وغزوا الأراضي البيزنطية في عام (٧٥٠هـ/ ١٣٤٩م) بقيادة أسطفان دوشان، فاستولوا على سالونيك وبعض المدن الأخرى، وشجَّعه هذا النجاح إلى التطلع نحو القسطنطينية نفسها ما دفع الامبراطور يوحنا السادس إلى الاستعانة، مرة أخرى، بأورخان لوقف الزحف الصربي، فأمده بعشرين ألف جندي بقيادة ابنه سليمان[٣].

---

(١) رستم، أسد: الروم في سياستهم وحضارتهم ودينهم وثقافتهم: جـ٢ ص٢٣٠.

(٢) إينالجيك: ص١٩، ٢٠. Ostrogorsky: p454.

(٣) Gibbons: p94. Temperley, H: History of Serbia: p74.

لكن حدث أن تراجع أسطفان دوشان قبل وصوله إلى العاصمة البيزنطية، في حين نجحت القوات العثمانية في إبعاد الصربيين عن إقليم تساليا، بعد معركة إيميثيون على نهر ماريتزا، وأعادت سالونيك إلى حظيرة الامبراطورية ثم عادت إلى آسيا الصغرى[(١)].

ويبدو أن الامبراطور يوحنا السادس قد تعرَّض مجدداً لمشكلات من قِبل منافسه يوحنا الخامس في عام (٧٥٣هـ/ ١٣٥٢م)، ما دفعه إلى طلب المساعدة من صهره الذي أرسل إليه قوة عسكرية قوامها عشرين ألف جندي بقيادة ابنه سليمان، ومنحه يوحنا السادس قلعة جنك ـ تزمب ـ لاتخاذها قاعدة له. تقدمت هذه القوة باتجاه العاصمة وعسكرت تحت أسوارها، وانتزع سليمان، أثناء تقدُّمه، مدينة أنقرة من القرمانيين، لكن هذه القوة استُدعيت فجأة إلى الأناضول بسبب خطر غير مُحدَّد، ويبدو أن العثمانيين، الذين لم يكونوا على وفاق مع جيرانهم من الإمارات التركمانية، هو السبب في ذلك، بالإضافة إلى أنهم كانوا يخشون الإيريتنيين، أتباع الأمير أرتنا، الذين كانوا يعدُّون أنفسهم مسؤولين عن إدارة الأناضول بعد رحيل الحاكم المغولي تيمورتاش في عام (٧٢٧هـ/ ١٣٢٧م)، وقد نتج عن ذلك أن خرجت أنقرة عن سيطرة العثمانيين، لكن هؤلاء احتفظوا بقلعة جنك المهمة وراحوا يشنون الغارات منها على مدينة غاليبولي الواقعة على شاطئ الدردنيل، وهي ذات أهمية اقتصادية كبيرة، وعلى تراقيا، واستطاعوا خلال مدة وجيزة من فتح غاليبولي، وذلك إثر زلزال شديد تعرَّضت له في (٦ صفر ٧٥٥/ ٢ آذار ١٣٥٤م) تصدَّعت خلاله أسوارها. وكان سليمان في قره بيجا القريبة منها، فاستغل هذه الفرصة وحاصر المدينة ثم فتحها، كما فتح قلاعاً عدة في المنطقة منها أبسالا وروودستو[(٢)]، فاشتدَّ بذلك الضغط العثماني على القسطنطينية، وأضحى قطاع تراقيا هدف العثمانيين التالي، وفعلاً خضع هذا الإقليم لهم[(٣)].

وحتى يُثبِّت أقدام العثمانيين في المناطق المفتوحة ومنع البيزنطيين من استعادتها، عمد أورخان إلى نقل أعداد كبيرة من الرعاة التركمان إليها بهدف تتريكها.

والواقع أن دخول الأتراك بعامة إلى منطقة الروملّي وترسيخ أقدامهم فيها، جرى بشكل منظم، فكانت كلما تقدمت مناطق الحدود التي استوطنتها المجاهدون القادمون من الأناضول، نحو الغرب، ازدادت فرص العمل والرزق في الأراضي المفتوحة، فتجتذب الناس الذين كانوا يعيشون، في ضيق، في الأناضول.

---

(١) Shaw: I p16.

(٢) سعد الدين: جـ١ ص٥٥. Vasiliev: II p622.

(٣) المصدر نفسه.

وما حدث في القسطنطينية آنذاك من حسم الصراع على السلطة، حيث حمَّل الشعب البيزنطي يوحنا السادس مسؤولية استقرار العثمانيين في البلقان، الأمر الذي دفعه إلى التنازل عن الحكم في (الأول من ذي الحجة ٧٥٦هـ/ ٤ كانون الأول ١٣٥٥م) لصالح يوحنا الخامس؛ أتاح للعثمانيين التدخل في صميم الحياة البيزنطية، لأن سليمان تدخل في هذا النزاع لمصلحة الثاني، وتأكد هذا التعاون بالتقارب الأسري حيث خطب الأمير خليل بن أورخان إحدى بنات الامبراطور، وجرى الاحتفال بمراسم الخطبة في القسطنطينية[١].

لم يهنأ سليمان بفتوحه الأوروبية، فقد توفي في (أوائل ٧٦٠هـ/ أواخر ١٣٥٨م) إثر اصطدامه ببعض الأشجار وهو على جواده، ما كان سبباً في وقف التقدم العثماني في أوروبا إلى حين، لأن سليمان كان الأكثر قدرة، من بين أبناء أورخان من جهة، ولأن الأخير توفي من شدَّة حزنه على وفاة ابنه، وذلك في (جمادى الأولى ٧٦١هـ/ آذار ١٣٦٠م)[٢].

تكمن قيمة أورخان في أنه شهد أول استقرار إسلامي في أوروبا من جهة البلقان، كما شهد ظهور نظام عسكري جديد سيلقي الرعب في قلوب الشعوب الأوروبية لمدة أربعة قرون متتالية، بالإضافة إلى ظهور الإمارة العثمانية التي أصبحت تمتد من أنقرة إلى تراقيا، بعد أن ضاعف الأراضي التي ورثها عن والده ست مرات، وأرسى أول تنظيم للدولة.

---

(١) بيلديسينو: ص٣١.

(٢) القرماني: ص١٤.

مـــراد الأول

٧٦١ ـ ٧٩١هـ/ ١٣٦٠ ـ ١٣٨٩م

الفتوح في عهد مراد الأول

الفتوح في آسيا الصغرى

خلف مراد أخاه سليمان في قيادة الوحدات العسكرية على الساحة الأوروبية بعد وفاته، فخاض جهاد الغزاة، وتمتَّع بدعم هؤلاء له؛ وعليه فقد شارك فعلياً في السلطة، وظهر بوصفه الخليفة الطبيعي لوالده. وعندما توفي أورخان بايعه أعيان بورصة ومقاتلو المناطق الحدودية والعلماء، بحيث أضحى حاكماً شرعياً.

واجه مراد الأول أعداء دولته في منطقتين متباعدتين. ففي الأناضول أدى انقسام وضعف الإمارات التركمانية إلى فقدان جانب كبير من مبرر وجودها، وبخاصة بعد أن جرَّدها النمو العثماني من طاقاتها البشرية الحية باستقطاب المقاتلين والعلماء الذين أغرتهم المناصب التي أتاحتها لهم الحاجات الإدارية للإمارة العثمانية، باستثناء إمارة قرمان التي خشيت من نموِّ الإمارة العثمانية، لذلك حاول القرمانيون إنشاء حلف مع الإمارات التركمانية الأخرى للتصدِّي للعثمانيين، فاستغل أميرها علاء الدين فرصة انتقال السلطة إلى مراد الأول لتحريض الأمراء الآخرين على قتاله، إلّا أنه فشل في خلق تكتل مناهض له، وذلك بفعل إقدامه على التوسع على حسابهم، ما دفع هؤلاء إلى التماس المساعدة من الإمارة العثمانية.

نهض مراد الأول لقتال علاء الدين، ووجَّه إليه ضربات قاسية نتج عنها سيطرته على مدينة أنقرة عاصمة القرمانيين[1]، بالإضافة إلى بعض القلاع والحصون، ما دفع الأمير القرماني إلى طلب الصلح ليحفظ ما تبقّى من إمارته، كما زوَّجه ابنته لتمتين عرى التحالف بينهما[2].

---

(١) القرماني: ص١٥.

(٢) محمد فريد بك: ص١٢٩.

وتحالف مراد الأول مع بعض أمراء الأناضول، أمثال أمير كرميان الذي زوَّج ابنته للأمير بايزيد بن مراد، وكانت مدينة كوتاهية مهراً لهما، كما تنازل له عن بعض المدن، منها إزمير، وأجبر مراد الأول أمير الحميد على التنازل له عن بلاده في منطقة بسيديا لقاء ثمن، وضمَّها إلى الأملاك العثمانية، وهاجم السلطان العثماني إمارة تكَّة وضمَّ قسماً من أراضيها، وبذلك يكون مراد الأول قد ضمَّ بعض ممتلكات الإمارات التركمانية

الفتوح في أوروبا

ظروف البلقان قبيل التوسع العثماني: أتاحت أزمة الامبراطورية البيزنطية للبلغار، منذ أواخر القرن السادس الهجري/الحادي عشر الميلادي[1] أن يستعيدوا، بمساعدة الأفلاق، استقلالهم برئاسة ملوكهم من الأسرة الأرسانية، كما أتاحت لجيرانهم الصربيين، الذين ظلوا طويلاً تحت تابعيتهم، أن يوسعوا رقعة أراضيهم بحيث امتد سلطانهم من الدانوب شمالاً حتى سواحل البحر الأدرياتيكي جنوباً، فحقَّقوا بذلك استقلالهم، وساعد الضعف الذي عانت منه الامبراطورية اللاتينية في القسطنطينية هاتين الدولتين على ترسيخ سلطتهما، وتقرَّبت البابوية منهما أملاً بتحقيق الوحدة الكنسية معهما.

وتعرَّضت بلغاريا، منذ عام (٦٥٩هـ/١٢٦١م)، لنقمة البيزنطيين، وشهدت أوضاعها، حتى القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي، هزَّات كثيرة تراوحت بين الشدَّة واللين. أما مملكة الصرب فقد سارت في تطورها على خطى أبطأ وأكثر انتظاماً، فبلغت الذروة في منتصف القرن المذكور، في عهد ملكها أسطفان دوشان.

ويُشكِّل العنصر السلافي في كلا الدولتين غالبية الشعب، مع العلم أن دخول أقوام الكومان إلى بلغاريا[2]، ووجود أقوام الأفلاق من كلا جانبي الدانوب الأسفل، عقَّد التركيب السكاني لهذه البلاد وجعله كثير التخالط والامتزاج. وعندما ضمَّت الدولتان أراضي جديدة ومقاطعات معظم سكانها من اليونانيين، اتسم تنظيمها بطابع مختلط نصفه سلافي والنصف الثاني يوناني.

وعلى هذا الشكل كان ظهور أمة بلغارية وأخرى صربية في القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي، ولكن الوحدة التي حقَّقتها كل من هاتين الدولتين تبقى سريعة العطب بفعل أنها لم تتعدَّ الطور الإقطاعي. فدولة أسطفان دوشان الكبيرة لم تعمِّر طويلاً بعد موت مؤسسها لكنها ألهبت خيال القومية الصربية وألهمتها، فالأمة

---

(١) انظر، فيما يتعلق بتلك الأزمة: رنسيمان، ستيفن: تاريخ الحروب الصليبية: ج٣ ص٢٠١ ـ ٢٠٤.

(٢) الكومان هم من العرق التركي، جاؤوا من جنوبي روسيا هرباً من الغزو المغولي.

الصربية بقيت واقعاً قائماً متحيزاً حتى بعد انهيارها السياسي على يد العثمانيين في معركة كوسوفو في عام (٧٩١هـ/ ١٣٨٩م)، ويُعدُّ هذا التاريخ بدء اليقظة القومية للدول التي قامت على مقربة منها. فقد استطاع الألبانيون أن يحافظوا على استقلالهم، وأن يصونوا شخصيتهم المميزة، وسيصبحون في القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي أعدى أعداء العثمانيين وأبطشهم.

واستطاع الأفلاق[1] أن يحافظوا على كيانهم وسط المد الصقلبي والمحيط السلافي، وشغلوا واستثمروا السهول المترامية على جانبي مجرى نهر الدانوب الأسفل، واحتلوا مولدافيا وفلاخيا القليلة السكان، وتوزَّعوا بين المجر على سفوح ومنحدرات جبال الكربات الغربية، ونزلوا أحياناً بين بلغاريا وبولندا وسواحل البحر الأسود الغربية، ولم تنعم هذه الأقطار الرومانية، حتى هذا التاريخ، بالوحدة ولا عرفت تجانساً عرقياً، وآل أمرها إلى الضعف والوهن نتيجة الزحف العثماني المتتابع، فقامت فيها، خلال القرن المذكور، إمارات تمتعت بقدر متفاوت من الاستقلال الذاتي، ولعلَّ أهمَّ هذه الإمارات، الإمارة التي قامت في مولدافيا والتي غمرتها الموجة العثمانية[2].

والواقع أن البلقان كان يضم، عشية التمدُّد العثماني، خليطاً مفكَّكاً من إمارات صغيرة متنافسة وموزعة بين زعماء إقطاعيين.

فتح تراقيا: أثار الزحف العثماني باتجاه البلقان مختلف القوى الموجودة في المنطقة، فنهضت للتصدي له. فسعى الامبراطور البيزنطي يوحنا الخامس إلى الانقضاض على الإمارة العثمانية الناشئة لطرد العثمانيين من المواقع التي فتحوها في عهد أورخان، إلا أنه شُغِل بالمشكلات التي أثارها متَّى كانتاكوزين، ابن الامبراطور المخلوع يوحنا السادس[3].

ومن جهة أخرى، خشي البنادقة من التمدُّد العثماني في البلقان الذي أخذ يُهدِّد مصالحهم التجارية في المنطقة، فنهضوا لوقفه، وأنزلوا عشرين ألف جندي في الروملِّي من أجل هذه الغاية، غير أن هذه القوة مُنيت بهزيمة على يد العثمانيين، وبالتالي فشلت البندقية في وقف التمدُّد العثماني باتجاه البلقان.

وأدَّت وفاة أسطفان دوشان، أمير الصرب، في عام (٧٥٦هـ/ ١٣٥٥م) إلى تضعضع الصربيين وتمزُّقهم، فلم يعد لديهم القدرة على مقاومة العثمانيين. وخشي إسكندر، أمير البلغار، من الزحف العثماني، فسعى إلى كسب ود

---

(١) لقد أعطوا المنطقة التي سكنوها اسمهم، وهي الآن دولة رومانيا.

(٢) بروي، إدوار: القرون الوسطى، كتاب في مجموعة تاريخ الحضارات العام: جـ٣ ص٥٦٨ ـ ٥٧٢.

(٣) وستم: جـ٢ ص٢٤٢، ٢٤٣.

العثمانيين على الرغم من اعتراض لويس الأكبر ملك المجر والامبراطور البيزنطي يوحنا الخامس.

نتيجة إخفاقات القوى البلقانية، التمس الامبراطور البيزنطي المساعدة من الغرب الأوروبي، ووعد البابا الدخول في طاعة الكنيسة اللاتينية مقابل مساعدة عسكرية، لكن تشدُّد الطرفين حال دون تحقيق ذلك.

خلقت هذه الظروف فرصة طيبة للعثمانيين فاستغلوها وتوسعوا في إقليم تراقيا، وتمكَّنوا من السيطرة على مدينة أدرنة في عام (٧٦٢هـ/ ١٣٦٢م). والواقع أن العثمانيين حاصروا أدرنة في أواخر أيام أورخان، ولكن هذا الأخير توفي أثناء الحصار، فواصل خلفه مراد الأول حصار المدينة حتى سقطت في يده[١].

لم يعد بوسع الامبراطورية البيزنطية، منفردة، مقاومة العثمانيين، بعد هذه الأحداث، وبخاصة أنه لم يعد لديها الجيش المدرَّب الذي يستطيع أن يتغلَّب على الخيالة التركية الخفيفة الحركة، لذلك عقد الامبراطور يوحنا الخامس معاهدة سلام مع مراد الأول، اعترف به سيداً ودفع له الجزية[٢].

ويبدو أن الامبراطور البيزنطي حاول، في مرحلة لاحقة، التحالف، مع الصرب لضرب العثمانيين من الجانب الغربي، وبخاصة أنه استعاد مدينة أدرنة من أيديهم، لكن مراد الأول استردَّ المدينة في عام (٧٦٧هـ/ ١٣٦٦م) وجعلها عاصمة لدولته، الأمر الذي كان له صدى سيئ في الدوائر الحاكمة في أوروبا، وبخاصة البابا[٣].

والحقيقة أن العثمانيين كانوا بحاجة إلى نقل عاصمتهم من مدينة بورصة التي أضحت في مركز لا يصح معه أن تكون عاصمة لهم، بعد هذا التمدد في أوروبا، نظراً لبُعدها عن مركز الفتوح. وبعد تداول مراد الأول مع وزرائه وقع اختيارهم على مدينة أدرنة التي ظلت عاصمة للدولة حتى فتح القسطنطينية[٤].

والواقع أن فتح أدرنة واتخاذها عاصمة للدولة أمَّن المركز المسيطر، إدارياً وعسكرياً، على تراقيا، فهي القلعة الرئيسة بين القسطنطينية والدانوب، وتتحكَّم بطرق الحملات العسكرية عبر جبال البلقان، وتكفل قدرة الاحتفاظ بالفتوح العثمانية

---

(١) القرماني: ص١٥. كولز: ص٢٩. Pitcher, D.E: A Historical Geography of the Ottoman Empire: p42. Cambridge Medieval History: IV p669. إينالجيك: ص٢١.

(٢) Vasiliev: II p624. Cambridge Medieval History, Byzantine Empire: vol IV prt I p763.

(٣) حليم: ص٤٠. Gibbons: pp125,126.

(٤) سرهنك: ص٢٠.

في أوروبا، كما تؤمِّن وسيلة التوسع نحو الشمال[1].

نتيجة تلك الفتوح والانتصارات، خشيت بعض القوى الأوروبية، وبخاصة التجارية، على مصالحها، فهرولت نحو الدولة العثمانية لمهادنتها. من ذلك أرسلت جمهورية راجوزة، التي تقع على شاطئ البحر الأدرياتيكي، سفارة تعرض على مراد الأول عقد معاهدة تجارية مقابل دفع جزية سنوية قدرها خمسمائة دوكا ذهب، وهذه أول معاهدة تعقدها الدولة العثمانية مع دولة نصرانية، وذلك في عام (٧٦٦هـ/ ١٣٦٥م)[2].

وانطلقت مرة أخرى الدعوة إلى حملة صليبية جديدة، لكن من دون جدوى، في حين تابع العثمانيون توسعهم، ففتحوا مدينة فيليبوليس، عاصمة الروملّي الشرقية الواقعة إلى الجنوب الشرقي من صوفيا، كما فتحوا مدينتي وردار وكوملجنة، الواقعة إلى الجنوب الغربي من أدرنة[3]، وسيطروا على وادي ماريتزا الذي يُزوِّد القسطنطينية بالحبوب والأرز، كما أتاحت فتوحهم عزل بلغاريا عن الممتلكات البيزنطية[4].

وبفتح إقليم تراقيا تَمَّ فصل القسطنطينية عن الأقاليم البيزنطية الغربية في أوروبا، وأضحت هذه المدينة، بعد الانتشار العثماني، محاطة، من الجانب الأوروبي، بالأراضي العثمانية وفُصلت عن الإمارات النصرانية الصغيرة في شبه جزيرة البلقان، وتاخمت الممتلكات العثمانية، إمارات الصرب والبلغار وألبانيا.

آل هذا النمو والانتشار العثماني إلى الدعوة إلى حرب صليبية تزعمها البابا أوربان الخامس (٧٦٣ ـ ٧٧٢هـ/ ١٣٦٢ ـ ١٣٧٠م)، فكتب إلى ملوك أوروبا يحثُّهم على تجهيز حملة لحرب المسلمين. والواقع أن البابوية لم تُعر الفتوح العثمانية في أوروبا أية أهمية طالما كانت على حساب البيزنطيين الهراطقة، في نظرها، ولكن عندما بدأت هذه الفتوح تُهدِّد الدول الأوروبية الكاثوليكية الخاضعة لسلطة البابا، سعى أوربان الخامس لإعداد حملة صليبية ضد العثمانيين، وقد قادها أماديوس السادس، حاكم سافوي، الذي انطلق من البندقية على رأس أسطول بحري في (شوال ٧٦٧هـ/ حزيران ١٣٦٦م)، فانتزع مدينة غاليبولي من أيدي العثمانيين في (ذي الحجة/ آب) واستولى على بعض القلاع على الساحل الأوروبي لبحر مرمرة، وأحرق بعض المواقع العثمانية. ولعلَّ أهم ما ميَّز حملته أنه أنقذ الامبراطور البيزنطي يوحنا الخامس من حصار فرضه عليه شيشمان البلغاري ومنعه من المرور عبر بلغاريا،

---

(١) Shaw: I pp17, 18.

(٢) مصطفى: ص٤٨.

(٣) سعد الدين: جـ١ ص٧٣، ٧٤. Gibbons: pp114, 121.

(٤) Shaw: I p18.

وكان في طريق عودته من بودا، بعد أن قابل لويس الأكبر ملك المجر للتنسيق معه على حرب العثمانيين، وإذ وجد نفسه محاصَراً في مدينة ڤيدين، فإنه يدين بإنقاذه، في نهاية الأمر، لأماديوس السادس، وقبل أن يعود هذا إلى البندقية سلَّم جميع ما استولى عليه إلى الامبراطور[1].

ويبدو أن حملة أماديوس السادس لم تُحقِّق طموح يوحنا الخامس، إذ إن الخطر العثماني ما يزال يحيط بالقسطنطينية، وأن البنادقة بدأوا يميلون إلى التفاهم مع مراد الأول حفاظاً على مصالحهم التجارية؛ ما دفعه إلى التوجه إلى إيطاليا في (محرم ٧٧١هـ/ آب ١٣٦٩م)، وأناب عنه في الحكم ابنه أندرونيقوس، فاجتمع بالبابا وقدَّم له فروض الولاء والطاعة امتثالاً لأمره، وتمادى حين تخلّى عن مذهبه الأرثوذكسي وأعلن أنه كاثوليكي المذهب[2]، كما توصَّل إلى اتفاق مناسب مع البنادقة لمنع تحالفهم مع مراد الأول، فمنحهم جزيرة تينيدوس التي تهيمن على مدخل الدردنيل[3]. وعلى الرغم من أن الإقدام على تغيير المذهب كان ذا طابع سياسي، إلا أنه أثَّر تأثيراً سلبياً على الجبهة الداخلية بصفة عامة، والأوساط الدينية بصفة خاصة، بالإضافة إلى أثره على الأحداث التالية، إذ إن النتيجة كانت ازدياد الانقسام، والفشل في تلقّي المساعدة، بل إن صعوبات مالية حالت دون مغادرته البندقية، واضطر ابنه الثاني مانويل إلى جمع المال اللازم وحمله بنفسه إلى البندقية، وأعاد والده إلى القسطنطينية في (١٧ ربيع الآخر ٧٧٣هـ/ ٢٨ تشرين الأول ١٣٧١م)[4].

واقتدى، في هذه الأثناء، أوروك الخامس، الذي خلف أسطفان دوشان في حكم إمارة الصرب، بأماديوس السادس، فاستعان بأمراء البوسنة والأفلاق، وبعدد من فرسان المجر، وسار بهم باتجاه مدينة أدرنة، مستغلاً انهماك مراد الأول بمحاصرة مدينة بيجا، الواقعة إلى الجنوب من بحر مرمرة، وهو يُمنِّي النفس بالنصر، لكن العثمانيين استطاعوا أن يوقفوا تقدم القوات المتحالفة في شيرمن عند نهر ماريتزا ويتغلبوا عليها، وذلك في عام (٧٧٣هـ/ ١٣٧١م)، وقد عُرفت هذه المعركة، في المصادر التركية، بـ«الطريق إلى الصرب»[5]، لأنها أتاحت للعثمانيين فتح مقدونيا وانتزاعها من أيدي الصربيين.

---

(١) ڤاتان، نيقولا: صعود العثمانيين، مقال في كتاب الدولة العثمانية، بإشراف روبير مانتران: جـ١ ص٥١.

(٢) رستم: جـ٢ ص٢٤٥. Shaw: I p18.   (٣) ڤاتان: ص٥٣.

(٤) محمد فريد بك: ص١٣٠، ١٣١.

Gibbons: p121. Le Roulx, J. Della Ville: *La France En Orient, Au XIV Siecle*: p221.

(٥) ڤاتان: ص٥٢. Shaw: I p18. Pitcher: p44.

اضطر الامبراطور البيزنطي، تجاه الاندفاع العثماني في تراقيا وعدم تلقي أية مساعدة جدية من الغرب الأوروبي، إلى التفاهم مع مراد الأول في عام (٧٧٣هـ/ ١٣٧٢م)، فاعترف به سيداً له وقَبِل بدفع الجزية وتقديم مساعدة عسكرية عند الحاجة، وتجلّى هذا التفاهم بين العاهلين بتعاونهما في قمع تمرد ولديهما ساووجي شلبي بن مراد الأول وأندرونيقوس بن يوحنا الخامس في (ذي القعدة ٧٧٤هـ/ أيار ١٣٧٣م) اللذين طمعا في الحكم، وانتهت هذه الثورة بقتل ساووجي، أما أندرونيقوس فقد سُملت عيناه وزُجَّ به في السجن، وأشرك الامبراطور البيزنطي معه ابنه مانويل في الحكم[1].

ويبدو أن جهود الامبراطور البيزنطي في المحافظة على تفاهمه مع مراد الأول لم تنجح تماماً، وبفعل استمرار النزاع الأسري في القسطنطينية الذي سوف يستغله العاهل العثماني لصالحه، فقد ظلَّ أندرونيقوس يشكل خطراً بفعل طموحه المتمثل بالإطاحة بوالده عن العرش، وبخاصة بعد أن نجح في الهرب من سجنه في عام (٧٧٨هـ/ ١٣٧٦م) ولجأ إلى الجنويين في غلاتيا، واتصل من هناك بمراد الأول طالباً منه المساعدة في الوثوب إلى العرش البيزنطي مقابل بعض التنازلات، فأمدَّه مراد الأول بقوة عسكرية مكّنته من دخول القسطنطينية في (٢٩ ربيع الأول ٧٧٨هـ/ ٢ آب ١٣٧٦م)، فألقى القبض على والده وأخويه مانويل وتيودور وسجنهم، واعتلى العرش باسم أندرونيقوس الرابع، وردَّ غاليبولي إلى مراد الأول، وبذلك أضحى للعثمانيين موطئ قدم ثابت في أوروبا، كما أضحى الامبراطور البيزنطي تابعاً لمراد الأول[2].

وهكذا تمكّن مراد الأول، بفضل سياسته السليمة، من التصرُّف مجدَّداً، وفق مصالحه في أوروبا، وهو لم يكن قد طُرد منها مطلقاً، لكنه يتجه الآن إلى التوسع لكي يصبح العاهل الوحيد في المنطقة، إذ لم تمض ثلاثة أعوام على سجن الامبراطور يوحنا الخامس وولديه حتى نجحوا في الهرب، فعبروا البوسفور إلى مراد الأول، وعقد معه يوحنا الخامس اتفاقية، تعهد له فيها بـ:

- دفع جزية سنوية ضخمة.
- تقديم مساعدة عسكرية عند الحاجة.
- التنازل له عن فيلادلفيا، آخر الممتلكات البيزنطية في الأناضول، مقابل مساعدته في استعادة عرشه.

---

(١) فاتان: ص٥٣، ٥٤. ضبيع، صلاح: العلاقات العثمانية البيزنطية، مقال في مجلة الاجتهاد: العددان ٤١ و٤٢ ص١٨٥.

(٢) المرجعان نفساهما.

وتَمَّ الأمر فعلاً على هذا الشكل، واضطر أندرونيقوس الرابع إلى اللجوء مجدَّداً إلى حلفائه الجنويين في غلاتيا[1].

وساهم مراد الأول في تفتيت الامبراطورية البيزنطية من واقع استغلال الصراع الأسري، ففرض على تابعه البيزنطي أن يعترف بأندرونيقوس الرابع ولياً لعهده، والتنازل له عن بعض المدن، فتجزأت بذلك الامبراطورية إلى إمارات صغيرة عدة، فحكم الامبراطور يوحنا الخامس القسطنطينية، والامبراطور أندرونيقوس الرابع الأراضي الواقعة على ضفاف بحر مرمرة، ومانويل في سالونيك، وتيودور في المورة[2].

والواضح أن فشل الامبراطور يوحنا الخامس في الحصول على مساعدة جديَّة من البابا والغرب الأوروبي؛ دفعه إلى الدخول في طاعة مراد الأول، وبخاصة بعد ازدياد خطورة الموقف الناتج عن تجدُّد النزاع الأسري في القسطنطينية، بالإضافة إلى أن دول أوروبا الشرقية، مثل الصرب والبلغار، لم تتمكَّن من وقف التقدم العثماني منفردة، بعد إحجام دول أوروبا الغربية، المنهمكة بمشكلاتها، عن تقديم المساعدة، وعجز البابا عن حشد جيوش الغرب في حملة صليبية، ما جعل العثمانيين أسياد الموقف، وتمكَّنوا في السنوات التالية من التقدم في شرقي أوروبا.

وسعى مانويل إلى نقض علاقة التبعية بمراد الأول، ما دفع هذا الأخير إلى مهاجمة سالونيك في عام (٧٨٩هـ/ ١٣٨٧م)، فأضحى مانويل في وضع سيئ، وبفضل وعي السكان، الذين يكنُّون الكراهية له، استسلمت المدينة في (١٩ ربيع الأول/ ٩ نيسان)، وفرَّ مانويل منها، وحاول اللجوء إلى أصدقائه، لكن أحداً لم يستقبله بما في ذلك والده في القسطنطينية، الذي عدَّ موقف ابنه المعادي للعثمانيين يتعارض مع سياسته، وتسبَّب في فقدان ثاني مدن الامبراطورية[3].

واضطر أمراء تساليا، بعد فتح سالونيك، إلى الاعتراف بسلطة العثمانيين الذين أضحت ممتلكاتهم تجاور أراضي حاكم أثينا اللاتيني نيربو الأول، والد زوجة تيودور وحليفه، ولم يعد أمام هذا الأخير سوى الخضوع لسلطة مراد الأول الذي ثبَّته في إمارته المورة[4].

---

(١) ثاتان: ص٥٦.
(٢) المرجع نفسه. ضبيع: ص١٨٥.
(٣) ثاتان: ص٥٧. ضبيع: ص١٨٥، ١٨٦.
(٤) ثاتان: ص٥٧.

معركة كوسوڤو[1] - نهاية مراد الأول

استغل مراد الأول الأوضاع القلقة التي باتت عليها الدولة البيزنطية ودول البلقان فتقدم باتجاه غربي هذه المنطقة، ونجح في فتح موناستير وبرلبة وأستيب وصوفيا، التي سقطت بعد حصار دام ثلاثة أعوام (٧٨٣ ـ ٧٨٥هـ/ ١٣٨١ ـ ١٣٨٣م)، وتورنوڤو وشومن، وتقعان في الجانب الشرقي لبلغاريا، وتابع العثمانيون تقدمهم في المنطقة، ففتحوا، في عام (٧٨٨هـ/ ١٣٨٦م)، مدينة نيش الاستراتيجية[2]. ووجَّه القائد العثماني خير الدين باشا، قره خليل جندرلي على رأس قوة عسكرية لفتح مقدونيا، ففتح سالونيك كما ذكرنا، وأجبر ملك البلغار سيسمان على الفرار والاحتماء في مدينة نيقوبوليس عام (٧٩٠هـ/ ١٣٨٨م)، فحاصره القائد العثماني وتمكَّن من هزيمته وأسره، وضمَّ مراد الأول إليه نصف بلاده، واعترف به حاكماً على النصف الآخر بوصفه صهره، والمعروف أن مراد الأول كان متزوجاً من ابنته[3].

شكَّل التقدم العثماني الناجح تهديداً مباشراً لدولة الصرب التي كان يتولى حكمها آنذاك الأمير لازار، فخشي على نفسه، بعد خسارة حليفه سيسمان، لذلك نقض عهد التبعية للعثمانيين وتحالف مع البجناكية في ألبانيا، واستقطب تفرتكو أمير البوسنة، ودخل سيسمان أمير البلغار في هذا التحالف بعد أن رفض إعلان ولائه لمراد الأول[4].

حدثت المواجهة الأولى بين العثمانيين وقوى التحالف في بلوشنيك في البوسنة في عام (٧٩٠هـ/ ١٣٨٨م)، وأسفرت عن هزيمة العثمانيين، وعلى الرغم من ذلك، فقد نفَّذ قره خليل الجندرلي اختراقاً في الأراضي البلغارية، وفتح حصوناً عدة بحيث اضطر سيسمان إلى الخروج من التحالف وقَبِل بدفع الجزية وتنازل عن سيلستر[5].

تابع العثمانيون تقدمهم بعد ذلك بقيادة السلطان، وتقابلت قواتهم مع القوات الصربية ـ البوسنية المشتركة في كوسوڤو في (١٩ جمادى الآخرة ٧٩١هـ/ ١٢ حزيران ١٣٨٩م)، حالف النصر في بدايتها قوى التحالف، حيث هُزم الجناح الأيمن للجيش العثماني وفرَّ أفراده من المعركة، لكن مراد الأول تمكَّن من إحراز النصر النهائي وكسب المعركة، وخسر الصربيون عدداً كبيراً من الجنود، وأُسر لازار مع عدد من نبلائه[6].

تجوَّل مراد الأول بعد المعركة في ساحة القتال ليتفقَّد القتلى والجرحى، فانقضَّ

---

(١) كوسوڤو معناها: ساحة الطيور السوداء.
(٢) القرماني: ص١٦. Vasiliev: II p624.
(٣) محمد فريد بك: ص١٣٢.
(٤) ڤاتان: ص٥٨.
(٥) حليم: ص٤١. Shaw: I p21. Gibbons: pp174-178.
(٦) ڤاتان: ص٥٨.

عليه جندي صربي يدعى ميلوش، وفاجأه بطعنة قاتلة من خنجره توفي على إثرها، وعهد قبل وفاته بقيادة الحملة إلى ابنه بايزيد الذي كان يرافقه، فأمر هذا بقتل لازار ونبلائه ثأراً لوالده[1].

نتائج معركة كوسوڤو: حقَّقت معركة كوسوڤو للعثمانيين مكاسب آنية ومستقبلية.

فمن حيث المكاسب الآنية، فقد:

- سقط مركز المقاومة في شرقي أوروبا ضد العثمانيين.

- خلت المناطق الواقعة في جنوبي نهر الدانوب من قوى عسكرية يمكنها التصدي للعثمانيين، باستثناء المجر.

- زال استقلال الصرب، وتحوَّلت الإمارة الصربية إلى إقطاع عسكري، إذ إن أسطفان بن لازار، الذي خلف والده، تفاهم مع بايزيد ووافق على دفع الجزية والخدمة في القوات العثمانية.

- تعزَّزت فرص العثمانيين للسيطرة على البلقان، بفعل أن هذه المعركة فتحت طريق صربيا الشمالية أمام العثمانيين، وأضحت الظروف مؤاتية للتقدم نحو مقدونيا وألبانيا والبوسنة.

- بدأت موازين القوى تميل، بشكل ملحوظ، لصالح العثمانيين.

ومن حيث المكاسب المستقبلية فقد:

- شكَّلت معركة كوسوڤو بداية التحولات المهمة التي طرأت على التركيب العرقي والاجتماعي والسياسي والثقافي والاقتصادي في المنطقة، حيث اصطبغت هذه المناطق المفتوحة بالصبغة الإسلامية، وبدأ السكان يتحولون إلى الإسلام؛ إما هرباً من قهر الأمراء الإقطاعيين ومضايقة الكنيسة الكاثوليكية، أو بفعل أن العناصر المحلية شاءت أن تشارك في الإدارة العثمانية لتدعم مواقعها الداخلية[2].

أهمية مراد الأول

تكمن أهمية مراد الأول بنجاحه في الارتقاء بالإمارة العثمانية إلى طور الدولة، وقد مهَّدت وضعية الفتوح السبيل لتطوير النظام الإنكشاري وإحداث تغييرات هامة في نظم الإمارة، ما ساعد على وضع أسس الهيكل المركزي فيها.

---

(١) آمجن، فريدون: التاريخ السياسي للدولة العثمانية، فصل في كتاب الدولة العثمانية تاريخ وحضارة: جـ١ ص١٦.

(٢) المرجع نفسه.

وأدّى الانتشار العثماني الواسع في البلقان إلى ظهور مناطق حدودية جديدة كانت هدفاً لحركة هجرة تركية واسعة، وعلى الرغم من المقاومة التي صادفها العثمانيون فإن هدف الاستيطان والسياسة التي طبّقوها قد أثبتت لهم أنه من الصعب إجلاؤهم عن البلقان، والمعروف أن ممارسة عمليات نقل السكان إلى المناطق المفتوحة قد بدأت منذ وقت مبكر بهدف تدعيم الجهاد.

وفي الوقت الذي استقر فيه الغزاة في المناطق المفتوحة جرى دمج القادة المحليين شيئاً فشيئاً عن طريق الإقطاع، ما أحدث تغييرات هامة في التركيبة السياسية في البلقان، إذ إن تطبيق نظام الإقطاع العسكري، في الأراضي المفتوحة، ألحق قسماً من الأمراء المحليين بنظام التيمار، فأبطلت حقوق هؤلاء على السكان، وتساوى المزارعون في البلقان بالمزارعين العثمانيين في الوضعية الحقوقية، كما حقّق هذا الربط الأمن والهدوء وعزّز قوة الجيش.

وبفعل أن أسس نظام الإقطاع العسكري منوطة، بشكل مباشر، بتعمير القرى، فقد عمل العثمانيون على تشجيع الناس على الهجرة من الأناضول، والعمل، من ناحية أخرى، على إقرار السكان المحليين في أماكنهم. وهكذا رسَّخت الإدارة العثمانية أقدامها في الروملّي، وجرى إحياء عملية الحياة الاقتصادية من واقع تعزيز الوجود السكاني في القرى وتعمير الخربة منها. وأدّى العلماء، الذين استقطبتهم فرص المناصب والمخصَّصات، والدراويش الغزاة، الذين وجدوا الفرصة لممارسة عملية الجهاد، دوراً في تطبيع الممارسات الإدارية الإسلامية المتميزة بالتسامح مع غير المسلمين.

والواقع أن قره خليل جندرلي أدّى دوراً أساسياً في بناء إدارة مركزية، فأنشأ منصب قاضي عسكر، القاضي الأعلى للجيوش العثمانية، وهو في واقع الأمر رئيس العلماء حتى إنشاء منصب شيخ الإسلام، ويجمع بحكم صلاحياته بين رئاسة الإدارة وقيادة الجيش، وأنشأ خزانة الدولة ونظام الدفاتر، وهما أساس المؤسسة التيمارية، وتمَّ، في ظل حكم مراد الأول، إنشاء منصب البكلربك الذي هو أمير الأمراء.

توسَّعت الإدارة العثمانية في عهد مراد الأول بمقدار خمس مرات لما كانت عليه، كما ازداد عدد السكان، ويُعدُّ عهده نقطة تحول فاصلة في الحلقة التاريخية للانتقال إلى طور الدولة.

الفصل الثاني

بايزيد الأول ـ محمد الأول ـ مراد الثاني

بايزيد الأول

٧٩١ ـ ٨٠٥هـ/ ١٣٨٩ ـ ١٤٠٣م

ظروف تولي بايزيد الأول السلطة

كان مصرع مراد الأول في ساحة كوسوڤو مفاجئاً، ومع ذلك لم تحدث متاعب بشأن خلافته، فقد عيَّن، قبل وفاته، ابنه البكر بايزيد خليفة له، وكان يرافقه، فبايعه الجند والوزراء في ميدان الحرب بكوسوڤو، فاكتسب بذلك الشرعية، وأُتيحت له الفرصة بالإمساك بزمام السلطة، وكان عمره خمسة وثلاثين عاماً، فعاد إلى بورصة، ونقل معه جثة والده ودفنه فيها[١].

تمتَّع بايزيد الأول بشخصية قوية، وأثبت، خلال مدة حكمه، أنه الحاكم القوي والصلب، ذكي، جسور، سريع، متميز بعقل منفتح، لكنه يميل إلى الهيمنة، ولا يهتم كثيراً بآراء الآخرين، فافتقر بذلك إلى فن الحكم الذي اتصف به والده.

نشأ بايزيد الأول في كنف والده، فاكتسب الإحساس بعظمته، فهو أكثر من مجرد قائد للغزاة، وكان يتصرف باستعلاء في علاقاته مع القوى النصرانية. لقد خاض الجهاد، لكنه كان يرغب أولاً في إقامة دولة مركزية قوية، وأن يكون عاهلاً قوياً، فاستطاع أن يصيغ ادعاءات السيادة داخل هذا الإطار. كان والده قد عيَّنه، في عام (٧٨٣هـ/ ١٣٨١م)، حاكماً على إمارة كرميان، فرعى المصالح الشرقية للدولة، وأثبت تميُّزه في المعارك، فاكتسب لقب يلدرم، أي الصاعقة، وذلك بفعل سرعته في وضع وتنفيذ الخطط العسكرية[٢].

كان أول عمل قام به هو أنه قتل أخاه الوحيد يعقوب، الذي حاول أن ينافسه على السلطة، ما يؤدي إلى التمزُّق، وأضحت هذه العادة السيئة سنَّة سار عليها

(١) القرماني: ص١٦.

(٢) حليم: ص٤٦.

سلاطين آل عثمان حتى عهد الإصلاح، وبخاصة بعد أن شرَّعها السلطان محمد الثاني الفاتح[1]، وعلى الرغم من أن هذا العمل ينمُّ عن القسوة الشديدة، فإنه حقَّق الهدف المرجوَّ منه، وهو القضاء نهائياً على عناصر التقسيم، كما يُعدُّ تتويجاً لمنطق المركزية. والواقع أن الدولة العثمانية لم تتأثر بالصراعات الأسرية طيلة خمسة قرون[2].

التوسع العثماني في عهد بايزيد الأول

التوسع في آسيا الصغرى[3]

كانت الإمارة العثمانية، في الوقت الذي قُتل فيه مراد الأول في كوسوڤو، قد توسَّعت في أراضي الأناضول على حساب القوى الموجودة فيها من الإمارات التركمانية، واتبع مراد الأول سياسة ترك الأراضي المفتوحة في يد حكامها على شكل إقطاعات عسكرية، لكن هذه السياسة أثبتت فشلها عند التطبيق العملي، بفعل استمرار قوة هؤلاء الحكام واستغلالهم الفرص للاستقلال مجدَّداً بإماراتهم، وعندما اعتلى بايزيد الأول العرش، آثر تطبيق سياسة جديدة، للقضاء على هذه الظاهرة وتحقيق وحدة الأناضول.

والواقع أن العاهل العثماني فضَّل، في بداية حياته السياسية، التفاهم مع أمراء المقاطعات في الأناضول وعدم الاصطدام بهم، وبخاصة الأمير القرماني علاء الدين، لكن هذا الأخير استغل فرصة غيابه عن ساحة الأناضول فأنشأ حلفاً ضده مكوناً من القاضي برهان الدين أحمد بن شمس الدين، صاحب سيواس، وأمراء صاروخان وكرميان ومنتشا وحميدلي، واستردَّ يعقوب الكرمياني الأراضي التي كان قد تنازل عنها لشقيق زوجة بايزيد في عام (٧٨٩هـ/ ١٣٨٧م)، واستولى القاضي برهان الدين أحمد على قير شهر، كما سيطر علاء الدين على بيشهر وتقدم نحو أسكي شهر؛ ما هدَّد كيان الدولة العثمانية، فاضطر بايزيد الأول للرد على هذه الانتهاكات، وتلقّى مساعدات من بعض القوى النصرانية، التي تدين بالتبعية الاسمية للعثمانيين، أمثال مانويل الثاني ويوحنا السابع، وأسطفان لازار الصربي، بالإضافة إلى سليمان الجندرلي أمير قسطموني.

---

(١) القرماني: ص١٦. دائرة المعارف الإسلامية: جـ٣ ص٣٢٨. Shaw: I pp28, 29.

(٢) كفادار: ص٧١.

(٣) انظر Shaw: I pp30-32. Gibbons: pp184-191.، حيث تفاصيل مسهبة عن فتوح بايزيد في آسيا الصغرى.

وشرع بايزيد الأول، منذ عام (٧٩٢هـ/ شتاء ١٣٨٩ ـ ١٣٩٠م)، بإعادة ضمِّ الإمارات الأناضولية، فتنازل له أمير آيدين عن أراضيه، ودخلت إمارات صاروخان ومنتشا وحميدلي وكرميان تحت سيادته، باستثناء سميرنا ـ إزمير ـ الواقعة تحت سيطرة فرسان القديس يوحنا في رودس[١].

وهكذا انضوت جميع الإمارات التركمانية، المطلة على بحر إيجة، تحت سيادة الدولة العثمانية، وأطلَّ العثمانيون على هذا البحر، وتقدموا خطوة مهمة باتجاه ضمِّ كامل الأناضول.

ظل الأمير القرماني علاء الدين شوكة في جنب الدولة العثمانية والمنافس الحقيقي للعثمانيين، فهاجمه بايزيد الأول واستردَّ منه مدينة بيشهر، وحاصر عاصمته قونية، وسقطت أكيشهر في يده.

وفي غمرة الانتصارات العثمانية، تبدَّل الوضع فجأة لغير صالح العثمانيين، فقد ثار سليمان الجندرلي أمير قسطموني على الدولة، بفعل خشيته من نجاح العثمانيين وتوحيد هؤلاء لمنطقة الأناضول ما يهدِّد إمارته، فتحالف مع القاضي برهان الدين أحمد، أمير سيواس، وانضمَّ إليهما أميرا منتشا وصاروخان، وأبدى الجميع استعدادهم بمساعدة علاء الدين القرماني، ما دفع بايزيد الأول إلى تبريد الجبهة القرمانية والتفرغ للجبهة الشمالية.

وبموجب الاتفاق الذي عُقد بين الجانبين، احتفظ بايزيد الأول بالأراضي التي ضمَّها مؤخراً، وتشمل أجزاء واسعة من أراضي الإمارة القرمانية، ويستمر علاء الدين في حكم ما تبقَّى من أراضي إمارته[٢].

وهاجم بايزيد الأول إمارات البحر الأسود في الشرق والوسط، فضمَّ إمارة قسطموني في (رجب ٧٩٣هـ/ حزيران ١٣٩١م) وقتل أميرها سليمان الجندرلي، وهاجم سينوب بحراً في العام التالي، واستولى على مدن سامسون وجانيت وعثمان جق[٣]، وشرع بعد ذلك في إخضاع القاضي برهان الدين أحمد، أمير سيواس، فهاجم أماسيا، لكن أي اصطدام جدّي لم يحصل بين الطرفين، إذ فضَّل القاضي الانسحاب أمام الجيش العثماني القوي، فضمَّ بايزيد الأول سيواس وتوقات إلى أملاكه[٤]، وانضم إليه الأمراء الصغار في المنطقة واعترفوا بسيادته عليهم.

---

(١) القرماني: ص١٧. محمد فريد بك: ص١٣٧.

(٢) سعد الدين: جا ص١٣١، ١٣٢.

(٣) المصدر نفسه: ص١٣٥، ١٣٦. القرماني: ص١٧.

(٤) القرماني: ص١٧.

ويبدو أن الاتفاق بين بايزيد الأول وعلاء الدين القرماني كان مرحلياً فقط، من جانب الثاني على الأقل، إذ استغل انهماك العثمانيين في محاربة الأفلاق، ليستردَّ ما تنازل عنه للعثمانيين، فهاجم مدينة أنقرة وتغلَّب على القائد العثماني تيمورتاش وأسره[1].

جاء الرد العثماني سريعاً، فقد خرج بايزيد الأول بنفسه لتأديب هذا الثائر، واصطدم به في آق جاي، وهزمه وأسره مع ولديه محمد وعلي، وضمَّ ما بقي من أملاكه، وبخاصة مدينتي قونية ولارندا، وذلك في عام (٨٠٠هـ/ ١٣٩٨م)[2]، وبذلك زالت الإمارة القرمانية وأضحت ولاية عثمانية.

نتيجة لهذا التوسع العثماني، أضحى العثمانيون يسيطرون على مجمل الأناضول، وفرض بايزيد الأول سيطرته المباشرة على المنطقة، محققاً بذلك وحدة الأناضول التركي.

التوسع في أوروبا

العلاقة العثمانية ـ البيزنطية: تابع بايزيد الأول سياسة والده القائمة على التدخل في النزاعات العائلية بين أفراد أسرة باليولوغوس، بهدف تبديل الأوضاع الداخلية في القسطنطينية لمصلحته تمهيداً لفتحها، وظهر ذلك واضحاً في مساعدته ليوحنا السابع، ابن أندرونيقوس الرابع، على الدخول إلى العاصمة واستلام مقاليد الحكم، مكرهاً الامبراطور يوحنا الخامس على الالتجاء، مع ابنه مانويل، إلى قلعة باب الذهب، وذلك في (١ جمادى الآخرة ٧٩٢هـ/ ١٤ نيسان ١٣٩٠م)[3].

كانت سلطة يوحنا السابع قوية، إلا أنه كان من المستحيل إقناع الامبراطور يوحنا الخامس المخلوع بالكفِّ عن محاولاته لاستعادة عرشه. وفعلاً نجح ابنه مانويل في الهرب، وحشد أسطولاً سمح له بإنقاذ والده واستعادة العرش، وذلك في (١٨ شوال ٧٩٢هـ/ ٧ أيلول ١٣٩٠م)، والتجأ الامبراطور يوحنا السابع إلى بايزيد الأول، فأقطعه أرض سلمبرية واتخذه وسيلة للضغط على الامبراطور يوحنا الخامس، الذي وجد نفسه رهينة بقدر ما كان تابعاً، واضطر تحت طلب بايزيد الأول إلى إرسال قوة عسكرية، مؤلفة من مائة جندي بقيادة ابنه مانويل، اشتركت مع الجيش العثماني في فتح مدينة آلاشهر ـ فيلادلفيا ـ آخر معاقل البيزنطيين في آسيا الصغرى، وذلك في

---

(١) سعد الدين: جـ١ ص١٣١، ١٣٢.

(٢) المصدر نفسه. رستم: جـ٢ ص٢٥٥.

(٣) سعد الدين: المصدر نفسه. ڤاتان: ص٦٣.

عام (٧٩٣هـ/ ١٣٩١م)، ومهاجمة الإمارات التركمانية[١].

وتحسباً للأخطار المحدقة به من جانب العثمانيين، قام الامبراطور البيزنطي بترميم وتقوية أسوار القسطنطينية، كما شيَّد بعض القلاع الجديدة، مستغلاً فرصة غياب بايزيد الأول في آسيا الصغرى، وعندما علم هذا الأخير بهذه الأعمال، طلب منه هدم تلك القلاع، وهدَّده بتعذيب ابنه مانويل، الذي كان آنذاك في بورصة. فاضطر يوحنا الخامس إلى الاستجابة.

وانزوى الامبراطور البيزنطي في قصره، ولم يستطع تحمُّل إذلالات العاهل العثماني، فمات كمداً في (١١ ربيع الأول ٧٩٣هـ/ ١٦ شباط ١٣٩١م). وعندما علم ابنه مانويل بوفاته، فرَّ من بورصة خلسة من دون علم بايزيد الأول. ودخل القسطنطينية وتربَّع على دست الحكم باسم مانويل الثاني[٢].

عدَّ بايزيد الأول تصرُّف مانويل الثاني إهانة له، وتحدياً لمشاريعه المستقبلية داخل بيزنطية، وكان يتحين الفرص لفتح القسطنطينية، وجاءته هذه الفرصة فاستغلَّها. فجهَّز جيشاً عبر به إلى أوروبا وحاصر العاصمة البيزنطية، ولم يكن بوسع الامبراطور مانويل الثاني مقاومة الجيش العثماني، فقَبِل شروط بايزيد الأول لإحلال السلام بينهما، وتقضي بـ:

- زيادة الضريبة التي يدفعها للعثمانيين.
- تأسيس حي خاص للمسلمين في القسطنطينية.
- إنشاء مسجد ومحكمة شرعية.
- تمركز قوة عسكرية عثمانية، مؤلفة من ستة آلاف جندي، على طول الشاطئ الشمالي للقرن الذهبي[٣].
- تقديم فرقة عسكرية بيزنطية تقاتل إلى جانب العثمانيين.

وكان بايزيد الأول قد اضطر للجنوح إلى السلم للالتفات إلى البلقان، الذي برزت في أفقه علائم الحرب ضد العثمانيين.

سياسة بايزيد الأول في البلقان: بدأت موازين القوى في أوروبا تميل، بشكل ملحوظ، لصالح العثمانيين، وكان أمام بايزيد الأول الجبهة البلقانية حيث معظم الأراضي البيزنطية والصرب والبلغار والألبان، وبعد أن نجح في كسب تأييد الصرب، بعد معركة كوسوفو، من واقع تعيين أسطفان بن لازار حاكماً على بلاده

---

(١) محمد فريد بك: ص١٣٥. رستم: ج٢ ص٥٥. ضيع: ص١٨٦. ثاتان: ص٦٣.

(٢) ثاتان: ص٦٣. ضيع: ص١٨٦.

(٣) Shaw: I p31. Camb. Med. History: IV p657.

مع الاعتراف بالتبعية للعثمانيين، وزواجه من دسبينا أخت أسطفان[١]، وتمكَّن من هزيمة الأفلاق والألبان؛ لم تبق أمامه غير الجبهة البلغارية التي مثَّلت مركز المقاومة للتقدم العثماني في شرقي أوروبا.

واعتقد البلغار أنهم أضحوا ورثة الامبراطورية البيزنطية في البلقان، ونتيجة لذلك كان الصدام حتمياً بينهم وبين العثمانيين، وكانت بلغاريا بين بايزيد الأول وسيجسموند ملك المجر الذي تقع مملكته في طريق التوسع العثماني، وقد أدرك مدى التهديد الذي مثَّله العثمانيون على مملكته، لذلك بادر إلى مدِّ يد المساعدة لبلغاريا.

والواقع أن الأخطار كانت محدقة بالوجود العثماني في بلغاريا، فقد تمكَّن ميرسيا، أمير الأفلاق، المشمول بحماية المجر، من احتلال دوبروجا وسيلستر، على الضفة اليمنى لنهر الدانوب، وسعى المجريون إلى توطيد أقدامهم في ڤيدين، ونجح البلغار في الاستيلاء على مدينة نيقوبوليس الواقعة على نهر الدانوب، وذلك في عام (٧٩٤هـ/ ١٣٩٢م)[٢].

دفعت هذه الأحداث بايزيد الأول للرد بسرعة وبقوة، وكان آنذاك يحاصر القسطنطينية، ففكَّ الحصار عنها، بعد أن تفاهم مع الامبراطور البيزنطي، وتوجَّه لمقابلة البلغاريين، فهاجم العاصمة تيرنوڤو وفتحها في عام (٧٩٥هـ/ ١٣٩٣م)، وأخضع بلغاريا الدانوبية، وطرد ميرسيا من الأراضي التي استولى عليها، فانسحب الملك البلغاري سيسمان إلى نيقوبوليس وتحصَّن بها، ثم هاجم الأفلاق ودخلها بعد معركة روڤين في (٢٦ رجب ٧٩٧هـ/ ١٧ أيار ١٣٩٥م)، وأخضع حاكمها ميرسيا، وتابع زحفه باتجاه نيقوبوليس، فدخلها وقبض على سيسمان وأعدمه، واستسلم ابنه، فعيَّنه بايزيد الأول حاكماً على سامسون[٣]. وسيطرت القوات العثمانية على مجمل نقاط العبور على نهر الدانوب، ما وضع العاهل العثماني في مواجهة مباشرة مع المجر، وأضحت بلغاريا ولاية عثمانية.

معركة نيقوبوليس: انزعج سيجسموند ملك المجر من التقدم العثماني، وخشي أن يحل ببلاده ما حلَّ ببلغاريا، بعد أن تاخمت حدود بلاده مناطق السيطرة العثمانية، فأرسل إنذاراً إلى بايزيد الأول بالجلاء عن بلغاريا، مدركاً في الوقت نفسه أنه لا طاقة له بمقاومة العثمانيين من دون مساعدة خارجية، لذلك استنجد بأوروبا الغربية[٤].

---

(١) Pitcher: pp47, 48.

(٢) Gibbons: pp194, 195. Le Roulx: pp225, 226.

(٣) محمد فريد بك: ص١٤٠. رستم: ج٢ ص٢٥٥.

(٤) Shaw: I p31.

أدرك البابا بونيفاس التاسع (٧٩١ - ٨٠٧هـ/ ١٣٨٩ - ١٤٠٤م) وملوك وأمراء أوروبا أن الطريق أمام العثمانيين إلى قلب أوروبا يصبح مفتوحاً إذا تعرَّضت المجر لهزيمة كبرى، وأنه يقتضي وقف المد الإسلامي الذي يبتلع أرضاً جديدة عاماً بعد عام، كما خشي البنادقة من التقارب العثماني - البيزنطي، ورأوا في استيلاء العثمانيين على المضائق والقسطنطينية خطراً كبيراً يُهدِّد مصالحهم التجارية مع الشمال[١].

وتولَّت البندقية جانباً من مهمة الدعوة إلى حملة صليبية، على الرغم من تحفُّظها بفعل حرصها على المحافظة على العلاقة السلمية والتجارية مع العثمانيين، فتفاهمت مع الجنويين، واتصلت بالامبراطور البيزنطي مانويل الثاني، الذي اقترح أن يصار إلى تقويته بحراً وسدِّ المضائق أمام العثمانيين، في حين تولى سيجسموند الجانب الآخر من الدعوة، فاتصل بكارلوس السادس في بوردو، ونسَّق مع البنادقة، وشدَّ البابا أزر الدعوة التي استجاب لها دوق بورغنديا، فأرسل ابنه الكونت دي نيڤر، ومعه ستة آلاف مقاتل زحف بهم باتجاه المجر، وكان الفرنسيون يطمحون، بعد القضاء على العثمانيين، إلى السير حتى الأراضي المقدسة في فلسطين، كما انضم إلى الحملة أمراء من باڤاريا والنمسا وفرسان القديس يوحنا في رودس، وقدَّمت إنكلترا مساعدات عسكرية[٢]. وتشير هذه الاستعدادات الضخمة أن أوروبا قرَّرت، بصورة نهائية، إخراج الأتراك من البلقان وإعادتهم إلى الأناضول.

احتشدت الحملة، التي بلغ عديدها مائة وثلاثين ألف جندي، في بودا، وكان على أفرادها أن يُطهِّروا الأفلاق والأراضي البلغارية من العثمانيين، في الوقت الذي تتولى فيه بحرية البنادقة كسر الخطوط البحرية العثمانية، المتواجدة في مضيقي البوسفور والدردنيل[٣].

بدأ تنفيذ الخطة المتفق عليها في (أواسط ٧٩٨هـ/ربيع ١٣٩٦م)، فتحرك الجيش الصليبي شرقاً على طول نهر الدانوب بقيادة سيجسموند ملك المجر، وتقدم البنادقة في الوقت نفسه باتجاه المضائق، ونجحوا في اختراق خطوط الدفاع العثمانية، وانتظروا أن تقوم القوات البرية بنصيبها من الهجوم من جهة الغرب[٤].

ويبدو أن سيجسموند لم ينجح في الوصول إلى المراكز الأمامية لخطوط الجبهة مع العثمانيين، وربما رأى أن يجرَّ الأتراك ويرهقهم عبر زحف طويل، وآثر انتظار بايزيد

(١) Gibbons: p201.

(٢) Ibid: pp210, 211. Le Roulx: pp233, 234.

(٣) Vasiliev: II p630. Le Roulx: pp251, 252.

(٤) ديورانت، ول: قصة الحضارة، مجلد ٦ جـ٢ ص٣٣. Le Roulx: p265.

الأول في البلقان، فعسكر حول مدينة نيقوبوليس بهدف محاصرتها، بعد أن اجتاز نهر الدانوب واستولى على ڤيدين وراهوڤا التي تعرَّض سكانها لمذبحة مروعة[1].

وعندما علم بايزيد الأول بتقدم القوات الصليبية، سار إليها على رأس جيش كثيف، وانضمَّ إليه أسطفان ملك الصرب، وغيره من الأمراء النصارى الخاضعين للحكم العثماني[2].

ودارت بين الطرفين رحى معركة ضارية في (٢١ ذي الحجة ٧٩٨هـ/ ٢٥ أيلول ١٣٩٦م). ويبدو أن الصليبيين كانوا يجهلون تكتيك الحرب التركية، فاضطربوا عندما ضيَّق بايزيد الأول الخناق عليهم، وأرادوا الفرار عن طريق نهر الدانوب، لكنهم فوجئوا بالقوات العثمانية المتمركزة على النهر فغرق أو مات منهم مائة ألف، ووقع عشرة آلاف أسرى في أيدي العثمانيين، كان من بينهم الكونت دي نيڤر، وعدد من أشراف فرنسا، وتمكَّن عشرون ألفاً من الهرب بشكل منفرد، من بينهم سيجسموند ملك المجر، فكان ذلك انتصاراً عثمانياً واضحاً[3].

وجرت مفاوضات عثمانية ـ فرنسية، بعد المعركة، أسفرت عن إطلاق سراح دي نيڤر ونبلائه لقاء جزية، وتعدُّ هذه المفاوضات فاتحة العلاقات السياسية بين الدولتين والتي ستتطور في المستقبل[4]. وهكذا فشل التحالف الأوروبي ـ البيزنطي في القضاء على العثمانيين.

نتائج معركة نيقوبوليس: يُعدُّ الانتصار في نيقوبوليس إحدى أعظم الإنجازات التي حقَّقها بايزيد الأول خلال مدة حكمه، كما أنها تُعدُّ من المعارك الكبرى في التاريخ، ومن أهم الأحداث في أواخر العصور الوسطى، وذلك بفعل أهمية النتائج التي ترتَّبت عليها، وأهمها:

ـ سيطر العثمانيون، بعد المعركة، على كامل بلغاريا بعد أن استردوا ڤيدين، وحصَّنوا مواقعهم في البلقان.

ـ تعرَّضت المجر والدول الأوروبية الغربية لهزة جسيمة زعزعت كيانهم بشكل لم يعد يسمح لهم بإطلاق أيديهم في البلقان.

---

(١) Le Roulx: pp257, 258. Gibbons: p215.

(٢) داهموس، جوزف: سبع معارك فاصلة في العصور الوسطى، معركة أنقرة: ص١٨٥.
Gibbons: p219.

(٣) أوزتونا، يلماز: تاريخ الدولة العثمانية: جـ١. ص١٠٨.

(٤) Gibbons: pp215-224. Le Roulx: pp270-281.

ـ تزايدت هيبة العثمانيين أمام الأوروبيين، الذين اعترفوا بظهور دولة إسلامية جديدة وقوية في آسيا الصغرى والبلقان.
ـ فتحت المعركة الطريق أمام العثمانيين إلى قلب أوروبا.
ـ تخلَّت الامبراطورية البيزنطية نهائياً عن آمالها بطرد الأتراك من أوروبا وآسيا الصغرى أو الاستعانة الجديَّة بالغرب الأوروبي.
ـ اعترفت الأقطار الإسلامية في المشرق بضرورة الوجود العثماني على المسرح السياسي، حيث كان لانتصارات بايزيد الأول على القوى النصرانية صدى عميق لدى السلطان المملوكي في مصر، والخليفة العباسي الذي كان يقيم في القاهرة منذ سقوط بغداد في أيدي المغول عام (٦٥٦هـ/ ١٢٥٨م)، ولهذا منح الخليفة بايزيد الأول لقب سلطان، مكافأة له على تلك الجهود الكبرى التي بذلها من أجل الإسلام والمسلمين[١]، فأصبغ بذلك على السلطة التي مارسها هو وأجداده من قَبْل، طابعاً شرعياً ورسمياً.
ـ فَقَدَ بايزيد الأول ثقته بالحكام المحليين المحيطين به، وبخاصة تيودور حاكم المورة بفعل تحالفه مع الأوروبيين، لذلك توجَّه، بعد انتصاره في نيقوبوليس، إلى بلاد اليونان، ففتح آرغوس وآتيكا وسيلڤري، وحاصر كورنثة، واصطدم بتيودور في ليونتاريون في (٢٤ رمضان ٧٩٩هـ/ ٢١ حزيران ١٣٩٧م)، إلا أنه لم يستطع إخضاعه، وطلب هذا الأخير العون من البنادقة، فرفضوا مساعدته بسبب علاقتهم التجارية مع الدولة العثمانية، فتوجه نحو فرسان القديس يوحنا في رودس، وعرض عليهم التنازل عن الإمارة مع الاحتفاظ بحق إعادة شرائها، مقابل مساعدته، وتمَّت الصفقة. وبذلك بقيت المورة خارج نطاق السيطرة العثمانية، غير أن بايزيد الأول نقل ما يقارب ثلاثين ألفاً، من المناطق التي فتحها في المورة، إلى آسيا الصغرى، وشجَّع بالمقابل حركة الاستيطان التركي في المورة بهدف إضعاف جبهتها[٢].

حصار القسطنطينية: التفت بايزيد الأول مجدداً نحو القسطنطينية، بعد الانتصار في نيقوبوليس وتأمين الجبهة البلقانية والسيطرة على قسم من المورة، ويبدو أن لذلك علاقة بالمدى الذي امتنع فيه الامبراطور البيزنطي مانويل الثاني عن الوفاء بالتزاماته تجاه الدولة العثمانية. والراجح أنه أراد التخلص من التبعية لبايزيد الأول، مبرهناً عن قِصَر نظر في الحقلين السياسي والعسكري، لأن العاهل العثماني نجح في عزل

---

(١) حليم: ص٤٨.

(٢) ڤاتان: جـ١ ص٦٩. حليم: ص٤٧. سرهنك: ص٢٤ .Cambridge Medieval History: IV p675

العاصمة البيزنطية وهو في أوج قوته، وحتى يُحكم حصارها بنى قلعة أناضولي حصار على مسافة ثمانية كيلومترات منها على ساحل مضيق البوسفور[1].

ويبدو أن العثمانيين لم تكن لديهم بعد إمكانات الانتصار على التحصينات القوية للعاصمة البيزنطية وعلى بسالة المدافعين عنها، وبخاصة أن مانويل الثاني التمس العون من الغرب الأوروبي، وتلقى مساعدة من شارل الرابع ملك فرنسا، الذي أرسل قوة عسكرية مؤلفة من ألف ومائتي جندي بقيادة يوحنا لومينجر، أحد القادة الذين اشتركوا في معركة نيقوبوليس، وتوغَّلت هذه القوة في عمق الأراضي العثمانية، ونفَّذت غارة على إزميت، إلا أنها لم تستطع أن تبعد الخطر العثماني عن القسطنطينية.

والحقيقة أن بيزنطية كانت بحاجة إلى مساعدة أكثر فاعلية، ما دفع الامبراطور إلى السفر إلى أوروبا وبخاصة فرنسا لاستجداء المساعدة منها لإنقاذ عاصمته، وعيَّن ابن شقيقه وعدوه القديم، يوحنا السابع، وصياً على العرش، ولكنه لم يتلقَّ أية مساعدة، فمكث في باريس منتظراً وصول خبر سقوط القسطنطينية في يد بايزيد الأول.

والواقع أنه لم ينقذه وعاصمته من السقوط سوى اجتياح تيمورلنك للمنطقة، حيث اضطر بايزيد الأول إلى فك الحصار عن القسطنطينية وسار بجيوشه لملاقاة الغازي التركي في سهول أنقرة، واكتفى قبل رحيله بإبرام صلح آخر مع يوحنا السابع جدَّد شروط المعاهدة السابقة وأضاف إليها شروطاً أخرى، منها:

- يدفع الامبراطور البيزنطي عشرة آلاف قطعة ذهبية لبايزيد الأول، الذي حصل على سلمبرية وجميع الأراضي الواقعة خارج الأسوار.
- تحديد أماكن سكن المسلمين في القسطنطينية، وبناء مسجد لهم.
- إقامة محكمة شرعية للنظر في شؤون المسلمين.
- ضرب النقود باسم السلطان العثماني[2].

العلاقة بين بايزيد الأول وتيمورلنك[3]

في الوقت الذي أحرز فيه بايزيد الأول انتصاره الكبير في نيقوبوليس، كان تيمورلنك قد جلس على العرش في بلاد المشرق. وكان تيمورلنك هذا فاتحاً من الطراز المغولي، استطاع، في سنوات معدودة، أن يؤسس دولة واسعة الأرجاء

---

(١) حليم: ص٤٧. رستم: ج٢ ص٢٥٨.

(٢) سعد الدين: ج١ ص١٤٩. القرماني: ص١٨.

(٣) أصيب تيمور كوركان في شبابه بسهم في قدمه أثناء إحدى غاراته بهدف السرقة، فعرج من أثر الإصابة فسُمي تيمورلنك، ولنك في اللغة الفارسية معناها: أعرج.

تمتد من سهوب سمرقند إلى بلاد الأفغان والهند وإيران، حتى بلاد الكرج وأرمينيا وكردستان، وبذلك يكون قد جاور الدولة العثمانية الفتية، ودولة المماليك في مصر والشام والحجاز، والدولة التركمانية الناشئة القره قوينلو (الخراف السود) في شرق الأناضول، والإمارة الجلائرية المتداعية في العراق، والقبيلة الذهبية في حوض نهر الڤولغا[1].

وقرر تيمورلنك أن يخضع كافة الحكام على امتداد حدود دولته ليدينوا بالولاء له، أما بايزيد الأول فلم يقنع بأقل من حكمه لدولة تمتد من الدانوب إلى نهر الفرات، وربما إلى نهر النيل[2].

ويبدو أن تيمورلنك استطاع أن يضرب العراق ومماليك مصر وبايزيد الأول العثماني، كلاً على حدة، إذ إن استيلاء بايزيد الأول على مدينة ملطية التابعة للمماليك، عقب وفاة السلطان المملوكي برقوق، قضى على إمكان التحالف مع السلطان فرج، الذي خلف برقوق في الحكم[3]، فانقضَّ تيمورلنك على بلاد الشام ثم التفت إلى الدولة العثمانية[4].

والواقع أن الصراع بين بايزيد الأول وتيمورلنك مرَّ بمرحلتين تفصل بينهما أعمال تيمورلنك في بلاد الشام والعراق وبلاد الكرج، بين عامي (٨٠٣ ـ ٨٠٤هـ/ ١٤٠١ ـ ١٤٠٢م)[5].

بدأت الاحتكاكات بين الطرفين بشكل غير مباشر، وتعود إلى عام (٧٩٦هـ/ ١٣٩٤م)، حين أرسل تيمورلنك رسالة إلى برهان الدين أحمد بن شمس الدين،

---

(١) راجع فيما يتعلق بفتوحات تيمور في بلاد المشرق ابن عربشاه: عجائب المقدورفي نوائب تيمور: ص٣٩ ـ ١١٢ حيث تفاصيل وافية.

(٢) داهموس: ص١٨٧.

(٣) توفي السلطان المملوكي برقوق في (شوال ٨٠١هـ/ حزيران ١٣٩٨م). ابن إياس: بدائع الزهور في وقائع الدهور: جـ١ قسم ٢ ص٥٣٦، ٥٤٧. ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة: جـ١٢ ص٢١٢. حاول بايزيد الأول في مرحلة سابقة، ونتيجة للظروف التي كان يمر بها نتيجة حروبه في أوروبا، التقرب من المماليك والعمل على محالفتهم، وجرى اتصال بين الدولتين العثمانية والمملوكية من أجل هذه الغاية، لكن الظروف الداخلية التي كان يمر بها السلطان المملوكي برقوق لم تسمح له بأن يستجيب لطلب السلطان العثماني. شهاب، مظهر: تيمورلنك: ص٢٧٦، ٢٧٧.

(٤) ابن عربشاه: ص١٥٢ ـ ١٦٠، ٢٠٤ ـ ٢٨٣، حيث تفاصيل وافية عن أعمال تيمورلنك في بلاد الشام.

(٥) شهاب: ص٢٥٧.

حاكم سيواس، يطلب منه أن يضرب النقود على غرار النقود المتداولة في البلاد الخاضعة لحكمه (تيمورلنك)، وأن يجري الخطبة باسم السلطان الجغتائي محمود بن سيورغتمش صنيعة تيمورلنك، فقام برهان الدين هذا بقطع رؤوس رسل تيمورلنك الذين حملوا إليه هذا الطلب، وأرسل يُعلم السلطان العثماني والسلطان المملوكي بما أقدم عليه، وبعث بايزيد الأول إلى حاكم سيواس يعلمه بموافقته على تصرفه[1].

غضب تيمورلنك عندما علم بما فعله برهان الدين برسله، فأوعز إلى عثمان قرايلوك، زعيم الآق قوينلو (الخراف البيض) بمهاجمة سيواس. وفعلاً نفَّذ هذا الزعيم، في عام (٨٠٠هـ/١٣٩٨م) هجوماً على سيواس، فقتل حاكمها القاضي برهان الدين، وفرض نفسه حاكماً على المدينة، إلا أنه اضطر إلى الفرار منها بعد ذلك عندما رفض السكان الإقرار له بالطاعة، واستدعوا السلطان العثماني بايزيد الأول ليحكم مدينتهم، فسار إليها في عام (٨٠١هـ/١٣٩٩م) وأقام أحد أبنائه، وهو سليمان، حاكماً عليها، وترك له قوة عسكرية كبيرة وحاشية تضم عدداً من القواد العسكريين[2].

توجَّه بايزيد الأول، بعد ذلك، إلى ملطية وانتزعها من أيدي المماليك، مستغلاً الأوضاع المضطربة في بلاد الشام، ثم تقدم إلى أرزنجان، وكان حاكمها طهارتن موالٍ لتيمورلنك، فطلب منه أن ينبذ طاعته ويقر بالتبعية للعثمانيين، فأبلغ طهارتن تيمورلنك بذلك، الذي عدَّ تدخل بايزيد الأول في أرزنجان عملاً عدائياً موجهاً ضده[3].

والواضح أنه كانت هناك دوافع عدة كفيلة بإثارة الحرب بين الدولتين العثمانية والتيمورية، منها:

- تجاور الحدود بين الدولتين، ما جعل فرص الصدام أكبر.

- خشي تيمورلنك من التوسع العثماني في الشرق، فقام ليوقف هذا التمدُّد، وكانت مخاوفه تنبعث من أن أذربيجان، التي يسكنها العديد من القبائل التركية، سوف تكون هدف بايزيد الأول بعد أرزنجان وسيكون مصيرها كمصير الإمارات التركمانية في الأناضول[4].

- كان تيمورلنك يطمع في ضمِّ بلاد الروم الشرقية، بوصفه الوارث الشرعي

---

(١) ابن عربشاه: ص١٥٢، ١٥٣.

(٢) المصدر نفسه: ص١٨٤، ١٨٥، ١٩١. يزدي: شرف الدين علي: ظفر نامه: جـ٢ ص١٨٥.

(٣) يزدي: جـ٢ ص١٨٥، ١٨٦.

(٤) المقريزي: السلوك في معرفة دول الملوك: جـ٣ قسم ٣ ص١٠٩١.

لأحفاد جنكيزخان، لذلك حاول إقناع بايزيد الأول بالتوسع نحو الغرب والتخلي له عن المناطق الشرقية التي استولى عليها[1]، وطالب بضمّ سيواس وملطية والبستان وكماخ إلى أملاكه[2].

ـ كان تيمورلنك قد استولى على بغداد في عام (٧٩٥هـ/ ١٣٩٣م)، بناء على طلب سكانها الذين لم يعودوا يحتملون عسف سلطانهم أحمد بن أويس، فلجأ أحمد هذا وحليفه التركماني قره يوسف إلى بايزيد الأول في بورصة فأحسن استقبالهما، فأقطع أحمد كوتاهية وأنعم على قره يوسف بـ «آقسرا»، فخشي تيمورلنك عند ذلك من قيام تحالف عثماني ـ جلائري ـ تركماني قد ينضم المماليك إليه، فطلب من بايزيد الأول تسليمهما إليه، وقد وصفهما بأنهما قاطعا طريق ولصوص تجب معاقبتهما، فرفض بايزيد الأول طلبه، وردَّ عليه بأن هذا أمر يخالف تقاليد الضيافة التركية[3].

ـ كانت إمارات شرقي الأناضول، خلال النصف الثاني من القرن الرابع عشر الميلادي، تشعر بتعاظم قوة العثمانيين، فخشي أمراؤها من أن ينقض هؤلاء عليهم ويفرضوا سيطرتهم على المنطقة، لذلك كانوا على استعداد لإغراء تيمورلنك بمهاجمة الدولة العثمانية للقضاء عليها أو إضعافها، وفعلاً سيطر بايزيد الأول على عدد منها، ففرَّ أمراؤها إلى تيمورلنك وشكوا أمرهم إليه، وحضّوه على التدخل لإعادتهم إلى إماراتهم[4].

ـ كانت القوى الأوروبية الناقمة على الدولة العثمانية مستعدة لأن تمد يدها إلى أية قوة قادرة على هزيمة العثمانيين، لذلك سعت جنوة وقشتالة إلى التحالف مع تيمورلنك[5]، لكن هذا الأخير لم يستمع إلى رسلهما بسبب تمسكه بالإسلام من جهة، ومن جهة أخرى لم يرَ ما يدل على مقدرة هاتين الدولتين تقديم مساعدات مجدية، لكن هذه الاتصالات شجّعت تيمورلنك على العمل ضد الدولة العثمانية.

ـ نظرة كل من العاهلين العدائية للآخر: فقد نظر تيمورلنك إلى بايزيد الأول على أنه ذلك التركي الخلاسي المنحط المطعون في أصله، والذي أفسده التوسط الحضاري التاجيكي، الغريب عن تقاليد الأتراك الأقحاح وعاداتهم، والتي تعتز

---

(١) العسقلاني: إنباء الغمر في أبناء العمر: ج٢ ص٢٥٢. يزدي: ج٢ ص٢٨٠، ٢٨٦.

(٢) فريدون بك، أحمد: مجموعة منشآت السلاطين: ج١ ص١٣٣.

(٣) ابن عربشاه: ص٣٠٨. أبرو، حافظ: زبدة التواريخ: ص١٥٥ ـ ١٥٦.

(٤) رشاد، علي: تاريخ عمومي: ص٣٥١.

(٥) صفا، ذبيح الله: تاريخ أدبيات در إيران: ج٤ ص٢٠. عن علاقة تيمورلنك بملوك أوروبا الغربية، راجع الفصل الذي كتبه مظفر شهاب في كتابه: ص٥٣ ـ ٦٠.

بالأتراك الجغتائيين، ونعتته المصادر التيمورية بـ«القيصر بايزيد»، وهو لقب لا يطلق إلا على ملك كافر، في حين أن تيمورلنك يمثل شخصية التركي الأصيل[١].

ومن جهته، نعت بايزيد الأول تيمورلنك بأنه سيد طوران المتوحش الذي أتى من أعماق الداخل الآسيوي لسفك الدماء وهتك الحرمات، وأن الوقوف في وجهه هو دفاع عن الحضارة[٢].

ـ تختلف أسباب الصراع باختلاف المصادر، فالمصادر التيمورية الفارسية تُصوِّر الصراع بأنه بسبب تعنُّت بايزيد الأول واستعلائه وسوء تصرفه واعتداده، فأقدم على امتلاك سيواس وملطية مغروراً[٣]، في حين تُرجع المصادر التركية أسباب الصراع بالإشارة إلى رفض تيمورلنك عروض المصالحة، كما تشير إلى مظالمه التي أوقعها بالمسلمين[٤].

أزعج التوسع العثماني في الأناضول الشرقي تيمورلنك، وبخاصة بعد سيطرة بايزيد الأول على سيواس التي عدَّها تيمورلنك مدينة حيوية في استراتيجيته التوسعية[٥]، لذلك، مضى إلى سيواس فحاصرها ثمانية عشر يوماً حتى سقطت في يده، ووضع السيف في أهلها وعاث فيها خراباً في (٥ محرم ٨٠٣هـ/ ٢٦ آب ١٤٠٠م)، وقد برَّر تيمورلنك، فيما بعد، هجومه على المدينة بأن سكانها قد أرسلوا بعض الهدايا إلى سلطان مصر، ولذلك وجبت معاقبتهم[٦].

كان الاستيلاء على سيواس خاتمة المرحلة الأولى من الصراع بين العاهلين، حيث توجَّه تيمورلنك إلى بلاد الشام وبلاد الكرج ثم تحوَّل مجدَّداً إلى بلاد العثمانيين لتبدأ المرحلة الثانية من الصراع.

ويبدو أن السبب المباشر لعودة تيمورلنك إلى بلاد الروم لقتال بايزيد الأول كانت تلك الغارة التي قام بها قره يوسف التركماني، اللاجئ إلى السلطان العثماني، على إحدى قوافل الحجاج التي كانت تقصد الحجاز، والتجاء بعض من نالهم الأذى من أفراد القافلة إلى تيمورلنك وإلحاحهم عليه للتدخل والانتقام لهم، لذلك شعر تيمورلنك بضرورة معاقبة قره يوسف وتنبيه حاميه السلطان بايزيد الأول من غفلته[٧].

---

(١) يزدي: جـ٢ ص٨٧، ١٨٤ ـ ١٨٦. (٢) فريدون: جـ١ ص١١٩.

(٣) يزدي: جـ٢ ص١٨٥.

(٤) كامل باشا، محمد: تاريخ سياسي دولة علية عثمانية: ص٤٧.

(٥) ابن عربشاه: ص١٩١.

(٦) المصدر نفسه: ص١٩٣، ١٩٤. فريدون: جـ١ ص١٣١.

(٧) شهاب، مظهر: ص٣٤٠.

وتشير المراسلات، التي تبودلت بين العاهلين في تلك المرحلة، أنهما كانا على وشك الاتفاق لتوحيد كلمة المسلمين وإصلاح ذات البين، إلا أن إصرار تيمورلنك على تسليم قره يوسف أحبط هذه المحاولة[1].

وطلب بايزيد الأول من تيمورلنك إعادة مدينة سيواس إلى الحظيرة العثمانية، وأنه مستعد، لقاء ذلك، تنفيذ تحالف بينهما ويجعل ذلك شرطاً للصلح، فردَّ تيمورلنك بالمطالبة بقلعة كماخ، لأنها في نظره من أملاك تابعه طهارتن[2].

معركة أنقرة

تشجَّع العالم النصراني لاقتراب اللحظة المصيرية، عندما أصبح الصراع بين بايزيد الأول وتيمورلنك واقعاً لا محالة، إذ إن ما كان يتمناه البابا والحكام الأوروبيون والامبراطور البيزنطي أن تنشب الحرب بين المسلمين والمغول. وفعلاً أضحت تلك الحرب وشيكة، وشعرت القسطنطينية بالارتياح وتنفَّست الصعداء، عند اقتراب المعركة، لأن أسوارها كانت واقعة تحت الحصار العثماني، فأجرى الامبراطور البيزنطي مفاوضات مع تيمورلنك، وحذا حذوه شارل الخامس ملك فرنسا، وحتى إمارة طرابزون الصغيرة أعلنت استعدادها للسماح لتيمورلنك باستخدام مينائها الوحيد، وكذلك وعده أهالي جنوة الذين كانوا يديرون منطقة بيرا، الواقعة عند القرن الذهبي، بإرسال سفنهم ومنع أية إمدادات عسكرية عثمانية تحاول العبور من أوروبا إلى آسيا الصغرى، إذا ما شنَّ بايزيد الأول حرباً هناك[3].

أدرك تيمورلنك، بعد محاولات التقرب هذه من جانب القوى النصرانية، أن هذه القوى لا يعنيها شيء سوى أن يقضي الرجلان على بعضهما البعض، لذلك لم يعر تلك التعهدات أدنى أهمية، وعلى أية حال، فلن تتحرك أية دولة من تلك الدول النصرانية إلا بعد أن تصبح الرؤية واضحة المعالم ومعرفة أيٍّ من الجانبين سيُكتب له النصر[4].

ومهما يكن من أمر، فإنه نتيجة لفشل المباحثات بين الطرفين العثماني والتيموري، ظهر تيمورلنك على رأس قواته في أونيك شرقي الأناضول، في (شوال ٨٠٤هـ/أيار ١٤٠٢م)، وتوغَّلت بعض فرق فرسانه نحو الغرب، إلى عمق الأراضي

---

(١) راجع نص الرسائل المتبادلة بين العاهلين عند: فريدون: جـ١ ص١٢٦ ـ ١٢٩. يزدي: جـ٢ ص٢٧٩ ـ ٢٨١.

(٢) شهاب: ص٣٤٢.

(٣) داهموس: ص١٨٧، ١٨٨.

(٤) المرجع نفسه: ص١٩٠.

العثمانية بحجة البحث عن أعلاف لخيولها[١].

وبقي تيمورلنك مدة شهرين في أونيك، ينتظر عودة رسله بجواب بايزيد الأول، ثم تذرَّع بتأخر هؤلاء ليقوم بغارة على قلعة كماخ، الواقعة عند المجرى الأعلى لنهر الفرات، وهي أقرب المواقع العثمانية إلى أونيك[٢]، وكان من الممكن أن يتقدم إلى بورصة لولا أن توقتاميش، خان القبيلة الذهبية عاود غزو بلاد ما وراء النهر، فاضطر أن يجتاح مناطق جنوبي الروسيا[٣] ومن ثم أرسل إلى بايزيد الأول إنذاراً نهائياً بالتسليم[٤]. الواضح أن بايزيد الأول، الذي زادت ثقته بنفسه بفعل انتصاره في نيقوبوليس، أجاب بأنه سوف يسحق جيش تيمورلنك ويتخذ من زوجة هذا الأخير جارية له[٥]. واستعدَّ الطرفان للحرب.

كان العثمانيون، قبل هذه الحرب مع تيمورلنك، يتوسعون خارج نطاق حدود دولتهم، أما في حربهم معه فقد وجدوا أنفسهم مضطربن للدفاع عن قلب دولتهم، لأن تيمورلنك نقل هذه المواجهة إلى عمق الأراضي العثمانية.

من هنا، كانت المعركة المقبلة تضع الدولة العثمانية في موقف حرج بسبب العداوة المريرة بين القوى الأوروبية النصرانية وهذه الدولة العثمانية، بالإضافة إلى ضخامة الجيوش التي كان يقودها تيمورلنك الذي لم يُهزم من قبل.

وحاول تيمورلنك أن يُفرِّق بين بايزيد الأول وأتباعه من المغول الذين كانوا يسكنون بلاد الأناضول، والذين شكَّلوا ثلثي عسكره، فكاتب أمراءهم حتى استمالهم إليه، ما كان له تأثير قوي ومباشر على نتيجة المعركة[٦].

كانت خطة بايزيد الأول العسكرية تقضي بملاقاة تيمورلنك بعيداً، خارج الأراضي العثمانية، والتصدي له في ضواحي سيواس حتى لا يمكِّنه من التوغل في أملاكه والعمل على تخريبها، لا سيما وقد حلَّ موسم الحصاد ونضجت الفواكه والثمار[٧]، في حين كانت خطة تيمورلنك على العكس من ذلك، تقضي بأن تتوغل قواته المغيرة مسافات بعيدة في أملاك العثمانيين بهدف تحقيق المزيد من الإرباك للسلطان العثماني.

---

(١) شهاب: ص٣٤٢.
(٢) يزدي: جـ٢ ص٢٨٧. ابن عربشاه: ص٣١٤.
(٣) شهاب: ص٣٤٢.

Pietri, Luce: Le Monde Et son Histoire. Tome: IV pp216, 217.

(٤) راجع فيما يتعلق بالرسائل المتبادلة بين الرجلين قبل المعركة: ابن عربشاه: ص٣٠٧ ـ ٣١٤.
(٥) راجع ردَّ فعل بايزيد على رسالة تيمورلنك الأخيرة له عند ابن عربشاه: ص٣١١ ـ ٣١٣.
(٦) ابن عربشاه: ص٣٢٠ ـ ٣٢٢، ٣٢٨.
(٧) المصدر نفسه: ص٣٢٠ ـ ٣٢٢.

من أجل ذلك، زحفت الجيوش التيمورية باتجاه الأناضول، وتوغَّلت بعيداً داخل الأراضي العثمانية، حيث توجَّهت إلى الجنوب الغربي جاعلة نهر قزل أرماق حداً فاصلاً بينها وبين القوات العثمانية، وقد تعمَّد تيمورلنك أن يخفي قوّاته، وهي تتحرك، عن أعين العثمانيين، وحاول أن يجعل الجبال حداً فاصلاً بين القوتين، وعملت هذه القوات على إتلاف المزروعات وتدمير البلاد خلال زحفها بحجة جمع الأعلاف اللازمة لخيولها[١].

ولما بلغت القوات التيمورية قيصرية، أرسل تيمورلنك طلائع من قواته إلى أنقرة للوقوف على أخبار العثمانيين، ثم تقدم بالجيش الرئيسي إلى ضفاف نهر قزل أرماق وعبره باتجاه مدينة قيرشهر الواقعة جنوب شرقي أنقرة، وهناك تلقّى إشارة تفيد بأن قوات بايزيد الأول شوهدت تنزل بضواحي أنقرة[٢].

علم العثمانيون بتوغل قوات تيمورلنك في أراضيهم، فتقدموا من توقات إلى السهول الواقعة إلى الشمال الشرقي من مدينة أنقرة، حيث أقاموا معسكرات لهم، وقام تيمورلنك، على أثر وصول هذا الخبر إليه، بتجهيز قوة عسكرية للمرابطة بالقرب من هذه المعسكرات بغية الترصد من جهة، ومحاولة دفع العثمانيين الخروج من مكامنهم من جهة أخرى، ونجحت هذه القوة في استدراجهم إلى الضفة اليمنى للنهر في منطقة وعرة قفراء[٣].

وتقدَّمت طليعة جديدة من قوات تيمورلنك إلى أنقرة مباشرة، حيث المكان الذي قرَّر فيه هذا القائد خوض المعركة، لتقوم ببعض الأعمال التمهيدية، كردم الآبار ودس السم في بعضها وتحويل مجرى النهر الصغير الذي يروي مدينة أنقرة لمنع العثمانيين من الاستفادة من مياهه[٤].

ووصلت الأخبار إلى العثمانيين أخيراً، وهم على الضفة اليمنى للنهر، بأن قوات تيمورلنك ظهرت وراءهم في ضواحي أنقرة، لذلك كان على بايزيد الأول أن يسرع بجيوشه ويرجع، مرة ثانية، باتجاه الغرب، فقطع النهر من جديد باتجاه أنقرة خوفاً من أن يترك القوات التيمورية تجتاح بلاده من وراء ظهره وتقطع عليه خطوط تموينه.

وبقيت الجيوش العثمانية تسير مسرعة ثمانية أيام، تحت أشعة شمس الصيف المحرقة حتى أضحى العسكر العثماني كالموتى من التعب والعطش، وحالت قوات تيمورلنك، التي وصلت إلى مكان المعركة قبلهم، بينهم وبين الماء، وشاهد

---

(١) أبرو، حافظ: ص١٧٧. شهاب: ص٣٤٣، ٣٤٤.

(٢) يزدي: جـ٢ ص٢٨٩، ٢٩٨.

(٣) العسقلاني: جـ٢ ص٢٢٨.

(٤) يزدي: جـ٢ ص٣٠٠.

العثمانيون أعداءهم وقد حلوا في معسكراتهم التي كانوا قد تركوها قبل وقت قصير، ففُرضت عليهم المعركة وهم على هذا الحال[1].

والتحم أقدر قائدين في زمانهما في سهل أنقرة عند جبق آباد على بعد ميل من مدينة أنقرة، يوم الجمعة (٢٧ ذي الحجة ٨٠٤هـ/٢٨ تموز عام ١٤٠٢م)[2]، وأرغمت استراتيجية تيمورلنك العثمانيين على القتال بعد أن أرهقهم طول المسير، وحصل أثناء المعركة أن انحازت القوات التابعة للإمارات التركية، الخاضعة حديثاً لسلطة بايزيد الأول، إلى صفوف تيمورلنك ما أضعف كفة العثمانيين، في حين ثبتت الإنكشارية والقوات الصربية، ولكن ثباتها كان محدوداً بسبب التفوُّق الملحوظ لجيش تيمورلنك والتعب الظاهر على الجنود العثمانيين[3].

وعلى الرغم من هذه الظروف المعاكسة، استمر بايزيد الأول في الحرب من دون تقدير للنتائج، ولم يعر التفاتة إلى طلب كل من الصدر الأعظم علي باشا وابنه الأمير سليمان بالفرار، لذلك انسحب الاثنان بقواتهما باتجاه بورصة، كما انسحبت القوات الصربية إلى أماسيا[4]. وهُزم العثمانيون هزيمة نكراء، ولما حاول بايزيد، في النهاية، الفرار طوقته القوات التيمورية ووقع أسيراً وفرَّ أولاده بكل اتجاه[5].

واصل تيمورلنك سيره، بعد هذا النصر، باتجاه بورصة، فدخلها وأحرقها[6] وحمل معه من المدينة المكتبة البيزنطية والأبواب الفضية، كما انتزع إزمير من أيدي فرسان رودس، وأقام في إفسوس[7].

وارتعد العالم النصراني مرة أخرى، فقدَّمت جنوة، التي كانت لا تزال تحتفظ بخيوس وفوشيا، خضوعها ودفعت الجزية، وأفرج السلطان المملوكي في مصر عن رسول تيمورلنك واعترف بسلطانه[8].

وأخيراً عاد تيمورلنك إلى سمرقند، بعد أن حاول أن يُبدِّد النقمة التي أثارها في نفوس المسلمين إثر الضربة التي أنزلها بالعثمانيين المسلمين، وذلك بإنزال ضربات قاسية بالمواقع الصليبية[9].

---

(١) المقريزي: جـ٣ قسم٣ ص١٠٩.
(٢) ابن عربشاه: ص٣٢٩، ٣٣٠.
(٣) المصدر نفسه: ص٣٢٨.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) ابن تغري بردي: جـ١٢ ص٢٦٨. شهاب: ص٣٤٨.
(٦) ابن عربشاه: ص٣٣٧.
(٧) المصدر نفسه: ص٣٤٦، ٣٤٧.
(٨) دائرة المعارف الإسلامية: جـ٦ ص١٦٢. داهموس: ص١٩٢.
(٩) شهاب: ص٣٥٢. Pietri. pp218, 219.

حقيقة، كانت الضربة قاسية جداً للدولة العثمانية، ولكن العامل الذي خفَّف من وطأتها هو أن تيمورلنك لم يكن راغباً في الاستيلاء على الأناضول وإنما عاد إلى سمرقند، كما ذكرنا، ليعد حملة على الصين.

وحمل تيمورلنك معه السلطان بايزيد الأول وعامله بكل إجلال واحترام على الرغم من الرسائل المهينة التي تبادلاها في المدة الأخيرة، وأمر بفك أغلاله وأجلسه إلى جانبه، وأكَّد له بأنه سيبقي على حياته، فأصدر تعليماته بأن تنصب ثلاث خيام فخمة لحاشيته، لكن عندما حاول بايزيد الهرب احتجز في غرفة ذات نوافذ مسدودة بالحواجز، وبالغت الأساطير فذكرت أنه قفص من الحديد[1].

ومرض بايزيد الأول فدعا تيمورلنك أفضل الأطباء لمعالجته، وأرسل من يسهر على رعايته ومواساته، لكن هذه الرعاية لم تجدِ شيئاً لبث القوى الحيوية في السلطان المُحطَّم، ومات بايزيد الأول بعد عام من هزيمته في (١٤ شعبان ٨٠٥هـ/ ٩ آذار ١٤٠٣م)[2].

نتائج معركة أنقرة

ترتَّب على معركة أنقرة نتائج بالغة الأهمية غيَّرت الخارطة السياسية في المنطقة، منها:

ـ أتاح انتصار تيمورلنك على بايزيد الأول للامبراطورية البيزنطية، التي كانت تلفظ أنفاسها الأخيرة، مدة إضافية من الحياة امتدت زهاء خمسين عاماً، لأن السلطان العثماني اضطر، في عام (٨٠٤هـ/ ١٤٠٢م)، إلى رفع الحصار عن عاصمتها بعد أن كادت تسقط في يده، ووجدت هذه الامبراطورية نفسها المستفيدة الأولى من انتصار تيمورلنك.

ـ الواقع أن الخسارة في أنقرة، على الرغم من قساوتها، لم تكن الضربة القاضية، وقد وقعت في وقت كانت فيه الدولة العثمانية لا تزال في دور التكوين والفتوة، ويُعطي هذا الدور الدولة الناشئة القدرة على تلقِّي الضربات وامتصاصها، ثم معاودة النهوض حتى في ظروف داخلية صعبة.

ـ شكَّل عدم اكتراث تيمورلنك بالأناضول، أو بإسقاط الدولة العثمانية عاملاً جوهرياً في الإبقاء على هذه الدولة وفي قدرتها، من بعد، على الظهور قوية، على الرغم من المتاعب الداخلية الشديدة التي ألمَّت بها في أعقاب تلك الهزيمة.

ـ جرَّد تيمورلنك الدولة العثمانية من معظم أراضيها في الأناضول، وذلك بهدف

---

(١) ابن عربشاه: ص٣٣٧، ٣٣٨.

(٢) ابن عربشاه: هامش رقم ٦ ص٣٥٢.

إضعافها وتفادي خطر نهوضها من جديد، فأعاد إحياء الإمارات التركمانية التي قضى العثمانيون على استقلالها، وهي قرمان وكرميان وجندرلي وصاروخان وتكة ومنتشا وآيدين، كما ثبَّت تابعه المخلص طهارتن في حكم أرزنجان وزاد في أملاكه، وفعل مثل ذلك مع تابعه الآخر عثمان قرايلوك حاكم ديار بكر وزعيم الآق قوينلو[١].

- تدفَّق اللاجئون الأتراك على منطقة الروملِّي التي بقيت بمنجاة عن الخطر التيموري، وذلك هرباً من ويلات الحرب، ما سرَّع عملية تتريكها واستكمال استيطانها بشكل قوي.

- ترك يزيد الأول أربعة أولاد هم: سليمان وعيسى ومحمد وموسى، وتضيف بعض الروايات ابناً خامساً هو مصطفى[٢]. كان سليمان الأوفر حظاً في خلافة والده، فقد انسحب، بعد انتهاء المعركة، مع فلول الجيش العثماني إلى بورصة لإنقاذ الأموال والنساء والأولاد من القوات التيمورية التي كانت تتعقَّبه، ثم انطلق إلى أدرنة بعد أن عبر المضيق، وعقد صلحاً مع الحلف الذي شكَّله البنادقة وضمَّ الامبراطور البيزنطي مانويل الثاني، وجنوة، وحاكم ناكسوس، وفرسان القديس يوحنا في رودس وأسطفان لازار الصربي، وذلك في (٢٢ رجب ٨٠٥هـ/ ١٥ شباط ١٤٠٣م) تنازل بموجبه عن بعض الأراضي، ومنح أعضاء الحلف بعض الامتيازات على حساب الدولة، أهمها: إعفاء جنوة من دفع الجزية عن وكالاتها التجارية الخارجية على البحر الأسود، وكذلك الجنويين في شيو بالإضافة إلى حاكم ناكسوس والامبراطور البيزنطي، ومساعدة هذا الأخير عسكرياً في حال تعرُّضه لهجوم من قِبَل تيمورلنك، على أن يعيد إليه سليمان عدداً من الجزر بالإضافة إلى سالونيك وسواحل بحر مرمرة القريبة من العاصمة البيزنطية، وجزءاً هاماً من سواحل البحر الأسود، ويفتح سليمان موانئه أمام سفن أعضاء الحلف، ويتعهَّد بعدم اجتياز سفنه للمضائق من دون موافقة الحلف[٣].

والحقيقة أن الامبراطور البيزنطي لم يكن أقل إدراكاً للطابع المؤقت لهذه المعاهدة، لذلك استغلها لتحسين وضع الامبراطورية على الأرض، فأقدم على طرد الأتراك من الحي المخصَّص لهم في القسطنطينية، ولم يُبد سليمان، الذي كان يسعى آنذاك إلى تدعيم سلطته عن طريق الصلح، أية معارضة.

- أرسل تيمورلنك إلى سليمان في أدرنة يطالبه بدفع ما يترتب عليه من أموال بوصفه تابعاً له، وفعلاً حضر الأخير إلى معسكر الأول محملاً بالهدايا، وقدَّم له

---

(١) ابن عربشاه: ص٢٤٢. شهاب: ص٣٥٦. (٢) المصدر نفسه: ص٣٣٤، ٣٣٥.

(٣) فاتان: ص٧٩.

الولاء والطاعة، ورجاه أن يعفو عن والده، وأن يعامله معاملة حسنة، وسلَّم تيمورلنك سليمان كتاب توليته الأملاك العثمانية الواقعة في الجانب الأوروبي[1].

- تفرَّق الإخوة الباقون بعد المعركة، فاعتصم محمد في إحدى القلاع الجبلية في أماسيا، بعد أن فشل في تحرير والده من الأسر، وسيطر على توقات، وانقطعت أخبار مصطفى بعد المعركة، واحتمى عيسى في إحدى القلاع، ثم جمع ما توفر له من الجند وأعلن نفسه سلطان آل عثمان في بورصة[2]، ما وضعه في مواجهة أخيه سليمان.

- شكَّلت معركة أنقرة جموداً تاريخياً في الانتشار العثماني كادت فيه الدولة أن تزول، وبخاصة خلال الفجوة الزمنية التي عاشتها من واقع الصراع على السلطة، ويُطلق على هذه المرحلة من التاريخ العثماني «دور الفترة»[3]، ذلك أنَ السياسة التي نفَّذها تيمورلنك ساعدت على تحقيق ما كان يهدف إليه من تمزيق الدولة عن طريق إثارة الخلافات بين الإخوة. وهكذا، حاول محمد إعادة توحيد الدولة، فأعلن عن حقوقه في الأناضول، وهاجم شقيقه عيسى وتغلَّب عليه، ودخل مدينة بورصة، فالتجأ عيسى عند إسفنديار جندرلي الذي أزعجه توسع محمد، وحاصر الحليفان مدينة أنقرة، لكنهما فشلا في اقتحامها، واضطر عيسى إلى الفرار إلى إزمير التي شكَّل حاكمها جنيد حلفاً ضد محمد ضمَّه وأمراء صاروخان ومنتشا وتكة، فطارده محمد وقبض عليه وقتله، ثم اصطدم بقوى التحالف وتغلَّب عليها وضمَّ صاروخان، وحصل على اعتراف الأمراء به، وانفرد بحكم آسيا الصغرى[4].

تجنَّب سليمان التدخل، في بادئ الأمر، في الصراع الأسري بين أخويه، مكتفياً بتشجيع عيسى، لكنه انزعج من انتصارات أخيه محمد، فتوجَّه إلى الأناضول واستولى على بورصة وأنقرة. وإذ يجد محمد نفسه في مواجهة أخيه الأكبر يتهيب الموقف ويتراجع، خشية من ارتداد جنوده ضده. والواضح أن كفة سليمان كانت الأقوى، وبخاصة بعد أن انضم إليه الأمراء العثمانيون الذين ساندوا محمداً، وعندئذ تؤدي لعبة توازن القوى في الأناضول إلى تعزيز قوة الأخير بمن انضم إليه من الحلفاء. ففي تلك اللحظة هاجم محمد القرماني سليمان، ما دفع محمد الأول إلى استقطاب أخيه موسى وإسفنديار جندرلي وحاكم الأفلاق، وهاجم أخاه سليمان في الروملّي في (٨ شوال ٨١٢هـ/١٣ شباط ١٤١٠م) وانتصر عليه. وإذ يطوقه أخوه

---

(١) القرماني: ص٢٠.　(٢) ابن عربشاه: ص٣٣٥.

(٣) أوزتونا: جـ١ ص١١٣. آمجن: ص٢٠، ٢١.

(٤) ڤاتان: ص٨٠، ٨١.

التجأ إلى الامبراطور مانويل الثاني وتعاون معه في التصدِّي لأخيه، وحتى يمتِّن عرى التحالف معه، تزوج سليمان من أميرة بيزنطية، وسلَّم ابنه وأخته رهائن إلى الامبراطور[1]. ويبدو أن هذا التعاون كان واهياً، وإذ يتخلّى جنوده عنه، يقع سليمان في أسر أخيه موسى في (٢٢ شوال ٨١٣هـ/ ١٧ شباط ١٤١١م)، ويقتله هذا الأخير خارج أسوار أدرنة. وأضحى موسى الحاكم العثماني الوحيد في الروملِّي، فنازعه الطمع وشقَّ عصا الطاعة على أخيه محمد، وأراد الانفراد بحكم أراضي الدولة في أوروبا، وحاصر القسطنطينية ليستأثر بها لنفسه، فاستنجد امبراطورها بمحمد، فأتى مسرعاً وأجبر أخاه على رفع الحصار. والواقع أن محمداً لم يبتهج بالنجاح الذي حقَّقه أخوه موسى، فتحالف مع الامبراطور البيزنطي ومع أمير الصرب، واصطدم بأخيه موسى وقبض عليه وقتله، وذلك في عام (٨١٦هـ/ ١٤١٣م)[2].

- خلال هذا الصراع بين الإخوة، الذي استمر أحد عشر عاماً، بدأت تظهر في الأفق معالم خطر تمزق الدولة، فقد كان هناك مطالب بالعرش في الأناضول، وآخر في البر الأوروبي، وعلى هذه الصورة كان صراع الإخوة وتصفيتهم بعضهم للبعض الآخر، إلى أن انفرد محمد بعرش السلطنة ليعيد تنظيم الدولة، وتبدأ الانطلاقة في النمو من جديد[3].

- حاولت بعض القوى الأوروبية استغلال الصراع الأسري للقيام بالثورة على الحكم العثماني، مثل البولنديين والبلغار والألبان والأفلاق وغيرهم، ونأى يوحنا هونيادي بنفسه عن هذا التوجه[4].

مؤسسة الدولة في عهد بايزيد الأول

كانت الدولة العثمانية، في (أواسط ٨٠٤هـ/ أواخر ١٤٠١م)، في أوج قوتها، على الرغم من التهديدات التي أطلقها تيمورلنك[5]. ففي أوروبا كانت تراقيا ومقدونيا وتساليا ودوبروجا وبلغاريا وجزء من ألبانيا، تحت سيطرتها المباشرة، كما خضعت الأفلاق وصربيا اسمياً لها، واقتصرت الأملاك البيزنطية على القسطنطينية والمورة. وفي آسيا الصغرى، خضع الأناضول، من بحر إيجة إلى نهر الفرات، للدولة العثمانية باستثناء سينوب وطرابزون على البحر الأسود وإزمير على بحر إيجة،

---

(١) سرهنك: ص٢٧. فاتان: ص٨١.
(٢) انظر فيما يتعلق بصراع الإخوة: ابن عربشاه: ص٣٣٤ ـ ٣٣٦. محمد فريد بك: ص١٤٧، ١٤٨.
(٣) تاريخ جودت: جـ١ ص٤٠.
(٤) مصطفى: ص٥٩.
(٥) فاتان: ص٧٢ ـ ٧٤. آمجن: ص١٩، ٢٠.

وتخلَّص بايزيد الأول بشكل حاسم من منافسَيْه الرئيسين القاضي برهان الدين في سيواس وعلاء الدين القرماني.

وشهدت المؤسسة العسكرية تطورات ملفتة من واقع الإشارات الأقدم إلى نظام الإنكشارية، حيث وُضع نظام الجند والغلمان في التطبيق العملي بشكل أكثر فاعلية، ومع ذلك، فهل يُعدُّ الوضع العسكري للدولة العثمانية آنذاك مثالياً؟ صحيح أن الجيش العثماني كان قوياً، وسيطرته على الأراضي لا ينازعه فيها أي جيش آخر في المنطقة، لكن في المقابل كانت السيطرة العثمانية على البحار ضعيفة، واستمرت في أيدي القوى النصرانية التي كانت تُزود القسطنطينية بالمؤن، وتسدُّ المضائق في وجه العثمانيين. وقد شطرت الأراضي العثمانية إلى شطرين، أراضي الأناضول وأراضي الروملِّي.

وقطعت البندقية علاقتها التجارية مع الدولة العثمانية إثر خسارتها أمام تيمورلنك، وهذا يعني أنها كانت تتحرك وفق مصلحتها، وتتحين الفرص للانقضاض على الدولة العثمانية، والواقع أنها كانت تحرص على تأمين سلامة جالياتها المنتشرة في مستعمراتها، في بحر إيجة وسواحل اليونان والبحر الأدرياتيكي، فأجرت مفاوضات مع الجنويين وفرسان القديس يوحنا لإنشاء حلف معادٍ للعثمانيين، بهدف مهاجمة أملاكهم، وبخاصة ميناء غاليبولي المهم.

وإلى جانب النجاح العسكري الذي حقَّقه بايزيد الأول، فقد قام بأعمال تستهدف تحويل مجتمع إمارة الحدود إلى مجتمع دولة ثابتة تتمتع بمقومات الحياة والاستمرارية، فوضع البنية الأساسية اللازمة لإدارة دولة مركزية إسلامية، وأمر بتسجيل الأراضي والعقارات، ووضع نظاماً ضريبياً متطوراً، واقتبس القواعد المالية من الإيلخانيين وطبَّقها، وخصَّص الوظائف العامة لجنوده وغلمانه.

لكن أوضاع الدولة العثمانية، مع ذلك، كانت لا تزال هشَّة بفعل عدم ملاءمة التطورات الاجتماعية والإثنية مع التوسع الخارجي، فالروملِّي كانت لا تزال ذات غالبية نصرانية، والمنشآت الإسلامية فيها قليلة، كما أن الوضع في الأناضول يبقى غير مستقر، فالإمارات التي ضمَّها العثمانيون، ووضعها بايزيد الأول تحت رقابته المباشرة، هي إسلامية، وهذا لا يشجع الغزاة على شن حروب ضد المسلمين بفعل العقيدة الدينية وعدم الحصول على الفائدة المادية، كما أن العلماء يُحرمون من مجالات جديدة للنشاط الدعوي.

ولم يكن بايزيد الأول يطمئن إلى ولاء حكام هذه الإمارات، بالإضافة إلى أمراء الحدود الذين تعاظمت قوتهم وراحوا يتصرفون بمعزل عن الإدارة المركزية، واحتفظوا بقدرتهم العسكرية ليستغلوها في أول فرصة للتعبير عن سخطهم، واضطر بايزيد الأول

إلى تكليف الإنكشارية وحلفائه النصارى القيام بمعظم حملاته في الأناضول.

والواقع أن بايزيد الأول لم يعد حاكماً لإمارة حدود، بل بلغ مرحلة استطاع أن يكون فيها سلطاناً لدولة إسلامية تسعى لإقامة مؤسساتها وأجهزتها المختلفة، ولكن على الرغم من ردود الفعل القادمة من دراويش التكايا والزوايا والعلماء والغزاة، فإن هذا التطور، في سبيل إقامة الدولة المركزية، سوف يتعثَّر نتيجة الهزيمة التي حدثت في معركة أنقرة.

أسباب نجاح التمدد العثماني خلال القرن الرابع عشر

خُتم، بوفاة بايزيد الأول، قرن من الكفاح العثماني انتقلت في نهايته الإمارة العثمانية إلى طور الدولة. والواقع أن الدولة العثمانية بدأت، منذ أواخر عهد مراد الأول، في الانتقال إلى حالات الارتقاء، ويمكننا أن نردَّ أسباب هذا الانتقال ونجاحه إلى عوامل عدة منها:

١ ـ طبيعة التوسعات العثمانية الإقليمية في آسيا الصغرى على حساب الإمارات التركمانية.

٢ ـ ممارسة العثمانيين سياسة عسكرية قائمة على الجهاد، مع ما يتبع ذلك من فتوح وغنائم، ما جذب إليهم القبائل التركمانية الطامعة في المغانم.

٣ ـ طبّق العثمانيون سياسة سلمية، إلى جانب الاستراتيجية العسكرية في ضمّ الأراضي، قائمة على المصاهرة، حتى مع البيزنطيين النصارى، بالإضافة إلى شراء الأراضي.

٤ ـ نتج عن سياسة التوسع اصطدام العثمانيين بإخوان لهم في الدين (القبائل التركمانية)، ونرى أثر ذلك في الاعتماد على الروملّي في السيطرة على الأناضول.

٥ ـ سياسة الاستيطان الناشطة التي نفَّذها مراد الأول بشكل خاص، ومن بعده بايزيد الأول.

٦ ـ قوة وفاعلية الجهاز العسكري الذي أعدَّه العثمانيون واعتمدوا عليه، والذي مثّلته القوى الإنكشارية.

٧ ـ الاستمرار في الخط التوسعي الذي وضع أساسه عثمان الأول وأورخان.

٨ ـ إحداث أورخان لنظام ضرائبي جديد للاستفادة منه في بناء الدولة الناشئة اقتصادياً، بالإضافة إلى إنشاء نظام إقطاعي على يد مراد الأول يهدف إلى التوسع الجغرافي.

وهكذا يُعدُّ القرن الرابع عشر، القرن الذي نشأت فيه الدولة العثمانية وانتقلت فيه من الإمارة إلى الدولة[١].

---

(١) راجع سيار الجميل: العثمانيون وتكوين العرب الحديث: ص٣٠٧، ٣٠٨.

محمد الأول شلبي

٨١٦ ـ ٨٢٤هـ/ ١٤١٣ ـ ١٤٢١م

الأوضاع الداخلية

شهد عهد محمد الأول حروباً داخلية لإعادة بسط سيطرة الدولة على الإمارات التركمانية التي عادت واستقلّت عقب معركة أنقرة، ووضع حد للفوضى التي أعقبت وفاة بايزيد الأول. وقضى هذا السلطان سنيّ حكمه الثماني في إعادة بناء الدولة وتوطيد أركانها في تلك المرحلة الحساسة، واضعاً نصب عينيه موقف التيموريين الذين كان نفوذهم قائماً في الأناضول من ناحية، والخطر الصليبي الذي يمكن أن يظهر ضده في أوروبا من ناحية أخرى. وحتى يتفرَّغ كلياً لهذا الأمر حاول أن ينتهج سياسة مرنة مع القوى الأوروبية، فجدَّد المعاهدة المبرمة مع الامبراطور البيزنطي مانويل الثاني، وأعاد إليه بعض القلاع والمدن التي كان قد أخذها منه الأمير موسى، كما أقام علاقات ودية مع أمراء الصرب وألبانيا ودلماسيا والأفلاق والبلغار وإمارة يانينا، ومع الأمير البيزنطي تيودور في المورة، وركنت البندقية إلى الهدوء بعد أن بنى محمد الأول أسطولاً بحرياً في غاليبولي، على جانب كبير من الأهمية حيث أضحى باستطاعته التصدي لهيمنة البندقية على البحار، وبخاصة في منطقة المضائق[١].

وبعد تأمين جناحه الأوروبي، أضحى باستطاعة محمد الأول التفرع لآسيا الصغرى، حيث استغل الأمير القرماني محمد النزاعات الأسرية وحاصر بورصة، لكنه رفع الحصار عنها بعد إعلان انتصار محمد الأول. وفرَّ قره جنيد إلى آيدين وأعلن تمرُّده هناك واستولى على آيا سلوق، فاصطدم به محمد الأول في، عام (٨١٧هـ/ ١٤١٤م)، وانتصر عليه ودخل عاصمته إزمير، ثم عفا عنه وعيَّنه حاكماً على مدينة نيقوبوليس، ثم هاجم إمارة القرمان، وحاصر محمد في عاصمته قونية وأجبره على الخضوع، واستعاد منه بعض القلاع، منها بيشهر وآق شهر[٢].

---

(١) Diehle, C: Europe Orientale: p354. Camb. Med. History: IV p687.

(٢) القرماني: ص٢١، ٢٢ Shaw: I p42.

وواجه محمد الأول ثورة أخرى لها خطورتها تزعمها مطالب بالعرش، هو مصطفى بن بايزيد الأول، وكانت لثورته علاقة بالمدى الذي ارتبط به أمير الأفلاق ميرسيا. والواقع أن حاكم الأفلاق أدى دوراً رئيسياً في أزمتين سياسيتين واجتماعيتين خطيرتين زعزعتا كيان الدولة العثمانية، وأثبتتا إلى أي حد كان حكم محمد الأول مضطرباً. فقد انطلق مصطفى من الأفلاق في (أواسط عام ٨١٨هـ/ صيف عام ١٤١٥م)، وجاء إلى مقدونيا عن طريق بلغاريا، وسانده قره جنيد، وانضم إليه الامبراطور البيزنطي، وطلب مساعدة من البندقية. وحصلت المواجهة بين الرجلين في مشارف سالونيك في (أواخر عام ٨١٩هـ/ خريف عام ١٤١٦م)، وأسفرت عن انتصار محمد الأول، وفرَّ مصطفى إلى سالونيك واحتمى بحاكمها البيزنطي، والمعروف أن هذه المدينة عادت إلى الحكم البيزنطي بعد معركة أنقرة. وطلب محمد الأول من الامبراطور البيزنطي تسليمه إياه، فرفض، لكنه وعده بأن لا يُطلق سراحه ما دام محمد الأول على قيد الحياة، فقَبِل السلطان اقتراح الامبراطور، والواقع أنه لم يكن أمامه من خيار آخر، في الوقت الذي وصلت إلى مسامعه أنباء تمرد الشيخ بدر الدين الذي يدعمه أمير الأفلاق أيضاً، فأراد التفرغ لإخماد ثورته، كما عفا عن قره جنيد مرة ثانية، من أجل ذلك[١].

حركة الشيخ بدر الدين[٢]

واجه محمد الأول، أثناء حكمه، ثورة كبيرة تمثَّلت في قيام حركة عقائدية صوفية ذات أبعاد سياسية واقتصادية، وتنطوي على محاولة التقريب بين الإسلام والنصرانية واليهودية، تلك كانت حركة الشيخ بدر الدين، المشهور بابن قاضي سماونة، وهي إحدى قرى بلاد الروم القريبة من أدرنة. ومما لا شك فيه أن هذه الحركة التي تتصدَّر أهم الحركات الدينية والاجتماعية على مدار التاريخ العثماني، وما أسفرت عنه من نتائج في المجال الفكري، كانت ثمرة لأزمة سياسية واقتصادية اجتاحت الأناضول والروملّي بعد هزيمة أنقرة، وظهرت عندما كانت الدولة تحارب

(١) سرهنك: ص٣١. فاتان: جـ١ ص٨٥، ٨٦.

(٢) انظر فيما يتعلق بثورة الشيخ بدر الدين وأفكاره: سعد الدين: جـ١ ص٢٩٧ ـ ٣٠٠. حرب، محمد: العثمانيون في التاريخ والحضارة: ص١٣١ ـ ١٤٢. أوجاق، أحمد بشار: الحياة الدينية، فصل في كتاب الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، بإشراف أكمل الدين إحسان أوغلي، المجلد الثاني، الفصل الأول: ص١٩٠ ـ ١٩٢. نور الدين، محمد: الانتفاضات العلوية في الأناضول في القرن السادس عشر الميلادي، مقال في كتاب الأقليات والقوميات في السلطنة العثمانية بعد عام ١٥١٦م: ص١١٨ ـ ١٢١. Shaw: I p43.

الإمارات التركمانية التي استردَّت استقلالها بفضل سياسة تيمورلنك.

ينحدر الشيخ بدر الدين من سلاجقة الروم، على الأغلب، فوالده ابن أخت السلطان علاء الدين كيقباد. تلقّى علومه الأولى على والده، ثم ذهب إلى أدرنة حيث تتلمذ على يد العالِم ملّا يوسف، ودرس على يد قاضي بورصة محمد أفندي، والعلّامة فيض الله في قونية، انتقل بعد ذلك إلى مصر حيث قرأ على يد الشريف الجرجاني والعالِم مبارك شاه منطبقي، وحجَّ مع هذا الأخير في عام (٧٨٥هـ/ ١٣٨٣م)، وقرأ بمكة على يد الشيخ الزيلعي، ثم تابع دروساً في التصوف على يد حسين الأخلاطي في مصر، وبتأثير من هذا الرجل مال بدر الدين إلى التصوف وأولع بالإلهيات والفلسفة والمنطق، وأصبح معلماً للناصر فرج، ابن السلطان المملوكي برقوق، فكان عالماً محترماً بمعايير التراث السنيّ الواسع.

لكن تصوُّف الشيخ بدر الدين قاده بعيداً، إلى تبريز، حيث دخل في نقاشات علمية مع العلماء الإيرانيين، وعاش مدة في قزوين، المعروفة بشيوع الأفكار الباطنية فيها. وبعد موت أستاذه حسين الأخلاطي عاد إلى مصر وخلفه في رئاسة زاويته لمدة ستة أشهر، ما لبث بعدها أن غادر مصر إلى القدس فدمشق فحلب، ثم عاد إلى الأناضول مع جيوش تيمورلنك.

هنا، تبدأ مرحلة جديدة من حياة الشيخ بدر الدين حيث عاش وطاف في مناطق غالبيتها من العلويين في آسيا الصغرى والبلقان، مثل: قرمان، كرميان، مغنيسيا، آيدين، إزمير، دلي أورمان وغيرها، ومن ثم عاد إلى أدرنة ليشكل جماعة من المريدين، ولما تسلطن موسى بن بايزيد الأول، عيَّنه قاضياً لعسكره، ولما هوى بعد هزيمته أمام أخيه محمد، لم يشأ هذا الأخير أن ينتقم منه، ربما لقوة من التفَّ حوله من الأتباع، فأرسله إلى إزنيق ووضعه في الإقامة الجبرية، وخصَّصه براتب شهري، لكنه فرَّ من مكان إقامته ولجأ إلى إسفنديار جندرلي، وراح يدعو إلى مذهبه التلفيقي القائم على المساواة بين الأديان الثلاثة الإسلام والنصرانية واليهودية.

وتضمَّن كتابه، الذي ألَّفه خلال حياته، وهو واردات ـ الإلهام ـ، أهم أفكاره القائمة على: وحدة الوجود، إنكار الجنة والنار، ويوم القيامة والملائكة والشياطين، وقصَّر الشهادة على نصفها الأول أي «لا إله إلا الله» وحذف نصفها الثاني أي «محمد رسول الله»، ودعا إلى الزهد المطلق والمهدي المنتظر.

والواقع أنه كوَّن فلسفة خاصة به، باطنية صوفية اجتماعية، وكانت نظرته إلى القضايا وما يجري من أحداث ممتلئة بالشك، لذا مال فكره إلى الواقعية، ونظر إلى الله والعالم على أنهما واحد، وهو من القائلين بتطور الشريعة كلما تغيَّر

العصر، وسعى إلى تحقيق المساواة من واقع إلغاء الملكية الفردية، وقال: إن الثروات ملك للشعب، واتهم الطبقات الغنية بأنها تتوارى وراء الأديان من أجل مصالحها، ورفض تفوُّق الرجل على المرأة ودعا إلى المساواة بينهما، وكان يقوم بنفسه بالتجوال بين الناس، ملاحظاً ودارساً لبنية المجتمع، وخلص إلى أن لا حقَّ لأحد في حرمان الناس من استخدام الأرض التي هي ملك الله، واتهم أصحاب الإقطاعات المتكاثرة في الأناضول والروملّي بالتسلط واستغلال الناس، ومن هنا بدأت حملته ضد الإقطاع.

أما من الناحية السياسية، فإن ثورة الشيخ بدر الدين كانت ثماراً للصراع على النفوذ السياسي وفراغ السلطة، بعد نكسة أنقرة، أي أن الفوضى وعدم الاستقرار كانت السمة الغالبة على تلك المرحلة.

وأما من الناحية الاقتصادية، فإن توالي الحروب الأهلية أدّى إلى خراب الكثير من القرى، وإتلاف المزروعات، فانتشرت البطالة وعمَّ الفقر والظلم الطبقات الشعبية، وتعطَّلت الحياة الاقتصادية.

وازداد سخط الطوائف على ما آلت إليه الحالة الاجتماعية من تردٍّ، فكان من الطبيعي أن تتعلَّق بمخلِّص، وكان الشيخ بدر الدين أفضل من يقوم بهذا الدور، وذلك بقدر ما كان وجيهاً ومنحدراً من أوساط تتمسك بنقاء العقيدة، وأيَّده السباهية وأصحاب التيمارات الذين حُرموا من تيماراتهم، وظاهره النصارى من أرباب الإقطاعات، وسانده اليهود أملاً في تقويض الدولة العثمانية واجتثاثها من جذورها، إذ انتشرت دعوته بين نصارى الدولة بشكل واسع جدّاً، كما انتشرت بين اليهود بنسبة أقل، وكذلك بين الأتراك.

وخصَّه أتباعه بالنبوة، حيث لم يكن هناك طريق مختصر لجمع المسلمين تحت رايته إلا التضحية بدرجة النبوة في الشهادة.

تزعَّم الشيخ بدر الدين ثورة على الدولة العثمانية بهدف امتلاك العالم، وتقسيمه بين مريديه بقوة العلم وسر التوحيد، وإبطال قوانين أهل التقليد ومذهبهم وتحليل بعض المحرمات، وساعده في نشر أفكاره مريدان كانا على درجة عالية من الحيوية والنشاط، أحدهما يُدعى طورلاق هو كمال، اليهودي الذي اعتنق الإسلام، وكان يدعو في جهات أماسيا، والآخر هو بيركلوجة مصطفى المعروف بـ« ده ده سلطان»، وهو نصراني اهتدى إلى الإسلام، وكان على علاقة وطيدة مع رهبان جزيرة ساقز ـ خيوس ـ، وينادي بالمزج بين الإسلام والنصرانية، ويدافع عن فكرة المساواة في المجتمع.

اتصف الشيخ بدر الدين بالتأني والحنكة السياسية، فلم يُعْطِ أتباعه إشارة البدء بالثورة إلا عندما كانت الدولة منهمكة في لمِّ شعثها وهي غارقة في بحر من الفوضى والدماء، فأوعز إلى مريده طورلاق هو كمال، بالبدء بالثورة في مغنيسيا وآيدين، وفي الوقت نفسه، راح بيركلوجة مصطفى يجمع الأتباع حوله في جبل أستيلاريوس عند الطرف الجنوبي من خليج إزمير، في قره بورون، وأغار على المناطق المجاورة. وإذ تمادى الثائرون في غاراتهم حتى أضحت تهدِّد أمن الدولة، ما دفع محمد الأول إلى إعطاء الأوامر لقادته للتصدي لهم. والواقع أنه أمر القائد سيسمان، ابن أمير البلغار، الذي اعتنق الإسلام، بالتصدي للثائرين في منطقة إزمير، وكان بيركلوجة مصطفى متحصناً في شعاب جبل أستيلاريوس، وما إن تلاقى الجيشان حتى انهزم جيش السلطان، ولما علم هذا الأخير بما أصاب جيشه، حشد جيشاً آخر وولَّى على قيادته الوزير الأول بايزيد باشا وكلَّفه بمحاربة الثائرين. والتقى القائد العثماني بجيش الثائرين في ضواحي إزمير وتغلَّب عليه، وأسر بيركلوجة مصطفى مع كثير من أتباعه وقتلهم جميعاً، ثم تحوَّل نحو مغنيسيا بصحبة ولي العهد الأمير مراد، حيث تصدّى لطورلاق هو كمال، فهزمه وقبض عليه وصلبه.

وهكذا أُخمدت الثورة بعد انتشارها بشكل خطر، ما دفع الشيخ بدر الدين إلى الفرار من إزنيق وانتقل إلى دوبروجة عن طريق البحر الأسود، واستقر في دلي أورمان البلغارية، ليدير الثورة منها، والمعروف أن هذه المنطقة كانت مأوى للباطنية، وتعج بأتباع بابا إسحٰق، الذي قاد ثورة باطنية مسلحة ضد الدولة السلجوقية في عام (٦٣٨هـ/ ١٢٤٠م)، فتصدى له محمد الأول بنفسه وهزمه، وفرَّ الشيخ بعد هزيمته، إلا أن اثنين من قادته خاناه وسلَّماه للسلطان الذي أعدمه، وانتهت الثورة بمقتله.

الواقع أن حركة الشيخ بدر الدين والأفكار التي تضمَّنتها، وإن لم تكف لتلبية حاجات وتطلعات الجماعات الإسلامية المختلفة التي انضوت تحت لوائه، ولا سيما الذين فقدوا أراضيهم نتيجة النزاعات الداخلية، فإنها مهَّدت السبيل لظهور مجتمع ظل يحافظ على بقائه في دوبروجة وأطرافها. وهذا المجتمع الذي يرد ذكره في المصادر العثمانية في القرن السابع عشر الميلادي تحت اسم أتباع بدر الدين، هو نفسه، العلويون ـ القزلباش ـ المنتسبون إلى أوجاق بدر الدين. أما واردات الشيخ، فقد تركت أثراً كبيراً في أوساط العلماء والمتصوفة في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، واستمرت موضعاً للجدل والنقاش حتى أواخر القرن التاسع عشر.

وفاة محمد الأول

توفي محمد الأول في عام (٨٢٤هـ/ ١٤٢١م)، وكان بصدد تنفيذ إجراءات إدارية وتنظيمية تضمن للدولة استقرارها، ويُعدُّ هذا السلطان الممهد الفعلي لنمو الدولة على يد خليفتيه، ابنه مراد وحفيده محمد الثاني، وعدَّه المؤرخون العثمانيون بمثابة نوح الذي حافظ على سفينة الدولة حين هدَّدها طوفان الغزوات التترية[1].

---

(١) محمد فريد بك: ص١٥٠، ١٥١. حليم: ص٥٣، ٥٤.

Creasy, E.S: History of the Ottoman Turks: p54.

مـراد الثـــانـي

٨٢٤ ـ ٨٥٥هـ/ ١٤٢١ ـ ١٤٥١م

تولي مراد الثاني السلطة

ترك محمد الأول، بعد وفاته، أربعة أولاد هم: مراد، وكان في الثامنة عشرة من عمره، ومصطفى، وعمره اثنتا عشرة سنة وكان والياً على حميد، ويوسف ومحمود، وكانا صغيرين في عهدة الصدر الأعظم بايزيد باشا، وقد أوصى والدهما في أن يتولى الامبراطور البيزنطي رعايتهما[١]، ويبدو أنه خشي من نشوب صراع على السلطة قد يشكل خطراً عليهما، فأراد إبعادهما عن مسرح الأحداث.

وبوصفه الابن الأكبر، استُدعي مراد من أماسيا، ونُصِّب على العرش في (٢٣ جمادى الآخرة ٨٢٤هـ/ ٢٥ حزيران ١٤٢١م) تحت اسم مراد الثاني[٢].

التنازع الأسري في بلاد العثمانيين

كان مراد الثاني معني بإعداد الدولة للمهام الكبرى التي كانت مسؤولة عنها قبل نكسة أنقرة، لذلك كان عليه:

ـ إعادة ما تبقَّى من الأملاك التي خسرتها الدولة في الأناضول بعد النكسة، وتوحيد الأراضي العثمانية والمحافظة عليها، وحل المشكلات العالقة منذ أيام محمد الأول.

ـ إنشاء جيش قوي واقتصاد متين، وحدود واضحة لدولته في وجه أوروبا المتوثبة.

وحتى يتفرَّغ لهذه المهمة هادن الدول الأوروبية، فعقد معاهدة مع المجر مدتها خمسة أعوام، وتفاهم مع الجنويين الذين وعدوه بإمداده بالسفن والجنود، واقترح على الامبراطور البيزنطي تجديد المعاهدة التي وقَّعها والده من قبل، لكن هذا الأخير طلب منه تسليم أخويه الصغيرين، لضمان حسن تنفيذها، فرفض السلطان، وكان هذا الرفض كافياً لتفجير الأعمال العسكرية[٣].

---

(١) القرماني: ص٢٢.

(٢) فاتان: ص٩٠. أوزتونا: جـ١ ص١٢٠.

(٣) سرهنك: ص٣١. رستم: جـ٢ ص٢٦٤. Shaw: I p44.

وتشكّل في القسطنطينية، آنذاك، حزب معارض لسياسة التقارب مع العثمانيين، بزعامة ولي العهد يوحنا الثامن، فضغط على الامبراطور حتى يُعلن الحرب عليهم، فتذرع هذا برفض طلبه من جانب مراد الثاني، وأطلق سراح مصطفى بن بايزيد الأول، الذي كان يعيش في البلاط البيزنطي، بعد أن تعهد له بردّ الأراضي الواقعة على سواحل بحري مرمرة والأسود، بالإضافة إلى تساليا، إلى الامبراطورية، وقدَّم له الامبراطور عشر سفن حربية بقيادة ديمتريوس لاسكاريس(١).

والواقع أن اختيار توقيت إطلاق سراح مصطفى كان جيداً، إذ انتفضت، في ذلك الوقت، الإمارات الأناضولية في محاولة السعي للاستفادة من التغيير السياسي في الدولة العثمانية، فاعترفت بشرعية مصطفى، واستعاد حاكم منتشا استقلاله، وضرب النقود باسمه كمؤشر على ذلك، واستردَّ إسفنديار جندرلي بعض الأراضي التي كان قد تنازل عنها للعثمانيين، واستعاد أميرا آيدين وصاروخان جزءاً من أراضيهما، وكان شاه روخ بن تيمورلنك حريصاً على المحافظة على التوازن الذي فرضه والده في الأناضول.

وتحالف مصطفى مع قره جنيد حاكم إزمير، الذي ما فتئ يعارض التوسع العثماني في الأناضول، وهاجما معاً مدينة غاليبولي واستوليا عليها في (أواسط ٨٢٤هـ/ صيف ١٤٢١م)، وتابعا تقدمهما باتجاه مدينة أدرنة، وتلقيا مساعدة من أمراء الحدود الذين لا يرتاحون عادة للسلطة المركزية(٢).

اضطر مراد الثاني إلى تصفية مشكلاته مع عمه مصطفى قبل الشروع في إعادة إخضاع الإمارات التركمانية في الأناضول، فأرسل إليه جيشاً، بقيادة الصدر الأعظم بايزيد باشا، غير أن مصطفى استمال جنوده، ثم قبض عليه وقتله، وتابع زحفه باتجاه مدينة أدرنة، ودخلها في (١ رمضان ٨٢٤هـ/ ٣٠ آب ١٤٢١م) وجلس على العرش. ويبدو أن اعتراف الجيش في الروملّي بسلطنته جاء على أساس أنه ما دام العم موجوداً فلا مبرر لجلوس ابن الأخ على العرش، ولم يبق أمامه إلا أن يحتل الأناضول وينحّي ابن أخيه(٣).

ودخلت بيزنطية، في تلك الأثناء، على الخط السياسي مستغلة تراجع قوة السلطان مراد الثاني، فعرض عليه الامبراطور البيزنطي التنازل له عن مدينة غاليبولي مقابل رفع الدعم عن مصطفى، لكن السلطان رفض العرض، ثم جهَّز جيشاً كبيراً،

---

(١) القرماني: ص٢٣. فاتان: جـ١ فصل ٢ ص٩١. الرشيدي، سالم: محمد الفاتح: ص٣٨.
Cambridge Medieval History: IV p689.

(٢) فاتان: جـ١ ص٩٢، ٩٣.

(٣) أوزتونا: جـ١ ص١٢٠.

بلغ تعداده مائة وخمسة وعشرين ألف جندي، وخرج على رأسه للتصدي لمصطفى الذي عبر إلى الأناضول في (٢٦ محرم ٨٢٥هـ/ ٢٠ كانون الثاني ١٤٢٢م).

واتبع السلطان مراد الثاني الأسلوب السياسي لاستقطاب حلفاء مصطفى وإضعافه، وبخاصة قره جنيد وأمراء الحدود، وإذ تخلَّى هؤلاء عنه، خشي على نفسه وعاد أدراجه إلى أدرنة، في حين اصطدم السلطان بمن تخلَّف من جيشه عند جسر أولوباد وتغلَّب عليهم، ثم عبر المضائق وطارد مصطفى الذي فرَّ إلى الأفلاق، لكن قُبض عليه وسُلِّم للسلطان الذي صلبه في أدرنة[١].

أثبتت الأحداث الأخيرة أن بيزنطية لا تزال تكنُّ العداوة للعثمانيين، وأن الامبراطور البيزنطي يستغل الفرص المتاحة لزعزعة كيان الدولة العثمانية وتقسيم أراضيها، فأراد مراد الثاني أن ينتقم من مانويل الثاني، وأدرك هذا الأخير سوء عمله، وشعر بالخطر يتهدَّده، فحاول أن يُخفِّف من غضب السلطان، فبعث إليه يهنئه بانتصاره، ويعتذر عما بدر منه، لكن مراد الثاني لم يكترث باعتذاره وزحف في (جمادى الآخرة ٨٢٥هـ/ حزيران ١٤٢٢م) على رأس قوات كثيفة تقدر بخمسين ألف جندي إلى القسطنطينية وحاصرها، غير أن نشوب ثورة جديدة قام بها أمراء أماسيا في الأناضول اضطرته إلى رفع الحصار، كما أن مانويل الثاني أغرى مصطفى، شقيق السلطان، بالخروج على أخيه، ولقي هذا الأمير مساعدة من الأمراء القرمان والكرميان[٢]، وتحصَّن في إزنيق، وحظي بتأييد واسع في الأناضول، فاستغل قوته هذه وحاصر مدينة بورصة في (رمضان/آب)، واضطُّر مراد الثاني أن يتحرك ضده، والواقع أنه لم يصمد أمام القوات السلطانية، فهرب إلى القسطنطينية، وعقد تحالفاً مع الامبراطور البيزنطي لم تصلنا بنوده، ونتيجة لذلك تحصَّن في كوجالي في الوقت الذي استعاد فيه مراد الثاني مدينة إزنيق، إلا أن الأمراء تخلُّوا عنه، فوقع في أسر السلطان الذي أعدمه في (٩ ربيع الأول ٨٢٦هـ/ ٢٠ شباط ١٤٢٣م)[٣].

تصفية مراكز القوى في الأناضول

بعد تخلُّصه من المطالبين بالعرش، انهمك مراد الثاني في تعزيز دولته وتصفية مراكز القوى في الأناضول، فهاجم إسفنديار جندرلي أمير قسطموني وهزمه في معركة تاراكلي بورلو، ففرَّ ملتجئاً إلى سينوب حيث طلب الصلح، وبموجب الاتفاق

---

(١) أوزتونا: جا ص١٢٠. القرماني: ص٢٣.

(٢) حليم: ص٥٦، ٥٧. أوزتونا: جا ص١٢٠ .Shaw: I p45

(٣) المصدر نفسه. المرجع نفسه: ص١٢١.

الذي عقده مع السلطان، في أواخر (٨٢٦هـ/ ١٤٢٣م)، اعترف بسيادته عليه وتعهَّد بتزويده بقوة عسكرية عند الحاجة، وبدفع جزء من إيرادات المناجم، وتعبيراً عن إخلاصه وولائه زوَّجه ابنته(١).

التفت مراد الثاني بعد ذلك إلى الإمارة القرمانية، مستغلاً التنازع الإسري فيها بعد وفاة الأمير محمد، فساند ابنه إبراهيم لتولي عرش الإمارة مقابل حصول الدولة العثمانية على إمارة الحميد، التي كان القرمانيون قد استولوا عليها في عام (٨٢٤هـ/ ١٤٢١م)، ثم هاجم قره جنيد الذي ساند مصطفى في ثورته. والمعروف أن هذا الأمير كان يحكم إزمير ومنطقة آيدين بفضل مساعدة السلطان، ومع ذلك، فإنه لم يعترف بسيادته عليه، وحرَّض بيزنطية والإمارات الأناضولية والبندقية ضد العثمانيين. فكلَّف مراد الثاني حمزة بك، حاكم أنقرة، بمحاربته ووضع حد لخطره، فهزمه قرب آق حصار في عام (٨٢٨هـ/ ١٤٢٥م)، وحاصره في إيسالا، وفشل قره جنيد في استقطاب القرمانيين لتخفيف الضغط عنه، وأخيراً تمكَّن مراد الثاني من أسره بمعاونة الجنويين الذين ردَّ إليهم مدينة سامسون، وقتله مع أفراد أسرته، وسيطر على أملاكه، واستردَّ آيدين وصاروخان ومنتشا(٢). وفي عام (٨٣١هـ/ ١٤٢٨م) توفي أمير كرميان من دون عقب، فأوصى بأن تؤول إمارته إلى السلطان(٣)، وبذلك يكون مراد الثاني قد استعاد جميع ما كان قد فصله تيمورلنك من أقاليم عن الدولة العثمانية، وأضحى بإمكانه التفرغ لمشكلاته الأوروبية.

التوسع العثماني في المورة

استأنف مراد الثاني سياسته المعادية للبيزنطيين، بعد تحرُّره من المشكلات الأناضولية، وقد أثبتت التجربة الأخيرة أن القسطنطينية لا تزال بعيدة عن متناول العثمانيين، لكن هؤلاء سوف يهاجمون سالونيك ويشنُّون هجمات في المورة.

كان النمو العثماني قد وضع البندقية في موقف حرج، فالغارات العثمانية المتكررة في المورة وعمليات الاستيطان النشيطة في ألبانيا قد بدت مهدِّدة لممتلكاتها في دورازو وسكوتاري وإليسيو ودريفاستو وبدوا ودلاسينو وأنتيباري وليبانت وكورون ومودون وغيرها.

وتوفي، في هذه الأثناء (٨٢٨هـ/ ١٤٢٥م)، الامبراطور البيزنطي مانويل الثاني،

---

(١) Shaw: I p45.

(٢) محمد فريد بك: ص١٥٤. أوزتونا: جـ١ ص١٢٠. ڤاتان: ص٩٥.

(٣) سعد الدين: جـ١ ص٣٤١. حليم: ص٥٨.

وخلفه الامبراطور يوحنا الثامن (٨٢٨ ـ ٨٥٢هـ/ ١٤٢٥ ـ ١٤٤٨م). ولما كانت الامبراطورية البيزنطية تعاني آنذاك من قلّة الموارد بسبب فقدانها لأراضيها[١]، مع ما ينتج عن ذلك من ضعف ظاهر في نواحي الحياة كافة، فلم تعد بقادرة على الصمود أمام ضغط العثمانيين، لذلك وافق الامبراطور يوحنا الثامن على الخضوع للسلطان العثماني واستجاب لمطالبه بدفع الجزية، كما تنازل للعثمانيين عن جميع القلاع الباقية تحت السيطرة البيزنطية على شواطئ البحر الأسود وسواحل الروملّي، ما أتاح للعثمانيين أن يفتحوا مدينة مودون الواقعة في شبه جزيرة المورة[٢].

نتيجة لهذا النجاح العثماني، أدرك سكان سالونيك، بقيادة أندرونيقوس شقيق الامبراطور، أنهم لا قِبَل لهم بالوقوف في وجه القوات العثمانية، فسلّموا مدينتهم للبنادقة[٣].

عدّ مراد الثاني هذا التصرف من جانب السكان تحدياً له، لأن البنادقة كانوا من ألدّ أعدائه، فأعدَّ جيشاً لفتح سالونيك وحاصرها، وقد أدّى قرار تولي الدفاع عن المدينة إلى تفاقم وضع البندقية. وعلى الرغم من العروض السياسية العديدة التي تلقّاها، فقد كان من المستحيل على مراد الثاني أن يقبل بالأمر الواقع، وواصل حصاره لها. وقام الأسطول العثماني بعمليات تدمير في الأرخبيل ضد ممتلكات البندقية، وبخاصة في أوبيه، ما شلَّ مناورات الأسطول البندقي قبالة غاليبولي[٤].

وحدث آنذاك ما خفَّف الضغط العثماني عن سالونيك، إذ نشب النزاع بين العثمانيين والمجريين حول صربيا والأفلاق، ما أعطى البندقية فرصة لإعادة تحصين المدينة. وأرسل مراد الثاني قوات إلى الأفلاق أعادت ترتيب أوضاعها لصالحه، وأخضعت أسطفان برانكوفيتش الصربي. وبموجب الصلح الذي عقده مع السلطان في (جمادى الأولى ٨٢٩هـ/ آذار ١٤٢٦م) تنازل عن قسم من أراضيه حتى آلاجا حصار ـ كروشيفاتس ـ التي تقع إلى الشمال الغربي من مدينة نيش في وسط بلاد الصرب. ثم حدث أن توفي أسطفان هذا في (٢٤ رمضان ٨٣٠هـ/ ١٩ تموز ١٤٢٧م)، فضمَّ مراد الثاني ما كان قد فتحه إلى أملاكه متذرعاً بحق الإرث، بفعل زواجه من الأميرة الصربية أوليفيرا، ومنازعاً حقوق جورج برانكوفيتش الذي ادعى وراثة الحكم[٥].

---

(١) كانت الامبراطورية البيزنطية، لدى اعتلاء يوحنا الثامن العرش، قد تضاءلت، فلم تعد تشمل سوى القسطنطينية وضواحيها حتى سلمبرية، بالإضافة إلى بعض الأراضي الضيقة على ساحل البحر. رستم: جـ٢ ص٢٧٩.

(٢) المرجع نفسه. سرهنك: ص٣٣.　　(٣) رستم: المرجع نفسه.

(٤) أوزتونا: جـ١ ص١٢٢. ڤاتان: ص٩٦ Shaw: I p49.

(٥) ڤاتان: ص٩٦، ٩٧.

أزعج التوسع العثماني في بلاد الصرب سيجسموند ملك المجر، فعزم على التصدي للعثمانيين ووقف تقدمهم، فزحف باتجاه صربيا واحتل مدينة بلغراد، فردَّ مراد الثاني بضم آلاجا حصار وجولوباتش، واتخذ من الأولى قاعدة انطلاق وحماية[1]، وشدَّد الضغط على القوات المجرية، فاضطر سيجسموند إلى عقد هدنة مع السلطان في عام (٨٣١هـ/١٤٢٨م) مدتها ثلاث سنوات.

تفرَّغ مراد الثاني، بعد تأمين الجبهة الصربية ـ المجرية، لحصار سالونيك، فحشد حولها قوات كثيفة. وبعد ثلاثة أيام من الهجوم المتواصل تمَّ فتح المدينة في (٤ رجب ٨٣٣هـ/ ٢٩ آذار ١٤٣٠م)، ودخلتها القوات العثمانية وفرَّت منها الحامية البندقية. وحتى تحافظ البندقية على ما تبقّى من ثغورها البحرية في اليونان وألبانيا؛ عقدت معاهدة صلح مع مراد الثاني في (١٥ ذي الحجة/ ٤ أيلول) اعترفت بموجبها بسيطرة العثمانيين على سالونيك وبحريَّة التجارة في جزر الأرخبيل[2].

الصراع حول صربيا

واصل مراد الثاني فتوحه في البلقان، فاكتسح ألبانيا في عام (٨٣٣هـ/ ١٤٣٠م)، ودخل العاصمة يانيا، وأخضع أمير الأفلاق ڤلاد الأول دراكول، في عام (٨٣٨هـ/ ١٤٣٥م).

والواقع أنه، حتى ذلك الحين، كان يسعى إلى تدعيم سلطته بقمع الثورات الداخلية، وتقوية مناطق الحدود أكثر مما كان يسعى إلى التوسع، بشكل ملحوظ، وذلك بفعل الظروف الدولية السائدة آنذاك. فهو محاط بالأعداء من كل جانب، البندقية والمجر والإمارة القرمانية وشاه روخ التيموري، كما وُجد اتجاه عثماني، من جانب بعض القادة والسياسيين، وعلى رأسهم الوزير الثاني صاروجا باشا، معادٍ لسياسة التوسع بعد فشل سياسة بايزيد الأول التي أثَّرت سلباً على الدولة والمجتمع العثماني.

غير أن الظروف تبدَّلت في عام (٨٤١هـ/١٤٣٧م)، فقد ركنت البندقية إلى الهدوء بعد أن أرهقها صراع دام سبع سنوات، وهي حريصة الآن على المحافظة على مصالحها التجارية وتتمسك بالسلم. وبدا موت سيجسموند في (١٠ جمادى الآخرة/ ٩ كانون الأول) قد أضعف المجر في لحظة حرجة، وكان مراد الثاني قد أخضع الإمارة القرمانية. أما شاه روخ فقد رحل باتجاه الشرق تاركاً آسيا

(١) سرهنك: ص٣٧.

(٢) أوزتونا: جـ١ ص١٢٢. ڤاتان: ص٩٦. Shaw: I p49.

الصغرى، وتعزَّز الاتجاه التوسعي بين القادة والسياسيين بعد إزالة صاروجا باشا في عام (٨٤٠هـ/١٤٣٦م).

استغل مراد الثاني الظروف السياسية، المشار إليها، وقرَّر التوسع باتجاه الشمال، فقاد حملة في عام (٨٤١ ـ ٨٤٢هـ/١٤٣٨م) ضد ترانسلفانيا[1] والمجر، وسانده جورج برانكوفيتش الصربي، وفلاد الأول دراكول أمير الأفلاق، فتصدَّت له القوات المجرية بقيادة قائد صلب العود هو يوحنا هونيادي أمير ترانسلفانيا، لكن مراد الثاني استطاع التغلب عليه وفتح كوتشيفو، الواقعة إلى الجنوب الشرقي من مدينة بلغراد، وأجبره على توقيع معاهدة تقضي بالتخلي عن الأراضي الواقعة على الشاطئ الأيمن لنهر الدانوب، بحيث يكون هذا النهر فاصلاً طبيعياً بين أملاك الدولة العثمانية والمجر[2]، وتؤدي هشاشة المقاومة المجرية إلى تشجيعه على التوغل في بلاد المجر.

ويبدو أن جورج برانكوفيتش لم يكن صادقاً في تعاونه مع السلطان، فقد رفض دعوته للاجتماع به للتنسيق فيما بينهما، ما دفع العاهل العثماني إلى مهاجمته في (رمضان ٨٤١هـ/آذار ١٤٣٩م) وأخضعه، ووافق الأمير الصربي على:

- دفع جزية سنوية للدولة العثمانية قدرها خمسين ألف دوكا ذهباً.
- يقطع علاقاته مع المجر.
- يتنازل للعثمانيين عن مدينة آلاجا حصار، والمعروف أن مراد الثاني كان قد ضمَّ المدينة إلى أملاكه.
- يقدم للسلطان فرقة عسكرية للمساعدة وقت الحرب.
- يُزوِّجه ابنته مارا.

ومع ذلك، ظل الأمير الصربي يتحين الفرص للانعتاق من الطوق العثماني، وفعلاً نقض الهدنة في عام (٨٤١هـ/١٤٣٩م) وثار في وجه الدولة مستغلاً انهماك مراد الثاني بإخضاع ثورة القرمانيين في الأناضول، ما دفع السلطان إلى التوجه إلى بلاد الصرب والمجر، ففتح مدينة سمندرية الواقعة بالقرب من مدينة بلغراد، وفرَّ برانكوفيتش إلى بلاد المجر[3].

وهكذا سيطر العثمانيون على بلاد الصرب باستثناء إقليم نوفو برده الغني بالفحم. وبشكل مواز، خضع تفرتكو ملك البوسنة للعثمانيين، ووافق على دفع الجزية لهم.

---

(١) ترانسلفانيا هي إحدى أقاليم النمسا وتقع على الحدود المجرية.

(٢) محمد فريد بك: ص١٥٤.

(٣) أوزتونا: جـ١ ص١٥٣. فاتان: ص١٠١. Shaw: I p49.

ثم حدث أن توفي ألبرت، ملك المجر، في (جمادى الأولى ٨٤٣هـ/ تشرين الأول ١٤٣٩م)، ما أضعف المجر في لحظة حرجة، فاستغل مراد الثاني هذه الفرصة وهاجم مدينة بلغراد، الموقع الأمامي للمجريين، وضرب عليها حصاراً مركزاً، لكنه فشل في اقتحامها، فرفع الحصار عنها، وأغار على بلاد ترانسلفانيا وحاصر مدينة هرمنشتاد التابعة للمجر، وتمكَّن أحد قادته، وهو شهاب الدين باشا حاكم الروملّي، من فتح إقليم نوفو برده ذات الأهمية الاقتصادية الفائقة[١].

معركة نيش

الواقع أن فشل العثمانيين أمام بلغراد يرمز إلى بداية تراجع الاندفاع العثماني، إذ شجَّع ذلك الامبراطور البيزنطي يوحنا الثامن على طلب المساعدة من الغرب الأوروبي لمواجهة المد العثماني. لقد عظم عليه سقوط سالونيك في أيدي العثمانيين، وأفزعه تقدم مراد الثاني وانتصاراته في البلقان، وهاله تخاصم الجنويين والبنادقة في هذا الظرف الحرج، لذلك توجَّه نحو البابا والغرب الأوروبي للتباحث في كيفية التعاون بين النصارى للصمود في وجه العثمانيين، فسافر إلى إيطاليا من أجل ذلك، واجتمع بالبابا، وأبدى استعداده لقبول توحيد الكنيستين وفقاً لرغبته[٢].

والواقع أن الدعوة كانت قوية، آنذاك، في الدوائر الدينية والسياسية في أوروبا نحو اتحاد الكنائس الشرقية والغربية، ولهذا اتجهت الأنظار نحو عقد مجمع أساقفة في مدينة فراري في عام (٨٤٢هـ/١٤٣٨م)، ثم انتقل المجمع إلى مدينة فلورنسا في العام التالي، حيث وعد البابا يوجينوس الرابع (٨٣٤ ـ ٨٥١هـ/ ١٤٣١ ـ ١٤٤٧م) بدعوة ملوك أوروبا لإنقاذ القسطنطينية بعد أن عجزت الامبراطورية البيزنطية عن مقاومة العثمانيين[٣].

وافق الجميع، في هذا المؤتمر، على مبدأ إرسال حملة صليبية أخرى لإخراج العثمانيين من الأراضي الأوروبية وتخليص القسطنطينية من أخطارهم، وشاع في أوروبا أن حملة صليبية جديدة، تساهم فيها الدول الأوروبية، يمكن أن تحقق هذا الهدف، لذلك اتسمت الحروب بين الدولة العثمانية ودول أوروبا في هذه المرحلة بالصليبية[٤].

وفعلاً، دعا البابا ملوك وأمراء أوروبا للمساهمة في هذه الحملة، فاستجاب لدعوته ألفونسو الخامس، ملك أراغون ونابولي، وهو أقوى شخصية أوروبية في

---

(١) أوزتونا: جـ١ ص١٥٣. ڤاتان: ص١٠١.

(٢) Bréhier, L: Le Monde Byzantine: p489.

(٣) Ibid: p491. Vasiliev: I pp672,673.

(٤) Shaw: I p51.

حوض البحر الأبيض المتوسط، ولاديسلاس الثاني. ملك المجر وبولندا، ويوحنا هونيادي، حاكم ترانسلفانيا، وانضمَّت إلى الحملة قوات سكسونية وألمانية وتشيكية ولاتينية وفرنسية وبشناقية وأفلاقية وقرمانية. وسارت هذه القوات لقتال العثمانيين، فيما سمي بـ«الحملة الطويلة»، وأرسل البابا الكاردينال جوليانو سيزاريني إلى المجر لإعطاء دفع معنوي للحملة[1].

والواقع أن حملة صليبية، بقيادة يوحنا هونيادي، غادرت بوادبست في (ربيع الأول ٨٤٦هـ/ تموز ١٤٤٢م)، واستطاعت إحراز نصر على الجيش العثماني المتقدم، بجوار مدينة هرمنشتاد، وكان يزيد بك، قائد هذا الجيش، من بين القتلى، واضطرت فلول العثمانيين إلى الارتداد لما وراء نهر الدانوب[2].

ولما علم مراد الثاني بما أصاب جيشه، أرسل جيشاً آخر تعداده ثمانين ألف جندي، بقيادة شهاب الدين باشا، اصطدم بالجيش الصليبي عند بلدة وازاج، لكن أصابه ما أصاب الجيش الأول، ووقع شهاب الدين باشا في الأسر[3].

كانت النتيجة النفسية لهذا الانتصار واضحة، فقد بدا أن الأمل في تجديد الحرب الصليبية وطرد الأتراك من الأراضي الأوروبية، أقل حماقة، لذلك. حشد الحلفاء جيشاً كثيفاً قاده يوحنا هونيادي ورافقه الملك لاديسلاس الثاني، وانضم إليه كل من جورج برانكوڤيتش، الذي جرَّده مراد الثاني من إمارته، وڤلاد الأول دراكول أمير الأفلاق[4].

تحرَّكت هذه الجحافل الصليبية في (شوال ٨٤٦هـ/ شباط ١٤٤٣م) باتجاه الأراضي العثمانية، فاجتازت نهر الدانوب عند سمندرية والتقت بالجيش العثماني المتقدم بقيادة السلطان عند نيش، وانتصرت عليه في أواخر عام (٨٤٧هـ/ ١٤٤٣م)، ثم احتلَّت مدينة صوفيا[5].

وحدث أن واصل يوحنا هونيادي تقدمه، فعبر جبال البلقان وهزم العثمانيين عند بالوڤاز، ما بين صوفيا وفيليبوليس[6]. وبدا أن أملاك العثمانيين في أوروبا أضحت غنيمة سهلة في يد هذا القائد المنتصر، وكان من المتوقع أن يتابع زحفه إلى أدرنة حيث بات الطريق إليها مفتوحاً بعد هذه الانتصارات، ولكنه لم يفعل وتوقف عن الزحف، ربما بسبب صعوبة اجتياز المسالك في فصل الشتاء، أو لعله كان يخشى

(١) رستم: جـ٢ ص٢٨٥. ڤاتان: ص١٠٢.
(٢) سرهنك: ص٣٥.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) ڤاتان: ص١٠٢.
(٥) Shaw: I p51. Camb. Med. History: IV p691.
(٦) Shaw: I p51.

من أن يكمن له العثمانيون ويتربَّصوا به بعد اقترابه من مراكزهم الحيوية، والراجح أن تعدُّد القيادات في الجيش الصليبي كان يوحي بالتروي في اتخاذ قرارات خطيرة ضد العثمانيين.

الجنوح إلى السلم

تكمن أهمية معركة نيش في أنها نفخت روح الحماس الديني في جميع أنحاء أوروبا، وأجبرت مراد الثاني على الجنوح إلى السلم. والواقع أن هذه الهزيمة والأخطار، التي تجدَّدت في اليونان والأناضول، دفعا السلطان إلى تبريد الجبهة الشمالية.

كانت بلاد اليونان ترزح تحت وطأة التقسيم الذي نفَّذه الامبراطور البيزنطي مانويل الثاني على أولاده، والمعروف أن شبه جزيرة المورة وقسماً من إقليم تساليا كانا من نصيب الأمير البيزنطي قسطنطين، فاستغل انهماك مراد الثاني بمحاربة المجر وسيطر على مجمل البيلوبونيز، وأصلح أسوار مدينة هيكساميليون، وأجبر حاكم أتيكا، الذي كان يدفع الجزية للعثمانيين، على الاعتراف بسيادته، كما نسَّق مع اللاتين أعداء العثمانيين[1].

وكان إسكندر بك[2]، أحد أمراء ألبانيا، على هذا النمط من التفكير، فاستغل فرصة انهماك مراد الثاني في الحرب على الجبهة الشمالية، وحاول القيام بحركة انفصالية تستهدف فصل ألبانيا عن الدولة العثمانية، وتمكَّن من طرد الحاميات العثمانية من معظم أنحاء البلاد، وانتصر على جيش عثماني بقيادة علي باشا حول قلعة كروڤا، في عام (٨٤٧هـ/ ١٤٤٣م)، واستولى عليها، وبسط نفوذه على شمالي البلاد[3].

ونسَّق القرمانيون مع المجريين، وانتقلوا إلى الهجوم، فاستعادوا بيشهر وآق شهر، وزحفوا نحو أنقرة في (أوائل عام ٨٤٨هـ/ ربيع عام ١٤٤٤م)[4].

عرض مراد الثاني الصلح على القوى الأوروبية بشروط مغرية، بعد توسط جورج

---

(١) محمد فريد بك: ص١٨٥. أوزتونا: جـ١ ص١٢٨. ڤاتان: ص١٠٣.

(٢) اسمه الحقيقي جورج كاستريوتا. اعتنق الإسلام إثر اختلاطه برجال البلاط السلطاني، حيث كان يعيش كرهينة، تكفل انقياد الألبانيين إلى الهدوء، ثم ولّاه السلطان ولاية ألبانيا. انظر: سرهنك: ص٣٧.

(٣) محمد فريد بك: ص١٥٩. ڤاتان: ص١٠٣، ١٠٤.

(٤) ڤاتان: ص١٠٤.

برنكوفيتش الذي أمل في استرداد إمارته. ولا شك بأن الاتفاق المعقود في أدرنة في (٢٤ صفر ٨٤٨هـ/ ١٢ حزيران ١٤٤٤م)، قد صدّق عليه لاديسلاس الثاني في أواخر الشهر التالي، وتضمّن ما يلي:

١ ـ تستعيد صربيا والبوسنة استقلالهما الذاتي على أن تستمر في دفع الخراج المترتب عليهما للدولة العثمانية.

٢ ـ يتنازل مراد الثاني عن سيادته على بلاد الأفلاق التي تصبح مستقلة.

٣ ـ يعيد السلطان قلعتي سمندرية وآلاجا حصار إلى الصرب.

٤ ـ يوقف العثمانيون حملاتهم العسكرية شمالي نهر الدانوب.

٥ ـ إخلاء سبيل الأسرى من الجانبين.

٦ ـ تستمر الهدنة مدة عشر سنوات[١].

تكمن أهمية هذه المعاهدة في أنها وضعت حداً للتمدد العثماني شمالي نهر الدانوب، وأبقت على سيادة الدولة العثمانية على بلاد الصرب والبوسنة مزعزعة. وخسر العثمانيون بعض ما كسبوه خلال أكثر من نصف قرن.

لكن هل قُدِّر لهذه المعاهدة أن تُنفَّذ على الأرض؟ أسارع إلى الإجابة بالنفي. ذلك أن بعض القيادات الصليبية، وبخاصة البابا، رأت في تنفيذها ضربة قاصمة لآمالها في طرد الأتراك من القارة الأوروبية، لذلك أخذت تعمل على تعطيلها.

أما الدولة العثمانية، فكانت تمر في مرحلة إعادة النظر بسياستها العامة، لذلك ركنت إلى الهدوء قانعة بتنفيذ بنود الاتفاقية.

معركة ڤارنا

شعر مراد الثاني بالتعب، وربما كانت المشكلات الداخلية والخارجية وموت ابنه علاء الدين، الذي كان يعدُّه لخلافته، قد تركت لديه شعوراً حاداً بالسأم، فرأى أن يعتزل السياسة، وتنازل عن العرش لابنه الفتى محمد، البالغ أربعة عشر عاماً من العمر. كان الأثر المباشر لهذا القرار يتمثل في تجدُّد الحرب، ذلك أن الوضع السياسي في أدرنة كان مضطرباً، فقد واجه الصدر الأعظم خليل باشا الجندرلي، الذي كان السلطان يثق به، معارضة وزراء آخرين أكثر ميلاً إلى محمد، كما أن القيادات النصرانية المسؤولة عن شن الحرب الصليبية عادت ونظرت إلى الموقف بعين المصلحة الخاصة، بغض النظر عن تلك المعاهدة التي عقدت بين مراد الثاني ولاديسلاس الثاني، وتزعّم هذه الحركة الكاردينال جوليانو سيزاريني، بإيعاز من

---

(١) محمد فريد بك: ص١٥٧. ڤاتان: ص١٠٤.

البابا الذي عطَّلت هذه المعاهدة طموحه[١].

كان الاعتقاد السائد في الدوائر الأوروبية المعادية للعثمانيين، أن موقف هؤلاء أضحى حرجاً للغاية بعد اعتزال مراد الثاني وتسلُّم ابنه الفتى محمد زمام الأمور، ولا خبرة له في الشؤون السياسية، وأن دولتهم أضحت منهكة، وباتت أطرافها معرَّضة للاقتطاع من جانب أمراء الحدود الذين أجروا مفاوضات مع أعداء الدولة، بالإضافة إلى ذلك، فقد كانت توجد آنذاك قوات أوروبية معسكرة في البلقان يمكن الاستفادة منها، فضلاً عن أن استمرار العمليات العسكرية يمكن أن يُعدَّ حافزاً لملوك أوروبا لتقديم مساعدات جديدة وجديَّة[٢].

استغل البابا هذه الفرصة وأخذ يحرِّض المجر على نقض المعاهدة، وشاركه البيزنطيون الذين أطلقوا سراح أورخان، حفيد بايزيد الأول، وقد أملوا في طرد العثمانيين من أوروبا واستعادة أملاكهم السابقة؛ ما أدّى إلى تنكر بعض زعماء وملوك أوروبا لتلك المعاهدة التي وقَّعها لاديسلاس الثاني، بحجة أن المعاهدة مع الكفار لا قيمة لها، وأن المصلحة النصرانية العليا هي التي يجب أن توضع فوق أية اعتبارات أخرى.

اقتنعت القيادات النصرانية المعسكرة في البلقان بهذا التفسير، وتحرَّكت مشاعر ملك إنكلترا وملك فرنسا وحكومات البندقية وجنوة وفلورنسا، على الرغم مما بينها من نزاعات؛ للمساهمة في هذه الحرب الصليبية[٣].

ويبدو أن بعض الزعامات في البلقان رفضت المشاركة في هذا التحالف، كما فعل جورج برانكوڤيتش الذي أبى الحنث باليمين المعقود بين المتحاربين، وشاركه بعض الزعماء المحليين، بل إن الأمير الصربي منع إسكندر بك من اللحاق بحلفائه المجريين[٤].

وقضت الخطة العسكرية أن يبحر الأسطول البندقي باتجاه المضائق ويستولي على مدينة غاليبولي، في الوقت الذي يزحف فيه الجيش البري جنوباً، ويؤمن اتصالاً مع هذا الأسطول في المدينة المذكورة التي تصبح قاعدة الانطلاق باتجاه القسطنطينية، وبذلك تكون هذه القوات الصليبية قد حقَّقت هدفين في الوقت نفسه وهما عزل السلطان عن قواعده في آسيا الصغرى وفتح طريق القسطنطينية[٥].

---

(١) القرماني: ص٢٤. محمد فريد بك: ص١٥٧. أوزتونا: جـ١ ص١٢٥.

(٢) القرماني: ص٢٤.　　(٣) أوزتونا: جـ١ ص١٢٥. Shaw: I p52.

(٤) ديورانت، ول: قصة الحضارة: مجلد ٦ جـ٢ ص٤١. ڤاتان: ص١٠٥. Camb. Med. History: IV p691.

(٥) Ostrogorsky: p503.

وهكذا تقدمت القوات المتحالفة، التي يقودها ظاهرياً لاديسلاس الثاني ويحركها فعلياً يوحنا هونيادي، باتجاه الأراضي العثمانية متجنبة مضائق طريق أدرنة الخطرة، وتوجَّهت صوب البحر الأسود عن طريق ڤيدين ونيقوبوليس، وبعد أن انضمَّ إليها ڤلاد الثاني دراكول أمير الأفلاق وصلت إلى مدينة ڤارنا الواقعة على شاطئ البحر الأسود، في (٢٦ رجب ٨٤٨هـ/ ٩ تشرين الثاني ١٤٤٤م)، وتحرك الأسطول البندقي في الوقت نفسه باتجاه المضائق(١).

كانت العمليات العسكرية الأولى تشير إلى نجاح متوقع لقوات التحالف، وبخاصة أن السفن البندقية تمكَّنت من السيطرة على المضائق مانعة القوات العثمانية، في آسيا الصغرى، من العبور إلى الجانب الأوروبي للمشاركة في الحرب(٢).

كان الخطر أكبر من قدرات محمد الفتى، وأدرك وزراؤه وقادته أن المعركة هي معركة مصير، فذهب وفد منهم إلى مراد الثاني، في عزلته في مغنيسيا، وطلبوا منه أن يعود إلى الحكم ويقودهم، إنقاذاً للدولة من خطر كبير محدق بها(٣). لبّى مراد الثاني الدعوة، وتولى زمام الأمور، فكان هذا التصرف الإيجابي من الأسباب التي أعطت الجيش العثماني الثقة بالنصر.

جهَّز مراد الثاني جيشاً ضخماً وزحف به باتجاه العدو. واعتقد الأوروبيون، وهم يزحفون باتجاه الجنوب، أنهم سيجدون أنفسهم في أرض مسالمة بين شعب مسالم، لكن هذا الجيش الائتلافي قضى على هذه الميزة عندما أنزل العقاب بالقرى النصرانية التي قاومته، واعتقد الكاردينال سيزاريني بأن نصارى البلقان الأرثوذكس هراطقة، بالإضافة إلى ذلك كانت الخلافات بين قيادات الجيوش تزداد عمقاً يوماً بعد يوم، بسبب الخطة التي يجب أن تُنفَّذ ضد العثمانيين(٤).

وأخيراً حصلت المعركة في ڤارنا، في (رجب ٨٤٨هـ/تشرين الثاني ١٤٤٤م)، فتهور لاديسلاس الثاني في هجومه فسقط صريعاً، وأدّى مصرعه إلى اضطراب الجيش الذي فتك به العثمانيون، وشاعت الفوضى في صفوفه، وكان نجاح الحلفاء قاصراً على قيام يوحنا هونيادي بجمع شتات بعض الجند ليفرَّ بهم عبر الدانوب، وقُتل الكاردينال سيزاريني، المحرِّض الأول على قيام هذه الحرب، وتمَّ النصر للعثمانيين(٥)، وكان من نتيجة المعركة أن عادت بلاد البلقان مرة أخرى إلى الحكم العثماني.

---

(١) ڤاتان: ص١٠٥.
(٢) Ostrogorsky: p503.
(٣) أوزتونا: جـ١ ص١٢٦. Camb. Med. History: IV p692.
(٤) نوار، عبد العزيز سليمان: الشعوب الإسلامية: ص٤٤.
(٥) Diehle: Europe Orientale: pp365,366. Ostrogorsky: pp503, 504. Shaw: I p53. Temperley: p105.

أحداث متفرقة

الواقع أن مراد الثاني لم يستثمر انتصاره الكبير في ڤارنا وعاد إلى عزلته، لكن الأحداث السياسية المستجدة حتَّمت عليه العودة إلى العمل السياسي مرة أخرى، ويبدو أن لذلك علاقة بالمدى الذي وصلت إليه العلاقة بين السلطان محمد الثاني والصدر الأعظم خليل باشا الجندرلي من توتر، بالإضافة إلى تجدُّد الأخطار الأوروبية.

والحقيقة أن العلاقات كانت متوترة فعلاً بين السلطان والصدر الأعظم، فهل كان ذلك بسبب محاولة الثاني استعادة نفوذه الذي خسره أمام طموح السلطان القوي؟ أم بسبب انزعاجه من نية السلطان شن هجوم على القسطنطينية؟ أم بسبب التحركات التي كان يقوم بها الأمير الأفلاقي داوود المطالب بالعرش[١]؟.

أيّاً كان الأمر، فقد تفجَّرت العلاقة بين الرجلين على الأرض، في ظل الخلاف الذي نشب بين درويش حروفي، المشمول بحماية السلطان، وبين كل من المفتي والصدر الأعظم. ومما زاد العلاقة تأججاً، الاختلاف في وجهات النظر بشأن الصلح الذي عقدته الدولة مع البندقية في (ذي القعدة ٨٤٩هـ/ شباط ١٤٤٦م) والمماثل في بنوده للصلح الذي عُقِد في عام (٨٣٣هـ/ ١٤٣٠م)، ما دفع الصدر الأعظم إلى تحريك تمرد من جانب الإنكشارية المناوئين للسلطان، ثم استدعي مراد الثاني للعودة مجدداً لتولي السلطة[٢].

أخمد مراد الثاني تمرد الإنكشارية، وأعاد الهدوء إلى العاصمة، ثم تصدّى لأولئك الذين تحدوا السلطة العثمانية. كان الأمير قسطنطين، الذي وقف ضد العثمانيين في بلاد اليونان، المستهدف الأول، ولم تحل التحصينات التي أقامها في مضيق كورنثة من دون اختراق الجيش العثماني لها، ما أتاح لأفراده العبور إلى مدينة كورنثة وفتحوها في (رمضان ٨٥٠هـ/ كانون الأول ١٤٤٦م)، ثم اجتاحوا إقليم المورة.

والواقع أنه لم يكن أمام قسطنطين فرصة للصمود في وجه القوات العثمانية المعززة، بعد هزيمة الأوروبيين في ڤارنا وقرار البندقية بالحفاظ على علاقات حسنة مع العثمانيين.

كان في نية مراد الثاني أن يستمر في عملية الفتح لولا ازدياد فتنة إسكندر بك

---

(١) ڤاتان: ص١٠٦.

(٢) المرجع نفسه. محمد فريد بك: ص١٥٨.

في ألبانيا، فاضطر للتحول إلى هذا البلد لقمع الفتنة، فجهَّز جيشاً جراراً وحارب الأمير الألباني، واسترد منه بعض المدن المهمة في عام (٨٥١هـ/١٤٤٧م)[١]، إلا أن عودة الاضطرابات إلى بلاد المجر، اضطرته إلى ترك الجبهة الألبانية والتوجه نحو الجبهة البلغارية.

كان يوحنا هونيادي، الوصي على عرش المجر، قد أغار على بلاد الصرب انتقاماً من العثمانيين بعد فشله في معركة ڤارنا، وتوغَّل فيها حتى وصل إلى سهل كوسوڤو، وكان على تفاهم مع أمير الأفلاق وإسكندر بك في ألبانيا، ويأمل أثناء توغُّله في بلاد الصرب بمساعدة الصربيين له، غير أن جورج برانكوڤيتش رفض الاستجابة إلى نداء التعاون والمساعدة الذي وجَّهه إليه، وظلَّ أميناً على تعاونه مع العثمانيين، وحذَّر مراد الثاني من قيام تحالف مجري ـ أفلاقي ـ ألباني ضده، فارتد إلى صوفيا حيث جهَّز جيشاً قوياً تقدم به باتجاه كوسوڤو.

قضت خطة الحاكم المجري التوغل بعيداً في عمق الأراضي العثمانية لتأمين اتصال مع حليفه إسكندر بك كي يتلقَّى مساعدته، وربما لكي يقطع الممتلكات العثمانية في أوروبا إلى شطرين، لكنه فوجئ بالقوات العثمانية في سهل كوسوڤو. وفي المعركة التي جرت بين الطرفين في (شعبان ٨٥٢هـ/تشرين الأول ١٤٤٨م) انتصر مراد الثاني انتصاراً واضحاً، وحاول هونيادي بعد المعركة أن يشق طريقه عبر الدانوب، فوقع في أيدي الصربيين، واضطر أن يعقد صلحاً لم يكن في مصلحته[٢].

نتج عن انتصار مراد الثاني سيطرته على شبه جزيرة البلقان بكاملها تقريباً، وبعد أن فتح مدينة آرتا في عام (٨٥٣هـ/١٤٤٩م) لم يبقَ عليه سوى القضاء على إسكندر بك المتحصِّن في الجبال الغربية مع ثواره، فحاصر مدينة كرويا في (ربيع الآخر ٨٥٤هـ/أيار ١٤٥٠م)، غير أنه عجز عن فتحها، ربما بسبب ضعف قواته التي أنهكتها الحروب المتواصلة، وقرب حلول فصل الشتاء، فعرض الصلح على إسكندر بك مقابل:

ـ الاعتراف به حاكماً على ألبانيا.

ـ دفع جزية سنوية للدولة العثمانية.

لكن إسكندر بك رفض عرض الصلح، على الرغم من أنه كان يعاني من انفضاض زعماء القبائل من حوله بسبب سياسته المركزية، كما لم ينجح في كسب تأييد البنادقة، فاضطر مراد الثاني إلى رفع الحصار في (أواخر رمضان/أواخر تشرين

---

(١) محمد فريد بك: ص١٥٩.

(٢) رستم: جـ٢ ص٢٨٧. أوزتونا: جـ١ ص١٢٨، ١٢٩.

الأول) وعاد إلى أدرنة ليجهز جيشاً آخر يقضي به على هذا الثائر، لكن المنية وافته قبل أن يتم مشروعه، وذلك في (١١ محرم ٨٥٥هـ/ ١٣ شباط ١٤٥١م)، ونُقلت جثته إلى مدينة بورصة حيث دفنت فيها[١].

شخصية مراد الثاني

اشتهر السلطان مراد الثاني بأنه حاكم مسالم، يلجأ إلى السياسة كلما كان بوسعه ذلك، ولا يشن حرباً إلا وهو واثق من النصر، وهو وإن لم يضارع أسلافه في الفتوح إلا أنه جدير بأن يشترك مع والده بحمل لقب الباني الثاني للدولة العثمانية، وذلك لأن السلطانين توصلا بجهودهما الكبيرة إلى إعادة الشأن للدولة العثمانية كما كان لها قبل نكسة أنقرة. وكان جليلاً صالحاً، اهتم بالعلم واعتنى بالعلماء، مقداماً شجاعاً جواداً واسع العطاء، خصَّص الحرمين الشريفين بمبلغ ثلاثة آلاف وخمسمائة دينار سنوياً. حاول في البداية أن يتفادى الارتباط القوي بالمفهوم الإسلامي العالي، ونظام الدولة المركزية، كما فعل بايزيد الأول، وذلك بسبب الوضع في الأناضول، ويُسجِّل عهده نهاية الثقافة العثمانية المتأثرة بالثقافتين العربية والفارسية، من واقع ظهور أولى المؤلفات المسهبة باللغة التركية التي أخذت تحل محل لغتي الأدب العربية والفارسية[٢]، بل إنه أحيا التقليد الغُزِّي القديم في مواجهة ادعاءات شاه روخ الذي شاء مواصلة سياسة والده تيمورلنك في الأناضول، فحاول الضرب على وتر تفوُّق عشيرة قايي حتى يُحطِّم النفوذ التيموري في الأناضول، ولا شك بأن هذا التمسك بالتقاليد الغزية التركمانية الذي انعكس حتى على التواريخ العثمانية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين، والسعي إلى تحويل اللغة التركية إلى لغة أدبية متقدمة، إنما كان من ثمرات تلك الجهود وحدها[٣].

---

(١) محمد فريد بك: ص١٥٩. سرهنك: ص٣٨. فاتان: ص١٠٨.

(٢) مصطفى: ص٦٥.

(٣) آمجن: ص٢٢، ٢٣.

الفصل الثالث

محمد الثاني ـ بايزيد الثاني

محمد الثاني (الفاتح)

٨٥٥ ـ ٨٨٦هـ/ ١٤٥١ ـ ١٤٨١م

اعتلاء محمد الثاني العرش

استناداً لممارسة سارية المفعول منذ مدة، فإن موت السلطان سوف يجري التكتم عليه لبعض الوقت، بفعل ما قد يُسببه من أخطار انتقال السلطة من عهد إلى عهد. وشكَّل اعتلاء محمد الثاني حالة خاصة، من واقع أنه لم يكن يتمتَّع بشعبية كبيرة في الوسط الإنكشاري بخاصة، والذي كان يساوره القلق من أن يُطلق البيزنطيون ضده أورخان المطالب بالعرش. وعند اعتلائه العرش خلفاً لوالده في (١٦ محرم ٨٥٥هـ/١٨ شباط ١٤٥١م) وهو في سن العشرين عاماً[١]، فإنه سوف يتبع سياسة شديدة الحذر. ففي الداخل، وتجنباً لإثارة قلاقل سياسية، أبقى خليل جندرلي في منصب الصدر الأعظم على الرغم من سوء علاقتهما، والحقيقة أن الأخير كان الرجل المناسب لانتهاج سياسة التهدئة التي بدا أنها تفرض نفسها في ذلك الوقت، إذ إن النكبات التي وقعت في عهد مراد الثاني جعلت الوزير الأعظم ورجل الدولة المحنك يتهيَّب رد الفعل الخطير الذي يمكن أن يأتي من الغرب الأوروبي، ويميل إلى اتباع سياسة الوفاق، هو والمجموعة التي يتزعمها. أما فيما يتعلق بالإنكشارية، فإن محمداً الثاني كان أول سلطان يقبل، بعد بضعة أشهر، إعطاءهم منحة الجلوس التي كانوا قد طالبوا بها وأثاروا الفتنة من أجل الحصول عليها، لكنه أقدم على عزل عدد من قادتهم، كما أجرى تشكيلات في قواتهم[٢].

---

(١) Kritovoulos: History of Mehmed the Conqueror: p13.

(٢) فاتان: ص١١٥.

الأوضاع السياسية في أوائل عهد محمد الثاني

عندما اعتلى محمد الثاني عرش الدولة العثمانية، كانت آسيا الصغرى تحت السيطرة العثمانية باستثناء قسم من بلاد القرمان ومدينة سينوب ومملكة طرابزون. وأضحت امبراطورية البيزنطيين قاصرة على مدينة القسطنطينية وضواحيها[1].

أما خارج آسيا الصغرى، فقد كان إقليم المورة مقسماً بين البندقية وعدد من الإمارات الصغيرة يحكمها أمراء بيزنطيون أو لاتين. أما ألبانيا ومنطقة أبيروس فكانت تحت سيطرة إسكندر بك. أما بلاد البوسنة والصرب فتتمتع باستقلال ذاتي تحت السيادة العثمانية[2].

إخضاع الإمارة القرمانية

واجه محمد الثاني، في بداية حياته السياسية، بعض الصعوبات في الأناضول. ذلك أن إبراهيم القرماني، وبتشجيع من الامبراطور البيزنطي قسطنطين الحادي عشر الذي خلف يوحنا الثامن في عام (٨٥٣هـ/ ١٤٤٩م)، استغلّ مرحلة الانتقال من عهد إلى عهد فهاجم الأراضي العثمانية في أنطاليا. ويبدو أنه لم يكتف بذلك، بل حثّ الأمراء التركمان على الاقتداء به، مثل منتشا وآيدين وكرميان. وتُمنى الهجمات العثمانية الأولى ضده بالفشل، ويضطر السلطان إلى التدخل شخصياً، في حين يجري إرسال حاكم الأناضول لحرب الأمير إلياس حاكم منتشا. وإذ يجد إبراهيم القرماني نفسه مجبراً على الفرار، فإنه يلجأ إلى منطقة تاشيلي الساحلية والجبلية حيث يضطر إلى طلب الصلح. ويسترد محمد الثاني أقشهر وبيشهر وسيديشهر، التي كان والده قد اضطر إلى التخلي عنها، ويتعهد الأمير القرماني، بالإضافة إلى الولاء التام للدولة العثمانية، بإرسال مبلغ من المال سنوياً، ويتم بشكل مؤقت استعادة النظام والهدوء في آسيا الصغرى[3].

الفتح الكبير ـ فتح القسطنطينية

دوافع الفتح

ـ انتعشت من جديد، في عهد محمد الثاني، سياسة الفتوح والنظام المركزي، اللذين كان يجري تطبيقهما في أيام بايزيد الأول، وراح تقليد الغزو التركماني يتحول إلى غاية داخل الإطار الإسلامي، وكان العائق الوحيد أمام محمد الثاني، لتنفيذ

---

(١) ديورانت: مجلد ٦ ج٢ ص٣٤.

(٢) فاتان: ص١١٥، ١١٦.

(٣) المرجع نفسه: ص١١٦.

سياسته العالمية، هو الدولة البيزنطية التي كانت المحرك الأول للتهديد الصليبي، فكان لا بد من حل هذه المشكلة[1].

ـ ظلَّت الامبراطورية البيزنطية تقاوم نصف قرن من الزمن بعد غزو تيمورلنك، معتمدة في ذلك على التلاعب بورقة الطامعين بالعرش العثماني، والتهديد بشنّ حملات صليبية جديدة. وهكذا استغلَّت بيزنطية انشغال محمد الثاني بالهجوم على الإمارة القرمانية فهدَّدت بإطلاق سراح أورخان، المطالب بالعرش العثماني، لترغم السلطان على تقديم بعض التنازلات[2].

ـ إن فتح عاصمة الامبراطورية البيزنطية كان هدفاً دائماً للمسلمين منذ أيام معاوية بن أبي سفيان، لكن محاولاتهم المتكررة لفتحها باءت بالفشل بفضل موقع المدينة وقوة الامبراطورية، وبفعل الخطط العسكرية المنفذة والقائمة على أساس غير سليم. وعندما قامت الدولة العثمانية ونمت قوتها، كان فتح القسطنطينية، وتحويل الدولة المحلية إلى دولة ذات توجُّه عالمي، حلماً يراود السلاطين العثمانيين منذ عهد بايزيد الأول.

ـ ورث محمد الثاني دولة كانت لا تزال منقسمة إلى قسمين: الأناضول الذي أضحى بلاداً إسلامية اندمجت في حضارة الإسلام، والروملّي الذي كان قد فُتح حديثاً ولا يزال منطقة ثغور، وتأثر تأثراً عميقاً بنظريات وتقاليد مجاهدي الثغور الذين استوطنوه، كما تأثر بمعتقدات وطرق الدراويش الصوفية الذين صحبوا هؤلاء المجاهدين، فكان الوضع يتطلب إيجاد صلة بين القسمين، بين العاصمة القديمة بورصة، في آسيا الصغرى، والعاصمة الجديدة أدرنة، في الروملّي[3]، وكانت القسطنطينية تُشكِّل هذه الصلة.

ـ سبق للسلاطين العثمانيين، قبل محمد الثاني، أن حاولوا فتح القسطنطينية، وقد شعروا بأنها العاصمة الطبيعية لدولتهم، إذ إن بقاءها في أيدي البيزنطيين من شأنه أن يُهدِّد المواصلات وعمليات نقل القوات ما بين أملاكهم الآسيوية والأوروبية، أما فتحها فإنه كفيل بتشديد قبضتهم على الأراضي التي يحكمونها، ويخلع عليهم المهابة والعظمة[4]، وأضحى هذا الفتح ضرورة سياسية «واستراتيجية» مُلحَّة، فضلاً عما فيه من مغزى ديني كبير.

---

(1) آمجن: ص٢٣. (2) إينالجيك: ص٤١.

(3) لويس، برنارد: إستانبول وحضارة الامبراطورية البيزنطية: ص٣٦.

(4) مصطفى: ص٦٥.

مقدمات الفتح

عندما حاصر بايزيد الأول القسطنطينية في عام (٨٠٤هـ/ ١٤٠٢م)، كانت الامبراطورية قد انحسرت في عاصمتها، وسيطر السلطان العثماني على بحر مرمرة وتحكَّم بالدردنيل. ويبدو أن الساعة الأخيرة للمدينة لم تكن قد حانت بعد على الرغم من أن السكان آنذاك كادوا يشرفون على الموت جوعاً، ويلقون بأنفسهم من على الأسوار، ويلجأون إلى العثمانيين للحصول على وجبة طعام[1].

وفجأة ظهر مُخلِّص من الشرق الإسلامي الذي عزم على وضع حدٍّ لنمو الدولة العثمانية، فاضطر بايزيد الأول إلى فك الحصار عن القسطنطينية ليواجه حشود تيمورلنك في سهول أنقرة.

واستعادت بيزنطية، بفضل حكم مانويل الثاني السديد، معظم بلاد اليونان وأجزاء من تراقيا، لكن محمداً الأول أعاد تنظيم الجيش العثماني وتحول به مراد الثاني من الهزيمة المنكرة إلى انتصارات باهرة.

وفي عام (٨٢٥هـ/ ١٤٢٢م) أعاد مراد الثاني الهجوم على القسطنطينية لكن ثورة حدثت في الولايات البلقانية أرغمته على رفع الحصار، وسمح للامبراطور يوحنا الثامن أن يحكم بسلام نسبي شرط أن يدفع جزية باهظة للعثمانيين.

وفي عام (٨٥٣هـ/ ١٤٤٩م) اعتلى قسطنطين الحادي عشر العرش البيزنطي، وكانت علاقته بالدولة العثمانية طيبة، فعاهد مراداً الثاني على الولاء، ثم حدث أن توفي السلطان العثماني في عام (٨٥٥هـ/ ١٤٥١م) وخلفه ابنه محمد، فاكفهرَّ جو العلاقة العثمانية ـ البيزنطية بفعل تبدُّل الظروف السياسية في عام (٨٥٧هـ/ ١٤٥٣م).

والواقع إنه، في هذا العام، لم تكن حكومة جديرة بالسقوط كالحكومة البيزنطية. فقد تخلَّى الأوروبيون عنها بفعل النكبة التي منوا بها في معركة ڤارنا، معتقدين أن فكرة الحرب الصليبية الأوروبية لم تعد مجدية في مثل الظروف الصعبة التي كانت تمرُّ بها الامبراطورية، وبالتالي لم يعد هناك أمل أمام الامبراطور البيزنطي إلا أن يعتمد على نفسه وعلى قوته الذاتية للتصدِّي للعثمانيين عندما يهاجمونه. وحيث أن لا وجه للمقارنة بين قوة الامبراطورية وقوة السلطنة، كان سقوط القسطنطينية بعد معركة ڤارنا أمراً متوقعاً، يضاف إلى ذلك، فإن الحكومة البيزنطية لم ترُسل فِرقاً عسكرية إلى الجيوش الصليبية في ماريتزا وكوسوڤو ونيقوبوليس لأنها فقدت الرغبة في الدفاع عن نفسها، وعجزت عن إقناع مواطنيها الأرثوذكس الممعنين في السفسطة

(١) ديورانت: مجلد ٦ جـ٢ ص٣٤.

بأن الاستشهاد في سبيل الوطن عمل مجيد، وتشعَّبت المشكلات الداخلية بفعل التعصب المذهبي والقلاقل الدينية.

كان الامبراطور البيزنطي قسطنطين الحادي عشر يتحلّى بالشجاعة أكثر من الذكاء، فاستغلَّ انهماك السلطان في أحداث آسيا الصغرى، وأبلغ الصدر الأعظم أنه إذا لم يضاعف المعاش الذي تدفعه الدولة العثمانية لرعاية الأمير أورخان، الذي كان يعيش في البلاط البيزنطي، فإن بيزنطية ستجعل هذا الأمير يطالب بالعرش العثماني[١].

ويبدو أن الامبراطور البيزنطي رأى في الثورة التي اندلعت في آسيا الصغرى فرصة لإضعاف العثمانيين في أوروبا، لكنه أهمل المحافظة على تحالفاته مع الغرب ومواصلاته بالجنوب، فاستغلَّ السلطان العثماني هذه الثغرة لعزله، فوقَّع معاهدة مع البندقية في (١٣ شعبان ٨٥٥هـ/ ١٠ أيلول ١٤٥١م)، وتفاهم مع يوحنا هونيادي في (شوال/تشرين الثاني) فتعهَّد له بأن يمتنع عن مساعدة حاكم الأفلاق ضد المجر وعن إنشاء الحصون عند نهر الدانوب، مقابل سلم وأمان بين الطرفين[٢]. وصادق في الوقت نفسه جمهورية جنوة[٣] وراجوزة وفرسان القديس يوحنا، كما أرسل قوة عسكرية إلى المورة لفتحها وَمنْع أميريها توماس وديمتريوس البيزنطيين من مساعدة قسطنطين، فيكون بهذه التحالفات قد عزل الامبراطور البيزنطي سياسياً عن العالم الغربي[٤].

أما في آسيا الصغرى فقد أخضع القرمانيين[٥]، ما قضى على كل أمل في تحالف بيزنطي قرماني.

عمليات الفتح

تعكَّر صفو العلاقة بين العثمانيين والبيزنطيين عندما أمر السلطان بإلغاء الراتب المخصَّص لأورخان[٦]، وراح يتجهَّز لحصار القسطنطينية والقضاء على هذه المدينة التي ما فتئت تُهدِّد الدولة العثمانية من حين لآخر، متأثراً بأفكار مربيه زاغانوس الذي دفعه نحو هذا الطريق، على الرغم من المعارضة الحذرة من جانب الصدر

---

(١) Babinger, F: Mahomet II le Conquerant et son Temps: p93.

(٢) رستم: ج٢ ص٢٨٨.

(٣) كان موقف الجنويين مذبذباً، إذ في الوقت الذي تظاهروا فيه بالوقوف على الحياد أو الإخلاص للعثمانيين، كانوا يرسلون جنودهم سراً إلى القسطنطينية للدفاع عنها. الرشيدي: ص٨٧.

(٤) حليم: ص٦٤.

(٥) Diehle: Europe Orientale: p370.

(٦) الرشيدي: ص٨٠.

الأعظم خليل جندرلي وفريق عمله، وشعر الامبراطور البيزنطي بما يُعدُّه السلطان، فتملَّكه الهلع وراح يستعد هو الآخر للمواجهة.

وأقدم محمد الثاني على خطوة تمهيدية، فأنشأ قلعة روملّي حصار، على الشاطئ الأوروبي إلى جوار القسطنطينية[1]، مقابل قلعة أناضولي حصار التي بناها بايزيد الأول على الشاطئ الآسيوي في أضيق نقطة من المضيق، ما جعل العثمانيين يسيطرون على المضيق ويراقبون السفن الآتية من البحر الأسود.

وبذلك يكون السلطان قد كسب موقعاً «استراتيجياً» واقتصادياً يحول دون وصول الإمدادات القادمة من مملكة طرابزون عن طريق البحر المذكور، وبالتالي عزل القسطنطينية اقتصادياً، كما أراد أن تكون القلعة قاعدة لأعماله العسكرية في أوروبا ومستودعاً للزاد والعتاد[2].

كان بناء القلعة بمثابة النقطة الحرجة التي وصلت إليها العلاقة السلمية بين الطرفين، ورأى السلطان في بناء هذه القلعة مقدمة لإسقاط المدينة، وقد أدرك الامبراطور ذلك، فأرسل سفيرين إلى السلطان في أدرنة للاحتجاج، لأن بناء القلعة بنظره يعني خرق السلطان للمعاهدة التي سبق أن عقدها والده مع الامبراطور البيزنطي، ونصَّت على عدم قيام العثمانيين ببناء تحصينات على الساحل الأوروبي للبوسفور[3]، إلا أنه لم يكن يأمل في تلقي جواب مطمئن، وعندما عاد سفيراه بعد أسبوع تحقَّقت مخاوفه، ذلك أن السلطان أبدى عدم اكتراث، وبيَّن بصورة قاطعة أنه لم يخرق أية معاهدة، وأنه رجل سلام، وبالتالي فإن ما قام به تطلبته سلامة دولته وجيشه، وأنه لم يستهدف نشوب الحرب[4].

نتيجة لرد السلطان قرَّر الامبراطور العمل على إيقاف أعمال بناء القلعة، فحذَّره رجال بلاطه أن هذا لا يعني سوى الإسراع في إعلان حرب غير متكافئة، وكان الامبراطور يُدرك ذلك، إلا أنه اعتقد أن لا قيمة لتأجيل الحرب[5].

وتبادل العاهلان الرسائل بشأن تبريد حدة المواجهة، لكن تمسُّك كلاً منهما بوجهة نظره قضى على فرص التفاهم، وفعلاً أدّى اعتراضه على أعمال بناء القلعة إلى نشوب الحرب.

---

(١) القرماني: ص٢٦. وتبعد نحو ستة أميال إلى الشمال منها. كلتي، برناردين: فتح القسطنطينية: ص٧١.

(٢) الرشيدي: ص٨٢. Kritovoulos: pp15, 16, 19-21.

(٣) كلتي: ص٧٤.

(٤) Kritovoulos: pp17, 18.

(٥) كلتي: ص٧٥.

أنجز السلطان بناء القلعة في غضون ثلاثة أشهر، ثم أخذ يجمع المواد ويُجهِّز الرجال، فأعدَّ جيشاً جراراً، يقدر بمائتين وخمسين ألف جندي، واستخدم كل جديد في فنون الحرب، وبخاصة المدفعية وآلات الحصار الضخمة، واستأجر الصنَّاع النصارى ليصنعوا له أكبر مدفع عُرف حتى ذلك الوقت(١).

وعبر محمد الثاني على رأس جيشه إلى أوروبا ليضرب الحصار الأخير على القسطنطينية، فنصب المدافع والمجانيق على الشاطئ كي يمنع مرور السفن، وأقدم على تنفيذ خطة جس نبض حين قاد خمسين ألفاً من جنوده في مهمة استطلاعية لاختبار رد فعل دول أوروبا الغربية، ولإحداث وقع نفسي على الامبراطور، كما أرسل فرقة عسكرية تولَّت تطهير المناطق المجاورة للمدينة، وبعث فرقة أخرى، بقيادة قراجة بك، استولت على بقية المدن والقلاع التي كانت لا تزال بأيدي البيزنطيين في تراقيا(٢).

وعسكر الجيش العثماني على التلال الغربية للمدينة، وامتدت خيامه من الحدود الشمالية لخليج القرن الذهبي قرب قصر بلاشيرناي، إلى بحر مرمرة مقابل بوابة رومانوس(٣).

كان الامبراطور البيزنطي واقعياً حين أقنعته المحنة أن الأخوة والتعاون الأرثوذكسي ـ الكاثوليكي هو أحد الوسائل الأساسية لإنقاذ العاصمة من خاتمة مُروِّعة، وأدرك أن الأسوار والسلسلة الحديدية الطويلة، التي أغلقت مدخل القرن الذهبي، وعزيمة الرجال وحملة إنقاذ من أوروبا الغربية؛ هي التي يمكن أن تدفع العثمانيين بعيداً عن أسوار القسطنطينية، لذلك طلب النجدة من أوروبا على وجه السرعة(٤)، لكن الرد الأوروبي جاء متفاوتاً وفقاً لمصلحة كل دولة. فلبّى أهالي جنوة طلبه، وأرسلوا أسطولاً بحرياً تحت إمرة يوحنا جوستنياني، الذي تمكَّن من دخول الميناء بعد معركة بحرية مع الأسطول العثماني(٥). كما قدَّم الجنويون، في غلطة، أربعة آلاف مقاتل، لم يكن هدفهم الحقيقي مساعدة البيزنطيين بقدر ما استهدفوا سبق البنادقة، في حال النصر. وكان في المدينة حوالي ألف وستمائة من البنادقة وغربيون آخرون يعيشون فيها، وقد عدُّوا هذه الحرب على أنها حربهم(٦).

وأبدى البابا نيقولا الخامس (٨٥١ ـ ٨٥٩هـ/ ١٤٤٧ ـ ١٤٥٥م) استعداده للمساعدة، شرط أن تتحد الكنيستان الشرقية والغربية(٧). ووافق قسطنطين على هذا

---

(١) كلتي: ص٧٤. Babinger: pp98-110.

(٢) الرشيدي: ص٨٣، ٨٤.

(٣) كلتي: ص٨٦. Kritovoulos: p38.

(٤) Kritovoulos: p36.

(٥) رستم: جـ٢ ص٢٩٠. Ibid: pp39-41.

(٦) كلتي: ص٨٠. Babinger: p108.

(٧) رستم: جـ٢ ص٢٨٩. Ibid: p103.

الشرط، على الرغم من عمق جذور العداوة التاريخية بين الأرثوذكس والكاثوليك. وللدلالة على رغبته الإيجابية، فقد جرت، في كنيسة آيا صوفيا، مراسم دينية، وفق المذهب الكاثوليكي، وتولى إدارة المراسم الكاردينال إيزيدور الذي أرسله البابا لتنفيذ إجراءات الاتحاد[١].

ويبدو أن الشعب البيزنطي اشمأز من ذلك، إذ قال رئيس الوزراء البيزنطي نوتاراس جملته التاريخية، معبراً عن هذا الشعور: «إنني أفضل أن أشاهد في ديار البيزنطيين عمامة الأتراك على أن أشاهد القبعة اللاتينية»[٢]. وهكذا حال تعصُّب الشعب دون تقديم المساعدة البابوية. أما الدول الأوروبية الأخرى فلم تنجده.

وكتب قسطنطين أيضاً إلى ملوك وأمراء الشرق المسلمين منهم والنصارى، مبيِّناً لهم الخطر الذي يتهدَّدهم نتيجة نمو الدولة العثمانية وتزايد قوتها. فطلب من ملوك طرابزون والكرج وفرسان رودس وأمير القرمان وشاه فارس وسلطان مصر أن يمدُّوه بالعون، ولكن أحداً من هؤلاء لم يجب دعوته[٣]، فاضطر البيزنطيون عندئذ أن يدافعوا بأنفسهم عن عاصمتهم.

والواقع أن الامبراطور البيزنطي كان بحاجة ماسة إلى القوة البشرية. فلم يترك سبيلاً إلَّا وسلكه للحصول عليها، لكن الدول الأوروبية والبابوية لم تكن على قدر المسؤولية، بفعل اختلاف السياسة الدينية.

أما الشعب البيزنطي فكان في تخاذل مستمر، إذ تعوَّد على الحياة الهادئة، وانصرف إلى سماع مواعظ الرهبان المؤمنين بالخرافات، فكان في محنته ينتظر معجزة.

كان الحصار البري، الذي فرضه الجيش العثماني في (٢٢ ربيع الأول ٨٥٧هـ/ ٢ نيسان ١٤٥٣م)، مُحكماً، فقد عُزلت المدينة ولم يعد بوسع أحد مغادرتها أو دخولها[٤]، وحاصر المدينة، من جهة البحر، أسطولٌ بحري مؤلف من مائة وثمانين سفينة، ونصب السلطان حولها أربع عشرة بطارية مدفع. وفي صباح يوم (٢ ربيع الآخر/ ١٢ نيسان) أُعطيت الإشارة للمدفعية بالقصف وابتدأت الحرب. والواضح أن المدفعية كانت سلاحاً حاسماً في الحصار، إذ أخذت تقصف أبواب وأسوار وأبراج المدينة، وبدأت كتل كبيرة من الأسوار الخارجية تتخلخل وتسقط على الأرض، ولكن عند حلول الظلام كان البيزنطيون يعملون في إصلاحها[٥].

---

(١) فاتان: ص١١٩، ١٢٠. Babinger: p103.

(٢) كلتي: ص٧٨. Diehle: pp371, 372. Camb. Med. Hist: p698.

(٣) الرشيدي: ص٩٠.

(٤) كلتي: ص٨٦.

(٥) المرجع نفسه: ص٩٦.

ولكن الخطوة الأهم جاءت على يد البحرية العثمانية، عندما أدرك السلطان العثماني أهمية فرض حصار بحري على المدينة داخل الميناء، ولكن كيف السبيل للدخول إليه وهو مغلق بسلسلة ضخمة من الحديد، وتحرسه السفن الجنوية؟

وخطرت ببال السلطان فكرة غريبة تدل على العبقرية العسكرية التي تمتَّع بها والتصميم الثابت لبلوغ الهدف، وتقضي بنقل المراكب براً خلف هضاب غلطة، من ميناء بشكطاش حتى القرن الذهبي، وذلك بهدف اجتياز السلسلة الموضوعة لمنعه.

وتمَّ هذا العمل بتمهيد طريق البر الذي يبلغ طوله فرسخ واحد، أي ثلاثة أميال، وُضعت فوقه ألواح من الخشب صُبت عليها كمية من الزيت والدهن لسهولة انزلاق السفن عليها[١].

وبهذه الوسيلة تمَّ نقل حوالي سبعين مركباً في ليلة واحدة، وأضحت العاصمة البيزنطية، بعد ذلك، محاصَرة ومهدَّدة من الجهات كافة[٢].

وحتى يموِّه السلطان على هذه العملية، قامت مدفعيته، المرابطة خلف أسوار غلطة وفي أعالي الهضاب، بإطلاق قنابلها باتجاه الأسوار المطلة على القرن الذهبي بصورة مستمرة، ليلاً ونهاراً[٣].

ونجحت الخطة في صرف انتباه البيزنطيين والجنويين الذين دُهشوا عندما شاهدوا السفن العثمانية داخل القرن الذهبي، واستيقظ سكان المدينة، في صبيحة (١٢ ربيع الآخر/٢٢ نيسان) على صيحات المسلمين المدوية «الله أكبر»، وشاهدوا أسطولهم يرسو في القرن الذهبي[٤].

كانت الصدمة عنيفة، إذ إن هذه العملية أحدثت انهياراً في معنويات البيزنطيين، لأن الأسوار في هذه الناحية كانت ضعيفة ولم يكن يعتمد عليها، لاستبعاد وصول أسطول معاد إلى داخل الميناء.

وبعد ستة أسابيع من الحصار والقصف، تبلورت مواقع اقتحام المدينة وهي بين تكفور سراي وباب أدِرنة، وعند باب القديس رومانوس في وادي ليكوس، وبالقرب من الباب العسكري الثالث[٥].

ومنعاً لمزيد من سفك الدماء، بعث السلطان العثماني رسولاً إلى الامبراطور البيزنطي، هو أمير سينوب، يدعوه إلى تسليم المدينة بالشرطين التاليين:

---

(١) كلتي: ص١٠٤. Kritovoulos: pp55-57.

(٢) الرشيدي: ص١٠٥. وأورد أوزتونا أنه تم نقل ٦٧ سفينة: جـ١ ص١٣٤. Luce: IV p242.

(٣) كلتي: ص١٠٣. (٤) Babinger: p111.

(٥) الرشيدي: ص١١٨.

١ ـ أن يخرج الامبراطور وحاشيته بكل الأموال والذهب، ويذهب إلى شبه جزيرة المورة ويحكمها تحت سيادة الدولة العثمانية.

٢ ـ التأمين على حياة السكان بعد دخول الجيش العثماني إلى المدينة[١].

لكن قسطنطين رفض إلا الدفاع عن عاصمته أو الموت فيها[٢].

وفعلاً دافع هذا الامبراطور بعزم اليائس، وجهَّز جنوده السبعة آلاف بمدافع بدائية ورماح وقسي وسهام ومشاعل، وكان يتفقَّد باستمرار استعدادات الحصار والتحصينات، ويُشجِّع الجند، أثناء قيامهم بواجباتهم، ولا ينام إلا لحظات خاطفة، ومع ذلك، فإن الأسوار القديمة أخذت تتداعى وتنهار أكثر فأكثر تحت وطأة قذائف المدفعية.

وعقد السلطان مجلساً حربياً لدرس الموقف، بعد الرفض البيزنطي بالاستسلام، فاقترح الوزير خليل باشا، الذي كان يميل إلى البيزنطيين، رفع الحصار نظراً لما كان قد شاع عن وصول قوة غربية إلى مياه خيوس، لكن السلطان عارض ذلك، وأمر بوجوب الاستعداد لتنفيذ هجوم عام، ووزع المهام القتالية على قادته[٣].

وفعلاً، وقع الهجوم النهائي، في التاسع والعشرين من أيار، بعد ثلاثة وخمسين يوماً من الحصار والضرب المتواصل، وتركَّز على باب القديس رومانوس في وادي ليكوس. وشقَّ العثمانيون طريقهم عبر خندق، ودخلوا كالموج المتلاطم مخترقين الأسوار، إلى المدينة التي أخذها الفزع من كل جانب[٤].

واستولى الجيش العثماني على المدينة عنوة، وسقط امبراطورها قتيلاً[٥]. وبفتح القسطنطينية سقطت الامبراطورية البيزنطية، بعد أحد عشر قرناً ونصف تقريباً، ودخل السلطان محمد الثاني المدينة في (٢١ جمادى الأولى/ ٣٠ أيار) في احتفال كبير، واتخذ عن جدارة لقب الفاتح[٦].

وقرر السلطان الفاتح أن يتخذ من القسطنطينية عاصمة لدولته، بل العاصمة

---

(١) كلتي: ص١١٠، ١١٨ ـ ١٢٠. (٢) المرجع نفسه.

(٣) رستم: جـ٢ ص٢٩٣. Kritovoulos: pp64, 65.

(٤) Ibid: pp71, 76, 77, 81.

(٥) كلتي: ص١٢٥ ـ ١٣٧. عاشق زادة: ص١٤٢.

(٦) عاشق زادة: ص١٤١، ١٤٢. Babinger: p132.

من المصادفات الملفتة للنظر أن القسطنطينية بناها الامبراطور قسطنطين الكبير وافتتحها رسمياً في الحادي عشر من شهر أيار عام ٣٣٠م، وأنها سقطت في عهد امبراطور يحمل الاسم نفسه، وهو قسطنطين الحادي عشر، وأن محمداً الفاتح دخلها في الثلاثين من أيار عام ١٤٥٣م، وهو الشهر نفسه الذي افتتحت فيه.

الإسلامية الكبرى، فاستبدل اسمها باسم إستانبول، وهي كلمة تركية معناها دار الإسلام[1]، وحرص على أن تعود إليها الحياة بسرعة، وأن تستفيد من المزايا العسكرية والاقتصادية التي كانت تتمتع بها، وحوَّل كنيسة آيا صوفيا إلى مسجد[2]، وأقدم على خطوات عدة ساهمت في سرعة انتعاشها، منها[3]:

١ ـ كانت مسؤوليات العاصمة كبيرة، ولا يمكن أن يقوم بها شعب قليل العدد بقي فيها بعد سقوطها بأيدي المسلمين، وكان كثير من الجماعات الإسلامية تُدرك قيمة موقعها التجاري للانتقال إليها والاستفادة من ذلك، بالإضافة إلى الفرص العديدة التي تسنح من وجودها بالقرب من الحكومة المركزية.

لذلك استمرت الهجرات الإسلامية إلى المدينة حتى أضحت عاصمة إسلامية تماماً، وعلى الرغم من ذلك لم يُهمل السلطان الفاتح أمر سكانها الأصليين، فشجَّع من هاجر منهم على العودة والاستمرار في مزاولة نشاطهم، وبذلك زوَّد دولته بقاعدة سياسية وثقافية قوية.

٢ ـ عمل السلطان الفاتح على تشجيع بقاء الجالية الجنوية، التي كان لها دور كبير في تنمية التجارة، فأبقى ما كان للجنويين من امتيازات وزاد عليها، فكانوا بذلك أداة لنمو ثروة المدينة من جهة، وواسطة الاتصال بالدول الأوروبية من جهة أخرى.

٣ ـ نهج السلطان الفاتح سياسة التسامح الديني حتى يتسنَّى له الاستفادة من العناصر النصرانية التي أضحت تكوِّن رعية السلطان المسؤولة عن استثمار البلاد، ولهذا أبقى المسؤوليات الدينية للأرثوذكس في يد الكنيسة، وعلى رأسها بطريرك الروم.

وهكذا أصبحت المدينة تعجُّ من جديد بالحياة والنشاط، على الرغم من أن طابعها اليوناني قد اختلط بمزيج من العناصر الجديدة التي حشدها السلطان فيها[4].

نتائج الفتح

ـ كان لسقوط القسطنطينية دوي كبير، سواء في الشرق أو في الغرب، كما يُعدُّ أحد أكبر وقائع التاريخ العالمي، وحدّاً فاصلاً بين تاريخ العصور الوسطى وتاريخ العصور الحديثة.

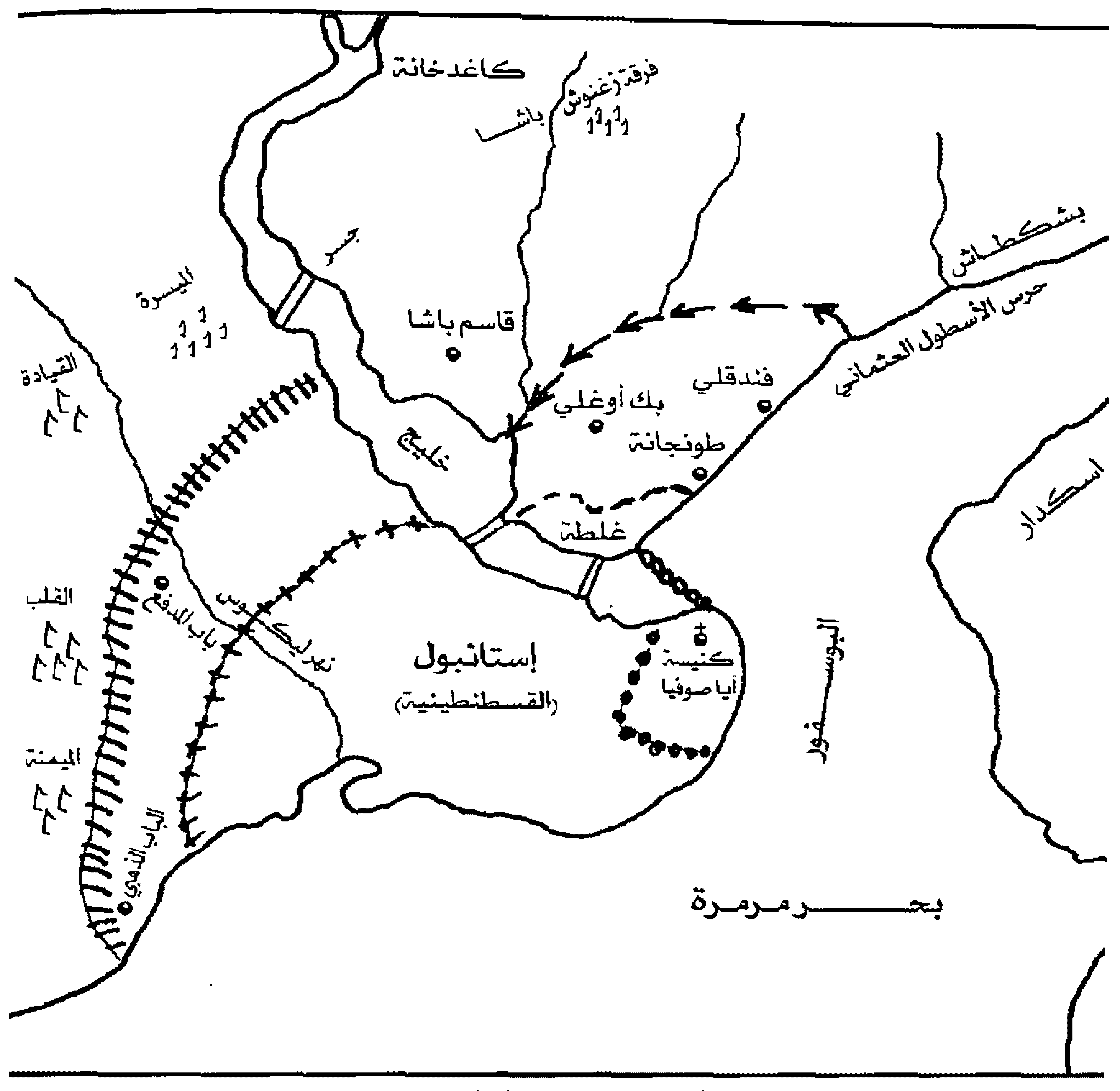
---

(١) القرماني: ص٢٦، ٢٧. وعرفت المدينة منذ ذلك الوقت باسم إستانبول، أو إسلامبول، أو الآستانة.

(٢) عاشق زادة: ص١٤٢.

(٣) راجع إنجازات السلطان محمد الفاتح لإعادة إحياء المدينة عند عاشق زادة: ص١٤٢، ١٤٣.

(٤) مصطفى: ص٦٧.



خريطة فتح القسطنطينية

- السلسلة التي شدّ بها المضيق
- الطريق التي أزلق عليها الفاتح سفنه
- سور غلطة القديم
- سور تيودوس الثاني

- سور قسطنطين ٣٣٠م
- السور القديم
- الميمنة: جنود الأناضول
- الميسرة: جنود الرومللي والمتطوعون الجدد

- فرقة زغنوش باشا: احتياطي ضا ومقاتلين غير نظاميين
- القيادة: فيها خيمة السلطان
- القلب: الجنود الإنكشارية المختارة

- فقد زيِّنت القاهرة وعمَّ الفرح سكانها، وأرسل السلطان المملوكي رسالة إلى السلطان محمد الفاتح يهنئه بالفتح[1]، وكان هذا، في حقيقة الأمر، توطئة للنفوس لتقبُّل الزعامة التركية العثمانية الإسلامية الناشئة، فمنذ سنوات لم تحرز أية دولة إسلامية انتصاراً مدوياً كهذا.

- بعث السلطان الفاتح برسائل الفتح إلى سلطان مصر وشاه إيران وشريف مكة وأمير القرمان، كما بعث برسائل مماثلة إلى الأمراء النصارى، المجاورين له، في المورة والأفلاق والمجر والبوسنة والصرب وألبانيا، وإلى جميع أطراف مملكته، وتلقَّى من بعضهم رسائل تهنئة[2].

- أما في الغرب، فقد كان تأثيره كبيراً جداً على مستقبل أوروبا، بحيث اهتزَّ كل عرش في هذه القارة، وانتاب الملوك والأمراء شعور بالهلع والألم والخزي بعد أن سقط الحصن الذي طالما حمى أوروبا من آسيا أكثر من ألف عام، وتجسَّم لهم خطر المسلمين وتهديدهم، وتوجَّسوا أن يكون انتصار السلطان العثماني بداية لتوغُّل العثمانيين في أوروبا، فراحوا يتتبعون خطواته وحركاته بقلق واهتمام بالغين، ونهضوا يستفزون بعضهم بعضاً عن طريق الشعر والأدب والمسرحيات وعقْد الاجتماعات والمؤتمرات، وأدركوا أن القوة والعقيدة الإسلاميتين اللتين أملوا في ردهما إلى داخل آسيا قد شقتا الآن طريقهما على جثة بيزنطية، وعبرتا البلقان إلى أبواب المجر، وإذا ما خضعت هذه البلاد للمسلمين فُتحت أمامهم طريق إيطاليا وألمانيا[3].

- رأت البابوية، التي حلمت بإخضاع جميع النصارى اليونان لحكم روما، بفزع، سرعة تحول الملايين من سكان جنوبي شرقي أوروبا إلى الإسلام، وكتب البابا نيقولا الخامس إلى جميع الحكام الأوروبيين طالباً منهم طرح الخلافات وتوحيد الجهود ضد العثمانيين، والعمل على تشكيل حلف صليبي آخر، كما حاول خليفته البابا بيوس الثاني (٨٦٢ ـ ٨٧٢هـ/ ١٤٥٨ ـ ١٤٦٨م) تجديد الهمم، لكن النزاعات بين ملوك أوروبا وأمرائها حالت دون تحقيق الهدف.

- شكَّل فتح القسطنطينية عامل دعم للممتلكات الجديدة في الدولة العثمانية، وفرض هيبتها على العالمين الإسلامي والأوروبي، إذ إن العمل الاستراتيجي الذي أداه كان بمثابة كسر حاجز تاريخي استعصى على المسلمين كثيراً، من خلال حصاراتهم المتعددة له منذ العهود الإسلامية الأولى، وبذلك تحطَّم الجدار الأوروبي

---

(١) القرماني: ص٢٧. ابن تغري بردي: جـ١٦ ص٧٠، ٧١.

(٢) Kritovoulos: p85. (٣) الرشيدي: ص١٥٨ ـ ١٦١.

الأول جغرافياً أمام زحف المسلمين باتجاه أوروبا، ما سيكون له انعكاسات إيجابية على الفتوح العثمانية في هذه القارة.

- أضحت طرق التجارة، التي كانت مفتوحة أمام السفن الغربية، في أيدي عثمانية، تفرض عليها المكوس في وقت السلم وتسدُّها المدافع في وقت الحرب.

- هجر الفن البيزنطي موطنه، وأخذت هجرة العلماء إلى إيطاليا وفرنسا، التي كانت قد بدأت عام (٧٩٩هـ/ ١٣٩٧م)، تزداد وتثمر في إيطاليا، نتج عنها الدعوة إلى إنقاذ اليونان القديمة، وكان ذلك من بواعث النهضة الحديثة في أوروبا.

- أغلق فتح القسطنطينية القرون الوسطى وفتح القرون الحديثة.

فتح بلاد الصرب

لم يكن سقوط القسطنطينية، في نظر السلطان محمد الفاتح، بمثابة النهاية، بل إنه كان بداية، لها ما بعدها، إذ إنه وجَّه اهتمامه إلى تعزيز سلطته في منطقة الدانوب ليواجه المجر التي أثبتت، خلال العهد السابق، أنها العقبة الرئيسية أمام التوسع العثماني في أوروبا.

فنتيجة لسقوط القسطنطينية في أيدي العثمانيين، سارع بعض أمراء الصرب، مثل برانكوفيتش، إلى إعلان الخضوع للسلطان العثماني، وتعهَّد بدفع مبلغ ثمانين ألف دوكا سنوياً[١]، وإن كان مستعداً لأن ينقض هذه التبعية إذا ما وجد مشجعاً له على ذلك.

وكان إسكندر بك في ألبانيا على المستوى نفسه في التفكير، أما أمراء الأفلاق والبغدان، فقد قبلوا السيادة العثمانية غير المباشرة نكاية في خصمهم التقليدي، المجر، نظراً لاختلاف المذهب الديني، وبسبب ما رأوه من عدم تعرُّض العثمانيين للدين مطلقاً.

وقَبِل شقيقا الامبراطور البيزنطي، وهما ديمتريوس وتوماس، اللذان كانا يحكمان المورة، أن يكونا تابعين للسلطان لقاء دفع الجزية، كما فضَّل حُكام خيوس ولسبوس، وكانوا جنويين، دفع جزية سنوية[٢].

وتابع السلطان سياسته السلمية، فعقد معاهدة مع البندقية في (ربيع الآخر ٨٥٨هـ/ نيسان ١٤٥٤م) حافظت بموجبها هذه الدولة التجارية على امتيازاتها، بعد أن اعتذرت للسلطان عن موقف مواطنيها في مساعدة البيزنطيين، وعرضت دفع جزية سنوية، بين ثلاثة آلاف وخمسة آلاف دوكا، كما اعترفت باختصاص

---

(١) محمد فريد بك: ص١٦٨.

(٢) المصدر نفسه: ص١٦٥.

المحاكم الشرعية للحكم في الخصومات التي تنشأ بين المسلمين والبنادقة في الأراضي العثمانية[1].

وعقد السلطان الفاتح اتفاقيات سلمية مع جزر الأرخبيل، مثل تاكسوس وأمبروس[2].

وهكذا كانت سياسة السلطان محمد الفاتح في البلقان، التي وقعت تحت السيطرة العثمانية، تنم عن بُعد نظر ورغبة في جعل هذه البلاد أرضاً مسالمة لا خاضعة فقط، ومنع أية دولة أجنبية من أن تمد نفوذها جنوبي الدانوب، وجعلت هذه السياسة شعوب البلقان النصرانية متعلقة بالسلام العثماني، إلا أن هذا السلام كان مفروضاً أن يمنع قوى البلقان من أن تصبح شوكة في جنب الدولة العثمانية، لذلك كانت سيادة العثمانيين على هذه الشعوب مزعزعة، تقوى حيناً وتضعف أحياناً، فكان على السلطان أن يوطِّد أقدام العثمانيين في البلاد المذكورة.

والواقع أن اتساع رقعة الدولة العثمانية ونموها أدّى إلى أن تشعر بعض الدول بأن الخطر العثماني أصبح داهماً، وأعني بذلك الصرب والمجر والبندقية، وكانت هذه الأخيرة صاحبة النفوذ الأقوى على سواحل البلقان، عسكرياً واقتصادياً.

ويبدو أن الذي مكَّن السلطان العثماني من الهيمنة عليهم تباعُد مراكزهم، وعدم قدرتهم على حشد جيوشهم في مكان واحد وتنسيق عملياتهم العسكرية.

فالصرب كانت تقع بين ممتلكات العثمانيين، ودولة المجر القوية تحت زعامة هونيادي، وكانت بعض أجزاء منها تقع تحت السيطرة العثمانية وبعض أجزاء أخرى تحت سيطرة المجر. ونظراً لموقع هذه البلاد الجغرافي، بوصفها بوابة العبور إلى المجر[3]، أصرَّ السلطان على أن تكون له وحده هذه السيادة على الصرب، يضاف إلى ذلك أن سياسة برانكوفيتش اتسمت بالتذبذب، فكان يظهر صداقة العثمانيين ويبطن عداوتهم، ولم يتوانَ عن التعاون مع هونيادي ضد العثمانيين عندما دعاه هذا الأخير إلى ذلك، كما أن الحاجات المالية للدولة كانت في تزايد مستمر ما دفع الفاتح إلى الرغبة في استعادة إقليم نوفوبرده الغني بالمناجم، والواقع تحت سيطرة برانكوفيتش، فمن أجل ذلك، ولتفادي هذا الخطر، بادر السلطان إلى غزو بلاد الصرب قبل أن تتخذها القوات المتحالفة مركزاً للهجوم على الأراضي العثمانية[4].

---

(١) ديل، شارلز: البندقية جمهورية أرستقراطية: ص١٣٧.

(٢) راجع فيما يتعلق بسياسة السلطان محمد الفاتح تجاه جزر الأرخبيل Kritovoulos: pp87, 95, 96 إذ إنه شاهد عيان، اشترك مع العثمانيين في حملات عدة على هذه الجزر.

(٣) Camb. Modern Hist: I p68.

(٤) ڤاتان: جا ص١٢٨. Kritovoulos: p98. Camb, Modern Hist: I p89.

والتجأ برانكوفيتش إلى هونيادي، وتعاونا، في مقاومة ناجحة في بادئ الأمر، ضد الجيوش العثمانية، غير أنه وجد نفسه أضعف من أن يقاوم العثمانيين فآثر الاستسلام، وقَبِل أن يدفع جزية سنوية، قدرها ثلاثون ألف دوكا[1].

وتوغّل السلطان في بلاد الصرب يفتح المدن والقلاع، ففتح مدينة نوفوبردة الغنية وقلاعاً عديدة، ولم يبقَ أمامه سوى مدينة بلغراد الحصينة، فحاصرها في (أواسط ٨٦٠هـ/ صيف ١٤٥٦م)، ولكن من دون جدوى، فاضطر إلى الانسحاب، وعاد إلى أدرنة[2]، والجدير بالذكر، هنا، أن السلطان جُرح في هذه المعركة، كما جُرح هونيادي، من جراء القصف، بجرح بالغ أدى إلى وفاته، فيما بعد.

وساعدت الظروف السلطان العثماني بوفاة كل من هونيادي، في (٩ رمضان ٨٦٠هـ/ ١١ آب ١٤٥٦م)، وبرانكوفيتش في (٦ محرم ٨٦٢هـ/ ٢٤ كانون الأول ١٤٥٧م)، حيث دبّت الفوضى في حكومة بلغراد بسبب تنازع ورثة برانكوفيتش فيما بينهم، الأمر الذي مكّن السلطان من تجهيز حملة أخرى، بقيادة الصدر الأعظم محمود باشا، وأرسلها إلى بلاد الصرب لاستكمال فتحها[3].

وفعلاً أنجز الصدر الأعظم العمل في مدة سنتين (٨٦٢ ـ ٨٦٤هـ/ ١٤٥٨ ـ ١٤٦٠م)، وتمكّن من وضع يده على بلاد الصرب باستثناء مدينة بلغراد[4]، وأعاد فتح مدينة سمندرية، وأسّس لواء فيها[5]، وبذلك أضحت الصرب ولاية عثمانية.

فتح المورة

كانت بلاد المورة مقسّمة بين الأميرين البيزنطيين الأخوين توماس وديمتريوس، فأقام الأول في بتراس في حين سكن الثاني في أسبرطة[6]. لم يكن الأخوان على وفاق فيما بينهما ما أدى إلى تدخُّل الألبانيين في شؤونهما الداخلية، بالإضافة إلى أنهما نزعا إلى الظلم والاستبداد وتأخّرا في دفع الجزية المفروضة عليهما سنوات عدة.

لم يكن بوسع السلطان السكوت عن التدخُّل الألباني في المورة، كما لم يرضَ

(١) الرشيدي: محمد الفاتح: ص١٧٨.

(٢) سعد الدين: جـ١ ص٤٥٤، ٤٥٥. زادة، صولاق: تاريخ صولاق زادة: ص٢١٦ Kritovoulos: pp111-116.

(٣) Babinger: p188. Camb. Modern Hist: I p70.

(٤) زادة، صولاق: ص٢٢٠.

(٥) عن أعمال العثمانيين في صربيا، راجع: Kritovoulos: pp98-104.

(٦) Babinger: p191.

عن تزايد الفوضى وظلم السكان، فكان لا بدَّ من التدخل السريع لوضع حدٍّ لكل ما يحصل.

وفعلاً، قاد السلطان حملة عسكرية في عام (٨٦٢هـ/ ١٤٥٨م) لفتح بلاد المورة، ودخلها من مضيق كورنثوس، وأجبر الألبانيين على الخروج من البلاد، وفرض على الأخوين البيزنطيين جزية سنوية قدرها خمسة آلاف قطعة ذهبية، كما فتح مدن عدة، وضمَّ جميع الجانب الشرقي من المورة إلى الدولة العثمانية[١].

ويبدو أن توماس خضع للعثمانيين على كره منه، ولبث يترقَّب الفرصة لإعلان تمرُّده. وفعلاً استغل هذا الحاكم انهماك السلطان بقمع الاضطرابات التي حدثت في آسيا الصغرى وانشغاله في صربيا، فهاجم أخاه ديمتريوس والحاميات العثمانية في المورة، واستولى على مدن عدة، واستنجد هذا الأخير بالسلطان الذي عاد إلى المورة ودخلها، فهرب توماس إلى إيطاليا. ومنعاً لتجدد أعمال التمرد على الحكم العثماني، وضع السلطان الإقليم تحت السيطرة المباشرة للحكم العثماني، ونفى ديمتريوس إلى إحدى جزر الأرخبيل[٢]، وفتح خلال حملته هذه مدينة أثينا في عام (٨٦٤هـ/ ١٤٦٠م) على أثر حصول نزاع عائلي بين حكّامها[٣]، كما ضمَّ، بعد ذلك في عام (٨٦٨هـ/ ١٤٦٤م)، جزر الأرخبيل مثل تاسوس وأنبروس، حتى أضحت بلاد اليونان تحت السيطرة العثمانية المباشرة باستثناء بعض المواقع والقلاع المتفرقة على الشواطئ، مثل كورون ومودون وأرغوس وليبانت التي كان أغلبها للبنادقة.

فتح الأفلاق والبغدان

تقع هاتان الإمارتان الرومانيتان شمالي نهر الدانوب، وتحيط بهما ثلاث دول كبرى تتنازع السيادة عليهما: بولندة والمجر والدولة العثمانية، فكانتا، بحكم موقعهما الجغرافي، تحالفان هذه الدولة تارة، وتلك تارة أخرى، وفقاً لمصلحتهما، لذلك اتسمت سياستهما بالتذبذب.

وكان حاكم الأفلاق دراكول قد عقد، في عام (٨٦٤هـ/ ١٤٦٠م)، معاهدة مع السلطان محمد الفاتح تعهد بموجبها بأن يدفع جزية سنوية قدرها عشرة آلاف دوكا مقابل احتفاظ الإمارة بإدارتها الداخلية، وحماية عثمانية ضد أي عدوان خارجي[٤].

---

(١) عن أحداث فتح بلاد المورة راجع: عاشق زادة: ص١٤٩ ـ ١٥١. Kritovoulos: pp126-137, 150-158.

(٢) Kritovoulos: pp. 134, 157, 158.

(٣) راجع حول الصراعات العائلية في أثينا: الرشيدي: ص٢٠١ ـ ٢٠٣.

(٤) Kritovoulos: p178.

وبموازاة ذلك كان يسعى للتحالف مع ملك المجر ماتياس كورفن ضد العثمانيين، وبالفعل تمَّ له ما أراد، حيث أغار على الأراضي العثمانية في بلغاريا وأحرق المدن والقرى[١].

وقام السلطان ليضع حدّاً لتعدياته، فسار إليه على رأس جيش يقدر بمائة وخمسين ألف جندي، ودخل الإمارة ووضع يده عليها، وهرب دراكول والتجأ إلى ملك المجر، فعزله السلطان وولّى مكانه أخاه راوول، الذي تربّى في البلاط العثماني، وكان ذلك في عام (٨٦٦هـ/ ١٤٦٢م)[٢]. وبذلك فُتحت بلاد الأفلاق وأضحت تحت السيطرة المباشرة للدولة العثمانية.

أما البغدان فكان يتولى إدارتها أسطفان الأكبر، الذي استغلّ انهماك الفاتح بالحروب المتواصلة في آسيا الصغرى وبلاد اليونان، فقرر التخلّص من التبعية العثمانية، وهاجم إمارة الأفلاق، لذلك قرر السلطان قتاله وإعادة إخضاعه، إلّا أنه كان يتغلب في كل مرة على الجيوش العثمانية، ولم يتمكّن العثمانيون من إخضاع هذه الإمارة إلا في عام (٩٦١هـ/ ١٥٥٤م)[٣].

فتح البوسنة والهرسك

بعد فتح العثمانيين لبلاد الصرب، أضحوا يجاورون البوسنة التي اشتهرت بقلاعها الكثيرة وجبالها المنيعة[٤]، وكان أمير هذه البلاد أسطفان توماسيڤيتش أشد خطراً على الدولة العثمانية من أي أمير صربي آخر، لأنه كان حليفاً للبابا والبندقية والمجر، ويسعى إلى تأليب هؤلاء على العثمانيين، لذلك تطلّع السلطان إلى فتح هذه البلاد منعاً لقيام تحالف أوروبي ضده، فبعث إلى أميرها يطلب منه الخضوع للدولة العثمانية، والاعتراف بسيادتها، ودفع الجزية لها، إلّا أن أسطفان رفض طلب السلطان ما دفع هذا الأخير إلى الزحف باتجاه هذا البلد[٥].

واستنجد أسطفان بملك المجر والبابا بيوس الثاني، وبيَّن لهما أنه لو تَمَّ للعثمانيين السيطرة على البوسنة فإنهم سينقضّون بعد ذلك على إيطاليا وروما، إلّا أنه لم ينل إلّا الوعود[٦].

وفي (أواسط ٨٦٧هـ/أوائل ربيع ١٤٦٣م) بعث السلطان رسولاً آخر إلى أسطفان

---

(١) سعد الدين: تاج التواريخ: جـ١ ص٤٨٦. Kritovoulos: p178.

(٢) Ibid: p180.

(٣) القرماني: ص٣١.

(٤) Kritovoulos: p188.

(٥) Ibid.

(٦) الرشيدي: ص١٩٦.

يُخيِّره بين الاستسلام أو القتال، فكان جوابه الرفض أيضاً، عندئذ زحف الفاتح باتجاه بلاد البوسنة واستولى على مدنها وقلاعها وأجبر أسطفان على الاستسلام، ولم يكد ينتصف شهر حزيران حتى أضحت البوسنة كلها ولاية من ولايات الدولة العثمانية[١].

وتوجَّه السلطان بعد ذلك إلى الهرسك، فقد كان فتح هذا البلد يشكل ضرورة سياسية وعسكرية نظراً لمناعة حصونه وموقعه الجغرافي المشرف على بحر الأدرياتيكي.

وعهد الفاتح بهذه المهمة إلى وزيره محمود باشا الذي تمكَّن من فتحه، وقسّمه السلطان إلى قسمين، فأدمج القسم الأكثر أهمية في الدولة العثمانية، وأقطع أميره القسم الآخر[٢].

فتح ألبانيا

كانت ألبانيا في موقف مشابه لموقف الصرب، فهي تقع بين أملاك الدولة العثمانية وأملاك البندقية التي أبدت عداوة شديدة لهذه الدولة العثمانية، حيث كان التوسع العثماني في البلقان يعني إغلاق مجالات حيوية تعمل فيها البندقية.

وقد بذل العثمانيون جهوداً كبيرة للقضاء على إسكندر بك وفتح المدينة الألبانية كرويا[٣]، إلّا أنهم لم يتمكَّنوا من السيطرة على ألبانيا إلّا بعد وفاة هذا الرجل في عام (٨٧١هـ/ ١٤٦٧م)، إذ لم يكن له عقب يخلفه غير غلام قاصر، فعهد بالدفاع عن بلاده إلى البنادقة[٤]، والمعروف أن السلطان محمد الفاتح كان قد عقد مع إسكندر بك معاهدة في (رمضان ٨٦٥هـ/ حزيران ١٤٦١م) تنازل بموجبها عن إقليمي ألبانيا وأبيروس[٥]، إلّا أن إسكندر بك نقضها بعد ثلاث سنوات، واصطدم بالقوات العثمانية في معارك التحامية كان النصر حليفه. وقاد هذا الرجل حرباً قاسية ضد الوجود العثماني في بلاده، وعانى العثمانيون، من جهتهم، كثيراً من ضراوة المعارك في ألبانيا، فأنهكت قواهم[٦].

---

(١) سعد الدين: جا ص٤٩١، ٤٩٢.
(٢) زادة، صولاق: ص٢٢٦ ـ ٢٢٨.
(٣) راجع عن محاولات العثمانيين فتح ألبانيا Kritovoulos: p210-215 وهو شاهد عيان على هذه الأحداث.
(٤) الرشيدي: ص٣٣٤.
(٥) المرجع نفسه: ص٢٢٧.
(٦) عن ضراوة المعارك راجع ما كتبه: Kritovoulos: pp210-215.

فتح أماستريس وسينوب وطرابزون

عندما تولى السلطان محمد الثاني عرش السلطنة، كانت في آسيا الصغرى بعض المدن والقلاع الإسلامية والنصرانية التي لم تدخل في نطاق الدولة العثمانية، وتضمر العداء لها.

وما لبثت هذه القوى أن تآمرت على الدولة، وتولَّت زعامة هذه الحركة مملكة طرابزون. فقد راودت أمبراطورها يوحنا الرابع فكرة إخراج العثمانيين من آسيا الصغرى كلها، ولم يعتبر بما حصل لامبراطور القسطنطينية.

وراح يوحنا هذا يفاوض الدول المجاورة والصديقة بهدف تشكيل ائتلاف ضد العثمانيين، ووجد في الأمير التركماني الطموح أوزون حسن (حسن الطويل)، زعيم الآق قوينلو (الخراف البيض)، خير حليف ونصير، وقد جمعتهما مصلحة مشتركة هي كراهية العثمانيين، وتمتَّنت أواصر الصداقة بين الرجلين بالمصاهرة، حيث تزوج أوزون حسن من كاترين، ابنة يوحنا[١].

ونجح يوحنا في استقطاب الأمراء المجاورين له، وهم أمراء سينوب والقرمان والكرج وأرمينيا الصغرى، الذين جمعهم، على اختلاف أجناسهم وعقائدهم، الحقد على الدولة العثمانية[٢].

وحاول يوحنا أن يضمَّ إلى هذه القوى الشرقية، قوة اللاتين في الغرب، فأجرى مفاوضات مع البابا من أجل هذه الغاية، غير أن الوفاة أدركته في عام (٨٦٢هـ/ ١٤٥٨م) قبل أن يتم مشروعه، واستبدَّ بالحكم بعده أخوه داوود، وكان على صفات أخيه، فواصل جهوده لإتمام تكوين الجبهة المتحدة ضد العثمانيين، وسانده دوق بورغنديا، وأوصى البابا دول الغرب الأخرى بتقديم المساعدة[٣].

وكانت جنوة، فيما تملك من مستعمرات في الشرق، تملك مدينة أماستريس في آسيا الصغرى على شاطئ البحر الأسود وكفَّة في شبه جزيرة القرم، وتُعدُّ هاتان المستعمرتان، وبخاصة الأخيرة منهما، من أهم المراكز التجارية لجنوة في الشرق.

لكن جنوة أصابها الوهن في الوقت الذي نمت فيه الدولة العثمانية وتوسَّعت في فتوحها، فخشيت على مستعمراتها الشرقية، لذلك سلَّمت هذه المستعمرات إلى المؤسسة القوية «بنك القديس جورج»[٤] لتتصرَّف فيها كما تشاء. وقامت هذه المؤسسة بدور بارز في تأليب القوى ضد الدولة العثمانية، بالتنسيق مع امبراطور

---

(١) Babinger: p222. Kritovoulos: p169.

(٢) الرشيدي: ص٢٣٥.

(٣) Babinger: p223.

(٤) الرشيدي: ص٢٥٧.

طرابزون، وبمساندة من البابوية التي عدّت هذه المواقع المطلة على البحر الأسود بمثابة مواقع أمامية للنصرانية.

ونسّقت القوى المتحدة خطة عسكرية تستند على فتح جبهتين في الوقت نفسه. جبهة في الغرب وأخرى في الشرق، بحيث يقع العثمانيون بين فكي الكماشة. لم يغب عن الفاتح ما كان يحوكه امبراطور طرابزون، بالاشتراك مع حكام أماستريس. من الدسائس، فقام يواجه هذا الائتلاف بكل ثبات.

وبعد مضي عامين من الاتصالات والمشاورات تحرك أوزون حسن، بإيعاز من يوحنا الرابع امبراطور طرابزون، فطلب من الفاتح إسقاط الجزية عن إمارته. وتجرّأ بأن طالبه بدفع الجزية إليه[1].

والواقع أن الفاتح قرر ضرب أعدائه، لذلك رفض طلب أوزون حسن. وما إن انتهى من فتح بلاد المورة حتى أعدّ، في (أواسط ٨٦٥هـ/ ربيع ١٤٦١م)، جيشاً برياً تولى قيادته بنفسه، وأسطولاً بحرياً عهد بقيادته إلى محمد باشا. وأسرع بالزحف نحو أماستريس وفتحها من دون مقاومة، حيث أخذها على غرّة[2]. ثم واصل زحفه نحو سينوب الغنية بمناجمها ومعادنها، وكان يخشى أن تقع في أيدي أوزون حسن ويتخذها المتحالفون قاعدة لأعمالهم العسكرية[3]. وأرسل الفاتح إلى حاكم الإمارة، ويدعى إسماعيل بك، طلباً للخضوع له وتسليم إمارته على أن يعوّضه عنها مدينة أخرى، وهدّده بدخول المدينة عنوة إذا رفض[4].

أدرك إسماعيل أنه لا قِبَلَ له بمواجهة الجيش العثماني. فطلب الأمان وذهب إلى خيمة السلطان الذي استقبله بالترحاب وأقطعه أراضي واسعة في جهات بورصة ويكي شهر وآينة كول، وبذلك دخلت إمارة سينوب في قبضة العثمانيين[5].

لم يُضيّع الفاتح شيئاً من الوقت، فأمر أسطوله بمواصلة الإبحار إلى طرابزون، في حين زحف هو بجيشه البري نحو أرضروم عن طريق أماسيا لضرب أوزون حسن المتقدم لنجدة حليفه داوود امبراطور المدينة.

وذُعر أوزون حسن من هذا الظهور السريع وغير المنتظر للفاتح، في هذه المنطقة، ورأى أنه لا قِبَل له بمفرده بمقاتلته، فجنح إلى السلم، واشترط الفاتح أن يكفّ الأمير التركماني عن نصرة امبراطور طرابزون وأن يوقف اعتداءاته على مناطق الحدود، فقَبِل أوزون حسن ما عرضه الفاتح وعُقد الصلح بينهما[6].

---

(١) الرشيدي: ص٢٥٩.

(٢) عاشق زادة: ص١٥٣، ١٥٤.

(٣) Kritovoulos: pp166, 167.

(٤) Ibid: p167.

(٥) Ibid: pp165-167.

(٦) Ibid: pp171-173.

وترك السلطان المنطقة، بعد ذلك، وعاد إلى طرابزون لفتحها، وكان أسطوله قد ضرب حصاراً بحرياً حولها، وكان حاكمها داوود يترقَّب في قلق وصول الإمدادات إليه من حليفه أوزون حسن، ولم يكن قد بلغه شيء مما تمَّ بينه وبين الفاتح، ومع وصول السلطان إلى طرابزون، من ناحية البر، أُسقط في يد داوود ما دفعه إلى الاستسلام، وسقطت المدينة في يد الفاتح[١].

الحرب الكبرى مع البندقية

بلغت البندقية، منذ نهاية القرن الرابع عشر الميلادي، درجة عظيمة من القوة في الشرق، بما أنشأت من تجارة واسعة ومستعمرات كثيرة ومحطات ومراكز هامة في بحاره.

ويبدو أن بروز البندقية، على هذا الشكل، يعود إلى عدم وجود منافس يشكِّل خطراً عليها. فغريمتها جنوة قد أصابها الوهن، وأشرفت على الاضمحلال، والامبراطورية البيزنطية كانت تمر في مراحل شيخوختها، في حين كانت الدولة العثمانية في بداية نشأتها السياسية، فنظرت إليها البندقية بلامبالاة.

لكن مع تزايد نمو هذه الدولة العثمانية، واتساع فتوحها، حمل البندقية على تغيير نظرتها إليها، إذ خشيت أن تعرقل تجارتها أو تقطع سبل مواصلاتها، فراحت تتقرب إليها، وتعقد المعاهدات معها.

لكن هذه المعاهدات كانت مؤقتة بفعل استمرار توسع الدولة العثمانية، وحرص البندقية على الاحتفاظ بمركزها الممتاز في الشرق. وتحقيقاً لهذا الهدف قوَّت مركزها في اليونان والمورة وبحر الأرخبيل، واستولت على مواقع استراتيجية جديدة فيها، محاولة ما أمكن حرمان العثمانيين من التوسع[٢]، وكانت أكثر ما تخشاه هو سقوط القسطنطينية بأيديهم لأنهم بذلك سيشكلون خطراً جدياً، ليس على تجارتها فحسب بل وعلى وجودها في الشرق، لذلك حاولت البندقية مساعدة البيزنطيين على الصمود في وجه الحصار العثماني، كما ساندت الحركات المناهضة للحكم العثماني في الولايات العثمانية، كحركة إسكندر بك.

لكن القسطنطينية سقطت في النهاية، واضطرت البندقية إلى الاعتذار عن موقفها أمام السلطان[٣]. وفي عام (٨٦٤هـ/ ١٤٦٠م) فتح السلطان محمد الثاني شبه جزيرة المورة حيث كانت للبندقية مراكز هامة، فتجاور الخصمان وتواجَها، وساد الشعور بأن

---

(١) عاشق زادة: ص١٥٩، ١٦٠. Kritovoulos: pp173-175.

(٢) ديل: ص١٣٥.

(٣) المرجع نفسه: ص١٣٧.

الصدام أضحى وشيكاً، فأعادت البندقية النظر في سياسة الصلح مع الباب العالي.

وفعلاً نشبت بين الطرفين حرب طويلة قاسية عُرفت في التاريخ بـ«الحرب الكبرى»، استمرت ستة عشر عاماً (٨٦٧ ـ ٨٨٣هـ/ ١٤٦٣ ـ ١٤٧٩م).

ويبدو أن السبب المباشر لهذه الحرب هو إلحاق ملكية البوسنة بالدولة العثمانية، لكن السبب الحقيقي هو الفتح العثماني للقسطنطينية وإغلاق العثمانيين المضائق في وجه سفن البندقية، بالإضافة إلى حيازة العثمانيين على قوة عسكرية واقتصادية لا تسمح لأي دولة أن تنال منهم، وشكَّل سلوك العثمانيين الظافرين مصدراً للقلق[١]. إنها حرب قامت من أجل المصالح التجارية.

ابتدأت الحرب بفتح العثمانيين حصن آرغوس[٢]، وتركزت الجولة الأولى منها في شبه جزيرة المورة، وحقَّق العثمانيون انتصارات باهرة ودخلوا مدينة أسبرطة[٣].

نتيجة للمواجهات الفاشلة في المورة مع الدولة العثمانية، رأت البندقية أن تستند على فكرة حرب العثمانيين من الشرق والغرب في الوقت نفسه، فراحت تبحث عن حلفاء لها في منطقة الأناضول الشرقي، كما لم تهمل محالفاتها مع الغرب الأوروبي.

كان في بلاد الأناضول آنذاك ثلاث إمارات من الأسر التركمانية، وهي إمارتا القرمانيين وذي القدر، التابعتان للسيادة العثمانية، وإمارة رمضان، التابعة للمماليك في مصر.

وهكذا تطلَّعت البندقية إلى إمارة القرمان لتحريضها على مهاجمة العثمانيين، وبخاصة أن هذه الإمارة قد أخذت على عاتقها في السابق القيام بمضايقتهم، إلّا أنه، منذ عام (٨٧٠هـ/ ١٤٦٦م)، خضعت الإمارة القرمانية للسيطرة العثمانية بعد الضربة التي تلقتها على يد الفاتح الذي دخل قونية، وسيطر على لارندا وأجلس ابنه الأمير مصطفى على عرش هذه الإمارة[٤]، وبالتالي لم تعد إمارة القرمانيين الحليف الذي يمكن أن يسدِّد ضربة للقوة العثمانية.

فتوجَّهت الأنظار نحو مصر، فمن الضروري تحريض المماليك ضد العثمانيين بفعل الخلافات الحدودية بين الطرفين، ولكن القاهرة لا تُقدم على أي عمل، بالتحالف مع النصارى، ضد الدولة الإسلامية، بفعل كون المماليك مسلمين من

---

(١) ديل: ص١٣٨. أوزتونا: جـ١ ص١٥٤.

(٢) أوزتونا: المرجع نفسه.

(٣) عن حرب العثمانيين للبنادقة في المورة راجع: الرشيدي: ص٢٧٩ ـ ٢٨٥. ثاتان: جـ١ ص١٣٧، ١٣٨.

(٤) راجع عن حرب العثمانيين للقرمانيين: الرشيدي: ص٢٨٥ ـ ٢٩٣.

جهة، ولأن الخلافات ليست بالدرجة التي تجعلها تُقدم على دخول حرب واسعة النطاق، على الرغم من أن المماليك كانوا غير مرتاحين من موقف الدولة العثمانية من الإمارات الحدودية بينهما، حيث كانوا يرون في تولي الأمير مصطفى عرش الإمارة القرمانية خطراً يتهددهم في بلاد الشام[1]، يضاف إلى ذلك أنه لم تظهر من جانب السلطان العثماني أية بوادر تشير إلى رغبته في اجتياز الفرات وجبال طوروس، وإنما ركَّز جهوده على أوروبا.

نتيجة لهذه المواقف السياسية، تطلَّعت البندقية إلى إمارة الآق قوينلو (الخراف البيض)، وعقدت آمالها على أوزون حسن الذي أبدى استعداداً لمهاجمة العثمانيين، وأثبت هذا الأمير التركماني أنه يملك قوة عسكرية هائلة، فهو يسيطر على الأناضول الشرقية، ويتحرق غيظاً من السلطان العثماني الذي قضى على إمارة طرابزون التي تشدُّه إليها روابط عائلية[2]، بالإضافة إلى أنه قضى على إمارة القرمانيين ما أحدث تضعضعاً وخللاً في التوازن في المنطقة. وكانت المصالح التجارية دافعاً قوياً لأوزون حسن للاصطدام بالعثمانيين، ذلك أن طرابزون كانت منفذاً للتجارة الإيرانية ومرتبطة تجارياً بعاصمته تبريز، وقد خشي من أن الامتداد التوسعي العثماني، باتجاه الشمال والشرق، سوف يقضي عل مصالحه التجارية، لأن العثمانيين سيتحكَّمون عندئذ بالطرق التجارية ويضايقون التجار الإيرانيين، لذلك حاول الاستيلاء على أعالي الفرات، وهي الطريق الطبيعي للتجارة الإيرانية التي ترتبط بالأناضول بشبكة من الطرق التجارية امتداداً إلى شمالي الشام. وكان القضاء على إمارة طرابزون من قِبل السلطان محمد الثاني، الشرارة التي أشعلت نار الحرب بين العاهلين[3]. وقد راودت الأمير التركماني فكرة القضاء على العثمانيين والمماليك معاً ليقيم على أنقاض ملكهما تلك الدولة الواسعة التي كان يحلم بها[4].

وهكذا، جرت مفاوضات بين البندقية وبين أوزون حسن شاركت فيها بعض الدول الأوروبية والبابوية، تميَّزت بالأناة والهدوء، وتمَّ الاتفاق على وضع الخطوط العريضة للمعاهدة التي تضمَّنت خطة للتقسيم على الشكل التالي:

- تحصل المجر على بلاد الصرب وبلغاريا والبوسنة والأفلاق، نظراً لحشدها أكبر قوة عسكرية داخل الائتلاف الأوروبي.

---

(١) راجع، حول موقف المماليك من إمارة القرمان، الرشيدي: ص٢٨٨ هامش رقم ٢.

(٢) أوزتونا: جا ص١٥٥. Kritovoulos: p169.

(٣) Allouche, A: The Origins and Development of the Ottoman-Safavid Conflict: p9.

(٤) الرشيدي: ص٣٠٨، ٣٠٩.

ـ تحصل البندقية على حصة كبيرة أيضاً، بفعل موافقتها على تحمُّل القسم الأكبر من النفقات، بالإضافة إلى تقديمها أسطولاً بحرياً قوياً، هذا ولم تحدد المصادر هذه الحصة إلّا أن الراجح أنها تتكوَّن من شبه جزيرة المورة وآتيكا وتساليا وأبيروس، حيث لها في هذه المناطق مصالح حيوية.

ـ إعادة إحياء الامبراطورية البيزنطية على أن تنحصر حدودها في تراقيا بوصفها دولة أرثوذكسية، وتكون بمثابة دولة حاجزة.

ـ يمدُّ الحلفاء الأوروبيون أوزون حسن بالمدافع والأسلحة والرجال المهرة في صنعها، بفعل أن رجاله تنقصهم هذه المعدات الحربية[1].

وبهذا التقسيم يتم إخراج العثمانيين من أوروبا بشكل كامل.

أما ما هي الأراضي التي ستبقى للعثمانيين في الأناضول؟ مما لا شك فيه أن ذلك متوقف على سياسة أوزون حسن الذي سيعيد تأسيس إمارة القرمان وإمارة طرابزون ويضعهما تحت حمايته، كما سيضمّ أراضي الأناضول الوسطى، وبذلك تنحصر الدولة العثمانية بين البحر الأسود وبحر مرمرة وبحر إيجة والبحر الأبيض المتوسط، ولا يُسمح لها بالاقتراب من الأناضول الأوسط[2].

وعلم السلطان العثماني بواسطة جواسيسه بإجراءات الاتفاق الذي أقيم ضده، فتحرك بسرعة لإحباطه.

وفعلاً، بدأت الحرب في (١٣ رجب ٨٦٧هـ/ ٣ نيسان ١٤٦٣م) تقدَّمت، في بدايتها، الجيوش العثمانية باتجاه المجر وتغلبت على ملكها ماتياس كورفن، في حين تحرك البابا بيوس الثاني بعد سنة تقريباً فغادر روما في (١٢ شوال ٨٦٨هـ/ ١٨ حزيران ١٤٦٤م) على رأس جيش صليبي، لكنه توفي في الطريق[3].

صبَّت هذه الحادثة في مصلحة العثمانيين، لأن البابا الجديد بولس الثاني قد تحول عن محاربة العثمانيين إلى محاربة ملك بوهيميا جورج البوديبرادي لحمايته الهراطقة أتباع هوس[4]، فاضطرت البندقية عندئذ إلى تحمُّل عبء الحرب على الجبهة الغربية بمفردها.

---

(١) أورزتونا: جـ١ ص١٥٥.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) المرجع نفسه: ص١٥٨.

(٤) ديورانت، ول: مجلد ٦ جـ٢ ص١٧، ١٨. وهوس (١٣٦٩ ـ ١٤١٥م) هو قسيس بوهيمي عاش في براغ وتبنّى آراء المصلح اللاهوتي ويكليف. عارض بيع صكوك الغفران وأنكر كثيراً من ممارسات البابا ورجال الدين، وقاد حركة إصلاحية دينية غُلِّفت بإطار قومي ضد العنصر =

كان الفاتح معنياً، بشكل خاص، بتدمير القدرة السياسية والعسكرية لجمهورية البندقية، فهاجم جزيرة أكريبوز الواقعة في الناحية الغربية لبحر الأرخبيل، وهي مركز مستعمراتها في البحر الأبيض المتوسط، واستولى عليها في عام (٨٧٥هـ/ ١٤٧٠م)[١]، ودخلت جيوشه تساليا وآتيكا وغيرها من الجزر ووصلت إلى إمارة رمضان، فحقَّق بذلك سيطرة تامة على سواحل البحر الأبيض المتوسط، وأضحت الشواطئ الإيطالية مفتوحة أمامه.

كانت خسارة البندقية بأكريبوز جسيمة، لكنها حاولت استردادها بالقوة، ولما فشلت في ذلك حاولت استردادها بالمال، لكن السلطان رفض ردَّها إليها بأي ثمن[٢].

والواقع أن البندقية لم تركن إلى الهدوء، بعد الضربة التي تلقَّتها في أكريبوز، فأجرت مباحثات دبلوماسية مع القوى الأوروبية لتشكيل جبهة أخرى ضد العثمانيين، ونسَّقت في الوقت نفسه مع أوزون حسن للقيام بحملة مشتركة وفتح جبهتين معاً، جبهة في الشرق وأخرى في الغرب[٣].

وفعلاً، تمركز أسطول بندقي في عام (٨٧٨هـ/ ١٤٧٣م) في ميناء لارنكا، وأخذ يقصف القلاع التركية المنتشرة في البحر الأبيض المتوسط، إلّا أنه لم يتمكَّن من إحراز أي نصر، فانسحب من المنطقة[٤].

وتحرك أوزون حسن، في الوقت نفسه، من قلعة خرتبرت في ديار بكر إلى أرزنجان، وهو يعلم أن اللقاء سيكون رهيباً وفاصلاً، وأرسل في غضون ذلك إلى ملك البندقية وامبراطور ألمانيا وملك المجر يعلمهم بخروجه ويحثُّهم على الزحف باتجاه الأراضي العثمانية.

ولما علم السلطان بتحرك أوزون حسن خرج إلى سيواس للتصدي له، والتقى الجمعان في مرتفعات أوتلق بلي، على بُعد أربعين كلم شمالي شرقي أرزنجان في (١٧ ربيع الأول/ ١٢ آب)، ودارت بينهما معركة قاسية دامت ساعات عدة وأسفرت عن انتصار واضح للعثمانيين، واضطر أوزون حسن إلى الفرار[٥].

= الجرماني، فانتقص من قدر الألمان ودافع عن الصقالبة، فتعرَّض للحرمان وسُجن ثم حوكم أمام المجلس العام في كنستانس، فأدين وأُحرق في حزيران عام ١٤١٥م.

(١) عاشق زادة: ص١٧١، ١٧٢.
(٢) الرشيدي: ص٣٠٢.
(٣) Allouche: p13.
(٤) انظر، فيما يتعلق بغارات الأسطول البندقي على شواطئ آسيا الصغرى: الرشيدي: ص٣١٩ ـ ٣٢٤.
(٥) عاشق زادة: ص١٨٠، ٢٣٩، ٢٤٠. وعند أوزتونا تفاصيل وافية عن أحداث المعركة: جـ١ ص١٦٣ ـ ١٦٦.

نتيجة لهذه المعركة، أعاد السلطان سيطرته على طرابزون وإمارة القرمان، بعد أن سيطر عليهما أوزون لمدة وجيزة. ولكن هذا الأخير لم يفقد، في هذه المعركة، أراضٍ ذات قيمة، وإن كانت هزيمته بعيدة الأثر من الوجهة المعنوية، وقد كتب إلى البندقية أنه سيعاود الهجوم، ولكنه شُغِل بإخماد الفتنة التي أشعلها ضده كل من ابنه أوغورلي محمد، في عام (٨٨٠هـ/ ١٤٧٥م)، وابن أخيه أويس، كما عانت بلاده من عدو خطر هو المرض، إذ فتك طاعون شديد بعدد كبير من عساكره، فاضمحلَّت قوته وتلاشت[١].

وسرعان ما تبين للبنادقة خطأ اعتمادِهم على أوزون حسن.

والتفت السلطان، بعد انتصاره على الأمير التركماني، نحو الجبهة الغربية، فاجتازت جيوشه نهر الدانوب وأغارت على الأراضي المجرية، وقام العثمانيون في الوقت نفسه بحملات ناجحة ضد ممتلكات البندقية في الشمال الغربي وبخاصة ألبانيا، فهاجموا إشقودرة، واستولوا على الفريول الواقع إلى الشمال من الخليج في رأس بحر الأدرياتيكي، وخرَّبوا سهل البندقية والجانب الشرقي لإيطاليا ودخلوا النمسا وفتحوا زغرب[٢].

واضطرت البندقية، تحت ضغط الأحداث العسكرية التي أرهقتها من جهة، ووفاة حليفها السابق أوزون حسن في عام (٨٨٣هـ/ ١٤٧٨م) من جهة أخرى، إلى الدخول في مفاوضات مع الدولة العثمانية بشأن الصلح، ووافقت على الشروط العثمانية الصعبة في معاهدة إستانبول، وانسحبت من الحرب في (٢ ذي القعدة ٨٨٣هـ/ ٢٥ كانون الثاني ١٤٧٩م). وتضمَّنت شروط الصلح ما يلي:

- تدفع البندقية غرامة حربية مقدارها مائة ألف دوكا.
- تدفع البندقية جزية سنوية قدرها عشرة آلاف دوكا.
- تنسحب البندقية من مدينة كرويا عاصمة إسكندر بك، وتعيد إلى العثمانيين جزيرة ليمنوس وجزءاً من المورة وجميع الأماكن التي استولت عليها منذ بداية الحرب، كما تتخلَّى عن آرغوس وكامل ألبانيا، باستثناء بضع مواقع على الساحل.
- يمنح السلطان العثماني البنادقة حرية التجارة في جميع أرجاء الدولة العثمانية، ويوافق على تعيين قنصل لهم في إستانبول يُشرف على شؤونهم وينظر في قضاياهم المدنية[٣].

وتمكَّن السلطان من فتح إشقودرة صلحاً، في وقت لاحق، مقابل بعض الامتيازات التجارية.

وبهذا الصلح تكون الدولة العثمانية قد سيطرت على ألبانيا والمورة.

---

(١) الرشيدي: ص٣١٦، ٣١٧. (٢) المرجع نفسه: ص٣٣٤ ـ ٣٣٦.

(٣) المرجع نفسه: ص٣٤٤. ديل: ص١٤٠.

فتح بلاد القرم

كانت بلاد روسيا الشرقية وشبه جزيرة القرم، والأراضي الواقعة شمالي البحر الأسود يحكمها، منذ أيام جنكيزخان، أمراء من المغول الذين اعتنقوا الدين الإسلامي قبل أن يغزو تيمورلنك المنطقة[1]، ثم دبَّ الوهن في جسم هذه البلاد بفعل الصراع الداخلي على السلطة والحروب المتواصلة ضد الروس، فانتهز الجنويون هذه الفرصة واستولوا على ثغورها، آزوف وكفَّة ومنكب وغيرها، واتخذوها محطات تجارية في ظل تراجع نفوذ البنادقة، وأضحى جميع ساحل القرم الجنوبي عملياً بيد التجار الجنويين ابتداء من عام (٧٦٦هـ/ ١٣٦٥م)، فتبادلوا التجارة مع أوروبا، وصدَّروا إليها الحبوب والخيول والرصاص والأسماك، حيث جنوا الربح الوفير.

وما جرى من النمو المضطَّرد للدولة العثمانية في عهد محمد الفاتح وسيطرته على السواحل الجنوبية للبحر الأسود؛ دفعه إلى التمدُّد باتجاه الشمال للسيطرة على سواحله الشمالية بهدف:

- طرد الجنويين من مستعمراتهم، إذ إن بقاء قوة نصرانية فيها سيشكِّل مصدر تهديد دائم لدولته.
- السيطرة على التجارة الدولية بين القرم وأوروبا.
- تحويل الطرق التجارية إلى إستانبول لتمويلها بالغلال والحبوب والأخشاب.
- جعل البحر الأسود بحيرة عثمانية.

وساعدته الظروف السياسية في السيطرة على بلاد القرم. فقد شهدت هذه البلاد صراعاً داخلياً مريراً بين منكلي كراي خان وخصومه، أمثال نور دولت خان وكلدي خان، وتدخَّل الجنويون في هذا الصراع للمحافظة على مصالحهم التجارية، ما أثار وجهاء البلاء، فالتمسوا منه المساعدة[2]، فعهد إلى الصدر الأعظم أحمد باشا القيام بتنفيذ هذه المهمة، وزوَّده بأسطول بحري، مؤلف من ثلاثماية سفينة، رسا قبالة كفَّة، في (٢٥ محرم ٨٨٠هـ/ ١ حزيران ١٤٧٥م)، ثم استولى على هذا الميناء والموانئ والثغور الأخرى، مثل السوداك ومنكب وآزوف[3].

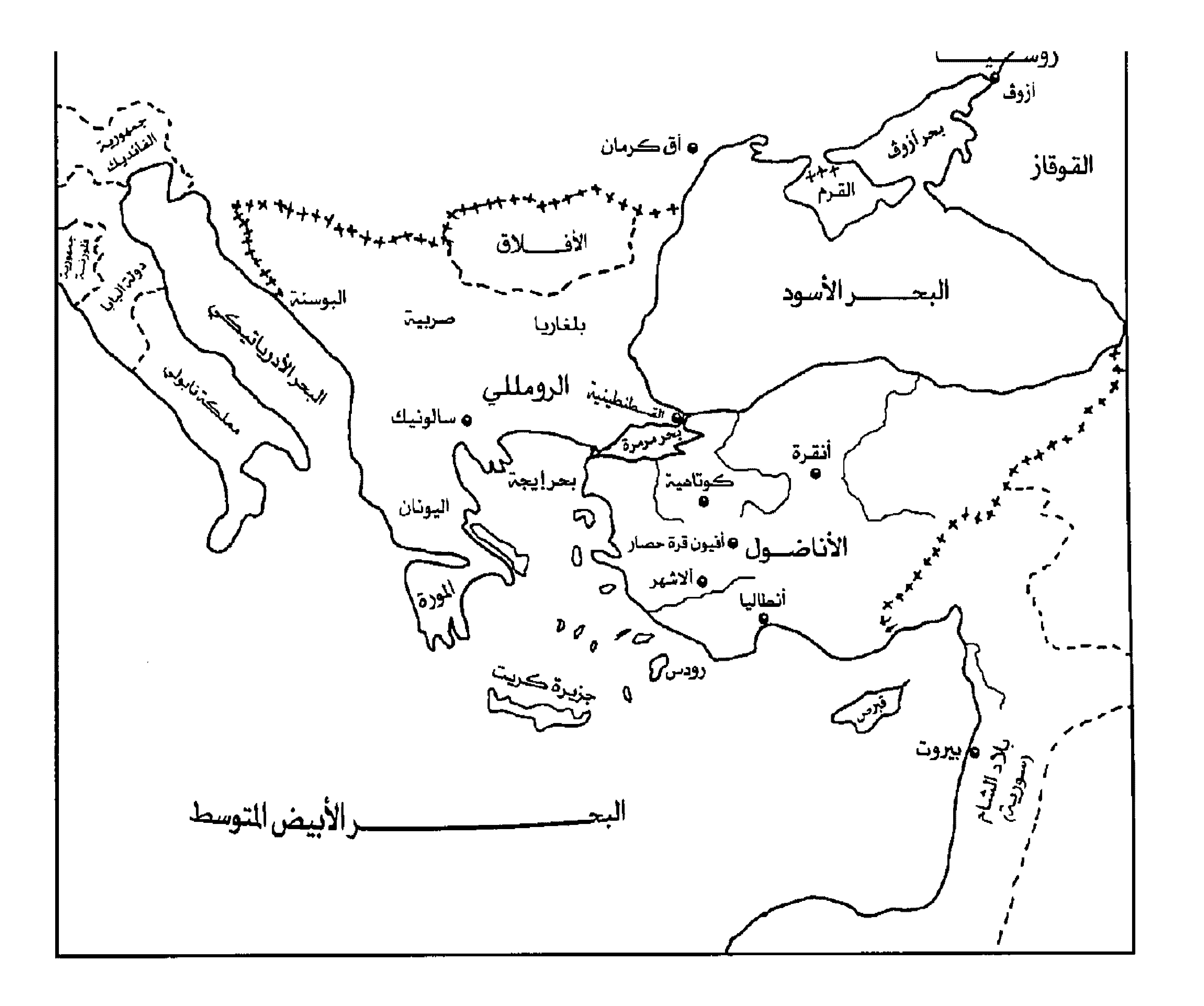
وبذلك يكون العثمانيون قد قضوا نهائياً على الوجود الجنوي في القرم، وأضحت

---

(١) صولاق زادة: ص٢٥٢.

(٢) سعد الدين: جـ١ ص٥٥٥. عاشق زادة: ص١٨٢.

(٣) صولاق زادة: ص٢٥٢ ـ ٢٥٤. كولز: ص٣٥.


روسيا
أزوف
القوقاز
بحر أزوف
القرم
أق كرمان
الأفلاق
البحر الأسود
البوسنة
صربية
بلغاريا
البحر الأدرياتيكي
دولة البابا
مملكة نابولي
الروملي
القسطنطينية
سالونيك
بحر مرمرة
أنقرة
بحر إيجة
كوتاهية
اليونان
أفيون قرة حصار
الأناضول
الاشهر
أنطاليا
المورة
رودس
جزيرة كريت
قبرص
بيروت
بلاد الشام (سورية)
البحر الأبيض المتوسط

شواطئ هذه المنطقة تابعة للدولة العثمانية. ويُعدُّ فتح بلاد القرم من أهم فتوح السلطان محمد الثاني بعد القسطنطينية، لما كان لهذه البلاد من وفرة الثروة والحصون المنيعة، ومن ثم سميت بـ«القسطنطينية الصغرى».

وافق خان القرم على الخضوع للدولة العثمانية ودفع الجزية، ونص الاتفاق بين الطرفين على أن يعين السلطان أميراً على البلاد يكون من نسل جنكيزخان، يُذكر اسمه في الخطبة بعد الخليفة والسلطان العثماني، كما يُسمح بطبع اسمه بعد اسم السلطان على قطع النقود التي يسكُّها الخان[(١)]. وأسَّس العثمانيون لواء في كفَّة لا علاقة له بإمارة القرم[(٢)]، فاكتسب الحكم العثماني بذلك صفته القطعية في البحر الأسود، ودخل هذا البحر تحت السيادة العثمانية.

فتح جنوبي إيطاليا ـ حصار رودس

بعد عقد الصلح مع البنادقة، حاول السلطان فتح ترانسلڤانيا، الخاضعة للسيطرة المجرية، إلّا أنه فشل في ذلك، فاتجه نحو جزر اليونان، الواقعة بين اليونان وإيطاليا، في محاولة منه للسيطرة عليها والتمدُّد نحو إيطاليا، وتمكَّن في عام (٨٨٥هـ/ ١٤٨٠م) من فتح زنطا وكورفو وسان موري وكفالونيا[(٣)]، فأضحى الطريق إلى جنوبي إيطاليا مفتوحاً أمامه.

والواقع أن فتح هذه البلاد كان الهدف الحقيقي لسلاطين آل عثمان منذ أن وضعوا أقدامهم في أوروبا الشرقية، وتهيأت الظروف التي أدت إلى زحف العثمانيين باتجاه إيطاليا في عهد السلطان محمد الفاتح. فقد استتب السلام على جميع الحدود الشرقية للدولة، وأضحى في مقدور قادتها توجيه قواهم نحو الغرب من جهة، ومن جهة أخرى، لم تحترم نابولي معاهدة التحالف المبرمة بينها وبين الفاتح، إذ أرسلت بعض سفنها لمساعدة رودس، أثناء حصار العثمانيين للجزيرة، يضاف إلى ذلك فقد كانت إيطاليا مقطعة الأوصال، بفعل الصراعات الداخلية بين دولها[(٤)].

استغل الفاتح هذه الظروف وأرسل جيشاً بقيادة الوزير أحمد باشا، نزل أفراده، في (٢٠ جمادى الأولى/ ٢٨ تموز)، في أوترانتو وفتحوها في (٤ جمادى الآخرة/ ١١ آب)، ثم راحوا يشنون الغارات على المواقع الداخلية[(٥)].

---

(١) سعد الدين: جـ١ ص٥٥٦، ٥٥٧.
(٢) أوزتونا: جـ١ ص١٧١.
(٣) Babinger: pp468-470, 478.
(٤) راجع، عن هذه الصراعات: الرشيدي: ص٣٦٧، ٣٦٨.
(٥) Babinger: pp478, 479.

وأرسل السلطان، في الوقت نفسه، أسطولاً بحرياً آخر بقيادة مسيح باشا لفتح جزيرة رودس، وكانت مركزاً لفرسان القديس يوحنا، والمعروف أن هذه الجزيرة المحصَّنة والمنيعة تقع على بعد أميال من آسيا الصغرى، وتُشكِّل تهديداً خطيراً للدولة العثمانية[١].

رسا الأسطول العثماني في خليج ترياندا في الشمال الغربي من الجزيرة، وتمكَّن جنوده من النزول إلى البر، واستولوا على المرتفعات المطلة على الشاطئ[٢]، ثم راحت القوات العثمانية تُطلق مدفعيتها على قلعة القديس نيقولا التي كانت تتحكَّم بمدخل الميناء وتُعدُّ مفتاح المدينة[٣]. أعقب ذلك قيام هذه القوات بهجمات عدة على القلعة باءت كلها بالفشل، حيث جوبهت بمقاومة مستميتة من قِبَل سكان الجزيرة الذين تمكَّنوا من إحباط جميع المحاولات العثمانية لاقتحامها، واضطر مسيح باشا أخيراً إلى العودة إلى إستانبول يجر ذيول الخيبة، وكان جزاؤه أن عزله السلطان من منصبه وأبعده إلى غاليبولي[٤].

وانتاب الخوف أمراء إيطاليا، واستحوذ الرعب على البابا سكستس الرابع نتيجة الهجمات العثمانية على إيطاليا ورودس، ولاح له أن روما ستسقط في أيدي العثمانيين كما سقطت القسطنطينية، فدعا أمراء إيطاليا وأوروبا إلى التهادن وتناسي الخلافات، والاتحاد في مواجهة العثمانيين، وضرب المثل بنفسه في تناسي الأحقاد، فهادن أعداءه الفلورنسيين وصالحهم[٥].

والواقع أنه لم يردّ العثمانيين عن إيطاليا سوى وفاة السلطان محمد الفاتح في (٤ ربيع الأول ٨٨٦هـ/ ٣ أيار ١٤٨١م)، وتوقف المدّ العثماني باتجاه أوروبا عن السير مدة من الزمن.

الإنجازات المدنية لمحمد الثاني

تساوت عبقرية السلطان محمد الفاتح في التنظيم المدني مع خبرته في الأعمال العسكرية، فإليه يُنسب تنظيم الأوضاع الحكومية، حيث وضع أنظمة جديدة سار عليها من جاء بعده، فأطلق على الحكومة العثمانية اسم «الباب العالي» وجعل لها

(١) صولاق زادة: ص٢٦٤.
(٢) الرشيدي: ص٣٥٩.
(٣) المرجع نفسه: ص٣٦٠.
(٤) سعد الدين: جا ص٥٧٥.
(٥) وكان هذا البابا، في سعيه لتقوية البلاد الواقعة تحت سيطرته، قد أحدث اضطرابات ضد الحكومات الإيطالية الأخرى، وبخاصة آل ميديتشي في فلورنسا، ما أدَّى إلى نشوب حرب دامت ثلاثة أعوام (١٤٧٨ ـ ١٤٨٠م).

أربعة أركان، هم الوزير وقاضي العسكر والدفتردار والنيشانجي[1]، واستطاع، بالتعاون مع وزيره قرمنلي محمد باشا وكاتبه زادة محمد شلبي، من وضع الدستور المسمّى «فاتح قانون نامه سي» أي دستور فاتح، والذي بقيت مبادئه الأساسية سارية المفعول في الدولة العثمانية حتى عام (١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م)[2].

ونتيجة التوسع العثماني في أوروبا، وامتداد سلطة الدولة، أنشأ وظيفة قاضي عسكر الروملّي ووظيفة قاضي عسكر الأناضول، وحدَّد اختصاصهما بالتعيين في مناصب القضاء، باستثناء بعض الوظائف الخاصة التي اختص بها الوزير الأكبر، أي الصدر الأعظم.

ورتَّب الفاتح وظائف الجند، فعيَّن قائداً خاصاً لجيش الإنكشارية، سماه آغا، كما عيّن قائداً آخر لسلاح المدفعية، وثالثاً مسؤولاً عن تموين الجيش.

أما أهم أعماله في الحقل المدني فهي ترتيبه وظائف القضاء، ووضعه مبادئ القانون المدني وقانون العقوبات. فأبدل العقوبة العينية ووضع مكانها غرامات نقدية، كما عُني، بوجه خاص، برجال القضاء، فأغدق عليهم في الرزق لسدِّ سبل الإغراء والرشوة، وأحاط منصبهم بهالة مهيبة من الحرمة والجلالة والقداسة حرَّم مساسها من قِبَل الآخرين[3].

وبنى الفاتح مساجد عدة في إستانبول وغيرها من المدن، وأنشأ الكثير من المكاتب والمدارس التي أوقف عليها الأوقاف، ورتَّبها على درجات ومراحل، ووضع لها المناهج، وحدَّد العلوم والمواد التي تُدرَّس في كل مرحلة، وفرض الامتحانات، فلا ينتقل الطالب من مرحلة إلى مرحلة أخرى أعلى منها إلّا بعد أدائه امتحان يُخوله ذلك، وأدخل في مناهج التعليم نظام التخصُّص. وكان من فرط شغفه بالعلم أنه كان يقضي الأوقات، التي يستجم فيها من ويلات الحروب، بإستانبول في عقد المجالس العلمية والأدبية والفلسفية[4]، وأنشأ، إلى جانب المدارس، الخانات والمستشفيات والحمامات والأسواق والحدائق العامة، وأدخل المياه إلى المدينة بواسطة قناطر خاصة، وشجَّع على تشييد المباني وإنشاء الدكاكين.

لقد تساوى السلطان الفاتح في الثقافة والفتوح والفطنة السياسية، كما اتسم،

---

(١) الدفتردار: ماسك السجلات المالية. راجع: صولاق زادة: ص٢٦٨، ٢٦٩. النيشانجي: كاتب سر السلطان. Gibb, E.J.W: History of the Ottoman Poetry: II pp24, 25.

(٢) أوزتونا: جـ١ ص١٨٠.

(٣) الرشيدي: ص٤٠٩.

(٤) Kritovoulos: p209.

بمفاوضاته مع أعدائه، بدهاء الشرق. وسُئل يوماً عن خططه فأجاب: «لو أن شعرة من لحيتي عرفت لانتزعتها وقذفت بها في النار»[1].

كان الفاتح يُتقن خمس لغات هي العربية والفارسية والتركية واليونانية واللاتينية، وهو واسع الاطلاع في الآداب، بارعاً في الرياضيات والهندسة، اتجه إلى دراسة الفلسفة اليونانية والاطلاع على مذاهبها المختلفة، واهتم بوجه خاص بفلسفة أرسطو والرواقيين، واتَّخذ له في ذلك أساتذة من العلماء النابهين[2].

ورعى الفاتح الفنون الجميلة، كالشعر والموسيقى والتصوير والنقش، وأجرى معاشات على ثلاثين شاعراً عثمانياً، ولا غرو، فقد كان هو نفسه شاعراً، فكان يكتب أشعاره باسم «عوني»، ويُعدُّ أول شاعر سلطاني اتخذ لنفسه اسماً مستعاراً. وللفاتح ديوان باللغة التركية معظمه في الغزل[3]، وبعث الهدايا الملكية إلى شعراء في فارس والهند، ونفَّذ كثيراً من أعمال البر حتى أطلق عليه «أبو الأعمال الخيرية».

إنه أراد أن يجعل من الآستانة أجمل عواصم العالم وحاضرة العلوم والفنون.

أهمية إنجازات محمد الثاني

- قضى الفاتح على الكثير من الجيوب التي كانت بمثابة شوكات في خاصرة الدولة.
- وصلت حدود السلطنة العثمانية في عهده إلى مسافات بعيدة للغاية، في شرقي أوروبا، فضلاً عن سيادة اسمية في الأفلاق والبغدان والقرم.
- واجهت السلطنة الدول المعادية التي أرادت صدّها عن البلقان ما حال بينها وبين نجاح مساعيها في وقف التيار العثماني الجارف.
- أدَّت المكانة الرفيعة، التي حصلت عليها الدولة العثمانية بعد سقوط القسطنطينية، والصدى المدوِّي في أوروبا لهذا الحدث، إلى أن تتخذ الدول الأوروبية سياسات معينة تجاه العثمانيين قائمة إما على العداوة أو الصداقة القائمة على المصلحة.
- تركَّزت جهود الفاتح على الجهاد الديني ضد النصارى في البلقان، وهي سياسة من سبقه من السلاطين.
- ارتبطت، بتاريخ العثمانيين، صفة الجهاد الديني التي أعطتهم سمعة حسنة في العالم الإسلامي، فقد رحَّبت القاهرة بهذا النصر، وباركته مكة المكرمة، ولكن، بمرور الزمن، بدت هذه الدولة العثمانية قوة كبيرة تحسدها الدول الإسلامية الأخرى، وبخاصة دولة المماليك في مصر والشام.

---

(١) الرشيدي: ص٢٦٠.

(٢) Kritovoulos: pp209-210.

(٣) الرشيدي: ص٢٩٣. Gibb: II p28.

ـ يُلاحظ أن السلطان محمد الفاتح عُني بالقانون والتشريع إلى جانب الأعمال الحربية بوصفهما عاملين أساسيين في تسيير عجلة الدولة بانتظام. ومما لا شك فيه أن النظم التي وضعها لإدارة دولته ظلت سارية المفعول من بعده، وكانت من أسباب تقدم الدولة بحيث جعلتها أكبر دولة إسلامية وأعظمها في عهد سليمان القانوني.

ـ أثبتت الأعمال المعمارية الرائعة التي تمَّت في عهد الفاتح، أن هذا السلطان كان على مستوى عالٍ من التفكير الحضاري، فتحويل كنيسة آيا صوفيا إلى مسجد على أسس معمارية إسلامية راقية، وبناؤه العديد من المساجد التي عُدَّت تحفاً فنية معمارية، وإنشاؤه المدارس والمكتبات والحمامات والمستشفيات بكثرة لم تشهدها العاصمة، وقصره الرائع بها، وقلعة الأبراج السبعة الرهيبة التي أضحت جزءاً من السجن السلطاني، حيث كان يُسجن فيها السلاطين الذين يُخلعون عن العرش ليقضوا فيها بقية حياتهم، وأحواض بناء السفن ودور الصناعة؛ كل هذا يدل على مقدرة تركية فذَّة للأخذ بالحضارات والاقتباس منها وإدخال التحسينات عليها.

بايزيد الثاني

٨٨٦ ـ ٩١٨هـ/ ١٤٨١ ـ ١٥١٢م

صراع الأخوين بايزيد وجم

توفي السلطان محمد الثاني تاركاً ولدين هما: بايزيد وجم. كان الأول حاكماً على مدينة آماسيا[١]، في حين كان الثاني حاكماً على بلاد القرمان ومتمركزاً في قونية[٢]. كان بايزيد على علاقة فاترة بأبيه، لكن ربطته علاقات قوية ببعض الشخصيات النافذة التي كان لها تأثير فعّال على القوى الإنكشارية، مثل: سنان باشا، حاكم الأناضول، والصدر الأعظم إسحاق باشا، عدو الصدر الأعظم قرماني محمد باشا، وقد شهد بلاطه في أماسيا تجمعاً للمعارضين لسياسة السلطان محمد الثاني.

وعند وفاة السلطان، أرسل الصدر الأعظم قرماني محمد باشا يخبر بايزيد بوفاة والده، وفي الوقت نفسه حاول تأييد أخيه الأصغر جم، فاستدعاه إلى العاصمة لاستلام العرش قبل وصول أخيه[٣].

ويبدو أن جمّاً هذا كان متعاطفاً مع قطاعات معينة من الرأي العام، إلّا أنه واجه تكتُّلاً جيد التنظيم موالياً لأخيه، الذي تمتَّع أيضاً بجيش نظامي وبمرتكزات قوية، في حين أن جماً لم يجد سنداً له غير الصدر الأعظم قرماني محمد باشا العديم الشعبية، وقوات تركمانية قليلة الحماس للسلطة المركزية.

وما إن وصل إلى علم الإنكشارية وفاة السلطان وإجراءات الصدر الأعظم قرماني محمد باشا حتى أعلنوا التمرد، فعبروا البوسفور إلى العاصمة وقتلوا الصدر الأعظم وعيَّنوا مكانه إسحاق باشا. وقد نصَّب هذا الأخير قورقود شلبي، ابن بايزيد، نائباً عاماً عن أبيه حتى وصوله. وفي (٢٣ ربيع الأول ٨٨٦هـ/ ٢٢ أيار ١٤٨١م) وصل بايزيد إلى العاصمة وتسلَّم السلطة[٤]، فعفا عن الإنكشارية

---

(١) صولاق زادة: ص٢٦٩.

(٢) عاشق زادة: ص٢٢٠.

(٣) المصدر نفسه: ص٢٢١.

(٤) خير الله: تاريخ خير الله: جـ٧ ص١٦٦. صولاق زادة: ص٢٦٩، ٢٧٠.

وأنعم عليهم، وأضحت عادة الإنعام هذه سنّة كلما جلس سلطان جديد.

أما الأمير جم فسار إلى بورصة، ودخلها عنوة، واستولى على المناطق المجاورة، وخُطب له فيها على المنابر، وعيَّن الوزراء والقواد، وضرب النقود باسمه، ثم أرسل إلى أخيه يعرض عليه الصلح، على أن تقسم السلطة بينهما، فيحكم جم ولايات آسيا، في حين يحكم بايزيد ولايات أوروبا[1].

رفض بايزيد عرض أخيه، وأخذ يستعد لملاقاته، واصطدم به، بالقرب من مدينة يني شهر، وتغلب عليه وطارده حتى حدود دولة المماليك، ودخل مدينة قونية وعيّن ابنه عبد الله حاكماً عليها[2].

أقام جم ضيفاً عند السلطان المملوكي قايتباي مدة سنة، ثم عاد إلى آسيا الصغرى ليحرِّض الأمراء فيها على حكم أخيه، فاتصل بقاسم بك، آخر الأمراء القرمانيين، ووعده بإعادة إحياء الإمارة القرمانية لقاء مساعدته في حرب أخيه[3].

وافق الأمير قاسم على التعاون مع الأمير جم، وسارا معاً لمحاصرة مدينة قونية، إلّا أنهما فشلا في اقتحامها، وصدَّهما عنها علي باشا الذي أرسله السلطان لمساندة ابنه عبد الله[4].

بعد فشل مخططه، حاول الأمير جم أن يتفاهم مجدداً مع أخيه لكن من دون جدوى، حيث رفض السلطان محاولات الصلح كافة، عند ذلك، اتصل الأمير جم بفرسان القديس يوحنا في رودس طالباً منهم المساعدة[5]، إلّا أن الفرسان كانوا أضعف من أن يواجهوا الدولة العثمانية، فاستضافوا الأمير جم في الجزيرة مدة أربعة وثلاثين يوماً في عام (٨٨٧هـ/ ١٤٨٢م).

واتصل بايزيد بقادة الفرسان، وتعهَّد لهم بدفع مبلغ سنوي قدره خمسة وأربعون ألف دوكا، وبعدم التعرُّض للجزيرة، مقابل الاحتفاظ بالأمير جم رهينة عندهم[6].

وعندما علمت بعض الدول الأوروبية المعادية للدولة العثمانية بذلك، حاولت الاستفادة من هذه الخصومات الداخلية لمهاجمة أراضي الدولة، فطلب كل من ملك المجر وملك فرنسا وحاكم البندقية من الفرسان تسليمهم الأمير جم ليتخذوه ذريعة للتدخل في شؤون الدولة الداخلية، لكن الفرسان رفضوا تسليمه، حتى كان عام

---

(١) سعد الدين: جـ٢ ص٩، ١٠. عاشق زادة: ص٢٢٠. سرهنك: ص٥٨. محمد فريد بك: ص١٨٠.

(٢) سعد الدين: جـ٢ ص١١، ١٢. حليم: ص٧١.

(٣) صولاق زادة: ص٢٧٩، ٢٨٠.

(٤) المصدر نفسه: ص٢٨٠، ٢٨١. سعد الدين: جـ٢ ص٢٠، ٢١.

(٥) عاشق زادة: ص٢٢١.

(٦) محمد فريد بك: ص١٨١.

(٨٩٤هـ/ ١٤٨٩م) حين سلَّمه هؤلاء إلى البابا أنوسنت الثامن الذي تعهد للسلطان بإبقاء أخيه عنده لقاء ما كان يدفعه للفرسان[١]. ويبدو أن الفرسان سلَّموا الأمير إلى البابا كحلٍّ وسط، بعد تعرُّضهم لضغوط شديدة مُورست عليهم من قِبَل الدول الأوروبية المعادية للدولة العثمانية.

ثم حدث أن توفي البابا أنوسنت الثامن، في عام (٨٩٧هـ/ ١٤٩٢م) وخلفه البابا إسكندر بورجيا، وقد عرض على السلطان التخلُّص من أخيه لقاء مبلغ ثلاثمائة ألف دوكا[٢].

في هذه الأثناء، أغار ملك فرنسا شارل الثامن على إيطاليا[٣] لتنفيذ مشروعه الصليبي، وهو الاستيلاء على إستانبول، وكان عليه أن يمر بالأراضي التي تسيطر عليها جمهورية البندقية، بالإضافة إلى الأراضي الألبانية، لذلك أرسل من يُمهِّد له الطريق بتهيئة النفوس، وإثارة الأفكار ضد الدولة العثمانية، إلا أنه اصطدم بالمصالح الحيوية لملك نابولي وحاكم البندقية اللذين خشيا من ازدياد قوة الفرنسيين، فأرسلا من يخبر السلطان بتقدم الجيوش الفرنسية إلى بلاده.

كانت هذه القوات قد وصلت في غضون ذلك إلى روما، وأجبرت البابا على تسليمها الأمير جم، إلّا أن البابا دس السمَّ للأمير قبل تسليمه، حيث توفي في مدينة نابولي الإيطالية في عام (٩٠٠هـ/ ١٤٩٥م)، ودُفن في بلدة گايتا، ثم نُقلت جثته بعد ذلك إلى بلاد العثمانيين ودُفن في مدينة بورصة[٤].

الأوضاع السياسية في عهد بايزيد الثاني

لم يكن السلطان بايزيد الثاني ميّالاً إلى الحرب، واشتهر بحبه للعلوم والآداب، لكن سياسة الدولة دعته إلى الالتفات نحو الحرب بفعل سياسة جيرانه العدوانية. والواقع أنه لم تحدث في عهده أية فتوح جديدة، بل اقتصرت نشاطاته العسكرية على المناطق الحدودية لصدّ الاعتداءات الخارجية.

وحدثت، في عام (٨٩٦هـ/ ١٤٩١م)، اشتباكات على الحدود الجنوبية الشرقية لآسيا الصغرى مع القوات المملوكية، بفعل متاخمة أراضي الدولتين عند أذنة وطرسوس، وذلك حين قرر السلطان قايتباي السيطرة على بلاد ذي القدر ومدينة البستان التابعتين للدولة العثمانية، فاستقطب أمير ذي القدر وحرَّضه على العثمانيين[٥].

---

(١) صولاق زادة: ص٢٨٩.
(٢) سرهنك: ص٥٩.
(٣) المرجع نفسه: ص٦٥.
(٤) سعد الدين: جـ٢ ص٤٠.
(٥) حليم: ص٧٢. أوزتونا: جـ١ ص١٩٠.

وتدخَّل باي تونس في هذه القضية في محاولة منه للتوسط بين الطرفين، ونجح في إقناعهما بترك الوضع على حاله كما كان قبل بداية الاحتكاك[1]، وهذه أول إشارة إلى احتكاك العثمانيين مع المماليك ما سينعكس سلباً في المستقبل على العلاقات بينهما.

أما على الجانب الأوروبي، فقد فشل العثمانيون في فتح مدينة بلغراد[2] التي كانت محط أنظارهم، كما فشلوا في وقف التمدُّد الأسباني باتجاه جنوبي الأندلس، على الرغم من أن بحريتهم قصفت الموانئ الأسبانية بطلب من ملك غرناطة، أبو عبد الله محمد، ما مكَّن الأسبانيين من السيطرة على البلاد، وإنهاء الحكم الإسلامي فيها باستسلام غرناطة في (ربيع الأول ٨٩٧هـ/ كانون الثاني ١٤٩٢م).

ونتيجة لازدياد قوة الدولة ونموها وانفلاشها الواسع في أوروبا، نظرت إليها الدول الأوروبية من زاوية مصالحها على أنها الدولة القوية التي يمكن استغلالها لتحقيق مصالحها الحيوية على حساب دول أوروبية أخرى.

ونتيجة لهذه النظرة في العلاقات السياسية، تنافست الدول الإيطالية، نابولي وميلانو وفلورنسا، بالإضافة إلى البابا إسكندر السادس بورجيا على كسب ود الدولة العثمانية والاستعانة بجنودها وأساطيلها ضد أعدائهم، وتمكَّنت هذه الدول من دق إسفين في العلاقات بين الدولة العثمانية وجمهورية البندقية نتج عنها إعلان الحرب بينهما. وكان السلطان عازماً على مواصلة سياسة والده بالقضاء على الجيوب البندقية في بلاد اليونان، ما شكَّل سبباً آخر للحرب. وكانت البندقية تشكو من الغارات العثمانية على ممتلكاتها، في حين كان الباب العالي يشكو من كثرة الإساءات الموجهة إلى رعاياه من جانب البنادقة.

انتهزت البندقية فرصة انشغال السلطان بالتصدي للمماليك فأرسلت أساطيلها البحرية لمهاجمة السواحل العثمانية في شبه جزيرة المورة، ولما فرغ السلطان من مشكلاته مع المماليك التفت إلى أوروبا في عام (٩٠٣هـ/ ١٤٩٨م)، فتصدى للهجمات المتكررة التي كان يقوم بها الأسطول البندقي، وتمكَّن الأسطول العثماني من إلحاق الهزيمة به[3].

في هذه الأثناء، كان السلطان يتقدم بجيوشه البرية باتجاه قلعة ليبانت في بلاد اليونان، فحاصرها براً وبحراً إلى أن سقطت في يده في عام (٩٠٤هـ/ ١٤٩٩م)[4]، وأضحى العثمانيون بذلك سادة خليج كورنثة. لم يركن البنادقة إلى الهدوء، فهاجموا

---

(١) محمد فريد بك: ص١٨٢، ١٨٣. أوزتونا: جـ١ ص١٩١.
(٢) حليم: ص٧٢.
(٣) راجع، حول الوقائع البحرية في ذلك الوقت: سرهنك: ص٦٠، ٦١.
(٤) المصدر نفسه: ص٦١.

جزيرة كفالونيا واستولوا عليها، كما هاجموا ميناء بزويزة وأحرقوا بعض السفن العثمانية[1]. وعندما بلغت أنباء هذا الهجوم إلى السلطان، أغار على إقليم الفريول، ووصلت جيوشه إلى أرباض مدينة البندقية، غير أن العساكر العثمانية ارتدَّت عنها بفعل اشتداد البرد. وفتح العثمانيون في السنة التالية، أي في عام (٩٠٥هـ/ ١٥٠٠م)، ثغور مودون وكورون وناڤارين من بلاد اليونان، وكانت تحت السيطرة البندقية[2].

وخشيت جمهورية البندقية من سقوط مدنها وقلاعها، فاستعانت بملوك وأمراء أوروبا، فأنجدها البابا وملك فرنسا، وأرسلت إسبانيا أسطولاً مؤلفاً من ثلاثين سفينة عزَّزت من قوتها.

هاجم الأسطول المشترك كفالونيا ودراج واستولى عليهما، وتقدم حتى وصل إلى مضيق الدردنيل وأنزل عساكره في جزيرة مديللي، الواقعة في بحر إيجة تجاه ساحل الأناضول، وتمكَّن الحلفاء من الاستيلاء على قلعة الجزيرة، إلّا أن العثمانيين استطاعوا استعادتها[3].

لم تنجح هذه المحاولة الأوروبية في وقف التمدُّد العثماني باتجاه أوروبا، حيث نجح العثمانيون في فتح مدينة رودستو الواقعة على بحر الأدرياتيكي، وتوقفوا عندها بفعل التزام البندقية طلب الصلح[4].

وعقدت بين الطرفين، العثماني والبندقي، اتفاقية في عام (٩٠٩هـ/ ١٥٠٣م) كان من أهم بنودها:

١ ـ إعادة جزيرة كفالونيا إلى الدولة العثمانية.

٢ ـ المحافظة على استقلال جزيرة سان موري.

٣ ـ السماح لسفن البندقية الإبحار في البحر الأسود.

٤ ـ يعود قنصل البندقية إلى القسطنطينية على أن يُستبدل كل ثلاث سنوات.

٥ ـ يدفع البنادقة جزية سنوية[5].

وفي عهد السلطان بايزيد الثاني نشأت العلاقات الدبلوماسية بين الدولة العثمانية وبعض الدول الأوروبية التي برزت مؤخراً على المسرح السياسي، فكانت هناك علاقات مع مملكة بولندة ومع مملكة روسيا.

---

(١) سرهنك: ص٦١.

(٢) محمد فريك بك: ص١٨٥. أوزتونا: جا ص١٩٨.

(٣) حليم: ص٧٥.

(٤) محمد فريد بك: ص١٨٥. الصباغ، ليلى: الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس عشر والسابع عشر: جا ص٩٠.

(٥) الصباغ: جا ص٩٠، ٩١.

الصراع الداخلي على السلطة - تنازل بايزيد الثاني

أتاحت العلاقات السلمية التي حقّقها العثمانيون مع الأوروبيين، في العقدين الأولين من القرن السادس عشر، إلى تفرغهم للتصدي لأزمة خطيرة قامت في وجههم. ففي عام (٩٠٥هـ/ ١٥٠٠م) أثناء نشوب الحرب مع البندقية، حصل تمرد في إمارة قرمان تحت قيادة مُطالِب بالعرش من السلالة الحاكمة المحلية بدعم من القبائل التركمانية، ما أدى إلى انتشار الفوضى وعدم الاستقرار في الأناضول. ويبدو أن لهذه الثورة أسباباً أخرى أعمق، فالسكان هناك لم يعترفوا مطلقاً بالارتباط بالدولة العثمانية وظلوا مخلصين لأمرائهم، وساندهم الدراويش والسباهية الذين أزعجتهم إصلاحات السلطان محمد الثاني الاقتصادية، ولم تتمكّن الدولة من القضاء على هذا التمرد إلا في عام (٩٠٦هـ/ ١٥٠١م) على يد الصدر الأعظم مسيح باشا[1].

والواقع أن ما جعل هذه الأزمة على شيء من الخطورة هو تزامنها مع ظهور سلطة من نوع جديد في إيران هي السلطة الصفوية، التي توافق مذهبها الديني الشيعي مع توجُّهات القبائل التركمانية في الأناضول، وبخاصة في تكَّة وقرمان وطوروس التي تُعدُّ مصدراً لقيام ثورات منتظمة ضد السلطة المركزية، وشكَّلت هذه القبائل أنصاراً للشاه إسماعيل الصفوي، مؤسس الدولة الصفوية في إيران، وقاعدة قوية له في الأناضول الشرقي.

ارتاب السلطان بايزيد الثاني من نوايا الشاه المعادية، فأرسل جيشاً إلى مناطق الحدود لرصد الموقف، وأقدم في الوقت نفسه على تهجير العديد من السكان من مؤيدي الشاه إلى المورة، ثم أغلق الحدود بين الدولتين بهدف عزل الشاه عن قاعدته في الأناضول الشرقي، إلّا أن هذا الإجراء لم يكن ذا أثر فعّال لأن أتباعه (الشاه) استفادوا من السماح للقوافل التجارية بالمرور عبر الأناضول، فتغلغلوا في ربوعه.

ولما كان السلطان بايزيد الثاني يتميز بطبع حذر، فإنه تجنَّب دائماً الدخول في حرب في المنطقة خشية حصول تمرد يصبح مصدراً للقلاقل، فأرسل في عام (٩١٠هـ/ ١٥٠٤م) رسولاً إلى تبريز للاحتجاج على تجاوزات أتباع الشاه في حق أهل السنَّة، واستقبل في عام (٩١١هـ/ ١٥٠٥م) سفيراً صفوياً طالبه بإعادة طرابزون إلى الحكم الصفوي، واحتج على الغارات التي كان يشنها الأمير سليم بن بايزيد على

---

(١) تاريخ الدولة العثمانية، بإشراف روبير مانتران، الجزء الأول الفصل الثالث، صعود العثمانيين بقلم نيقولا ڤاتان: ص١٦٣.

الأراضي التابعة للشاه، وفي عام (٩١٧هـ/١٥٠٧م) سمح لقوات الشاه باجتياز الأراضي العثمانية في طريقها لمحاربة ذي القدر.

ونتيجة لحصول مواجهات أخرى بين الأمير سليم والصفويين، بين أعوام (٩٠٧ - ٩١٦هـ/ ١٥٠١ - ١٥١٠م)، سوف تؤدي إلى احتجاجات جديدة من جانب الشاه الذي كان يقوم دائماً بأعمال استفزازية، ومما زاد الوضع تدهوراً انفتاح الشاه على البندقية طلباً للمساعدة.

أدّى تفكُّك الأناضول، المرتبط بالعجز الواضح للسلطان بايزيد الثاني، إلى تفجُّر أزمة سياسية، وإلى تنافس أبناء السلطان الثلاثة، أحمد وقورقود وسليم، على العرش ما كان له أثر سلبي على قدرات الدولة حال دون الاهتمام بالأمور الخارجية.

كان أحمد شخصية محببة لدى الأعيان والأمراء، فاصطفاه والده لخلافته، في حين كان قورقود محبّاً للعلوم ومجالسة العلماء، فابتعد عنه الجند، أما سليم فكان ميالاً للحرب محباً لها، فأحبه الجند بعامة والإنكشارية بخاصة.

وبفعل اختلاف أهواء الإخوة خشي والدهم وقوع انشقاق بينهم ما دعاه إلى توزيعهم، فعيَّن أحمد والياً على أماسيا، وقورقود والياً على صاروخان، وسليم والياً على طرابزون، ونقل سليمان، ابن سليم، من ولاية بولو وعيَّنه والياً على كفَّة في بلاد القرم[1].

كان سليم الأكثر قلقاً على المستقبل وبغضاً للشاه إسماعيل، كما أزعجه نقل ابنه سليمان من بولو إلى كفَّة، لأن من شأن ذلك أن يفتح الطريق أمام أخيه أحمد للوصول إلى العاصمة من دون عائق، لذلك لم يرضَ عن هذا التعيين وترك مقر إقامته وتوجَّه إلى كفَّة واستقر بها، وأرسل إلى أبيه يطلب منه تعيينه حاكماً على إحدى ولايات أوروبا، فرفض السلطان طلبه، عند ذلك شقَّ سليم عصا الطاعة وتقدم على رأس جيش جرار إلى بلاد الروملّي، وظهر أمام أبواب مدينة أدرنة في عام (٩١٧هـ/ ١٥١١م) وأجبر والده على تلبية طلبه[2]، وعيَّنه السلطان والياً على سمندرية وڤيدين وآلاجه حصار ونيقوبوليس[3]، حيث وطَّد أقدامه فيها بهدف إنشاء دولة جديدة له في الشمال، على ما يبدو.

ومن جهتهما، كان أحمد وقورقود قريبين من العاصمة إلّا أن وضعهما اتسم بالضعف، ذلك أن قورقود ترك مقر إقامته في أنطاليا على أثر حصول تمرد في تكَّة، بتحريض من الشاه إسماعيل الذي أراد الاستفادة من تضعضع الوضع الداخلي، واستولى المتمردون، الذين تزعمهم شاه قولي، على أنطاليا وزحفوا إلى كوتاهية

---

(١) صولاق زادة: ص٣٢٠، ٣٢٤، ٣٢٥. (٢) محمد فريد بك: ص١٨٦.

(٣) المصدر نفسه.

ووصلوا إلى مشارف بورصة، وفشل أحمد في صدِّهم، فتصدَّى لهم الصدر الأعظم علي باشا الخادم، وأجبرهم على التقهقر.

عزَّز هذا التمرد موقف سليم الذي استفاد من غياب السلطان، فزحف من مقر إقامته إلى أدرنة وأعلن نفسه سلطاناً على العثمانيين، وكان ذلك أكثر ما يمكن السكوت عليه، فأرسل السلطان إليه جيشاً هزمه عند جورلي وأجبره على الارتداد إلى بلاد القرم، كما أرسل جيشاً آخر هزم قورقود في آسيا الصغرى، وبدا لأحمد أن بوسعه التوجه إلى العاصمة لإعلان نفسه سلطاناً لكن الإنكشارية، الذين اتهموه بانعدام الكفاءة، تمردوا عليه وأرغموه على الانسحاب[1].

وبدا أن الأحداث تسير في صالح الشاه إسماعيل الذي دبَّر، في بداية عام (٩١٨هـ/ ١٥١٢م)، تمرداً آخر ما أثار غضب الإنكشارية الذين أزعجتهم خسارة سليم وانتصار الشاه، فألحوا على السلطان أن يعفو عنه، فاستجاب السلطان لهذا الطلب وأعاد ابنه سليم إلى ولاية سمندرية[2].

لكن حدث أثناء انتقاله أن سانده الإنكشارية فدخلوا العاصمة وضغطوا على السلطان بايزيد الثاني للتنازل له عن العرش، فقبل السلطان مرغماً تنفيذ هذه الرغبة، وتنازل لابنه سليم في (٨ صفر ٩١٨هـ/ ٢٥ نيسان عام ١٥١٢م)، وانسحب من الحياة السياسية للإقامة في بلدة ديموتيكا في ولاية أدرنة، لكنه توفي في الطريق بسبب مرض على الأغلب[3].

شخصية بايزيد الثاني

اتصف السلطان بايزيد الثاني بأنه سلطان مسالم، أراد أن يهدِّئ المنطقة من تيار الحروب الجارف الذي لفَّها خلال القرن الخامس عشر، ومع أنه كان مستعداً لشن الحرب عند الضرورة، مثلما فعل مع البندقية وسلطنة المماليك، فلا شك بأنه كان ينظر إلى الأمور بعين تختلف عن عين أبيه الفاتح، الذي كان مضطراً لتصفية الجيوب العديدة المعادية لدولته، أما وقد وصلت الدولة إلى حدود ثابتة ومترامية، فالأجدى أن تُبذل الجهود لحمايتها وتقويتها حتى لا يصبح هذا الاتساع عبئاً عليها، ويبدو أن هذا هو الذي دفعه للسعي إلى التفاهم مع القوى العديدة المجاورة، متبعاً أسلوب الزواج مع أمراء الدول الإسلامية. فقد زوَّج إحدى بناته من وريث عرش إيران، كما زوَّج ابنة أخيه إلى سلطان مصر، وتبادل السفارات الودية مع الدول الأوروبية المجاورة[4].

---

(١) حليم: ص٧٦.
(٢) سرهنك: ص٦٣.
(٣) المصدر نفسه. أوزتونا: جا ص٢١٠.
(٤) راجع، فيما يتعلق بالعلاقات السلمية التي نفذها السلطان بايزيد الثاني، محمد فريد بك: ص١٨٣ ـ ١٨٥.

لقد نجح بايزيد الثاني في تحقيق هدفه من وراء هذا السلم الحذر، وبخاصة من حيث نمو علاقاته مع الدول المجاورة، كما كانت مرحلة السلم الطويل نسبياً فرصة للالتفات إلى المشروعات العمرانية والاقتصادية والاجتماعية.

لكن هذه السياسة السلمية كانت، في الوقت نفسه، فرصة استغلها أعداء الدولة، وبخاصة الزعيم الشيعي القوي الشاه إسماعيل الصفوي، الذي دفع بدعاته إلى بلاد الأناضول فاستقطبوا أنصاراً عديدين هناك الأمر الذي هدَّد الدولة العثمانية في عقر دارها.

كانت نتيجة هذه السياسة السلمية، وهذه الانتهازية من جانب الشاه إسماعيل الصفوي، بالإضافة إلى ضعف شخصية بايزيد أمام أولاده المتنافسين على العرش في حياته، أن تورط هذا السلطان في حرب أُسرية كان النصر النهائي فيها لابنه سليم القوي الذي أيدته الوحدات الإنكشارية ورفعته إلى العرش، وبذلك يكون الصراع العثماني ـ الصفوي السبب الرئيسي في تولي سليم العرش.

وبتولي سليم الأول عرش السلطنة، تبدأ صفحة جديدة في تاريخ الدولة العثمانية تتحول فيها من دولة إسلامية تركية بلقانية إلى دولة إسلامية عامة، تمتد من شمالي البلقان حتى الخليج العربي، ومن حدود إيران حتى مراكش.

ويبقى أن نذكر أن السلطان بايزيد الثاني ترك آثاراً عمرانية ملفتة للنظر[١]، واهتم بإنشاء المباني العامة الفخمة، وحسَّن شبكة الطرق والجسور التي أقامها أسلافه، إلا أن أعظم إنجازاته بناؤه ذلك المسجد الذي يحمل اسمه، وقد شيَّده بين عامي (١٤٩٧م و١٥٠٣م) تجاه السرايا القديمة في إستانبول.

ويمتاز هذا المسجد بفخامة مواده البنائية وبزخرفته على الطريقة الفارسية، وبمآذنه التي تقوم على أجنحة مستقلة وليس على الزوايا كباقي المآذن، والواقع أن الحي المحيط بالمسجد ما لبث أن عرف كله بحي بايزيد، نسبة إلى اسم المسجد واسم بانيه.

لكن هذا السلطان المسالم عجز عن وضع حد للنزاعات القائمة على حدود دولته بفعل الطموح العثماني الجهادي من جهة، وأحوال جيرانه السياسية القلقة من جهة ثانية، كما عجز عن وضع حد للنزاعات الأسرية التي تمخَّضت عن ظهور سليم كأمير قوي وكسلطان حاكم بعد ذلك.

---

(١) راجع، فيما يتعلق بأعمال السلطان بايزيد الثاني، العمرانية والخيرية: صولاق زادة: ص٣٤٩ ـ ٣٥٢.

الباب الثاني

مرحلة التوسع والقوة

التحول السياسي من الدولة المحلية إلى الدولة العالمية

٩١٨ - ١٠٠٣هـ/ ١٥١٢ - ١٥٩٥م

الفصل الرابع: سليم الأول.

الفصل الخامس: سليمان الأول: علاقة سليمان الأول بالغرب الأوروبي.

الفصل السادس: سليمان الأول: علاقة سليمان الأول بالشرق الإسلامي وشمالي إفريقيا.

الفصل السابع: سليم الثاني - مراد الثالث.

سليم الأول

٩١٨ ـ ٩٢٦هـ/ ١٥١٢ ـ ١٥٢٠م

الأوضاع الداخلية عشية اعتلاء سليم الأول العرش

ارتقى السلطان سليم الأول عرش السلطنة العثمانية وعمره أربعون عاماً، ولقب بـ«ياوز» أي الشديد، لقسوة طبعه[١]. كان عليه، بعد اعتلائه العرش، تثبيت أقدامه في الحكم والتفاهم مع الدول الأوروبية الفاعلة ليتفرغ لأخطر أزمة واجهتها الدولة منذ أعقاب معركة أنقرة ألا وهي القضية الإيرانية، ويخاصة أن النزاعات الأسرية كانت لا تزال ناشطة، فأخذ يعمل على تنحية أخيه الأكبر أحمد، الذي لا يزال يدّعي حق ولاية العرش، بعد أن عيَّنه والده خليفة له قبل أن يتنازل عن الحكم، وأيّده أعيان الدولة[٢]، فعيَّن ابنه سليمان حاكماً على إستانبول وخرج على رأس جيش جرار إلى منطقة آسيا الصغرى لمحاربة أخيه أحمد وابنه علاء الدين، الذي كان قد استولى على مدينة بورصة، ووضع حدًّ لطموحاتهما السياسية[٣].

فاقتفى أثر أخيه إلى أنقرة إلّا أنه لم يتمكّن من القبض عليه لأنه هرب إلى أماسيا[٤]، ولما لحق به سليم هرب إلى ملطية وأرسل ابنه الآخر مراد إلى تبريز لطلب المساعدة من الشاه إسماعيل الصفوي، الذي كان يتحين الفرص للانقضاض على الدولة العثمانية.

وحدث أن زحف سليم إلى مدينة بورصة ودخلها[٥]، ثم توجه إلى ولاية صاروخان مقرِّ أخيه قورقود الذي خشي وقوع العاقبة، فتنازل لأخيه عن جميع حقوقه، وعلى الرغم من ذلك فقد خشي سليم من أخيه وقتله في عام (٩١٩هـ/ ١٥١٣م)[٦].

---

(١) سرهنك: ص٦٥.
(٢) دائرة المعارف الإسلامية: جـ١٢ ص١٢١.
(٣) سعد الدين: جـ٢ ص١٦٨.
(٤) صولاق زادة: ص٣٤٣.
(٥) محمد فريد بك: ص١٨٨.
(٦) صولادق زادة: ص٣٥٦.

أما أحمد فقد جمع جيشاً من أنصاره وقاتل أخاه سليماً بالقرب من مدينة ينى شهر، إلّا أنه خسر المعركة واستسلم لأخيه الذي قتله، خوفاً من أن يثير له من المشكلات ما ينغِّص عليه حياته[1].

كان للأمير أحمد ولدان التجأ أحدهما، وهو الأمير مراد، إلى تبريز محتمياً بالشاه إسماعيل الصفوي، في حين التجأ الآخر، وهو علاء الدين، إلى السلطان الأشرف قانصوه الغوري في مصر[2]، ولما طلبهما سليم منهما امتنعا عن تسليمهما، فأسرَّ سليم ذلك في نفسه.

وعندما اطمأن السلطان إلى سلامة الجبهة الداخلية عاد إلى أدِرْنَة، حيث عقد معاهدات مع البندقية والمجر وروسيا فاتحاً بذلك عهداً جديداً من العلاقات السلمية مع أوروبا، لأنه أراد تركيز اهتمامه على الجبهة الشرقية لمواجهة الصفويين والمماليك[3].

سياسة سليم الأول الشرقية

حدث في السنوات الأولى من القرن السادس عشر الميلادي تحولان عظيمان كان لهما أثر عميق في المدى البعيد في تطور الدولة العثمانية والمجتمع العثماني، الأول ظهور قوة جديدة في إيران هي سلالة الصفويين الشيعية، والثاني ضم العثمانيين للبلاد العربية.

والواقع أنه حدث انقلاب في استراتيجية العثمانيين في عهد السلطان سليم الأول بتوقف الزحف باتجاه الغرب، وهذا التحول من الغرب إلى الشرق اتجه مع بداية المدِّ الشيعي باتجاه الأراضي العثمانية. ونتيجة لذلك قامت سياسة هذا السلطان الشرقية على قاعدتين:

الأولى: السيطرة على طرق التجارة بين الشرق والغرب.

الثانية: التوسع على حساب القوى في المشرق.

لقد سعى هذا السلطان إلى الوصول إلى الهند وتحقيق سيطرة عثمانية على طرق التجارة الشمالية بفعل احتكار البرتغاليين تجارة التوابل، وسيطرتهم على الطرق التجارية الجنوبية مع الهند.

هذا، وقد شهدت بداية عهده تطوراً في البيروقراطية العثمانية والحِرَف والأعمال

---

(١) سعد الدين: جـ٢ ص٢٣٥، ٢٣٦. صولاق زادة: ص٣٥٢ ـ ٣٥٨.

(٢) سعد الدين: جـ٢ ص٢٣٨.

(٣) دائرة المعارف التركية، مقالة «سليم»، بقلم سينساسي التيداغ: جـ١ ص٣٢٣ ـ ٣٣٤.

التقنية السائدة في البلاد آنذاك، ما جعل متطلبات الدولة تزداد مع تطور هذه الأعمال[1]، ثم إن استمرار زيادة ارتفاع أسعار الحبوب في أوروبا في ذلك الوقت، وهو ما يشكل أساساً لازدهار تصدير الحبوب من الأناضول، وزيادة عدد السكان في آسيا الصغرى، ما يحملنا على الاستنتاج بأنه رافقه توسع في الإنتاج الزراعي[2].

يضاف إلى ذلك الاستهلاك المتزايد في أوروبا للمنتوجات الشرقية، وبخاصة التوابل والحرير، ما دفع السلطان إلى السيطرة على الطرق التجارية الشمالية واحتكار التجارة بين الشرق والغرب.

لقد حاول، في بادئ الأمر، منع الصفويين من الاستفادة من المواد الخام الخاصة بصنع الأسلحة والذخائر، مثل النحاس والحديد التي اشتهرت بها بلاد الأناضول، كما فرض حصاراً تجارياً على الدولة الصفوية، وبخاصة تجارة الحرير التي تمر عبر الأراضي العثمانية عن طريق حلب ـ الإسكندرون في طريقها إلى الغرب الذي يقوم بمقايضتها بالذهب، ما خفّض إيرادات الصفويين بشكل ملحوظ.

وخطا السلطان خطوة أخرى، حين أخذ يصادر البضائع الإيرانية من جميع التجار لشحنتها من الجانب الأوروبي في الروملّي، ما أثّر على حركة التجار الذين تحوّلوا نحو الجنوب عبر وادي الرافدين[3]. وأخيراً قرر الاستيلاء على الطرق التجارية الشمالية مع الهند، ولما كانت الدولة الصفوية تقوم حجر عثرة في سبيل ذلك، فقد قرر القضاء عليها.

أما القاعدة الثانية فتقوم على أسس مذهبية وسياسية وفكرية.

فمن حيث الأسس المذهبية، فقد كان السلطان سليم الأول حساساً لجهة انتشار الدعاة القزل باش، الذين كان يبثهم الشاه في شرقي الأناضول لينشروا الدعوة الشيعية بين قبائل التركمان، فخشي من دخول آلاف التركمان في المذهب الشيعي ما يشكل خطراً مباشراً على دولته، كما أقلقته توسعات الصفويين.

والجدير ذكره، أنه كان لهذا السلطان تاريخه الحافل في المواجهة وهو لا يزال أميراً، إذ كان موفّقاً في حملاته ضد الصفويين في مناطق الكرج[4]، ويبدو أنه كان ناقماً أشد النقمة على الصفويين.

---

(1) Inalçik, Halil: The Ottoman Economic Mind and Aspect of the Ottoman Economy. Studies in the Economic History of the Middle East. M.A.Cook: 1970 pp213, 214.

(2) أوين، روجر: الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي ١٨٠٠ ـ ١٩١٤: ص١٧.

(3) Inalçik: p214.

(4) راجع، فيما يتعلق بحروب الأمير سليم في مناطق الكرج: صولاق زادة: ص٣٢٤ ـ ٣٣٣.

وكان لانفجار الحركة المذهبية، التي بدأها الشاه في بث مذهبه عنوة، وتوسعاته السياسية من أجل تثبيت غاياتها، إثارة واضحة ليست للحفيظة الدينية السنية للعثمانيين فحسب، بل عاملاً فعّالاً في تغيير استراتيجيتهم السياسية وتوجيه أنظارهم نحو آسيا الغربية بعد أن كانت أوروبا الشرقية شغلهم الشاغل، وبذلك بدأت أولى حلقات النزاع المزمن بين الطرفين، وكان العامل المذهبي أحد دوافعها[١].

ومن حيث الأسس السياسية، فقد كان الأناضول التركي امتداداً طبيعياً للأراضي الإيرانية وأراضي آسيا الوسطى، بفعل أن العنصر التركي ذا الأصول الآسيوية، قد سيطر في وقت من الأوقات على مجمل الأراضي من آسيا الوسطى حتى البحر الأبيض المتوسط، وأقام دولة واسعة في هذه المناطق. وظل السلاجقة، ومن بعدهم العثمانيون، يعتمدون على المهاجرين التركمان، القادمين من الشرق، في بناء المجتمع التركي ونموِّه إن في الأناضول، أو في البلقان. وقد شكّل قيام الدولة الصفوية في إيران حاجزاً سياسياً قطع الاتصال بين العثمانيين وبين أصولهم الشرقية، على الرغم من أن الشاه كان يمثِّل آنذاك عالماً تركياً آخر لكن باتجاهات مذهبية واجتماعية مختلفة عن العالم التركي العثماني[٢]؛ ما كان دافعاً لهدم هذا الحاجز وإعادة الاتصال مع الشرق. كما أدرك السلطان سليم الأول أن الشاه إسماعيل يشكّل عاملاً خطراً، من عوامل تفكُّك الأناضول العثماني، وقد أثبتت أحداث التمرد، التي قامت في أواخر أيام السلطان بايزيد الثاني، ذلك وأن حل المشكلة الأناضولية يمر عبر القضاء على الشاه.

ويرتبط بالقاعدتين، المشار إليهما، ضمُّ العثمانيين الأراضي المملوكية وموانئ

---

(١) الجميل، سيار: العثمانيون وتكوين العرب الحديث: ص٣٣٢، ٣٣٣.

(٢) كان الشاه إسماعيل يُمثل عالماً تركياً شبه بدوي، هو عالم القزلباش الذين رفعوه إلى سدة الحكم، وإذا كان لا يجهل الفارسية فإنه يفكر تفكيراً تركياً وبالتركية، وإذا كان جهازه الإداري قد استند إلى الكتَبَة الإيرانيين من الولايات التركية السابقة التابعة لإيران فإن قوته العسكرية استندت على القبائل التركية المؤيدة لعقيدته المذهبية التي يدعو إليها. وفي نظر التركمان، أشباه البدو، الأناضوليين رعايا السلطان، فإن الشاه الذي يتكلم بلغتهم المألوفة قد خلق في أذربيجان دولة تركية مثالية أفضل في نظرهم من دولة عثمانية ذات ميول مركزية ومن سلالة حاكمة لم تعد تُدرك احتياجات الوسط الذي انبثقت منه ومن نظام إداري كان ممثلوه المحليون المتحدرون من أنماط حضرية يُبدون لهم غرباء أيضاً.

راجع: تاريخ الدولة العثمانية، بإشراف مانتران، الجزء الأول الفصل الخامس: «أوج الامبراطورية العثمانية» بقلم جان لوي باكي غرامون: ص٢١٠، ٢١١.

قيليقيا لأن من شأن ذلك أن يوفر لهم طريقاً بحرياً يسهل عليهم تموين حملاتهم القادمة للقضاء على الصفويين بصورة أجدى[1].

ومن جهة أخرى، فقد لاحظ المماليك، حكّام بلاد الشام ومصر، بقلق شديد، بروز دولة إسلامية قوية أخذت تنمو على حدودهم وتشق طريقها الخاص بها، وتزايد قلقهم عندما نشطت في العاصمة العثمانية المساعي لتغيير نظام العلاقات بين الدولتين بعد أن أخذ البكوات حماة الحدود، ملوك الروم، يتلقبون بألقاب السلاطين. ويذكر ابن إياس أن محمداً الثاني كان أول زعيم في بني عثمان اتخذ لنفسه لقب سلطان، وساوى نفسه بحكام مصر[2].

كان اتخاذ الألقاب السلطانية يرمز إلى تحول العثمانيين إلى سياسة الدولة العظمى، وأن المقصود بذلك تأكيد الدور العالمي للسلطنة العثمانية، وقد أدت هذه السياسة إلى تدهور حاد في العلاقات العثمانية ـ المملوكية، وأضحى الصراع على الهيمنة على زعامة العالم الإسلامي السبب الأساسي والرئيسي للنزاع العثماني ـ المملوكي.

أما من حيث الأسس الفكرية، فقد كانت الثقافة في بلاد الروم امتداداً طبيعياً للثقافة التركية ـ الفارسية التي كانت مراكزها في إيران وآسيا الوسطى. ففي حقول الحكم والإدارة، وفي القانون وعلوم الدين، وفي الآداب والفنون، ظل السلاجقة والعثمانيون، من بعدهم، يعتمدون اعتماداً كبيراً على المهاجرين من الشرق لشغل وظائف الحكومة وإدارتها، وكان أدب الأناضول السلجوقي كله تقريباً باللغة الفارسية، وعندما ظهر الأدب باللغة التركية، في ظل حكم العثمانيين الأوائل، استلهم من نوابغه في إيران وآسيا الوسطى.

ومنذ إنشاء الدولة الصفوية في إيران، في عام (٩٠٨هـ/ ١٥٠٢م)، انقطعت تركيا عن إيران وآسيا الوسطى اللتين أسهمتا في تطورها ونموها الثقافي إلى حد كبير، واقتصرت منذ ذلك الوقت على منابعها الفكرية والدينية في الأناضول والروملّي[3].

وقد شعر العثمانيون بهذا الانقطاع الفكري عن أصول ثقافتهم ما كان دافعاً لإعادة فتح هذه القنوات الفكرية الشرقية.

---

(١) عماد، عبد الغني: السلطة في بلاد الشام في القرن الثامن عشر: ص٢١.

(٢) ابن إياس: جـ٥ ص٣٦٤. ويُذكر في هذا الصدد أن الخليفة العباسي منح بايزيد الأول لقب سلطان عقب انتصاره في معركة نيقوبوليس.

(٣) اشتقت الثقافة التركية بعد ذلك من منبع آخر ومختلف جداً، على إثر ضم العثمانيين للبلاد العربية، وإن كانت قد تأثرت بتأثيرات عربية قبل ذلك.

الحرب العثمانية ـ الصفوية

قيام الدولة الصفوية في إيران

إن ظروف ظهور الدولة الفتية الشيعية في إيران، بزعامة الشاه إسماعيل الصفوي، نشأ نتيجة تفتت الامبراطورية التيمورية، حيث كانت بلاد إيران تعاني فوضى الانقسام بين ملوك ضعاف، وقد اتفق اعتلاء السلالة الصفوية عرش إيران مع فاتحة القرن السادس عشر.

إن أصل هذه السلالة من أذربيجان، وتنتسب إلى الشيخ إسحاق صفي الدين المتوفى في عام (٧٣٤هـ/ ١٣٣٤م)، وهو تركي سني، وشيخ طريقة صوفية انتقل إلى أردبيل في شمالي إيران[١]، ومن هذا الاسم، صفي الدين، أخذت السلالة اسمها السلالة الصفوية[٢].

اعتنق أحد أحفاد الشيخ صفي الدين، وهو الجنيد (٨٥١ ـ ٨٦٤هـ/ ١٤٤٧ ـ ١٤٦٠م)، المذهب الشيعي الإثني عشري، وترتب على ذلك أنه رفض الاعتراف بسلطة الأمراء المسلمين من أهل السنَّة، وراح يعمل على بث المذهب الشيعي في الأناضول، بشكل خاص، حيث التفَّ حوله عشرات الآلاف من التركمان[٣].

والواقع أنه تمَّت على يد الجنيد نقطة التحول في الحركة الصفوية، بعد أن تهيأ لها الجو السياسي بتفتت الامبراطورية التيمورية بعد وفاة شاه روخ[٤].

وتزوج الجنيد من خديجة بيكم، أخت أوزون حسن زعيم الآق قوينلو (الخروف الأبيض)، وكان هدف أوزون حسن من وراء ذلك كسب الشيعة إلى جانبه في صراعه مع القره قوينلو (الخروف الأسود)[٥]. ومن جهة أخرى، أعطى هذا الزواج الجنيد قوة جديدة، فعزم على العودة إلى أردبيل، غير إنه قتل في الطريق بشروان[٦].

وخلف الجنيد ابنه حيدر، فراح الناس ينضمون إلى دعوته حتى ازداد أتباعه، ثم

---

(١) القزويني، حمد الله المستوفي: نزهة القلوب: ص٨١. صفا: جـ٤ ص٢٥، ٢٦.

(٢) يذكر الغزي أن لقب الصوفي لحق بالصفويين لا من مشربهم الروحي وإنما ذلك نسبة إلى جبل الصوف المتاخم لأنطاكية، لكون جدهم... كان مقيماً هناك. الكواكب السائرة: جـ٣ ص١٣٥.

(٣) الشيبي، كامل مصطفى: الصلة بين التصوف والتشيع: جـ٢ ص٣٦٠.

(٤) المرجع نفسه.

(٥) صفا: جـ٤ ص٢٦. Lane-Poole: Turkey:pp53-57.

(٦) المرجع نفسه. وشروان مدينة من نواحي باب الأبواب قرب بحر قزوين.

خطا خطوة أخرى في دفع عجلة الطريقة الصفوية إلى التشيُّع الإثني عشري، وذلك باتخاذه شعاراً يميز أتباعه عن غيرهم، على صورة قلنسوة حمراء ذات اثنتي عشرة ذؤابة كناية عن الأئمة الإثني عشر، إنه تاج حيدر، من هنا أطلق العثمانيون على كل من يلبس تاج حيدر «قزل باش»، أي الرؤوس الحمراء[١].

وتوالت الأحداث بعد ذلك بسرعة، حتى تولى رئاسة الأسرة إسماعيل ابن الشيخ حيدر، في عام (٨٩٩هـ/ ١٤٩٤م)، وهو حفيد أوزون حسن[٢]. وبدأ في عهده اضطهاد الآق قوينلو للصفويين، بسبب التفاف تركمان الأناضول، الخاضعين لسيطرة هؤلاء، حول شيوخ الطريقة الصفوية الذين أخذوا يبثون الدعوة الشيعية بينهم.

ولقي إسماعيل تأييداً من تركمان الأناضول الذين انضموا إلى دعوته وشكَّلوا نواة جيشه، ثم بدأ حركته الثورية في عام (٩٠٤هـ/ ١٤٩٩م) منطلقاً من أذربيجان، حيث لقب نفسه بالشاه، واستولى على شروان في عام (٩٠٥هـ/ ١٥٠٠م)، وعلى تبريز في عام (٩٠٨هـ/ ١٥٠٢م)، وطرد الآق قوينلو منها واتخذها عاصمة له، وسيطر، في عام (٩١١هـ/ ١٥٠٥م)، على أصفهان ويزد وكرمان وجنوب خراسان، وضرب النقود باسمه[٣]، وبذلك يكون إسماعيل قد سيطر على إيران كلها في مدى ست سنوات ثم تطلع نحو الخارج[٤].

كمن سر نجاح إسماعيل في الدين والجرأة حيث أعلن أن المذهب الشيعي هو المذهب الوطني والرسمي لإيران[٥]، ومن ثم استطاع توحيد قومه في إخلاص يتسم بالتقى والورع ضد المسلمين السنَّة، الذين طوَّقوا إيران من الشرق (الأوزبك) والغرب (العثمانيين)[٦].

---

(١) دائرة المعارف الإسلامية: جـ٨ ص١٥٧. يذكر الدكتور بديع محمد جمعة أنه نتيجة لما كابده البيت الصفوي من طائفتي الآق قوينلو والقره قوينلو، فقد نشأت خصومة شديدة فيما بينه وبينهما وأصبح الأمر قضية حياة أو موت لأي طرف من الأطراف، ولهذا لجأ البيت الصفوي إلى تدعيم مركزه عن طريق توطيد صلاته ببعض القبائل التركمانية المتطلعة إلى القيام بدور فعَّال في الحياة السياسة الإيرانية، ولكن لم تؤاتها الفرصة لتسلط الطائفتين المذكورتين، وقد أطلق على هذه القبائل والطوائف التركمانية التي انضمت إلى البيت الصفوي اسم قزلباش: الشاه عباس الكبير: ص٩.

(٢) صولاق زادة: ص٣١٥.

(٣) صفا: جـ٤ ص٢٦، ٢٧.

(٤) المرجع نفسه.

(٥) النهروالي، الشيخ قطب الدين: الإعلام بأعلام بيت الله الحرام، أخبار مكة المشرفة: جـ٣ ص٢٥٩، ٢٦٠.

(٦) Shaw: I pp77, 78.

تطلَّع الشاه، بعد أن سيطر على إيران، نحو العراق الذي كان لا يزال تحت حكم مراد بن يعقوب ميرزا أحد أحفاد أوزون حسن، وكانت تطلعات الشاه للعراق نتيجة لدوافع مذهبية وسياسية واقتصادية.

فمن حيث الدوافع المذهبية، كانت حركة الشاه تعتمد على المذهب الشيعي الإثني عشري، وعدَّت إيران نفسها المدافع الأول عن هذا المذهب ومسؤولة عن انتشاره، ومن ثم كانت سيطرته على كربلاء والنجف تعطي حركته دفعاً قوياً وتحقق هدفاً مذهبياً.

يضاف إلى ذلك، كان الشيعة في العراق ينظرون إلى شاه إيران على أنه الحامي لهم، يلجأون إليه كلما نزل بهم ضرر أو أعوزتهم الأموال. وكانت حكومة إيران تهتم بالقيام بإصلاحات معمارية في العتبات المقدسة، ما جعل شيعة العراق يعتقدون أن إيران تقف وراءهم إذا تدهورت العلاقات بينهم وبين المسلمين السنَّة في العراق، لذلك كان من الطبيعي أن يتطلعوا إلى اليوم الذي تحكم فيه إيران العراق.

ومن حيث الدوافع السياسية، فإن سيطرته على العراق تعطيه مكانة رفيعة لدى المسلمين الشيعة، كما أن مسألة الحدود بين الدولتين العثمانية والصفوية وعدم تحديدها تحديداً واضحاً ودقيقاً كان سبباً سياسياً آخر تعدَّدت بسببها الأزمات بينهما، بفعل تحركات القبائل الكردية التي كانت تجتاز الحدود وتثير مشكلات معقدة، وكانت تصحب هذه التنقلات، في معظم الأحيان، اعتداءات على قوافل الحجاج الإيرانيين أو على القوافل التجارية. ومما شجع الصفويين على غزو العراق أن نصف سكانه كانوا شيعة، ومما ساعد العثمانيين على صد الصفويين عن العراق أن نصف سكانه كانوا من أهل السنَّة.

وهناك دافع سياسي آخر تجسَّد في تنازع أسري بين العائلتين الحاكمتين في كل من إستانبول وتبريز، إذ كانت حماية الصفويين للفارين من أفراد البيت العثماني، والذين تعرَّضوا لمضايقات السلطان سليم الأول في بداية عهده كافية لإشعال فتيل ذلك الصراع التاريخي، ويُعدُّ بمثابة عامل مباشر في انفجار الأزمة التي كانت قد نضجت بتأثير دوافع أخرى.

أما من حيث الدوافع الاقتصادية، فإن خصب العراق الزراعي يمكن أن يسد الكثير من حاجات سكان إيران، يضاف إلى ذلك، أن الشاه أراد السيطرة على الطريق التجاري المار بديار بكر والموصل، والذي يقطع عمق وادي الرافدين نحو الخليج العربي عبر بغداد، وتُعدُّ الموصل، رأس هذا الطريق، الباب الطبيعي لشمالي العراق عبر اتصالها بأقاليم الأناضول وبلاد الشام. والجدير ذكره أن الحصار الذي

فرضته السلطات العثمانية، منذ أواخر عهد السلطان بايزيد الثاني، على حركة التجارة الإيرانية كان مُؤثِّراً بحيث اضطر التجار الإيرانيون إلى التحول نحو الجنوب.

والواقع أن الدولة العثمانية كانت تنظر بعين الريبة لما كان يجري على أطرافها الشرقية من التحركات العسكرية والدينية الإيرانية، والسيطرة على الأقاليم الاستراتيجية المهمة، بالإضافة إلى التحرشات المستمرة على الحدود، ما جعل بذور الصراع تنمو بين الطرفين يوماً بعد يوم، ورأت أن ظهور سلالة شيعية قوية في إيران وتمركزها في المنطقة الشمالية الغربية، قرب الحدود العثمانية، يشكل حاجزاً بين البلدين، صعب النفاذ، هو حاجز العقيدة والخوف.

وعبثاً حاول السلطان بايزيد الثاني ثني إسماعيل عن بث مذهبه وتعاليمه في داخل الأناضول، ووقف نشاطه التوسعي وتجنُّب الحرب معه، ولكن تطلع الشاه نحو بغداد أثار استياء العثمانيين، ووصلت العلاقات بين البلدين إلى نقطة اللاعودة، وتراءت في الأفق السياسي تباشير الحرب[١].

أدرك مراد بن يعقوب ميرزا، حاكم بغداد، أهداف وغايات الشاه وأنه أعجز من أن يقف وحده أمام أطماعه، فاستنجد بإمارة ذي القدر، الواقعة في جنوب شرقي الأناضول، ولكن هذه الإمارة كانت تمر في مراحل شيخوختها فلم تستطع تقديم أية مساعدة.

فاتجه مراد بعد ذلك إلى السلطان قانصوه الغوري، الذي أدرك خطورة التوسع الشيعي ومنافسة الشاه له في منطقة المشرق العربي، فاتخذ بعض الإجراءات التمهيدية لإعداد حملة عسكرية استعداداً للتصدي لطموحه، إلا أن الظروف السياسية الصعبة التي كان يمرُّ بها الغوري آنذاك[٢] كانت لا تسمح له إلا بمناورات عسكرية فقط.

نتيجة لهذه الظروف، سيطر الشاه على العراق وعمَّر مزارات الأئمة الشيعة وانقلب على علماء المذهب السني، وراح يصبغ العراق بالصبغة الشيعية[٣]، ووجد نفسه سيد بغداد والعراق من دون أن تتحرك ضده أي من الدولتين السنيَّتين الكبيرتين، الدولة العثمانية والدولة المملوكية، ما شجَّعه على التطلع إلى ما

---

(١) Pitcher, D.E.: A Historical Geography of the Ottoman Empire from Earliest Times to the End of Sixteenth Century: pp101, 102.

(٢) أهم الصعوبات التي كان يمر بها الغوري آنذاك: نشاط الأسطول البرتغالي حول السواحل الإسلامية وإغلاق مداخل البحر الأحمر والخليج العربي، بهدف تحويل طرق التجارة عن مصر إلى رأس الرجاء الصالح.

(٣) الجميل: ص٢٣٢.

وراء العراق لعله يستطيع أن يحقق آمال الشيعة البعيدة في إقامة دولة شيعية كبرى في المنطقة تضم إيران والعراق وبلاد الشام وآسيا الصغرى، وأقام سياسته التوسعية على أساسين:

١ ـ التحالف مع القوى المعادية للدولة العثمانية والدولة المملوكية.

٢ ـ نشر المذهب الشيعي داخل مناطق نفوذهما.

وهو، من أجل ذلك، أجرى مفاوضات مع الدول الأوروبية، وبخاصة البندقية، لمساعدته، وعرض عليها مشروعه الرامي بالقضاء على الدولة العثمانية، وأنه يترتب على الدول الأوروبية، إن كانت تريد الحصول على بعض المكاسب، أن تتحرك من الروملّي على أن تكون لها مصر، في حين يستأثر هو بحكم بلاد الشام بالإضافة إلى الأناضول، وقد سمح الغوري بمرور وفد الشاه عن طريق بلاد الشام[١].

ومن جهة أخرى، بذل الشاه جهوداً جبّارة لنشر المذهب الشيعي في الأناضول التركي، ليزعزع بذلك كيان الدولة العثمانية ويجتثها من أصولها، وكان الشيعة في آسيا الصغرى قد ثاروا بزعامة شاه قولي، في السنة الأخيرة من حكم بايزيد الثاني، اعتماداً منهم على حكام إيران[٢]، كما ذكرنا ذلك من قبل.

وفي الوقت الذي لم يُقدِّر السلطان بايزيد الثاني خطورة هذا التحول نحو المذهب الشيعي، كان ابنه سليم شديد الحساسية لهذا التحول، لذلك لم يتوانَ عن شن الهجمات ضد الشيعة في بلاده وإخماد فتنهم، ما جعله أمل القيادات العسكرية، وبخاصة الإنكشارية، في وقف التمدد الشيعي، بل المنقذ للدولة من الخطر الشيعي الطائفي وتوسعات الصفويين[٣].

والواقع أن القوى في المشرق قد بدت للسلطان سليم الأول وكأنها قوى عدوانية. ففي حين كانت الدولة الصفوية تنشر المذهب الشيعي، وتسعى إلى إضعاف وكسر شوكة الدولة العثمانية عن طريق الفوضى والإرهاب، كان السلطان قانصوه الغوري يستقبل في بلاطه الثائرين والفارين من وجه السلطان سليم الأول، ومن ثَم كان لا بد من أن يقع الصدام بينه وبين الشاه من جهة، وبينه وبين الغوري من جهة ثانية.

---

(١) Inalçik, pp213, 214.

(٢) الجميل: ص٣٣٢.

(٣) المرجع نفسه.

معركة تشالديران[1]

كان انتصار السلطان سليم الأول المبدئي، سياسياً، هو نجاحه في تأمين الجبهات الأوروبية بعقد معاهدات دبلوماسية مع العديد من الدول الأوروبية كما ذكرنا، في حين نجح بعقد تحالف رسمي مع المماليك في مصر ضد الصفويين في عام (٩١٩هـ/ ١٥١٣م)، على الرغم من العداء المستحكم بين الطرفين، مستغلاً ارتياب المماليك من تدابير البطش التي مارسها إسماعيل في بغداد ضد أهل السنَّة، بالإضافة إلى خوفهم على أملاكهم في بلاد الشام ومصر من التوسع الصفوي[2]، وهكذا وجد السلطان العثماني نفسه في ظرف مؤاتٍ لكي يُلقي بكل ثقله أمام التحدي الصفوي.

كان طبيعياً أن يبدأ السلطان بالشاه إسماعيل أولاً، لأنه يشكل الخطر المباشر على الدولة العثمانية، ومما يجدر ذكره أن هذه الدولة لم تكن قد تعرَّضت لمثل هذا الخطر الخارجي الكبير منذ غزوة تيمورلنك للبلاد العثمانية، وكان من الممكن أن يُسفر انهزام الجيش العثماني عن فرض الصفويين مذهب التشيع على الأناضول الوسطى وإلحاقها بإيران.

خطا السلطان سليم الأول الخطوة الأولى في هذا الصراع عندما أقدم على تطهير بلاد الأناضول من المنتمين إلى المذهب الشيعي، فأخذ، مدفوعاً بكراهيته للشاه إسماعيل وبغيرته على المذهب السني، في اضطهاد الشيعة في بلاده، ودبَّر لهم في عام (٩٢٠هـ/ ١٥١٤م) مذبحة مروعة وألقى كثيراً منهم في غياهب السجون[3]، ثم انطلق في ربيع هذا العام للحرب قاصداً مدينة تبريز عاصمة الشاه، وحشد على الشاطئ الآسيوي جيشاً كبيراً تعداده مائة وأربعين ألف مقاتل، وعسكر في سهل يكي شهر، ومن المؤكد أن هذا الجيش كان واحداً من أقوى جيوش عصره من حيث عدد الجنود ونوعية الأسلحة النارية ومن حيث كفاءة من يستخدمونها. وفي المقابل فإن قوات الشاه، التي خاضت تجربة صعبة عبر حملة كارثية فيما وراء النهر ضد الأوزبك قبل ذلك بعامين، فهي تضمُّ وحدات من الفرسان أقل عدداً لكنها فعَّالة بشكل رهيب وإن كانت بلا مدافع ولا بنادق.

---

(١) راجع، حول معركة تشالديران: دائرة المعارف الإسلامية: جـ٦ ص٢٤٢. دائرة المعارف التركية: جـ٣ ص٣٢٩ ـ ٣٣١. Uzun Carsili, I.H: Osmanli Tarihi: II p246. فلسفي، نصر الله: جنك تشالديران. وهو يتحدث عن المعركة من وجهة النظر الإيرانية. فريدون بك: منشآت السلاطين: جـ١ ص٣٩٦ ـ ٤٠٧ حيث تجد تاريخاً مفصلاً للحملة على إيران.

(٢) الجميل: ص٢٣٢.

(٣) صفا: جـ٤ ص٢٧.

ووجد الشاه إسماعيل نفسه وحيداً يواجه السلطان سليم القوي، بفعل فشله في حمل البندقية والدول الأوروبية الدخول معه في تحالف لضرب العثمانيين، لأن البندقية كانت خارجة من حرب خاسرة مع الدولة العثمانية جلبت لها الهزيمة والانهيار الاقتصادي، في حين كانت الدول الأوروبية الأخرى منهمكة في مشكلاتها الداخلية.

بدأ إعلان الحرب بالرسائل المشهورة التي تبادلها السلطان مع الشاه، وهي مجموعة من الرسائل كتبها بأسلوب رفيع وبلهجة مهينة ومثيرة، وكثيراً ما كانت هذه الرسائل تنتهي بقتل حامليها[1]. وأخذ السلطان يحرض، في الوقت نفسه، أمير الأوزبك في التركستان، وهو من ألدّ أعداء الشاه، على شنّ الحرب عليه.

واجتاز الجيش العثماني قونية وقيصرية وسيواس، في حين أبحر أسطول عثماني إلى طرابزون. وترك السلطان أربعين ألفاً من قواته بين سيواس وقيصرية للمحافظة على مناطق الحدود، وتقدم بالباقي باتجاه تبريز[2].

كان الشاه يفضل أن يتراجع إلى عاصمته للاحتماء بها، لكنه جوبه بمعارضة فئات القزل باش الذين طالبوه بخوض المعركة بعد أن أغضبهم اتهام العثمانيين لهم بالجبن والضعف[3].

والتقى الخصمان، أخيراً، في صحراء تشالديران في أذربيجان قرب ماكو شرقي تبريز في (٢ رجب ٩٢٠هـ/ ٢٣ آب ١٥١٤م)، ودارت بينهما رحى معركة عنيفة نتج عنها انتصار واضح للعثمانيين، وقُتل الآلاف من القزل باش، كما جُرح الشاه في المعركة وفرَّ مع من بقي من جنوده إلى المناطق الداخلية من إيران بعد أن تبين له استحالة الدفاع عن عاصمته تبريز، ووقع كثير من قواده في الأسر كما أُسرت إحدى زوجاته وتدعى تاج لي خانم، ولم يردها السلطان بل زوَّجها لأحد كُتّابه انتقاماً[4].

وفتحت مدينة تبريز أبوابها، ودخلها السلطان منتصراً في (١٥ رجب/ ٥ أيلول)، فأعطى الأمان لسكانها، واستولى على خزائن الشاه وأرسلها إلى إستانبول، كما أرسل إليها بضع مئات من الصناع، الأمر الذي يدل على عدم إغفاله حقل الصناعة

---

(١) انظر فريدون بك: منشآت السلاطين: جـ١ ص٣٧٤.

(٢) دائرة المعارف الإسلامية: جـ٢ ص١٢٣.

(٣) الجميل: ص٣٣٥.

(٤) صولاق زادة: ص٣٦٩، ٣٧٠. عند أوزتونا تفاصيل وافية حول سير المعركة وتكتيكها وتحرك الفرق العسكرية: جـ١ ص٢١٥ ـ ٢١٩.

وتسخيره لمصالح الدولة أثناء اشتغاله بالحرب، ثم عزم على الإقامة في المدينة لتدبير شؤون الأقاليم المفتوحة وإعادة تنظيم صفوف جيشه، تمهيداً لاستئناف عملية التوسع في الأراضي الإيرانية.

نتائج معركة تشالديران

ترتب على معركة تشالديران نتائج عدة، أهمها:

١ ـ أسفرت المعركة عن سيطرة العثمانيين على الأناضول الشرقية والجنوبية، باستثناء القسم الواقع تحت السيطرة المملوكية.

٢ ـ أخذ الأمراء الأكراد السنيون، الذين كانوا تحت الحكم الشيعي، ينضمون إلى العثمانيين.

٣ ـ خمود المشكلة الصفوية مدة عشرين عاماً تقريباً، ذلك أن الضربة التي تلقتها هذه الدولة الصفوية لم تكن قاضية، وتعذَّر على العثمانيين أن يسقطوا الحكم الصفوي، وظلت إيران على تشيُّعها.

٤ ـ إن نتائج تشالديران كانت مخيبة لآمال الإنكشارية الذين اقترحوا على السلطان سليم الأول، بعد المعركة، أن يقضوا الشتاء في كراباغ[(١)] بفعل الحالة الصعبة التي كان يمر بها.

وهكذا بدأت حلقة جديدة من تطورات الموقف بعد السيطرة على تبريز والانتصار على قوات الشاه، وإن امتدادات السلطان سليم الأول اللاحقة إنما انطلقت كنتائج عامة حفلت بها هذه الحرب[(٢)].

الأحداث العسكرية بعد تشالديران

استغل السلطان سليم الأول انتصاره في تشالديران، فنظَّم حملة مطاردة، بعد ثمانية أيام من الاستراحة، مقتفياً أثر الشاه، حتى وصل إلى نهر الرس في أذربيجان، إلّا أن امتناع الإنشكارية عن التقدم، بفعل اشتداد البرد وتناقص المؤونة، أجبره على العودة إلى بلاده حيث قضى فصل الشتاء في مدينة أماسيا، وستصبح هذه المدينة منذ الآن قاعدة للتحركات العسكرية، ومركزاً للسلطان خلال المدة التي أعقبت تشالديران.

والحقيقة أن السلطان عزم على التوغل في عمق الأراضي الإيرانية إلّا أنه لم

---

(١) أوزتونا: جـ١ ص٢١٩، ٢٢٠ .Pitcher: p103

(٢) الجميل: ص٣٣٦.

يفلح. فبالإضافة إلى المعارضة التي أبداها الإنكشارية، فإن ظروفه، بشكل عام، والحالة التي كان يمر بها جيشه كانت صعبة، إذ إن المؤن قد أخذت في النفاد واشتد الغلاء بفعل إقدام السلطان قانصوه الغوري على منع مرور المؤن والذخيرة عن طريق حلب، كما أن الشاه عمد، قبل انسحابه، إلى إحراق ما لديه من حبوب ومؤن، وبات الجيش العثماني متعباً بعد أن خسر في تشالديران بعض قوّاده[1].

نتيجة لهذه الظروف التي وجد نفسه فيها، بدَّل السلطان استراتيجيته السياسية والقتالية، وربما أدرك أن الانهيار الصفوي سيأتي بعد فرض حصار اقتصادي شديد على إيران، ولتحقيق ذلك لا بد من ضمّ إقليم الجزيرة الفراتية وبلاد الشام، وسدّ مسالك المشرق العربي بوجه الصادرات الإيرانية ووارداتها مع الموانئ الأوروبية.

وهكذا بدأت مرحلة أخرى من الصراع مع الصفويين بعد تشالديران تقضي بضم أرمينيا والكرج وكردستان إقليم الجزيرة الفراتية وبلاد الشام إلى الدولة العثمانية، لتنفيذ إحكام الطوق على الشاه من الشمال والغرب والجنوب.

وعاد السلطان، في (أوائل ٩٢١هـ/ربيع ١٥١٥م)، إلى إيران عن طريق الأناضول الشرقية وكردستان، ففتح أذربيجان ودخل أريڤان العاصمة الأرمنية وأطل على شمالي العراق، وندب، في الوقت نفسه، الشيخ إدريس البدليسي لإثارة الأمراء الأكراد ورؤساء العشائر وحكام المقاطعات على حكم الشاه[2].

نجح البدليسي في مهمته بفعل الاستياء العام الذي انتاب الصفويين، وانتظار سكان العراق وإقليم الجزيرة الفراتية من يُخلِّصهم من الحكم الصفوي، بالإضافة إلى تأثير الولاية الدينية، التي كان يحمل لواءها والأساليب الدبلوماسية التي نفَّذها مع الأقطاب الاجتماعية، فبدأت المدن، في تلك النواحي، تثور على الحكم الصفوي، مثل ديار بكر وبدليس وأرزن وبالو وأناق وميافارقين وغيرها، وامتدت الانتفاضة حتى مدينتي كركوك وأربيل[3].

أما السلطان فقد جدَّد حملته على المناطق الصفوية وفتح قلعة كماخ الواقعة في جنوب شرقي الأناضول، بما فيها حصني البستان ومرعش[4]، ثم عاد إلى إستانبول تاركاً قواده ليتمُّوا فتح الولايات الإيرانية الغربية، ولما وصل إليها أمر بقتل عدد من

---

(١) الجميل: ص٣٣٥. غرامون: جـ١ ص٢١١، ٢١٢.

(٢) دائرة المعارف الإسلامية: جـ٣ ص٤٦٤، ٤٦٥. غرامون: جـ١ ص٢١٢.

(٣) دائرة المعارف التركية: جـ١ ص٤٣٢ Pitcher: p103. Longrigg, S.H: Four Centuries of Modern Iraq: p20.

(٤) سعد الدين: جـ٢ ص٣٢١، ٣٢٢.

ضباط الإنكشارية الذين امتنعوا عن التوغل في بلاد إيران، ومن بينهم جعفر شلبي قاضي عسكر الإنكشارية[1].

وتوغَّلت الجيوش العثمانية، في عام (٩٢٢هـ/١٥١٦م)، في شمالي العراق، وسيطرت على ديار بكر والرها وماردين وحصن كيفا والرقة والموصل، وبذلك أضحت مفاتيح العراق الشمالية في أيدي العثمانيين، كما أضحى السلطان سليم الأول سلطان العراقين عندما أعلن صاحب بغداد الولاء له.

وبتلك الحرب الناجحة دخل السكان العرب، القاطنون في الفرات الأوسط، في المجال العثماني، وأصبح للدولة العثمانية موطئ قدم في المشرق العربي.

حقيقة، كانت الضربة قاسية على الشاه لكنها لم تكن قاضية، وعلى الرغم من إضعاف الطوق الصفوي والقضاء على القوى المحلية التي أقامها في وجه العثمانيين، فإنه استطاع أن يستعيد قوته ويعيد تنظيم بناء جيشه ودولته، ما سيكون له انعكاسات على العلاقات العثمانية الصفوية في المستقبل.

الامتداد العثماني باتجاه البلاد العربية

العلاقة العثمانية ـ المملوكية

تُعدُّ ظاهرة ضمِّ العثمانيين للبلاد العربية، خلال النصف الأول من القرن السادس عشر، من الظواهر التاريخية الجديرة بالدراسة، بفعل أن هذا الضمَّ امتد أربعة قرون من التاريخ الحديث، وفي أجزاء استراتيجية في آسيا وإفريقيا، وشكَّل العالم العربي أحد العوالم الجغرافية الثلاثة الكبرى التي تكوَّنت منها الدولة العثمانية منذ القرن السادس عشر، أما العالمان الآخران فهما عالم الأناضول وعالم الروملِّي.

والواقع أن الظروف الداخلية والخارجية في المنطقة العربية قد دفعت العثمانيين إلى ضمِّ البلاد العربية، وكأن العالم العربي أراد استبدال الحكم المملوكي بحكم عثماني جديد، كون الشعوب العربية اعتادت على نمط الدول والدويلات السلطانية[2].

لكن المنطقة العربية غدت مزدحمة بالصراعات الإقليمية بين الصفويين والمماليك والعثمانيين، وعُرضة لتهديدات القوى الأوروبية وأطماعها، وبخاصة القوى البرتغالية التي شكَّلت تهديداً مباشراً لسواحل شبه الجزيرة العربية الجنوبية، الشرقية منها والغربية، بفعل وقوع موانئها على طريق التجارة مع الهند.

وجاءت نتائج ضمِّ العثمانيين لإقليم الجزيرة الفراتية أن فُتح الباب أمام العثمانيين

---

(١) محمد فريد بك: ص١٩١.

(٢) الجميل: ص٣٥٦.

للتمدد باتجاه الأراضي العربية، لتأمين خطوط استراتيجية جديدة، إن في بلاد الشام أو في العراق تصل إلى المحيط الهندي.

والحقيقة أن علاقة الدولة العثمانية بالبلاد العربية كانت، حتى عام (٨٥٧هـ/ ١٤٥٣م)، علاقة مجاملة ومؤازرة عن طريق المراسلة وتبادل الهدايا والوفود، وحتى سقوط القسطنطينية في هذا العام، كان الحكام العثمانيون يعترفون بالأولوية الدينية والسياسية للمماليك كزعماء للعالم الإسلامي، في حين خططوا لأنفسهم دوراً متواضعاً هو دور البكوات حماة الحدود. هذا وقد ظل المماليك ينظرون إلى تحركات العثمانيين كجزء من المسألة الإسلامية العامة، كما أن القاهرة عدَّت فتح القسطنطينية نصراً للمسلمين[١].

وفي الوقت الذي حرص فيه العثمانيون على تجميع القوى الإسلامية في الأناضول لمواجهة البيزنطيين والأوروبيين، فقد حرصوا، من جهة ثانية، على توثيق العلاقات الأخوية الإسلامية مع المراكز الإسلامية الأخرى، ومنذ عهد مراد الأول العثماني أعطوا أهمية خاصة لتوثيق علاقاتهم بدولة المماليك التي كانت تُعدُّ أقوى زعامة إسلامية آنذاك.

لكن الأوضاع تبدلت تبدُّلاً كلياً بعد توسع الدولة العثمانية في الأناضول والجزيرة الفراتية شمالاً، حتى البحر المتوسط جنوباً، وجبال طوروس، واستيلاء المماليك على قيليقيا. ومع حرص العثمانيين على استمرار تعزيز الروابط مع دولة المماليك، إلّا أن هؤلاء بدأوا يقابلون، بشيء من الفتور، تنامي العلاقات بين الدولتين بعد أن شعروا بتعاظم شعبية العثمانيين بين المسلمين نتيجة فتحهم القسطنطينية، ولم يطل الأمر حتى بدأ المماليك يتوجَّسون خيفة من العثمانيين، فتبدَّلت نظرتهم إليهم، من مشاعر الاعتزاز إلى مشاعر الغيرة.

وكان التنافس على زعامة العالم الإسلامي قد بلغ آنذاك أشدَّه بين القوى الإسلامية الثلاث، العثمانيين والمماليك والصفويين، ما دفع العثمانيين إلى الاصطدام بالصفويين وتحجيم قوتهم، ومن ثم التفتوا نحو المشرق العربي ليصطدموا بالمماليك.

وكان السلطان سليم الأول مستعداً لتنفيذ خططه الكبرى في الشرق التي وُصفت، تحاملاً، بالسياسة العدوانية، لأن العرب أرادوا من هذا القادم الجديد حالة خلاص أخرى على يديه ينتشلهم من الحكم المملوكي المتعسف[٢].

---

(١) ابن تغري بردي: جـ١٦ ص٧٠، ٧١.

(٢) Shaw: I p82.

وتمثَّل أول اختبار علني للتنافس العثماني ـ المملوكي بفضيحة دبلوماسية، في عام (٨٦٧هـ/ ١٤٦٣م)، عندما رفض السفير العثماني الانحناء للسلطان المملوكي خشقدم[١].

وأدّى الصراع على الإمارة القرمانية وسيطرة العثمانيين عليها، في عام (٨٦٨هـ/ ١٤٦٤م)، إلى أول صدام سياسي كبير، كما حدَّد ضمُّ هذه الإمارة إلى الممتلكات العثمانية في عام (٨٧٢هـ/ ١٤٦٨م) بداية لمواجهة واسعة.

وتحولت الإمارات الفاصلة بين ممتلكات الفريقين، كإمارة رمضان في قيليقيا وإمارة ذي القدر في كبادوكيا، إلى ساحة رئيسية للصراع بين الدولتين، فسيطرت الدولة العثمانية على الإمارة الأولى، في حين استولى المماليك على الإمارة الثانية، وبذلك أضحت الدولتان متجاورتين. فكان من الطبيعي أن يحدث بينهما اصطدام[٢].

وتمكَّن العثمانيون آنذاك من التحكم بالطرق التجارية ومصادر الخام البالغة الحيوية للمماليك، كأخشاب السفن مثلاً، وبذلوا جميع المحاولات لإضعاف طاقة المماليك العسكرية، كما عرقلوا شراء الفتيان من أسواق البحر الأسود لنقلهم إلى مصر. والراجح أن هذا العمل كان أحد الأسباب الرئيسية للنشاط العثماني في شبه جزيرة القرم والقوقاز، بما في ذلك حملة العثمانيين على تشيركاسيا في عام (٨٨٩هـ/ ١٤٨٤م)، التي دمرت خلالها كل المراكز الأساسية التي كانت تؤمن الإمدادات البشرية للمماليك[٣].

وأدت الصدامات المسلحة، التي نشبت مع إمارة ذي القدر، بين عامي (٨٨٨ ـ ٨٩٠هـ/ ١٤٨٣ ـ ١٤٨٥م)، إلى أول حرب عثمانية مملوكية (٨٩١ ـ ٨٩٦هـ/ ١٤٨٦ ـ ١٤٩١م) انتهت بالصلح بعد وساطة باي تونس، لكن هذا الصلح لم يستمر أكثر من ربع قرن، حيث إن اتساع التعاطف مع العثمانيين من قِبَل المسلمين، وتدعيم الطاقة العسكرية للدولة العثمانية، وتنامي هيبتها كحامية لجميع المسلمين، وانتصار السلطان سليم الأول على الصفويين في تشالديران؛ قد أزعج السلطان المملوكي قانصوه الغوري الذي كان يود أن يقوم بدور الوسيط بين العثمانيين والصفويين، ليوجه السياسات العامة في المنطقة لصالح الحكم المملوكي.

والواقع أن انتصار سليم الأول في تشالديران كان مفاجأة غير متوقعة للمماليك،

---

(١) إيڤانوف، نيقولاي: الفتح العثماني للأقطار العربية ١٥١٦ ـ ١٥٧٤م: ص٥٥.

(٢) دائرة المعارف الإسلامية: جـ٩ ص٣٩٩ ـ ٤٠١.

(٣) إيڤانوف: ص٥٦.

ولم يستطع حكام مصر إخفاء خيبة أملهم، وأمام دهشة العالم الإسلامي كله لم يبتهج المماليك لهذا الانتصار.

كان السلطان المملوكي يدرك تماماً أن المنتصر من الجانبين سيعمل على تصفية الموقف في المشرق العربي بالاصطدام بالمماليك، ومن ثَم كان عليه أن يتخذ موقفاً من التطورات السياسية والعسكرية بتبني أحد الخيارات التالية:

- إما أن يقف إلى جانب العثمانيين ويساندهم ضد الصفويين.
- وإما أن يقف إلى جانب الصفويين ويساندهم ضد العثمانيين.
- وإما أن يلتزم جانب الحياد.

ويبدو أنه رأى أن انضمام المماليك إلى جانب العثمانيين يخل بالتوازن اختلالاً شديداً لصالح هؤلاء، الذين قد يشكلون خطراً عليهم إن هم أرادوا التوسع في المشرق العربي، أما انضمامه إلى الصفويين ضد العثمانيين فكانت تعترضه عقبات عدة، منها المذهبية بشكل خاص.

ولهذا فضَّل أن يقف على الحياد، تاركاً الدولة العثمانية وحيدة في مواجهة الصفويين، بدون تبصُّر بنتائج ما قد يقوم به الشاه، في حال انتصاره، من أعمال عدوانية متزايدة ضد المماليك، وإقامة علاقات وطيدة مع البرتغاليين. وبوصفه زعيماً للمسلمين السنَّة كان ملزماً بمساعدة العثمانيين، والوقوف إلى جانبهم في هذه المحنة.

يضاف إلى ذلك، فإن قانصوه الغوري أراد تدبير استفزاز لإثارة الصدام بين الجانبين، العثماني والصفوي، لكي يتحطم أحد العدوين بيد العدو الآخر، ثم يتقدم المماليك للقيام بدور منقذ للإسلام والسنَّة، وربما بدور وريث للسلطنة العثمانية، ولم يساوره أي شك في قدرته الذاتية، وأن العثمانيين لن يتمكَّنوا من التغلب على الصفويين.

وتشير عمليات التوسع العثماني، بعد تشالديران، في ديار بكر وأراضي ذي القدر، أن الممتلكات العثمانية لم تعد متصلة إحداها بالأخرى إلا بالدوران حول النتوء المملوكي، المتمثل ببلاد الرافدين العليا، والذي كان يمتد بعيداً عن عينتاب وملطية إلى الشمال بين سيواس وأرزنجان، وقد شكَّل ذلك عقبة استراتيجية أثارت القلق لدى السلطان العثماني من خلال شن عمليات أخرى في المستقبل على إيران[1].

وهكذا تحولت مسألة النزاع مع المتطرفين الشيعة إلى حجر عثرة بين الدولتين

---

(١) غرامون: جـ١ ص٢١٣.

السنيتين، وتبين أن هذه المسألة كانت الشرارة التي أشعلت نار الحرب بين الطرفين، على الرغم من أن بعثة عثمانية وصلت، في (ربيع الأول ٩٢٠هـ/ أيار ١٥١٤م)، إلى القاهرة حاملة اقتراحاً بعقد تحالف بين العثمانيين والمماليك لمحاربة الصفويين، لكن المماليك رفضوا الاقتراح وتمسّكوا بسياستهم مع تفضيل اتخاذ موقف الانتظار[١].

معركة مراج دابق ـ ضمُّ بلاد الشام

عدَّ العثمانيون سياسة المماليك هذه مظهراً من مظاهر العداوة السافرة، وأخذوا ينظرون إليهم على أنهم العدو الرئيس، وقد نجح السلطان سليم الأول في تسريع الأحداث تجاه المماليك، لكي يوفر لنفسه أسباباً استراتيجية جيدة تمكّنه من ضم الممتلكات المملوكية، وتمثل ذلك بسيطرته على موانئ قيليقيا لتأمين الطريق المائي الذي يربط إستانبول بـ«بياس».

واكتفى قانصوه الغوري، أثناء الصدام بين العثمانيين والصفويين، بإرسال قوة مراقبة إلى حلب لحماية الأراضي الواقعة تحت النفوذ المملوكي، لكن إرسال هذه القوة وقيامها بمنع الجيش العثماني من عبور طرق تمر بأراضي واقعة تحت السيطرة المملوكية، أدى إلى تدهور العلاقات بين سليم وقانصوه الغوري، وبدا واضحاً أن الأول عاد من تشالديران وهو ينوي الدخول في حرب مع الثاني، لأنه كان يخشى وجود دولتين كبيرتين معاديتين له وتشرفان على حدوده الجنوبية.

وسيطر على إستانبول جو محموم للحرب التي صوَّرها العثمانيون ضد المماليك كما لو أنها كانت واجباً على كل مسلم خوضها، كما أصدر علماء السلطنة العثمانية ثلاث فتاوى تضفي على الحرب طابع الجهاد الديني، بعد أن اتهموا المماليك بخيانة العالم الإسلامي[٢].

كان من أبرز هذه الاتجاهات أن السلطان سليم الأول أسرع، بعد عودته من إيران، إلى ضمِّ إمارة ذي القدر الفاصلة بينه وبين المماليك، والمشمولة بحماية هؤلاء، وقبض على حاكمها علاء الدولة وقطع رأسه وأرسله إلى القاهرة[٣].

ويبدو أن السبب المباشر لضم هذه الإمارة يتعلق بغاراتها المتكررة على القوافل العثمانية، ومنعها إمدادات الحرب من المرور إلى الجبهة الشرقية، فانتقم منها سليم، وملك مرعش والبستان وعينتاب وملطية[٤]، ومعنى ذلك أن الطريق أضحى مفتوحاً الآن أمامه في مواجهة المماليك.

---

(١) ابن إياس: جـ٤ ص٣٧٢، ٣٧٣. (٢) إيڤانوف: ص٦٠.

(٣) دائرة المعارف الإسلامية: جـ٩ ص٤٠٠، ٤٠١.

(٤) Hammer. J: Histoire de L'Empire Ottoman: II pp175-179

والواقع أن ضمَّ سليم الأول إمارة ذي القدر كان عملاً جريئاً، لأن المماليك كانوا يعدون أنفسهم، منذ زمن بعيد، سادة للإمارة، ثم إن تعيين حاكم عثماني عليها يُعدُّ عملاً معادياً، وكان سليم الأول يريد استدراج قانصوه الغوري للذهاب إلى شمال بلاد الشام لمراقبة الوضع هناك، ثم الانقضاض عليه فجأة.

عدَّ قانصوه الغوري تصرف سليم الأول هذا بمثابة إعلان للحرب، وقرر أن يستعيد هيبته في المنطقة وأمر بالاستعداد للحرب. ويبدو أنه كان يود أن لا تتطور العلاقات بينه وبين السلطان العثماني إلى حرب، ويعمل جاهداً على تفاديها، إذ أنه أدرك الأحوال السيئة التي كانت تمر بها السلطنة المملوكية وسط اتساع التعاطف مع العثمانيين[1]، بفعل القوى المناهضة لها في مصر وبلاد الشام والجزيرة العربية، بالإضافة إلى مناهضة البرتغاليين لها في المياه الإسلامية وفي المحيط الهندي.

وانتقلت المشاعر المعادية للدولة إلى صفوف الجيش المملوكي، فانخفضت درجة الانضباط بشكل ملحوظ، وارتفعت أصوات الجند تطالب بالمال والمكآفات واللحوم، وأخذوا في التمرد، وراحوا يعيثون فساداً في الشوارع العامة[2].

نتيجة لهذه العوامل، أيقن الغوري أنه غير مستعد لخوض غمار حرب كبيرة ضد العثمانيين الأقوياء، وحاول تأخير اندلاعها بكل الوسائل، إلا أن السلطان سليم الأول أصرَّ على أن يكون السيف هو الحكم إن لم يعلن الغوري خضوعه له.

وشعر سلطان مصر أن جيشه لا يستطيع وحده الصمود أمام الجيش العثماني، الجيد التسليح والتجهيز، فسعى إلى التحالف مع الشاه إسماعيل الصفوي ضد العدو المشترك، ولعل ما شجَّعه على سلوك هذا المسلك، أن الشاه كان مستعداً، بعد تشالديران، لمتابعة العمل ضد السلطان سليم الأول[3].

ولكن الكراهية التي كان يكنُّها الشاه للغوري لم تكن تقل عن كراهيته للسلطان العثماني، بالإضافة إلى أنه لم يفكر، بعد تشالديران، في خوض معركة مكشوفة مع العثمانيين، واكتفى بتثبيت حكمه في إيران والقيام ببعض المحاولات الارتدادية الضيقة.

ولهذا، لم تسفر محاولة الغوري التحالف مع الشاه إسماعيل عن نتيجة إيجابية، بل انعكست سلباً على علاقاته مع العثمانيين، الذين رأوا في هذه المحاولة طعنة للدولة العثمانية من الخلف، وأضحت الحرب حتمية بين الطرفين.

---

(١) راجع، حول مساوئ المماليك والسلطان قانصوه الغوري: ابن إياس: جـ٥ ص٧٣، ٨٩ ـ ٩٢.

(٢) ابن إياس: جـ٥ ص٨٩ ـ ٩٢.

(٣) قام الشاه بحركات ارتدادية مثيرة تمثلت بحملات عسكرية منظمة على مراكز السيطرة العثمانية. راجع حول هذه التحركات: الجميل: ص٣٣٨ ـ ٣٤٢.

وعلى الرغم من ذلك، لم يفقد قانصوه الغوري الأمل بالمفاوضات السلمية، وعملت الدبلوماسية العثمانية على ترسيخ هذا الوهم في ذهنه، مستغلة ذلك لإرباك العدو وإبقاء المبادرة في يد السلطان سليم الأول، الذي ظل، حتى اللحظة الأخيرة، يحتفظ بإمكان تحديد مكان وزمان المعركة.

ونتيجة لذلك استقبل الغوري، عشية بدء الهجوم العثماني، بعثة عثمانية جديدة اقترحت عليه استئناف التجارة، وعرضت شراء شحنة كبيرة من السكر المصري[١]، لكن السلطان سليم الأول أصر في النهاية على أن يكون السيف هو الحكم.

ولجأ كل طرف إلى تنفيذ الأساليب التي تُضعف قوى الطرف الآخر، كالاتهام بخيانة الجهاد ضد أوروبا، وكما اتهم العثمانيون المماليك بخيانة العالم الإسلامي كذلك اتهم المماليك السلطان سليم الأول، الذي لقبوه بـ«ملك الروم»[٢]، بالارتداد عن الدين الحنيف والسنّة[٣].

وكسب كل طرف أعواناً له من بين رجالات الطرف الآخر، فتحولت إستانبول والقاهرة إلى ملجأ سياسي لكل زعيم من غضب سلطانه، لكن إفادة السلطان سليم الأول من اللاجئين إليه من المماليك كانت أكثر من إفادة السلطان الغوري من اللاجئين إليه من العثمانيين، حيث إن التفكك الداخلي في الدولة المملوكية كان يعطي السلطان العثماني فرصاً أفضل للإفادة المثمرة، على عكس الجبهة الداخلية العثمانية الصلبة.

واستطاع العثمانيون جذب بعض كبار رجال المماليك، أمثال يونس بك، والي عينتاب، وخير بك نائب حلب، التي تُعَدُّ خط الدفاع الأول عن الشام ومصر، في حين لم يستفد الغوري من الذين لجأوا إليه من العثمانيين سوى إفادة معنوية، ما أدى إلى استنزاف المقاومة المملوكية وفقدانها حيويتها.

أزعج السلطان قانصوه الغوري ضمُّ السلطان سليم الأول أراضي إمارة ذي القدر إلى أملاكه، فاضطرب الموقف السياسي، ولم يكن أحد يدري ما يدور في خلد السلطان العثماني.

وما إن تأمَّنت جميع منافذ بلاد الجزيرة وشمالي العراق ومسالكهما، من خلال السيطرة العثمانية عليها، تحرك الجيش العثماني عبر الأناضول في (أوائل ٩٢٢هـ/ربيع ١٥١٦م) بقيادة السلطان، وتعداده ستون ألف مقاتل وثلاثمائة مدفع[٤]، ويمَّم وجهه شطر بلاد الشام. ولما علم الغوري بأنباء التحرك العثماني، حرَّك هو الآخر

---

(١) ابن إياس: جـ٥ ص٦٠.
(٢) المصدر نفسه: ص١٥١.
(٣) المصدر نفسه: ص٩٦ ـ ١٠١.
(٤) أوزتونا: جـ١ ص٢٢٢.

جيشه الذي خرج به من القاهرة، وقد بلغ تعداده ثمانين ألف جندي[١].

وتبادل الرجلان الرسائل في مرج دابق شمالي حلب، حيث عسكر جيشاهما، وبدا كأن هناك مشروعاً للتفاوض وحقن دماء المسلمين، وهو ما كان يريده الغوري على عكس سليم الأول الذي كان يضمر الدخول في معركة[٢]، بعد أن نجح باستدراج المماليك إلى ساحة القتال بأسلوب ذكي بارع، وأمّن خطوط مواصلاته مع الأناضول عبر حلب، المدينة الاستراتيجية[٣]، لذلك فشلت المفاوضات وأهان كل منهما رسل الطرف الآخر، وأضحت الحرب وشيكة الوقوع.

وعبأ كل عاهل جيشه استعداداً للقاء الحاسم، الذي بدأ في (٢٥ رجب ٩٢٢هـ/ ٢٤ آب ١٥١٦م)، ودارت بين الجيشين رحى معركة عنيفة استمرت أقل من ثماني ساعات، أسفرت عن انتصار واضح للعثمانيين، ولم يصمد المماليك أمام مدفعية هؤلاء المتفوقة[٤].

وانتحر السلطان الغوري أثناء انهزام الجيش، حيث تناول السم عندما علم بنتيجة المعركة، ووقع عن حصانه بعد أن فقد وعيه ومات على الفور[٥]. ومما يجدر ذكره أن انسحاب كل من خير بك نائب حلب، وجان بردي الغزالي نائب حماة من جيش الغوري وانضمامهما إلى صفوف السلطان سليم الأول، كان من العوامل التي أثّرت على نتيجة المعركة[٦].

استثمر السلطان سليم الأول انتصاره هذا وضمَّ حلب وحماة وحمص ودمشق، وكان السكان يُرحِّبون به ويحتفون بمقدمه بصورة لم يألفها أي سلطان عثماني من قبل[٧]. وعيَّن السلطان على هذه المدن ولاة من طرفه، واستقبل في دمشق وفوداً من العلماء فأحسن وفادتهم، وفرَّق الإنعامات، وأمر بترميم المسجد الأموي وقبريّ صلاح الدين الأيوبي والشيخ الأكبر محيي الدين بن عربي، كما شيّد مسجداً باسمه، ولما صلّى الجمعة أضاف الخطيب، عندما دعا له، هذه العبارة «خادم الحرمين الشريفين»[٨].

---

(١) ابن إياس: جـ٥ ص١٢٣. (٢) المصدر نفسه: ص٦٠.

(٣) Hess, Andrew: The Ottoman Conquest of Egypt 1517 and the Beginning of Sixteenth Century World War. International Journal of Middle East Studies: 1973, IV p210.

(٤) ابن إياس: جـ٥ ص٧١.

(٥) يورد ابن إياس رواية أخرى مفادها أن الغوري عندما علم بنتيجة المعركة أصابه فالج ووقع عن حصانه ومات من شدة قهره: جـ٥ ص٦٩.

(٦) المصدر نفسه. (٧) سعد الدين: جـ٢ ص٣٣٩ ـ ٣٤٢.

(٨) سعد الدين: جـ٢ ص٣٧٩. محمد فريد بك: ص١٩٢، ١٩٣. رافق، عبد الكريم: العرب والعثمانيون: ص٦١.

كانت بعض القوى المحلية الحاكمة في بلاد الشام تقف موقف المتردد من هذه الحرب، لتتخذ، بعد انتهاء المعركة، الموقف الذي يتناسب مع مصالحها، مثل آل معن، لكن بعض القوى الأخرى، ومنهم آل بُحتر، فضلوا الوقوف إلى جانب المماليك، وترتب على مثل هذه المواقف أن ارتفعت مكانة آل معن وهبطت مكانة آل بُحتر[1].

أسباب انتصار العثمانيين في معركة مرج دابق

ـ كانت الجيوش العثمانية جيدة التسليح والتجهيز، وطبقت الأساليب التكتيكية الحديثة.

ـ لجأت هذه الجيوش إلى تدعيم مواقعها بواسطة قلاع متحركة، تشكَّلت من عربات مربوطة بعضها بالبعض الآخر.

ـ وزَّع السلطان سليم الأول قواته ومدفعيته بحيث تستطيع الاختباء خلف سلاسل من العربات المتصلة بعضها ببعض، وخلف حواجز من الأشجار والأخشاب.

ـ امتازت المعدات المقاوِمة للخيّالة، كالشوكات والخطّافات الحديدية المربوطة بالحبال، بأهمية كبيرة في المعركة، إذ كان الجنود العثمانيون يُطلقون هذه الأدوات على فرسان المماليك المدججين بالسلاح، فيسحبون فرسانهم من على ظهور الخيل ويقتلونهم بالفأس أو بالسيف.

ـ كان العثمانيون يمتلكون أفضل مدفعية في العالم آنذاك، واستخدموا أحدث أنواع المدفعية النحاسية المركَّبة على عجلات يجر الواحد منها زوج من الثيران، في حين لم يعرف الجيش المملوكي مثلها.

ـ على الرغم من أن جنود الجيش العثماني كانوا ينتمون إلى قوميات مختلفة وطوائف دينية متعددة، إلا أن هذا الجيش عُرف بانضباطيته وتماسكه المعنوي على عكس الجيش المملوكي الذي تنازعه الإحجام.

ـ انسحاب بعض أمراء بلاد الشام من الجيش المملوكي وانضمامهم إلى الجيش العثماني عند بدء القتال، أمثال خير بك نائب حلب وقائد الميسرة، وجان بردي الغزالي[2] ما أثر سلباً على قوة ومعنويات السلطان الغوري.

ـ تراجع القاعدة الإسلامية للمماليك بفعل الانتفاضات الشعبية ضدهم، في القرى والمدن الإسلامية.

---

(١) كرد علي، محمد: خطط الشام: جـ٢ ص٢١٣.

(٢) ابن إياس: جـ٥ ص٧٦. أوزتونا: جـ١ ص٢٢٣.

معركة الريدانية ـ ضمُّ مصر

أراد السلطان سليم الأول، بعد انتصاره في مرج دابق، أن يوقف الحرب وألّا يستمر في زحفه على مصر، لكن راودته فكرة توحيد العالم الإسلامي، فعرض على طومان باي، ابن شقيق الغوري الذي تولى السلطة بعد عمه[1]، أن يعلن خضوعه له مقابل أن يسند سليم الأول إليه حكم مصر على أن يضرب اسمه على السكة، ويخطب باسمه على المنابر ويدفع ضريبة سنوية[2].

ويبدو أن طومان باي لم يقبل فكرة الهزيمة، فاضطر السلطان سليم الأول إلى نقل الحرب إلى مصر، وضمَّ فلسطين خلال زحفه.

تقدم الجيش العثماني نحو الحدود المصرية، في (ذي الحجة ٩٢٢هـ/ كانون الثاني ١٥١٧م)، وتغلب على قوة مملوكية في غزة[3] ثم تقدم نحو القاهرة وعسكر في ضواحيها.

ومن جهته، استعد طومان باي للقتال، وتمكن، خلال مدة قصيرة، من جمع فصائل المماليك وتجهيزها، كما شكَّل فصائل من المرتزقة، وضمن تأييد شيوخ البدو، وحاول اقتباس أحدث المنجزات العسكرية، بما في ذلك المدفعية المثبَّتة على عربات، وأقام التحصينات حول القاهرة، وراهن على حرب طويلة وعنيفة، ووضع استراتيجية قتالية قائمة على إنهاك العثمانيين في معارك قصيرة، وإجبارهم على التراجع إلى الصحراء ومن ثم مطاردتهم فيها وإبادتهم، واستعادة بلاد الشام بعد ذلك، إلّا أنه عانى من انتفاضة الأهالي المصريين على حكمه، الذين هلَّلوا للسطان سليم الأول، وقدَّموا له المساعدة في القبض على المماليك المتوارين، ولم يبق معه إلّا الأعيان الذين ظلوا أوفياء للمماليك، والبدو الذين كان يدفع لهم ذهباً عن كل قتيل عثماني.

وفضَّل طومان باي، نتيجة الوضع الناشئ، سحب قواته إلى القاهرة، وبالقرب من الريدانية، الضاحية الشمالية لعاصمة المماليك، حُفرت الخنادق وأُقيمت الأسوار والتحصينات المضادة للمدافع[4]، وزُرعت الخنادق بالحواجز المضادة للخيول، وشكَّلت العربات سداً يحمي قطع المدفعية المنصوبة هناك، كما رُفعت أمامها سواتر ترابية لحمايتها.

وجنَّد السلطان المملوكي العبيد والمساجين ليسد النقص الحاصل في القوة

---

(١) ابن إياس: جـ٥ ص٨٥، ١٠٢ ـ ١٠٨. ويذكر أنه قريبه.

(٢) المصدر نفسه: ص١٢٤، ١٢٥.

(٣) المصدر نفسه: ص١٢٩.

(٤) المصدر نفسه: ص١٤٥.

البشرية كما جنّد الأغنياء، لكن كان ينقصه القادة العسكريون المحنّكون والجنود المدرَّبون. والواقع أن جيشه الذي بلغ أربعين ألف مقاتل كان غير متجانس، وافتقر إلى الروح القتالية العالية.

ونشب القتال بين الطرفين في (٢٨ ذي الحجة ٩٢٢هـ/ ٢٢ كانون الثاني ١٥١٧م)، وأسفرت إحدى هجمات المماليك عن قتل الصدر الأعظم سنان باشا، وقد قتله طومان باي معتقداً أنه السلطان سليم[١]، إلّا أن الجيش المملوكي لم يتمكّن من التغلب على الجيش العثماني الذي أبدى تفوقاً ملحوظاً في القتال، ودمَّر، في إحدى مراحل المعركة، المدفعية المملوكية.

وتراجع الجيش المملوكي تحت ضغط الأحداث العسكرية من دون نظام، مخلفاً وراءه قرابة خمسة وعشرين ألف قتيل، ثم انفرط عقده وتفرَّق[٢]. ودخل الجيش العثماني مدينة القاهرة عاصمة السلطنة المملوكية، في أواخر كانون الثاني وأوائل شباط، وقاومه المماليك من شارع إلى شارع لكن من دون جدوى، إلى أن سيطر نهائياً على القاهرة.

وفرَّ طومان باي مع بعض أتباعه إلى الجيزة وأخذ يناوش الجيش العثماني، ثم اندفع إلى الشمال بعد انفصال البدو عنه بعد أن أدركوا عقم المقاومة، فوصل إلى منطقة البحيرة، وخاض معركته الأخيرة في الثاني من نيسان في منطقة الوردان[٣]، على بعد خمسين كلم شمالي القاهرة، انتهت بهزيمته، ففرَّ ملتجئاً إلى صديقه الشخصي حسن بن مرعي، شيخ إحدى القبائل في قرية بوطة، لكن هذا الشيخ ضرب بقواعد الضيافة عرض الحائط وسلَّم صديقه إلى العثمانيين[٤].

وعامله السلطان سليم الأول، في بادئ الأمر، معاملة كريمة، لكنه أذعن في النهاية لإلحاح خير بك والغزالي فأمر بقتله في (٢١ ربيع الأول ٩٢٣هـ/ ١٣ نيسان ١٥١٧م)، حيث شُنق تحت قنطرة بوابة القاهرة على باب زويلة[٥].

ومكث السلطان سليم الأول في مصر نحو ثمانية أشهر[٦] زار خلالها مساجد المدينة وآثارها، ووزع العطاءات على أعيانها وحضر احتفالات ارتفاع النيل، كما حضر احتفال سفر المحمل الشريف وقافلة الحجاج التي تحمل معها الكسوة الشريفة إلى الحجاز، وأرسل الصرَّة إلى الحرمين الشريفين بهدف توزيعها على الفقراء.

---

(١) ابن إياس: جـ٥ ص١٤٣ ـ ١٤٧.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) المصدر نفسه: ص١٧٤.
(٤) المصدر نفسه: ص١٧٤، ١٧٥.
(٥) المصدر نفسه: ص١٧٦.
(٦) المصدر نفسه: ص٢٠٧.

أسباب انتصار العثمانيين في معركة الريدانية

ـ كانت القوة الضاربة في الجيش المملوكي تبلغ مائة وثلاثة وثلاثين ألف فارس من الشراكسة، كما كان لدى هذا الجيش ثلاثة وتسعون ألف مقاتل من البدو المتطوعين، ومع ذلك فقد عانى طومان باي من نقص في عديد جيشه، ولم يتمكَّن من حشد أكثر من أربعين ألف مقاتل بمن فيهم البدو، لكن هؤلاء لم يكونوا منتظمين، إذ من المعروف أن البدوي لا تستهويه الحرب النظامية(١).

ـ كانت الظروف القتالية في صالح المماليك الذين يقاتلون على أرضهم وهم متشبثون بها ويستميتون في الدفاع عنها، لكنهم لم يُحسنوا استغلالها.

ـ كان لدى الجيش المملوكي مائتا مدفع استعملها في المعركة، إلّا أنها كانت مدافع قلاع ثابتة ولا يمكن مقارنتها بالمدافع العثمانية، وتمكن العثمانيون من إسكاتها بعد بدء المعركة(٢).

ـ استعمل السلطان سليم الأول، لأول مرة في حملته، هذه المدافع ذات السبطانات الأخدودية والمدافع المصبوبة حديثاً، بالإضافة إلى المدافع المجرية التي تطلق من خمس إلى عشر طلقات، بين الطلقة والطلقة مدة زمنية قصيرة(٣).

ـ وضع المماليك خطتهم العسكرية على أساس أن الجيش العثماني سيدخل القاهرة من الناحية العادلية لأنها الطريق الطبيعي لدخول المدينة، فركَّزوا مدفعيتهم على هذا الطريق، فكان على الجيش العثماني أن يجتاز التحصينات المملوكية الموجودة فيها.

ـ وقف السلطان سليم الأول على نظام التعبئة الذي نفّذه المماليك، فاتبع خطة عسكرية مرنة، وبناء على ذلك، أمر كتائب عدة من جيشه بالتظاهر بالهجوم، في حين تقدَّم هو على رأس جيشه الكبير إلى الجنوب والتف حول جبل المقطم حتى أصبح خلف القوات المملوكية، وبعمله التكتيكي هذا ضمن كسب المعركة، لأن طومان باي اضطر إلى الخروج إلى الصحراء المفتوحة لمجابهة العثمانيين. وفشلت المدافع المملوكية، الموجهة إلى جهة عكسية، من القيام بأي عمل جدِّي لوقف الزحف العثماني، وبذلك يكون سليم الأول قد شلَّ حركة المدفعية المملوكية قبل أن يدمرها، ثم تقدم وهو مطمئن إلى قلب المدينة(٤).

---

(١) أوزتونا: جـ١ ص٢٢٧.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) المرجع نفسه.

(٤) المرجع نفسه: ص٢٢٨.

مدى نجاح سليم الأول في تحقيق سياسته الشرقية

الحقيقة أن السيطرة العثمانية على الجبهة الشرقية جاءت مترافقة مع محاور الخطوط الجغرافية ذات النقاط الاستراتيجية، وقد سيطر عليها السلطان العثماني بالتعاقب، وهي على النحو التالي:

أ ـ محاور ما بعد معركة تشالديران:

١ ـ خط تبريز ـ أريڤان ـ كراباغ، عام (٩٢٠هـ/ ١٥١٤م).

٢ ـ خط أماسيا ـ كماخ، عام (٩٢١هـ/ ١٥١٥م).

٣ ـ خط ديار بكر ـ ماردين ـ الموصل (شمال العراق)، عام (٩٢٢هـ/ ١٥١٦م).

ب ـ محاور ما بعد معركة مرج دابق:

١ ـ خط حلب ـ دمشق ـ القدس ـ غزة ـ خان يونس (٩٢٢هـ/ ١٥١٦م).

٢ ـ خط الريدانية ـ القاهرة ـ الإسكندرية (٩٢٣هـ/ ١٥١٧م)[١].

استطاع السلطان سليم الأول، خلال مدة سنتين، أن يكسر شوكة قوتين كبيرتين في آسيا الغربية، الدولة الصفوية والدولة المملوكية، وأن يسيطر على مناطقهما الاستراتيجية ويصبغ آسيا الصغرى بالصبغة العثمانية.

وقد تمكَّن من القضاء نهائياً على سلطة المماليك بسيطرته على عاصمتهم القاهرة، في حين أن القوة الصفوية بقيت مسيطرة على عمق الأراضي الإيرانية ما سيكون له انعكاسات على العلاقات المستقبلية بين الدولتين، بفعل أن الدولة الصفوية سوف تستعيد قوتها وتبدأ تحركاتها وتحرشاتها، ومن ثَم حروبها التي غطَّت مراحل طويلة من التاريخ العثماني، كما سنرى. ونتيجة لذلك استطاع العثمانيون، بعد السلطان سليم الأول، أن يتفرَّغوا لمعالجة مشكلاتهم التي برزت في البلقان.

ونلاحظ، من خلال النظرة المتأنية على محاور الخطوط الاستراتيجية، الأمور التالية:

محاور ما بعد تشالديران: تكمن أهمية الخط الثاني في أنه ضمَّ أراضي إمارة ذي القدر إلى الأملاك العثمانية، وهي التي كانت تشكل حجر عثرة أمام التقدم العثماني على الخط الأول، في حين تكمن أهمية الخط الثالث في أنه ضمَّ المناطق الكردية، ذات المذهب السني، وفتح الطريق أمام العثمانيين إلى الخليج العربي عبر بغداد.

محاور ما بعد مرج دابق: تكمن أهمية الخط الأول في أنه مدَّ مجال السيطرة العثمانية على البلاد العربية المشرقية، وأمَّن الخط التجاري المار بحلب

---

(١) الجميل: ص٣٤٥.

والإسكندرون، بالإضافة إلى سيطرة عثمانية على القدس ذات الأهمية الدينية، وفتح أمام العثمانيين طريق مصر، كما أمَّن الجناح الجنوبي لبلاد الأناضول، ومنع الصفويين من الهيمنة على العالم العربي التي كانت من بين استراتيجيتهم السياسية.

وتكمن أهمية الخط الثاني في أنه فتح طريق الأراضي المقدسة واليمن أمام العثمانيين، وحقَّق سيطرة عثمانية آنية على طريق التجارة مع الشرق الأقصى.

والواقع أن السلطان سليم الأول وظَّف ما توفر له من إمكانات بشرية ومادية وجغرافية واقتصادية ضد خصميه، شرقاً وجنوباً، وتمكَّن من التأثير على ميزان القوى مع الصفويين لصالح العثمانيين[1].

انتقال الخلافة الإسلامية إلى العثمانيين

تكمن أهمية ضمِّ مصر، بالإضافة إلى التوسع العثماني على الأرض، تنازل الخليفة محمد المتوكل على الله، آخر الخلفاء العباسيين في مصر، عن حقه في الخلافة الإسلامية إلى السلطان سليم الأول. ويذكر أن المتوكل هذا رافق السلطان قانصوه الغوري إلى حلب، ثم أُلقي في غياهب السجن بعد مرج دابق، وعامله سليم الأول معاملة كريمة وصحبه معه إلى مصر.

وسعى سليم الأول، في مناسبات عدة، إلى الانتفاع بنفوذ الخليفة في مفاوضاته مع طومان باي لكنه لم يفلح، عندئذ أرسله إلى إستانبول. وتذكر الرواية التاريخية أن السلطان العثماني سجنه بفعل سلوكه، وبقي في السجن إلى أن توفي السلطان سليم الأول حيث عاد بعد ذلك إلى القاهرة.

لم يذكر هذه التفاصيل عن الخليفة المتوكل إلا المؤرخ ابن إياس الذي انفرد بذلك[2]، ولعلَّه بالغ كثيراً فيما كان للمتوكل من دور في الحملة المصرية، في حين لا يذكر المؤرخون الأتراك، المعاصرون لهذه الأحداث، أي شيء عن دوره، كما لم تذكر مصادر هذه المرحلة أي كلمة عن قضية تنازل الخليفة عن الخلافة الإسلامية للسلطان العثماني.

والراجح أن هذه الرواية الخاصة بقضية التنازل، التي لم تذكرها المصادر التركية المعاصرة، قد ظهرت بعد ذلك بقرنين ونصف من الزمان، وتناقلها المؤرخون الأتراك وغيرهم وانتشرت بين الناس، ومن الواضح أنها هدفت إلى تبرير ادعاء

---

(١) الجميل: ص٣٤٦.

(٢) ابن إياس: جـ٥ ص١٣٥. وراجع: المجتمع الإسلامي والغرب، لجيب وبوين، الفصل المعنون بـ الخلافة والسلطنة: ص٤١ ـ ٥٧.

سلاطين آل عثمان الحق في الخلافة على إثر فرض وجودهم على الأرض.

ومهما يكن من أمر، فإن السلطان سليم الأول احتفظ بألقاب الخلافة قبل فتحه مصر، وكانت خطبة الخلافة قد ألقيت باسمه في دمشق بعد معركة مرج دابق، وأطلق على نفسه لقب «ظل الله على الأرض»[1].

ضم الحجاز

كان طبيعياً أن يكون الحجاز محط آمال السلطان سليم الأول، مدركاً في الوقت نفسه أن ضمَّه البلاد المذكورة ستقوِّي مكانته في العالم الإسلامي، وبخاصة بعد أن أصبحت دمشق تحت حكمه والقاهرة في قبضته ويُخطب باسمه على منابر بغداد.

وكان طبيعياً أيضاً، بعد هذا التوسع العثماني في المشرق، أن يتطلع شريف مكة أبو البركات الهاشمي إلى الحصول على رضى السلطان العثماني وموافقته على تعيينه شريفاً حاكماً في مكة وملحقاتها، لذلك أعلن ولاءه للعثمانيين، وأرسل ابنه أبا نمي إلى القاهرة لتقديم الطاعة، ومعه مفاتيح مكة والمدينة والأمانات المقدسة الأخرى، مثل الراية الشريفة والبردة الموجودة لدى الأشراف، وعرض عليه دخول الحجاز تحت حماية الدولة العثمانية[2].

والواقع أن في هذا الولاء فائدة اقتصادية وسياسية كبرى للأشراف، بفعل ما سيجنونه من استمرار تدفق الحجاج من الشام ومصر والعراق.

ومن جهة أخرى، فإنه من المتعذر على شريف مكة أن يبقى غير معني بالتطورات السياسية في الشام ومصر واليمن، إذ لم يكن أشراف مكة سوى حكام تحت السيطرة المملوكية، وامتناعهم عن الخضوع للسلطان العثماني المنتصر سيلفت نظره، وبخاصة أنه توجد حامية عسكرية مملوكية في جدة.

يضاف إلى ذلك، فإن سيطرة السلطان سليم الأول على مصر ستجعله ينظر إلى تلك القوى المنتشرة على شواطئ البحر الأحمر، من جدة إلى اليمن، بهدف جعل هذا البحر بحيرة إسلامية آمنة من أي أخطار تُهدِّد الأراضي المقدسة ونمو التجارة بين الشرق الأقصى والبلاد الإسلامية وأوروبا.

ونتيجة لذلك، تلاقت أهداف الشريف أبي البركات مع تطلعات السلطان سليم الأول التي فرضتها عليه ظروف انتصارته في مرج دابق والريدانية، بالإضافة إلى الأخطار الأوروبية التي تهدد العالم الإسلامي، بصفة عامة، والبحر الأحمر والأراضي المقدسة، بصفة خاصة.

---

(١) ابن إياس: جـ٥ ص١٩٠.

(٢) المصدر نفسه.

لذلك كان التحرك السريع لشريف مكة في اتجاه العثمانيين تنفيذاً للفكر السياسي المستنير.

ومن جهته، حافظ السلطان سليم الأول على استقلال الحجاز الذاتي كاملاً، واعترف بوضعه الخاص وبالحقوق الموروثة للأسرة الهاشمية، ولم يتعرض للبناء الداخلي والإدارة الداخلية اللذين لم يُصبهما أية تغييرات جوهرية، واكتفى العثمانيون بتولي حراسة الشواطئ البحرية وحماية قوافل الحجاج والمؤن للمدن المقدسة، والاعتناء بأحوال الطرق وإهراءات الحبوب وخزانات المياه.

عودة سليم الأول إلى أدِرنة

غادر السلطان سليم الأول القاهرة إلى إستانبول، في (٢٢ رجب ٩٢٣هـ/ ١٠ آب ١٥١٧م)، عن طريق دمشق وحلب[١]، بعد أن أجرى ترتيبات داخلية في مصر، وعيَّن خير بك والياً على هذا القطر[٢]، وهو أحد الأمراء المماليك الذين خانوا الغوري، كما ترك في القاهرة حامية عسكرية كافية لحفظ الأمن بقيادة خير الدين، آغا الإنكشارية، ووصل إلى عاصمته التي أضحت، منذ ذلك الوقت، مقر الخلافة الإسلامية، في (رجب ٩٢٤هـ/ تموز ١٥١٨م)، ثم ارتحل عنها إلى مدينة أدِرنة.

واهتم سليم الأول، في عام (٩٢٥هـ/ ١٥١٩م)، بتجهيز أسطول بحري لمهاجمة فرسان القديس يوحنا في رودس، الذين كانوا يقطعون طريق الحجاج المسلمين، فضلاً عن قيامهم بقطع خطوط المواصلات البحرية العثمانية.

وراح، في الوقت نفسه، يجهز جيشاً برياً لمحاربة الصفويين، الذين استعادوا نشاطهم المعادي، لكن المنية وافته بدون أن يحقق هدفيه، حيث توفي في (٩ شوال ٩٢٦هـ/ ٢٢ أيلول ١٥٢٠م)[٣].

لقد أجمع العديد من المؤرخين على ما تمتع به السلطان سليم الأول من مواصفات خاصة، والتي جمعت القدرات القيادية - الحربية والنشاطات الذهنية والجسدية. كان هاوياً الصيد وسماع الشعر الفارسي والاستماع إلى أحداث التاريخ. وعلى الرغم مما اتصف به من القسوة الرهيبة إلا أنه كان يرتاح عندما يجالس المؤرخين والشعراء، حتى في ميادين القتال، ليأنس باستشاراتهم وأفكارهم.

والواقع أن السلطان سليم الأول قام، خلال مدة حكمه التي استمرت ثماني سنوات وخمسة أشهر، بأعمال جبّارة، وتكاد تكون إنجازاته التوسعية أكبر بكثير من

---

(١) ابن إياس: جـ٥ ص٢٠٦.

(٢) المصدر نفسه: ص٢٠٣. سعد الدين: جـ٢ ص٣٧٤، ٣٧٥.

(٣) ابن إياس: جـ٥ ص٣٦٠. محمد فريد بك: ص١٩٧.

سنيٍّ عهده، إذ جعل من الدولة العثمانية دولة عالمية حقيقية كبرى مهيبة لأعدائها.

كان هدفه أن يحقق في إيران ما حقَّقه صلاح الدين الأيوبي في مصر، من حيث القضاء على الحكم الشيعي، والسعي لإقامة اتحاد إسلامي والوصول إلى تركستان والهند، إلا أن هذه المشاريع لم تتحقق.

وتسيطر شخصية سليم الأول على كل الأحداث الكبرى التي وقعت في عهده، واتخذه الشعب العثماني بطلاً قومياً.

الفصل الخامس

سليمان الأول القانوني

٩٢٦ ـ ٩٧٣هـ/ ١٥٢٠ ـ ١٥٦٦م

علاقة سليمان الأول بالغرب الأوروبي

الأوضاع السياسية في أوروبا في بداية عهد سليمان الأول

خلف السلطان سليمان الأول أباه السلطان سليم الأول، وشهدت المرحلة الأولى من حكمه أحداثاً كبرى وبخاصة في أوروبا، والواضح أن أبرز سمة في شخصية هذا السلطان، الذي كان بطبعه محباً للسلام، هي أنه اشترك شخصياً في ثلاث عشرة حملة عسكرية كبرى، عشر منها في أوروبا وثلاث في آسيا، وكانت هذه الحروب مراحل متعددة من أجل توسع الدولة العثمانية في رقعتها ونفوذها وسلطانها.

ويُعدُّ عهد السلطان سليم الأول وخليفته السلطان سليمان الأول المرحلة التي بلغت خلالها الدولة العثمانية ذروة قوتها، فكان طبيعياً أن تتطلع الدول الأوروبية إلى مقاومة هذه الدولة أو عقد أواصر الصداقة معها، وفقاً لظروفها السياسية ومصالحها الحيوية.

والواقع أنه يمكن النظر إلى القرن السادس عشر الميلادي على أنه مفترق تاريخي سيتقرر، انطلاقاً منه، شكل توزيع القوى على طرفي العالم الإسلامي الشرقي والنصراني الأوروبي في الغرب، وستقع فيه أشد المعارك البرية والبحرية هولاً، والتي ستتوقف على نتائجها مواقع الطرفين المتحاربين، الدولة العثمانية المتنامية، وعلى رأسها السلطان سليمان الأول، والامبراطورية الرومانية المقدسة، وعلى رأسها شارل الخامس وابنه فيليب، وستُقدِّم كل منهما نفسها حامية لدين وحضارة، في معادلة متناقضة الأبعاد والتوجهات السياسية والحضارية[1].

وما إن استقر سليمان الأول على عرش السلطنة حتى عادت السياسة العثمانية

---

(١) الكيلاني، شمس الدين: العثمانيون والأوروبيون في القرن السادس عشر، مقال في مجلة الاجتهاد، العدد الثالث والأربعون، السنة الحادية عشرة: ص١١١، ١١٢.

تتجه نحو الغرب، لتبدأ مرحلة أخرى من العلاقات المتجددة مع أوروبا اتسمت بالتوسع في البلقان والبحر الأبيض المتوسط.

وكان السلطان الشاب قد وقف على أوضاع أوروبا وسياسات دولها منذ أن كان أميراً، وعلم بالمنافسة المريرة، من أجل تاج الامبراطورية الرومانية المقدسة، بين أسرتي آل ڤالوَا وعلى رأسهم فرنسوَا الأول ملك فرنسا، وآل هابسبورغ، وعلى رأسهم شارل الخامس ملك إسبانيا، والمعروف أن الثاني فاز بعرش الامبراطورية وجمع، بالإضافة إلى تاج إسبانيا، صقلية ونابولي والبلاد المنخفضة والنمسا وألمانيا والقسم الأكبر من إيطاليا، فاكتسب بذلك سطوة جبارة جعلته يحتل مركز الصدارة في القارة الأوروبية، بحيث أصيب بالانزعاج كل من البابا ليون العاشر وفرنسوَا الأول وهنري الثامن، ملك إنكلترا، وحكام البندقية[1].

والواقع أن فرنسوَا الأول وحده سينازع الامبراطور شارل الخامس على السيادة في أوروبا، في الوقت الذي كانت القوى الأوروبية الأخرى منهمكة بمشكلاتها الداخلية. فالبابوية كانت غارقة في خوفها من العثمانيين، وتُنافسها البندقية، وتواجه الانشقاقات الكنسية، والبرتغاليون منهمكون بمغامراتهم البحرية لتطويق العالم الإسلامي والبحث عن ثروات الشرق، وهنري الثامن منكفئ على مشكلات الإصلاح الديني التي أثارها في إنكلترا؛ إلا أن هذا لم يمنعهم من إظهار ضيقهم بطموح شارل الخامس لتوحيد أوروبا، وأن يجعل من التاج الذي يلبسه تاجاً للعالم النصراني[2]. لكن فرنسا وحدها ستواجه سياسياً جهوده التوحيدية، وسيهدِّد الإصلاح الديني البروتستانتي وحدة بناء الامبراطورية الاجتماعي والسياسي والمذهبي، ذلك الإصلاح الذي امتزج في ألمانيا ودول شمالي أوروبا باللون القومي، وقد وضع ذلك أوروبا على دروب الحروب الأهلية لأكثر من مائة وخمسين عاماً، أتيح خلالها للدولة العثمانية أن تتوسع في أوروبا وشمالي إفريقيا.

لم يعترف سليمان الأول مطلقاً بانتخاب شارل الخامس امبراطوراً، وهو الذي اتصف بأنه أشد ما يكون تعصباً ضد المسلمين، وأشد ما يكون تصلباً، إذ رأى أن دوره الأول يكمن في توحيد الأوروبيين والسير في مقدمتهم لمحاربة العثمانيين، لذلك، كان بروز خطر اتحاد نصراني ضد العثمانيين قائماً بعد انتخاب شارل الخامس، على الرغم من فشل محاولات البابوية المتكررة لقيام مثل هذا الاتحاد،

---

(١) الشناوي، عبد العزيز: أوروبا في مطلع العصور الحديثة: جـ١ ص٢٢٥ ـ ٢٣٥. الكيلاني: ص١١٢.

(٢) الكيلاني: المرجع نفسه.

لكن السلطان لم يخش ذلك، فقواته تمتاز بقدرة قتالية عالية تخوِّلها التفوق على قوات كل دولة أوروبية، إلّا أن الخطر ظل قائماً على أي حال، والروح الصليبية متغلغلة، ومهما كانت خلافات الملوك والأمراء النصارى، فإنهم يتفقون دائماً على حرب العثمانيين. وقد تبيَّن لشارل الخامس أن الزحف العثماني سيتواصل باتجاه قلب أوروبا بعد الفاصل الذي دفع السلطان سليم الأول إلى الشرق.

فالخطر بالنسبة لسليمان الأول لم يكن مجرد وهم، وواجبه كفاتح سيدفعه للمقاومة من دون انقطاع لتوسيع رقعة الديار الإسلامية، وإبعاد الخطر الصليبي الذي يتهدَّده على الدوام.

وقرر شارل الخامس أن يعهد إلى أخيه فرديناند، الذي يقتسم معه إرث مكسيميليان، بمهمة الدفاع عن أوروبا الوسطى أمام الزحف العثماني، وفرديناند هذا هو زوج الأميرة أنَّا أخت لويس ملك المجر، وقد هدف أن يصبح فرديناند في المستقبل ملكاً على المجر وبوهيميا لأن لويس كان عقيماً[١].

بالإضافة إلى هذا الهدف المستقبلي، فإن شارل الخامس وجد نفسه يواجه ثورة البلديات في إسبانيا، من جهة، والأحداث التي نتجت عن حركة الإصلاح الديني، من جهة أخرى، ما جعله يحجم عن الاشتراك بنفسه في حرب العثمانيين[٢].

وستجد أوروبا بأكملها والشرق الأدنى نفسيهما في خضم الحرب. فالبندقية وجنوة اللتان يعنيهما مباشرة أمر ممتلكاتهما القريبة والبعيدة، ستضطران إلى المواربة بين الخصمين. أما فرنسا فإن مصلحتها تفرض عليها أن يكون لها حليف في الشرق لحمايتها من الخطر الامبراطوري، وكذلك أمراء ألمانيا البروتستانت، الذين سيتأرجحون بين ميل إلى استغلال ما يفرضه الأتراك من توازن ضد الامبراطورية، وبين إعراضهم عن الانتفاع من مساعدة العثمانيين بوصفهم مسلمين[٣].

فتح مدينة بلغراد[٤]

برزت المجر في أوروبا الشرقية كخصم تقليدي للعثمانيين، بعد زوال الصرب والبلغار في نهاية القرن الرابع عشر وزوال بيزنطية من قبل، وإن هذه البلاد شكَّلت سوراً منيعاً ضد التقدم العثماني في أوروبا، في عهدي هونيادي وابنه ماتياس كورفن.

---

(١) كلو، أندري: سليمان القانوني: ص٧٤، ٧٥.

(٢) راجع حول ثورة البلديات في إسبانيا: ديورانت: مجلد ٦ جـ٤ ص٢٥٢، ٢٥٣.

(٣) كلو: ص٧٦.

(٤) راجع فيما يتعلق بأحداث فتح بلغراد: صولاق زادة: ص٤٣٨، ٤٣٩. تاريخ بجوي: جـ١ ص٢٥٥ ـ ٢٦٣.

ويبدو أن المجر ضعفت بعد ذلك بفعل بروز قوة الطبقة الأرستقراطية على حساب الملكية القوية والقوى المسلحة، وازدياد الضغط الاقتصادي على الطبقة الزراعية الفقيرة[1]، ما أدى إلى حدوث اضطرابات اجتماعية واقتصادية نتيجة هذه الخلافات السياسية. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فقد نتج عن اعتلاء عرش المجر ملوك ضعاف إلى عدم استغلال انشغال العثمانيين في إيران وبلاد الشام ومصر للنظر في أحوال مملكتهم والتهيؤ للحرب.

وطرأ حادث أشعل نار الحرب الواسعة بين الطرفين، ذلك أن لويس الثاني، ملك المجر، أقدم على قتل رسول سليمان الأول الذي جاء لإعلامه بارتقائه العرش، ويطالبه بدفع الجزية السنوية المقترحة منه، مقابل تجديد الصلح[2]. ويبدو أن لويس هذا كان قد عزم على فك أية تعهدات كانت قد أُعطيت للعثمانيين من قِبل أسلافه، لذلك ذهب إلى حد قتل الرسول مبعوث السلطان. أثار هذا العمل حفيظة سليمان الأول، فاستشاط غضباً لهذه الفعلة، وليس ثمة سبب أكبر من ذلك لإعلان الحرب.

دامت ترتيبات الحرب (أوائل ٩٢٨هـ/ شتاء ١٥٢١م)، تحرك بعدها الجيش العثماني بعدته وعديده باتجاه الشمال. كان هدف الحملة مدينة بلغراد، البوابة المؤدية إلى ما وراء نهر الدانوب، ومفتاح أوروبا الوسطى، وأقوى قلعة للمجر على الحدود العثمانية، وإذا كُتب لهذ المدينة أن تسقط فستصبح الطريق إلى بودابست وفيينا مفتوحة أمام العثمانيين.

وعلم المجريون أن موجة جديدة من الجيش قذف بها العثمانيون راحت تُهدِّدهم، فاستنجدوا بدول أوروبا، لكن هذه الدول تلكأت، ذلك أن البندقية كانت تفاوض الباب العالي بشأن عقد معاهدة تجارية، والبابا كان منهمكاً بمشكلات داخلية، وكذلك كان ملك بولندة والامبراطور شارل الخامس، الذي نصح الملك لويس الثاني بإبرام هدنة مع السلطان لكسب الوقت[3].

وسرعان ما وصل الجيش العثماني إلى صوفيا عن طريق أدِرنة، وتابع زحفه نحو الشمال على ثلاثة محاور: محور شابتس ـ بلغراد، بقيادة أحمد باشا، ومحور ترانسلفانيا ـ بلغراد، بقيادة محمد مغال أوغلو، ومحور صوفيا ـ بلغراد، بقيادة الصدر الأعظم بير باشا، على أن تجتمع هذه الجيوش حول مدينة بلغراد ثم يلتحق السلطان بها[4].

---

(١) أدى ازدياد الضغط الاقتصادي على الفلاحين، وازدياد الضرائب إلى تخفيض معدلات الجباية ثم إلى ثورة قام بها الفلاحون في عام ١٥١٤م تَمَّ قمعها بالقوة. راجع: كولز بول: العثمانيون في أوروبا ص٨٣، ٨٤.

(٢) محمد فريد بك: ص١٩٩.

(٣) كلو: ص٧٧، ٧٨.

(٤) المرجع نفسه: ص٨٠.

وقد هدف السلطان من وراء تكتيكه العسكري هذا إلى التمويه على الحملة وصرف أنظار المجريين عن وجهتها الأساسية.

تمكَّن أحمد باشا، أثناء تقدمه، من فتح مدينة شابتس الواقعة على نهر الدانوب والقريبة من بلغراد، وتابع زحفه نحو هذه المدينة الأخيرة. واجتمعت الجيوش الثلاثة حول بلغراد، ثم لحق بها السلطان. وسرعان ما نصبت المدافع حولها وبدأت تقصفها بشكل متواصل، وضيَّق المجاهدون الخناق عليها، ونفَّذوا عمليات اقتحام منظمة حتى تمكَّنوا من الدخول إليها بعد أن نسفوا أكبر برج في تحصيناتها. ودخل السلطان المدينة، بعد شهرين ونصف من الحصار والضرب المتواصل، وصلّى في إحدى كنائسها بعد أن حوَّلها إلى مسجد[1].

وبسقوط بلغراد أزيل ذلك الحاجز الذي حال دون تقدُّم العثمانيين إلى الأقاليم الواقعة فيما وراء نهر الدانوب، وأضحى الطريق من بلغراد إلى بودا في الدانوب الأوسط، مفتوحاً أمامهم.

العلاقة العثمانية ـ البندقية، في أوائل عهد سليمان الأول

سرعان ما انتشرت أصداء انتصار الجيوش العثمانية في أوروبا، وكانت رسل البندقية وروسيا وراجوزة أول من جاؤوا لتقديم التهاني للسلطان، ذلك أن من مصلحة البندقية، وهي دولة تجارية، استمرار العلاقة الحسنة مع الباب العالي بفعل أن مرد ثروتها يعود إلى التجارة البحرية، وأن حرية التنقل في البحار هي الشرط لهذه الحركة البحرية التي من دونها تختنق الجمهورية، والتهديد الوحيد الذي يمثل خطراً عليها وعلى ممتلكاتها قد يأتي من الدولة العثمانية، والسياسة الوحيدة المتوخاة هي التلاؤم، بقدر الإمكان، بإقامة علاقة حسنة مع الباب العالي، وقد ساعدها على ذلك أن علاقتها بالدولة العثمانية، في عهد السلطان سليم الأول وبداية عهد السلطان سليمان الأول لم تكن متوترة، لذلك فإنها عملت، عن طريق سفيرها في إستانبول، على تجديد الامتيازات وعقد معاهدة مع الدولة العثمانية، وُقِّعت في (الأول من محرم ٩٢٨هـ/الأول من كانون الأول ١٥٢١م) أيدت المعاهدات السابقة وأضافت إليها بعض الزيادات التي تطلبتها واقعية الظروف السياسية والاقتصادية. والجدير بالذكر أن البندقية كانت مستعدة لكل شيء مقابل حماية تجارتها في شرقي البحر الأبيض المتوسط.

وأهم ما جاء في هذه المعاهدة، التي تضم ثلاثين بنداً، ما يلي[2]:

---

(١) محمد فريد بك: ص٢٠٢.

(٢) الصباغ: جا ص٩٤، ٩٥.

- حرية التجارة للبنادقة في أنحاء الدولة العثمانية.
- ضمان أمن التجار وسلامتهم.
- تحديد مدة إقامة القنصل في إستانبول، ووجوب تبديله مرة كل ثلاث سنوات.
- إعفاء جميع التجار البنادقة من ضريبة الجزية.
- عدم وضع عراقيل في وجه تجارة البندقية مع دول شمالي إفريقيا.
- عدم جواز تنقل التجار البنادقة في أنحاء الدولة العثمانية من دون إذن القنصل، وفي حال وفاة أحدهم تنظم قضية إرثه من قِبل القنصل.
- وجوب مثول التراجمة أمام المحاكم لحضور المرافعات في القضايا التي تقام ضد رعايا دولة البندقية.
- حدَّدت المعاهدة قيمة الجزية السنوية التي يجب أن تدفعها حكومة البندقية إلى الحكومة العثمانية، لقاء احتلالها جزيرتي قبرص وزانطة، بعشرة آلاف دوكا عن الأولى، وخمسماية عن الثانية.

تكمن أهمية هذه المعاهدة في أنها تحتوي على الأسس الرئيسة التي نُظِّمت على أساسها المعاهدات مع الدول الأوروبية الأخرى، وقامت عليها الامتيازات القنصلية في بلاد الدولة العثمانية.

فتح جزيرة رودس

كانت جزيرة رودس، الواقعة في الجزء الشرقي من البحر الأبيض المتوسط، جزيرة مشاكسة، إذ كانت معقل فرسان القديس يوحنا الذين ما برحوا، منذ أيام الحروب الصليبية، خطراً يُهدِّد المسلمين في الشرق بشكل عام، والسيادة العثمانية بشكل خاص، لأنهم كانوا يساعدون القراصنة النصارى ويقطعون طريق الحجاج المسلمين إلى الحجاز، فضلاً عن قيامهم بقطع خطوط المواصلات البحرية العثمانية، كما كانوا يغيرون على سواحل آسيا الصغرى والشام، ويُهدِّدون الطرق الواقعة بين إستانبول ورودس، ويقومون بأعمال سلب ونهب السفن التجارية الإسلامية. وبشكل عام، تتحكَّم الجزيرة بعقدة مواصلات شرقي المتوسط، وتشكل حلقة اتصال بين إستانبول ومصر.

وبدا للسلطان أن رودس أضحت معقلاً أجنبياً خطيراً في بحر هو، من دون هذا المعقل، بحر عثماني، فكان من مصلحة الدولة أن تضم الجزيرة إلى أملاكها.

وهكذا قرر سليمان الأول وضع حدٍّ لوجود هذه القوة المتمركزة على بعد أميال من آسيا الصغرى، على أن تكون الجزيرة حلقة اتصال بين إستانبول ومصر من جهة البحر، ولكي لا يكون للنصارى مركز حصين في وسط بلاده تلجأ إليه أساطيل الدول المعادية وقت الحرب.

لم يكن السلطان العثماني بحاجة إلى ما يبرر الهجوم على رودس، وقد ساعدته الظروف السياسية التي كانت سائدة آنذاك في أوروبا، وأهمها:

- انهماك أوروبا بالحرب التي نشبت بين شارل الخامس وفرنسوَا الأول في (أواسط ٩٢٧هـ/ صيف ١٥٢١م).
- انهماك البابا ليو العاشر بمقاومة الراهب الألماني لوثر، مؤسس المذهب البروتستانتي، وانقسام ألمانيا وانهماكها في حروب دينية.
- عقد الصلح بين الدولة العثمانية والبندقية.
- نمو البحرية العثمانية منذ عهد السلطان سليم الأول.
- اضطراب بلاد المجر بفعل اختلاف أعدائها فيما بينهم، بالإضافة إلى صغر سن ملكها.

انتهز السلطان الظروف السياسية المؤاتية هذه وشنَّ هجوماً على رودس، التي تُعدُّ أكثر تحصيناً من أي قلعة أخرى في البحر الأبيض المتوسط، ونفَّذ الهجوم ثلاثمائة ألف جندي تساندهم ثلاثمائة سفينة حربية، وقد رفض حاكمها العجوز، فيليب دي ليل آدم، عرضاً من السلطان بإخلاء الجزيرة والانسحاب منها مع أتباعه[1].

ابتدأ الحصار المركَّز في (أواخر ٩٢٨هـ/ صيف ١٥٢٢م)، وقد عانت الجيوش العثمانية من مصاعب عدة أثناء الحصار، ما اضطر الأسطول العثماني إلى التراجع عنها أكثر من مرة، وأبدى سكان الجزيرة دفاعاً مستميتاً لفك الحصار عنهم. وأخيراً استسلمت تحت ضغط الحصار، وبفعل نقص المؤن والعتاد الحربي والذخيرة ولكن بشروط، منها:

- أن يغادر الفرسان الجزيرة بأمان، في مدى اثني عشر يوماً، تاركين خمسين من الرهائن نصفهم من الفرسان ونصفهم الآخر من سكان الجزيرة، على ألّا يقترب الأسطول العثماني من الجزيرة أكثر من ميل.
- يتمتع السكان الباقون في الجزيرة بالحرية الدينية الكاملة، مع إعفائهم من الجزية لمدة خمس سنوات[2].

وقابل السلطان رئيس الرهبنة، بعد توقيع الاتفاق، فواساه، وامتدح دفاعه وأنعم عليه[3].

وفي شهر (ربيع الأول ٩٢٩هـ/ كانون الثاني ١٥٢٣م) أبحر فرسان القديس يوحنا إلى جزيرة كريت، ثم غادروها بعد ثماني سنوات إلى وطن أكثر ديمومة في مالطة.

---

(١) محمد فريد بك: ص٢٠٥. ديورانت: مجلد ٦ جـ٥ ص١٠٢، ١٠٣.

(٢) كلو: ص٨٨.

(٣) المرجع نفسه: ص٨٨، ٨٩.

وهكذا اقتُلعت من شرقي البحر الأبيض المتوسط دولة لاتينية، وأضحت هذه المنطقة البحرية آمنة[1]، وكان ذلك إيذاناً بانتقال زمام المبادرة من يد العالم النصراني إلى أيدي العثمانيين.

علاقة سليمان الأول بفرنسوَا الأول

الواقع أن أبرز حدث سياسي في عهد السلطان سليمان الأول هو العلاقة التي جمعته وملك فرنسا فرنسوَا الأول، تلك العلاقة التي تحولت مع مرور الزمن إلى محالفة.

فقد كان فرنسوَا الأول طامعاً بالعرش الامبراطوري، فلما تولاه شارل ملك إسبانيا، وأعلن نفسه أمبراطوراً للامبراطورية الرومانية المقدسة، باسم شارل الخامس، أضحت أملاكه تحيط بفرنسا من جميع الجهات إلا من جهة البحر.

ذلك أن شارل الخامس أصبح، بحكم سلطته الجديدة، ملكاً على النمسا بالإضافة إلى إسبانيا، وامبراطوراً لألمانيا وحاكماً لقسم واسع من إيطاليا الجنوبية، وانضوت تحت لوائه جمهوريات جنوة وفلورنسا وإقليم وهران في الجزائر وجزيرتا مينورقة وصقلية، وأضحى باستطاعته أن يغزو فرنسا عبر الحدود الألمانية وعبر جبال البرينيه في آن معاً[2].

والواضح أن فرنسوَا الأول شعر بهذا الإحراج، فسعى إلى التحالف مع العثمانيين، ولم يكن تنفيذ هذا القرار بالأمر السهل، لأن السياسة الأوروبية لم تكن قد تحرَّرت يومئذ من طابعها النصراني، وكانت أوروبا، بسكانها وملوكها وأمرائها، تنظر بعين الجزع إلى معسكرات العثمانيين في البلقان، وإلى أساطيل الربابنة المسلمين التي تجوب مياه غربي البحر الأبيض المتوسط. ويُذكر في هذا الصدد أن فرنسوَا هذا قد شنَّ في شهر (ربيع الآخر ٩٣١هـ/ شباط ١٥٢٥م) حرباً على إيطاليا، لكن هذه الحرب انتهت بكارثة في بافيا، حيث وقع الملك الفرنسي أسيراً في يد الامبراطور الذي أرغمه على توقيع معاهدة مدريد المذلة قبل أن يفرج عنه[3].

ودارت، في أثناء وجود الملك الفرنسي في الأسر، مباحثات بين الملكة لويز ساڤوا، والدة فرنسوَا الأول والوصية على العرش الفرنسي، وبين السلطان سليمان الأول بهدف التعاون ضد العدو المشترك[4]، وقد اتخذت الملكة، بنفسها، هذا

---

(١) Shaw: I p89.

(٢) الشناوي: جا ص٢٣٦.

(٣) راجع عن معركة بافيا ومعاهدة مدريد: الشناوي: جا ص٢٥٤، ٢٥٥، ٢٦٣ - ٢٦٦.
Charrière. E: Négociations de La France Dans Le Levant: T.I p112.

(٤) محمد فريد بك: ص٢٠٩. لامب، هارولد: سليمان القانوني: ص١١٨.

القرار إثر هزيمة بافيا حين راحت تبحث عن منجد قوي لتجابه آل هابسبورغ، فلم تجد أقوى من السلطان العثماني.

وإن دلّت هذه المباحثات على شيء، فإنها تدل على أن الدولة العثمانية قد بلغت من القوة مبلغاً حتى أضحى وجودها ضرورياً لحفظ التوازن السياسي في أوروبا.

وتلقّى السلطان سليمان الأول، في (أواسط ٩٣٢هـ/أوائل ١٥٢٦م)، كتاباً من فرنسوَا الأول، وهو في الأسر، يطلب منه مهاجمة لويس الثاني ملك المجر، وهو أحد حلفاء شارل الخامس، ليحول بينه وبين تقديم أية مساعدة للامبراطور، وفي الوقت نفسه يهاجم الفرنسيون أملاك الامبراطورية ليستردُّوا ما سُلب منهم في معركة بافيا[١].

وكتب السلطان إلى الملك الفرنسي معرباً عن استعداده لمساعدته، ذلك أن جلوس ملك إسبانيا على عرش ألمانيا، وبوصفه الأخ الأكبر لملكة المجر، هدَّد بشكل خطر الدولة العثمانية، بالإضافة إلى تدهور العلاقات مع إسبانيا بسبب المغرب والأندلس، وقد اتسم ردُّ السلطان بالأهمية البالغة وبسمو في التفكير السياسي[٢].

وهكذا نشأ التقارب العثماني الفرنسي في خضم الصراع الفرنسي العثماني ضد شارل الخامس. فالصداقة الفرنسية العثمانية ليست سوى واقع الحال، بمعنى أن كل واحدة من هاتين الدولتين كانت تمارس هيمنتها داخل دائرتها الخاصة، أوروبا الشرقية بالنسبة للدولة العثمانية، وأوروبا الغربية بالنسبة لفرنسا، وذلك من دون خطر حصول صدام بينهما نظراً لانعدام التجاور، وتهديد أي منهما لمصالح الآخر، وكان لكل منهما العدو نفسه[٣].

وقرَّر السلطان العثماني فتح بلاد المجر، لكن حدث، في هذه الأثناء، أن أُطلق سراح الملك الفرنسي من الأسر على إثر موافقته على شروط شارل الخامس في التنازل عن بعض الولايات الخاضعة للنفوذ الفرنسي، فأُجهض المشروع، إلا أن السلطان مضى في تنفيذ مشروعه الخاص بفتح بلاد المجر وضمِّها إلى دار الإسلام[٤].

---

(١) لاسب: ص١١٩. كلو: ص١٠٣.

(٢) تاريخ جودت: جا ص٣٨٨، حيث يورد نص الرسالة التي أرسلها السلطان إلى الملك الفرنسي كما تجد نص الرسائل المتبادلة بين العاهلين عند: Charrière: T.I pp116-118, 131, 132.

(٣) فريمو، جاك: فرنسا والإسلام، من نابوليون إلى ميتران: ص١٩.

(٤) الشناوي: جا ص٢٦٦. Charrière: p112.

معركة موهاكس

كان سليمان الأول عازماً على فتح بلاد المجر منذ زمن طويل، وقد سنحت له الفرصة الآن بتمزُّق أوروبا ومحاولة لويس الثاني ملك المجر التعدي على حدود الدولة من جهة الروملّي.

وكان السلطان يعلم أن بلاد المجر منقسمة، وأن السكان يعيشون في بؤس شديد حتى إن كثيراً منهم كانوا ينتظرون قدوم العثمانيين ويعدُّونهم منقذين، كما كانت عواطف النبلاء متشنجة ضد الألمان، إلى درجة أنهم لم يترددوا في أن يطلبوا من الملك طردهم من البلاد، مع أن المجر بحاجة إلى مساعدة آل هابسبورغ. وشارك المجريون لوثر في نظرته القائلة: «بأن انتصارات الأتراك إنما هي عقاب عادل لما اقترفه الرومان من فساد وظلم اجتماعي»[١].

أما الأوضاع الخارجية فكانت مؤاتية. فالبندقية كانت مرتبطة مع الدولة العثمانية بمعاهدة وليس من مصلحتها نقضها، وكذلك مملكة راجوزة التي حصلت مؤخراً على بعض الامتيازات الجديدة من الدولة العثمانية، أما الشاه طهماسب الصفوي فكان غير قادر على خوض الحرب على الرغم من تآمره مع شارل الخامس، أما الأفلاق فقد خضعت للعثمانيين، وأما شارل الخامس فكان منهمكاً بالمشكلات الأوروبية إلى درجة أنه يصعب عليه التدخل في الشرق[٢].

استغل السلطان هذه الأوضاع الداخلية والخارجية المؤاتية وانطلق، في شهر (رجب ٩٣٢هـ/ نيسان ١٥٢٦م) على رأس جيش، يُقدَّر بمائة ألف جندي وثلاثمائة مدفع وثمانمائة سفينة، في نهر الدانوب[٣]، ومرَّ أثناء زحفه في مدينة بلغراد التي جعلها مقراً لقيادته الحربية.

وبعد أن فتح قلاع عدة على نهر الدانوب ذات أهمية استراتيجية، أهمها واردين، وصل إلى وادي موهاكس، وهو سهل تكثر فيه المستنقعات ويقع على بعد ١٨٥كلم شمالي بلغراد و١٧٠كلم جنوبي بودابست، حيث كانت مواقع القوات المجرية بقيادة لويس الثاني، وقد بلغ تعدادها مائتي ألف جندي، وقد عسكرت في هذا المكان بهدف قطع الطريق إلى بودا على العثمانيين[٤].

= الواقع أن فرنسوَا الأول تنازل لشارل الخامس عن ممتلكاته في نابولي وميلانو ومقاطعات أرتوَا، وفلاندر، وبورغونيا، راجع: خوري، إميل وعادل إسماعيل: السياسة الدولية في الشرق العربي: جـ١ ص٤.

(١) كلو: ص١٠٥. (٢) كلو: ص١٠٣ ـ ١٠٥.

(٣) ديورانت: مجلد ٦ جـ٥ ص١٠٣. أوزتونا: جـ١ ص٢٧٠.

(٤) كلو: ص١٠٦. أوزتونا: جـ١ ص٢٧٠.

تجاه التقدم العثماني هذا، أرسل لويس دبلوماسييه إلى العواصم الأوروبية لطلب النجدة[1] لكن نشاطه وقف عند هذا الحد، في حين تحركت الدول الأوروبية ضمن دائرة مصالحها، فحثَّ البابا كليمنت السابع الحكام النصارى لمساعدة الدولة المهدَّدة، في حين نصح لوثر الأمراء البروتستانت أن يلزموا أوطانهم، وبقي شارل الخامس في إسبانيا وهو عاجز عن تقديم المساعدة بفعل المشكلات التي كان يواجهها في أوروبا، كما لم يحرك ملك إنكلترا ساكناً[2].

وهكذا، واجه لويس الجيش العثماني وحيداً. كانت المعركة، التي استمرت حوالي الساعتين[3]، حاسمة، فقد هلك فيها الآلاف من الأمراء المجريين، كما قُتل الملك لويس نفسه أثناء فراره من أرض المعركة[4].

وبعد انتهاء المعركة، زحف السلطان نحو العاصمة بودا واستولى عليها[5]، واحتفل بانتصاره في القصر الملكي، وعيَّن جان زابوليا، أمير ترانسلڤانيا، ملكاً على المجر[6]، ثم غادرها إلى إستانبول محملاً بالغنائم النفيسة وأهمها الكتب التي كانت موجودة في خزائن كنيسة ماتياس كورفن.

نتائج معركة موهاكس

- كانت معركة موهاكس ثقيلة بنتائجها على المجر وبالغة الأثر في أوروبا، فبالإضافة إلى تحطم المقاومة ضد العثمانيين، فقد جعلت وفاةُ لويس صهرَه فرديناند[7] أقربَ مُطالب بالعرش المجري.

والواقع أن الأرشيدوق فرديناند قد انتُخب ملكاً على بوهيميا وكانت جزءاً من المجر، كما انتُخب في شهر (ربيع الأول ٩٣٣هـ/ كانون الأول ١٥٢٦م) ملكاً على ما تبقَّى من المجر، فاجتمعت في قبضته ثلاث دول هي: النمسا والمجر، وبوهيميا[8]. ويُعدُّ اعتلاء فرديناند هذا عرش المجر بداية لاتحاد النمسا والمجر، ما سيكون له أهمية في تطور أوروبا في المستقبل.

---

(١) كلو: ص١٠٧.

(٢) ديورانت: مجلد ٦ جـ٥ ص١٠٣. يحيى، جلال: تاريخ العلاقات الدولية: ص٢٣٥.

(٣) يذكر صولاق زادة أن الوقت هو مقدار ما بين صلاتين: ص٤٥٥.

(٤) الشناوي: جـ١ ص٢٧٦. غرامون: جـ١ ص٢٢٠. Shaw: I p91.

(٥) محمد فريد بك: ص٢١٤. راجع، حول وقائع فتح بودا: صولاق زادة: ص٣٥٨، ٣٥٩.

(٦) أوزتونا: جـ١ ص٢٧١.

(٧) كان فرديناند متزوجاً من الأميرة أنّا، أخت الملك لويس.

(٨) الشناوي: جـ١ ص٢٧٨.

ـ لقد تفجَّر في ساحة موهاكس نبع جديد أمدَّ الامبراطورية الرومانية المقدسة، وبيت آل هابسبورغ بالحياة، ذلك أن الدفاع عن النصرانية ضد العثمانيين كان من الممكن أن يُلقى على كاهل المجر لولا موهاكس، وقد وقع، بمحض الضرورة، على عاتق حكام النمسا، فأضحت هذه الامبراطورية، بعد اختفاء المجر، الحاجز الضروري الوحيد والقوي في وجه امتداد دولة إسلامية عظيمة.

ـ أدرك فرديناند، بعد قليل، أن ليس من السهل البقاء في المجر لأن البلاد تُضمر الكره لكل ما هو أجنبي، ولمقاومة هذا الملك النمساوي تقدمت الطبقة النبيلة بمرشحها جان زابوليا، عدو آل هابسبورغ، الذي دعمه كل من السلطان العثماني والملك الفرنسي[1]، فأصبح للمجر ملكان. وتفتَّتت البلاد إلى ثلاثة كيانات سياسية، قسم يحكمه العثمانيون، وقسم يحكمه الملك زابوليا، تحت السيادة العثمانية، وقسم ثالث يحكمه فرديناند ملك النمسا[2].

ونتيجة للصراع الذي نشب بين الرجلين، فرديناند وزابوليا، تمكَّن الأول من التغلب على الثاني في (أوائل ٩٣٤هـ/ أواخر ١٥٢٧م)، وطرده من البلاد، ودخل الجيش الألماني مدينة بودا، ما أثار حفيظة السلطان العثماني[3].

وأرسل زابوليا إلى السلطان يستنجده، فوعده بالمساعدة، ولما علم فرديناند بنجاح مهمة خصمه لم يتوانَ وأسرع بدوره بإرسال بعثة إلى إستانبول، لكن دبلوماسييه كانوا أقل براعة من دبلوماسيي زابوليا، فعرض رئيس الوفد، وهو بردنسكي، مطالب بلاده، وهي تقضي بإرجاع كل الأراضي التي فتحها العثمانيون في المجر بما فيها مدينة بلغراد. وصُدم العثمانيون للوهلة الأولى من هذا الطلب، ما أدّى إلى احتجاز أعضاء الوفد مدة تسعة أشهر قبل أن يُطلق سراحهم، وحمَّلهم السلطان تهديداً لفرديناند[4].

ونتيجة لذلك، جهَّز السلطان جيشاً جراراً بهدف إعادة تنصيب زابوليا ملكاً في بودا ولفتح مدينة ڤيينا عاصمة فرديناند، وزحف به باتجاه بلاد المجر في (أواخر ٩٣٥هـ/ صيف ١٥٢٩م). ووصل إلى مدينة موهاكس حيث اجتمع بزابوليا، فقلَّده تاج الملوكية وثبَّته في حكم المجر[5].

---

(١) الشناوي: جـ١ ص٢٧٨. (٢) المرجع نفسه.

(٣) محمد فريد بك: ص٢١٥. أوزتونا: جـ١ ص٢٧٢.

(٤) كلو: ص١١٥. كولز: ص٨٦. (٥) Shaw: I p91.

إخفاق العثمانيين أمام ڤيينا

كان وضع السلطان العثماني قوياً من الناحية الدبلوماسية، فقد كان يرى أوروبا مجزَّأة ومنقسمة على نفسها أكثر من أي وقت مضى، كما كان يتابع، بكل دقة وانتباه، تطور الوضعين السياسي والديني في ألمانيا، وربما كان على علم بثورة البروتستانت في دايت سبير عام (٩٣٥هـ/ ١٥٢٩م) قبل الزحف على ڤيينا، ويُقدِّر مدى تأثير النزاع الديني على الأوضاع العامة في أوروبا.

وحدث، بعد ترتيب الأوضاع في المجر، أن تابع السلطان زحفه قاصداً مدينة بودا عاصمة المجر، فوصل إليها، في شهر (محرم ٩٣٦هـ/أيلول ١٥٢٩م)، وضرب عليها حصاراً مركزاً[١].

لم يصمد فرديناند أمام الضغط العثماني، فكان حريصاً على أن يتجنَّب عاقبة كعاقبة موهاكس، ففرَّ إلى ڤيينا في حين استسلمت حامية المدينة للعثمانيين، فدخلها السلطان برفقة زابوليا الذي تَمَّ تنصيبه ملكاً على البلاد في حفل بهيج[٢].

وتابع السلطان زحفه باتجاه مدينة ڤيينا لمطاردة الجيش النمساوي وإبادته، على الرغم من أن الخريف كان على الأبواب، واصطحب معه زابوليا، وترك حامية في مدينة بودا لحفظ الأمن وتوطيده، فوصل إلى المدينة في (٢٣ محرم/ ٢٧ أيلول) وضرب عليها حصاراً مركَّزاً[٣].

كان سكان ڤيينا قد أخلوا مدينتهم، كما انسحب منها الملك فرديناند وتوجَّه إلى لينز حيث يتسنَّى له، عند الحاجة، تنظيم النجدة والبقاء على اتصال بأخيه شارل الخامس، وتولى الدفاع عنها الكونت نيقولا ڤون سالم على رأس قوة تقدر بعشرين ألف مقاتل، وكان عليهم مقاومة الحصار الذي فرضه مائتا ألف جندي[٤].

نتيجة لهذا التوغل العثماني في عمق القارة، انتشرت الأنباء في كل أنحاء أوروبا بأن السلطان سليمان الأول أقسم أن يخضع كل سكانها للعقيدة الإسلامية، وأدرك الأوروبيون أن الخطر لا يتعلق هذه المرة ببلاد المجر وبلدان الدانوب بل بقلب أوروبا، فكان عليهم تجنيد كل الطاقات لمقاومة الغزو، لذا فإن بروتستانت ألمانيا حشدوا قواهم وقاموا بترتيب الدفاع عن المدينة بصورة محكمة، ذلك أن شارل

(١) سرهنك: ص٨١.

(٢) محمد فريد بك: ص٢١٥. كلو: ص١١٧، ١١٨.

(٣) محمد فريد بك: ص٢١٦.

(٤) ديورانت: مجلد ٦ جـ٥ ص١٠٢. كلو: ص١١٩.

الخامس هدَّدهم باتخاذ عقوبات ضدهم إذا هم تخلُّوا عن فرديناند في هذه المحنة[1].

كان وضع الملك فرديناند يائساً، وقد حاول عبثاً طلب النجدة من الامبراطور، واتفق مع البابا لاستملاك قسم من أموال الكنيسة لتمويل نفقات الحرب، واستغل الوقت، الذي خسره سليمان بفعل الأمطار المستمرة والفيضانات، لاتخاذ استعدادات ستظهر نجاعتها، فعمد إلى ترميم الأسوار، وهدم الدور من حولها، وادَّخر الذخيرة والمؤن بكميات كبيرة، وخصَّص مراكز ضد الحريق وسدَّ كل أبواب المدينة إلا باباً واحداً[2].

دام حصار ڤيينا مدة تسعة عشر يوماً، من (٢٣ محرم إلى ١٢ صفر/٢٧ أيلول إلى ١٦ تشرين الأول) قام العثمانيون خلالها بأربع محاولات لاقتحام المدينة، وكانوا يُردون على أعقابهم في كل مرة بفعل وعي المدافعين عنها[3]، وكانت أوروبا تمسك، أثناء ذلك، بأنفاسها وتنتظر بقلق نهاية هذا النزاع الذي سيقرر مصير القارة.

وأقبل الشتاء، فكان المطر ينهمر بغزارة وبصورة متواصلة ليل نهار، حتى فاضت خنادق المحاصِرين بالماء، ثم جاء البرد القارس ففتَّ في عضد الجنود العثمانيين، وعجز خط مواصلاتهم الطويل توفير المؤن والذخيرة التي أخذت تتضاءل، وبدأ الإنكشارية يتهامسون فيما بينهم، لذلك لم يندفعوا للقتال، وأهاب السلطان برجاله أن يبذلوا محاولة أخيرة ووعدهم بجوائز سنية، لكنهم كانوا غير راغبين في القتال بفعل الظروف الطبيعية القاسية.

وأخيراً صُدَّ الهجوم مع خسائر فادحة، وأمر السلطان رجاله بالتراجع حفاظاً على حياتهم، وقد ملأه الحزن، حيث كانت هذه أول هزيمة يلقاها، على الرغم من أنه احتفظ بنصف بلاد المجر، ودامت الحملة سبعة أشهر[4].

وهكذا، فإن إخفاق الجيش العثماني القوي أمام ڤيينا يضع، في مستهل العصور الحديثة، الحدود بما يمكن أن تصل إليه في أوروبا حملة آتية من الشرق، مهما كانت تخضع إليه من انضباط وقيادة[5].

وقفل الجيش العثماني عائداً إلى إستانبول، وقد حمل السلطان معه تاج سانت ستيفن، وأوضح لشعبه أنه عاد من دون أن ينتصر لأن فرديناند رفض الخروج إليه

---

(١) كلو: ص١١٩.
(٢) المرجع نفسه: ص١١٩، ١٢٠.
(٣) محمد فريد بك: ص٢١٦، ٢١٧.
(٤) ديورانت: مجلد ٦ جـ٥ ص١٠٤. غرامون: جـ١ ص٢٢١.
(٥) كلو: ص١٢١.

للحرب، ووعدهم بأنه سوف يعاود الكرة[١].

ونظر الغرب الأوروبي إلى وعيد السلطان بعين الجد، وساد الذعر مدينة روما، ففرض البابا كليمنت السابع (٩٢٨ ـ ٩٤١هـ/ ١٥٢٢ ـ ١٥٣٤م) الضرائب حتى على الكرادلة لتوفير المال اللازم لتحصين الثغور التي يمكن أن يدخل منها العثمانيون إلى إيطاليا[٢].

أما فرديناند فقد أرسل بعثة أخرى إلى البلاط العثماني برئاسة نيقولا جوريشتش، يرافقه الكونت لمبار، أحد نبلاء أستريا، بهدف التفاهم مع السلطان[٣]، لأن وضعه الداخلي في بلاد المجر بدأ يهتز بعد أن أدرك النبلاء الذين ساندوه أنه غير قادر لا على إعادة الوحدة إلى المملكة، ولا على طرد العثمانيين، رغم الجهود التي بذلها في سبيل ذلك.

وفشلت هذه البعثة الثانية في تحقيق آمال فرديناند، لأن السلطان لم يكن راغباً بعقد الصلح، بل رأى أن الظروف مؤاتية للاصطدام بالامبراطور شارل الخامس، هذه المرة، ووضع حد لتوثبه على بلاد المسلمين، وأن العالم لا يسع إلا عظيماً واحداً فقط، ولهذا لا بد أن يزول شارل ومعه الامبراطورية الجرمانية.

وفي (١٩ رمضان ٩٣٨هـ/ ٢٥ نيسان ١٥٣٢م) زحف السلطان سليمان الأول مرة أخرى نحو الغرب لحرب الامبراطور شارل الخامس، على رأس جيش يقدر بمائتي ألف مقاتل وأربعمائة مدفع، قاصداً مدينة ڤيينا لفتحها ومحو ما لحقه من فشل في المرة الأولى[٤]. وعندما وصل إلى نيش، جاءه مبعوثان من قِبَل فرديناند للتفاوض من جديد حول تحقيق السلم، غير أنهما فشلا في حمله على العدول عن موقفه[٥].

ورفض السلطان، في هذه الأثناء، عرضاً آخر من فرنسا هذه المرة، قدَّمه سفيرها رانسون الذي اجتمع به في مدينة بلغراد، يتضمَّن حثَّ السلطان على مهاجمة شارل الخامس في إيطاليا لا ألمانيا، إلا أنه وعد السفير الفرنسي بإصدار أوامره إلى خير الدين بربروسا لمهاجمة ميلانو وجنوة، لأنه يتعذر تغيير الخطط العسكرية[٦].

كان سكان ڤيينا ينتظرون حصاراً جديداً يقوم به العثمانيون، لذلك أقاموا التحصينات حول العاصمة، واستعدوا لحصار قاس.

تقدم الجيش العثماني وفتح قلاعاً عدة، لكن المواجهة الهامة وقعت أمام

---

(١) ديورانت: مجلد ٦ جـ٥ ص١٠٤. (٢) المرجع نفسه.

(٣) Hammer: II p3, 4.

(٤) كلو: ص١٤٢. محمد فريد بك: ص٢١٧. (٥) كلو: ١٤٢.

(٦) المرجع نفسه. خوري وإسماعيل: جـ١ ص٥، ٦.

گونز[1]، المدينة المجرية المحصَّنة، حيث فشل في اقتحامها رغم قصفها بالمدافع.

والواقع أن حامية المدينة، بقيادة نيقولا جوريشتش، أبدت من الدفاع عنها أكثر مما كان يتوقع، وأن الاستمرار في حصار فاشل يؤخر تحقيق الهدف الأساس للحملة، لذلك قَبِلَ السلطان بإجراء مباحثات مع حاكم المدينة الذي قَبِلَ بتسليم القلعة للجيش العثماني مشترطاً عدم دخول أفراده إليها، وقَبِلَ السلطان هذا الشرط[2]. وشعر شارل الخامس بالخطر المحدق به، فأرسل أحد أعوانه إلى معسكر السلطان ليفاوضه بشأن عقد الصلح واقتسام البلقان بينهما، على أن يُجمِّد السلطان استعداداته العسكرية حتى يتفرغ شارل لمحاربة فرنسوَا الأول.

ويبدو أن السلطان ظل وفياً لعلاقاته مع الملك الفرنسي، فرفض أن يخون حليفه مقابل كسب مادي، واشترط على شارل، حتى يقبل عرض الصلح، أن يُعيد لفرنسوَا كل الأراضي التي انتزعها من مملكته، وكل المال الذي أخذه منه[3].

عندئذ أخذ شارل الخامس يستعد لهذه المواجهة، فتلقّى، بعد توسلات كثيرة، منحة من الدايت الامبراطوري ليجند الجيوش، وتمكَّن بمساعدة فرديناند من تجنيد ثمانية وسبعين ألف جندي، كما عقد صلحاً مع اللوثريين في نورمبرغ ينص على مشاركة البروتستانت في المقاومة ضد العثمانيين مقابل تراجعه عن الإنذار الذي وجَّهه إليهم بالعودة إلى حظيرة الكثلكة، ما سمح له بمقابلة العثمانيين وهو مطمئن على الجبهة الداخلية[4].

ولم يحظَ السلطان هذه المرة أيضاً بفريسته، ذلك أن شارل الخامس لم يخرج للقتال وفضَّل البقاء داخل أسوار ڤيينا، على الرغم من محاولات السلطان لاستدراجه للقتال في الميدان، فتجنَّب بهذا التصرف مجابهة هي من دون شك خاسرة، ثم عمد إلى مغادرة المدينة عند اقتراب الجيش العثماني منها[5].

وبعد أن استولى السلطان سليمان الأول على حصن گونز كان بإمكانه التوجه مباشرةً إلى ڤيينا التي كانت تستعد، في توتر عصبي كبير لمواجهة حصار جديد، لكن الجيش العثماني سار نحو الغرب في اتجاه أوستريا ما أثار تعجب الجميع. فهل كان

---

(١) گونز مدينة صغيرة في بلاد المجر محصنة تحصيناً شديداً، تبعد كيلومترين عن حدود النمسا ومائة كلم عن ڤيينا.

(٢) محمد فريد بك: ص٢١٨. Hammer: II p7.

(٣) خوري وإسماعيل: جـ١ ص٦.

(٤) راجع حول صلح نورمبرغ: الشناوي: جـ١ ص٤١٤ ـ ٤١٦.

(٥) كلو: ص١٤٥.

السلطان يواصل تنفيذ خطته، ألا وهي ملاقاة شارل الخامس في معركة طاحنة تقليدية والتغلب عليه، ومن ثَم يتوجه إلى ڤيينا ويستولي عليها[1]؟ لكن شارل الخامس غادر العاصمة النمساوية، وعانى الجيش العثماني من نقص في التجهيزات العسكرية وبخاصة المدفعية، كما أضاع وقتاً طويلاً أمام گونز، واقترب فصل الشتاء الذي لا يمكن معه استمرار الحصار بشكل يضمن فتح المدينة، وعمد الامبراطور إلى استخدام القائد الجنوي أندريا دوريا لمهاجمة السواحل العثمانية من البحر، بهدف التخفيف من حدة الجبهة البرية.

والواقع أن هذا القائد البحري الجنوي احتل مينائي كورون وباتراس في شبه جزيرة المورة، ودمَّر القلعتين اللتين أقامهما السلطان بايزيد الثاني على ضفتي خليج ليبانت ببلاد اليونان[2].

تظاهر السلطان بقلة الاهتمام بسقوط هذين الحصنين، غير أن الحملة الإسبانية هذه، التي جاءت بعد احتلال الإسبان لميناء تلمسان في شمالي إفريقيا، تدل دلالة واضحة على عزم شارل الخامس على التصدي للعثمانيين ومضايقتهم، كي يُخفِّف الضغط عن الجبهة البرية، كما ذكرنا.

نتيجة لهذه العوامل، أصدر السلطان أوامره إلى الجيش العثماني بالعودة إلى إستانبول عن طريق بلغراد من دون أن يتمكَّن من حصار مدينة ڤيينا، وفعلاً وصل السلطان إلى عاصمته في (١٩ ربيع الآخر ٩٣٩هـ/ ١٨ تشرين الثاني ١٥٣٢م)، بعد سبعة أشهر، وهي المدة التي استغرقتها الحملة[3].

وأدرك فرديناند عدم جدوى الاستمرار في معاداة العثمانيين ومال إلى الصلح، فأرسل يعرض على السلطان تحقيق صلح بين الطرفين. قَبِلَ سليمان الأول مبدأ عرض الصلح وصرح بأنه سيعامل فرديناند كابن له، وطلب مقابل ذلك تسليمه مفاتيح مدينة غران، التي تُعدُّ مفتاح ڤيينا، رمزاً للخضوع والولاء[4].

وتَم، بموجب هذه المعاهدة، التي وُقِّعت في إستانبول في (٢٩ ذي القعدة ٩٣٩هـ/ ٢٢ حزيران عام ١٥٣٣م)، تثبيت الحدود العثمانية ـ الألمانية على أساس

(١) محمد فريد بك: ص٢١٨.

(٢) المصدر نفسه: ص٢١٨، ٢١٩. گولز: ص٩١. Hammer: II p11.

(٣) كلو: ص١٤٦. أوزتونا: جـ١ ص٢٧٥. Ibid: pp10, 11.

(٤) محمد فريد بك: ص٢١٩.

الحدود المجرية ـ النمساوية في عصرنا، وتضمنت المعاهدة اعتراف الحكومة العثمانية بفرديناند ملكاً على بوهيميا وأرشيدوقاً على النمسا، وتُعدُّ إسبانيا خارج معاهدة الصلح(١).

وقام فرديناند بإرسال مفاتيح غران إلى السلطان، وأطلق على نفسه «ابن السلطان»، واعترف بسيادته على معظم أراضي المجر، كما استردَّ مدينتي كورون وباتراس(٢).

كانت هذه المعاهدة أول معاهدة صلح بين الباب العالي والنمسا، والواقع أنه كانت هناك عوامل أساسية أدت إلى تحقيق الصلح بين الطرفين، منها ما يتعلق بالعثمانيين، ومنها ما يتعلق بالنمسا.

أما العوامل المتعلقة بالعثمانيين فهي:

ـ إن الهجمات الأوروبية على شبه جزيرة المورة وشمالي إفريقيا، ولو كانت محدودة الأثر إلّا أنها جاءت في وقت غير ملائم، وكان زحف العثمانيين باتجاه قلب أوروبا فاشلاً إلى حدٍّ ما.

ـ كان السلطان سليمان الأول يتطلع منذ مدة إلى قيادة حملة ضد الصفويين لتدعيم نفوذه في شرقي الأناضول استعداداً لفتح مدينة بغداد، لكن الخطة الاستراتيجية التي درج عليها سلاطين آل عثمان، وهي تجنب القتال على جبهتين، اضطرته إلى تحقيق صلح مع النمسا ليضمن بقاء أعدائه في أوروبا في حال سلام معه.

ـ علم السلطان سليمان الأول بأن شارل الخامس كان على اتصال دائم مع الشاه طهماسب، في محاولة منه لتنسيق العمليات ضده في الوقت المناسب.

أما العوامل المتعلقة بالنمسا فهي:

ـ كان كل من شارل الخامس وفرديناند بحاجة إلى السلم، فالمشكلات الدينية كانت في تصاعد مستمر، وتقرَّب البروتستانت من الملك الفرنسي فرنسوَا الأول، فاضطر الامبراطور إلى التراجع والالتزام بعدم التصدي للأمراء البروتستانت الخارجين عليه.

ـ كان آل هابسبورغ، مثل العثمانيين، بحاجة إلى هدنة حتى يستأنفوا يوماً المعركة الطويلة التي يعرفون جيداً أنها ستتواصل ما دام الطرفان على قيد الحياة.

---

(١) ديورانت: مجلد ٦ جـ٥ ص١٠٦. تجد تفاصيل المحادثات، التي جرت بين الحكومتين العثمانية والنمساوية عند: Hammer: II pp14-18.

(٢) المرجع نفسه. حليم: ص٩٠.

معاهدة عام ١٥٣٥م مع فرنسا

لم يقابل فرنسوَا الأول هذا الموقف الصريح، الذي وقفه حليفه السلطان سليمان الأول، بمثله، بل راح يتلكأ ويتردد. ففي الوقت الذي كانت فيه الجيوش العثمانية تحارب على جبهة النمسا، ظل فرنسوَا هذا قابعاً في بلاده ولم يُحرِّك ساكناً، ما أثار الشكوك في نفس السلطان العثماني حول حسن نيته[١].

لكن لما توافرت لفرنسوَا الأول الأدلة أن لا خلاص له من قبضة شارل الخامس إلا بتحالفه مع السلطان العثماني، أرسل في عام (٩٤١هـ/ ١٥٣٥م) سفيراً جديداً إلى سليمان الأول، هو جان دي لافوريه، بمهمة سياسية لإقناعه بعقد معاهدة صلح مع ملوك وأمراء أوروبا باستثناء الامبراطور شارل الخامس، والاشتراك في حملة عسكرية ضده، وأن يرسل أسطوله لمهاجمة صقلية وسردينيا، وذلك إذا رفض هذا الأخير أن يعيد لفرنسوَا الأول مقاطعة ميلانو، وأن يعترف بسيادته على الأراضي المنخفضة، كما طلب منه استدانة مبلغ مليون من العملة الذهبية[٢].

اجتمع السفير الفرنسي بالسلطان في أذربيجان، أثناء زحفه على مدينة تبريز للمرة الثانية، وخرج من المفاوضات بتلك المعاهدة التجارية الشهيرة التي وُقِّعت في شهر (شعبان/ شباط)، والتي تُعدُّ منطلقاً للامتيازات التي بفضلها ستتمكَّن فرنسا، طيلة قرون، من بسط حمايتها السياسية والدينية على المشرق[٣].

والحقيقة أن ما يثير في هذه المعاهدة هو نوعيتها، فقد كان دي لافوريه مكلَّفاً بمهمة سياسية، فكيف تحولت إلى معاهدة تجارية؟ إن من شبه المؤكد أن تعليمات الملك الفرنسي لسفيره لا تنص على الأمور التجارية في الشرق، إلا أن ذلك لا يعني أن فرنسا لم تتجه دائماً إلى الشرق لتقوية تجارتها[٤]؛ ويبدو أن السفير الفرنسي اتجه بالمباحثات اتجاهاً تجارياً، بعد فشل مهمته السياسية في الحصول على تعهد سياسي وعسكري صريح من السلطان[٥].

تضم المعاهدة ستة عشر بنداً، وهي مؤلفة، في الواقع، من معاهدتين منفصلتين في مضمونهما، معاهدة تجارية ومعاهدة إقامة، وأهم ما جاء فيها:

- حرية التنقل والملاحة في سفن مسلحة أو غير مسلحة لرعايا الدولتين في موانئ البلدين.

---

(١) خوري وإسماعيل: جـ١ ص٦.

(٢) Testa, T. De: Récueil de Traités de la Porte Ottoman avec les Puissances Etrangères: TI pp29-32.

(٣) كلو: ص٢٢٠.

(٤) الصباغ: جـ١ ص١٤٠.

(٥) المرجع نفسه.

ـ حق التجارة والمتاجرة لرعايا الدولتين في أراضي كل منهما، على أن تكون الرسوم التي يدفعها الفرنسيون في الدولة العثمانية هي نفسها التي يدفعها العثمانيون، والعكس بالعكس، على أن تُدفع الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب مرة واحدة في الدولة العثمانية.

ـ حق التمثيل القنصلي، مع حصانة قنصلية للقنصل وأقاربه والعاملين معه.

ـ من حق القنصل الفرنسي النظر في القضايا المدنية والجنائية التي يكون أطرافها من رعايا ملك فرنسا، وأن يُحكم، في هذه القضايا، وفقاً للقانون الفرنسي، ولا يحق لأي سلطة عثمانية محلية أن تتدخل في مثل هذه القضايا، وإنما للقنصل الحق في الاستعانة بالسلطات المحلية لتنفيذ أحكامه. أما في القضايا المختلطة التي يكون أحد أطرافها أحد رعايا السلطان العثماني، فلا يُستدعى ولا يُستجوب ولا يُحاكم رعية الملك الفرنسي إلا بحضور ترجمان القنصلية الفرنسية.

ـ إن إفادات رعايا الملك الفرنسي مقبولة في القضايا، ويؤخذ بها عند إصدار الحكم.

ـ حرية العبادة لرعايا الملك الفرنسي في الأراضي العثمانية.

ـ منع استعباد رعايا الملك الفرنسي.

ـ حق الراية لفرنسا، أي أن تجار الدول الأوروبية، باستثناء البندقية، الراغبين في التجارة مع الدولة العثمانية يجب عليهم ركوب البحر تحت راية ورعاية فرنسا[1].

ينظر المؤرخون إلى هذه المعاهدة على أنها نظام جديد في العلاقات بين الدول، وفي طريقة معاملة الأجانب، كما يرى فيها معظم المؤرخين البدء الحقيقي لنظام الامتيازات الذي يتمتع به الأجانب في أنحاء الامبراطورية العثمانية، وكانت المنطلق الذي رسمت بموجبه جميع المعاهدات اللاحقة التي وقّعتها الدولة العثمانية[2].

وهكذا انفردت فرنسا، من بين الدول الأوروبية، بالحصول على بعض الامتيازات التجارية التي من شأنها تقوية موقفها.

---

(١) راجع نص المعاهدة عند: De Testa: I pp51-53. وتجد الترجمة العربية لها عند محمد فريد بك: ص٢٢٤ ـ ٢٢٩.

(٢) ذهب بعض المؤرخين إلى أن فرنسوا الأول أراد أن يتبع هذه المعاهدة التجارية بمعاهدة عسكرية، فأرسل في عام ١٥٣٦م أحد رجاله، ويدعى مونلوك، إلى إستانبول، فعقد مع السلطان سليمان معاهدة عسكرية سرية، لكن هذه المعاهدة لم يعثر لها على أثر. خوري وإسماعيل: جـ١ ص٧.

النتائج الآنية للمعاهدة العثمانية - الفرنسية

تُعدُّ معاهدة عام (٩٤١هـ/ ١٥٣٥م)، المعقودة بين الدولتين العثمانية والفرنسية، مقدمة لقيام تحالف سياسي وعسكري بين الطرفين لم تصلنا بنوده وإنما عُرف بنتائجه، حيث نرى أثره في اتفاقهما على مهاجمة إيطاليا، وزيادة التعاون بين الأسطولين العثماني والفرنسي في البحر الأبيض المتوسط[١].

ويبدو أن هدف السلطان من وراء تجديد العلاقات مع فرنسا أن يبرهن لملوك أوروبا الذين كانوا يعادونه، بدافع الدين، أن صداقته مفيدة، وأن من يتقرب منه يجني منافع وامتيازات كثيرة، يضاف إلى ذلك أن هذه المعاهدة أعادت إحياء الموانئ الشرقية، بعد أن شهدت جموداً تجارياً على أثر اكتشاف رأس الرجاء الصالح وتحوُّل تجارة الهند إلى طريقه[٢].

وبناء على اتفاق مسبق، شنَّ الأسطول العثماني هجمات قوية على شواطئ مملكة نابولي، وكان من المتفق عليه بين الدولتين أن تدخل الجيوش الفرنسية إيطاليا من جهة إقليم بيدمونت من الشمال الغربي، في الوقت الذي تدخلها الجيوش العثمانية من جهة مملكة نابولي[٣]، لكن فرنسوَا الأول أحجم، تحت ضغط الأحداث السياسية، حتى لا يُتَّهم بالخروج عن دينه النصراني باتحاده مع دولة إسلامية في محاربة دول نصرانية، وعوضاً عن الهجوم على إيطاليا فإنه شنَّ المعركة في الأرتوَا وبيكردي[٤]، لكنَّه أوعز سراً إلى معتمده السياسي في إستانبول بأن يتابع نهج الصداقة مع رجال الباب العالي.

ومن جهة أخرى، وقفت البندقية ضد هذا الاتفاق وراحت تساند شارل الخامس، وهاجمت سفنها السفن العثمانية ما أغضب السلطان ووجدها فرصة سانحة لفتح كورفو[٥]، وبذلك تكون البندقية قد نقضت العهود المعقودة بينها وبين الدولة العثمانية منذ عهد السلطان بايزيد الثاني[٦].

وسيَّرت إسبانيا والبندقية أسطولهما المشترك إلى جزيرة كورفو، بقيادة القائد الجنوي أندريا دوريا، في محاولة لمهاجمة السواحل العثمانية، واشتبك هذا

---

(١) Brown, P.M: Foreigners in Turkey Their Juridical Statut: p33.

(٢) خوري وإسماعيل: جـ١ ص٧.

(٣) كلو: ص٢٢١، ٢٢٢.

Charrière. E: Négociations De La France. Dans Le Levant: TI p111.

(٤) كلو: ص٢٢٢.

(٥) سرهنك: ص٨٦. أوزتونا: جـ١ ص٢٧٦.   (٦) سرهنك: ص٨٦.

الأسطول مع أسطول عثماني، بقيادة علي شلبي، وانتصر عليه انتصاراً غير واضح، ما دفع السلطان سليمان الأول إلى تكليف خير الدين بربروسا بالتصدي للأسطول الأوروبي وفتح جزيرة كورفو[1].

أبحر بربروسا إلى المياه اليونانية، واشتبك في (٣ جمادى الأولى ٩٤٥هـ/ ٢٧ أيلول ١٥٣٨م) مع الأسطول المشترك في معركة عنيفة قرب بريفيزا عند شواطئ اليونان الغربية، وتمكَّن من تحطيم الأسطول المشترك لإسبانيا والبندقية[2].

كان من نتيجة هذه المعركة البحرية أن تغير ميزان القوى في البحر لصالح العثمانيين، وأدّى إلى بسط السيادة العثمانية على الجزء الغربي من حوض البحر الأبيض المتوسط[3] على مراحل متعاقبة.

ويبدو أن الملك الفرنسي صمَّم على معاودة القتال، وبدأ بغزو سافوي، وأجرى مباحثات مع السلطان العثماني اتفق الجانبان في نهايتها على خطة للحرب حيث يدخل العثمانيون إيطاليا من الشرق والجنوب، في حين يدخلها الفرنسيون من جهة الغرب[4].

وفعلاً، تقدم الجيش العثماني، المؤلف من مائة ألف جندي، باتجاه إيطاليا من جهة الشرق، وفي الوقت نفسه نزل بربروسا في ميناء أوترانت بجنوب إيطاليا استعداداً لمهاجمتها من هذه الجهة[5].

لكن فرنسا أحجمت، هذه المرة أيضاً، عن التقدم تحت ضغط الرأي العام النصراني، ما كان سبباً في عدم نجاح المشروع، على الرغم من أن القوات الفرنسية دخلت مقاطعة سافوي واحتلت تورين وسيطرت على بيدمونت، بل ذهب فرنسوا الأول إلى أبعد من الإحجام عندما أبرم مع الامبراطور شارل الخامس اتفاقية نيس، في (٢٠ محرم ٩٤٥هـ/ ١٨ حزيران ١٥٣٨م)[6]، التي وضعت حداً، ولو مؤقتاً، للنزاع بين الطرفين.

والحقيقة أنه تجاذب الملك الفرنسي آنذاك اتجاهان: فهو، من جهة، كان يسعى إلى التعاون مع العثمانيين بفعل أن مصلحة بلاده تقضي عليه بذلك، وهو، من جهة أخرى، لا يريد أن يُتهم بالخروج عن دينه بتعاونه مع العثمانيين. وتجاه تأرجحه بين

---

(١) سرهنك: ص٨٦، ٨٧.
(٢) إيفانوف: ص١١٣.
(٣) المرجع نفسه.
(٤) محمد فريد بك: ص٢٣٥.
(٥) المصدر نفسه.
(٦) البطريق، عبد الحميد وعبد العزيز نوّار: التاريخ الأوروبي الحديث: ص٧٨. الشناوي: جـ١ ص٢٩٩، ٣٠٠.

الاتجاهين دخل البابا على الخط السياسي وتمكَّن من إقناعه بالانضمام إلى رابطة نيس، التي أنشأها بالتعاون مع الامبراطور شارل الخامس والبندقية[1].

ونتيجة لذلك طرأ فتور في العلاقات بين الطرفين، العثماني والفرنسي، وبدا كأن التعاون بينهما قد انتهى، وبخاصة على إثر زيارة شارل الخامس لباريس؛ غير أن الدبلوماسية الفرنسية عرفت كيف تُهدِّئ من روع العثمانيين الذين اغتاظوا من نتائج هذه الزيارة[2].

وكشفت الأحداث بعد ذلك أن شارل الخامس كان مخادعاً، ما دعا فرنسوَا الأول إلى تجديد التحالف مع الباب العالي، وسرعان ما قَبِلَ السلطان سليمان الأول، وكان يستعد للزحف نحو بلاد المجر على إثر وفاة زابوليا ليمنع آل هابسبورغ من وضع يدهم عليها[3].

أما الحرب مع البندقية فقد استمرت، ونزل العثمانيون في إيطاليا وفتحوا مدينة أوترانت، في (٢٥ صفر ٩٤٥هـ/ ٢٣ تموز ١٥٣٨م)، وأعلنت برنديزي خضوعها للعثمانيين، وحاصر هؤلاء جزيرة كورفو إلا أنهم لم يتمكَّنوا من فتحها[4].

ثم حدث أن تخلّى العثمانيون عن بعض المدن الإيطالية، في حين طلبت البندقية الصلح، في (أواسط ٩٤٥هـ/ أواخر ١٥٣٨م)، وتنازلت للدولة عن ملفوزاي ونابولي ودي رومانيا، من بلاد المورة[5].

استمرار الصراع مع النمسا

استؤنفت الحرب بين الدولة العثمانية والنمسا في عام (٩٤٤هـ/ ١٥٣٧م)، وقد هزم جيش عثماني جيشاً ألمانياً حاول التعدي على الممتلكات العثمانية. وفي عام (٩٤٥هـ/ ١٥٣٨م) شق أمير البغدان عصا الطاعة، بناء على تحريض فرديناند ملك النمسا، لكن العثمانيين قضوا على تمرده. ونتيجة لهذه الحملة على البغدان ضمَّت الدولة العثمانية الأراضي الواقعة بين نهري الدنيستر وبروت، فتقلصت بذلك إمارة البغدان بشكل كبير[6].

واتفق، في هذه الأثناء، كل من فرديناند وزابوليا على اقتسام بلاد المجر

---

(١) كلو: ص٢٢٢، ٢٢٣.

(٢) راجع عن زيارة الامبراطور لباريس ونتائجها: الشناوي: جـ١ ص٣٠٠.

(٣) محمد فريد بك: ص٢٣٦.

(٤) راجع عن العمليات العسكرية: سرهنك؛ ص٨٧ ـ ٩٠. أوزتونا: جـ١ ص٢٧٧.

(٥) محمد فريد بك: ص٢٣٥. (٦) المصدر نفسه.

والتخلص من التبعية العثمانية، وأن كلًّا منهما يتصرف آمناً في الجزء الواقع تحت سيطرته، وأنه عند وفاة زابوليا تعود ممتلكاته إلى فرديناند بفعل أنه كان آنذاك عازباً[1]، لكن حدث أن تزوج زابوليا من إيزابيلا، ابنة ملك بولندة سيجسموند، وولدت له ابناً سماه يوحنا سيجسموند ما فتح باب المسألة المجرية مجدداً[2]، وكان فرديناند قد أرسل نسخة من الاتفاق مع زابوليا إلى السلطان ليعلمه بعدم ولاء زابوليا له بهدف الإيقاع به حتى يتفرد بحكم البلاد[3].

وفي عام (٩٤٧هـ/ ١٥٤٠م) توفي زابوليا قبل أن تقتص الدولة العثمانية منه، فتفجرت الأزمة بشكل جدّي، حيث اغتنمت النمسا هذه الفرصة وأغارت على ممتلكات زابوليا لانتزاعها من حماية الدولة العثمانية بحجة أن يوحنا سيجسموند ليس ابناً شرعياً لزابوليا، وحاصرت جيوشها الملكة إيزابيلا وابنها في مدينة بودا، واحتلت مدينة بست المقابلة لها على نهر الدانوب، وأرسل فرديناند، في الوقت نفسه، بعثة إلى إستانبول تطلب منحه مملكة إيزابيلا[4].

نتيجة لهذا التقدم النمساوي، استنجدت الملكة إيزابيلا بالسلطان سليمان الأول الذي أزعجه توسع آل هابسبورغ على الأرض، بالإضافة إلى أنه اعترف بيوحنا سيجسموند ملكاً على المجر وتابعاً للباب العالي بعد أن تأكد من صحة بنوته لزابوليا، فأرسل جيشاً، بقيادة الوزير محمد صوقللي باشا، إلى بلاد المجر لإخراج النمساويين منها، في حين خرج السلطان إلى بلغراد ليكون قريباً من مجرى الأحداث. ولما اقترب محمد باشا من العاصمة المجرية فك الجيش النمساوي الحصار عنها وانسحب خشية اصطدام العثمانيين به[5]؛ ودخل السلطان بعد ذلك العاصمة المجرية. ولما كانت بلاد المجر ذات أهمية استراتيجية للدولة العثمانية، وبفعل صغر سن يوحنا وعجز والدته عن فرض نفوذها على البلاد؛ جعل السلطان من هذه البلاد ولاية عثمانية تابعة للدولة، وعيَّن عليها والياً عثمانياً هو سليمان باشا، والي بغداد السابق، وعدداً من الموظفين، وتعهد لإيزابيلا بأنه سيبقي البلاد تحت السيطرة العثمانية طيلة مدة طفولة ابنها، وسيعيدها إليه متى بلغ سن الرشد[6].

ويبدو أن فرديناند وجد نفسه وحيداً في مواجهة العثمانيين، ففضَّل عقد الصلح وأرسل وفداً إلى العاصمة بودا من أجل هذه الغاية، لكن المباحثات التي جرت بين

---

(١) محمد فريد بك: ص٢٣٥.
(٢) سرهنك: ص٩١.
(٣) محمد فريد بك: ص٢٣٥.
(٤) كلو: ص٢٦٨. حليم: ص٩٢.
(٥) محمد فريد بك: ص٢٣٦.
(٦) المصدر نفسه. كولز: ص٨٧.

الجانبين انتهت إلى الفشل نتيجة التصلب في المواقف[1].

وفترت في هذه الأثناء العلاقات بين فرنسوَا الأول وشارل الخامس، فأرسل الملك الفرنسي مبعوثاً إلى السلطان، يدعى رانسون، ليتفق معه على الترتيبات العسكرية اللازمة لمهاجمة شارل الخامس، لكنه قُتل في الطريق، في مقاطعة ميلان، على يد جماعة الامبراطور[2]، فأرسل فرنسوَا سفيراً آخر يدعى بولان من أجل الغاية نفسها. تردد السلطان في بادئ الأمر بفعل عدم ثبات ملك فرنسا في المرات السابقة، إلّا أنه قَبِلَ أخيراً تقديم المساعدة بناء على إلحاح السفير الفُرنسي وتشجيع بربروسا له، وبخاصة بعد أن علم بمهاجمة شارل الخامس مدينة الجزائر وارتداده عنها في عام (٩٤٨هـ/ ١٥٤١م)[3].

قضت خطة الاتفاق بأن يهاجم فرنسوَا الأول الامبراطوريين في الفلاندر في الشمال، كما يهاجم قسم من أسطوله سواحل إسبانيا، في حين يهاجم القسم الآخر الممتلكات الامبراطورية في البحر الأبيض المتوسط بمعاونة الأسطول العثماني، أما العثمانيون فيحاربون الامبراطوريين في أوروبا الوسطى[4].

وفعلاً، تقدم السلطان العثماني نحو الغرب وفتح مدن ڤالبو، الواقعة على الضفة اليمنى لنهر الدانوب، وسيكلوس، وباك، وغران[5]، العاصمة الروحية للمجر، وستولڤايسنبرغ، التي تضم مدافن ملوك المجر[6].

وأبحر بربروسا، في الوقت نفسه، بصحبة السفير الفرنسي بولان قاصداً مرسيليا، فوصل إليها بعد أن خرَّب سواحل كلابريا وسردينيا وكورسيكا ونابولي وفتح قلاعاً عدة على سواحل جزيرة صقلية سلّمها للفرنسيين، ثم أبحر إلى مدينة نيس وفتحها عنوة، في (جمادى الأولى ٩٥٠هـ/ آب ١٥٤٣م)، وهاجم سواحل كاتالونيا[7] ثم غادرها إلى ميناء مرسيليا.

ويبدو أن فرنسوَا الأول قد تفاهم مجدداً مع الامبراطور شارل الخامس، ووقّع معه معاهدة كرسبي في عام (٩٥١هـ/ ١٥٤٤م)[8]، وهو، من أجل ذلك، أحجم عن التعاون مع الأسطول العثماني، فاضطر بربروسا للعودة إلى إستانبول بعد أن قضى

---

(١) كلو: ص١٩٨.
(٢) محمد فريد بك: ص٢٣٨.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) كلو: ص٢٢٥.
(٥) تدعى أيضاً أستروغوس. بجوي: جا ص٢٥١ ـ ٢٥٤.
(٦) حليم: ص٩٢. سرهنك: ص٩٢.
(٧) كولز: ص٩٣.
(٨) راجع حول ظروف توقيع معاهدة كرسبي: الشناوي: جا ص٣٠١ ـ ٣٠٦.

فصل الشتاء في ميناء طولون[1].

وفي عام (٩٥٤هـ/ ١٥٤٧م) منح السلطان سليمان الأول الغرب هدنة لمدة سبع سنوات لانشغاله بحرب الصفويين. وجرت مباحثات بين الدولة العثمانية والنمسا من أجل عقد الصلح تدخلت فيها فرنسا بهدف تفشيلها حتى تنفرد بالعلاقات الطيبة مع الدولة العثمانية، لكن وفاة الملك الفرنسي في هذه السنة ساعد على إتمام الصلح.

ووقعت بين الجانبين معاهدة إستانبول (الأول من جمادى الأولى ٩٥٤هـ/ ١٩ حزيران ١٥٤٧م)، وأهم ما جاء فيها:

- الاعتراف بالفتوح العثمانية في بلاد المجر.
- يدفع فرديناند جزية سنوية، مقدارها ثلاثون ألف دوكا، نظير ما تبقى تحت سيطرته من بلاد المجر، على أن يكون تابعاً للسلطان العثماني فيما يتعلق بالأراضي العائدة للتاج المجري والموجودة تحت حكمه.
- تبقى بلاد المجر تابعة ليوحنا سيجسموند، ابن زابوليا، تحت وصاية والدته ورعاية الدولة العثمانية.
- السماح للرعايا العثمانيين ولرعايا الامبراطورية الرومانية المقدسة بزيارة قطري أحدهما الآخر، وكذلك حق المتاجرة شرط سداد الرسوم الجمركية.
- يعاد الشخص من رعايا الدولة العثمانية الذي يهرب إلى ألمانيا، إذا طلبت الدولة العثمانية ذلك.
- لا يعاد اللاجئون إلى الأراضي العثمانية من الرعايا الألمان إذا كانوا مسلمين، أما إذا كانوا نصارى فإن الدولة العثمانية ستعيدهم إذا أسفرت نتيجة التحقيق أنهم مجرمون.
- يُعدُّ فرديناند في التشريفات العثمانية مساوياً للصدر الأعظم، ويكون السلطان العثماني أباً له ويطيعه كالابن.
- تتعهد كل من فرنسا والبندقية والبابوية برعاية شروط هذه المعاهدة التي تستمر مدة سبع سنوات[2].

تعدُّ هذه الاتفاقية بمثابة اعتراف بأن قبضة العثمانيين على فتوحهم لا يمكن زحزحتها، على الأقل، حتى حدوث اختلال في موازين القوى العسكرية مع أوروبا، وكان وجود الحكم العثماني المباشر في هذه المناطق بمثابة حماية عسكرية لهذه الفتوح[3].

---

(١) كلو: ص٢٢٧، ٢٢٨، ٢٣٣. كولز: ص٩٣.

(٢) محمد فريد بك: ص٢٣٨، ٢٣٩. كلو: ص٢٠١، ٢٠٢.

(٣) كولز: ص٨٨.

التعاون العثماني - الفرنسي في عام ١٥٥٣م

بعد وفاة الملك فرنسوا الأول خلفه ابنه هنري الثاني. لم يُسرع هذا الملك إلى تجديد المعاهدة مع العثمانيين، وإن كان حريصاً على تحالفه معهم ضد أعدائه النمساويين. والواقع أن هنري الثاني كان منزعجاً من استغلال الامبراطور لتحالف والده مع العثمانيين، والإشاعات المغرضة التي كان يبثها ضده، ومع ذلك فقد احتفظ بسفيره في إستانبول وبقي على اتصال مستمر مع السلطان، وقد تبين من المراسلات المتبادلة بينهما أن همه الأكبر كان التحالف العسكري قبل تحسين أوضاع التجارة مع الشرق(١).

لذلك تقرَّب من الدولة العثمانية للمحافظة على صداقتها، بهدف الاستعانة ببحريتها القوية عند الحاجة، بالإضافة إلى الفوائد الاقتصادية والدينية بجعل كافة النصارى الكاثوليك النازلين في أراضي الدولة العثمانية تحت حماية فرنسا(٢).

وجرت مباحثات بين الدولتين انبثق عنها معاهدة تحالف، بتاريخ (١٦ صفر ٩٦٠هـ/ الأول من شباط ١٥٥٣م) هدفها توحيد النشاط البحري(٣). ونتيجة لذلك تعاونت البحريتان العثمانية والفرنسية في مهاجمة سواحل كلابريا وجزيرتي صقلية وكورسيكا، في عام (٩٦٢هـ/ ١٥٥٥م). وعزّز السلطان أسطوله، في عام (٩٦٥هـ/ ١٥٥٨م)، بوحدات بحرية إضافية أنزلت قوات على شاطئ نابولي وفتحت مدينة سورانزو(٤).

كان هذا التعاون العسكري هو الأخير بين الدولتين، بفعل تَغيُّر الظروف السياسية على المسرح الدولي حتى نشوب حرب القرم، التي حاربت فيها فرنسا وإنكلترا إلى جانب الدولة العثمانية ضد روسيا، ذلك أن الملك هنري الثاني، وقّع في شهر (رجب ٩٦٦هـ/ نيسان عام ١٥٥٩م) معاهدة كاتو كمبريسيس مع الامبراطور فيليب الثاني الذي خلف أباه شارل الخامس، تَم بموجبها تسوية أوضاع أوروبا(٥)، فاستدعى السلطان السفير الفرنسي في إستانبول وقال له: «اكتب لسيدك وقل له إنه إذا كان صعباً على الأصدقاء أن يصبحوا أعداء، فمن الصعب أيضاً على الأعداء أن يصبحوا أصدقاء»(٦).

---

(١) الصباغ: جـ١ ص١٤٥. (٢) كلو: ص٤٦٢.

(٣) راجع فيما يتعلق بمعاهدة التحالف هذه: De Testa: II p43-45.

(٤) سرهنك: ص١٠٢، ١٠٣. خوري وإسماعيل: جـ١ ص٨.

(٥) راجع فيما يتعلق بمعاهدة كاتو كمبريسيس والتسوية التي تمت بين العاهلين: الشناوي: جـ١ ص٣٣٥ - ٣٤١.

(٦) خوري وإسماعيل: جـ١ ص٨.

الاضطرابات في بلاد المجر

فَقَدَ آل هابسبورغ مع الزمن أي أمل في استعادة قلب المجر، لهذا بدَّلوا استراتيجيتهم السياسية بحيث اقتصرت على سلسلة من المحاولات لاقتطاع ترانسلفانيا من الحكم العثماني.

وحاول فرديناند، في عام (٩٥٨هـ/ ١٥٥١م)، أن يضع يده على هذه المقاطعة حيث كان حكم إيزابيلا وابنها سيجسموند تحت تبعية الباب العالي، خلافاً لمعاهدة إستانبول الموقعة بينه وبين الدولة العثمانية في عام (٩٥٤هـ/ ١٥٤٧م)، واستعمل من أجل تحقيق أطماعه الراهب جورج، الذي سيصبح الأسقف مرتينوزي، وهو رجل ذو دسائس وطموح ويعمل مستشاراً لإيزابيلا، ووعده بتعيينه والياً على هذا الإقليم[١].

استطاع مرتينوزي إقناع إيزابيلا بالتنازل لفرديناند عن إقليم ترانسلفانيا ومدينة تمسقار، ونتيجة لذلك سيَّر فرديناند جيشاً لدخولها، لكن الراهب كان يطمع في تعيينه والياً على الإقليم المذكور، ويبدو أن فرديناند تراجع عن التزامه بهذا التعيين ما دفع الراهب إلى إعلام السلطان بحقيقة الوضع في بلاد المجر، وأظهر له الإخلاص وصدق الولاء علَّه يحقق هدفه عن طريق الدولة العثمانية، عند ذلك جهَّز السلطان جيشاً وأرسله إلى بلاد المجر لإعادة الأمور إلى نصابها. لم تصمد الجيوش النمساوية أمام الزحف العثماني وتقهقرت تاركة القلاع والحصون التي كانت قد احتلتها[٢].

ويبدو أن السلطان علم بحقيقة هذا الراهب وشعر بخيانته، فدسَّ عليه من قتله، إلّا أن الحرب بين الطرفين لم تنقطع في بلاد المجر، وقد أطلق موت كل من فرنسوَا الأول وشارل الخامس يد فرديناند للتفاهم مع العثمانيين. وفي صلح براغ، الذي عقد في شهر (جمادى الأولى ٩٧٠هـ/ كانون الثاني ١٥٦٣م)، اعترف فرديناند بحكم العثمانيين لبلاد المجر ومولداڤيا، وتعهد بدفع جزية سنوية مقدارها ثلاثين ألف دوكا، كما وافق على دفع تسعين ألفاً كمتأخرات، على أن يستمر الصلح ثماني سنوات[٣].

---

(١) محمد فريد بك: ص٢٤٠. كلو: ص٢٦٨.

(٢) تاريخ بجوي: جـ١ ص٢٨٥ ـ ٢٨٧، ٢٩١ ـ ٢٩٣.

(٣) كلو: ص٢٧٠.

حصار جزيرة مالطة

أرسل السلطان، في (أواسط ٩٧٢هـ/أوائل ١٥٦٥م)، عمارة بحرية مؤلفة من مائتي سفينة، عليها ثلاثون ألف جندي، لفتح جزيرة مالطة، مركز رهبنة القديس يوحنا، نظراً لأهميتها الاستراتيجية من جهة، ولأن هذه الطائفة لا تزال تمارس القرصنة والتعدي على سفن ورعايا الدولة، كما كانت تساعد إسبانيا والدول الأوروبية في حربها مع العثمانيين.

كان قائد الحملة الوزير الرابع مصطفى باشا، في حين عُيِّن بيالة باشا، قائداً للأسطول، ورافق الحملة طرغد باشا[1].

ابتدأ الحصار في شهر (رمضان/أيار)، واستمر أربعة أشهر تمكَّن خلالها العثمانيون من إنزال عشرين ألف جندي على أرض الجزيرة، وجرى قتال دموي رهيب، إلا أن مصطفى باشا ارتكب أخطاء تكتيكية أثناء الحصار أدَّت إلى اختلاف في وجهات نظر القادة وضياع الفائدة المرجوة وفشل الحملة، وقُتل طرغد باشا أثناء القتال[2]. وبحلول فصل الشتاء، وبسبب صعوبة الاستيلاء على الجزيرة تقرر رفع الحصار في (١٥ صفر٩٧٣هـ/ ١١ أيلول ١٥٦٥م)[3].

فتح سيجتوار[4]

نشبت الاضطرابات مرة أخرى في بلاد المجر بفعل تدخل مكسيميليان ملك النمسا، الذي خلف والده فرديناند، في أمورها الداخلية واحتلاله مدينة توكاي، فاضطر السلطان، تحت إلحاح الصدر الأعظم، للقيام بحملة تأديبية، وبخاصة أنه كان يرغب في محو هزيمة مالطة من ذاكرة الناس بنصر سريع ومبين على النصارى، ومع أنه كان يتألم من داء النقرس الذي ألمَّ به فقد تولى قيادة الجيش، في شهر (رمضان ٩٧٣هـ/ نيسان ١٥٦٦م)، وزحف باتجاه بلاد المجر وعسكر في صحراء زملن مقابل بلغراد، وقابله هناك الملك يوحنا سيجسموند ملك المجر، فأحسن إليه وأكرم وفادته ووعده بمساعدته على استرجاع ما سُلب منه، وطلب منه الملك المجري أن يمنحه الأراضي الواقعة بين تيسا وترانسلفانيا، فلبّى طلبه.

وقصد السلطان قلعة آرلو الشهيرة التي تتحكَّم بالمضيق المؤدي إلى ترانسلفانيا،

---

(١) سرهنك: ص١٠٦، ١٠٧. أوزتونا: جـ ١ص٣٢٠.

(٢) كلو: ص٢٦٥.

(٣) محمد فريد بك: ص٢٤٩. أوزتونا: جا ص٣٢٢.

(٤) راجع فيما يتعلق بحصار سيجتوار: تاريخ بجوي: جا ص٤١٢ ـ ٤٢٠. Hammer: 11 pp97, 98.

لكن بلغه في الطريق أن أمير سيجتوار، الكونت نيقولا زريني، تغلّب على فرقة من جيوشه، فأراد أن يغزو بلاده قبل مهاجمة قلعة آرلو، وفعلاً وصل السلطان، في (٢٨ محرم/ ١٥ آب)، إلى المدينة وحاصرها، وتوفي أثناء الحصار، لكن الجيش العثماني تمكّن من فتحها عنوة.

أخفى الوزير محمد باشا خبر وفاة السلطان خشية وقوع الاضطراب في صفوف الجيش، وأرسل في الوقت نفسه يخبر ابنه سليم، وكان في كوتاهية، يطلب منه الحضور على وجه السرعة إلى إستانبول ليخلف والده[١].

(١) تاريخ بجوي: ج١ ص٤٢١ ـ ٤٢٣.

الفصل السادس

سليمان الأول القانوني

٩٢٦ ـ ٩٧٣هـ/ ١٥٢٠ ـ ١٥٦٦م

علاقة سليمان الأول بالشرق الإسلامي وشمالي إفريقيا

ثورة الغزالي

استغل جان بردي الغزالي، حاكم بلاد الشام، وفاة السلطان سليم الأول وحداثة سن السلطان سليمان الأول وأعلن العصيان على الدولة، في شتاء عام (٩٢٦ ـ ٩٢٧هـ/ ١٥٢٠ ـ ١٥٢١م).

والواقع أنه، بعد هزيمة المماليك، احتفظت بلاد الشام ومصر بقدر كبير من الحكم الذاتي الداخلي، فقد وُضِعَ الإقليمان تحت إشراف دائم من جانب القادة العسكريين المماليك الذين انحازوا إلى جانب السلطان سليم، فعين جان بردي الغزالي حاكماً على بلاد الشام، وخير بك حاكماً على مصر، ومُنحا استقلالاً داخلياً شبه تام، حيث كان كل منهما يملك قواته العسكرية الخاصة وجهازه الإداري[١].

نفّذ الغزالي، في بادئ الأمر، السياسة العثمانية المرسومة، فقمع حركة البدو قرب بعلبك وشنَّ حملتين لغزو حوران، وساد البلاد في عهده هدوء تام[٢].

ويبدو أن طبقة المماليك القديمة التي أحاطت بالغزالي لم تتقبل المثل العثمانية العليا عن العدالة ومحبة الشعب، بل كانوا يكرهون النظم العثمانية، فأخذوا يسعون لاستعادة سلطانهم وامتيازاتهم السابقة التي حُرموا منها[٣]. وعندما توفي السلطان سليم الأول انتهزوا فرصة انتقال الحكم وحداثة سن السلطان سليمان الأول فأعلنوا تمردهم، ورفضوا أداء اليمين للسلطان الجديد وحاولوا إحياء دولة المماليك.

---

(١) إيفانوف: ص٧٧. أوزتونا: جـ١ ص٢٦١.

(٢) ابن إياس: جـ٥ ص٣٨٢. سعد الدين: جـ٢ ص٣٨٢، ٣٨٣.

(٣) إيفانوف: ص٧٨.

تزعَّم التمرد جان بردي الغزالي، الذي اتسم بالتقلب السريع في سبيل الوصول إلى تحقيق طموحه، وراهن على الفوضى التي حدثت في إستانبول وعلى مساعدة المماليك في مصر، فأعلن انفصال بلاد الشام عن السلطنة العثمانية واتخذ لنفسه لقباً مملوكياً هو «الملك الأشرف»[1]، وأمر بالدعاء له في خطبة الجمعة، ونقش اسمه على النقود، وقضى على حامية دمشق العثمانية، وطرد العثمانيين من بيروت وطرابلس وحماة وغيرها من المدن[2].

لكن التمرد لم يحظَ بتأييد السكان الذين أدهشهم الانقلاب، ولم يكن المماليك في مصر على مستوى ما عُلِّق عليهم من آمال، فقد حافظ خير بك على ولائه للباب العالي، بل ذهب إلى أبعد من ذلك، إنه أرسل الرسائل المتبادلة مع الغزالي إلى السلطان.

وفي مطلع شهر (ذي القعدة ٩٢٦هـ/تشرين الأول ١٥٢٠م) جمع الغزالي عساكره وتلقى مساعدة من فرسان القديس يوحنا في رودس؛ وشنَّ حملة على حلب، تمكَّنت المدينة من الصمود حتى وصول الجيوش العثمانية من الأناضول[3].

والواقع أن السلطان أرسل جيشين لإنهاء تمرد الغزالي، الأول بقيادة أمير ذي القدر، علي بك، والثاني بقيادة فرهاد باشا، وكان علي بك هو الأسرع إلى قلعة حلب المحاصَرة، ونجح في تشتيت قوات الغزالي الذي اضطر إلى الانسحاب مع قواته، وتراجع إلى دمشق، ولما التقت قوات فرهاد بقوات علي بك اتجها إلى دمشق وحاصراه فيها[4].

ونشبت بين الطرفين معركة «المصطبة» قرب دمشق، في (١٧ صفر ٩٢٧هـ/٢٧ كانون الثاني ١٥٢١م)، انتهت بهزيمة الغزالي الذي تنكَّر في زي درويش وحاول الهرب، غير أنه وقع في الأسر وأُعدم في (٢٧ صفر/٦ شباط)[5]. ودخل العثمانيون مدينة دمشق، فألغوا الحكم الذاتي للبلاد وقسَّموها إلى ثلاث ولايات، مراكزها دمشق وحلب وطرابلس، ووضعوها تحت إدارة الولاة العثمانيين حيث خضعت للباب العالي مباشرة[6].

---

(١) ابن إياس: جـ٥ ص٣٧٠.
(٢) المصدر نفسه: ص٣٧٦. إيڤانوف: ص٧٨.
(٣) إيڤانوف: المرجع نفسه.
(٤) سرهنك: ص٧٦.
(٥) إيڤانوف: ص٧٨. أوزتونا: جـ١ ص٢٦١.
(٦) إيڤانوف: المرجع نفسه.

العلاقة العثمانية ـ الصفوية في أوائل عهد سليمان الأول

ترك السلطان سليمان الأول أوروبا في عام (٩٣٩هـ/ ١٥٣٣م)، بعد أن عقد اتفاق سلام مع آل هابسبورغ حكام النمسا، وانطلق يحارب الصفويين في إيران والعراق ضمن الصراع المتنامي بين الطرفين.

وكان هناك من الدوافع ما نشَّط استئناف العمليات العسكرية بين الدولتين العثمانية والصفوية. فأثناء انهماك العثمانيين بالحرب مع النمسا جرى اتصال سري بين الصفويين والمجريين أسفر عن تعاون الطرفين ضد العثمانيين، العدو المتكافئ لكليهما[1]، كما أن حوادث الحدود بين الدولتين العثمانية والصفوية، كانت أحد الأسباب المباشرة لإذكاء الحرب بينهما في هذه الآونة، من حكم السلطان سليمان الأول، بالإضافة إلى الأوضاع الشاذَّة التي تحكم الأقاليم الصغيرة الواقعة على الحدود بين الطرفين والسياسة المتقلبة لحكامها. وقد هددت سيطرة الصفويين على بغداد، في عام (٩٣٦هـ/ ١٥٣٠م)، بشكل خطر، الطرق التجارية بين الشرق وأوروبا بفعل أن العراق كان يربط هذه الطرق. واستاء العثمانيون أيضاً من محاولة الشاه طهماسب إثارة القزل باش في الأناضول، مقتفياً بذلك خطى سلفه الشاه إسماعيل[2]. وبشكل عام، كانت الأهداف الحقيقية للحرب، في عام (٩٤١هـ/ ١٥٣٤م)، شبيهة بالأهداف التي أدت إلى قيام السلطان سليم الأول بغزو إيران قبل ذلك بعشرين عاماً[3]. إنها حرب وقائية وتجارية وسياسية ومذهبية.

تحرك الصفويون باتجاه الأراضي العثمانية واندفعوا نحو بغداد، بعد أن استمالوا شريف بك حاكم بدليس، الواقعة في أرمينيا قرب مدينة خلاط جنوبي بحيرة ڤان على الحدود العثمانية ـ الصفوية[4]، واستولوا عليها في عام (٩٣٦هـ/ ١٥٣٠م)[5].

وحتى لا يستفحل الأمر، أرسل السلطان جيشاً، في (صفر ٩٤٠هـ/ أيلول ١٥٣٣م)، تعداده مائة وأربعون ألف جندي بقيادة الصدر الأعظم إبراهيم باشا، لمحاربة شريف بك والصفويين معاً. وأثناء وصول الجيش إلى قونية انضم إليه حاكم أذربيجان، وكانت تحت السيطرة الصفوية[6]، وحتى يبرهن هذا الحاكم عن حسن نيته تجاه العثمانيين، قتل شريف بك وأرسل رأسه إلى السلطان[7]. وتمكَّن الجيش

---

(١) رافق: عبد الكريم: العرب والعثمانيون: ص٦٦، ٦٧ .Hammer: II p19

(٢) المرجع نفسه: ص٦٦.

(٣) عمر، عبد العزيز عمر: تاريخ المشرق العربي: ص٩٢.

(٤) .Hammer: II p19

(٥) إيڤانوف: ص٨٨.

(٦) كلو: ص١٥٣.

(٧) محمد فريد بك: ص٢٢٢.

العثماني، قبل حلول فصل الشتاء، من استعادة بدليس وسائر المناطق الواقعة بين أرضروم وبحيرة ڤان[1]. وتابع إبراهيم باشا تقدمه قاصداً مدينة تبريز، وفتح في طريقه جميع القلاع والحصون المجاورة لبحيرة ڤان، في خط أفقي، ما جعل الطريق أمامه مفتوحاً إليها[2].

تراجع الصفويون أمام الزحف العثماني، وتخلّى الشاه طهماسب عن الأرض على أمل الاحتفاظ بالجيش والدولة، ودخل الصدر الأعظم مدينة تبريز من دون مقاومة في (الأول من محرم ٩٤١هـ/ ١٣ تموز ١٥٣٤م)، وفرَّ الشاه طهماسب إلى قزوين[3].

أما السلطان فقد خرج من إستانبول في (٢٩ ذي القعدة ٩٤٠هـ/ ١١ حزيران ١٥٣٤م) وانضم إلى قواته المتقدمة، وزحف بها باتجاه همذان، ومنها اتخذ طريقه نحو المساكن الشتوية للعراق، وتوقف فيها قبل أن يصل إلى تبريز[4].

ورتَّب السلطان شؤون المدينة الداخلية، فعيَّن ابن أمير شروان قائداً لحامية تبريز، واستقبل مظفر خان أمير كيلان، وغيره من الأمراء الذين هجروا الشاه، وقدَّموا له فروض الولاء والطاعة[5].

وعزم سليمان على مطاردة الشاه، فسار بجيوشه، في شهر (ربيع الآخر ٩٤١هـ/ تشرين الأول ١٥٣٤م)، إلى مدينة زانجان وبعدها إلى مدينة سلطانية الواقعة إلى الشرق من كيلان، وقد تقهقر الشاه متجنباً الاصطدام بالقوات العثمانية، لكن قسوة المناخ في إيران وصعوبة الطرق واستحالة مرور المدافع الضخمة وعربات النقل عليها، بفعل كثرة الأمطار والأوحال، أجبره على التخلي عن فكرة المطاردة، فترك المنطقة قاصداً مدينة بغداد[6].

ضم العراق[7]

قامت السلطة العثمانية في العراق كنتيجة غير مباشرة لحرب العثمانيين مع الصفويين والبرتغاليين[8]، وكانت المناطق الوسطى والجنوبية من البلاد تحت حكم الصفويين، في حين سيطر العثمانيون على الشمال. وتعاقب حكام بغداد ذوو الميول

(١) كلو: ص١٥٤.
(٢) أوزتونا: جـ١ ص٢٣٩.
(٣) محمد فريد بك: ص٢٢٢. أوزتونا: المرجع نفسه: ص٢٤٠.
(٤) Hammer: II p21.
(٥) Ibid.
(٦) Ibid: pp21, 22.
(٧) راجع أحداث ضم العثمانيين للعراق في دائرة المعارف التركية: جـ٣ ص١١٦ ـ ١١٨، حيث تفاصيل وافية وتحليل مسهب لمجريات الأحداث.
(٨) إيڤانوف: ص٨٣.

الصفوية على السلطة. وقد انتهجوا سياسة التطرف المذهبي[١]. فكانت أعمال الاضطهاد، والملاحقة والابتزاز، تُنمّي تعاطف السكان مع العثمانيين. وكان هؤلاء، من جهتهم، يؤكدون عدم استعدادهم لعقد أي سلام أو صلح مع الصفويين. وتميزت الرسائل التي بعث بها السلطان سليمان في عام (٩٣١هـ/ ١٥٢٥م) إلى الشاه الصفوي طهماسب بشهرة واسعة حيث اختلط فيها التهديد بالسخرية[٢].

أما في الجنوب، فقد كان الحنين إلى العثمانيين يتخذ، في البصرة وشرقي شبه جزيرة العرب، مظهراً أقوى، فنظر السكان هناك إلى العثمانيين على أنهم منقذين من عسف البرتغاليين الذين تعاونوا مع الصفويين، وأخضعوا الإمارات والمدن الساحلية، وعززوا سيطرتهم على مضيق هرمز، وزادوا الضرائب المفروضة على عُمان والقطيف والبحرين ومسقط، وفرضوا رقابة على الجمارك، وظهروا في البصرة[٣].

ونتيجة إحجام الشاه طهماسب عن مواجهة العثمانيين، وسيطرة هؤلاء على الطرق التجارية التي استخدمها الأمراء المحليون في تنمية ثروتهم من تجارة الحرير، بدأ هؤلاء الحكام يتوجهون إلى إستانبول طالبين دعمها ومساعدتها، كما وصلت رسائل استغاثة من البصرة وبغداد[٤].

وحصلت، في عام (٩٣٥هـ/ ١٥٢٩م)، انتفاضة قوية في العراق الأوسط ضد الحكم الصفوي، بقيادة ذي الفقار بك، رئيس قبيلة الموصللو الكردية. لقد استغل هذا الحاكم وفاة الشاه إسماعيل وصغر سن الشاه طهماسب، فزحف إلى بغداد، وقتل حاكمها إبراهيم سلطان، وطرد الصفويين، ودخل المدينة وسط تأييد السكان، وأقام سلطته على العراق الأوسط بكامله، ثم أعلن قطع كل علاقة مع الصفويين، وأرسل مفتاح بغداد إلى السلطان سليمان الأول، ودعا له على المنابر ونقش اسمه على النقود العراقية[٥].

نتيجة لهذه الأوضاع، قرَّر الشاه طهماسب أن يستعيد سيطرته على بغداد، فجهَّز حملة كبرى، في عام (٩٣٦هـ/ ١٥٣٠م)، من أجل هذه الغاية، ولم يتمكَّن ذو الفقار من الاحتفاظ بالسلطة حتى وصول الجيش العثماني. واجتاح الشاه العراق وسيطر على بغداد بعد مقتل ذي الفقار بك على يد أشقائه الذين خانوه[٦]، وعيَّن والياً

---

(١) إيڤانوف: ص٨٦.
(٢) Hammer: II p18.
(٣) إيڤانوف: ص٨٦، ٨٧.
(٤) العزاوي، عباس: تاريخ العراق بين الاحتلالين: جـ٤ ص٨٧. إيڤانوف: ص٨٧.
(٥) Longrigg, Stephen. H: Four Centuries of Modern Iraq: p23.
(٦) إيڤانوف: ص٨٨.

جديداً، هو محمد خان توركمن، سليل أسرة قبيلة القزل باش التركمانية، الذي أعاد بناء سلطة الصفويين هناك[١].

كان العثمانيون طيلة تلك المدة منهمكين بالحرب في أوروبا، ولم يشعروا بحرية التحرك في الشرق إلّا بعد أن أبرموا اتفاق سلام مع آل هابسبورغ، كما ذكرنا.

توجه السلطان سليمان الأول إلى بغداد، بعد انتصاره على الصفويين، وقد صرَّح بأن المدينة ملكه بفعل أن حاكمها ذا الفقار قد بعث إليه بمفاتيحها، وأن احتلالها من قبل الشاه هو تحدٍّ له.

استقبل السكان الجيش العثماني بالترحاب والسرور، وحصلت في بغداد انتفاضة ضد الحكم الصفوي، تزعَّمها رجال الدين. أما الحاكم الصفوي، محمد توركمن، فقد هرب من المدينة إلى إيران بطريق الحيلة في (٢١ جمادى الأولى ٩٤١هـ/٢٨ تشرين الثاني ١٥٣٤م)، ثم دخلها السلطان ظافراً[٢]. وبدأت المدن العراقية تعلن انضمامها إلى سلطة الباب العالي، فدخل العراق الجنوبي في طاعة السلطان، وضمَّ العثمانيون البصرة والقطيف والبحرين[٣]، فسيطروا بذلك على إحدى الطرق التجارية الهامة التي تربط الشرق الأقصى بأوروبا، بواسطة الخليج العربي وبغداد والموصل وحلب، أو بواسطة بغداد ودمشق وصيدا، وترتب على العثمانيين، نتيجة ذلك، مسؤوليات دفاعية جديدة، وبخاصة ضد البرتغاليين في منطقة الخليج[٤].

وتعدُّ هذه السنة الحد الفاصل بين عصرين كاملين من حياة العراق، إذ بدأ منها تاريخه الحديث، فقد وضع السلطان سليمان الأول الحجر الأساس لهذا التاريخ بتأسيسه الإدارة الجديدة، وظهرت التقسيمات الإدارية لأقاليم العراق بصورة رسمية وقانونية، لأول مرة في تاريخه الحديث، كما ظهر النظام الضرائبي الجديد ورُسمت سياسة العراق الاقتصادية[٥].

أقام السلطان سليمان الأول في بغداد مدة أربعة أشهر رتّب خلالها الإدارة الداخلية، وأعاد للسنَّة نفوذهم القيادي السابق، كما أعاد بناء الأماكن المقدسة السنية، وعيَّن سليمان باشا، والي ديار بكر، والياً على بغداد[٦].

---

(١) إيفانوف: ص٨٨. عمر: ص٩٢، ٩٣.

(٢) تاريخ بجوي: جـ١ ص١٧٣، ١٧٨، ١٧٩.

(٣) دخلت هذه البلاد تحت الحكم العثماني اعتباراً من عام ١٥٥٠م باستثناء الموصل.

(٤) رافق: ص٦٨.

(٥) قسمت العراق إلى أربع ولايات: بغداد، الموصل، البصرة وشهرزور. رافق: ص٦٨.

(٦) المرجع نفسه.

ولا بدَّ من التأكيد أن تجديد الزعامة السنيَّة لم يصاحبها أي اضطهاد ديني، بل العكس، إذ انتهج العثمانيون سياسة التسامح وقدَّموا الحماية للشيعة من سكان بغداد كما قدَّموها لليهود والنصارى، وسرعان ما عرفت بغداد، في ظل السلم العثماني، ازدهاراً محدداً، وأضحت البصرة، بعد ذلك بسنوات، عثمانية، وأشرفت الدولة العثمانية على المحيط الهندي.

استغل الشاه طهماسب وجود السلطان سليمان الأول في بغداد، فاستعاد مدينة تبريز في (٢ جمادى الآخرة ٩٤١هـ/ ٩ كانون الأول ١٥٣٤م)، فاضطر السلطان للقيام بحملة أخرى، فاستعاد المدينة بعد أن خرج منها الشاه الذي أظهر، جهاراً، عدم رغبته الدخول في صراع مسلح مع السلطان، ودخل هذا الأخير المدينة في (٤ محرم ٩٤٢هـ/ ٥ تموز ١٥٣٥م)، وبعد أن مكث فيها مدة خمسة عشر يوماً غادرها عائداً إلى إستانبول[1].

تكتسب هذه الحملة أهميتها في أنها ضمَّت العراق إلى الدولة العثمانية، وأبعدت الصفويين عن العالم العربي بصورة نهائية، وتأسست ولاية أرضروم، وتَمَّ تأمين حدود الدولة مع القوقاز، لكن الصفويين تمكَّنوا من استعادة عاصمتهم بعد عودة الجيش العثماني إلى بلاده[2].

والحقيقة أن الضم العثماني للعراق لم يقضِ نهائياً على النزاع العثماني ـ الصفوي، وظل الطرفان يتنافسان من أجل السيطرة النهائية على هذا البلد، وأضحى الصراع بين القوتين ظاهرة سائدة في القرن السادس عشر[3].

العلاقة العثمانية ـ الصفوية في أواخر عهد سليمان الأول

شكَّل التحرك الصفوي النشط باتجاه الأناضول دافعاً للسلطان سليمان الأول للالتفات مجدداً نحو الشرق، ذلك أن السلم كان مستتباً على الحدود الشرقية منذ حملة سنتي (٩٤١ ـ ٩٤٢هـ/ ١٥٣٥ ـ ١٥٣٦م)، لكن الدعاية الصفوية استمرت ناشطة لبث المذهب الشيعي في شرقي الأناضول، ولم تضع إجراءات السلطان سليم الأول الحازمة الأمور في نصابها، وكذلك فشلت محاولات السلطان سليمان الأول السابقة، ولهذا فإن خطر انحلال نفوذ الباب العالي في هذه المنطقة ظل قائماً،

---

(١) محمد فريد بك: ص٢٢٣. كلو: ص١٥٨.

(٢) تذكر بعض المراجع أن السلطان عقد صلحاً مع الشاه بناء على طلب هذا الأخير، فأخلى له مدينة تبريز لقاء تقديم الشاه الطاعة له. حليم: ص٩١. راقق: ص٦٨.

(٣) عمر: ص٩٤.

وأتاح صراع حدث داخل العائلة الصفوية للسلطان سليمان الأول فرصة التحرك، فشنَّ الحرب بهدف دعم النفوذ العثماني[1].

وتأكَّدت ضرورة القيام بحملة أخرى ضد الصفويين، عندما بدأ هؤلاء تنفيذ نشر مذهبهم بالقوة في شروان شمالي أذربيجان وفي داغستان شرقي القوقاز، ما دفع أمير هذا البلد قرم باشا للالتجاء إلى الدولة العثمانية طالباً المساعدة، وفي الوقت نفسه، استنجد القاص ميرزا، شقيق الشاه طهماسب، بالسلطان سليمان الأول ضد شقيقه الذي كان على خلاف معه[2]. وهكذا قرَّر السلطان مهاجمة إيران لوضع حد لطموحات الشاه والقضاء عليه. وكان القاص ميرزا، قد التحق بأذربيجان ليشغل قوات أخيه، كما قام بحملات عدة ضد كرمنشاه وهمذان وقُم وقاشان وأصفهان، وهي البلاد الواقعة تحت سيطرة أخيه، لكن هذه الحملات أدت إلى نتائج عكسية حيث استطاع الشاه أن يقبض على أخيه ميرزا، ويسجنه في قلعة ألَمُوت[3].

وقام السلطان بعمليات عسكرية في جهات شرقي الأناضول، وتمكَّن من دخول مدينة تبريز، في عام (٩٥٥هـ/ ١٥٤٨م)، بعد أن انسحب منها الشاه، واستعاد قلعة ڤان الشهيرة، وفتح بلاد داغستان وشروان إلّا أنه لم يصطدم بالشاه الذي انسحب بقواته باتجاه قزوين. وثبَّتت هذه الحملة، التي دامت ما يقرب من عشرين شهراً، سلطة الباب العالي في شرقي الأناضول[4]، إلّا أنها لم تؤدِّ إلى الهدف الحقيقي وهو مواجهة الشاه في معركة كبرى، والقضاء على الصفويين، لذلك استؤنفت الحرب، في عام (٩٦٠هـ/ ١٥٥٣م)، وبدأت العمليات العسكرية في (أواسط ٩٦١هـ/ ربيع ١٥٥٤م) ففتح العثمانيون مدينتي روان، ونهجوان التي تقع على الساحل الشمالي لنهر الرس، وكانت مركز الولاية، وتَمَّ تدمير أريڤان وقراباغ[5]، واجتاز العثمانيون بعد ذلك نهر الرس إلى جنوبي أذربيجان، وضيقوا على الشاه طهماسب. وكان من الممكن أن تدوم هذه الحرب إلى ما لا نهاية وليس لها من نتيجة سوى إحداث الخراب، وقد أدرك الشاه ذلك فكان مستعداً لعقد الصلح.

وفعلاً، جرت مفاوضات بين الجانبين من أجل هذه الغاية تمخَّضت عن توقيع اتفاقية أماسيا في (٨ رجب ٩٦٢هـ/ ٢٩ أيار ١٥٥٥م). والواقع أن الطرفين كانا

---

(١) كلو: ص٢٣٥.

(٢) تاريخ بجوي: جا ص٢٦٩، ٢٧٠. كلو: ص٢٣٥.

(٣) تاريخ بجوي: ص٢٧٦. ألَمُوت: قلعة على قمة جبل، تبعد ستة فراسخ عن قزوين.

(٤) راجع فيما يتعلق بالعمليات العسكرية. تاريخ بجوي: ص٢٧٠ ـ ٢٧٤.

(٥) المصدر نفسه: ص٢٧٥ ـ ٢٧٧.

يرغبان في تحقيق نوع من الهدوء بينهما، لمواجهة المشكلات الخاصة التي برزت في وجه كل منهما؛ وكانت الظروف مُهَيَّأة لعقد صلح أماسيا، وهو يكشف عن نية الجانبين وآمالهما، وقد نص الاتفاق على ما يلي:

- تترك ولاية قارص وقلعتها للدولة العثمانية.
- تخطط حدود ولاية شهرزور، منعاً لوقوع الحوادث المعكرة لصفو السلام.
- تأمين سلامة الحجاج الإيرانيين الذاهبين إلى زيارة العتبات المقدسة الشيعية في العراق، وإلى الأراضي الإسلامية المقدسة في الحجاز[1].

تكشف لنا هذه الاتفاقية، على قِلَّة بنودها، عن بعض الأسباب التي أدت إلى النزاعات بين الدولتين، وهي:

- إن الدولة العثمانية كانت تسعى إلى تأمين وضع مستقر على حدودها شرقي الأناضول، وكانت قارص من القلاع الحصينة التي تعطي العثمانيين فرصاً أفضل لصد الغزوات على حدودها الشرقية.
- إن مشكلة الحدود بين الدولتين كانت مثار أزمات متطاولة، وكانت أعقد هذه الأزمات، في بادئ الأمر، تخطيط الحدود الشمالية بين الجانبين في المناطق التي يسكنها الأكراد.
- ويُعدُّ تأمين سلامة الحجاج الإيرانيين من أسباب النزاع بين الطرفين، نظراً لاتهام الإيرانيين السلطات العثمانية الحاكمة، والسلطات المحلية في العراق، والعشائر العراقية بابتزاز أموال هؤلاء الحجاج ومعاملتهم معاملة سيئة، مع أن العثمانيين كانوا يعاملونهم معاملة حسنة نظراً للاستفادة المادية التي كانت تُغذي الخزينة العثمانية، إلّا أن أوضاع العراق العشائرية كانت تضايق قوافل الحجاج والقوافل التجارية من دون تمييز، وكان هذا يُحدث أثراً سيئاً لدى الإيرانيين.

وهكذا دخلت الدولتان، العثمانية والصفوية، في مرحلة هدوء استمرت ثلاثاً وعشرين سنة.

الصراع حول شمالي إفريقيا

دخول الجزائر في التبعية العثمانية

في الوقت الذي كان التوسع العثماني في المشرق العربي قد تَمَّ نتيجة لاصطدامات عسكرية كبرى في تشالديران ومرج دابق والريدانية، فضلاً عن المعارك التي خاضتها القوات العثمانية لضمِّ العراق، نجد أن التوسع العثماني في المغرب

---

(1) تاريخ بجوي: جـ1 ص277. سرهنك: ص102.

العربي كان في معظمه نتيجة لإلحاح القوى المعنية هناك على العثمانيين أن يدخلوا في حماية الدولة العثمانية لتقوية الجهاد الإسلامي ضد خطر القوى الأوروبية النصرانية المتصاعد على ديار المسلمين في شمالي إفريقيا.

والواقع أن شمالي إفريقيا، من ليبيا حتى مراكش، كان يتعرض لسيطرة عسكرية أوروبية مباشرة، ولحملات مُدمِّرة على المدن والموانئ الكبرى، نظراً لأهميته الاستراتيجية ولموقعه الجغرافي ولتاريخه السياسي والعسكري، وبهدف خدمة الأغراض التجارية. ورأى الأوروبيون أن احتلال هذا الساحل يُشكل جسراً للوصول إلى القدس، وقد نفَّذوا هذه النظرة السياسية خلال الحروب الصليبية في المشرق[1].

أما العثمانيون فكانوا يتطلعون إلى إيجاد مراكز عسكرية لهم في تلك البلاد لوضع حدٍّ للتعديات الإسبانية والبرتغالية على ديار المسلمين، وقد استغلوا سقوط غرناطة بيد الإسبان، وطرد المسلمين من الأندلس، في أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر، لتحقيق تطلعاتهم.

هذا، وقد نشطت العمليات البحرية التي كان يقوم بها ربابنة مسلمون في البحر الأبيض المتوسط، لأسباب عدة يعود معظمها لعوامل دينية وأخرى اقتصادية.

فمن حيث الدوافع الدينية، لقد حمل سقوط غرناطة بيد الإسبان أهل شمالي إفريقيا على متابعة النضال، وبخاصة من أجل هؤلاء الذين أصبحوا يعيشون تحت حكم استبدادي قاسٍ في إسبانيا، وقد عمد المسلمون، الذين طُردوا من البلاد المذكورة، إلى إنشاء مراكز عسكرية على طول ساحل شمالي إفريقيا، بهدف الإغارة على سواحل إسبانيا والمنطقة المحيطة بجزيرة مالطة، ومهاجمة السفن الأوروبية انتقاماً منهم، وقد أدت هذه المواجهات إلى تدخُّل العثمانيين إلى جانب المجاهدين لمساعدتهم.

ومن حيث الدوافع الاقتصادية، فإن الإسبان، إثر استعادتهم إسبانيا، احتلوا أغلب التحصينات الموجودة على ساحل شمالي إفريقيا بهدف حماية طرق مواصلاتهم مع صقلية التي كانت تزوِّدهم بالحبوب.

وأخذ الإسبان، بعد سيطرتهم على إسبانيا، يُنفِّذون وصية ملكتهم إيزابيلا في الاستيلاء على شمالي إفريقيا، فاحتلوا المرسى الكبير في غربي الجزائر عام (٩١١هـ/١٥٠٥م)، ومليلة ومدينة الجزائر، وأقاموا قاعدة بحرية حصينة في جزيرة بينون أو رباط الخيل، كما احتلوا حجر باديس في عام (٩١٤هـ/١٥٠٨م)، وبجاية

---

(١) لقد نزل الملك الفرنسي لويس التاسع بجيشه، في عام ١٢٧٠م، في قرطاجة لاحتلال تونس والتوجه منها إلى فلسطين.

في العام التالي، ودخلوا في عام (٩٢١هـ/ ١٥١٥م) ميناء طرابلس، واستولوا على وهران وغيرها من المدن الساحلية[1].

وهكذا تمكَّن الإسبان من إنشاء محطات عسكرية على طول الساحل الشمالي لإفريقيا، اتخذوها جيوباً صليبية.

وحتى يُحقِّق العثمانيون أهدافهم في شمالي إفريقيا، أقاموا علاقات وثيقة مع مَنْ تبقّى من مسلمي إسبانيا، بالإضافة إلى الذين التجأوا إلى شمالي إفريقيا، وتعاون الطرفان في الجهاد ضد الإسبان. وبرز من بين صفوف القباطنة المسلمين بابا عروج الذي أُطلق عليه لقب بربروسا لأنه كانت له لحية حمراء، وذلك على إثر انتصاراته البحرية التي حقَّقها على الإسبان، فتوجَّه إليه الجزائريون لمساعدتهم على استرداد الموانئ والمدن المحتلة منهم[2].

وتمثَّل أول انتصار كبير حقَّقه بابا عروج هذا بتحريره مدينة الجزائر من الحكم الإسباني، في عام (٩٢٢هـ/ ١٥١٦م)، وباستيلائه على السلطة بعد أن قتل حاكم الجزائر الشيخ سالم التومي، المتحالف مع الإسبان[3]، وأقام حكمه على الساحل المواجه لجزيرة رباط الخيل التي فشل في استعادتها، وساعده هذا النجاح على تأسيس حكومة عسكرية تحت قيادته انضمَّ إليها عدد كبير من القبائل وسكان المدن، واتخذ مدينة دليس مقراً لإقامته وعاصمة للشرق[4].

كان لنجاح بابا عروج أصداء واسعة في تلمسان، عاصمة بني زيان في غربي الجزائر، فاستنجد به السكان لتخليصهم من الحاكم المتعسف أبي حمود الثالث، المتحالف مع الإسبان، فهرع لتلبية نداء الاستغاثة وتمكَّن من فتح تلمسان، فدخلها وعزل أسرة عبد الواد[5].

أثارت انتصارات بابا عروج قلقاً جدياً لدى حكومة إسبانيا التي خشيت من هجوم قد يقوم به على وهران والمرسى الكبير، فأرسلت حملة عسكرية، بلغ تعدادها خمسة عشر ألف مقاتل، توغَّلت في أرض الجزائر وحاصرت تلمسان، وقُتل بابا عروج خلال المناوشات في عام (٩٢٤هـ/ ١٥١٨م)[6]، فاتفق السكان، بعد مقتله،

---

(١) إيڤانوف: ص٩٨. الشناوي، عبد العزيز: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها: جـ٢ ص٩٠١. مؤنس، حسين: تاريخ المغرب وحضارته: جـ٣ ص١٥٧.

(٢) التر، عزيز سامح: الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية: ص٥٠.

(٣) المرجع نفسه: ص٥١ ـ ٥٣.

(٤) الشناوي: جـ٢ ص٩٠٧. مؤنس: جـ٣ ص١٦١.

(٥) مؤنس: جـ٣ ص١٦١. إيڤانوف: ص١٠٣.

(٦) راجع عن غزوة تلمسان من قِبَل الإسبان، التر: ص٥٩ ـ ٦٨. مؤنس: جـ٣ ص١٦١، ١٦٢.

على تعيين خيزير بربروسا، شقيق عروج، حاكماً جديداً على الجزائر، وقد لحق به لقب أخيه وعرف باسم خير الدين بربروسا[1].

كان موقف خير الدين حرجاً بعد مقتل شقيقه، وعداء سلطان تونس الحفصي له، بالإضافة إلى الإسبان وبقية بني زيان في تلمسان، وأدرك ضعف موقفه السياسي والعسكري ما دفعه للبحث عن دولة قوية يعتمد عليها، فوجد ضالته في الدولة العثمانية.

ووجه سكان الجزائر، على مختلف مستوياتهم، رسالة إلى السلطان سليم الأول، في (شوال ٩٢٥هـ/ تشرين الأول ١٥١٩م)، كُتبت بإيحاء من خير الدين بربروسا، والواقع أن هذا الأخير استهدف ربط مصير قضية الجزائر بالدولة العثمانية[2].

تضمَّنت الرسالة الخضوع والتبعية للدولة العثمانية[3]، والطلب من السلطان سليم الأول بسط حمايته على الجزائر. ونظر الباب العالي بعين العطف إلى طلب سكان الجزائر، فسارع السلطان إلى قبول العرض، ومنح خير الدين رتبة بكلر بك، وزوَّده بعدد من الجنود الإنكشارية[4]، فابتدأ بذلك تاريخ هذا الرجل كقائد من كبار قوّاد الدولة العثمانية في البحر الأبيض المتوسط.

ترتبت على القرارات التي اتخذها السلطان سليم الأول نتائج عدة هامة، كان من بينها:

- دخول الجزائر رسمياً تحت السيادة العثمانية، بدءاً من عام (٩٢٥هـ/ ١٥١٩م).
- إن إرسال المساعدة العسكرية العثمانية جاء نتيجة الاستغاثة السكانية، ولم يكن دخول القوات العثمانية غزواً أو فتحاً عسكرياً.
- كان إقليم الجزائر بمثابة أول إقليم في شمالي إفريقيا يقع تحت السيادة العثمانية[5].

نتيجة لحماية السلطان سليم الأول الرسمية للجزائر، تعزَّز نفوذ خير الدين، وقوي موقفه في الحرب ضد الإسبان من جهة، ومحاولات القوى السابقة استعادة نفوذها المفقود، وبخاصة بني زيان والحفصيين، من جهة أخرى.

---

(١) التر: ص٧١.

(٢) التميمي، عبد الجليل: أول رسالة من أهالي مدينة الجزائر إلى السلطان سليم الأول سنة ١٥١٩، المجلة التاريخية المغربية، تونس، العدد ٦، تموز ١٩٧٦م.

(٣) المرجع نفسه. Gaid, Mouloud: L'Algérie Sous les Turks: pp41-47.

(٤) كوران، أرجمند: السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر: ص١١. Gaid: p46.

(٥) الشناوي: ج٢ ص٩١٢. إيڤانوف: ص١٠٥. Ibid.

وتطلع خير الدين إلى طرد الإسبان من ساحل الجزائر، وقد أصاب نجاحاً في ذلك، ففتح، بدءاً من عام (٩٢٧هـ/ ١٥٢١م)، القالة وعنابة وقسنطينة وجزيرة رباط الخيل[١]، وبذلك تَمّ وضع حجر الأساس لبسط وصاية العرش العثماني، كما يُعدُّ ذلك بداية لتأسيس ما عُرف باسم نيابة الجزائر[٢].

أما على الجبهة الداخلية، فقد واجه خير الدين صعوبات من جانب الحكام والزعماء المحليين عندما حاول إعادة توحيد المغرب الأوسط، وقد تعرض لمؤامرات بني زيان والحفصيين وبعض القبائل، إلّا أنه تمكَّن من التغلب على هذه الصعوبات، ونجح في تثبيت سيطرته على كامل الجزائر[٣]، وغدا الحارس الأمامي للدولة العثمانية في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط، وكانت تسانده قوات هذه الدولة ومواردها بما كان يتلقاه من السلطان سليمان الأول.

لم تعترف إسبانيا بضم الجزائر إلى السلطنة العثمانية، وبالتالي فإن الحرب لم تضع أوزارها بل اتخذت طابعاً أكثر عنفاً في البحر، وحاولت هذه الدولة اجتياح الجزائر أكثر من مرة لاستعادة ما فقدته، وأنزلت، في عام (٩٥٨هـ/ ١٥٥١م)، قوات عسكرية على الساحل إلا أنها فشلت في تحقيق أهدافها، وكانت هذه الحملة آخر محاولة جدية قام بها الإسبانيون لاستعادة الجزائر، حيث تعايشت إسبانيا بعد ذلك مع حقيقة فقدان هذه البلاد.

الصراع حول تونس

اتخذ الصراع الإسلامي ـ النصراني في غربي البحر الأبيض المتوسط، في أوائل القرن السادس عشر، طابعاً لا يقل حدة عما كان عليه في الشرق، وتركَّز بشكل أساسي في مثلث تونس ـ مالطة ـ طرابلس الغرب، واكتسبت السيطرة عليه أهمية بالغة بالنسبة إلى نتائج المواجهة بين القوى المتصارعة[٤].

والحقيقة أن الوضع في تونس كان يختلف عنه في الجزائر، على الرغم من أن أحداث دخول الجزائر وتونس تحت السيادة العثمانية تتداخل، بل وتترابط بحيث يصعب الفصل بينها.

كانت تونس وطرابلس الغرب جزءاً من دولة الحفصيين التي كانت آخذة في التداعي في مطلع القرن السادس عشر، وأضحى الجيش الحفصي عاجزاً عن مواجهة

---

(١) الشناوي: جـ٢ ص٩١٣. إيفانوف: ص١٠٦. مؤنس: جـ٣ ص١٦٤.
(٢) الشناوي: المرجع نفسه. Grammont H.D: Histoire d'Alger sous la Domination Turque: p36.
(٣) إيفانوف: ص١٠٦.
(٤) المرجع نفسه: ص١٧٧.

سفن إسبانيا والدول الإيطالية، وعاجزاً حتى عن القتال ضد القراصنة الأوروبيين الذين لم يتوقفوا عن تدمير شواطئ المغرب الشرقية.

ودلالة على ضعف السلطات الحفصية أنه، في عام (٩١٦هـ/ ١٥١٠م)، استولى الكونت دي نافارو، من دون صعوبة، على بجاية وطرابلس الغرب، وهاجم جزيرة جربة، ولم يُقدم أبو عبد الله محمد الخامس الحفصي على أي عمل لاستعادة المدن المفقودة، بل جاءت المقاومة من جانب السكان، في حين شارك العثمانيون بفعالية في الدفاع عن جربة ما كان سبباً في عقد تحالف بين الطرفين[1].

وحدث أن اعتلى الحسن الحفصي عرش تونس في عام (٩٣٢هـ/ ١٥٢٦م)، وتميَّز حكمه بالاستهتار والاستئثار بالسلطة، ومال إلى التعاون مع الإسبان لمواجهة خير الدين بربروسا والعثمانيين، كما عقد صلحاً مع فرسان القديس يوحنا في عام (٩٣٨هـ/ ١٥٣٢م)[2].

أدَّى التوجه السياسي نحو القوى النصرانية إلى تدهور علاقة مولاي الحسن مع الباب العالي. وتمكَّن خير الدين من إقناع السلطان سليمان الأول، الذي اجتمع به في إستانبول، وكان ينوي الدخول في حرب مع إسبانيا، بالسيطرة أولاً على تونس وتثبيت أقدام العثمانيين على ساحل إفريقيا الشمالية بأكمله قبل المباشرة بأية عمليات كبيرة ضد إسبانيا[3].

وكانت هناك دوافع عدة أملت على السلطان قبول مشروع خير الدين، منها:

- موقع تونس الجغرافي في منتصف الساحل الشمالي لإفريقيا تقريباً، وتوسطها بين الجزائر وطرابلس الغرب.
- قرب تونس من إيطاليا، التي كانت تُشكِّل أحد جناحي الامبراطورية الرومانية المقدسة.
- مجاورة تونس لجزيرة مالطة، مقر فرسان القديس يوحنا الحلفاء الطبيعيين للامبراطور شارل الخامس، وأشد الطوائف النصرانية عداء للإسلام والمسلمين.
- الإمكانات الهائلة التي تتيحها موانئ تونس في التحكُّم في المواصلات البحرية في البحر الأبيض المتوسط[4].

غادر خير الدين بربروسا إستانبول على رأس قوة تتألف من ثمانين سفينة وثمانية آلاف جندي، وتوجَّه مباشرة إلى تونس، وظهر أمام مينائها في (صفر ٩٤١هـ/ آب ١٥٣٤م).

---

(١) إيفانوف: ص ١٨٠، ١٨١.   (٢) المرجع نفسه: ص ٩٣.

(٣) Chronique Arabe du XVI Siècle. Histoire d'Aroudj et de khair-ed-Din: T. II p220.

(٤) الشناوي: ج٢ ص ٩١٥، ٩١٦.

وصودف أن قامت في البلاد انتفاضة شاملة ضد الحكم الحفصي، وأرسل زعماء الشعب وفداً إلى خير الدين يطلبون منه الحضور إلى العاصمة[1].

استجاب خير الدين لنداء الاستغاثة، ونجح في النزول إلى الشاطئ، ثم توجّه إلى قصر القصبة، حيث تسلّم الحكم، وأعلن خلع الأسرة الحفصية وانضمام تونس إلى حكم الباب العالي، وهرب مولاي الحسن الحفصي باتجاه بجاية، ثم غادرها إلى بلاد الجريد ملتجئاً إلى الإسبان[2].

كان لانضمام تونس إلى الحكم العثماني أصداء بعيدة في أوروبا بعامة وفي إسبانيا بشكل خاص، إذ إن هذا الانتقال في السيادة أثار قلقاً لدى شارل الخامس نظراً لموقع البلاد الاستراتيجي، ونظر إلى هذا النجاح العثماني على أنه تهديد مباشر وحقيقي لإسبانيا وتجارتها، لذلك قرر غزو تونس بحجة الاستجابة لنداء المساعدة الصادر عن مولاي الحسن وفرسان مالطة[3].

وفعلاً أبحر هذا الامبراطور في (٢٩ ذي القعدة ٩٤١هـ/حزيران ١٥٣٥م)، على رأس أسطول بحري كبير متوجهاً إلى تونس، ونجح في الاستيلاء على حلق الوادي نتيجة تراجع الحاميات العثمانية إلى مدينة تونس، كما استولى على هذه المدينة في (١٩ ذي الحجة/٢١ حزيران). واحتل الإسبان الجزء الشمالي الشرقي من البلاد بأكمله[4]. وعاد مولاي الحسن إلى العاصمة، في (٦ صفر ٩٤٢هـ/٦ آب ١٥٣٥م)، وسط مظاهر بهجة المنتصر، ووقّع بعد يومين معاهدة مع الامبراطور اعترف فيها بالحماية الإسبانية على تونس[5]. وبهذه النتيجة أضحى الحسن الحفصي تبعاً لإسبانيا.

أما خير الدين فإنه وجد نفسه مفتقراً إلى العديد اللازم للمقاومة، كما كان بعيداً عن مركز السلطنة، لذلك فضّل الارتحال مع جنوده على مراكبه[6].

ويبدو أن الحكم الإسباني في تونس لم يترسّخ، وفي المقابل لقي الحكم الحفصي معارضة شديدة من جانب السكان، وأدركت الحاميات الإسبانية صعوبة الموقف فبادرت إلى طلب تعزيزات عسكرية من إسبانيا.

---

(١) التر: ص١١٢، ١١٣.

(٢) المرجع نفسه: ص١١٣. Histoire d'Aroudj: T. II p229. إيفانوف: ص١٨٩. مؤنس: جـ٣ ص١٦٥.

(٣) الشناوي: جـ٣ ص٦٩٦. إيفانوف: ص١٩٤.

(٤) التر: ص١١٨.

(٥) المرجع نفسه: ص١١٩، ١٢٠.

(٦) كلو: ص١٧٤.

ونظّمت المعارضة التونسية للحكم الإسباني، بمساعدة النجدات العثمانية، حملات شديدة استهدفت أماكن وجود الحاميات الإسبانية، وفشلت حملة إسبانية أُرسلت في عام (٩٤٥هـ/ ١٥٣٨م) في إنقاذ الموقف، كما انهارت سلطة الحسن الحفصي، وسقطت المدن التونسية، بدءاً من عام (٩٤٨هـ/ ١٥٤١م) في أيدي القوات الوطنية[١].

وفي شهر (محرم/ نيسان) من السنة المذكورة تَمَّ جلاء الإسبان عن مدن الساحل، واعترف السكان بسيادة الدولة العثمانية، لكن هذا الاعتراف بقي مزعزعاً بفعل محاولات الدولة العثمانية فرض سيطرتها المباشرة على البلاد، وساد هذا الاعتراف الفتور وأحياناً العداء، واستعاد آل حفص بعض سلطانهم، وتعرضت التحالفات القديمة إلى تغييرات سريعة، كما دخل الإسبان مُجدَّداً على خط المواجهة، وظلّت الأوضاع في تونس قلقة طيلة عهد السلطان سليمان الأول[٢].

طرابلس الغرب تحت الحكم العثماني

استولت إسبانيا على طرابلس الغرب في عام (٩١٦هـ/ ١٥١٠م)، وعزم شارل الخامس على إعمار البلاد لتوطين المستعمرين الأوروبيين بعامة والإيطاليين بخاصة، ولكن يبدو أن المستعمرين في بالرمو وغيرها من المدن رفضوا دعوة الامبراطور للانتقال إلى إفريقيا والإقامة فيها، على الرغم من التسهيلات والإغراءات السكنية والضرائبية التي قُدِّمت إليهم[٣]، هذا وتعرض الحكم الإسباني لهجمات المجاهدين بالتعاون مع الدولة العثمانية، حيث استُقبل العثمانيون بالترحاب في تاجورا ومصراطة وبنغازي وغيرها من المدن الساحلية[٤].

ظلت طرابلس تحت الحكم الإسباني زهاء عشرين عاماً حتى ألقى الامبراطور الإسباني عبء الدفاع عن المدينة على عاتق فرسان القديس يوحنا كي يتفرغ لمواصلة الحرب ضد سكان الجزائر وتونس، بالإضافة إلى مواجهة المشكلات المتصاعدة بينه وبين السلطان سليمان الأول، كما أراد هذا الامبراطور أن يتفرَّغ لمواجهة حركة الراهب مارتن لوثر[٥]. وهكذا تخلّى الإسبان عن المدينة من دون أن يُحقّقوا أي

(١) إيڤانوف: ص٢٠٦، ٢٠٧.
(٢) المرجع نفسه: ص٢٠٥ ـ ٢٠٩.
(٣) Guiga. T: Dargouth Rais. Le Magnifique Seigneur de la Mer: p93. مؤنس: جـ٢ ص٤٣٤.
(٤) إيڤانوف: ص٢١٧.
(٥) الشناوي: جـ٢ ص٩٢٨. زيادة، نقولا: ليبيا في العصور الحديثة: ص٣٤. الشناوي: أوروبا في مطلع العصور الحديثة: جـ١ ص٧٠٣ ـ ٧١٢.

هدف من أهدافهم، إلا أنهم تركوا البلد لنصارى آخرين أشد تعصُّباً منهم.

علّق الفرسان آمالهم على السلطان الحفصي، مولاي الحسن، فأقاموا معه علاقات ودية، بل علاقات تحالف[1]، غير أن مولاي الحسن هذا هُزم في أثناء الصراع على السلطة في ليبيا، فأقام الفرسان في المدينة حكومة نصرانية دينية متعصبة استهدفت تغيير الوجه الإسلامي فيها، ولكنهم اصطدموا بالشعور الديني المتأجج في نفوس السكان[2]، ثم حاولوا إقامة حكم صارم، فطبقوا نظام الرهائن والغرامات، ما أثار كراهية السكان لهم الذين عمدوا إلى المقاومة المسلحة[3].

ويرز من بين زعماء المقاومة خير الدين قرماني، ودرغوث رئيس، ومراد آغا القائد العثماني، وقد أخذوا على عاتقهم مهمَّة طرد الفرسان من مدينة طرابلس الغرب، ولما كانت إمكاناتهم العسكرية ضعيفة، ومواردهم المالية قليلة فقد استنجدوا بالدولة العثمانية، في عام (٩٥٧هـ/ ١٥٥٠م)، وأعلنوا ولاءهم للسلطان العثماني ودخول بلادهم تحت السيادة العثمانية[4].

استجاب الباب العالي لنداء الاستغاثة، وأرسل السلطان أسطولاً بحرياً، بقيادة يوسف سنان باشا، ظهر أمام مدينة طرابلس، في (١٢ شعبان ٩٥٨هـ/ ١٥ آب ١٥٥١م)، وأنزل عشرة آلاف جندي على الشاطئ[5]. واستطاع العثمانيون ضرب منشآت الميناء ودخلوا المدينة بعد قصفها وأجلوا من تبقّى من الفرسان عنها، وصدر على إثر ذلك فرمان بتعيين مراد آغا والياً على طرابلس، فكان أول الولاة العثمانيين عليها[6]، وأضحت طرابلس الغرب، منذ العام المذكور، ولاية عربية تحت السيادة العثمانية.

ضم العثمانيين لليمن

كان المحيط الهندي والبحار التابعة له، حتى القرن السادس عشر، مناطق بحرية إسلامية، تسير فيها السفن الإسلامية محمَّلة بالبضائع من الشرق إلى الغرب، وخلال القرن المذكور دخلت البرتغال كدولة بحرية كبرى، وسيطرت على هذا المحيط، وتزلّت أعمال التجارة بين الشرق والغرب، وقد أثَّر ذلك على الدولة العثمانية بشكل خاص، بصفتها المهيمنة على التجارة الشرقية، من خلال تأثيره على حركة وفاعلية

---

(١) Guiga: pp94. 95.

(٢) الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها: جـ٢ ص٩٢٨.

(٣) راجع فيما يتعلق بحكم الفرسان لطرابلس: مؤنس: جـ٣ ص٤٣٥ ـ ٤٣٩.

(٤) Guiga: p96. (٥) زيادة: ص٤٤.

(٦) المرجع نفسه. إيڤانوف: ص٢٢٥. الشناوي: جـ٢ ص٩٢٩.

الموانئ العثمانية كمراكز تجارية يستقطبها الخليج العربي بشكل خاص، وبقي أمام العثمانيين الطريق البري فقط الذي يمر بالأراضي التي تسيطر عليها الدولة الصفوية ما أضرَّ بالمنافع التجارية العثمانية.

من أجل ذلك، تعاونت الدولتان، العثمانية والمملوكية، عام (٩١٥هـ/١٥٠٩م)، في مواجهة البرتغاليين في المحيط الهندي[١]، إلّا أن سياسة الدولة العثمانية في اليمن قد تغيَّرت بعد ضمِّ العثمانيين لمصر وقضائهم على المماليك، إذ بدأ الجهد الرئيسي في العمل للرد على التهديدات البرتغالية.

والواقع أن أوضاع اليمن كانت خلال هذه المدة مضطربة، ومما جعل هذا البلد على أهمية كبرى وقوعه على خط المواجهة المباشرة ضد الأطماع البرتغالية، وقد تعرَّض فعلاً لهجمات البرتغاليين[٢]، كما كان يعاني، في الوقت نفسه، من تعدُّد القوى المحلية المتصارعة، وقد أدّت النزاعات الدينية المذهبية وأعمال السلب والنهب، التي كان يمارسها البدو، وغياب سلطة الحكومة القوية، إلى جو من عدم الثقة، وإلى صدامات قبلية ما جعل البلاد هدفاً سهلاً للبرتغاليين.

ففي مطلع القرن السادس عشر، كانت سلطنة الطاهريين السُنَّة هي الأقوى في جنوبي شبه الجزيرة العربية، وتميَّزت بأنها المركز الديني والثقافي الرئيسي في البلاد، فبسطت هذه الدولة سلطتها على المراكز الزراعية وأكثر المدن المزدهرة في اليمن، بما فيها تعز وصنعاء ومُخا والعاصمة زبيد[٣].

وشكَّلت الطائفتان المتنازعتان، الزيدية والإسماعيلية، اللتان كانتا تسيطران على المناطق الجبلية في شمالي اليمن ووسطه، المنافس الدائم والعدو اللدود للسلطنة الطاهرية[٤].

ويبدو أن سلطة المماليك قد تزعزعت بدورها، إثر ورود أخبار من بلاد الشام عن انتصار العثمانيين في مرج دابق ومصرع قانصوه الغوري، ما أدّى إلى تغيُّر الوضع في جنوبي شبه الجزيرة العربية تغيُّراً جذرياً، حيث وجد المماليك في اليمن أنفسهم في وضع لم يألفوه بعد سقوط دولتهم الأم، ولم يعد لهم أي مكان يلوذون به، وأصبحوا مرغمين على البقاء في اليمن وتثبيت مواقعهم فيه، فأسسوا دولة مملوكية، وتخلوا عن سياسة المواجهة مع العثمانيين، وأعلنت هذه الدولة، بقيادة إسكندر الشركسي، اعترافها بالسيادة العلنية للباب العالي، فأرسل السلطان سليم الأول إلى

---

(١) عمر: ص٩٥. الطيبي، أمين توفيق: المواجهة العثمانية ـ البرتغالية في القرن السادس عشر ص١٦٤.
(٢) الطيبي: ص١٦٤ ـ ١٦٧. (٣) إيفانوف: ص١١٩.
(٤) المرجع نفسه: ص١٢٠.

إسكندر المذكور أمراً باستمراره والياً على اليمن[1].

وهكذا بسط السلطان سليم الأول حمايته على المماليك في اليمن، واضعاً بذلك بداية موضوعية لوجود الدولة العثمانية العسكري والسياسي في جنوبي شبه الجزيرة العربية، حيث أخذ العثمانيون يعملون على إنقاذ البحر الأحمر من الخطر البرتغالي الزاحف من المحيط الهندي[2]، فاستولوا على سواكن في عام (٩٢٦هـ/ ١٥٢٠م)، بعد أن أحبطوا محاولة البرتغاليين في بناء حصن لهم فيها، وتمركزت حامية عثمانية في اليمن، وأبحر أسطول عثماني في المحيط الهندي، وحاول الاستيلاء على عدن. وبذل العثمانيون جهوداً كبيرة لبناء أسطول قوي لمواجهة التحديات في البحر الأبيض المتوسط وتحديات البرتغاليين في المياه الشرقية. وأضحى للعثمانيين، بعد السيطرة على مصر، مصلحة مباشرة في الدفاع عن البحر الأحمر، فأرسلوا قوة عسكرية إلى اليمن بقيادة حسين الرومي الذي حاول أن يفرض سيطرته الكاملة على البلاد، لكنه اصطدم بمقاومة عنيفة من جانب الحاكم المملوكي ومن جانب القوى المحلية[3].

ويبدو أن العثمانيين لم يهدفوا إلى ضمِّ البلاد بالقوة، وربما اعتقدوا أن مجرد ظهور قوة عثمانية مناسبة في اليمن كفيلة بأن تنقل سلطات الحكم إلى أيدي العثمانيين من دون إراقة دماء، ولكن اليمن كان يعاني من تزايد القوى المُتحكِّمة في مصيره، وقد أضيف النفوذ العثماني إلى جانب المماليك والإمام وفلول آل طاهر في عدن والبرتغاليين كقوى تتنازع للسيطرة عليه.

وتُعدُّ حملة سليمان باشا الخادم، والي مصر، في عام (٩٤٥هـ/ ١٥٣٨م)، الحملة العثمانية الأولى التي هدفت إلى السيطرة على بلاد اليمن سيطرة عثمانية واضحة، وإلى تصفية الموقف هناك لصالح الحكم العثماني، للتفرُّغ بعد ذلك لمواجهة البرتغاليين، والسيطرة على تجارة الشرق الأقصى.

والواقع أن مهمة سليمان باشا الخادم كانت تنقسم إلى قسمين: وضع حد لطموح البرتغاليين الذين استهدفوا إخراج المسلمين من الهند، ومن ثم إعادة فتح طريق التجارة الشرقية أمام العثمانيين[4]، لذلك عمد سليمان باشا جاهداً إلى تحقيق هذين الهدفين، إلّا أنه كان عليه أن يُثبِّت أقدام العثمانيين في اليمن لينطلق منها إلى الهند.

وهكذا أراد السلطان سليمان الأول التفرُّد بحكم اليمن حتى لا تستولي البرتغال، أو أية دولة أوروبية أخرى عليه، فتصبح حجر عثرة في سبيل تقدم الدولة العثمانية باتجاه الشرق.

---

(١) تاريخ بجوي: جا ص٢١٩. Stripling, G.W.F: The Ottoman Turks and the Arabs: p28.

(٢) إيڤانوف: ص١٢٢.

(٣) عمر: ص٩٩.

(٤) أوزوتونا: جا ص٣٢٨.

وعلى الرغم من أن القوة التي صاحبت سليمان باشا الخادم إلى اليمن كانت مناسبة، إلّا أن ظروف البلد كانت قد تغيَّرت بسرعة خلال السنوات الماضية. فمع استمرار التفكُّك، كانت القوى المحلية على وشك اكتشاف شخصية ملكية يمنية زيدية، قادرة على أن تجمع قوى عشائرية كبيرة حولها لتقاتل بها القوات العثمانية وغير العثمانية، وأعني بذلك ارتفاع نجم المطهر ابن الإمام يحيى شرف الدين، الذي عمد إلى استخدام الأسلحة النارية ما جعل مهمة القوات العثمانية شاقة. فعمد سليمان باشا الخادم إلى استعمال الحيل للتخلص من القوى المناهضة له، وتمكَّن من فتح عدن بعد أن قتل أميرها مرجان ونصَّب عليها والياً عثمانياً، وسيطر على مسقط والمناطق الساحلية، مزوِّداً الدولة العثمانية، لأول مرة، بتلك المناطق التي تمتلك قواعد استراتيجية جديدة ومتقدمة وهامة في الدفاع عن منطقة البحر الأحمر في مواجهة الغارات البرتغالية العنيفة، وكان ذلك في الحقيقة أبرز نجاحات الحملة[١].

وحدث بعد ذلك أن أبحر سليمان باشا الخادم إلى سواحل الكجرات، بناء على التماس المساعدة المقدم من صاحب كاليكوت وسلطان الكجرات بهادور شاه، لوضع حد لاعتداءات البرتغاليين المتواصلة. فظهر أمام ثغر ديو الحصين، في (جمادى الأولى ٩٤٥هـ/ تشرين الأول ١٥٣٨م)، وشرع في حصار الميناء وقصف قلعة البرتغاليين بالمدافع، ثم انسحب فجأة في الشهر التالي[٢].

ويبدو أن لذلك علاقة بالتطورات السياسية التي حدثت على إثر مقتل بهادور شاه على أيدي البرتغاليين، حيث ارتاب خلفه في نوايا العثمانيين الاستيلاء على السلطة في الكجرات، وأن يحل به ما حلَّ بأمير عدن من الهلاك على أيديهم، فرفض تزويد الأسطول بالمؤن، كما بدأت الذخيرة في النفاد، فاضطر سليمان باشا الخادم إلى مغادرة المنطقة عائداً إلى اليمن، وسيطر، خلال عودته، على مُخا وجيزان وبعض المواقع الأخرى، ووطَّد السلطة العثمانية فيها وعيّن الحكام عليها، وعُدَّ ذلك ابتداء ضمِّ العثمانيين لليمن، ثم عاد إلى القاهرة بعد أن أدَّى فريضة الحج، ومنها عاد إلى إستانبول[٣].

ثم حدث أن عيَّنت الدولة العثمانية مصطفى باشا والياً على اليمن، وكلَّفته بفتح مدينة تعز ذات الأهمية الاستراتيجية، لكن فتح هذه المدينة تَمّ على يد خليفته أويس

---

(١) الجميل: ص٣٧٥.
(٢) تاريخ بجوي: جا ص٢١٩.
(٣) المصدر نفسه: ص٢٢٤. إيڤانوف: ص٣٢. البطريق، عبد الحميد: من تاريخ اليمن الحديث: ص٢٥، ٢٦.

باشا الذي تمكَّن من السيطرة على تعز وذمار، كما أعاد السيطرة العثمانية على صنعاء نتيجة وقوع الخلافات الأسرية بين أولاد الإمام، وذلك في عام (٩٥٤هـ/ ١٥٤٧م)[١].

وبوقوع صنعاء تحت السيطرة العثمانية، تأمَّن للعثمانيين طريقهم الاقتصادي ومكانتهم التجارية ونفوذهم السياسي في المحيط الهندي.

شخصية سليمان الأول

كان السلطان سليمان الأول شاعراً، وله ديوان كبير في هذا المجال، خطّاطاً، اختصاصياً في الأحجار الكريمة، يجيد اللغات الشرقيّة لا سيما العربية، وكان ينكب على القراءة والمطالعة كلما أراد الترويح عن نفسه، ورعاً، نستدل على ورعه من نسخ القرآن الثماني التي نسخها بنفسه، وهي محفوظة في مسجد السليمانية، أما تمسُّكه بأهداب السنَّة فواضح من القصائد الكثيرة التي نظمها في الغزل ووردت في ديوانه، وكان محبّاً للصيد متحمِّساً له. شخصيته كحاكم نموذجي لا تقبل القياس إلّا مع شخصيات قليلة، وكان في أوروبا موضوعاً لروايات وتمثيليات عديدة. لقد أطلق الغرب على السلطان سليمان الأول لقب «العظيم»، لكن شعبه هو الذي سماه بـ«القانوني»، أي جامع القوانين، بسبب مساهمته في تدوين وتنظيم القانون العثماني وتطبيقه بعدالة[٢]، وقد ترك بصماته على مظاهر التقدم السياسي والثقافي. ويعود تقدُّم الدولة في عهده إلى النظام السياسي الداخلي الذي طبَّقه، وقد وضع أساس هذا التقدم السلاطين السابقون، إلّا أن منشآت الدولة في عهده بلغت حدّاً من الكمال نستطيع معه القول إنها أصبحت بحق تقوم على أساس نظام ثابت ومُحدَّد للحكم.

سار سليمان الأول على مبدأ أسلافه، فتوَّج هذا النظام بسنِّ القانون العثماني. ويتناول هذا العمل التشريعي، بصفة خاصة، تنظيم الجيش والإقطاع الحربي وقوانين ملكية الأرض والشرطة. إنه نوع متقدم من التشريع سبق به سليمان الأول أفكار عصره، فحقَّق المساواة بين الرعية، وطبَّق العقوبة الموضوعة بالنسبة للجرم المقترف على الأشخاص الذين اقترفوه، مهما كانت منزلتهم.

والواقع أنه من بين التغييرات التي أحدثها السلطان سليمان الأول أنه جعل وظيفة المفتي من أكبر الوظائف العلمية، وقسَّم جيش الإنكشارية إلى ثلاثة أقسام، استناداً إلى سني خدمتهم[٣]، وبلغ عدد أفراد الجيش في عهده ثلاثمائة وخمسين ألف

---

(١) البطريق: ص٢٧.

(٢) ديورانت: مجلد ٦ جـ٥ ص١٢٤ .Creasy: p158

(٣) محمد فريد بك: ص٢٥١.

جندي، باستثناء غير النظاميين، يساندهم ثلاثمائة مدفع وأسطول بحري مُكوَّن من ثلاثمائة سفينة حربية.

كان السلطان سليمان الأول عظيماً في حجم تجهيزات جيوشه، وفي مدى اتساع حملاته، وفي أعماله العمرانية، وفي حاشيته، وفي قوة حكمه، وفي كل ما وصل إليه أو حقَّقه. إنه طوَّر الدولة العثمانية وسلَّمها إلى خلفه بدرجة التكامل لا يمكن قياسها مع تكامل أية دولة أوروبية خلال المدة نفسها[١].

كانت الفتوح، التي جرت في عهده، واسعة جداً في أوروبا وآسيا وإفريقيا، لكن عهده لم يكن العهد الذي وصلت فيه الحدود إلى أقصاها من الاتساع، إنما العهد الذي تمَّت فيه إدارة أعظم دولة بأرقى شكل إداري.

لقد أدَّت الانتصارات الكبرى، التي أحرزتها الدولة، إلى تغيير جوهري في مركزها في الشؤون الدولية، وفقدت الدول الأوروبية كل أمل في إخراج العثمانيين من القارة الأوروبية.

واقترن هذا التقدم السياسي في الداخل والخارج بتقدم الدولة في الميدان الثقافي، وهو تقدُّم يمكن أن نقول عنه إنه كان أكثر استقلالاً عما كان عليه في العهود السابقة، إذ اكتسبت الحضارة العثمانية سماتها الخاصة في ميدان الأدب والفن، وكان لسليمان الأول شأن في الحياة الأدبية في عهده بوصفه شاعراً.

أما في ميدان العمارة، فإن الثقافة العثمانية مدينة بصفة خاصة بالشيء الكثير لمواهب سليمان الأول الأصيلة، ونذكر في هذا المقام تشييده المساجد في العاصمة، منها مسجد السليمانية، ومن أشهر العمارات، التي شيِّدت بكثرة في مختلف الأقاليم بأمر من السلطان، قبر أبي حنيفة في بغداد، والمسجد الذي يضم قبر جلال الدين الرومي في قونية، وتجديد أسوار بيت المقدس[٢].

كان السلطان سليمان الأول أجرأ وأكرم من أنداده النصارى في مجال التسامح الديني، إذ أجاز للنصارى واليهود ممارسة شعائرهم الدينية في البلاد العثمانية بحرية تامة[٣]، هذا في الوقت الذي عدَّت فيه إسكتلندة وإنكلترا وألمانيا اللوثرية الكثلكة جريمة، كما عدَّت إسبانيا وإيطاليا البروتستانتية جريمة، والواقع أن السلطان جعل من بلاده مأوى آمناً لليهود الفارين من محاكم التفتيش في إسبانيا والبرتغال[٤].

لقد اتضحت عيوب السلطان سليمان الأول في علاقاته العائلية أكثر منها في

---

(١) ديورانت: مجلد ٦ جـ٥ ص١٢٤.

(٢) راجع عن الحضارة العثمانية في عصر السلطان سليمان الأول: كلو: ص٣٨٥ ـ ٤٣٨.

(٣) ديورانت: مجلد ٦ جـ٥ ص١٢٥. (٤) المرجع نفسه.

حكومته[1]، ويتفق المؤرخون على أنه، رغم حروبه التي بررها بأنها هجوم من أجل الدفاع، كان رجلاً مهذباً، رحيماً، كريماً، إنساناً عادلاً، أعجب به شعبه وأحبه، فكان إذا ذهب إلى المسجد يوم الجمعة لزم الناس الصمت التام عند مروره وانحنى هو تحية لهم، ولم يُروَ عنه أنه كان يلازم النساء إلى الحد الذي يضعف من صحته وقوته، لكننا نجده سريع التأثر، شديد الإحساس بانفعالات الحب، وبخاصة فيما يتعلق بعاطفة الأبوَّة[2].

هل لنا أن نُصدِر حكماً على السلطان سليمان الأول ونضعه في المرتبة التي يستحقها؟

إن المصادر التركية لا تزوِّدنا بصورة كاملة عن شخصيته، لأنها تنظر إليه بعين واحدة قلَّما نصادف فيها شيئاً إلا الإغراق في مدحه والثناء عليه، أما المصادر الأوروبية فهي، وإن كانت أكثر نقداً إلّا أنها أقل مادة تاريخية، كما أنها تتسم في الغالب بالتحامل.

لكننا إذا قارنّاه بنظرائه في الغرب لوجدناه أكثر تمدُّناً وحضارة، ويستوقف نظرنا الملك الفرنسي فرنسوَا الأول، كحاكم أوروبي كبير، وأكثر حكّام أوروبا تمدُّناً، إلّا أنه عدَّ سليمان حاميه وحليفه.

لقد حالف النصر السلطان سليمان الأول في صراعه مع الغرب الذي استمر طوال حياته. والواقع أن الامبراطور مكسيميليان الثاني استأنف دفع الجزية للدولة العثمانية في عام (٩٧٦هـ/ ١٥٦٨م)، وأن شارل الخامس كان قد أوقف تقدُّم السلطان عند ڤيينا، ولكن أي جيش نصراني لم يجرؤ على الاقتراب من إستانبول، وبدا لبعض الوقت أن رومة ظلت نصرانية لأنه سمح بذلك.

لقد حكم السلطان سليمان الأول الدولة حكماً صالحاً يتّسم بعدم التحيُّز، وكان حاكماً مطلقاً، بحكم العرف الذي لا نزاع فيه، ويتعاضد شعبه ومحبته، والواقع أنه ارتكب الأخطاء التي تلازم السلطة المطلقة غير المحدودة، ولكنه كان أعظم سلاطين الدولة العثمانية، وأقدر حكّام عصره من دون منازع.

وبوفاة السلطان سليمان الأول خُتمت مرحلة من أزهى مراحل التاريخ العثماني بلغت فيها الدولة ذروة قوتها.

(١) لنا عودة إلى الحديث عن هذه العلاقات العائلية عند حديثنا عن أسباب ضعف الدولة العثمانية.

(٢) ديورانت: مجلد ٦ جـ٥ ص١٢٥.

الفصل السابع

سليم الثاني ـ مراد الثالث

سليم الثاني

٩٧٣ ـ ٩٨٢هـ/ ١٥٦٦ ـ ١٥٧٤م

الأوضاع السياسية العامة في عهد سليم الثاني

خلف السلطان سليم الثاني أباه السلطان سليمان الأول، وكان غير مؤهَّل لمواصلة سياسة والده التوسعية، ولا حتى المحافظة على مكتسباته أمام تضعضع الأوضاع الداخلية وضغط الأحداث الخارجية، بالإضافة إلى أنه كان حاكماً منحلاً خاملاً، لم تتجل عبقريته إلّا في أنه عهد بالإدارة والسياسة إلى وزيره القدير صوقللي محمد باشا المدرَّب على الأعمال العسكرية والسياسية والإدارية.

والواقع أن الظروف العامة التي تعرضت لها الدولة العثمانية، بعد دور القوة، انعكست سلباً على قدراتها العسكرية، والاقتصادية، والاجتماعية، فكان من الطبيعي أن يبدأ الانهيار أمام الدول الأوروبية المتطورة والمتوثبة للانقضاض عليها.

ومهما يكن من أمر، فقد واجه السلطان سليم الثاني، في بداية حياته السياسية كسلطان حاكم، قضية تمرد الإنكشارية الذين لم يكتفوا بما وزِّع عليهم من عطايا ما دعاهم إلى إعلان العصيان[1].

والواقع أنه لم يكد يصل السلطان إلى أدِرنة، في طريقه إلى العاصمة لاستلام منصبه، حتى اعترضه الإنكشارية ورفضوا السماح له بدخول قصره حتى يعدهم بإجابة ما طلبوه من زيادة أعطياتهم التي مُنحت لهم بمناسبة اعتلائه العرش[2].

استجاب السلطان لمطالبهم، ثم استقر في إستانبول وانغمس في الشهوات، وأفرط في الملذات تاركاً شؤون الحكم في يد الصدر الأعظم صوقللي.

وتوقفت، في عهد هذا السلطان، غارات العثمانيين على الامبراطورية الرومانية

---

(١) محمد فريد بك: ص٢٥٣.
(٢) سرهنك: ص١٠٩.

المقدسة لأن الامبراطور مكسيميليان الثاني اشترى السلام، في عام (٩٧٦هـ/ ١٥٦٨م)، مقابل جزية سنوية مقدارها ثلاثون ألف دوكا، واحتفظ بأملاكه في بلاد المجر واعترف بتبعية أمراء ترانسلفانيا والأفلاق والبغدان للدولة العثمانية، وتجدَّدت في عهد هذا السلطان الهدنة مع الصفويين والمجر وبولندة[١].

العلاقة العثمانية ـ الفرنسية

خلف شارل التاسع فرنسوَا الثاني على عرش فرنسا في عام (٩٦٧هـ/ ١٥٦٠م)، وقد تأثر شارل هذا آنذاك بفكرة التنكُّر للتحالف مع العثمانيين، بفعل تأثير رجال الدين الذين نظروا إلى هذا التحالف على أنه كفر وإلحاد، لكن تكاثر أعداء فرنسا واشتداد بأسهم، ونصائح سفيره في إستانبول بضرورة تدعيم علاقته مع السلطان العثماني لصالح التجارة الشرقية، أقنعته بضرورة العودة إلى الاتفاق معه[٢]، يضاف إلى ذلك، أنه حدث أن شكا التجار الفرنسيون في الإسكندرية، الذين تعرضوا للمضايقة ولمصادرة بضائعهم من قِبَلْ تاجر يهودي مقرَّب من السلطان يدعى ميكي، وكان هذا العمل مخالفاً للبند التاسع من معاهدة عام (٩٤٢هـ/ ١٥٣٥م)، ما دفعه إلى التعجيل بإرسال مبعوث خاص إلى العاصمة العثمانية، هو كلود دي بورغ، يطلب من السلطان وضع حل لهذه القضية وتجديد الامتيازات الممنوحة لفرنسا.

وتمكَّن المبعوث الفرنسي أن يحصل من السلطان سليم الثاني، في عام (٩٧٧هـ/ ١٥٦٩م)، على صك يحوي ثمانية عشر بنداً[٣] تشبه إلى حدٍّ كبير بنود معاهدة عام (٩٤٢هـ/ ١٥٣٥م)، إلّا أنه يلاحظ فيها أمران:

الأول: إن من حق فرنسا أن تمنح رايتها في الشرق لمراكب الأوروبيين غير الفرنسيين.

الثاني: إن مدة المعاهدة غير مرهونة بحياة العاهلين، إنما بصداقة الفرنسيين للعثمانيين[٤].

وأهم ما جاء فيها:

- إعفاء الرعايا الفرنسيين في الدولة العثمانية من دفع الضريبة الشخصية.
- لقناصل فرنسا حق البحث عن الأرقاء من الرعايا الفرنسيين في أراضي الدولة العثمانية وتحريرهم.

---

(١) محمد فريد بك: ص٢٥٣، ٢٥٤ .Hammer: II p158

(٢) خوري وإسماعيل: جا ص٨، ٩ .De Testa: T I pp33-41

(٣) تجد نص المعاهدة عند: De Testa: pp91-96

(٤) الصباغ: جا ص١٤٧.

- يردُّ السلطان العثماني السفن الفرنسية التي يستولي عليها ربابنة تابعين للدولة العثمانية، على أن يعاقب المعتدون على فعلتهم.
- تساعد السفن العثمانية السفن الفرنسية عند تعرضها للخطر في البحر الأبيض المتوسط.
- يتمتَّع الفرنسيون بالحقوق والامتيازات الممنوحة للبنادقة.

ومن أجل تمتين عرى الصداقة بين الدولتين، اتفق الجانبان على ترشيح هنري دي ڤالوا، شقيق شارل التاسع ملك فرنسا، لعرش بولندة ليكون لهما ظهيراً ضد النمسا من جهة روسيا، وأضحت بولندة نتيجة لذلك تحت حماية الدولة العثمانية، كما أضحت فرنسا سيدة التجارة في البحر الأبيض المتوسط وفي جميع البلاد التابعة للدولة العثمانية[1].

استغلَّت فرنسا هذه المعاهدة وأرسلت بعثات دينية عدة إلى كافة بقاع الدولة التي يسكنها نصارى، وبخاصة بلاد الشام، لتعليم أولادهم وتربيتهم على الولاء لفرنسا[2].

كان منح هذه الامتيازات وتنفيذها على الأرض من أسباب ضعف الدولة، بفعل تدخُّل القناصل في الإجراءات الداخلية بحجة رفع المظالم عن النصارى، كما اتخذتها فرنسا وسيلة لتغلغل نفوذها بين رعايا الدولة النصارى.

ويبدو أنه من أهم نتائج هذا التدخُّل تشجيع فرنسا للقوميات المختلفة على الاحتفاظ بقوميتها ولغتها، حتى إذا ضعفت الدولة طالبت هذه الشعوب بانفصالها.

حملة أستراخان[3]

شنَّت الدولة العثمانية، في عام (٩٧٧هـ/ ١٥٦٩م)، حملة على مدينة أستراخان، الواقعة على مصب نهر الڤولغا في بحر قزوين، بهدف استرداد الإمارة ووضع حد لامتداد روسيا من ناحية الجنوب، خشية أن يؤدي توسعها إلى استيلائها على الطرق التجارية والأسواق الكبرى وإلى هيمنتها على تجارة البلدان الإسلامية، هذا في الوقت الذي كانت فيه الدولة العثمانية تكافح لكسر الطوق البرتغالي حول أواسط

(١) محمد فريد بك: ص٢٥٤. سرهنك: ص١١١.
(٢) محمد فريد بك: ص٢٥٤، ٢٥٥.
(٣) أستراخان: إمارة تركية تأسست بعد انهيار دولة القبيلة الذهبية المغولية في حوض نهر الڤولغا، في عام (٩٠٧هـ/ ١٥٠١م)، وكانت تابعة للعثمانيين قبل أن يحتلها الروس في عام (٩٦٣هـ/ ١٥٥٦م).

آسيا، وتسعى إلى إنعاش الطريق التجاري الذي يصل آسيا بمدينة أستراخان والقرم، بالإضافة إلى طرد الإيرانيين من القوقاز وأذربيجان، ما يؤدي إلى إحياء طرق القوافل القديمة المارة بأواسط آسيا من الشرق إلى الغرب، وفتح طريق الحج الذي أغلقته روسيا بوجه الحجاج المسلمين[1].

وقضت الخطة بفتح المدينة وتحويلها إلى نظام دفاعي عن المنطقة، وشق قناة بين نهري الڤولغا والدون تصل البحر الأسود ببحر قزوين. إنها حملة قامت من أجل المصالح السياسية والاقتصادية والدينية قادها قاسم باشا[2].

أما السبب المباشر للحملة فهو أن حاكم خوارزم شكا للسلطان سليم الثاني أن شاه إيران يقبض على الحجاج الوافدين من التركستان عند عبورهم حدود بلاده، وأن روسيا، بعد استيلائها على أستراخان، منعت مرور الحجاج والتجار المسلمين، ووضعت العراقيل في وجوههم، لهذا طلب منه القيام بحملة على المدينة لفتحها وإعادة السيطرة على طريق الحج، كما وصلت، في الوقت نفسه، شكاوى مماثلة من حكّام بخارى وسمرقند[3].

بدأت الحملة في (أواخر ٩٧٦هـ/ربيع ١٥٦٩م)، وشرع العثمانيون في تنفيذ وصل الڤولغا بالدون وتقدموا في حفر القناة مسافة كبيرة، إلّا أنهم توقفوا بعدئذ عن متابعة العمل بسبب امتناع خان القرم، دولت كراي، عن التعاون مع الجيش العثماني وسعيه شخصياً إلى أن يقوم هو بالاستيلاء على أستراخان وقازان، بالإضافة إلى أن وجود حاميات عثمانية في أستراخان، وعلى طول نهر الڤولغا من شأنه أن يحد من أطماعه[4]، كما تعذَّر ضرب الحصار على المدينة لأن الروس بنوا قلعة قوية إلى الجنوب منها، على الطريق المؤدية إليها، حالت دون تقدم الجيش العثماني، كما كان للعوامل الطبيعية أثر كبير في ذلك، إذ إن البرد القارس فتَّ في عضد الجنود العثمانيين.

نتيجة هذه العوامل، التي ذكرت، اضطر القائد العثماني للتراجع بجيشه بعد أن فَقَدَ كثيراً من رجاله[5].

---

(١) Lewis Bernard: The Emergence of Modern Turkey: p24.

(٢) حليم: ص٩٨. أوزتونا: جا ص٣٦٧.

(٣) مصطفى: ص١٤٤.

(٤) مصطفى: ص١٤٥. أوزتونا: جا ص٣٦٨.

(٥) حليم: ص٩٨.

الاضطرابات في بلاد اليمن

أدّى سوء الإدارة في اليمن إلى انتشار التذمُّر في أوساط السكان وبين صفوف الجند، وعملت القوى المعارضة للنظام على تأجيج الموقف بكل الوسائل، فارتأى الولاة العثمانيون أن السوء الإداري نتج عن اتساع رقعة الولاية، فقسموا اليمن إلى قسمين هما اليمن العليا، وعاصمتها صنعاء، واليمن السفلى، وعاصمتها الرسمية زبيد والفعلية تعز[١].

أثار هذا التقسيم خلافات حادة بشأن تقسيم الجيش والخزينة وأملاك الدولة والتبعية الإدارية لبعض القرى، وتحولت هذه الخلافات إلى صراع طويل أدّى إلى شلِّ كل تحرُّك للسلطة وأفقدها أهليتها لمواجهة المعارضة[٢].

استغل الزيديون هذا التشتت في الأوساط الحاكمة، واستأنفوا القتال، بقيادة الإمام المطهر ابن يحيى شرف الدين، وسيطروا على صنعاء[٣]، وأعلن الإمام إسقاط السلطنة العثمانية، في (٩ صفر ٩٧٥هـ/ ١٥ آب ١٥٦٧م)، كما استولى أحد قادته على تعز واحتل عدن ومُخا، وبدأ هجوماً على زبيد[٤]، غير أن الوالي العثماني حسن باشا تمكَّن من المحافظة على زبيد والمنطقة الساحلية بعد أن وحَّد الولايتين، وقوي موقفه بما انضم إليه من أهالي البلاد الذين ساهموا في المعركة ضد المطهر[٥].

وأخذ العثمانيون يُعززون مواقعهم في اليمن تدريجياً، وفي (شوال ٩٧٥هـ/ نيسان ١٥٦٨م) عيَّن السلطان سليم الثاني عثمان باشا بكلر بك على اليمن الموحدة، وتمكَّن هذا الوالي من استعادة مُخا وتعز وثبَّت سلطة الباب العالي[٦]، إلّا أن مقاومة الزيديين الشديدة له تطلبت إرسال مدد من القاهرة بقيادة سنان باشا، الذي تمكَّن من استعادة صنعاء واسترجع عدن[٧].

بيد أن الحرب لم تتوقف، وأُرغم العثمانيون على خوض حرب طويلة الأمد استهدفت استنزاف قوتهم، ثم ظهر الإعياء على الطرفين فمالا إلى الصلح[٨]، فعُقدت، في نهاية (٩٧٨هـ/ ١٥٧٠م)، معاهدة بين الطرفين العثماني والزيدي، دخلت فيها أطراف أخرى متصارعة، اعترف الزعيم الزيدي بموجبها بسيادة الباب العالي، وبالمقابل اعترف العثمانيون بالإمام زعيماً دينياً للزيديين[٩].

---

(١) عمر: ص١٠٤. رافق: ص١٠٢. أوزتونا: جـ١ ص٣٦٢.
(٢) البطريق: ص٢٩.
(٣) رافق: ص٩٤.
(٤) المرجع نفسه. أوزتونا: جـ١ ص٣٦٢.
(٥) إيڤانوف: ص١٤٤.
(٦) البطريق: ص٣٠. أوزتونا: جـ١ ص٣٦٢.
(٧) عمر: ص١٠٤، ١٠٥.
(٨) إيڤانوف: ص١٤٧.
(٩) البطريق: ص٣١، ٣٢.

فتح جزيرة قبرص

كانت ممتلكات البندقية لا تزال متناثرة في بحر إيجة، تعوق أساطيل الدولة العثمانية وتتعرض للسفن التجارية وتقطع طريق الأناضول ـ مصر، فأرادت الدولة العثمانية أن تضع حدّاً لهذه التعديات المنطلقة من جزيرة قبرص بشكل خاص، وهي تابعة للبندقية، يضاف إلى ذلك، فإن السيطرة على قبرص تتسم بأهمية بالغة بالنسبة للملاحة في شرقي البحر الأبيض المتوسط، وهي ضرورية للعثمانيين لمواجهة التفوُّق البرتغالي في شرقي آسيا والهند، كما كان لليهود دور في تنفيذ الحملة، فقد كانوا يأملون في جعل الجزيرة وطناً قومياً لليهود الفارين من الاضطهاد الأوروبي، لذلك أعانوا الصدر الأعظم، محمد صوقللي، بأموالهم لتمويل الحملة، كما استهوى زعيمهم، الدون جوزيف، السلطان سليم الثاني بأهمية الجزيرة كمزرعة لأجود أنواع الكروم الصالحة لصناعة النبيذ[1].

أرسلت الدولة العثمانية أسطولاً بحرياً، في عام (٩٧٨هـ/ ١٥٧٠م)، تحت إمرة بيالي باشا، يحمل مائة ألف جندي بقيادة لالا مصطفى باشا لفتح الجزيرة، واشترك في الحملة علي باشا ناظر البحرية[2]. أهابت البندقية بالدول النصرانية لمساعدتها، فلم يستجب لندائها إلا البابا وملك إسبانيا. فالبابا بيوس الخامس، (٩٧٣ ـ ٩٨٠هـ/ ١٥٦٦ ـ ١٥٧٢م)، لم يكن قد نسي الأعمال الحربية التي نفَّذها الأسطول العثماني عندما هدَّد أنكونا في عام (٩٧٣هـ/ ١٥٦٦م)، وهو ثغر البابا على بحر الأدرياتيكي، أما فيليب الثاني، ملك إسبانيا، فإنه علم أن مسلمي الأندلس استصرخوا السلطان العثماني في عام (٩٦٨هـ/ ١٥٦١م) لإنقاذهم من الحكم الإسباني، وأنه رحب بمبعوثيهم إليه.

كان الموقف الدبلوماسي مؤاتياً للقيام بهذه الحملة، ذلك أن الامبراطور مكسيميليان الثاني لم يكن ليشترك في الحرب ضد العثمانيين لأنه كان قد وقَّع من فوره معاهدة سلام معهم، ولم يكن من مصلحة أمنه أن ينقضها.

وعارضت فرنسا أية خطة تزيد من قوة إسبانيا وترفع من شأنها، فوثَّقت عرى الصداقة مع الدولة العثمانية عوناً لها على مواجهة إسبانيا.

وخشيت إنكلترا مغبة الدخول في مغامرة مشتركة مع فيليب الثاني يجعلها تحت رحمة إسبانيا الكاثوليكية في حال انتصارها.

وساور البندقية القلق من أن الانتصار قد يأتي بالقوات الإسبانية إلى الأدرياتيكي

(١) مصطفى: ص١٤٦.

(٢) راجع أحداث فتح جزيرة قبرص في تاريخ بجوي: ج١ ص٤٨٦ ـ ٤٩٠.

فتقضي على احتكار البندقية لهذا البحر وسيطرتها عليه، على الرغم من أنها كانت بحاجة ماسَّة إلى مدد خارجي.

في غمرة هذه الظروف، تقدَّم الأسطول العثماني نحو قبرص وأنزل الجنود في ميناء لارنكا، ثم تقدَّم نحو العاصمة نيقوسيا فدخلها في (١٨ ربيع الآخر ٩٧٨هـ/ ١٩ أيلول ١٥٧٠م)، وبعد سقوط العاصمة، تداعت المدن المهمة في الجزيرة وسقطت في العام التالي بأيدي العثمانيين[١].

وبذلك تمَّ فتح جزيرة قبرص، وأضحت منذ ذلك الوقت تابعة للدولة العثمانية.

معركة ليبانت ونتائجها

في الوقت الذي كان فيه الجيش العثماني يهاجم جزيرة قبرص، كانت تدور مفاوضات في الدوائر الحكومية الأوروبية بين البابا بيوس الخامس، وملك إسبانيا فيليب الثاني، وجمهورية البندقية، هدفها تأليف عصبة مقدسة تتصدى لتقدم العثمانيين في أوروبا، وبقيت فرنسا خارج إطار هذه العصبة بفعل رفض ملكها شارل التاسع عرض البابا للدخول في هذا الحلف، بحجة وجود معاهدات بينه وبين الباب العالي، وامتنع الامبراطور مكسيميليان أيضاً عن الدخول في الحلف حتى لا يثير عليه السلطان العثماني[٢].

ويبدو أن الظروف السياسية كانت تحثُّ العصبة على العمل السريع، فالعثمانيون فتحوا جزيرة قبرص، وغزت مراكبهم جزيرتي كريت وزانطة، وفتحت جيوشهم مدينتي دلسينو وأنتيباري الواقعتين على البحر الأدرياتيكي[٣].

وجمعت العصبة قواتها لتوقف تقدُّم العثمانيين باتجاه إيطاليا من جهة، واسترداد جميع المواقع التي فتحوها على حساب النصارى وبخاصة في شمالي إفريقيا، من جهة أخرى، وساهمت كل من فلورنسا وبارما ولوكا وفرانا وأوربينو وجنوة بالسفن والرجال.

تسلَّم دون جوان النمساوي لواء القيادة، فأبحر من نابولي على رأس أسطول ضخم مؤلف من مائتين وثلاثين سفينة ويحمل ثلاثين ألف جندي، من ميناء مسِّينا إلى جزيرة كورفو في محاذاة جنوبي إيطاليا وعَبَر مضيق أوترنتو[٤].

وهناك ترامت أنباء الخسائر التي تكبَّدها النصارى أثناء فتح قبرص، فتعالت

---

(١) Grousset, R: L'Empire du Levant: p359. (٢) Hammer: II p187.

(٣) سرهنك: ص١١٣.

(٤) المرجع نفسه: ص١١٤. Hammer: II p187. Venrad, Marc: Le Monde et son Histoire: V p415.

صيحات النصر عندما أصدر دون جوان أوامره بالانطلاق إلى القتال، وراحت السفن المتحالفة تبحث عن الأسطول العثماني للاصطدام به، فعبرت خليج بتراس إلى خليج كورنثو، في (١٧ جمادى الأولى ٩٧٩هـ/٧ تشرين الأول ١٥٧١م)، وظهرت أمام ميناء ليبانت، وهو ميناء عثماني في اليونان على خليج بتراس ـ كورنثو، في حين كان الأسطول العثماني، المؤلف من مائتين وخمس وأربعين سفينة حربية، وسبع وثمانين سفينة نقل، ينتظر بعيداً عن ثغر ليبانت، بقيادة علي باشا يساعده برتو باشا[١]، إلّا أن هذا الأسطول كان يعاني من نقص في عديده بفعل تفرُّق بعض ملاحيه وكثير من الإنكشارية بسبب حلول فصل الشتاء، وتوقُّعهم بأن العدو سوف لن يشن هجوماً في هذا الوقت من السنة.

وعقد العثمانيون مجلساً حربياً لاختيار تكتيك المعركة بحيث يضمنون الفوز، وبعد التداول كان رأي الغالبية وجوب الدخول في معركة بحرية داخل الخليج، لتساعدهم القلاع بنيرانها نظراً للنقص الموجود بين عساكر السفن، إلّا أن علي باشا عارض هذا الرأي وأصرَّ على التصدي للأسطول الصليبي خارج الخليج[٢]، وكان هذا خطأً تكتيكياً كلف العثمانيين غالياً.

واشتبك الأسطولان في معركة بحرية طاحنة هي إحدى أكبر المعارك في التاريخ الحديث، استمرت ثلاث ساعات متواصلة، وأسفرت عن انتصار البحرية الصليبية. كانت النتائج فادحة، فقد أسرت البحرية النصرانية مائة وثلاثين سفينة عثمانية، وأحرقت وأغرقت ثلاثاً وتسعين سفينة أخرى، وغنمت ثلاثمائة مدفع، وتكبَّد العثمانيون عشرين ألفاً بين قتيل وأسير، وكان علي باشا وابنه من بين القتلى، وحرّر النصارى اثنين وثلاثين ألف أسير نصراني ممن كانوا يقومون بعملية التجديف على المراكب العثمانية، في حين تكبَّدوا ثمانية آلاف قتيل وجُرح منهم عشرون ألفاً[٣].

مما لا شك فيه أن معركة ليبانت البحرية، التي كان لها صدىً كبير في قلوب النصارى، كان يمكن أن تكون أكبر معركة فاصلة في التاريخ الحديث لولا الأضرار التي لحقت بالأسطول النصراني المنتصر، وهبوب عاصفة عنيفة حالت دون تعقُّب العثمانيين، بالإضافة إلى النزاع الذي حصل بين المنتصرين حول اقتسام الغنائم.

والحقيقة أن خسارة العثمانيين لم تكن خسارة مادية، على الرغم من عدد القتلى

---

(١) تاريخ بجوي: جا ص٤٩٥، ٤٩٦. (٢) المصدر نفسه: ص٤٩٥.

(٣) المصدر نفسه: ص٤٩٦ ـ ٤٩٩. محمد فريد بك: ص٢٥٧. ديل: البندقية جمهورية أرستقراطية: ص١٥٥. راجع تفاصيل المعركة عند: Venrad, Marc: V pp414-417.

المرتفع، وإنما كانت خسارة معنوية، ويمكن عدُّها بداية التقهقر الذي حلَّ بالدولة العثمانية، وزالت شهرتها بأنها دولة لا تُقهر، وثبت فعلياً إمكان قهرها.

لم يؤدِ النصر الذي أحرزته العصبة إلى النيل من السيطرة العثمانية، كما لم ينتج عنه اكتساب آخر بري أو بحري، إذ على الرغم من الحد من انتشار العثمانيين في البحر، فإنهم لم يفقدوا العزم على مواصلة جهودهم لتقوية وتعزيز أسطولهم البحري، فكانت معركة ليبانت عاملاً مشجعاً لهم لإعادة إثبات وجودهم كقوة بحرية، فأمام ذهول الغرب بنى العثمانيون، خلال ثمانية أشهر، أسطولاً آخر، في مثل ضخامة الأسطول الذي خاض معركة ليبانت، وأرسلوه إلى البحر بحثاً عن الأسطول النصراني الذي بلغ من سوء النظام حدّاً لم يجرؤ معه على الخروج من مكمنه[1].

وشجعت الدول المتحالفة البندقية على استئناف الحرب، لكن أحداً منها لم يمد لها يد المساعدة، وفي الوقت نفسه هاجم الأسطول العثماني، في (أواخر ٩٨٠هـ/ شتاء ١٥٧٣م)، سواحل إيطاليا فدمَّر كثيراً من القلاع التي تسيطر عليها البندقية، ونتيجة لهذا الضغط العسكري، وموت العصبة بفعل تنازع المصالح، ووفاة البابا بيوس الخامس، مالت البندقية إلى الصلح.

وفعلاً، عُقد الصلح بين الطرفين، العثماني والبندقي، في (٣ ذي القعدة ٩٨٠هـ/ ٧ آذار ١٥٧٣م)، في إستانبول، تنازلت البندقية بمقتضاه للسلطان العثماني عن جزيرة قبرص، ودفعت للعثمانيين تعويضاً يغطي ما تكبَّدوه من خسائر في فتح الجزيرة، ويُقدَّر هذا المبلغ بثلاثمائة ألف دوكا[2]، وأضحى العثمانيون بذلك أسياد البحر من جديد. لقد خسر العثمانيون المعركة لكنهم كسبوا الحرب[3].

وحاول دون جوان، في العام التالي، إحياء مجده بالاستيلاء على تونس لحساب إسبانيا التي رأت أن تعمل بمفردها بمعزل عن العصبة المقدسة، ونجحت في إعادة الحسن الحفصي، الذي كان قد التجأ إليها عند فتح العثمانيين لبلاده، لكن العثمانيين تمكَّنوا خلال ثمانية أشهر من استعادة تونس وطردوا الإسبان منها، وسيطروا على حلق الوادي.

وفي (صفر ٩٨٢هـ/حزيران ١٥٧٤م)، تمكَّنت الدولة من إخماد الحركة الانفصالية التي قامت في البغدان. وفي (٢٧ شعبان/ ١٢ كانون الأول) من العام المذكور توفي السلطان سليم الثاني عن عمر يناهز الثانية والخمسين عاماً[4].

---

(١) محمد فريد بك: ص٢٥٨. حليم: ص١٠٠، ١٠١.

(٢) محمد فريد بك: المصدر نفسه. أوزتونا: جـ١ ص٣٧٦.

(٣) ديل: ص١٥٧. Hammer: T,II pp141-192. De Testa: T,II p361 Note 1.

(٤) تاريخ بجوي: جـ١ ص٥٠٣، ٥٠٤.

مراد الثالث

٩٨٢ ـ ١٠٠٣هـ/ ١٥٧٤ ـ ١٥٩٥م

العلاقة العثمانية ـ الفرنسية

خلف السلطان مراد الثالث أباه السلطان سليم الثاني، وتجلَّت، في أوائل عهده، سياسة الصدر الأعظم محمد باشا صوقللي السلمية، وتدخُّله في الشؤون الأوروبية عن طريق تجديد المعاهدات وإقامة التحالفات.

ففي عام (٩٨٣هـ/ ١٥٧٥م)، ترك هنري دي ڤالوَا ملك بولندة البلاد، وعاد إلى فرنسا، حيث آل إليه الملك تحت اسم هنري الثالث[١]، فأضحى عرش بولندة شاغراً، فتدخلت الدولة العثمانية في انتخاب حليفها أتيين باتوري أمير ترانسلڤانيا ملكاً على بولندة، ورفضت طلب الملك الفرنسي اعتراف السلطان به ملكاً على هذه البلاد، ما أدّى إلى فتور العلاقة بين الجانبين، وتراخت روابط التحالف بينهما[٢].

اغتنمت إنكلترا هذه الفرصة، وعقدت اتفاقاً مع الدولة العثمانية، في عام (٩٨٧هـ/ ١٥٧٩م)، حصلت بموجبه على امتياز رفع العلم البريطاني على سفنها الداخلة إلى الموانئ التابعة للدولة، وكانت قبل ذلك تدخل في ظل العلم الفرنسي[٣]، كما حظيت بامتيازات تجارية في الشرق توازي بسعتها الامتيازات المعطاة سابقاً للتجارة الفرنسية.

أثار هذه الأمر حفيظة الملك الفرنسي هنري الثالث، وتبين له وجه الخطأ في سياسته الشرقية وخشي مغبة النشاط الإنكليزي، فأرسل أحد رجاله الموثوقين إلى إستانبول يطلب تجديد المعاهدة السابقة بين الدولتين، وفي (١٣ جمادى الآخرة ٩٨٩هـ/ ١٥ تموز ١٥٨١م)، أرسل السلطان إلى الملك الفرنسي رسالة يؤكد له فيها الامتيازات السابقة الممنوحة للفرنسيين[٤]، ويضمِّنها ثلاثة أمور تُميز فرنسا عن غيرها من الدول الأوروبية، وهذه الأمور هي:

---

(١) ديورانت: مجلد ٧ جـ٢ ص٢٠٧.
(٢) محمد فريد بك: ص٢٥٩.
(٣) الترز: ص٢٧٢. الصباغ: جـ١ ص١٤٧، ١٤٨.
(٤) De Testa: I pp137-140.

ـ يخضع جميع الأجانب، باستثناء البنادقة، لراية الفرنسيين بمن فيهم البريطانيين، وإذا ما أرادت إنكلترا كسب صداقة الدولة العثمانية فيجب أن يتم ذلك عن طريق فرنسا.
ـ يكون لسفراء فرنسا حق التقدم في السير والجلوس على جميع سفراء الملوك والأمراء النصارى.
ـ يُعفى الفرنسيون من جميع الضرائب الشخصية، حتى ولو كانوا متزوجين[١].

أما العلاقة العثمانية مع البندقية فقد كانت حسنة، حيث أسرعت هذه الجمهورية إلى تقديم التهنئة للسلطان مراد الثالث باعتلائه العرش، وحمل المبعوث العثماني إليها، الذي أعلمها بتسلُّم السلطان مقاليد الأمور، معاهدة هي تجديد للمعاهدات السابقة[٢].

ووقَّعت الدولة مع النمسا هدنة لمدة ثماني سنوات، تبتدئ من (شوال ٩٨٤هـ/ كانون الثاني ١٥٧٧م)، كما وقَّعت مع إسبانيا عقد صلح[٣].

العلاقة العثمانية ـ الصفوية

الواقع أن أهم حدث حصل في عهد السلطان مراد الثالث هو التوسع العثماني في الشرق، على حساب الدولة الصفوية، وقد حصل من الاضطرابات في إيران ما دفع الصدر الأعظم محمد باشا صوقللي، إلى استغلالها لصالح الدولة العثمانية.

ففي شهر (ربيع الآخر ٩٨٤هـ/ تموز ١٥٧٦م) توفي الشاه طهماسب من غير أن يسمي من يخلفه، فتنازع أبناؤه على السلطة، ودخلت إيران في فوضى النزاعات الأسرية[٤]، فأرسل الصدر الأعظم حملة عسكرية إلى إيران بقيادة لالا مصطفى باشا لفتح ما تيسَّر من مدنها[٥].

تقدَّم الجيش العثماني حتى وصل إلى مناطق الحدود واصطدم بقوة صفوية بجوار قلعة جلدير وتغلَّب عليها، ثم واصل تقدُّمه حتى وصل إلى بلاد الكرج، وفتح هذا الإقليم ودخل عاصمته تفليس وذلك في عام (٩٨٦هـ/ ١٥٧٨م)[٦].

وقسَّمت الدولة بلاد الكرج إلى أربعة أقسام إدارية هي شروان وتفليس، ويُشكِّل القسمان الثالث والرابع بلاد الكرج الأصلية، وعيَّنت على كل قسم حاكماً، كما حصَّنت مدينة قارص نظراً لمكانتها الإستراتيجية[٧].

---

(١) الصباغ: جـ١ ص١٤٩.
(٢) Hammer: II p205.
(٣) محمد فريد بك: ص٢٦١. التر: ص٢٧٠. حليم: ص١٠٣.
(٤) إقبال: ص٦٥٣. بروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية: ص٥٠٠.
(٥) محمد فريد بك: ص٢٦١. أوزتونا: جـ١ ص٣٩٨.
(٦) بروكلمان: ص٥٠٩. أوزتونا: جـ١ ص٤٠٠.
(٧) محمد فريد بك: ص٢٦٢.

وحاول الصفويون، في غمرة انقساماتهم، وقف التمدُّد العثماني، فأرسلوا أربع فرق عسكرية، بإمرة حمزة ميرزا، هاجمت شروان، فاضطر واليها عثمان باشا إلى إخلائها واحتمى بمدينة دربند، ثم حاولت القوات الصفوية دخول مدينة تفليس بعد أن حاصرتها، لكنها ارتدت عنها بفعل ثبات حاميتها[(١)].

وتعرضت الدولة، في غضون ذلك، لخضَّة سياسية عنيفة، عندما تقلَّص نفوذ الصدر الأعظم محمد باشا صوقللي، ومن ثم قُتل في عام (٩٨٧هـ/ ١٥٧٩م)، وقد حافظ هذا الصدر الأعظم بقوة على نفوذ الدولة، وأدار سياسة البلاد بنجاح في وجه العواصف السياسية التي واجهتها[(٢)].

وعمَّت الفوضى، بعد مقتل صوقللي، بفعل ضعف خلفائه وتمرُّد الإنكشارية، وراح الولاة يتنافسون فيما بينهم على منصب الصدارة العظمى، وحتى يُثبت جدارته أمام منافسيه، تابع عثمان باشا أعماله التوسعية، فسار على رأس جيش، مؤلف من مائتين وستين ألف جندي، قاصداً أذربيجان فاخترقها، ثم قصد مدينة تبريز فدخلها في (٢٩ رمضان ٩٩٣هـ/ ٢٥ أيلول ١٥٨٥م) بعد أن انتصر على حمزة ميرزا، وترك فيها حامية عسكرية ثم عاد إلى بلاده[(٣)].

لكن الحرب بين الدولتين العثمانية والصفوية استمرت ست سنوات توفي خلالها عثمان باشا، وانتهت بصلح، عام (٩٩٨هـ/ ١٥٩٠م)، تنازل الصفويون بمقتضاه للدولة العثمانية عن إقليم الكرج وشروان ولورستان وجزء من أذربيجان ومدينة تبريز، ونصت المعاهدة على عدم قيام الصفويين بالاستفزازات العقائدية، وعلى أن يبقى حيدر ميرزا، شقيق الشاه، رهينة في إستانبول حتى لا ينكث الشاه بتعهداته[(٤)].

ثورة الإنكشارية

اعتاد الجنود الإنكشارية على الاستمرار في الحروب نظراً لما تدرُّه عليهم من مغانم، وكانوا لا يتورعون عن الثورة في أوقات السلم بفعل ضعف مداخيلهم، فكان ديدنهم إما الحرب أو الثورة.

وحدث في عهد السلطان مراد الثالث أن استتب الأمن على حدود الدولة، إن في الشرق أو في الغرب، فثار الإنكشارية في إستانبول وفي الولايات نظراً لهبوط قيمة

---

(١) حليم: ص١٠٤. أوزتونا: جـ١ ص٤٠٤. إقبال: ص٦٥٤.

(٢) سرهنك: ص١٢٦. (٣) محمد فريد بك: ص٢٦٤.

(٤) راجع فيما يتعلق بهذا الصلح، الذي وُقِّع في ٢١/ ٣/ ١٥٩٠م في إستانبول، وما رافق ذلك من مباحثات: أوزتونا: جـ١ ص٤١٩ ـ ٤٢٢.

أجورهم، وقتلوا الدفتردار ومحمد باشا حاكم الروملّي، بعد أن اتهموهما بتسليمهم نقداً رديئاً، أما في الولايات فقد قتلوا والي بودين، كما ثاروا في تبريز والقاهرة، في عام (١٠٠١هـ/ ١٥٩٣م)، ما دفع الصدر الأعظم سنان باشا إلى شغلهم بالحرب مع المجر.

بروز الحركات الانفصالية

ازدادت أوضاع السلطنة سوءاً بفعل بروز الحركات الانفصالية في الأفلاق والبغدان وترانسلفانيا، بمساعدة وتشجيع رودلف الثاني ملك النمسا وامبراطور ألمانيا، وتمكّنت قوة نمساوية من التغلُّب على قوة عثمانية بقيادة حسن باشا في كرواتيا، في (٢٠ رمضان ١٠٠١هـ/ ٢٠ حزيران ١٥٩٣م)، وقُتل القائد العثماني في المعركة[١].

إلّا أن الصدر الأعظم سنان باشا تمكَّن من التصدي لهذه الحركات ودخل مدينة بخارست عاصمة الأفلاق عنوة، غير أنه لقي هزيمة منكرة أمام ميخائيل، أمير الأفلاق، في عام (١٠٠٣هـ/ ١٥٩٥م). ودخل ميخائيل هذا مدينة ترجوڤيتس وقتل حاميتها العثمانية[٢]. انسحب العثمانيون، بعد هذه الهزيمة، باتجاه الجنوب إلى ما وراء نهر الدانوب، فطاردهم ميخائيل واصطدم بهم عند جورجيو، جنوبي بُخارست، وتغلَّب عليهم واستولى على هذه المدينة، واكتسح مدناً أخرى، أهمها نيقوبوليس[٣].

وكَثُر، في غمرة هذه الأحداث، عزل وتنصيب الصدور العظام في الدولة، ما تسبَّب في تضعضع الأوضاع الداخلية، بفعل منافسة الصدور العظام بعضهم البعض، هذا في الوقت الذي كانت فيه الدولة بحاجة إلى تضافر الجهود لمواجهة المشكلات الخارجية. ومما زاد الأوضاع تفاقماً، تدخُّل زوجة السلطان مراد الثالث، وتدعى صفية، في الأمور السياسية، وبخاصة في عزل وتنصيب الصدور العظام، في حين انغمس السلطان في ملذاته، وتوفي عن عمر يناهز الخمسين عاماً، متأثراً بالإفراط فيها[٤].

---

(١) تاريخ نعيما: جـ١ ص٨٥، ٨٦.

(٢) المصدر نفسه: ص١٢٩، ١٣٠.

(٣) المصدر نفسه: ص١٣٥ ـ ١٣٨.

(٤) محمد فريد بك: ص٢٦٦.

الباب الثالث

مرحلة الضعف والانحلال
في القرنين السابع عشر والثامن عشر

الفصل الثامن: أوضاع الدولة العثمانية الداخلية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر.

الفصل التاسع: العلاقات العثمانية ـ الصفوية.
العلاقات العثمانية ـ النمساوية والمجرية.

الفصل العاشر: العلاقات العثمانية ـ الروسية.

الفصل الحادي عشر: العلاقات العثمانية ـ الفرنسية.
العلاقات العثمانية ـ البولندية.

الفصل الثامن

أوضاع الدولة العثمانية الداخلية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر

تمهيد

أصيب البلاط العثماني والدوائر الحاكمة في الدولة بفساد شديد خلال المدة الواقعة بين وفاة السلطان سليمان القانوني وتولية السلطان مصطفى الرابع العرش، في عام (١٢٢٢هـ/١٨٠٧م).

فقد حكم، خلال هذه المدة، ثمانية عشر سلطاناً، لم يكن أحد منهم على مستوى يؤهله لأن يمارس الحكم إلّا بواسطة وزراء كانوا أحياناً مثالاً للفساد، وأحياناً أخرى مشفقين على الدولة من الانهيار، كما كانوا يقومون بإصلاحات تعطي الدولة حيوية تمكّنها من إدارة أمورها لسنوات عدة[١].

وبالمقارنة مع مرحلة القرن السادس عشر المجيدة، فإن المدة الممتدة على مدار القرنين السابع عشر والثامن عشر تتخذ مظهراً أقل روعة، على الرغم من ظهور عدد من الشخصيات القيادية التي عملت على صون هيبة وسلطان الدولة، كالسلطانين عثمان الثاني ومراد الرابع، والوزراء محمد كوبرولي وأحمد باشا فاضل ومصطفى باشا فاضل، الذين تولوا منصب الصدر الأعظم.

وكانت الانتكاسات التي لحقت بالعثمانيين في أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر، في المجر والكرج وأذربيجان، وحركات التمرد التي نشبت في الأناضول وفي بلاد الروم، بمثابة شواهد واضحة على ما أصاب الدولة من ضعف، وخلقت معركة ليبانت مناخاً جديداً في أوروبا تجاه العثمانيين[٢].

والواقع أن ضعف الدولة العثمانية كان ظاهراً، خلال تلك المدة، وهو عائد إلى

---

(١) نوار، عبد العزيز سليمان: الشعوب الإسلامية: ص١٥٣.

(٢) تاريخ الدولة العثمانية: الجزء الأول، الفصل السابع: الدولة العثمانية في القرن السابع عشر، اتجاه إلى الاستقرار أم انحدار؟ بقلم روبير مانتران: ص٣٤٣.

أسباب، منها ما يتصل بالبيت العثماني، ومنها ما يتصل بعلاقات الدولة الخارجية مع الدول الأوروبية.

فقد أثبتت أحداث القرن السادس عشر أن الدولة لا يمكنها أن تستمر إلّا إذا داومت على الحرب، وفي الوقت نفسه كان عليها أن تتجاوب مع الظروف الغربية المتطورة، وأن تتهيأ لما يقتضيه السلم.

أمّا خلفاء السلطان سليمان القانوني فلم يكونوا أهلاً لمواجهة هذه الظروف الجديدة، كما أن الشعور العثماني باحتقار كل ما هو غير إسلامي، بفعل الآراء الدينية التقليدية الشائعة آنذاك، من حيث أن كل ما هو أوروبي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالكفر، ما هيَّأ لبروز قصور الدولة، الظاهر بالاتصال الوثيق بالحياة الغربية، والتجاوب مع متطلبات العصر الجديدة[1].

ويلاحظ، خلال مدة القرنين السابع عشر والثامن عشر، ضعف اهتمام السلاطين بمزاولة شؤون الدولة. صحيح أن محمداً الثالث وعثماناً الثاني ومحمداً الرابع كانوا يقودون جيوشهم في بعض الأحيان، بيد أن مراداً الرابع كان آخر السلاطين الذين أحيوا سنن البيت العثماني الحربية.

وكان عدد من هؤلاء السلاطين، قبل أن يتولوا العرش، سجناء في أقبية مظلمة، ما انعكس سلباً على سلوكهم خلال توليهم الحكم، ومنهم من كان شديد الإسراف في الأبهة والقتل، فيما البعض الآخر شُغل بالقنص والشراب والفساد والسطو على مالية الدولة وأخذ الرشوة وبيع المناصب، وكان لنساء القصر تأثيرهن القويُّ على السلاطين، وخصوصاً في القرن السابع عشر حيث كانت الدولة في بعض الأوقات تحت حكمهن[2].

وكثيراً ما كان يصل إلى العرش صبية صغار، أو سلاطين حكموا لمدة قصيرة. فقد تولى كل مِنَ السلطانين أحمد الأول وعثمان الثاني العرش في سن الرابعة عشرة، والسلطان محمد الرابع في سن السادسة، ومن السلاطين مَنْ كان معتوهاً، مثل مصطفى الأول.

وشهدت الدوائر الحاكمة لأول مرة ثورات الفِرَق الإنكشارية وتدخُّلها في قتل وعزل السلاطين وتنصيبهم، وأصيبت الهيئات الحاكمة بالفساد، وتولى المناصب العليا من لا تجربة له، وأهمل السلاطين عقد الديوان، وأضحى القضاء لا يسير إلّا بالرشوة، وفسدت الذمة في الإدارة[3].

---

(١) نوار: ص١٥٤.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) المرجع نفسه.

ومن جهة أخرى، علا نجم رجال السياسة والقوّاد على حساب السلاطين، ولجأت الدولة، في مجال الأرض والضرائب، إلى نظام عقيم عرف بنظام الالتزام[1]. وتدهور التعليم، وتراجعت المؤسسات الدينية، وتناقص عدد السكان بفعل الأوبئة وغارات البدو على الأراضي الزراعية، ولم يعد التركيب الداخلي لفئات المجتمع، ولا أسلوب الحكم، ولا نمط الحياة، بقادر على الوقوف أمام الأعداء الأوروبيين، في الوقت الذي كانت فيه أوروبا تسير بسرعة نحو إرساء قومية خاصة بها.

وبدأت عوامل الانحلال تظهر شيئاً فشيئاً في جسم الدولة إبان القرن الثامن عشر، فكثرت الثورات، وبرزت حركات الانفصال، وقوي أمراء الأطراف.

والواقع أن هذه العوامل كانت أثراً من آثار انتقال الدولة من سياسة الفتح والتوسع، إلى سياسة السلام في القرن السابع عشر، ومن ثم انتقالها من سياسة الهجوم إلى سياسة الدفاع في القرن الثامن عشر.

وساعدت سياسة الدولة المذهبية والعصبية على نمو العصبيات الحاكمة، الأمر الذي حفظ للقوميات طابعها القومي، ذلك أن العثمانيين لم يتبعوا سياسة هضم القوميات، بل وضعوا كل ملة أو عصبية تحت حكم زعيم لها هو المسؤول عنها أمام السلطات، ولهذا ظلت الأسس القومية سليمة، وعندما تطلعت هذه القوميات، إلى الانفصال عن جسم الدولة، وجدت في قوميتها متانة كافية للصمود أمام القوات العثمانية.

وكان أبرز مظاهر هذا الضعف تولّي الأسر النافذة الحكم في الولايات، وبذلك تكون الدولة قد فقدت سيطرتها المباشرة على هذه الولايات، التي أضحت مصدر متاعب كبيرة للسلطان نتيجة تمردها المستمر.

أما في مجال العلاقات الخارجية، فقد اعترضت العثمانيين عقبات عدة أدّت إلى تراجعهم، أبرزها:

أ ـ عدم استطاعتهم فتح ڤيينا، بغية مواصلة التقدم باتجاه أوروبا، حيث اعترضتهم قوة النمسا والامبراطورية الرومانية المقدسة.

ب ـ تنامي الوضع الاقتصادي الأوروبي، إلى جانب تطوير الأسلحة، والمرونة السياسية التي تميَّز بها حكامها.

---

(١) نظام الالتزام: أي أن يلتزم رأسمالي من رجال الدولة الضريبة السنوية عن مساحة من الأرض يتولى هو بعد ذلك جمع الأموال من أهلها، فكان الملتزم يستغل الأرض والفلاح بشكل تعسفي.

جـ ـ طرد السفن العثمانية من المحيط الهندي، على الرغم من النجاح الجزئي الذي أحرزه العثمانيون في الحد من نمو النشاط البرتغالي في المياه الشرقية.

د ـ اصطدامهم بالقوة الروسية، التي شكَّلت حاجزاً أثناء محاولتهم وصل نهري الدون والفولغا بغية الوصول إلى أواسط آسيا والهند لتقليص النفوذ البرتغالي، وبالتالي الاستمرار في التوسع داخل هذه القارة.

هـ ـ عدم استطاعتهم المشاركة في التجارة التي نمت في المحيطات بشكل خاص، واقتصر نشاطهم على البحر الأبيض المتوسط، الذي بدأ يفقد أهميته التجارية تدريجياً بعد اكتشاف رأس الرجاء الصالح والدوران حول إفريقيا في سفن شراعية كبيرة للوصول إلى الهند.

ولما كانت الدولة العثمانية لا تزال من أكبر دول أوروبا مساحة وقوة، فمن الطبيعي ألّا يدرك ساستها المعاصرون معنى هذه الدلائل.

ومن جهة أخرى، فإن أوروبا كانت تتقدم بخطى واسعة نحو التطور التقني والاقتصادي والاجتماعي، وتُحقق إنجازات في هذا المضمار أسرع نسبياً مما كان يحققه العثمانيون، في الوقت الذي شُغل فيه هؤلاء بحل المشكلات الداخلية التي استجدت نتيجة التوسع في الفتوح.

أما في الشرق، فقد واجهت الدولة العثمانية عوائق عدة لم تتمكَّن من اجتيازها رغم الانتصارات التي حققتها جيوشها، إذ إنها لم تستطع أن تتقدم في عمق الأراضي الإيرانية، وذلك بفعل قوة الصفويين المركزية ووجود الهضبة الإيرانية كعائق طبيعي لم تستطع الجيوش العثمانية اجتيازه، ولهذا توقف الزحف باتجاه أوروبا وآسيا والهند.

نتيجة لهذه العوامل، التي ذكرت، سنحت للدول الأوروبية فرصة أداء دور بارز في إضعاف الدولة، وذلك حين أخذت تضاعف استغلالها للعوامل الداخلية وتُغذّي النعرات القومية والدينية، وقد خسر العثمانيون في مجال الصدام معها ما كان باقياً في حوزتهم من مقاطعات في أوروبا، وخصوصاً بعد صلح بساروڤيتز.

وظهر للدولة العثمانية عدو جديد مرهوب الجانب، هو روسيا التي توسعت بشكل ملحوظ، وأوقفت المد العثماني باتجاه الشمال والشرق. ونشبت بين الطرفين اصطدامات عدة، كانت روسيا خلالها تحاول فرض سيادتها على مناطق البحر الأسود والقرم والدانوب، كما خاضت الدولة حرباً خاسرة مع كريم خان في إيران، عام (١١٩٠هـ/١٧٧٦م)، وفقدت البصرة إلى حين. ويرمز القرن الثامن عشر في تاريخ الدولة العثمانية إلى البداية الحقيقية لهجوم الدول الأوروبية الكبرى عليها،

أكان ذلك في المجال العسكري والدبلوماسي، أم في المجال الاقتصادي، بالإضافة إلى النفوذ الذي بوشر في ممارسة فعله في المجالات التقنية والثقافية.

وشهد هذا القرن تعرُّض العالم العثماني للتهديد بأشكال مختلفة. فعلى الصعيد العسكري أحرز الروس والنمساويون انتصارات واضحة أدَّت إلى انحسار حدود الدولة. وعلى الصعيد الاقتصادي نجح الفرنسيون، وبدرجة أقل من الإنكليز والهولنديين، في توسيع تغلغلهم بالحصول لتجارهم على مزايا أكثر وضوحاً.

وجنت الدولة، طوال مدة القرنين السابع عشر والثامن عشر، فوائد جمَّة نتيجة لصلات الود التي كانت تربطها ببعض دول الغرب، كإنكلترا وفرنسا وهولندا، ذلك أن هذه الدول كانت تتوسط بينها وبين خصومها في مفاوضات الصلح.

على أن الدولة العثمانية بدأت، منذ بداية القرن الثامن عشر، تصبح عاملاً فعّالاً في سياسة الدول الغربية الرامية إلى التوسع، لأن هذه الدول كانت بحاجة إلى أن يكون بينها وبين ممتلكاتها وراء البحار دولة تستطيع أن تبسط عليها إشرافها، وتكون نقطة وصل في الطريق إلى الهند.

لذلك ازداد تدخُّل الدول الأوروبية في الشؤون الداخلية للعثمانيين، وأدّى نظام الامتيازات إلى ضعف ظاهر في أجهزتهم، وفي تفسخ المجتمع، وشكت الدولة من عبء ضغط اقتصادي أجنبي قوي حدَّ من إمكاناتها في الحصول على إيرادات مالية.

وشعر بعض السلاطين بما أصاب الدولة من ضعف، فحاولوا القيام بإصلاحات، وخصوصاً على صعيد الجيش، وبذل سليم الثالث جهوداً مميزة في هذا السبيل.

كانت هذه أبرز سمات المرحلة المقبلة من القرنين السابع عشر والثامن عشر من مراحل تاريخ الدولة العثمانية، نبحثها بمنهجية مختلفة بفعل كثرة عدد السلاطين الذين تولَّوا الحكم خلال هذين القرنين من جهة، وحال الركود ثم التراجع بعد ذلك، التي سادت حياة الدولة، من جهة أخرى.

ثورات الإنكشارية

الإنكشارية قبل القرنين السابع عشر والثامن عشر

ترجع أهمية الإنكشارية إلى عوامل عدة، من بينها: كفاءتهم القتالية، وشجاعتهم المميزة، وكثرتهم العددية، واستبسالهم في المعارك، فكانوا يُشكِّلون ثقلاً كبيراً لمصلحة الدولة في الحروب التي كانت تخوضها على مختلف الجبهات.

والحقيقة أن ضراوة الإنكشارية في القتال مردها إلى خشونتهم وجفاء طباعهم، بفعل الصرامة في التربية والتركيز على الاستبسال في القتال، فكانت حصيلة هذه التربية،

البعيدة عن جو الأسرة، أن نشأوا مجرَّدين من جميع المؤثرات الإنسانية، وشكَّلوا، في إحدى مراحل التاريخ العسكري في الدولة العثمانية، أهم القوات الضاربة الرئيسة التي اعتمدت عليها في فتوحها وفي صمودها أمام التحالفات الأوروبية التي واجهتها.

ثم حدث أن غدا الإنكشارية مركز قوة خطيراً في الدولة، وذلك حين استشرى نفوذهم وازدادوا إدراكاً لأهميتهم ومقدرتهم القتالية، فداخلهم الغرور وأخذوا يزجُّون بأنفسهم في السياسة العليا للدولة، وهي قضايا ليست من اختصاصاتهم، فكانوا يتدخَّلون في عزل وتنصيب السلاطين والصدور العظام والوزراء ويقتلون بعضهم[1].

والواقع أن ظاهرة تدخُّل الإنكشارية في القضايا السياسية بدأت منذ عهد السلطان بايزيد الثاني واشتدَّت في عهد خلفائه. ففي عام (٨٨٦هـ/ ١٤٨١م)، ساند الإنكشارية الأمير بايزيد، ابن السلطان محمد الثاني الفاتح، في صراعه ضد أخيه الأمير جم، وقتلوا الصدر الأعظم قرماني محمد باشا الذي ساند هذا الأخير، وعندما وصل السلطان الجديد إلى قصره السلطاني وجد فيالق الإنكشارية مرابطة أمام مداخله، فقدَّموا له مطالب عدة كان من بينها عزل أحد الوزراء، ويدعى مصطفى باشا، وتعيين وزير آخر، يدعى إسحاق باشا، بفعل تعاطفه معهم، وأن يُقدِّم لهم عطايا بمناسبة اعتلائه العرش، ويصدر عفواً عنهم بسبب ما ارتكبوه من أعمال السلب والنهب في العاصمة، وقد لبَّى السلطان جميع مطالبهم[2].

هذا وقد ذكرنا، في فصل سابق، كيف أجبروا السلطان بايزيد الثاني على التنازل عن العرش لصالح ابنه سليم الأول.

كانت أول مشكلة واجهها السلطان سليم الأول هي موقف الإنكشارية منه، إذ اعتقدوا أنه مدين لهم بارتقائه العرش، فأرادوا أن يتقاضوا ثمناً لهذه المساعدة، واحتشدوا في مظاهرة عسكرية في العاصمة، فاضطر السلطان أن يدفع لكل جندي سانده في حركته خمسين دوكا[3].

وازداد تدخُّل فيالق الإنكشارية في الأمور السياسية العامة، وبرزوا كقوة خطيرة بعد معركة تشالديران، حين أجبروا السلطان سليم الأول على إنهاء الحرب والانسحاب من المنطقة، وقد قتل السلطان، بعد عودته إلى العاصمة، بعض رؤسائهم ممن اشتركوا في حركة التمرد[4].

---

(١) راجع فيما يتعلق بمفاسد الإنكشارية: بيهم، محمد جميل: فلسفة التاريخ العثماني: ج٢ ص١٣١ ـ ١٣٧.

(٢) محمد فريد بك: ص١٧٩. (٣) المصدر نفسه: ص١٨٨.

(٤) المصدر نفسه: ص١٩١. جب وبوين: المجتمع الإسلامي والغرب: ج١ ص٢٥١.

ورأى السلطان سليم الأول أن يحد من قوة فيالق الإنكشارية بعدما شعر بضغطهم الشديد عليه، فعمد إلى توزيعهم على البلاد المفتوحة، فعزَّز القوات العثمانية التي تركها في مصر وبلاد الشام، بعد فتحها، بقوات من الإنكشارية لدعم الحكم العثماني فيهما من جهة، وتشتيت جموعهم من جهة أخرى، بحيث يحول دون تجميعهم في العاصمة، كما أرسل بعض فِرَقهم إلى شمالي إفريقيا دعماً لقوات بربروسا. وكان هذا التصرف من جانب السلطان متماشياً مع السياسة التي رسمها تجاههم لصدع صفوفهم[1]، لكنهم قاموا بحركة تمرد، في شهر (جمادى الأولى ٩٣١هـ/ آذار ١٥٢٥م)، في عهد السلطان سليمان الأول، فنهبوا قصر الصدر الأعظم إبراهيم باشا، وهاجموا ديوان الجمارك، وحي اليهود في العاصمة، ونفَّذوا عمليات سلب ونهب. ويلاحظ أن الهدف من ثورتهم كان الحصول على المال من دون النظر إلى مصدره، وقد تدارك السلطان هذا الأمر على وجه السرعة فوزَّع عليهم العطايا وأنهى تمرُّدهم، ثم عمد إلى تشتيتهم، فوزعهم على أماكن عدة، وألقى القبض على رؤسائهم، فقتل بعضهم وعزل البعض الآخر[2].

وفي مستهل عهد السلطان سليم الثاني، اعترض الإنكشارية موكبه أثناء دخوله العاصمة لأول مرة عقب ارتقائه العرش، وقاموا بمظاهرات صاخبة مطالبين بزيادة أعطياتهم حتى يسمحوا لموكبه بمواصلة التقدم، فاستجاب السلطان لمطلبهم[3].

وكان السلطان مراد الثالث أحد السلاطين الذين تصدُّوا لمشكلة الإنكشارية، بعدما أدرك أنهم تجاوزوا اختصاصاتهم كمحاربين، وأضحوا مركز قوة خطيراً في الدولة، وبخاصة بعد تعديهم بالقتل على شخصيتين كبيرتين في الدولة، هما الدفتردار وبكلر بك الروملِّي، بعد أن اتهموهما بإعطائهم نقوداً فضية ناقصة القيمة[4]، فأمر السلطان بإلحاق عدد كبير من المجندين المسلمين الأحرار في الفيالق الإنكشارية، والمعروف أن هذه الفيالق كانت مغلقة في وجه هؤلاء المجنَّدين[5].

ترتَّب على هذه الإجراءات، التي اتخذها السلطان، أن طالب هؤلاء بإلغاء الحظر المفروض عليهم بعدم الزواج، فاستجاب السلطان لهذا الطلب. وشُغِلَ الإنكشارية بمشكلات الحياة الزوجية عن الحياة العسكرية التي كانوا منصرفين إليها، وضعف استعدادهم الحربي[6]، ثم خطت الدولة خطوة أخرى فسمحت لهم بممارسة بعض الحِرَف والاشتغال بالتجارة في أوقات السلم، فازدادوا ابتعاداً عن الحياة العسكرية

(١) الشناوي: جـ١ ص٥٠٠.
(٢) محمد فريد بك: ص٢٠٨.
(٣) سرهنك: ص١٠٩.
(٤) محمد فريد بك: ص٢٦٤.
(٥) الشناوي: جـ١ ص٥٠١.
(٦) المرجع نفسه: ص٥٠٢.

البحتة، كما ازداد مستواهم القتالي هبوطاً، في حين لم تسمح لهم الدولة بحمل أسلحتهم في أوقات السلم تجنُّباً لاستخدامها في حركات العصيان[1].

وعلى الرغم من هذه القيود المفروضة عليهم، بقي ظِل الإنكشارية يثقل كاهل الدولة بمرتباتهم وسائر النفقات العسكرية، واستمروا في مركز القوة.

الإنكشارية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر

تولّى السلطان عثمان الثاني، (١٠٢٧ ـ ١٠٣١هـ/ ١٦١٨ ـ ١٦٢٢م)، العرش في سن مبكرة، فاستخف به الإنكشارية، وثاروا عليه، وطلبوا منه إنهاء الحرب التي كان يخوضها ضد بولندة، وكان موقفهم هذا يتعارض مع تقاليدهم بصفتهم جنوداً محترفين، فاضطر السلطان إلى النزول عند رغبتهم، وعقد الصلح مع البولنديين، في شهر (ذي القعدة ١٠٢٩هـ/ تشرين الأول ١٦٢٠م)، من دون أن يُحقِّق جميع أهدافه من هذه الحرب[2].

وحقد السلطان على الإنكشارية نتيجة موقفهم هذا وقرر تصفية قواتهم، فحشد قوات كثيفة من آسيا استعداداً لضربهم. ويبدو أن فيالق الإنكشارية شعروا بتحركات السلطان، فثارت ثائرتهم ووطَّدوا العزم على عزله، ونجحوا في ذلك، فعزلوه في (١١ رجب ١٠٣١هـ/ ٣٠ أيار ١٦٢٢م) وأخذوه أسيراً، وأوسعوه شتماً وضرباً، ثم أعدموه[3]. وكانت هذه الجرأة على السلاطين نقطة انطلاق جديدة لهم للتمادي في طغيانهم، والتحكم بالسلطتين المدنية والعسكرية[4]. وكان لهذا العمل أصداء بعيدة، إذ انتشرت الرهبة في الدوائر الحكومية، وعلا شأن الإنكشارية علواً كبيراً، وأخذوا يولون الوزراء ويعزلونهم[5].

وأقدم الإنكشارية، في عهد السلطان مراد الرابع (١٠٣٢ ـ ١٠٥٠هـ/ ١٦٢٣ ـ ١٦٤٠م)، على قتل الصدر الأعظم حافظ باشا، في (١٨ رجب ١٠٤١هـ/ ٩ شباط ١٦٣٢م)، بفعل تحريض خسرو باشا المتعاطف معهم، والذي عزله السلطان عن منصب الصدارة العظمى، لكن السلطان ردَّ عليهم بأن قتل خسرو باشا، ومضى في عزمه على إبادة فِرَقهم، فأمر بقتل رؤسائهم الذين شاركوا في الفتنة، ثم وسَّع عمليات القتل لتشمل كل من شارك فيها[6].

---

(١) Marriot, J.A.R: The Eastern Question: pp102,103.

(٢) محمد فريد بك: ص٢٧٧، ٢٧٨.

(٣) حليم: ص١٢٣. راجع فيما يتعلق بأسباب وملابسات العداء بين السلطان عثمان الثاني والفِرق الإنكشارية. أوزتونا: جـ١ ص٤٥٠ ـ ٤٦٣.

(٤) بيهم: جـ٢ ص١٣٤.

(٥) الشناوي: جـ١ ص٥١٤.

(٦) سرهنك: ص١٤٦، ١٤٧. أوزتونا: جـ١ ص٤٦٩، ٤٧٠.

نتيجة لهذا التصرف الحازم من قِبَل السلطان، لجأ الإنكشارية إلى خداعه، فتظاهروا بالالتزام بقواعد الانضباط العسكري وتنفيذ أوامره، ولكنهم أضمروا أمراً آخر، إذ لم يكد يمضي شهران، حتى قاموا بحركة عصيان بقيادة رجب باشا، فأمر السلطان بقتله ورمى جثته من شبابيك القصر حتى يراها الإنكشارية، ولما رأى هؤلاء أنهم يواجهون سلطاناً قوياً هدأت ثائرتهم بانتظار فرصة أخرى مؤاتية[1].

ومن أبرز الجرائم التي اقترفوها، قتلهم السلطان إبراهيم الأول، (١٠٥٠ ـ ١٠٥٨هـ/ ١٦٤٠ ـ ١٦٤٨م)، بسبب موقفه العدائي منهم[2]، ولقي السلطان محمد الرابع، (١٠٥٨ ـ ١٠٩٨هـ/ ١٦٤٨ ـ ١٦٨٧م)، المصير نفسه الذي لقيه معظم أسلافه، فقد عزله الإنكشارية في (٢ محرم ١٠٩٩هـ/ ٨ تشرين الثاني ١٦٨٧م) وولوا أخاه سليمان الثاني مكانه (١٠٩٩ ـ ١١٠٢هـ/ ١٦٨٧ ـ ١٦٩١) إلّا أنهم لم يتعرضوا له بالقتل[3].

وأغدق السلطان سليمان الثاني العطايا على الإنكشارية وعفا عن جرائمهم، لكن لم تثمر عطاياه ولا صفحه عنهم، فثاروا ضد الصدر الأعظم سياوش باشا وقتلوه وسبوا امرأته وأخته[4]، كما ثاروا على سياسة السلطان أحمد الثالث، (١١١٥ ـ ١١٤٣هـ/ ١٧٠٣ ـ ١٧٣٠م)، السلمية مع الدولة الصفوية، وحجتهم أن إيقاف الحرب سوف يحرمهم من الحصول على الغنائم، بالإضافة إلى سلب المدن المفتوحة، وتزعَّم الثورة بترونا خليل، الذي طلب من السلطان قتل شيخ الإسلام والصدر الأعظم وقائد البحرية قبودان باشا، بحجة تأييدهم سياسته السلمية تجاه الدولة الصفوية. استجاب السلطان لطلبهم، بعد إحجام، وسمح لهم بقتل الصدر الأعظم وقبودان باشا والإبقاء على حياة شيخ الإسلام خشية إثارة الرأي العام، فقبل الإنكشارية هذا الحل على مضض[5].

ثم حدث أن تطاول الإنكشارية على السلطان نفسه فعزلوه من منصبه في (١٨ ربيع الأول ١١٤٣م/ الأول من تشرين الأول ١٧٣٠م) ونصَّبوا ابن أخيه السلطان محمود الأول، (١١٤٣ ـ ١١٦٧هـ/ ١٧٣٠ ـ ١٧٥٤م)، ولم يكن له من السلطة إلا اسمها، واستأثر بالحكم بترونا خليل الذي قاد حركة الانقلاب، ولم ينج هذا القائد الإنكشاري من القتل حيث نقم عليه أتباعه بحجة أنه كان يستولي على مخصصاتهم[6]. وعندما تولى السلطان مصطفى الثالث، (١١٧٠ ـ ١١٨٧هـ/ ١٧٥٧ ـ ١٧٧٤م)، عرش

---

(١) محمد فريد بك: ص٢٨٣. أوزتونا: جـ١ ص٤٧١.

(٢) سرهنك: ص١٥٥.

(٣) محمد فريد بك: ص٣٠٣، ٣٠٤.

(٤) بيهم: جـ٢ ص١٣٥.

(٥) محمد فريد بك: ص٣١٨، ٣١٩.

(٦) المصدر نفسه: ص٣٢٠.

السلطنة تجنُّب الاحتكاك بالإنكشارية، حتى لا يصيبه ما أصاب أسلافه[١].

وقام الإنكشارية بحركة عصيان ضد الدولة في بلاد الصرب، في السنوات الأولى من حكم السلطان سليم الثالث، (١٢٠٣ ـ ١٢٢٢هـ/ ١٧٨٩ ـ ١٨٠٧م)، وتعدَّوا على الصربيين الذين اشتركوا في الحرب ضد الدولة العثمانية، وكانت الحكومة العثمانية قد عقدت الصلح مع النمسا بموجب معاهدة زشتوي في عام (١٢٠٤هـ/ ١٧٩٠م)، وتعهدت بعدم التعرض للصربيين، والعفو عن كل من اشترك في الحرب، ولما ساندت الدولة هؤلاء، ثار الإنكشارية، فأرسل الباب العالي تعليمات عاجلة إلى السلطات العثمانية في بلغراد، استنكرت فيها أعمال الإنكشارية، وطلبت منها وضع حد لتعدياتهم، فطردتهم من بلاد الصرب بعد أن ارتكبوا أعمال السلب والنهب[٢].

نكتفي بهذا العرض السريع لحركات التمرد التي قام بها الإنكشارية، في القرنين السابع عشر والثامن عشر، تاركين أحداث تعاملهم مع السلطان سليم الثالث إلى الحديث عن إصلاحات هذا السلطان.

الإصلاحات الداخلية

تمهيد

عانت الدولة العثمانية من مشكلة عدم الإدراك، فهي لم تعِ أنها كانت في تقهقر مستمر بالمقارنة مع أوروبا، واستغرق العثمانيون وقتاً طويلاً لاستيعاب وضعهم والأخطار المحيطة بهم. ولا بد لنا من التساؤل: لماذا لم يدركوا مأزقهم في عام (١١١١هـ/ ١٦٩٩م)؟ إذ، في هذا العام، خسروا المجر وأراضي أخرى في معاهدة كارلوفيتز المذلة التي فُرضت عليهم من قِبَل القوى النصرانية التي كانت خاضعة لهم في السابق. أوَلم تكن هذه الصدمة كافية لصحوتهم؟ وكان على الإصلاح الحقيقي للنظام العثماني أن ينتظر أكثر من مائة عام، وبدت خسائر العام المذكور في نظرهم وكأنها تراجع مؤقت سببه الطموح المتفائل للصدر الأعظم، أو إلى صعوبة القتال في مناطق بعيدة جداً عن إستانبول، أو إلى طبيعة تضليلهم الذاتي.

فالإصلاح الجذري الذي تحتاجه الدولة يعرقل حياة الكثيرين، وخصوصاً أصحاب النفوذ، وبدلاً من المخاطرة بتغيير النظام السياسي والاجتماعي، سعى العثمانيون إلى البحث عن وسائل لإيجاد تفسيرات لمصاعبهم قائمة على الرغبة لا

---

(١) الشناوي: جـ١ ص٥١٩، ٥٢٠.
(٢) محمد فريد بك: ص٣٨٣، ٣٨٤.

على الحقيقة والواقع[1].

ومهما يكن من أمر، فقد سيطر الأفول البطيء والمتقطع على السياسة العثمانية خلال القرن الثامن عشر، وقد أمكن لمس هذه الأفول في النزاعات التي خاضها العثمانيون ضد النمسا وبولندة والبندقية وروسيا. وفي ختام هذا القرن انتقلت الدولة انتقالاً كاملاً من الهجوم إلى الدفاع، وبدا واضحاً أن تنافس الدول الأوروبية هو الضمانة الوحيدة لسلامة أراضيها في أوروبا، والواقع أن النقائص التي كانت تشكو منها واضحة وخطيرة جداً، إذ إنها كانت على قيد أنملة من النكبة النهائية.

إن أول ما كانت تشكو منه هو التغيير السريع في الرجال وفي التوجهات السياسية، ثم عدم الاستقرار. فبين عامي (١١١٥هـ/ ١٧٠٣م) و(١١٣٠هـ/١٧١٨م)، وهو دور عدم الاستقرار الأكثر بروزاً، مرَّ على وظيفة الصدارة العظمى ثلاثة عشر صدراً أعظم، ولم ينج السلطان نفسه من الخلع، كما حصل للسلطان مصطفى الثاني في عام (١١١٥هـ/ ١٧٠٣م)، وللسلطان أحمد الثالث في عام (١١٤٣هـ/ ١٧٣٠م)[2].

وكانت الدولة بحاجة إلى الوحدة الإدارية وإلى القوة العسكرية، وقد أثّر على وضعها بروز زعماء عسكريين محليين يستطيعون نقل سلطاتهم إلى أبنائهم من دون العودة إلى السلطة المركزية، وأبرز مثال على ذلك: قره عثمان أوغلي في الأناضول، وبازوند أوغلي في ڤيدين، وعلي باشا في يانينا، ويستدل من وجود هذه الحركات على عجز المسؤولين في الإدارة المركزية الذي يُسهم كثيراً في أفول سلطتهم.

وشهدت الحياة الاقتصادية تراجعاً بفعل الإدارة السيئة وروح المحافظة وانتشار الأوبئة، وكانت الحياة الثقافية متخلفة جداً.

الإصلاحات الداخلية قبل عهد سليم الثالث

نتيجة لمظاهر الضعف، شعر القيّمون على الدولة منذ القرن السابع عشر بحاجتها إلى الإصلاح، وظلت هذه الفكرة تشغل أذهان المفكرين ورجال السياسة منذ عهد السلطانين عثمان الثاني (١٠٢٧ ـ ١٠٣٢هـ/ ١٦١٨ ـ ١٦٢٣م)، ومراد السابع (١٠٣٢ ـ ١٠٥٠هـ/ ١٦٢٣ ـ ١٦٤٠م).

وكانت حركة الإصلاح في هذه المرحلة تنبع من واقع حركة التاريخ العثماني،

---

(١) ماكارثي، جوستين: سياسات الإصلاح العثماني، مقال في مجلة الاجتهاد: العددان ٤٥ و٤٦، السنة الحادية عشرة، ص٦١، ٦٢.

(٢) حليم: ص١٥٦، ١٦٣، ١٦٤.

وفي إطار الثقافة الإسلامية، وقد عُزي سبب ضعف الدولة إلى ابتعادها عن تطبيق الشريعة الإسلامية بشكل كامل في نواحي الحياة كافة[١].

وابتداء من القرن الثامن عشر، أخذت وجهة الإصلاح تتجه نحو الاقتباس من الغرب الأوروبي مع المحافظة على الأصول العثمانية الإسلامية، إذ كانت الحضارة الغربية تتسرَّب، بشكل أو بآخر، إلى الدولة ولكن ببطء، وظهر عدد من المثقفين العلمانيين، كما وفد إلى البلاد عدد من الخبراء الأجانب الذين وضعوا خبراتهم في خدمة الدولة[٢].

وجرت محاولات عديدة لتجديد شباب الدولة، كان أولها في عهد السلطان أحمد الثالث الذي رأى ضرورة العمل على تطوير القوات العسكرية لتحقيق التوازن مع تفوق الجيوش الأوروبية، وقاد هذه المحاولة الصدر الأعظم إبراهيم باشا، الذي يُعدُّ أول مسؤول عثماني يُقر بأهمية التعرُّف على أوروبا، وساعده مجموعة من الموظفين والمثقفين العثمانيين، واستهدفت مزج الثقافتين الإسلامية العثمانية والأوروبية، وإقامة علاقات أقوى وأوسع مع دول الغرب الأوروبي، لذلك أرسل السفراء إلى العواصم الأوروبية للاطلاع عن كثب على منجزات الحضارة الغربية، وانتقاء ما يصلح منها لحياة الشرق[٣]، وممن ساهموا في هذا المجال السفير يكرمي ساقز محمد شلبي، الذي أُرسل إلى فرنسا في عام (١١٣٢هـ/ ١٧٢٠م)، وعندما عاد إلى إستانبول قدَّم للسلطان أحمد الثالث تقريراً عن رحلته[٤].

وسجِّلت هذه المرحلة بداية اليقظة العثمانية بالانفتاح على الغرب، وبدأت ترجمة بعض المؤلفات الغربية، وسُمح بإنشاء مكتب للطباعة في العاصمة، وجرت الاستعانة بمجري تحوَّل إلى الإسلام، وحمل اسم إبراهيم متفرقة، لبناء المطبعة وتشغيلها[٥].

تدل هذه المحاولات على الاعتراف العثماني بالأمر الواقع، لأنه لم يعد بالإمكان تجاهل التطورات الداخلية التي كانت تحدث في أوروبا.

وتابع السلطان محمود الأول، (١١٤٣ ـ ١١٦٧هـ/ ١٧٣٠ ـ ١٧٥٤م)، سياسة من

---

(١) هذا ما تضمَّنته اللائحتان الإصلاحيتان اللتان تقدم بهما المفكر قوجي بك إلى السلطانين مراد الرابع وإبراهيم الأول. الشوابكة، أحمد فهد بركات: حركة الجامعة الإسلامية: ص٣٠.
Lewis: p22.

(٢) Davison: Reform in the Ottoman Empire: p21.

(٣) مصطفى: ص١٥٩.

(٤) Unat, Faik Rasid: Osmanli Seferleri uc Sefare, Nameleri: pp53-58.

(٥) محمد فريد بك: ص٣١٩. دائرة المعارف الإسلامية: جا ص٥٨.

سبقه، فاستقدم الخبراء العسكريين الأوروبيين، كان أشهرهم الفرنسي دي بونڤال، الذي اعتنق الإسلام وتسمى باسم أحمد والتحق بخدمة الجيش العثماني، وقد قدَّم للسلطان خطة لإعادة تنظيم الخدمة العسكرية على أسس فرنسية، مؤكداً الحاجة إلى جعلها من جديد مهنة حقيقية، إلّا أنه اصطدم بمعارضة الإنكشارية، فتحول عندئذ إلى فرقة المدفعية وخُلع عليه لقب خمبرجي باشا[1]، وتَمَّ على يديه تحديث مصنع لصب المدافع، وآخر لصنع البنادق وتصنيع البارود، كما أدخل أسلحة جديدة في فرقة الألغام، وافتتح مدرسة للهندسة العسكرية[2].

ويبدو أن طريق الإصلاح كان محفوفاً بمخاطر كبيرة، فالسلطان أحمد الثالث، الذي سبق ذكره، فَقَدَ عرشه بسبب ما رأى بعضهم من تعلّقه بكل ما هو أوروبي، وتمَّ إعدام بعض الصدور العظام الذين بُهروا بالتقنية الأوروبية. ومن الواضح أن بعض القيِّمين من الطبقة الحاكمة لم يكونوا مقتنعين بالحاجة إلى الإصلاح، لذلك سرعان ما اندثرت أعمال دي بونڤال، وبخاصة خلال مدة السلام التي حظيت بها الدولة إثر انهماك أوروبا بحرب الوراثة النمساوية[3] وحرب السنوات السبع[4]، كما أُلغيت المطبعة، وساد اعتقاد بأن تفوق الخطط والنظم العثمانية هو الذي يحول بين الأعداء وبين مهاجمتهم أراضي الدولة[5].

إلّا أن هذا السلم لم يُكتب له الاستقرار طويلاً، إذ أثبتت سلسلة الهزائم التي مُنيت بها الدولة أمام روسيا، وفرض الأخيرة الاتفاقيات الجائرة بحق العثمانيين، أن هؤلاء لم يعودوا مرهوبي الجانب، فرأى القيِّمون أنه لا بدَّ من العودة إلى الاقتباس من الحضارة الغربية، لذلك تمَّت الاستعانة بالخبراء الأجانب، كان من بينهم البارون دي توت، الضابط الفرنسي الذي عيَّنه السلطان مصطفى الثالث (١١٧٠ ـ ١١٨٨هـ/ ١٧٥٧ ـ ١٧٧٤م) مستشاراً للإصلاح العسكري، فأنشأ فرقة جديدة للمدفعية، ومدرسة للرياضيات، ومدارس عسكرية حديثة.

---

(١) خمبرجي: معناه، بالتركية: مدفعي. (٢) عماد: ص٢٧.

(٣) حرب الوراثة النمساوية (١٧٤٠ ـ ١٧٤٨م): نشبت بعد وفاة الامبراطور شارل السادس في ٢٠ تشرين الثاني ١٧٤٠م في محاولة لاقتسام إرثه، اشتركت فيها باڤاريا وإسبانيا وسردينيا وبروسيا وفرنسا وإنكلترا، وقد مرَّت بأدوار عديدة وانتهت بمعاهدة أكس لا شابيل في تشرين الأول ١٧٤٨م، التي قسَّمت الأراضي ووزَّعتها على المتقاتلين.

(٤) حرب السنوات السبع (١٧٥٦ ـ ١٧٦٣م): نشبت في أميركا الشمالية بين المستعمرين الإنكليز والمستعمرين الفرنسيين من أجل السيطرة على وادي أوهايو، وانتهت بانتصار الإنكليز. واضطرت فرنسا، بموجب معاهدة باريس في ١٠ تشرين الثاني ١٧٦٣م، أن تتخلَّى لإنكلترا عن كندا ووادي أوهايو وضفة المسيسيبي اليسرى.

(٥) مصطفى: ص١٦٣. دائرة المعارف الإسلامية: جـ٤ ص٣٤٥، ٣٤٦ وجـ٨ ص٤٤٩.

الإصلاحات الداخلية في عهد سليم الثالث

ابتدأت محاولات الإصلاح الجدية في عهد السلطان سليم الثالث، (١٢٠٣ ـ ١٢٢٢هـ/ ١٧٨٩ ـ ١٨٠٧م)، الذي يُعدُّ من أوائل المصلحين والروّاد الحقيقيين في التاريخ العثماني كله، وقد قلّده من جاء بعده، واستهدفت إصلاحاته نواحي الحياة كافة، إدارية وثقافية واقتصادية واجتماعية وعسكرية[١].

كانت ثقافة هذا السلطان أكثر اكتمالاً من ثقافة من سبقه من السلاطين، تلقّى بعض التدريب على الأفكار الغربية كما تلقّى تعليماً خاصاً بالطرق الأوروبية، واطّلع على الكتابات الأوروبية، ويبدو أنه استوعب الحالة المتدنية للدولة بشكل أفضل من أسلافه[٢].

وعندما اعتلى هذا السلطان السلطة كانت ثروات البلاد قد وصلت إلى حالة متدنية، وكان العثمانيون في حالة حرب مع روسيا والنمسا، وقد سبق للروس أن حصلوا، في عام (١١٨٨هـ/ ١٧٧٤م)، على وضع مميز لهم في الدولة العثمانية، في معاهدة كوتشك قينارجي، كما سُلخت منطقة القرم من أيدي العثمانيين، وقد خضعت لاحقاً للسيادة الروسية. وكان الأمل في إنقاذ الدولة يتمثّل بانشغال أعدائها في مناطق أخرى من العالم كنتيجة للثورة الفرنسية[٣].

واجهت السلطان سليم الثالث، في مستهل حياته السياسية، المشكلات التقليدية القديمة، تفوُّق الغرب والاتجاه المحافظ لشعبه، وكان بطبعه ميالاً للإصلاح بحيث لم يتردَّد في الأخذ ببعض الأنماط الغربية، بعد أن حصل على معلومات عن المؤسسات المدنية والعسكرية لدول أوروبا الغربية وأسباب تفوُّقها على العثمانيين[٤].

كان السلطان سليم الثالث إصلاحياً حذراً، اهتم بتنفيذ الإصلاحات الضرورية التي رأى أن لا بد منها كي تسترد الدولة قوتها، وكان قد بذل في مستهل حكمه محاولة في هذا السبيل بإصراره على تطبيق القوانين الخاصة بالنفقات، وأدرك أن الجيش بحاجة إلى إصلاح يكاد يكون جذرياً حتى يواجه الجيوش الأوروبية، فدعا عدداً من كبار المثقفين وآخرين من ضباط الجيش ومن رجال الإدارة والعلماء وأقنعهم بضرورة تجربة بعض الطرق الأوروبية، وطلب منهم تقديم ما يرونه مناسباً من مشروعات إصلاحية لإنقاذ الدولة من تخلفها عن ركب الحضارة[٥]، فأعدَّ هؤلاء مجموعة من التقارير المتعلقة بأوضاع الدولة وما يجب عمله لإنقاذها، وقد ركّز

---

(١) أوزتونا: جا١ ص٦٤٦. Davison: p23.

(٢) ماكارثي: ص٦٥.

(٣) المرجع نفسه.

(٤) مصطفى: ص١٧٣. Davison: p23.

(٥) Lewis: pp56, 57.

معظمها على الإصلاح العسكري[1].

ويبدو أن إقدام السلطان على هذه الخطوة هيَّأ لمعارضي الإصلاح إبراز معارضتهم، وحمل الإنكشارية لواء هذه المعارضة، ولكن السلطان لم يعبأ بمعارضتهم، وعيَّن كوچك حسين باشا قائداً عاماً للجيش وأمره بإجراء الإصلاحات الضرورية[2]، فأصلح الثغور وبنى القلاع الحصينة لحمايتها، وبنى المراكب العسكرية على نمط المراكب الإنكليزية والفرنسية، واستعان بعدد كبير من الصنَّاع المهرة والمهندسين، من السويد وفرنسا، لصنع المدافع الحديثة، وأصلح المدرسة البحرية، ومدرسة المدفعية، ومدرسة الهندسة، وترجم عدداً من المؤلفات المتعلقة بالفن العسكري راح يدرِّسها في المدارس العسكرية، وشرع في إنشاء فِرَق عسكرية جديدة على الطراز الأوروبي، ووضع نظاماً للجنود المشاة تضمَّن تعليمات لمساعدة الجنود على التصرُّف كوحدة، كما وضع تنظيماً هرمياً للقيادة، حيث يتلقى كل جندي أوامره ممن هو أعلى منه رتبة وصولاً إلى القيادة العليا، ويخضع التجنيد لقواعد أكثر صرامة، وتُدفع المرتبات شهرياً وتُحدَّد وفقاً للرتب والقدرات، ويصبح التدريب إلزامياً ومنتظماً، ويجري الفصل داخل الوحدة بين الوظائف العسكرية والوظائف الإدارية. كانت هذه التقنيات الحديثة بسيطة بمقابلتها مع المقاييس الأوروبية، إلّا أنها شكَّلت اتجاهاً ثورياً بالنسبة للعثمانيين، ودُعي هذا النظام بـ«النظام الجديد» وصدر به مرسوم همايوني في عام (١٢٠٧هـ/ ١٧٩٣م)[2].

أُنشئت الفرقة الأولى من البستانجية بهدف حماية منشآت المياه في قرية بلغراد كوي قرب البحر الأسود، كما أُنشئت الفرقة الثانية في أسكودار، وأُنشئت فرقة نظام جديد في أدرنة، على أن يجري جمع رجالها بالتجنيد العام في البلقان، وأُعيد تنظيم فرقة الجبجي[3]. وقد بلغ عدد أفراد جيش النظام الجديد، بحلول عام (١٢٢١هـ/ ١٨٠٦م)، خمسة وعشرين ألف جندي تقريباً، ازداد عددهم بعد ذلك حتى وصل إلى ستين ألفاً[4]، رافق ذلك اهتمام بالأسطول البحري. وسمحت التغييرات، التي أُدخلت على نظام الإدارة في أحواض بناء السفن، بقيام برنامج لبناء السفن شهد في

(١) عاصم، إسماعيل كوجيك: تاريخ إسماعيل عاصم: جـ١ ص٣٤ وما بعدها.

(٢) الشوابكة: ص٣١. أوزتونا: جـ١ ص٦٤٨. Lewis: pp58, 59.

(٣) الجبجي: هي الفرقة المسؤولة عن إنتاج وتصليح الأسلحة والذخائر للجنود المشاة وفِرق المدفعية.

(٤) الحصري، ساطع: البلاد العربية والدولة العثمانية: ص٧٨. مانتران، روبير: بدايات المسألة الشرقية، فصل في كتاب تاريخ الدولة العثمانية: جـ٢ ص١٣.

المدة بين عامي (١٢٠٣ ـ ١٢١٣هـ/ ١٧٨٩ ـ ١٧٩٨م) تدشين خمس وأربعين سفينة حربية وفق آخر طراز في المضمار البحري، وطُوِّرت دراسات المدرسة البحرية، ونُظِّمت العناية الطبية في كل سفينة، وطُبِّق نظام الحجر الصحي الذي ما لبث أن عمَّ شتى ربوع الدولة[١].

أما في الحقل المدني، فالراجح أن الثورة الفرنسية أثَّرت على تفكير السلطان سليم الثالث، لكن فكرة الإصلاح كانت تمليها ضرورات داخلية أقوى من تأثير أفكار الثورة الفرنسية[٢]. فعلى يد هذا السلطان تَمَّ إعادة تنظيم خدمات الشؤون المالية، وتزويد المدن بالمنتجات الأساسية، وإلزام الفلاحين الفارين بالعودة إلى قراهم، ومراعاة التقاليد فيما يتعلق بارتداء اللباس الشرعي بالنسبة لمختلف فئات السكان، وكثرت البعثات العثمانية إلى أوروبا، وأبدى السلطان رغبة في إلغاء نظام الالتزام[٣]، وعمد إلى توسيع الديوان، وأنشأ خزانة جديدة «إيراد جديد» لسدِّ نفقات الإصلاحات، كانت تُغذَّى من إيرادات الإقطاعات التي لم يقم أصحابها بالوفاء بالتزاماتهم العسكرية، وأطلق السلطان على اللوائح التي كانت تُنشر تباعاً لتنفيذ الإصلاحات «قانون نامه» أو «نظامات»، وعُرفت إصلاحات السلطان سليم الثالث كلها باسم «نظام جديد»، كما ذكرنا[٤].

الواقع أن الإصلاحات التي نفَّذها السلطان سليم الثالث كانت بداية عهد جديد من الإصلاح والتغيير لإنقاذ الدولة من الأطماع الأوروبية والضغوط الاستعمارية. وقد أثبتت الفِرَق العسكرية، المشكَّلة وفقاً للنظام الجديد، مقدرتها القتالية في وقف زحف نابوليون بونابرت أمام عكا في عام (١٢١٤هـ/ ١٧٩٩م)، ما دفع السلطان إلى فصل فِرَق المدفعية عن الفيالق الإنكشارية ونظَّمها على الطراز الأوروبي.

بروز المعارضة للنظام الجديد

كان من الطبيعي أن تبرز المعارضة لإصلاحات السلطان سليم الثالث العسكرية من جانب المحافظين عند إدراكهم لنتائجها. فما هي الغاية من الجيش الجديد إذا لم يتم استبدال الجيش القديم به، الإنكشارية والفِرَق التقليدية الأخرى؟

لقد نظر الإنكشارية إلى هذه الإصلاحات نظرة ارتياب، خشية أن تكون مقدمة لإلغاء فِرَقهم، كما سخط الأعيان الذين خشوا أن يُحرموا من رجالهم الأكفاء، وأن

---

(١) Shaw. S: Selim III and the Ottoman Navy: pp217-226. مانتران: جـ٢ ص١٣، ١٤.

(٢) جودت، أحمد: تاريخ جودت: جـ١ ص١٨٢، ١٨٣. Lewis: pp53-55.

(٣) Davison: p24.

(٤) الحصري: ص٧٧. Lewis: pp56-58.

يشتد ساعد الجيش بحيث يستطيع الحد من نفوذهم، واستنكر العلماء الاقتباس من الغرب معتقدين أن ذلك مخالف للشرع، وحدَّد هؤلاء القاعدة التي ترتكز عليها سلطتهم، إذ بدون القيادة الإنكشارية للجيش لم يكن بإمكانهم فرض وجهات نظرهم، وكان واضحاً أن الجيش الجديد كان يعني الإلغاء المستقبلي للإنكشارية، وإذا حدث هذا فإن قاعدة السلطة المحافظة سيتم تدميرها.

كان أمام السلطان سليم الثالث خياران:

الأول: استخدام الجيش الجديد ضد المعارضين، والتماس مساعدة أنصاره في الولايات لمواجهة المتمردين.

الثاني: الاستجابة لمطالب المتمردين أملاً في الحفاظ على الهدوء.

كان الجيش الجديد يقيم في ثكنات عسكرية قريبة من إستانبول، وقد شكَّل قوة كان بإمكان السلطان سليم الثالث استخدامها للدفاع عن نفسه، وعن إصلاحاته ضد أعدائه لو كانت لديه الرغبة في ذلك، إلَّا أنه خشي اللجوء إلى هذه الوسيلة، لأن فكرة محاربة الأتراك للأتراك بدلاً من مقاومة الأعداء الأجانب كانت بغيضة في نفسه، لذلك اختار المسار الثاني، فسلَّم الصدر الأعظم المصلح إلى حشد من الغوغائيين ليقتلوه، في حين نجح المعارضون في حمله على إلغاء النظام الجديد[1]، ثم تمادوا فعزلوه من منصبه، في (٢٢ جمادى الأولى ١٢٢٢هـ/ ٢٨ تموز ١٨٠٧م)، ونصَّبوا مكانه مصطفى الرابع (١٢٢٢ ـ ١٢٢٣هـ/ ١٨٠٧ ـ ١٨٠٨م)، كما عمدوا إلى اغتيال كبار رجال الدولة الذين أيدوا النظام الجديد[2].

الواقع أن إلغاء إصلاحات السلطان سليم الثالث ومن ثَم خلعه عن العرش، يدل على أنه لم يجد المساندة القوية من جانب أنصاره، كما أن الأفكار الغربية لم تتغلغل في المجتمع العثماني بشكل يؤدي إلى تقبُّل التغيير، بالإضافة إلى المشكلات الداخلية والخارجية التي واجهته وامتصَّت قدراً كبيراً من نشاطه، وبخاصة مع اشتداد سطوة الأعيان في الأناضول والبلقان والعالم العربي، إلَّا أنه يمكن القول بأن عهده شهد بدايات التعليم العسكري الغربي، وما ارتبط به من استيراد المعرفة من أوروبا.

استمرار الصراع حول النظام الجديد

لم يُبْدِ السلطان مصطفى الرابع قدراً يُذكر من قوة الشخصية، فاستسلم لمطالب الأوساط المحافظة، وأدرك أنه مدين بارتقائه العرش للإنكشارية ولشيخ الإسلام عطاء الله أفندي وللصدر الأعظم إبراهيم حلمي باشا، فاستجاب لطلبات هؤلاء

---

(١) ماكارثي: ص٦٧، ٦٨. Lewis: p70.

(٢) محمد فريد بك: ص٣٩٢.

وغدا ألعوبة في أيديهم، وأمسى النفوذ في العاصمة في أيدي هذه القوى، فعين قباقجي أوغلي قائداً عاماً لجميع قلاع البوسفور بناء على رغبتهم[1]، وتعرض النظام الجديد للإلغاء، وجرى رد الاعتبار إلى المؤسسات والقوانين السابقة، وإلى الأشخاص الذين كانوا ضحايا النظام السابق، كما جرى مطاردة أنصار النظام الجديد في أنحاء البلاد.

لكن النظام الجديد كان قد اكتسب أنصاراً أقوياء في بعض الولايات، فاستنكر هؤلاء عزل السلطان سليم الثالث، والأحداث التي سبقت ذلك من عصيان الإنكشارية وما استتبع ذلك من إلغاء النظام الجديد.

كان من نتيجة ذلك، أن انقسمت البلاد بين مؤيد للنظام الجديد وبين معارض لهذا النظام، ودار صراع بين الجانبين، كان يغذيه الإنكشارية في خضمٍّ من الفوضى السياسية والعسكرية التي ضربت البلاد.

كان فريق من هؤلاء الأنصار يقيمون في روستجق، وعرفوا باسم «روستجق ياراني»، أي «خلاّن روستجق»، وقد ترأسهم مصطفى البيرقدار، حاكم سيلسترية والقائد العسكري لحدود نهر الدانوب، وقرروا الزحف باتجاه العاصمة لإعادة الأمور إلى نصابها[2]. ونجح البيرقدار في إقناع الصدر الأعظم مصطفى شلبي بضرورة معاقبة شيخ الإسلام، والتخلص من قباقجي أوغلي، لأنهما مسؤولان عن حركة التمرد، وعزل السلطان سليم الثالث، وفعلاً قُتل قباقجي أوغلي في قصره خارج إستانبول[3].

عندما علم السلطان مصطفى الرابع بهذه التطورات، خشي على نفسه أن يصيبه ما أصاب سلفه، فانقلب على الإنكشارية وأنصارهم، وأمر بعزل شيخ الإسلام عبد الله أفندي وسرَّح جنود قباقجي أوغلي[4]، لكن مصطفى البيرقدار أصرَّ على إعادة السلطان سليم الثالث إلى العرش، وألقى القبض على الصدر الأعظم مصطفى شلبي، فما كان من السلطان مصطفى الرابع إلا أن أمر بقتل سليم الثالث، وألقى جثته أمام الثائرين كي يكفُّوا عن الثورة، لكن حادثة القتل أدَّت إلى نتائج عكسية، حيث ازداد الثائرون هياجاً وأقدموا على عزل السلطان وتعيين أخيه محمود مكانه[5].

---

(١) محمد فريد بك: ص٣٩٤.
(٢) الشناوي: جـ١ ص٥٣٢. أوزتونا: جـ١ ص٦٦٢.
(٣) محمد فريد بك: ص٣٩٦.
(٤) المصدر نفسه .Lewis: p75
(٥) محمد فريد بك: ص٣٩٧. أوزتونا: جـ١ ص٦٦٣.

الاضطرابات في الأفلاق

على أثر نشوب الحرب بين السويد وبولندة، في منتصف القرن السابع عشر، أراد الملك السويدي شارل العاشر غوستاف أن يُوسِّع رقعة بلاده بالسيطرة على شمالي أوروبا المطلة على بحر البلطيق، إلا أنه واجه تكتلاً أوروبياً من البابا إسكندر السابع والامبراطور فرديناند الثالث بالإضافة إلى الدانمرك وهولندا[1].

وحتى يُدعم موقفه هذا عرض على السلطان محمد الرابع إقامة معاهدة تحالف بينهما، على أن توضع بولندة تحت الحماية العثمانية، إلا أن السلطان رفض عرض الملك السويدي الذي وجد حليفاً له في راكوكسي أمير ترانسلڤانيا، وقسطنطين أمير الأفلاق[2].

عدَّت الدولة العثمانية تحركات قسطنطين خروجاً على سيادتها، فعزلته وولَّت مكانه ميهن الرومي، كما عزلت راكوكسي، فتحالف الرجلان وتغلَّبا على الجيش العثماني الذي خرج لوضع حد لتحركاتهما المعادية، وذلك بالقرب من مدينة ليبا عام (١٠٦٦هـ/ ١٦٥٦م)[3].

نتيجة لخسارة الجيش العثماني، نهض الصدر الأعظم محمد كوبرولي لقمع تمرد راكوكسي، وأنضم إليه ميهن، أمير الأفلاق، فتغلَّب عليه وطرده من البلاد وعيَّن مكانه أشاتيوس بركسي أميراً على ترانسلڤانيا، على أن يدفع خراجاً سنوياً قدره أربعين ألف دوكا[4].

ويبدو أن ميهن كان متقلباً، وذا نزعات انفصالية، فما إن غادر الجيش العثماني المنطقة، حتى أظهر العصيان، واضطهد المسلمين، واستدعى راكوكسي لمساعدته لقاء وعد بإعادته إلى ولايته، ثم حاول استمالة غيكا أمير البغدان إلا أنه فشل في ذلك[5]. ولما وصل خبر التمرد إلى إستانبول، عاد كوبرولي على وجه السرعة لمحاربته، فانتصر عليه في عام (١٠٦٩هـ/ ١٦٥٩م) وعزله عن إمارة الأفلاق وعين مكانه الأمير غيكا[6].

---

(١) محمد فريد بك: ص٢٩١. سرهنك: ص١٧٠. فيشر، هربرت: أصول التاريخ الأوروبي الحديث: ص٣٥٣، ٣٥٤.

(٢) محمد فريد بك: المصدر نفسه.

(٣) سرهنك: ص١٧٠.

(٤) محمد فريك بك: ص٢٩١.

(٥) المصدر نفسه: ص٢٩٢.

(٦) المصدر نفسه.

الاضطرابات في البلقان

بدأت المتاعب تظهر على أثر محاولات قوميات البلقان الصغيرة الانفصال عن الدولة العثمانية، التي عدَّته بمثابة تطاول وتمرد على سيادتها من قبل الرعايا النصارى، لكن الواقع أن بذور المشكلة نبتت نتيجة عدم سعي الدولة العثمانية، عندما فتحت هذه البلاد بعد معركة كوسوڤو الشهيرة، في محو عصبيات الأمم المختلفة، وبذل الجهود في إضعاف لغتها وتقاليدها والعمل على صهرها في بوتقة واحدة مع باقي الشعوب العثمانية. ولهذا ظلت الأسس القومية لدى هذه الشعوب سليمة، وعندما نهضت وتطلعت للانفصال وجدت في قوميتها متانة كافية للصمود أمام القوات العثمانية.

جاءت الشرارة الأولى لاضطرابات البلقان من الصربيين، فقد كانت بلاد الصرب أرضاً معادية للعثمانيين، وكان سوء حكم الولاة والملتزمين عاملاً جوهرياً في تعميق الشعور بالعداء، بالإضافة إلى الأساليب القمعية والوحشية التي نفَّذها الإنكشارية بحق أهالي البلاد، ومما زاد الأمور سوءاً غزوات بازوند أوغلي للأفلاق، واستيلاؤه على قسم واسع من بلغاريا، وإلقاؤه الرعب في هذه المناطق.

وهكذا كان الظلم يقع على الناس في البلقان، فاندلعت الثورة ضد هؤلاء الإنكشارية وضد الفساد وغزوات العصابات وقطّاع الطرق، وبعث الصربيون بمندوبين عنهم إلى إستانبول ليعرضوا شكواهم ويطلبوا من الدولة التدخل لوضع حد لهذه التجاوزات.

وفعلاً، استجابت الدولة لرغبتهم وأمرت والي بلغراد بإخراج الإنكشارية من أراضي الصرب، لكن هؤلاء تمكَّنوا من قتل الوالي، والسيطرة على بلغراد وأخذوا يعيثون فساداً في البلاد، فضاق الصربيون ذرعاً بهم، وتكتلوا للدفاع عن أنفسهم بقيادة جورج بتروڤيتش الملقب بجورج الأسود، وتمكَّنوا من إخراج الإنكشارية من البلاد في عام (١٢١٩هـ/ ١٨٠٤م)، لكن الهدوء لم يستتب في المنطقة بعد إخراج الإنكشارية، إذ انضوى الصربيون تحت زعامة جورج الأسود، فاستغلوا ضعف الدولة وثاروا عليها بهدف الانفصال عنها.

لم تسكت الدولة أمام هذا التحدي من جانب الصربيين، وراحت ترسل الجيوش لقمع ثورتهم، إلا أن الحرب بين الجانبين كانت سجالاً، واستمر الوضع متفاقماً حتى نشوب الحرب بين الدولة العثمانية وروسيا، كما سيأتي في موضعه.

وواجهت الدولة العثمانية، بالإضافة إلى ثورة الصربيين، تمرد بعض الزعماء المحليين في الروملّي وألبانيا، أمثال بازوند أوغلي وعلي باشا، والي يانينا، بهدف الانفصال عن الدولة.

الفصل التاسع

العلاقات العثمانية ـ الصفوية، العلاقات العثمانية ـ النمساوية والمجرية

العلاقات العثمانية ـ الصفوية

العلاقة العثمانية ـ الصفوية في القرن السابع عشر

شاب العلاقة بين الدولة العثمانية والدولة الصفوية التوتر خلال القرن السابع عشر، وظهر في إيران الشاه عباس الكبير (٩٩٥ ـ ١٠٣٨هـ/ ١٥٨٧ ـ ١٦٢٩م) كقائد ورجل دولة أخذ على عاتقه استعادة ما فقدته دولة الصفويين من أراضٍ على الجانب الغربي من حدودها، بالقوة العسكرية[1].

والواقع أن هذه العلاقة بين الدولتين في عهد الشاه عباس مرّت بثلاث مراحل متميزة. بدأت المرحلة الأولى منذ تولي الشاه عباس الحكم وحتى عام (١٠١١هـ/ ١٦٠٢م)، واتسمت بالتقدم العثماني والتراجع الصفوي واستسلام الصفويين. أما المرحلة الثانية، فكانت مرحلة الصراع المرير، واتسمت بالحروب داخل الأراضي الصفوية، حرص الشاه خلالها على استعادة الأراضي التي كسبتها الدولة العثمانية، واستمرت هذه المرحلة بين عامي (١٠١١ ـ ١٠٣٢هـ/ ١٦٠٢م ـ ١٦٢٣م)، واتسمت المرحلة الثالثة بالتراجع العثماني الواضح والهجوم الإيراني البارز، حيث تمكّن الصفويون خلالها من احتلال أجزاء واسعة من الأراضي العراقية، واقتطاعها من السيطرة العثمانية واستمرت بين عامي (١٠٣٢ ـ ١٠٣٨هـ/ ١٦٢٣م ـ ١٦٢٩م)[2].

واجه الشاه عباس، في مستهل حياته السياسية، عدوين، هما الأوزبك في الشرق، والعثمانيين في الغرب. ولما كان لا يستطيع أن يحارب على جبهتين في وقت واحد، فقد عقد صلحاً ذليلاً مع العثمانيين في أوائل عام (٩٩٨هـ/ ١٥٩٠م)، تنازل بموجبه عن أذربيجان والكرج، وجزء من لورستان، وتعهَّد بالكف عن شتم الخلفاء الثلاثة الأوائل والسيدة عائشة، في أراضي مملكته، وبأن يرسل ابن

---

(١) أوزتونا: جـ١ ص٤٤٨.

(٢) جمعة، بديع محمد: الشاه عباس الكبير: ص٢٠١.

أخيه حيدر ميرزا رهينة إلى إستانبول، كما اتفق الطرفان على الإفراج عن الأسرى من كلا الجانبين[1].

ويبدو أن العثمانيين قبلوا بهذه الصلح، حيث كان باستطاعتهم تحقيق المزيد من التوسع والتوغل في الأراضي الإيرانية، لأنهم حقَّقوا بهذه المعاهدة هدفين استراتيجيين:

أولهما: يتمثل في تأمين جبهتهم الشرقية حتى يتفرغوا لمشكلاتهم في أوروبا.

وثانيهما: يتمثل في إيقاف الحملات العدائية التي كانت الدولة الصفوية الشيعية المذهب تُذكّيها ضد المذهب السني، وضد الخلفاء الراشدين الثلاثة الأوائل[2].

وبعد نجاحه في القضاء على خطر الأوزبك، التفت الشاه عباس نحو العثمانيين، وبذل جهداً كبيراً في إعادة تكوين جيشه، استعداداً للاصطدام المرتقب وتزويده بمقومات جيوش العصر، حتى أضحى الجيش الإيراني على مستوى عال من الكفاءة القتالية، ويضارع الجيش العثماني في التجهيز والتسليح، لكن فاقه في القدرة على نقد الذات وإصلاح العيوب بفعل حالة الاستعلاء المزمنة التي أصابت الجيش العثماني وقادته، وجعلتهم يتجنَّبون الاستعانة بالخبراء الأجانب لتطوير قدراتهم القتالية، في حين انتهز الشاه عباس وجود أحد الضباط البريطانيين في بلاده، ويدعى أنطوني شيرلي، واستفاد من خبرته في تجديد قدرات الجيش الإيراني[3].

ولما آنس من نفسه القوة، راح يهاجم معاقل العثمانيين في الولايات الإيرانية، مستغلاً انهماك الدولة العثمانية في حربها المستمرة مع النمسا، وفي إخماد الثورة التي قام بها أصحاب الطريقة الجلالية في آسيا الصغرى، واستردَّ تبريز في عام (١٠١٢هـ/١٦٠٣م)، ثم ڤان وشروان وقارص، وتطلع نحو العراق الواقع تحت السيطرة العثمانية، وقد تأثر هذا البلد بمظاهر ضعف الدولة وبخاصة من حيث ظهور الحركات الاستقلالية[4].

ونظراً لتقهقر الجيوش العثمانية في هذه الحروب التي استمرت سنوات متتالية ووفاة أشهر قادتهم، مالت الدولة إلى الصلح، وجرت مفاوضات بين الجانبين، العثماني والصفوي، نتج عنها توقيع اتفاقية سلام بينهما في عام (١٠٢١هـ/١٦١٢م)

---

(١) هدايت، رضا قليخان: ملحقات تاريخ روضة الصفا: جـ٨ ص٢٥٨، ٢٥٩.

(٢) جمعة: ص١٦٦، ١٦٧.

(٣) بروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية: ص٥٠٣.

(٤) راجع فيما يتعلق بحروب الشاه عباس مع الدولة العثمانية: تاريخ نعيما: جـ١ ص٣٤٠ ـ ٣٥٩، ٣٨٤ ـ ٣٨٩. هدايت: جـ٨ ص٣٤٦ ـ ٣٥٥.

اتفقا فيها على أن تتخلى الدولة العثمانية عن القلاع والحصون التي فتحتها منذ عهد السلطان سليمان الأول[1]، ويسترد الصفويون أذربيجان. وهذه أول معاهدة تتخلّى فيها الدولة العثمانية عن بعض فتوحها، كما أنها كانت فاتحة الانحطاط الذي أخذ يدب في جسمها.

وشجَّعت التقلبات الداخلية السريعة التي شهدتها الدولة العثمانية، في عهد السلطان عثمان الثاني، الشاه عباس للقيام بمحاولة أخرى لاسترداد ما فقدته الدولة الصفوية من أراضٍ، أمام العثمانيين منذ أيام السلطان سليم الأول، هذه المرة، لكن النتيجة جاءت على غير ما توقع، فقد تصدت القوات العثمانية للتقدم الصفوي، وتمكَّنت من استرداد الأراضي التي فقدها العثمانيون حديثاً وبخاصة مدينة تبريز، واضطر الشاه عباس إلى قبول تجديد معاهدة عام (١٠٢١هـ/ ١٦١٢م) إلا أنه ظل يتحين الفرص للانقضاض على المناطق التابعة للعثمانيين[2].

وسنحت له الفرصة في عام (١٠٣١هـ/ ١٦٢٢م) أثناء حصول اضطرابات داخلية في الدولة العثمانية على إثر اغتيال السلطان عثمان الثاني، ونجاح أحد كبار القادة العسكريين في بغداد، ويدعى بكر الصوباشي، في قتل حاكم المدينة يوسف باشا، والاستيلاء على مقاليد الامور فيها معلناً تحديه للحكومة المركزية في إستانبول.

لم يسكت الباب العالي عن هذه الحادثة، لأن بغداد كانت بالنسبة للدولة العثمانية مدينة ذات أهمية استراتيجية، لذلك أمر حافظ باشا، والي ديار بكر، بتأديب بكر والإطاحة به[3].

وأدرك بكر أنه أضعف من أن يواجه القوات العثمانية، فاستنجد بالشاه عباس ووعده بتسليمه بغداد، وكانت فرصة ذهبية استغلها الشاه وبعث بجيش إلى العراق[4].

وقف حافظ باشا عاجزاً أمام المدينة الحصينة، فعمد إلى اتباع أسلوب التحايل لطرد الصفويين وإبعادهم عنها، فعقد صلحاً مع بكر وعيَّنه والياً عثمانياً عليها وترك المنطقة عائداً إلى بلاده[5]. قَبِلَ بكر قرار تعيينه لأنه أدرك أنه لن يحتفظ بمكانته في ظل الحكم الصفوي في حين أن باستطاعته التفاهم مع العثمانيين، لكن عباساً لم يعترف بما حدث، وواصلت جيوشه زحفها باتجاه بغداد وحاصرتها مدة ثلاثة أشهر

---

(١) بازوكي، رضا: تاريخ إيران أزمغول تاأفشارية: ص٣٢٨. أوزتونا: جـ١ ص٤٤٩.

(٢) هدايت: جـ٨ ص٤٠٤.

(٣) دحلان، أحمد زين الدين: الفتوحات الإسلامية بعد مضي الفتوحات النبوية: جـ٢ ص١٣١.

(٤) هدايت: جـ٨ ص٤٣٢. (٥) دحلان: جـ٢ ص١٣١.

ثم فتحتها بمساعدة محمد الصوباشي، ابن بكر، الذي كان يتولى حماية القلعة، إذ طمع في أن يعينه الشاه حاكماً على بغداد بعد إقصاء أبيه عنها، لكن الشاه قتل الأب وابنه وسيطر على بغداد في عام (١٠٣٢هـ/ ١٦٢٣م)[1].

ثم حدث أن توفي الشاه عباس في عام (١٠٣٨هـ/ ١٦٢٩م)، فخلفه ابنه شاه صفي، وكان صغير السن، فاستغلت الدولة العثمانية هذا الوضع، وعمدت إلى استعادة العراق من السيطرة الصفوية بالإضافة إلى الأراضي التي خسرتها مؤخراً، فأرسل السلطان مراد الرابع جيشاً بقيادة الصدر الأعظم خسرو باشا، دخل مدينة همذان في عام (١٠٣٩هـ/ ١٦٣٠م)، إلا أنه ارتد عن مدينة بغداد بعد أن حاصرها بفعل حلول فصل الشتاء، وأعاد الكرة في الربيع، لكنه فشل أيضاً بفعل تمرد الإنكشارية[2].

ويبدو أن السلطان مراد الرابع أصرَّ على إعادة بسط سيطرته على العراق والأراضي التي كانت تابعة للدولة العثمانية منذ أيام السلطان سليمان الأول، لذلك خرج على رأس جيش كبير متوجهاً إلى بغداد، ولما وصل إليها حاصرها ثم اقتحمها في (١٧ شعبان ١٠٤٨هـ/ ٢٤ كانون الأول ١٦٣٨م)[3].

واضطر الصفويون إلى عقد معاهدة «قصر شيرين» في (١٤ محرم ١٠٤٩هـ/ ١٧ أيار ١٦٣٩م) التي تُعدُّ من الأسس التي قامت عليها معاهدات الحدود بين الطرفين فيما بعد، فتنازل الصفويون عن مدينة بغداد للعثمانيين، في حين تخلَّت الدولة العثمانية عن مدينة روان للصفويين[4].

العلاقة العثمانية ـ الصفوية في القرن الثامن عشر

الصفويون بين العثمانيين والروس

عانت إيران، في أوائل القرن الثامن عشر، من غزوة مدمرة قام بها الأفغان. والواقع أن إيران قد انهارت في عهد الشاه حسين بن سليمان الصفوي، (١١٠٦ ـ ١١٣٥هـ/ ١٦٩٤ ـ ١٧٢٢م)، نتيجة الصراعات بين القوى المتنافسة على العرش، كما نفَّذ هذا الشاه سياسة مذهبية متعسفة ما أثار عداء الأفغان السنيين الذين كانوا يحتفظون بقندهار باسم شاه إيران، ومن ثم أعلن أويس، والي تلك المنطقة، استقلاله في عام (١١٢١هـ/ ١٧٠٩م)، وفي عام (١١٣٥هـ/ ١٧٢٢م) غزا محمود بن

---

(١) دحلان: جـ٢ ص١٣٢.

(٢) محمد فريد بك: ص٢٨٢. أوزتونا: جـ١ ص٤٧٧.

(٣) أوزتونا: جـ١ ص٤٨٠ ـ ٤٨٢. إقبال: ص٦٧٨. Hammer: pp483, 484.

(٤) أوزتونا: جـ١ ص٤٨٣. Ibid: pp489, 490.

أويس بلاد إيران وحاصر أصفهان، وأجبر الشاه حسين على التنازل عن العرش[١]. وقامت في هذا الوقت حركات استقلالية في أجزاء أخرى من المملكة، كان منشؤها الأكراد والأوزبك، في حين استولى عرب مسقط على البحرين.

أثارت أوضاع إيران الداخلية اهتمامات القيصر الروسي بطرس الأكبر (١١٠٠ ـ ١١٣٧هـ/ ١٦٨٩ ـ ١٧٢٥م)، الذي كانت لديه تطلعات توسعية عبر ولايات الكرج وإيران القوقازية، وتحويل بحر قزوين إلى بحيرة روسية، لذلك وقف إلى جانب الشاه حسين في صراعه مع الأفغان، فاستغل هذه الأوضاع القلقة، واستولى على طاغستان وقلاع دربند وباكو الغربية، وعقد اتفاقاً مع الشاه طهماسب ابن الشاه حسين، الذي استقل بحكم ولايات قزوين، تعهد له بطرد الأفغان من إيران، مقابل تنازل الصفويين عن ولايات قزوين وكيلان ومازندران وأستراباد[٢].

واستغلت الدولة العثمانية هذه الفوضى لتشارك في تقطيع أوصال المملكة الصفوية، فاستولت جيوشها على أرمينيا وبلاد الكرج المتاخمة لحدودها[٣].

ويبدو أن توغل القوات الروسية بعيداً في عمق الأراضي الصفوية هدَّد النفوذ العثماني في تلك المناطق التي استولى عليها العثمانيون، فأرسل السلطان أحمد الثالث مبعوثاً إلى بطرس الأكبر يعلمه أن استمرار الزحف الروسي على حساب الدولة الصفوية لا يعني إلا الحرب على الدولة العثمانية[٤].

والواضح أن بطرس الأكبر لم يكن راغباً، في تلك المرحلة، الدخول في صراع مسلح مع العثمانيين من أجل التوسع في أراض إيرانية، لذلك آثر أن يتوقف عن الزحف، ودخل في مفاوضات مع العثمانيين، بواسطة السفير الفرنسي في إستانبول، لتسوية الخلافات والوصول إلى حل يرضي الطرفين على حساب إيران[٥].

وفعلاً اتفق الطرفان على اقتسام إيران بموجب معاهدة وُقِّعت بينهما في (٢ شوال ١١٣٦هـ/ ٢٤ حزيران ١٧٢٤م)، قضت بأن تحتفظ كل من الدولتين بما استولت عليه من أراض إيرانية، وبقيام تحالف بينهما ضد أية محاولة يقوم بها طهماسب لاسترداد ما

---

(١) الكركوكلي، الشيخ رسول: دوحة الوزراء في تاريخ وقائع بغداد الزوراء: ص١٦. بروكلمان: ص٥٢٤. إقبال: ص٦٨٩، ٦٩٠.

(٢) البطريق ونوار: التاريخ الأوروبي الحديث: ص٢٥٨، ٢٥٩.

(٣) تاريخ إسماعيل عاصم: ص٤٥ ـ ٤٩. محمد فريد بك: ص٣١٨.

(٤) محمد فريد بك: ص٣١٨.

(٥) المصدر نفسه. البطريق ونوار: ص٢٥٩. إقبال: ص٦٩١، ٦٩٢.

يسيطر عليه الطرفان[١].

لم يلبث بطرس الأكبر أن توفي في عام (١١٣٧هـ/ ١٧٢٥م)، فتعرضت روسيا بعد وفاته إلى أزمات عدة انتهت باعتلاء كاترين الثانية العرش الروسي، فعادت روسيا في عهدها إلى نشاطها العسكري الكبير ضد الدولة العثمانية. ومن أجل تقوية موقفها الأوروبي، عقدت القيصرة الروسية محالفة مع النمسا، فاضطرت الدولة العثمانية إلى تقوية تحصيناتها على الحدود الشرقية تحسباً من هجوم روسي[٢].

ويبدو أن الصفويين لم يكونوا آنذاك في وضع يمكّنهم من مقاومة العثمانيين، على الرغم من محاولاتهم المتكررة لإخراجهم من الأراضي التي يسيطرون عليها، ما أعطى القوات العثمانية فرصة التقدم والسيطرة على قلاع ومدن عدة، أهمها همذان وروان وتبريز[٣].

ونتيجة للصراعات الداخلية، اضطر الشاه أشرف، الذي قتل مير محمود واستولى على مقاليد الحكم في عام (١١٣٧هـ/ ١٧٢٥م)، أن يتحالف مع العثمانيين لمقاومة أطماع الشاه طهماسب، مقابل تنازله عن جميع الأراضي التي امتلكها هؤلاء من مملكة إيران[٤]، وعندما مات الشاه أشرف، انفرد طهماسب بالحكم وعزم على إعادة إحياء الدولة الصفوية، لذلك طلب من الدولة العثمانية أن ترد إلى إيران كل ما استولت عليه من أراضٍ ومناطق كانت تابعة سابقاً للصفويين[٥]، وإذ أظهر السلطان أحمد الثالث تردداً في إعلان الحرب ثار عليه الإنكشارية وخلعوه عن العرش في عام (١١٤٣هـ/ ١٧٣٠م)، ونادوا بابن أخيه محمود الأول سلطاناً[٦] (١١٤٣ ـ ١١٦٧هـ/ ١٧٣٠ ـ ١٧٥٤م).

وعانى العثمانيون خلال هذه المدة من مشكلات سياسية داخلية وعسكرية خارجية، لذلك انحسر دور السلطة المركزية قليلاً، باعتمادها على الزعماء الإقليميين لمواجهة الخطر الإيراني.

في هذه الظروف الحرجة، هاجم الشاه طهماسب ممتلكات العثمانيين في إيران، واستعاد تبريز وهمذان وكرمنشاه[٧]، كما سيطر نادر شاه، وهو أحد أكبر ولاة الفرس[٨]، على أذربيجان وأجزاء من العراق، لكن العثمانيين تصدُّوا له وأخرجوه

---

(١) سرهنك: ص٢٠٦. تجد نص المعاهدة في تاريخ إسماعيل عاصم، كوچك جلبي زادة: ص١٥٨ ـ ١٦٩. إقبال: ص٦٩٢.

(٢) البطريق ونوار: ص٢٥٩.

(٣) سرهنك: ص٢٠٦.

(٤) الكركوكلي: ص٢٣.

(٥) المصدر نفسه: ص٢٥.

(٦) محمد فريد بك: ص٣١٨، ٣١٩.

(٧) سرهنك: ص٢٠٧.

(٨) هو من أصل تركماني من قبيلة أفشر.

من المنطقة، حيث تراجع إلى همذان، ثم حدث أن جدَّد الشاه طهماسب هجماته على الممتلكات العثمانية، لكنه مني بهزيمة قاسية، في عام (١١٤٥هـ/ ١٧٣٢م)، في صحراء توريجان أمام الجيش العثماني، بقيادة أحمد باشا والي بغداد، واضطر إلى شراء سكوت العثمانيين، بطلب الصلح، وفق معاهدة تنازل بموجبها عن الكثير من الأراضي الإيرانية[١]، وأهم ما جاء فيها:

- يُعدُّ نهر الرس حداً فاصلاً بين الممتلكات العثمانية والإيرانية.
- تنازل الشاه عن مدن جانجا وتفليس ونخشاوند وهمذان ولورستان، وبمعنى آخر عن معظم الولايات الغربية الإيرانية التي كانت الدولة العثمانية تطمع في ضمِّها إليها.
- تسهيل التجارة وتبادل السفارات بين إستانبول وأصفهان[٢].

ويبدو أن نادر شاه عارض معاهدة الصلح هذه، وخرج على مولاه فعزله وأقام ابنه الرضيع عباساً مكانه، ونصَّب نفسه وصيّاً عليه، وتسمى باسم طهماسب قولي، وأعلن أنه سيسير على رأس جيشه، للمطالبة بحق له في أراضي العراق[٣]، وحتى يتفرغ لذلك عقد صلحاً مع روسيا[٤].

وفعلاً زحف نادر شاه نحو العراق، وسيطر على مدنه الكبرى، وحاصر بغداد في (٣ شوال ١١٤٥هـ/ ١٩ آذار ١٧٣٣م)، وطلب والي المدينة أحمد باشا نجدة من إستانبول[٥]، فخرج جيش عثماني، بقيادة عثمان طوبال باشا، باتجاه بغداد، واصطدم بجيش نادر شاه، وتغلب عليه ودخل بغداد منتصراً[٦]. لكن نادر شاه استطاع خلال أسابيع أن يحشد جيشاً كبيراً زحف به على العراق مرة أخرى، والتقى بالجيش العثماني قرب كركوك، في (١٧ جمادى الأولى ١١٤٦هـ/ ٢٦ تشرين الأول ١٧٣٣م)، وانتصر عليه، وخرَّ عثمان باشا صريعاً خلال القتال[٧].

بعد هذه الحرب المظفرة، كان نادر شاه مستعداً لإطالة أمد الحرب في العراق لو لم يتلقَّ أنباء عن ثورة قامت ضده في إقليم فارس لصالح الصفويين، فاضطر أن

---

(١) الكركوكلي: ص٢٨. Ency. of Islam: III p810.

(٢) محمد فريد بك: ص٣٢١. سرهنك: ص٢٠٨، ٢٠٩. نوار، عبد العزيز سليمان: الشعوب الإسلامية: ص٣٠٨. إقبال: ص٧٠٢، ٧٠٣.

(٣) Jones, W: History of the Life of Nadir Shah, King of Persia: p41. الكركوكلي: ص٢٩. جودت، أحمد: جا ص٧٣.

(٤) بروكلمان: ص٥٢٥.

(٥) الكركوكلي: ص٢٩.

(٦) المصدر نفسه: ص٣٣، ٣٤. الجميل: ص٤١٦. إقبال: ص٧٠٤.

(٧) الكركوكلي: ص٢٩. رافق: ص٣٢٨. إقبال: ص٧٠٥، ٧٠٦.

يعقد معاهدة تفليس مع أحمد باشا، في عام (١١٤٨هـ/١٧٣٦م)، على أساس إعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل التوسع العثماني في إيران. وتنازلت الدولة العثمانية عن جميع مكاسبها السابقة حتى بغداد[١]، فعادت بذلك جميع المقاطعات، التي استولى عليها العثمانيون من إيران، إلى الإيرانيين ثانية، ووجد نادر قولي نفسه قوياً ومنتصراً، فعرض على العثمانيين شروطاً مذهبية واستراتيجية تعجيزية، ثم عاد ليحتفل في شهر (ذي القعدة/آذار) من العام المذكور، بإعلان نفسه امبراطوراً إيرانياً بعد أن عزل الشاه عباس ميرزا، وتسمى باسم نادر شاه[٢].

وبذلك يكون هذه الزعيم الأفشاري قد أنهى دور الدولة الصفوية السياسي في المنطقة، ليحمل مهمة التطاحن المذهبي، من أجل تحقيق أهداف استراتيجية في الذهنية الإيرانية ذات النزعات الشيعية، ضد المذهب السني الذي يحمل لواءه العثمانيون في مناطق أرمينيا وأذربيجان والعراق[٣].

ورأى نادر شاه أنه يملك القدرة على إحداث تغييرات جذرية في البلاد من الناحية المذهبية، بفعل أنه لم يكن مرتبطاً بسياسة الأسرة الصفوية، وأدرك أن المذهب الشيعي كان مسؤولاً إلى حد كبير عن تدهور البلاد وعن عزلتها عن جيرانها، لكن التغيير السريع والمفاجئ والانتقال نحو المذهب السني هو أمر عسير لأنه سيثير عليه الشيعة في إيران والعراق، بالإضافة إلى أنه سيضعه في مصاف الزعامات السنية الأخرى، مع ما ينتج عن ذلك من صراعات على زعامة العالم الإسلامي السني، لذلك تبنّى حلاً وسطاً وهو إعلان المذهب الجعفري مذهباً سنياً خامساً، فتبناه وتمسّك به، وطلب من الدولة العثمانية الاعتراف به[٤].

لم يلتفت السلطان العثماني محمود الأول إلى طلب نادر شاه، ورفض الشروط

---

(١) الكركوكلي: ص٣٥. سرهنك: ص٢٠٩. إقبال: ص٧٠٦.

(٢) الكركوكلي: ص٣٧. محمد فريد بك: ص٣٢١. إقبال: ص٧٠٨، ٧٠٩.

(٣) Olson, Robert: The Siege of Mosil and the Ottoman Persian Relations 1713-1743: pp98, 99. Durand, Mortimer: Nadir Shah: p76.

(٤) أعلن نادر شاه عن شروط جديدة كانت بمثابة الأسباب الحقيقية للحملة على العراق. وتتلخص أهم هذه المطالب بـ:
- هدم أسوار بغداد.
- تنازل الدولة العثمانية عن كل من ولايتي أرمينيا وديار بكر.
- اعتراف السلطنة العثمانية بالمذهب الشيعي كمذهب خامس.
- موافقة السلطنة العثمانية على تعيين أمير إيراني للحج.

راجع: سرهنك: ص٢١٢. نوار، عبد العزيز سليمان: الشعوب الإسلامية: ص٣١٢. Olson: p118.

التي قدَّمها، بوصفها أموراً يراد بها إذكاء الحرب من جديد، وأصدر مجلس العلماء فتوى شرعية باعتبار أتباع المذهب الجعفري خارجين عن الدين، وقد أُعلم نادر شاه بالرفض العثماني[١].

نتيجة لهذا الرفض، قرر نادر شاه أن يشن حرباً كبرى على الدولة العثمانية حتى يصل إلى إستانبول قلب الدولة، فهاجم الممتلكات العثمانية في الجزيرة الفراتية، وحاصر مدينة بغداد، واستولى على كركوك، وتقدم نحو الموصل التي كانت الهدف المرحلي الرئيسي لحملته، بفعل أنه يستطيع من خلال سيطرته عليها تأمين جميع مسالك الشرق نحو كل من الأناضول وبلاد الشام، وفشلت الدولة العثمانية في إيقاف تقدمه على الرغم من أنها جرَّدت عليه ثلاث حملات عسكرية[٢].

وتقدَّم نادر شاه إلى نواحي أرضروم[٣]، وطلب من الدولة العثمانية تسليمه إيالات ڤان والموصل وبغداد والبصرة، لكن والي بغداد أحمد باشا استطاع أن يقنعه بالكفِّ عما اعتزم عليه، وبخاصة أنه علم بزحف جيوش عثمانية أخرى أعدتها الدولة لوضع حد لطموحه. هذا من جهة، ومن جهة أخرى يبدو أن الاضطرابات التي حصلت داخل امبراطوريته أعاقته عن استمرار القتال[٤]، حتى إذا كان عام (١١٥٩هـ/ ١٧٤٦م) وجَّه إليه السلطان محمود الأول جيشاً آخر بقيادة يكن محمد باشا، اقتنع، على الرغم من انتصاره في روان، بوجوب إجراء تعديل على حدود بلاده مع العثمانيين لتعود كما كانت في عهد السلطان مراد الرابع، على أساس معاهدة عام (١١٥٢هـ/ ١٦٣٩م) وكفَّ عن مطالبته بإقرار مذهبه الجديد، معلناً اعترافه بالسلطان العثماني خليفة على المسلمين[٥]، وبذلك يكون نادر شاه قد أخفق في تحقيق غاياته، ورجع مندحراً وقد تكبَّد خسائر جسيمة[٦].

ودب الانحطاط في جسم الدولة الإيرانية بعد وفاته، في عام (١١٦٠هـ/ ١٧٤٧م) ما أتاح للعثمانيين التنعم طويلاً بمناخ يسوده السلم والاستقرار.

---

(١) الجميل: ص٤١٨. إقبال: ص٧١٧.

(٢) سرهنك: ص٢١٢. إقبال: ص٧١٨.

(٣) الكركوكلي: ص٣٧.

(٤) اعتباراً من عام ١٧٤٢م، بدأت الأمور تتغير ضده، ونشبت القلاقل في مختلف المدن الإيرانية ضد حكمه بعد أن أثارها كل من التركمان والقاجاريين الذين وجدوا في تقهقره ورجوعه على نحو غريب بداية لنهاية العصر النادري الأفشاري. راجع الكركوكلي: ص٥١.
Ency. of Islam: III p812. Sykes, Sir. P: History of Persia: II p348.

(٥) يذكر الكركوكلي نص الاتفاقية: ص٧٥، ٧٦. سرهنك: ص٢١٢. إقبال: ص٧١٩.

(٦) Shaw: History ot the Ottoman Empire: I pp245, 246.

العلاقات العثمانية ـ النمساوية والمجرية

معاهدة زيتفاتوروك[1]

من الواضح، إنه ترتَّب على أسرة آل هابسبورغ الكاثوليكية أن تتحمَّل وحدها عبء الدفاع عن أوروبا بوجه الزحف العثماني، وأن دور النمسا في التاريخ الأوروبي ليتمثل في صمودها قروناً عديدة وراء الحدود الجنوبية الشرقية، تدافع عن القارة ضد العثمانيين[2]. كانت النمسا تستغل الفرص المتاحة لها للتوسع على حسابهم في أوروبا. ففي أوائل القرن السابع عشر سيطرت على بلاد المجر وأساءت معاملة كل من تعاون معهم، فثار السكان على الحكم النمساوي، وانتخبوا الأمير بوسكاي ملكاً عليهم في عام (١٠١٤هـ/ ١٦٠٥م)، والتمس هذا الملك المساعدة من الدولة العثمانية ضد النمساويين[3].

اعترفت الدولة العثمانية بانتخاب بوسكاي ملكاً على المجر، وأمدته بمساعدة عسكرية بقيادة الصدر الأعظم لالا محمد باشا، الذي تمكَّن من استرداد قلعة أستروغون، وفتح قلعة نوهزل الواقعة إلى الشرق، وحصون جران، ويسجراد وسيريم[4].

وفي عام (١٠١٥هـ/ ١٦٠٦م) كان من مصلحة الدولة العثمانية والنمسا الوصول إلى تفاهم، فالسلطان أحمد الأول كان في ذلك الحين يواجه خطر ظهور الشاه عباس الأول حاكماً قوياً في إيران، فقرر حشد قواته على الجبهة الشرقية وتبريد الجبهة الغربية، أما النمسا فقد خشيت من امتداد الفتوح الإسلامية في أوروبا.

جرت مفاوضات الصلح بين الجانبين وانتهت بمعاهدة زيتفاتوروك، وهي المعاهدة التي أعفت النمسا من دفع الجزية، ورسمت الحدود بين الدولتين لتشير إلى النقطة التي توقفت عندها الفتوح العثمانية في أوروبا، وكيف أن العثمانيين، في مساومتهم

---

(١) مدينة تقع على نهر الدانوب.

(٢) فيشر: أصول التاريخ الأوروبي الحديث: ص٢٧٥.

(٣) محمد فريد بك: ص٢٧٢، ٢٧٣.

(٤) المصدر نفسه: ص٢٧٣. سرهنك: ص١٣٣، ١٣٤. أوزتونا: جـ١ ص٤٤٥.

مع أعدائهم، قد اضطروا إلى قبول التنازل لهم عن بعض المزايا[١]، ويرمز ذلك إلى تراجع معين لموقفهم تجاه آل هابسبورغ، وهي أول معاهدة يوقعها العثمانيون خارج إستانبول، وأهم ما جاء فيها:

- اعتراف النمسا بسلطة بوسكاي على المجر، وأميراً لإقليم ترانسلفانيا.
- تنازل النمسا عن الأقاليم المجرية التي كانت تحت سلطة باتوري من قبل، شرط عودة الأقاليم الألمانية إلى الامبراطور الألماني بعد وفاة بوسكاي، وبخاصة إقليم ترانسلفانيا.
- تدفع النمسا للدولة العثمانية مائتي ألف دوكا على أن تُعفى من دفع الجزية.
- تبسط الدولة العثمانية سيطرتها على حصون جران وأرلو وكايشا، وتكون لها سيادة اسمية على ترانسلفانيا.
- يعمل بهذه الاتفاقية مدة عشرين عاماً[٢].

وحدث بعد توقيع الاتفاقية أن توفي بوسكاي، فكان من المتوقع، حسب نص الاتفاقية، أن يُعاد إقليم ترانسلفانيا إلى السيادة الألمانية، إلا أن السكان رفضوا الدخول ضمن دائرة النفوذ الألماني مفضلين البقاء تحت السيادة العثمانية، وذلك بفعل عوامل دينية، فعيَّنت الدولة عليهم أمراء من قبلها[٣].

معركة سان جوتار

ظلت النمسا عقبة أمام التوسع العثماني في أوروبا، على الرغم من حصول تفاهم بين الجانبين، فعزمت الدولة العثمانية على تذليلها.

وحصل في عام (١٠٧٠هـ/ ١٦٦٠م) ما فجَّر الأوضاع العسكرية بين الدولتين، وذلك عندما فتح علي باشا، والي بودين، مدينة جروس - واردين، التابعة للنمسا، فعدَّت هذه الأخيرة ذلك إعلاناً للحرب، وقامت بإنشاء قلعة سربنتڤار على الحدود مقابل قلعة عثمانية، ورفضت هدمها رغم إخطار الدولة العثمانية[٤].

ابتدأت المناوشات العدوانية من جانب النمسا[٥]، فتصدى لها الصدر الأعظم أحمد باشا كوبرولي، وقاد جيشاً جراراً، قدَّره المؤرخون بمائة وعشرين ألف

---

(١) فيشر: ص٣٧٣.
(٢) محمد فريد بك: ص٢٧٣. تجد نص المعاهدة في تاريخ نعيما: جا ص٤٥٥ - ٤٥٨.
(٣) محمد فريد بك: ص٢٧٣، ٢٧٤. فيشر: ص٣٧٤.
(٤) محمد فريد بك: ص٢٩٢. أوزتونا: جا ص٥٠٦.
(٥) عن هذه العمليات العسكرية العدوانية، راجع: سرهنك: ص١٧١.

جندي، توغل به في الأراضي النمساوية وفتح قلعة نوهزل[١].

كان لسقوط هذه القلعة صدى قوي في أوروبا، وأدركت النمسا أن العثمانيين لن يلبثوا أن يتوغلوا بعيداً في أراضيها بعد أن أضحت الطريق مفتوحة أمامهم، وفعلاً انتشر الجيش العثماني في مقاطعتي موراڤيا وسيليزيا وفتح مدن عدة فيهما[٢].

نتيجة لهذا الانتشار العثماني، حاول ليوبولد، امبراطور النمسا، طلب المساعدة من الدول الأوروبية، فساعده لويس الرابع عشر ملك فرنسا بعد توسط البابا إسكندر السابع[٣]، وانضمت القوة الفرنسية، البالغة أربعة آلاف جندي، إلى القوات النمساوية، وخاضتا معاً معارك متتالية مع الجيش العثماني[٤]. حقَّق العثمانيون، في بادئ الأمر، انتصاراً على المتحالفين وفتحوا مدينة نوڤيجراد وأطرافها، بالإضافة إلى حصن سرڤار، وعبروا نهر رابا واشتبكوا مع قوى التحالف في رحى معركة كبيرة في سان جوتار في (٨ محرم ١٠٧٥هـ/الأول من آب ١٦٦٤م)[٥].

والواقع أن المتحالفين حقَّقوا انتصاراً غير واضح على القوات العثمانية بفعل استعمال القائد النمساوي مونتيكوكولي استراتيجية قائمة على ضرب كل كتيبة عثمانية لدى وصولها إلى ضفة النهر اليسرى[٦]، وفي الوقت نفسه، شهدت جبهة الهابسبورغ انقسامات حادة[٧]، لذلك مال الطرفان إلى الصلح، وَوُقِّعت بينهما معاهدة، أهم ما جاء فيها:

- إخلاء الجيوش العثمانية إقليم ترانسلڤانيا وتعيين أبافي حاكماً عليه تحت سيادة الدولة العثمانية.
- تقسيم بلاد المجر بين الدولتين العثمانية والنمساوية.
- تدفع النمسا غرامة حربية.
- مراعاة العهود السابقة[٨].

نتيجة لتوقيع المعاهدة هدأت الجبهة النمساوية، ولكن إلى حين.

---

(١) سرهنك: ص١٧١، ١٧٢. أوزتونا: جـ١ ص٥٠٦.

(٢) سرهنك: ص١٧٢. محمد فريد بك: ص٢٩٥.

(٣) سرهنك: المصدر نفسه. ديورانت: مجلد ٨ جـ٣ ص٨٢، ٨٣.

(٤) ديورانت: المرجع نفسه: ص٨٣.

(٥) نسبة إلى اسم الكنيسة التي حصلت المعركة بقربها. وسان جوتار مدينة نمساوية تقع على الجانب الغربي لنهر الراب.

(٦) ديورانت: مجلد ٨ جـ٣ ص٨٣. راجع أحداث المعركة عند: Creasy: pp279-284.

(٧) المرجع نفسه.

(٨) محمد فريد بك: ص٢٩٧.

معركة ڤيينا

تجدَّدت الحرب بين الجانبين في عام (١٠٩٣هـ/ ١٦٨٢م)، إذ إن الخصومة التقليدية بين ڤيينا وباريس كانت أحد الظروف التي ساهمت في تجدُّدها.

والحقيقة أن أوروبا كانت تعيش آنذاك في حالة سياسية واقتصادية واجتماعية مضطربة، فيما سمي بأزمة القرن، كما كانت الحركة الوطنية في المجر في تصاعد مستمر، بفعل النزعة المعادية للكاثوليك وللهابسبورغ، وحاول الزعماء الوطنيون، بدعم من فرنسا التي باتت في نزاع مع آل هابسبورغ، توجيه أنظار العثمانيين نحو النمسا للاصطدام بها[١].

وتسارعت الأحداث السياسية باتجاه الصدام حين تأجَّج الوضع الداخلي في المجر بفعل الثورة التي اندلعت ضد آل هابسبورغ، ما دفع السلطان العثماني، محمد الرابع، إلى التدخل وتنصيب توكلي، أحد أعيان البلاد، ملكاً عليها[٢]، ولبّى رغبته في طلب المساعدة لإخراج النمساويين مقابل دفع الجزية.

وجهَّز السلطان جيشاً جراراً، بلغ تعداده مائتين وأربعين ألف جندي، بقيادة الصدر الأعظم قره مصطفى باشا، انضم إليهم سبعون ألف مجري بقيادة توكلي[٣]، وتحركت هذه الجحافل باتجاه ڤيينا في (١ ربيع الآخر ١٠٩٤هـ/ ٣١ آذار ١٦٨٣م) على ثلاثة محاور، على أن تلتقي عند أسوار المدينة. وعلم العثمانيون أثناء تقدمهم بأن ائتلافاً أوروبياً جديداً قد ظهر على الساحة الأوروبية لمواجهة تهديداتهم، فقد تحالف جان سوبيسكي، ملك بولندة، مع ليوبولد، امبراطور النمسا، على الرغم من سعي فرنسا ضمان حياد بولندة[٤]، وسعى البابا من جهته إلى دعوة ملوك أوروبا وأمرائها لتشكيل حملة صليبية ضد العثمانيين.

كان الجيش النمساوي يتوقع الحصول على إمدادات من إسبانيا والبرتغال، بالإضافة إلى بولندة، فتراجع متمهلاً إلى ڤيينا، وكانت أنباء الزحف العثماني تصل إلى مسامع الامبراطور ليوبولد لذلك غادر العاصمة إلى تولن حيث انتظر وصول البولنديين ثم فرَّ إلى باساو[٥]، ويدل ذلك على عدم ثقته بقدرة عاصمته على الصمود، ووضع جنوده البالغ عددهم أربعين ألفاً تحت أمرة شارل الخامس دوق

---

(١) Stoye, John: The Siege of Vienna: p41.

(٢) محمد فريد بك: ص٣٠٠. كولز: ص١٩١. Creasy: p291.

(٣) ديورانت: مجلد ٨ جـ٣ ص٨٥. جودت، أحمد: جـ١ ص٦١. Stoye: p41.

(٤) فيشر: ص٣٧٨. Creasy: p292.

(٥) ديورانت: مجلد ٨ جـ٣ ص٨٥. تاريخ راشد: جـ٣ ص١٨٦.

اللورين[١]، وترك حامية من ثلاثة عشر ألفاً للدفاع عن العاصمة[٢].

وفي (٢٢ رجب/ ١٧ تموز) ظهر العثمانيون أمام المدينة وضربوا الحصار عليها، واستولوا على قلاعها الأمامية، ثم ضربوها بالقنابل بشكل كثيف، ما ضايق المحاصَرين حتى انهارت معنوياتهم، ومالوا إلى اتخاذ قرار يرضي الوزير العثماني الذي أصرَّ على استسلام المدينة من دون قيد أو شرط، رغم موافقة أركان حربه على وجهة النظر النمساوية، وأضاع العثمانيون كثيراً من الوقت في المناقشات، ولم يدركوا أن الوقت كان يمضي في غير صالحهم، وأن جيوشاً أوروبية كانت في طريقها إليهم لتخليص ڤيينا من محنتها.

والواقع أن جيشاً امبراطورياً جاء من ألمانيا، كما دفعت بولندة بفرقها العسكرية للدفاع عن ڤيينا، وقدَّم الأمراء الألمان جنوداً انخرطوا في قوات التحالف التي بلغ تعدادها ستين ألف جندي[٣]، وصلت في (٢٦ رمضان/ ١٨ أيلول) إلى قاهلنبرغ، إحدى ضواحي ڤيينا، وطوقت القوات العثمانية التي أضحى موقفها حرجاً.

ورفض مصطفى باشا، في تلك الظروف، نصيحة أركانه بالجلاء، إذ إنه وجد نفسه قوياً ليخوض القتال على جبهتين[٤]. ودارت بين القوات العثمانية وقوات التحالف رحى معركة طاحنة أدت إلى تضعضع القوات العثمانية وتفرقها، عندئذ قرر مصطفى باشا التراجع، لكن بعد فوات الأوان، إذ تفرقت قواته، وأخذت تهرب لا تلوي على شيء، تاركة في أرض المعركة المدافع والذخائر والمؤن[٥]. وتقهقر مصطفى باشا، الذي اتصف بأنه قائد غير كفوء[٦]، عائداً إلى مدينة بودين، وطارده الملك سوبييسكي مسترجعاً المدن والقلاع، واستولى على مدينة غران بسهولة[٧].

ولما وصلت أنباء الهزيمة إلى مسامع السلطان محمد الرابع أمر بقتل مصطفى باشا، الذي عدّه مسؤولاً عن الهزيمة، وعيَّن مكانه إبراهيم باشا[٨].

---

(١) ديورانت: مجلد ٨ جـ٣ ص٨٥.

(٢) المرجع نفسه. يذكر كريزي أن الحامية التي دافعت عن العاصمة بلغت أحد عشر ألف جندي بقيادة جوريشتز .Creasy: p292

(٣) ديورانت: مجلد ٨ جـ٣ ص٨٥ .Stoye: p202

(٤) الجميل: ص٤٠٣.

(٥) محمد فريد بك: ص٣٠١.

(٦) فيشر: ص٣٧٩.

(٧) محمد فريد بك: ص٣٠١. راجع حول أحداث المعركة: أوزتونا: جـ١ ص٥٢٩ ـ ٥٣٧.

(٨) سرهنك: ص٨٨.

أسباب فشل المعركة[1]

لقد تضافرت عوامل عدة أدت إلى فشل المعركة، أهمها:

- إن التحضيرات الاستراتيجية التي نفَّذها سوبييسكي في اللحظات الأخيرة، ووصوله إلى ڤيينا قد أجبرت القوات العثمانية على الانسحاب.

- إن عامل المباغتة الأوروبية، وسرعتها، والتفاف القوات الأوروبية حول القوات العثمانية المحاصِرة لڤيينا، أدى إلى تقهقرها بعد اصطدام دموي عنيف.

- يتحمل الوزير مصطفى باشا وزر الخسارة القاسية، بفعل التخطيط غير المدروس للدخول في اشتباك مسلح مع عدو، حيث فشلت توقعاته كافة وأثبت أنه لم يكن مدركاً لطبيعة الوضع السياسي في أوروبا الذي خلقته حملته منذ تحركت باتجاه ڤيينا.

- كان الحصار العثماني للعاصمة النمساوية بطيئاً، رغم النجاحات الجزئية التي حقَّقها، بالإضافة إلى أن الوزير رفض استسلام المدينة مفوتاً فرصة ذهبية لإنهاء الموقف لصالحه.

- الإرهاق الذي أصاب الجنود العثمانيين بفعل طول المسافة، والعوامل الطبيعية القاسية، وعوامل المرض، حيث تفشى بينهم مرض الإسهال فخارت قواهم.

- حاربت القوات العثمانية على جبهتين في وقت واحد، جبهة الحصار وجبهة قوى التحالف، ما شتَّت قوتها وأضعفها.

- تصلُّب الوزير بآرائه وعدم أخذه بنصائح أركان حربه.

نتائج فشل المعركة

- الواقع أن خطة عسكرية نمساوية ـ بولندية مشتركة قد وُضعت، بفضل تدخل البابا أنوسنت الحادي عشر، تهدف إلى إنقاذ المجر بكاملها من الدولة العثمانية، وانضمت البندقية إلى هذا الحلف المقدس بفعل توافق المصالح، كما انضم إليه فرسان القديس يوحنا.

- إن حصار العاصمة النمساوية، وما سبَّبه من مخاوف لأوروبا، جعل الأوروبيين ينتبهون إلى أوضاعهم المتردية، وأخذ حكامهم يلتقون في توجهاتهم المتباينة، فخفَّت حدة صراعاتهم، وتوحَّدت جهودهم خلال ساعات الصراع الحاسمة، حتى

---

(١) Barker, Thomas: Double Eagle and the Crescent: Vienna's Second Turkish Siege and its Historical Setting: pp217-227. Shaw: I pp217-222.
الجميل: ص٤٠٤.

إن لويس الرابع عشر، الذي كان ساخطاً على آل هابسبورغ، قد أُجبر، في مقابل تنازلات دبلوماسية هامة[1]، على الموافقة على تأجيل مهاجمة الحدود الغربية للامبراطورية الرومانية المقدسة[2].

ـ أدى فشل الحصار إلى إعلان كل من الأفلاق والبغدان الثورة ضد الوجود العثماني، وانحاز هذان الإقليمان إلى المجر.

ـ قويت شوكة الدول الأوروبية إثر هذه النكسة المريرة، وطالبت الباب العالي بحقوق لها في أراضٍ عثمانية في أوروبا.

ـ انضمَّت روسيا إلى التحالف الأوروبي بهدف المشاركة في تقطيع أوصال الدولة العثمانية، لكن محاولتها الاستيلاء على شبه جزيرة القرم باءت بالفشل.

ـ عاد الامبراطور ليوبولد إلى عاصمته منتصراً، وتلقى في بلاطه التهاني، كان من بينها تهنئة غير متوقعة من لويس الرابع عشر أوجزها بكلمة «لقد حدثت المعجزة»[3].

ـ كشفت معركة ڤيينا عن ضعف الدولة العثمانية، فطمع فيها أعداؤها، وكانت مؤذناً بمرحلة جديدة في علاقات الدولة مع دول أوروبا التي اتجهت إلى اتخاذ سياسة هجومية بعد أن أدركت مدى الضعف الذي وصلت إليه، فهاجمت سفن البنادقة سواحل بلاد اليونان والمورة، ونجحت في احتلال معظم مدنهما، لا سيما كورنثة وأثينا، كما استأنفت النمسا حملاتها على الدولة العثمانية، فاستولت قواتها على بودين وليبا وأرلو وسمندرية وقلومباز، وشنَّت هجوماً على بلغراد في (١٠ ذي القعدة ١٠٩٩هـ/ ٦ أيلول ١٦٨٨م)، كما سقطت نيش وودين في قبضتها في عام (١١٠٠هـ/ ١٦٨٩م)[4].

ـ يُعد الحصار، الذي نفَّذه مصطفى باشا لمدينة ڤيينا عام (١٠٩٤هـ/ ١٦٨٣م)، آخر حلقات الهجوم العثماني في عمق القارة الأوروبية.

ـ تضايق العثمانيون فعلاً من هذا الضغط العسكري عليهم، ولم ينقذهم سوى حصول حادثين، الأول خارجي والثاني داخلي:

يتمثل الأول بمهاجمة فرنسا للأراضي النمساوية في ألمانيا ما أعطى العثمانيين فرصة لالتقاط أنفاسهم.

---

(١) ضمَّت فرنسا بموجب معاهدة نيميغ ١٦٧٨ ـ ١٦٧٩م أراضي واسعة في أوروبا، وأُعطيت دور الحكم ما جعلها تزهو خيلاء وكبرياء، وبفضل جهوده وإيصال البلاد إلى هذا المستوى من العظمة، منحت باريس الملك لويس الرابع عشر لقب لويس الكبير.

(٢) كولز: ص١٩٢.

(٣) Shaw: I pp221, 222.

(٤) أوزتونا: جـ١ ص٥٤٧ ـ ٥٥٢. محمد فريد بك: ص٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٥، ٣٠٦. مصطفى: ص١٥٥.

ويتمثل الثاني في تعيين فاضل مصطفى باشا كوبرولي صدراً أعظم، الذي اتخذ التدابير العسكرية والمالية الضرورية لإعادة تقوية القوات العسكرية، ثم قادها في عام (١١٠١هـ/ ١٦٩٠م) باتجاه النمسا، فاستعاد نيش وسمندرية وبلغراد وودين، وطارد النمساويين حتى أبعدهم عن الضفة الأخرى لنهر الدانوب، كما تخلّى البنادقة، تحت الضغط العسكري، عن فتوحهم في ألبانيا[١].

معاهدة كارلوڤيتز

استمر الصراع على المجر بين الدولة العثمانية والنمسا، وأُضيف إليه، في أواخر القرن السابع عشر، صراع آخر مع كل من روسيا، التي دخلت المسرح الدولي بقوة، رغبة منها في الحصول على منفذ بحري لها يوصلها إلى الشرق، وبولندة حيث توغل العثمانيون في أراضيها في عهد السلطان مصطفى الثاني (١١٠٧هـ/ ١١١٥م/ ١٦٩٥ ـ ١٧٠٣م)، ووصلوا إلى مدينة لمبرج[٢]. وخاض العثمانيون سلسلة من المعارك في بلاد المجر وفي البوسنة كانت معظمها في غير صالحهم، كما حقّق بطرس الأكبر حلمه بالاستيلاء على قلعة آزوف[٣].

ولم تنته سلسلة هذه الحروب، إلّا بتوقيع معاهدة كارلوڤيتز في (رجب ١١١٠هـ/ كانون الثاني ١٦٩٩م)، بعد توسط بريطانيا وهولندا بين كل من الدولة العثمانية من جانب، وكل من النمسا وروسيا والبتدقية وبولندة من جانب آخر، تنازل العثمانيون بمقتضاها للنمسا عن كامل بلاد المجر وترانسلڤانيا، ولبولندة عن كامل بودوليا وأوكرانيا[٤]، وأهم ما جاء فيها:

- تتخلّى الدولة العثمانية عن كامل بلاد المجر وإقليم ترانسلڤانيا للنمسا.
- تتنازل الدولة العثمانية عن مدينة آزوڤ لروسيا.
- تتنازل الدولة العثمانية عن شبه جزيرة المورة إلى نهر هكساميلون وإقليم دلماسيا على البحر الأدرياتيكي، للبندقية.
- تُعيد الدولة العثمانية مدينة كامينج وإقليمي بودوليا وأوكرانيا إلى بولندة.
- تتوقف الدول الأوروبية عن دفع أي مبلغ إلى الدولة العثمانية على سبيل الجزية أو لمجرد الهدية.

---

(١) سرهنك: ص١٨٥. ديورانت: مجلد ٨ جـ٣ ص٨٧.
(٢) محمد فريد بك: ص٣٠٨.
(٣) عن هذه الحروب، راجع: سرهنك: ص١٩١، ١٩٢. محمد فريد بك: ص٣٠٨، ٣٠٩. أوزتونا: جـ١ ص٥٧١ ـ ٥٧٨.
(٤) فيشر: ص٣٧٩.

- تستمر الهدنة مدة عشرين عاماً[1].

الواضح أن الدولة العثمانية فقدت، بموجب هذه المعاهدة، قسماً واسعاً جداً من الأراضي، وازدادت أطماع الدول الأوروبية فيها بعد أن لمست ضعف العثمانيين، وحقَّقت روسيا هدفها بتأمين مرفأ لها على البحر الأسود كمنفذ للتدخل في المستقبل في أمور الشرق.

والحقيقة أن هذه المعاهدة شكَّلت أول طعنة في جسم الدولة العثمانية، وأول عامل لتقطيع أوصالها، لأن هذا العمل الذي بدأ في كارلوفيتز قد عملت معظم الدول الأوروبية على استكمال فصوله في غالبية المعاهدات التي فرضتها على الدولة، في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وكان اعتراف العثمانيين بالتنازل عن أراض، تشكل جزءاً لا يتجزأ من أملاكهم، بداية الانسحاب العثماني من أوروبا، كما أنه يسجل الانتقال إلى عصر التفكُّك والاضمحلال السريع[2].

انسحب السلطان مصطفى الثاني، بعد هذا الصلح غير المشرِّف، إلى أدِرنة تاركاً شؤون الحكم للمفتي فيض الله أفندي يتصرف وفق ما يراه مناسباً لمصلحة الدولة.

معاهدة پساروڤيتز

لم تركن الدولة العثمانية إلى المسالمة إلا بقدر ما كانت تحتاجه من وقت لالتقاط أنفاسها، وقد عزم السلطان أحمد الثالث على استعادة الأراضي التي فقدتها الدولة في شبه جزيرة المورة، فأعلن الحرب على البندقية، وفتح جزيرة تينوس ومدن كورنثة وأرغوس، وسيطر على ما تبقى من جزيرة كريت واستعد لفتح كورفو[3]. استنجدت البندقية بالنمسا لمساعدتها، فطلبت هذه الأخيرة من الدولة أن تكف عن القتال وأن تعيد للبنادقة ما أخذته منهم، وهدَّدت باستعمال القوة.

تجاه هذا التهديد السافر، رفض السلطان طلب النمسا وأمر بالاستعداد للحرب، وحاصر أسطول عثماني جزيرة كورفو، في عام (١١٢٨هـ/ ١٧١٦م)، وهي آخر معقل للبنادقة في بلاد المورة، وتقدم جيش عثماني في الوقت نفسه، باتجاه بلاد المجر إلا أنه لقي هزيمة منكرة على يد الأمير يوجين في كروس واردين «بيترڤاردن»، في ١٦ شعبان/ ٥ آب) من السنة المذكورة[4]. استغلت القوات النمساوية انتصارها هذا واستولت على تمسڤوار، آخر الحصون العثمانية في بلاد المجر، وعلى أكثر إقليم

---

(١) محمد فريد بك: ص٣١٠.

(٢) كامل، مصطفى: المسألة الشرقية ص١٥٦.

(٣) سرهنك: ص٢٠٢. أوزتونا: جـ١ ص٥٩٨.

(٤) محمد فريد بك: ص٣١٦. أوزتونا: جـ١ ص٥٩٩، ٦٠٠.

البغدان ومدينة بلغراد، وحاول أسطول بندقي الاستيلاء على مضيق الدردنيل إلا أنه فشل في ذلك[1].

واجهت انتصارات الأمير يوجين مشكلة من أعقد مشكلات الحكم الداخلي، لم تكن لتحتمل أي حل سهل ومرض[2] وذلك بفعل اختلاف التوجهات السياسية والدينية بين النمساويين والمجريين، وبدت النمسا ثقيلة عاتية وجاهلة في أعين المجريين[3]، لذلك مالت إلى الصلح لتبريد جبهة العثمانيين.

وعُقد مؤتمر للصلح في بساروڤيتز من أعمال سمندرية، في (٦ رجب ١١٣٠هـ/ ٥ حزيران ١٧١٨م) نتج عنه توقيع معاهدة سلام في (٢ شعبان/ ٢٠ تموز)، تقوم على الأسس التالية:

- تحتفظ النمسا بولاية تمسڤوار والجزء الشمالي الشرقي بأكمله من بلاد الصرب، بما في ذلك بلغراد وبساروڤيتز مع قسم كبير من الأفلاق، ونالت بعض الامتيازات التجارية في الأراضي العثمانية.
- تحتفظ البندقية ببعض المناطق الصغيرة على شاطئ البغدان وألبانيا، أي ثغور شواطئ دلماسيا، كما نالت بعض الامتيازات التجارية، وحصلت على جزيرة جوقة.
- تعود شبه جزيرة المورة والمناطق الجنوبية الشرقية من الهرسك إلى الدولة العثمانية[4].

معاهدة زشتوي

عندما اعتلى السلطان سليم الثالث العرش، واصل، بنشاط ملحوظ، الحرب التي كانت ناشبة بين الدولة العثمانية من جهة، وكل من الدولتين النمساوية والروسية من جهة أخرى، وتوالى تراجع العثمانيين في البلقان، حيث منوا بهزيمة في فوكشان أمام النمسا، في (١٠ ذي الحجة ١٢٠٣هـ/ ١ أيلول ١٧٨٩م)، كما انتصر جيش نمساوي روسي مشترك على جيش عثماني في (٢ محرم ١٢٠٤هـ/ ٢٢ أيلول ١٧٨٩م) في رمينيك. وكانت النتيجة أن استولى الروس على مدينة بندر، وعلى معظم أراضي الأفلاق والبغدان وبساربيا، في حين دخل النمساويون مدينة بلغراد، وتوغلوا في بلاد الصرب، وسيطروا على مدينة بخارست[5].

---

(١) جودت: جـ١ ص٦٨. سرهنك: ص٢٠٣.

(٢) فيشر: ص٣٨٠. (٣) المرجع نفسه.

(٤) سرهنك: ص٢٠٤، ٢٠٥. أوزتونا: جـ١ ص٦٠١.

(٥) محمد فريد بك: ص٣٦٣.

وتعرضت الدولة، نتيجة هذه الهزائم، إلى خطركبير بفعل أنها فقدت معظم أراضيها، وبدا أنها مقضي عليها، ولكن من حسن حظ العثمانيين أن الدول الأوروبية كانت تتطاحن فيما بينها، بين الحين والآخر، وبخاصة بعد نشوب الثورة الفرنسية عام (١٢٠٣هـ/ ١٧٨٩م)، فشعرت فرنسا أن الموقف تجاه العثمانيين يدعو إلى العمل الموحد ضد كاترين الثانية، قيصرة روسيا، إن أُريد ألا يقع البوسفور في يدها، كما أثار توسع كل من النمسا وروسيا انزعاج بروسيا[١] التي نظرت بفزع إلى تحرك روسيا صوب إستانبول وتوسع النمسا في البلقان، وإذا استمرتا في سياستهما هذه فستقع بروسيا بين شقي الرحى، لذلك اتجه ملكها فريدريك وليام الثاني إلى التحالف مع الدولة العثمانية. وعملت الأوضاع السياسية المتقلبة، التي واجهتها النمسا في تلك المرحلة، إلى ضعف سلطة الامبراطور جوزف الثاني[٢]. ثم حدث أن توفي الامبراطور النمساوي في (٥ جمادى الآخرة ١٢٠٤هـ/ ٢٠ شباط ١٧٩٠م) فخفَّ الضغط النمساوي عن صدر الدولة، كما كان للتحالف العثماني ـ البروسي تأثير كبير في ذلك، بالإضافة إلى وقوف إنكلترا وهولندا إلى جانبها، ما دفع النمسا إلى عقد صلح معها، أُبرم في مدينة زشتوي، الواقعة على نهر الدانوب، في (٢٣ ذي القعدة ١٢٠٤هـ/ ٤ آب ١٧٩٠م) نظَّم أوضاع البلقان والعلاقات العثمانية النمساوية.

والواضح في عقد الصلح أن الدولة العثمانية لم تتنازل إلا عن أجزاء صغيرة من ممتلكاتها، وأعادت إليها النمسا بلاد الصرب ومدينة بلغراد[٣].

---

(١) برزت بروسيا على المسرح السياسي إثر حرب الثلاثين عاماً الدينية في ألمانيا بين البروتستانت والكاثوليك والتي انتهت بمعاهدة وستفاليا، عام ١٦٤٨م. والمعروف أن هذه الحرب قسَّمت ألمانيا إلى ثلاثمائة مقاطعة متنافرة ومن ضمنها دوقية بروسيا. وبعد عودة السلام إلى ربوع هذه المقاطعات حاول بعض الأمراء النهوض بمقاطعاتهم، كان أشهرهم فريدريك دي براندبورغ من أسرة هوهنزولرن أمير دوقية بروسيا، واتخذ خلفه، فريدريك الأول، لقب ملك بروسيا في عام ١٧٠١م وأخذ يضم المقاطعات الأخرى. وتحقَّقت الوحدة الألمانية في عام ١٨٧١م على يد المستشار بسمارك بعد سلسلة من الحروب الداخلية والخارجية. ونودي بوليم امبراطوراً لألمانيا في ١٨ كانون الثاني عام ١٨٧١م في قاعة المرايا بقصر فرساي لتنطلق الامبراطورية الألمانية وتتبوَّأ مركزاً متقدماً على المسرح السياسي الدولي. واشتهرت أسرة هوهنزولرن بتعلقها بالسلوكية المنضبطة وبالفضائل الوطنية والعسكرية، وقد انعكست هذه الصفات على البروسيين ثم على الألمان.

(٢) واجه الامبراطور النمساوي آنذاك ثورة في الأراضي الواطئة النمساوية، وانتشار الفوضى في بلاد المجر وسعي فرنسا لنشر مبادئ الثورة الفرنسية في أوروبا.

(٣) تجد نص معاهدة زشتوي، عند محمد فريد بك: ص٣٦٤ ـ ٣٧٠.

الفصل العاشر

العلاقات العثمانية ـ الروسية

معاهدة فلكزن

توضّحت سياسة روسيا تجاه الدولة العثمانية، منذ عهد بطرس الأكبر، وظلت الدوافع الاقتصادية والسياسية والدينية، تحثُّ هذه الدولة على السيطرة على المضائق، وبالتالي على العاصمة العثمانية، من أجل تأمين تجارتها، وتنفيذ ادعاءاتها، في وراثة بيزنطية، إلا أن مشروعاتها التوسعية والتقسيمية، كانت تصطدم دائماً بمصالح الدول الأوروبية. فالنمسا كانت تنافسها في السيطرة على البلقان، في حين عارضتها كل من فرنسا وإنكلترا لأسباب اقتصادية وسياسية. ونتج عن تضارب المصالح الأوروبية تجاه الدولة العثمانية توتر متواصل في العلاقات العثمانية الروسية.

من حيث الدوافع الاقتصادية، فإن سيطرة روسيا على الساحل الشمالي للبحر الأسود وازدياد عدد السكان في جنوبي روسيا، وكذلك الازدهار الزراعي والتجاري الذي شهدته المنطقة[1]، جعل من المضائق منطقة ذات أهمية بالغة من أجل تصدير بضائعها إلى بلدان البحر الأبيض المتوسط وإلى أوروبا، وبخاصة أن بحر البلطيق يتجمد في فصل الشتاء، ما يحرمها من تصدير بضائعها إلى أوروبا بشكل خاص[2].

ومن حيث الدوافع السياسية، فإن موقع إستانبول وتحكُّمها في المضائق يُشكِّل عائقاً أمام روسيا للوصول إلى المياه الدافئة، في حين أن تجمُّد بحر البلطيق يعزلها عن الدول الأوروبية، ما دفعها إلى التوسع جنوباً باتجاه البحر الأسود، ومنه إلى المضائق فالبحر الأبيض المتوسط.

ومن حيث الدوافع الدينية، فإن تحول الروس إلى المذهب الأرثوذكسي جعلهم يعتقدون أنهم أصبحوا ورثة الامبراطورية البيزنطية بعد سقوط القسطنطينية، وأن

---

(١) Anderson. M: The Eastern Question: p39.

(٢) مجلة تاريخ العرب والعالم، العددان ٣٣، ٣٤، تشرين الثاني، كانون الأول ١٩٨٤م، العلاقات الروسية العثمانية بقلم: د. عبد الرؤوف سنو.

واجبهم الديني يدعوهم إلى طرد العثمانيين منها، بل ومن أوروبا، وإعادة إحياء مجد بيزنطية.

ومنذ عصر بطرس الأكبر وحتى نهاية القرن الثامن عشر، يمكن تقسيم السياسة الروسية تجاه الدولة العثمانية إلى مرحلتين:

الأولى: هي عهد بطرس الأكبر، الذي أوصل حدود روسيا حتى شواطئ البحر الأسود الشمالية.

الثانية: هي عهد كاترين الثانية، التي حوَّلت البحر الأسود إلى بحيرة روسية، وأمَّنت مرور السفن التجارية الروسية عبر المضائق إلى المتوسط، وحصلت على حق حماية الرعايا الأرثوذكس في الدولة العثمانية[١].

حقَّق بطرس الأكبر بعض أمانيه حين استغل الحرب العثمانية النمساوية، وتمكَّن من الاستيلاء على قلعة آزوف في عام (١١٠٧هـ/ ١٦٩٦م)[٢]، وتنازلت له الدولة العثمانية عن هذه المدينة في معاهدة كارلوفيتز، كما ذكرنا.

هذا ولم يدرك ساسة الدولة مغزى سياسة بطرس الأكبر الخارجية القائمة على أساس إضعاف الأقوياء من جيرانه، أي السويد وبولندة والدولة العثمانية، وإقامة وجود عسكري بحري على بحر البلطيق وعلى الساحل الشمالي للبحر الأسود، كمقدمة لخطوات تالية نحو بسط السيطرة على المضائق انطلاقاً للوصول إلى المياه الدافئة. يدلنا على ذلك رفض ساسة الدولة الانضمام إلى حلف مع السويد لمحاربته، وإحجامهم عن تأييد شارل الثاني عشر، ملك السويد، في صراعه مع روسيا[٣].

لكن الدولة اضطرت بعد ذلك إلى الدخول في الحرب، بعد فشل المفاوضات التي أجرتها مع روسيا، بهدف استعادة آزوف، وقد خشيت بشكل خاص من إقامة التحصينات الحدودية القوية التي نفَّذها بطرس الأكبر، بالإضافة إلى إخضاعه القوزاق. وحقَّق الجيش العثماني، بقيادة الصدر الأعظم محمد باشا، انتصاراً واضحاً على الجيش الروسي الذي قاده بطرس الأكبر، في معركة بروت، أدّى إلى دخول الطرفين في مفاوضات نتج عنها توقيع معاهدة فلكزن في (٩ جمادى الآخرة ١١٢٣هـ/ ٢٥ تموز ١٧١١م) تنازلت بموجبها روسيا عن مدينة آزوف للدولة العثمانية، ووعدت بهدم القلاع كافة، التي شيدتها حديثاً في المناطق الحدودية،

---

(١) سنو: ص٥٠.
(٢) جودت: جا ص٦٢ ـ ٦٤.
(٣) المصدر نفسه: ص٦٤. فيشر: ص٣٥٨.

وبعدم التدخل في الأوضاع الداخلية للقوزاق، وعدم التعرض لشارل الثاني عشر عند عودته إلى بلاده[1].

معاهدة أدِرنة

يبدوأن روسيا لم تقم بتنفيذ تعهداتها[2]، بل سارت في خطى حثيثة لتطوير المناطق المحيطة بآزوف عسكريا واقتصادياً، ما دفع السلطان لاستئناف الحرب في عام (١١٢٤هـ/ ١٧١٢م)، وتدخلت كل من بريطانيا وفرنسا في هذه القضية لحسم الخلاف، ووقف القتال، خوفاً على مصالحهما التجارية، وانتهت هذه المشكلة بتوقيع معاهدة أدِرنة في (٢٤ جمادى الآخرة ١١٢٥هـ/ ١٨ تموز ١٧١٣م) تنازلت بموجبها روسيا عن الأراضي الواقعة على شاطئ البحر الأسود الشمالي، مقابل إلغاء ما كانت تدفعه من جزية لأمراء القرم، على أن يلتزم هؤلاء بعدم الاعتداء على قوافلها التجارية[3].

معاهدة بلغراد

تعرضت روسيا، بعد وفاة بطرس الأكبر في عام (١١٣٧هـ/ ١٧٢٥م)، لأزمات عدة، وعلى الرغم من ذلك فقد استمرت في نشاطها العسكري الكبير ضد الدولة العثمانية بهدف الزحف نحو المضائق والعاصمة إستانبول، والوصول إلى البحر الأبيض المتوسط، وكانت سياسة خانات القرم من أبرز الذرائع التي دفعت روسيا للاصطدام بها.

ففي (ذي القعدة ١١٤٨هـ/ آذار ١٧٣٦م) هاجمت روسيا الأراضي العثمانية، متخذة ذريعة مرور بعض قوزاق القرم في أراضيها، واحتلت ميناء آزوف، وتوغلت قواتها في إقليم البغدان، ودخلت العاصمة ياش[4].

استغلت النمسا هذه الحرب، وهاجمت جيوشها بلاد البوسنة، والصرب، ودخلت مدينة نيش، لكنَّ الجيوش العثمانية تصدَّت لها وأجبرتها على التقهقر إلى ما وراء نهر الدانوب، واستعادت مدينة بلغراد[5].

---

(١) جودت: جـ١ ص٦٤ ـ ٦٦. بعد خسارته معركة بولتافا أمام بطرس الأكبر، اجتاز شارل الثاني عشر الحدود العثمانية ولجأ إلى تركيا، وظل فيها مدة خمسة أعوام ونصف.
Reddaway, W.F: A History of Europe, 1610-1715: p437.

(٢) المصدر نفسه. محمد فريد بك: ص٣١٤.

(٣) محمد فريد بك: ص٣١٤، ٣١٥. أوزتونا: جـ١ ص٥٩٧.

(٤) جودت: جـ١ ص٨٥. سرهنك: ص٢٠٠.

(٥) محمد فريد بك: ص٣٢٢. حليم: ص١٦٨. أوزتونا: جـ١ ص٦٠٩.

اضطرت النمسا، تحت ضغط الأحداث العسكرية، إلى طلب الصلح، ووافقت روسيا من جهتها على الاشتراك في مفاوضات الصلح، وعُقد مؤتمر في بلغراد حضره ممثلون عن الدولة العثمانية والنمسا وروسيا تمخَّض عنه توقيع معاهدة بلغراد في (١٤ جمادى الآخرة ١١٥٢هـ/ ١٨ أيلول ١٧٣٩م)، وأهم ما جاء فيها:

- تتنازل النمسا للدولة العثمانية عن جميع المغانم التي كسبتها منذ صلح بساروڤيتز.
- تحصل روسيا على ميناء آزوف، وتتعهد بهدم قلاعه على أن تترك الأرض القائمة عليها كحاجز بين الدولتين.
- تبني روسيا، كتعويض لها، قلعة جديدة على مقربة من الجزيرة الواقعة في نهر الدون بالقرب من آزوف، ويُسمح للدولة العثمانية بإقامة قلعة بالقرب من آزوف.
- عدم السماح لروسيا ببناء أو إبقاء أساطيل لها أو سفن أخرى في البحر الأسود، على أن يمارس الرعايا الروس نشاطهم التجاري في البحر الأسود على سفن أجنبية.
- تعيد روسيا إلى الدولة العثمانية كل ما احتلته من أقاليم وبلدان.
- يستمر الصلح مدة سبعة وعشرين عاماً[١].

والواضح أن صلح بلغراد أعاد اعتبار العثمانيين في المحافل الأوروبية الذي تأثر في معاهدة كارلوڤيتز، واستردت الدولة قسماً كبيراً مما فقدته من أراضٍ، واستمر ساري المفعول مدة تزيد على ربع قرن أرسى خلالها أسس العلاقات بين الدولة العثمانية وروسيا حتى عقد معاهدة كوتشك قينارجي في عام (١١٨٨هـ/ ١٧٧٤م).

بين معاهدتي بلغراد وكوتشك قينارجي

مرَّت الدولة العثمانية، بعد صلح بلغراد، بمرحلة هدوء بسبب انشغال أوروبا بمشكلاتها الداخلية[٢]. ومنذ اعتلاء كاترين الثانية عرش روسيا، في عام (١١٧٥هـ/ ١٧٦٢م)، استأنفت هذه الدولة سياستها التوسعية على حساب الدولة العثمانية، مستغلة كل حادث إقليمي أو دولي لتحقيق مآربها، وقد قامت سياسة كاترين الثانية الخارجية على القضاء على استقلال كل من بولندة والسويد وإضعاف الدولة العثمانية[٣].

---

(١) Hurewitz. J.C: The Middle East and North Africa in World Politics, a Documentary Record: I p71.

(٢) شهدت أوروبا في تلك المرحلة حربين كبيرين هما، حرب الوراثة النمساوية (١٧٤٠ - ١٧٤٨م)، وحرب السبع سنوات (١٧٥٦ - ١٧٦٣م). راجع: فيشر: ص٣٩٥ - ٤١٨.

(٣) سنو: ص٥١.

والواقع أن نشوء المسألة البولندية هو الذي حمل الدولة العثمانية على أن تشارك مرة أخرى مشاركة فعّالة في السياسة الأوروبية، ذلك أنه على إثر وفاة أوغست الثالث ملك بولندة، في (١١ ربيع الأول ١١٧٨هـ/ ٧ أيلول ١٧٦٤م)، سعت كاترين الثانية إلى تعديل القانون الأساسي لهذه المملكة، لتنصّب عليها عشيقها ستانسلاس بونياتوسكي، وقد نجحت في ذلك، وفرضت سيطرتها على هذه البلاد[١].

ويبدو أن حزب الائتلاف البولندي استنجد بالسلطان العثماني مصطفى الثالث، بعد أن يئس من تدخل كل من إنكلترا وفرنسا لإيقاف التقدم الروسي، ونجح في حمله على الدفاع عن نفوذه في الشمال الشرقي. وهكذا دخلت الدولة العثمانية في جو الصدام المباشر مع روسيا بفعل تدخلها في المسألة البولندية، بهدف استعادة بودوليا لقاء مساعداتها للثوار البولنديين[٢].

ومن جهتها، سعت روسيا إلى عقد ائتلاف مع النمسا لتقوية موقفها الأوروبي، لكن هذه الأخيرة خشيت من سقوط الدولة العثمانية بصورة نهائية في يد السلاف، في حين أزعجت سياسة روسيا في بؤلندة فرنسا، فحرَّضت هاتان الدولتان الباب العالي على التدخل لوقف روسيا عند حدها[٣]. تنبهت الدبلوماسية العثمانية، في هذه الأثناء، للخطر الروسي الزاحف، بعد أن وقفت من محاولة كاترين الثانية ضمِّ بولندة موقف المتفرج، في بادئ الأمر، ذلك أن سقوط هذا البلد كان يعني وصول روسيا إلى أبواب إستانبول، فكان لا بد من التدخل لإيقافها عن تحقيق أهدافها[٤].

وأوعز الباب العالي إلى كريم كراي خان القرم أن يفتح باباً للحرب مع روسيا من دون أن يثير شبهة ضد الدولة[٥]، وفعلاً قام الخان المذكور بمهاجمة القوزاق التابعين لروسيا، مستغلاً دخولهم مدينة يالطة التابعة للدولة العثمانية، والواقعة على حدود بساربيا، حيث قاموا بأعمال السلب والنهب وذبح السكان ومن ثم دمروا المدينة[٦].

نتيجة لهذه الانتهاكات من جانب القوزاق التابعين لروسيا، سارع المفتي إلى الإفتاء بضرورة الحرب ضد روسيا، عندئذ دفعت الدولة العثمانية ثمن إهمالها المتطاول للجيش، فدخلت الحرب وهي في وضع سيء، فقد أنزلت القوات الروسية

---

(١) كامل، مصطفى: ص٢٥.
(٢) محمد فريد بك: ص٣٣٠. سنو: ص٥١.
(٣) جودت: جـ١ ص٨٧. كامل، مصطفى: ص٢٥.
(٤) أوزتونا: جـ١ ص٦٢٣.
(٥) سرحنك: ص٢١٧.
(٦) حليم: ص١٧٨.

الهزيمة بخان القرم دولت كراي، الذي خلف كريم كراي، وحاصرت مدينة شوكزيم، ولما حاول الصدر الأعظم محمد أمين باشا مساعدة المدينة مُني بخسارة جسيمة أمام الأمير الروسي غالستين ودفع حياته ثمناً لذلك، في (١جمادى الآخرة ١١٨٢هـ/ ١٣ تشرين الأول ١٧٦٨م)، ولم يكن خلفه علي باشا أوفر حظاً وإن كان أكثر استعداداً، حيث مني هو الآخر بنكبة في العام التالي، أثناء عبوره نهر الدنيبر في طريقه للاصطدام بالجيش الروسي المعسكر على الضفة الأخرى، وكانت نتيجة ذلك أن دخل الأمير الروسي مدينة شوكزيم، وتابع تقدمه مستغلاً الفراغ العسكري العثماني، واستولى، في (أواخر ١١٨٣هـ/ أوائل ١٧٧٠م) على ولايتي الأفلاق والبغدان، ثم عبر نهر الدانوب وسيطر على كيليا وبندر وبرايلا وبخارست[١].

كانت استراتيجية روسيا العسكرية، في هذا الصدد، بعيدة الأهداف جيدة التنفيذ، فقد عزمت على ضرب العثمانيين في أكثر من جبهة، بل وفي أماكن كان من المستبعد جداً أن يصل إليها الروس. فقد نقلت الحرب إلى بلاد اليونان والصرب والجبل الأسود حتى إذا تقبَّل السكان فكرة الثورة على الحكم العثماني، أرسلت أسطولاً بحرياً إلى شبه جزيرة المورة، عن طريق بحر البلطيق ومضيق جبل طارق، احتل مدينة كورون[٢]، وهذه أول مرة يجوب فيها أسطول روسي عباب البحر الأبيض المتوسط.

وحاول الروس، في الوقت نفسه، أن يتعاونوا مع القوى الثائرة ضد الحكم العثماني في المشرق العربي، أمثال ظاهر العمر في فلسطين، وعلي بك الكبير في مصر، والأمير منصور الشهابي في لبنان، إلا أن محاولتهم باءت بالفشل[٣].

تمكَّن الولاة العثمانيون من إخضاع الثوار اليونانيين، ما دفع الأسطول الروسي إلى مغادرة كورون واتجه إلى جزيرة ساقز حيث اصطدم بأسطول عثماني فيها، ومُني بهزيمة غير واضحة[٤]. تراجع الأسطول العثماني، إثر المعركة، إلى خليج جشمة على ساحل آسيا الصغرى، في خطوة تكتيكية عُدَّت خطأ فادحاً، ذلك أن هذا الخليج كان ضيقاً ما شلَّ حركة السفن، وحرمها من القيام بالمناورات العسكرية الضرورية، واعطى بالمقابل فرصة طيبة للأسطول الروسي فحاصرها وضربها، وقضى

(١) محمد فريد بك: ص٣٣٤، ٣٣٥. كامل، مصطفى: ص٢٨. راجع أحداث هذه الحرب في تاريخ جودت: جا ص٨٧، ٨٨.

(٢) Saul. N.E: Russian and the Mediterranean: pp6-8.

(٣) راجع بازيلي: سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي: ص٧٧ ـ ٨٣.

(٤) محمد فريد بك: ص٣٣٦. أوزتونا: جا ص٦٢٥.

عليها قضاءً تاماً[1].

نتيجة لهذه الهزيمة البحرية، أضحى الطريق إلى إستانبول مفتوحاً أمام الروس، إلّا أنّهم لم يستغلوا انتصارهم هذا في الزحف نحو العاصمة، وفضّل القائد الروسي أرلوف احتلال جزيرة لمنوس، فضرب عليها الحصار[2].

ونشطت في هذه الأثناء عمليات بناء التحصينات على ضفتي مضيق الدردنيل وحول العاصمة، بإرشاد الضابط الفرنسي دي توت، ما رفع معنويات العثمانيين، وتحولوا إلى الهجوم. فقام القائد البحري حسين باشا بمهاجمة الأسطول الروسي الذي يحاصر جزيرة لمنوس، وأجبره على فكّ الحصار عنها في عام (١١٨٥هـ/ ١٧٧١م)[3].

وسجّلت السنة التالية نصراً كبيراً للروس، إذ استطاعوا، بعد هجوم ناجح بقيادة دلغوركي، من الاستيلاء على قلاع إسماعيل وكلي وبندر وآق كرمان، وإخضاع شبه جزيرة القرم، إلا أنهم فشلوا في احتلال طرابزون[4].

نتيجة لتوسع رقعة الحرب، خشيت الدول الأوروبية من الهيمنة الروسية على البلقان، واستفحال أمر السلاف، وخضوع الدولة العثمانية لإرادة روسيا، لذلك ساندت فرنسا الدولة العثمانية، في حين توسطت كل من النمسا وبروسيا بين الفريقين المتحاربين[5]، فاضطرت روسيا، التي كانت تأمل باستمرار الحرب حتى تُحقق كامل أهدافها، إلى توقيع هدنة مع العثمانيين في مدينة جورجيو، من أعمال بلغاريا، في (٩ ربيع الأول ١١٨٦هـ/ ١٠ حزيران ١٧٧٢م)، وأرسل كل فريق مندوبيه في شأن الصلح إلى مدينة فوكشان في ولاية البغدان[6].

تقدمت روسيا بمطالبها وهي:

١ ـ الاعتراف باستقلال القرم.

٢ ـ حرية الملاحة لسفنها التجارية في البحر الأسود، وفي جميع البحار الواقعة تحت السيطرة العثمانية.

٣ ـ حق حماية النصارى الأرثوذكس في بلاد الدولة العثمانية[7].

إن قراءة متأنية للمطالب الروسية توضح لنا استراتيجيتها السياسية تجاه الدولة

---

(١) محمد فريد بك: ص٣٣٦. Saul: p8.
(٢) أوزتونا: جـ١ ص٦٢٥.
(٣) سرهنك: ص٢٤٠.
(٤) المصدر نفسه: ص٢٢٣. أوزتونا: جـ١ ص٦٢٧.
(٥) كامل، مصطفى: ص٣٠، ٣٣، ٣٤.
(٦) محمد فريد بك: ص٣٣٧.
(٧) كامل، مصطفى: ص٤٤.

العثمانية. لقد أرادت، من تطبيق البند الأول، انتزاع القرم من أيدي العثمانيين، حتى لا يكون لهم موطئ قدم في هذا الإقليم المجاور للحدود الروسية، ويتعلق تطبيق البند الثاني بالناحيتين الاقتصادية والعسكرية، بفعل ازدياد نشاط روسيا التجاري، فأرادت الانفتاح على الشرق لمنافسة الدول الأوروبية الأخرى، وتصدير الحبوب من الموانئ الجنوبية[1]. وهدفت روسيا من تبنِّي البند الثالث إلى إيجاد موطئ قدم لها في البلقان والمشرق العربي يخولها حق التدخل في الأمور الداخلية للدولة العثمانية، أسوة بالامتيازات الفرنسية.

أدركت الدبلوماسية العثمانية أهداف روسيا، فرفضت مطالبها. وانفضَّ المؤتمر من دون التوصل إلى أي نتيجة، فمُدِّد أجل الهدنة، واجتمع الجانبان مرة ثانية في مدينة بخارست في (١٣شعبان/ ٩ تشرين الثاني)[2].

تقدمت روسيا في هذا المؤتمر بمطالب أكثر إجحافاً وأرفقتها بإنذار، وتتجلَّى هذه المطالب بالأمور التالية:

١ - تتنازل الدولة العثمانية عن بعض الحصون القائمة على البحر الأسود وفي أوكرانيا، تدعيماً لانفصال القرم.

٢ - تُسلِّم الدولة العثمانية ما بقي بحوزتها من حصون في القرم إلى خان القرم الجديد الذي عينته من قبلها.

٣ - تتنازل الدولة العثمانية عن الأفلاق، على أن يتم تنصيب جريجوار غيكا[3] أميراً على هذا الإقليم، ويحكمه ورثته من بعده.

٤ - تتنازل الدولة العثمانية لروسيا عن مدينة قلبورن، في مضيق أوكزاكوف على البحر الأسود، وتهدم حصون أوكزاكوف وكرتش ويني قلعة.

٥ - تمُنح المراكب الروسية التجارية والحربية حرية الملاحة في البحرين الأسود وإيجة.

٦ - تُمنح روسيا حق حماية النصارى الأرثوذكس في أمصار الدولة العثمانية.

٧ - يُعطى قيصر أو قيصرة روسيا لقب پادشاه في المعاهدات والمراسلات الدبلوماسية[4].

---

(١) Sorel, Albert: La Question d'Orient au XVIII Siécle, le Partage de la Pologne et le Traité Kainardji: pp17-28.

(٢) كامل، مصطفى: ص٤٤.

(٣) كان هذا الأمير يعيش في روسيا ما جعله مهيأ لتنفيذ سياستها في الأفلاق.

(٤) محمد فريد بك: ص٣٣٧، ٣٣٨.

الواقع أن الدبلوماسية الروسية تعمَّدت، من خلال تقديم هذه المطالب، إبراز استراتيجيتها السياسية وجعلها أكثر وضوحاً. فهي، بالإضافة إلى المطالب السابقة التي تقدمت بها في فوكشان، كشفت عن سياستها في الأفلاق، إنها بحاجة إلى هذا الإقليم لتوسيع مجالها الحيوي باتجاه الجنوب، أما مدينة قلبورن والحصون المار ذكرها، فهي تتحكَّم بمداخل بحر آزوف، وتجعل منه بحراً عثمانياً، ما يشكل عقبة أمام انتشار السفن الروسية في البحر الأسود، بالإضافة إلى أنها مناطق مجاورة لحدودها قد تشكل خطراً على أمنها في المستقبل، ويعود طلب منح قيصر أو قيصرة روسيا لقب پادشاه أنه حتى ذلك التاريخ لم تكن الدولة العثمانية قد اعترفت بهذا اللقب لحكام روسيا، لأن اعترافها هذا سيضع هؤلاء الحكام على قدم المساواة مع السلطان العثماني، وهو مطلب روسي ملحٌّ بعد بروز الدولة الروسية كقوة كبرى في أوروبا.

كان من الطبيعي أن ترفض الدولة العثمانية هذه المطالب، ولم يتمكَّن الطرفان من تبنِّي اتفاق، ما جعل استئناف الحرب أمراً واقعاً.

كان العثمانيون، خلال مرحلة المفاوضات، قد أعادوا تنظيم جيوشهم، بحيث أضحى بمقدورهم أن يصدُّوا هجوم الروس في البلقان، وفعلاً تمكَّنوا، خلال عام (١١٨٧هـ/ ١٧٧٣م)، من إخراجهم من المنطقة.

معاهدة كوتشك قينارجي

لم تركن الدولة الروسية إلى الهدوء، بسبب الهزائم التي لحقت بجيوشها، وأخذت تستعد للانتقام، وما إن حل شهر (جمادى الأولى ١١٨٨هـ/ تموز ١٧٧٤م) حتى زحف جيش روسي ضخم بقيادة رومانزوف باتجاه الجنوب، ونصب كميناً لقوات عثمانية عند قوزلجق[(١)]، ثم تابع زحفه باتجاه مدينة ڤارنا، واصطدم بالجيش العثماني المعسكر في شُملا إلى الغرب من ڤارنا، وكان بقيادة الصدر الأعظم محسن زادة، الذي اضطر إلى طلب الهدنة، وتوقف القتال. وأرسل الصدر الأعظم إلى القائد الروسي مندوبين عنه، للاتفاق على عقد الصلح على أساس الشروط التي رفضتها الدولة في بخارست[(٢)].

وجرت المفاوضات بين الجانبين في مدينة قينارجي[(٣)]، من أعمال بلغاريا،

---

(١) تقع في رومانيا. محمد فريد بك: ص٣٤١ هامش رقم ٣.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) اسم قرية صغيرة تقع على الضفة اليمنى لنهر الدانوب بالقرب من سيلستريا.

اتسمت بالتصلب الشديد من جانب روسيا، وخضعت الدولة العثمانية للضغط الروسي، فوقَّعت في (١٢ جمادى الأولى/٢١ تموز) المعاهدة التي عُرفت في التاريخ باسم معاهدة كوتشك قينارجي، وتتضمن ثمانية وعشرين بنداً[١] تنظم العلاقات المستقبلية بين الطرفين، العثماني والروسي، وأهم ما جاء فيها:

١ ـ زوال العداوة بين الدولتين، وإحلال الصلح والعفو عن الجرائم التي اقترفها رعايا الدولتين لدى الدولة الأخرى[٢].

٢ ـ عدم حماية الرعايا اللاجئين، أو الفارين، أو الخونة، من كلا الجانبين، إلى إحدى الدولتين، ويتوجب ردهم باستثناء من يدخل منهم في الدين الإسلامي في الدولة العثمانية، والدين النصراني في الدولة الروسية.

٣ ـ اعتراف الطرفين باستقلال بلاد القرم، وللسكان الحرية التامة بانتخاب خان لهم من دون تدخل خارجي، كما يتوقفون عن دفع الجزية لدولة أخرى على أن تُنظم الدولة العثمانية أوضاعهم المذهبية بوصفهم مسلمين.

٤ ـ تتنازل الدولة العثمانية لروسيا عن قلاع البحر الأسود، كرتش ويني قلعة وآزوف مع الأراضي المحيطة بها، بالإضافة إلى الأراضي الواقعة بين نهري الدنيبر والبوغ مع قلعة قلبورن الواقعة على مصب الدنيبر، على أن يُشكِّل هذا النهر الحدود الفاصلة بين الدولتين، فيما تنسحب قوات الدولتين من شبه جزيرة القرم.

٥ ـ حرية كل دولة في بناء القلاع داخل أراضيها، وإقامة التحصينات.

٦ ـ تعيين سفير روسي في إستانبول من الدرجة الثانية، ويُمنح حق التدخل في الأمور الكنسية عندما تدعو الحاجة، وعلى الدولة العثمانية أن تقبل اقتراحاته في هذا الصدد، كما عليها أن تحمي الديانة النصرانية وأن تصون كنائسها.

٧ ـ يُرخَّص للرهبان الروس، ولسائر رعايا الدولة الروسية، بزيارة القدس وسائر الأماكن المقدسة الأخرى لدى النصارى، وتُقدِّم لهم الدولة العثمانية التسهيلات والحماية، ويُعْفَوْا من دفع الجزية أو الخراج، ومن أي تكاليف أخرى.

٨ ـ تُمنح روسيا حرية الملاحة والتجارة في البحرين، الأسود والأبيض المتوسط، ويحق للتجار الروس الاستيراد والتصدير عبر الموانئ والمدن العثمانية بالإضافة إلى حق الإقامة فيها، ويحق للحكومة الروسية أن تُعين قناصل ووكلاء قناصل في المواقع التي تراها مناسبة.

---

(١) تجد نصوص المعاهدة في تاريخ جودت: جـ١ ص٣٩٨ ـ ٤١١. وفي اللغة الإنكليزية عند: Hurewitz: I pp54-61.

(٢) المقصود بذلك الثوار النصارى الذين شاركوا في ثورات ضد حكامهم العثمانيين.

٩ ـ تتعهد الدولة العثمانية ببذل مساعيها في مساعدة روسيا إذا ما رغبت هذه الأخيرة في عقد معاهدات تجارية مع حكام شمالي إفريقيا، وتكفل الدولة العثمانية هؤلاء بأنهم سيحافظون على تعهداتهم.

١٠ ـ يُمنح قياصرة روسيا لقب پادشاه في المعاهدات والمراسلات الرسمية.

١١ ـ يحق لروسيا بناء كنيسة في إستانبول، على الطريق العام في محلة أوغلي في حي غلطة، توضع تحت إشراف وحراسة السفير الروسي.

١٢ ـ تعيد روسيا للدولة العثمانية بلاد الكرج ومنكرلي في القوقاز، وبلاد الأفلاق والبغدان وبساربيا وقلاع آق كرمان وإسماعيل وبندر وجزائر البحر المتوسط، وذلك بشروط، منها العفو العام عن سكانها، ومنحهم حرية بناء كنائس جديدة، وإعفاؤهم من تكاليف الحرب والجزية لمدة سنتين، ومنح امتيازات للرهبان، وحرية الهجرة للأعيان، والترخيص لأمراء المقاطعات أن يُعيِّنوا وكلاء من الروم من قِبَلهم لدى الدولة[١].

وهناك بنود أخرى تتعلق بالانسحابات، والإفراج عن الأسرى، وتعيين السفراء، وتعهد الدولة العثمانية بدفع مبلغ خمسة عشر ألف كيس إلى روسيا في مدة ثلاث سنوات، بدل تكاليف حربية.

إن قراءة متأنية لبنود المعاهدة تُمكِّن القارئ من رصد الملاحظات التالية:

١ ـ حصلت روسيا، بمقتضى هذه المعاهدة، على مكاسب كبيرة للغاية.

٢ ـ انتهاء السيطرة العثمانية على البحر الأسود، ووضع أسس مستقبلية للتدخل الروسي في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية، ويُعدُّ ذلك بمثابة الضربة القاصمة للسياسة العليا لهذه الدولة فيما يختص بسيادتها على البحر الأسود والمضائق، فالملاحة في هذا البحر أضحت حرة ومفتوحة، وغير مقيَّدة بشروط للسفن التجارية الروسية التي يحق لها أيضاً المرور في المضائق بحرية تامة.

٣ ـ امتداد الحدود الروسية إلى نهر البوغ الجنوبي، بحيث تحتوي على مقاطعة قوبان ومصبي نهري الدنيير والبوغ.

٤ ـ أضحت بلاد القرم مستقلة، وأُلحق رعاياها بالدولة العثمانية دينياً فقط، ولن يلبث الروس أن يسيطروا عليها فعلياً.

٥ ـ أضحى لروسيا حق بناء قنصليات في أي مكان من أراضي الدولة العثمانية، بالإضافة إلى الملاحة الحرة في مياهها، وستستغل روسيا هذه الناحية لزيادة تدخلها في شؤون الدولة الداخلية، بهدف الوصول إلى إستانبول.

---

(١) كان هؤلاء الوكلاء يُعرفون باسم مصلحتكدار، أي الوكيل أو صاحب المصلحة.

٦ ـ حصلت روسيا على امتيازات حق الحماية لطائفة الروم الأرثوذكس، ضمن البلاد العثمانية، كما أصبحت إحدى الدول الأكثر تفضيلاً من حيث المعاملة.

والواقع أن روسيا حققت أقوى أمانيها بعد إذلال السويد، والهيمنة على بولندة.

٧ ـ تُمثل هذه المعاهدة نهاية قوة الدولة العثمانية، وقد هبط اعتبار الباب العالي في أوروبا إلى حد بدا معه أن طرد العثمانيين من هذه القارة بات مسألة وقت، ومن جهة أخرى، رفعت هذه المعاهدة روسيا إلى الدرجة الثالثة بين الدول، بعد إنكلترا وفرنسا.

٨ ـ يلاحظ أن كاترين الثانية المنتصرة، التي سيطرت على خانات القرم واشتهرت بقوة جيوشها الزاحفة عبر البلقان إلى إستانبول، كانت قادرة على فرض شروط أشد قساوة على السلطان العثماني، ولكن شروط هذه المعاهدة، على الرغم من شدتها، وعلى الرغم من أنها فاقت جميع المعاهدات السابقة التي عُقدت بين الدولتين، بحيث أضحت تشكل نموذجاً للعلاقات العثمانية الروسية، إلى حين قيام الحرب العالمية الأولى في عام (١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م)؛ كانت خفيفة الوطأة نسبياً، وذلك بفعل نظرية التوازن الدولي التي كانت سائدة آنذاك في أوروبا، والتي دفعت كلاً من النمسا وبروسيا إلى التدخل لمنع روسيا من ابتلاع البلقان، والهيمنة على الدولة العثمانية، وقد نظرتا بقلق إلى هذا التوسع الروسي الكبير.

لقد عَدَّت النمسا البلقان مجالها الحيوي الذي تسعى إلى التوسع فيه، أما وقد وصلت روسيا إليه فإنها أضحت على مستوى من التفوق يخل بالتوازن الدولي، وفي الوقت نفسه كانت لبروسيا مصلحة في وقف هذا الصدام، حتى تمنع تدخلاً نمساوياً محتملاً في هذه القضية من جهة، ولتتجنب التدخل العسكري إلى جانب روسيا ضد الدولة العثمانية، وفقاً لمعاهدتي عامي (١١٧٨ و١١٨٠هـ/ ١٧٦٤ و١٧٦٦م) من جهة أخرى، هذا في الوقت الذي كانت تمر فيه بصعوبات مالية.

وأدركت كاترين الثانية أن فريدريك البروسي ينظر باستنكار إلى امتداد ملكها، وأن فرنسا لا تترك وسيلة تستعملها دعماً لحليفتها الدولة العثمانية، وأن إنكلترا ستقاوم بشدة أي تسلط روسي على المضائق، وأن السويد تتربص بها الدوائر، لذلك تركَّزت سياستها على عدم الاندفاع الشديد في البلقان، فعقدت مع الدولة العثمانية هذه المعاهدة، وأعادت إليها كثيراً مما فقدته في هذه المنطقة.

٩ ـ كانت معاهدة كوتشك قينارجي، بداية استغلال معاهدات الامتيازات من جانب الدول الأوروبية بشكل فعلي يتعارض مع مصلحة الدولة العثمانية، حيث أن ضعف هذه الأخيرة أعطى الدول الأوروبية فرصة أكبر للتدخل في شؤونها الداخلية،

بحجة حماية الرعايا النصارى فيها، كما فتحت الباب أمام التجار الأوروبيين بشكل أضرَّ كثيراً بمصالح التجار العثمانيين. إنها أساس الحروب الطويلة التي واجهت الدولة في القرن التاسع عشر، والأزمات الشديدة التي وقعت فيها.

ذيول معاهدة كوتشك قينارجي - معاهدة ياش

التفتت الدولة العثمانية، بعد توقيع معاهدة كوتشك قينارجي، إلى إصلاح شؤونها الداخلية، وتقوية أداتها العسكرية للتعويض عما فقدته، وإخماد الفتن التي واجهتها[١]. ومن جانبها، مالت روسيا إلى استكمال مخططاتها التوسعية بالسيطرة على سواحل البحر الأسود الشمالية كافة التي عَدَّتها من ضمن مجالها الحيوي، وكانت شبه جزيرة القرم الغنيمة الأسهل منالاً، فعلى الرغم من اعترافها بالاستقلال الإداري لهذه الخانية، فإنها أخذت تعمل على ضمِّها إلى ممتلكاتها واتبعت في ذلك أسلوب تحريض السكان، والإيقاع بينهم ما يسمح لها بالتدخل، ونجحت باحتلالها في عام (١١٩٧هـ/ ١٧٨٣م)[٢].

نتيجة لهذه الانتهاكات للمعاهدة تبيَّن أنها لم تكن سوى هدنة للطرفين، فالدولة العثمانية أرادت إعادة بسط حكمها على بلاد القرم، واعتبرت التوسع الروسي الجديد تعدياً عليها لمخالفته شروط الصلح، في حين أرادت روسيا تأكيد احتلالها لهذه الخانية، وإعادة الانطلاق باتجاه البلقان، فتأزمت العلاقات العثمانية الروسية، ووقفت الدولتان على حافة الحرب[٣].

لكن فرنسا تدخلت لدى الباب العالي لإقناعه بالعدول عن الحرب، نظراً لتفوق روسيا العسكري، خصوصاً وأنها علمت أن روسيا وقَّعت اتفاقاً سرياً مع النمسا في مدينة كرسون يقضي بمحاربة الدولة العثمانية، واقتسام أراضيها[٤]، وأهم ما تضمنه:

١ - تُنشأ دولة، تكون بمثابة حاجز، في الأفلاق والبغدان وبساربيا، ويعيَّن عليها حاكم أرثوذكسي.

٢ - تتقاسم الدولتان الأراضي العثمانية في أوروبا، فتأخذ روسيا ميناء أوزي وبعض جزائر الروم، في حين يكون من نصيب النمسا بلاد الصرب والبوسنة والهرسك ودلماسيا، التابعة للبندقية، وتُعوَّض هذه الأخيرة فتُعطى شبه جزيرة المورة وجزيرتي كريت وقبرص.

---

(١) أهمها ثورة ظاهر العمر في فلسطين.

(٢) كامل، مصطفى: ص٤٧. Marriot. J.A.R: The Eastern Question: p140.

(٣) أوزتونا: جـ١ ص٦٣٦.

(٤) كامل، مصطفى: ص٤٧. سرهنك: ص٢٢٨.

٣ ـ تُعطى باقي الدول الأوروبية أجزاء أخرى من أراضي الدولة العثمانية، يُتفق عليها فيما بعد.

٤ ـ إذا نجحت الدولتان في دخول إستانبول، فإنَّهما تعيدان إقامة الدولة البيزنطية كما كانت قبل الفتح العثماني، ويُعين الغراندوق الروسي قسطنطين بن بولس ملكاً عليها، شرط أن يتنازل عن حقوقه في مملكة روسيا، منعاً لاتحاد المملكتين[١].

هذا، وتأكدت أخبار الاتفاقية المذكورة في المحافل السياسية الأوروبية والعثمانية عندما أقامت روسيا التحصينات في ميناء سباستبول في شبه جزيرة القرم، وبنت ترسانة كبيرة في ثغر خرسون بهدف إعادة تجديد عمارتها البحرية في البحر الأسود، وزوَّدت المستعمرين بالماشية والآلات والبذار لتهيأتهم للقيام بالثورة ضد الدولة العثمانية، ووضعت بلاد الكرج تحت حمايتها، وحرَّضت سكان اليونان والأفلاق والبغدان على الثورة، كما أقامت الاحتفالات في شبه جزيرة القرم تحت شعار «طريق بيزنطية» احتفاء بانتصارها، ولتترك انطباعاً قوياً في نفوس أهل الإقليم[٢]. ويبدو أن الدولة العثمانية مالت إلى الأخذ بنصيحة فرنسا واعترفت بضمِّ روسيا للقرم[٣].

ثم حدث أن أعادت الدولة العثمانية النظر في سياستها الخارجية تجاه روسيا، وعدَّت الأعمال التي مارستها بمثابة استفزاز يستوجب الرد عليه، فبادرت إلى إعلان الحرب، وأخذت بنصحية إنكلترا القاضية بتوجيه ضربة مفاجئة إلى الروس، قبل أن يستكملوا استعداداتهم العسكرية، وكانت وقاحة بولجاكوف، السفير الروسي في إستانبول، سبباً في خلق مناخ للحرب، فأرسلت مذكرة إلى الحكومة الروسية في (أواخر ١٢٠١هـ/ صيف ١٧٨٧م)، تطلب منها ما يلي:

١ ـ تسليم مورو كرداتو، حاكم الأفلاق، الذي شق عصا الطاعة والتجأ إلى روسيا.

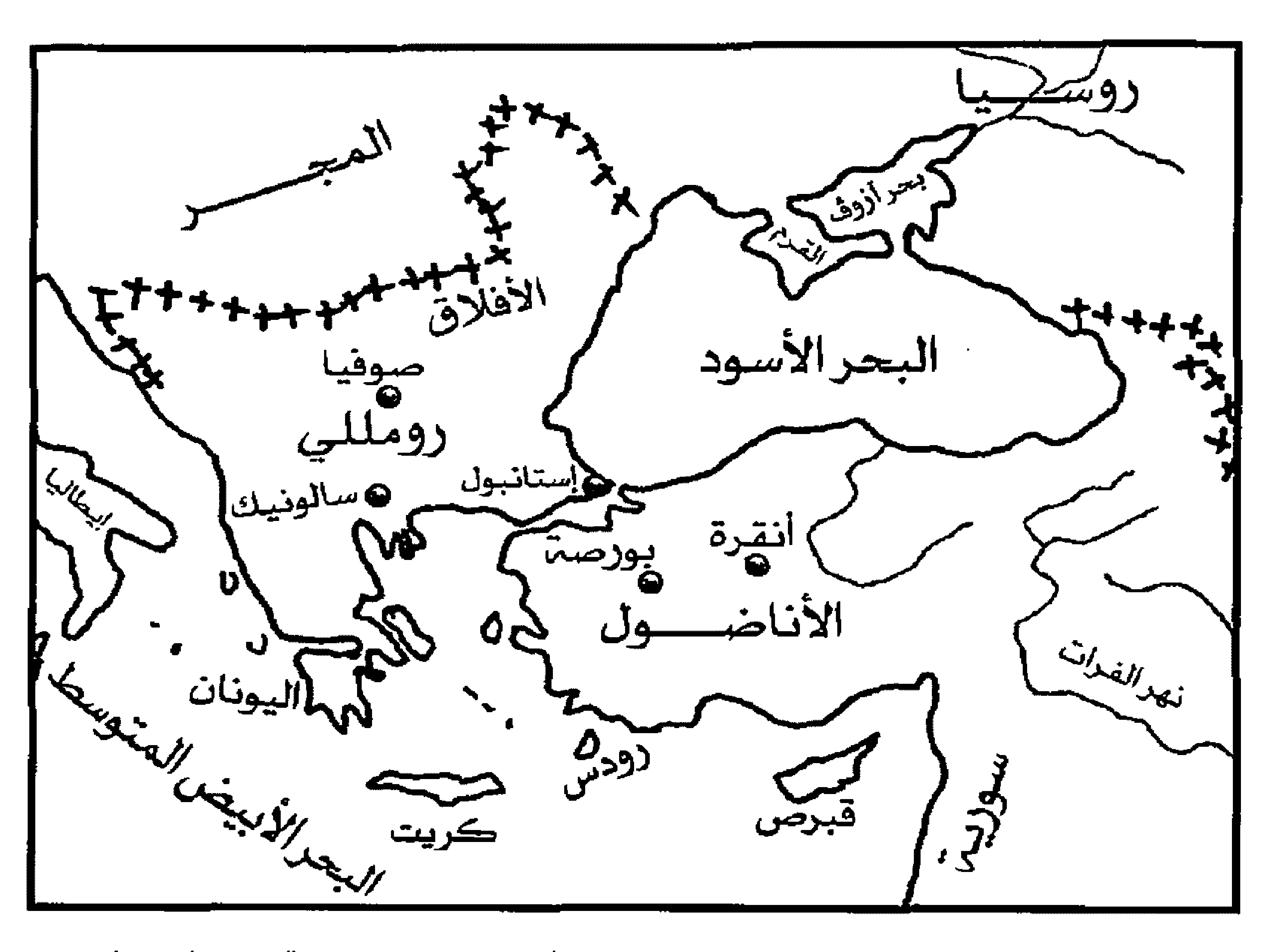
٢ ـ تنازل روسيا عن حماية الكرج بفعل أن هذه البلاد واقعة تحت السيادة العثمانية.

٣ ـ عزل بعض قناصلها الذين أثاروا الفتن الداخلية.

٤ ـ قبول تعيين قناصل للدولة العثمانية في موانئ البحر الأسود، وتخويلهم حق تفتيش المراكب الروسية التجارية التي تمر في المضائق، للتأكُّد من أنها لا تحمل معدات عسكرية[٤].

---

(١) محمد فريد بك: ص٣٥٩، ٣٦٠.
(٢) المصدر نفسه: ص٣٦١.
(٣) كامل، مصطفى: ص٤٧.
(٤) سرهنك: ص٢٢٨، ٢٢٩.



+++ حدود الدولة العثمانية في عهد سليم الثالث بموجب معاهدة ياش (١٧٩٢م)

كان طبيعياً أن ترفض روسيا هذه المطالب، عندئذ أعلنت الدولة العثمانية الحرب عليها، وسجنت سفيرها في إستانبول في (ذي القعدة/ آب)[1]، وأعدَّت جيشاً، زحف باتجاه أوكرانيا عن طريق الدانوب، في حين هاجمت القوات الروسية، التي لم تكن في حالة جهوز في بادئ الأمر، مدينتي بندر وأوزي، وتمكَّنت من دخول الأخيرة في (١٩ صفر ١٢٠٣هـ/ ١٩ تشرين الثاني ١٧٨٨م) وأحدثت فيها مذبحة مروعة[2]، واستولت على مدينة إسماعيل في (١٥ ربيع الآخر ١٢٠٥هـ/ ٢٢ كانون الأول ١٧٩٠م) وأحدثت فيها مذبحة مروعة أيضاً، كما استولت على مدينة بندر[3]. وحقَّق الروس انتصاراً واضحاً في البحر الأسود وفيما وراء نهر قوبان، إلا أنهم فشلوا في الاستيلاء على أنابا[4]. وعبرت القوات الروسية، تحت إمرة القائد ربنين، الدانوب عند جالاتز وهزمت القوات العثمانية في ماتجين، وهاجمت فرقة روسية آق كرمان واستولت عليها[5].

نتيجة لهذه الهزائم المتوالية، ضعفت الروح المعنوية في إستانبول، على الرغم من أن العثمانيين دمروا الأسطول اليوناني في بحر إيجة الذي جهِّز في تريستا بمعاونة الروس[6]. ثم حدث أن تدخلت كل من إنكلترا وبروسيا وهولندا بين الدولتين بشأن عقد صلح بينهما، وقد تمَّ ذلك في (١٤ جمادى الأولى ١٢٠٦هـ/ ٩ كانون الثاني ١٧٩٢م)[7].

وبمقتضى هذا الصلح، الذي وُقِّع في مدينة ياش، سيطرت روسيا على بلاد القرم نهائياً، وبذلك تكون الدولة العثمانية قد فقدتها إلى الأبد، كما امتلكت جزءاً من بلاد القوبان، وبساربيا، والأقاليم الواقعة بين نهري الدنيبر والبوغ، وأضحى الدنيبر فاصلاً بين أملاك البلدين، كما تعهدت الدولة العثمانية أن تكبح جماح قبائل القرم التي كانت تنزل على الضفة الشمالية لنهر قوبان، بالإضافة إلى تنازلها عن مدينة أوزي، ونتيجة لذلك، استطاعت روسيا أن تحسِّن مركزها، وأن تحصل على المنطقة الساحلية لنهري الدنيبر والبوغ[8]، وبشكل عام كانت معاهدة ياش تجديداً لمعاهدة كوتشك قينارجي.

---

(١) محمد فريد بك: ص٣٦١.

(٢) المصدر نفسه: راجع عن معركة أوزي: سرهنك: ص٢٣٠، ٢٣١. أوزتونا: جـ١ ص٦٤٠.

(٣) محمد فريد بك: ص٣٧٠. كامل، مصطفى: ص٤٩. سرهنك: ص٢٣٩. أوزتونا: ص٦٤١.

(٤) سرهنك: ص٢٣٤ ـ ٢٣٧ حيث تفاصيل وافية عن المواجهات البحرية في البحر الأسود.

(٥) المصدر نفسه: ص٢٣٨.

(٦) المصدر نفسه: ص٢٣٥.

(٧) كامل، مصطفى: ص٤٩.

(٨) محمد فريد بك: ص٣٧٠. كامل، مصطفى: ص٤٩. تجد نص معاهدة ياش عند:
Creasy. E.S: History of the Ottoman Turks (Ed London): II pp498-503.

الفصل الحادي عشر

العلاقات العثمانية ـ الفرنسية، العلاقات العثمانية ـ البولندية

العلاقات العثمانية ـ الفرنسية

العلاقة السياسية خلال القرن السابع عشر

عندما تولى هنري الرابع عرش فرنسا، في عام (٩٩٨هـ/ ١٥٩٠م)، جعل التقرب من الباب العالي مبدأً أساسياً في سياسته، فأرسل سفيراً جديداً إلى إستانبول، وحمَّله تعليمات بإجراء مفاوضات مع السلطان بهدف تجديد الامتيازات التجارية، ودفعه إلى حرب إسبانيا بإرسال أسطوله إلى سواحل توسكانا ليهدد قوات الملك الإسباني فيليب الثاني المرابطة فيها[١].

ويبدو أن السفير الفرنسي نجح في مهمته، وتمكَّن من عقد معاهدة مع السلطان أحمد الأول، في شهر (ذي الحجة ١٠١٢هـ/أيار ١٦٠٤م)، جدَّدت الامتيازات السابقة وأضافت إليها امتيازات جديدة أهمها:

- الاعتراف لملك فرنسا بحق حماية النصارى الكاثوليك من رعايا ممالك أوروبا في الشرق.

- السماح لرعايا ملك فرنسا، ورعايا أصدقائه وحلفائه بزيارة الأماكن المقدسة في فلسطين بحرية، بدون أي اعتراض أو حظر.

- السماح لرجال الدين الأوروبيين، إذا شاؤوا، أن يسكنوا في الأراضي المقدسة، أو في أماكن أخرى من أراضي الدولة، وأن ينعموا بالطمأنينة وبحرية التنقل[٢]، وهذه هي المرة الأولى التي يرد ذكر هؤلاء في معاهدة سياسية مع الدولة العثمانية.

لكن وفاة هنري الرابع، في عام (١٠١٩هـ/ ١٦١٠م)، ضعضع هذه العلاقة الودية، فاغتنمت كل من هولندا وبريطانيا ذلك، وتمكَّنتا من الحصول على بعض الامتيازات التجارية، وبقيت هذه الأوضاع سائدة حتى تولى الكاردينال ريشليو مقاليد الأمور في

---

(١) خوري وإسماعيل: جـ١ ص١٠. (٢) المرجع نفسه: ص١٥.

فرنسا، وقد ركّز سياسته على تدعيم الملكية الفرنسية، وإضعاف النمسا وإسبانيا، لذلك رأى أنه لا بد من العودة إلى سياسة فرنسوَا الأولى وهنري الرابع الودية مع الباب العالي، فعرض مساعيه لوقف الحرب بين الدولة العثمانية والبندقية، كما عرض وساطته لإنهاء الحرب الناشبة بين الباب العالي والصفويين، وذلك مقابل إعطاء التجار الفرنسيين امتيازات أوسع وأشمل مما أُعطي للتجار الإسبان والهولنديين والبريطانيين. وساندت سياسة فرنسا العامة السياسة العثمانية في أوروبا، ووقف ريشليو ضد محاولات آل هابسبورغ الهادفة إلى القضاء على الدولة العثمانية[1]، وردَّ السلطان على صداقة الكاردينال الفرنسي بأن وافق في عام (١٠٣٠هـ/ ١٦٢١م) على إنشاء قنصلية فرنسية في القدس والسماح للفرنسيين بإصلاح القبر المقدس فيها[2].

جاءت تحركات فرنسا المساندة للسلطان العثماني بمثابة خيبة أمل للدول الأوروبية المناهضة، فأخذت تسعى للتقرب من الباب العالي، وقد أدّى انهماك فرنسا آنذاك بالصراع مع النمسا إلى ضعف مكانتها، وجعلها تُقَصِّر في الدفاع عن امتيازاتها، ما دفع الرهبان اليونان إلى القيام بخدمة بيت المقدس، بعدما كان هذا الأمر منوطاً بالرهبان الكاثوليك، ثم الحصول على براءة من السلطان تمنح الروم الملكية التامة لجزء من كنيسة القيامة[3]. وقد نتج عن النزاع الديني في أوروبا أن نصح سفراء بريطانيا وهولندا، لدى الدولة العثمانية، السلطان محمد الرابع بطرد اليسوعيين من إستانبول سعياً وراء إضعاف نفوذ فرنسا الكاثوليكية. وفعلاً أخذ نفوذ فرنسا بالتراجع حتى وصل الأمر حد مشاركة البندقية لها حق حماية الكنائس النصرانية في غلطة[4].

وساءت العلاقة بين الباب العالي وفرنسا بعد وفاة ريشليو، وتأخرت تجارتها في الشرق، فاستفادت بريطانيا وهولندا من ضعف السياسة الفرنسية، وتقربت من الدولة العثمانية، وظلَّ الوضع على هذا الحال حتى تولى عرش فرنسا الملك لويس الرابع عشر في عام (١٠٥٣هـ/ ١٦٤٣م)، إذ نازعته فكرة القضاء على الدولة العثمانية، ولم يتورع عن مساعدة النمساويين، أعداء بلده التقليديين، في حروبهم ضدها، فأرسل فرقة عسكرية اشتركت في معركة سان جوتار، كما ذكرنا، وتمادى في عدائه، عندما قدَّم مساعدات للجيش الامبراطوري الذي هاجم المجر، عام(١٠٧٥هـ/ ١٦٦٤م)[5]،

---

(١) خوري وإسماعيل: جـ١ ص١٥.

(٢) المرجع نفسه: ص١٦.

(٣) الصباغ: جـ٢ ص٧٩١.

(٤) محمد فريد بك: ص٢٩٣.

(٥) سرهنك: ص٢٢١.

كما هاجم أسطوله مدينة جيجل في الجزائر[١]، وساعد البنادقة في عام (١٠٧٩هـ/ ١٦٦٨م) في دفاعهم عن جزيرة كريت بمواجهة الهجمات العثمانية عليها[٢].

وبذلك وصل الخصام بين الطرفين إلى أقصاه، حتى استوجب فرنسا أن تقطع علاقتها نهائياً، أو تغيِّر سياستها. ومال الملك الفرنسي إلى إعلان الحرب على الدولة العثمانية في حين مالت هذه الدولة إلى قطع علاقتها بفرنسا[٣].

استمرت هذه الحرب، غير المعلنة بين الدولتين، حتى تولَّى الاقتصادي الشهير كولبير زمام الأمور في فرنسا، وقد توصل هذا الاقتصادي إلى نظرية، وهي أنه لا يمكن لتجارة فرنسا أن تنمو وتزدهر، إلّا عن طريق إضعاف أساطيل كل من منافستيها التجاريتين بريطانيا وهولندا، بالإضافة إلى التوسع خارج القارة الأوروبية[٤]، وإحياء التجارة الشرقية[٥]، ورأى أن قطع العلاقة مع العثمانيين يُشكل كارثة لفرنسا، لذلك أخذ يسعى، بدءاً من عام (١٠٧٦هـ/ ١٦٦٥م)، إلى إصلاح ذات البين، وتحسين العلاقة مع الباب العالي، وتمكَّن بدبلوماسيته وحكمته، بعد محاولات عدة فاشلة، من التوصل إلى نوع من التفاهم مع العثمانيين، وتوقيع معاهدة مع السلطان محمد الرابع، في (١٩ صفر ١٠٨٤هـ/ ٥ حزيران ١٦٧٣م)، مُنحت فرنسا بموجبها امتيازات جديدة. وقد هدف السلطان من وراء التفاهم مع فرنسا، إلى كسب ودها ضد عدوته النمسا، وبذلك، عادت العلاقة بين الدولتين إلى سابق عهدها من الود والصفاء، وعاد التحالف بينهما متيناً[٦].

استغل لويس الرابع عشر هذا الوضع الجيد، وهذه العلاقة الحسنة مع الباب العالي للتقرب أكثر من العثمانيين والحصول على مزيد من الامتيازات التجارية، ليواجه أعداء دولته الأوروبيين، إلا أنه غُلب على أمره، وفرضت عليه الظروف السياسية والعسكرية عقد صلح ريسويك في عام (١١٠٩هـ/ ١٦٩٨م)، من دون علم السلطان وموافقته، فاضطر مصطفى الثاني، من جهته، إلى عقد معاهدة كارلوفيتز،

---

(١) التر: ص٣٩٥.

(٢) محمد فريد بك: ص٢٩٣. سرهنك: ص١٧٤.

(٣) الصباغ: جا ص١٦١.

(٤) فيشر: ص٣٠٠.

(٥) شكّل الشرق، استناداً إلى نظرية كولبير، سوقاً طبيعية لفرنسا المتوسطية بشعوبه التي تستهلك ولا تصنع. الصباغ: جا ص١٦١.

(٦) الحقيقة أنه تعثرت المفاوضات بين الطرفين أكثر من مرة ولم تنجح إلّا في عام ١٦٧٣م، كما اتسمت العلاقات بين الدولتين بالتوتر قبل أن تتحسن ويعود التحالف متيناً في عام ١٦٨٥م. راجع الصباغ: جا ص١٦١ ـ ١٦٨. خوري وإسماعيل: جا ص١٧، ١٨.

في شهر (رجب ١١١٠هـ/ كانون الثاني ١٦٩٩م)، تنازل بموجبها عن أراضٍ عثمانية لكل من روسيا والبندقية والنمسا، كما ذكرنا من قبل[١].

العلاقة السياسية خلال القرن الثامن عشر

دخول الفرنسيين إلى مصر

ما إن وافى القرن الثامن عشر حتى بدأ نجم دولة جديدة يسطع في سماء السياسة الأوروبية، وأعني بذلك روسيا الناشئة بزعامة بطرس الأكبر، الذي وضع نصب عينيه جعلها دولة أوروبية وفتح أبواب لها على البحار الدافئة، وبدا له أن سياسته التوسعية تفرض عليه الوصول إلى البحر الأسود والسيطرة على موانئه، إلا أنه جوبه بمعارضة عثمانية قوية، وكان موقف السلطان عثمان الثاني في هذه القضية يتوافق مع أماني فرنسا التي كانت لها تجارة ناشطة في البحر الأسود، وخشيت أن تنازعها إياه روسيا[٢].

وتزايد شعور الفرنسيين بالأخطار التي تواجه بلدهم، وسلامة تجارتها في الشرق بفعل الاندفاع الروسي، وأجبرتهم حرب الوراثة النمساوية إلى التحالف مع الدولة العثمانية ليدعموا موقفهم العسكري أمام النمسا، ووعد الساسة الفرنسيون الباب العالي بدعمه ومساعدته لاستعادة بلاد المجر بحيث يُمكّنه ذلك من التصدي لروسيا إذا ما حاولت التقدم باتجاه الجنوب، فأوفد الملك لويس الخامس عشر سفيراً إلى الباب العالي، في عام (١١٥٣هـ/ ١٧٤٠م)، تمكّن بحنكته الدبلوماسية من حمل السلطان محمود الأول على الثبات في مقاومة النشاط الروسي المتزايد في البلقان، وجدّد امتيازات فرنسا السابقة، وأضاف إليها امتيازات جديدة[٣]، إلا أنه فشل في حمل الساسة العثمانيين على تغيير سياستهم السلمية مع النمسا.

لكن عهد العلاقة الجيدة بين الدولتين لم يطل، لأن لويس الخامس عشر أحجم عن تأييد سياسة وزيره شوازول، في عام (١١٨٠هـ/ ١٧٦٦م)، ورفض عقد محالفة عسكرية مع الباب العالي للوقوف في وجه الاندفاع الروسي. إنه لم يعبأ بسياسة كاترين الثانية قيصرة روسيا في الشرق، ولم يدرك أخطارها، وبُعد أهدافها، ففترت العلاقة بين الدولتين بدءاً من عهد السلطان مصطفى الثالث، واستمرت بالفتور حتى نشوب الثورة الفرنسية، في عام (١٢٠٣هـ/ ١٧٨٩م).

---

(١) راجع فيما يتعلق بظروف عقد صلح ريسويك: البطريق ونوار: التاريخ الأوروبي الحديث: ص٢١٣ ـ ٢١٥.

(٢) خوري وإسماعيل: جـ١ ص١٩. (٣) المرجع نفسه: ص٢٠.

وتعرَّض قادة الثورة للضغط العسكري والسياسي المتزايد من قبل الملوك والأمراء الأوروبيين، وخشوا أن يصبحوا في عزلة تامة عن القارة الأوروبية، فحذوا حذو فرنسوَا الأول وهنري الرابع بالتحالف مع السلطان العثماني، والاستعانة به لمواجهة أخطار التكتل الأوروبي ضد ثورتهم، إلا أنه لم يطرأ أي تغيير أساسي وجوهري على السياسة العثمانية العامة مع فرنسا، على الرغم من اعتراف السلطان سليم الثالث بالجمهورية الفرنسية، في عام (١٢٠٨هـ/ ١٧٩٤م).

هذا ولم يغب عن أذهان رجال الثورة ما للبحر الأبيض المتوسط، والبلاد الواقعة على شواطئه في إفريقيا والشرق، من أهمية كبرى في التجارة العالمية وما فيها من مراكز استراتيجية لتأمين المواصلات بين أوروبا والهند، لذلك صمَّموا على الدفاع عن الوجود الفرنسي في هذا الجزء من العالم، في الوقت الذي اشتد فيه التنافس بين فرنسا وإنكلترا.

وكانت مصر البلد الذي شخصت إليه أبصار الدولتين، لوقوعها على طريق الهند، فسعت إنكلترا، تأميناً لسلامة طريق الهند، إلى إقامة علاقات طيبة مع حكام مصر، المماليك، وعقدت، في عام (١٢٠٨هـ/ ١٧٩٤م)، معاهدة مع حاكمي مصر، مراد بك وإبراهيم بك، مُنحت بموجبها امتيازات تجارية هامة في مصر والبحر الأحمر.

كان لتوقيع هذه المعاهدة أثر سيء في الأوساط الفرنسية الحاكمة، لا سيَّما وأن القنصل الفرنسي في القاهرة كان قد فشل في كسب ودِّ المماليك. وقام البريطانيون، بعد توقيع المعاهدة، يستَعْدون المماليك على التجار الفرنسيين، ما دفع الحكومة الفرنسية إلى محاولة عقد معاهدة مع حكام مصر تمنح التجارة الفرنسية ضمانات كافية، إلا أنها لم تفلح، وفي الوقت نفسه، رفض السلطان سليم الثالث الموافقة على الاتفاقية التي عقدها المماليك مع إنكلترا.

نتيجة لهذا التعثر الفرنسي، رفع القنصل الفرنسي في القاهرة تقريراً مطولاً ينصح الحكومة الفرنسية بإنزال قوات لها في مصر على الرغم من إرادة المماليك، الذين راحوا يتمادون في إرهاق الفرنسيين، مقابل اتساع نفوذ بريطانيا، إلا أن رجال الثورة وجدوا الظروف غير ملائمة لأخذ مبادرة تُغضب الباب العالي، وتتعارض مع سياسة الجمهورية القائمة على أساس التعاون مع العثمانيين.

ورأت حكومة الإدارة التي استلمت الحكم في فرنسا، في عام (١٢١٠هـ/ ١٧٩٥م)، أن تُوطِّد أواصر علاقتها بالباب العالي وأن تضع الخطط للقضاء على عدوتيها النمسا وبريطانيا، فنجحت في التغلب على الأولى، وأخفقت في التفاهم مع الثانية، فقررت عندئذ أن تُسدِّد ضربة قاسية لها في أوروبا وفي المستعمرات البريطانية في الهند.

وتمهيداً لهذه المواجهة العسكرية، وضع العسكريون الفرنسيون خطة لاحتلال إيرلندا وجعلها قاعدة ومنطلقاً للحركات العسكرية ضد بريطانيا، وإرسال حملة إلى الهند عن طريق رأس الرجاء الصالح لا عن طريق مصر، حرصاً على العلاقة الودية مع السلطان العثماني[1]، لكن رجال السياسة لم يطمئنوا إلى إمكان تحقيق هذا المشروع بفعل سيطرة البحرية البريطانية على بحر الشمال وبحر المانش وطريق الهند، إلا أن حكومة الإدارة أصرت على تنفيذ المشروع، وشكّلت جيشاً خاصاً دعته «جيش إنكلترا» وعهدت إلى نابوليون بونابرت بقيادته[2].

لكن نابوليون بونابرت، وبعض الخبراء العسكريين، اعتقدوا، بعد إمعان النظر والفحص الدقيق على الأرض، باستحالة مهاجمة إنكلترا نظراً لتفوق أسطولها البحري، وضعف وسائل الدفاع الفرنسية، وأن من الأفضل، وربما من الأسهل، أن تُضرب خطوط مواصلاتها بمهاجمة ذلك الموقع من مواقع نفوذها العالمي الذي قد يفضي، في حال الانتصار، إلى آثار سيئة جداً وإضعاف روح الثقة والاستقرار فيها بفعل تدمير تجارتها ومصدر قوتها، وقد عنى نابوليون بونابرت مصر، بفعل وقوعها على طريق الهند، ما يسهل مساعدة حركات التمرد في هذا البلد، وربما القيام بغزوها بعد السيطرة على البحر الأحمر، والجدير بالذكر، أن الهند كانت تُشكِّل إحدى مصادر قوة إنكلترا الرئيسية[3].

ويبدو أن بعض السياسيين، أمثال تاليران، الذي سيقدَّر له أن يصبح فيما بعد وزيراً للخارجية الفرنسية، وغالون، قنصل فرنسا في القاهرة، كانت لهم الرؤية السياسية نفسها، فنصحوا حكومة الإدارة بتبني هذا التوجه[4]. هذا وشجعت كتابات رجال السياسة والرحّالة الفرنسيين الذين وصفوا الحالة الفاسدة في مصر وسهولة الاستيلاء عليها، حكومة الإدارة على تغيير خططها وتبنّي مشروع غزو مصر، على الرغم من سياسة فرنسا الخارجية القاضية بالتعاون مع الدولة العثمانية، والمحافظة على كيانها بوجه أطماع روسيا والنمسا[5]، مع الملاحظة أنه لم يكن لفرنسا آنذاك أي سبب وجيه لمحاربة مصر، ولا كانت لها شكاية جديَّة ضد السلطان سليم الثالث الذي كانت له

---

(١) خوري وإسماعيل: جا ص٥٧.

(٢) لورنس، هنري: الحملة الفرنسية في مصر: ص٣٣ ـ ٣٦. نوار ونعنعي: التاريخ المعاصر، أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية: ص٧٨.

(٣) نوار ونعنعي: المرجع نفسه. فيشر: ص٥٢، ٥٣.

(٤) لورنس: ص٢٧ ـ ٢٩.

(٥) راجع عن هذه الكتابات: شكري، محمود فؤاد: الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر: ص٤٢ ـ ٥٢.

السيادة الاسمية عليها، وإنما كانت إنكلترا هي البلد المقصود بالهجوم[1].

انتهت الاستعدادات العسكرية خلال شهر (شوال ١٢١٢هـ/ نيسان ١٧٩٨م)، فأصدرت حكومة الإدارة قراراً سرياً مؤلفاً من مقدمة وست مواد، حدَّدت فيه مهمة «جيش الشرق»، وعهدت بقيادته إلى نابوليون بونابرت، وطلبت منه أن:

١ ـ يفتح مصر ويستولي عليها، ويطرد الإنكليز من ممتلكاتهم في الشرق أو من الجهات التي يستطيع الوصول إليها.

٢ ـ يقضي على مراكز الإنكليز التجارية في البحر الأحمر، بشكل خاص، ويبسط سلطان فرنسا عليه، وأن يقطع عليهم طريق السويس[2].

٣ ـ يشق قناة تصل البحرين الأبيض المتوسط والأحمر.

٤ ـ يعمل على تحسين أوضاع السكان.

٥ ـ يحافظ على علاقات الود والصدقة مع السلطان العثماني[3].

كما أصدرت قراراً آخر كلفت بموجبه بونابرت باحتلال جزيرة مالطة، وأرسلت، في الوقت نفسه، إلى قائد الأسطول الفرنسي في المحيط الهندي، أن يرسل أكبر عدد ممكن من سفنه إلى البحر الأحمر، لمساعدة بونابرت في مصر عند طلبه.

ولما كانت حكومة الإدارة تريد أن يظل أمر هذه الحملة سراً مكتوماً فقد أمرت بأن تظل هذه الأوامر غير مطبوعة[4].

انطلق نابوليون بونابرت، في (٣ ذي الحجة ١٢١٢هـ/ ١٩ أيار ١٧٩٨م)، من مدينة طولون، على رأس جيش مؤلف من سبعة وثلاثين ألف جندي وخمس وخمسين سفينة حربية ومائتين وثمانين ناقلة[5]، واصطحب معه عدداً من العلماء الاختصاصيين في مختلف العلوم والدراسات، وبخاصة المصرية القديمة، وذلك بهدف إلقاء الضوء على آثار مصر التي لم يكن يعرف العالم عنها، في ذلك الحين، إلا النذر اليسير[6].

وسارت الأمور، في بادئ الأمر، حسب الخطة المرسومة، فاستسلمت جزيرة

---

(١) شكري: ص٧٠ ـ ٧٣.

(٢) كان الإنكليز قد استولوا على رأس الرجاء الصالح، وجعلوا استخدام هذا الطريق متعذراً على السفن الفرنسية، فلم يعد أمام الفرنسيين للوصول إلى الهند سوى طريق البحر الأحمر.

(٣) شكري: ص٧٩، ٨٠. لورنس: ص٣٩.

(٤) شكري: المرجع نفسه.

(٥) الترك، المعلم نقولا: ذكر تملك جمهور الفرنساوية الأقطار المصرية والبلاد الشامية. يذكر هذا المؤرخ، الذي كان شاهد عيان للأحداث، أن جيش نابوليون قد تألف من ٦٠ ألف جندي وأربعمائة وخمسين سفينة: ص٢٦. لورنس: ص٥٢. خوري وإسماعيل: جـ١ ص٨١.

(٦) شكري: ص٨٢. لورنس: ص٣٨، ٣٩.

مالطة في (٢٧ ذي الحجة/ ١٢ حزيران)[١]، ونزل الفرنسيون في أول تموز على الساحل المصري، أمام مدينة الإسكندرية، ثم دخلوها عنوة، وترك نابوليون بونابرت فيها حامية عسكرية بقيادة القائد كليبر، وتابع طريقه باتجاه القاهرة[٢].

وحاول القائد الفرنسي، أثناء زحفه، أن يسترضي السكان، لكن المماليك، بقيادة مراد بك، صمّموا على القتال حفاظاً على نفوذهم، فهزمهم في معركة الأهرام الشهيرة، في (٧ صفر ١٢١٣هـ/ ٢١ تموز ١٧٩٨م)، ودخل على أثرها القاهرة، وأعلن أنه لم يأتِ إلى مصر فاتحاً بل حليفاً للدولة العثمانية، لتوطيد سلطانها، ومحاربة المماليك الثائرين، ثم آلت إليه السيطرة على البلاد[٣].

وبعد أيام معدودة، وصلت إليه أنباء سيئة، فقد عثر القائد الإنكليزي نلسن على الأسطول الفرنسي في خليج أبي قير ودمره تدميراً كاملاً، في (١٨ صفر/الأول من آب)، فقطع بذلك الاتصالات والمواصلات بين نابوليون وفرنسا[٤].

أدرك نابوليون بونابرت على الفور أهمية تلك الضربة، ونتيجتها في انهيار آماله في مصر واحتلال الشرق، والوصول إلى الهند، إلا أنه تظاهر بالاستهانة بالأمر، لكن الحملة كان مقضياً عليها بالفشل بسبب تفوق بريطانيا البحري، لذلك حاول أن يكيّف وضعه في مصر من خلال تنفيذ سياسة فرنسية خاصة هدفها استمالة المصريين، وتقضي بـ:

١ ـ احترام الدين الإسلامي.

٢ ـ المحافظة على تقاليد أهل البلاد وعاداتهم.

٣ ـ فصل المصريين عن الدولة العثمانية عن طريق بذر الشقاق بينهم وبين العثمانيين.

٤ ـ القيام بدعاية واسعة بين الشعوب الإسلامية في الأقطار المجاورة، لإظهار مبلغ احترام الفرنسيين للدين الإسلامي وللمسلمين، ولإقناع حكامهم بأن إقامة علاقات الصداقة مع فرنسا، واستئناف النشاط التجاري بين بلادهم ومصر؛ سوف يعود عليهم بفوائد كبيرة.

٥ ـ تأليف حكومة وطنية تكون أداة تُمكّنه من الوقوف على رغبات المصريين،

---

(١) الترك: ص٢٦. شكري: ص٨٤. لورنس: ص٥٢ ـ ٥٥.

(٢) الترك: ص٢٨. الجبرتي، عبد الرحمٰن بن حسن: عجائب الآثار في التراجم والأخبار: ج٣ ص٢.

(٣) راجع تفاصيل احتلال القاهرة عند الجبرتي: ج٣ ص١١ ـ ١٥. شكري: ص٨٧ ـ ٩٠. لورنس: ص١٣٩ ـ ١٥١.

(٤) الترك: ص٤٤، ٤٥.

ويتخذ منها وسيلة لنشر أوامره[١].

أزعجت هذه السياسة الدوائر الحاكمة في البلاط العثماني، ما جعل الدولة العثمانية تميل إلى الانضمام إلى إنكلترا لمحاربة فرنسا، وإخراجها من مصر[٢]. كان ذلك، في الوقت الذي نشطت فيه الدبلوماسية البريطانية والروسية لإقامة تحالف مع الدولة العثمانية ضد فرنسا. تردد الباب العالي، في بادئ الأمر، لكنه سرعان ما نبذ هذا التردد عندما بلغته أنباء هزيمة الأسطول الفرنسي في أبي قير.

وهكذا حقَّقت كل من بريطانيا وروسيا هدفها بدفع الباب العالي إلى عقد محالفة معها، وإعلان الحرب على فرنسا، في الوقت الذي سعت فرنسا، عبثاً، عبر سفيرها في إستانبول، أن تُطمئن الباب العالي بنياتها السلمية[٣].

وتمخَّض عن التعاون الأوروبي مع الباب العالي عقد محالفة دفاعية هجومية في إستانبول بين الدولة العثمانية وروسيا، في (٢٥ رجب/ ٢٣ كانون الأول)، مدتها ثماني سنوات، تعهد كل طرف فيها بضمان أملاك الطرف الآخر[٤].

بالمقابل، عقدت بريطانيا محالفة مع الدولة العثمانية، في (٢٨ رجب ١٢١٣هـ/ ٥ كانون الثاني ١٧٩٩م)، هدفها التعاون لإخراج الفرنسيين من مصر، وأهم ما جاء فيها:

١ ـ تعهد كل طرف بضمان أملاك الطرف الآخر.

٢ ـ ضرورة مواصلة الحرب ضد فرنسا حتى إخراجها من مصر.

٣ ـ عدم إقدام أحد الطرفين المتعاقدين على إبرام صلح منفرد مع الأعداء، من دون موافقة الطرف الآخر[٥].

والراجح أن بريطانيا كانت تهدف إلى أبعد من ذلك، فقد خشيت على طريق الهند من أن تقع في قبضة دولة قوية كفرنسا، ولم يكن يهمها في شيء الحفاظ على أملاك الدولة العثمانية، إلَّا بقدر ما يخدم ذلك مصالحها.

---

(١) شكري: ص٩١، ٩٢. (٢) الترك: ص٤٩.

(٣) شكري: ص١٥١. راجع فيما يتعلق بمساعي فرنسا الدبلوماسية في إستانبول: خوري وإسماعيل: جا ص٩٦ ـ ١٠٠.

(٤) أُلحق بهذه المعاهدة ملحق سري تعهَّدت فيه روسيا بأن تساعد الدولة العثمانية عسكرياً، بينما تعهدت الدولة العثمانية مقابل هذه المساعدات بمنح روسيا الحق في أن تمر سفنها الحربية في المضائق مروراً حراً لهذه المرة فقط، راجع:

Saul. E. Norman: Russian and the Mediterranean: pp61-77. Hurewitz: I p65.

(٥) شكري: ص١٢٣. خوري وإسماعيل: جا ص١٠٨، ١٠٩.

وهكذا مهَّد عقد هاتين المعاهدتين لتشكيل المحالفة الدولية الثانية ضد فرنسا، إذ سرعان ما انضمَّت مملكة نابولي إلى الحلفاء، بمقتضى معاهدة إستانبول في (١٤ شعبان/ ٢١ كانون الثاني)، كما ضغطت بريطانيا وروسيا على النمسا، فأعلنت الحرب على فرنسا، في (١٧ شعبان/ ٢٤ كانون الثاني)، وظلت بروسيا وحدها خارج نطاق هذه المحالفة[١].

وأصدر السلطان العثماني، في (٨ ربيع الآخر ١٢١٤هـ/ ٩ أيلول ١٧٩٩م)، منشوراً ندَّد فيه بتصرف فرنسا، ثم ألقى القبض على السفير الفرنسي في إستانبول، ويدعى روفان، ومواطنيه وزج بهم في السجن، وكان هذا العمل في عرف الدبلوماسية العثمانية بمثابة إعلان الحرب[٢].

الحرب في بلاد الشام

نتيجة لفشل سياسته الرامية إلى إحداث شرخ بين الدولة العثمانية والمصريين، بدأ نابوليون بونابرت في تنفيذ سياسة جديدة، فكتب إلى ولاة دمشق وعكا وألبانيا، عبد الله باشا العظم وأحمد باشا الجزار وعلي بتلن، يعلمهم أن السبب المباشر لمجيء الفرنسيين إلى مصر، رغبتهم في معاقبة المماليك الذين امتنعوا عن طاعة السلطان، وإقامة علاقات ودية مع الباب العالي، وطلب منهم التعاون معه، إلا إن هؤلاء رفضوا ذلك. وكان عليه في الوقت نفسه مواجهة قوى التحالف الثلاثي في أوروبا بالإضافة إلى عداء الدولة العثمانية، إذ بدخول هذه الدولة الحرب تضاءلت أحلامه في إنفاذ حملة إلى الهند، واستبدل بها الهدف الأصغر، وهو إرسال حملة إلى بلاد الشام مستبقاً الهجوم الذي ينتظره من الشمال[٣].

والواقع أن أسباباً عديدة أقنعته بضرورة غزو بلاد الشام قبل أن يبدأ أعداؤه الهجوم عليه في مصر. فقد بعثت الحكومة الفرنسية، منذ أن أخفقت مساعيها في إستانبول وبعد أن قُطعت المواصلات بين فرنسا ومصر، وقام التكتل الأوروبي بمضايقتها؛ تعليمات إلى نابوليون بونابرت خيَّرته تنفيذ أحد الخيارات الثلاثة:

١ - البقاء في مصر، ودعم مركزه فيها بشكل يُمكِّنه من صد الهجوم العثماني عليه.

٢ - التقدم نحو الهند حيث يجد هناك شعباً متوثباً ضد إنكلترا، وعلى استعداد للتعاون معه بهدف تقويض دعائم السيطرة الإنكليزية في تلك البلاد.

---

(١) شكري: ص١٢٣. فيشر: ص٥٤.

(٢) سرهنك: ص٢٤٣. خوري وإسماعيل: جـ١ ص١٠١.

(٣) فيشر: ص٥٤.

٣ ـ الزحف براً إلى إستانبول، فيسبق بذلك عملية العدو الذي يُهدِّده[١].

وكان قد بلغ نابوليون بونابرت أنباء عن تقدم جيش عثماني، بقيادة إبراهيم بك وأحمد باشا الجزار، باتجاه الحدود المصرية، وسيطرة هذا الأخير على قلعة العريش، فأصدر أوامره الخاصة بالعمليات العسكرية[٢]. وسيطر الجيش الفرنسي على العريش، وخان يونس، وغزة، والرملة، واللد، ويافا، ثم كتب إلى أحمد باشا الجزار والي عكا يدعوه إلى وقف القتال، والعيش في سلام مع الفرنسيين، والانضمام إليهم ضد أعدائهم الإنكليز والمماليك[٣].

لكن حدث أن تفشى الوباء بين جنوده، في الوقت الذي كان فيه الجيش على وشك استئناف الزحف نحو عكا، وأعاق ازدياد تفشي المرض في الجند إلى إضعاف قوته. لكن نابوليون بونابرت مضى يشق طريقه إلى عكا وضرب عليها حصاراً مركزاً في شهر (شوال/آذار)، وقد خفَّ السير سدني سميث لمساعدة المدينة المحاصَرة بسفنه. وكان ليقظة أحمد باشا الجزار أثر كبير في مضايقة الفرنسيين، وتحقَّقت هزيمة نابوليون بونابرت في النهاية[٤].

ووصل إلى نابوليون بونابرت، أثناء حصاره عكا، خبر تقدم جيش الحلفاء المجتمع في رودس باتجاه السواحل الشامية، كما علم بأن الإنكليز أشعلوا نار حرب أوروبية ضد فرنسا، وأن عمارة عثمانية في طريقها إلى مصر، وأن الأسطول الروسي احتل جزيرة كورفو وأخرج الفرنسيين منها، وأن حكومة الإدارة قطعت عنه الإمدادات بفعل سياسة بعض القادة الفرنسيين الذين تآمروا عليه، وكان قد فشل في استمالة بعض الزعماء المحليين أمثال الشيخ عباس ظاهر العمر في صيدا، ومراد زادة في دمشق، والأمير بشير الشهابي أمير لبنان[٥].

لهذه الأسباب، قرر القائد الفرنسي فك الحصار عن عكا بعد أربعة وستين يوماً، والعودة إلى مصر في شهر (ذي الحجة/أيار)، على الرغم من أنه تغلَّب على جيش عثماني خرج من دمشق لمساعدة المدينة المحاصَرة[٦]، وقد بقي له من القوة ما مكَّنه

---

(١) شكري: ص١٢٤، ١٢٥. خوري وإسماعيل: جـ١ ص١١٢.

(٢) الترك: ص٦٦ ـ ٧٣.

(٣) تجد نص الكتاب عند الترك: ص٥٠. الجبرتي: جـ٣ ص٧٨، ٨٠، ٨٤، ٩٣.

(٤) الترك: ص٧٦. شكري: ص١٢٧. لورنس: ص٣٤٦ ـ ٣٦٤.

(٥) الترك: ص٨٠، ٨١. يُعدِّد الجبرتي تبريرات نابوليون بالانسحاب من أمام عكا، وقد كتبها القائد الفرنسي في منشور في القاهرة بعد عودته: جـ٣ ص١١٥، ١١٦.

(٦) الترك: المصدر نفسه. الجبرتي: جـ٣ ص١١٧.

من القضاء على جيش عثماني أُرسل إلى مصر، في معركة أبي قير البرية في (٢١ صفر ١٢١٤هـ/ ٢٥ تموز ١٧٩٩م)، وأسر قائده مصطفى باشا[١].

ويبدو أن هذا الانتصار لم يؤدِّ إلى تحسين فرص نجاح الحملة تحسيناً حقيقياً، إذ في هذا الوقت أخذت الأنباء المزعجة تتوالى من أوروبا، فقد أضحت فرنسا تواجه ائتلافاً جديداً، وتتكبد هزائم قاسية، فرأى من الأفضل أن يغادر مصر لمصلحته ولمصلحة فرنسا.

خروج الفرنسيين من مصر

أبحر نابوليون بونابرت سراً من الإسكندرية، في (٢١ ربيع الأول/ ٢٣ آب)، مع بعض قواته، تاركاً الجيش الفرنسي في مصر بقيادة كليبر[٢]. وكان عدد الجنود الفرنسيين قد تضاءل كثيراً بفعل الحروب والطاعون، وأن العدد الذي بقي منه لا يكفي لحماية السواحل، وحفظ طريق الصالحية، والمحافظة على الأمن في الداخل، فشعر بثقل التبعة التي ألقاها بونابرت على عاتقه[٣].

لذلك بدأ كليبر على الفور السعي إلى التفاوض مع العثمانيين من أجل الوصول إلى شروط مناسبة لخروج الفرنسيين من مصر[٤]. وقد رحَّب العثمانيون بفكرة التفاوض حتى يتسنى لهم إعادة مصر إلى حظيرة الدولة، بالإضافة إلى أنه لم يكن من مصلحتهم خوض غمار حرب عنيفة مع الفرنسيين في مصر بفعل اختلال نظام جيوشهم، وخروج أحمد باشا الجزار على سلطانهم، وتدخل روسيا البحري، حيث راح الأسطول الروسي يمخر عباب المياه العثمانية، وأضحى العثمانيون أمام هذه الأخطار والصعوبات يفضِّلون تحصين المضائق، وتضاءل، بالتالي، الاهتمام بمصر أو بأي إقليم آخر من أقاليم الدولة.

تمخَّضت المفاوضات عن توقيع اتفاقية العريش، في (٢٧ شعبان ١٢١٤هـ/ ٢٤ كانون الثاني ١٨٠٠م)، التي حدَّدت كيفية انسحاب الجيش الفرنسي من مصر، بسلاحه وعتاده وجميع منقولاته، على سفن يضعها الباب العالي تحت تصرفه في مدة ثلاثة أشهر من تاريخ توقيع الاتفاق، قابلة للتجديد في حال عدم قيام الباب

---

(١) الترك: ص٨٨، ٨٩، ٩١ ـ ٩٣.

(٢) الترك: ص٩٦، ٩٧. لقد أعطى بونابرت قبل مغادرته مصر القائد كليبر تعليمات يُفهم منها أنه شاء أن يجعل مصر موضوع مساومة مع الباب العالي وأداة استدراج لإخراجه من التحالف الدولي الثاني ضد فرنسا. راجع: خوري وإسماعيل: جـ١ ص١٢٣، ١٢٤.

(٣) لورنس: ص٤٢٧، ٤٢٨.

(٤) المرجع نفسه: ص٤٤١ ـ ٤٤٣.

العالي بتجهيز السفن اللازمة للنقل قبل نهاية هذه المدة[١].

لكن إنكلترا، وهي الطرف الثالث في هذه القضية، رفضت هذه الاتفاقية بعد أن تبدّدت مخاوفها من أي خطر فرنسي محتمل على ممتلكاتها في الهند، كما أدركت أن عودة «جيش الشرق» إلى فرنسا يمكن أن يشكل خطراً على التحالف الأوروبي، لذلك أصرَّت على استسلام الجيش الفرنسي من دون قيد أو شرط، ومعاملة أفراده كأسرى حرب أو بقائهم محصورين ضمن دائرة فتوحهم الضيقة[٢].

ويبدو أن القائد الفرنسي رفض تسليم سلاحه إلى البريطانيين وفضّل المقاومة، واصطدم في شهر (شوال/آذار) بجيش عثماني، بقيادة الوزير مصطفى باشا، عند المطرية في معركة هليوبوليس وانتصر عليه، وكان هذا الجيش قد أُرسل إلى مصر لاستلامها من الفرنسيين، وفقاً لاتفاقية العريش[٣].

عاد كليبر بعد انتصاره إلى القاهرة، وحتى يقوّي مركزه الداخلي، سعى إلى كسب صداقة المماليك، فعقد معاهدة مع مراد بك، حاكم مصر السابق، اعترف به حاكماً على صعيد مصر باسم الحكومة الفرنسية لقاء تعهده بدفع رسوم أميرية إلى الخزينة الفرنسية، وبإقامة حامية فرنسية مملوكية مشتركة في مرفأ القصير، ويُقدِّم كل منهما للآخر مساعدة عسكرية إذا تعرَّض للاعتداء[٤]، إلا أنه لم يعتقد، في قرارة نفسه، بأن هذه المحالفة سيكون لها من التأثير ما يساعده على حل الأزمة حلاً جذرياً.

ويبدو أن الحكومة البريطانية شعرت، بعد نتائج معركة هليوبوليس وإصرار كليبر على المقاومة، بخطأ إصرارها على استسلام الجيش الفرنسي ومعاملة جنوده كأسرى حرب، فأعادت النظر في قرارها ووافقت على اتفاقية العريش[٥].

وكشفت المباحثات الدبلوماسية بين الباب العالي وبريطانيا وكليبر، بشأن الجلاء عن مصر، خداع الحكومة البريطانية للدولة العثمانية التي استاءت من موقف هذه الأخيرة من اتفاقية العريش، ولم تُخفِّف عودة الحكومة البريطانية عن قرارها الرافض من سوء ظن الباب العالي في سياستها الشرقية، لذلك عمدت الدولة العثمانية إلى إجراء مفاوضات مباشرة مع القائد الفرنسي، وأرسلت الأميرال حسين إلى مصر لهذه الغاية.

---

(١) تجد تفاصيل المفاوضات بين الجانبين العثماني والفرنسي، وكذلك نصوص بنود اتفاقية العريش عند الترك: ص١٠١، ١٠٢، ١٠٥ ـ ١١٤. الجبرتي: ج٣ ص١٤١ ـ ١٤٧.

(٢) خوري وإسماعيل: ج١ ص١٤٦.

(٣) تجد تفاصيل هذه الأحداث عند: شكري: ص١٩٧ ـ ٢٠٨.

(٤) خوري وإسماعيل: ج١ ص١٤٨. لورنس: ص٤٨٧، ٤٨٨.

(٥) خوري وإسماعيل: ج١ ص١٥٢.

وأراد كليبر اغتنام هذه المبادرة السلمية للتحدث إليه بصراحة، فأطلعه على حقائق السياسة البريطانيا تجاه الدولة العثمانية، وعلى ما في هذه السياسة من خطر على مصالح السلطان في الشرق، وعلى أوضاع البلاد الواقعة على طريق الهند[1].

إلا أن القدر كان له بالمرصاد، فقد اغتيل، في (٢١ محرم ١٢١٥هـ/ ١٤ حزيران ١٨٠٠م)، على يد شخص حلبي يُدعى سليمان، في وقت كانت الحملة في أدق ظروفها السياسية والعسكرية. فالأسطولان العثماني والبريطاني يسيطران على الساحل المصري، والصدر الأعظم يوسف باشا يرابط بجيش كثيف عند الحدود الشمالية الشرقية، واتفاقية العريش تتأرجح بين الرفض والقبول[2].

وتسلَّم القائد منو قيادة القوات الفرنسية في مصر خلفاً لكليبر، وكان قد اعتنق الإسلام وتسمى باسم عبد الله منو[3]، وكان تفكيره السياسي مغايراً لتفكير سلفه، حيث اعتقد أن اتفاقية العريش كانت في الحقيقة والواقع وثيقة استسلام، وأن للحكومة الفرنسية وحدها حق تقرير مصير الحملة ومستقبل مصر[4]، فقطع برؤيته السياسية هذه الطريق على كل محاولة تقوم من الجانب العثماني أو البريطاني لاستئناف المفاوضات بشأن الجلاء، ووضع المصير كله بيد الحكومة المركزية[5].

وافقت الحكومة الفرنسية، استناداً إلى المعطيات السياسية الدولية آنذاك، على بقاء الحملة في مصر وثبّتت منو قائداً عاماً لها. وبدأ هذا القائد الجديد ينظم أمور مصر الداخلية، والمالية، والإدارية، ليجعلها مستعمرة غنية ومركزاً للتجارة الفرنسية في الشرق، وعلى طريق الهند. وفي الوقت نفسه، مال نابوليون بونابرت، الذي تسلَّم الحكم في فرنسا، إلى الدبلوماسية في معالجة قضية مصر، بعد أن تعذَّر إمداد الحملة بالمساعدات والمؤن، فأجرى مباحثات مع الحكومتين العثمانية والبريطانية انتهت بالفشل، على الرغم من مرونة الموقف العثماني الذي مال إلى السلم مع فرنسا، بعد أن اتضح للسلطان أن السياسة البريطانية في الشرق تهدف إلى تأمين مصالح بريطانيا ولا تعبأ بمصالح الدولة العثمانية، إلا أنه رأى نفسه مضطراً، حفاظاً على ظواهر محالفته مع بريطانيا، أن يُبقي جيشه على الحدود الشمالية الشرقية في حالٍ جهوزية، ريثما يتم توقيع الصلح النهائي[6].

وسادت العلاقة الروسية ـ الفرنسية في هذه الأثناء حال من التحسن، ثم ما لبثت

---

(١) خوري وإسماعيل: جا ص١٥٥.

(٢) الجبرتي: ج٣ ص١٩٠. شكري: ص٢٢٤. لورنس: ص٥٠٢، ٥٠٣.

(٣) الجبرتي: المصدر نفسه: ص٢١٨.

(٤) خوري وإسماعيل: جا ص١٥٠.

(٥) المرجع نفسه: ص١٥٦، ١٥٧.

(٦) المرجع نفسه: ص١٥٨.

أن تطورت إلى نوع من التفاهم على شروط الصلح، ووسائل الحد من النفوذ البريطاني، وبالتالي إلى اتفاق سري على اقتسام أراضي الدولة العثمانية، لكنَّ السلطان سليم الثالث تمكَّن من الوقوف على الكثير من أسرار المباحثات التي جرت بين البلدين، ونظر بحذر إلى هذا التقارب الذي لا يمكن أن يقوم إلا على حساب الدولة العثمانية، ثم علم بحقيقة فحوى المباحثات، ما دفعه إلى العودة إلى سياسة التقارب مع بريطانيا[1].

وتعاون الطرفان للقيام بهجوم مشترك على مصر لإخراج الفرنسيين منها، وتمكَّنا من الانتصار على منو في معركة الإسكندرية، في (شوال ١٢١٥هـ/آذار ١٨٠١م)، ثم زحفا نحو القاهرة التي استسلمت حاميتها. وعملت إنكلترا على إجلاء الفرنسيين على سفنها، في (٢٢ ربيع الآخر ١٢١٦هـ/أيلول١٨٠١م)[2]، فانتهت بذلك الحرب، وعادت مصر إلى حظيرة الحكم العثماني.

وفي (٢٣ ذي القعدة ١٢١٦هـ/٢٧ آذار ١٨٠٢م) عُقدت معاهدة صلح أميان، بين فرنسا وبريطانيا وإسبانيا وهولندا، رتَّبت أوضاع أوروبا بمعزل عن الباب العالي[3]، وعندما علم السلطان سليم الثالث أن المعاهدة تمت بمنأى عن ممثله، أدرك أهداف الدول الكبرى في تقاسم مناطق النفوذ على حساب الدولة العثمانية.

وماطلت إنكلترا، في هذا الوقت، في سحب جيوشها من مصر، واحتلت روسيا جزائر اليونان، ما دفع السلطان إلى الدخول في مفاوضات مع فرنسا بشأن إعادة العلاقة بينهما إلى ما كانت عليه قبل عام (١٢٠٣هـ/١٧٨٩م)، وتجديد الاتفاقيات السابقة، نتج عنها عقد اتفاقية، في (٢٣ صفر ١٢١٧هـ/٢٥ حزيران ١٨٠٢م)، تركزت حول إخلاء مصر، وتجديد امتيازات فرنسا في الشرق، وأهم ما تضمنته:

١ ـ عوده مصر إلى حكم الدولة العثمانية مع ما كان لها من الحقوق.

٢ ـ إقامة جمهورية مستقلة في جزائر اليونان، تحت حماية الباب العالي[4].

٣ ـ تتعهد الدولة العثمانية برد كل ما صادرته من أملاك الفرنسيين، ومنح فرنسا امتيازاتها السابقة الممنوحة لها بموجب معاهدة (١١٥٣هـ/١٧٤٠م).

---

(١) راجع فيما يتعلق بالمفاوضات بين فرنسا وروسيا. خوري وإسماعيل: جـ١ ص١٦٤ ـ ١٦٧.

(٢) راجع فيما يتعلق بجلاء الفرنسيين عن مصر: الترك: ص١٥٢، ١٥٣، ١٦١ ـ ١٦٤.

(٣) الجبرتي: جـ٣ ص٣٠١، ٣٠٢. راجع فيما يتعلق بمفاوضات الصلح: خوري وإسماعيل: جـ١ ص١٨٢ ـ ١٨٦. أما بشأن بنود الصلح فيمكن الرجوع إلى غرانت وتمبرلي: أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين: جـ١ ص١٧٣، ١٧٤.

(٤) تم الاتفاق على ذلك بعد أخذ موافقة روسيا.

٤ ـ يكون لمراكب فرنسا التجارية، حق الملاحة في البحر الأسود أُسوة بمراكب روسيا[(١)].

واضطرت بريطانيا أخيراً، تحت ضغط السلطان سليم الثالث، وإلحاح فرنسا، إلى إجلاء جيوشها عن مصر في (أوائل صفر ١٢١٨هـ/ أواخر أيار ١٨٠٣م).

العلاقات العثمانية مع الدول الأوروبية بعد خروج الفرنسيين من مصر

قوبل صلح أميان بارتياح عميق في جميع أنحاء أوروبا، وقد أمل الأوروبيون في انتهاء عواصف الحرب وإحلال السلام والهدوء، ومع ذلك لم يتجاوز هذا الصلح مدة عامين حيث ما لبث أن عادت غيوم الحرب تتجمَّع في سماء أوروبا.

وسرعان ما ظهر إلى الوجود تكتلان: تكتل فرنسي ـ إسباني، وتكتل إنكليزي ـ سويدي ـ روسي ـ نمساوي، وراح كل تكتل يستعد للحرب[(٢)].

ونظراً لموقع الدولة العثمانية الاستراتيجي، فقد توجَّهت الأنظار إليها لاستقطابها، فحاولت فرنسا إغراءها لدخول التحالف الفرنسي ـ الإسباني، إلا أن السلطان قرر أن يلتزم سياسة الحياد. وطلبت فرنسا من السلطان الاعتراف بنابوليون بونابرت امبراطوراً، وضيَّقت عليه، إلا أن تهديدات روسيا حالت بينه وبين هذا الاعتراف، ولم يفلح الخطاب الخاص الذي أرسله نابوليون بونابرت إلى السلطان سليم الثالث في تغيير سياسته[(٣)]، ولم يتم هذا الاعتراف إلا في عام (١٢٢١هـ/ ١٨٠٦م) بعد أن جدَّد العثمانيون معاهدة التحالف الدفاعي مع روسيا في عام (١٢٢٠هـ/ ١٨٠٥م)[(٤)].

وكان نابوليون بونابرت قد عهد إلى سفيره الجديد في إستانبول، وهو سبستياني، أن يُقنع السلطان بأن يستبدل المعاهدة العثمانية ـ الروسية بمعاهدة عثمانية ـ فرنسية موجهة ضد روسيا وبريطانيا، وأوصاه بأن يعمد في المرحلة الأولى إلى إقناعه بأن تحالفه مع فرنسا يتيح له الفرصة لاستعادة بساربيا وشبه جزيرة القرم من روسيا، وأن يستعمل في المرحلة الثانية، في حال تلكؤ السلطان، لغة التهديد ووسائل الضغط. وأثناء إقامته في إستانبول، أرسل السفير الفرنسي تقريراً سرياً إلى حكومته وردت فيه عبارة تفيد أن جيشاً من ستة آلاف مقاتل يكفي لغزو مصر، فبدا من ذلك أن فكرة استئناف طموحات فرنسا في مصر قد تجدَّدت ما أدىَّ إلى تخوف إنكلترا[(٥)].

---

(١) تجد نص المعاهدة عند: خوري وإسماعيل: جـ١ ص٢٥٩ ـ ٢٦١ .Hurewitz: I pp71, 72

(٢) فيشر: ص٧٧.

(٣) أرسل الخطاب مع الجنرال سبستياني، الذي وصل إلى إستانبول في العاشر من آب عام ١٨٠٦م. محمد فريد بك: ص٣٨٧.

(٤) المقصود هنا معاهدة عام ١٧٩٨م.

(٥) فيشر: ص٧٤.

وراح الجنرال سبستياني يعمل لصالح حكومته، فتمكَّن من إقناع السلطان بعزل حاكمي الأفلاق والبغدان المنحازين لروسيا، ما أزعج هذه الأخيرة التي خشيت من امتداد نفوذ فرنسا إلى الشرق، ووقوفها حجر عثرة في تحقيق أطماعها في المياه الدافئة، فأقدمت على احتلال الإمارتين[1].

الحقيقة أن روسيا كانت متجهة نحو التوسع على حساب الدولة العثمانية، في حين كانت مخططات فرنسا تهدف إلى جعل النفوذ الفرنسي متفوقاً في إستانبول والقاهرة، وهذا يعني القضاء على آمال روسيا.

وأدرك القيصر إسكندر الأول، (١٢١٦ ـ ١٢٤٠هـ/ ١٨٠١ ـ ١٨٢٥م)، أن الدخول في حرب ضد فرنسا لن يُعرض بلاده لخسائر جسيمة، لأن ميادين الحرب ستكون بعيدة عن الأراضي الروسية، بالإضافة إلى أن إنكلترا أبدت استعدادها لمساندته.

وكانت قد طرأت، آنذاك، تغييرات سريعة على الموقفين السياسي والعسكري في أوروبا نتيجة انتصارات نابوليون بونابرت[2]، ما ساعد سبستياني على تأجيج الموقف بين الدولة العثمانية وروسيا، فأقدمت الأولى على إعلان الحرب على الثانية[3]. انحازت إنكلترا إلى جانب روسيا، فأرسلت أسطولاً بحرياً، بقيادة اللورد دكورث، رسا في تينيدوس أمام الدردنيل[4]، وفي الوقت نفسه، أرسل السفير الإنكليزي لدى إستانبول، السير أربوثنوت، مذكرة إلى الباب العالي يطلب منه التحالف مع إنكلترا، وتسليم الأساطيل العثمانية، وقلاع الدردنيل إليها، والتنازل عن الأفلاق والبغدان إلى روسيا، وطرد الجنرال سبستياني وإعلان الحرب على فرنسا، وأنذره في حال رفضت الدولة العثمانية هذه المطالب، فإن الأسطول الإنكليزي سوف يجتاز الدردنيل ويطلق مدافعه على العاصمة[5].

رفض الباب العالي الإذعان لمطالب إنكلترا، بناء على نصيحة فرنسا، ما دفع دكورث إلى عبور الدردنيل وبحر مرمرة والبوسفور من دون عناء، ودمَّر السفن الحربية العثمانية الراسية فيها، ووصل إلى غاليبولي، وظهر، في (٢ ذي الحجة

---

(١) محمد فريد بك: ص٣٨٧.

(٢) انتصر نابليون على النمسا في موقعة أولم، في العشرين من شهر تشرين الأول عام ١٨٠٥م، كما انتصر على جيش نمساوي روسي مشترك في أوسترليتز، في الثاني عشر من شهر كانون الأول، وعلى جيش بروسي في يينا، في الرابع عشر من شهر تشرين الأول عام ١٨٠٦م، وعلى جيش روسي في فريدلاند، في الثالث من شهر حزيران عام ١٨٠٧م. راجع فيما يتعلق بانتصارات نابليون: فيشر: ص٨٠ ـ ٨٢. الشناوي: جا ص٢٠٣، ٢٠٤. غرانت وتمبرلي: جا ص١٩٩ ـ ٢٢٢.

(٣) محمد فريد بك: ص٣٨٨.

(٤) سرهنك: ص٢٥٢.

(٥) محمد فريد بك: ص٣٨٨.

١٢٢١هـ/ ١٠ شباط ١٨٠٧م)، أمام العاصمة التي سادها الفزع[١].

تحرَّج موقف الدولة العثمانية بسبب الضغوط الفرنسية والإنكليزية، فكان عليها أن تفكر ملياً في تقدير الموقف السياسي والعسكري، فعمدت إلى أسلوبها المألوف، وهو المماطلة والتسويف، ولم يكن باستطاعتها طرد الجنرال سبستياني بفعل السيطرة الفرنسية القوية على أوروبا[٢]. وترسَّخ لديها، بعد مشاورات طويلة، الاقتناع بأن فرنسا أشد خطراً عليها من إنكلترا، فمالت إلى التحالف معها، ثم أخذت في تحصين العاصمة بمساعدة الفرنسيين، عندئذ أدرك دكورث استحالة البقاء داخل المضائق، وأبى أن يتحمل مسؤولية قصف المدينة بالمدافع، كما خشي من أن يصبح محاصراً بين المضيقين، فأصدر أوامره بالانسحاب[٣].

توجَّه دكورث، بعد انسحابه، نحو مصر لينفِّذ الشق الثاني من خطة الحكومة البريطانية، وهي احتلال الإسكندرية، كي تتخذها القوات الإنكليزية نقطة انطلاق لتحركاتها في الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط ضد فرنسا والدولة العثمانية[٤]، فاحتل الإسكندرية في (٧ محرم ١٢٢٢هـ/ ١٧ آذار ١٨٠٧م)، إلا أنه فشل أمام رشيد، ويئس أخيراً من محاولة تثبيت أقدامه والتوسع في عمق مصر، وبخاصةً أنه حُرم من المساعدات من قِبَل حكومته بفعل اشتداد الحرب في أوروبا، فرحل مكرهاً عن الديار المصرية[٥].

ونتيجة لانتصار نابوليون بونابرت في فريدلاند على روسيا، تقهقرت هذه الأخيرة وأخلت جيوشها ولاية البغدان[٦]، أعقب ذلك توقيع صلح بين الجانبين الفرنسي والروسي في تيلسيت، في (١ جمادى الأولى/ ٧ تموز)، تضمَّن جانب منه كيفية تنظيم العلاقات الروسية والفرنسية مع الدولة العثمانية، وأهم ما جاء فيه، فيما خصّ هذا الجانب:

١ ـ تتوقف الحكومة الروسية عن محاربة الدولة العثمانية حتى يتوسط نابوليون بونابرت بين الجانبين.

٢ ـ تنسحب جيوش روسيا من ولايتي الأفلاق والبغدان فور توقيع معاهدة الصلح، ولا تدخلها الجيوش العثمانية حتى يتم الصلح نهائياً[٧].

وعُقدت معاهدة سرِّية بين نابوليون بونابرت وإسكندر الأول، تقضي بسلخ الولايات

---

(١) محمد فريد بك: ص٣٨٨. أوزتونا: جـ١ ص٦٥٦.

(٢) الشناوي: جـ١ ص٢١٠. (٣) محمد فريد بك: ص٣٨٩.

(٤) Douin. G et Mme Fawtier. E.C: L'Angleterre et L'Egypte, La Campagne de 1807: pp1-2.

(٥) سرهنك: ص٢٥٦ ـ ٢٥٩. (٦) محمد فريد بك: ص٣٩٤، ٣٩٥.

(٧) راجع فيما يتعلق بصلح تيلسيت: فيشر: ص٨٣. غرانت وتمبرلي: جـ١ ص٢٢٠، ٢٢١. وفيما خصّ الجانب العثماني الوارد في هذا الصلح: محمد فريد بك: ص٣٩٥.

العثمانية في أوروبا عن جسم الدولة باستثناء إستانبول وما حولها، ثم تقسيمها بين الدولتين الفرنسية والروسية وإرضاء النمسا بإعطائها قسماً صغيراً، وذلك في حال رفض الباب العالي توسط فرنسا لوضع حد للاضطرابات المعادية لروسيا التي شهدتها العاصمة مؤخراً[1].

والحقيقة أن إسكندر الأول طالب ببساربيا والأفلاق والبغدان وقلاع آق كرمان وإسماعيل وجزء من الساحل الغربي للبحر الأسود وتأسيس إمارة صربية، وساوم نابوليون بونابرت القيصر على إخلاء الأفلاق والبغدان مقابل جلاء فرنسي عن أراضي بروسيا وتمسَّك بسيليزيا.

ويبدو واضحاً، من خلال المباحثات، أن روسيا نازعها طموح التوسع على حساب الدولة العثمانية والإحاطة بأملاكها تمهيداً للانقضاض عليها، شاخصة ببصرها نحو العاصمة إستانبول، وأن نابوليون بونابرت أدرك هدف روسيا هذا، فأراد إبعادها عن الممتلكات العثمانية بشكل عام، وإستانبول بشكل خاص، لأنه اعتقد أن العاصمة العثمانية تشكل مع المضائق مفتاح السيطرة ليس على أوروبا فقط، بل وعلى العالم كله، لكن إصرار روسيا على التمسك بوجهة نظرها جعل القسمة النهائية على الشكل التالي:

١ ـ تأخذ فرنسا بلاد البوسنة وألبانيا وأبيروس وبلاد اليونان ومقدونيا.

٢ ـ تأخذ روسيا الأفلاق والبغدان وبلاد البلغار وإقليم تراس حتى نهر ماريتزا.

٣ ـ تكون بلاد الصرب من نصيب النمسا[2].

وتنفيذاً لصلح تيلسيت، أرسل نابوليون بونابرت، في (٣ جمادى الأولى/ ٩ تموز)، الجنرال جلليمينو إلى الجيوش العثمانية والروسية المتحاربة لابلاغهم نص معاهدة الصلح، وعرض توسط فرنسا بين الجانبين. قَبِلَ الطرفان ذلك ووقعت الهدنة بينهما في (١٩ جمادى الآخرة/ ٢٤ آب) بحضور مندوب فرنسي[3].

ويبدو أن روسيا لم تُنفذ كامل بنود معاهدة تيلسيت بدليل عدم انسحابها من الأفلاق والبغدان، وذلك بفعل تبدل الأوضاع السياسية في أوروبا، ما جعل أسباب الصدام بين الدولتين العثمانية والروسية قائماً.

ومن جهة أخرى، شهدت أوروبا في ذلك الوقت صراعاً حاداً وتسابقاً بين فرنسا وإنكلترا على الصعيدين السياسي والعسكري، في محاولة منهما للسيطرة على البلاد العثمانية، وفجأة وجد الباب العالي نفسه، وهو في أشد أزماته الداخلية عنفاً، يتعرَّض لهجوم أوروبي جديد.

---

(١) محمد فريد بك: ص٣٩٥. سرهنك: ص٢٦٢.

(٢) المصدران السابقان.

(٣) محمد فريد بك: ص٣٩٦.

العلاقات العثمانية ـ البولندية

حدث في أوائل القرن السابع عشر أن نشبت الخلافات مع بولندة بسبب تدخلها في شؤون إمارة البغدان، فعزم السلطان عثمان الثاني على تأديب هذه الدولة ووضع حد لتدخلها، بل إنه ذهب إلى أبعد من ذلك عندما قرر ضمَّها إلى أملاك الدولة، وجعلها حداً فاصلاً مع مملكة روسيا التي ابتدأت بالظهور على المسرح السياسي الدولي[1].

وفعلاً هاجمت الجيوش العثمانية مملكة بولندة، وانتصرت على جيش بولندي، يقوده ولنا، بالقرب من مدينة شوكزيم، ثم حاصرت هذه المدينة، لكن الحصار لم يؤدِّ إلى نتيجة بفعل تمرد الإنكشارية وطلبهم الكف عن القتال. ومن جهة أخرى، طلب البولنديون الصلح بعد أن قُتِل قائدهم أثناء الحصار، وتَمَّ الصلح بين الجانبين في (٢٠ ذي القعدة ١٠٣٠هـ/ ٦ تشرين الأول ١٦٢١م)[2].

وتجدد التوتر في العلاقات بين الجانبين في النصف الثاني من القرن السابع عشر بسبب النزاع الذي حصل بين فريقين من القوزاق، الفريق المشهور باسم «صاري قامش» النازلين في أوكرانيا، وفريق قوزاق «زايوروغ» النازلين بين مدينة أوتشاكوف ونهر بوغ[3].

والحقيقة أن حال السخط والقلق كانا ينموان في نفوس قوزاق أوكرانيا بفعل دأب المبشرين اليسوعيين على مهاجمة العقيدة الأرثوذكسية، فثاروا، في عام (١٠٥٨هـ/ ١٦٤٨م)، بزعامة بوغدان كلمنتزي، ثم فضَّلوا الدخول في حمى الدولة العثمانية، ما أثار احتجاج بولندة التي عدَّت ولاية أوكرانيا على أنها جزء منها، لذلك أغارت على هذه الأخيرة، فاستنجد حاكمها، دوروشنكو، بالعثمانيين الذين اعتبروا تصرف بولندة مجحفاً، لكنهم لم يطلبوا منها التنازل عن أوكرانيا إلا في عام (١٠٨٣هـ/ ١٦٧٢م)، بعد أن تأكدوا أن فرنسا لن تتدخل في القضية، لكن بولندة رفضت الطلب، فاندلعت الحرب[4].

وقاد السلطان محمد الرابع حملة عسكرية عبر بها الدانوب حتى وصل إلى

---

(١) سرهنك: ص١٤٠، ١٤١. أوزتونا: جـ١ ص٤٥٧.

(٢) سرهنك: ص١٧٥، ١٧٦. (٣) المصدر نفسه.

(٤) محمد فريد بك: ص٢٩٩. بروكلمان: ص٥١٩.

حصن كامينيج، في عام (١٠٨٣هـ/ ١٦٧٢م)، وفتحه عنوة، كما سيطر على مدينتي لمبرج ولوبلن[١].

نتيجة لهذه الانتصارات، طلب الملك البولندي ميخائيل الصلح على أن يترك إقليم أوكرانيا للقوزاق، وولاية بودوليا الواسعة والواقعة غربي أوكرانيا للعثمانيين، وتُعد هذه الولاية بمثابة خط دفاع عن الأراضي العثمانية من ناحية الشمال، كما يدفع البولنديون جزية سنوية للدولة مقدارها مائتان وعشرون ألف بندقي ذهب. قَبِل السلطان عرض بولندة، وَوُقِّعت بين الجانبين معاهدة بوزاكس في العام المذكور[٢].

والحقيقة أن البولنديين، الذين أُرغموا على توقيع معاهدة بوزاكس، أخذوا يتحينون الفرص لنقضها، وكان لهم ما أرادوا، إذ جاءتهم الفرصة في العام التالي عندما استعاد قائدهم الشهير جان سوبييسكي مدينة لمبرج بعد أن انتصر على جيش عثماني بقيادة الصدر الأعظم أحمد كوبرولي[٣].

واستمرت الحرب بين الدولتين في عهد هذا الرجل، الذي انتخب بعد ذلك ملكاً على بولندة وتسمّى باسم «حنا الثالث»، وأجبر العثمانيين، في عام (١٠٨٦هـ/ ١٦٧٥م)، على التنازل لبولندة عن بودوليا كلها باستثناء قلعة كامينيج، بالإضافة إلى ثلثي أوكرانيا[٤].

ويبدو أن سوبييسكي كان يحلم بحرب صليبية لطرد العثمانيين من أوروبا، لكن أوروبا لم تكن كلها معه في هذا الرأي. ففي الوقت الذي كان الملك البولندي يعمل على تحريض الأعداء في كل مكان ضد الدولة العثمانية، كان لويس الرابع عشر يعمل على حياد بولندة في النزاع القائم بينها وبين النمسا. وفي الوقت نفسه، مُني سوبييسكي بهزيمة عند زوراوْنو، فاضطر أن يرضى بالصلح في عام (١٠٨٧هـ/ ١٦٧٦م)، تنازل بموجبه عن الجزء الأكبر من بودوليا وأوكرانيا للدولة العثمانية[٥].

والواقع أن بولندة تدين بهذا الصلح، الذي أكسبها بعض المقاطعات، للنزاع الذي نشب آنذاك بين الدولة العثمانية وروسيا بسبب تحالف القوزاق مع هذه الدولة الأخيرة، إذ استمرت الحرب بين روسيا والقوزاق من جهة، وبين الدولة العثمانية من جهة أخرى حتى عام (١٠٩٢هـ/ ١٦٨١م) انتهت بعقد صلح رادزين الذي تقرر بموجبه الإبقاء على الوضع الراهن فيما يتعلق بالأراضي، باستثناء استيلاء روسيا على كييف والمناطق المحيطة بها[٦].

---

(١) سرهنك: ص١٧٦. أوزتونا: جـ١ ص٥٢٠.

(٢) محمد فريك بك: ص٢٩٩. أوزتونا: جـ١ ص٥٢١.

(٣) محمد فريد بك: المصدر نفسه. (٤) سرهنك: ص١٧٦.

(٥) بروكلمان: ص٥١٩. محمد فريد بك: ص٣٠٠. أوزتونا: جـ١ ص٥٢٢.

(٦) محمد فريد بك: ص٣٠٠. سرهنك: ص١٧٧. حليم: ص١٤٥.

البَابُ الرَّابِع

عهد الإصلاح والتغيير والتنظيمات في القرن التاسع عشر حتى صدور دستور عام (١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م)

الفَصْلُ الثَاني عَشَر

محمود الثاني

١٢٢٣ ـ ١٢٥٥هـ/ ١٨٠٨ ـ ١٨٣٩م

إصلاحات محمود الثاني

الإصلاحات العسكرية ـ القضاء على الإنكشارية

ارتقى السلطان محمود الثاني العرش وهو في الثالثة والعشرين من العمر، وكانت خبرته السياسية محدودة، إلّا أنّه كان قد تلقّى تعليماً ممتازاً في القصر جعله يملك قدراً من الرؤية السياسية حول ما يحدث في داخل الدولة وخارج حدودها. كان موقفه السياسي مزعزعاً عندما تولى السلطة، في عام (١٢٢٣هـ/ ١٨٠٨م)، لأن العلماء والإنكشارية الذين أسقطوا سلفه كانوا أقوياء، ووقفوا بالمرصاد للمحاولات التي تُبذل لإصلاح الدولة.

أما قوة الدولة خارج العاصمة، فكانت هي الأخرى ضعيفة، إذ كانت حكومات العصبيات في الولايات قد شلّت تدخل الحكومة المركزية في أمورها، كما حصل في شمالي إفريقيا ومصر والعراق والحجاز. أما في أوروبا فكانت المقاطعات والمناطق الإدارية تسقط الواحدة تلو الأخرى بأيدي زعماء محليين، أمثال علي باشا الذي سيطر على ألبانيا، وبازوند أوغلي الذي سيطر على بلغاريا الشمالية، وجورج بتروڤيتش الذي أخضع صربيا.

وواجه السلطان، في مستهل حياته السياسية، أزمات عدة خطيرة دفعته إلى القيام بإحداث تغييرات إصلاحية أهمها:

- غزو إنكلترا لمصر، في عام (١٢٢٢هـ/١٨٠٧م)، والفوضى التي حدثت في هذا البلد، أثناء وبعد هذا الغزو، حتى عقد الصلح معها في عام (١٢٢٤هـ/ ١٨٠٩م).
- الاضطرابات المستمرة في البلقان.
- الضغط الروسي الذي كان أشبه بحروب متصلة.
- الضغط الإيراني على العراق.

بالإضافة إلى هذه الأزمات، كانت التطورات السياسية في أوروبا، الناجمة عن سياسة نابوليون بونابرت التوسعية وردود الفعل عليها، تثير المتاعب المتواصلة للدولة العثمانية. فخلال المرحلة الأخيرة من الحروب النابوليونية اشتبكت الدولة في حرب مع روسيا استمرت من عام (١٢٢٥هـ/ ١٨١٠م) إلى عام (١٢٢٧هـ/ ١٨١٢م)، وبعد سقوط نابوليون بونابرت، نشطت روسيا في إثارة القلاقل والثورات في البلقان وتخلّلت الثورة اليونانية حرب عثمانية ـ روسية.

وكانت الجبهة الشرقية لا تقل سوءاً عن الجبهة الغربية، فقد شدَّد الإيرانيون الضغط على العراق حتى وقعت حرب كبيرة بين الدولتين، في عام (١٢٣٦هـ/ ١٨٢١م)، تلاها عقد معاهدة أرضروم الأولى في عام (١٢٣٨هـ/ ١٨٢٣م).

وكانت الحركة الوهابية أقوى من أن يُخمدها السلطان وحده، لذلك كلَّف والي مصر محمد علي باشا بإخضاعها، ولم يلبث أن وقع الصدام بين الطرفين حول مستقبل بلاد الشام، إلا أن الدولة العثمانية ظلت مرهوبة الجانب وتسيطر على أراضٍ شاسعة، لكنها مع كل هذا لم تكن سوى صورة لقوة تنتمي إلى القرن السادس عشر بدون أن تتكيف مع الظروف السياسية والاقتصادية الجديدة، فهي ما تزال تحيا مثلما كانت في القرن السادس عشر أو السابع عشر، تجر أثقال الماضي المجيد وتقف موقفاً دفاعياً على الجبهات الداخلية والخارجية.

دفعت هذه الأزمات السلطان محمود الثاني لإقامة تنظيمات عسكرية جديدة على أساس التجنيد العسكري الإجباري، في محاولة للاستغناء عن استخدام المرتزقة، وتجهيزها بالأسلحة الحديثة وتدريبها على أحدث الأساليب العسكرية، وتغيير نظم الدولة على أساس الاقتباس من الغرب، لتقوية قبضة الحكومة المركزية ومواجهة أعداء الدولة في الداخل والخارج، والمحافظة على كيانها في عالم يسيطر ويتوسع ويتقدم فيه الأوروبيون[١]، وقد بدأت هذه الحركة الإصلاحية في أعقاب الثورة اليونانية عام (١٢٣٦هـ/ ١٨٢١م)، وإثر الانتصارات التي حقَّقها محمد علي باشا والي مصر ضد اليونانيين بفضل جيشه الحديث[٢].

بدأ السلطان حركته الإصلاحية، قبل ذلك، بإحداث سلسلة من التغييرات في القيادة السياسية والعسكرية كانت بمثابة خطوة تمهيدية، فأسند معظم المناصب الرئيسة في الدولة إلى رجال مخلصين له شخصياً لمساعدته في إعادة تنظيم الجيش، ولعل أشهر هذه التعيينات تعيين مصطفى باشا البيرقدار، والي سلسترية وقائد جبهة الدانوب، صدراً أعظم حيث أوكل إليه تنفيذ خطته الإصلاحية القاضية بتنظيم الفرق

---

(١) عمر: ص٢٤٥.

(٢) رافق: ص٣٧٨.

الإنكشارية وتحديثها على الأساليب الأوروبية الحديثة[1]، والجدير بالذكر أن هذا الرجل كان مندفعاً لتحقيق إصلاحات عسكرية رآها ضرورية لنهوض الدولة.

وقضى السلطان على العناصر البيروقراطية في أجهزة الحكم، وحصل على عطف وتأييد العلماء، وكانت خطوته الأخيرة الحصول على تأييد الرأي العام لسياسته الإصلاحية، واعتمد في ذلك على العلماء الذين اقتنعوا بها، ونشطوا في توعية الناس.

وبعد أن مهَّد أجواء التغيير، التفت إلى إصلاح نظام الفرق الإنكشارية، إذ إن الحالة التي كانت تعيشها الدولة جعلته يشعر بمدى الحاجة الملحَّة لجيش مدرَّب ومنظَّم بالمفهوم الغربي. ولا شك بأن الإصلاحات الواسعة والناجحة التي قام بها محمد علي باشا في مصر، شكَّلت مثلاً يُحتذى للسلطان الذي كان يود لو اقتدى بها، لا سيما وأن العساكر المصرية المنظمة والمعروفة باسم «الجهادية»، التي أُرسلت إلى المورة أثناء الثورة اليونانية، قد حقَّقت نجاحاً خلال مدة قصيرة، وكشفت حالة الضعف والفساد التي كانت عليها القوات الإنكشارية، وتركت انطباعاً سيئاً لدى الرأي العام صبَّت في مصلحة إنشاء جيش منظَّم ومدرَّب، فانتهز محمود الثاني هذه الفرصة وراح يعمل سراً على اتخاذ التدابير اللازمة، ومن المؤكد أنه كان يعدُّ الخطط لإلغاء الفرق الإنكشارية، إلا أنه آثر، في بادئ الأمر، أن يسلك معهم مسلكاً سلمياً، فحاول إقناعهم بقبول إدخال النظم الحديثة في فرقهم حتى تتماشى مع الفرق العسكرية الأخرى في الجيش التي ستنال حظاً من التحديث، وعرض، في الوقت نفسه، راتباً تقاعدياً لكل من يرفض مشروع الإصلاح[2].

لكن الفِرَق الإنكشارية رفضت هذا العرض بشقيه، وعل الرغم من موقفهم الرافض فقد قرّر السلطان أن يمنحهم فرصة أخرى لحسم موقفهم، فأوعز إلى البيرقدار القيام بتحرك سلمي على هذا الصعيد، فدعا هذا الرجل الوزراء والأعيان وأعضاء الهيئة الدينية الحاكمة وحكام الولايات القريبة من العاصمة وقادة الأسلحة في الجيش، إلى عقد اجتماع في القصر السلطاني في إستانبول، في (شعبان ١٢٢٣هـ/ تشرين الأول ١٨٠٨م)، لبحث خطط الإصلاح[3]، وشرح للحاضرين ما أصاب الإنكشارية من التدهور، وبيّن لهم ما يجب أن يكونوا عليه من الالتزام العسكري، وضرورة استخدام الأسلحة الحديثة، ثم ختم كلامه مقترحاً ما يلي:

١ ـ إجبار الإنكشارية بملازمة ثكناتهم في أوقات السلم، وبخاصة غير المتزوجين منهم.

---

(١) الشناوي، عبد العزيز: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها: جـ١ ص٥٣٤.

(٢) المرجع نفسه. (٣) تاريخ شاني زادة: جـ١ ص٦٣.

٢ ـ وقف صرف مرتبات وبدلات الساكنين خارجها.

٣ ـ ضرورة مواظبتهم على حضور التدريبات العسكرية.

٤ ـ تسليحهم بالأسلحة النارية الحديثة، وتمرينهم على الأسس العسكرية المطبقة في الجيوش الأوروبية.

٥ ـ وقف عادة بيع الوظائف[١].

أقرَّ جميع الحاضرين مقترحات الصدر الأعظم، الذي لم يكتفِ بهذا الإقرار بل استحصل على فتوى من شيخ الإسلام بضرورة تحديث نظام الفرق الإنكشارية، وأصدر بعد ذلك قراراً بتنفيذ مقترحاته[٢]. لم يأبه الإنكشارية برغبة السلطان، ولا بأوامر الصدر الأعظم، فرفضوا تنفيذ الإجراءات التي اتخذها، ونظموا ثورة وأظهروا العصيان وحشدوا جموعهم في مدينة فيليبة[٣].

لم يكن لدى الصدر الأعظم قوات كافية لمقاومة تيارهم الجارف، وأدركوا، من جهتهم، ضآلة حجم قواته، فانتهزوا هذه الفرصة كي يقضوا عليه وعلى السلطان معاً. وفعلاً توجه الجيش الإنكشاري المحتشد في العاصمة، في (١٤ رمضان ١٢٢٣هـ/ ٤ تشرين الثاني ١٨٠٨م)، إلى قصر السلطان المعزول مصطفى الرابع لإعادته إلى العرش، فأمر الصدر الأعظم بقتله وإلقاء جثته أمام الثائرين[٤].

ويبدو أن هذا التصرف قد زاد من حدة الموقف، فأضرم الإنكشارية النار في القصر الذي احتمى فيه الصدر الأعظم، فاحترق ومن معه من الجند، ولم تنفع المساعدة التي قدمها كل من أمير البحر رامز باشا، الذي قصف ثكنات الإنكشارية بشدة، وعبد الرحمٰن باشا، الذي أنزل قوات ضربت الإنكشارية من البر؛ في إنقاذه[٥].

لكن السلطان رأى ضرورة مواصلة القتال حتى القضاء على الإنكشارية، فراح يضربهم بشدة، ولما رأى هؤلاء أن الموت يحيق بهم أضرموا النار في جميع أرجاء العاصمة، فاضطر السلطان إلى مهادنتهم خشية احتراق المدينة، ورأى أن يرجئ حسابه معهم إلى فرصة أخرى[٦].

ولم تمضِ سنوات ذات عدد، وتماشياً مع خطته الإصلاحية، حصل السلطان على فتوى من شيخ الإسلام، قاضي زادة طاهر أفندي، بوجوب إدخال التعديلات

---

(١) تاريخ شاني زاده: جا ص٦٣ ـ ٦٦. (٢) الشناوي: جا ص٥٣٤، ٥٣٥.

(٣) محمد فريد بك: ص٣٩٩.

(٤) سرهنك: ص٦٥. أوزتونا: جا ص٦٦٦.

(٥) تاريخ شاني زادة: جا ص٨٠. أوزتونا: جا ص٦٦٦.

(٦) محمد فريد بك: ص٤٠٠.

الضرورية للنهوض بالدولة ومعاقبة كل من يحاول اعتراض مسيرتها، كما تلقّى مساندة من قادة الأسلحة وكبار موظفي الدولة والأعيان، وذلك في الاجتماع الموسّع الذي عقد في (٤ جمادى الأولى ١٢٢٦هـ/ ٢٧ أيار ١٨٢٦م)[١]. وأصدر السلطان، نتيجة ذلك، «خط شريف» يقضي بإنشاء جيش جديد وفقاً للنظم الأوروبية الحديثة عُرف باسم «أسكنجي»، أي «الجند النشيطين»[٢]، وعلى الرغم من أن ضباط الإنكشارية أقروا المشروع، اتضح أنهم قوم تمرسوا على العصيان والعناد، فدبر لهم السلطان مذبحة، في (٢٤ جمادى الأولى/ ١٦ حزيران)، أبادهم فيها، وأصدر فرماناً في اليوم التالي أبطل فرقتهم من جهاز الدولة العسكري[٣]، كما ألغى فرق السلاحدارية والعلوفة جيّة، وغيرها من الطوائف العسكرية غير المنتظمة، وأضحى الجيش كله مؤلفاً من جنود منتظمين مسلحين بأحدث الأسلحة[٤]، ثم قضى السلطان على الجماعات المعارضة للإصلاح والتي ساندت الإنكشارية، كجماعة البكتاشية[٥]، ويسمي العثمانيون وقعة القضاء على الإنكشارية بـ«وقعة خيرية»[٦]، لأنهم تفاءلوا بها خيراً، وأطلق على الجيش الجديد اسم «العساكر المنصورة المحمدية»، واستدعى ضباطاً ومهندسين فرنسيين وألماناً لتدريب أفراده [٧]، وكان هذا الجيش الجديد بحاجة ماسة إلى أكاديمية عسكرية، فأسس السلطان هذه الأكاديمية في عام (١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م)، وأرسل بعض خريجيها إلى العواصم الأوروبية لاستكمال دراساتهم العليا[٨].

كان القضاء على الإنكشارية التي شكّل أفرادها الجناح المسلح والقوة المحافظة التي تمثل النظام التقليدي في العاصمة بمثابة الخطوة الأولى نحو الاتجاه إلى تنظيم عصري وضروري لآلية الدولة، وأن مرحلة الإصلاح التي ستبدأ والمبادئ التي سوف يكون لها الفضل في توجيه حركة الإصلاح في عهد التنظيمات، سوف يبدأ الحديث

---

(١) سرهنك: ص٢٩٠. محمد فريد بك: ص٤٢٩. الشناوي: جـ١ ص٥٤٥، ٥٤٦. عمر: ص٢٦٦.

(٢) عمر: ص٢٦٨، ٢٦٩.

(٣) شمل الإلغاء تنظيماتهم العسكرية وأسماء فيالقهم وشاراتهم وأعلامهم ومصطلحاتهم العسكرية Shaw: II p29.

(٤) لقد بلغ عدد أفراد الجيش الجديد، بحلول عام ١٨٢٦م اثني عشر ألف جندي وارتفع هذا العدد إلى خمسة وسبعين ألفاً بحلول ١٨٢٨م. Shaw: II p29. Lewis, Bernard: The Emergence of Modern Turkey: pp79, 80.

(٥) دائرة المعارف الإسلامية: جـ٤ ص٣٩.

(٦) عمر: ص٢٧٠. مصطفى: ص١٩٠. أوزتونا: جـ١ ص٦٧٦، ٦٧٧. Lewis: p78

(٧) Lewis: p78.

(٨) مصطفى: ص١٩٠. Shaw: II pp29, 30.

عنها لأول مرة، وتجد مجالاً للتطبيق، وهي تختلف تماماً عن محاولات الإصلاح في العهود السابقة، إذ كان المفهوم من الإصلاح، بشكل عام حتى ذلك التاريخ، هو إقامة مؤسسات جديدة إلى جانب المؤسسات القديمة وبدون المساس بها، أما الآن فالإصلاح يعني تهيئة المناخ للتخلص من القديم التقليدي وإلغائه وإقامة مؤسسات جديدة تحلُّ محله، ولا شك بأن عام (١٢٤١هـ/ ١٨٢٦م) الذي بدأت فيه الإصلاحات بهذا المعنى هو البداية الحقيقية لعهد التنظيمات في عام (١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م)[1].

الإصلاحات المدنية

واستكمالاً لإصلاح الجهاز العسكري ودعماً للسلطة المركزية، التفت السلطان محمود الثاني إلى تطوير الجهاز الإداري الذي كان الأساس لمشاريع خلفائه المصلحين في القرن التاسع عشر، فبدأ بإعادة تنظيم الحكومة، وتوسيع نطاق سيطرتها بإعادة تأكيد سلطة العاصمة على الولايات، واكتسبت هذه العملية، فور البدء في تطبيقها، قوة دفع ذاتية غذاها الموظفون أنفسهم، فتوقفت عادة منح المناصب الحكومية كالتزامات أو إقطاعات، واستحدث نظام للتعيينات والترقيات والمعاشات المنتظمة، وتمَّ إضفاء طابع رسمي على السيطرة السياسية اليومية من جانب الصدر الأعظم والوزراء، ونتج عن انهيار نظام التيمار أن تحولت الإقطاعات إلى أراضٍ أميرية خُصِّصت ضرائبها لتمويل الجيش الجديد، وزاد هذا الإجراء من مركزية الدولة، ومن هيبة السلطان في الولايات[2].

وكانت التجديدات التي جرت في الحقل التعليمي قد تبلورت من خلال إحياء بعض المؤسسات القديمة، وتشييد مؤسسات أخرى قادرة على مواجهة المتطلبات الجديدة، مما لم يكن يعني تحولاً كبيراً. ففي عام (١٢٣٩هـ/ ١٨٢٤م) أصدر السلطان فرماناً أعلن فيه أن التعليم الابتدائي هو من مسؤولية الدولة، ويعني ذلك رفع يد الهيئة الإسلامية عن الإشراف على التعليم، وعلى الرغم من ذلك فقد ظلت المدارس الابتدائية تحت سلطة وإشراف شيخ الإسلام، وظل هذا الفرمان غير مطبَّق حتى فرضت الحكومة الإصلاح على التعليم الابتدائي، وأقيمت مدارس جديدة عُرفت باسم «المدارس الرشيدية»، وقد أنشئت أساساً لسد الفراغ الموجود بين

---

(١) بكديللي، كمال: الدولة العثمانية من معاهدة قينارجة الصغرى حتى الانهيار. مقال في كتاب الدولة العثمانية تاريخ وحضارة: جـ١ ص٩٧، ٩٨.

(٢) Lewis: pp88-90.

مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات التعليم الابتدائي، وحُدِّدت مهمتها بتقديم نموذج متقدم من التعليم للتأهيل للدخول إلى مختلف مدارس الجيش والبحرية والطب ووظائف الدولة[١].

وحاولت الدولة إعادة إحياء مدرستي الهندسة البحرية والبرية، اللتين بدأتا مهمتهما التعليمية عام (١١٨٧هـ/ ١٧٧٣م) و(١٢١٠هـ/ ١٧٩٥م)، وقد تعرضتا للإهمال التام بين الحين والآخر، فغيِّرت مكانيهما ومناهج التدريس فيهما.

وقام السلطان بإرسال الطلاب إلى الخارج في بعثات دراسية، بعد أن أدرك أهمية اللغات الأوروبية في تقدم البلاد ونهضتها بالاقتباس من الغرب، حيث كانت الحاجة ماسة إلى ترجمة الكتب الأجنبية إلى اللغة التركية، ولم يكتفِ بذلك، بل سافر هو إلى أوروبا وتجوَّل في عواصمها ليستطلع أحوالها عن كثب ويقف بنفسه على حقائق الحياة فيها[٢].

هذا، وقد برزت شخصيتان في هذا المضمار هما المؤرخ شاني زادة عطاء الله أفندي، الذي وُصف بأنه «دائرة معارف»، وقد ترجم عدداً من الكتب الإيطالية إلى اللغة التركية وعُيِّن مؤرخاً للدولة في عام (١٢٤١هـ/ ١٨٢٦م)[٣]، أما الشخصية الثانية فهي شخصية إسحاق أفندي، الذي ألَمَّ بلغات أوروبية عدة، ووضع كتاباً في الرياضيات والفيزياء[٤].

وأسس السلطان، في عام (١٢٤٢هـ/ ١٨٢٧م)، مدرسة للطب، وأنشأ نظام الحجر الصحي، كما أسَّس مدرسة للموسيقى، بين عامي (١٢٤٧ و١٢٥٠هـ/ ١٨٣١ و١٨٣٤م)، بهدف تخريج موسيقيين للجيش[٥]، وعمل على تغيير العادات القديمة بتطبيق العادات الأوروبية، فاستبدل العمامة بالطربوش، وتزيا بالزي الأوروبي، الذي أضحى الزي الرسمي للجنود والمدنيين، وأصدر وساماً دعاه وسام الافتخار[٦]، كما أسَّس المجلس الأعلى للقضاء الذي كُلف بإعداد القوانين الجديدة، واختار أعضاءه من مختلف الأديان، وانبثق من هذا المجلس مجلس الدولة، في عام (١٢٨٥هـ/ ١٨٦٨م)، وحاول تحسين أوضاع الرعايا النصارى، وأعلن نفسه نصيراً للتسامح[٧].

وأعاد السلطان تنظيم إدارة الولايات في العاصمة وخارجها، فألغى الأسر

---

(١) عمر: ص٢٧١.

(٢) رافق: ص٣٧٩.

(٣) عمر: ص٢٧٢.

(٤) المرجع نفسه.

(٥) Lewis: p83.

(٦) البحراوي، محمد عبد اللطيف: الإصلاح العثماني في عصر محمود الثاني: ص٢٠٥.

(٧) صفوت، محمد مصطفى: محاضرات في المسألة الشرقية: ص٤.

الحاكمة التي تواجدت في الأناضول وفي مناطق بحر إيجة والمشرق العربي، وأضحى الولاة يُعيَّنون من قِبَل السلطان بعد أن كان تعيينهم يتم خارج إطار السلطنة، وسُحبت منهم سلطة تنفيذ أحكام الإعدام إلا بعد موافقة السلطان[1]، وأُنشئت مجالس الولايات بهدف ربط الولايات بالحكومة المركزية مع زيادة الرقابة المحلية على أعمال الولاة، وضمَّت هذه المجالس مسلمين ونصارى من رعايا السلطنة.

ونمت الإدارة في الولايات كما نمت في العاصمة، فتضخم الجهاز الإداري، وظهرت طبقة الأفندية، وقد منحها السلطان مرتبات خاصة بهدف القضاء على الرشوة المتفشية بين الموظفين، لكن هذه الإدارة الحكومية اتسمت مع ذلك بالفوضى المطلقة، حيث لا وثائق يمكن الرجوع إليها، ولا تجد القضايا السياسية الدولية من يفهمها بدقة إلا من عاصرها.

ومن الإجراءات الهامة التي عزَّزت سلطة الحكومة المركزية القيام بأول إحصاء للسكان في عام (١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠م)، بهدف تجنيد الأفراد في الجيش الجديد[2].

نتيجة لهذه المحاولات الإصلاحية أضحت الإدارة، وكذلك الجيش الجديد العاملين اللذين مكَّنا السلطان من استعادة نفوذه وسلطته، لكن هذه المحاولات لم تؤدِ إلى استعادة الدولة قدرتها على الانتصار في صراعها مع أعدائها، كما واجه السلطان مزالق خطيرة جعلته يتريث من سنة إلى أخرى، هذا فضلاً عن أن النتائج لا تظهر في مثل هذه الحالات إلا بعد سنوات طويلة، لكن تبقى قيمة إصلاحات السلطان محمود الثاني كامنة في أنه فتح باب الإصلاح، وأصبح من المستحيل إغلاقه من بعده[3].

الحركات الانفصالية

ثورات الصربيين

ظهرت أولى الانتفاضات الوطنية داخل منطقة البلقان، المعادية للعثمانيين، في صربيا، في أوائل القرن التاسع عشر، وكانت موجهة في الأساس ضد الإنكشارية المحلية والأعيان، وكانت الفكرة القومية أحد أسبابها. وبعث الشعب الصربي بمندوبيه إلى العاصمة إستانبول ليعرض شكواه على السلطان[4].

---

(١) مصطفى: ص١٩١. (٢) رافق: ص٣٧٩.

(٣) نوار، عبد العزيز: الشعوب الإسلامية: ص١٨٢.

(٤) أوزتونا: جـ١ ص٦٥٥.

ويبدو أن الباب العالي ماطل في تسوية هذه المشكلة، ما قوّى الاتجاه نحو العمل على الانفصال، وبخاصة أن الصربيين حصلوا على مساندة روسيا لقضيتهم، ما أدّى إلى تأزم العلاقة بين الدولة العثمانية من جهة، وروسيا من جهة ثانية، كان من نتائجها خسارة الصدر الأعظم ضيا يوسف باشا واستيلاء الروس على مدن إسماعيل وسلسترية وروستجق ونيقوبولي وبازارجق، خلال عامي (١٢٢٤ و١٢٢٥هـ/ ١٨٠٩ و١٨١٠م)[١]، لكن العثمانيين تمكّنوا من التغلب على جيش روسي في عام (١٢٢٦هـ/ ١٨١١م)، واستعادوا روستجق ثم فقدوها ثانية في العام التالي[٢].

فترت العلاقات، في هذه الأثناء، بين فرنسا وروسيا لعدم تنفيذ معاهدة تيلسيت، ولم تلبث خطط نابوليون بونابرت أن أزعجت القيصر، فسعت روسيا إلى عقد الصلح مع الدولة العثمانية للتفرغ لمواجهة الفرنسيين.

ونظراً لعدم إلمام وزراء الدولة بالأحداث السياسية التي كانت تجري في أوروبا، ما يدل على قصر النظر السياسي، وافقوا على التفاوض مع روسيا ووقّعوا معها معاهدة بخارست، في (١٦ جمادى الأولى ١٢٢٧هـ/ ٢٨ أيار ١٨١٢م)، وأهم ما جاء فيها:

١ - بقاء ولايتي الأفلاق والبغدان تابعتين للدولة العثمانية.

٢ - عودة بلاد الصرب الى الحكم العثماني، على أن يُمنح الصربيون استقلالاً ذاتياً.

٣ - احتفظت روسيا بإقليم بساربيا وأحد مصبات نهر الدانوب.

٤ - اعترف الطرفان بنهر بروت حداً فاصلاً بين أملاك الدولتين[٣].

الواقع أن روسيا لم تتوسّع بشكل يثير القلق، بفعل انهماكها بالحرب مع فرنسا، وأزعج التقارب العثماني - الروسي الساسة الفرنسيين الذين عدّوا تصرف الباب العالي خيانة للروابط التقليدية التي تربط الجانبين، العثماني والفرنسي، ما أتاح لروسيا تركيز قوتها لمقاومة الزحف الفرنسي باتجاه موسكو[٤]، والذي فشل في تحقيق أهدافه.

ويبدو أن الصربيين أزعجهم عودة بلادهم إلى الحكم العثماني، الأمر الذي أدّى إلى تجدد ثوراتهم ضد الدولة، والتي تحولّت إلى حركة وطنية منظمة، فأرسل الباب العالي الجيوش لإخضاعهم، وكانت كفة العثمانيين هي الراجحة بفعل انهماك روسيا

---

(١) تاريخ شاني زادة: جا ص٣٤٤ - ٣٤٧.   (٢) المصدر نفسه: ج٢ ص١٧٢ - ١٧٩.

(٣) تجد نص المعاهدة عند: Creasy: II pp503-508.

(٤) فيشر، هربرت: تاريخ أوروبا في العصر الحديث: ص١٠٢، ١٠٣.

بمقاومة الزحف الفرنسي، وعدم قدرة النمسا على التحرك إلى جانب الصربيين. وهكذا عادت الإدارة العثمانية إلى بلاد الصرب[1].

نتيجة لذلك، أدرك زعماء الثورة أن لا مقام لهم في بلادهم فهاجروا إلى النمسا والمجر، لكن المقاومة الصربية لم تخمد تماماً، فتجددت الاشتباكات في عام (١٢٣٠هـ/ ١٨١٥م)، وتزعم الثورة في هذه المرحلة ميلوش أوبرينوڤيتش الذي لم يغادر بلاده مع بقية الزعماء، وتمكَّن من تحقيق نصر سريع[2].

تصدَّت الدولة لهذه الحركة، وتمكَّنت من إخضاع ميلوش الذي قَبِلَ العودة إلى حظيرة الدولة بشرطين:

١ ـ عدم تدخل العثمانيين في شؤون بلاده الداخلية.

٢ ـ يدير البلاد مجلس منتخب مؤلف من إثني عشر عضواً ينتخبون رئيساً من بينهم، في حين يقتصر عمل الدولة العثمانية على المراقبة، وتتمركز حامياتها في الحصون والقلاع[3].

وافق الباب العالي على الشرطين المذكورين اللذين وضعا حداً، ولو مؤقتاً، لثورة الصربيين، وأضحت الصرب دولة شبه مستقلة، وانتخب ميلوش رئيساً للمجلس[4].

والواقع أن موافقة الباب العالي ارتبطت بالتطورات المستجدة في أوروبا، ذلك أن فرنسا تعرَّضت لهزيمة فادحة في حملتها على روسيا، ولم يعد نابوليون بونابرت يشكل خطراً على أوروبا ما أتاح لروسيا الاهتمام بشكل جدي بالمسألة الصربية، وتجنَّبت الدولة العثمانية التدخل في أمر كهذا، بل وخشيت من أن تصبح تلك المسألة موضوعاً في المفاوضات، فابتعدت عن المشاركة في مؤتمر ڤيينا (١٢٣٠هـ/ ١٨١٥م) لتسوية الأوضاع في بقية أنحاء أوروبا، خارج فرنسا، لهذا رأت من المناسب الاعتراف بميلوش أوبرينوڤيتش أميراً، وقبلت أن تمنح الصرب حق الإمارة ذات الامتياز، الحكم الذاتي، وذلك في عام (١٢٣١هـ/ ١٨١٦م).

ويبدو أن طموحات ميلوش، كانت أبعد من تحقيق الانفصال الإداري، فراح يغتنم فرصة ضعف الدولة، وتراجعها العسكري أمام الدول الأوروبية، وهزيمتها أمام الثورة اليونانية، وتمكَّن، بعد كثير من التسويفات المضنية، من الحصول على دستور لبلاده، والاعتراف به أميراً على بلاد الصرب في عام (١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م)، حيث حصل على حكم وراثي، ومجلسين، أعطاهما شكل الحكم الذاتي بوضوح، فكان ذلك بداية حصول الصرب على الانفصال التام الذي ستفوز به في مؤتمر برلين عام (١٢٩٥هـ/ ١٨٧٨م).

---

(١) تاريخ شاني زادة: جـ٢ ص٢٦٠، ٢٦١.

(٢) المصدر نفسه: ص٢٨٢.

(٣) محمد فريد بك: ص٤٠٣.

(٤) المصدر نفسه.

الثورة اليونانية

تمهيد

كانت بلاد اليونان، حتى أوائل القرن التاسع عشر، جزءاً من السلطنة العثمانية، يحكمها ولاة من الأتراك، وشغل اليونانيون موقعاً متميزاً في الدولة العثمانية منذ زمن، واستوطنت غالبتيهم منطقة المورة وجزر بحر إيجة وتساليا، إلا أنهم كانوا، بوجه عام، منتشرين في كافة أنحاء أراضي الدولة، وظل الوضع على هذا الحال حتى ظهرت بوادر الثورة ضد الحكم العثماني، وتعود أسبابها إلى أربعة عوامل:

١ ـ تطور المجتمع اليوناني بفعل الرخاء الاقتصادي الذي نجم عن الحروب النابوليونية.

٢ ـ انتشار الأفكار الأوروبية، وبخاصة أفكار الثورة الفرنسية.

٣ ـ ردود الفعل الآيلة ضد المركزية العثمانية.

٤ ـ التدخل الأوروبي المباشر[١].

والحقيقة أن الحركات الثورية والجمعيات السياسية السرية والعلنية نمت في بلاد اليونان ابتداء من أوائل القرن التاسع عشر، وأضحت تُشكِّل خطراً بدءاً من عام (١٢٣٥هـ/ ١٨٢٠م)، واتخذت مراكز لها في كل من روسيا والنمسا لتكون على اتصال وثيق بالحكومات الأوروبية من جهة، وبمنجاة من اضطهاد الحكام العثمانيين من جهة أخرى.

ولعل أشهر هذه الجمعيات السرية جمعية «فيلكي إيتريا»، أي «الجمعية الأخوية»، التي تأسست في عام (١٢٢٩هـ/ ١٨١٤م) في ثغر أوديسا بتشجيع من القيصر إسكندر الأول، وقد وضعت نصب عينيها الثورة على الحكم العثماني، وتأسيس دولة مستقلة[٢]، أما هدف القيصر فهو افتعال الأزمات بوجه الباب العالي حتى يتهيأ الجو لتدخل روسي[٣]، والمعروف أن الروس كانوا يقومون، خلال حروبهم مع الدولة العثمانية بتحريض اليونانيين والرعايا الأرثوذكس بعامة على الثورة.

وانضم إلى هذه الجمعية أعيان اليونان وشبانها ورجال الدين، وساندتها الدول

---

(١) حسون، علي: العثمانيون والروس: ص٩٢. بروكلمان: ص٥٣٩.

(٢) كامل، مصطفى: المسألة الشرقية: ص٥١.

Miller. W. The Ottoman Empire and its Successors: P65.

(٣) سرهنك: ص٢٧٣، ٢٧٤. الشناوي: جـ ٢ص٨٣٧.

الأوروبية، وقرَّب القيصر بعض زعمائها[1]، كما ساعدها أصحاب الرأي والكلمة في أوروبا[2]، بفعل الإعجاب العام بالهيللينية التي أخذت تنتشر في كل أوروبا مع ظهور حركة النهضة والحركة الإنسانية التي تركِّز الاهتمام فيها على كل ما هو قديم، فكان مثقفو الأرستقرطية والبرجوازية في أوروبا، الذين تعلموا اللغة الإغريقية القديمة والأدب الإغريقي القديم والفلسفة اليونانية، قد تحولوا، نتيجة لإعجابهم بالهيللينية، إلى مدافعين متطوعين عن الدعوى اليونانية.

ظلت هذه الجمعية تعمل سراً حتى عام (١٢٣٦هـ/ ١٨٢١م) وانتشرت بين جميع اليونانيين، وبخاصة في شبه جزيرة المورة، وبلغ عدد أعضائها أكثر من عشرين ألف عضو، من الشبان القادرين على حمل السلاح والمتهيئين للثورة، وقد وضعت نصب عينيها إحياء الامبراطورية البيزنطية والاستيلاء على العاصمة إستانبول، وإخراج العثمانيين من أوروبا ودفعهم إلى آسيا[3].

مراحل الثورة

مرَّت الثورة اليونانية بثلاث مراحل زمنية هي:

١ ـ مرحلة النجاح المحلي، وتشمل المدة من عام (١٢٣٦هـ/ ١٨٢١م) إلى عام (١٢٤٠هـ/ ١٨٢٥م).

٢ ـ مرحلة الأزمات الناجمة عن التدخل المصري، وتشمل المدة من عام (١٢٤٠هـ/ ١٨٢٥م) إلى عام (١٢٤٢ع/ ١٨٢٧م).

٣ ـ مرحلة التدخل الأوروبي واعتراف الدولة العثمانية بانفصال اليونان، وتشمل المدة من عام (١٢٤٢هـ/ ١٨٢٧م) إلى عام (١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠م)[4].

المرحلة الأولى: انتهزت جمعية فيلكي إيتريا فرصة انهماك الدولة العثمانية بقمع حركة علي باشا في يانيا، في أوائل عام (١٢٣٦هـ/ ١٨٢١م)، وحصول فراغ في السلطة نتيجة إعدامه مع أولاده، فأعلنت تحركها. والمعروف أن هذا الوالي كان يمسك بزمام الأمور في يانيا بشكل خاص، ولم يسمح لليونانيين بالتحرك ضد السلطة. فهاجم أفرادها الحاميات العثمانية في الحصون والقلاع، ثم توسَّعت آفاق الثورة بسرعة فائقة فشملت البيليبونيز وأواسط اليونان وجزيرة كريت، واحتل الثوار

---

(١) استوزر القيصر الروسي أحد زعماء اليونان، ويدعى كابوديستريا، وجعله موضع ثقته، كما استخدم في الجيش الروسي ضابطاً يونانياً، هو أبسلانتي وهو ابن أمير سابق للأفلاق. راجع: Miller: pp65-66.

(٢) الرافعي، عبد الرحمٰن: عصر محمد علي: ص٢١٠. كامل، مصطفى: ص٥٤.

(٣) محمد فريد بك: ص٤١٢. أوزتونا: جـ١ ص٦٧٢.

(٤) حسون، علي: العثمانيون والبلقان: ص٢٠٠.

مدن أثينا وتيبس وميسولونجي[١].

وتزعَّم الثورة في إقليم المورة أسقف باتراس المدعو جرمانوس، واتخذت طابعاً دينياً، رافعة شعاراً هو: الإيمان والحرية والوطن[٢]، واستولى الثوار على العاصمة تريبولستا[٣]، ونكّلوا بالعثمانيين المقيمين فيها بوحشية بالغة[٤].

وشكّل الثوار جمعية وطنية من ستين عضواً يمثلون المقاطعات الثائرة، انعقدت في (جمادى الآخرة ١٢٣٧هـ/ كانون الثاني ١٨٢٢م)، وأعلنت انفصال اليونان، ووضعت دستوراً قومياً للبلاد[٥].

استغلّت روسيا قيام الثورة اليونانية فحرّكت الأفلاق والبغدان، وكلّفت ألكسندر أبسلانتي بمهمة الإشراف على تنظيم قوى الثورة، ووضعت له برنامجاً لتنفيذه يتضمن انفصال إمارات البلقان كلها، وطرد العثمانيين من أوروبا، وإحياء الدولة البيزنطية القديمة[٦].

لكن أبسلانتي أخفق في تنفيذ مهمته، فقد خذله الشعب الروماني الذي لم يكن يرغب في إراقة دمائه في سبيل قيام حركة هيللينية إغريقية، كما لم يكن هناك ما يدعو لتفضيل الحكم اليوناني على السيادة العثمانية، ثم إنه هُزم أمام الجيوش العثمانية وهرب إلى ترانسلڤانيا حيث قبضت عليه النمسا بإيعاز من الوزير مترنيخ، المتشدِّد في دعم الحكام الشرعيين في وجه الثورات، إلا أنه نجح في إحداث مذابح عامة ضد المسلمين في الأفلاق والبغدان، لا سيما في مدينتي جالاتز وياش[٧]، وشكّل إحجام روسيا عن إمداده بالمساعدة سبباً آخر في إخفاقه، وذلك بفعل الظروف السياسية الدولية في أوروبا، والاتجاه السائد بين زعمائها بإخماد الحركات القومية الثورية[٨].

واجهت الدولة العثمانية مصاعب كبيرة في محاربة الثوار، نظراً لكثرة الجزر ولوعورة المسالك التي اشتهرت بها بلاد اليونان، بفعل معرفة اليوناني كيفية الاستفادة منها استراتيجياً ضد القوات العثمانية[٩].

---

(١) محمد فريد بك: ص٤١٢. كامل، مصطفى: ص٥٧.

(٢) محمد فريد بك: ص٤١٢، ٤١٣. أورزتونا: جـ١ ص٦٧١.
Miller: pp66, 67-72.

(٣) أوزتونا: جـ١ ص٦٧١ .Ibid

(٤) كامل، مصطفى: ص٦٣. الرافعي، عبد الرحمٰن: عصر محمد علي: ص٢١١.

(٥) كامل، مصطفى: ص٦٣.

(٦) الرافعي: ص٢١٠. الشناوي: جـ٢ ص٨٣٨ .Miller: pp65, 66

(٧) كامل: مصطفى: ص٥٣ .Ibid: p67

(٨) الشناوي: جـ٢ ص٨٣٨.

(٩) محمد فريد بك: ص٤١٣.

ومن العوامل التي أعطت اليونانيين قدرات عسكرية سريعة وفعَّالة عملهم لسنوات طويلة في الملاحة البحرية، وإتقانهم المهارات الملاحية، وتحويل السفن التجارية إلى سفن حربية، بالإضافة إلى استعمالهم سفناً خفيفة بُنيت بهدف التلصُّص في البحار[1]، لهذا كانت الحرب ضد الثوار حرباً في البر والبحر، وكانت المعارك أشبه بالمذابح المتبادلة بين الطرفين[2].

وعمد شعراء أوروبا وكتّابها ومفكروها إلى إبراز أعمال العثمانيين لإثارة ما في كوامنهم من حقد على الإسلام والمسلمين، فأخذوا ينشدون شعراً مؤثراً يثيرون به الرأي العام في أوروبا، وعلى هذا الوتر الحساس ضرب ڤيكتورهيجو ولورد بايرون الإنكليزي، الذي لقي حتفه في موقعة ميسولونجي[3].

وتداعت الدول الأوروبية إلى عقد مؤتمر في ڤيرونا لحل هذه المشكلة ووضع سياسة موحَّدة تجاهها. دافعت الدولة العثمانية في المؤتمر عن موقفها تجاه الثورة اليونانية، وبدا واضحاً من المناقشات التي جرت تعارض الأفكار الأوروبية في حلها.

فإنكلترا كانت تؤيد الثورة حتى تقطع الطريق على أي تدخل روسي، على الرغم من تظاهرها بالمحافظة على سلامة أراضي الدولة العثمانية.

وأيدت روسيا الثورة اليونانية تأييداً قوياً، لكنها خشيت الانفراد وحدها حتى لا تثير مخاوف جارتها القلقة النمسا، ومخاوف إنكلترا الشديدة الحذر من أي تحرك روسي.

ورأى مترنيخ، الوزير النمساوي، في الثورة اليونانية خطراً على القوميات التي تتكوَّن منها النمسا، كما خشي من نشوب حرب عثمانية ـ روسية تؤدي إلى تفوق روسي في البلقان، الأمر الذي يتعارض مع مصالح بلاده[4].

وانفضَّ المؤتمر من دون التوصل إلى قرار موحَّد، وبقيت الدول الأوروبية في حال انتظار لتطورات أخرى قد تساعد على إيجاد حل لهذه المشكلة، لكن هذه الآمال الأوروبية، في انتصار يوناني أو في نجاح الدولة العثمانية بإخماد الثورة، تبدَّدت بسرعة عندما طلب السلطان محمود الثاني من محمد علي باشا والي مصر، أن يرسل قواته إلى بلاد اليونان لإخضاع الثوار بعد أن تفاقم خطرهم[5]، وعينه والياً

---

(١) سرهنك: ص٢٧٨. (٢) محمد فريد بك: ص٤١٣.

(٣) الشناوي: جـ٢ ص٨٤٠. حسون: العثمانيون والبلقان: ص٢٠٣ .Miller: p87

(٤) كامل، مصطفى: ص٥٢، ٥٣. نوار: الشعوب الإسلامية: ص١٦٦ ـ ١٦٨.

(٥) محمد فريد بك: ص٤١٤.

على جزيرة كريت وإقليم المورة[1].

المرحلة الثانية: قَبِلَ محمد علي باشا القيام بهذا الدور بفعل أن الخطر موجه ضد دولة المسلمين العامة، المتمثلة بالدولة العثمانية، وضد الإسلام ممثلاً في السلطان العثماني خليفة المسلمين، فأرسل حملة عسكرية بقيادة حسن باشا نزلت في جزيرة كريت وأخمدت الثورة فيها[2]، كما أرسل حملة أخرى، بقيادة ابنه إبراهيم باشا، لإخماد ثورة المورة، ونجح في تنفيذ إنزال على شواطئها بعد اصطدامات بحرية قاسية مع الأسطول اليوناني في عام (١٢٤٠هـ/ ١٨٢٥م)[3]، وأنقذ الجيش العثماني المحاصر في ميناء كورون، كما حاصر نافارين، أهم مواقع شبه الجزيرة[4].

وتمكَّن إبراهيم باشا من دخول هذا الثغر، كما فتح كلاماتا وتريبولستا في (شوال/ حزيران)، وطارد الثوار، واستولى على معاقلهم، وبخاصة في بانزاس في (رجب ١٢٤١هـ/ شباط ١٨٢٦م) باستثناء مدينة نوبلي، عاصمة الحكومة الثورية، واستعد للقضاء على آخر معاقل للثوار في هيدرا وأستيزيا وميناء نوبلي وميسولونجي.

نتيجة لانتصارات الجيش المصري، قام اليونانيون بتحريك الرأي العام الأوروبي لإنقاذ الثورة، والحقيقة أنهم أضحوا بحاجة إلى تأييد أوروبي مباشر لتحقيق أهدافهم، فنهضت جماعة من أقطاب الشعراء والأدباء يثيرون الرأي العام في أوروبا بكتاباتهم، ويحثُّون الدول الأوروبية على التدخل لصالح الثورة.

وفعلاً، دعت إنكلترا روسيا للتشاور، بغية الوصول إلى تفاهم حول مستقبل اليونان، ونجحت في إقناعها بفصل نزاعاتها مع الدولة العثمانية عن المسألة اليونانية، وتكلَّلت هذه المفاوضات بتوقيع بروتوكول سان بطرسبرج، في (٢٧ شعبان ١٢٤١هـ/ ٤ نيسان ١٨٢٦م)، الذي انضمَّت إليه فرنسا بعد مدة قصيرة، واتفقت الدول الثلاث على حث الباب العالي على عقد هدنة مع اليونانيين، ومنحهم قدراً من الحكم الذاتي في إطار التبعية الاسمية للسلطان العثماني[5]، على أن النية لم تكن قد اتجهت بعد إلى استخدام العنف، لكن بعد ذلك بوقت قصير سقطت ميسولونجي

---

(١) نوار، عبد العزيز: وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث ١٥١٧ ـ ١٩١٠م: ص٢٦٩، ٢٧٠. الرافعي: ص٢١٥.

(٢) الرافعي: ص٢١٤.

(٣) عن الوقائع البحرية يمكن الرجوع إلى ما كتبه سرهنك: ص٢٧٧ ـ ٢٨٤. Miller: pp89, 90.

(٤) Miller: p89.

(٥) كامل، مصطفى: ص٦٨. Staviranos, L.S: The Balkan Since 1453, p288.

في يد الجيش المصري في (٢١ رمضان/ ٢٢ نيسان) وكانت آخر معقل كبير للثوار[١].

وضخَّم الساسة ووسائل الإعلام في أوروبا أنباء سقوط ميسولونجي، وكان سقوطها موضوع خطبة شاتوبريان في مجلس النواب الفرنسي، ورثاها ڤيكتور هيجو بأشعاره، وقامت في أوروبا دعوة واضحة لإنقاذ اليونان.

ونتيجة لمقررات سان بطرسبرج، أرسل القيصر نيقولا الأول، الذي خلف القيصر إسكندر الأول في (أوائل ١٢٤١هـ/ أواخر ١٨٢٥م)، إنذارين إلى الدولة العثمانية، يتعلق الأول بالقضية اليونانية، أما الثاني فكان تهديداً للدولة العثمانية بوجوب تنفيذ مقررات معاهدة بخارست خلال ستة أسابيع، وهي إعادة الحقوق الروسية في الولايتين الدانوبيتين، الأفلاق والبغدان، واستقلال الصرب[٢].

والواقع أنه لم يكن أمام السلطان محمود الثاني سوى الرضوخ للإنذار الروسي فيما يتعلق بولايات البلقان، وذلك نتيجة للأوضاع الداخلية القلقة التي كان يمر بها، إذ إنه كان يستعد لتوجيه ضربة قاضية إلى جيش الإنكشارية، كما رأى أن الاستجابة لمطالب روسيا سوف يفقدها حججها في محاربتها، ويكسب الدولة العثمانية تأييداً إنكليزياً وفرنسياً.

وعُقدت بين الجانبين معاهدة آق كرمان، في (ربيع الأول ١٢٤٢هـ/ تشرين الأول ١٨٢٦م)، وأهم ما جاء فيها:

١ ـ حق الملاحة للسفن الروسية في البحر الأسود، والمرور من المضائق، من دون أن يكون للدولة العثمانية الحق في تفتيشها.

٢ ـ تنتخب روسيا حكام ولايتي الأفلاق والبغدان لمدة سبع سنوات بعد مشاورة أعيانهما، ولا يجوز عزلهما إلا بعد موافقتها.

٣ ـ إستقلال ولاية الصرب، على أن تحتفظ الدولة بقلعة بلغراد وثلاث قلاع أخرى.

٤ ـ تعهُّد روسيا بإعادة ما احتلته في آسيا من الحصون والقلاع العثمانية في الحرب الأخيرة، ويجري تخطيط الحدود كما كانت من قبل[٣].

المرحلة الثالثة: وفي تطور لافت للقضية اليونانية، رفضت الدولة العثمانية ما

---

(١) كامل، مصطفى: ص٧٣.
(٢) المصدر نفسه: ص٧٧.
(٣) تجد نص الاتفاقية عند محمد فريد بك: ص٤١٧ ـ ٤٢١. Miller: p97.

عرضته عليها كل من إنكلترا وروسيا وفرنسا، في (٨ رجب ١٢٤٢هـ/ ٥ شباط ١٨٢٧م)، بشأن حل هذه القضية، ثم استلمت أثينا في (١٠ ذي القعدة/ ٥ حزيران) ما دفع هذه الدول إلى إرسال سفنها إلى مياه اليونان لفرض مطالبها بالقوة، ومنع السفن العثمانية والمصرية من الوصول إلى شواطئ هذا البلد، وإرسال الإمدادات إلى الجيشين العثماني والمصري[١]. وحاصرت أساطيل الحلفاء الأسطولين العثماني والمصري في ميناء نافارين وضربتهما، بدون سابق إنذار، ودمَّرتهما تماماً في (٢٩ ربيع الأول ١٢٤٣هـ/ ٢٠ تشرين الأول ١٨٢٧م)[٢].

عُدَّت معركة نافارين بمثابة انتصار لروسيا لأنه أعطى أسطولها تفوقاً على الأسطول العثماني في البحر الأسود[٣]، وأحدثت نتيجة المعركة امتعاضاً شديداً في الدوائر السياسية البريطانية. ويبدو أن هدف بريطانيا الأساس كان فرض قيود شديدة على الأسطولين العثماني والمصري، وأن القائد الإنكليزي كوردينجتون وجد أنه من الأفضل القضاء عليهما حتى يتسنَّى تسوية المشكلة اليونانية بالطريقة التي تريدها إنكلترا. أما فرنسا، فقد انحصر هدفها في إعادة اعتبارها أمام الدول الأوروبية، بعدما أُجبرت على العودة إلى حدودها الأصلية في عام (١٢٣٠هـ/ ١٨١٥م).

عند هذه النقطة من المشكلة اليونانية، كانت وجهات النظر العثمانية والمصرية متفقة على السياسة العامة، إلا أنه بعد تدخل الدول الأوروبية وانتصارها البحري في نافارين اختلفت وجهتي نظر الجانبين[٤].

فقد رأى محمد علي باشا أن لا فائدة تُرجى من مواصلة القتال، بعد أن فَقَدَ أسطوله وانقطعت طريق مواصلاته البحرية مع جيوشه في بلاد اليونان، وأن الحكمة تقضي بفصل السياسة المصرية عن السياسة العثمانية[٥]، وقد عجَّل في سرعة اتخاذه قرار الانسحاب إرسال فرنسا قوة عسكرية أنزلتها في المورة، وتلقِّيه مذكرة من الدول الأوروبية تُصرُّ فيها على فصل بلاد اليونان واستهداف مصر، إن هو استمر في اتباع السياسة العثمانية[٦].

أما الباب العالي فقد أحجم عن قبول مطالب الحلفاء المتخذة في مؤتمر لندن في

---

(١) سرهنك: ص٢٩٢. الرافعي: ص٢٢٨، ٢٢٩.

(٢) راجع فيما يتعلق بمعركة نافارين البحرية: سرهنك: ص٢٩٢ ـ ٢٩٦. الرافعي: ص٢٣٣ ـ ٢٣٨. Miller: p89.

(٣) Staviranos: p289.

(٤) الرافعي: ص٢٣٩.

(٥) المرجع نفسه. سرهنك: ص٢٩٦، ٢٩٧.

(٦) المرجعان نفساهما.

(جمادى الأولى ١٢٤٤هـ/ تشرين الثاني ١٨٢٨م) والقاضية بتحقيق استقلال شبه جزيرة المورة وجزائر السيكلايد، على أن يحكمها أمير نصراني تنتخبه الدول الأوروبية، وتدفع الحكومة اليونانية جزية سنوية إلى الباب العالي مقدارها خمسماية ألف قرش[١]، وطالب هذه الدول بتعويض عما لحق بالأسطول العثماني من دمار، وعدم التدخل في شؤون الدولة الداخلية[٢].

وجاء الرد سريعاً من الدول المتحالفة بقطع العلاقات مع الدولة العثمانية، عندئذ أصدر السلطان خطاً شريفاً بيَّن فيه سوء نوايا الدول الأوروبية تجاه الدولة، وبخاصة روسيا، وختمه بحثِّ المسلمين على الجهاد[٣].

اغتاظت روسيا من الموقف العثماني وأعلنت الحرب على الدولة العثمانية، في (١١ شوال ١٢٤٣هـ/ ٢٦ نيسان ١٨٢٨م)، وتقدمت جيوشها في البلقان فدخلت ياش عاصمة البغدان وبخارست عاصمة الأفلاق، وزحفت باتجاه إستانبول، فسيطرت على مدينة ڤارنا، واحتلت أسكي إستانبول، وحاصرت الحامية العثمانية في مدينة شُملا، واحتلت أدِرنة في (صفر ١٢٤٥هـ/ آب ١٨٢٩م)، وأضحت العاصمة إستانبول قاب قوسين أو أدنى من مرمى بنادق الجيش الروسي، أما في آسيا فقد تقدمت الجيوش الروسية في القوقاز، واحتلت أردهان وبايزيد وأرضروم وقارص[٤].

سبَّبت الانتصارات الروسية قلقاً دولياً حول مصير الدولة العثمانية، فتدخلت الدول الأوروبية، التي رأت أن الأمور تتحول بسرعة لصالح روسيا وأنه لا بد من عمل شيء يحدّ من التوسُّع الروسي، لهذا عرضت النمسا على كل من فرنسا وإنكلترا التدخل لحسم الحرب.

ولما رأت الحكومة العثمانية التقدم السريع للقوات الروسية، حتى أنه لم يبق أمامها عائق يحول دون تقدمها نحو إستانبول، أبدى السلطان محمود الثاني رغبة في الوصول إلى صلح، وبخاصة أنَّ بريطانيا كانت تحثه على الإقدام على هذه الخطوة حتى لا يتعرض السلام الأوروبي للخطر، كما توسّطت بروسيا بين الجانبين المتحاربين.

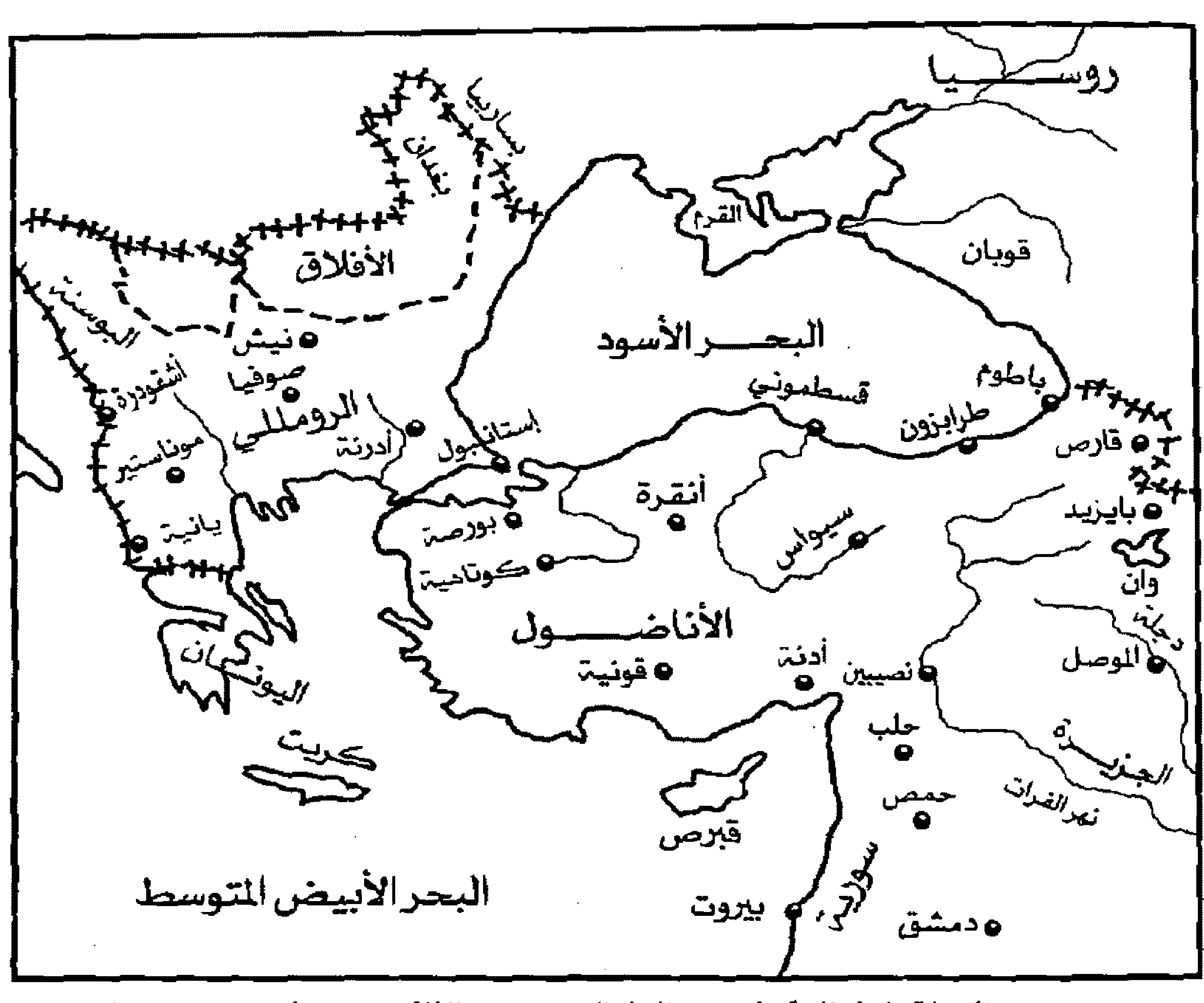
ونتيجة للمباحثات التي جرت بين الطرفين، جرى توقيع معاهدة أدِرنة، في (١٥ ربيع الأول ١٢٤٥هـ/ ١٤ أيلول ١٨٢٩م)، اتفقا فيها على:

---

(١) كان هذا الاتفاق بين الدول الأوروبية المتحالفة إنقاذاً للثورة اليونانية لأنه جاء في وقت أشرفت فيه الثورة على الاحتضار.

(٢) محمد فريد بك: ص٤٢٧، ٤٢٨. (٣) المصدر نفسه: ص٤٢٨.

(٤) المصدر نفسه: ص٤٣١، ٤٣٢.



+++ حدود الدولة العثمانية في عهد السلطان محمود الثاني وعبد المجيد وعبد العزيز بموجب معاهدة بخارست ١٨١٢م، ومعاهدة أدرنة ١٨٢٩م، ومعاهدة باريس ١٨٥٦م

١ - إعادة ما احتله الروس من الأراضي العثمانية في الحرب الأخيرة(١).
٢ - يُشكِّل نهر البروت حداً فاصلاً بين الدولتين حتى التقائه بنهر الدانوب.
٣ - يسيطر الروس للأبد على المنطقة الآسيوية من البحر الأسود، أما الولايات الشرقية ومدينة قارص فمن المحتمل أن تعيدها روسيا إلى الدولة العثمانية وتُعدِّل الحدود بينهما.
٤ - يتمتع الروس بحرية التجارة براً وبحراً، ويُمنح الرعايا والتجار، وكذلك السفن الحماية التامة والتقاضي أمام قنصلهم المعتمد لدى الحكومة العثمانية.
٥ - تُمنح جميع السفن التجارية، التابعة للدول التي هي في حال صلح مع الباب العالي والمتوجهة نحو الموانئ الروسية في البحر الأسود، حرية المرور.
٦ - يدفع الباب العالي لروسيا تعويضاً قدره مليون وخمسماية ألف دوكا هولندية في مدة ثمانية عشر شهراً، وذلك بفعل الخسائر التي نشأت في مراحل مختلفة منذ حرب عام (١٢٢١هـ/١٨٠٦م).
٧ - يدفع الباب العالي تعويضاً لروسيا عن الخسائر التي تكبدتها في الحرب الأخيرة، ويتنازل عن أراضٍ في آسيا مقابل ذلك أيضاً.
٨ - إيقاف الحرب بين الدولتين وإخلاء سبيل الأسرى.
٩ - تحتفظ الأفلاق والبغدان بالحرية الدينية، والحكم الذاتي وحرية التجارة.
١٠ - يتعهد الباب العالي بتنفيذ نصوص المعاهدات السابقة الخاصة بالصرب.
١١ - يقبل الباب العالي العقد المتضمن التنظيمات القنصلية الخاصة، وتعهَّد، بموجب ملحق خاص بالأفلاق والبغدان، القيام بترتيبات معينة من شأنها أن تدفع هاتين الولايتين نحو الانفصال النهائي عن جسم الدولة(٢).

والحقيقة أن روسيا فازت، بموجب معاهدة أدرنة، ببعض الأراضي في آسيا على حساب الدولة العثمانية ما أدّى إلى توسعها في منطقة القوقاز، إلا أنها لم تحصل، بل لم تحاول الحصول، على كسب مماثل في أوروبا وذلك بفعل يقظة إنكلترا وفرنسا وتربصهما بها. واعترفت الدولة العثمانية بانفصال اليونان وفقاً لما تضمَّنته قرارات مؤتمر لندن لعام (١٢٤٤هـ/١٨٢٨م)، لكن هذه الدولة الجديدة كانت تقتصر على شبه جزيرة المورة واليونان الوسطى، بما فيها ميسولونجي وجزر السيكلايد(٣).

---

(١) المقصود هنا الأفلاق والبغدان وبلغاريا وغيرها من أراضي البلقان والروملّي.

(٢) تجد نصوص المعاهدة والملحق الخاص بالأفلاق والبغدان باللغة العربية عند محمد فريد بك: ص٤٣٣ - ٤٤٥ وباللغة الإنكليزية عند: Creasy. E.S: History of the Ottoman Turks: From the Beginning of their Empire to the Present Time II, p519.

(٣) سرهنك: ص٢٩٩. كامل، مصطفى: ص٨٥، ٨٦.

الحروب في جزيرة العرب مع الوهَّابيين

ظهر عجز الدولة العثمانية، منذ أوائل القرن التاسع عشر، في إخماد الثورات التي قامت في وجهها، فاستنجدت بولاتها لإخمادها، ومن هذه الثورات التي أقضّت مضاجع الدولة: الثورة اليونانية، التي تحدثنا عنها، والحركة الوهَّابية في الجزيرة العربية[1].

حقَّقت الدعوة الوهَّابية نجاحاً في نجد، واحتضنها أمير الدرعية محمد بن سعود، وتجاوزتها إلى بعض أنحاء الحجاز واليمن وعسير وأطراف العراق وبلاد الشام، واستولى الوهابيون على مكة والطائف والمدينة المنورة[2]، حتى بدا خطرها واضحاً على الوجود العثماني في أماكن انتشارها، بل في المشرق العربي والعالم الإسلامي، وأدَّت دوراً هاماً في تطور الفكر الإسلامي الحديث[3]، حيث تُعدُّ أول حركة إصلاحية سلفية في العصر الحديث، كما أنها أولى الحركات الإصلاحية التجديدية التي ظهرت في الدولة العثمانية[4].

وشعرت الدولة العثمانية بخطورة تلك الحركة، وأدركت أن نجاحها سوف يؤدي إلى فصل الحجاز وخروجه من يدها، وبالتالي خروج الحرمين الشريفين، ما يفقدها الزعامة التي تتمتَّع بها في العالم الإسلامي بحكم إشرافها على هذين الحرمين، في وقت كانت قد بدأت تسعى فيه إلى التغلب على عوامل الضعف الداخلية، وتقوية الصلات بينها وبين أنحاء العالم الإسلامي بوصفها مركز الخلافة الإسلامية[5]. شكلت جميع هذه العوامل حافزاً للدولة العثمانية للوقوف بوجهها ومواجهتها للحدِّ من انتشارها.

كان أول رد فعل عسكري عثماني ضد الوهَّابيين، دعم والي بغداد سليمان باشا الكبير، في عام (١٢١٢هـ/١٧٩٧م)، قبائل المنتفق لمقاومتهم، لكن الحملة فشلت، ونُظِّمت حملة أخرى في العام التالي، لكنها فشلت بدورها، كما فشل ولاة دمشق

---

(١) ظهرت الدعوة الوهابية في جزيرة العرب حوالي منتصف القرن الثامن عشر على يد زعيمها الشيخ محمد بن عبد الوهاب، فنُسبت إليه وسُمي أتباعه بالوهابيين. استمد محمد بن عبد الوهاب دعوته من طريقة الإمام ابن تيمية، فالمذهب الوهابي هو في أصوله المذهب الحنبلي، والفكرة التي دعا إليها ابن عبد الوهاب فكرة صالحة في جوهرها، لكنه غالى فيها وتشدّد حتى أضحى أساسها تكفير كل من لم يأخذ بها، من هنا جاءت تسمية الوهابيين للمخالفين لهم مشركين. راجع تعاليم محمد بن عبد الوهاب في كتابه: «كتاب التوحيد الذي هو حق الله على العبيد»، الرياض، ط٣، ١٤٠٠هـ.

(٢) رافق: ص٣٤١.

(٣) المرجع نفسه: ص٣٣٩.

(٤) عمر: ص٢١١.

(٥) المرجع نفسه: ص٢١٦.

في التصدِّي لهجمات الوهابيين على فلسطين وجنوبي بلاد الشام[١].

نتيجة لفشل تلك الحملات، وقع اختيار الدولة على محمد علي باشا، والي مصر، للقضاء على هذه الحركة، فأعدَّ هذا حملة عسكرية بقيادة ابنه أحمد طوسون دخلت ينبع وبدر، إلا أنها انهزمت في الصفراء[٢].

لم يستثمر الوهَّابيون انتصارهم في الصفراء، وقبعوا في معاقلهم، ما أعطى طوسون الفرصة لإعادة تنظيم صفوف قواته، كما طلب إمدادات من القاهرة، وأخذ يستميل القبائل الضاربة بين ينبع والمدينة المنورة بالمال والهدايا، ونجح في سياسته هذه التي مهَّدت له السبيل لاستعادة المدينة المنورة ومكة المكرمة والطائف[٣]، لكن الوهَّابيين انتصروا في تَرَبَة والحناكية وقطعوا طرق المواصلات بين مكة والمدينة[٤]، وانتشرت الأمراض في صفوف الجيش المصري، وأصاب الجنود الإعياء نتيجة شدة القيظ وقلة المؤونة والماء[٥]، ما زاد موقف طوسون حرجاً، فرأى، بعد تلك الخسائر، أن يلزم خطة الدفاع، وأرسل إلى والده يطلب المساعدة[٦].

قرر محمد علي باشا أن يسير بنفسه إلى الحجاز لمتابعة القتال والقضاء على الوهَّابيين، وبسط نفوذ مصر في جزيرة العرب، فغادر مصر، في (١٧ شعبان ١٢٢٧هـ/ ٢٦ آب ١٨١٢م)، على رأس جيش آخر ونزل في جدة ثم غادرها إلى مكة وهاجم معاقل الوهَّابيين، إلا أنه فشل في توسيع رقعة انتشاره، فأخلى قنفذة بعد أن كان قد دخلها، وانهزم ابنه طوسون في تَرَبَة مرة أخرى[٧].

كان من الطبيعي، بعد هذه الهزائم المتكررة ومناوشات الوهَّابيين المستمرة لوحدات الجيش المصري، أن يطلب محمد علي باشا المدد من مصر، ولما وصلت المساعدات، وفيما كان يتأهب للزحف توفي خصمه سعود في (٦ جمادى الأولى ١٢٢٩هـ/ ٢٧ نيسان ١٨١٤م)، وخلفه في الإمارة ابنه عبد الله[٨].

ويبدو أن هذا الأمير لم يملك قدرات عسكرية تُمكِّنه من درء الخطر المصري ما أدى إلى تداعي الجبهة السعودية، فصبَّت هذه الحادثة في مصلحة محمد علي باشا الذي تمكَّن من التغلب على جيش وهَّابي في بَسْل[٩] في (صفر ١٢٣٠هـ/ كانون

---

(١) تاريخ شاني زادة: جـ١ ص٢٣٧.
(٢) الرافعي: ص١٣٤، ١٣٥.
(٣) المرجع نفسه: ص١٣٦، ١٣٩.
(٤) محمد فريد بك: ص٤٠٧. الرافعي: ص١٣٩.
(٥) الرافعي: ص١٣٩ ـ ١٤١.
(٦) المرجع نفسه: ص١٤١.
(٧) المرجع نفسه: ص١٤٢، ١٤٣.
(٨) محمد فريد بك: ص٤٠٧، ٤٠٨.
(٩) تقع بين الطائف وتَرَبَة.

الثاني ١٨١٥م)[١]، وسيطر على تَرَبَة ودخل ميناء قنفذة، في حين سيطر طوسون على القسم الشمالي من نجد[٢].

عند هذه المرحلة من تطور المشكلة الوهَّابية، اضطر محمد علي باشا أن يغادر الجزيرة العربية ويعود إلى مصر للقضاء على حركة تمرد استهدفت حكمه، وبعد القضاء على هذه الحركة استأنف حربه ضد الوهَّابيين، فأرسل حملة عسكرية أخرى إلى الجزيرة العربية، بقيادة ابنه إبراهيم باشا في (١٢ شوال ١٢٣١هـ/ ٥ أيلول ١٨١٦م)[٣].

تمكَّن إبراهيم باشا، بعد اصطدامات ضارية مع الوهَّابيين، من الوصول إلى الدرعية في (جمادى الآخرة ١٢٣٣هـ/نيسان ١٨١٨م) وحاصرها، فاضطر عبد الله بن سعود إلى فتح باب المفاوضات في (٨ ذي القعدة/ ٩ أيلول)، واتفق الجانبان على:

١ ـ تسليم الدرعية إلى الجيش المصري، شرط عدم تعرضه للأهالي.

٢ ـ يسافر عبد الله بن سعود إلى إستانبول لتقديم الولاء للسطان.

٣ ـ يرد الوهَّابيون الكوكب الدري، وما بقي بحوزتهم من التحف والمجوهرات التي أخذوها حين استولوا على المدينة المنورة[٤].

وعمد إبراهيم باشا، بعد تسلمه الدرعية، إلى هدمها. وهكذا انتهت الحرب الوهَّابية التي خاضها الجيش المصري في بلاد العرب، وعاد إبراهيم باشا إلى مصر[٥].

الحروب في بلاد الشام

أسبابها

خرج محمد علي باشا من الحرب اليونانية من دون أن يظفر بفتوح جديدة، ولم يُحقِّق أية استفادة من الاشتراك فيها، في حين انتهت الحرب مع الوهَّابيين ببسط نفوذه على جزيرة العرب، وأتاح له دخول السودان ضم الجزء المتمم للأراضي المصرية[٦]، أما العمل الذي قام به بعد ذلك فكان مسرحه بلاد الشام.

أرادت الدولة العثمانية أن تعوِّض محمد علي باشا بعض ما فقده في الحرب اليونانية، فأسندت إليه جزيرة كريت، لكن هذا التعويض لم يكن ذا قيمة، إذ لم يكن

---

(١) الرافعي: ص١٤٦.

(٢) المرجع نفسه: ص١٤٧.

(٣) المرجع نفسه: ص١٥٣، ١٥٤.

(٤) محمد فريد بك: ص٤٠٩.

(٥) الرافعي: ص١٦٥.

(٦) الرافعي: ص٢٤٤.

من السهل أن تحكم مصر هذه الجزيرة وأن تستفيد منها لاشتهار أهلها بالعصيان والتمرد[1]، ورأى أن يضمَّ بلاد الشام إلى مصر، يدفعه في ذلك عاملان: سياسي واقتصادي.

أما العامل السياسي فهو اتخاذ بلاد الشام حاجزاً يقي مصر الضربات العثمانية في المستقبل[2] من جهة، وإنشاء دولة عربية، أو قيام سلطنة إسلامية قوية، من جهة أخرى، كما أن بسط نفوذه على هذه البلاد سيمكِّنه من تجنيد جيش من سكانها فيزداد بذلك عدد أفراد جيشه.

أما العامل الاقتصادي، فإنه أراد استغلال موارد بلاد الشام، من الخشب والفحم والنحاس التي كانت تفتقر إليها مصر، فضلاً عن أهميتها الاقتصادية بسبب موقعها الجغرافي واتصالها بالأناضول، وعلاقاتها التجارية بأواسط آسيا حيث تمر قوافل التجارة[3].

والراجح أن محمد علي باشا كان يطمح إلى ضمِّ بلاد الشام منذ عام (١٢٢٥هـ/ ١٨١٠م) ويأمل أن يصل إلى حكمها بموافقة السلطان[4]، فطلب من محمود الثاني، في عام (١٢٢٨هـ/ ١٨١٣م)، أثناء الحرب الوهَّابية، أن يعهد إليه بحكم هذه البلاد بحجة أنه بحاجة إلى مدد منها يعاونه على القتال، لكن السلطان العثماني رفض طلبه[5].

وظلت اهتمامات محمد علي باشا ببلاد الشام ناشطة. ففي عام (١٢٣٦هـ/ ١٨٢١م) قام بدور الوساطة بين الحكومة العثمانية، من جهة، وبين كل من عبد الله باشا، والي صيدا المعزول، والأمير بشير الشهابي الثاني أمير لبنان، الذي لجأ إليه في مصر، من جهة ثانية، ووجد في الرجلين صديقين مخلصين، ونشأت بينه وبينهما علاقات وثيقة، وبخاصة مع الأمير الشهابي، إلا أنه لم يتخذ في هذا الوقت أي إجراء فيما يتعلق ببلاد الشام[6].

وأخذت أهدافه تتبلور بدءاً من عام (١٢٤٠هـ/ ١٨٢٥م)، من خلال حديثه مع الجنرال بوايبه عندما صارحه بأنه سوف يعمد، بعد أن ينتهي من حرب المورة، إلى

---

(١) الرافعي: ص٢٤٤.

(٢) يلاحظ أن جميع الدول التي قامت من قبل في مصر لم تجد بداً من أن تبسط سلطانها على بلاد الشام. راجع، فيما يتعلق بهذا العامل السياسي، ما كتبه كلوت بك، وهو أحد كبار رجال الإدارة لدى محمد علي، في كتابه: لمحة عامة إلى مصر: جـ١ ص١٢١، ١٢٢.

(٣) الرافعي: ص٢٤٨. غنّام، رياض: المقاطعات اللبنانية في ظل الحكم المصري: ص٤٥.

(٤) الرافعي: ص٢٤٥.

(٥) المرجع نفسه: ص٢٤٦.

(٦) عمر: ص٣١٥. ضناوي، محمد علي: قراءة إسلامية في تاريخ لبنان والمنطقة: ص٣١٣، ٣١٤.

وضع يده على بلاد الشام وعكا، ولن يقف بجيشه إلّا على ضفاف دجلة والفرات، وفي بلاد اليمن والجزء الأوسط من جزيرة العرب[١].

وتتوافق هذه الأفكار مع ما أُشيع، نقلاً عنه وعن ولده إبراهيم باشا، بأنه سيكون المدافع عن حقوق الشعوب العربية التي تعيش تحت الحكم العثماني حياة التابع البائس المستضعف[٢]، وأضحت السيطرة على بلاد الشام، بدءاً من عام (١٢٤٥هـ/ ١٨٢٩م)، من الأمور الضرورية في سياسته الاستراتيجية.

ورأى أحد القناصل البريطانيين، ويدعى باركر، في عام (١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م)، أن جيش محمد علي منهمك في مشروع تحرير الشعوب العربية وجمعها في امبراطورية عربية، وأن هدفه المباشر هو توطيد سلطته في يشالق عكا ودمشق، ثم التوسع بعد ذلك نحو حلب وبغداد عبر كل الولايات العربية[٣].

وربط معظم المؤرخين بين طلب محمد علي باشا من السلطان، عام (١٢٢٨هـ/ ١٨١٣م)، ليوليه بلاد الشام، من أجل القضاء على الوهّابيين في الحجاز، وبين حملته التي قام بها في عام (١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م). ولو أن هذا الأمر كان صحيحاً لانتهز والي مصر فرصة نجاحة في إخضاع الوهّابيين ليزحف نحو بلاد الشام لضمّها، وبخاصة أن الباب العالي رفض له آنذاك طلبين: أولهما إعادة يوسف كنج إلى ولاية الشام، وإبعاد سليمان باشا عنها، وثانيهما منحه هذه الولاية[٤].

لكن من الواضح أن محمد علي عدَّ أن رسالته هي إنقاذ الدولة العثمانية نفسها من خطر الخراب، وإحداث تغييرات جذرية، ونفخ حياة جديدة فيها[٥]. لقد كان مؤمناً بوحدة العالم الإسلامي بزعامة السلطان شرط أن يسارع إلى حماية المسلمين بعد كارثة نافارين، منبهاً إلى ضرورة تجديد السلطنة على قاعدة الدين الإسلامي الحنيف[٦]. وعلى إثر معركة كوتاهية، التي ألزمته بالانسحاب من الأناضول في عام (١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م) والاحتفاظ ببلاد الشام، عاد محمد علي ليؤكد أنه لا يطمع مطلقاً في خلافة المسلمين، بل يسعى إلى تجنُّب انهيار السلطنة العثمانية.

وسواء أكان محمد علي يحلم بدولة عربية منفصلة عن الدولة العثمانية وتقوم على أنقاضها، أو كانت رسالته تقضي بقيام سلطنة إسلامية قوية، فمما لا شك فيه أن

---

(١) خوري وإسماعيل: جـ٢ ص٥٧ ـ ٦٠ Hajjar.J.: L'Europe et le Destin du Proché-Orient, 1815-1848; p103.

(٢) خوري وإسماعيل: ص٦٠.

(٣) Hajjar: p103.

(٤) ضناوي: ص٣١٨.

(٥) خوري وإسماعيل: جـ٢ ص٥٧، ٥٨.

(٦) ضناوي: ص٣١٩.

تدخل الدول الأوروبية في هذه القضية حال بينه وبين أي تفاهم مع الباب العالي، من جهة، ومنعه من تحقيق أهدافه، من جهة أخرى[1].

تُعدُّ الحروب في بلاد الشام حروباً دفاعية وهجومية في آن معاً، أما كونها حروباً دفاعية فلأن محمد علي باشا كان يعلم أن الدولة العثمانية لا تألو جهداً في السعي لاسترداد مركزها في مصر، وأن السلطان محمود الثاني لم يكن صافي النية، أما كونها حروباً هجومية فلأن هدفه كان أيضاً التوسع[2].

ويبدو أن محمد علي باشا قد أخذ قرار التصدي للباب العالي ضمن خلفيات عدة. فقد آنس في جيشه القوة، ووجد أن الدولة العثمانية في حال من التدهور والتفكُّك، وأنها محط أنظار ومؤامرات الدول الأوروبية[3].

وهكذا وقع حاكم مصر أسير عاملين: أسير نفسه، إذ رأى أن الباب العالي ظلمه عندما منعه من ولاية الشام، على الرغم من أدائه خدمات جليلة للسلطنة، وأسير اعتقاده أنه أصلح ولاة الشام[4].

مراحلها

مرّت الحروب في بلاد الشام بمرحلتين، انتهت المرحلة الأولى باتفاقية كوتاهية، عام (١٢٤٩هـ/١٨٣٣م)، في حين انتهت المرحلة الثانية باتفاقية لندن عام (١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م).

المرحلة الأولى: تكمن الأسباب المباشرة للحرب في النزاع الداخلي الذي حصل بين محمد علي باشا وعبد الله باشا والي عكا[5]، فزحف جيش مصري باتجاه فلسطين في (٧ جمادى الأولى ١٢٤٧هـ/ ١٤ تشرين الأول ١٨٣١م) وسيطر على مدنها من دون مقاومة تُذكر، باستثناء عكا التي ضرب عليها حصاراً مركزاً[6]، وعيَّن محمد علي باشا ابنه إبراهيم باشا قائداً عاماً للحملة[7].

اضطربت الدولة العثمانية أمام زحف الجيش المصري، وعدَّت ذلك عصياناً وقامت للتصدي له. واصطدم جيش عثماني، بقيادة عثمان باشا والي حلب، بالجيش المصري في سهل الزرّاعة جنوبي حمص، إلا أنه انهزم أمامه، وسيطر

---

(١) سويد، ياسين: التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية في عهد الإمارتين: ج٢ ص٢٣٠.
(٢) الرافعي: ص٢٤٥.
(٣) ضناوي: ص٣٢٤.
(٤) المرجع نفسه: ص٣٢٥.
(٥) راجع حول هذا النزاع: بازيلي. سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي: ص١٣٧، ١٣٨. الرافعي: ص٢٤٩، ٢٥٠. رستم، أسد: بشير بين السلطان والعزيز: ص٥٦ ـ ٥٨.
(٦) الرافعي: ص٢٥٢، ٢٥٣.
(٧) بازيلي: ص١٣٨.

إبراهيم باشا على المدن الساحلية التي رحَّبت بالحكام الجدد، ثم عاد إلى عكا لمواصلة حصارها، فدخلها عنوة في (ذي الحجة ١٢٤٧هـ/ أيار ١٨٣٢)، وأسر عبد الله باشا وأرسله إلى مصر[١]. وتابع القائد المصري زحفه باتجاه الشمال، بعد سيطرته على عكا، فدخل دمشق بعد قتال مع واليها، ورحَّب السكان به لأنهم كانوا أقرب إلى الرغبة في تغيير حكامهم بفعل مساوئ الولاة العثمانيين[٢].

جزع الباب العالي لسقوط عكا ودمشق وسيطرة المصريين على كامل فلسطين، وخشي السلطان أن يتزعزع مركزه أمام انتصاراتهم، فحشد جيشاً آخر بقيادة السرعسكر حسين باشا ودفعه لوقف الزحف المصري، وإجبار المصريين على الانسحاب من بلاد الشام، وأصدر في الوقت نفسه فرماناً أعلن فيه خيانة محمد علي باشا وابنه إبراهيم للسلطة الشرعية[٣].

اصطدم إبراهيم باشا بالجيش العثماني الجديد في معركة حمص وتغلَّب عليه، في (محرم ١٢٤٨هـ/ حزيران ١٨٣٢م)، ودخل على أثر ذلك مدينة حلب وسيطر على حماة، وتأهب لاستئناف الزحف باتجاه الشمال[٤].

انسحب حسين باشا شمالاً، بعد خسارته، وتمركز في ممر بيلان، وهو أحد الممرات الفاصلة بين بلاد الشام والأناضول، فلحقه إبراهيم باشا واصطدم به وتغلَّب عليه، وطارد من بقي من جيشه حتى اضطرهم إلى مغادرة المنطقة عن طريق ميناء الإسكندرون وسيطر على الممر، كما احتل ميناء إياس، شمالي الإسكندرون، ودخل ولاية أدنة وطرسوس[٥].

لم ييأس السلطان محمود الثاني، نتيجة الهزائم المتلاحقة التي أحاقت بجيوشه، إذ أعدَّ جيشاً آخر عهد بقيادته إلى الصدر الأعظم محمد رشيد باشا، تقدم في بطاح الأناضول والتقى بالجيش المصري في سهول قونية، وأسفرت المعركة عن انتصار واضح للجيش المصري ووقوع رشيد باشا في الأسر، وذلك في (رجب/ كانون الأول)[٦].

---

(١) الرافعي: ص٢٥٤ ـ ٢٥٩. بازيلي: ص١٣٨. مؤرخ مجهول: حروب إبراهيم باشا المصري في سوريا والأناضول: ص١٤، ١٥.

(٢) الرافعي: ص٢٥٩، ٢٦٠. مؤرخ مجهول: مذكرات تاريخية عن حملة إبراهيم باشا على سوريا: ص٤٨، ٤٩.

(٣) بازيلي: ص١٤٦.

(٤) الشهابي، أحمد حيدر: لبنان في عهد الأمراء الشهابيين الجزء الثالث، وهو الجزء الثاني والثالث من كتاب الغرر الحسان في أخبار أبناء الزمان: ص٨٢٠، ٨٢١، ٨٦٧، ٨٦٨. مؤرخ مجهول: حروب إبراهيم باشا المصري في سوريا والأناضول: ص٢٠، ٢١.

(٥) رستم، أسد: بشير بين السلطان والعزيز: ص٨٥، ٨٦.

(٦) مؤرخ مجهول: ص٢٨، ٢٩.

فتحت معركة قونية الطريق أمام الجيش المصري إلى إستانبول، وساد القلق عاصمة الخلافة، وارتعدت فرائص السلطان الذي خشي من تقدم إبراهيم باشا نحو العاصمة، فعرض على الحكومة البريطانية عقد تحالف، وأرسل سفيره في ڤيينا إلى لندن للتفاوض في شأن إرسال مدد بحري يقوم هو بسد نفقاته[١].

استرعت انتصارات الجيش المصري أنظار الدول الأوروبية، فخشيت من تقدم إبراهيم باشا نحو إستانبول وإسقاط عائلة بني عثمان والاستئثار بالخلافة، ما يخل بالتوازن الأوروبي[٢].

كانت روسيا أشد الدول الأوروبية قلقاً، فقد نظرت بعين الخوف والقلق إلى تقدم الجيش المصري واقترابه من إستانبول، وخشيت من اتساع نفوذ محمد علي باشا حتى المضائق والبحر الأسود، فيصبح بوسعه تأسيس دولة قوية تقوم على أنقاض السلطنة العثمانية المتداعية، ويتعارض ذلك مع سياستها تجاه هذه السلطنة التي كانت قد قررتها في عام (١٢٤٥هـ/ ١٨٢٩م)، والقاضية بعدم تقسيم أراضيها[٣].

كانت الدول الأوروبية الكبرى تراقب من بعيد تطور هذه الأزمة. فإنكلترا كانت مشغولة بالمسألة البلجيكية، والإصلاحات الداخلية[٤]، كما أن ساستها كانوا أقرب إلى التردد في اختيار الموقف الذي يخدم سياسة بلدهم، لذلك لم يعطوا في البداية الأزمة المصرية الأهمية اللازمة، وبخاصة أنهم رفضوا طلب السلطان بمد يد المساعدة، وكان موقفهم هذا أقرب إلى مصالح محمد علي باشا منه إلى مصالح السلطان[٥].

---

(١) Temperley. H: England and the Near East. The Crimea: p63.

(٢) محمد فريد بك: ص٤٥٠، ٤٥١.

(٣) لقد حدّدت روسيا موقفها من وجود الدولة العثمانية في هذه المرحلة، في الاجتماع الموسع الذي عقده القيصر نيقولا الأول عقب توقيع معاهدة أدرنة في عام ١٨٢٩م، والذي حضره سبعة من كبار دبلوماسييه أشهرهم داشكوف ونسلرورد. وقد تقرر في هذا الاجتماع المحافظة على كيان الدولة العثمانية ومنع أي تدخل خارجي في شؤونها Temperley: pp53-63.

(٤) سنو: ص٥٥. المسألة البلجيكية هي في جوهرها حركة استقلال قومي عن هولندا تدخلت فيها فرنسا بهدف ضم بلجيكا أو جزء منها الأمر الذي عارضته إنكلترا، لأن من شأن ذلك أن يخل بالتسوية الإقليمية التي أقرّتها معاهدة ڤيينا عام ١٨١٥م. وقد رأى بالمرستون وزير خارجيتها أن بلجيكا يمكن إذا ما تحولت إلى دولة أن تستخدم درعاً ضد إنكلترا من قبل فرنسا. ولم تُحلّ هذه القضية إلّا في ١٩ نيسان ١٨٣٩م وفقاً لمعاهدة وقعتها الدول الخمس الكبرى أقرّت باستقلال بلجيكا.

(٥) رستم: بشير بين السلطان والعزيز: ص٩٢.

أما فرنسا فكانت تشجع محمد علي باشا في سياسته التوسعية في بلاد الشام، ووقفت كل من النمسا وبروسيا على الحياد[(١)].

لذلك قررت روسيا استغلال الموقف الدولي من المشكلة المصرية وقامت بتحرك دبلوماسي منفرد، فأرسلت، في (شعبان ١٢٤٨هـ/ كانون الثاني ١٨٣٣م)، أحد قادتها، وهو مورافييف، بمهمة دبلوماسية إلى كل من إستانبول والإسكندرية ليعرض على السلطان مساعدة بلاده، وإقناع محمد علي باشا بأن يتوقف في زحفه عند قونية[(٢)].

تردد السلطان محمود الثاني، في بادئ الأمر، بقبول العرض الروسي، لكنه عندما يئس من الحصول على دعم بريطاني أو فرنسي، في الوقت الذي استأنف فيه محمد علي باشا زحفه فاحتل كوتاهية؛ بعث في (أواخر شوال/ أوائل شباط) مذكرة إلى القائم بالأعمال الروسي بوتنييف يطلب فيها إرسال أسطول روسي إلى منطقة الممرات، وقوات برية إلى العاصمة للمحافظة عليها[(٣)]. لبَّت روسيا طلب السلطان، فأرسلت أسطولاً بحرياً رسا أمام سراي السلطان، كما أنزلت أربعة عشر ألف جندي في منطقة البوسفور[(٤)].

سبَّب التدخل الروسي قلقاً لكل من إنكلترا وفرنسا والنمسا التي خشيت على مصالحها من أن تستغل روسيا تداعي الدولة العثمانية لتقوِّي مركزها في الممرات، ورأت أن خير وسيلة تقوم بها هي التوسط لعقد سلام بين السلطان ومحمد علي باشا.

واستخدمت فرنسا علاقتها الودية مع مصر لإقناع محمد علي باشا بتسوية خلافه مع السلطان. ومن جهته، أرسل هذا الأخير، بإيعاز من السفارة الفرنسية في إستانبول، مندوباً عنه، هو خليل باشا، إلى مصر لإجراء مباحثات مع محمد علي باشا، كما أرسلت الحكومة الفرنسية مندوباً من قبلها إلى مصر لإقناعه بألا يتشدَّد في طلباته، وأن يكتفي من فتوحه بولايات صيدا وطرابلس والقدس ونابلس[(٥)].

رفض محمد علي باشا وجهة النظر الفرنسية، وأصرَّ على ضمِّ بلاد الشام وولاية أدنة، وجعل جبال طوروس الحد الفاصل بين الدولة العثمانية وممتلكاته، وأمر ابنه

---

(١) كامل، مصطفى: ص٨٩.
(٢) المصدر نفسه: ص٨٨، ٨٩ .Hajjar: p118
(٣) المصدر نفسه: ص٩٠، ٩١. رستم: ص٩١ .Anderson: p81
(٤) المصدر نفسه: ص٩١. المرجع نفسه.
(٥) المصدر نفسه: ص٩٠. بازيلي: ص١٦٤. الرافعي: ص٢٨٩.

بالتقدم في فتوحه بهدف الضغط على السلطان[1].

وبذلت فرنسا جهوداً مضنية للتوفيق بين وجهتي النظر، العثمانية والمصرية، وهدَّدت، في إحدى مراحل المفاوضات، بقطع العلاقة مع مصر. وأخيراً توصَّل الجانبان إلى توقيع اتفاقية كوتاهية، في (١٤ ذي الحجة ١٢٤٨هـ/ ٤ أيار ١٨٣٣م)، تنازل الباب العالي بموجبها عن كامل بلاد الشام، وأهم ما جاء فيها:

١ ـ يتخلَّى المصريون عن إقليم الأناضول، وتنسحب جيوشهم إلى ما وراء جبال طوروس.

٢ ـ تُعطى لمحمد علي باشا ولاية مصر مدة حياته، ويتم تعيينه والياً على ولايات الشام الأربع: عكا وطرابلس وحلب ودمشق، بالإضافة إلى جزيرة كريت.

٣ ـ تعيين إبراهيم باشا والياً على إقليم أدنة[2].

وبتوقيع اتفاقية كوتاهية، انتهت المرحلة الأولى لحروب الشام، وبدا أن الأزمة قد انتهت أيضاً.

بين المرحلتين: **معاهدة خونكار أسكله سي**:[3] يبدو أن السلطان محمود الثاني لم يوافق على توقيع اتفاقية كوتاهية إلّا مرغماً، وكان يسعى لنقضها إذا سنحت له الفرصة، وهو لا يزال ممتعضاً من إنكلترا بسبب تمنعها عن مساعدته، وعدَّ فرنسا صديقة لمحمد علي باشا، لذلك لم يجد سوى القيصر الروسي على استعداد للتحالف معه، وما كان ليقبل هذا التحالف مع عدوه اللدود لولا الظروف القاسية التي مرَّت وتمرُّ عليه.

وأرسل القيصر الروسي الكونت أورلوف إلى إستانبول في محاولة لإقناع السلطان بأن روسيا هي الصديق الوحيد للدولة العثمانية، التي يمكنه الاعتماد عليها من بين كل الدول الأوروبية، بخاصة أن ظروف الدولتين تقضي بضرورة تمتين العلاقات بينهما. وأثمرت جهوده عن توقيع معاهدة خونكار أسكله سي، في (١٩ صفر ١٢٤٩هـ/ ٨ تموز ١٨٣٣م)، التزمت كل دولة بمقتضاها أن تساعد الدولة الأخرى إذا استهدفت لخطر خارجي أو داخلي، وتعهَّد الباب العالي بأن يسمح للأسطول الروسي بالمرور عبر المضائق، وأن يغلقها في وجه جميع السفن التابعة للدول الأخرى التي هي في حال حرب مع روسيا، ومدة المعاهدة ثماني سنوات[4].

---

(١) كامل، مصطفى: ص٩٠، ٩١. بازيلي: ص١٦٤.

(٢) محمد فريد بك: ص٤٥١. رستم: ص٩٣، ٩٤. مؤرخ مجهول: ص٣٠، ٣١.

(٣) خونكار أسكله سي: قرية قريبة من إستانبول.

(٤) راجع نص المعاهدة عند: *Hurewitz:* I pp105, 106. Creasy: p527-529.

الواضح أن المعاهدة كانت حلفاً دفاعياً بين الدولتين، وقد تنازلت روسيا، بموجب ملحق سري لم يتسرب مضمونه إلا تدريجياً، عن حقوقها في الحصول على المعونة العسكرية من الدولة العثمانية مقابل موافقة هذه الأخيرة على إغلاق الممرات في وجه السفن الحربية عند الحاجة[1].

والحقيقة أنه لو نُفِّذت هذه الاتفاقية فعلياً لغدت الدولة العثمانية دولة تابعة لروسيا، وقد بدا يومذاك أن القيصر نيقولا بات يتحكَّم، من الوجهة العملية، في الممرات وإستانبول والبلقان جميعاً، وله كلمة مسموعة لدى الباب العالي[2]. وكان عام (١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م) مهماً للدبلوماسية الروسية، لأن روسيا سيطرت فيها للمرة الأولى والأخيرة على إستانبول وعلى المضائق العثمانية[3].

ويبدو أن العقبات الماثلة في طريق تنفيذها كانت كبيرة جداً، ذلك أن دخول السفن الروسية إلى المضائق كان معناه الاشتباك في حرب مع إنكلترا، ثم إن فرنسا كانت لديها أسباب قوية لمناصرة مصر ضد السلطان، وقد نظرت كل منهما إلى المعاهدة بريبة على أنها أداة تجعل من الدولة العثمانية دولة محمية تسير في ركاب السياسة الروسية، كما رأت إنكلترا فيها خطراً يتهدد مصالحها، لذلك بادرتا إلى الاحتجاج رسمياً لدى الباب العالي، في (ربيع الآخر ١٢٤٩هـ/آب ١٨٣٣م)[4].

وسارعت إنكلترا إلى اتخاذ إجراءات لتعطيل الاتفاقية من الناحية العملية، وعملت على تدويل القضية المصرية حتى لا تنفرد روسيا بالعمل، ثم ذهبت إلى أبعد من ذلك حين قررت الوقوف إلى جانب السلطان في نزاعه مع محمد علي باشا، وتقدمت بعروض لدعم الباب العالي، معتقدة أن تقرُّبها منه، والوقوف إلى جانبه سوف يبعده عن روسيا[5]، لذلك عمدت إلى إثارة بلاد الشام ضد الحكم المصري، كما حرَّضت السلطان على التحرش بالجيش المصري، لإرغامه على خوض الحرب مجدداً[6].

المرحلة الثانية: لم تكن التسوية، التي تمَّت في كوتاهية، إلا تسوية مؤقتة، إذ إن

---

(١) بازيلي: ص١٧٠.

(٢) كامل، مصطفى: ص٩٢. Anderson: p90. (٣) الشناوي: جا ص٢٢٠.

(٤) صفوت، محمد: محاضرات في المسألة الشرقية ومؤتمر باريس: ص١٨، ١٩ Miller: pp147, 148.

(٥) اتسمت العروض التي قدمتها إنكلترا للباب العالي بأنها تجارية وعسكرية، وتمخضت عن اتفاق تجاري في شهر آب عام ١٨٣٨م وعن تعاون عسكري في إعادة بناء البحرية العثمانية. كامل، مصطفى: ص٩٢.

(٦) المصدر نفسه: ص٩٣.

محمد علي باشا لم يوافق على عقدها إلا خشية من تهديد الدول الأوروبية بحرمانه من فتوحه، ومن جهته وافق السلطان محمود الثاني على عقدها مكرهاً تحت ضغط الأحداث العسكرية والسياسية، وهو عازم على استئناف القتال في ظروف أفضل لاستعادة نفوذه في بلاد الشام ومصر، ولما كان التفكير السياسي لكل طرف على هذا الشكل من التناقض، كان لا بد من استئناف الحرب لتقرير النتيجة النهائية.

ونفَّذ السلطان سياسة استراتيجية من شقين: إنه راح يحرّض سكان بلاد الشام ضد الحكم المصري[1] من جهة، وقام بحشد القوات لضرب الجيوش المصرية وإرغامها على الخروج من البلاد، بمساندة إنكلترا، من جهة أخرى.

وأدرك محمد علي باشا، بعد التطورات السياسية، بأنَّ مواقف الدول الأوروبية كانت لغير صالحه، وبأنَّ خططه الانفصالية غير قابلة للتحقيق، لكنه لم يفقد الأمل باعتراف السلطنة بالحقوق الوراثية لعائلته في حكم المناطق التي كانت تحت إدارته، وحاول أن ينتهز الفرصة لإجراء محادثات جديدة، فأجرى مباحثات مع مبعوث السلطان، صارم أفندي، في مصر انتهت بالفشل بسبب التصلب في المواقف[2].

وهكذا تطورت الأمور السياسية نحو التأزم، وأضحت الحرب بين الجانبين أمراً لا مفر منه، وجرت الاستعدادات الحربية في إستانبول بشكل نشط ومكثف، وتابعت الدول الأوروبية الميول العسكرية لدى السلطان باهتمام بالغ.

استغل السلطان ثورة سكان بلاد الشام على الحكم المصري[3] ودفع بجيش، في (أوائل ١٢٥٥هـ/ربيع ١٨٣٩م)، بقيادة حافظ باشا، إلى بلاد الشام، وكان ظهوره عند الحدود كافياً لإيصال الأزمة إلى ذروتها، أما إبراهيم باشا فإنه كان يترقب، تنفيذاً لرغبة أبيه في اجتناب كل ما يظهره بمظهر المعتدي[4].

أزعجت تصرفات السلطان الدول الأوروبية، فاتفقت إنكلترا وفرنسا على إرسال أسطول مشترك إلى البوسفور، في حال دخل الروس الأراضي العثمانية، وكان آخر

---

(١) كان لدى سكان بلاد الشام من الدوافع ما حملهم فعلاً على إعلان الثورة بفعل قساوة هذا الحكم.

(٢) جرت المباحثات في جو أقرب إلى التشنج. وعرض صارم أفندي أن يضم محمد علي كل بلاد الشام الجنوبية بدون أن يطبق على هذا الجزء مبدأ الوراثة شأن مصر والجزيرة العربية، في حين أصرّ محمد علي من جهته على الانفصال والاستقلال بمصر وبلاد الشام. راجع تفاصيل المفاوضات عند بازيلي: ص٢١٣، ٢١٤.

(٣) راجع فيما يتعلق بأوضاع الحكم المصري في بلاد الشام: بازيلي: ص١٨٧ ـ ٢٠١. رستم: ص١١٧ ـ ١٣٦.

(٤) الرافعي: ص٣١٥.

عمل قام به السلطان قبل وفاته هو إصدار الأمر إلى حافظ باشا بمهاجمة إبراهيم باشا المتحصّن في حلب[1].

ويبدو أن محمد علي باشا تملّكه الفرح لتحمل السلطان وقائده مسؤولية البدء بالعمليات العسكرية المعادية، لذلك أمر ابنه بمهاجمة الجيش العثماني، وكان ذلك في (٢ ربيع الآخر/ ١٥ حزيران)[2]. وفي معركة نصيبين في الجزيرة الفراتية، مُني الجيش العثماني بخسارة، وتعذّر على حافظ باشا، في جو المعركة، أن يدفع عن نفسه غائلة هجوم المصريين، ومن جهته فقد وجد إبراهيم باشا صعوبة في تعقب المنهزمين نحو مرعش وملطية[3]، وقضت المعركة على قوة العثمانيين العسكرية.

لم يسع السلطان محمود الثاني أن يسمع بأنباء هذه الهزيمة، فقد توفي في (١٧ ربيع الآخر/ ٣٠ حزيران)[4]. وعلى الرغم من إخفاقه في حقل السياسة الخارجية إخفاقاً حال دون نضوج خططه الإصلاحية، إلّا أنه سيبقى دائماً واحداً من أفضل سلاطين بني عثمان.

احتلال فرنسا للجزائر

ترتّبت على الأحداث التي جرت منذ أواخر القرن الثامن عشر الميلادي نتائج يستحيل معها دراسة تاريخ الدولة العثمانية من دون الإشارة إلى الدور الذي أدّته الدول الكبرى. ففي مواجهة الزحف الروسي صوب البحر الأبيض المتوسط نجد رغبة إنكلترا في حماية طريق الهند، وتصميم فرنسا على السير على خطى السياسة الإنكليزية في التوسع والاستعمار. ويتم هذا الضغط الغربي من أجل التوسع، إما بشكل مباشر على الحكومة العثمانية أو بشكل غير مباشر عن طريق دعم الثورات المحلية، ويتجلّى على شكل حروب واحتلال للأراضي وفرض المعاهدات بحجة حماية الأقليات الدينية أو الإثنية أو المصالح السياسية أو التجارية لهذه الدول أو تلك، ويتم استخدام الحكومة العثمانية في هذه الصراعات «كحجر على رقعة الشطرنج» وفقاً للظروف والحاجات السياسية والعسكرية والاقتصادية.

والواقع أن استخفاف الدول الكبرى بالسيادة العثمانية يجد تعبيراً واضحاً، بشكل

(١) تنازعت فرنسا آنذاك سياستان. سياسة الحفاظ على الدولة العثمانية ورفض أي وجود روسي في المضائق، وسياسة مساندة محمد علي باشا وعدم حرمانه من انتصاراته. رستم: ص١٥٨، ١٥٩.

(٢) الرافعي: ص٣١٥.

(٣) عند بازيلي تفاصيل وافية عن تحركات الجيشين واصطدامهما: ص٢٣١ ـ ٢٣٨.

(٤) كامل، مصطفى: ص٩٥.

خاص، في احتلال الجزائر على أيدي الفرنسيين. فقد أرادت فرنسا أن يكون لها موطئ قدم في شمالي إفريقيا حتى لا تنفرد إنكلترا بالسيادة على البحر الأبيض المتوسط، فراحت تتحين الفرص للانقضاض على الجزائر التي أقامت معها علاقات ودية في أواخر القرن الثامن عشر، وتجارية في العهد النابوليوني حين أمدَّ داي الجزائر نابوليون بونابرت بمقادير من الحنطة، ثم حدث أن اختلف الطرفان بشأن كيفية تسديد ثمنها ما دفع الداي إلى مضايقة السفن الفرنسية، وأخذ يعرقل أعمال الشركات التجارية في بلاده[١].

واعتادت فرنسا على رؤية عوامل النزاع تتأجَّج بين وقت وآخر، وفي خلال ذلك كانت فكرة الاستيلاء على الجزائر ترسخ شيئاً فشيئاً في أفكار الساسة الفرنسيين حتى أقدموا على تنفيذها عام (١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠م)[٢].

وعدَّ الداي أن الفرنسيين يتآمرون على تضييع حقوقه، على الرغم من نصوص معاهدة الصداقة المعقودة بين الجانبين في عام (١٢١٦هـ/ ١٨٠١م)، والتي تعهدت فرنسا بموجبها بتسديد ديونها السابقة للجزائر[٣]، فبدأت العلاقة بين الدولتين بالاضطراب منذ عام (١٢٤٠هـ/ ١٨٢٥م)، واشتد النزاع في العام التالي حتى انفجر في (أواخر ١٢٤٢هـ/ربيع ١٨٢٧م)، وقامت أزمة حادة انتهت بحملة عام (١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠م).

أما الذي فجَّر الأوضاع فهي حادثة المروحة الشهيرة، ذلك أن قنصل فرنسا في الجزائر ويدعى ديڤال، والذي عدَّه الداي حسين مسؤولاً عن المماطلة في تسوية قضية الديون، قَدِمَ في (٣ شوال ١٢٤٢هـ/ ٣٠ نيسان ١٨٢٧م) لتهنئة الداي بعيد الفطر، فحدثت مناقشة حادَّة بين الرجلين تمحورت على ما يبدو حول قضية تسديد الديون[٤] ما أثار غضب الداي، فرفع مروحته في وجه القنصل وصفعه بها،

---

(١) التر: ص٦٢٥.

(٢) تتلخص أسباب النزاع بين فرنسا والجزائر والتي أدت إلى حملة عام ١٨٣٠م بالأمور التالية:
١ ـ وضع المؤسسة الفرنسية ـ الأفريقية واختلاف الطرفان حول الإتاوة التي تدفعها للحكومة الجزائرية.
٢ ـ ادعاء فرنسا حق احتكار صيد المرجان.
٣ ـ شكاية فرنسا من مهاجمة قباطنة البحر الجزائريين لسفنها.
٤ ـ النزاع على تسديد الديون التي اقترضتها فرنسا من الجزائر.
راجع: التر: ص٦٢٥ ـ ٦٢٨. عبد الكريم، أحمد عزت: دراسات في تاريخ العرب الحديث: ص٣٤٤، ٣٤٥.

(٣) التر: ص٥٧٨. عبد الكريم: ص٣١٨.

(٤) التر: ص٦٢٩، ٦٣٠.

فانسحب القنصل على الفور من المجلس وأبلغ حكومته بالحادث[1].

عدَّت فرنسا هذا التصرف من قِبَل الداي إهانة، واستغلته لتنفيذ سياستها الاستعمارية في الجزائر، فطلبت ترضية رسمية[2]، وأرسلت قوة بحرية حاصرت الموانئ الجزائرية، بعد أن ماطل الداي بتقديم الاعتذار إلى الحكومة الفرنسية، وأدى ضغط الأوساط السياسية والاقتصادية الفرنسية إلى اتخاذ قرار بإعلان الحرب على الجزائر[3].

وأجرت فرنسا أثناء ذلك مباحثات مع الدول الأوروبية لشرح وجهة نظرها وتبيان دوافعها. وافقت روسيا في بادئ الأمر على وجهة النظر الفرنسية، وكذلك فعلت بروسيا[4]، أما إنكلترا والنمسا فقد أبدتا معارضة قوية للمشروع، وكذلك فعلت الدولة العثمانية لأن الجزائر كانت تعترف بارتباطها بها، فكان على الباب العالي اتخاذ إجراء ما، لكن السفير الفرنسي في إستانبول، تمكَّن بذكائه ومهارته من منع العثمانيين من القيام بأي إجراء فعلي[5].

وفي (محرم ١٢٤٥هـ/ تموز ١٨٢٩م)، وقع حادث آخر أدّى إلى التدخل المباشر من قِبَل فرنسا، ذلك أن الحكومة الفرنسية أرسلت القائد دوبريه إلى الجزائر لإجراء مباحثات مع الداي لتسوية المشكلة، لكن هذه المباحثات انتهت بالفشل بفعل التصلب في المواقف[6]. وفي الوقت الذي كان القائد الفرنسي يغادر الأراضي الجزائرية في (٢ صفر/ ٣ آب) أطلقت عليه النار في المرفأ من إحدى القلاع[7].

لم يكنْ بوسع فرنسا السكوت على هذه الحادثة، فأرسلت وزير الحربية بورمون إلى الجزائر، وزوَّدته بإنذار أخير للداي كي يوافق على شروطها التالية:

١ ـ تقديم الاعتذار عن حادثة المروحة.

٢ ـ هدم التحصينات المقامة في الثغور والموانئ الجزائرية، وتسليم الأسحلة والذخائر للفرنسيين.

٣ ـ يدفع الداي غرامة حربية تعادل نفقات الحصار والحرب.

٤ ـ يعترف الداي بسيادة فرنسا المطلقة والكاملة على الجزء من الساحل

---

(١) عبد الكريم: ص٣٤٧.

(٢) التر: ص٦٣١.

(٣) التر: ص٦٣٢. عبد الكريم: ص٣٤٩.

(٤) عادت كل من روسيا وبروسيا فانتقدت المشروع نظراً لما يؤدي إليه من ارتباكات في أوروبا.

(٥) عبد الكريم: ص٣٥٠، ٣٥١.

(٦) كان دوبريه مكلفاً بإجراء مفاوضات لحل القضية بالطرق الدبلوماسية، كما كُلّف بتقديم إنذار إلى الداي في حال فشل المفاوضات.

(٧) التر: ص٦٣٥، ٦٣٦.

الجزائري الممتد من خليج عنابة إلى الحدود التونسية، كما يتنازل لفرنسا عن هذه المدينة الأخيرة.

٥ ـ يجدِّد الداي الامتيازات التي كانت ممنوحة للفرنسيين، ويؤكد لهم حق احتكار صيد المرجان.

٦ ـ تحتل القوات الفرنسية مدينة الجزائر وحصونها، كضمان لتنفيذ هذه الشروط حتى تُدفع الغرامة الحربية[١].

نتيجة لهذا التطور في مسار الأزمة، خشيت إنكلترا على نفوذها في البحر المتوسط، وأزعجها مشاركة فرنسا هذا النفوذ، فاحتجَّت لدى فرنسا ضد المشروع، ولما لم يلقَ احتجاجها آذاناً صاغية، أوعزت إلى الباب العالي أن يأمر عامله على الجزائر بتقديم الترضيات لفرنسا. وفعلاً أرسلت الدولة العثمانية طاهر باشا إلى الجزائر لتسوية الخلاف، إلا أنه لم يصل لأن البحرية الفرنسية أسرته ولم تفرج عنه إلا بعد أن تم احتلال البلاد[٢].

ونفَّذ الفرنسيون، في (٢٢ ذي الحجة ١٢٤٥هـ/ ١٤ حزيران ١٨٣٠م)، عملية إنزال بالقرب من مدينة الجزائر لقيت معارضة شديدة من قبل الداي، لكن القوات الفرنسية تمكَّنت من التغلب عليها واحتلت الجزائر العاصمة، واضطر الداي حسين إلى الاستسلام ورضخ للشروط الفرنسية القاضية بتسليم السلطة إلى الفرنسيين ومغادرة البلاد[٣]. واحتل بورمون وهران وبونة، وتوغل في البلاد حتى بلغ بُلَيدة، القائمة على سفح الأطلس الصغير، ثم توالى إرسال الجيوش إلى الجزائر لتثبيت الأقدام الفرنسية، وإخضاع الثورات الوطنية التي قامت في وجه المحتلين[٤].

والواقع أن سقوط الجزائر بيد فرنسا يشكل علامة فارقة لتراجع الدولة العثمانية، وبالتالي ضعف هيبتها السياسية[٥]، وقد جاء هذا الغزو الفرنسي نتيجة لسوء الحكم فيها.

---

(١) عبد الكريم: ص٤٠٤. (٢) المرجع نفسه: ص٣٨٨ ـ ٣٩٤.

(٣) المرجع نفسه: ص٤١٠، ٤١١. التر: ص٦٥٠، ٦٥١.

(٤) المرجعان نفساهما: ص٤١٦. ص٦٥٤. (٥) الجميل: ص٢١٠.

الفصل الثالث عشر

عبد المجيد الأول

(١٢٥٥ ـ ١٢٧٧هـ/ ١٨٣٩ ـ ١٨٦١م)

الحروب في بلاد الشام

المرحلة الثانية ـ تتمة ـ معاهدة لندن: خلف السلطان عبد المجيد الأول أباه السلطان محمود الثاني، وهو صبي لم يبلغ الثامنة عشرة من عمره[١]، وكانت الدولة في حال انهيار تام، إذ أصبحت بلا جيش، بفعل خسارة الجيوش العثمانية أمام المصريين، وتشتيت القوى المسلحة، وبلا أسطول، بفعل انضمام الأسطول العثماني طواعية إلى الأسطول المصري في الإسكندرية بقيادة القائد العام أحمد باشا[٢]، وبالتالي بدون سلطان يحكم، بفعل صغر سن عبد المجيد الأول، وكاد الأمر يتحول إلى كارثة لولا وقوف بعض الدول الأوروبية إلى جانب السلطان[٣].

والحقيقة أن انتصارالجيش المصري في نصيبين قد وضع المسألة المصرية والمسألة الشرقية، ومسألة التوازن الأوروبي بعامة، موضع البحث وإعادة النظر، فتجدَّدت أطماع الدول الأوروبية في أراضي السلطنة العثمانية. فكيف كان موقف الدول الكبرى؟.

انتهزت روسيا هذه الفرصة لبسط حمايتها الفعلية على الدولة العثمانية، بحجة الدفاع عنها تنفيذاً لاتفاقية خونكار أسكله سي[٤].

وناصرت فرنسا مصر، وكانت تميل إلى إقرار محمد علي باشا على بلاد الشام وجزيرة العرب، تنفيذاً لاتفاقية كوتاهية ونتيجة لمعركة نصيبين، وهي تتطلع إلى فرض نوع من الحماية على مصر بهدف التمكين لنفسها في الجزائر الخاضعة لاستعمارها[٥].

---

(١) محمد فريد بك: ص٤٥٥.

(٢) نفر أحمد باشا من عدم تعيينه صدراً أعظم، كما خشي من إيقاع الصدر الأعظم خسرو باشا به نظراً للعداوة الشديدة بينهما. بازيلي: ص٢٤٢. سرهنك: ص٣٠٧.

(٣) جرانت وتمبرلي: جـ١ ص٤١١.

(٤) كانت هذه الاتفاقية الباعث في لفت أنظار الدول الأوروبية إلى المسألة المصرية.

(٥) بازيلي: ص٢٤٩.

وجاهرت إنكلترا بعدائها لمصر، وأعلنت وجهة نظرها بوجوب المحافظة على كيان السلطنة، ونظرت بقلق إلى قوة محمد علي باشا النامية في مصر وبلاد الشام، وهي مناطق تحاذي طريق الهند، كما كانت ترتاب من مخططاته في البحر الأحمر، والخليج العربي[١].

ومال مترنيخ، الوزير الأول النمساوي، إلى تعزيز مركز الدولة العثمانية لسببين:

أولهما: عدم إعطاء روسيا ذريعة للتدخل في شؤونها الداخلية وبسط حمايتها عليها، لأن ذلك يُشكِّل خطراً على النمسا.

ثانيهما: أنه كان ينظر إلى قيام محمد علي باشا ضد الدولة كثورة على الحاكم الرسمي، ويتعارض ذلك مع مبدئه بمقاومة الثورات التي يراد منها الخروج على سلطة الحكومات الرسمية[٢].

أما بروسيا فلم يكن لديها أطماع خاصة في الأزمة، بل كانت ترغب في المحافظة على السلم اتقاء للأخطار التي قد تنجم عن حرب أوروبية، وكان ملكها يكره فرنسا لأسباب قومية ويميل إلى مناهضة سياستها[٣].

أما محمد علي باشا، فكان يعلل النفس بأن ينهض بحكم البلاد العربية، وبدت له الفرصة الآن لتنفيذ هذه الرغبة.

ورأى السلطان العثماني أن من الحكمة أن يجنح للسلم، فأرسل إلى محمد علي باشا مندوباً خاصاً، هو عاكف أفندي، يحمل كتاباً يعرب فيه عن عواطفه الودية نحوه، ونسيان ما حدث في الماضي، وفتح صفحة جديدة في العلاقة بينهما، ويخوله حكم مصر الوراثي[٤].

لكن مطامع الدول الأوروبية وقفت حائلاً دون تحقيق التفاهم هذا. وتحت ستار سعيها إلى إيجاد حل عادل للمسألة الشرقية، وبإيحاء من الدولة النمساوية، قدَّمت خمس دول، هي: النمسا، روسيا، إنكلترا، فرنسا[٥] وبروسيا، مذكرة إلى السلطان، في (١٥ جمادى الأولى ١٢٥٥هـ/ ٢٧ تموز ١٨٣٩م)، تطلب منه أن لا يبرم أمراً بشأن المسألة المصرية إلّا بعد إطلاعهم واتفاقهم، وأعربوا عن استعدادهم للتوسط بينه وبين محمد علي باشا لحل هذه المسألة[٦].

---

(١) بازيلي: ص. ٢٤٩.
(٢) الرافعي: ص٣٣١.
(٣) المرجع نفسه.
(٤) سرهنك: ص٣٠٧.
(٥) قد يبدو غريباً أن تشترك فرنسا في تقديم هذه المذكرة، وهي التي تنادي بتأييد مصر في هذه القضية. ويبدو أن السياسة الفرنسية كانت في تصرفاتها غير مستقرة ولا حازمة، وذلك بفعل تطور هذه القضية ومواقف الدول الأوروبية منها. راجع الرافعي: ص٣٣٢ ـ ٣٣٤.
(٦) بازيلي: ص٢٤٨، ٢٤٩.

وافق السلطان على المذكرة الأوروبية، لأنه كان يساوره القلق من طموح تابعه المصري، ما أطاح بآمال محمد علي باشا الذي تبدل موقفه فور تسلمه نسخة عنها، فكتب بنفسه إلى خسرو باشا يناشده الدخول في تسوية سلمية بدون أي تدخل خارجي، إلا أن الباب العالي رفض التخلي عن موقفه[١].

اجتمع سفراء الدول الأوروبية في إستانبول عند الصدر الأعظم، وبعد مناقشات عقيمة للبحث عن الوسائل التي يجب اتباعها لإحلال السلام في الشرق، بدأ هؤلاء يبحثون في وضع مسودة بنود مصالحة بين السلطان ومحمد علي باشا.

وتضاربت الآراء في هذا الاجتماع، فأبدى سفيرا إنكلترا والنمسا ضرورة إعادة بلاد الشام إلى الدولة العثمانية، وإعطاء محمد علي باشا ولاية مصر، فعارضهما سفيرا فرنسا وروسيا، حيث طلب الأول أن يمنح محمد علي باشا مُلْكَ مصر وولايات الشام الأربع له ولذريته، وإقليمي أدنة وطرسوس له مدة حياته، غير أن انحياز سفير بروسيا إلى جانب سفيري إنكلترا والنمسا رجَّح رأيهما[٢].

ثم طلب مترنيخ عقد مؤتمر في ڤيينا أو لندن لحل هذه القضية، إلا أنه لقي معارضة صريحة من جانب كل من إنكلترا وفرنسا وروسيا، وقد أصرَّت هذه الأخيرة على تطبيق معاهدة خونكار أسكله سي[٣].

وخشيت إنكلترا وفرنسا من إصرار روسيا على التمسك بوجهة نظرها، فطلبتا من الباب العالي السماح لمراكبهما بالمرور عبر المضائق لحماية العاصمة، ومن جهتها هدَّدت روسيا الدولة العثمانية إذا سمحت بذلك، كما خشيت النمسا من أن ذلك قد يؤدي إلى إخلال بالتوازن الأوروبي، وهدَّدت بالخروج من التحالف إذا أصرت إنكلترا وفرنسا على موقفهما.

ولما علم الباب العالي بمواقف الدول الأوروبية المتضاربة، خشي من تفاقم الأمور، ورفض طلب حكومتي إنكلترا وفرنسا، فرأت الأولى، عندئذ، أن تنفرد بالعمل، فعرضت عليه أن تضغط على محمد علي باشا لإعادة الأسطول العثماني مقابل السماح لمراكبها بالدخول إلى المضائق للتصدي لروسيا عند الضرورة، ولما علمت فرنسا بذلك، أمرت قائد أسطولها لالاند بعدم الاشتراك مع الأسطول الإنكليزي في أية محاولة عدوانية ضد محمد علي باشا[٤].

وانقضت أشهر عدة في تبادل الآراء بهدف التوفيق بين وجهات النظر، ثم عرض بالمرستون، رئيس الوزراء البريطاني، حلاً وسطاً يقضي بإعطاء محمد علي باشا

---

(١) بازيلي: ص٢٤٩، ٢٥١.

(٢) المصدر نفسه: ص٢٥٠، ٢٥١.

(٣) المصدر نفسه: ص٢٤٩، ٢٥٠.

(٤) المصدر نفسه.

الحكم الوراثي لمصر وولاية عكا، باستثناء مدينة عكا، إلا أن فرنسا رفضت هذا الحل وتمسَّكت بوجهة نظرها[1].

وانتهزت روسيا فرصة عدم الاتفاق، وعرضت على إنكلترا إطلاق يدها في العمل ضد مصر، شرط السماح لها بإنزال جيش في مدينة سينوب بالقرب من العاصمة، بهدف مساعدة الدولة إذا تخطى إبراهيم باشا بلاد الشام، واشترطت إنكلترا، للقبول، تنازل روسيا عن معاهدة خونكار أسكله سي، إلا أن روسيا رفضت ذلك[2].

وصمَّم بالمرستون على حل القضية وفقاً للشروط الإنكليزية، فنجح في عقد تحالف رباعي ضمَّ كل من إنكلترا وروسيا والنمسا وبروسيا، تعهدت فيه هذه الدول أن تدافع عن وحدة أراضي الدولة العثمانية، وأن تُكره محمد علي باشا على التخلي عن بلاد الشام على أن يحتفظ بفلسطين، باستثناء مدينة عكا.

وبناء على اقتراح النمسا، عُقد مؤتمر في لندن لحل المسألة المصرية نتج عنه توقيع معاهدة لندن، في (١٥ جمادى الأولى ١٢٥٦هـ/ ١٥ تموز ١٨٤٠م)، بين إنكلترا وروسيا والنمسا وبروسيا صدَّقت عليها الدولة العثمانية، وكان من أبرز أهدافها الضغط على محمد علي باشا، وأهم ما جاء فيها:

١ ـ يكون لمحمد علي باشا وخلفائه حكم مصر الوراثي، ويكون له مدة حياته حكم المنطقة الجنوبية من بلاد الشام المعروفة بولاية عكا، بما فيها مدينة عكا، بشرط أن يقبل ذلك في مدة لا تتجاوز عشرة أيام من تاريخ تبليغه هذا القرار، وأن يشفع قبوله بإخلاء جزيرة كريت وبلاد العرب وإقليم أدنة، وأن يعيد للدولة العثمانية أسطولها.

٢ ـ إذا لم يقبل هذا القرار في مدة عشر أيام، تُترك له ولاية مصر وحدها، ويُمهل عشرة أيام أخرى لقبول الحكم الوراثي فيها، فإذا لم يقبل خلال هذه المدة كان السلطان في حلٍّ من حرمانه ولاية مصر.

٣ ـ يدفع محمد علي باشا جزية سنوية إلى الباب العالي تُحدَّد نسبتها وفقاً للبلاد التي يُعهد إليه بإدارتها.

٤ ـ تسري في كل من مصر وولاية عكا القوانين العثمانية، ويتولى محمد علي باشا وخلفاؤه جباية الضرائب باسم السلطان.

٥ ـ تُشكِّل القوات المصرية البرية والبحرية جزءاً من قوات السلطنة العثمانية.

٦ ـ يتكفل الحلفاء، في حال رفض محمد علي باشا لتلك الشروط، باللجوء إلى

---

(١) الرافعي: ص٣٣٣.

(٢) المرجع نفسه. كامل، مصطفى: ص٩٦.

وسائل القوة لتنفيذها، وأن يتخذوا، بناء على طلب السلطان، كل الوسائل لحمايته وجعل المضائق بمأمن من كل اعتداء.

٧ ـ يحق لإنكلترا، بالاتفاق مع النمسا، مساعدة سكان بلاد الشام على خلع طاعة محمد علي باشا.

٨ ـ يحق للسفن الإنكليزية والروسية والنمساوية الدخول إلى مضيق البوسفور لحماية إستانبول، في حال تقدمت الجيوش المصرية نحوها[١].

مدى نجاح تطبيق معاهدة لندن

ـ لقد أحاطت بالاتفاقية صعوبتان: أولاهما: أنها وُقِّعت بغياب فرنسا. والثانية: أن اللجوء إلى القوة سيكون ضرورياً لفرض أحكامها على محمد علي باشا، إلا أن بالمرستون لن يلبث أن يظهر مقدرته على التصدي لهاتين الصعوبتين.

ـ عدَّت الدوائر السياسية الفرنسية استبعاد فرنسا بأنه إهانة، وأعلن رئيس وزرائها تييرس أن العلاقات الجيدة مع إنكلترا قد انهارت، وراح يتعجل الاستعدادات العسكرية ويحرِّض محمد علي باشا على رفض الاتفاقية ويعده بمساعدة فرنسا[٢].

ـ كان محمد علي باشا من جهته مصمماً على التمسك بالبلاد التي فتحها وأقرته عليها معاهدة كوتاهية، وأخذ يراهن على مساعدة فرنسا وعلى حرب أوروبية ينتظرها بين ساعة وأخرى، ولما أبلغته السلطنة العثمانية وقناصل الدول الأوروبية في مصر شروط المعاهدة، ترك الأيام العشرة تمر من دون أن يصدر أي ردّ رسمي[٣]، فأبلغه قناصل الدول الأوروبية، في اليوم الحادي عشر، الإنذار الثاني، وأمهلوه عشرة أيام أخرى، كما أبلغوه أنه لم يعد له الحق في ولاية عكا[٤].

ومرَّت الأيام العشرة الثانية من دون أن يقبل صراحة تنفيذ بنود الاتفاقية، فعدَّ قناصل الدول الأوروبية أن ذلك يعني الرفض، عندئذ أصدر السلطان فرماناً بخلعه من ولاية مصر[٥].

ـ لجأ بالمرستون إلى استخدام القوة ضد محمد علي باشا، فأرسل تعليماته إلى قوى إنكلترا البحرية لقطع المواصلات البرية والبحرية بين مصر وبلاد الشام، وضرب موانئ هذه البلاد، وأوعز إلى سفيره في إستانبول بإشعال نار الثورة ضد محمد علي باشا في مدنها، كما قطعت الدول الأوروبية الأربع علاقاتها بمصر[٦].

---

(١) تجد نص المعاهدة عند: Hurewitz: I pp116-119.

(٢) كامل، مصطفى: ص٩٨.

(٣) سرهنك: ص٣٠٨.

(٤) محمد فريد بك: ص٤٦٥.

(٥) الرافعي: ص٣٤٢.

(٦) صفوت: ص٢٠، ٢١. راجع فيما يتعلق بثورات سكان بلاد الشام على الحكم المصري. بازيلي: ص٢٨٧ ـ ٣٠٢.

ـ استقبل محمد علي باشا نبأ عزله بهدوء، وأعرب عن أمله بالتغلب على هذه المحنة، ثم جنح للسلم عندما ظهر الأميرال نابييه الإنكليزي أمام الإسكندرية، مهدداً بلغة الحديد والنار، ورأى أن فرنسا غير قادرة على مقاومة أوروبا كلها، لذلك وقَّع اتفاقية مع الأميرال الإنكليزي المذكور في (٢ شوال/ ٢٧ تشرين الثاني)، وعد فيها بالإذعان لرغبات الدول الكبرى والجلاء عن بلاد الشام بشرط ضمان ولايته الوراثية لمصر، لكن الدولة العثمانية رفضت هذا الشرط، بإيعاز من إنكلترا[١].

ـ ساندت فرنسا محمد علي باشا في موقفه، وتشدَّدت في ذلك حتى خيف من وقوع حرب أوروبية، عندئذ تدخلت كل من النمسا وبروسيا في هذه القضية وأجبرتا إنكلترا وروسيا على تبنِّي وجهة نظر محمد علي باشا وفرنسا[٢]، فاجتاز والي مصر مأزق الخلع وإن أُرغم على الاكتفاء بولاية مصر في المستقبل، وفعلاً أصدر السلطان فرماناً بجعل إمارة مصر وراثية لمحمد علي باشا[٣]، وانتهت بذلك الأزمة العثمانية ـ المصرية.

اتفاقية المضائق

كان انضمام فرنسا، في (٢١ محرم١٢٥٧هـ/ ١٥ آذار ١٨٤١م)، إلى معاهدة لندن كفيلاً بعودة التضامن الأوروبي فيما يختص بتسوية المسألة الشرقية، فلما انتهت الأزمة العثمانية ـ المصرية، توصلت الدول الأوروبية الخمس، بالإضافة إلى الدولة العثمانية، إلى عقد اتفاقية جماعية، في (٢٣ جمادى الأولى/ ١٣ تموز)، أُطلق عليها اتفاقية لندن الخاصة بالمضائق، وقد أرست هذه الاتفاقية نظاماً للمضائق ظل مطبقاً بدون إدخال تعديلات جوهرية عليه حتى قيام الحرب العالمية الأولى[٤].

تتضمَّن هذه الاتفاقية ثلاث مواد هي التالية:

١ ـ تحريم دخول السفن الحربية التابعة للدول الأجنبية إلى المضائق، طالما كان الباب العالي في حال سلم، وتعلن الأطراف الأخرى، الموقِّعة على هذه الاتفاقية، باحترام إرادة السلطان وتلتزم بهذا المبدأ.

٢ ـ يحق للسلطان منح تراخيص بمرور السفن الحربية الخفيفة التي تُستخدم في خدمة السفارات والقنصليات.

٣ ـ يلتزم السلطان بتبليغ مضمون هذه الاتفاقية إلى جميع الدول التي تربطه بها علاقات صداقة يدعوهم إلى الموافقة عليها[٥].

---

(١) كامل، مصطفى: ص٩٩، ١٠٠.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) بازيلي: ص٣١٠.
(٤) الشناوي: جا ص٢٢٢، ٢٢٣.
(٥) تجد نص الاتفاقية عند: Hurewitz: I p123.

الواقع أن هذه الاتفاقية تتوافق مع السياسة العليا للدولة العثمانية فيما يختص بسيادتها على المضائق[1]، واكتسبت هذه الدولة قوة دولية في تقرير حقها في غلق المضائق في وجه السفن الحربية الأجنبية، ويُعدُّ التوقيع على هذه الاتفاقية، من جانب روسيا، نصراً للدبلوماسية الإنكليزية، لأنها (الاتفاقية) كانت في مضمونها موجهة ضدها، إذ إنها ألغت ضمنياً الامتيازات التي انفردت بالحصول عليها في معاهدة خونكار أسكله سي، ووقفت حاجزاً في وجه أطماعها في الأراضي العثمانية، ومع ذلك فقد ارتاحت روسيا لأن المعاهدة منعت أيضاً إنكلترا من استخدام الممرات، في حال السلم، لأغراض عسكرية[2].

تنظيم بلاد الشام

القضية اللبنانية

برزت في تاريخ الدولة العثمانية ظاهرة المذابح الدينية بين المسلمين والنصارى الخاضعين لحكمها، ونمت هذه الظاهرة في القرن التاسع عشر بوجه خاص، حين وضح ضعف الدولة، واشتدَّت في جبل لبنان بفعل التربة الخصبة التي زرع فيها الأوروبيون بذور الشقاق بهدف التدخل في شؤون الدولة وتفتيت وحدتها، أو على الأقل إنهاكها وإضعافها عسكرياً وسياسياً ومالياً، تحت ستار مساعدتها في إخماد الفتن، وتمكينها من المضي في سياسة الإصلاح[3].

والواقع أن الأزمة اللبنانية هي أحد آثار النزاع بين العثمانيين ومصر. فقد شهد جبل لبنان، خلال الحكم المصري، توترات بين مختلف عناصر سكانه، وبخاصة بين الموارنة والدروز، ولم يتردَّد المصريون في تغذيتها بهدف تعزيز سلطتهم، وسرعان ما كان لهم أنصارهم، المؤلفون أساساً من الموارنة، أما الدروز فقد انحازوا بشكل واسع إلى معسكر أولئك المؤيدين للسلطنة العثمانية، وانخرط الفرنسيون والإنكليز، الذين كانوا يراقبون الأوضاع السياسية في لبنان، في اللعبة، وكانت شرارة بسيطة، كافية لتفجير الوضع.

كان لبنان يتقاسمه المسلمون ويتركَّزون في بيروت، والدروز في إمارة الشوف، والشيعة في جبل عامل، وتوزَّع الموارنة في بيروت وبعض المدن الساحلية وقرى الجبل.

وقد حدث أن وقع التنافر والبغضاء بين الدروز والموارنة بفعل عوامل اجتماعية

---

(١) الشناوي: جـ١ ص٢٢٣، ٢٢٤. وقارن بـ سنو: ص٥١.

(٢) صفوت: ص٢١. سنو: ص٥١.

(٣) الشناوي: جـ٣ ص١٤٨٨، ١٤٨٩.

واقتصادية وثقافية ما أدّى إلى ضعف الدروز على الصعيد السياسي والاقتصادي وبروز الموارنة. وازداد هذا التنافر حدة حين قام الإقطاعيون الدروز بمحاولات لاستعادة نفوذهم القديم الذي فقدوه على حساب القوى المارونية من جهة، واتجاه الموارنة إلى التوسُّع نحو الجنوب على حساب القرى التي تسكنها غالبية درزية من جهة أخرى، وزاد في تفاقم الموقف أن بعض أمراء الأسرة الشهابية قد تحولوا عن الإسلام إلى النصرانية ما أدّى إلى ازدياد مخاوف المسلمين من بسط سيطرة الموارنة[١].

وتجدَّدت العداوة الدينية القديمة بين الدروز والموارنة[٢]، على إثر مغادرة القوات المصرية بلاد الشام وجبل لبنان، وزاد في تأججها تدخل الدول الأوروبية إلى جانب هؤلاء وأولئك، فكانت فرنسا المعين الرئيسي للموارنة، وقد لقيت تأييداً من روسيا التي أرادت أن تسير على خطاها لتتدخل في بلغاريا، وساندت إنكلترا الدروز[٣].

والحقيقة أن موضوع المذابح الدينية التي حدثت في لبنان من الموضوعات المعقَّدة والحسّاسة، وانقسم المؤرخون حيالها فريقين، تناول كل منهما هذه القضية من زاوية تأثره بعقيدته الدينية، ملقياً المسؤولية الكاملة على أتباع العقيدة المخالفة له، ومبالغاً في وصف الأحداث وعدد الضحايا[٤].

وكان الذي فجَّر الأوضاع في عام (١٢٥٧هـ/ ١٨٤١م) تدخل الدول الأوروبية في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية وللبنانيين، فاشتعلت الحرب الطائفية التي عدَّتها تلك الدول حرباً دينية، إلا أن العداء الديني بين الدروز والموارنة بشكل خاص، وبين المسلمين والنصارى بشكل عام، لم يكن سبباً بل أثراً لهذه السياسة الأوروبية ونتيجة لها[٥]، لكن هناك حقيقة هامة يجب أخذها بعين الجد عند تأريخ هذه القضية، وهي أن الدولة العثمانية تباطأت في مواجهة هذه الفتن الطائفية والقضاء عليها قبل استفحالها[٦].

وحاول الباب العالي، في هذه المرحلة من الصراع الطائفي، إقامة حكم عثماني مباشر في جبل لبنان، بعد نفي الأمير بشير الثاني الشهابي، نتيجة خروج حلفائه

---

(١) الشناوي: جـ٣ ص١٤٨٨، ١٤٨٩.
(٢) من العوامل التي غذّت الصراع الطائفي وقوف الدروز إلى جانب الأمير بشير الثاني في القضاء على الثورات النصرانية التي قامت ضد الوجود المصري في الجبل بتحريض من فرنسا.
(٣) راجع فيما يتعلق بأسباب الاصطدامات وتدخل الدول الأوروبية: بازيلي: ص٣٦٤ ـ ٣٦٧.
(٤) الشناوي: جـ٣ ص١٤٨٧.
(٥) بازيلي: ص٣٦٧.
(٦) الشناوي: جـ٣ ص١٤٨٨.

المصريين من بلاد الشام، بالإضافة إلى عدم وجود شخص كفوء يخلفه[1].

عارض الموارنة هذا الاتجاه بدعم من فرنسا التي أزعجها تلاشي إمارة نصرانية، ولم تكن مستعدة لغضِّ النظر عن سياسة الدولة العثمانية تجاه هؤلاء، وبخاصة في مجال الضرائب، والتعاطف مع الدروز، في حين تخوَّف هؤلاء، الذين أصبحوا في مواجهة طائفية مع الموارنة، وساندتهم إنكلترا في موقفهم، وأمدتهم بالأسلحة لمواجهة النفوذ الفرنسي[2].

ولما لم تتهيأ الظروف المناسبة لإقامة الحكم المباشر نتيجة ضغط الموارنة وتهديدهم بالثورة، وبدعم من قنصل إنكلترا في إستانبول، أصدر السلطان فرماناً بتعيين قاسم ملحم الشهابي، المعروف ببشير الثالث، حاكماً على جبل لبنان في (١٦ رجب/ ٣ أيلول)[3].

كان الأمير بشير الثالث شخصية ضعيفة، واتبع سياسة متقلِّبة بين الدروز والموارنة، ما حدا بالدروز إلى محاولة خلعه عندما أدار لهم ظهره ومال إلى الموارنة وراح يهددهم بحرمانهم من امتيازاتهم الإقطاعية[4]. وسخَّرت الدول الأوروبية جهودها لتحقيق مصالحها وأهدافها بإثارتها النعرات الطائفية وزرع الفتن تحت ستار مصلحة الجبل العليا وحمايته[5].

نتيجة للدسائس الأوروبية الخبيثة وسياسة الأمير بشير الثالث المتقلِّبة، ساد الهياج في جبل لبنان وتطور إلى اصطدامات بين الدروز والموارنة، فدخل الدروز دير القمر عاصمة الإمارة في (٢٦ شعبان/١٣ تشرين الأول)، وارتكبوا المذابح في البلدة[6].

---

(١) تشرشل، شارلز: الدروز والموارنة تحت الحكم التركي، ص٢٤. ترحيني، محمد أحمد: الأسس التاريخية لنظام لبنان الطائفي: ص١١.

(٢) نسكايا، سميليا: الحركات الفلاحية في لبنان في النصف الأول من القرن التاسع عشر: ص١٠٧ ـ ١١٥.

(٣) الحتوني، الخوري منصور: نبذة تاريخية في المقاطعة الكسروانية: ص٢٣٧.

(٤) بازيلي: ص٣٧١. تشرشل: ص٢٥.

(٥) أقام الكولونيل روز ممثل الحكومة البريطانية في بيروت، وقد وضع نصب عينيه ثلاثة أهداف هي: القضاء على النفوذ الفرنسي في المنطقة العربية، ووضع الولاة العثمانيين في سوريا ولبنان تحت الوصاية البريطانية، واختيار طائفة من طوائف الجبل تكون قاعدة ودعاية للسياسة البريطانية ووسيلة فعّالة للتدخل في شؤون البلاد عقب خلق الجو الصالح. أما بازيلي قنصل روسيا فوطّد علاقته مع الأرثوذكس. راجع: خوري وإسماعيل: ج٣ ص٩ ـ ١٥. بازيلي: ص٢٢٨، ٢٢٩.

(٦) تشرشل: ص٣٢ ـ ٣٤. أبو شقرا، يوسف خطار: الحركات في لبنان إلى عهد المتصرفية: ص٣٨. بازيلي: ص٣٧١ ـ ٣٧٤.

اضطرت الدولة العثمانية، تحت ضغط هذه الأحداث، إلى التدخل، فعزلت الأمير بشير الثالث، في (٣٠ ذي القعدة ١٢٥٧هـ/ ١٣ كانون الثاني ١٨٤٢م)، وعيَّنت مكانه والياً عثمانياً هو عمر باشا النمساوي[١].

عمد هذا الوالي إلى إلغاء جميع امتيازات السكان الممنوحة لهم بموجب معاهدات سابقة، واتبع سياسة متقلِّبة بهدف السيطرة على الموقف، وسعى إلى استخدام الموارنة ضد الدروز، وتحريض هؤلاء على أولئك[٢]. رفضت الدول الأوروبية هذا الإجراء، وكذلك رفضه الموارنة، بتحريض من كهنتهم[٣]، وطلبت من السلطان تطبيق نظام الحكم الذاتي كعلاج لإنهاء الحرب الأهلية.

وباءت سياسة عمر باشا، في جعل الجبل ولاية عثمانية، بالفشل، الأمر الذي دفع الباب العالي إلى إصدار أمر، في (٢٧ شوال ١٢٥٨هـ/الأول من كانون الأول ١٨٤٢م)، بجعل جبل لبنان تحت حكم اثنين من أمرائه: واحد من الموارنة، وآخر من الدروز[٤].

كان هذا النظام حلاً وسطاً بين وجهتي النظر الفرنسية التي طالبت بإعادة العمل بنظام الإمارة مع التفضيل بإسنادها إلى أمير شهابي، وأيدتها النمسا في موقفها، ووجهة النظر العثمانية التي أصرت على إدخال لبنان في السلطنة العثمانية تحت مسؤولية والي صيدا، وقد استغلت معارضة إنكلترا للسياسة الفرنسية للتمسك بوجهة نظرها، وأيدتها روسيا في موقفها.

وللخروج من هذا المأزق اقترح مترنيخ، مستشار النمسا، تقسيم لبنان إلى منطقتين إداريتين: شمالية، يتولى إدارتها قائمقام ماروني، وجنوبية، يتولى إدارتها قائمقام درزي، على أن تكون الكلمة الأخيرة في القضايا الهامة لوالي صيدا، وأيدت إنكلترا وفرنسا هذا الاقتراح[٥]، ولم يجد الباب العالي بداً في النهاية من قبول تنفيذه.

---

(١) تشرشل: ص٤٢. بازيلي: ص٣٧٥.

(٢) راجع، فيما يتعلق بسياسة عمر باشا النمساوي، المصدرين نفساهما: ص٤٥ ـ ٤٧. ص٣٨٠.

(٣) غرايبة، عبد الكريم: سوريا في القرن التاسع عشر: ص٩٩.

(٤) بازيلي: ص٣٨٧.

(٥) امتدت القائمقامية الدرزية من طريق الشام في أغوار ضهر البيدر حتى صيدا متخذة من بيت الدين مركزاً لها، وعيِّن عليها الأمير أحمد أرسلان، في حين امتدت القائمقامية المارونية من حدود طرابلس إلى طريق الشام ويدخل فيها المتن، ثم ألحقت بها بلاد جبيل في ١٤ آذار عام ١٨٤٣، وعيِّن عليها الأمير حيدر أبي اللمع، ويفصل بينهما طريق بيروت دمشق. راجع: تشرشل: ص٤٩. عمر: ص٣٦٥.

غير أن نظام القائمقاميتين قد تدهور عند تطبيقه، بفعل وجود مناطق مختلطة وتداخل سكاني في كل قائمقامية، بالإضافة إلى أن الدول الأوروبية لم تتوقف عن التدخل في شؤون الطوائف وفي تعيين القائمقامين، واتهم عملاؤها الدولة العثمانية بأنها تحابي فريقاً على آخر، كما لم يُعط كل من القائمقامين السلطة الكافية ولا أداة الحكم الجيدة لفرض إرادته وإخماد الفتن والحروب الأهلية[1]، فتجدَّدت الاشتباكات في عام (١٢٦١هـ/ ١٨٤٥م)[2].

تجاه هذا الواقع المؤلم، أرسل الباب العالي إلى لبنان وزير خارجيته شكيب أفندي لفرض نظام القائمقاميتين وتثبيته على أنه الحل الأفضل، من وجهة نظره، للقضية اللبنانية[3]، وقد حمل معه منشوراً لفرض الهدوء والنظام مع الإبقاء على الامتيازات الممنوحة للسكان، والتعويض عليهم مما لحقهم من خسائر، وأبدى أمله بأن توقف الدول الأوروبية تدخلها في شؤون الجبل ليتسنى للدولة العثمانية معالجة مشكلاته.

وهكذا أعلن شكيب أفندي، في (جمادى الأولى ١٢٦٢هـ/أيار ١٨٤٦م)، الدستور الجديد لجبل لبنان، والذي ينص، على غرار قرار عام (١٢٥٨هـ/ ١٨٤٢م)، على تقسيمه إلى قسمين يتبع كل منهما والي صيدا، وقد أبقى الأمير حيدر على رأس القائمقامية النصرانية، وعيَّن الأمير أمين أرسلان، شقيق الأمير أحمد، على رأس القائمقامية الدرزية، وضيَّق صلاحياتهما، فعيَّن لكل قائمقامية مجلساً تمثيلياً مختلطاً يرأسه القائمقام، مهمته مساعدته في إدارة القائمقامية[4].

أما فيما يتعلق بالقرى المختلطة، فإن سياسة شكيب أفندي تقوم على الأسس التالية:

١ ـ المسائل القانونية، وأطلق عليها الحقوقية.
٢ ـ المسائل الإدارية، وسماها السياسية.
٣ ـ مسائل الشرطة، ووصفها بالضبطية[5].

---

(١) عمر: ص٣٦٥. (٢) بازيلي: ص٣٩٥ ـ ٣٩٩.

(٣) راجع فيما يتعلق بترتيبات شكيب أفندي: بازيلي: ص٤٠٥ ـ ٤١٣. De Testa: III p200-207. Ismail, Adel: Histoire du Liban. IV pp280-281.
عمر: ص٣٦٧، ٣٦٨.

(٤) كان من بين اختصاصات المجلس التمثيلي النظر في الأحكام السابقة التي تصدرها المحاكم، والإشراف على جمع الضرائب وإنفاق حصيلتها على الأوجه المخصصة لها، وقد حلت هذه المجالس التمثيلية محل العائلات الحاكمة في القرية.

(٥) الشناوي: جـ٣ ص١٤٩٢، ١٤٩٣.

يختص الموضوع الأول بكيفية حل النزاعات التي تنشأ بين طرفي النزاع، سواء كان الخصمان ينتميان إلى طائفة واحدة أو إذا كانا ينتميان إلى طائفتين مختلفتين، ولما كان الخلاف يتمحور حول نقطة تتعلق بحقوق مشايخ الدروز لدى السكان النصارى في الإقطاعات الدرزية، فإن المادة الأساسية في نظام شكيب أفندي كانت تحجيم حقوق هؤلاء المشايخ وتجديد حقوق ممثلي السكان النصارى في إقطاعاتهم[1].

ويختص الموضوع الثاني بتحديد كيفية تنفيذ أوامر الحكومة وجمع الضرائب، أما مسائل الشرطة فينفرد بها القائمقام.

هذا، وقد أعلن الباب العالي عن عزمه على إدخال جيش عثماني إلى لبنان للحفاظ على الهدوء وتطبيق النظام الإداري الجديد، وعمد في الوقت نفسه إلى جمع السلاح[2]، ولعل أهم تغيير أحدثه شكيب أفندي هو سعيه للقضاء على النظام الإقطاعي، فأبطل، ضمناً، الامتيازات الممنوحة للمقاطعجية وأعطى صلاحيتهم للقائمقامين.

سار نظام القائمقاميتين، بعد تنفيذ ترتيبات شكيب أفندي، سيراً حسناً لبضع سنوات، فساعد على إضعاف سلطة الإقطاعيين ورؤساء العشائر، ودعم سلطة الباب العالي، لكن وقعت أحداث خارجية وداخلية هامة صرفت الدولة العثمانية عن الاهتمام بشؤون ولاياتها، مثل حرب القرم وصدور تنظيمات الإصلاحات الخيرية التي نادت بالمساواة بين الرعايا العثمانيين، فعادت المذابح إلى سيرتها الأولى[3].

تجدُّد الاضطرابات في بلاد الشام

ساعد نظام القائمقاميتين على قيام حالة من الاحتكاك المتواصل بين الدروز والموارنة، ولما كانت الدولة العثمانية تحرص على عدم إثارة المتاعب مع الدول الأوروبية، فقد طلبت من ولاتها أن يعاملوا قناصلها معاملة ودية. ويبدو أنه على الرغم من سياسة التودد هذه، فقد كانت أحداث عام (١٢٧٦هـ/ ١٨٦٠م) في بلاد الشام، فرصة ثمينة للتدخل الأجنبي على الصعيدين السياسي والعسكري، والجدير ذكره أن الدول الأوروبية وقناصلها كانت لهم اليد الطولى في إذكاء نار الصراع بين الدروز والموارنة، وبخاصة إنكلترا وفرنسا[4].

---

(١) بازيلي: ص٤٠٦.

(٢) المصدر نفسه. عمر ص٣٦٨.

(٣) الشناوي: جـ٣ ص١٤٩٥.

(٤) راجع فيما يتعلق بالطائفية السياسية في نظام القائمقاميتين وتدخل الإنكليز والفرنسيين =

والواقع أن الإصلاحات العثمانية كانت محاولة يائسة لحل مشكلة الأقليات ومنع التدخل الأجنبي[1]، على الرغم من أنها حقَّقت بعض المكاسب عبر تنظيمات تمثَّلت بـ:

١ ـ خط شريف كلخانة، الصادر عام (١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م).

٢ ـ نظام شكيب أفندي، الصادر عام (١٢٦١هـ/ ١٨٤٥م).

٣ ـ الخط الهمايوني، الصادر عام (١٢٧٢هـ/ ١٨٥٦م).

وقد تضمَّنت هذه الإصلاحات، بشكل عملي، إلغاء الدور السياسي والإداري للمقاطعجي، ودفعت الفلاحين إلى إحداث تغييرات جذرية في علاقات المشاركة وما يتبعها من علاقات اجتماعية وسياسية وأخلاقية[2]، وقام هؤلاء بإثارة القلاقل بزعامة طانيوس شاهين، وبتحريض من رجال الدين وعملاء فرنسا والبابوية[3]، وأعلنوا قيام جمهورية الفلاحين في عام (١٢٧٤هـ/ ١٨٥٨م)[4]. رحَّبت فرنسا بإعلان قيام هذه الجمهورية، ووجدت فيها دعامة لتركيز نفوذها في لبنان، كما أثارت مشاعر الطوائف الإسلامية الأخرى وبخاصة الدروز.

قابل هذا الصراع في القائمقامية المارونية صراع طائفي في القائمقامية الدرزية، الذي كان يزداد يوماً بعد يوم بفعل العلاقة القائمة بين الإقطاعية الدرزية والفلاحين الموارنة، كما برز في هذه القائمقامية صراع داخلي تمثَّل في انقسامات الدروز الحزبية[5].

وشهدت الطائفة الدرزية، منذ أوائل القرن التاسع عشر، تقهقراً سياسياً واقتصادياً أخذ ينمو، رافقته تغييرات اجتماعية تمثَّلت في تقلص كبير في عدد أفرادها مقابل ازدياد كبير في عدد أفراد الطائفة المارونية[6]، وتغلغل اقتصادي فرنسي نشط في الوسط الماروني ونشوء علاقات سياسية وثقافية.

= في الشؤون الداخلية لمنطقة جبل لبنان وما نتج عنه: ضاهر، مسعود: الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية ص٤٢١ ـ ٤٣٦. أما فيما يتعلق بالتغيرات السياسية والاجتماعية في ظل نظام عام ١٨٤٥م التي أدت إلى أحداث ١٨٦٠م، راجع، ترحيني: ص١٠٩ ـ ١٢٤.

(١) خوري وإسماعيل: جـ٣ ص٢٥٨.

(٢) Chevallier, D: Aux Origines de Troubles Agraires Libanais en 1858: pp.202-205.

(٣) كان هدف هؤلاء إقامة حكومة إكليركية على رأسها البطريرك الماروني، ثم إثارة المتاعب في وجه الدولة وإظهارها بمظهر العاجز عن السيطرة على الوضع وإيجاد توازن بين الطوائف.

(٤) قامت ثورة الفلاحين في الأساس ضد القائمقام بشير أحمد أبي اللمع، وتحولت إلى عصيان وثورة ضد آل الخازن.

(٥) كانت قيادة الحزب الجنبلاطي منوطة بسعيد جنبلاط ويؤيده قنصل إنكلترا في بيروت، في حين كانت قيادة الحزب اليزبكي بيد آل نكد وتناصرهم القنصلية الفرنسية في بيروت والسلطات العثمانية. راجع: ترحيني، ص١٤٥ ـ ١٤٦.

(٦) الشدياق، طنوس: أخبار الأعيان، جـ٢ ص٢٤٥.

وكانت الخصومات الطائفية، التي تمخَّضت عن حوادث عامي (١٢٥٧ و١٢٦١هـ/ ١٨٤١ و١٨٤٥م)، في تلك المنطقة، لا تزال عالقة في الأذهان، ولم يثق الدروز في جيرانهم الموارنة.

في هذا الجو المشحون بالتناقضات في القائمقاميتين شبَّت نار الفتنة، وانفجر الوضع الداخلي في (٧ ذي القعدة ١٢٧٦هـ/ ٢٧ أيار ١٨٦٠م)، بين الدروز والموارنة تحوَّل إلى مذابح بين الطائفتين ثم إلى مذابح عامة بين المسلمين والنصارى امتدت إلى اللاذقية ودمشق، وقد ساعد على تفاقم هذا الوضع تباطؤ السلطان العثماني في قمع الفتن في مهدها، بالإضافة إلى تدفق السلاح على لبنان من بعض الحكومات الأوروبية(١).

كان لهذه الأحداث صدى استنكار بالغ في أوروبا، وأرسل مراسلو الصحف أنباء المذابح مبالغاً فيها، وصوَّروا الموارنة على أنهم ضحايا تعصب ديني من جانب الرعايا المسلمين في الدولة العثمانية.

استغلَّت فرنسا هذه الأحداث لفرض حمايتها على لبنان بحجة إخماد الفتن الدينية وإنقاذ الموارنة، لكن إرسال حملة عسكرية إلى هذا البلد يتعارض مع اتفاقية باريس الموقعة في عام (١٢٧٢هـ/ ١٨٥٦م)، والتي منعت الدول الأوروبية من التدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية، والقضية اللبنانية قضية داخلية.

اعترضت إنكلترا على سياسة فرنسا ورأت وجوب إعطاء الدولة العثمانية فرصة لإخماد الفتن، وذلك حرصاً منها على عدم إعطاء فرنسا أو غيرها فرص استغلال الأزمة اللبنانية لتحقيق مكاسب إقليمية أو تجارية في الدولة العثمانية، ثم إن ساسة إنكلترا أدركوا أن نجاح فرنسا في فرض حمايتها على لبنان سوف يتبعه خطوة فرض حمايتها على بلاد الشام، ما يخل بالتوازن الدولي في حوض البحر الأبيض المتوسط الشرقي(٢).

ومن جهة أخرى، رأى فؤاد باشا، وزير خارجية الدولة العثمانية، ضرورة تعزيز الجيش العثماني في بلاد الشام حتى يتمكَّن من إخماد الفتن قبل أن تتفق الدول

= Chevallier, D: La Société du Mont Liban à L'Epoque de la Révolution Industrielle en Europe: p.61.

(١) علي، محمد كرد: خطط الشام. جـ٣ ص٨٢، ٨٣. الشناوي: جـ٣ ص١٥٠٠. وراجع، فيما يتعلق بالمذابح التي حصلت في لبنان ودمشق، تشرشل: ص٧٥ ـ ١١١، حيث تجد تفاصيل وافية من شاهد عيان.

(٢) راجع، فيما يتعلق بردود الفعل في أوروبا، الشناوي: جـ٣ ص١٥٠٣، ١٥٠٤. ترحيني: ص١٥٠ ـ ١٦١، ١٦٣ ـ ١٦٥.

الأوروبية على التدخل عسكرياً، فسار إلى بيروت، في (٢٥ ذي الحجة/ ١٤ تموز)، على رأس قوة عسكرية ومنها رحل إلى دمشق، فشكَّل مجلساً حربياً حاكم زعماء الفتنة وشنق كثيراً ممن تسَّببوا في الأحداث، كما أعدم والي دمشق أحمد آغا، وعاقب الموظفين العثمانيين لسوء تصرفهم، ونفى بعض أعيان المسلمين[١].

أما في لبنان، فلم يلجأ فؤاد باشا إلى الأسلوب نفسه بفعل اختلاف الوضع الداخلي، حيث عدَّ الدروز والموارنة مسؤولين بعد أن تعذَّر تحديد المسؤولية الفردية، لذلك ترك الموضوع إلى لجنة دولية[٢].

ويبدو أن الدول الأوروبية الموقعة على اتفاقية باريس قد قررت، على الرغم من كل شيء، التدخل عسكرياً ووقَّعت، لهذه الغاية، بروتوكولاً في باريس، في (١٧ محرم ١٢٧٧هـ/ ٥ آب ١٨٦٠م) حدَّدت فيه حجم هذا التدخل[٣]. ونتيجة لذلك أنزلت فرنسا ستة آلاف جندي في بيروت في (٢٨ محرم/ ١٦ آب) بقيادة الجنرال بوفور دوتبول عسكروا في أماكن متعددة من جبل لبنان، وأخذوا يعملون على إعادة الموارنة إلى قراهم وحمايتهم من الدروز[٤].

ومنح السلطان وزيره فؤاد باشا سلطات مطلقة لتسوية الوضع. ومن ناحية أخرى، أرسلت الدول الأوروبية لجنة تحقيق إلى بيروت للبحث مع الوزير العثماني في أسباب الأحداث، وتحديد المسؤولية، وتقدير الخسائر، وإيجاد الوسائل لتخفيف شقاء المنكوبين، والتعويض عليهم، واقتراح ما يجب إدخاله من تعديلات على نظام الحكم في الجبل لمنع تجدُّد الاضطرابات[٥].

وبعد مناقشات طويلة، تقرر الموافقة على وضع نظام جديد لجبل لبنان تَمَّ التوقيع عليه في إستانبول. وبموجب هذا النظام، الذي عُرف بـ«النظام الأساسي» والذي صدر في (٣٠ ذي القعدة ١٢٧٧هـ/ ٩ حزيران ١٨٦١م)، أصبح الجبل سنجقاً عثمانياً يتمتع باستقلال داخلي تضمنه الدول الأوروبية الخمس الموقِّعة على هذا النظام بالإضافة إلى الدولة العثمانية، يقوم بإدارته متصرف نصراني كاثوليكي غير لبناني من رعايا الدولة العثمانية، يعينه الباب العالي وتوافق على تعيينه الدول الأوروبية الخمس، يعاونه في الحكم مجلس إداري من اثني عشر عضواً يمثلون مختلف

(١) أبو شقرا: الحركات. . . ص١٣٥. تشرشل: ص١٢٥ ـ ١٣٠.
(٢) محمد فريد بك: ص٥٢٩. زيادة، نقولا: أبعاد التاريخ اللبناني الحديث: ص١٠٦، ١٠٧.
(٣) تشرشل: ص١١٨، ١١٩. رستم، أسد: لبنان في عهد المتصرفية: ص٢٧ ـ ٢٩.
(٤) تشرشل: ص١٣٢، ١٣٣. رستم: ٢٩ ـ ٣١.
(٥) عمر: ص٢٧٧.

الطوائف، أما أراضي المتصرفية فاقتصرت على مناطق جبل لبنان من دون بيروت والبقاع ومنطقتي طرابلس وصيدا[١]، وعُيِّن بالإجماع داوود الأرمني أول متصرف لمدة ثلاثة أعوام لا يمكن عزله إلا باتفاق الدول[٢].

وبذلك انتهت هذه المشكلة بحسن مساعي فؤاد باشا، ولو بكيفية مجحفة بحق الدولة، إلّا أنه بهذا التسامح حال دون تدخل الدول الأوروبية، وأجبر فرنسا على سحب قواتها من بلاد الشام[٣].

وأُلحق بالنظام الأساسي بروتوكول تضمّن خمس نقاط تتعلق بكيفية تعيين المتصرف ومدة ولايته، ومسؤوليات الباب العالي في حفظ الأمن وكفالة الحرية والسماح بإقامة حامية عثمانية على طريق بيروت دمشق[٤].

حرب القرم

تمهيد

اتخذت المسألة الشرقية، في أواخر القرن الثامن عشر، شكلها الحديث[٥]، وبرزت مع بداية انحسار المد التوسعي العثماني عن أوروبا ومع اتجاه العثمانيين المتزايد نحو فقدانهم تفوقهم العسكري أمام الدول الأوروبية، وبخاصة روسيا والنمسا[٦]، وقد تحكَّمت بها ثلاثة عوامل هي:

١ - ضعف الدولة العثمانية المتزايد.

٢ - ظهور عدد من القوميات النصرانية الصغيرة الفتية في شبه جزيرة البلقان.

٣ - أثر العاملين معاً على سياسة الدول الكبرى[٧].

لكن حرب القرم التي ابتدأت عام (١٢٧٠هـ/ ١٨٥٤م)، والتي تُعدُّ في التاريخ الحديث من أهم مراحل المسألة الشرقية[٨]، دفعت بالعلاقات الدولية نحو التأزم وغيَّرت التحالفات السياسية، فوقفت إنكلترا وفرنسا إلى جانب الدولة العثمانية للدفاع عن سلامة أراضيها ضد روسيا.

---

(١) راجع تفاصيل ذلك عند رستم: ص٣١ - ٤٥.

(٢) خاطر، لحد: عهد المتصرفين: ص١٢.

(٣) تشرشل: ص١٣٣، ١٣٤.

(٤) رستم: ص٤٤، ٤٥.

(٥) نشأت المسألة الشرقية عن الفراغ الذي أحدثه تدريجياً الدولة العثمانية .Miller: p.1

(٦) صفوت: ص١.

(٧) جرانت وتمبرلي: جـ١ ص٤٠١.

(٨) سنو، عبد الرؤوف: العلاقات الروسية العثمانية: مجلة تاريخ العرب والعالم العددان ٧٧، ٧٨ آذار، نيسان عام ١٩٨٥م، ص٢٦.

وتشغل هذه الحرب مكاناً فريداً في تاريخ الدولة العثمانية وتاريخ أوروبا، في القرن التاسع عشر، وتُعدُّ آخر حرب دارت على نطاق واسع من دون الاعتماد على إمكانات العلم الحديثة. فالأساليب العسكرية التي اتُّبِعَت فيها أشبه بأساليب العصر النابوليوني، وقد استخدمت فيها السفن البخارية، وكان البرق قد دخل ڤيينا، ولكن إستانبول والقرم كانتا لا تزالان خارج مداه، أما النواحي المتعلقة بتغذية الجيوش وأحوالها الصحية، فكانت أقرب إلى طابع العصور الوسطى[1].

وإذا كانت أساليب حرب القرم وأدواتها تبدو غريبة للباحث العصري فإن أهدافها ودبلوماسيتها تبدوان أغرب وأعجب، فنحن نجد أن القضايا الدينية، التي يصح أن تُنسب إلى عصر الحروب الصليبية، قد ساهمت بنصيب أوفر في نشوبها وأن المنتصرين فيها لم يُحققوا منها كسباً كبيراً[2].

على أن هذه الحرب تبدو لنا مع ذلك شيقة جداً من أوجه عدة، فهي تُزوِّدنا بنماذج مفيدة للكيفية التي تنشب بها الحرب، ونحن نرى فيها تصرفات أشخاصها مُجرَّدة تماماً عن التظاهر بالدوافع الزائفة.

أسباب حرب القرم

السبب السياسي: تعدَّدت آراء المؤرخين حول أسباب حرب القرم، فمنهم من يضع الخلافات الدينية، بين فرنسا وروسيا حول الأماكن المقدسة في فلسطين، في مقدمة أسبابها[3]، في حين يرى بعضهم الآخر في النزاع المذكور سبباً مباشراً للحرب، وأن المصالح الاقتصادية والتجارية والسياسية المتضاربة بين الدول الأوروبية هي أسباب غير مباشرة لا تقل أهمية عن السبب الديني[4]، فعُودة روسيا إلى سياسة تقسيم الدولة العثمانية كان يتعارض مع سياسة الدول الأوروبية الأخرى.

والواقع أن تحديد سبب رئيس لهذه الحرب هو من الأمور غير السهلة، إنما يمكن القول بأن النزاعات الدينية قد امتزجت بالمصالح السياسية والاقتصادية فكانت حرب القرم، أما الذي فجَّر هذه الحرب فكان البلقان المضطرب.

كان الحكم العثماني يمتد على شبه جزيرة البلقان كلها باستثناء اليونان التي انفصلت عن جسم الدولة مؤخراً، وقد احتوت هذه البلاد البلقانية على عناصر

---

(١) جرانت وتمبرلي: جا١ ص٤١٧. (٢) المرجع نفسه.
(٣) فيشر: ص٢١٩.
(٤) كامل، مصطفى، ص١١٠، ١١١ Staviranos: pp.319-322, Clayton. G.D: Britain and the Eastern Question, pp.90-92.

شعوب وديانات مختلفة، ولم يكن الحكم العثماني فيها متسماً بالقسوة إلا في حالات قليلة حين يتعرض لتحدٍّ خطير، كما لم يكن يتمثل في أكثر من حامية تحفظ نوعاً من النظام وتجبي الضرائب، تاركاً السكان يسيرون، فيما عدا ذلك، في طريقهم الخاص ويتبعون أفكارهم الخاصة في شؤون الحياة الاقتصادية والدينية.

على أنه لا جدال في أن الحكم العثماني كان آخذاً في الضعف، وأن كفاءته العسكرية كانت آخذة في التناقص، مع ازدياد ملموس في الفساد الذي استشرى في دوائره السياسية وغيرها، يضاف إلى ذلك أن هذا الحكم لم يتأثر بالتقدم العلمي والصناعي الذي بدَّل طابع أوروبا الغربية. ونتيجة لهذا الضعف أخذ أبناء القوميات والديانات الخاضعون لهذا الحكم يزدادون وعياً بذاتيتهم وبكيانهم، وقد أثارهم نجاح اليونانيين في الانفصال عن جسم الدولة.

والواضح أن المعاهدات السابقة التي أقرتها الدولة لسكان ولايتي الأفلاق والبغدان تتضمن قدراً كبيراً من الحكم الذاتي، فراحوا يتطلعون للحصول على المزيد، وكان الصربيون غير قانعين بالقدر المحسوس الذي فازوا به من الحكم الذاتي من قبل، أما أهالي الجبل الأسود فكانوا لا يزالون يحتفظون بانفصالهم وراء جبالهم المنيعة، ومع أن البلغار والألبان والمقدونيين لم يكونوا قد شعروا بعد بأن لهم كياناً، فإن مناطقهم كانت تشهد اضطرابات ناجمة عن إحساسهم بالفروق التي تفصلهم عن العثمانيين[١].

وكان الدين عاملاً قوياً في إثارة الغليان في المنطقة، وعلى الرغم من أن البلقان يضم أعداداً كثيرة من المسلمين، فإن النصرانية كانت غالبة في شكلها الأرثوذكسي، وكان القيصر الروسي هو الرئيس الأسمى للكنيسة الأرثوذكسية. وما برح الدين يتخذ في البلقان طابعاً سياسياً قوياً، ولما كان عدم الاستقرار سمة ظاهرة في هذه البلاد، فقد بات محتملاً أن تنشب في إحدى جهاته ثورة تزعزع التوازن الدولي، لذلك أخذت الدول الأوروبية تراقب الوضع بقلق وطمع.

واستغل القيصر نيقولا الأول ضعف الدولة وتوثُّب القوميات البلقانية نحو الانفصال لتحقيق آماله في تقسيم الدولة العثمانية، فأوعز إلى سكان الجبل الأسود القيام بالثورة، إلّا أن الباب العالي أحبط مخططاته حين قمع الثورة في مهدها[٢]. كان لهذه الحادثة تأثير قوي في أوروبا، وبخاصة في النمسا التي تطلعت إلى تحقيق نوع من الاستقرار في البلقان في هذه المرحلة التاريخية، فتدخلت لدى الباب العالي لتسوية المسألة بشكل لا يتيح لروسيا التدخل[٣].

---

(١) جرانت وتمبرلي: جـ١ ص٤١٩.

(٢) كامل، مصطفى: ص١٠٠ ـ ١١٣.

(٣) المصدر نفسه: ص١١٢، ١١٣.

كانت النمسا مدينة بنشأتها لضرورة سدِّ الطريق في وجه أي معتد يأتي من مجرى الدانوب الأسفل، بالإضافة إلى أن ضمان وجودها مرتبط بمقاومة الدولة العثمانية، وعلى الرغم من أن دواعي الخوف من السلطان العثماني قد زالت، فإن خوفاً جديداً أعقبه ألا وهو الخوف من الدولة التي يمكن أن تحل محل السلطنة العثمانية في البلقان[1]، والمعروف أن النمسا كانت تتطلع إلى كسب نفوذ لها في البلقان، وتخشى نوايا روسيا ومطامعها فيه[2]، وبخاصة أن معاهدة كوتشك قينارجي، المعقودة بين الدولتين العثمانية والروسية في عام (١١٨٨هـ/ ١٧٧٤م)، تضمَّنت مادتين أثار تفسيرهما جدلاً، فقد نصت إحدى المادتين، وهي المادة الرابعة عشر، على السماح لروسيا ببناء كنيسة نصرانية في غلطة وإبقائها تحت حمايتها، ووعدت الدولة العثمانية في مادة أخرى، وهي المادة السابعة، بحماية الكنيسة والديانة النصرانية في أراضيها والسماح لسفراء روسيا بمخاطبة السلطات العثمانية نيابة عن كنيسة غلطة، فادَّعى الروس، بناء لهاتين المادتين، أن لهم الحق في تمثيل الطوائف النصرانية في البلقان وحمايتها مع ما يتبع ذلك من حق التدخل بصفة دائمة، لكن الباب العالي أصرَّ على رفض الاعتراف بهذا الحق المزعوم لروسيا[3].

لكن روسيا، بزعامة القيصر نيقولا الأول، وقد اتخذت من مطامعها الدينية غطاء لمطامعها السياسية، كانت تعمل على خلق البلبلة والفوضى في ممتلكات الدولة العثمانية، كما فعلت في الجبل الأسود، للتدخل متى أمكنها ذلك كخطوة في سبيل تحقيق مطامعها في السيطرة على المضائق وعلى العاصمة والوصول إلى البحر الأبيض المتوسط. وكانت للقيصر أيضاً بعض التحفظات على سياسة فرنسا، واعتقد أن تزايد نفوذها في الشرق وفي أوروبا هو بمثابة دعم للنزعات التحررية في الولايات التابعة للدولة العثمانية وفي بعض بلدان أوروبا[4].

وفي عام (١٢٦٩هـ/ ١٨٥٣م) اعتقد القيصر الروسي نيقولا الأول أن بإمكانه أن يطرح قضية إنهاء المسألة الشرقية بشكل جذري، وأبدى نيته في اقتسام أملاك الدولة العثمانية، فعرض في شهر (ربيع الآخر/ كانون الثاني) على السفير الإنكليزي في بطرسبرج، السير هاملتون سيمور، مشروعاً لتقسيم أراضي الدولة العثمانية بوصفها بلداً آخذاً في الانهيار، وبأنها رجل مريض للغاية وقد يلفظ أنفاسه فجأة، وأن من

---

(١) جرانت وتمبرلي: جا ص٤١٩.
(٢) Miller: p.209.
(٣) جرانت وتمبرلي: جا ص٤٢٠.
(٤) نوار ونعنعي: التاريخ المعاصر، أوروبا من الثورة الفرنسية حتى الحرب العالمية الثانية: ص٢٣٢.

الخير للسلام العالمي أن يستقر الرأي على كيفية التصرف بأراضيه قبل وقوع الحادث، واتخاذ الترتيبات للحيلولة دون قيام حرب أوروبية نتيجة انهياره، لارتباط ذلك بالتوازن الدولي. وحتى يُبدِّد مخاوف إنكلترا أوضح له أن روسيا لا تريد العودة إلى مشاريع كاترين الثانية بتأسيس مملكة يونانية، أو جمهوريات صغيرة على أنقاض الدولة العثمانية، ثم أعرب له عن رأيه في إمكان تسوية الأمر بين روسيا وإنكلترا وحدهما من دون حاجة إلى قيام حرب، وعرض مشروعاً للتقسيم على الشكل التالي:

١ ـ استقلال دول البلقان، الأفلاق والبغدان والصرب وبلغاريا، تحت حماية روسيا.

٢ ـ تحتل روسيا إستانبول بصورة مؤقتة من دون أن تضمها إليها.

٣ ـ ترابط القوات الروسية في البوسفور، بينما ترابط قوات نمساوية في الدردنيل.

٤ ـ تحتل إنكلترا مصر وقبرص ورودس، ولها إن شاءت أن تستولي على كريت[١].

كان هذا هو مشروع التقسيم الذي اقترحه القيصر الروسي لاقتسام الأراضي العثمانية بين روسيا وإنكلترا مع إسقاط حق فرنسا من الحساب، لكن إنكلترا لم تبد ميلاً للتجاوب مع هذا المشروع لسببين:

أولهما: أنها كانت لا تزال متمسكة بسياستها التقليدية، وهي المحافظة على سلامة الدولة العثمانية وتماسك ممتلكاتها، ولم تكن لديها الرغبة في تبديلها، كما أن هذا المشروع لا يتفق أيضاً مع سياستها التقليدية تجاه روسيا، وهي الحؤول بينها وبين الوصول إلى البحر الأبيض المتوسط حيث لإنكلترا مصالح كثيرة، يضاف إلى ذلك أن إنكلترا لم تفكر في ذلك الوقت في إحداث تغييرات جوهرية في أوروبا من شأنها أن تخل بالتوازن الأوروبي وتعكر صفو السلام.

ثانيهما: أن إنكلترا كانت تشك في إخلاص القيصر في تقديم مشروعه، لأنها علمت أنه عرض سراً على فرنسا الاستيلاء على تونس لتقوية نفوذها في المغرب، وعلى جزيرة كريت لمراقبة التحركات البريطانية في جزيرة مالطة[٢].

لذلك، أدَّت هذه المحادثات، بين القيصر والسفير، إلى زيادة شكوك إنكلترا حول نوايا روسيا.

---

(١) كامل، مصطفى: ص١١٤. صفوت: ص٢٦، ٢٧.

Miller: pp.203-204. Temperley. H: England and the Near East, pp.253-257. Creasy. E.S: History of the Ottoman Turks. Ed Khayat, pp.534-536.

(٢) محمد فريد بك: ص٤٩٣، ٤٩٤. Miller: p.204.

السبب الديني: أصبحت روسيا، بعد الحرب النابوليونية، أكثر الدول تركيزاً على الحروب الصليبية، وكانت هذه الفكرة تجد ترحيباً فقط بين الشعوب البلقانية وزعمائها، وبين شعوب أوروبا وليس بين زعمائها. فالفكر الصليبي لدى فرنسا وإنكلترا تحوَّل إلى التبشير والتسلُّط التجاري والسياسي، وهذا من شأنه أن يهز مكانة روسيا في المنطقة[١] التي اكتسبتها خلال الثلاثينات من القرن التاسع عشر، نتيجة لما أغدقته من أموال ولتزايد الحجاج الروس، والدعاية الروسية الكبيرة، وانتقال بطريرك بيت المقدس الأرثوذكسي من إستانبول إلى القدس[٢].

وكان للحكومة الفرنسية حق تقليدي، يعود تاريخه إلى زمن الحروب الصليبية، في حماية النصارى في الشرق، ومسؤولة عن سلامة الحجاج إلى الأماكن المقدسة، وقد درج العثمانيون، منذ أن ضمّوا البلاد العربية، على الاعتراف للفرنسيين بهذه الامتيازات وبخاصة في معاهدة عام (١١٥٣هـ/ ١٧٤٠م)، التي خوَّلت فرنسا، في مادتها الثالثة والثلاثين، حق حماية الكاثوليك والأراضي المقدسة[٣].

لكن مع بداية النصف الثاني من القرن الثامن عشر، أخذت روسيا تبرز على مسرح السياسة الأوروبية كدولة كبرى ذات قوة متنامية، وراحت تسير على خطى فرنسا في أن تكون حامية للنصارى الأرثوذكس.

وكان التفوق التبشيري لكل من فرنسا وإنكلترا في منطقة المشرق يزعزع مكانة روسيا، ولما كانت هذه الأخيرة تعدُّ نفسها أكبر دولة أرثوذكسية في العالم، فقد أخذت تتدخل في شؤون الدولة العثمانية بحجة حماية مصالح الرعايا الأرثوذكس فيها، ولما تمَّ لها الحصول على امتيازات تتعلق بهذه الحماية، في معاهدة كوتشك قينارجي، استخدمتها لتعزيز نفوذها السياسي، فراحت تطالب بأن يكون لها مركز الصدارة في الأماكن المقدسة نظراً لتفوق الأرثوذكس العددي على الكاثوليك في أراضي الدولة العثمانية[٤].

ومع أحداث الثورة الفرنسية، وما رافقها من انهماك فرنسا بالحرب في أوروبا، وما نتج عن ذلك من إهمال القضايا الدينية، ازداد نفوذ الرهبان الأرثوذكس في فلسطين، وتراجعت مكانة الرهبان الكاثوليك[٥]، فاستطاعت روسيا أن تضع الأماكن المقدسة تدريجياً تحت إشرافها، مستغلة ضعف نفوذ فرنسا في الشرق.

---

(١) كامل، مصطفى: ص١١١، ١١٢. نوار: الشعوب الإسلامية: ص١٩٠.

(٢) صفوت: ص٢٩.

(٣) Miller: p.200.

(٤) صفوت: ص٢٨، ٢٩. نوار وتعنعي: ص٢٣٣.

(٥) نوار وتعنعي: ص٢٣٣.

وفي صيف عام (١٢٦٣هـ/١٨٤٧م) فُقدت من كنيسة المهد في بيت لحم نجمة مزخرفة بالنقوش الفضية، فاتُّهم الأرثوذكس بسرقتها على الرغم من أن التحقيق لم يتوصل إلى نتائج حاسمة(١).

اتخذت الحكومة الفرنسية من قضية اختفاء النجمة في كنيسة المهد ذريعة لمقاومة النفوذ الروسي في الشرق، وطلبت، استناداً إلى امتياز ممنوح لها عام (١١٥٣هـ/١٧٤٠م) بتوسيع حقوق اللاتين التقليدية، لكن روسيا هدَّدت الدولة العثمانية إذا ما أدخلت تعديلاً على الوضع الراهن في الأماكن المقدسة(٢).

بقي الوضع على هذه الصورة حتى عام (١٢٦٨هـ/١٨٥٢م)، حين أظهر الامبراطور نابوليون الثالث اهتماماً بالمسائل الدينية لأسباب سياسية داخلية(٣)، فوجَّه مذكرة إلى السلطان العثماني يطلب استعادة الامتيازات الفرنسية القديمة في الأماكن المقدسة(٤)، وهكذا عزَّز الشعور الديني الخصومات القومية والمطامع السياسية.

ويبدو أن السلطان استجاب لطلب الامبراطور الفرنسي، ووافق، بعد تردُّد ومماطلة، على منح الرهبان الكاثوليك حقوقهم القديمة، وعلى أن يعطوا المفاتيح الثلاثة الخاصة بالأبواب الرئيسة لكنيسة العذراء وبالسراديب القائمة تحت كنيسة المهد في بيت لحم، ما جعل السيطرة الفعلية للاتين، وأساء إلى حد كبير إلى القيصر الروسي(٥).

استغل الروس ذلك كي يقضوا على النفوذ الفرنسي في الشرق، وتمكَّنوا من إقناع الباب العالي بإصدار أمر بتدوين جميع حقوق الأرثوذكس في الأماكن المقدسة في سجلات محاكم المدينة وتجاهل مطالب اللاتين(٦).

هدَّد السفير الفرنسي في إستانبول بضرب الحصار على الدردنيل إذا وافقت الدولة على مطالب روسيا، لكن الباب العالي أذعن فعلاً لمطالب هذه الدولة ما أزعج الساسة الفرنسيين.

نتيجة لهذا التنافس الديني، تأجَّجت العواطف، ووقع الصدام في القدس بين

---

(١) بروكلمان: ص٥٦٧، ٥٦٨.

(٢) Miller: p.202.

(٣) كان لويس نابوليون يخطط لضرب الجمهورية وإعادة إحياء الامبراطورية، فأخذ يتقرب من الجماعات الكاثوليكية داخل البلاد بعدما اتخذ الراديكاليون منه موقفاً معادياً.

(٤) Temperley: p.286. Miller: p.200.

(٥) محمد فريد بك: ص٤٩٢. بروكلمان: ص٥٦٨.

(٦) بروكلمان: ص٥٦٨.

رجال الدين الكاثوليك والأرثوذكس، ليتحول، فيما بعد، إلى حرب كبرى باسم الدين النصراني، بينما كانت الأهداف الاقتصادية أكثر قوة.

السبب الاقتصادي: استفادت روسيا، بعد توقيع معاهدة كوتشك قينارجي، من السماح لتجارتها بعبور الممرات إلى البحر الأبيض المتوسط ومنه إلى غربي أوروبا، ونتيجة لذلك تحول الثقل التجاري إلى الموانئ الواقعة على البحر الأسود، وكان ميناء أوديسا أكثرها أهمية[1].

واهتمت روسيا، بعد الحروب النابوليونية، بزيادة حجم صادراتها وبخاصة القمح الذي كان يزرع بكميات كبيرة في أراضيها، والجدير بالذكر أنه كان في البلقان ولايتان عثمانيتان، هما الأفلاق والبغدان، تصدران كميات كبيرة من القمح نافستا بشدة صادرات روسيا، وصادف في ذلك الوقت أن حصل تحول تدريجي لإنكلترا عن الأسواق الروسية إلى الأسواق العثمانية بفعل عوامل سياسية واقتصادية، بحيث أصبحت الدولة العثمانية في المرتبة الثالثة بين الدول المستوردة من إنكلترا والمصدرة إليها[2]، وكان القمح أهم هذه الصادرات العثمانية.

والواقع إن إحدى النتائج الأكثر فورية لانفتاح الدولة العثمانية على التجارة مع إنكلترا، تمثّلت في تنشيط إنتاج محاصيل الحنطة بشكل عام في الولايتين الدانوبيتين، وتخلُّص التجّار البريطانيين من المضايقات التي كانوا يتعرضون لها في الأسواق الروسية، حيث وجدوا الأسواق العثمانية أكثر انفتاحاً وأوسع استيعاباً ما أثّر سلباً على التجارة الروسية التي أصيبت بالكساد[3].

لذلك سعى القيصر نيقولا الأول إلى السيطرة على الولايتين الدانوبيتين، حتى يتحكَّم بإنتاجهما بشكل يفيد روسيا اقتصادياً.

وعانت روسيا من المشكلة نفسها مع النمسا التي كانت تستورد القمح من الولايتين الدانوبيتين، وتتبادل تجارياً مع مناطق عثمانية أخرى عبر مصب نهر الدانوب والبحر الأسود والمضائق، وأن تزايد طلب النمسا على القمح العثماني شكَّل تحدياً للصادرات الروسية، فأخذت روسيا تعرقل أعمال التجارة النمساوية في نهر الدانوب، الشريان الرئيس للتجارة النمساوية، ومن جهتها راحت النمسا تسعى إلى إبعاد روسيا عن هذا الشريان الحيوي[4].

السبب الشخصي: يُبرز المؤرخون الدور الذي أدّاه اللورد ستراتفورد دي

---

(١) Anderson: pp.7, 8, 60.

(٢) Clayton: pp.90, 91.

(٣) Puryear: England, Russia and the Straits Questions, pp.89, 115.

(٤) Puryear: pp.83, 131-135.

ردكليف، سفير إنكلترا في إستانبول، ويقرر بعضهم أنَّه هو السبب في وقوع الحرب بفعل كراهيته للقيصر[1].

كان ستراتفورد هذا يكره فعلاً القيصر الروسي بفعل سياسته المتزمتة والقاسية[2]، ويخشى روسيا بفعل تدخلها في إخماد الروح القومية في أوروبا، ويدرك في الوقت نفسه مدى الكراهية التي يكنُّها الشعب الإنكليزي للروس، بفعل تصادم المصالح ونمو القوة الروسية التي أضحت تهدِّد الامبراطورية البريطانية، وعلى الرغم من أنه كان يرى مواطن ضعف الدولة العثمانية بوضوح، إلّا أنه كان مصمماً على دعم سيادتها واستقلالها، كما كانت له مكانة كبيرة لدى الباب العالي حتى لقد وُصِف بأنه السلطان العثماني غير المتوَّج[3].

ورأى ردكليف أن القضاء على القوة الروسية المتنامية، في وقت مبكر، خير من تأجيل الحرب التي لا بد أن تقع يوماً ما، ولم يتوان عن تحمُّل جانب كبير من المسؤولية بنفسه من دون أن يرجع إلى حكومته لنيل موافقتها، لا سيما إذا كانت هناك أسباب تجعله يعتقد أن آراءه الخاصة تتفق والرأي العام في بلاده، وبذلك يلزم بلاده بالوقوف موقفاً حصيناً[4].

واستغل هذا السفير الظروف المؤاتية حيث أن نابوليون الثالث كان قد عزم على تجنُّب الاصطدام بإنكلترا، وأن يتعاون معها ضد روسيا أو النمسا[5]، فشجع العثمانيين على عدم الخضوع لعدوهم الروسي، ووقف إلى جانب السلطان ينصحه بما يتوافق مع المصلحة البريطانية.

مرحلة المفاوضات: مهمة منتشيكوف في إستانبول

نتيجة لرفض إنكلترا وجهة النظر الروسية، بشأن تقسيم أراضي الدولة العثمانية، تحركت روسيا في اتجاهين: دبلوسي (بعثة منتشيكوف)، وعسكري (احتلال ولايتي الأفلاق والبغدان)، بهدف تحقيق مصالحها في الدولة العثمانية، ورأى القيصر أن يتصل مباشرة بالعثمانيين مستغلاً قضية الأراضي المقدسة، فأوفد في (جمادى الأولى ١٢٦٩هـ/ شباط ١٨٥٣م) الأمير منتشيكوف، قائد الأسطول المرابط في بحر البلطيق، بمهمة خاصة تهدف ظاهرياً إلى تسوية مسألتي الجبل الأسود والأراضي المقدسة[6]،

---

(١) Miller: p203.

(٢) راجع فيما يتعلق بأسباب كراهية ردكليف الروس: فيشر: ص٢٢٠، ٢٢١.

(٣) نوار: ص١٩٠. (٤) بروكلمان: ص٢٢٠.

(٥) سنو، عبد الرؤوف: العلاقات الروسية العثمانية. الحلقة الثالثة، مجلة تاريخ العرب والعالم. العددان ٧٧ ـ ٧٨ ص٣١.

(٦) كامل، مصطفى: ص١١٣.

لكن الهدف الحقيقي لمهمته كان التوصل إلى توقيع معاهدة بين الدولتين تكفل لروسيا وضعاً متميزاً يبرر تدخلها في شؤون العثمانيين الداخلية، وهذا يعني إيجاد مبرر لإعلان الحرب على الدولة[1]، وحدّدت مهمته بأربعة أهداف هي:

١ ـ الحصول على فرمان بإعادة الأوضاع في الأراضي المقدسة إلى ما كانت عليه قبل (ربيع الآخر/١٢٦٨هـ/ شباط ١٨٥٢م).

٢ ـ تأكيد حقوق الرعايا الأرثوذكس في أراضي الدولة العثمانية.

٣ ـ تأمين اعتراف الباب العالي بحماية القيصر لهؤلاء الرعايا.

٤ ـ عقد تحالف سري بين الدولتين، تقوم بموجبه روسيا بالدفاع عن الدولة العثمانية ضد أي اعتداء فرنسي، في حال اعتراض فرنسا على الأهداف الثلاثة الأولى أعلاه[2].

وعرض المبعوث الروسي على السلطان مشروع معاهدة من ثلاث نقاط هي:

١ ـ سحب جميع الامتيازات الممنوحة للرهبان الكاثوليك، وإعطاؤها للرهبان الأرثوذكس.

٢ ـ الاعتراف بحق روسيا حماية الأرثوذكس في الأراضي العثمانية كافة، والاعتراف بالبطريرك الأرثوذكسي رئيساً روحياً مستقلاً، وتعيين البطاركة الأرثوذكس الأربعة في الدولة مدى الحياة.

٣ ـ عقد تحالف دفاعي مع روسيا[3].

عرض السلطان هذه المقترحات على بعض السفراء الأجانب في العاصمة، وبخاصة السفير الإنكليزي دي ردكليف، ولما كان الاتصال بين إستانبول ولندن يحتاج إلى وقت، لأن خطوط البرق لم تكن قد امتدت إلى العاصمة العثمانية بعد، فقد تحمَّل السفير المسؤولية من دون العودة إلى لندن، وأشار على السلطان قبول البند الأول ورفض البندين الآخرين، لأن الاعتراف بحق روسيا حماية النصارى الأرثوذكس من شأنه أن يؤدي حتماً إلى ضياع استقلال الدولة العثمانية[4]، ثم إن روسيا أرادت أن تسقط سلطة السلطان في عزل البطارقة، لا سيما وأنه كان لهؤلاء نفوذ سياسي كبير إلى جانب نفوذهم الديني، وأن هدفها الأساسي من وراء ذلك تقسيم الدولة العثمانية وانهيارها[5].

كان منتشيكوف متغطرساً، لكنه وجد في وزارة الخارجية رجلاً كيِّساً قادراً على

---

(١) محمد فريد بك: ص٤٩٣.
(٢) صفوت: ص٣٢.
(٣) المرجع نفسه: ص٣٣.
(٤) جرانت وتمبرلي: جا ص٤٢٣. نوار ونعنعي: ص٢٣٤
(٥) صفوت: ص٣٣.

دحض حججه، وهو فؤاد باشا، لذلك سعى إلى إبعاده من منصبه، ونجح في ذلك عندما عزله السلطان وعيَّن مكانه رفعت باشا[1]، وحاول إقناع السلطان بتجديد معاهدة خونكار أسكله سي، فماطله السلطان في الإجابة[2]، ثم عاد يصر على إغلاق المضائق أمام سفن فرنسا وإنكلترا ويُهدِّد بالانسحاب إذا لم تجب مطالبه[3].

عرض السلطان مطالب روسيا على الوزراء لدراستها، وبدا أن الساسة العثمانيين عدلوا عن السياسة السلمية وبالتالي قرَّروا رفض المطالب الروسية[4]، بعد أن وجدوا فيها تماشياً يتعارض مع استقلال الدولة، وخطراً على مستقبلها، وتناقضاً مع معاهدة المضائق لعام (١٢٥٧هـ/ ١٨٤١م)[5]. وفعلاً رفضها الوزراء، لكن الديوان وعد بإصدار فرمان لصالح الكنيسة الأرثوذكسية في إستانبول والسماح لروسيا ببناء كنيسة ومستشفى في القدس.

وبهذا الرفض انتهت مهمة منتشيكوف، فغادر إستانبول مع أفراد السفارة في (١٢ شعبان ١٢٦٩هـ/ ٢١ أيار ١٨٥٣م)، وبعد أسبوع من تاريخ المغادرة قطعت روسيا علاقتها الدبلوماسية مع الدولة العثمانية[6].

لم تمر هذه التطورات من دون ردة فعل، فأرسلت الحكومتان البريطانية والفرنسية أسطوليهما باتجاه الشرق، فَرَسا الأسطول الإنكليزي في مالطة في حين ألقى الأسطول الفرنسي مراسيه في سلامين ببلاد اليونان.

الرد الروسي: احتلال الأفلاق والبغدان

شكَّل فشل مهمة منتشيكوف ومغادرته الأراضي العثمانية، بعد أن رفض الباب العالي المطالب الروسية، خطوة بالغة الخطورة، إذ أعلن القيصر أن الرسالة التي تحملها روسيا، وهي الدفاع عن الأرثوذكسية، قد اضطرته، بعد أن تدخَّل الباب العالي في حقوق الكنائس الشرقية، إلى أن يبعث بجيوشه إلى إمارات الدانوب لكي يحصل على ضمانة لإعادة الحقوق السليبة، وعدَّ ذلك تدبيراً وقائياً لكي لا تُهاجَم روسيا على غرَّة[7].

وكادت الحرب، التي تجمعت نذرها في الأفق، أن تقع فعلاً عندما عبر جيش روسي، بقيادة غورتشاكوف، نهر بروت في شهر (شوال/تموز) واحتل الأفلاق

---

(١) صفوت: ص٣٢.
(٢) محمد فريد بك: ص٤٩٤.
(٣) صفوت: ص٣٣.
(٤) المرجع نفسه. محمد فريد بك: ص٤٩٤، ٤٩٥. Miller: p.207.
(٥) صفوت: ص٣٣.
(٦) سنو: ص٣٣.
(٧) صفوت: ص٣٤. Miller: p.209. Anderson: p.124.

والبغدان، وانتشر في أراضيهما ودخل مدينة بُخارست[١].

وبهذه العملية السريعة أرادت روسيا أن تضغط على الدولة العثمانية من جهة، وأن تضع الدول الأوروبية الفاعلة أمام الأمر الواقع من جهة أخرى، وقد راهنت على ضعف الجيش العثماني واستحالة قيام تحالف بريطاني - فرنسي ضدها، والقطيعة بين النمسا وبروسيا وحياد هاتين الدولتين[٢].

احتج السلطان على احتلال مقاطعتي الدانوب وأنذر القيصر بضرورة الجلاء عنهما[٣]، وخشيت كل من إنكلترا وفرنسا من اجتياح روسيا للأراضي العثمانية، فأقدمتا على اتخاذ خطوة مضادة، فأمرتا أسطوليهما بالتوجه إلى البحر الأسود في محاولة لكبح جماحها، فرسيا في خليج بسيكا خارج الدردنيل، وعندما طلبت روسيا منهما سحب أسطوليهما أعلنتا أنهما لن تسحباهما إلا إذا انسحبت روسيا من الأفلاق والبغدان[٤].

وأثبتت تطورات الأحداث خطأ الاستراتيجية الروسية في هذه القضية، إذ قضت مصلحة الدول الأوروبية الكبرى القيام بعمل مشترك ضد الخطوة الروسية لإجبارها على الانسحاب من ولايتي الدانوب.

فقد تمسَّكت إنكلترا بموقفها التقليدي الرامي إلى المحافظة على سلامة وممتلكات أراضي الدولة العثمانية، ومنع روسيا من الوصول إلى البحر الأبيض المتوسط[٥].

وشعر نابوليون الثالث بمزاحمة روسيا لبلاده في السيطرة على الأماكن المقدسة، كما رأى في النزاع وسيلة لتجديد حضور فرنسا الدبلوماسي على المسرح الأوروبي بعد أن فرضت عليها اتفاقيات مؤتمر فيينّا عزلة قاسية، فأراد منح شعبه ما كان يتوقعه من إعادة إحياء مجد نابوليون بونابرت[٦].

أما بروسيا فلم يكن لديها مصالح مباشرة في أراضي الدولة العثمانية، لذلك التزمت الحياد التام[٧].

وكانت النمسا تتابع مجرى الأحداث باهتمام بالغ، لأن الصراع كان قريباً من حدودها، وفوق أراضٍ كانت لها فيها مطامع، لذا لم ترضَ عن احتلال روسيا

---

(١) كامل، مصطفى: ص١١٨. محمد فريد بك: ص٣٩٦. Creasy: II, p.471.

(٢) كامل، مصطفى: ص١١٤. سنو: ص٣٤، ٣٥.

(٣) المصدر نفسه: ص١٢٠. Creasy: p.537. (٤) Miller: p.210.

(٥) جرانت وتمبرلي: جا ص٤٢٤.

(٦) المرجع نفسه: ص٤٢٥. نوار ونعنعي: ص٢٣٥، ٢٣٦.

(٧) جرانت وتمبرلي: جا ص٤٢٤. صفوت: ص٣٧.

للأفلاق والبغدان، لأن إقدامها على تنفيذ رغباتها من شأنه أن يؤدي إلى انهيار السلطنة العثمانية مع ما ينتج عن ذلك من انتصار لمبدأ القوميات، كما أنها خشيت من ازدياد النفوذ الروسي في البلقان حيث لها مصالح كثيرة[1]. والواقع أن موقف فرنسوا جوزيف كان حرجاً، لأن لروسيا فضلاً على بلاده بفعل أنها ساعدته في قمع ثورة عام (١٢٦٤هـ/١٨٤٨م) في المجر، وفي الوقت نفسه، رأى أن مصلحته السياسية تكمن في عدم الاشتراك في الحرب[2]، لهذا اتبع سياسة خاصة تقضي بحرمان روسيا من أية مكاسب سياسية أو إقليمية في الدولة العثمانية، وبالتلويح بالقوة من دون التورط في مجابهة عسكرية[3]، فبذل جهداً للتوفيق بين الدولتين العثمانية والروسية لإزالة ذلك الضغط عن صدره، فدعا إلى عقد مؤتمر في ڤيينا في (ذي القعدة ١٢٦٩هـ/آب ١٨٥٣م)[4].

امتنعت الدولة العثمانية وروسيا عن الاشتراك في هذا المؤتمر، الذي صدر عنه ما يعرف بـ مذكرة ڤيينا، والتي كان من أهم بنودها التأكيد على حماية النصارى في البلقان من دون الإقرار بحق روسيا في التدخل، والحصول على وعد من السلطان بالمحافظة على روح معاهدتي كوتشك قينارجي وأدِرنة، فيما يتعلق بحماية الديانة النصرانية[5].

رفضت الدولة العثمانية قبول المذكرة في حين قبلتها روسيا، ولكنها أوَّلتها تأويلاً يتماشى مع مصلحتها[6]، وكانت الاختلافات في وجهات النظر كفيلة بأن تدفع المفاوضات إلى طريق مسدود، فانفضَّ المؤتمر بدون جدوى، وبدا للجميع سوء نية روسيا، وشجَّعت كل من إنكلترا وفرنسا الباب العالي على عدم التسليم بطلباتها ورفض كل تساهل في قضية الأرثوذكس[7].

وما برحت العواطف تتأجَّج بين البلدين حتى طلب الباب العالي من القيصر بضرورة الجلاء عن الأفلاق والبغدان، ورد القيصر بإعلان الحرب[8]، وذلك في (٢٠ محرم ١٢٧٠هـ/ ٢٣ تشرين الأول ١٨٥٣م).

أحداث حرب القرم

جبهة الدانوب: لم تعر روسيا الإنذار العثماني التفاتة جديَّة ما دفع الباب العالي

---

(١) رنوڤان، بيير: تاريخ العلاقات الدولية، القرن التاسع عشر: ص٣١٤.
(٢) محمد فريد بك: ص٤٩٦.
(٣) سنو: ص٣٥.
(٤) محمد فريد بك: ص٤٩٦، ٤٩٧.
(٥) Miller: p.210.
(٦) جرانت وتمبرلي: جا ص٤٢٣. محمد فريد بك: ص٤٩٦، ٤٩٧. صفوت: ص٣٧.
(٧) محمد فريد بك: ص٤٩٧.
(٨) المصدر نفسه .Miller: p210

إلى إعلان الحرب على الدولة الروسية، فجهَّز جيشاً عَبَر الدانوب، في (٢١ صفر/ ٢٣ تشرين الثاني)، واصطدم بجيش روسي عند أولتانيجة وانتصر عليه[١]، واجتاز، في الوقت نفسه، جيش عثماني آخر الحدود مع روسيا من جهة القوقاز وسيطر على قلعة سان نيقولا[٢].

عند هذه المرحلة من الحرب، اجتمع القيصر نيقولا الأول مع فرنسوَا جوزيف وأبدى أمامه خشيته من قيام إنكلترا وفرنسا بالتدخل لصالح الدولة العثمانية وطلب منه عقد تحالف بينهما، لكن الامبراطور النمساوي رفض طلب القيصر بحجة أن مصلحة بلاده تكمن في وقوفه على الحياد[٣].

وأسرعت الأساطيل الإنكليزية والفرنسية إلى المضائق لتكون أقرب إلى البحر الأسود، ولحماية العاصمة من هجوم روسي محتمل عليها، وفي الوقت الذي كانت هذه الأساطيل على مقربة من العاصمة، هاجم أسطول روسي، في (٢٨ صفر/ ٣٠ تشرين الثاني)، أسطولاً عثمانياً كان راسياً في ميناء سينوب ودمَّره تدميراً كاملاً[٤].

أثارت هذه الكارثة عاصفة من السخط في كل من إستانبول ولندن، وعدَّت إنكلترا وفرنسا ذلك العمل إهانة لهما، لأن روسيا كانت قد تعهدت بعدم القيام بأي عمل عدواني في البحر الأسود، وكانت نتيجة ذلك دخول سفنهما هذا البحر[٥].

وفي تطور لافت، حاولت فرنسا إقناع روسيا بالحل السلمي، فأرسل نابوليون الثالث، في (٢٩ ربيع الآخر ١٢٧٠هـ/ ٢٩ كانون الثاني ١٨٥٤م)، إلى القيصر يعرض عليه عقد مؤتمر للنظر في أمر الصلح شرط إخلاء الجيش الروسي ولايتي الدانوب مقابل سحب إنكلترا وفرنسا أساطيلهما من البحر الأسود، لكن القيصر رفض عرض الصلح هذا[٦].

نتيجة للتصلب بالمواقف، جاءت الحرب الصريحة، فقد أعلنت كل من إنكلترا وفرنسا الحرب على روسيا، في (٤ جمادى الآخرة/ ٤ آذار)، ووقعت بعد أسبوع اتفاقية حرب مع الدولة العثمانية ضد روسيا[٧].

كان القتال قد بدأ فعلاً في البحر الأسود قبل وصول قوات الحلفاء، وازداد حدة

---

(١) سرهنك: ص٣١٣. Miller: p211.   (٢) محمد فريد بك: ص٤٩٧.

(٣) كامل، مصطفى: ص١١٩. Miller: p211.

(٤) سرهنك: ص٣١٤ ـ ٣١٦. صفوت: ص٣٩. Ibid.

(٥) سرهنك: ص٣٢٠.

(٦) المصدر نفسه: ص٣٢٠، ٣٢١. كامل، مصطفى: ص١١٧.

(٧) جرانت وتمبرلي: جـ١ ص٤٢٥. تجد نص المعاهدة عند: Hurewitz: I. pp.144, 145.

بعد وصولها حين قصفت بحريتهم ميناء أوديسا والثغور الروسية الأخرى على البحر الأسود، ما دفع القيصر إلى إعلان الحرب على كل من إنكلترا وفرنسا، في (١٣ رجب/ ١١ نيسان)، وسحب سفيريه من لندن وباريس[١].

كان هدف الحلفاء الأول إخراج الجيوش الروسية من ولايتي الأفلاق والبغدان، إلا أن جيشاً روسياً كان قد عبر الدانوب في شهر (جمادى الآخرة/ آذار)، وحقَّق انتصاراً كبيراً على الجيش العثماني عند سيلسترية، إلّا أنه لم يتمكَّن من الاستيلاء على المدينة وارتد عنها بفعل استبسال الحامية واستطالة أمد الحصار وانتشار مرض الكوليرا في صفوف الجيش الروسي[٢].

ثم حدث أن تدخلت النمسا في الحرب، بعد أن عقدت اتفاقية مع كل من إنكلترا وفرنسا للحفاظ على سيادة الدولة العثمانية، كما عقدت اتفاقية دفاعية مع بروسيا موجهة ضد روسيا[٣]، وتوَّجت هذا التدخل بإرسال إنذار إلى روسيا بإخلاء ولايتي الدانوب، فاضطرت روسيا، لاعتبارات عسكرية، وبناء على نصيحة ملك بروسيا، إلى إخلاء الولايتين، ودخلتهما القوات النمساوية[٤].

يُعدُّ انسحاب روسيا من الأفلاق والبغدان نصراً دبلوماسياً للنمسا، وكان على حساب عدائها لروسيا واحتمال تورطها معها في حرب تخوضها منفردة، لذلك رأت أن تؤمِّن لنفسها تغطية سياسية وعسكرية.

وحتى يصبح الوجود النمساوي في الأفلاق والبغدان شرعياً، سعت النمسا إلى عقد اتفاق مع الحلفاء، في (١٨ رمضان/ ١٤ حزيران)، تضمَّن إضفاء شرعية احتلالها لهاتين الولايتين، وصدِّ الهجمات الروسية عنهما، ومساعدتهم في الحرب، لكن بروسيا التي كانت تعاكس السياسة النمساوية أقنعت حكومات الاتحاد الألماني بعدم مجاراة النمسا إلّا إذا وافقت إنكلترا وفرنسا على وقف الحرب وعدم دخول قواتهما الأفلاق والبغدان، وفعلاً وافق الحلفاء على وقف الحرب على جبهة الدانوب، وهدأت هذه الجبهة عقب ذلك مباشرة[٥].

جبهة القرم: لم يُحقِّق الحلفاء، حتى هذه المرحلة من الحرب، هدفهم الاستراتيجي الثاني وهو ضرب القوة الروسية البحرية، وإضعافها وإنهاء سيطرتها

---

(١) محمد فريد بك: ص٥٠١. Miller: p.212.

(٢) المصدر نفسه: ص٥٠١، ٥٠٢. نوار وتعنعي: ص٢٣٧. جرانت وتمبرلي: جا ص٤٢٥.

(٣) ستو: ص٣٧.

(٤) كامل، مصطفى: ص١٢٧. صفوت: ص٤١.

(٥) كامل، مصطفى: ص١٢٦، ١٢٧.

على البحر الأسود، لذلك قرروا نقل الحرب إلى الأراضي الروسية، ووقع الاختيار على سباستبول، الميناء البحري الكبير لروسيا على البحر الأسود والذي يضم قاعدة كبيرة للبحرية الروسية، لتكون الهدف الحربي، وعلى الرغم من أن الكوليرا كانت قد ظهرت في صفوف الحلفاء، وأخذت تحصد الأرواح بصورة مروعة، وبالتالي فإن الجيوش الإنكليزية والفرنسية لم تكن مستعدة استعداداً كافياً للدخول في اشتباك كبير مع العدو[1]، لذلك أبحرت، في (٢٠ ذي الحجة/١٣ أيلول)، قوة كبيرة للحلفاء باتجاه المدينة وهبطت في أوباتوريا الواقعة إلى الشمال منها، واصطدمت بالجيش الروسي عند نهر ألما وانتصرت عليه، وبات الطريق مفتوحاً إلى سباستبول[2].

ولعلَّ الخطأ الفادح الذي ارتكبه الحلفاء في تلك اللحظة كان من أكبر أخطائهم العديدة إبان تلك الحرب، ذلك أنهم لم يستثمروا انتصارهم في ألما بمهاجمة سباستبول فوراً، ويبدو أنهم اعتقدوا بأن القائد الروسي تودلبين، الذي كان مرابطاً في المدينة، لا يزال يمتلك من القوة ما يكفي لصدهم، بالإضافة إلى استحكامات المدينة التي اشتهرت بمتانتها، لذلك قرروا الإبحار نحو الجنوب حيث أماكن النزول أكثر ملاءمة وتجديد الهجوم على المدينة[3].

والحقيقة أن الوقت الثمين الذي أضاعه الحلفاء استفاد منه المدافعون لتعزيز استحكامات المدينة التي أوقفت المهاجمين عند حدهم مدة سنة كاملة، من أيلول ١٨٥٤م إلى أيلول ١٨٥٥م، وتميَّز الحصار بأنه كان غير مُركَّز ما أعطى القوات الروسية فرصة الحصول على الرجال والمؤن[4]، إلا أن الحلفاء نجحوا في السيطرة على بلاكلافا إلى الجنوب من أوديسا في (٢٥ ذي الحجة ١٢٧١هـ/٨ أيلول ١٨٥٥م)، ثم سقطت سباستبول في (٢٨ ربيع الأول ١٢٧٢هـ/٨ كانون الأول ١٨٥٥م)، بيد أن الجيوش المنتصرة لم تستولِ إلا على أنقاض وركام[5].

الوساطة النمساوية

نشطت الدبلوماسية أثناء اشتعال جبهة القرم، وكانت النمسا ترى إجبار روسيا على الخروج من الحرب على أساس شروط تُسهل لها الاستسلام، وهي تدرك أن مقدار تقربها إلى الحلفاء كفيل بأن يجعل روسيا تسارع للقبول بتسوية سلمية للأزمة،

---

(١) فيشر: ص٢٢٣. جرانت وتمبرلي: جـ١ ص٤٢٦. Miller: p.217.

(٢) صفوت: ص٤٤. جرانت وتمبرلي: جـ١ ص٤٢٧. Miller: p.227.

(٣) فيشر: ص٢٢٤. جرانت وتمبرلي: المرجع نفسه.

(٤) صفوت: ص٤٣، ٤٤.

(٥) محمد فريد بك: ص٥٠٩، ٥١٠. جرانت وتمبرلي: جـ١ ص٤٣١. Miller: p.229.

لذلك عرضت وساطتها على الفريقين، وتقدمت بمذكرة عرفت بمذكرة الضمانات الأربع الهدف منها إنهاء الحرب، وجاء فيها:

١ ـ استبدال الحماية الروسية على ولايتي الأفلاق والبغدان والصرب بضمان أوروبي، بموافقة الباب العالي.

٢ ـ حرية الملاحة لجميع الدول، في نهر الدانوب.

٣ ـ إعادة النظر باتفاقية المضائق لعام (١٢٥٧هـ/ ١٨٤١م)، لصالح التوازن الأوروبي.

٤ ـ تخلّي روسيا عن حقوقها في رعاية نصارى البلقان بشكل منفرد[١].

سلّمت المذكرة إلى الحكومتين العثمانية والروسية، فقبلتها الحكومة الأولى بناء على نصيحة إنكلترا، بعد تردد، فيما رفضتها الحكومة الثانية التي رأت فيها انتقاصاً لكرامتها، وبالتالي لا تُشجع على تحقيق السلام في أوروبا، ورفضت بشكل خاص البند الثالث الذي يلغي، في حال تطبيقه، كل المعاهدات السابقة ويدمر القوة البحرية الروسية ومنشآتها في البحر الأسود[٢].

نتيجة لرفض روسيا المذكرة، شدَّد الحلفاء ضغطهم العسكري على جبهة القرم، ووقَّعت النمسا اتفاقية تحالف معهم على أساس الضمانات الأربع مقابل اعترافهم بمركزها في إيطاليا[٣]، على الرغم من معارضة فريدريك غليوم ملك بروسيا الذي بقي خارج نطاق الحرب[٤].

والواقع أن مشاركة النمسا في الحلف ظلت اسمية، إذ لم تكن على استعداد لدخول حرب ضد روسيا، ووعدت القيصر بعدم التوقيع على معاهدة تكون مذلة لبلاده، كما أن تشدُّدها تجاه روسيا قد خفَّ بعد زوال الخطر الروسي على ولايتي الدانوب[٥].

ونتيجة لتردُّد النمسا في خوض الحرب إلى جانب الحلفاء، بحث هؤلاء عن حليف بديل لهم في أوروبا يساعدهم عسكرياً، فوجدوا ضالتهم في سردينيا التي دفعتها ظروفها إلى الاشتراك في الحرب في (٧ جمادى الأولى ١٢٧١هـ/ ٢٦ كانون الثاني ١٨٥٥م)[٦].

---

(١) انظر تفاصيل الاتصالات الدبلوماسية المكثفة بين الدول الكبرى ثم المذكرة المشهورة التي عرفت باسم الضمانات الأربع عند: Miller: pp.233-242.

(٢) سنو: ص٣٧، ٣٨.

(٣) كانت سياسة النمسا في الحرب مرتبطة بسياستها في إيطاليا حيث كانت تخشى مطامع فرنسا فيها.

(٤) صفوت: ص٤٤، ٤٥. (٥) سنو: ص٣٩.

(٦) كان كافور، رئيس وزراء بيدمونت، يسعى إلى تحقيق الوحدة الإيطالية ويطمع بمساعدة الحلفاء. فيشر: ص٢٢٨ ـ ٢٣٢.

هذا ولم تُنْهِ المعارك القاسية، ولا انضمام سردينيا إلى الحلفاء، ولا اعتلاء القيصر إسكندر الثاني عرش روسيا، خلفاً للقيصر نيقولا الأول الذي توفي في (جمادى الآخرة/آذار)، ولا استيلاء الروس على قلعة قارص في آسيا الصغرى؛ الحرب[١]، إلّا أن سقوط سباستبول كان النقطة التي غيَّرت مجرى الحرب، وبالتالي مواقف الدول المتحالفة.

ذلك أن النمسا، وقد شعرت بأن نهاية الحرب أضحت وشيكة، وخوفاً من ميل الفرنسيين نحو مساعدة سردينيا في تحقيق الوحدة الوطنية، وبفعل تقارب فرنسي ـ روسي محتمل ظهرت بوادره في الأفق، قرَّرت الدخول في الحرب إلى جانب الحلفاء على أن تفرض النقاط الأربع، كما فسَّرها هؤلاء، على روسيا، كما دخلت السويد إلى جانبهم أيضاً[٢].

أما إنكلترا فقد ظلَّت على تشددها حيث كان بالمرستون، رئيس وزرائها، يرى ضرورة الاستمرار في إذلال روسيا حتى إنهاكها، في حين اتخذت فرنسا موقفاً مغايراً، فبعد أن حقَّق نابوليون الثالث هدفه من الحرب[٣]، لم يعد على استعداد لمواصلتها، وعدَّ سقوط سباستبول النقطة التي يجب أن تتبعها المفاوضات، ولهذا أخذ يسعى من أجل السلام وهدَّد إنكلترا بإثارة قضية تحرير البولنديين إذا لم توقف الحرب[٤].

وفي (أواسط ١٢٧٢هـ/أوائل ١٨٥٦م) أرسلت النمسا إنذاراً إلى روسيا تطلب منها قبول النقاط الأربع من دون قيد أو شرط، ولما كانت هذه الأخيرة قد استُنزفت تماماً ردَّت بالموافقة، عندئذ وجَّهت الأولى الدعوة إلى عقد مؤتمر سلام يُعقد في باريس[٥].

معاهدة باريس

انعقد مؤتمر السلام في باريس[٦] واستمر من (١٨ جمادى الآخرة إلى ٢١ رجب ١٢٧٢هـ/ ٢٥ شباط إلى ٣٠ آذار ١٨٥٦م).

---

(١) راجع عن الحرب على الجبهة الشرقية في آسيا الصغرى: سرهنك: ص٣٢٥، ٣٢٦.
(٢) صفوت: ص٤٨.
(٣) كان هدف فرنسا القضاء على التكتل الروسي ـ النمساوي ـ البروسي.
(٤) فيشر: ص٢٢٤، ٢٢٥.
(٥) محمد فريد بك: ص٥١٢. سنو: ص٤٠.
(٦) اشتركت فيه خمس دول أوروبية هي: فرنسا، بريطانيا، روسيا، سردينيا والنمسا، بالإضافة إلى الدولة العثمانية.

كانت مهمة المؤتمر الحقيقية البتّ في مستقبل الدولة العثمانية، فحقّق الكثير في هذا المضمار ولكن لم يبلغ مبلغ التسوية النهائية[1]، وأسفر اجتماع المؤتمرين عن عقد معاهدة باريس في الثلاثين من آذار، وأهم ما جاء فيها:

١ ـ اعتراف الدول الأوروبية بالسيادة العثمانية على المضائق.

٢ ـ تجريد البحر الأسود من السلاح، بحيث لا يُسمح فيه بظهور سفن حربية، أو إقامة منشآت عسكرية أو بحرية، وهذا يعني تحييد هذا البحر، ويُحظر على روسيا بناء أسطول حربي، وإنشاء مصانع حربية وإقامة حصون على شواطئه.

٣ ـ إغلاق المضائق أمام السفن الحربية الأجنبية، وهذا يعني أن تظل مياهها منطقة محرمة على السفن الحربية.

٤ ـ أكَّد المؤتمرون على استقلال الدولة العثمانية وعدم تدخل أية دولة أجنبية بين السلطان ورعاياه، على أن يُصدر وعداً بالعمل على تحقيق المساواة التامة بين جميع رعاياه مسلمين ونصارى.

٥ ـ تعديل الحدود العثمانية الروسية في بساربيا.

٦ ـ إلحاق الأراضي التي يتخلّى عنها الروس في الأفلاق بالسيادة العثمانية.

٨ ـ حرية الملاحة في نهر الدانوب، وتأليف لجنة دولية للإشراف على تنظيم الملاحة فيه.

٩ ـ يضمن المؤتمر إقامة حكم ذاتي في الأفلاق والبغدان والصرب تحت سيادة الدولة العثمانية[2].

تُعدُّ معاهدة باريس انتصاراً للسياسة البريطانية والفرنسية في المحافظة على سلامة الدولة العثمانية وسيادتها[3]، وأحيط المؤتمرون علماً بنوايا السلطان في إصدار فرمان لصالح النصارى القاطنين في البلاد العثمانية، والاعتراف بالمساواة التامة بين رعاياه على اختلاف أديانهم ومذاهبهم.

ويلاحظ أن هدف الحرب كان إضعاف روسيا، وإبقاء الدولة العثمانية حاجزاً بينها وبين البحر الأبيض المتوسط، هذا ولم تتعرض الاتفاقية إلى المشكلات في الصرب والجبل الأسود، وذلك تمهيداً لفصلها عن جسم الدولة لتكون حاجزاً بينها وبين أوروبا.

وهكذا انتهت الحرب، وأنقذت الدولة العثمانية من الخطر الروسي الذي كان

---

(١) جرانت وتمبرلي: جـ١ ص٤٣٣.

(٢) تجد نص المعاهدة عند: Hurewitz: I, pp.153-156.

(٣) سنو: ص٤٠.

يتهددها، وبات من المنتظر أن تغدو بلداً متحداً يأخذ بركب الحياة الدستورية كما عرفها الغرب، وتنضم إلى سائر أعضاء الجماعة الدولية على قدم المساواة.

نتائج حرب القرم

خرجت الدولة العثمانية من حرب القرم وهي في حال ارتباك على الرغم من أن الحرب كانت لصالحها، كما يبدو للوهلة الأولى، بفعل عدم انتقاص ممتلكاتها ومنحها أجلاً جديداً للبقاء على قيد الحياة[١]، إلا أن الحرب انتهت لصالح الدول الأوروبية الفاعلة، وحتى تبقى الدولة طوع بنانهم راحوا يُدبِّرون المؤامرات لإضعافها[٢].

وفي الوقت الذي كانت الدولة منهمكة في إصلاح شؤونها الداخلية، أخذت القوميات التابعة لحكمها تنتفض وتثير المتاعب في وجهها، بتحريض من الدول الأوروبية، بهدف تحقيق انفصالها. وتضامناً منها مع موقف الباب العالي، عقدت إنكلترا وفرنسا والنمسا معاهدة جماعية، في (٩ شعبان ١٢٧٢هـ/ ١٥ نيسان ١٨٥٦م)، تعهَّدت فيها، مجتمعة ومنفردة، باحترام استقلال الدولة العثمانية وضمان سلامة وتماسك ممتلكاتها كما قررتها معاهدة باريس، وقررت أن أي إخلال بأحكام المعاهدة الأخيرة يُعد سبباً لقيام الحرب، وعلى الدول الثلاث أن تتفق مع الباب العالي على اتخاذ الإجراءات الضرورية لإجبار الدول الأخرى على الالتزام بأحكامها[٣].

لكن ثبت بعد ذلك أن عقد المعاهدات شيء، وتطبيقها عملياً شيء آخر، وأن الدولة العثمانية لم تجن من معاهدة باريس سوى المشكلات من قِبَل الدول الأوروبية التي عملت، بعد عام (١٢٧٢هـ/ ١٨٥٦م)، على تقطيع أوصالها، وضمِّ أجزاء من ممتلكاتها إليها، بحيث أصبحت عبارة «المحافظة على استقلال الدولة العثمانية وتماسك ممتلكاتها» غير ذات قيمة[٤].

ففي الأفلاق والبغدان كان الحكم العثماني مزعزعاً وقد أصيب فيهما بخيبة أمل، بعد أن نقلت الحماية عليهما من الدولة العثمانية إلى الدول الأوروبية مجتمعة[٥]، وقد أدَّت معاهدة باريس إلى النتيجة العكسية بفعل قوة الشعور القومي، حتى

---

(١) فيشر: ص٢٢٥.
(٢) محمد فريد بك: ص٥٢٣.
(٣) صفوت: ص٤٩. تجد نص المعاهدة عند: Hurewitz: I, p.156.
(٤) Miller: p.239.
(٥) نقلت معاهدة باريس، الموقعة في التاسع عشر من آب عام ١٨٥٨م، الحماية على الأفلاق والبغدان إلى الدول الأوروبية بهدف الفصل بين الولايتين في خطوة نحو الانفصال عن جسم الدولة.

استطاعت الولايتان أخيراً تحقيق الاتحاد بينهما، وتشكيل لجنة مشتركة لتنظيم شؤونهما كانت بمثابة حكومة شبه مستقلة، واختارت الأمير كوزا أميراً على البلاد الذي أعلن قيام الأمة الرومانية[١].

واجتهدت الدول الأوروبية في مساعدة الصرب والجبل الأسود للحصول على الانفصال، كما بذرت بذور الشقاق في بلاد البوسنة والهرسك حتى قامت فيهما حركات، خطت خطوات واسعة نحو الانفصال، فأظهر ميلوش أوبرينوفيتش، أمير الصرب، الانفصال حين أعلن وراثية حكمه في عام (١٢٧٥هـ/ ١٨٥٩م)، على غير مشيئة السلطان، وأضفى خلفه ميخائيل على الصرب مظهر الدولة الأوروبية المتمدنة، ونجح في إجبار الحاميات العثمانية على الجلاء عن بلاده، بحيث لم يبق من سلطة للدولة العثمانية في الصرب من أثر، سوى رفع العلم العثماني بجوار العلم الصربي فوق أسوار بلغراد[٢].

وحافظت إمارة الجبل الأسود على انفصالها عن الدولة بفعل مناعة موقعها، وفشلت محاولات الباب العالي في إعادة بسط سيطرته على الإمارة بفعل تدخُّل الدول الأوروبية[٣].

كانت الدول الأوروبية تتربَّص بالدولة العثمانية ولا تتورَّع عن خلق المشكلات وافتعالها في وجهها، وحادثتا جزيرة كريت[٤] وجدة[٥] خير شاهد على ذلك.

أما النتائج المتعلقة بالعلاقات الدولية، فلعل أبرزها إضعاف قوة روسيا، وتحطيم التحالف الذي كان قائماً بينها وبين النمسا، والذي مثَّل قمة التفكير الرجعي، ما أتاح للقوميات، التواقة إلى التمرد والاستقلال، أن تُحقق أهدافها، يضاف إلى ذلك، فإن البيان الذي صدر عن المؤتمر وضع الأسس الدولية للحصار البحري وشروط حماية حقوق المحايدين، كما نص على تحريم القرصنة[٦].

---

(١) محمد فريد بك: ص٥٢٣. جرانت وتمبرلي: جـ١ ص٤٣٩.

(٢) محمد فريد بك: ص٥٣٦، ٥٣٧. جرانت وتمبرلي: جـ١ ص٤٣٧.

(٣) راجع فيما يتعلق بالمشكلات مع إمارة الجبل الأسود: محمد فريد بك: ص٥٣٢ ـ ٥٣٥.

(٤) لقد حرّض سفراء الدول الأوروبية، خاصة إنكلترا وفرنسا، سكان الجزيرة على المطالبة بالانفصال والانضمام إلى اليونان. سرهنك: ص٣٢٨.

(٥) قام المسلمون في جدة في عام ١٨٥٨م على النصارى وقتلوا بعضهم، وأصيب قنصل فرنسا في هذه الأحداث وقتلت زوجته ما فتح باباً للدول الأوروبية لزيادة تدخلها في شؤون الدولة واتهمتها بالتعصب الديني والتقصير، فأرسلت كل من إنكلترا وفرنسا مراكبها إلى المنطقة، وقصف الأسطول الإنكليزي مدينة جدة. راجع فيما يتعلق بأحداث جدة: محمد فريد بك: ص٥٢٥، ٥٢٦.

(٦) نوار ونعنعي: ص٢٤١، ٢٤٢.

الإصلاحات الداخلية

تمهيد

بدأت حركات الإصلاح والتجديد في الدولة العثمانية في أواسط القرن الثامن عشر، إلّا أنها صادفت سلسلة من العراقيل، ولذلك لم تدخل في طور التأثير المثمر إلّا في أواسط القرن التاسع عشر.

وسارت الإصلاحات بشكل عام على أساس اقتباس النظم الغربية، بفعل أن انحطاط الدولة العثمانية بدأ في الوقت الذي كانت فيه الدول الغربية قد أخذت تندفع في سبيل النهضة الشاملة بسرعة متزايدة، على إثر الثورتين الفرنسية والصناعية، وعندما بدأ رجال الدولة يشعرون بوجوب إصلاح أحوالها كانت الحضارة الأوروبية قد ازدهرت كثيراً وأكسبت دولها قوة كبيرة، فكان من الطبيعي أن يرى هؤلاء وجوب الاقتداء بها.

والواقع أن حركات الإصلاح بدأت أولاً من الشؤون العسكرية، كما ذكرنا من قبل، أما إصلاحات النظم الإدارية وأساليب الحكم فقد بدأت في عهد السلطان عبد المجيد الأول، على الرغم من أنها تعدُّ امتداداً للإصلاحات التي قام بها كل من السلطانين سليم الثالث ومحمود الثاني. والسلطان عبد المجيد هو أول من أضفى على حركة الاقتباس من الغرب الصفة الرسمية[١]، وساعده في ذلك أبرز شخصيات ذلك العصر الذين نشأوا على الثقافة الغربية وأعجبوا بها، وهو مصطفى رشيد باشا أحد المؤمنين بقيمة الإصلاح السياسي[٢]، والحقيقة أن السلطان وقع تحت تأثير وزيره مصطفى رشيد باشا، فأرسل الشباب العثماني في بعثات تعليمية وتدريبية إلى العواصم الأوروبية لإعدادهم لتسلُّم مناصب حكومية، وبمساعدة هذا الوزير أسهم هؤلاء في دفع عجلة التغريب[٣].

تمت الإصلاحات على مرحلتين، عُرفت المرحلة الأولى باسم التنظيمات، بدأت في عام (١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م) واستمرت طوال عهد السلطان عبد المجيد الأول والسلطان عبد العزيز، أي حتى عام (١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م)، وعُرفت بهذا الاسم لأنها

---

(١) الشوابكة، أحمد فهد بركات: حركة الجامعة الإسلامية: ص٣٢.

(٢) كان مصطفى رشيد باشا سفيراً لبلاده في باريس اعتباراً من عام ١٨٣٤م، ومنها كان يرسل التقارير تحث المسؤولين على المضي قدماً في الاقتباس من النظم الغربية ويرى أن لا بقاء للدولة بغير هذا الاقتباس راجع: Lewis. B: the Emergence of Modern Turkey, pp.103, 104.

(٣) Ibid.

امتازت بتنظيم أمور الدولة على أسس جديدة في جميع الحقول الإدارية والمالية والقضائية والتعليمية.

وعُرفت المرحلة الثانية باسم المشروطية، وبدأت في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، وقد وصفت بهذا الاسم لأنها حاولت أن تقضي على نظام الحكم المطلق الذي كان نافذاً، وأن تجعل حكم السلطان مشروطاً بمراعاة القيود المقررة في القانون الأساسي.

وتستند التنظيمات الإصلاحية إلى مرسومين سلطانيين، عُرف الأول باسم «منشور الكلخانة» وعُرف الثاني باسم «منشور التنظيمات الخيرية»[1].

منشور الكلخانة

رأى مصطفى رشيد باشا، عندما تولى منصب وزير الخارجية، أن يرتقي ببلاده إلى مصاف الدول الأوروبية المتقدمة عن طريق إصدار دستور يُحدِّد حقوق المواطنين الأساسية، ويُلغي المساوئ الأكثر بروزاً في إدارة الدولة، ويكسب في الوقت نفسه عطف كل من إنكلترا وفرنسا، ويأمن عدوان روسيا، ويحول دون قيام شعوب الدولة بالثورة عليها، واستطاع إقناع السلطان بوجهة نظره، ومن ثَمَّ أُعِدَّت وثيقة الدستور، وأُعلنت في (٢٥ شعبان ١٢٥٥هـ/ ٣ تشرين الثاني ١٨٣٩م) أمام ممثلي سكان العاصمة، وممثلي رعايا الدولة في أوروبا وأعضاء السلك الدبلوماسي، في قصر كلخانة، ولهذا عُرفت بهذا الاسم، وبدأ نتيجة ذلك عهد جديد يسمى عهد التنظيمات الخيرية العثمانية[2].

ويبدو أن هناك ترابطاً بين قبول السلطان بإصدار هذا الخط، والهزيمة العثمانية أمام القوات المصرية من جهة، ورغبة الدولة في كسب تأييد الدول الأوروبية لموقفها من المسألة المصرية[3]، من جهة ثانية.

والواقع أن حركة الإصلاح كانت قد بدأت من قبل، كما ذكرنا، ويبقى أن إصدار هذا الخط لا يعني سوى أنه حلقة من حلقاتها، وأن ظروف الهزيمة أوجبت إصداره، حتى تبدو الدولة جديرة بأن تُعامل معاملة الدول المتقدمة، إلّا أنه يُعدُّ مرحلة هامة من مراحل التحديث التي شهدتها الدولة العثمانية منذ القرن الثامن عشر، وانعطافة كبرى في تاريخها، ويمثل نقطة الانطلاق لبرنامج واسع لإصلاحات سوف تؤدي، في غضون بضعة عقود، إلى تغيير جذري في المؤسسات السياسية

---

(١) الحصري، ساطع: البلاد العربية والدولة العثمانية ص٨٧. أوزتونا: جـ٢ ص٣٢، ٥٥.

(٢) الحصري: ص٨٧.

(٣) Davison: p.38.

والاقتصادية والاجتماعية، ولم يكن هذا الإعلان دستوراً، إنّما وعداً بإدخال إصلاحات معينة، منها احترام الحريات العامة والممتلكات والأشخاص، بصرف النظر عن معتقداتهم الدينية وأصولهم القومية[١].

والحقيقة أن هذا الخط لم يتضمن أفكاراً جديدة، وإنما حاول المزج بين القديم والحديث بهدف الوفاء بمطالب المصلحين، من دون استفزاز القوى المحافظة التي كانت ترى أن سبب اضمحلال الدولة هو عدم العمل بمبادئ القرآن[٢]، وكان للعامل المزدوج، القاضي باسترضاء مشاعر الأمة الإسلامية واكتساب عطف النصارى، أثره فيما تضمن من تناقض تمثل في تمجيد السنن الإسلامية بوصفها السبيل الوحيد الآيل إلى إنقاذ الدولة، ثم في إشارته إلى ضرورة الأخذ بالدساتير الحديثة بغية القضاء على المساوئ الناشئة عن مخالفة تلك السنن[٣]، ويؤكد أن عدم التقيُّد بالأحكام الشرعية، كان السبب فيما أصاب الدولة خلال القرون الماضية من تدهور وضعف، وأن المقصود منه هو إحياء التكاليف والأحكام الشرعية، بالإضافة إلى إحياء الدولة والملة[٤].

ومع ذلك، فقد شكَّل هذا الخط الخطوة الكبيرة الثانية نحو الأخذ بالقوانين الوضعية حين قرر المساواة بين المسلم وغير المسلم[٥]، إذ من شأن هذه المساواة أن تُقوِّي الولاء للدولة وتُضعف الحركات الانفصالية، وكان معنى ذلك القضاء على حواجز الملل، وتوفير الإخاء بين كل الرعايا العثمانيين بهدف تقوية الدولة عن طريق تعزيز ولاء سكانها المسلمين والنصارى[٦]، وقد استتبع ذلك فرض الخدمة العسكرية على غير المسلمين، وإلغاء نظام الإقطاعات العسكرية، إلّا أنه لم يأخذ بعين الاعتبار نمو الشعور القومي بين النصارى في البلقان، الأمر الذي أفرغه من محتوياته وأفقده أهميته[٧]، غير أنه ساوى بين مختلف الطوائف في فرض الضرائب، واستتبع ذلك إلغاء نظام الالتزام[٨]، الذي وصفه الخط بأنه من آلات الخراب في الدولة ومن أسباب تدهورها.

---

(١) Engelhart, Ed: La Turqui et le Tanzimat. I, pp.257-261.

(٢) راجع نص هذا الخط عند: محمد فريد بك: ص٤٨١ ـ ٤٨٤ (باللغة العربية). وعند Schopoff, A: Les Réformes et la protection des chretiens en Turqui, 1673-1904, pp.17-24. (باللغة الفرنسية) وعند: Hurewitz: I, pp.113-116. (باللغة الإنكليزية). مصطفى: ص٢١.

(٣) Davison: p.39.

(٤) نوار: ص١٨٥.

(٥) Davion: p.40.

(٦) مصطفى: ص٢٠١، ٢٠٢.

(٧) Davison: pp.40, 41.

(٨) دائرة المعارف الإسلامية: جـ٥ ص٤٩٩

والحقيقة أن هذا الخط ألغى بشكل تام ثلاثة من مساوئ العهود السابقة طالما عُدَّت ظالمة، وهي الاحتكارات والمصادرات وتضمين جباية الضرائب في الولايات لمن يدفع ثمناً أعلى، أما عقوبة الموت فقد ربطت بالحكم الصادر بعد تحقيق قانوني[1]، وركَّز على تحديد مرتبات موظفي الدولة، وعلى منع شراء المناصب، ومحاربة الرشوة، وقرر حقوق الإنسان، وهي عبارة عن الأمن على الأرواح وحفظ العرض والناموس والمال، وقد يبدو غريباً في تقرير هذه الأمور في مرسوم جديد، ولكنه كان هاماً فيما كان سائداً من أوضاع في الدولة حتى ذلك التاريخ، فإن إعدام الأشخاص من غير محاكمة كان من الأمور المألوفة، وكثيراً ما يعقب الإعدام مصادرة الأموال، وأما أعراض الناس فلم تسلم من تصرفات رجال الأمن وبعض جماعات من الإنكشارية[2].

هذا وصدرت، في أعقاب خط كلخانة، سلسلة من القوانين التنظيمية لوضع أسس تنفيذه، فصدرت القوانين القضائية والمدنية والجنائية، وأُنشئت محكمة في وزارة التجارة، كما صدرت فرمانات بتأسيس مصرف الدولة، وإصدار أوراق نقدية، وإنشاء جامعة عثمانية[3]، وترمز كل هذه القوانين إلى إرادة التغيير التي تُحرك قادة الدولة.

والواضح أن مصطفى رشيد باشا حقَّق هدفه المزدوج ولكن إلى حين، وهو إرضاء الدول الأوروبية التي ازداد تدخلها في شؤون الدولة، وتوطيد الثقة بحكومة البلاد[4].

واجه صدور الخط، في الخارج، عاصفة من النقد وسيلاً من التأييد، وفقاً لمصلحة كل دولة. فانتقده مترنيخ، السياسي النمساوي الشهير، الذي حذَّر من نتائج استعارة أساليب الحضارة الأوروبية المتعارضة مع الحضارة الإسلامية، ويبدو أن هدفه كان الوقوف في وجه حصول العثمانيين على المقدرات العلمية الحديثة، كما كانت روسيا ضد سياسة التنظيمات، أما إنكترا فقد رحبت به وعدَّته وسيلة الدولة للصمود أمام الخطر الروسي[5].

أما في الداخل، فقد واجه صدور الخط معارضة قوية وبخاصة من تلك الجهات التي تتجاور فيها عصبيات مذهبية مختلفة إسلامية ونصرانية، مثل جبال لبنان[6]، وقامت في وجه الدولة عند التطبيق مشكلات لم تظهر في النظام القديم.

---

(١) دائرة المعارف الإسلامية: جـ٥ ص٤٩٩. (٢) الحصري: ص٨٨. *Davison:* p.40.

(٣) نوار: الشعوب الإسلامية ص١٨٥. دائرة المعارف الإسلامية: جـ٥ ص٥٠٥.

(٤) دائرة المعارف الإسلامية: جـ٥ ص٥٠٠. (٥) نوار: ص١٨٦.

(٦) المرجع نفسه.

كان أصحاب المصالح، التي يجب مراعاتها عند تطبيق مضمون الخط، ينقسمون إلى أربع فئات هي:

١ ـ فئة الموظفين المدنيين والعسكريين.

٢ ـ فئة رعايا الدولة من المسلمين، وعلى رأسهم العلماء.

٣ ـ فئة رعايا الدولة من غير المسلمين.

٤ ـ المصالح الأجنبية[١].

لم تشكل الفئتان الأولى والثانية أية عقبة جديَّة أمام تنفيذ الإصلاحات لأنه وحَّد بينهما الدين الإسلامي، على الرغم من المحاولات التي بُذلت لحرمان علماء الدين من حقهم في التشريع والإدارة، بالإضافة إلى العقبات المتمثلة باعتراض الوزراء المصلحين أنفسهم الخروج على أحكام شرعية مثل عقاب المرتد عن الإسلام، أو عدم سماع شهادة غير المسلم في المحكمة[٢].

بيد أن منح الرعايا غير المسلمين حقوقاً، كان معناه تجريدهم من القسط الكبير من الحكم الذاتي الذي تمتعوا به منذ عهد السلطان محمد الفاتح، وقامت صعوبات حول تجنيدهم في الجيش، وسرعان ما تبين أن هؤلاء لم يروا في مساواتهم بالمسلمين نفعاً كبيراً، وأضحى للأجانب الكلمة النافذة والتأثير الفعّال في المجتمعات غير الإسلامية بفضل نظام الامتيازات، وعملت الدول الأجنبية على استغلال هذا الوضع اقتصادياً ودينياً عن طريق فرض حمايتها على الرعايا غير المسلمين[٣].

والحقيقة أن نجاح تطبيق معظم هذه الإصلاحات، كما جاءت في الخط، كان محكوماً عليها بالفشل، لأن الامتيازات الأجنبية المستغلَّة لتنفيذ النزعات الانفصالية استمرت موجودة في مقابل استمرار تركيز سلطات الحكومة التي كان هدف الخط الحدَّ منها.

وهكذا تجمَّعت الصعوبات حول موضوع الرعايا، فنشبت الثورات في كثير من الولايات نتج عنها تدخُّل الدول الأجنبية التي استغلتها لخدمة أغراضها، وبدا واضحاً أن الأخطار كبيرة نتيجة هذا الاستغلال، حتى لقد بدأ التفكير في عزل مصطفى رشيد باشا، وفي وقف مفعول خط كلخانة منذ عام (١٢٥٧هـ/ ١٨٤١م)، كما تألف حزب كبير في البلاد نادى بأن التنظيمات خطر على الدولة[٤].

والواقع أن التنظيمات نُفِّذت في جو شديد الاضطراب، فقد صادف الصدر

---

(١) دائرة المعارف الإسلامية: جـ٥ ص٥٠٠.

(٢) المرجع نفسه: ص٥٠١. Davison: p.43.

(٣) المرجع نفسه: ص٥٠٠. Ibid.

(٤) Lewis: p.109.

الأعظم عناء في تنفيذ برنامج الإصلاح، بالإضافة إلى التغييرات السريعة في المناصب الحكومية، مثل عزل وتولية الصدور العظام والوزراء، لكن الطريق الذي فتحه مصطفى رشيد باشا وسار فيه لا يمكن الرجوع عنه. وعلى أي حال، فقد توقفت حركة الإصلاحات مؤقتاً بعزل مصطفى رشيد باشا ثم استعادت قدرتها على المسير مرة أخرى[١]. فبعد انتهاء حرب القرم اشترطت الدول الأوروبية على الدولة العثمانية أن تصدر خطاً جديداً يضع برنامجاً واضحاً للإصلاح أكثر اتساعاً ودقة من خط كلخانة وذلك حتى تُقبل ضمن المجموعة الأوروبية، وعلى هذا الأساس صدر الخط الهمايوني، وهو منشور التنظيمات الخيرية.

الخط الهمايوني: منشور التنظيمات أو الإصلاحات الخيرية

صدر الخط الهمايوني في (١١ جمادى الآخرة ١٢٧٢هـ/ ١٨ شباط ١٨٥٦م)، بتأثير دافعين:

أولهما: ضغط الدول الأوروبية، وبخاصة إنكلترا وفرنسا، بعد حرب القرم، التي طالبت بإصلاح وتحسين أوضاع النصارى في الدولة حتى تقطع على روسيا سبل تدخلها مرة أخرى في شؤونها الداخلية، وتضمَّن في الوقت نفسه استمرار السلام في المستقبل[٢].

ثانيهما: اقتناع رجال الإصلاح في الدولة بضرورة إصلاح إدارتها وتجديدها على أساس اقتباس النظم الأوروبية بدون مساس بالأحكام الشرعية.

وكما كان من أهداف خط شريف كلخانة استثارة عطف الدول الكبرى على الدولة العثمانية بعد هزيمة نصيبين، فكذلك استهدف الخط الهمايوني مساندة هذه الدول الأوروبية للدولة العثمانية ضد روسيا، التي ما لبثت أن وافقت على شروط النمسا التي بُني عليها صلح باريس، في (٢٣ رجب ١٢٧٢هـ/ ٣٠ آذار ١٨٥٦م)[٣].

أكَّد خط التنظيمات الخيرية على التعهدات التي منحها السلطان في خط كلخانة[٤]، لكنه أضاف إليها مبدأ هاماً يتعلق بامتيازات وحصانات لرعايا الدولة غير المسلمين، وهو معاملة جميع الرعايا في الدولة معاملة متساوية، مع إبقاء الحقوق والامتيازات الممنوحة لرؤوساء الملل غير المسلمة، كانتخاب البطريرك لكل ملة، وتحديد رواتب رجال الدين غير المسلمين، وإنشاء محاكم مختلطة للفصل في النزاعات، التي تحصل بين المسلمين وغير المسلمين[٥]، كما لم تعد المسائل

---

(١) Lewis: p109. Davison: p.44.   (٢) Davison: p.52.

(٣) الحصري: ص٩١. مصطفى: ص٢١٢.   (٤) Lewis: p.114.

(٥) دائرة المعارف الإسلامية: جه ص٥٠١، ٥٠٢. نوار: ص١٩٣.

المدنية الخاصة بالرعايا النصارى منوطة برجال الدين وحدهم، بل شاركتهم مجالس مختلطة من المدنيين يقوم الشعب بانتخاب أعضائها[1].

وأكّد الخط على انتخاب بطريرك لكل ملة مدى الحياة، وكفل للنصارى حرية العبادة والحق في ترميم وإصلاح الكنائس، وإنشاء كنائس جديدة، شرط الحصول على موافقة السلطان المسبقة، وكفل لهم الحق في الانتساب إلى معاهد التعليم الرسمية ووظائف الدولة المدنية، وخوَّل لهم الحق في إنشاء مدارس للعلوم والفنون والصناعات، بشرط إخضاع برامج التدريس واختيار الأساتذة لرقابة مجلس مختلط للتعليم العام[2].

وألغى الخط عبارات التحقير التي كانت تُلقى في خطب الجمعة ضد النصارى من رعايا الدولة، بل لم يعد من الممكن إكراه المسلمين الذين يعتنقون النصرانية على الارتداد، وفرضت عليهم الخدمة العسكرية، لكنهم منحوا حرية دفع البدل[3].

والواقع أن السلطات العثمانية عجزت عن تطبيق مبدأ المساواة بين الطوائف، بحذافيره، فقد ظلت الخدمة العسكرية محصورة فعلياً بالمسلمين وحدهم بفعل إقدام النصارى على دفع البدل العسكري، كما ظلت الوظائف العامة، لا سيما الإدارية والقضائية، شبه محصورة بالمسلمين[4].

وسُمح للأجانب، بموجب هذا الخط، بامتلاك العقارات وفق شروط معينة[5]، كما أكّد على ضرورة إنشاء مجالس الولايات، وقرَّر تنظيم أمور الدولة بشكل عام[6].

لقد فُسِّر مضمون هذا الخط من زوايا متعددة وفقاً لمصلحة الجماعات المستفيدة من أحكامه، فالغالبية العظمى من النصارى رأت فيه مظهراً من مظاهر ضعف الدولة، وتطلع بعض زعمائهم إلى الدول الأوروبية، بدلاً من تطلعهم إلى السلطات العثمانية لتنفيذ الإصلاحات، وتمسَّكوا بامتيازات قديمة تتعارض مع مضمونه[7]، لذلك ظلت الدول الأوروبية تستفيد من الأوضاع القلقة لبسط حمايتها عليهم وتحريكهم من حين لآخر، ما أدّى إلى وقوع الفتن في بلاد الشام

---

(١) مصطفى: ص٢١١. Davison: p.57.

(٢) Ibid: pp.55, 95.

(٣) Ibid.

(٤) Ibid. p.53.

(٥) دائرة المعارف الإسلامية: جـ٥ ص٥٠٢.

(٦) تجد النص الكامل للخط الهمايوني وردود الفعل عليه عند:

Davison: pp.52-80. Schopof: pp.48 - 54. Engelhart: I, pp.263-270.

(٧) نوار: ص١٩٤.

وجبل لبنان، ليسير هذا الأخير في اتجاه الحكم الذاتي وبنظام خاص عرف بالمتصرفية، وهو يتعارض مع خطة العثمانيين لتوحيد البلاد العثمانية.

هذا وقد صدرت، بعد الخط الهمايوني، مجموعة من القوانين التنظيمية تناولت المجتمع العثماني وأهمها:

١ ـ قانون الأراضي عام ١٨٥٨م.

٢ ـ قانون الولايات ١٨٦٤م.

٣ ـ مجموعة القوانين الجنائية والتجارية ١٨٦٠ ـ ١٨٦٣م[١].

هدف قانون الأراضي التخلص نهائياً من بقايا نظام الالتزام، والإقطاعات العسكرية وتحسين أحوال الفلاحين، فنظم الأراضي الأميرية والمتروكة والموات، وألغى تبعية الفلاحين لأصحاب التيمارات[٢].

يُشكل قانون الولايات المحاولة العملية لإصلاح أحوال الولايات من النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية، وتأكيد خضوعها للدولة. فقد وضع حداً للإقطاعيات القديمة، وجدَّد صلاحيات الولاة والمتصرفين والقائمقامين، واقتبس، في كثير من أحكامه، من النظم الفرنسية، كما ألغى النظم المتوارثة من عهود التيمار والزعامات، وعيَّن لكل موظف راتباً يتلقاه من خزانة الدولة[٣]، ووضع السلطة العليا في يد الحكومة المركزية بحيث يكون الوالي مُنفِّذاً لإرادة رؤوسائه في العاصمة.

يُعدُّ عهد التنظيمات، بشكل عام، عهد تقدم ونهوض في الدولة العثمانية، على الرغم من أن ما حقَّقته هذه التنظيمات كان غير متوازن، بالإضافة إلى استمرار تدخُّل رجال الدين في شؤون الدولة بهدف عرقلة التقدم في مختلف الميادين.

وفاة عبد المجيد الأول

توفي السلطان عبد المجيد الأول في (٢٧ ذي القعدة ١٢٧٧هـ/ ٦ حزيران ١٨٦١م)، وبويع بالخلافة، في يوم وفاته، لأخيه عبد العزيز.

---

(١) نوار: ص١٩٤.

(٢) مخزوم، محمد: التنظيمات العثمانية، مجلة تاريخ العرب والعالم، العددان ٧٧ و٧٨، آذار ـ نيسان ١٩٨٥م. ص١٨.

(٣) الحصري: ص٩٠. برو، توفيق: العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ١٩٠٨ ـ ١٩١٤، ص٣٠. Lewis: p.119.

عبد العزيز ـ مراد الخامس

عبد العزيز

١٢٧٧ ـ ١٢٩٣هـ/ ١٨٦١ ـ ١٨٧٦م

إصلاحات عبد العزيز

استهل السلطان عبد العزيز حكمه بداية موفقة، وبدا أنه يعتزم السير على خطى أسلافه في الإصلاح الإداري[١] حتى لا يعطي الدول الأوروبية أية حجة للتدخل في شؤون الدولة، فألغى تعدد الزوجات بسبب ارتفاع نفقاتهن وأعلن عن رغبته الاكتفاء بواحدة، وعصر جميع النفقات في بلاطه[٢]، ويبدو أن العاصمة كلها كانت تستفيد من النفقات الخاصة بالحريم؛ ولم يستطع السلطان مقاومة هذا التيار، وما هي إلا مدة قصيرة حتى انقلب إلى مبذر يبدد أموال الدولة[٣].

كانت الخزينة تعاني آنذاك من ضيق مالي كبير، فقد خلَّف أسلافه وراءهم ديناً باهظاً، فبلغ العجز في عام (١٢٧٧هـ/ ١٨٦١م) مائتي مليون ليرة إنكليزية[٤]، وعانت الدولة من مصاعب مالية متصلة الحلقات، ما دفع السلطان إلى تعيين فؤاد باشا صدراً أعظم في (جمادى الأولى ١٢٧٨هـ/ تشرين الثاني ١٨٦١م)، وكلَّفه بإصلاح الأوضاع المالية، فألغى القوائم المالية[٥]، ودفع بدلاً عنها نقوداً ذهبية أو فضية بقيمة أربعين بالمائة، وأسهماً بقيمة ستين بالمائة[٦]، واضطرت الدولة لتنفيذ هذه العملية إلى الاقتراض، فعقدت قرضاً مع إنكلترا بقيمة ثمانية ملايين جنيه إسترليني[٧]، ووافقت مقابل ذلك على تعيين مفوض بريطاني لمراقبة وجوه إنفاق أموال القرض.

---

(١) Lewis: p.118.   (٢) Davison pp.110, 111.

(٣) باتريك، ماري ملز: سلاطين بني عثمان: ص٧٥، ٧٦.

(٤) المصدر نفسه: ص٧٦.

(٥) هي أوراق نقدية كانت الدولة قد أصدرتها في عهد السلطان عبد المجيد.

(٦) محمد فريد بك: ص٥٤٠.   (٧) المصدر نفسه: ص٥٤١.

ووافق السلطان، بعد مدة، على تعيين ممثلين ماليين لسائر الدول الأوروبية، وبناء على اقتراح هؤلاء أُنشئ في إستانبول ديوان للمحاسبة ومصرف للدولة، ولكن هاتين المؤسستين لم تستطيعا إصلاح المالية العامة إصلاحاً فعّالاً لافتقارهما إلى الموظفين الأكفّاء، واضطرت الدولة إلى الاقتراض مجدداً، فاقترضت ثمانية ملايين جنيه من المصرف[1].

ويبدو أن الإجراءات التي نفَّذها فؤاد باشا لم تؤد إلى نتيجة إيجابية، فتراكمت الديون حتى أضحى دفع الفوائد عبئاً ثقيلاً على عاتق الميزانية، واضطرت الدولة إلى إصدار أسهم جديدة بواسطة المصرف العثماني في كل من باريس ولندن، في (شعبان ١٢٨١هـ/ كانون الثاني ١٨٦٥م)، بفائدة ١٢٪، لكن ضعف ثقة أصحاب الأموال بمالية الدولة دفعهم إلى الإحجام عن الاكتتاب[2].

نتيجة لما وصلت إليه أوضاع الدولة المالية، اتُّهم فؤاد باشا بسوء التدبير وعُزل من منصبه، في (صفر ١٢٨٣هـ/ حزيران ١٨٦٦م)، وعُيِّن مكانه محمد رشدي باشا، الذي أقدم على دفع فوائد الديون كل ثلاثة أشهر مقابل تنازل الدولة عن بعض إيراداتها[3].

وبهذه الطريقة تمكَّنت الدولة من دفع الفوائد تباعاً، وخفَّ الضغط المالي نسبياً عن كاهلها. ولما تجددت الثورات في صربيا وبلغاريا أحجمت عن التدخل لتنفيذ عمليات عسكرية نظراً للضائقة المالية وعمدت إلى سحب حامياتها المتبقية.

ومن أهم الجهود التشريعية في عهد السلطان عبد العزيز، القانون الذي صدر في (١٣ صفر ١٢٨٤هـ/ ١٦ حزيران ١٨٦٧م)، وأجاز للأجانب امتلاك العقارات والحقوق العينية كافة والتصرف فيها، وإنشاء مجلس للدولة، ومحكمة عليا، وتنقيح القانون المدني[4] ليعمل به في المحاكم النظامية التي أُنشئت في (٢١ ذي الحجة ١٢٨٥هـ/ ٤ نيسان ١٨٦٩م)؛ كما تقدمت الحياة العلمية في عهده تقدُّماً ظاهراً؛ فأسس مدارس ابتدائية عدة، ووضع نظاماً تسير عليه، وكان أرقى ما قام به، في هذا الصدد، أنه نظَّم مدارس غلطة، التي كانت تضم أبناء الطبقة المتوسطة، ووضع خططاً تعليمية مستندة على النظام الفرنسي، وافتُتحت في عهده أول مدرسة عامة للفتيات التركيات، وأسس مدرسة عالية لهن[5].

---

(١) عن الأوضاع المالية في ذلك الوقت ونمو الدين العام في الدولة، راجع: أوين، روجر: الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي: ص١٤٧ ـ ١٥٧.

(٢) محمد فريد بك: ص٥٤١.

(٣) المصدر نفسه: ص٥٤١، ٥٤٢.

(٤) انظر: مجلة الأحكام العدلية.

(٥) باتريك: ص٦٦، ٦٧.

تقييم حركة الإصلاح العثماني حتى آخر عهد عبد العزيز

صادفت حركة الإصلاح العثماني، أثناء التطبيق العملي، عقبات عدة أعاقتها عن الانطلاق باندفاع، أهمها:

- قصور من قِبل الأشخاص الذين حملوا لواء هذه الحركة في القرن التاسع عشر، ذلك أنهم مع اعتقادهم بضرورة تنفيذ الإصلاح في أجهزة الدولة وفي المجتمع العثماني، إلّا أنهم لم يحاولوا تبني ما يجب أن يُقتبس من الحضارة الأوروبية، وما يجب الإبقاء عليه من الحضارة الإسلامية، والتقاليد القومية، فقلّدوا المظاهر الشكلية للحضارة الأوروبية من دون أن يستوعبوا جوهرها[١].
- وقف رجال الإصلاح في منتصف الطريق ولم يصلوا إلى نهايته[٢]، إذ لم يكن من المنتظر أن يتقبّل المسلمون معظم الإصلاحات التي جاؤوا بها لأنها كانت بدعاً وغريبة عنهم، وأوجدت فجوة بين أنصارها وعامة الناس.
- افتقر القيّمون على الإصلاح إلى الخبرة اللازمة لتنفيذه تنفيذاً سليماً.
- وقف المتشدِّدون العثمانيون موقفاً عدائياً من حركة الإصلاح ووضعوا العراقيل في طريقها، اعتقاداً منهم بأن مبعثها رغبات الأجانب والنصارى من رعايا الدولة، وأن هدفهم تأمين مصالحهم على حساب مصالح الدولة[٣].
- على الرغم من إصدار الدولة مرسومين إصلاحيين في عامي ١٨٣٩ و١٨٥٦م[٤]، إلّا أنها فشلت في تنفيذ مضامينهما بفعل المعارضة الداخلية، واضطرار السلطان عبد المجيد الأول إلى الاستدانة من الخارج لسدّ نفقات الحروب.
- جاء السلطان عبد العزيز إلى الحكم وهو ممتلئ حماسة للاستمرار في حركة الإصلاح، فكان أمل الطبقة المثقفة المتحمسة لها، وفعلاً أصدر هذا السلطان قوانين عدة تنظم أوضاع الولايات والمحاكم العدلية ومجالس الدولة، إلّا أنه مال إلى الإسراف الشديد فيما بعد، وأنفق أموالاً على مشروعات غير إنتاجية، وعلى رحلاته الخاصة، ما أعاق حركة الإصلاح عن بلوغ أهدافها[٥]، بفعل ما نتج عن ذلك من ازدياد تدهور المركز المالي للدولة، وأساء إلى سمعتها المالية في أوروبا، وأثار الشكوك حول تصرفات السلطان وسياسته الإصلاحية[٦].
- اقترنت حركة الإصلاح في أذهان الناس باشتداد الأزمة المالية، واعتقدت

---

(١) الشناوي: جـ٤ ص١٨١٤.

(٢) Davison: p.60.

(٣) الشناوي: جـ٤ ص١٨١٥.

(٤) منشور الكلخانة والخط الهمايوني.

(٥) Miller: p.307.

(٦) الجميل، سيار: العثمانيون وتكوين العرب الحديث: ص١٥٧.

الدول الأوروبية، وبخاصة بريطانيا، أن الدولة لم تفشل فقط في تنفيذ هذه الحركة، بل إنها غير جادة في المضي بها إلى نهايتها، وأنها لم تعد قادرة على البقاء كدولة متماسكة، ومن ثَمَّ تخلَّت عن سياستها التقليدية بالمحافظة على تماسكها وأسهمت مع دول أخرى في تمزيقها وتفتيت وحدتها.

- كانت حركة الإصلاح الباب الذي مارست عبره الدول الأوروبية تدخُّلاً في شؤون الدولة وضغطاً عليها، وتسلُّلاً للأجانب بحجة أنهم خبراء اقتصاديون ومستشارون في الشؤون المالية.

- وبدلاً من أن تتبلور التنظيمات في حركة إصلاحية محدَّدة الأهداف والوسائل تلتزم بها الحكومة والناس، انقسم دعاة الإصلاح إلى طوائف، منهم الغلاة المتعصبون للحضارة الأوروبية، وهدفهم الأسمى أن تتحول الدولة من دولة شرقية إلى دولة غربية، ومنهم الغلاة المتمسكون بالحضارة الإسلامية وبالطابع الإسلامي للدولة بوصفه الإطار الصالح للقيام بحركة إصلاحية ناجحة، ومنهم المعتدلون الذين اتخذوا طريقاً وسطاً بين هؤلاء وأولئك[1].

- لقد خارت قوى الإصلاح بصفة عامة، بعد مصطفى رشيد باشا، أمام تدخُّل القناصل والمحاكم المختلطة والقضاء القنصلي وتغلُّب المعارضة وعدم وجود صحافة أو أي وسيلة أخرى للتعبير، هذا على الرغم من أن الدولة استفادت استفادة جزئية من سياسة الإصلاح في نواحي محدودة[2].

الاضطرابات في البلقان

تمهيد

تميَّز عهد السلطان عبد العزيز بقلة الحروب الخارجية نسبياً، إلّا أنه شكَّل مرحلة خطيرة في التاريخ العثماني، إذ كانت الأقاليم البلقانية تستعد للحصول على امتيازات توصلها إلى الانفصال الكامل عن الدولة.

كان قسم كبير من شبه جزيرة البلقان، حتى حرب القرم، تحت الحكم العثماني المباشر أو غير المباشر[3]، وبعد حرب القرم اندلعت الثورات للتخلُّص من هذا الحكم، ولم تنفع مناشير الإصلاحات التي أصدرتها الدولة في علاج المشكلة، ولم

---

(١) الشوابكة: ص٣٣.
(٢) صفوت: ص١٠، ١١.
(٣) من هذه المناطق التي كانت لا تزال تحت الحكم العثماني: بلغاريا، مقدونيا، البوسنة، الهرسك، ألبانيا، وتساليا. وكانت اليونان هي الوحيدة المستقلة، في حين كانت الصرب ورومانيا (الأفلاق والبغدان) مستقلتين استقلالاً ذاتياً.

تستطع أن تحدَّ من انتشارها وشدتها على الرغم من أنها حسَّنت وضع النصارى[١].

وقد تضافرت عوامل عدة أدَّت إلى اندلاع الثورات، منها الدينية، وعدم المساواة، والخلل الاقتصادي الناتج عن التسلط الإقطاعي، وسوء الإدارة، والاتجاهات القومية، وتدخل الدول الكبرى، وبخاصة روسيا التي تحوَّلت نحو تشجيع الشعور القومي بعد أن فشلت في حرب القرم التي ركَّزت فيها على الشعور الديني؛ وعانت فئات الشعب في الولايات من تعسُّف الولاة ومن نظام الضرائب والجباية. وكان نمو الشعور القومي العامل الذي فجَّر الأوضاع ودفع عجلة الثورات إلى الإمام، واشتد هذا الشعور بعد حصول تغيير في الأوضاع الإدارية لبعض الولايات البلقانية من حيث نجاحها في الانفصال عن الدولة[٢].

نتيجة لذلك، نشأت في البلقان تيارات عرقية، كالجامعة السلافية، هدفها الانفصال عن الدولة، والتخلص من الحكم العثماني، وتعلَّقت روسيا بها لأن تأثيرها كان قوياً على الشعوب البلقانية.

ولم يألُ القيصر الروسي إسكندر الثاني جهداً أن يجعل من الشعوب السلافية توابع تدور في فلك روسيا بهدف تفتيت الدولة العثمانية من جهة، والوقوف في وجه القوة المادية لكل من إنكلترا وفرنسا، والإبقاء على النفوذ الروسي محسوساً، من جهة أخرى، فشجّع الحركات الثورية وساعدها على الأرض. ولعلّ ألمع شخصية روسية دفعت الجامعة السلافية إلى الأمام، نيقولا أجناتيف، السفير الروسي في إستانبول، الذي عمل على توحيد السلاف لإنهاء الحكم العثماني في البلقان[٣].

الثورة في الجبل الأسود

تحرّكت المشاعر القومية في الجبل الأسود ونشطت روسيا في مساعدة سكانه، الذين اتصفوا بميلهم للحرب، وطلب الأمير دانيال حاكم الجبل من مندوبي الدول في مؤتمر باريس الاعتراف بانفصال بلاده عن الدولة العثمانية، إلّا أنه فشل في ذلك، ونصحه المندوبون بالانقياد للباب العالي، ووعدوه بضم بعض أجزاء من الهرسك لتوسيع رقعة بلاده، ولما فشلت مساعيه، تقرّب من النمسا كي يحافظ على حكمه الانفصالي[٤].

---

(١) Davison: p.115.

(٢) انفصال اليونان ١٨٣٠م، انفصال الصرب وحصولها على حكم ذاتي ١٨٥٦م، وتوحيد رومانيا ١٨٦٢م.

(٣) Clayton. G.D: Britain and the Eastern Question, p.127.

(٤) حسون، علي: العثمانيون والبلقان: ص٢٢١.

لكن الاضطرابات استمرت في هذه الإمارة، وحصلت في عام (١٢٧٤هـ/ ١٨٥٨م) اصطدامات عدة بين الحاميات العثمانية وسكانها، وكان تخطيط الحدود المشكلة التي فجَّرت الأوضاع، وتمكَّن الثوار من التغلب على جيش عثماني عند جراهوفو فتدخلت الدول الأوروبية، عندئذ، لحلّ هذه المشكلة وحالت دون توسُّع القتال وانتشاره فعيَّنت لجنة مختلطة من مندوبين عنها وعن الدولة العثمانية وعن سكان الجبل لتدارس القضية ووضع حل لها[١].

وفي (٢٥ محرم ١٢٧٧هـ/ ١٣ آب ١٨٦٠م) قُتل الأمير دانيال، فخلفه ابن أخيه الأمير نيقولا الذي استغل نشوب الثورة في الهرسك لإعلان العصيان على الدولة. وكان والده ميركو قد شجَّع سكان الهرسك على الثورة، لكن الجيش العثماني بقيادة عمر باشا أخمد ثورة الهرسك، وارتدَّ إلى الجبل الأسود، وحاصره من ثلاثة محاور، وأطبق على قوات نيقولا فهزمها، ودخل الإقليم وأجبر هذا الأخير على توقيع الصلح في (٥ ربيع الأول ١٢٧٩هـ/ ٣١ آب ١٨٦٢م)، وأهم البنود التي تضمَّنها:

١ - نفي الأمير ميركو من بلاد الجبل بفعل تحريضه الهرسك على الثورة.

٢ - تبني الدولة حصوناً على الطريق الموصلة بين مدينة أشقودرة وبلاد الهرسك عبر إقليم الجبل[٢].

ويبدو أن تدخُّل الدول الأوروبية عطَّل تنفيذ هذين البندين بحجة أنهما مجحفان بحق أمة نصرانية. ونتيجة لهذا التدخُّل اضطر الباب العالي تحت إلحاح فرنسا وروسيا إلى التخلي عن تنفيذ البند الأول. واستمرت التدخُّلات الأوروبية لتعطيل البند الثاني ونجحت في حمل الدولة على التنازل عن بناء الأبراج والقلاع، وهدم ما بُني منها مقابل تعهُّد الأمير نيقولا بأن يحفظ طريق الهرسك ويدفع تعويضات مالية للتجار العثمانيين الذين سلبت أموالهم أثناء الاضطرابات[٣].

وهكذا هدأت فتنة الجبل الأسود وحصل سكانه على حكم إداري ذاتي.

الثورة في الصرب

من بين الشعوب السلافية اختارت روسيا الصربيين لقيادة حركة الثورة في البلقان، فشجعتهم وأمدتهم بالمال وقدَّمت لهم المساعدة على الأرض.

شكَّلت الصرب، بموجب معاهدة باريس لعام (١٢٧٢هـ/ ١٨٥٦م)، إمارة مستقلة

---

(١) حسون: ص٢٢٢.

(٢) محمد فريد بك: ص٥٣٤.

(٣) سرهنك: ص٢٣٦.

إدارياً تحت سيادة الباب العالي، ويحق للدولة العثمانية وضع حاميات عسكرية في ست قلاع، بما فيها قلعة بلغراد، على أن يسكن المسلمون داخلها، إلّا أن هذا الشرط الأخير لم يُنفذ لأن المسلمين لم يكترثوا لهذا الانحياز، ولجأوا إلى الإقامة خارج القلاع، ودعمتهم السلطة فأنشأت عدداً من المخافر في المدينة لحمايتهم[١].

ولما حدثت ثورة الهرسك في عام (١٢٧٧هـ/ ١٨٦١م)، وتبعتها ثورة الجبل الأسود، خشي الباب العالي من امتداد لهيب الثورة إلى الصرب، فبادر إلى التحرك بسرعة وأرسل جيشاً إلى المناطق الحدودية تحسُّباً لذلك.

وشهدت البلاد، خلال حكم الأمير ميخائيل أوبرينوفيتش، نهضة عسكرية بدعم روسي، وتمكَّن هذا الحاكم من إجلاء الحاميات العثمانية عن معظم قلاع الصرب؛ وأظهر سكان بلغراد العداوة للسلطة الحاكمة، واعتدوا على الجنود العثمانيين ما أدى إلى ازدياد الكراهية والتعصُّب من جانبهم، واحتمى المسلمون بالقلعة حرصاً على حياتهم، ونتيجة لتفاقم الوضع الأمني لجأت الحامية إلى قصف المدينة[٢].

دفعت أحداث الاصطدامات هذه الأمير ميخائيل إلى إرسال خطاب إلى اللورد راسل، وزير خارجية بريطانيا، في (١١ محرم ١٢٧٩هـ/ ٩ تموز ١٨٦٢م) يطلب منه التوسط لدى الباب العالي لوضع حد لهذه المشكلة[٣].

ويبدو أن بريطانيا كانت لها استراتيجية أخرى، فنصحت الأمير بالإذعان للسلطات الحاكمة، في حين اختلفت سياسة كل من فرنسا وروسيا، فدعتا إلى عقد مؤتمر في إستانبول يحضره مندوبون عن الدول الموقعة على اتفاقية باريس لحل المشكلة الصربية.

وفعلاً عقد المؤتمر، وبعد مناقشات طويلة طلبت فرنسا جلاء الحاميات العثمانية عن القلاع، لكن الطلب لم يحظ بموافقة أحد، ثم تقرَّر، بالأغلبية، ما يلي:

١ ـ إخلاء قلعتين فقط والاحتفاظ بأربع هي: بلغراد، سمندرية، فتح إسلام وشباتس.

٢ ـ عدم تدخُّل الولاة والقواد العثمانيين في إدارة البلاد الداخلية.

٣ ـ إلزام المسلمين القاطنين خارج القلاع على بيع ممتلكاتهم، والجلاء عن المناطق الخارجية، والإقامة داخل القلاع، على أن تدفع لهم الحكومة الصربية تعويضات مناسبة[٤].

لكن الثورة الصربية تجدَّدت في عام (١٢٨٤هـ/ ١٨٦٧م)، فاضطرت الدولة

---

(١) حسون: ص٢١٩.

(٢) محمد فريد بك: ص٥٣٦.

(٣) المصدر نفسه: ص٥٣٦، ٥٣٧.

(٤) المصدر نفسه.

العثمانية، تحت ضغط الضائقة المالية، إلى عدم التدخُّل عسكرياً وقامت بسحب حامياتها العسكرية من القلاع الأربع[١].

الثورة في البوسنة والهرسك

تعدُّ ثورة البوسنة والهرسك ذات أهمية خاصة في المشكلة البلقانية، إذ إنها استمرار لثورات الشعوب البلقانية، للتخلص من الحكم العثماني، وكشفت عن تعارض سياسة كل من روسيا والنمسا في المنطقة[٢]، ونبَّهت بريطانيا من تدخُّل روسيا المباشر مع ما يشكل ذلك من تهديد لمصالحها، واندلعت في الوقت الذي كانت فيه الدولة العثمانية على شفير الإفلاس، وتعاني من مشكلات داخلية.

أما الذي أشعل نار الثورة فهو عاملان: الأول: زراعي، بفعل رداءة المحصول في عام (١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م)، في الوقت الذي طلبت فيه الدولة المزيد من الضرائب. والثاني: حركة الجامعة السلافية.

واشتد أوار الثورة في (جمادى الآخرة ١٢٩٢هـ/ تموز ١٨٧٥م) نتيجة المجاعة التي حصلت قبل عام، والتذمُّر من فداحة الضرائب وضغط الملاكين.

وتلقَّى الثائرون مساعدات عاجلة من الصرب، في حين راقبت كل من روسيا والنمسا الأحداث، على الرغم من تدخُّل قناصلهما للحثِّ على الثورة، وطلب الثائرون الانفصال الإداري عن الدولة، وقدَّموا عريضة إلى الباب العالي تتضمَّن العمل على تخفيض الضرائب وبدل الخدمة العسكرية، وبعدم فرض ضرائب جديدة في المستقبل، وتشكيل قوة منهم لحفظ الأمن، والمساواة في إقامة الشعائر الدينية، وألحُّوا بضرورة توزيع ثلث ممتلكات الملَّاكين على السكان[٣].

لم تكن حالة الدولة آنذاك تسمح لها بإيجاد حل لمثل هذه القضايا، لذلك لم تستجب لمطالب الثائرين ما دفع بهم إلى إشهار السلاح في وجهها، فاضطرت عندئذ إلى قمع الثورة[٤]. ثم ارتأى السلطان، بناء على نصيحة أجناتيف، الجنرال والدبلوماسي الروسي، الذي فضَّل انفراد روسيا بحل الأزمة، أن يمنح سكان الولايتين بعض التسهيلات الإدارية والحياتية، فأصدر فرماناً في (رمضان ١٢٩٢هـ/ تشرين الأول ١٨٧٥م) خفَّض بموجبه الضرائب عن السكان، ومنحهم الحرية

---

(١) سرهنك: ص٣٣٧.

(٢) Barnwell R.G. The Russo Turkish War: p.380.

(٣) باتريك: ص١٠١. كامل، مصطفى: ص١٤٧.

(٤) محمد فريد بك: ص٦٠٢.

الدينية، وشكّل لجنة للمراقبة ومجلس استشاري منتخب، أعقب ذلك صدور فرمان آخر، في (١٤ ذي القعدة/ ١٢ كانون الأول)، يقضي بفصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية، وتعيين قضاة من بين السكان بطريق الانتخاب، وتوحيد نظام الضرائب، والمساواة بين المسلمين والنصارى، على أن يطبق مضمونه في ولايات البلقان كافة، إلّا أن السكان رفضوا هذه التسهيلات، واستمروا في القتال بتشجيع من النمسا[١].

والحقيقة أن النمسا أرادت أن تحل الأزمة وفقاً لسياستها البلقانية، ولهذا حاول أندراسي، وزير خارجيتها، أن يُبقي خيوط اللعبة بيده، ووضع مذكرة بموافقة روسيا تتضمَّن الطلب من الباب العالي إجراء إصلاحات تشمل الحريات الدينية، وإلغاء الالتزام، وتحسين الزراعة، على أن تنفق الحكومة العائدات التي تحصِّلها من البوسنة والهرسك على المنطقتين، وتشكيل لجنة من سكان الولايتين، يكون أعضاؤها مناصفة بين المسلمين والنصارى، تشرف على تنفيذ الإصلاحات[٢]. بالإضافة إلى ما جاء في مذكرة أندراسي، عمدت الدولة إلى إصدار عفو عام عن جميع الذين اشتركوا في الأحداث لإثبات حسن نيتها في حل الأزمة، إلّا أنها أبدت معارضة للبند المتعلق بالإنفاق وللجنة الإشراف، كما أنها ألغت ضريبة العشر لمدة عام، وجميع الضرائب الأخرى لمدة عامين، وتعهدت بإعادة بناء ما تهدم من المنازل والكنائس[٣].

والواقع أن السكان رفضوا هذه الإجراءات كلّها، وأصرُّوا على جلاء الجيوش العثمانية عن أراضيهم مع بقاء حاميات في بعض المدن، وأن يمتلك النصارى ثلث الأراضي، ويُعفوا من الضرائب مدة ثلاث سنوات، وأن تدفع لهم الحكومة العثمانية تعويضات عن الخسائر التي تكبَّدوها[٤].

ثم حدثت تطورات داخلية في العاصمة العثمانية ابتدأت بتوقف الدولة عن تسديد ديونها، وانتهت بعزل السلطان عبد العزيز وتنصيب السلطان مراد الخامس مكانه، ثم عزل هذا الأخير واعتلاء السلطان عبد الحميد الثاني عرش السلطنة.

---

(١) كامل، مصطفى: ص١٤٣. محمد فريد بك: ص٦٠٢. سنو، عبد الرؤوف: العلاقات الروسية العثمانية، الحلقة الرابعة، مجلة تاريخ العرب والعالم، العددان ٧٩ ـ ٨٠، أيار ـ حزيران ١٩٨٥. ص٩.

(٢) سنو: ص٩، ١٠.

(٣) المرجع نفسه.

(٤) محمد فريد بك: ص٦٠٣.

الثورة في بلغاريا

تعلقت الحكومة الروسية بفكرة لامعة، بهدف تفتيت الدولة العثمانية والسيطرة على المضائق وإستانبول، تظللها سحابة عاتية من آمال وتطلعات قومية وعنصرية يختفي هذا الهدف تحتها، ألا وهي انتهاج سياسة الجامعة السلافية.

وتميّز عام (١٢٨٧هـ/ ١٨٧٠م) بخطوة أكثر أهمية وأشد حزماً من جانب روسيا، فحتى هذا العام كان للبطريرك اليوناني في إستانبول الزعامة الروحية على مختلف السلاف النصارى في البلقان مثل البلغار والصرب، واعتقد رجال الدولة في روسيا أنهم يعظّمون من شأن العنصر السلافي في الدولة العثمانية إذا هم أقاموا بطريركاً سلافياً يحرر السلاف من هيمنة البطريرك اليوناني، وتمنوا بأن يكون بلغارياً، ومن ثم طالبت روسيا بإقامة كنيسة سلافية وزعيم ديني.

وفعلاً أصدر السلطان عبد العزيز فرماناً، في (٧ ذي الحجة ١٢٨٦هـ/ ١٠ آذار ١٨٧٠م) اعترف بموجبه باستقلال السلاف الديني كأمة قائمة بذاتها ذات رئيس ديني خاص مستقل عن البطريرك اليوناني في إستانبول وبأن يكون بلغارياً، وأطلق عليه لقب إكسارك[1].

والحقيقة أنه تضافرت ثلاثة عوامل دفعت السلطان إلى إصدر الفرمان، هي:

١ ـ أن الدولة العثمانية كانت ناقمة على العنصر اليوناني لاشتراكه في الثورات التي قام بها سكان جزيرة كريت.

٢ ـ الضغط الروسي.

٣ ـ أن سياسة الدولة كانت تتوافق آنذاك مع تعميق الانقسام بين العناصر النصرانية في البلقان، نظراً للصعوبات التي كانت تواجهها في دعم نفوذها بين عناصره المختلفة.

أيقظ إنشاء الإكساركية السلافية الشعور السلافي في البلقان، فتشجَّع البلغار بهذا الامتياز الديني الجديد وحاولوا التمرد على الدولة بتشجيع من روسيا والنمسا[2]، واندفع الثوار في قتل المسلمين وإيقاد النار في مدن أدرنة وفيليبة وبازارجق، كما حصلت مذابح في كثير من القرى.

---

(١) حسون: ص٢٢٤.

(٢) كان سبب التمرد البلغاري أن الدولة العثمانية أنزلت في بلغاريا عائلات من الشراكسة هربوا من روسيا وطلبوا الاحتماء بالدولة، فانتهز عملاء روسيا هذه الفرصة وأدخلوا في روع البلغاريين أن الدولة العثمانية تهدف إلى إقطاع أراضيهم لهؤلاء الشراكسة واستبعاد النصارى من سكان البلاد. محمد فريد بك: ص٦٠٥.

وصُوِّرت الأحداث بشكل مسرحي في أوروبا، بهدف إثارة الرأي العام وكسب عطف الشعوب الأوروبية، ولم تلبث أن طغت على سطح الأحداث بعض المظاهر المسلحة في المناطق الغربية والشمالية من بلغاريا، رافقتها حملة لجمع التبرعات وتحصين القلاع لاتخاذها مراكز للمقاومة، وسرعان ما حلَّت الهزيمة بالمتمردين وحُكم على قادتهم بالموت.

أحدثت وقائع قمع التمرد صدى واسعاً في أوربا وضجَّة كبيرة في الأوساط الأوروبية، وقُلِبَت الحقائق رأساً على عقب، فصوَّرت الصحف هذه الاصطدامات بشكل يثير حفيظة الأوروبي، وتعالت صيحات الكتَّاب والأدباء الحاقدة، أمثال فيكتور هيجو وغلادستون، كما تحرك الروس مطالبين بعقد مؤتمر دولي للنظر في القضية البلغارية.

ونتيجة للتنافس الإنكليزي الروسي بشأن المسألة الشرقية، وبفعل تعارض مصالح الدولتين تجاه العثمانيين، تحرك اللورد دربي، وزير خارجية بريطانيا، فبعث برسالة عاجلة إلى الباب العالي يطلب منه:

١ ـ التعويض على الثائرين.

٢ ـ بناء ما تهدم من البيوت والكنائس.

٣ ـ مساعدة السكان الذين اشتد بهم الفقر.

٤ ـ محاكمة الموظفين المسؤولين عن قمع حركة التمرد.

٥ ـ تعيين والٍ عادل لإدارة البلاد على أن يكون نصرانياً ويمكن أن يكون مسلماً، فيُعيَّن له عندئذ مستشارون من النصارى[١].

ثورة كريت[٢]

هي إحدى الثورات التي نفَّذها سكان الجزيرة خلال تاريخهم ضد الحكم العثماني، اندلعت في عام (١٢٨٣هـ/ ١٨٦٦م) بتحريض من روسيا واليونان. فالأولى لا تفتأ تسعى إلى خلق المشكلات في وجه الدولة بهدف عرقلة المساعي الإصلاحية، في حين طمعت الثانية بضم الجزيرة.

ويبدو أن فكرة ضم الجزيرة إلى اليونان كانت ستؤثر، في حال تنفيذها، على أعمال التجارة في البحر الأبيض المتوسط بشكل يجعل اليونان تتحكم فيها،

---

(١) محمد فريد بك: ص٦٠٧. والجدير بالذكر أن الرسالة وصلت إلى الدوائر العثمانية في الوقت الذي كان فيه السلطان عبد الحميد الثاني قد تولى الحكم.

(٢) راجع فيما يتعلق بأحداث ثورة كريت: محمد فريد بك: ص٥٤٢ ـ ٥٤٥.

ويتعارض ذلك مع مصالح الدول الكبرى، لذلك عارضت تلك الدول سلخ الجزيرة عن أملاك الدولة العثمانية ومنعت اليونان من مساعدة سكانها.

نتيجة لهذا التدخُّل من جانب الدول الأوروبية، أضحت الدولة حرة التصرف، فقمعت الثورة بعنف بالغ ما أثار انتباه الدول الكبرى، فطلبت إرسال لجنة دولية إلى الجزيرة لتسوية أوضاع سكانها، إلّا أن الباب العالي رفض هذا الطلب واقترح إرسال مندوب سامي عثماني للنظر في شؤونهم. وفعلاً أرسل الباب العالي محمد باشا كريدلي، ثم عوني باشا لترتيب أوضاع سكان الجزيرة، وقد نجح الثاني في تنفيذ مهمته وعاد إلى إستانبول في (أواخر ١٢٨٤هـ/ أوائل ١٨٦٨م).

ويبدو أن اليونان استمرت في إصرارها على ضم الجزيرة، ما دفع الدول الموقعة على اتفاقية باريس إلى عقد مؤتمر في العاصمة الفرنسية لحل قضية الجزيرة، وبعد مشاورات وتبادل الآراء تَمَّ الاتفاق على الطلب من السلطان العثماني:

١ ـ منح سكان الجزيرة بعض الامتيازات.

٢ ـ إعفاؤهم من دفع الضرائب المتأخرة عن مدة سنتين.

٣ ـ إعفاؤهم من الخدمة العسكرية.

وفعلاً أصدر السلطان إرادة سنية، في (١٢ جمادى الآخرة ١٢٨٦هـ/ ١٩ أيلول ١٨٦٩م)، بتحقيق رغبة المؤتمرين، فانتهت بذلك ثورة سكان الجزيرة، مؤقتاً، لأن اليونان لن تنفك عن إثارة القلاقل في وجه الدولة لضم الجزيرة.

عزل عبد العزيز

لم ينج السلطان عبد العزيز من مؤامرات رجال القصر ومعظمهم من جماعة تركيا الفتاة، التي أخذت بالظهور بدءاً من عام (١٢٧٦هـ/ ١٨٦٠م)، ولا من دسائس عملاء الدول الأوروبية، حتى تَمَّ عزله.

والحقيقة أن إجراءات الحكومة العثمانية قد أثبتت عجزها عن مواجهة أزمات التمرد وحركات الانفصال، كما فقدت هذه الحكومة مكانتها بسبب عجزها عن تسديد ديونها، فاقتنع السلطان أن تحالف الدولة مع الدول الغربية وما نتج عنه أدّى إلى هذا الخلل، وفتح الباب واسعاً لتدخلها في شؤونها الداخلية، ورأى أن روسيا استعادت مكانتها كدولة كبرى، بعد الحرب السبعينية بين فرنسا وبروسيا، وتمكّنت من إلغاء نصوص اتفاقية باريس لعام (١٢٧٢هـ/ ١٨٥٦م) المتعلقة بحياد البحر الأسود، وكل ما يتعلق بتحديد القوات البحرية، وذلك بموجب معاهدة لندن الموقعة في شهر (ذي الحجة ١٢٨٧هـ/ آذار ١٨٧١م)[1].

---

(١) تجد نص المعاهدة عند: Hurewitz: I, pp.173, 174.

لذلك، رأى أن من حسن السياسة التقرُّب من روسيا والابتعاد عن الدول الغربية، ووافقه الصدر الأعظم محمود نديم باشا على هذا الاتجاه السياسي الجديد، فأجرت الحكومة العثمانية مباحثات مع الحكومة الروسية بواسطة أجناتيف، السفير الروسي في إستانبول، بشأن عقد معاهدة تحالف تنظم العلاقات بين البلدين، وتُحدد أسس سياسة الدولة العثمانية تجاه الولايات الخاضعة لها، والتي تقطنها أكثرية نصرانية(١).

ولما علمت الدول الغربية، وبخاصة بريطانيا، بهذا التغيير في الاتجاه السياسي، أخذت تدس الدسائس على السلطان وتتهمه بالتبذير والإسراف وعدم الأهلية لإدارة دفة الحكم، ووجدت هذه الاتهامات من يُروِّج لها من الأعيان أو يتقبَّلها تبعاً للأهواء والمصالح(٢).

واتفق كل من محمد رشدي باشا، الصدر الأعظم، وحسين عوني باشا، ناظر الحربية، وأحمد باشا قيصرلي، ناظر البحرية، وأحمد مدحت باشا، وشيخ الإسلام حسن خير الله أفندي على خلع السلطان عبد العزيز(٣).

وفي مساء (٦ جمادى الأولى ١٢٩٣هـ/ ٣٠ أيار ١٨٧٦م) انطلق المتآمرون إلى قصر ضولمة باغجة وفاجأوا السلطان، وتلوا عليه فتوى شيخ الإسلام القاضية بعزله، ثم سيق إلى سراي طوب قبو، حيث وُضِع تحت الإقامة الجبرية، ورفع المتآمرون في الليلة نفسها السلطان مراد الخامس إلى العرش(٤)، ثم وُجد السلطان عبد العزيز ميتاً في قصره في (١٢ جمادى الأولى/ ٥ حزيران)، ويبدو أنه انتحر بقطع أوردة معصميه بالمقص(٥).

---

(١) محمد فريك بك: ص٥٧٥. (٢) المصدر نفسه: ص٥٧٥، ٥٧٦.

(٣) المصدر نفسه: ص٥٧٦. باتريك: ص٨٥.

(٤) سرهنك: ص٣٤٩.

(٥) تروي المربية باتريك، التي عاصرت هذا الحدث، أنها سمعت من سفير بريطانيا في إستانبول نص محاورة دارت بينه وبين السلطان عبد العزيز، فقالت: «تحدثت ذات يوم مع السلطان عبد العزيز عن نابوليون الثالث وتنازله عن العرش قسراً، فتألم السلطان ألماً شديداً، وقال: هل يقبل رجل في مكانة نابوليون الثالث أن يُعْزَل على هذه الصورة ويبقى على قيد الحياة؟، ورجل له نفسية كهذه لا بد أن يكون قد انتحر، والله أعلم». باتريك: ص٩١.

مراد الخامس

١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م

تولى العرش على إثر عزل السلطان عبد العزيز. كان شاباً مرحاً طلق المحيا، مثقفاً مغرماً بالدراسة شغوفاً بالتعليم، مهذباً ميّالاً للإصلاح، محباً للمساواة، مقتصداً في نفقاته غير ميّال للإسراف والترف[١].

لكن صحته قد تحطّمت قبل ذلك بزمن، بسبب إدمانه شرب الخمر ودخوله القفص مبكراً[٢]، كما أن المشاهد المريعة التي رافقت ارتقاءه العرش قد حطّمت أعصابه، فلم يكن بالرجل الذي يستطيع مواجهة مثل هذه الأحداث، فازدادت حالته العقلية اضطراباً حتى أضحى على وشك الجنون[٣] ولم يعد باستطاعته تمييز الوزراء، فاقتضى الأمر عزله، فأصدر شيخ الإسلام فتوى بعزله، فعُزل في (١٠ شعبان ١٢٩٣هـ/ ٣١ آب ١٨٧٦م) بعد ثلاثة أشهر من توليته[٤].

وعرض الوزراء من جماعة تركيا الفتاة، المهيمنون على السلطة، العرش على أخيه عبد الحميد الذي قبل تولي الحكم بعدما تيقّن من عدم شفاء أخيه، ورفع إلى العرش في اليوم نفسه الذي تَمَّ فيه خلع السلطان مراد[٥].

---

(١) باتريك: ص٩٤.

(٢) القفص عبارة عن مقصورة داخل القصر السلطاني كان يعزل فيها الأمراء لإبعادهم عن التدخل في أمور الدولة ومنافسة السلطان الحاكم، وقد سميت هذه المقصورة، القفص.

(٣) باتريك: ص٩٩، ١٠٠. تروي هذه المرجعية بعض الأحداث التي أوقعت السلطان مراد الخامس في الاضطراب العقلي.

(٤) محمد فريد بك: ص٥٨٥، ٥٨٦.

(٥) باتريك: ص١٠٦. محمد فريد بك: ص٥٨٦.



البَـابُ الخَامِسُ

مـرحلة تـنـفـيـذ نـظـريـة الجامعة الإسلامية والمشروطية طيلة عهد عبد الحميد الثاني

الفصل الخامس عشر: عبد الحميد الثاني ـ الأوضاع السياسية الخارجية.

الفصل السادس عشر: عبد الحميد الثاني ـ الأوضاع السياسية الداخلية.



الفصل الخامس عشر

عبد الحميد الثاني

١٢٩٣ ـ ١٣٢٧هـ/ ١٨٧٦ ـ ١٩٠٩م

الأوضاع السياسية الخارجية

تمهيد

تولى السلطان عبد الحميد الثاني الحكم في ظروف استثنائية، فقد كانت البلاد تمر في أزمات حادة، ومصاعب مالية كبيرة، وتشهد ثورات عاتية في البلقان تقوم بها عناصر قومية تتوثّب لتحقيق انفصالها، وتتعرض لمؤامرات سياسية بهدف اقتسام تركة الرجل المريض.

والواقع أن السلطان عبد الحميد الثاني أمضى في الحكم زهاء ثلاثة وثلاثين عاماً، وكان، في زمانه ولا يزال، محط أنظار وحديث المؤرخين والمفكرين والساسة، ولكنه تعرَّض لحملات إعلامية شرسة من خصومه السياسيين، تناولوا فيها حياته العامة والخاصة بكل نقيصة. وفسَّر الناقمون في غمرة هذه الأحداث كل مشروع إصلاحي تبنّاه تفسيراً تعسفياً، هدفه تقوية قبضته على الولايات العثمانية إرضاء لنزعته الاستبدادية، وإحاطة نفسه بهالة من القدسية تجعله بمنأى عن كل نقد يوجه إليه من رعاياه.

ولدراسة تاريخ السلطان عبد الحميد الثاني دراسة موضوعية وبنّاءة، يجب الأخذ بعين الملاحظة حقيقتين هامتين:

الأولى: لقد عاصر السلطان الزحف الاستعماري الأوروبي في أشد مراحله على ما تبقّى من أقاليم لم يكن قد وصل إليها الاستعمار في آسيا وإفريقيا، في وقت كانت فيه الدولة العثمانية تعاني الكثير من أسباب الاضمحلال، ولم تكن نزعة التسلط الأوروبي عليها في القرن التاسع عشر بأقل ضراوة من مثيلتها في سائر أنحاء العالم. فقد تسابقت كل من روسيا، النمسا ـ المجر، فرنسا، إنكلترا وإيطاليا، على اقتسام الولايات العثمانية، فتحتم على الدولة أن تواجه خمس دول أوروبية كبرى وقفت منها موقف العداء.

الثانية: لقد تولى السلطان عبد الحميد الثاني الحكم في ظروف يكتنفها الظلام والقسوة، والواقع أنه ندر أن تولى سلطان عثماني الحكم وسط صعاب أكثر خطورة على مركزه من الأخطار التي تعرض لها هذا السلطان.

عبد الحميد الثاني والدول الأوروبية

استمرار الاضطرابات في البلقان

واجه السلطان عبد الحميد الثاني، منذ اليوم الأول الذي ارتقى فيه العرش، موقفاً دقيقاً وعصيباً، فقد كانت الأزمات تُهدد كيان الدولة، وازدادت سرعة انتشار الأفكار الانفصالية، وأصبح للوطنية معنى جديد أخذت فكرته تنمو وتترعرع في الولايات العثمانية[١]، ووجد السلطان نفسه في جو مشبع بالثورة والاضطراب. فقد تجدَّدت الثورة في إقليمي البوسنة والهرسك، واستمرت في بلغاريا، وكان الصرب والجبل الأسود في حال حرب مع الدولة. وهكذا أضحت البلقان منطقة ساخنة بلغت فيها ضراوة القتال أوجها، ما دفع الدول الأوروبية إلى التدخل لتحقيق مصالحها بحجة إحلال السلام.

من الطبيعي أن يكون الثأر في روسيا بالغاً، للقضية البلغارية، وبخاصة أن التنادي بالجامعة السلافية كان آنذاك عارماً، ولما فشلت سياستها في البوسنة والهرسك وبلاد البلغار، كان أمامها الصرب والجبل الأسود مجالاً للتدخل، فأوعزت إلى أميري البلدين، ميلان ونيقولا، بإعلان الحرب على الدولة العثمانية، وتمهيد الطريق لها للتدخل المباشر عن طريق بذل المساعدة لهما[٢].

كانت الجماعة المؤيدة للحرب قد تسلَّمت الحكم في بلاد الصرب، واعتقد أفرادها أن روسيا لن تتخلى عنهم أمام العثمانيين، على الرغم من اعتقاد ميلان بأن بلاده لا تستطيع مواجهة الدولة العثمانية منفردة، إلا أنه اضطر للدخول في حرب خاسرة تحت الضغط الروسي، على الرغم من تحذير النمسا وبريطانيا وفرنسا[٣]. فأعلنت الصرب الحرب على الدولة في (٧ جمادى الآخرة ١٢٩٣هـ/ ٣٠ حزيران ١٨٧٦م)، ولحق بها الجبل الأسود في (٩ جمادى الآخرة/ ٢ تموز)، وعقدت الولايتان تحالفاً عسكرياً فيما بينهما[٤].

كانت الحرب مع الجبل الأسود محصورة، نظراً لوعورة الجبال، فلم تحدث

---

(١) باتريك: ص١٠٩، ١١٠. (٢) محمد فريد بك: ص٦١٠.

(٣) صفوت، محمد: مؤتمر برلين: ص٢٤ .Barnwell: p.399

(٤) Ibid, pp.400, 414.

اشتباكات عنيفة بين الطرفين، واقتصر القتال على بعض المناوشات، وحقّق الثوار بعض النجاح[1].

أما الحرب مع الصرب فكانت غير ذلك، حيث اشتبكت القوات العثمانية مع الثوار في معارك كبيرة واكتسحت جنوبي الصرب، وأضحى الطريق مفتوحاً أمامها إلى العاصمة بلغراد، ولم يمنعها من التقدم سوى إنذار روسي[2].

دفعت الهزيمة الصربيين إلى الطلب من الدول الأوروبية التوسط لدى الباب العالي لوقف إطلاق النار، وفعلاً تدخلت هذه الدول وطلبت من الطرفين عقد هدنة وإجراء مفاوضات لعقد الصلح، واشترط السلطان لعقد الهدنة أن:

١ ـ يخضع ميلان، أمير الصرب، للباب العالي.

٢ ـ تعود الأوضاع في صربيا إلى ما كانت عليه قبل عام (١٢٨٤هـ/ ١٨٦٧م).

٣ ـ تهدم صربيا القلاع التي شيدتها بعد عام (١٢٨٤هـ/ ١٨٦٧م)، وتعيد القلاع التي احتلتها إلى الدولة العثمانية.

٤ ـ تُلغى فرق الرديف الصربية على ألا يزيد عدد أفراد الجيش الصربي عن عشرة آلاف جندي.

٥ ـ تدفع صربيا غرامة حربية، أو تقبل زيادة الخراج السنوي.

لكن الدول الأوروبية رفضت هذه الاقتراحات العثمانية وعدَّتها قاسية بحق أمة نصرانية[3].

والواقع أن انهزام الصرب في الحرب، سبَّب خيبة أمل لأنصار الجامعة السلافية ووضع القيادة الروسية في موقف حرج، وأضحت المسألة بالنسبة لها إما الحرب ضد الدولة العثمانية، أو المجازفة باضطرابات داخلية[4]، ما دفع القيصر الروسي إلى التدخل منفرداً وأرسل إنذاراً إلى الباب العالي، في (١٢ شوال ١٢٩٣هـ/ ٣١ تشرين الأول ١٨٧٦م)، طالبه بضرورة:

١ ـ عقد هدنة بدون قيد أو شرط، لمدة ستة أسابيع أو شهرين.

٢ ـ تمنح الدولة العثمانية بعض الولايات البلقانية استقلالاً إدارياً.

٣ ـ تضمن الدول الأوروبية حقوق سكانها النصارى[5].

وافق السلطان عبد الحميد الثاني، أمام تهديد روسيا، على عقد هدنة لمدة شهرين، بدءاً من (١٨ ذي القعدة/ الأول من تشرين الثاني)، وكان الباعث على قبوله

---

(١) محمد فريد بك: ص٦١٢.

(٢) صفوت: ص٢٤.

(٣) كامل، مصطفى: ص١٥٢.

(٤) محمد فريد بك: ص٦١٥.

(٥) المصدر نفسه.

رغبته في كسب الوقت حتى يستكمل استعداداته العسكرية من جهة، ومنعاً للعراقيل السياسية من جهة أخرى[1].

استاءت إنكلترا من التصرف الروسي، وحاولت التخفيف من حدة الأزمة خشية قيام حرب بين الدولة العثمانية وروسيا المتوثبة، إذ إنها خشيت من امتدادها إلى البحر الأبيض المتوسط ما يشكل خطراً على طريق مواصلاتها مع الهند، وبخاصة مصر التي كانت تعدُّها الطريق الرئيس إلى البلد المذكور، لذلك وجَّه اللورد دربي، وزير خارجيتها، دعوة لعقد مؤتمر دولي في إستانبول للبحث في تحسين أحوال الرعايا النصارى في الدولة العثمانية، وتجنُّب نشوب حرب بينها وبين روسيا، ووضع ثوابت عدة، اشترط موافقة الدول الكبرى المسبقة عليها، وهي:

١ ـ استقلال وسيادة الدولة العثمانية.

٢ ـ وقف الحرب فوراً مع الصرب، وعودة الأوضاع فيها وفي الجبل الأسود إلى ما كانت عليه قبل الحرب.

٣ ـ حصول البوسنة والهرسك والبلغار على استقلال إداري فقط[2].

قابلت الدول الأوروبية هذه الدعوة بالفتور، في بادئ الأمر، وبخاصة روسيا التي اضطرت، تحت الضغط البريطاني، إلى الموافقة على هذه الثوابت، إلا أن القيصر حذَّر بأنه سيلجأ إلى القوة إذا فشل المؤتمر، وحتى يدعم موقفه ألقى خطاباً، في (٢٩ ذي القعدة/ ١٢ تشرين الثاني)، أثنى فيه على شجاعة الصربيين في حربهم ضد الدولة العثمانية، وأمر بتعبئة جزئية للقوات الروسية على حدودها، عندئذ أدركت الدول الأوروبية جديَّة الموقف الروسي، وأن الحرب أضحت وشيكة الوقوع، لذلك وافقت على عقد المؤتمر[3].

واجتمع مندوبو كل من بروسيا، فرنسا، إنكلترا، إيطاليا، ألمانيا، روسيا والنمسا ـ المجر، في (٦ ذي الحجة/ ٢٣ كانون الأول)، في سراي البحرية برئاسة صفوت باشا، وزير الخارجية العثمانية، وأبدى المجتمعون رغبة بتسوية المشكلات المستعصية، مع المحافظة على سلامة الدولة العثمانية ظاهرياً[4].

وسبقت المؤتمر اجتماعات تمهيدية جانبية عُقدت في دار السفارة الروسية، من دون دعوة الوفد العثماني، وُضعت خلالها اقتراحات عدة لعرضها على المؤتمر[5]، هي:

---

(١) محمد فريد بك: ص٦١٥.

(٢) المصدر نفسه: ص٦١٤. كامل، مصطفى: ص١٥٣.

(٣) محمد فريد بك: ص٦١٥، ٦١٦. سنو: ص١٣، ١٤.

(٤) محمد فريد بك: ص٦١٦.

(٥) كامل، مصطفى: ص١٥٤، ١٥٥.

١ ـ تقسيم بلاد البلغار إلى ولايتين، ويُعَيَّن على كل منها حاكم نصراني أجنبي أو من رعايا الدولة العثمانية، على أن ترابط الحاميات العثمانية في القلاع وبعض المدن الكبيرة.

٢ ـ تشكيل قوة من النصارى لحفظ الأمن، على أن يكون ضباطها منهم ومن المسلمين، تُعيِّنهم الدولة العثمانية.

٣ ـ تشكيل لجنة دولية لمدة سنة لمراقبة تنفيذ الإصلاحات المبيَّنة في لائحة الكونت أندراسي.

٤ ـ توحيد ولايتي البوسنة والهرسك على أن يُعيَّن عليها حاكم من قِبَل الباب العالي، وتوافق عليه الدول الأوروبية، ويطبق عليها ما يطبق على بلاد البلغار.

٥ ـ تتنازل الدولة العثمانية، بعد عقد الصلح مع الصرب والجبل الأسود، لهما عن بعض الأراضي.

٦ ـ إذا لم تقبل الدولة العثمانية هذه الاقتراحات، فسوف ينسحب الأعضاء من إستانبول ويقطعون علاقة دولهم بها[١].

وصفت الدولة العثمانية هذه الاقتراحات بأنها تمس سيادتها وحقوقها فمالت إلى رفضها، فتدخل مندوب فرنسا، وعرض على المؤتمرين تعديلاً لبعض النقاط، منها: العودة عن تقسيم بلغاريا، وقف تنفيذ ما جاء في الفقرة الخامسة إلى فرصة أخرى، عدم استشارة الدول وموافقتها على تعيين حاكم للبوسنة والهرسك إلا في الخمس سنوات الأولى، وجعل القوة الأمنية فيهما مختلطة[٢].

لكن الآمال المعلَّقة على المؤتمر قد تبخَّرت. ففي تحول مفاجئ، وبالتزامن مع اجتماع مندوبي الدول لأول مرة، في (٥ محرم ١٢٩٤هـ/ ٢٠ كانون الثاني ١٨٧٧م)، أقدم السلطان عبد الحميد الثاني على منح شعبه دستوراً، فأبلغ صفوت باشا المؤتمرين بأن السلطان، بوصفه حاكماً حراً ودستورياً، سيدعو شعبه إلى المشاركة في الحكم، وأنه لا ينبغي أن يُطلب منه التنازل عن حقوقه في السيادة على رعاياه، وأن المؤتمر، في هذه الظروف، لم يعد له مبرر. وهكذا رفضت الدولة رسمياً مطالب الدول الأوروبية[٣].

الواقع أن دبلوماسية السلطان الذكية شاءت أن يُعلن، في اليوم الأول لانعقاد المؤتمر، صدور المشروطية لقطع الطريق على الدول الأوروبية التدخل السافر في

---

(١) محمد فريد بك: ص٦١٦. باتريك: ص١١٢. كامل، مصطفى: ص٢٣٦.

(٢) كامل، مصطفى: ص١٥٦.

(٣) المصدر نفسه: ص١٥٧. جرانت وتمبرلي: جـ٢ ص١٧.

شؤونه الداخلية، حيث تقررت المساواة التامة بين رعايا الدولة أمام القانون، وأنه أمر بأن يذاع هذا القرار بصورة علنية، كما أمر بأن تُطلق مدافع كل قلعة وكل سفينة راسية في المضائق إحدى وعشرين طلقة[1]، ثم دعا إلى عقد اجتماع لكبار رجال الفكر السياسي ورجال الدين، ليثبت لأعضاء المؤتمر أنه يسترشد في خطاه الإصلاحية برأي هؤلاء، عندئذ لم يتمالك السير هنري أليوت، المندوب البريطاني، من التصريح قائلاً: «لقد انتهى عملنا أيها السادة»[2].

وبهذه التحركات الدبلوماسية البارعة، نجح السلطان في تفويت الفرصة على أعضاء المؤتمر الذين وقعوا في حيرة بعد أن أضحوا مكتوفي الأيدي. وانفض المؤتمر أخيراً من دون أن ينجز شيئاً، لكن انفضاضه على هذا الشكل أدّى إلى قطع العلاقات بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية، إذ راحت كل دولة تتصرف وفقاً لمصلحتها، وبخاصة روسيا التي رأت أن الحرب هي الحل المتبقّي لها لتأمين مصالحها.

الحرب العثمانية ـ الروسية

أدركت روسيا، قبل أن ينتهي مؤتمر إستانبول، أن هذا المؤتمر لن يصل إلى نتيجة إيجابية، وأخذت تستعد للحرب دبلوماسياً وعسكرياً. جاءت الخطوة الدبلوماسية الأولى من جانبها بعقد معاهدة مع النمسا في (٣٠ ذي الحجة ١٢٩٣هـ/ ١٥ كانون الثاني ١٨٧٧م)، عُدِّلت في (٢ ربيع الأول ١٢٩٤هـ/ ١٨ آذار ١٨٧٧م) اتفق فيها الطرفان على ترتيب أوضاع البلقان، فسمحت للنمسا بضمِّ البوسنة والهرسك مقابل حيادها في الحرب، واستيلاء روسيا على جنوبي بساربيا، وعدم دخول قواتها رومانيا، بالإضافة إلى عدم قيام دولة سلافية كبيرة في البلقان، وفي حال سقوط الدولة العثمانية في أوروبا جعل إستانبول مدينة حرة[3].

ويبدو أن القادة العسكريين كانت لهم وجهة نظرهم العسكرية الخاصة. فحتى يصلوا إلى عمق الأراضي العثمانية كان على جيوشهم أن تمر عبر الأراضي الرومانية، لذلك اضطرت روسيا إلى عقد معاهدة مع رومانيا، في (٢ ربيع الآخر/ ١٦ نيسان)، خلافاً لما جاء في معاهدتها مع النمسا، تسمح لقواتها بعبور الأراضي الرومانية، وتعهدت رومانيا من جانبها بالمشاركة في الحرب مقابل احترام روسيا لسيادتها، مع أنها كانت تحت السيادة العثمانية[4].

---

(١) باتريك: ص١١٢. (٢) المصدر نفسه.

(٣) كامل، مصطفى: ص١٥٧، ١٥٨. سنو: ص١٧.

(٤) محمد فريد بك: ص٦٢٩. كامل، مصطفى: ص١٥٩. سنو: ص١٧.

وتحركت روسيا باتجاه الدول الأوروبية، فأوفدت مندوبها أجناتيف إلى عواصم تلك الدول لوضع ترتيبات مناسبة لقضية البلقان[1]، وكانت هناك توقعات بأن تقف إنكلترا بقوة إلى جانب الدولة العثمانية ضد روسيا، كما حصل في حرب القرم، لكن الظروف اختلفت الآن فجاءت لمصلحة هذه الأخيرة.

توّج أجناتيف جهوده في لندن بعقد مؤتمر في (١٦ ربيع الأول/ ٣١ آذار)، حضره سفراء الدول الموقعة على اتفاقية باريس لعام ١٨٥٦م، وصدر عن المجتمعين ما عُرف باسم «بروتوكول لندن»، وهو عبارة عن إنذار من الجماعة الدولية إلى الباب العالي، يطالب بوضع ترتيبات مناسبة تتعلق بتحسين أوضاع النصارى في الأراضي العثمانية، وإجراء إصلاحات في البوسنة والهرسك وبلغاريا، وعقد صلح مع الجبل الأسود على أساس منح هذا الإقليم إضافات إقليمية يطالب بها، مع تأكيد الصلح الذي عقده الباب العالي مع الصرب، وإجراء إصلاحات في هذين الإقليمين لتطمئن نفوس سكانهما، وتخفيض عدد القوات العثمانية فيهما، على أن تراقب الدول الأوروبية تنفيذ هذه الإجراءات بواسطة سفرائها[2].

ولما وصلت لائحة المطالب هذه إلى السلطان، عرضها على «مجلس المبعوثان»، في (٢٥ ربيع الأول/ ٩ نيسان)، فرفضها المجلس، ما يؤكد مسؤولية أعضائه في دفع البلاد إلى أتون حرب من دون استعداد كافٍ لها. وعارض السلطان جر البلاد إلى هذه الحرب[3]، إذ كان يدرك أن الأوضاع الداخلية والخارجية للدولة لا تسمح لها بأي أمل في حربها مع روسيا، لكن محاولاته فشلت في ثني المندفعين عن المضي في الدعوة إليها، عندئذ أبلغ الباب العالي في (٢٧ ربيع الأول/ ١١ نيسان) قرار الرفض إلى الدول الأوروبية[4]. وهكذا أضحت الحرب وشيكة الوقوع.

لم يسع القيصر الروسي إسكندر الثاني، بعد هذا الرفض وعدم الانصياع الكامل إلى طلبات الدول الأوروبية، إلا إعلان الحرب على الدولة العثمانية، وأمر قواته بالتحرك في (١٠ ربيع الآخر/ ٢٤ نيسان)[5]، فعبرت الأراضي الرومانية في طريقها إلى نهر الدانوب لعبوره واكتساح الأراضي العثمانية[6].

---

(١) كامل، مصطفى: ص١٥٨.

(٢) المصدر نفسه. محمد فريد بك: ص٦٢٠، ٦٢١.

(٣) نوري، عثمان: عبد الحميد ثاني ودور سلطنتي، ص٢١٨.

(٤) كامل، مصطفى: ص١٥٨، ١٥٩.

(٥) المصدر نفسه: ص١٥٩. فيشر ص١٨. Miller: p.373.

(٦) محمد فريد بك: ص٦٢٩.

عدَّت الدولة العثمانية تصرف رومانيا خروجاً على سيادتها، فأمرت أسطولها في الدانوب بقصف شواطئها، وردَّت رومانيا بإعلان استقلالها في (الأول من جمادى الأولى/ ١٤ أيار) واشتراكها في الحرب إلى جانب روسيا، واستطاعت القوات المتحالفة عبور نهر الدانوب في (١٥ جمادى الآخرة/ ٢٧ حزيران)[١]. وبذلك اجتازت روسيا عقبة نهر الدانوب، وأخذت تخطط لاجتياز العقبة الثانية المتمثلة بجبال البلقان.

وساعدت الظروف القوات المتحالفة بانضمام الجبل الأسود إليها، ما دفع الدولة العثمانية إلى سحب جزء من قواتها لمواجهة سكان الجبل ما أدَّى إلى إضعاف جبهة الدانوب، ثم دخلت الصرب الحرب في مراحلها الأخيرة[٢].

وهكذا وقفت الدولة العثمانية وحيدة تواجه تكتلاً دولياً نصرانياً، من روسيا والجبل الأسود والصرب، بالإضافة إلى رعايا الدولة النصارى في باقي جهات البلقان، وقد اتخذ هذا الصراع الحربي سمة صليبية منذ اليوم الأول لاندلاع القتال؛ إذ ركَّز الحلفاء على قصف الأحياء المسلمة في المدن التي اقتحموها وقتلوا سكانها، ما دفع شيخ الإسلام إلى إصدار فتوتين: تضمَّنت الأولى فرض القتال على كل مسلم بالغ، قادر، عاقل، في حين أضافت الثانية لقب غازي على اسم السلطان عبد الحميد الثاني، وحتى يأمن الدسائس الأجنبية أعلن السلطان الأحكام العرفية[٣].

أحرزت الجيوش الروسية انتصارات سريعة، فاستولت على ترنوڤو ونيقوبولي ومضائق البلقان المؤدية إلى مضيق شيبكا[٤] الشهير الواقع في وسط بلغاريا، وواصلت تقدمها إلى مدينة بلفنة ذات الموقع الاستراتيجي[٥]، وعند هذه المدينة نجح القائد العثماني عثمان باشا في وقف التقدم الروسي قرابة خمسة أشهر، رغم الحصار الشديد الذي فرضه القائد الروسي تودلبن على المدينة[٦]، وقد أشاد القيصر الروسي ببسالة القائد العثماني وأبدى له تقديره وإعجابه، عندما قابله في المدينة بعد سقوطها[٧].

---

(١) محمد فريد بك: ص٦٢٩.

(٢) المصدر نفسه: ص٦٣١، ٦٣٢. الشناوي: ج٢ ص١٠٧٥.

(٣) الشناوي: المرجع نفسه: ص١٠٧٥، ١٠٧٦.

(٤) يقع هذا الممر على ملتقى الطرق الرئيسة الموصلة بين نهر الدانوب وبلغاريا الغربية وممرات جبال البلقان.

(٥) كامل، مصطفى: ص١٥٩، ١٦٠.

(٦) جرانت وتمبرلي: ج٢ ص١٨.

(٧) كامل، مصطفى: ص١٦٢.

كان من عواقب سقوط بلفنة، بالإضافة إلى دخول الصرب الحرب إلى جانب روسيا، أن وجَّهت هذه الأخيرة جميع جيوشها إلى ما وراء جبال البلقان للإغارة على بلغاريا والروملّي الشرقية، واحتلت، بمساعدة الجيشين الصربي والروماني، الممرات الجبلية، مثل ممر شيبكا، واستطاع ثوار الجبل الأسود الاستيلاء على أنتيباري الواقعة على البحر الأدرياتيكي، وسقطت صوفيا، واندفعت الجيوش الروسية في طريقها إلى إستانبول من دون أن تجد مقاومة تُذكر[١]. وما وافى شهر (محرم ١٢٩٥هـ/ كانون الثاني ١٨٧٨م) على النهاية حتى كان سكوبليف، وهو أبرع القادة الروس، قد شقَّ طريقه إلى أدِرنة واستولى عليها، وسط تقهقر الجيوش العثمانية وانسحابها من كل مكان[٢].

واستولى الصربيون على مدينة نيش، ذات الموقع الاستراتيجي الهام، كما استولى نيقولا، أمير الجبل الأسود، على سبيزا ودلاسينو على البحر الإدرياتيكي[٣]، ودخل الرومانيون ڤيدين وطردوا السكان المسلمين من شمال غرب بلغاريا، وسيطر اليونانيون على تساليا من دون إعلان الحرب، وانتصر الروس على طول خط الجبهة في آسيا، فسقطت الحصون المنيعة في أيديهم، مثل قارص، أردهان وأرضروم، والواقع أن أرمينيا بكاملها سقطت في أيديهم[٤].

في خضمِّ هذه الأحداث، اختلفت القيادة العسكرية العثمانية على الاستراتيجية القتالية، وانقسمت على نفسها، وانعدمت الثقة بين الفريقين ما أثَّر على معنويات الجند، فاضطرَّ السلطان إلى إجراء تشكيلات عسكرية تناولت معظم القادة، جاءت نتائجها عكسية[٥]، من ذلك، فقد أقال رديف باشا، ناظر الحربية، وعبد الكريم نادر باشا، القائد العام للجيش، بعد تلقيه وشاية تفيد بأنهما مسؤولان عن تقهقر القوات العثمانية أمام القوات الروسية[٦]، وعين بدلاً منهما صهره محمود باشا ناظراً للحربية، ومحمد علي باشا قائداً عاماً للجيش[٧].

بعد سقوط بلفنة، طلب السلطان من الدول المُوقِّعة على معاهدة باريس التوسط لدى القيصر الروسي لوقف إطلاق النار تمهيداً لعقد الصلح، لكن الدول الأوروبية تباطأت في التدخل ما أتاح لروسيا الاستمرار في الحرب بنجاح[٨]. ومما زاد

---

(١) محمد فريد بك: ص٦٣٩. الشناوي: جـ٢ ص١٠٨٠.
(٢) المصدر نفسه. (٣) جرانت وتمبرلي: جـ٢ ص١٨.
(٤) راجع فيما يتعلق بأحداث جبهة آسيا: محمد فريد بك: ص٦٣٤ ـ ٦٣٨. Barnwell: pp. 462-480.
(٥) مذكرات السلطان عبد الحميد: ص١٧٨. (٦) المرجع نفسه.
(٧) كامل، مصطفى: ص١٦٠. (٨) محمد فريد بك: ص٦٣٨.

الأمور حرجاً، أنه لم تكد الجيوش الروسية تقترب من إستانبول حتى قام النصارى من رعايا الدولة بالانتقام من المسلمين القاطنين في المناطق التي احتلتها هذه الجيوش، وتدفقت نتيجة ذلك أعداد هائلة من اللاجئين إلى العاصمة تاركين ديارهم، ولم تتمكَّن الدولة من سد حاجاتهم الغذائية والكسائية بالإضافة إلى المأوى، إلا بشق النفس[1].

وظهرت في هذا الوقت العصيب مشكلتان كبيرتان، لم تكونا في الحسبان، جعلتا الموقف أكثر خطورة:

تمثَّلت **الأولى** في التحرك السياسي والعسكري من جانب اليونان، التي استغلت الأوضاع القلقة التي تمر بها الدولة من أجل تحقيق توسعات إقليمية على حسابها، وأيدت الثورات التي قامت ضدها في أبيروس وتراقيا، فقررت في شهر (صفر ١٢٩٥هـ/ شباط ١٨٧٨م) أن تحتل مؤقتاً الأقاليم اليونانية التابعة للدولة العثمانية، ولما جاءت الأخبار بوقف إطلاق النار وإبرام هدنة بين الدولة العثمانية وروسيا، أوقفت الحكومة اليونانية هذا الإجراء العسكري خشية وقوفها وحيدة في وجه الدولة العثمانية، وتمكَّنت هذه الدولة الأخيرة من إخماد الثورة التي قامت في أبيروس. أما في تراقيا فقد اشتدت رياح الثائرين، وأخفقت السلطات العثمانية في السيطرة على الموقف حتى تدخلت بريطانيا في شهر (جمادى الأولى/ أيار) وعرضت على الثوار مشروعاً للصلح يتضمَّن إنشاء إدارة منفصلة في كل من أبيروس وتراقيا، وقد وافق الباب العالي على هذا الاقتراح[2].

وتمثَّلت **الثانية** في ثورة قام بها السكان النصارى في جزيرة كريت مستغلين نشوب الحرب العثمانية الروسية، وطالب الثوار بإدخال تعديلات على اللائحة الأساسية الصادرة في عام (١٢٨٥هـ/ ١٨٦٨م)، التي قسمت الجزيرة إلى خمسة أقسام إدارية، بهدف انتزاع مزيد من الامتيازات، وتدخلت الحكومة البريطانية أيضاً في هذه القضية، وعرضت على الحكومة العثمانية إدخال الترتيبات الإدارية وفقاً للمطالب الشرعية واحتياجات الجزيرة، ووافقت الحكومة العثمانية على هذا الاقتراح أيضاً، وسكنت الفتنة[3].

واقتربت القوات الروسية، في شهر (محرم ١٢٩٥هـ/ كانون الثاني ١٨٧٨م)، من مشارف إستانبول، وشاهد الجنود الروس بالعين المجردة مآذن ومساجد العاصمة التي أضحت مُهدَّدة جدياً باقتحام الجيش الروسي لها، وكانت روسيا

---

(١) محمد فريد بك: ص٦٣٩، ٦٤٠.

(٢) Miller: pp.378-381.

(٣) Ibid. pp.314-316.

تتحرق شوقاً لإعادة إحياء الدولة البيزنطية، في حين لم تتحرك الدول الأوروبية لوقفها عند حدّها[1].

وأمام هول الكارثة، طلب السلطان من روسيا وقف إطلاق النار وإبرام هدنة[2]، واشترطت هذه الأخيرة مبادئ عدة للاستجابة، منها:

١ ـ استقلال الصرب ورومانيا والجبل الأسود.

٢ ـ تتنازل الدولة العثمانية لها عن بعض الأراضي.

٣ ـ منح بلغاريا استقلالاً إدارياً.

٤ ـ جعل الإدارة في البوسنة والهرسك مستقلة.

٥ ـ تقرير غرامة حربية تدفعها الدولة لروسيا.

وافق السلطان على هذه المبادئ، وعقدت الهدنة في أدِرنة في (٢٧ محرم/ ٣١ كانون الثاني)[3].

تحقَّقت الهدنة بين الطرفين إلى حد مقبول، لكن التنافس الإنكليزي ـ الروسي ظل مهيمناً على الساحة السياسية، إذ لم تكن إنكلترا تعتقد أن هزيمة الدولة العثمانية ستكون بهذا الحجم الرهيب الذي بلغ حد الكارثة المروعة. صحيح أن الجيش الروسي لم يدخل إستانبول بل عسكر في ضواحيها، واحتلَّت مقدمته خط بيوك چكمجة وكوچك چكمجة، إلا أنه عندما حاول الدخول إلى العاصمة تلقى تهديداً من بريطانيا التي أمرت أسطولها البحري بالتحرك باتجاه إستانبول خشية احتلال الروس لها، فتصبح عندئذ الدولة العثمانية دولة تابعة لروسيا ما يُشكِّل تهديداً خطيراً للمصالح البريطانية في الشرق[4].

وعندما وصل الأسطول البريطاني إلى البوسفور، توتر الجو السياسي وتصاعد الموقف العسكري ولاح الخطر جسيماً أمام روسيا، فكانت حقاً في حيرة يائسة، فقد كان جيشها ممزقاً مجهداً، وإمداداتها هزيلة، وماليتها مرتبكة، فكان من المتعذر جداً أن يجازف القيصر الدخول في صراع مع عدو أو أعداء جدد، لذلك تخلَّى عن مشروعه، إلا أنه أبدى تحفظاً هو أن الجيش الروسي لن يدخل إستانبول إلا إذا أنزلت بريطانيا جنودها إلى البر.

---

(١) Jelavich, B: The Ottoman Empire. The Great Powers and the Straits Question 1880-1887: p.97.

(٢) الشناوي: جـ٢ ص١٠٨٦.

(٣) كامل، مصطفى: ص١٧٢.

(٤) صفوت: ص٤١. Jelavich: p.101.

معاهدة سان ستيفانو

نهجت روسيا أحكم الطرق في هذه الظروف الحرجة، فبدأت بإجراء مفاوضات في أدِرنة مع الحكومة العثمانية لتقرير معاهدة الصلح، ثم نقلت المفاوضات إلى سان ستيفانو، وهي قرية ساحلية صغيرة على بحر مرمرة تبعد عشرة أميال عن العاصمة إستانبول، وتمخَّض عن المفاوضات توقيع معاهدة سان ستيفانو في (٢٨ صفر/٣ آذار).

والواضح أن روسيا أملت، من وراء هذه المعاهدة، الاحتفاظ بجميع مكاسبها من دون أن تسيء إلى بريطانيا، واقترحت أن تجلو عن أدِرنة.

وأهم ما جاء فيها:

- تستولي روسيا، على قارص وأردهان وباطوم وبايزيد مع الأراضي الملحقة بهذه المدن، وبذلك امتدت الأراضي الروسية حتى أضحت قريبة من شمالي العراق وشمالي الشام والأناضول.

- تستولي روسيا على ذلك الجزء من بساربيا، الذي كان قد ضُمَّ إلى رومانيا عام (١٢٧٢هـ/١٨٥٦م)، وتتقدم إلى نهر الدانوب بحيث تكوِّن بداية اتحاد نهري البروت والدانوب إلى البحر الأسود حداً فاصلاً بين روسيا ورومانيا.

- إنشاء بلغاريا الكبرى التي تمتد من نهر الدانوب إلى بحر إيجة، وتُضم إليها الروملّي الشرقية ومعظم مقدونيا، وإزالة الوجود العثماني منها، وهدم التحصينات العسكرية، مع الاحتفاظ بالوجود العسكري الروسي فيها لمدة سنتين، ووضع تنظيمات خاصة بأوضاع المسلمين البلغار تحت إشراف روسيا.

- يكون مأمورو الحكومة وجنودها من النصارى، ويحكمها أمير ينتخبه السكان ويصدر السلطان فرماناً بتعيينه بعد موافقة الدول الأوروبية الموقعة على اتفاقية باريس، وتدفع الحكومة البلغارية جزية سنوية للسلطان.

- للقوات العثمانية الحق في المرور عبر طرق معينة داخل بلغاريا للوصول إلى الولايات العثمانية الواقعة فيما وراء بلغاريا، على أن يكون المرور مقصوراً على الجيش النظامي فقط.

- تحصل رومانيا على الاستقلال، ويُعوَّض عليها، عن المنطقة الخصيبة التي حُرمت منها، بإعطائها ثلثي إقليم دوبروجا.

- تحصل البوسنة والهرسك على حكم ذاتي، كما تحصل صربيا على استقلال تام ومخرج على البحر الأدرياتيكي، أما فيما يتعلق بمسلمي الصرب فلهم الخيار بين الإقامة أو المغادرة.

- إزالة الوجود العسكري والتحصينات العسكرية من شواطئ نهر الدانوب ومياه رومانيا والصرب والبلغار.

- حرية مرور السفن التجارية المتوجهة إلى روسيا والعائدة منها عبر المضائق، في وقت السلم وزمن الحرب، بشرط أن تكون حرية المرور مقصورة على السفن التابعة لدول حيادية زمن الحرب، ولا يحق للدولة العثمانية فرض حصار على الشواطئ المحصورة بين البحرين الأسود وآزوف، هذا بالإضافة إلى حرية مرور السفن الروسية عبر المضائق، وإغلاقها زمن الحرب في وجه السفن التابعة لدول هي في حال حرب مع روسيا.

- تدفع الحكومة العثمانية غرامة حربية باهظة، وتنفِّذ الأنظمة الأساسية السابقة الخاصة بجزيرة كريت، بناء على طلب سكانها، وتتعهد بإصلاح أوضاع الأرمن، وتعيين الحدود مع إيران.

- إعلان العفو العام، وإطلاق سراح السجناء السياسيين.

- المحافظة على أوضاع وحقوق وامتيازات القساوسة والرهبان من رعايا روسيا القاطنين في أراضي الدولة العثمانية، وكذلك الزوار الروس الذين يقيمون أو يتجوَّلون فيها، ويحمي السفير الروسي في إستانبول والقناصل الروس، في شتى أرجاء الدولة، حقوق هؤلاء الأشخاص وممتلكاتهم ومؤسساتهم الديرية[1].

تعقيب على معاهدة سان ستيفانو

إن دراسة متأنية لبنود معاهدة سان ستيفانو التسعة والعشرين توضح لنا الخريطة السياسية في البلقان كما أرادتها روسيا، وهي أكثر المعاهدات ضرراً بالدولة العثمانية[2]، أملتها دولة منتصرة على دولة منهزمة، وعلى قدَر حجم الهزيمة كان حجم الخسائر السياسية والمادية.

لقد فرضت روسيا على الحكومة العثمانية إنشاء كيانات سياسية نصرانية ذات حدود جديدة بعد إضافات إقليمية تزيد من رقعتها، ومنحتها الاستقلال التام أو الذاتي، وتدور في فلكها، وأجازت لنفسها الحق في احتلال هذه الكيانات احتلالاً مؤقتاً حتى تستطيع تنظيم شؤونها وبناء جيوشها.

واستولت روسيا على أقاليم عثمانية هامة في أوروبا وآسيا، ووضعت نظاماً جديداً

(١) تجد نص المعاهدة عند محمد فريد بك: ص٦٥٢ ـ ٦٦٤. وانظر: كامل، مصطفى ص١٧٣، ١٧٤. صفوت: ص٤٢. جرانت وتمبرلي: ج٢ ص١٩ ـ ٢٢.

(٢) كامل، مصطفى: ص١٧٣.

لمرور السفن في المضائق، وروعي فيه تحقيق مصالحها الحربية والتجارية. وفرضت على الدولة العثمانية غرامة حربية باهظة.

لقد أزالت روسيا كل نفوذ عثماني عن الأراضي العثمانية في أوروبا. ولم يبق للدولة فيها سوى أربع قطع صغيرة لا اتصال بين ثلاثة منها إلا بطريق البحر، ولا بين الثالثة والرابعة إلا بطريق ضيقة تمر عبر أراضي الصرب والجبل الأسود. بحيث يتيسر لإحدى الإمارتين منع الجيوش العثمانية من المرور بقطع الطريق عليها كلياً.

فالقطعة الأولى هي مدينة إستانبول وضواحيها. والقطعة الثانية هي مدينة سالونيك وشبه الجزيرة القريبة منها. أما الثالثة فمكونة من إقليم أبيروس وجزء من ألبانيا، والرابعة مكوّنة من إقليمي البوسنة والهرسك.

وما بقي من أملاك العثمانيين أُعطي جزء منه للصرب، وآخر للجبل الأسود، وشكّل الباقي إمارة بلغاريا الكبرى التي أحاطت بمدينة إستانبول من جميع جهاتها البرية. وأضحت ضخمة للغاية، من وجهة النظر البريطانية، لأنها ستكون الورقة الرابحة في يد روسيا. وبمقدورها أن تتحكّم في كل المنافذ إلى سالونيك وإستانبول، كما يمكن أن تكون بمثابة عتبة تخطو عليها روسيا إلى العاصمة العثمانية[1].

والواقع أن بلغاريا أضحت مرتبطة بالدولة العثمانية برباط ضعيف تَمثَّل في دفع الجزية وصدور فرمان سلطاني بتعيين أمير الدولة، وحق القوات العثمانية في عبور أراضيها.

وبحرمان الصرب من إقليم البوسنة وإنكاره عليها، تكون روسيا قد تخلّت عملياً عنها على الرغم من أنها ألحّت في سان ستيفانو على توسيع حدودها وعلى حصولها على نيش. وأوصت بلجوئها إلى النمسا ـ المجر لالتماس العون الدبلوماسي.

وهكذا ضاعت البلقان من الدولة العثمانية بحيث لم يبقَ لها سوى تراقيا وسالونيك وتساليا وأبيروس وجبال ألبانيا، ووجّهت روسيا ضربة قوية أصابت السلطان عبد الحميد الثاني في الصميم، ولم يكن قد مضى على ارتقائه السلطة إلا عاماً وخمسة أشهر، فكانت المعاهدة فاتحة سيئة لعهده، وإذلالاً للدولة.

مواقف الدول الأوروبية من معاهدة سان ستيفانو

إذا كانت روسيا قد نجحت في ترتيب أوضاع منطقة البلقان وفقاً لمصالحها، وفي استمالة معظم الدول الأوروبية الكبرى لالتزام الحياد أثناء الحرب؛ إلا أنها فشلت في مرحلة ما بعد الحرب، لأنها فرضت على الدولة العثمانية معاهدة مزَّقت أوصالها

---

(١) جرانت وتمبرلي: جـ٢ ص٢١، ٢٢.

بشكل لم تشهده من قبل، وانفردت بتحقيق مكاسب هائلة من دون أن تنال الدول الأوروبية نصيباً من الأسلاب، وأضحى بوسع القيصر أن يقرر بمفرده مصير الشرق، متجاوزاً إلى حد بعيد الحقوق التي اعترفت بها له الاتفاقيات المعقودة قبل بدء الحرب، ما عُدَّ إخلالاً بمبدأ التوازن الدولي[١].

لذلك، قوبلت المعاهدة بعاصفة من الاحتجاج، من جانب دول البلقان وبريطانيا والنمسا. فقد شعرت دول البلقان أن التوازن في شبه الجزيرة قد اختل لصالح بلغاريا الواقعة تحت النفوذ الروسي[٢].

ورأت إنكلترا أن المعاهدة أعطت روسيا مركزاً في الشرق الأدنى لا يتفق في نظرها مع سلامة مواصلاتها إلى الهند[٣]، بفعل أن ظهور دولة بلغاريا الكبرى على حساب الممتلكات العثمانية وعلى آمال اليونان، بالإضافة إلى أنها ستكون ذراعاً لروسيا تُحركه متى شاءت إلى قلب الدولة العثمانية، ما يضعها تحت رحمتها ورحمة حلفائها في البلقان، فضلاً عن حرية مرور السفن الروسية عبر المضائق وصولاً إلى المياه الدافئة وإغلاقها في زمن الحرب بوجه السفن التابعة لدول هي في حال حرب مع روسيا، كما أن سيطرة هذه الأخيرة على مدن هامة في آسيا جعلها على مقربة من العراق وشمالي الشام، وهما إقليمان لهما أهمية عسكرية واقتصادية بالغة في السياسة البريطانية، ما يجعل تحكُّم الجيش الروسي بالخليج العربي والهند ممكناً، يضاف إلى ذلك، أن إنكلترا لم ترضَ عن ازدياد النفوذ الروسي في بلغاريا من دون أن يكون للنمسا نفوذ معادل في غربي البلقان[٤].

وكانت الامبراطورية النمساوية ـ المجرية من أشد الدول اعتراضاً على معاهدة سان ستيفانو لأنه لم يرد فيها نص يسمح لها باحتلال البوسنة والهرسك، كما أقلقها قيام دولة بلغاريا الكبرى واتساعها نحو الغرب، ما عُدَّ انتهاكاً لاتفاقية الثامن عشر من شهر آذار عام ١٨٧٧م[٥]. ورأت النمسا في تصرف القيصر أمراً شائناً، لأنه بعد أن تحقق له النصر نقض وعده للامبراطور النمساوي، والجدير بالذكر أن النمسا كانت تتطلع إلى احتلال هاتين الولايتين لتعويض خسائرها في إيطاليا بعد هزيمتها أمام بروسيا في عام (١٢٨٣هـ/١٨٦٦م)، لذلك هدَّدت باحتلالهما الآن، وأعلنت التعبئة العامة في دلماسيا وفي ولايات الدانوب، كما رأت أن السلام بين الدولة

---

(١) كامل، مصطفى: ص١٧٤، ١٧٥.
(٢) سنو: ص٢٢.
(٣) صفوت: ص٤٢.
(٤) المرجع نفسه.
(٥) كامل، مصطفى: ص١٧٥.



خريطة البلقان سنة ١٨٠٠ ـ ١٨٧٨

+ حدود الدولة العثمانية في أوروبا سنة ١٨٠٠

// حدود الدولة العثمانية بمقتضى معاهدة باريس ١٨٥٦ والدول المحددة ظلَّت اسمياً تابعة للسلطنة العثمانية

العثمانية وروسيا هو مسألة أوروبية عامة يجب أن تحظى باتفاق الدول الكبرى، ودعت إلى عقد مؤتمر دولي[1].

وأبدت بروسيا مساعدة أدبية لروسيا، ووقفت فرنسا على الحياد المطلق بفعل خسارتها الحديثة في الحرب مع بروسيا[2]، وكذلك كان موقف إيطاليا التي لم يكن لها من مصلحة في هذه القضية.

وهكذا وُجدت المعارضة الشديدة لمعاهدة سان ستيفانو والرغبة الأوروبية في إعادة النظر بمضمونها، وإذ شعرت روسيا بعزلتها، أمكن إقناعها بعرض المعاهدة على الدول، وقبول الاقتراحات التي كانت تعدها، في غير هذه الأحوال، مهينة لكرامتها، جارحة لعزتها[3].

مؤتمر برلين

في هذا المناخ الدولي المتأزم، كانت الفرصة كبيرة لبسمارك كي يقوم بدور المنقذ للسلام العالمي، بدعوة إلى عقد مؤتمر تحل فيه أوروبا مشكلاتها على حساب الدولة العثمانية، من دون إراقة دماء الأوروبيين[4].

أيدت بريطانيا والنمسا عقد المؤتمر، وربطت الأولى مشاركتها فيه بمناقشة بنود اتفاقية سان ستيفانو، إلا أن روسيا رفضت ذلك في البداية ثم ما لبثت أن وافقت على أثر الإجماع الدولي حول تلك المسألة، وشعورها باستحالة خوض حرب أخرى بفعل سوء وضعها الاقتصادي والعسكري، وحتى تحافظ على مكتسباتها حاولت الحيلولة دون حصول تقارب إنكليزي - نمساوي كي تأتي الدولتان إلى المؤتمر بدون اتفاق مسبق بينهما، لذلك دخلت في مفاوضات مع النمسا من دون التوصل إلى نتائج إيجابية، بفعل تضارب المصالح.

وأجرت في الوقت نفسه مباحثات مع إنكلترا عبر سفيرها في لندن للوقوف على رأيها حول تعديل بنود المعاهدة، وتَمَّ التوصل بين الجانبين إلى اتفاق تعهدت روسيا بموجبه ألَّا تمتد بلغاريا جنوبي جبال البلقان، ووافقت إنكلترا مقابل ذلك على أن تستولي روسيا على باطوم وقارص وجنوبي بساربيا[5].

واشترطت فرنسا أن تكون عضويته مقصورة على الدول الموقعة على اتفاقية

---

(١) كامل، مصطفى: ١٧٢، ١٧٣، ١٧٥. جرانت وتمبرلي: جـ٢ ص٢٢.

(٢) المقصود هنا حرب ١٨٧٠ - ١٨٧١م والتي خسرت فيها فرنسا الألزاس وجزءاً من اللورين لصالح بروسيا لكنها استردّت السافوا ونيس.

(٣) فيشر: ص٣٧١.

(٤) مصطفى: ص٢٤٥.

(٥) كامل، مصطفى: ص١٧٥. جرانت وتمبرلي: جـ٢ ص٢٢، ٢٣.

باريس لعام (١٢٧٢هـ/ ١٨٥٦م)، وألّا يتعرض المؤتمر في مناقشاته لمسائل مصر والشام وتونس، وحقوق فرنسا في الأماكن المقدسة في فلسطين[١].

وجرت مفاوضات سابقة بين المندوبين على هامش عقد المؤتمر، سُوِّيت فيها المشكلات المنوي بحثها، وكان سالزبوري، وزير خارجية بريطانيا، قد وافق على البنود المبحوثة شرط أن تتخلّى روسيا عن مشروع بلغاريا الكبرى، وأن تتقلّص هذه إلى ثلث الرقعة الموضوعة في معاهدة سان ستيفانو فتمتد من الجنوب إلى جبال البلقان، أما مقدونيا وساحلها الجنوبي فيعادان إلى الدولة العثمانية، ويُطلق على القسم الثالث الواقع جنوبي الجبال مباشرة اسم الروملّي الشرقية، التي تتمتع بالحكم الذاتي تحت السيادة العثمانية المباشرة[٢].

ويبدو أن الهدف البريطاني الحقيقي من وراء هذه الترتيبات كان استراتيجياً ملحاً، ذلك أن عودة الروملّي الشرقية إلى الدولة العثمانية، حتى جبال البلقان، يؤمن لهذه الدولة خطاً محصناً يدفع عن إستانبول وأدِرنة خطر تقدم الروس من جهة الدانوب. والراجح أن دزرائيلي، رئيس الوزارة البريطانية، اعتقد أنه حمى العثمانيين، من الجانب الأوروبي، من خطر هجوم روسي في المستقبل، والجدير بالذكر أنه لم يُحط الدولة العثمانية علماً بهذه المفاوضات، كما أمَّن طريق بريطانيا إلى الهند بمفاوضات مباشرة مع الدولة العثمانية، ولم يُحط روسيا علماً بها، ورأى أن الخطر المنبعث من أرمينيا هو الذي يجب الاحتراس منه، ويجب أن يقابل اقتراح روسيا الحصول على باطوم وأردهان وقارص، باحتلال جزيرة أو موقع على شاطئ آسيا الصغرى يوازي وجود روسيا في أرمينيا، بالإضافة إلى جزيرة قبرص مفتاح غرب آسيا، وهي ملائمة كنقطة للوثوب إلى مصر.

وفي الاتفاق السري الذي عُقد بين الدولتين العثمانية والبريطانية، أجازت الأولى للثانية احتلال قبرص إذا ضمَّت روسيا الأقاليم العثمانية المذكورة في آسيا أو إحداها، وأرادت أن تتوسع على حساب الأقاليم العثمانية الأخرى، على أن تدافع بريطانيا بقوة السلاح عن أملاك الدولة العثمانية المتبقية في المنطقة ضد روسيا والتي ستُحدِّدها معاهدة السلام النهائية[٣]. ووعد السلطان مقابل ذلك بإدخال الإصلاحات الضرورية لحماية النصارى، وغيرهم من رعايا الدولة في هذه الممتلكات الآسيوية، وَوُقِّع الاتفاق في (٣ جمادى الآخرة ١٢٩٥هـ/ ٤ حزيران عام ١٨٧٨م)[٤].

---

(١) كامل، مصطفى: ص١٧٧.

(٢) جرانت وتمبرلي: ج٢ ص٢٢، ٢٣.

(٣) صفوت: ص٤٣.

(٤) أُضيفت إلى الاتفاقية إضافتان: الأولى في الأول من شهر تموز، تتعلق بربط إدارة الجزيرة من =

وعقدت بريطانيا، في نهاية المطاف، اتفاقاً سرياً مع النمسا ـ المجر كان بمثابة الدافع لتشجيعها على تسوية الموقف في بلغاريا، وأجاز لها احتلال البوسنة والهرسك.

وخلاصة القول، إنه كان هناك اتفاق سري بين بريطانيا وبين كل من روسيا والنمسا ـ المجر والدولة العثمانية قبل افتتاح المؤتمر، على أن كلاً من روسيا والنمسا ـ المجر لم تعلم شيئاً عن اتفاقية قبرص، وأن الدولة العثمانية لم تعرف شيئاً عن اتفاقية البوسنة والهرسك، وعلى غرار أعظم المؤتمرات نجاحاً كان هذا المؤتمر ناجحاً نتيجة للاتفاق سلفاً على المسائل الرئيسة.

وعرض بسمارك أن تكون برلين مقراً للمؤتمر، وبالفعل اجتمع المؤتمرون في (٢٢ جمادى الآخرة/ ٢٣ حزيران) برئاسة بسمارك نفسه، وقد سمح لوفود عن اليونان والصرب ورومانيا والجبل الأسود وإيران والأرمن واليهود بالحضور بصفة مراقب، وشاركت فيه سبع دول أوروبية كبرى هي: الدولة العثمانية، بريطانيا، فرنسا، روسيا، ألمانيا، إيطاليا والنمسا ـ المجر، ومثَّل الدولة العثمانية كل من قره تودري باشا والمشير محمد علي باشا وسعد الله بك الألجي، وكان عليهم أن يدافعوا عن حقوق الدولة أمام تحدي الدول الأوروبية.

وانتهى المؤتمر إلى قرارات أعادت رسم خريطة البلقان من جديد[1]، وكانت كلها موجهة ضد مصالح الدولة العثمانية الضعيفة، حيث سعت كل دولة إلى اقتطاع ما يمكن اقتطاعه من أراضيها بوسيلة شريفة أو بوسيلة تآمرية، والحقيقة أن معاهدة برلين، الموقعة في (١٣ رجب/ ١٣ تموز) استعادت بعض بنود الاتفاق المعقود في سان ستيفانو وعدَّلت بعضها الآخر.

ففي أوروبا، شُطرت بلغاريا الكبرى إلى ثلاثة أقسام هي:

١ ـ **إمارة بلغاريا**: تمتد من حوض نهر الدانوب إلى جبال البلقان جنوباً وعاصمتها صوفيا[2]، وتكاد تكون مستقلة، ولها حكومة نصرانية وقوات عسكرية من سكان البلاد، يحكمها أمير نصراني منتخب، ويصدر السلطان فرماناً بتعيينه بعد

= قِبَل بريطانيا بالوجود الروسي في الأقاليم الأسيوية، المذكورة أعلاه، وما يتبع ذلك من تشريعات تختص بهذه الإدارة. أما الإضافة الثانية فقد تمت في الرابع عشر من شهر آب، خوّلت فيها الحكومة العثمانية الحكومة البريطانية سلطات تشريعية وإدارية تنظيمية كاملة، طالما كان الاحتلال البريطاني للجزيرة قائماً. انظر نص الاتفاقية عند: Hurewitz: I, pp.187-189.

(١) راجع نص معاهدة برلين عند محمد فريد بك: ص٦٧٩ ـ ٦٩٧. وعند: Hurewitz, I, pp.173, 174.

(٢) كامل، مصطفى: ص١٧٩.

موافقة الدول الكبرى، وتدفع هذه الحكومة جزية سنوية للسلطان الذي يكفل الحريات الدينية، وتقرر ألا تبقى القوات العثمانية في هذه الإمارة وأن تهدم التحصينات العسكرية المقامة فيها(١).

٢ ـ **ولاية الروملّي الشرقية**: تقع جنوبي جبال البلقان مباشرة بين مقدونيا وأدرنة، وعاصمتها مدينة فيليبوليس(٢)، وُضِعت تحت النفوذ العثماني مع إدارة داخلية مستقلة، وحُظِّر إقامة الجيوش العثمانية فيها، بل يكون للدولة العثمانية الحق في الدفاع عن حدودها البرية والبحرية، مع تخويلها بناء منشآت عسكرية ترابط فيها قوات عثمانية نظامية، وتقرر أن يحكم هذه الولاية أمير نصراني منتخب ويصدر السلطان فرماناً بتعيينه بعد موافقة الدول الكبرى، ويكون تابعاً للدولة من الناحيتين السياسية والعسكرية.

٣ ـ **مقدونيا وساحلها الجنوبي**: يعادان إلى الدولة العثمانية(٣).

وبذلك استعادت الدولة العثمانية سواحل بحر إيجة، التي تشكل حلقة اتصال للولايات العثمانية في أوروبا بما فيها ميناء تولة.

والواضح أن تقسيم بلغاريا الكبرى كان انتصاراً للدبلوماسية البريطانية وهزيمة لروسيا، لأنه أدّى إلى تحجيم نفوذها في البلقان، لكن هذا الانقسام لم يعمِّر طويلاً، إذ انضم القسمان الأولان إلى بعضهما البعض بعد سبع سنوات، وكانت بريطانيا من مؤيديه في حين عارضته روسيا(٤).

وغنمت النمسا ـ المجر حصة كبيرة، فبناء على اقتراح بسمارك، الذي حظي بتأييد بريطانيا، سُلِّمت إليها ولايتا البوسنة والهرسك لاحتلالهما سياسياً، وسنجق نوفي بازار، الواقع على طريق سالونيك، لاحتلاله عسكرياً، على أن تظل الإدارة فيه عثمانية، وأُجبر المندوبون العثمانيون، تحت الضغط، على توقيع اتفاق سري معها، تقرر فيه أن هذا الاحتلال للولايتين لا يُعد ماساً بحقوق السيادة العثمانية، لكن الأحداث اللاحقة دلت على أن هذا الاحتلال المؤقت كان بمثابة مقدمة لعملية ضمٍّ نهائي بصفة رسمية تمت بعد ثلاثين عاماً، أي في عام (١٣٢٦هـ/١٩٠٨م)(٥). وبعد هذا الإجراء أضحى هناك وجود نمساوي في غربي البلقان، يقابله وجود روسي في شرقه، وقد فصل هذا الاحتلال بين الصرب والجبل الأسود، ولما احتج مندوبو

---

(١) الشناوي: جـ٢ ص١١٠٢، ١١٠٣.
(٢) كامل، مصطفى: ص١٧٩.
(٣) المصدر نفسه. الشناوي: جـ٢ ص١١٠٣.
(٤) Miller: p.389. Jelavich: p.145.
(٥) Miller: pp.390, 391.

الإمبراطورية النمساوية المجرية
ترانسلفانيا
نهر بروت
البوسنة
رومانيا ١٨٨١
البحر الأسود
الهرسك
بلغاريا
الروماللي
صوفيا
إيطاليا
موناستير
سلانيك
أدرنة
استانبول
بحر مرمرة
أنقرة
بورصة
برغمة
اليونان
الأناضول
كفالونية
أزمير
قونية
أنطاليا
خليج الإسكندرون
رودس
البحر الأبيض المتوسط

+++ حدود الدولة العثمانية بموجب معاهدة برلين سنة ١٨٧٨م

الدولة العثمانية على هذا الإجراء، أجابهم بسمارك بأن هدف المؤتمر رعاية مصالح الدول الأوروبية، وليس رعاية مصالح الدولة العثمانية[1].

ولما كانت إمارة الجبل الأسود شديدة الميل لروسيا، فقد تقلّصت حدودها عما مُنح لها في سان ستيفانو، على الرغم من حصولها على ميناء انتيباري على البحر الأدرياتيكي، ووضعت الصرب عملياً في منطقة نفوذ النمسا ـ المجر، وأعلن استقلال هذه الولايات الثلاث: الصرب والجبل الأسود ورومانيا التي أُعطيت جزءاً من مقاطعة دوبروجا[2].

وأُضيف إلى مملكة اليونان أجزاء واسعة من الأراضي لتوسيع حدودها من جهة الشمال مع أنها لم تشترك في الحرب، أما المقاطعات اليونانية الباقية تحت الحكم العثماني فظلّت في عهدة الدولة على أن يُطبق عليها ما يُطبق على الروملّي الشرقية من نظم سياسية وإدارية[3].

وشهد حوض البحر الأبيض المتوسط، بموجب ترتيبات مؤتمر برلين، تعديلاً جوهرياً نتيجة ضربة دزرائيلي المتعلقة بقبرص. ففي مقابل حماية غير أكيدة للأملاك العثمانية الآسيوية اقتنصت بريطانيا قبرص، وحتى ترضي فرنسا لفتت نظرها إلى تونس، فعندما أكدت روسيا عزمها على الاحتفاظ بقارص وأردهان وباطوم في شرقي البحر الأسود، كشف دزرائيلي النقاب عن اتفاقية قبرص، وأصدر الأوامر إلى الأسطول البريطاني بالتوجه إلى هذه الجزيرة.

وباحتلالها لقبرص، تكون بريطانيا قد حقّقت توسعاً استعمارياً على حساب الدولة العثمانية، وسيطرت على البحر الأبيض المتوسط[4]، وستتخذ من هذه الجزيرة في المستقبل نقطة للوثوب إلى مصر لتكون النتيجة النهائية تأمينها طريق الهند، وهو الهدف الاستراتيجي الذي سعت إليه منذ التوسع الاستعماري.

وقرر المؤتمرون أن تتنازل الدولة العثمانية لروسيا عن أراضي أردهان وقارص وباطوم، على أن يكون الميناء الأخير حراً. وهكذا امتد النفوذ الروسي إلى آسيا، واتسع بعد إخضاع الروس لبلاد القوقاز كلها، وأضحت حدود روسيا متاخمة لحدود أرمينيا العثمانية، وأصبح باستطاعة الروس الهبوط إلى آسيا الصغرى وإلى شمالي الشام والعراق[5].

---

(١) كامل، مصطفى: ص١٨٠. (٢) المصدر نفسه: ص١٨١.

(٣) المصدر نفسه: ص١٨٠، ١٨١.

(٤) كانت بريطانيا قد استولت على مضيق جبل طارق وعلى جزيرة مالطة.

(٥) تاريخ الدولة العثمانية، بإشراف روبير مانتران: الجزء الثاني، الفصل الثاني عشر، فترة التنظيمات، بقلم بول دومون: ص١٥١.

وقرر المؤتمر أن تسترد الدولة العثمانية وادي الأكراد ومدينة بايزيد، وأن تتنازل لإيران عن مدينة ختر[1].

وتعرض المؤتمر إلى الإصلاحات الداخلية المراد إجراؤها، لتحسين أوضاع النصارى من رعايا الدولة وبخاصة الأرمن، وقد أُلزمت الدولة بإفادة الدول الأوروبية عن الإجراءات المتخذة للوصول إلى هذه الغاية، وعلى الدول الأوروبية مراقبة ذلك.

جعلت قرارات مؤتمر برلين موقف الدولة العثمانية أكثر سوءاً من موقفها وفقاً لاتفاقية سان ستيفانو، إذ أضافت خسائر جديدة وفادحة نزلت بها في أوروبا وآسيا وإفريقيا وحوض البحر الأبيض المتوسط، أُرغمت على التنازل عنها، وكشفت بشكل سافر عن أطماع الدول الأوروبية في تفتيت وحدتها، واقتسام ممتلكاتها.

وعلى هذا النحو، اقترنت بداية حكم السلطان عبد الحميد الثاني بمجموعة من الكوارث نزلت بالدولة التي سارت بخطى سريعة نحو نهايتها.

الأزمات السياسية التي واجهت عبد الحميد الثاني بعد مؤتمر برلين

تمهيد

كشفت قرارات مؤتمر برلين عن ضعف الدولة العثمانية، فاستغلَّت الكيانات السياسية والقومية هذا الضعف، وقامت بانتفاضات على الحكم المركزي بهدف الحصول على الاستقلال الكامل[2]، وفي الوقت نفسه لم تنفك الدول الأوروبية تحيك الدسائس ضد الدولة، وتشجع القوميات على الثورة بهدف اقتطاع أجزاء أخرى من أملاكها.

وهكذا توالت الأزمات السياسية في وجه السلطان عبد الحميد الثاني، بعد الحرب العثمانية ـ الروسية ومؤتمر برلين، وتكمن أسبابها في:

أ ـ نمو الروح القومية في البلقان، ومحاولة البلقانيين توسيع أراضيهم على حساب الأراضي العثمانية.

ب ـ تطلُّع بعض الشعوب الشرقية إلى الاستقلال، وبخاصة الأرمن في آسيا.

جـ ـ أطماع الدول الأوروبية الكبرى، باستثناء ألمانيا، في الاستيلاء على ما تبقّى من أقاليم للدولة.

---

(١) دومون: ص١٥١.

(٢) كامل، مصطفى: ص١٩١.

والواقع أن ظهور التكتلات الأوروبية قلَّل من إمكان تنفيذ قرارات مؤتمر برلين إلا إذا سارت وفق الأهداف الخاصة لدول هذه التكتلات، وحيث إن مصالح الدول الأوروبية متضاربة، سارت الأمور نحو فكرة استخدام التهديد باللجوء إلى القوة عند العمل على تغيير الوضع الراهن في أي بقعة من أراضي الدولة لمصلحة الدول الأوروبية.

وسنرصد في السطور التالية أهم هذه الأزمات السياسية التي أقضَّت مضاجع السلطان عبد الحميد الثاني.

احتلال بريطانيا لقبرص

أدركت بريطانيا، بعد الحرب العثمانية ـ الروسية، مدى التدهور الذي وصلت إليه السلطنة العثمانية، ففقدت الأمل في نهوضها، لذلك قرَّرت التخلّي عن سياستها التقليدية تجاهها، المتمثلة بالمحافظة على استقلالها وسلامة أراضيها، لتشارك باقي الأطراف الأوروبية في تقسيمها.

كان سالزبوري وزير الخارجية صاحب هذا الاتجاه الجديد في السياسة البريطانية[1]. لقد خشي الساسة البريطانيون من استيلاء الروس على أردهان وقارص وباطوم، وتمسكهم بهذه الأقاليم، ما يُسهِّل لروسيا الطريق للانسياب إلى سهول العراق وبلاد الشام والإسكندرون، فتقطع بالتالي طريق الهند على بريطانيا.

وكانت سياسة بريطانيا تسير سيراً حثيثاً في سبيل تأمين طريق الهند، وتشكل جزيرة قبرص نقطة استراتيجية مهمة على هذا الطريق، وقد وصفها دزرائيلي بأنها مفتاح غرب آسيا[2]، لذلك تطلعت منذ زمن إلى وضع يدها على هذه الجزيرة، وقد جاءتها الفرصة لتحقيق تلك الرغبة عندما نشبت الحرب العثمانية ـ الروسية وقبيل توقيع معاهدة برلين.

كانت الدولة العثمانية عندما نشبت الحرب تمر في أحرج وأقسى ظروفها، وهي بحاجة إلى دولة كبرى تقف إلى جانبها وتشد أزرها أمام توثب الدول الأوروبية الطامعة في تفتيتها ووراثتها، فرأت في بريطانيا أنسب ما تحتاجه.

وكانت بريطانيا من جانبها تتظاهر بالولاء للدولة، لتحقيق غايتها، وقد انخدع الساسة العثمانيون بهذا التظاهر، وظنوا أنها خير معين لهم، فلما انتهى مؤتمر برلين انكشفت الحقائق، فإذا بريطانيا تشارك الدول الأوروبية في اقتطاع حصتها من أملاك الدولة العثمانية، وتتطلع إلى قبرص.

---

(1) الشناوي: جـ2 ص1105.

(2) جرانت وتمبرلي: جـ2 ص23.

تطلع سالزبوري إذن إلى قبرص بعد أن استبعد احتلال مصر لعدم إغضاب فرنسا، والتسبب في نزاع معها في الوقت الذي لم تكن فيه بريطانيا مستعدة لتحمل تبعاته، كما استبعد جزيرة كريت لدواع استراتيجية، فقبرص أقرب إلى مصر، وبالتالي فهي تشرف على قناة السويس.

كان على سالزبوري أن يخلق ما يبرر إقدامه على هذه الخطوة أمام السلطان عبد الحميد الثاني، ببذل الوعود ووقوف بريطانيا إلى جانب الدولة العثمانية في مؤتمر برلين، وأنها ستتكفل بالدفاع عنها ضد أي هجوم روسي على إستانبول أو على الممتلكات العثمانية في آسيا، أو غير ذلك من المبررات[١]. ومارس السفير البريطاني في إستانبول، لايارد، في الوقت نفسه، الضغط على السلطان الذي رضخ وأرغم على قبول احتلال بريطانيا لقبرص.

وتم التوقيع، في (٣ جمادى الآخرة ١٢٩٥هـ/ ٤ حزيران ١٨٧٨م)، على المعاهدة، كما ذكرنا من قبل، التي أُطلق عليها «اتفاقية التحالف الدفاعي»، أجازت فيها الدولة العثمانية لبريطانيا أن تحتل قبرص، مقابل دفاع هذه الأخيرة عن أراضي الدولة العثمانية في آسيا إذا أصرت روسيا على الاحتفاظ بالأقاليم التي ذكرناها من قبل[٢].

وهكذا تظاهرت بريطانيا أمام الدولة العثمانية بمظهر الصديق وأقنعتها، تحت التهديد أحياناً، بوجوب عقد هذه المعاهدة حتى سلخت بموجبها قبرص عن جسمها.

والواقع أن الأسباب التي ساقتها بريطانيا، والتي ورد ذكرها في الاتفاقية، لم تكن جديَّة، إنَّما كانت مجرد ذرائع استهدفت منها إيقاع الخديعة بالدولة العثمانية خدمة لمصالحها الهادفة إلى التوسع الاستعماري، والمحافظة على المكتسبات الاستعمارية، بدليل أن الأحداث اللاحقة أثبتت عدم صحتها، فبريطانيا لم تساند الدولة العثمانية في مؤتمر برلين، وإنَّما وقفت إلى جانب النمسا ـ المجر والشعوب البلقانية، كما أن روسيا لم تقم بمهاجمة أملاك الدولة في السنوات التي تلت عقد المؤتمر، بالإضافة إلى أن بريطانيا حوَّلت الاحتلال المؤقت إلى احتلال دائم، خلافاً لما نص عليه الملحق الخاص بالاتفاقية[٣].

---

(١) كامل، مصطفى: ص١٧٧.

(٢) راجع نص الاتفاقية عند محمد فريد بك: ص٦٧٢.

(٣) كامل، مصطفى: ص١٧٧. الشناوي: جـ٢ ص١١٠٨.

احتلال فرنسا لتونس

ظلت الاتفاقية التي عقدتها بريطانيا مع الدولة العثماينة طي الكتمان، ولم يعلم بها سوى المستشار بسمارك والكونت أندراسي، إلّا أنّهما لم يعترضا عليها لأنها تتوافق مع مصالح بلادهما من جهة، ولتعهد سالزبوري بالوقوف إلى جانبهما في مؤتمر السلام من جهة إخرى، ولم ينتشر خبر المعاهدة إلا في (٧ رجب/ ٧ تموز) عندما أشرفت أعمال المؤتمر على الانتهاء(١).

وثارت ثائرة فرنسا عندما علمت بخبر هذه الاتفاقية، لكن سالزبوري وبسمارك كانا مستعدين لاسترضائها، وتقديم عرض مقابل لها وهو احتلال تونس. كان هدف سالزبوري عدم إثارة شكوكها ومخاوفها في بريطانيا حتى لا تنضم إلى المعسكر الروسي(٢)، أما بسمارك فقد أراد أن تتلهى فرنسا بتونس، كي تُوجه نشاطها السياسي والعسكري خارج القارة الأوروبية، ولا تفكر في استعادة الألزاس واللورين من جهة، وإبعادها عن إيطاليا، ثم خلق التنافس بينهما لأنه كان يعلم أن هذه الأخيرة تتطلع أيضاً إلى تونس، من جهة أخرى(٣).

وكانت فرنسا تتطلع دائماً إلى تونس لضمها إلى الممتلكات الفرنسية في إفريقيا، أو لفرض الحماية الفرنسية عليها تمهيداً لهذا الضمّ، كما أن وجود دولة إسلامية مستقلة في غربي الجزائر، وهي مراكش، ونيابة إسلامية في شرقها، وهي تونس، أثار قلق ومخاوف العسكريين الفرنسيين والمستوطنين في الجزائر، لذلك كان هؤلاء متحمسين لقيام فرنسا بغزو تونس(٤).

وهكذا جعلت اتفاقية قبرص من تونس موضوعاً للمناقشة بحجة المحافظة على التوازن الدولي في الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط(٥).

ودارت المباحثات بين الدولتين البريطانية والفرنسية على مرحلتين، تمَّت المرحلة الأولى أثناء انعقاد مؤتمر برلين، في حين تمَّت الثانية في لندن بعد انتهاء المؤتمر وعودة الوفد البريطاني، واتفق الطرفان على خطة اقتسام مناطق النفوذ في الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط.

وسرعان ما غضَّت فرنسا الطرف عن احتلال بريطانيا لقبرص، وقبلت العرض البريطاني باحتلال تونس بوصفها ولاية عثمانية لا تستطيع الدولة العثمانية الدفاع

---

(١) صفوت: مؤتمر برلين ص٥٣، ٥٤. (٢) الشناوي: جـ٢ ص١١١٠.
(٣) كامل، مصطفى: ص٢٠٧. جرانت وتمبرلي: جـ٢ ص٩.
(٤) العقاد، صلاح: المغرب العربي ص١٩٧. (٥) صفوت: ص٥٥.

عنها، كما تشجعت بالتأييد الألماني لها، وهدأت ثائرة الرأي العام الفرنسي[١].

وما أيسر من إيجاد المبررات لتنفيذ عملية الغزو، وقد توصل جيل فري، رئيس الوزارة الفرنسية، إلى ثلاثة أنواع من المبررات:

الأول: يتعلق بحوادث الحدود، وتتمثل في تحركات قبائل الكرومير التي تسكن شمال غربي تونس.

الثاني: يتعلق بالأوضاع الدولية، وتتمثل في ازدياد النفوذ الإيطالي في تونس.

الثالث: يتعلق بتقرب التونسيين من حركة الجامعة الإسلامية التي كان يتزعمها السلطان عبد الحميد الثاني.

وحرص على إعطاء الحملة الطابع التأديبي[٢].

وفي (٢٤ جمادى الأولى ١٢٩٨هـ/ ٢٤ نيسان ١٨٨١م) اجتازت القوات الفرنسية حدود تونس، في حين نزلت قوات أخرى في ميناء بنزرت، في الأول من (جمادى الآخرة/أيار)، ووصلت في الحادي عشر منه إلى قصر الباي محمد الصادق، المعروف بقصر البارود، وقدَّمت إليه فرنسا نص المعاهدة التي نظمها جيل فري لتنظيم العلاقات بين تونس وفرنسا[٣] التي وصفت الاحتلال بأنه مؤقت.

احتجت الدولة العثمانية على ذلك، لأن تونس هي جزء من أملاكها، وأن الاعتداء عليها يُعدُّ اعتداءً على الدولة، وأرسلت مذكرة بهذا المعنى إلى فرنسا وإلى الدول الأوروبية لكن لم يؤخذ باحتجاجها[٤].

وثبَّتت فرنسا أقدامها في البلاد، ومنذ عام (١٣٠٠هـ/١٨٨٣م) استخدمت لفظة الحماية لتحديد علاقتها بتونس، وأضحى الباي لا يملك إلا سلطة وهمية.

احتلال بريطانيا لمصر

لم يكن ضياع تونس من الدولة العثمانية هو النتيجة الوحيدة لاتفاق بريطانيا وفرنسا وبروسيا، في أثناء انعقاد مؤتمر برلين وبعده، وقد أكَّدت كل من بريطانيا وفرنسا، في المحادثات التي جرت بينهما، تساوي نفوذهما في مصر[٥] بدون اعتبار لسلطة الخديوي إسماعيل. ولما حاول هذا الخديوي التصدي لهذه المؤامرة ثارت الدولتان عليه وطلبتا من السلطان خلعه، وفعلاً أصدر السلطان عبد الحميد الثاني

---

(١) الشناوي: جـ٢ ص١١١٢.

(٢) كامل، مصطفى: ص٢٠٧. الشناوي: جـ٢ ص١١١٤. العقاد: ص١٩٨، ١٩٩، ٢٠١.

(٣) تجد نص المعاهدة عند: كامل، مصطفى: ص٢١٠، ٢١١. والعقاد ص٢٠٥ ـ ٢٠٧.

(٤) المصدر نفسه: ص٢٠٩، ٢١٠. (٥) صفوت: ص٥٥.

إرادة سنية خلع فيها إسماعيل وعيَّن ابنه توفيق خديوياً لمصر، وذلك في (٦ رجب ١٢٩٦هـ/ ٢٦ حزيران ١٨٧٩م)[1].

كان هذا التصرف إحدى أخطاء السلطان عبد الحميد الثاني، وقد كشف عن ضعف شخصيته أمام الدول الأوروبية، كما اتسمت سياسته، تجاه المسألة المصرية، بالاضطراب وقصر النظر والتخبط والضعف، ما سهَّل لبريطانيا تحقيق هدفها الرئيس والأمثل في نظرها وهو انفرادها باحتلال مصر في نهاية المطاف[2].

وفقدت الحكومة المصرية هيبتها نهائياً، إذ لم يكن توفيق إلا مجرد دمية، وأصبح لبريطانيا وفرنسا من الناحية العملية سيطرة مشتركة[3] وحق خلع وتولية حكام مصر. وعمدت بريطانيا، بدءاً من عام (١٢٩٧هـ/ ١٨٨٠م)، إلى زيادة تدخلها في الشؤون الداخلية لمصر، بحجة إعادة تنظيم ماليتها التي أشرفت يومئذ على الإفلاس، ولجأت إلى بسط حماية مقنَّعة، مارست في ظلالها سلطات واسعة لا حد لها، وقد أدى استسلام توفيق إلى نمو الشعور القومي وغليانه واندلاع الثورة العرابية[4].

ثم ظفرت بريطانيا بسيطرة انفرادية على قناة السويس التي عدَّتها شرياناً رئيساً للمواصلات بين بريطانيا وباقي أجزاء امبراطوريتها، وغدا الاحتفاظ بنفوذها في مصر ركناً رئيساً في سياستها الخارجية، واحتلت مصر في عام (١٢٩٩هـ/ ١٨٨٢م)، بعد أن قضت منفردة على ثورة عرابي بعد إحجام فرنسا، مدعية بأنها فعلت ذلك باسم الخديوي توفيق ونيابة عنه وتأييداً لسلطته[5].

وهكذا أصيبت الدولة العثمانية بضربتين قاسيتين نتيجة فقدانها ولايتين عربيتين في إفريقيا، إذ لم يبقَ لها في شمالي هذه القارة سوى ولايتي برقة وطرابلس.

ضم الروملِّي الشرقية إلى بلغاريا

كانت إمارة بلغاريا من أهم الكيانات السياسية التي أوجدتها قرارات مؤتمر برلين، وقد روعي في مستهل إنشائها أن تكون تحت النفوذ الروسي إلى أن يتم

---

(١) كامل، مصطفى: ص٢١٦. جرانت وتمبرلي: جـ٢ ص٥١.

(٢) الشناوي: جـ٢ ص١١١٦.

(٣) جرانت وتمبرلي: جـ٢ ص٥١.

(٤) راجع، فيما يتعلق بالثورة العرابية والمسألة المصرية: كامل، مصطفى: ص٢١٤ ـ ٢١٨، حيث تفاصيل وافية لسياسات واتجاهات الدول الأوروبية والخديوي والشعب المصري من كاتب عاصر هذه الأحداث. وانظر حول تطور الأحداث في هذه المرحلة: عبد الرحمٰن الرافعي: عصر إسماعيل، الجزئين الأول والثاني، القاهرة ١٩٤٨م، الثورة العرابية والاحتلال الإنكليزي، القاهرة ١٩٤٩.

(٥) كامل، مصطفى ص٢٤١، ٢٤٢. Hurewitz: I, pp.197-199.

اختيار أمير يحكمها، وفي (٦ جمادى الأولى ١٢٩٦هـ/ ٢٨ نيسان ١٨٧٩م) انتخب مجلس الأعيان الأمير إسكندر باتنبرج حاكماً عليها[١].

وفي الوقت الذي تمَّت فيه الموافقة على الدستور، وانتخاب أمير لحكم بلغاريا، كانت الإدارة الداخلية لولاية الروملِّي الشرقية قد تحدَّدت من قبل لجنة دولية، تنفيذاً للمادة الثانية عشرة من قرارات مؤتمر برلين، حيث تقرر أن توضع الإمارة تحت السيادة العثمانية، ويتم تعيين حاكمها من قبل السلطان بعد أخذ رأي الدول الأوروبية، على أن يكون نصرانياً، ويؤدي جزية سنوية للدولة، كما تقرر إنشاء مجلس نيابي إقليمي يتكوَّن من ستة وثلاثين عضواً عن طريق الانتخاب، بالإضافة إلى عشرة أعضاء يعينهم الحاكم، وعشرة يُعَيَّنون بحكم مناصبهم في القضاء والقيادة الدينية والتفتيش المالي، على أن تنحصر مناقشاته بالمسائل المالية والإدارية، ويوافق السلطان على قراراته كي تكون نافذة، وأُعطي حق الاعتراض عليها[٢].

كان المسلمون يشكلون أغلبية السكان حتى عام (١٢٩٢هـ/ ١٨٧٥م)، ثم تدنّى عديدهم نتيجة المذابح التي تعرضوا لها على أيدي البلغاريين النصارى، وما نتج عنها من هجرات جماعية إلى إستانبول، فأضحى النصارى يحتلون الصدارة في هذه الناحية. وكان من المتوقع أن يستعيد المسلمون تفوقهم العددي بعد أن أضحى الإقليم تحت السيادة العثمانية، لكن سياسة الحكام وإسرافهم في اضطهاد المسلمين من ناحية، وسلبية السلطان عبد الحميد الثاني من ناحية أخرى، أعاق ذلك.

والواقع أن أليكو باشا، وهو أول حاكم لولاية الروملِّي الشرقية[٣]، أضمر العداوة للعثمانيين في بلاده، ومال إلى إعادة هذا الإقليم إلى بلغاريا، لذلك تقرب منها وعيَّن عدداً من البلغاريين في المناصب القيادية، ونفَّذ حركة اضطهاد ضد المسلمين[٤].

التزم السلطان عبد الحميد الثاني الصمت تجاه هذا الإخلال بالنظام الأساسي لهذه الولاية، وكان القانون يُخوله الاعتراض على هذه الإجراءات، ونتج عن ذلك قيام حركة دعت إلى ضمِّ الروملِّي الشرقية إلى بلغاريا.

ثم حدث أن عقد أنصار ضمِّ الإقليمين اجتماعاً سرياً حدَّدوا فيه ساعة تحركهم، واقتحموا، في (ذي الحجة ١٣٠٢هـ/ أيلول ١٨٨٥م)، قصر الحاكم العثماني بالقرب من العاصمة فيليبة وأسروه، وأعلن ستامبولوف، قائد الثورة وزعيم بلغاريا القوي،

---

(١) جرانت وتمبرلي: جـ٢ ص٢٨.

(٢) Miller: pp. 412-414, Shaw: II, pp. 197, 198.

(٣) كامل، مصطفى: ص١٩٢، ١٩٣.

(٤) الشناوي: جـ٤ ص١٨٩٣، ١٨٩٤.

باسم المجلس النيابي البلغاري، ضمَّ الروملّي الشرقية إلى بلغاريا تحت رئاسة الأمير إسكندر باتنبرج[1].

عُدَّ هذا الإجراء ضربة قاسية لإحدى مقررات مؤتمر برلين، وتصرفاً طائشاً وخطيراً قد تنجم عنه أزمة سياسية تمتد آثارها إلى كثير من الدول، ما استدعى عقد مؤتمر في إستانبول، في (صفر ١٣٠٣هـ/ تشرين الثاني ١٨٨٥م)، حضره سفراء الدول الكبرى[2].

واتجهت كل دولة إلى تأييد أو معارضة وحدة الإقليمين وفقاً لمصلحتها، فأيدت إنكلترا عملية الضمّ، في حين عارضتها روسيا بفعل سياسة القيصر إسكندر الثالث (١٨٨١ ـ ١٨٩٤م) الجديدة، إذ رأى أن الدولة الجديدة سوف تأتمر بأوامر النمسا وإنكلترا، أما فرنسا فقد استمرت على سياستها في تشجيع الحركات القومية في البلقان، وبالتالي لم تعترض على ضمّ الإقليمين[3].

أما موقف السلطان فكان أقرب إلى التردد الذي وصل إلى حد السلبية، إذ اقتنع بتقديم احتجاجات على الشروع بالضمّ، مع أن هذا الأسلوب لم يكن مجدياً، وبالتالي لا يتماشى مع تطور الأحداث، في الوقت الذي كان باستطاعته أن يعترض رسمياً على هذه الخطوة[4].

والواقع أنه تنازعت السلطان اتجاهات عدة، فمن جهة كان حريصاً على تجنُّب أي اتهام له بإجراء مذابح عامة بين البلغاريين إذا أقدم على اتخاذ خطوة لمنع ضمّ الإقليمين، وأمل أن تأتي هذه الخطوة من جانب الدول الكبرى، ومن جهة ثانية أبدى خشيته من أن ينجم عن عملية الضمّ، تشجيع النزعات القومية، في بقية الكيانات السياسية في البلقان، على المطالبة بمزيد من الامتيازات السياسية، وكان الذي حدّد اتجاهه النهائي هو طلب اللورد سالزبوري، رئيس الوزارة البريطانية، منه الامتناع عن التدخل العسكري في المسألة البلغارية[5].

وكانت نتيجة ضمّ الإقليمين، أن انتابت الصرب خشية من اتساع مساحة الأراضي البلغارية، فحاولت منع ضمهما بالقوة، ولما فشلت حاولت الحصول على مكاسب إقليمية في مقدونيا لحفظ التوازن الإقليمي، لكنها فشلت أيضاً[6].

---

(١) كامل، مصطفى: ص٢٨٢. الشناوي: جـ٤ ص١٨٩٤، ١٨٩٥. Miller: p.412.

(٢) Taylor; A.j.p: The struggle for Mastery in Europe: p.305.

(٣) جرانت وتمبرلي: جـ٢ ص٢٨. كامل، مصطفى: ص٢٨٣. Miller: p.412. Shaw: II, P.198.

(٤) جرانت وتمبرلي: جـ٢ ص٢٨، ٢٩. الشناوي: جـ٤ ص١٨٩٨.

(٥) جرانت وتمبرلي: جـ٢ ص٢٨، ٢٩.

(٦) كامل، مصطفى: ص٢٨٤، ٢٨٥. فيشر: ص٣٩١. Miller: p.417.

وأثناء اندلاع الحرب مع الصرب، قام وزير خارجية بلغاريا ستامبولوف بمباحثات مع الباب العالي، بشأن هذه القضية، أسفرت عن توقيع اتفاق بين الجانبين أُبرم في (١٨ جمادى الآخرة ١٣٠٣هـ/ ٢٤ آذار ١٨٨٦م) وتقرر بموجبه أن:

١ ـ يُعهد إلى الأمير إسكندر باتنبرج بحكومة الروملّي الشرقية، طالما بقيت السلطة في يد الحكام الحاليين.

٢ ـ يُعدَّل الدور المناط بالدولة العثمانية وفقاً لأحكام المادة الخامسة عشرة من معاهدة برلين، بحيث يحق للباب العالي أن يحكم القرى الإسلامية في مقاطعة كيرد جالي، كما يحكم البوماق[١].

٣ ـ تُشكَّل لجنة خاصة مهمتها إعادة النظر في القانون الأساسي للروملّي الشرقية، تمهيداً لضمها إلى بلغاريا.

٤ ـ تعترف بلغاريا بالسيادة العثمانية عليها وعلى الروملّي الشرقية، ويؤدي الإقليمان جزية سنوية للسلطان العثماني.

وأقرَّ سفراء الدول في إستانبول هذه الاتفاقية في (الأول من رجب/ ٥ نيسان) التي عُدَّت حلاً وسطاً[٢].

هذا ولم تهدأ الأوضاع السياسية في بلغاريا عند نهاية القرن، فالمؤامرات كانت تحاك ضد الحكومة، والاغتيالات السياسية تجري على نطاق واسع.

الحرب العثمانية ـ اليونانية

كان التوسع الإقليمي للكيانات السياسية في البلقان على حساب الدولة العثمانية، وتطلع بعضها إلى الانفصال النهائي عن الدولة، ظاهرة توضَّحت بشكل ملفت أثناء انعقاد مؤتمر برلين وفي خلال السنوات التي أعقبته.

وقد أزعج الشعوب البلقانية أن المعاهدة التي انبثقت عن المؤتمر لم تُحقق كامل أمانيها القومية، فحين عرضت على هذا المؤتمر قضية تدويل حدود بلاد اليونان لزيادة مساحتها، أعلنت حكومتها بأنها تقنع، بصورة مؤقتة، بأن تضمَّ جزيرة كريت والولايات العثمانية المتاخمة لحدودها الشمالية.

ويبدو أن المؤتمر وافق، من حيث المبدأ، على هذا الاقتراح اليوناني، ودعا إلى

---

(١) البوماق اسم أطلقه النصارى في بلغاريا وتراقيا على المسلمين الذين يتكلمون اللغة البلغارية، وأطلقه البلغاريون كذلك على المسلمين الذين يتكلمون الصربية في مقدونية الغربية. دائرة المعارف الإسلامية: جـ٤ ص٣٣٨، ٣٣٩.

(٢) Miller: p.417. Taylor: p.306.

إجراء مفاوضات ثنائية بين الجانبين العثماني واليوناني لتعديل الحدود، مع احتفاظ الدول الكبرى الحق في التدخل للتوسط بين الجانبين في حال تعذر الاتفاق بينهما.

وبعد انتهاء أعمال المؤتمر، اجتمع مندوبو الدولتين في بريفيزا في ألبانيا، في (صفر ١٢٩٦هـ/ شباط ١٨٧٩م)، فتمسَّك اليونانيون بالاستيلاء على تساليا وأبيروس، في حين تمسَّكت الدولة العثمانية بمصالحها الحيوية، فرفضت التنازل عنها لليونان، وذلك بفعل صعوبة الدفاع عن الحدود التي تطالب بها اليونان من جهة، ولأن الأقاليم التي تنوي اليونان ضمها إليها تسكنها أكثرية سكانية مسلمة من جهة أخرى، وأبدت الدولة استعدادها للتنازل عن ثلث خليج فولو، الواقع في بحر إيجة، وانتهت المباحثات بالفشل[1]، عندئذ تدخلت الدول الأوروبية لتسوية مسألة الحدود بين الدولتين، وتعاونت بريطانيا وفرنسا لعقد مؤتمر في برلين، في (رجب ١٢٩٧هـ/ حزيران ١٨٨٠م) تحضره الدول الكبرى، وقرر المؤتمر إعطاء اليونان جزءاً من تساليا وأبيروس مع يانينا ومتزوڤو ولاريسا[2].

وافقت الحكومة اليونانية على قرارات المؤتمر رغم معارضة الشعب اليوناني، في حين رفضتها الحكومة العثمانية، لأن استيلاء اليونان على هذه المناطق يعطيها ميزة التفوق والاستعداد لتنفيذ اعتداءات على الأراضي العثمانية، بالإضافة إلى أن سكانها ذات أغلبية مسلمة[3].

نتيجة للرفض العثماني، أعلنت اليونان التعبئة العامة، وراحت تستعد للحرب، وخشيت الدول الأوروبية من اندلاع حرب أخرى في البلقان، فتدخَّلت مجدداً للفصل بين الحكومتين، واقترحت الحكومة العثمانية عقد مؤتمر دولي في إستانبول لحل القضية، على أن تُستبعد اليونان من الاشتراك فيه[4].

وبعد مفاوضات مضنية، أمكن التوصل إلى اتفاق، في (٢٤ جمادى الآخرة ١٢٩٨هـ/ ٢٤ أيار ١٨٨١م)، نصَّ على:

١ ـ ضمُّ إقليم تساليا كله إلى اليونان، وجزء من إقليم أبيروس حتى نهر آرتا.

٢ ـ ضمُّ قلعة بونتا ومنطقتها إلى اليونان[5].

٣ ـ هدم قلاع بريڤيزا.

---

(١) كامل، مصطفى: ص١٩٧. الشناوي: جـ٤ ص١٩٢٥. Miller: p.407.

(٢) المصدر نفسه: ص١٩٨. (٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه: ص٢٠٠. Miller: p.407.

(٥) تقع هذه القلعة عند مدخل خليج أمبراكيان وتواجه قلعة بريڤيزا، بحيث أضحت السيطرة على هذا الخليج الاستراتيجي مشتركة.

٤ ـ المحافظة على عقارات الأوقاف الإسلامية في الأقاليم التي ضُمت إلى اليونان، والحرية الدينية للمسلمين القاطنين فيها.

٥ ـ تتعهد الحكومة اليونانية بدفع جزء من الدين العثماني يتناسب مع إيرادات الأقاليم التي استولت عليها، بوصفها أراضٍ زراعية خصبة كانت تدر مداخيل مرتفعة للحكومة العثمانية[١].

ارتاحت معظم الدوائر السياسية في أوروبا بحل الأزمة العثمانية ـ اليونانية، الخاصة بتعديل الحدود الشمالية لليونان، لكن هذا الارتياح لم يستمر سوى بضعة أعوام، إذ أخذت اليونان تعمل على ضمّ كريت وأبيروس ومقدونيا إليها لمواجهة ضمّ ولاية الروملّي الشرقية إلى بلغاريا، كما راودت الحكومة اليونانية أحلام التوسع وإنشاء امبراطورية يونانية ـ بيزنطية على حساب الدولة العثمانية تشمل مساحات واسعة من البلقان في أوروبا، بالإضافة إلى القسم الغربي من الأناضول في آسيا، والسيطرة على المضائق، والاستيلاء على إستانبول[٢]. واستقر رأي هذه الحكومة على أن الوسيلة الفضلى لتحقيق التوسع الإقليمي الجديد تقضي خوض غمار حرب ضد الدولة العثمانية، ما دفع هذه الأخيرة إلى إعلان الحرب على اليونان دفاعاً عن نفسها.

ابتدأت الحرب في عام (١٣١٤هـ/١٨٩٧م)[٣]، وجرت حوادث عدة في جزيرة كريت قمعتها الدولة، ثم امتدت ألسنة النيران إلى الدولتين، فاجتازت القوات اليونانية الحدود العثمانية في شهر (ذي القعدة/نيسان)[٤].

تولى السلطان عبد الحميد الثاني إدارة الحرب بنفسه، وخطَّط لتنفيذ ضربة سريعة وخاطفة تضع الدول الكبرى، التي لم تدعه ينفرد بحل هذه القضية[٥]، أمام الأمر الواقع، والجدير ذكره أن الدول الأوروبية الكبرى كانت على يقين من أن الجيش العثماني يستطيع إنزال هزائم ساحقة بالجيش اليوناني بعد الإصلاحات التي أدخلت عليه بفضل جهود البعثات الألمانية[٦]. استمرت الحرب ثلاثين يوماً حلَّت في نهايتها الهزيمة بالقوات اليونانية، وأخذ الجيش العثماني طريقه إلى أثينا، بعد انتصاره في

---

(١) Miller: pp.409, 410.

(٢) حرب، محمد: السلطان عبد الحميد الثاني آخر السلاطين العثمانيين الكبار: ص١٥٩. Ibid: p.408.

(٣) باتريك: ص١٣٣. (٤) Miller: p.436.

(٥) باتريك: ص١٣٣. وراجع، فيما يتعلق بإدارة السلطان لهذه الحرب: مذكرات الأميرة عائشة عثمان أوغلي، ترجمة صالح سعداوي صالح: ص١٨١، ١٨٢.

(٦) باتريك: ص١٣٣.

موقعة دوميقا، في (٢٥ ذي الحجة ١٣١٥هـ/ ١٧ أيار ١٨٩٨م)[١].

نتيجة للهزيمة التي حلّت بقواتها، استنجدت اليونان بالدول الأوروبية لإنقاذها وحماية أثينا من العثمانيين، فأرسل القيصر نيقولا الثالث برقية إلى السلطان يهنئه بالانتصار، ويستملحه ألّا تتقدم القوات العثمانية في اليونان إلى أبعد من ذلك، وأيدته الدول الأوروبية، فاضطر السلطان، تحت هذا الضغط الأوروبي، إلى الاستجابة، بشرط الحصول على إقليم تساليا، وعلى تعويضات حرب، لكن معارضة سالزبوري لهذا الشرط حرم الدولة العثمانية من الحصول على هذا الإقليم، كما تكتلت الدول الأوروبية ضد دفع التعويضات[٢].

وهكذا لم تُسفر هذه الحرب، التي أشعلتها اليونان، عن توسعات على الأرض لكلا الطرفين، إنَّما كان للانتصار العثماني تأثيره المعنوي الكبير في العالم الإسلامي.

الأزمة الأرمنية

تطرق السلطان عبد الحميد الثاني في مذكراته إلى المشكلة الأرمنية فقال: «لم تكن المشكلة الأرمنية مشكلة الأرمن أنفسهم، وأستطيع القول، وأنا مرتاح القلب، أن الأرمن أفضل من يتبنُّون العثمانية وأفضل من يُمثلونها، لقد خدموا حضارتنا وعملوا على الحفاظ على دولتنا، وظهر فيهم عثمانيون ممتازون بخدماتهم وحسن صداقتهم، ولم تكن للأرمن منا شكوى قط»[٣].

كانت أرمينيا مقسمة سياسياً بين ثلاث دول هي إيران وروسيا والدولة العثمانية، فيما كان القسم التابع للدولة العثمانية مقسماً بدوره إلى ست ولايات هي: بدليس، أرضروم، معمورة العزيز، ڤان، جزء من ديار بكر، وسيواس[٤].

لم يؤد الحكم العثماني إلى صهر الأرمن في المجتمع العثماني، بفعل تمسك هؤلاء بالديانة النصرانية، والحقيقة أن الثورة الأرمنية كانت من نتائج مؤتمر برلين غير المباشرة، بفعل أن الأرمن لم يظفروا من هذا المؤتمر إلا بوعدين من الباب العالي، هما إدخال الإصلاحات التي تستلزمها حالة أرمينيا، ومنحهم الأمن والاستقرار، ويتعهد من الدول الأوروبية بمراقبة تنفيذ الباب العالي لوعديه[٥].

---

(١) حرب: ص١٦٠. Miller: p.436.   (٢) Ibid, pp.437, 438.

(٣) مذكرات السلطان عبد الحميد: تقديم وترجمة محمد حرب: ص١٢٣، ١٢٤.

(٤) دائرة المعارف الإسلامية: جـ١ ص٦٥٨ ـ ٦٦٠.

(٥) هذا ما جاء في المادة ٦١ من معاهدة برلين التي نصت على ما يلي: «الباب العالي يتعهد بأن يجري بدون تأخير في الولايات التي سكانها من الأرمن سائر الإصلاحات والتحسينات التي تحتاج إليها أمورها الداخلية، وأن يتعهد بتأمينهم من تعدي الجراكسة والأكراد عليهم، ويفيد =

كان الإصلاح دائماً نقطة البداية في الطريق المؤدية إلى إنهاء الحكم العثماني، أما الحكم الذاتي فكان هو المؤدي إلى الانفصال ثم الاستقلال عن الدولة العثمانية، وأهم مراحل ذلك الأسلوب المتبع هي الحصول على مساندة الدول الكبرى وكسب الرأي العام الأوروبي، وكان يتحقق ذلك بممارسة الأساليب الإرهابية وسفك الدماء حتى ولو كان على حساب قتل الأهالي منهم ثم إلقاء التبعة على الطرف الآخر، وكانت الممارسة التي لا تتغيَّر في اللعبة هي القيام، عقب هجماتهم الوحشية باستفزاز جيرانهم المسلمين ودفعهم للرد، ثم عرض القتال بين الطرفين على أوروبا على أنه مجازر تستهدف النصارى، وطلب تدخل الأوروبيين الفوري وضمان مساعداتهم[١].

كانت النتيجة العملية لهذا الغموض الذي شكَّل صدمة عنيفة للأرمن، عصفت بآمالهم التي علَّقوها على هذا المؤتمر، أن قامت في أرمينيا العثمانية انتفاضات شعبية، وأنشأ الأرمن جمعيات إرهابية راحت ترتكب المذابح بين المسلمين والأرمن بهدف إثارة الرأي العام في أوروبا، فاضطرب حبل الأمن، وشُوِّهت صورة الدولة العثمانية في الخارج لأن أنباء الأحداث كانت تصل بشكل مشوَّه ومعكوس، وزاد من عمق الصدمة أن شعوباً، مثل البلغار والصرب، حصلت على استقلالها في المؤتمر المذكور، ما كان دافعاً للأرمن للمطالبة بالاستقلال أسوة بهم.

لكن الواقع أن العثمانيين عدُّوا القضية الأرمنية مسألة حياة أو موت، لأن الأرمن كانوا يطالبون بالقسم الشرقي من الأناضول، ليقيموا عليه دولة أرمنية، والأناضول هو الموطن الأصلي للعثمانيين وقلب دولتهم، وأن أي انسحاب من هذا الإقليم، معناه سلخ قسم كبير من الوطن العثماني وضربة قاصمة تؤدي إلى ضياع الدولة[٢]، بالإضافة إلى ذلك، إن هذه القضية تختلف اختلافاً كلياً عن قضايا الشعوب البلقانية، لأن الأرمن كانوا يقيمون في قلب الدولة العثمانية[٣].

وشعر الأرمن بعد مؤتمر برلين، وبدءاً من عام (١٢٩٨هـ/ ١٨٨١م)، أن الوقت قد حان ليحقِّقوا آمالهم في الاستقلال، وبخاصة أن السلطان لم يقم بتطوير يُذكر لأوضاعهم، كما نصَّت عليه المادة ٦١ من معاهدة برلين، في حين كانت اتصالاتهم بالعالم الخارجي تزيد مداركهم اتساعاً، إذ وقعوا تحت تأثير البعثات التبشيرية

= الدول الأجنبية، المرة بعد المرة، بالتشبثات التي اتخذها لهذه الغاية وهي تراقب كيفية إجرائها».
راجع: محمد فريد بك: ص٦٩٦، ٦٩٧.

(١) بكديللي: ص١١٩.

(٢) الشناوي: جـ٣ ص١٥٤٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠.

(٣) Lewis: p.356.

الكاثوليكية الأوروبية والبروتستانتية الأميركية والبريطانية، كما أن تجذُّر حركتهم القومية بعد عام (١٢٩٥هـ/ ١٨٧٨م) يرتبط، إلى حد بعيد، بالتحليل الذي أجراه المثقفون الأرمن لاستقلال بلغاريا، والمعروف أنه تمَّ الحصول على هذا الاستقلال بفضل مساعدة الأوروبيين فعلاً، ولكنه تمَّ أساساً بفضل الأساليب العنيفة التي لجأت إليها اللجان الثورية البلغارية. وهكذا فإن النموذج البلغاري يهيمن على تفكير الثائرين الأرمن، وبخاصة أولئك الذين سوف يتجهون إلى إنشاء المنظمات الأولى، ومن هذا المنطلق تحرَّكت ميولهم القومية والعرقية والدينية، وانتشرت في المجتمع الأرمني فكرة العداء لكل ما هو عثماني[١].

واعتقدت الدوائر الحاكمة في إستانبول أن بعض الأرمن يعملون كعملاء لروسيا وإنكلترا، وساورتها الشكوك حول ولائهم، ومن ثم نظرت إليهم على أنهم خطر يُهدِّد أمن الدولة في كيانها ومستقبلها[٢].

وتدخلت الدول الأوروبية في هذه القضية تبعاً لمصالحها، فسلَّحت بريطانيا الأرمن البروتستانت، وشجَّعتهم على القيام باعتداءات ضد الرعايا العثمانيين المسلمين، ووعدتهم بالمساعدة على تأسيس مملكة أرمنية مستقلة، وقد هدفت بريطانيا إلى:

١ ـ خلق بلبلة، وزعزعة الاستقرار، داخل الدولة العثمانية، لإجبار السلطان عبد الحميد الثاني على الخضوع لرغباتها.

٢ ـ صرف نظر السلطان وباقي الدول الأوروبية عن تدخلها في مصر.

٣ ـ السيطرة على منطقة آسيا الصغرى، للوقوف في وجه روسيا المتوثبة نحو الخليج العربي عبر العراق وبلاد الشام.

٤ ـ إضعاف كل من روسيا وفرنسا بإحداث خلاف بينهما ودفعهما للاصطدام، وذلك عن طريق تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية التي كانت تشكل بتماسكها توازناً بين الدول الأوروبية[٣].

وساندت روسيا انتفاضة الأرمن في بادئ الأمر، إذ راودتها فكرة استبدال مشروع بلغاريا، الذي تبدَّدت آمالها في إنشائه، بهذا المشروع، لإثارة المتاعب في وجه الدولة بهدف تفتيتها وإضعافها، واقتطاع ما يمكن اقتطاعه من ممتلكاتها، ويتمثل هذا

---

(١) كامل، مصطفى: ص٣٠١، ٣٢٠. حرب: السلطان عبد الحميد ص١٠٦. جورجو، فرنسوا: النزاع الأخير. مقال في كتاب تاريخ الدولة العثمانية، بإشراف روبير مانتران: جـ٢ ص٢١٧.

(٢) Miller: p.428.

(٣) راجع فيما يتعلق بسياسة بريطانيا تجاه الثورة الأرمنية: كامل، مصطفى: ص٣٠١ ـ ٣٠٤، ٣١٠.

المشروع الجديد في تشجيع الأرمن على المطالبة بالاستقلال أو تطبيق نظام الحكم الذاتي[1]، إلا أن القيصر إسكندر الثالث أدرك بعد ذلك أن وسائله في إضعاف الدولة العثمانية بهذا الأسلوب كان يصحبها نشر مبادئ ثورية في بلاده يمكن أن تؤدي إلى قيام ثورات بين رعاياه الروس، ورأى، بعد التدخل البريطاني القوي في القضية الأرمنية، أن مصلحة بلاده تخالف المصلحة البريطانية الهادفة إلى إنشاء دولة أرمنية في آسيا الصغرى تسير في ركابها، وتتخذها مطية لتحقيق أهدافها، خشية قيام الأرمن الخاضعين لسيطرته، التنادي بالانضمام إليها، لذلك كفَّ عن تأييده للقضية الأرمنية[2].

ووقفت ألمانيا ضد سياسة بريطانيا وضد الثورة الأرمنية، وساندت الدولة العثمانية، وقد أدّى امتناع الامبراطور الألماني ولهلم الثاني عن الانضمام إلى بريطانيا إلى عرقلة جهودها[3]، وسرعان ما انتهت سياسة بريطانيا في آسيا الصغرى إلى لا شيء، وقد ثبت أن ذهاب المبعوثين البريطانيين إلى أرمينيا لترتيب الدفاع عنها وتحريض السكان على الثورة، أدّى إلى ازدياد تفاقم الوضع[4].

وتصاعد التوتر في بلاد الأرمن، ولم تلبث أن عمّت الاضطرابات، وأخذ الأرمن يهاجمون جامعي الضرائب للاستيلاء على ما بحوزتهم من أموال، وعمال البريد حيث راحوا يُمزقون الرسائل البريدية، ولم يسلم القضاة وسائر الموظفين العثمانيين من تعرضهم للاعتداء، كما قاموا بارتكاب المذابح في قرى إسلامية عدة[5]. واجهت الدولة هذه الأعمال الإرهابية بحزم، وتمكّن رجال الشرطة من حصرها في نطاق ضيق.

ولما رأى الأرمن أن الدول الكبرى، باستثناء إنكلترا، لم تُعِرْ قضيتهم اهتماماً جدياً، صعَّدوا عملياتهم الإرهابية ضد المسلمين، ووسَّعوا نشاطهم إلى خارج الأراضي العثمانية، حيث كونوا جمعيات ثورية كان أشهرها جمعيتان هما الهنشاك[6] والتاشناك[7]، وقد جرى تأسيسهما على أيدي أرمن القوقاز. تأسَّست الأولى في جنيف عام (١٣٠٤هـ/١٨٨٧م)، وقد نقلت نشاطها إلى أثينا ثم إلى لندن، وتأسَّست

---

(١) Shaw: II, p.200.

(٢) يذكر السلطان عبد الحميد في مذكراته أن الروس لم يكونوا يؤيدون قيام كيان أرمني مستقل في الأناضول، لأن في داخل حدودهم أرمناً يمكن أن يتادوا في هذه الحالة بالانضمام إليهم. راجع مذكرات السلطان عبد الحميد: ص١٢٤. كامل، مصطفى: ٣٤١.

(٣) كامل، مصطفى: ص٣٤٣.

(٤) المصدر نفسه: ص٣٢٧.

(٥) Shaw: p.203.

(٦) الهنشاك: معناها الحرس.

(٧) التاشناك: معناها الاتحاد الثوري الأرمني.

الثانية في روسيا عام (١٣٠٧هـ/ ١٨٩٠م)[١].

هدفت الجمعيتان إلى إنشاء حكومة وطنية مستقلة في أرمينيا، والحصول على الحرية السياسية[٢]، أما الوسائل فهي مهاجمة القرى الإسلامية وتدبير مذابح جماعية لفرض نظرية عدم إمكان عيش الأرمن جنباً إلى جنب مع المسلمين، ولحمل الدول الأوروبية على التدخل لصالحهم.

استمرت العمليات الإرهابية من جانب الأرمن على مدى سنوات عديدة، ابتداء من عام (١٣٠٧هـ/ ١٨٩٠م)، وتميزت أحياناً بالشدة، وشكّلت خطراً مؤكّداً على سلامة الدولة، كان أشهرها مذبحة ساسون ضد الأكراد في ولاية بدليس، في أوائل (١٣١٢هـ/ أواخر صيف ١٨٩٤م)، وقد دارت فيها الدائرة على الأرمن[٣].

واجهت الدولة العثمانية هذه العمليات الإرهابية والمذابح التي أحدثها الأرمن بعنف، فعمدت إلى تدمير ساسون والقرى الأرمنية الأخرى، واستمرت هذه العمليات من الجانبين ثلاثة أسابيع استطاعت الدولة في نهايتها القضاء على الفتنة[٤].

ونشطت وسائل الإعلام الأرمنية في إذاعة أنباء هذه الأعمال، التي قام بها الجيش العثماني، بشكل مضخَّم، بهدف تأليب الرأي العام الأوروبي والدول الأوروبية ضد الدولة. وفعلاً، تحركت كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا باتجاه الباب العالي، وطلبت منه تشكيل لجنة دولية لتقصِّي الحقائق في مقتلة ساسون[٥].

استجاب الباب العالي لهذا الطلب، وشكل لجنة دولية انتهت إلى وضع تقرير يتهم الأرمن بأنهم البادئون في إشعال نار الاضطرابات، وأن السلطات العثمانية تصرفت بمقتضى ما يخوِّله لها القانون[٦].

لم يرضَ الأرمن عن التقرير الذي وضعته اللجنة الدولية، كما ظلَّ الرأي العام في أوروبا متعاطفاً معهم، وفي (١٦ ذي القعدة ١٣١٢هـ/ ١١ أيار ١٨٩٥م) قدمت الدول الثلاث مشروع مصالحة بين الجانبين تضمَّن:

---

(١) كامل، مصطفى: ص٣٢١. أستارجيان. ك. ل: تاريخ الأمة الأرمنية: ص٢٩٠ ـ ٢٩٤. إنه يعلل سبب قيام هذه الأحزاب ويذكر برامجها وأهدافها. Miller: pp.428, 429.

(٢) نشر مصطفى كامل مواد لائحة الجمعية الثانية وبرنامجها الثوري. راجع المسألة الشرقية ص٣٢١ ـ ٣٢٤.

(٣) كامل، مصطفى: ص٣٢٩. أستارجيان ٣٠١، ٣٠٢. يروي الأحداث من وجهة النظر الأرمنية Miller: p.429.

(٤) كامل، مصطفى: ص٣٢٩ Ibid.

(٥) المصدر نفسه: ص٣٤٢.

(٦) المصدر نفسه.

١ ـ إدخال الإصلاحات في الولايات الست في شرقي الأناضول.

٢ ـ العفو عن الإرهابيين الأرمن الذين صدرت بحقهم أحكام بالنفي أو السجن، والإفراج عن المعتقلين السياسيين.

٣ ـ إنشاء لجنة دولية لمراقبة تنفيذ الإصلاحات لمنع تجدد الاضطرابات(١).

نصح سفيرا فرنسا وروسيا في إستانبول السلطان بقبول المشروع، فوافق عليه موافقة جزئية، إذ رفض تنفيذ البند الثالث، وقد هدف السلطان من وراء موافقته الجزئية هذه تبريد القضية، وتهدئة الرأي العام الأوروبي والدول الأوروبية. وفعلاً أحجمت هذه الدول الأوروبية عن التدخل بانتظار تنفيذ وعود السلطان من جهة، وبفعل تضارب سياساتها العامة، خلال التسعينات من القرن التاسع عشر، من جهة ثانية، ما جعل القضية الأرمنية تتضاءل من وجهات نظرها أمام أحداث جسام طرأت في أوروبا(٢).

وعندما رأى الأرمن تراجع الدول الأوروبية عن تأييد قضيتهم، وأن حركتهم القومية تمر بأزمة عميقة، ونظروا، في الوقت نفسه، إلى وعود السلطان على أنها غير مجدية، قرروا نقل نشاطهم الإرهابي إلى العاصمة إستانبول، فأحدثوا الاضطرابات فيها، ووقعت مقتلة عظيمة بين المسلمين والأرمن(٣)، وهاجموا، في (أوائل ١٣١٤هـ/ صيف ١٨٩٦م)، البنك المركزي العثماني، ومقر الباب العالي، والسوق القديم(٤).

نتيجة لهذه الاستفزازات، عمدت السلطات العثمانية إلى تنفيذ عمليات انتقامية واسعة ورهيبة ضد جميع الأرمن القاطنين في إستانبول، يومي ٢٧ و٢٨ من شهر آب عام ١٨٩٦م.

وتعرَّض في النهاية السلطان عبد الحميد الثاني نفسه لعملية إرهابية لاغتياله، أثناء موكب صلاة الجمعة، لم ينج منها إلا بفضل لحظات تأخُّر جرت على غير العادة، واستمرت دقائق عدة في حديث مع شيخ الإسلام عند خروجه من الجامع، وذلك في (١٨ جمادى الأولى ١٣٢٣هـ/ ٢١ تموز ١٩٠٥م)(٥).

استغل الأرمن هذه الأحداث وقدَّموا مذكرة إلى سفراء الدول الأوروبية في إستانبول ضمَّنوها مطالبهم، وهي:

---

(١) كامل، مصطفى: ص٣٤٢، ٣٤٣.

(٢) راجع، فيما يتعلق بالتطورات الأوروبية في تلك المرحلة: جرانت وتمبرلي: جـ٢ ص٥٩ ـ ٩٦.

(٣) حرب: مذكرات: ص١٢٧.

(٤) أستارجيان: ص٢٩٦، ٢٩٧. Shaw: II pp.204, 205. Miller: p.430.

(٥) الشناوي: جـ٣ ص١٥٧٨. Miller: p.430.

١ ـ تشكيل لجنة دولية للتحقيق في أحداث المذابح التي وقعت في الولايات الأرمنية.
٢ ـ تعيين ولاة نصارى لحكم الولايات الأرمنية.
٣ ـ تشكيل قوات نصرانية تحل محل القوات العثمانية.
٤ ـ إعفاء جميع الأرمن من دفع الضرائب لمدة خمس سنوات، ثم تخفيضها بعد ذلك.
٥ ـ إصدار عفو عام عن الإرهابيين الأرمن.
٦ ـ زيادة الاعتمادات المخصَّصة للمناطق الأرمنية[١].

لم يكن بمقدور السلطان الاستجابة الكلية لهذه المطالب، إلّا أنَّه، وحتى يخفِّف من حدة التوتر، أخذ يعين موظفين إداريين من الأرمن في الولايات الواقعة في شرقي الأناضول، على الرغم من أن سكانها كانوا يشكلون أغلبية عددية مسلمة، كما أصدر عفواً عاماً[٢].

ولا شك أن التدابير التي اتخذتها الحكومة العثمانية تجاه العمليات الإرهابية الأرمنية الدامية، ومساعيها للقيام ببعض الأمور التي تحقق الأمن والاستقرار، وتضمن سلامة الأرواح، ثم عرض الأرمن ذلك في أوروبا على أنه مظالم وتصفيات تحاك ضد النصارى بعامة والأرمن بخاصة، وإبرازهم دائماً على أنهم الفئة المظلومة والبريئة، وأن المسلمين هم المعتدون، والتغافل عن الأعداد الكبيرة التي تتعرَّض للقتل من المسلمين، ثم قبول خسائر النصارى المُبالَغ فيها وكأنها حقائق لا تقبل النقاش؛ كانت كلها أموراً شكَّلت، لمدة طويلة، لب المشكلة الأرمنية[٣].

في وسط هذه الظروف، رأى فريق من المعتدلين الأرمن انتهاج العمل السياسي من واقع استغلال الجمعية السياسية العثمانية، التي أسَّسها في باريس عام (١٣٢٠هـ/ ١٩٠٢م) صباح الدين، أحد أولئك الذين اندفعوا في معارضة الحكم الفردي الذي كان يمارسه السلطان عبد الحميد، وهو ابن الداماد محمود جلال الدين، وأعربوا عن استعدادهم للتعاون مع هذه الجمعية، التي تسمَّى أعضاؤها بالأحرار، في كل عمل مشترك يهدف إلى تغيير الأوضاع القائمة، فاشتركوا في مؤتمر باريس، إلا أنهم فشلوا في ترويج فكرتهم التي عرضوها على المؤتمر، والقاضية بإقامة حكومة محلية في كل ولاية عثمانية، تكون مستقلة إدارياً عن الإدارة المركزية في إستانبول[٤]، وبالتالي فإنهم فشلوا في تحقيق أمانيهم القومية في الاستقلال، أو الحصول على الحكم الذاتي.

---

(١) Shaw: II, p.205.
(٢) الشناوي: ج٣ ص١٥٨٢، ١٥٨٥.
(٣) بكديللي: ص١٢٠.
(٤) برو، توفيق: العرب والترك في العهد الدستوري العثماني (١٩٠٨ ـ ١٩١٤م): ص٦٣.

لم ييأس الأرمن في تحقيق أمانيهم القومية، فتعاونوا مع جمعية تركيا الفتاة، واستطاعوا انتزاع قرار من مؤتمر باريس الثاني، الذي انعقد في (ذي القعدة ١٣٢٥هـ/ كانون الأول ١٩٠٧م) تَركَّز على إسقاط النظام، وقيام حكومة دستورية نيابية[١]، ومع ذلك لم يخدم هذا القرار القضية الأرمنية بشكل مباشر[٢].

وشارك الأرمن في الحياة السياسية، إثر الانقلاب الدستوري في عام (١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م)، لكن على نحو ضئيل يتناسب مع تعدادهم، واستغلوا وجود ممثلين لهم في «مجلس المبعوثان» لإحداث بلبلة، يحدوهم الأمل في أن الفوضى السياسية سوف تساعدهم على تحقيق مطالبهم[٣].

لكن الواضح أن السلطات العثمانية لم تكن مستعدة لمنحهم الاستقلال، لذلك كانت ردات الفعل من الجانبين تتسم بالعنف أحياناً. وجدَّدوا انتفاضتهم عقب الانقلاب المضاد الذي قام به أنصار السلطان عبد الحميد الثاني، في عام (١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م)، وكانت النتيجة إحداث مذابح عنيفة عمَّت منطقة قيليقيا وامتدت إلى أدنة وطوروس[٤].

وسيستمر الأرمن في جهودهم بعد العهد الحميدي لتحقيق أمانيهم القومية، إلا أن كل ما استطاعوا الحصول عليه، حتى قيام الحرب العالمية الأولى في عام (١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م)، هو نظام المراقبة الأوروبية على أرمينيا، وتعيين مفتشين عامين من دولتين أوروبيتين محايدتين، هما هولندا والنروج، لكن لسوء حظهم فقد أُوقف العمل بهذا النظام بعد حوالي ستة أشهر من إبرامه، بفعل نشوب الحرب العالمية الأولى[٥].

ذيول الأزمات السياسية التي واجهها عبد الحميد الثاني

التقارب العثماني - الألماني

نتيجة للتطورات السياسية التي شهدتها الدولة العثمانية بعد مؤتمر برلين، أدرك السلطان عبد الحميد الثاني أنه بحاجة ماسة إلى قوة أوروبية تقف إلى جانبه لمقاومة مؤامرات إنكلترا وفرنسا وروسيا المكثفة على الدولة، وفك العزلة التي فرضتها عليه

---

(١) Lewis: The Emergence of Modern Turkey: p.206.

(٢) الشناوي: جـ٣ ص١٥٩٧. (٣) Shaw: II, p.279.

(٤) أستارجيان: ص٣٢٨، ٣٢٩. Ibid: p.281. Miller: p.431.

(٥) Emin, Ahmed: Turkey in the World War: pp.53-58.

هذه الدول بفعل قمع الثورة الأرمنية، والاستعانة بها في تنفيذ الكثير من مشروعاته، من دون أن تتحول هذه المشروعات إلى مخططات استعمارية، ثم إيجاد نوع من التنافس الدولي يُبعد الأطماع الغربية عن بلاده[١].

واعتقد السلطان أن ألمانيا، بقيادة القيصر ولهلم الثاني (١٨٨٨ ـ ١٩١٨م)، لا تبغي السيطرة والاحتلال بهدف الاستعمار مثل بريطانيا وفرنسا، وكانت ألمانيا، في ذلك الوقت، قد نمت وعظمت بعد تحقيق وحدتها وراحت تبحث عن مجالها الحيوي، فوجدته في الدولة العثمانية، واعتقد القيصر بضرورة تقوية العلاقات معها لحل مشكلات ألمانيا الاقتصادية، لا سيما وأن القوة الإنتاجية الصناعية في ألمانيا في تزايد مستمر، وتجارة ألمانيا في توسع، وقد أضحى مستقبلها الاقتصادي مرتبطاً بمقدرات إستانبول[٢].

وامتدت النظرة الاقتصادية إلى آسيا الصغرى، ثم إلى العراق وبلاد الشام، فأخذت في تنشيط البعثات العلمية للكشف عن الآثار في المناطق العثمانية، والتنقيب عن البترول الذي وُجد في الموصل، وشجَّعت تدفق رؤوس الأموال الألمانية على الدولة العثمانية، وأسست المصارف والشركات، وأنشأت خطاً بحرياً بين هامبورغ وإستانبول، وقد عرفت سياسة التقارب نحو الدولة العثمانية باسم «الاتجاه نحو الشرق»[٣].

رحَّب السلطان عبد الحميد الثاني بسياسة التقارب مع ألمانيا، وكانت تحدوه رغبة قوية في الحد من نفوذ الدول الأوروبية الثلاث، إلا أنه كان حذراً على الدوام من إغفال سياساتها، بحيث لم يدع علاقاته الشخصية بالامبراطور الألماني تدفعه إلى تغيير سياسته الحيادية[٤]، وهذه النظرة السياسية كانت من حسنات السلطان وبُعد نظره.

ولعل أول مظهر قوي من مظاهر هذا التقارب هو قيام القيصر الألماني بزيارة الدولة العثمانية، في عام (١٣٠٦هـ/ ١٨٨٩م)، حيث أكرمه السلطان إكراماً بالغاً[٥]، وكان التعاون العسكري بين الجانبين أول ثمرات هذا التقارب، فأرسل السلطان العسكريين إلى ألمانيا ليستكملوا دراساتهم في معاهدها العسكرية، وأوفد الضباط

---

(١) حرب: السلطان عبد الحميد الثاني: ص١٤٨.

(٢) راجع، فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية بين الدولتين العثمانية والألمانية في ذلك الوقت: Emin, Ahmed: p.39.

(٣) الشناوي: جـ٣ ص١٣٤٦.

(٤) مذكرات الأميرة عائشة: ص١١٨.

(٥) المصدر نفسه: ص١١٢، ١١٣.

لحضور المناورات العسكرية، واستورد الأسلحة والذخائر من ألمانيا[1].

ولا ريب في أن أهم المشروعات السياسية التي نفَّذتها ألمانيا في أراضي الدولة العثمانية، هي إنشاء طريق للمواصلات الحديدية بين أوروبا والشرق الأوسط حتى الخليج العربي، وقد أطلق على هذا المشروع اختصاراً طريق ب .ب .ب، لأنه يبدأ ببرلين ويمر ببيزنطية ثم بغداد، كما يُسمى هذا الخط أيضاً سكة حديد بغداد.

وقد بلغ اهتمام القيصر الألماني بهذا المشروع أنه زار الدولة العثمانية مرة ثانية في شهري (جمادى الآخرة ورجب ١٣١٦هـ/ تشرين الأول والثاني عام ١٨٩٨م) حصل خلالها على الامتياز المنشود الذي وُقِّع في شهر (ذي الحجة ١٣٢٠هـ/ آذار ١٩٠٣م)[2].

لقد هدف السلطان عبد الحميد الثاني، من وراء منح الامتياز لألمانيا، أن يتيح لدولته انفتاحاً على هذا البلد بعد الوثبة السريعة التي جعلته إحدى الدول الكبرى، ويستفيد من الخبرات ورؤوس الأموال الألمانية، ويُنفِّذ إصلاحات ملموسة يشعر بها رعايا الدولة وساسة أوروبا، ليدرك الجميع أن الدولة العثمانية دخلت فعلاً عصر الإصلاحات والمشروعات الإنتاجية[3]. وتأكد للسلطان أن مشروع طريق ب .ب .ب، يعود بفوائد جمَّة على الدولة من النواحي العمرانية والاقتصادية والعسكرية والسياسية.

وهدفت ألمانيا، من وراء إنشاء هذا الخط، الزحف باتجاه الشرق لتجسيد تسللها الاقتصادي، وزيادة نفوذها المالي في الدولة العثمانية، واستغلال مواردها الطبيعية، وتحقيق أغراضها العسكرية، ذلك أن تنفيذ المشروع سيؤدي إلى امتداد نفوذها امتداداً متصلاً عبر البلقان والأناضول وأقاليم الشرق الأوسط، وبذلك يتفوق النفوذ الألماني على أي نفوذ دولة أوروبية أخرى.

أثار منح هذا الامتياز لألمانيا ثائرة بريطانيا، التي أزعجها امتداد الخط إلى ساحل الخليج العربي، ما يعطي ألمانيا فرصة ذهبية للوصول إلى البحر، فتقضي بذلك على ما لها من السيطرة التامة على مياه الخليج وتتعرض مصالحها لأضرار فادحة[4]، لذلك نشطت في إغلاق الملاحة البحرية أمام الألمان عن طريق عقد اتفاقية مع الشيخ مبارك الصباح أمير الكويت، بوصف هذا البلد المكان الوحيد المناسب ليكون المحطة النهائية للخط الحديدي، وفعلاً وُقِّعت الاتفاقية بين

---

(١) الشناوي: جـ٣ ص١٣٤٧. حرب: ص١٤٨.

(٢) مذكرات الأمير عائشة: ص١١٣. رافق: ص٤٢٨.

(٣) الشناوي: جـ٣ ص١٣٥٥.

(٤) رافق: ص٤٢٩. الحصري: ص١٩٦.

الجانبين، في (١١ رمضان ١٣١٦هـ/ ٢٣ كانون الثاني ١٨٩٩)[١].

إلى جانب الأطماع البريطانية، برزت روسيا، التي أبدت رغبتها في إنشاء مركز لها في الكويت بحجة اتخاذه مستودعاً للفحم تتزود به السفن الروسية[٢].

أما فرنسا فقد طلبت من الحكومة العثمانية منحها امتيازاً لمد سكة حديد: دمشق ـ حماة ـ حلب مع فروعه، وامتيازاً آخر لإنشاء موانئ عدة على ساحل البحر الأبيض المذكور[٣].

أما الحكومة العثمانية، فقد رأت في الكويت قائمقامية تابعة لولاية البصرة وأرادت تأكيد سيطرتها عليها، فقررت إرسال قوة عسكرية لهذا الغرض، إلا أن بريطانيا سبقتها وأرسلت إلى الكويت بارجة حربية، وأعلنت أنها لن تسمح بدخول الجيش العثماني إليها، ولم تعبأ باحتجاجات الباب العالي والحكومة الألمانية، ونظراً لتضارب المصالح في هذه القضية تُرِكت معلّقة[٤].

عبد الحميد الثاني والصهيونية

لعل الموقف الذي وقفه السلطان عبد الحميد الثاني من قضية هجرة اليهود إلى فلسطين، وأطماعهم فيها، والصمود الذي أبداه تجاه جميع المحاولات التي بذلها زعماء الصهيونية العالمية كافيان، في نظر العربي المسلم بشكل خاص، والمسلمون على مختلف جنسياتهم بشكل عام، لتقويم دوره في الحفاظ على وحدة الأراضي الإسلامية، وعدم التفريط بشبر واحد منها، رغم المتاعب السياسية والعسكرية والمالية التي كانت تعاني منها الدولة العثمانية إبّان تلك المرحلة، والتي استغلتها الصهيونية لتنفيذ تهديدها له بإسقاطه عن عرشه إذا لم يُبْدِ تجاوباً مع الوعود والإغراءات اليهودية[٥].

والواقع أن اليهود تطلّعوا، على مر العصور التاريخية، إلى فلسطين كأرض تجمع شتاتهم ويقيمون عليها دولة، متذرعين بادعاءات دينية وتاريخية، ونشطوا منذ الثمانينات من القرن التاسع عشر، وتنادوا إلى تهجير اليهود المشتّتين في أنحاء العالم إلى فلسطين، وطالبوا بإنشاء دولة يهودية فيها.

وأبدى السلطان اهتماماً جدياً بفلسطين عندما شعر بأهمية الخطر اليهودي المندفع

---

(١) بني المرجة، موفق: صحوة الرجل المريض: ص١١٦، ١١٧. الحصري: ص١٩٦، ١٩٧.
(٢) الشناوي: جـ٢ ص١٠٥٠، ١٠٥١، جـ٣ ص١٣٩٠.
(٣) الحصري: ص١٩٩.
(٤) الشناوي: جـ٣ ص١٣٩٥، ١٣٩٦.
(٥) بني المرجة: ص٢١٣.

نحو الأراضي المقدسة، فرفض، في عام (١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م)، عروض حاييم غوديلا لشراء مساحات من الأراضي في فلسطين، لإسكان المهاجرين اليهود فيها[١]، وعلى الرغم من هذه المعارضة، لم تتوقف المحاولات اليهودية في إقناعه بضرورة الموافقة على إنشاء المستعمرات في فلسطين، ورفع قيود الهجرة اليهودية إليها، وذلك عن طريق الدول الكبرى التي توافقت مصالحها مع المصالح اليهودية.

فأرسل بالمرستون، رئيس وزراء بريطانيا، رسالة إلى سفيره في إستانبول طلب منه إقناع السلطان بإباحة الهجرة اليهودية إلى فلسطين، كما استعان اليهود الروس بالسفير الأميركي في إستانبول ليبذل جهوده لدى السلطان بالسماح لليهود بالهجرة إليها[٢].

وكُتب على الدولة العثمانية، صاحبة السيادة على فلسطين، أن تخوض صراعاً سياسياً مريراً دفاعاً عن هذا البلد ضد القوى الصهيونية والأوروبية المتعاطفة معها والمناصرة لها.

والواقع أن الهجرات اليهودية الفردية إلى فلسطين كانت لا تنقطع، كما كانت هناك هجرات جماعية بين أعوام (١٢٨٥ ـ ١٢٩٨هـ/ ١٨٦٨ ـ ١٨٨١م) و(١٢٩٩ ـ ١٣١٤هـ/ ١٨٨٢ ـ ١٨٩٦م)، وتُعدُّ هذه الهجرة الأخيرة أكثر فعالية وأحسن تنظيماً، وقد نتج عنها تأسيس اليهود لبعض المستعمرات[٣].

واختار اليهود مرحلة عصيبة من مراحل الاضمحلال، التي كانت تمر بها الدولة العثمانية، لتوقيت تحركهم، حيث لم يعد لهذه الدولة أي ثقل سياسي أو قوة عسكرية، وبالتالي لم يكن بمقدورها أن تخوض معركة سافرة ضدهم.

وحدث على أثر اغتيال القيصر الروسي إسكندر الثاني، في (١١ ربيع الآخر ١٢٩٨هـ/ ١٣ آذار ١٨٨١م)، أن تعرض اليهود في روسيا لحملة مذابح واضطهادات، بفعل اتهام منظمة «أحباء صهيون» بالاشتراك في تدبير عملية الاغتيال[٤]، واضطروا

---

(١) حلاق، فواز، حسين، قانصو: دراسات في تاريخ المجتمع العربي: ص٣١٣.

(٢) بني المرجة: ص٢١٦.

(٣) راجع فيما يتعلق بالهجرات اليهودية في تلك المرحلة: حلاق، حسان: موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية: ص٧٨ ـ ١٠٥.

(٤) يذكر هنا أن اغتيال القيصر لم يكن السبب الوحيد لموجة الاضطهادات هذه، إنما كانت لتحذيرات رجال الاقتصاد الروس باتخاذ إجراءات جذرية لمنع انهيار الاقتصاد القومي والحياة الاجتماعية بسبب الوسائل غير المشروعة التي كان يستخدمها التجار اليهود. راجع في هذا الصدد: كار: وليم غاي: أحجار على رقعة الشطرنج: ص١٥٢ ـ ١٥٨.
Tharaud, J et J: L'Histoire des Juifs: pp.221-223

تحت حملة التصفية هذه إلى الطلب من القنصل العثماني في أوديسا منحهم تصريحات لدخول فلسطين والاستقرار فيها، لكن الحكومة العثمانية رفضت هذا الطلب، في حين سمحت لهم بالانتقال إلى أي إقليم من أقاليم الدولة العثمانية، شرط أن يتجنسوا بالجنسية العثمانية، ويُصبحوا من رعايا السلطان[1].

والواقع أن هذا القرار كان صدمة لليهود، إلا أنَّهم استمروا في محاولاتهم لإقناع السلطان بتغيير موقفه، وتوجه كثير منهم إلى العاصمة العثمانية، أمثال لورنس أوليفانت، للتوسط لدى السلطان مباشرة، أو عن طريق سفراء الدول الأوروبية وأميركا، ليعدِّل قانون الهجرة، لكن جهودهم باءت بالفشل أمام تمسك السلطات العثمانية بقانون منع اليهود من الإقامة في فلسطين[2].

ونتيجة لازدياد شعور السلطان بالتحرك اليهودي، أبلغ المبعوث اليهودي أوليفانت أن باستطاعة اليهود العيش بسلام في أية بقعة من أراضي الدولة العثمانية إلا فلسطين، وأن الدولة تُرحب بالمضطَّهدين، ولكنها لا تُرحب بإقامة دولة دينية يهودية في البلد المذكور[3].

وحاول بعض اليهود تحدّي قرار الباب العالي بالنزول في يافا، في (رجب ١٢٩٩هـ/ حزيران ١٨٨٢م)، فتصدَّت لهم السلطات العثمانية، واتخذت من الإجراءات في يافا وفي غيرها من المدن الساحلية ما منعهم من تنفيذ رغباتهم[4]، لكن الهجرة اليهودية استمرت بطيئة وبشكل غير رسمي عن طريق التحايل على القانون، ورشوة الموظفين العثمانيين المسؤولين عن الإدارة المحلية في فلسطين ومساعدة قناصل الدول الأجنبية، عندئذٍ أرسل الباب العالي مذكرة إلى متصرف القدس، رؤوف باشا، يطلب منه أن يمنع اليهود، الذين يحملون الجنسيات الروسية والرومانية والبلغارية، من الدخول إلى القدس، كما أبلغ قناصل الدول الأوروبية في إستانبول بقرار الحكومة العثمانية بمنع اليهود الروس بشكل خاص من استيطان فلسطين[5].

لكن تدخل الدول الأوروبية في هذه القضية، تحت إلحاح اليهود، دفع الباب العالي إلى إصدار تعليمات جديدة، في عام (١٣٠١هـ/ ١٨٨٤م)، تسمح لليهود

---

(١) الشناوي: جـ٢ ص٩٧٤ ـ ٩٧٦.
(٢) مانويل، فرانك: بين أميركا وفلسطين: ص٢٥.
(٣) المرجع نفسه.
(٤) منسّى، محمود صالح: تصريح بلفور: ص٨٣.
(٥) المرجع نفسه. الشناوي: جـ٢ ص٩٧٦.

بدخول فلسطين بهدف زيارة الأماكن المقدسة شرط ألا تتعدى إقامتهم في ربوعها أكثر من شهر واحد[1].

وبعد مضي نحو ثلاثة أعوام، والمحاولات اليهودية مستمرة، بدون كلل أو ملل، جاءت محاولة كبرى من بريطانيا في عام (١٣٠٤هـ/١٨٨٧م)، بذلت فيها كل جهودها وإغراءاتها المالية ووعودها العلنية والسرية بالوقوف إلى جانب الدولة العثمانية، وضغطت على السلطان للتخفيف من شرط الإقامة الزمني لزيارة اليهود إلى فلسطين.

رضخ السلطان لتلك الضغوط، فأصدر قراراً في عام (١٣٠٥هـ/١٨٨٨م)، قضى بإطالة المدة المسموح بها للحجاج اليهود الإقامة في فلسطين إلى ثلاثة أشهر، كما أصدر تعليمات جديدة تقضي بضرورة حمل اليهود الأجانب، من غير العثمانيين، جوازات سفر توضِّح عقيدتهم اليهودية كي تمنحهم السلطات المختصة تصريحاً لزيارة القدس، كما طلبت سلطات الميناء في يافا من اليهود الراغبين دخول الأراضي المقدسة بضرورة الحصول على سمات دخول من القناصل العثمانيين في بلادهم[2].

جاءت القرارات والتعليمات الجديدة منسجمة مع تطلعات الباب العالي بمنع الهجرة اليهودية إلى فلسطين ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، أو الحد من تدفق اليهود على هذا البلد الذي أخذ يتزايد، ثم اتخذ الباب العالي قراراً يُعدُّ مُتمِّماً لقراراته المتخذة، وهو تغيير الوضع الإداري لبيت المقدس حيث جعلها متصرفية خاصة تتبع الباب العالي مباشرة، بعد أن كانت سنجقية تتبع والي دمشق[3]، وقد هدف إلى تشديد المراقبة للحد من هجرة اليهود إلى فلسطين، ومن الأهمية بمكان القول إن النشاط اليهودي كان يواجه تحركاً عثمانياً مضاداً. وعلى الرغم من هذه الإجراءات المتخذة، فإن اليهود نجحوا في التسلل إلى فلسطين، وانكبُّوا على شراء الأراضي، وتأسيس المزارع، وذلك بفضل ضعف رقابة السلطات المحلية نتيجة ترك رؤوف باشا منصبه في عام (١٣٠٥هـ/١٨٨٨م)، وهو الذي اتصف بالحزم والنزاهة، بالإضافة إلى المشكلات التي تعرضت لها الدولة العثمانية في أقاليم أخرى.

وقد شعر أعيان القدس بضغط الهجرة اليهودية فأرسلوا، في شهر (ذي القعدة ١٣٠٨هـ/حزيران ١٨٩١م)، بشكوى إلى الباب العالي يطلبون منه اتخاذ إجراءات فعّالة لمنع دخول اليهود الأجانب وشرائهم الأراضي، فأصدر السلطان فرماناً، في

---

(١) راجع، فيما يتعلق بهذه التعليمات الجديدة: حلّاق: ص٩٦.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) علي، محمد كرد: خطط الشام، جـ٣ ص٢٣٦.

(١٠ جمادى الآخرة ١٣١٠هـ/ ٣٠ كانون الأول ١٨٩٢م)، يُحرِّم بموجبه بيع الأراضي الحكومية إلى اليهود حتى ولو كانوا رعايا عثمانيين[١].

والواقع أن القوانين التي صدرت حتى ذلك التاريخ لم تؤدِ إلى وقف الهجرة اليهودية التي استمرت[٢]، واستطاعت الجماعات اليهودية إنشاء مستعمرات في مختلف أنحاء فلسطين بمساعدات مالية أوروبية، وبخاصة من اليهودي الفرنسي أدموند دي روتشيلد[٣].

وبرزت، في أواخر القرن التاسع عشر، شخصية يهودية قوية استطاعت قيادة الحركة الصهيونية[٤] والسير بها إلى تحقيق أهدافها، وأعني بهذه الشخصية تيودور هرتزل (١٨٦٠ ـ ١٩٠٤م)، الصحفي النمساوي اليهودي، الذي تميز بتفكيره السياسي المرن، وحذق التضليل والخداع.

وسعى هذا اليهودي إلى إيجاد وطن قومي لليهود، يجمع شتاتهم، ويحل مشكلة تفرقهم واضطهادهم بين الحين والآخر على أيدي الحكومات الأوروبية، فأصدر كتاباً يحمل اسم «الدولة اليهودية» حدَّد فيه الطرق والوسائل المؤدية إلى قيام الدولة الصهيونية.[٥] ولتحقيق ذلك، كان لا بد من الاستعانة بأكبر عدد ممكن من الدول لمناصرة حركته أو العطف عليها، وكان لا يشير صراحة إلى إنشاء دولة يهودية في فلسطين لكنه كان يُفضل أن تقام هناك، لأنه أدرك إمكان تحقيق ذلك بسبب ميل الدول الأوروبية إلى تقسيم الدولة العثمانية[٦]، فأجرى مباحثات مع ساسة الدول الأوروبية، وبخاصة بريطانيا، التي توافقت مصالحها مع المصلحة اليهودية في تفتيت

---

(١) منسّى: ص٨٤. (٢) حلاق: ص٩٨.

(٣) Cohen, Israel: A Short History of Zionizm: p.28.

(٤) الصهيونية لفظة مشتقة من صهيون. وصهيون اسم جبل يقع على المشارف الجنوبية لمدينة القدس. وقد أطلقت تسمية الصهيونية على منظمة إرهابية أسسها يهود روسيا بعد منتصف القرن التاسع عشر فسمّي أعضاؤها «عشاق صهيون»، و«أحباء صهيون»، وانتمى إليها معظم يهود روسيا البارزين. وقامت هذه المنظمة بالسعي لاستعمار فلسطين كوطن قومي لليهود. وما لبث هذه المؤسسة أن أصبحت مؤسسة سياسية استعمارية دولية ذات جهاز تنظيمي اتخذ مؤسسوها من اضطهاد اليهود ذريعة لتأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين. راجع: سوسة، أحمد: العرب واليهود في التاريخ ص٧١٣، ٧١٤.

(٥) الشاذلي، محمود ثابت: المسألة الشرقية: ص١٥٤. كانت الحكومات الأوروبية تضطهد اليهود بين الحين والآخر بفعل تدخلهم في الأمور السياسية والاقتصادية والعسكرية، بهدف هدم المجتمعات الأوروبية وتحقيق سيطرة يهودية عليها. راجع في هذا الصدد: حلاق: ص١٠٥، ١٠٦.

(٦) المرجع نفسه: ص١٠٧.

الدولة العثمانية وخلق دويلات للأقليات فيها[1].

ورأى هرتزل أنه لو عمل عملاً صالحاً تجاه الدولة العثمانية لأمكن إقناع السلطان بالعدول عن موقفه الرافض تجاه الهجرة اليهودية واستيطان اليهود في فلسطين، فاستغلَّ القضية الأرمنية، التي كانت ناشطة في عام (١٣١٣هـ/١٨٩٦م)، وعرض في شهر (ذي الحجة/أيار) على السلطان بذل مساعي اليهود الحميدة من أجل تسوية مشكلة الأرمن، وقد لقيت هذه الفكرة ترحيباً من السلطان[2]، الذي عهد إلى نيولنسكي، وهو صحفي وعميل سياسي نمساوي وصديق لهرتزل، بالاتصال بلجان الأرمن في أوروبا لإقناعهم بالإذعان للحكومة العثمانية، لأن السلطان على وشك تنفيذ مطالبهم من الإصلاحات التي يرفض أن يعطيهم إياها تحت الضغط[3].

واشترك هرتزل مع صديقه في تنفيذ هذه المهمة، وأشارا على السلطان بأن هذه المساعدة التي يقومان بتقديمها لا بد أن تقابلها خدمات للقضية اليهودية. ونشط الرجلان في إقناع زعماء الأرمن بالكف عن المظاهرات والاضطرابات، واتصل هرتزل بالساسة الإنكليز طالباً مساعدتهم في الضغط على الأرمن لوقف تحركاتهم لقاء وعد من السلطان بإدخال الإصلاحات الضرورية لقضيتهم[4]، ويبدو أنه فشل في مساعيه لسببين.

الأول: أنه لم يلقَ تشجيعاً من الحكومة البريطانية، لأن تأييد السلطان ضد الأرمن كان معناه إثارة الرأي العام ضد الحكومة، التي رأت أنه ليس من مصلحتها أن توقف الفتن والقلاقل في أرجاء الدولة العثمانية[5].

الثاني: أن السلطان عبد الحميد كان من الذكاء بحيث لن يسمح لليهود بتحقيق أحلامهم من أجل تسوية قضية الأرمن[6].

ونظراً لفشل مساعيه في تبديل موقف السلطان عبد الحميد، الرافض للهجرة اليهودية، واستيطان اليهود في فلسطين، قرر هرتزل السفر بنفسه إلى إستانبول والاجتماع بالسلطان، في محاولة لإقناعه عن طريق الرشوة ومنطق المال، مستغلاً الضائقة الاقتصادية التي كانت تمر بها الدولة العثمانية.

واجتمع هرتزل في إستانبول ببعض الأشخاص النافذين في الدولة، واستطاع أن ينشر آراءه عن الوطن القومي اليهودي في فلسطين بينهم، إلا أنه لم يتمكَّن من الاجتماع بالسلطان، وعلم بعد ذلك، عن طريق صديقه نيولنسكي، موقف السلطان

---

(١) حلاق: ص١٠٧.
(٢) الشناوي: جـ٢ ص١٥٧٥.
(٣) يوميات هرتزل: ص٣٣.
(٤) حلاق: ص١١٤.
(٥) المرجع نفسه.
(٦) الشناوي: جـ٣ ص١٥٧٦.

الرافض، فغادر إستانبول، في (١٧ محرم ١٣١٤هـ/ ٢٨ حزيران ١٨٩٦م)، بعد أن بقي فيها عشرة أيام[١].

وبعد مضي حوالي الشهرين، جدَّد هرتزل اتصالاته بالأوساط العثمانية، عارضاً مشروعاً يتضمَّن مساعدات مالية، ويقضي المشروع بـ:

- إقراض الدولة مبلغ عشرين مليون جنيه إسترليني، تُحسم من رسم الضرائب التي تُفرض على المهاجرين اليهود إلى فلسطين.

مقابل:

- السماح لليهود بالهجرة إلى فلسطين، على أن تشجع الحكومة العثمانية هذه الهجرة.
- يُعطى المهاجرون استقلالاً ذاتياً في الأرض التي تُقرَّر لهم، كدولة شبه مستقلة.

لكن السلطات العثمانية رفضت هذه العرض، ما أثار غضب وانزعاج هرتزل[٢].

بالإضافة إلى معاصرتها مولد ونشأة الحركة الصهيونية[٣]، شهدت الدولة العثمانية عقد المؤتمرات الصهيونية لتحقيق أماني اليهود في الهجرة وإقامة دولة يهودية في فلسطين. فعُقد المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة بال بسويسرا، بين (٢٩ و٣٠ ربيع الآخر، والأول من جمادى الأولى ١٣١٥هـ/ ٢٩ و٣١ آب ١٨٩٧م)، بدعوة من هرتزل، لمناقشة مشروعه بإقامة الدولة اليهودية في فلسطين، وقد مهَّد له على الصعيدين السياسي والإعلامي، فعقد اجتماعات مع مسؤولين عثمانيين ليؤكد من جديد استعداد اليهود مساندة الدولة العثمانية مادياً، كما أصدر صحيفة «العالم» لتعبر عن أهداف الحركة[٤].

واتخذ المؤتمر قرارات عدة هامة أُطلق عليها «برنامج بال»، أو البرنامج الصهيوني، وتضمَّنت:

- إنشاء دولة يهودية في فلسطين.
- إنشاء المنظمة الصهيونية العالمية.
- تقوية الروح القومية اليهودية.
- الاهتمام بتدريس ونشر اللغة العبرية بين جميع يهود العالم.
- إنشاء معهد عالٍ للدراسات العبرية في القدس، أو يافا.

---

(١) يوميات هرتزل: ص٣٤.
(٢) المرجع نفسه: ص٤٥.
(٣) راجع، فيما يتعلق بنشأة الحركة الصهيونية والظروف التي ساعدتها للانطلاق في تحقيق أهدافها: حلاق: ص١٢٣ ـ ١٢٥.
(٤) المرجع نفسه: ص١٢٥، ١٢٦.

- وضع شعار العلم الرسمي للدولة اليهودية المرتجاة، ونشيد قومي لها[1].

وهكذا تطورت أطماع اليهود. فبعد أن كانوا يتطلعون إلى الهجرة إلى فلسطين والاستقرار فيها تحت سيادة الدولة العثمانية، أصبحوا، بعد مؤتمر بال، يتطلعون إلى الاستيلاء على فلسطين، وإقامة دولة عنصرية فيها، فرفع مؤتمر بال بذلك آخر حجاب عن وجههم[2].

وكُتب على السلطان عبد الحميد، منذ عقد مؤتمر بال حتى خلعه عن العرش في عام (١٣٢٧هـ/١٩٠٩م)، أن يواجه بشكل جدّي المؤامرات الصهيونية لتهويد فلسطين، كخطوة أولى لإقامة الدولة اليهودية فيها من جهة، وخلعه عن العرش بوصفه العقبة الرئيسة في سبيل تحقيق ذلك، من جهة أخرى.

ويبدو أن المؤتمر عانى من استمرار وجود السلطان عبد الحميد على رأس الدولة العثمانية، وهو المعروف بتصلبه تجاه المطالب اليهودية، لذلك تقرر، بشكل سري، أنه في حال استمرار رفض السلطان للمطالب الصهيونية، فإن القضاء على الدولة العثمانية يصبح شرطاً أساسياً لإقامة الدولة اليهودية في فلسطين، ولا بد في نهاية المطاف من تحطيمها، ويوم تسقط إستانبول ستسقط تبعاً لذلك القدس في أيدي اليهود[3]، وكان على هرتزل، الذي نصَّبه المؤتمر رئيساً للمنظمة الصهيونية العالمية، أن يُمهِّد الطريق لتنفيذ قراراته. استغل الزعيم الصهيوني مُجدِّداً الأوضاع القلقة، والضائقة المالية التي كانت تعيشها الدولة العثمانية، فراح يسعى للاتصال بالسلطان ليعرض عليه مساعدة اليهود مقابل السماح لهم بتحقيق آمالهم القومية.

كان السلطان عبد الحميد يتابع عن كثب اجتماعات المؤتمر الصهيوني الأول ومقرراته التي تمخَّضت عنه، كما راقب النشاط الصهيوني والمحافل الماسونية في الدولة، فأدرك جديَّة الخطر الصهيوني، ودفعه ذلك إلى تجديد القرارات المتخذة بمنع إسكان اليهود في فلسطين، كما منع اليهود الأجانب من دخول القدس[4].

واتسع نطاق الحركة الصهيونية في خلال سنة واحدة بعد مؤتمر بال الأول، بما أبدت من نشاط ملحوظ على الصعيدين الدبلوماسي والحركي في أوروبا وفي داخل فلسطين[5].

---

(١) الشناوي: جـ٢ ص٩٨٤. وقارن بـ ولاية بيروت لـ محمد رفيق بك ومحمد بهجت بك: جـ١ ص٣٦.

(٢) الشناوي المرجع نفسه.

(٣) الشاذلي، محمود ثابت: المسألة الشرقية: ص١٤٦.

(٤) حلّاق: ص١٤٥ هامش ٣.

(٥) راجع عن هذا النشاط الصهيوني: المرجع نفسه: ص١٤٠ - ١٤٥. الشناوي: جـ٢ ص٩٨٦، ٩٨٧.

وانعقد المؤتمر الصهيوني الثاني في بال أيضاً، بين (٣ و١٣ ربيع الآخر ١٣١٦هـ/ ٢١ و٣١ آب ١٨٩٨م) وكان أكثر عدداً، وأدق تنظيماً من المؤتمر الأول، وقد كرَّس هذا المؤتمر قرارات المؤتمر الأول، وزاد عليها ضرورة السعي لدى الدولة العثمانية لتحقيق المشروع الصهيوني[١].

ولعل من أهم المؤتمرات الصهيونية المؤتمر الصهيوني الخامس، الذي عُقد في مدينة بال بسويسرا، في المدة من (١٥ إلى ١٩ رمضان ١٣١٩هـ/ ٢٦ إلى ٣٠ كانون الأول ١٩٠١م)، وتمَّ فيه إقرار قانون النظام الأساسي للمنظمة الصهيونية[٢].

وواصل هرتزل جهوده للاجتماع بالسلطان، فسافر إلى إستانبول في (٢٤ محرم ١٣١٩هـ/ ١٣ أيار ١٩٠١م)، وقد مهَّد نيولنسكي لهذا الاجتماع بجهود مستمرة مع الدبلوماسيين العثمانيين والأجانب، وتمَّت المقابلة بعد أربعة أيام، ثم قابله السلطان مرتين أخريين، وعرض هرتزل على السلطان مشروعاً صهيونياً، وهو أن يصدر السلطان فرماناً يجيز السماح لليهود الأجانب بالهجرة إلى فلسطين والتوطن فيها ومنحهم حكماً ذاتياً، مقابل أن يدفع اليهود مبلغاً كبيراً من المال، قُدِّر بثلاثة ملايين من الجنيهات، وفي بعض المراجع مليوني جنيه، ثم يقومون بعد ذلك بدفع الجزية[٣].

كان السلطان عبد الحميد الثاني أدهى من أن يستجيب لهرتزل، وكان في خلال مقابلاته معه مستمعاً يصغي إلى كلامه أكثر منه متكلماً، ويوهمه بأنه شديد الاهتمام بآرائه ليجعله يصرح بكل ما في جعبته من مشروعات.

وتمخَّضت الاجتماعات عن رفض السلطان إعطاء فلسطين لليهود، إلّا أنه وافق على هجرة اليهود إلى آسيا الصغرى والعراق لقاء دفع الديون المترتبة على الدولة العثمانية. وعلى ما يبدو كان هرتزل غير راضٍ عن هذا المشروع[٤]، وأدرك في نهاية المطاف أن جهوده مع السلطان تسير في طريق مسدودة، إلّا أنَّه لم ييأس، وعهد إلى نيولنسكي بأن يعرض على السلطان رشوة بمبلغ مليون جنيه مقابل الحصول على فلسطين[٥].

---

(١) حلاق: ص١٤٧ ـ ١٤٩.

(٢) راجع عن هذا المؤتمر: Cohen, Israel: Theodore Herzl the Founder of Political Zionizm, p.376.

(٣) راجع، فيما يتعلق بهذه الاجتماعات: يوميات هرتزل: ص١٧٢، ١٧٣. أتلخان، جواد رفعت: الخطر المحيط بالإسلام، الصهيونية وبروتوكولاتها: ص١٢١ ـ ١٢٤. طربين، أحمد: فلسطين في خطط الصهيونية والاستعمار: ص٥٦، ٥٧. الشناوي: جـ٢ ص٩٨٨ ـ ٩٩٠.

(٤) Cohen: pp.261-263.

(٥) طربين: ص٤٩. Cohen: p.262.

عندئذٍ أراد السلطان أن يحسم الموقف بشكل نهائي وقطعي، فقال للصدر الأعظم: «انصحوا الدكتور هرتزل بألا يتخذ خطوات جدية في هذا الموضوع، إني لا أستطيع أن أتخلى عن شبر واحد من الأرض، فهي ليست ملك يميني، بل ملك الأمة الإسلامية التي جاهدت في سبيلها وروتها بدمائها، فليحتفظ اليهود بملايينهم، وإذا مُزِّقت دولة الخلافة يوماً فإنهم يستطيعون آنذاك أن يأخذوا فلسطين بلا ثمن، أما وأنا حي، فإن عمل المبضع في بدني لأهون عليَّ من أن أرى أرض فلسطين قد بُترت من الدولة الإسلامية، وهذا أمر لا يكون، إني لا أستطيع الموافقة على تشريح أجسادنا ونحن على قيد الحياة»[١].

لم يكن السلطان عبد الحميد الثاني ليستجيب لإغراءات الصهيونيين المالية، لأن مثل هذه الاستجابة تتعارض مع سياسة الجامعة الإسلامية التي ينادي بها واحتضنها، وغدت تشكل ركناً أساسياً في سياسته، وأن خضوعه للإغراءات المالية الصهيونية، يُعدُّ انتحاراً سياسياً له، وتناقضاً لسياسة الجامعة الإسلامية، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، كان السلطان يعارض إنشاء كيان سياسي آخر للأقليات في أملاك الدولة العثمانية، في الوقت الذي كان يعاني من مشكلات الأقليات في البلقان، كما لم يشأ إغضاب العرب الذين رفضوا المطالب الصهيونية وعارضوا هجرة اليهود إلى فلسطين، وشراء الأراضي وإقامة المستوطنات الزراعية[٢].

وعلى الرغم من جهود السلطان للحد من هجرة اليهود، فقد استمرت الحركة الصهيونية تمارس وضع خططها لاستيطان الأراضي المقدسة، وذلك بإنشاء أجهزة تشرف على شراء الأراضي وتُنظِّم عملية الاستيطان. ففي شهر (محرم ١٣٢٠هـ/ أيار ١٩٠٢م)، طلب هرتزل من السلطان أن يأذن له بتأسيس جامعة عبرية في القدس، يتلقى فيها الشبان الأتراك العلم، بدلاً من إيفادهم في بعثات علمية إلى الجامعات الأوروبية حيث الفكر السياسي الأوروبي يؤثر فيهم وينَمِّي فيهم روح الحرية والديمقراطية فيبتعدون عن التقاليد الإسلامية[٣].

والحقيقة أن الصهيونية استهدفت من المشروع استقطاب عدد كبير من الأساتذة

---

(١) يوميات هرتزل: ص٣٥. بني المرجة: ص٢٢٤، ٢٢٥.

(٢) حلاق: ص٢٣١.

(٣) لم يكن هرتزل يهدف إلى فتح آفاق جديدة للتعليم الجامعي أمام الشبان الأتراك، بقدر ما كان يطمع في استدراج السلطان عبد الحميد كي يأذن في إنشاء جامعة عبرية، تضفي عليها الدولة العثمانية صبغة شرعية، وتغذيها الحركة الصهيونية بأساتذة صهيونيين، ويؤمها في المستقبل طلاب يهود تمهيداً لبث الفكر الصهيوني، وتكريس الاستيطان اليهودي: راجع، الشناوي: جـ٢ ص٩٩٥. حلاق: ص١٨٤ هامش رقم ١.

اليهود في جامعات العالم والباحثين اليهود إلى فلسطين، لتكون هذه الجامعة دعامة علمية للدولة اليهودية المرتجاة في فلسطين، ووسيلة للتسلل الثقافي الصهيوني. وعلى الرغم من اقتناع السلطان بالواقع الذي تحدث عنه هرتزل، إلّا أنّه رفض مشروع إنشاء الجامعة العبرية، لأنه رأى أن الغاية من إنشائها سياسية استيطانية، أكثر منها ثقافية، وتمكيناً للحركة الصهيونية في فلسطين[1].

وهناك حادثة تؤكد تصميم السلطان عبد الحميد الثاني الحفاظ على فلسطين، فقد انتهز هذا السلطان فرصة وفاة الخديوي توفيق، في (٦ جمادى الآخرة ١٣٠٩هـ/ ٧ كانون الثاني ١٨٩٢م)، وتولي ابنه عباس حلمي، فأصدر فرمان التعيين بتوليته على مصر من دون أية إشارة إلى سيناء، وقد سبَّب هذا الإجراء أزمة سياسية عنيفة بين الدولة العثمانية وبريطانيا، حتى اضطر السلطان، في (١٠ رمضان/ ٨ نيسان)، أن يذعن لطلب هذه الأخيرة بإعادة سيناء إلى ولاية مصر[2]، والراجح أن تصرفه جاء نتيجة خشيته من النفوذ الصهيوني المتسلط على بريطانيا ما يحفز هذه الأخيرة تقديم تسهيلات لإسكان اليهود في سيناء.

وصل التمادي الصهيوني في عام (١٣٢١هـ/ ١٩٠٣م)، إلى عقد أول مؤتمر صهيوني في فلسطين، وكان على غرار مؤتمر بال، فشكَّل تحدياً خطيراً للسلطان. وحتى لا يُشكِّل عقد هذا المؤتمر سابقة يدرج عليها الصهيونيون، فقد تصرف بحزم شديد، وقرَّر حظر النشاط الصهيوني السياسي الدولي في فلسطين ما حال دون عقد أي مؤتمر في هذا البلد مرة أخرى في عهده[3].

أدركت الصهيونية العالمية، بعد فشل محاولاتها المتكررة للحصول على موافقة السلطان عبد الحميد الثاني، بالسماح لليهود بالهجرة إلى فلسطين؛ أن وجوده يشكل عقبة كأداء في سبيل تحقيق مقررات المؤتمرات الصهيونية، ولم يملك هرتزل بعد فشله إلا اللجوء إلى التهديد والوعيد صراحة.

وإذا كان هرتزل قد توفي في (١٩ ربيع الآخر ١٣٢٢هـ/ ٣ تموز ١٩٠٤م)، إلا أن المحاولات الصهيونية ظلت مستمرة، إلى أن نجحت في انتزاع ما يسمّى بوعد بلفور، في (١٧ محرم ١٣٣٦هـ/ ٢ تشرين الثاني ١٩١٧م)، الذي وافقت بريطانيا بموجبه على تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين[4].

---

(١) الشناوي: جـ٢ ص٩٩٤، ٩٩٥. حلاق: ص١٨٤. وايزمن، حاييم: التجربة والخطأ: ص١٧.

(٢) بني المرجة: ص٢٢٧.

(٣) الشناوي: جـ٢ ص٩٩١، ٩٩٢. حلاق: ص١٩٣.

(٤) تجد نص وعد بلفور في كتاب صحوة الرجل المريض، لبني المرجة، ضمن ملاحق الكتاب: =

والحقيقة أن السلطان عبد الحميد الثاني لم يكن بغافل يوماً عن مدى تأثير الصهيونية العالمية على اتجاهات السياسة الدولية، من خلال ممارساتها في الدول الكبرى، ولكنه، في الوقت نفسه، لم يملك إلا أن يرفض العروض والوعود الصهيونية التي أخذت تقايض ديار المسلمين المقدسة بأموال اليهود.

لقد ناهض السلطان، ما بوسعه، فكرة الهجرة اليهودية، وقاومها باستمرار، لكنه لم يتمكَّن من منع حدوثها تماماً، وذلك نتيجة الضغوط التي مورست عليه من قِبَل الدول الأوروبية الكبرى، التي توافقت مصالحها مع مصالح الصهيونية، وبسبب أن الدولة العثمانية لم تكن آنذاك من القوة المادية والأدبية بحيث يتسنى لها وقف الهجرة وقفاً تاماً، إلا أنها كانت هجرة محدودة.

أما أهم المآخذ التي تُسجل على السلطان عبد الحميد الثاني، من خلال موقفه الرافض لمطالب الحركة الصهيونية، إصداره فرمانات بمطالب جزئية لصالح اليهود، والسماح لهم بشراء بعض مساحات محدودة من الأراضي الفلسطينية. وقد استغل اليهود هذه الفرمانات لتشجيع الهجرة، وبناء المستعمرات، ولا تُجدي تبريرات السلطان بأنه تعرض لضغوط سياسية من جانب الدول الكبرى لإصدار هذه الفرمانات، التي تبنَّتها الصهيونية بعد ذلك، واتخذتها ذريعة للتوسع في شراء الأراضي، وتأسيس المستعمرات فيها، واستصلاح أراضيها واستغلالها.

والحقيقة أن السلطان عبد الحميد الثاني، على الرغم من أنه لم يتمكَّن من منع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، إلا أنه نجح فقط في الحد منها[1].

= ص٤٣٤، ويروي وليم غاي كار: أحجار على رقعة الشطرنج، ظروف صدور هذا الوعد ص١٩٠ ـ ١٩١.

(١) راجع، تقويم دور السلطان عبد الحميد الثاني عند الشناوي: جـ٢ ص٩٩٩.

الفصل السادس عشر

عبد الحميد الثاني

١٢٩٣ ـ ١٣٢٧هـ/ ١٨٧٦ ـ ١٩٠٩م

الأوضاع السياسية الداخلية

عبد الحميد الثاني وحركة الجامعة الإسلامية

حركة الجامعة الإسلامية قبل عهد عبد الحميد الثاني

ظهر تيار الجامعة الإسلامية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر كرد فعل للغزو العسكري والثقافي الأوروبي للعالم الإسلامي، ولدعوات التغريب والإصلاح والدستور، وغيرها من الشعارات المماثلة، وكانت آمال الكثير من أفراد الشعوب الإسلامية قد خابت نتيجة تردِّي الأوضاع، وفساد الأمور في الدولة العثمانية خلال الحقبة الأخيرة من حكمها، ما أدّى إلى طمع الدول الغربية بها، وقد ضعف مركز الخلافة نتيجة لضعف سلاطين آل عثمان في تلك المرحلة، ما هدَّد الوحدة الإسلامية التي صمدت في وجوه الطامعين قروناً طويلة بفضل السلطة الروحية، والمكانة الرفيعة التي كانت تحتلها في قلوب المسلمين[١].

ومن جهة أخرى، فقد وقعت أحداث دامية في العالم الإسلامي جعلت المسلمين يتطلّعون نحو الدولة العثمانية لقيادتهم وحمايتهم. ففي الهند كان المسلمون مشتَّتين بعد سيطرة البريطانيين على البلاد، وفي وسط آسيا، غزا الروس طشقند وسمرقند في عام (١٢٨٥هـ/ ١٨٦٨م) وأخضعوا إمارة بخارى، واستنجد خانات الترك بالدولة العثمانية ضد محاولات روسيا السيطرة على بلادهم[٢]، وبسطت فرنسا حمايتها على تونس في عام (١٢٩٨هـ/ ١٨٨١م)، واحتلت بريطانيا مصر في العام التالي، وأعلنت ألمانيا حمايتها على دار السلام في عام (١٣٠٨هـ/ ١٨٩١م)، وانتشرت أخبار اضطهاد المسلمين الوحشي في البلقان.

---

(١) بني المرجة: ص١٢٦.

(٢) الشناوي: جـ٣ ص١١٨١، ١١٨٢.

وَوُجِّهت الاتهامات إلى رجال الإصلاح، بأنهم أهملوا شأن علماء الدين وتغاضوا عن التقاليد الإسلامية، وتفشَّت، بين المسلمين، قناعة بأن الدول الأوروبية هي سبب الارتباكات المالية التي تعاني منها الدولة العثمانية، بالإضافة إلى إسرافهم في إساءة استخدام الامتيازات الأجنبية.

وهكذا استيقظ الشعور الإسلامي تجاه هذا الموقف المتدهور لإيجاد نوع من الرابطة بين أجزاء العالم الإسلامي، بدعوة المسلمين إلى التعاون فيما بينهم لإصلاح أحوالهم، والتكتُّل لمواجهة موجات الاستعمار الأوروبي، وبرز في هذا المجال الإصلاحي ثلاثة اتجاهات فكرية[1]:

الأول، نادى بالإصلاح على أساس اقتباس النظم والأساليب الغربية في الحكم والإدارة والثقافة والاجتماع، من دون قيد أو شرط، وبدون نظر واعتبار لماضي الدولة العثمانية وما كانت عليه، وكان أشهر المنادين بهذا الاتجاه في الدولة العثمانية فؤاد باشا (١٨١٥ ـ ١٨٦٩م)[2]، ومدحت باشا (١٨٢٢ ـ ١٨٨٥م)[3].

الثاني، نادى أصحابه بالعودة إلى الجذور الإسلامية، وتطبيق المبادئ والأفكار الإسلامية، وبرز في هذا المجال نامق كمال (١٨٤٠ ـ ١٨٩٩م)، أحد أعلام الفكر في القرن التاسع عشر الملقب بشاعر الحرية، وعضو جمعية تركيا الفتاة[4]. وعلى الرغم من دعوته إلى تطبيق أساليب ونظم الحياة الغربية في الدولة العثمانية، بعد تكييفها للتماشي مع التقاليد الإسلامية، فإنه ظل مخلصاً للمبادئ والأفكار الإسلامية، داعياً إلى أن تستمر الدولة في تمسكها بقوانينها ومعتقداتها التي تشكل أساس حضارتها[5]، وتأخذ زمام المبادرة إلى حماية العالم الإسلامي بوصفها أعظم

---

(١) الشوابكة: ص٣٣.

(٢) تولى الصدارة العظمى في عهد السلطان عبد العزيز، وتبنى فكرة الإصلاح على الأسس الغربية مستبعداً المفاهيم الإسلامية كوسيلة للإصلاح، ومؤكداً أن ما كان صالحاً للدولة في عهودها الغابرة لم يعد صالحاً لحالتها الحاضرة، وأن الدولة محكوم عليها بالموت إن لم تتمثل بخطى التطور الغربي. راجع: فوائد باشا: وصية فؤاد باشا، تعريب جميل معلوف: ص٢٩.

(٣) تقلد مناصب إدارية وسياسية عدة قبل أن يتولى منصب الصدارة العظمى في عامي ١٨٧٢م و١٨٧٦م، ويُعَدُّ من أشهر الداعين للاقتباس من الغرب، ورأى في تبنّي أساليب الثقافة والمدنية الغربية وسيلة أساسية لنهضة الدولة العثمانية. الشوابكة: ص٣٥.

(٤) راجع فيما يتعلق بأفكار نامق كمال:

Shaw, Stanford and Ezel: II, pp. 129, 131, 154, 157, 165, 212, 251-254, 259, 262, 276. Lewis: pp.137, 138.

(٥) تاريخ الدولة العثمانية، بإشراف روبير مانتران، الجزء الثاني، الفصل الثاني عشر: فترة التنظيمات، بقلم بول دومون ص٧٥ ـ ٨٦.

الدول الإسلامية مكانة، وأكثرها تأهيلاً لسياسة العالم الإسلامي، كما دعا إلى اتحاد العثمانيين، واتفاق المسلمين، ودعم حركة الجامعة الإسلامية بوصفها وسيلة هامة لحل مشكلات الدولة العثمانية والمسلمين كافة، وانتهى إلى قيام وحدة إسلامية تحت قيادة الدولة العثمانية(١).

وبرز في هذا المجال أيضاً المفكر والمؤرخ العثماني أحمد جودت (١٨٢٢ ـ ١٨٩٥م)، وقد أكَّد بأن العثمانيين مدينون أكثر من غيرهم للإسلام، بوصفه البوابة التي دخلوا منها التاريخ، فهو أساس دولتهم وحضارتهم، وإليه يرجع كل ما يفخرون به. ثم يقارن بين الأمة العثمانية الشرقية وأمم الغرب النصرانية التي أنشأت دولاً على أساس قومي، ويضيف بأن ليس هناك ما يمكن أن تستفيده الدولة العثمانية من نظم أوروبا وأساليبها في الحياة، ورأى أن تاريخ الدولة العثمانية وعراقة الأسرة الحاكمة فيها، وخبرتها التي اكتسبتها بالحكم والسياسة، وبفعل أنها موطن السلطنة ومقر الخلافة؛ كل ذلك يؤهلها لزعامة العالم الإسلامي، وحمايته من الأخطار التي تُهدِّده، كما رأى أن الدين هو سر وحدة المسلمين ومصدر قوتهم، وما تسرب الضعف إلى جسم الأمة الإسلامية إلا حين أخذت تستبدل المبادئ الإسلامية بالوطنية والقومية(٢).

وفي الوقت الذي ركَّز كل من نامق كمال وأحمد جودت جهودهما على الدعوة لقيام وحدة إسلامية في المجال العثماني الصرف، كانت هناك شخصية أخرى معاصرة لهما دعت إلى إصلاح أوضاع المسلمين، دينياً واجتماعياً وسياسياً، ناشرة آراءها في كافة أنحاء العالم الإسلامي في آسيا وإفريقيا وأوروبا، وأعني بهذه الشخصية جمال الدين الأفغاني (١٨٣٩ ـ ١٨٩٧م).

كان للثقافة الواسعة التي حصَّلها الأفغاني، والتجربة السياسية التي عاشها في أقطار إسلامية عدة، واطلاعه على أوضاع المسلمين السياسية والاجتماعية، دور واضح في تحليله لأسباب تدهور المسلمين التي عزاها إلى إهمالهم للدين، ولوسائل الإصلاح التي رآها كفيلة بنهوضهم، ورأى أن ابتعاد حكامهم عن الدين وحكمته، وانصرافهم إلى إبراز الفوارق العصبية والجنسية، قد ساهم في إحداث القطيعة السياسية القائمة بين دولهم، وانتقد الدور السلبي لعلماء الدين، وعدم قيامهم بنشاطات تجاه تقوية الجامعة الإسلامية بين شعوبهم، كما انتقد دور الأفراد والشعوب، وخصَّ منهم من تثقَّف بالثقافة الغربية ولم يأخذوا منها إلا مظاهرها حتى

---

(١) Kaplan, Mehmet: Namik Kemal, Hayati ve Eserleri, p.112.

(٢) الشوابكة: ص٤١ ـ ٤٥. الشناوي: جـ٣ ص١١٧٢ ـ ١١٧٤ هامش رقم ٢.

غدوا عناصر تخريب وهدم في جسم أمتهم[1].

كان مَثَل الأفغاني الأعلى قيام حكومة إسلامية واحدة، تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية، ويتم ذلك بتحرير البلاد الإسلامية من السيطرة الأجنبية، تمهيداً لنهضتها الروحية والفكرية ثم تتحد في ظل خليفة واحد، تُجمع الأمة على الاعتراف به، كما كان الأمر في العصر الذهبي للإسلام، فكانت وحدة المسلمين هي السبيل في رأيه لتحقيق فكرة الجامعة الإسلامية[2]، فربط بين الوحدة الإسلامية ومقاومة الاستعمار الأوروبي الذي كان يستهدف في نظره القضاء على الإسلام، والتحكُّم بالشعوب الإسلامية.

لكن الأفغاني رأى، في الوقت نفسه، صعوبة خضوع شعوب الأمة الإسلامية لحاكم واحد، فاكتفى بالدعوة إلى قيام روابط محكمة بينها، على أن يكون لها هدف واحد قوامه القرآن وأساسه العدالة والشورى، واختيار خيرة الناس لتولي الأمور[3] من دون أي تفكير في وحدة سياسية تنتظم كافة دولهم وحكوماتهم فيها[4].

بدأ الأفغاني نشاطه الإصلاحي في المجال الثقافي، ثم انتقل إلى المجالين الديني والاجتماعي، واتخذ من أجل نشر أفكاره الإصلاحية وسائل عدة كالخطابة والكتابة ومقابلة الحكام، وتكوين الأحزاب والجمعيات. وفي مجال نشاطه الصحفي، اقترن اسمه بجريدة العروة الوثقى، التي أصدرها في باريس مع تليمذه محمد عبده، كما أنشأ جمعية عرفت باسم جمعية العروة الوثقى[5]. وأنشأ الأفغاني الحزب الوطني في مصر عام (١٢٩٦هـ/ ١٨٧٩م)[6]، ودعا إلى تحسين أوضاع المسلمين، وانتشالهم مما كانوا يعانون من جمود فكري، وتخلف حضاري، وجهالة متفشية، وبُعد عن التعاليم الإسلامية الحقة، وإلى التمسك بأحكام الشريعة وتقاليد الإسلام، وحبَّذ الحكم النيابي في المجال السياسي، وطالب بحكومة برلمانية لأن هذا النوع من الحكم يمنع الاستبداد الذي عانى منه الشرق كثيراً، ونادى بحكم الشورى ممثلاً في وجود دستور يحد من سلطات الحاكم وتحقيق العدالة والحرية[7].

---

(١) الأفغاني، جمال الدين وعبده، محمد: العروة الوثقى: ص٣٣. عمارة، محمد: الأعمال الكاملة للأفغاني: ص١٥٨، ١٩٠، ٣١٣.

(٢) الشناوي: جـ٣ ص١١٩٤.

(٣) أمين، أحمد: زعماء الإصلاح في العصر الحديث: ص٩٠.

(٤) راجع تفاصيل مشروع الأفغاني السياسي عند: عمارة، محمد: ص٢٣٨ ـ ٢٤١.

(٥) الشوابكة: ص١٢٩، ١٣٠.

(٦) لطف الله خان، ميرزا: جمال الدين الأسد أبادي، المعروف بالأفغاني: ص٦٢.

(٧) الشناوي: جـ٣ ص١١٩٤.

والواقع أن فكرة قيام حكومة إسلامية واحدة، كما تصورها الأفغاني، تقوم على دعامتين:

الأولى: الحج إلى المسجد الحرام، وسائر البقاع الإسلامية المقدسة في الحجاز.

الثانية: الخلافة، وضرورة التمسك بها كنظام ديني وسياسي، وكانت آنذاك في بني عثمان[1].

الاتجاه الثالث: اتجاه توفيقي نادى أصحابه بفكرة التدرج في الأخذ عن الغرب في مجال الإدارة والسياسة والثقافة والفكر، وقد أكَّد أصحاب هذا الاتجاه أن الاقتباس من الغرب، من نظم ديمقراطية أو في مجال حرية الأفراد والجماعات، ليس غريباً عن مفاهيم المجتمع الإسلامي ولا عن ثقافته، وكان من بين الداعين إلى هذا الاتجاه الفكري المفكر العثماني ضيا باشا (١٨٢٥ ـ ١٨٨٠م)[2].

عبد الحميد الثاني يتبنّى حركة الجامعة الإسلامية

عندما اعتلى السلطان عبد الحميد الثاني عرش السلطنة العثمانية، كان العالم العربي يشهد قيام فكرتين كانتا رد فعل ضد الاستعمار، وازدياد السيطرة الأجنبية.

إحداهما فكرة الجامعة الإسلامية، والأخرى فكرة القومية العربية والوحدة العربية التي انتشرت في العالم العربي، وبخاصة بين نصارى بلاد الشام[3]، في حين كان العالم الإسلامي قد أضحى هدفاً للأطماع الاستعمارية، ما حدا بزعماء المسلمين إلى التفكير في أحوال رعاياهم، والبحث عن سبب تأخرهم، فاهتدوا إلى ضرورة الدعوة إلى الإصلاح، والحكم الشوري، وجمع كلمة المسلمين في جميع أنحاء العالم الإسلامي، للوقوف في وجه الزحف الاستعماري.

واستيقظت فكرة إحياء الوحدة الإسلامية لتوحيد الجهود لمواجهة المطامع الاستعمارية، فنشأت فكرة الجامعة الإسلامية، وهي تقوم على دعوة المسلمين إلى الاتحاد والتعاون فيما بينهم لإصلاح أحوالهم، والتكتل لمواجهة موجات الاستعمار الأوروبي.

---

(١) الشناوي: جـ٣ ص١١٩٥.

(٢) هو من الشعراء والأدباء الأتراك البارزين في عهد التنظيمات العثمانية والمرحلة التي تلت ذلك، وكان عضواً بارزاً في جمعية تركيا الفتاة، وتقلد مناصب إدارية وسياسية عدة.

(٣) لم يشعر نصارى بلاد الشام يوماً بأي ولاء تجاه الحكم العثماني، ولم يروا ما يدفعهم للسير في ركاب الجامعة الإسلامية، بل عملوا على مناهضتها ومعارضتها، فاتجهوا نحو تحقيق أهداف سياسية تمحورت حول رفع لواء القومية والوطنية كبديل للرابطة الدينية.

وقد دعت الظروف الداخلية والخارجية، وحالات الارتباك التي كانت تمر بها الدولة العثمانية، في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، لأن يتزعم دعوتها، حيث وجد فيها خير علاج لما تعانيه سلطنته من أمراض وأوجاع، وسياجاً يحمي الدولة من الأخطار التي كانت تحيط بها بفعل أطماع الدول الأوروبية في سلخ أجزاء واسعة من أراضيها، إذ أدرك ضرورة العمل على توحيد القوى الإسلامية لمواجهة الدول الأوروبية الطامعة بالخلافة وثرواتها، ورأى أن الحروب الصليبية ضد الدولة العثمانية دائمة ومستمرة، ولا بد من العمل من خلال الإسلام على توحيد العناصر الإسلامية المتعددة في الدولة في جبهة واحدة، ثم ذهب إلى أبعد من ذلك حين رأى أن هذه الوحدة الداخلية لا تكفي، ولا بد من امتداد تأثيرها إلى كل مسلمي العالم[١].

لذلك، تلقَّف السلطان حركة الجامعة الإسلامية، وأخذ على عاتقه تنفيذها، بعد أن هيأ لها الأذهان كل من نامق كمال في البيئة العثمانية، وجمال الدين الأفغاني في البيئة الإسلامية والعربية، ووجد فيها خير معين له لتنفيذ سياسته الداخلية والخارجية.

ففي الداخل، كان تنفيذ مبادئ حركة الجامعة الإسلامية يعني الالتزام بحدود الشريعة الإسلامية، وهي البديل للحلول الدستورية والإصلاحية المطروحة[٢].

وفي الخارج، كان يعني التفاف المسلمين حول الخلافة، التي كانت في آل عثمان، بغض النظر عن أجناسهم وقومياتهم، بوصفها قوة رابطة بين الدولة العثمانية والعالم الإسلامي، وحامية للإسلام والمسلمين، ضد أطماع الدول الأوروبية الزاحفة عليهم، وتوطيد الصلة بين مركز الخلافة وسائر الولايات[٣].

إذن، تلقَّف السلطان عبد الحميد الثاني حركة الجامعة الإسلامية، وعلَّق عليها الآمال في إنقاذ الدولة وإعادة إحيائها، بعد أن اقتُطعت معظم أجزائها البلقانية في أوروبا وَزعْزَعتها الحرب مع روسيا وهدَّدتها أطماع إنكلترا وفرنسا؛ وذلك بضم الرأي العام الإسلامي إلى جانبها في هذه المحن التي تراكمت عليها[٤]، واستطاع بواسطتها أن يحتفظ بولاء العناصر غير التركية داخل دولته، وأن يكسب إلى جانبه جميع المسلمين خارج حدودها، وكان في احتضانه لها أقرب إلى الأخذ بآراء

---

(١) حرب، محمد: مذكرات السلطان عبد الحميد: ص٢٢ ـ ٢٦.

(٢) أنيس، محمد: الدولة العثمانية والشرق العربي: ص٢٣٨. Lewis: p.336.

(٣) المرجع نفسه. حرب: ١٤٥، ١٤٦.

(٤) صفوت، محمد: مؤتمر برلين: ص٦٤. Lewis: p336.

الأفغاني من أراء نامق كمال الذي اعتمد في تحقيق دعوته على الوسائل الثقافية، أكثر من اعتماده على الوسائل السياسية[1].

ولكي تثمر دعوته، كان من الطبيعي أن يهتم، من جهة، بالمحافظة على ما تبقى للدولة من الأقاليم العربية، بعد ضياع تونس ومصر، لأنه لو سُلخ قطر عربي آخر عنها فسيشكل ذلك ضربة شديدة لحركة الجامعة الإسلامية، ومن جهة أخرى، كان لا بد من أن يقرِّب إليه عدداً من الشخصيات الإسلامية والعربية لتدعمه في مسيرته، ويسترشد بآرائها، وخلق علاقات يمكن أن يستغلها في المستقبل لتقوية نفوذه.

ففي المجال الأول، امتنع السلطان عن التوقيع على الاتفاقية الخاصة بتنظيم حرية المرور في قناة السويس، وتأمين سلامتها، والتي أُعدت في (محرم ١٣٠٥هـ/ تشرين الأول ١٨٨٧م)، وطالب بإدخال تعديلين عليها:

يتمثل الأول في وضع استثناء يخوِّل الحكومة العثمانية الحق في عدم الالتزام بالقيود العسكرية الخاصة، بتأمين حرية الملاحة في القناة، وذلك عندما يكون الأمر متعلقاً بالإجراءات التي ترى الحكومة العثمانية أنه من الضروري اتخاذها لحماية ممتلكاتها على الساحل الشرقي للبحر الأحمر.

ويتمثل الثاني في أن تكون لجنة القناصل، المكلفة بمراقبة تنفيذ الاتفاقية، برئاسة مندوب عثماني.

فنزلت الحكومتان، البريطانية والفرنسية، عند طلب السلطان فيما يتعلق بالتعديل الأول، في حين ارتأتا وضع حل وسط فيما يتعلق بالتعديل الثاني[2].

والحقيقة أن السلطان عبد الحميد حقَّق، من وراء ذلك، انفراد الدولة العثمانية بمركز ممتاز في الاتفاقية، كدولة صاحبة السيادة على مصر، وبوصف السلطان خليفة المسلمين يتزعم حركة الجامعة الإسلامية.

وفي المجال الثاني، أدرك السلطان عبد الحميد الثاني أهمية العنصر العربي ودوره الثقافي والحضاري والديني، وأن هدف الدول الاستعمارية بذل الجهود الآيلة لإحداث فجوة عرقية تؤدي إلى سلخ العرب عن الدولة العثمانية، فغمر زعماءهم بالهدايا والأوسمة وقلَّدهم المناصب الرفيعة، فعيَّن بعضهم في وظائف الدولة والقصر السلطاني، كان أشهرهم عزت باشا العابد[3] وأبو الهدى الصيادي[4] وسليم باشا ونجيب باشا ملحمة.

---

(١) الشناوي: جـ٣ ص١٢٠٣.
(٢) المرجع نفسه: ص١٢٠١، ١٢٠٢.
(٣) هو عربي من بلاد الشام، توصل إلى وظيفة السكرتير الثاني للسلطان.
(٤) هو من حلب، حظي بمكانة عالية لدى السلطان، فكان من أكبر ثقاته، وقلده مشيخة المشايخ =

واختار السلطان نخبة من الجماعات العربية، كوَّن منها فرقة عسكرية أدخلها في حرسه الخاص، وخصَّص أموالاً وفيرة لإصلاح المسجد الحرام في مكة، والمسجد النبوي في المدينة، والمسجد الأقصى في القدس، وهي الأماكن الرئيسة لعبادة المسلمين، وجميعها في حوزة العرب[1]، واهتم بإنشاء مكتبات عامة في أمهات المدن العربية، كان أشهرها المكتبة العثمانية في المدينة المنورة[2].

لم تقف جهود السلطان لتوثيق صلاته بالعرب عند هذا الحد، بل عمد إلى مصاهرتهم، فزوج أميرتين من أسرته من شابين عربيين، هما الأميران عبد المجيد ابن الشريف علي حيدر، وصالح بك خير الدين التونسي[3].

بالإضافة إلى العنصر العربي، عمد السلطان عبد الحميد الثاني إلى دعوة الزعماء والمفكرين المسلمين من غير العرب، للاستعانة بهم والاستفادة من أفكارهم في مجال دعم حركة الجامعة الإسلامية، وحتى يظهر للعالم الإسلامي أنه يرعى العلم والعلماء المسلمين، فدعا، في عام (١٣٠٩هـ/ ١٨٩٢م) جمال الدين الأفغاني، لزيارة إستانبول والإقامة فيها ضيفاً عليه، ومما شجعه على توجيه هذه الدعوة عاملان:

الأول: صدور جريدة العروة الوثقى باللغة العربية في باريس، في عام (١٣٠١هـ/ ١٨٨٤م)، من قِبَل الأفغاني والشيخ محمد عبده، وهي تدعو إلى قيام روابط بين أقطار العالم الإسلامي، وقد أدَّت دوراً رئيسياً في بلورة المحتوى العقدي لفكرة الجامعة الإسلامية[4].

الثاني: ما نُمي إلى السلطان من أن الأفغاني اتصل في باريس ببعض أعضاء جمعية تركيا الفتاة، وأنه أُعجب ببرنامج الجمعية، وشجَّع أعضاءها على المضي في حركتهم، فخشي أن ينضم الأفغاني إلى هذه الجمعية[5].

استجاب الأفغاني، بعد تردُّد[6]، لدعوة السلطان، وقد عزم على تنسيق أهدافه مع

= في دار الخلافة وصار يلقب بمستشار الملك وحامي العثمانيين وسيد العرب. محمد فريد بك ص٧٤٥.

(١) حرب: السلطان عبد الحميد ص٢٠٥ ـ ٢١١. الشوابكة: ص٧٠.

(٢) ابن دهيش، عبد اللطيف: مكتبات المدينة المنورة في العهد العثماني: مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية. جامعة الملك عبد العزيز بمكة المكرمة. السنة الثالثة ١٣٩٧ ـ ١٣٩٨هـ، العدد الثالث ص٧ ـ ١٤.

(٣) محمد فريد بك: ص٧٤٦.

(٤) بني المرجة: ص١٢٦

(٥) الشناوي: جـ٣ ص١٢١١.

(٦) كان الأفغاني يناهض الاستعمار الأوروبي في المناطق الإسلامية الخاضعة للنفوذ الأوروبي، كما كان خصماً عنيداً لسياسة السلطان عبد الحميد الثاني، ولما وافق هذا الأخير على =

حركة الجامعة الإسلامية التي كان ينادي بها، ويضع مشروعاته الإصلاحية في خدمة الدولة العثمانية، وقد برر هذا التحول في سياسته فقال:

«أما ما رأيته من يقظة السلطان، وشدة حذره، وإعداد العدة اللازمة لإبطال مكائد أوروبا، وحسن نواياه، واستعداده للنهوض بالدولة، الذي فيه نهضة المسلمين عموماً، فقد دفعني إلى مد يدي له، فبايعته بالخلافة والملك، عالماً علم اليقين أن الممالك الإسلامية في الشرق لا تسلم من شراك أوروبا، ولا من السعي وراء إضعافها وتجزئتها، إلا بيقظة وانتباه عمومي، وانضواء تحت راية الخليفة الأعظم»[1].

لقي الأفغاني، أثناء إقامته في العاصمة، كل رعاية وتكريم، ولما اجتمع بالسلطان عن قرب أعجب به وهو يقول فيه: «رأيته يعلم دقائق الأمور السياسية، ومرامي الدول الغربية، وهو معد لكل هوة تطرأ على الملك مخرجاً وسلَّماً. وأعظم ما أوحشني ما أعده من خفي الوسائل، وأمضى العوامل كيلا تتفق أوروبا على عمل خطير في الممالك العثمانية، ويريها عياناً محسوساً أن تجزئة السلطنة العثمانية لا يمكن إلا بخراب يعم الممالك الأوروبية بأسرها»[2].

وأثناء إقامة الأفغاني في إستانبول، طلب إليه السلطان التوقف عن مهاجمة ناصر الدين، شاه إيران، والتشهير به، وكان هذا الأخير قد طرده من البلاد بعد أن خشي من مشروعه القاضي بإصلاح القوانين[3]، فاستجاب الأفغاني لطلبه.

لكن حدث أن اغتيل الشاه في عام (١٣١٣ ـ ١٣١٤هـ/ ١٨٩٦م)، فاتهمه خصومه (الأفغاني) في التحريض على قتله، ودَفْع القاتل إلى هذه الفعلة، وكان من أنصاره[4]، فارتاب السلطان بنواياه، يضاف إلى ذلك، فإنه يبدو أن آراء الأفغاني التحررية لم تلقَ تجاوباً من قِبَل السلطان.

ونتيجة لذلك، وقعت الوحشة بين الرجلين، الأمر الذي أدّى بالسلطان إلى تشديد الرقابة عليه. وإذ خشي الأفغاني على حياته، عزم على مغادرة إستانبول إلى لندن، إلا أن السلطان طلب منه البقاء في العاصمة، ونزل الأفغاني عند رغبته[5].

والواضح أن السلطان عبد الحميد الثاني لم يستفد من مواهب الأفغاني بشكل يسمح بدعم حركة الجامعة الإسلامية، كما أذعن للوشايات والدسائس التي كان يبثها

= المطالب الإسلامية وتبنى حركة الجامعة الإسلامية، إذا بالأفغاني يبدّل رأيه ويؤيد السلطان.

(١) المخزومي، محمد باشا: خاطرات جمال الدين الأفغاني: ص٣٨.

(٢) المرجع نفسه: ص٣٥.

(٣) دائرة المعارف الإسلامية: جـ٧ ص٩٨.

(٤) المرجع نفسه: ص١٠٠.

(٥) الشناوي: جـ٣ ص١٢١٣، ١٢١٤.

خصومه، وعلى رأسهم أبو الهدى الصيادي الذي زيَّن له التخلص منه، لكن الموت أراح الأفغاني من تلك الدسائس، إذ توفي في (٥ شوال ١٣١٤هـ/ ٩ آذار ١٨٩٧م)[١].

ومن الوسائل الأخرى، التي لجأ إليها السلطان عبد الحميد الثاني لدعم حركة الجامعة الإسلامية، إحياؤه الخلافة الإسلامية حتى يلتف المسلمون في جميع أنحاء العالم حوله، بغض النظر عن أجناسهم وقومياتهم، واكتساب الطاعة والولاء لعرشه باستمالة الملايين من المسلمين غير الأتراك داخل دولته، بالإضافة إلى الاحترام والهيبة أمام رعاياه وأمام ملايين من المسلمين خارج حدود دولته، من رعايا الدول الأوروبية.

إنه أراد أن يُغيِّر مركزه كخليفة بالاسم إلى خليفة بالفعل، ويتخذ من مركز الخلافة قوة دافعة توصله إلى أغراضه السياسية، وحرص أن يُقرن اسمه بالألقاب الدينية التي يُقرن بها اسم الخليفة مثل: أمير المؤمنين، خادم الحرمين الشريفين، وغير ذلك، بهدف استمالة الشعوب الإسلامية في مختلف الأقطار للالتفاف حول الدولة العثمانية بوصفها دولة الخلافة، ما يؤدي في النتيجة إلى دعم مركز الدولة العثمانية تجاه الدول الأوروبية[٢].

وحتى يكون قدوة للمسلمين، أضفى السلطان على حياته الخاصة مظاهر الزهد والتقشف، واهتم بممارسة الشعائر الدينية علانية، وأحاط نفسه بعلماء الدين، وأنشأ معهداً لتدريب الوعاظ الذين كانوا ينتشرون بعد التخرج في مختلف الأقطار الإسلامية ليبثوا الأخبار الحسنة عن الخليفة، ساعين إلى توثيق الروابط بينها وبين الدولة بزعامة أمير المؤمنين وخليفة المسلمين[٣].

وأصدر السلطان المجلات، وساعد الصحف لتقوم بدورها في الحقل الإعلامي وتوجيه الناس نحو سياسته الإسلامية، كما وجَّه الدعوات إلى رجال الفكر وزعماء المسلمين لزيارة إستانبول، بهدف إيجاد صلات معهم، لدعم نفوذه، حتى أضحت العاصمة العثمانية مقصداً لزعماء المسلمين[٤].

وخصَّص السلطان مبالغ وافرة لإصلاح المساجد تمكيناً لها من أداء رسالتها، كما زاد من مرتبات علماء الدين، وأئمة المساجد، وموظفيها، واهتم بإقامة الاحتفالات الخاصة بالأعياد والمناسبات الإسلامية، وأدخل اللغة العربية على برامج الدروس

---

(١) دائرة المعارف الإسلامية، جـ٧ ص١٠٠.

(٢) أنطونيوس، جورج: يقظة العرب: ص١٣٧، ١٣٨.

(٣) الشناوي: جـ٣ ص١٢٠٥. برو: ص٤٨، ٤٩. Shaw: II, p.26.

(٤) الشناوي: المرجع نفسه.

في المعاهد وشجَّع استخدامها، وأبدى رغبته في جعلها في مركز مساوٍ للغة التركية كلغة رسمية[١].

نتيجة لهذه الإجراءات التي نفَّذها، بدأ السلطان يستعيد حقَّه كخليفة في تعيين الموظفين الدينيين في الولايات العثمانية التي وقعت في قبضة الدول الأوروبية[٢].

ولعل أروع منجزات السلطان عبد الحميد الثاني، في دعم حركة الجامعة الإسلامية، إنشاؤه خط سكة حديد الحجاز من دمشق إلى المدينة المنورة في مطلع القرن العشرين[٣]، هادفاً إلى خدمة الحجاج بإيجاد وسيلة سفر عصرية يتوفر فيها الأمن والراحة والسرعة، وقد وصل هذا الخط إستانبول بالمدينة المنورة.

كان هذا المشروع حدثاً هاماً بالنسبة للعرب والمسلمين والدول الأوروبية، ما يدل على دهاء عبد الحميد الثاني في تنفيذ هذه الفكرة[٤]، وقد أسدى خدمات جليلة إلى العالم الإسلامي من النواحي الدينية والاقتصادية والسياسية والفكرية والعسكرية.

فمن الناحية الدينية، أثار هذا المشروع الحماس الديني في أرجاء العالم الإسلامي كافة، وربط أواصر المسلمين في مختلف البقاع بالخليفة، ورأى فيه المسلمون تطويراً لوسائل النقل إلى أماكن الحج وتيسيراً لسفر الحجاج، بفعل ما كانوا يواجهونه من صعوبات كثيرة في ذهابهم وإيابهم[٥]، وربما كان له من الآثار في تثبيت مكانة الخلافة أكثر من جميع خطط السلطان الأخرى[٦].

ومن الناحية الاقتصادية، انفتحت المراكز والمدن الحجازية، التي يمر بها الخط، على بلاد الشام والأناضول وإستانبول، وأصبح وسيلة اتصال مهمة بين شبه الجزيرة العربية وسواحل بلاد الشام، واستعمله السكان في أسفارهم، ونقل محصولاتهم الزراعية إلى المدن الكبرى، وظهرت القرى وأماكن الاستقرار على طول الخط، واستصلحت الأراضي، ومارس السكان بعض النشاطات الزراعية، كما زاد تعداد

---

(١) مصطفى: ص٢٥١.

(٢) كشك، محمد جلال: القومية والغزو الفكري: ص٢١٩.

(٣) ابتدأ تنفيذ المشروع في عام ١٩٠٠م، ووصل إلى المدينة المنورة في آخر شهر آب عام ١٩٠٨م. باتريك: ص١٤١.

(٤) كان صاحب هذه الفكرة عزت باشا العابد، الذي أضحى بعد ذلك رئيساً للجنة المشروع. والواقع أن التفكير في إنشاء هذا الخط بدأ في عام ١٨٨٠م، عندما قدّم وزير الأشغال العثماني إلى الحكومة فكرة هذا المشروع الذي حال دون تنفيذه آنذاك صعوبات مالية.
راجع: Pinon, René: L'Europe et L'Empire Ottoman: pp.385-388. كرد علي: جـ٥ ص١٨٨.

(٥) الشوابكة: ص١٨٥.

(٦) أنطونيوس: ص١٤٢.

سكان بعض المدن الرئيسة التي يمر بها الخط زيادة ملحوظة[1].

ومن الناحية السياسية، بدت الدولة العثمانية دولة عصرية متطورة، تمد الخطوط الحديدية في قلب الصحارى لإنشاء المواصلات السريعة بعد أن كان يرميها خصومها بالجمود والتخلف، ويُعدُّ تنفيذ المشروع ضربة خبير في السياسة[2].

ومن الناحية الفكرية، ساعد الخط الحديدي على سرعة انتشار الأخبار بنقل الصحف والمطبوعات إلى أقاليم شبه الجزيرة العربية، الأمر الذي أدى إلى تبادل الآراء بين أقاليم العالم الإسلامي في آسيا.

ومن الناحية العسكرية، فقد ربط خط السكة الرئيسي والخطوط المتفرعة عنه بلاد الشام بعضها ببعض، بالإضافة إلى ربطها بسائر مناطق شبه الجزيرة أيضاً، وسهَّل ذلك في تعزيز القوات العثمانية المرابطة في فلسطين والحجاز واليمن وانتقالها، بعد أن كانت تُنقل في السابق بطريق البحر عبر قناة السويس[3]، وظهرت أهمية المشروع خلال الحرب العالمية الأولى[4].

ويبدو أن السلطان عبد الحميد الثاني استهدف أموراً أخرى من وراء إنشاء هذا الخط، بالإضافة إلى دعم حركة الجامعة الإسلامية، هي:

١ ـ ربط أجزاء الدولة المتباعدة، ما يساعد على نجاح فكرة الدولة العثمانية والجامعة الإسلامية، والسيطرة الكاملة على الولايات التي تتطلب تقوية قبضة الدولة عليها.

٢ ـ إلزام تلك الولايات على الاندماج بالدولة، والخضوع للقوانين العسكرية التي تنص على وجوب الاشتراك في الدفاع عن الخلافة بتقديم المال والرجال.

٣ ـ تسهيل مهمة الدفاع عن الدولة في أية جهة من الجهات التي تتعرض للعدوان، لأن هذا الخط يُسهِّل نقل القوات والإمدادات إلى الأطراف التي يمر بها، بالإضافة إلى الجزيرة العربية واليمن، لأن صعوبة المواصلات كانت عاملاً أضعف خضوع هذه الولايات العربية للدولة.

---

(١) كرد علي: جـ٥ ص١٩٣.

(٢) أنطونيوس: ص١٤٢. الشناوي: جـ٣ ص١٣٣٠.

(٣) أنطونيوس: المرجع نفسه.

(٤) باتريك: ص١٤٠. الأفغاني، سعيد: قصة الخط الحديدي الحجازي. مجلة العربي، عدد ٢٨٠، آذار عام ١٩٨٢م. راجع فيما يتعلق بفوائد خط سكة حديد الحجاز: حرب: ص٢١٧ ـ ٢٢١. الشناوي: جـ٣ ص١٣٣٠ ـ ١٣٣٢.

مدى نجاح حركة الجامعة الإسلامية

لقيت حركة الجامعة الإسلامية، على عهد السلطان عبد الحميد الثاني، نجاحاً تأرجح بين القوة والضعف، والواقع أن هذه الحركة كان لها صدى بعيد في العالم الإسلامي وفي العالم العربي[1]، بدليل:

- تنافس الدول الأوروبية الكبرى على الاستعمار في الشرق، وحدوث سلسلة من الاعتداءات على الشعوب الإسلامية والعربية، فاحتلت فرنسا تونس، وبريطانيا مصر، وتدخَّلت الأولى في مراكش، كما توغَّل الاستعمار الأوروبي في بلاد إفريقية إسلامية، كالسودان ونيجيريا وغيرهما، وأبدت هذه الدول، بخاصة فرنسا وبريطانيا، تخوفها من أن يكون لهذا النشاط الإسلامي أثر كبير في تطور الأحداث في الولايات العربية التي تحتلها، وبخاصة في مصر وشمالي إفريقيا[2].

- لقد أثير على بساط البحث، في مؤتمر إستانبول، الذي عقد في (٦ شعبان ١٢٩٩هـ/ ٢٣ حزيران ١٨٨٢م)، لبحث تطورات الثورة العرابية، موضوع إرسال قوات عثمانية إلى مصر لتهدئة الحالة فيها، وقد اعترض الوفد الفرنسي على هذا المبدأ، خشية ازدياد النفوذ الإسلامي في شمالي إفريقيا ودعم حركة الجامعة الإسلامية، ما يؤدي إلى إضعاف مركز فرنسا فيها[3].

- شكَّلت حركة الجامعة الإسلامية عامل دعم لموقف السلطان عبد الحميد الثاني بوصفه ممثل المسلمين، ورافع لواء الجامعة، وأيقظت الشعور الإسلامي، وحثَّت المسلمين بأن الوقت قد حان لإقامة جامعة إسلامية توحدهم لمواجهة العدوان الغربي وهم كالبنيان المرصوص[4]، ورأت أوروبا أن السلطان استطاع استغلال المشاعر الدينية عند رعاياه بخاصة، وعند المسلمين بعامة، وبواسطة هذا الاستغلال يستطيع أن يُهدِّد النفوذ الأوروبي في المناطق العثمانية والمناطق الإسلامية الخاضعة للسيطرة الأوروبية، وفعلاً بدأ السلطان يهدد هذه الدول الأوروبية مستغلاً حركة الجامعة الإسلامية، فهدَّد النمسا بواسطة مسلمي ألبانيا، وروسيا بواسطة مسلمي التتار والأكراد، وبريطانيا بواسطة مسلمي الهند، وفرنسا بواسطة مسلمي المغرب[5].

وليس أدل على إيقاظ الشعور الإسلامي من الاهتمام الواسع النطاق، في أرجاء العالم الإسلامي كافة، بأخبار الحرب العثمانية اليونانية التي نشبت، في عام

---

(١) راجع، فيما يتعلق بأصداء حركة الجامعة الإسلامية في العالمين الإسلامي والعربي: الشوابكة: ص١٩٩ ـ ٢٦٣، ٢٦٩ ـ ٣٠١.

(٢) العقاد: ص١٩٨.

(٣) كامل، مصطفى: ص٢٣٢، ٢٣٣.

(٤) أنيس، محمد: ص٢٤٣.

(٥) المرجع نفسه.

(١٣١٤هـ/١٨٩٧م)، حول جزيرة كريت، إذ في أعقاب هذه الحرب، التي انتصرت فيها الدولة العثمانية، أقيمت الاحتفالات في العالم الإسلامي ابتهاجاً، ونظر المسلمون إلى هذا الانتصار على أنه انتصار للإسلام، وقد عمَّت هذه الشعوب الإسلامية الثقة للتخلص من السيطرة الأوروبية النصرانية، تجسَّدت بانتفاضات وإضرابات وكتابات في الصحف في مختلف أنحاء العالم الإسلامي[١].

- مساندة ألمانيا، بقيادة الامبراطور ولهلم الثاني، لحركة الجامعة الإسلامية، ولئن كان هدف ألمانيا آنذاك الحصول على مركز متميز لدى الدولة العثمانية بهدف الزحف نحو الشرق، فإن زيارة الامبراطور للأراضي العثمانية، وبشكل خاص للقدس ودمشق، وإشادته بصلاح الدين الأيوبي[٢] نتج عنها اعترافه بحركة الجامعة الإسلامية، وبالسلطان العثماني خليفة للعالم الإسلامي، وهذا اعتراف له وزنه السياسي، لأنه صدر عن امبراطور بوصفه عاهل أقوى دولة في أوروبا في ذلك الوقت، وقد رحَّب السلطان عبد الحميد بهذا الاعتراف، وتباهى به من أجل استغلاله في الدعوة لنفسه، وفي ترسيخ حركة الجامعة الإسلامية[٣].

- توقُّف الزحف الاستعماري الأوروبي العسكري على الولايات العربية التابعة للدولة العثمانية، بعد الاحتلال البريطاني لمصر، في عام (١٢٩٩هـ/١٨٨٢م)، وحتى نهاية حكم السلطان عبد الحميد الثاني[٤].

- ساعد تقدم وسائل النقل، بشكل نسبي، وانتشار الصحافة في البلاد الإسلامية، على انتشار حركة الجامعة الإسلامية، وأصبح العالم الإسلامي أكثر اتصالاً بعضه ببعض[٥].

إلا أن حركة الجامعة الإسلامية، صادفت عقبات عدة أعاقت تحقيق الوحدة الإسلامية، والمضي قدماً في مسيرتها[٦]، منها:

- كان العالم الإسلامي آنذاك يمر في حال تفسخ وتخلف وجهالة، فكان من الصعوبة توحيد صفوفه واجتماع قادته، لمواجهة المؤامرات الاستعمارية.

- على الرغم من تطور وسائل الإعلام النسبي في ذلك الوقت، إلا أنه لم تكن قد عُرفت وسائل الإعلام التي تصل إلى كل منطقة ومدينة وبيت، ولم يكن بمقدور الوعَّاظ والمرشدين، الذين يرسلهم السلطان إلى أرجاء العالم الإسلامي، أن يصلوا إلى جميع هذه التجمعات الشعبية الإسلامية المنتشرة في آسيا وإفريقيا.

---

(١) Lewis: p.337.

(٢) أنطونيوس: ص١٤٦، ١٤٧.

(٣) Pinon: p.388.

(٤) الشناوي: جـ٣ ص١٢٢١.

(٥) بني المرجة: ص١١٢.

(٦) راجع، فيما يتعلق بتعثر حركة الجامعة الإسلامية: الشناوي: جـ٣ ص١٢٢٧.

- كانت قبضة الدول الاستعمارية الأوروبية على الأقاليم الإسلامية الخاضعة لها، قوية بحيث لم تكن تسمح بحركات سياسية مناهضة لها.

- بروز دعوات رافضة لحركة الجامعة الإسلامية كفكرة دينية، وبخاصة في العالم العربي وفي تركيا نفسها، بل وفي أوروبا أيضاً، كحركة القومية العربية التي حمل لواءها العرب النصارى في بلاد الشام بشكل خاص، بعد أن أبدوا خشيتهم أن تهدِّد الأخطار كيانهم إذا قامت وحدة سياسية كبيرة تزداد فيها ضآلتهم العددية، وسط أكثرية إسلامية، فتنادوا إلى حركة القومية العربية كبديل لحركة الجامعة الإسلامية[١].

أما في تركيا، فقد قامت الحركة الطورانية التي تعصَّب لها رجال الاتحاد والترقي بعد ذلك، واتخذوها دعامة من دعائم سياستهم، بعد أن انتهى إليهم حكم البلاد[٢]، وقد استمدَّت هذه الحركة أسسها من تجديد انتساب الشعب التركي العثماني إلى أصول طورانية[٣].

أما في أوروبا، فكان من الطبيعي أن تتخذ الدول الأوروبية التي تحكم رعايا مسلمين، موقفاً معارضاً لحركة الجامعة الإسلامية، حفاظاً على الأوضاع القائمة في البقاع التي تحتلها أو تهيمن عليها، ومن ثَمَّ عملت على تشويه هذه الحركة في أذهان المسلمين الخاضعين لها، وإثارة مخاوفهم من أهداف السلطان عبد الحميد الثاني، وتخوفهم من أن يتعرضوا لحكم استبدادي يتسم بالظلم.

ولا يفوتنا التذكير، قبل اختتام الحديث عن حركة الجامعة الإسلامية، أن نشير إلى الدور الذي قام به أحد أكبر المفكرين العرب المسلمين، وأحد رواد فكرة الجامعة الإسلامية في العصر الحديث، وهو عبد الرحمٰن الكواكبي، في ترسيخ هذه الفكرة ولو بصورة مغايرة تختلف عن الحركة التي عمل لها السلطان عبد الحميد الثاني.

لقد أفرد الكواكبي لحركة الجامعة الإسلامية كتاباً سماه «أم القرى»، صاغ فيه فكره الديني والسياسي، ومع اعتقاده بضرورة قيام خلافة إسلامية ينضوي تحتها المسلمون بعامة، رأى أن تكون عربية وفي قريش، ومركزها مكة، واستبعاد عبد الحميد وآل عثمان عنها بعدما فقدوا ثقة المسلمين[٤].

---

(١) أنطونيوس: ص١٥٥، ١٥٩.
(٢) المرجع نفسه: ص١٨١ ـ ١٨٣. برو: ص٩٦، ٩٧.
(٣) انطونيوس: ص١٨١ ـ ١٨٣.
(٤) راجع كتاب أم القرى: ص١٥٩، ١٦٠، ١٦٨، ١٧١، ١٧٢ ـ ١٧٦، حيث يُعبِّر الكواكبي عن مواقفه من حركة الجامعة الإسلامية والعثمانيين.

والحقيقة أن موقف الكواكبي من العثمانيين، وما قدَّموه من إنجازات سياسية وعسكرية وحضارية في تاريخهم الطويل، يتسم بالتحامل منكراً فضلهم ودورهم في قيادة الأمة الإسلامية قروناً طويلة، كانوا خلالها القائمين بأمر الجهاد، ونشر الإسلام والحافظين للمسلمين وحدتهم، تحت لواء الخلافة التي تسنَّموها، وبعثوا فيها الروح بعد أن أصبحت أثراً بعد عين[1].

هذا بعض ما عمله السلطان عبد الحميد الثاني من أجل حركة الجامعة الإسلامية، وهو عمل كبير ولا شك، ولكن بقدر ما كانت هذه السياسة ناجحة ومفيدة في تدعيم أركان الدولة، فإنها كانت أشبه بناقوس الخطر لدول الغرب الأوروبي التي راحت تعمل على إزالة السلطان عبد الحميد الثاني والقضاء على الدولة العثمانية.

عبد الحميد الثاني وحركة الإصلاح الدستوري

الإصلاحات الدستورية قبل عهد عبد الحميد الثاني

ترجع بداية الحياة الدستورية في الدولة إلى عام (١٢٢٣هـ/١٨٠٨م)، وهو العام الذي تبوأ فيه السلطان محمود الثاني عرش السلطنة، وقد تحدثنا، في فصل سابق، عن الإصلاحات التي نفَّذها هذا السلطان، والسلاطين الذين جاؤوا بعده، من وجهة النظر التنظيمية، وبات علينا أن نعالجها من وجهة النظر الدستورية.

ففي أوائل عهد السلطان محمود الثاني، دعا الصدر الأعظم، مصطفى باشا البيرقدار، إلى عقد اجتماع في إستانبول لتدارس الموقف المتدهور للدولة، ووضع الحلول الناجعة لإنهاضها، ووجَّه الدعوة إلى حكام الولايات في آسيا وأوروبا، والجدير بالذكر أن هؤلاء الحكام كانوا يمارسون آنذاك نوعاً من الحكم الذاتي، ولهم حاشية، ويحتفظون بقوة عسكرية، وقد أطلق عليهم الأعيان والدرة بكوات[2].

وعقد هؤلاء مجلساً استشارياً في العاصمة ترأسه الصدر الأعظم، وحضره شيخ الإسلام، وقادة الوحدات العسكرية، وكبار موظفي الحكومة المركزية، وعرض أمام المجتمعين برنامجاً للإصلاح يهدف إلى إنهاض الدولة.

وافق الجميع على البرنامج الإصلاحي المعروض، وسجَّلوا التزامهم بتنفيذه، وَوُضع نتيجة لذلك مشروع «سندي اتفاق»، أي اتفاق في صورة عقد[3]، وافق السلطان عليه في شهر (رمضان/ تشرين الثاني).

---

(١) الشناوي، عبد العزيز: الوحدة العربية في التاريخ الحديث والمعاصر: ص١٤.

(٢) أوزتونا: جـ٣ ص٦٥٥. Lewis: p.74.

(٣) الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها: جـ٤ ص١٧١٥. أوزتونا: جـ١ ص٦٦٥.

يتألف سندي اتفاق من مقدمة وسبع مواد وخاتمة[1]. وقد تضمنت المقدمة شرحاً لحالة الدولة العامة، وضرورة العمل على إنهاضها، وترسيخ العقيدة الإسلامية في نفوس رعايا المسلمين، والوسائل العملية لتحقيق ذلك[2].

وقرر الاتفاق التزام حكام الولايات بالولاء للسلطان، وتعهد الدولة المركزية بالطاعة التامة لقراراته. أما الهدف من ذلك، فهو مساعدة السلطان في العمل على تقوية القوات المسلحة لاستعادة مركزها المتفوق السابق. وأقر الموقعون على هذا الاتفاق تنفيذ أوامر الصدر الأعظم في جميع المسائل، وعلى ألا يتجاوز الموظفون اختصاصات مناصبهم. وإذا ارتكب الصدر الأعظم أعمالاً تتنافى مع قوانين الدولة، فإن الموقعين يتهمونه ويعملون على إزالة مثل هذه الأعمال.

وحدد الاتفاق العلاقات بين حكام الولايات بعضهم ببعض، وبالتالي بين موظفي الدولة على أساس ضمانات متبادلة قائمة على العدالة. وقرر وجوب قيام هؤلاء الحكام بمساعدة السلطان في حال قيام ثورة في العاصمة تخل بالنظام العام. والتزم هؤلاء بدفع الضرائب وغيرها من الرسوم وفقاً للوائح التي تضعها الدولة.

والمعنى الدستوري لهذا الاتفاق، أنه، في خصائصه، عبارة عن عقد جاء نتيجة مفاوضات بين ممثلي السلطان ومجموعة من أتباعه، ظهر فيه الأعيان والدرة بكونات كأنهم أطراف متعاقدون مستقلون تنازلوا عن حقوق وامتيازات، وبعد توقيع السلطان عليه أصبح مقيداً به وملتزماً بأحكامه[3].

كان يمكن لهذا الاتفاق أن يكون أساس دستور حقيقي للدولة العثمانية، إلا أنه لم يكن له، في نهاية الأمر، غير أثر محدود، لأنه من جهة لم يتضمَّن أي بند خاص بإصلاح الجيش، ولأنه من جهة أخرى لم يتم التوقيع عليه من قِبَل السلطان إلا مرغماً، حين رأى نفسه مضطراً لتصديقه وإصداره، بفعل أنه عدَّه انتقاصاً من سلطته وقرر إلغاءه عند سنوح أول فرصة.

وفعلاً لم يعش سندي اتفاق أمداً طويلاً، حيث استطاع السلطان، بعد مقتل البيرقدار، وفي خلال السنوات التالية إخضاع الولايات لحكومة مركزية قوية.

وصدرت في عهد السلطان عبد المجيد قوانين إصلاحية عدة ذات طابع شبه دستوري. ففي (٢٥ شعبان ١٢٥٥هـ/ ٣ تشرين الثاني ١٨٣٩م) صدر منشور الكلخانة،

---

(١) Mardin. S: The Genesis of Young Ottoman Thought p.145.

تاريخ شاني زادة: جـ١ ص٧٣، حيث تجد نص مشروع سندي اتفاق.

(٢) Lewis: p.75.

(٣) الشناوي: جـ٤ ص١٧١٩.

وفي (١١ جمادى الآخرة ١٢٧٢هـ/ ١٨ شباط ١٨٥٦م) صدر منشور التنظيمات الخيرية.

لقد نظر بعض المؤرخين إلى هذين المنشورين على أنهما وثيقتان دستوريتان لاشتمالهما على مبادئ عامة في الحكم والإدارة، مثل إعلان المساواة بين جميع الرعايا العثمانيين في الحقوق والواجبات أمام القانون، ومنع العقوبات البدنية وحرمة الممتلكات ووضع ميزانية سنوية للدولة(١)، ولكنهما لا يعدان قانونين دستوريين بفعل أنهما لم يقيدا حرية السلطان أو يحدا من صلاحياته، كما أنهما لم يُنشئا المجالس النيابية أو القضائية باستثناء تأكيدهما على عمل المجلس الحقاني العدلي، الذي أنشئ قبل ذلك في عهد السلطان محمود الثاني، واختصَّ في درس ومناقشة بعض القضايا الخاصة بالحقوق المدنية والضرائب، وإصدار توصية بقراراته، أي أن له صفة استشارية(٢).

وفي عام ١٢٧٢هـ/١٨٥٦م)، أنشأ السلطان عبد المجيد مجلساً عرف باسم «مجلس أعيان الولايات» يتكون من عضوين عن كل ولاية، يختاران من بين أصحاب المعرفة والاحترام، هدفه إبداء الرأي بالإصلاحات الواجب إدخالها على أجهزة الدولة، على أن يبدي كل منهم وجهة نظره في ذلك(٣).

كانت هذه التجربة الأولى من نوعها في تاريخ الحياة النيابية في الدولة العثمانية، إلا أنها باءت بالفشل لعدم قدرة المندوبين على استيعاب المشكلة برمتها، كما داخلهم الشك في نوايا الحكومة المركزية(٤).

وأنشأ السلطان عبد العزيز في عام (١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م) «شوري دولت»، الذي أطلق عليه «مجلس الدولة»، تميز بطابع شبه دستوري، تختار الحكومة أعضاءه من بين أسماء المرشحين الذين يحددهم ولاة الأقاليم، ويصدر السلطان فرماناً بتعيينهم(٥).

تشمل اختصاصات هذا المجلس الناحيتين الاستشارية والقانونية، فكان يعدُّ مشاريع القوانين للدولة، ويبدي الرأي للوزارات بالمسائل الخاصة بتطبيق القوانين، كما كان بمثابة محكمة ينظر بالقضايا الإدارية ويحاكم الموظفين المتهمين بالانحراف(٦).

---

(١) توري، عثمان: عبد الحميد ودور سلطنتي. جـ١ ص٣٥. Midhat, Ahmad: Üssi inkilab: I, p.60. يذكر المؤرخ ستانفورد شو أن خط شريف كلخانة قد احتوى على كثير من المثل العليا التي تضمنها الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن، الصادر في عام ١٧٨٩م. Shaw: II, p.61.

(٢) Davison: p.41.

(٣) Lewis: pp.112, 113.

(٤) Ibid.

(٥) Shaw: II, pp.80, 81.

(٦) الشناوي: جـ٤ ص١٧٢٢.

لقد وُصف هذا المجلس بأنه بداية انطلاق لمجلس النواب، على الرغم من أن أعضاءه كانوا يشغلون مناصبهم بطريق التعيين، فيما كانت تقتصر اختصاصاته على درس ما يُطرح عليه من مشروعات(١).

وعلى الرغم من المحاولات المتواضعة التي بُذلت للأخذ بأسباب الحضارة الغربية وكبح جماح الحكم الفردي، ازدادت السلطة المطلقة للحكومة، ولم يستوعب معظم أفراد الشعب أهمية الحركة الدستورية، كما لم يؤيدها إلا قلّة ما كان سبباً في وصفها بأنها «إصلاحات ورقية»(٢).

الإصلاحات الدستورية في عهد عبد الحميد الثاني

مراحل الإصلاحات الدستورية

اشتهر السلطان عبد الحميد الثاني بأنه لم يكن يحبّذ الحكم الدستوري بالمعنى الغربي، لأنه رأى أن أسباب هذا الحكم وتأثيراته لا تصلح أن تُطبق في الولايات العثمانية، لأنها وُضعت أساساً للشعوب الأوروبية، التي تختلف ظروف حياتها عن ظروف حياة الرعايا العثمانيين، ثم اقتنع بأن تطبيقها سيلحق ضرراً ليس بالدولة فحسب، بل وبالشعب العثماني، وعلى الرغم من أنه وعد، في بداية حكمه، بإقامة الحياة الدستورية، فإن الظروف التي أحاطت بتوليه العرش وعدم ثقته في نزاهة وكفاءة الساسة العثمانيين، والأزمات الداخلية والخارجية التي واجهها، ما دفعه إلى تركيز السلطة في يديه بالتدريج وطبع الإدارة بطابع الحكم المطلق، ومع هذا فإنه رأى نفسه يأتي إلى العرش كأول سلطان دستوري في تاريخ الدولة العثمانية(٣).

والواقع أن الحياة الدستورية، بمعناها الحديث، في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، كانت تجربة فاشلة، قُدِّر لها الإخفاق، ومرت بمرحلتين: بدأت المرحلة الأولى بصدور الدستور، في (٦ ذي الحجة ١٢٩٣هـ/ ٢٣ كانون الأول ١٨٧٦م)، وانتهت بحل البرلمان وإيقاف العمل بالدستور، في (١١ صفر ١٢٩٥هـ/ ١٤ شباط ١٨٧٨م). وبدأت المرحلة الثانية حين قرر السلطان عبد الحميد إعادة العمل بالدستور، في (جمادى الآخرة ١٣٢٦هـ/ تموز ١٩٠٨م)، واستمرت إلى ما بعد عهده، حيث انتهت، في (٢٦ جمادى الآخرة ١٣٣٨هـ/ ١٨ آذار ١٩٢٠م)، حين قرر البرلمان إيقاف جلساته إلى أجل غير مسمّى، ثم أصدر السلطان محمد السادس وحيد الدين، في (٢٣ رجب/ ١١ نيسان)، قراراً بحله.

---

(١) االشناوي: جـ٤ ص١٧٢٢.

(٢) Miller: p.298.

(٣) مذكرات السلطان عبد الحميد: ص٨٠. مصطفى: ص٢٤١.

المرحلة الأولى

صدور الدستور: تأثر الشباب العثماني المثقف، ابتداء من النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بأفكار الثورة الفرنسية التي حقَّقت حكماً ديمقراطياً في فرنسا، ونادت بأفكار القومية والعلمانية والتحرر من حكم الفرد، بالإضافة إلى الحركة القومية الإيطالية التي قادها ماتزيني.

وتمكَّنت جماعة من هؤلاء الشبان، أطلقت على تكتلها اسم «اتفاق الحمية» بزعامة مدحت باشا، من ترويج فكرة الحكم الدستوري، ومارست نشاطاً مكثفاً لإدخاله في الدولة العثمانية لأنه العلاج الوحيد، من وجهة نظرها، لوقف انهيار الدولة؛ ويبدو أن هذا المطلب كان مطلباً شعبياً لم يستطع السلطان الوقوف أمام هذا التيار، ونزل عند رغبة الأمة وأصدر الدستور[1].

كان الهدف من إصدار الدستور تقييد السلطة المطلقة التي كان يمارسها سلاطين آل عثمان، ووضع شروط وحدود لا يسمح لهم بتجاوزها، وتتمثل في:

١ ـ إيجاد رقابة على السلطان بجعل الوزراء مسؤولين أمام مجلس شعبي، على أن لا يكون بين أعضائه تمييز طبقي أو ديني.

٢ ـ تحقيق المركزية في الحكم، وإيجاد رقابة على حكام الولايات من قِبَل هيئات محلية[2].

وتشكَّلت لجنة عامة برئاسة مدحت باشا، ولجان فرعية لدرس مشروع الدستور قبل إصداره، وصادف في الوقت نفسه أن دعت الدول الأوروبية إلى عقد مؤتمر دولي في إستانبول، في (٦ ذي الحجة ١٢٩٣هـ/ ٢٣ كانون الأول ١٨٧٦م)، للنظر في وضع شروط الصلح بين الدولة العثمانية والصرب، وفي تحسين أوضاع السكان النصارى في الولايات العثمانية في أوروبا، وفي إعداد منهاج للإصلاح[3]، تجنباً لنشوب الحرب بينها وبين روسيا.

استغل مدحت باشا هذا الحادث الدولي لإقناع السلطان بإصدار الدستور، بفعل أن الإقدام على هذا العمل يجعل الدول الأوروبية تتوقف عن تدخلها في الشؤون الداخلية للدولة تحت شعار المطالبة بإدخال الإصلاحات في ولاياتها النصرانية في أوروبا.

وعمد السلطان، قبل إصدار الدستور، إلى إحاطة نفسه بموظفين يضمن ولاءهم

---

(١) مذكرات: ص٨٢. باتريك: سلاطين آل عثمان: ص٧٢، ٧٣.

(٢) Lewis: p.164.

(٣) رامزور، أرنست: تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨م: ص٤٣.

وإخلاصهم له ليكون بمنجاة من حوادث الاغتيال أو الخطف أو العزل، وهذا تفكير سليم لا يؤاخذ عليه، شأن أي حاكم ذكي[١].

وانتهت اللجنة، بعد مداولات طويلة، إلى وضع هيكل للنظام البرلماني يقوم على مجلسين: مجلس شيوخ، يطلق عليه اسم «مجلس الأعيان»، ومجلس نواب، يطلق عليه اسم «مجلس المبعوثان»[٢]، وأدخل عليه السلطان مادة تخوله الحق في نفي أي شخص يرى أن وجوده يُشكل خطراً على سلامة الدولة، وهي على تعارضها مع مواد الدستور الأخرى إلا أن اللجنة وافقت على إضافتها على الدستور[٣].

وعندما انتهت اللجنة من وضع الدستور عيَّن السلطان رئيسها مدحت باشا صدراً أعظم[٤].

مضمون الدستور: أُعلن الدستور في اليوم الأول لافتتاح مؤتمر إستانبول، وسط قصف المدافع، وأُطلق عليه اسم «المشروطية الأولى» بفعل تقييد صلاحيات السلطان المطلقة بحدود يعينها، كما يرد ذكره في بعض الوثائق العثمانية باسم «القانون الأساسي».

والواقع أن صدور هذا الدستور كان امتداداً لمشروعات الإصلاح التي شهدتها الدولة في القرن التاسع عشر، وعُرفت باسم التنظيمات الخيرية، وهو من الناحية الشكلية أقرب إلى أسلوب الدساتير الأوروبية منها إلى جوهرها.

يُقسم الدستور إلى اثني عشر قسماً، يضم مائة وتسع عشرة مادة، وأبرز ما تضمَّنه هو أنه حدد الدولة، وذكر اسم عاصمتها، وبيّن حقوق وامتيازات السلطان وأسرته ووراثة الحكم، وقرر أن الدولة إسلامية ودينها الرسمي الإسلام وعاصمتها مقر الخلافة الإسلامية العليا، والسلطان حامي الدين الإسلامي، يتمتع شخصه بحرمة قدسية، وهو غير مسؤول عن تصرفاته أمام أحد[٥].

وحدَّد الدستور الحقوق العامة لرعايا الدولة، وقد أطلق عليهم جميعاً «عثمانيون»، بغض النظر عن أديانهم وأجناسهم، يتمتعون بالحرية والمساواة أمام القانون، ولهم كل الحقوق وعليهم كل الواجبات نحو الدولة، وكفل حرية العبادة لغير المسلمين، وقرَّر حرية الصحافة، وأبطل المصادرات والتعذيب والسخرة[٦].

وانتقص الدستور كثيراً من سلطات الصدر الأعظم التنفيذية وأعطاها للسلطان،

---

(١) الشناوي: جـ٤ ص١٧٥٨.
(٢) محمد فريد بك: ص٥٩٠.
(٣) الشناوي: جـ٤ ص١٧٦١.
(٤) مذكرات السلطان عبد الحميد: ص٧٧.
(٥) محمد فريد بك: ص٥٩٠، ٥٩١. مصطفى ص٢٣٤.
(٦) المصدر نفسه: ص٥٩١.

مثل تعيين الوزراء وإقالتهم بموجب إرادة سنية، أي أنه جعلهم مسؤولين أمامه، وإذا قرر مجلس المبعوثان محاكمة أحد الوزراء فلا بد من أخذ موافقة السلطان قبل إجراء المحاكمة، وإذا رفض المجلس مشروع قانون يحق للسلطان إقالة الوزارة، أو حل مجلس المبعوثان، والدعوة إلى إجراء انتخابات جديدة، وأطلق الدستور على مجلس الوزراء اسم «مجلس الوكلاء»، يجتمع بدعوة من الصدر الأعظم الذي يترأس اجتماعاته[1].

ويُشكِّل مجلس العموم، بمشاركة السلطان، السلطة التشريعية، وهو يتكوَّن من مجلسين، كما ذكرنا: مجلس الأعيان الذي يعين السلطان أعضاءه مدى الحياة، على ألا تقل سن العضو عن أربعين عاماً، ومجلس النواب، وأطلق عليه اسم مجلس المبعوثان، يُعيَّن أعضاؤه عن طريق إجراء انتخابات عامة.

يجتمع المجلسان كل سنة في دورة عادية، تبدأ في الأول من شهر تشرين الثاني وتنتهي في آخر شهر شباط، ويحق للسلطان تقديم موعد الدورة أو اختصار مدتها.

كانت الحكومة هي التي تقترح التشريعات الجديدة على البرلمان، أما اقتراحات أعضاء المجلسين فيجب أن تُعرض على السلطان، فإذا وافق عليها يحيلها إلى البرلمان عن طرق مجلس الدولة الذي يوافق عليها، وينتهي الأمر بصدور موافقة السلطان، أما إذا رفض أحد المجلسين مشروع قانون فلا يعيد النظر فيه في دورة انعقاده نفسها[2].

وتُمارس السلطة القضائية عن طريقين: طريق المحاكم الشرعية، فيما يتعلق بالرعايا المسلمين، ومحاكم الملل، فيما يتعلق بالرعايا غير المسلمين، وطريق المحاكم المدنية المختصة بالقوانين الوضعية، ولا يجوز عزل القضاة إلا بسبب شرعي.

وتتم إدارة الولايات بنظام قائم على مجالس تمثيلية على مستوى الولاية، يناط بها النظر في الموضوعات التي تتصل بالمنفعة العامة العائدة للولاية.

وأبقى الدستور على نظام الملل العثماني، فيما يختص بتنظيم الشؤون الإدارية والمدنية، أما في الشؤون الدينية فقد تركت لهم الحكومة حرية ممارسة شؤونهم الدينية تحت رئاسة الرئيس الديني لكل أتباع ديانة أو مذهب[3].

دوافع عبد الحميد الثاني لإصدار الدستور: الواقع أن إعلان الدستور كان ضربة سياسية بارعة من جانب السلطان عبد الحميد الثاني الذي لم يؤمن بصوابية هذه الخطوة، وأنه كان بمثابة مناورة استهدفت ذر الرماد في عيون ساسة الدول

---

(١) الشناوي: جـ٤ ص١٧٦٣.

(٢) المرجع نفسه: جـ٤ ص١٧٦٤ ـ ١٧٦٦.

(٣) المرجع نفسه: ص١٧٦٦ ـ ١٧٧٠.

الأوروبية، وإحباط مخططاتها في التدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية، بحجة تحسين أوضاع النصارى الخاضعين لها.

لقد استغل هذا السلطان الظروف الخارجية للتخلص من المآزق السياسية التي كان يواجهها، وكانت قد وصلت آنذاك دعوة إلى الباب العالي من الدول الأوروبية لعقد مؤتمر دولي في إستانبول لبحث أوضاع النصارى من رعايا الدولة كمحاولة لتجنب الحرب، في الوقت الذي كانت فيه روسيا المتوثبة على استعداد لاجتياح أقاليم البلقان وشرقي الأناضول، مقابل رفض بريطاني في اقتسام الأراضي العثمانية.

وقبل اجتماع المؤتمر بخمسة أيام عيَّن السلطان مدحت باشا صدراً أعظم، وأعلن الدستور في اليوم الأول لافتتاح المؤتمر، مبيناً للدول الأوروبية أن الحكومة المركزية تبغي إصلاح شؤونها الداخلية بشكل جذري[1]، وبذلك يكون السلطان عبد الحميد الثاني قد ظهر أمام العالم بمظهر الحاكم الدستوري.

والواضح أن صدور هذا الدستور قد تَمَّ تحت الضغط السياسي الذي مارسه العثمانيون الأحرار، وعلى رأسهم مدحت باشا، في الداخل، والضغط السياسي الخارجي الذي مارسته الدول الأوروبية، لقد عدَّ هؤلاء العثمانيون أنفسهم أصحاب فضل على السلطان لأنهم مهَّدوا له طريق الوصول إلى العرش، فجاء ارتقاؤه مشروطاً بقبول إصدار الدستور.

الدستور في التطبيق العملي: كان مدحت باشا، أبو الدستور، أول ضحاياه، فلم يتمتع هذا الرجل بنتيجة عمله، فقد اتهمه السلطان، بعد شهرين من صدور القانون الأساسي، بأنه يخطط لانقلاب يهدف إلى فصل السلطة الدينية عن السلطة الدنيوية، أي الخلافة الإسلامية عن السلطة العثمانية، بحيث لا يكون السلطان خليفة جميع المسلمين في الأرض بل يكون سلطاناً على الأمة العثمانية، كما اتهمه بالعمل على إعادة السلطان مراد إلى عرش السلطنة بدعوى أنه متملك لقواه العقلية، وأن عزله كان على غير وجه حق[2].

والراجح أن هاتين التهمتين محض اختلاق، لأن السلطان كان يمقت مدحت باشا ولم يكن يأمن جانبه، فقد تمتع هذا الرجل بشعبية واسعة بعد نجاحه في استصدار الدستور[3]، وأثارت تصرفاته، ومنها تأمين موارد مالية جديدة لسداد الديون، ارتياب السلطان، وزاد من قلق هذا الأخير التصاق مدحت الشديد بأعضاء جمعية تركيا

---

(١) رامزور: ص٤٣.
(٢) محمد فريد بك: ص٥٩٣.
(٣) مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني: ص٧٠، ٧١.

الفتاة، كما لم يكن السلطان مستعداً أن يثق في رجل اشترك في عملية خلع حاكم[1].

وأصبح موقف مدحت باشا حرجاً بعد أن هاجمه السياسيون المحافظون الذين عارضوا البرنامج الإصلاحي، وجماعة الأحرار، وعلى رأسهم نامق كمال وعبد الحميد ضياء، الذين رأوا في إجراءاته خطوة غير مناسبة[2].

وبناء على ذلك، أصدر السلطان أمراً، في (٢١ محرم ١٢٩٤هـ/ ٥ شباط ١٨٧٧م)، عزل بموجبه مدحت باشا من الصدارة العظمى، ونفاه إلى أوروبا[3]، وبرر قرار العزل والنفي أمام الدول الأوروبية تبريراً دستورياً مستنداً إلى الحق المخول له بمقتضى المادة ١١٣ من الدستور[4].

وبعد مدة سمح له السلطان بالعودة إلى البلاد، وعينه والياً على بلاد الشام، ثم والياً على إزمير، ولكنه اتهمه بقتل السلطان عبد العزيز، ونفاه إلى الطائف حيث قُتل هناك بعد مدة[5].

وُضع القانون الأساسي موضع التنفيذ، وجرت انتخابات عامة اشترك فيها سكان الولايات التابعة للدولة، وفي (٤ ربيع الأول/ ١٩ آذار) اجتمع مجلس النواب في حفل كبير في قاعة الاحتفالات في قصر ضولمة ـ باغشي، بغياب مدحت باشا، وبحضور السلطان، الذي ألقى خطاباً شرح فيه الأسباب التي أدت إلى انحطاط الدولة، وتأخرها، ووصف الدواء الذي يعالج هذا الانحطاط، كنشر التعليم وتحقيق المساواة بين الجميع والعدل في الأحكام[6].

والواضح أنه لم يكن لدى أعضاء مجلس المبعوثان تجارب سابقة عن الحياة النيابية، وقد جاؤوا من أقاليم متعددة ومختلفة في العادات والتقاليد واللغات والديانات، ما جعل السلطان يرتاح لهذا الطراز من النواب الذي لا يستطيع أن يحل المشكلات التي تواجهها الدولة حسب تقديره، وأنه من الصعب أن يعمل على توحيد مجموعات شتى تتصادم مصالحها، إنما اتخذه واجهة خارجية تُضفي على حكومته الطابع الديمقراطي[7].

---

(١) مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني: ص٧٥، ٧٦. رامزور: ص٤٤. محمد علي، أورخان: السلطان عبد الحميد الثاني، حياته وأحداث عهده، ص١٢٠، ١٢١.

(٢) مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني: ص٨١.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) محمد فريد بك: ص٥٩٣.

(٥) مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني: ص٨٨، ٩٢.

(٦) راجع نص الخطاب عند محمد فريد بك: ص٥٩٤ ـ ٦٠٠.

(٧) الشناوي: ج٤ ص١٧٨٠، ١٧٨١.

ثم حدث أن دُعي المجلسان للاجتماع، في (ذي الحجة/ كانون الأول)، على أثر الحرب العثمانية ـ الروسية للنظر في شؤون الدولة، فكان قانون الصحافة من الموضوعات التي أثارت جدلاً ونقاشاً حادين في مجلس المبعوثان، ولم يتمكّن هذا المجلس من إصدار القانون في صيغته الجديدة، في حين تمكّن من إصدار قانون أساسي للانتخابات العامة، إلا أن هذا القانون لم يرَ النور، إذ لما وصل إلى مرحلته التنفيذية عند السلطان، كان هذا الأخير قد أصدر قراراً بحل البرلمان وأوقف العمل بالحياة النيابية[١].

وناقش المجلس الموازنة العامة للحكومة للعام ١٨٧٦ ـ ١٨٧٧م، حيث واجه العجز الكبير في موازنة الدولة ووضع الحلول المناسبة لسده[٢].

ونتيجة لنزول الكوارث العسكرية بجيوش الدولة في البلقان وشرقي الأناضول، ظهرت في المجلس معارضة نيابية هدفها محاكمة المسؤولين عن هذه الأزمات، وعلى رأسهم الصدر الأعظم السابق محمد نديم باشا، وجعل جلسات ديوان الحرب علنية، كما تمنَّت المعارضة على المجلس أن يعطي رأيه بالخطر الذي يُشكّله الصدر الأعظم أدهم باشا، وأربعة من وزرائه على سلامة الحكم[٣].

وظهرت بوادر معارضة أخرى قام بها طلاب المدارس الدينية، مطالبين باستقالة السر عسكر رديف باشا، لكن السلطان رد على هذه المظاهرات، فأصدر الأوامر بالقبض على زعماء المتظاهرين ونفاهم طبقاً للدستور، وأعلن أن الحالة العامة التي تمر بها الدولة لا تتحمل قيام مظاهرات[٤].

وعلى الرغم من عدم اقتناع السلطان عبد الحميد الثاني بصوابية تنفيذ الحياة الدستورية في البلاد، فإن انعقاد الدورة الأولى للمجلس قد انتهت في شهر (جمادى الآخرة/ حزيران) بعد تمديدها من قبل السلطان، وجرت بالتالي انتخابات جديدة، وهذه ظاهرة أخرى تدل على حرص السلطان عبد الحميد الثاني، ولو ظاهرياً، على استمرار الحياة النيابية في البلاد، وافتتح البرلمان الجديد، في (٧ ذي الحجة/ ١٣ كانون الأول)، في وقت عصيب نتج عن الهزائم في البلقان[٥].

واشتدت المعارضة في هذا الدور الثاني، وظهرت تكتلات نيابية معارضة، راحت تهاجم السلطة التنفيذية الممثلة بالسلطان في أثناء دفاعها عن المصالح العليا للدولة، وتعدَّت الاتهامات فطالت السلطان نفسه وحاشيته والرجال القائمين على إدارة

---

(١) الشناوي: جـ٤ ص١٧٨٢. محمد فريد بك: ص٦٤٢.

(٢) الشناوي: جـ٤ ص١٧٨٥.

(٣) نوري، عثمان: جـ١، ص٣٣٩، ٣٤٠.

(٤) الشناوي: جـ٤ ص١٧٨٥، ١٧٨٦.

(٥) المرجع نفسه: ص١٧٨٦، ١٧٨٧.

الحكم[1]. وفي (١٠ صفر ١٢٩٥هـ/ ١٣ شباط ١٨٧٨م)، بلغت الأزمة بين السلطان ومجلس المبعوثان نقطة اللاعودة، وكان الذي فجَّر الخلاف دعوة السلطان لمجلسي الأعيان والمبعوثان ليبديا رأييهما في الطلب من الحكومة البريطانية إرسال أسطولها إلى بحر مرمرة للدفاع عن العاصمة ضد هجوم روسي محتمل عليها، وجرت في هذا الاجتماع مناقشات حادة، وتطاول بعض الأعضاء على السلطان الذي رأى في هذا النقد إهانة شخصية له، فقرر حل البرلمان والتخلص من هذا القيد الذي وضعه الأحرار في يديه، فأصدر، في (١١ صفر/ ١٤ شباط)، أمراً بتعطيل اجتماعاته وطارد كثيراً من أعضائه، وأمر بنفي عدد منهم[2].

والواقع أنه تضافرت عوامل عدة دفعت السلطان عبد الحميد الثاني لحل مجلس المبعوثان، أهمها:

١ ـ كان السلطان عبد الحميد الثاني يميل بطبعه إلى الحكم الفردي المطلق.

٢ ـ اعتقاده بأن الأمة لم تكن قد وصلت بعد إلى الحالة الضرورية من الرشد[3]، وأن الشعب غير متحمس لهذا النمط من الحكم السياسي، بدليل أن الشعوب العثمانية تقبلت بهدوء تعطيل الحياة النيابية، ولم يولِّد رد فعل في الولايات العثمانية، لأن الحياة الدستورية لم تكن آنذاك مدعومة برأي عام واعٍ، ولا بطبقة قوية من المفكرين، بل كانت من عمل مدحت باشا مع جماعة محدودة من المفكرين[4]، وأن هذا الأخير لم ير غير فوائد الحكم المشروطي في أوروبا، لكنه لم يدرس أسباب هذه المشروطية ولا تأثيراتها الأخرى، واعتقد أنها تصلح لكل شعب ولكل بنية قومية[5].

٣ ـ كانت الأخطار الناجمة عن الحروب البلقانية والحرب مع روسيا تُحدق بالدولة، وتطلَّب الوضع تفرُّغ الحكومة تفرُّغاً تاماً لمواجهتها[6].

وبتعطيل جلسات مجلس المبعوثان، توقف تلقائياً المجلس النيابي الآخر، وهو مجلس الأعيان، عن عقد جلساته.

---

(١) برو: ص٤٤، ٤٥. أتلخان: ص١٣٦، ١٣٧.

(٢) نوري، عثمان: جـ١ ص٣٤٣ ـ ٣٤٦.

(٣) مذكرات السلطان عبد الحميد: ص١٩٦. (٤) الحصري: ص٩٨.

(٥) مذكرات السلطان عبد الحميد: ص٨٠.

(٦) يذكر أن العودة إلى الحكم المطلق لم يمنع وقوع كوارث أليمة حاقت بالدولة التي وجدت نفسها عاجزة عن مواجهتها، من بينها احتلال بريطانيا لجزيرة قبرص ومصر، واحتلال فرنسا لتونس، وضم الروملي الشرقية إلى بلغاريا، وفرض الرقابة المالية الدولية على الدولة، وغيرها من المشكلات.

والحقيقة أن قرار السلطان هذا بتعطيل الحياة الدستورية كان تعطيلاً للحياة النيابية في الدولة، وإن لم يُلْغ الدستور إلغاءً رسمياً، فبقي القانون الأساسي يدرج في الحولية الرسمية التي تصدر كل سنة، وهي التي تسمى: «سال نامة الدولة العلية العثمانية»، لكن أحكامه بقيت مهملة بصورة فعلية، ووصل الأمر إلى حد أن التكلم عن القانون الأساسي وعن مجلس المبعوثان يُعدُّ من الأفعال المضرة التي تعرِّض مرتكبيها إلى الاعتقال والنفي[1].

استمر تعطيل الحياة الدستورية نحو ثلاثين عاماً حتى إعلان السلطان عبد الحميد الثاني بنفسه المشروطية الثانية، في عام (١٣٢٦هـ/١٩٠٨م).

وعلى هذا النحو باءت التجربة الدستورية، في حياة الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر، بالفشل.

الحياة السياسية بعد تعطيل الدستور: بعد تعطيل جلسات المجلس التمثيلي، وتعليق القانون الأساسي، عادت الدولة العثمانية إلى نظام الحكم المطلق، إلا أن هذا النظام لم يبق على حالته السابقة، بل أخذ يشتد ويتقوّى شيئاً فشيئاً بفعل الأحداث السياسية الداخلية. وبمضي السنين ازدادت المعارضة لهذا النمط من الحكم الفردي، انحصرت، في بادئ الأمر، في أوساط جماعة المستنيرين الذين نظَّموا صفوفهم لمواجهة الموقف الجديد، ثم أخذت تنتقل إلى قطاعات أخرى في أوساط المجتمع تنشد بدورها ليس إعادة العمل بالدستور فحسب، بل إسقاط حكم السلطان عبد الحميد الثاني أيضاً.

كانت المدارس الحميدية هي البيئة الأولى التي نمت فيها مشاعر حب الحرية، بخاصة تلك القائمة في عواصم الولايات بفعل بُعدها عن مراقبة الحكومة، ثم امتدت إلى المدارس السلطانية الثانوية في غلطة سراي في إستانبول، وهي أرقى مدارس الدولة[2].

وشعر السلطان بشدة وطأة التيار المعارض، فاتخذ إجراءات عملية للحد من نموه وتصاعده، فأمر بمنع تدريس كتب نامق كمال وضياء باشا، وغيرهما من المفكرين الذين كانوا ينادون بالحرية؛ من المدارس الملكية والمعاهد العسكرية، ثم عمد إلى إبعاد المدرسين ذوي الآراء الحرة من المدارس الملكية، وأحل محلهم مدرسين يلتزمون بالمناهج المقررة التزاماً دقيقاً[3].

وقامت، في شهر (ربيع الأول ١٣١٤هـ/ ١ آب ١٨٩٦م)، محاولة لخلع السلطان

---

(١) الحصري: ص٩٨، ٩٩.

(٢) Lewis: p.195.

(٣) Ibid: p.196.

عن العرش بقيادة كاظم باشا قائد الجيش العثماني الأول المرابط في العاصمة، لكن السلطات الحاكمة تمكّنت من إحباطها، وقبضت على المشتركين فيها والمتهمين بالضلوع فيها وحاكمتهم عسكرياً[1].

ومهما يكن من أمر، فقد ظل كل فريق متمسكاً بوجهة نظره حول مبادئ الحكم في هذه المرحلة، فالسلطان متمسك بالحكم الفردي وبالحكومة المركزية، وهو غير مرتاح للحياة الدستورية، أما المعارضة فمتمسكة بالأخذ بمبادئ الحضارة الأوروبية وقيام الحكم الدستوري، وتطبيق نظام الحكم الذاتي في الولايات.

المرحلة الثانية

المشروطية الثانية وظروف تمرد عام ١٩٠٨م: بدأت المرحلة الثانية من تاريخ الحياة الدستورية في الدولة العثمانية عندما أصدر السلطان عبد الحميد الثاني، في (٢٣ جمادى الآخرة ١٣٢٦هـ/ ٢٣ تموز ١٩٠٨م)، إرادة سنية بإعادة العمل بالدستور عقب التمرد الذي حدث في هذا الشهر ضد حكمه، وقد استمرت هذه المرحلة حتى (٢٣ رجب ١٣٣٨هـ/ ١١ نيسان ١٩٢٠م)، حين قرر السلطان محمد السادس وحيد الدين حلَّ البرلمان.

اقترنت هذه المرحلة الثانية من الحياة الدستورية بحدوث تطورات سياسية داخلية وخارجية قاسية، تمثَّلت بقيام أحزاب سياسية، وقع التنافس الحزبي بينها، وكثرة الانقلابات العسكرية، وسيطرة حزب الاتحاد والترقي على السياسة العامة في الدولة، التي فقدت معظم ممتلكاتها في البلقان، مثل البوسنة والهرسك، بالإضافة إلى جزيرة كريت وولاية طرابلس الغرب ومتصرفية برقة، واشتراكها في الحرب العالمية الأولى وما أدَّت إليها من نتائج سلبية صعبة.

إلا أننا، تمشياً مع المنهج العلمي المتبع في هذه الدراسة، سنعالج، من هذه المرحلة الثانية، ما وقع من أحداث وتطورات في الحياة الدستورية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، والجدير ذكره في هذا المقام أنه تعاونت ثلاث قوى في العمل على إعادة إحياء الحياة الدستورية وخلع السلطان عبد الحميد الثاني بعد ذلك، وقد جمعها هدف مشترك واحد هو العداء للنظام.

تمثَّلت الأولى ببعض القوى الداخلية المتأثرة بالأفكار الغربية، وتجسَّدت الثانية بالاتجاه اليهودي نحو اقتطاع فلسطين من جسم الدولة العثمانية، لإقامة وطن قومي لليهود في هذا البلد، وتمثَّلت الثالثة بتنامي دعوة الدول الأوروبية الكبرى لتقسيم ممتلكات الرجل المريض.

---

(١) Lewis: pp.198, 199.

وبدءاً من النصف الثاني من القرن التاسع عشر، تألفت الجمعيات العلنية خارج حدود الدولة من العثمانيين المنفيين، استهدفت حكم السلطان عبد الحميد الثاني، كما تشكلت جمعيات سريَّة في داخل البلاد أخذت تُظهر مساوئ الحكم المطلق، وتحرِّض الناس على استنكاره والمطالبة بالحكم الدستوري عن طريق إعادة العمل بالقانون الأساسي[١].

ففي عام (١٢٨٢هـ/ ١٨٦٥م)، شكَّل بعض العثمانيين الشبان جمعية سرية، على غرار الجمعية الإيطالية «الكاربوناري» «إيطاليا الفتاة»، بهدف ترويج الأفكار الجديدة، والواقع أن هذه الجمعية التي سرعان ما أخذت اسم «العثمانيين الشبان»، وأطلق الأوروبيون عليها اسم «تُركيا الفتاة»؛ اتخذت من بلاغة الأدباء الذين تألفت منهم سلاحاً رئيساً لها، وكان من بين أعضائها نامق كمال وآية الله بك، وانضم إليها في وقت مبكر، الأمير مصطفى فاضل، شقيق الخديوي إسماعيل من أبيه.

وتُمثل هذه الجمعية حركة قومية علمانية تستند على قطاع المثقفين، واستهدفت تحقيق أربعة مبادئ هي: الحرية الفردية، قيام النظام الدستوري، القضاء على الإقطاع، والتحرر من السيطرة الأجنبية، ويُعدُّ قيامها دليلاً على عزم الطبقة المثقفة في الدولة العثمانية على إيجاد قوة من العناصر الوطنية تفرض الإصلاح، وكان لهذه الجمعية اليد الطولى في عزل السلطان عبد العزيز وتولية السلطان مراد الخامس مكانه، ثم عزله وتعيين السلطان عبد الحميد الثاني[٢].

وفي عام (١٣٠٦هـ/ ١٨٨٩م)، وهو عام الذكرى المئوية للثورة الفرنسية، شكّل جماعة من طلبة المدرسة الطبية العسكرية السلطانية في إستانبول منظمة سرية باسم «الترقي والاتحاد»، هدفها عزل السلطان عبد الحميد الثاني وإعادة الحياة الدستورية في الدولة، وكان وراء هذا التشكيل السري رجل ماسوني من ألبانيا يدعى إبراهيم تيمو، أو أدهم، كما كان يسمى أحياناً[٣].

وأخذت هذه الجماعة تعمل على بث دعوتها سراً، ونشر أفكارها عن طريق الجيش[٤]، وبرز من بين روادها عرب نصارى وألبانيون وأكراد وأتراك، أمثال إسحاق

---

(١) رامزور: ص١٣٨، ١٣٩. مصطفى: ص٢٥٨.

(٢) Lewis: pp.152-174.

(٣) تحولت فيما بعد إلى لجنة الاتحاد والترقي. رامزور: ص٤٩.
Tunay, T: Turkiyede Siyasi Partilar, p.108.

(٤) الجدير بالذكر أن الفن العسكري والطبي يمثلان قطاعين من قطاعات الدولة التي تعرضت لإصلاحات تحديث منذ القرن الثامن عشر، وكانا بحكم هذا الموقع متقدمين على بقية القطاعات، وأرضاً صالحة لتقبل الأفكار المناوئة للحكم المطلق وتنميتها.

سكوتي، وشركس محمد رشيد، وعبد الله جودت، وأصدرت في جنيف مجلة «عثمانلي» لبث أفكارها واستقطاب المؤيدين، وقد تأثرت بأفكار الثورة الفرنسية[1].

وبعد بدايات متواضعة، أخذت أفكار هذه الجماعة تنتشر بين طلاب المدارس العليا في العاصمة، وتجد لها أعضاء عاملين بين صفوف الضباط والعلماء، كما انتشرت خارج البلاد بين صفوف الأتراك المنفيين في باريس وجنيف والقاهرة.

وتتميز أعوام (١٣١٢ ـ ١٣١٥هـ/ ١٨٩٥ ـ ١٨٩٧م) بتطور سريع لأنشطة حركة تركيا الفتاة في داخل الدولة وخارجها، وذلك بفعل تصاعد معارضة الرأي العام الأوروبي لسياسة السلطان عبد الحميد الثاني ضد الأرمن، فاحتضنتها الدول الأوروبية والمنظمات اليهودية والماسونية لاستغلالها ضد حكم السلطان، فعقدت الاجتماعات في المحافل الماسونية[2]، كما فتحت السفارات الأجنبية أبوابها أمام كل معارض للنظام، وآوت إليها الفارين من حكم السلطان وبخاصة سفارات إنكلترا وفرنسا، ومنحتهم حرية العمل والحركة، ودخلت الصهيونية على الخط، حيث راحت تستقطب الأتراك الموجودين في العواصم الأوروبية، وبعض أتراك الداخل وتُخطط لخلع السلطان عن العرش.

وبدأ عناصر الحركة الموجودون في الداخل، الاتصال بزملائهم في الخارج بهدف التنسيق والتخطيط للخطوات المقبلة، ومن هؤلاء سلانيكي ناظم، وأمين أرسلان، وخليل غانم[3]، فكانت المنشورات المعادية للسلطة تُطبع في الخارج، ثم تجد طريقها إلى الداخل عن طريق السفارات الأجنبية، حيث توزع على عناصر التشكيلات الداخلية بسرية تامة.

ونشأت في باريس جمعية الاتحاد والترقي من الشبان الموجودين في العاصمة الفرنسية من جماعة الترقي والاتحاد ومن جماعة أحمد رضا[4]، وانضم إليهم الشبان من قوميات مختلفة، وقد جمعتهم كراهية حكم السلطان عبد الحميد الثاني[5]، ولا

---

(١) حلاق: ص٢٨٧.

(٢) المرجع نفسه: ص٢٨٨.

(٣) كان خليل غانم يكتب، وهو في باريس في صحف أوروبية عدة ذات تمويل يهودي، ضد السلطان.

(٤) كان أحمد رضا يشغل وظيفة مدير التعليم في مدينة بورصة، وذهب إلى باريس لزيارة معرضها الدولي، واتصل فيها بأعضاء جمعية الاتحاد والترقي حيث قرر بعدها البقاء في العاصمة الفرنسية، وراح يعمل على إعادة إحياء الحياة الدستورية، وبعث من باريس بلائحة إصلاحية أهملها السلطان، وأصدر في أواخر عام ١٨٩٥م صحيفة «مشورت»، بالتعاون مع خليل غانم وعدد من المنفيين، لبث أفكار الجمعية، وراح ينتقد حكم السلطان عبد الحميد الثاني، وكانت بعض أعدادها تجد طريقها سراً إلى العاصمة إستانبول. راجع رامزور ص٥٥، ٥٦.

(٥) المرجع نفسه: ص٩٣.

يُستبعد أن تكون هذه الجمعية قد نشأت في أحضان الماسونية، وبخاصة في المحفل المسمّى «ماكدونيا ريزتورا» الذي أسسه قره صو، اليهودي السالونيكي[1].

ودعت الجمعية إلى عقد مؤتمر في ڤيينا، في عام (١٣١٤هـ/ ١٨٩٦م)، اشترك فيه كل معارض لحكم السلطان، من أرمن ويونان ومقدونيين وعرب ويهود، وغيرهم من الأقليات القومية، وتقرر في هذا المؤتمر قلب نظام الحكم وخلع السلطان عبد الحميد الثاني[2].

أخذت هذه التطورات المعارضة تزعج السلطان، فراح يبذل جهده من أجل سد طريق المعارضين في الخارج، فأوعز إلى سفرائه في العواصم الأوروبية بممارسة الضغوط على الحكومات الأوروبية التي تساعد الجمعية، كما أرسل أناساً من قبله للانضمام إليها بهدف إحداث انقسامات داخلية في صفوفها، ثم عرض مساعدات وهبات مغرية على المعارضين، واستطاع استئصال الاتجاهات المطالبة بالدستور[3].

ويبدو أن الجمعية لم تتأخر في الانبعاث من جديد، ففي عام (١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م) حصلت على دعم غير متوقع تمثل في شخص صهر السلطان محمود باشا داماد وابنيه صباح الدين ولطف الله الذي ما إن وصل إلى باريس، بعد فراره من إستانبول، حتى اتصل بأقطاب الأحرار العثمانيين فيها، وتبادل الرسائل معهم، واندفع في حركة المقاومة ضد السلطان عبد الحميد، ثم بعث إليه برسالة صاغها بلهجة شديدة، هاجمه فيها بعنف بالغ، وكشف عن جميع مساوئه وعن الأعمال المخزية التي يرتكبها بحق شعبه[4]، وقد هدف من ذلك إلى استقطاب أكبر عدد ممكن من السكان للانضمام إلى الجمعية حيث تتقوّى بهم لإحداث انقلاب في العاصمة، ولقي تأييداً لاتجاهاته المناهضة للسلطة من الحكومات والجمعيات الأوروبية والمنظمات اليهودية والماسونية.

وانتشرت الجمعية في بعض ولايات الدولة الخاضعة للنفوذ الاستعماري، لا سيما في مناطق النفوذ البريطاني، بعد أن استاءت الحكومة البريطانية من فشلها في الحصول على امتياز سكة حديد بغداد. فقد كانت مصر من المراكز المهمة للجمعية بفعل بُعدها عن العاصمة وكونها واقعة تحت الإدارة البريطانية، ما جعل منها ملاذاً لأعضاء الجمعية الذين كانوا يخشون الوقوع في قبضة السلطة، إلا أن مدينة سالونيك في مقدونيا ظلت المركز الأساسي لنشاط الجمعية السياسي

---

(١) أتلخان: ص١٥٠.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) بيهم: ج٢ ص١٦٥.
(٤) نوري: ج٣ ص١٠٨٧.

والعسكري، بفعل وجود كثرة عددية يهودية فيها ممن كانوا الأكثر نفوذاً في أوروبا ولكونها تضم عدداً كبيراً من الدونمة[1].

وتوجَّه أعضاء الجمعية إلى الجيش لاستقطابه بعد فشل السبل الأخرى، ومنها السبل الإرهابية واللجوء إلى الدول الأوروبية، ففي عام (١٣٢٤هـ/١٩٠٦م) أصدر أحمد رضا في القاهرة كتيباً عن هذا الموضوع، تحت عنوان «الواجب والمسؤولية: الجندي» شرح فيه الدور الذي يتعين على الجيش القيام به في الدفاع عن الدولة وتقدمها، بوصف الضباط أكثر عناصر الأمة تأهيلاً ووطنية، لذلك يتوجب عليهم توجيه الحياة السياسية للبلاد ضد النظام، الذي وصفه بالاستبدادي.

وأتاحت أحداث مقدونيا (١٣٢٠ ـ ١٣٢١هـ/ ١٩٠٢ ـ ١٩٠٣م) للدول الأوروبية فرصة ممارسة سياسة الضغط على الدولة، من خلال فرض نظام الرقابة المالية على الولايات المقدونية، وقوبل عجز الدولة عن حل هذه المشكلة، والتصدي لسياسة الدول الأوروبية بالاستياء، بخاصة من جانب الضباط المكلفين بقمع القلاقل في البلقان، إذ كان هؤلاء على اتصال دائم بالأفكار الانفتاحية، وقد وجدوا أنفسهم في مقدونيا يحاربون حركات قومية لصالح حاكم مستبد.

وامتد السخط إلى خارج مقدونيا، ففي دمشق أسس جماعة من الضباط الشبان، في عام (١٣٢٤هـ/١٩٠٦م)، جمعية سرية هي لجنة الوطن والحرية، كان من بين صفوفها مصطفى كمال، الذي سوف يتجه إلى إنشاء صلات مع أوساط المعارضين في سالونيك التي أضحت مجالاً ملائماً لنشر الأفكار الثورية[2].

وتطورت اللجنة، المنظَّمة من خلايا، في الوسط المقدوني، بالسرعة الشديدة، وذلك من خلال اشتراك الضباط، الذين يُشكلون خلايا في مدن الحاميات، كموناستير وسكوتاري وسيريس، فيها ودعمهم لها، كما يبدو أن بعض الطرق الصوفية قد أدّت دوراً في نشر الأفكار الثورية، من خلال فتحها لتكاياها أمام اجتماعات أعضاء اللجان الثورية، لكن المحافل الماسونية في سالونيك كانت القناة الأكثر فعالية في ترويج أفكار الاتحاديين، وكان بعض أعضاء جمعية الاتحاد والترقي منتمين إلى الماسونية، مثل طلعت ومدحت شكور، وكان هناك تداخل أفكار

---

(١) الدونمة: اسم أطلقه الأتراك على أتباع ساباتاي زني اليهودي، وهي صفة تعني العائد، أي الذي أسلم بعد أن كان يدين باليهودية متبعاً ساباتاي، ثم أضحت الكلمة اصطلاحاً يعني المسلم ظاهراً، اليهودي فعلاً وباطناً. انظر عن هذه الطائفة: حرب، محمد: العثمانيون في التاريخ والحضارة. ص١٠٧ ـ ١١٨.

(٢) T.T. Gemiyeti: tarih, II, p.298.

معين بين الجمعية والماسونيين، وبخاصة النزعات التحررية وكراهية الاستبداد[1].

وهكذا، يمكن الحديث عن تأثير للماسونية على جميعة الاتحاد والترقي من خلال استخدام المحافل الماسونية من جانب أعضائها للتغلغل في الوسط السالونيكي، ولا بد أن نضيف أن أعضاء الجمعية كانوا على اتصال وثيق باليهود عبر المحافل ذات الانتماء الفرنسي، وقد جمعت الطرفين مصلحة سياسية واقتصادية مشتركة، وهي خلع السلطان عبد الحميد الثاني، وإبقاء مقدونيا ضمن سلطة الدولة، لأنها تشكل منفذاً لأنشطة اليهود الاقتصادية، كما تعاونت الدوائر الصهيونية، بعد فشلها في اقتطاع فلسطين، أو السماح لليهود بالهجرة إليها، مع المحافل الماسونية لتغيير نظام الحكم، فقرَّر محفل الشرق الأعظم، في عام (١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م)، إزاحة السلطان وأخذ يستقطب الحركيين والاتحاديين[2].

وبدءاً من عام (١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥م)، شهدت الساحة الداخلية تسارعاً في الأحداث أدّى إلى ازدياد تأزم الوضع. فقد تعرض السلطان لمحاولة اغتيال فاشلة على يد أحد الأرمن، ونشبت ثورة في الأناضول، وأضحت المشكلة المقدونية أكثر احتداماً، وشدَّدت الدول الأوروبية ضغطها على الحكومة، فأرسلت قوات دولية إلى مقدونيا للحفاظ على النظام إلى جانب القوات العثمانية.

وتدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي في أرجاء البلاد كافة، فتجدَّدت حركات العصيان في الأناضول، وقد شاركت فيها عناصر من الطبقات الوسطى والضباط والموظفين، وطالب الثائرون بإلغاء الضرائب الجديدة، وحلِّ الوحدات الحميدية، وإعادة العمل بالدستور، كما نشبت انتفاضات أخرى محدودة في الأناضول الشرقي تأثرت، عبر القوقاز، بالحركات الثورية الروسية لعام (١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥م)[3].

وجاء شتاء عام (١٣٢٤ ـ ١٣٢٥هـ/ ١٩٠٦ ـ ١٩٠٧م) قاسياً، فقد ساءت المحاصيل، وارتفعت الأسعار، وشحَّت المواد الغذائية والمواد الضرورية للتدفئة، واستمرت الأزمة الاقتصادية متفاقمة خلال العام التالي، ما أدّى إلى ازدياد السخط بين طبقات المجتمع امتد إلى الثكنات العسكرية بسبب التأخر في دفع رواتب الجند، وتُفسر هذه المصاعب الاقتصادية والاجتماعية، تفسيراً جزئياً، السبب في خروج قسم واسع من العثمانيين على النظام.

وأضافت التطورات السياسية الأوروبية المزيد من الهموم العامة، فقد وجدت سلسلة من الأحداث الخارجية صدى عميقاً في المجتمع العثماني، حيث عدَّ

---

(١) دومون وجورجو: جـ٢ ص٢٣٧.

(٢) رامزور: ص١٢٦

(٣) دومون وجورجو: جـ٢ ص٢٣٨.

المثقفون، المتأثرون بالأفكار الغربية، انتصار اليابان العسكري على روسيا القيصرية، في عام (١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥م)[١]، أنه يعود إلى كون اليابان دولة دستورية في حين أن الهزيمة زعزعت كيان روسيا التي تعتمد على حكم الفرد ،والتي قد تضطر بعدها إلى إجراء إصلاحات دستورية ما أعطى الاتحاديين انطباعاً بأنهم يعملون في الاتجاه الصحيح[٢].

كما أن التقارب الإنكليزي الروسي الذي ارتسمت معالمه في عام (١٣٢٥هـ/ ١٩٠٧م) بشأن إيران والتيبت وأفغانستان، اتخذ شكلاً محدداً عندما التقى نيقولا الثاني بأدوارد السابع في ريفال، في شهر (جمادى الأولى ١٣٢٦هـ/ حزيران ١٩٠٨م)[٣]، ما أدّى إلى انتشار المخاوف بأن إنكلترا قد تخلّت عن معارضتها التقليدية للأطماع الروسية في الشرق الأدنى، وبأن الحكم العثماني في مقدونيا وفي كل أنحاء الدولة مهدد بالزوال. ومما زاد في هذه المخاوف إقدام الدبلوماسية الألمانية والنمساوية، لغايات سياسية، على ترويج أخبار مفادها أن المباحثات بين العاهلين تمحورت حول اقتسام أراضي الدولة العثمانية، يضاف إلى ذلك قيام أسطول روسي بمناورات قرب السواحل العثمانية الواقعة على البحر الأسود، بعد أيام قليلة من مقابلة ريفال.

هذا وعقدت الجمعيات التي تألفت في الخارج مؤتمرين في باريس، لمناقشة أنجع السبل لإعادة إحياء الحياة الدستورية. عقد المؤتمر الأول (من ٢٧ شوال إلى ٢ ذي القعدة ١٣١٩هـ/ من ٤ إلى ٩ شباط ١٩٠٢م)[٤]، في حين عقد الثاني (من ٢٢ إلى ٢٧ ذي القعدة ١٣٢٥هـ/ من ٢٧ إلى ٢٩ كانون الأول ١٩٠٧م)[٥]، واشترك في هذين المؤتمرين ممثلون عن بعض الشعوب النصرانية التابعة للدولة العثمانية، وقد قرر المؤتمر الأخير ما يلي:

- إجبار السلطان عبد الحميد الثاني على اعتزال الحكم.
- التغيير الجذري لإدارته.
- تحديد أصول المشروطية والمشورة.

---

(١) راجع، فيما يتعلق بهذه الحرب، جرانت وتمبرلي: جـ٢ ص٨٧، ٨٨، ٩٣، ٩٤، ١٠٦، ١٠٧.

(٢) راجع، فيما يتعلق بالانتفاضات الروسية، المرجع نفسه: جـ٢ ص١٠٧.

(٣) المرجع نفسه ص١٣٠ ـ ١٣٢، ١٣٤.

(٤) راجع، فيما يتعلق بهذا المؤتمر: رامزور ص٩٣ ـ ١١٦، حيث معلومات وافية ومفصلة عن الأفكار التي تبودلت ونوقشت خلال جلساته.

(٥) المرجع نفسه: ١٤٠ ـ ١٤٢.

كما حدَّد المؤتمر أشكال المعارضة التي يمكن أن تقوم في وجه السلطان، وهي:
ـ المقاومة المسلحة لأعمال الظلم.
ـ المقاومة السلبية، من إضرابات سياسية واقتصادية، بما في ذلك مقاومة الشعب والجماعات الثورية.
ـ الثورة العامة، إذا اقتضت الضرورة.
ـ وسائل العمل الأخرى التي قد تمليها الظروف[1].

أتاحت هذه التطورات الداخلية والخارجية الفرصة للاتحاديين للانتقال إلى دور العمل الفعلي من أجل إعادة العمل بالدستور، والحيلولة دون تمزق الدولة.

وقد استمالت شعارات الاتحاديين، عن الحرية والعدالة والمساواة، بعض الجماعات العربية المناهضة للسلطان، بوصفها الغايات التي كان العرب يسعون إليها ويأملون أن يُحقِّقوا أهدافهم عن طريقها[2]، لذلك دعت تلك الجماعات إلى إجراء الإصلاحات الضرورية لرفع الظلم عن العرب، والقضاء على الفساد، وساندت الاتحاديين لقلب نظام الحكم.

ورأى الاتحاديون أن نهاية السلطان عبد الحميد الثاني باتت قريبة، فقرروا البدء بالتحرك في شهر (جمادى الآخرة ١٣٢٦هـ/تموز ١٩٠٨م)، ووقفوا مقدماً على القوى التي يمكنهم أن يركنوا إليها، وتمثَّلت بالفيلقين الثاني والثالث المعسكرين في ولايات سالونيك وموناستير وكوسوفو، وبالفيلق الرابع المعسكر في أرضروم، فأعلنوا الثورة.

وفي (٢٣ جمادى الآخرة/ ٢٣ تموز) تمرد الجيش الثالث في سالونيك، بقيادة أحمد نيازي، قائد حصن رسنة، وأعلن الثورة، وهدَّد بالزحف نحو العاصمة، واجتمع الناس في صباح ذلك اليوم في المدينة، بناء على دعوة من الاتحاديين، لإعلان القانون الأساسي والحرية، وهتف الجميع قائلين: «إما الحرية وإما الموت». واستغل الزعماء الاتحاديون المتعددو الانتماءات والأهواء هذا الحشد فخطبوا فيهم، وقد تميزت هذه الخطب بإنها كانت متباينة اللغات، إذ ألقى كل من غالب أفندي وسليمان أفندي خطبة باللغة التركية، ومانويل قره صو اليهودي باللغة العبرية ـ الأسبانية، وروسو أفندي تكلم بالفرنسية[3].

وانضم إلى الحركة التمردية أنور باشا ومصطفى كمال، وغيرهما من القادة العسكريين مع فرقهم، وسرعان ما احتلوا مدينة موناستير، حيث يوجد مقر الجيش الأول[4].

---

(١) رامزور: ص١٤٢.
(٢) حلاق: ص٢٩٢.
(٣) المرجع نفسه: ص٢٩٦، ٢٩٧.
(٤) Lewis: p.203.

وانهالت على العاصمة البرقيات الصادرة عن جميع الوحدات الإدارية والعسكرية، الموجودة في ولايات مقدونيا، تطلب إعلان المشروطية، وتُهدد بالزحف نحوها إذا لم يعلن السلطان الدستور[١].

نتيجة لهذه التطورات، كان من المستحيل على السلطان أن يرسل الفيلق الأول المرابط في إستانبول للتصدي للدستوريين، لأنه لا يمكن تجريد العاصمة من الجند، ومع ذلك كان معظم ضباط هذا الفيلق موالين للحركة الدستورية.

وبدأ الدستوريون تحركهم الفعلي تجاه تباطؤ السلطان الاستجابة لمطالبهم، فأنشأوا جماعات إرهابية لمقاومة أعمال الحكومة المركزية[٢]، منها جماعة نيازي وجماعة أنور وجماعة رائف، ثم وضعوا خطة للتحرك واجهها السلطان بأن أرسل شمسي باشا لاقتفاء أثر أتباع نيازي، وإخماد ثورة مقدونيا[٣]، إلا أنه قُتِل قبل أن يبدأ مهمته[٤]، عندئذٍ أرسل السلطان ثلاثين فرقة من فرق الرديف، إلا أنها انضمت إلى الدستوريين وقوَّت من صفوفهم[٥] ما عُدَّ تحولاً في مسار حركة التمرد.

ونظراً لهذه الظروف التي أحاطت بحركة التمرد، لم يسع السلطان إلا الرضوخ، فأعاد العمل بالدستور «القانون الأساسي» والحياة النيابية، وذلك (٢٤ جمادى الآخرة/ ٢٤ تموز)[٦]، وأُطلق على هذا التمرد العسكري «الانقلاب الدستوري».

وهكذا حقَّق الاتحاديون، من خلال بعض وحدات الجيش، ما كانوا يطمحون إليه من أن تصبح الدولة العثمانية من جديد دولة دستورية، من دون اللجوء إلى العنف، فالتقى أعضاء الجمعية في الداخل والخارج، في عاصمة السلطنة، ومضى العسكريون والمدنيون في صياغة المكاسب، وأضحت جمعية الاتحاد والترقي تُمثل قوة هائلة في نظر الشعب[٧]، وأُطلق سراح المعتقلين السياسيين، كما رُفعت القيود المفروضة على المنفيين، واعتُقل بعض أفراد عهد الحكم المطلق.

والحقيقة أن هذه المشروطية الثانية كانت وليدة تخمُّر طويل، وحركة واسعة النطاق، اشترك فيها عدد كبير من الموظفين المدنيين والعسكريين، وتقبلها الرأي

---

(١) محمد فريد بك: ص٧٠٧.
(٢) طوران، مصطفى: أسرار الانقلاب العثماني: ص٢٩.
(٣) رامزور: ص١٤٨.
(٤) قُتل شمسي باشا على يد الملازم عاطف بك أحد فدائيي الجمعية. راجع الرسنة لي، أحمد نيازي: خواطر نيازي ص١٣٦.
(٥) محمد فريد بك: ص٧٠٦.
(٦) المصدر نفسه: ص٧٠٧.
(٧) برو: ص٦٩.

العام في سائر الولايات، على الرغم مما اعترى الدستور من نقائص توضحت بعد طول سنين بفعل تقدم الزمن ونمو الشعور الوطني.

ونتيجة لهذا النجاح المفاجئ والسريع، رأى بعض قادة الاتحاد أنه مع تحقيق الهدف الرئيس من البرنامج الحركي، فإنه يترتب على اللجنة أن تحل نفسها، لكن الغالبية عارضت هذا الاقتراح واستمرت في العمل السياسي، وطلبت من بعض قطاعات الجيش، في مختلف أنحاء البلاد، التوجه إلى سالونيك حتى يزداد عدد الوحدات المناوئة للسلطان، وإعداد العدة لخلعه حين تسمح الظروف بذلك.

ويبدو أن إقدام السلطان على إعادة العمل بالدستور أعاد شعبيته وقوّى مركزه، ولم يعد بالإمكان عزله، ومن جهة أخرى لم يتواجد بين صفوف الاتحاديين شخصية قيادية ذات خبرة في العمل السياسي، كما لم يتسنَّ لهم مد شبكتهم إلى الأناضول، وبدوا ضعفاء في إستانبول حيث كان قادتهم شبه مجهولين، وعليه فقد بات محكوماً على الأعضاء الاتحاديين، وهم جماعة انقلابية ترهبهم السلطة، بأن يبقوا، مؤقتاً على الأقل، على هامش المؤسسات، وظلت الشخصيات القيادية التقليدية تشغل المناصب الكبرى، وما حدث كان انقلاباً من دون نقل حقيقي للسلطة[١].

في هذا الجو المفعم بالسرور، جرت الانتخابات النيابية لمجلس المبعوثان، وقد أشرفت عليها لجنة الاتحاد والترقي التي جهدت لضمان فوز مرشحيها، وتحقيق تفوق العنصر التركي على حساب الأجناس الأخرى، على الرغم من أن هذا العنصر لم يكن يشكل أغلبية عددية[٢].

وعقد البرلمان أولى جلساته، في (٢٣ ذي القعدة ١٣٢٦هـ/ ١٧ كانون الأول ١٩٠٨م)، بحضور السلطان الذي ألقى خطاب العرش، وساد الجلسة جو صاخب بفعل فشل الاتحاديين في مواجهة الأخطار الخارجية، وبخاصة حين أعلنت بلغاريا في (٩ رمضان/ ١٥ تشرين الأول) استقلالها، وأعلنت النمسا ـ المجر، في اليوم التالي، ضمَّ البوسنة والهرسك، كما أعلنت كريت انضمامها إلى اليونان. واضطر الاتحاديون أن يتخلوا عن أراضٍ أكثر من تلك التي تخلّى عنها السلطان عبد الحميد الثاني، فتمزقت مصداقيتهم، ولا عجب في أن الدلائل الأولى للحركة المضادة سوف تظهر غداة هذه الأزمة.

ومنذ اليوم الأول لممارسة الاتحاديين السلطة، ظهرت دلائل الاستياء لدى

(١) تاريخ الدولة العثمانية: بإشراف روبير مانتران، الجزء الثاني، الفصل الرابع عشر، موت امبراطورية: بقلم بول دومون وفرنسوا جورجو ص٢٤٥، ٢٤٦.

(٢) راجع، فيما يتعلق بسياسة الاتحاديين تجاه الانتخابات العامة: برو: ص١٠٢ ـ ١٠٧.

السلطان الذي أزعجه تحجيم دوره من جهة، ونجاح الاتحاديين في استقطاب عدد من أعضاء البرلمان إلى صفوفهم، كان من بينهم أحمد رضا، الشخص الأكثر انتقاداً له، من جهة أخرى، كما تدهورت العلاقات بين الاتحاديين وبين الصدر الأعظم كامل باشا الذي كان يمثل النزعة القديمة، وقد حاول الاستفادة من هذه الأزمة السياسية لتمتين سلطته، فعيَّن رجالاً من أتباعه في وزارتي الحربية والبحرية، إلا أنه تنحّى عن السلطة إثر حجب الثقة عنه، فعيَّن السلطان حسين حلمي باشا مكانه، في (٢٨ محرم ١٣٢٧هـ/ ٩ شباط ١٩٠٩م)، وكان يتمتع بسمعة طيبة بين الاتحاديين.

الحركة المضادة ونتائجها - خلع عبد الحميد الثاني

ازدادت الدولة، في هذه المرحلة، وهناً على وهن، ثم لم يلبث الجو المفعم بالسرور أن تلبَّد مرة أخرى بفعل تعرض النظام الجديد إلى نكسات عدة، لعل أهمها حركة (٢٢ ربيع الأول ١٣٢٧هـ/ ١٣ نيسان ١٩٠٩م)[١].

والحقيقة أن الاتحاديين أقدموا، خلال ممارستهم الحكم، على خطوات عدة أدت إلى تعثُّر الحياة السياسية الجديدة، وهيأت الفرص لحدوث حركة مضادة، منها:

- لقد قرر الاتحاديون العفو العام وإطلاق سراح المسجونين كافة، كان من بينهم القَتَلة واللصوص[٢]، ما أحدث استياءً عاماً لدى أوساط الشعب.

- عمد الاتحاديون إلى تسريح العديد من كبار الضباط ممن ترقوا بفعل طول مدة خدماتهم وتضحياتهم، بحجة عدم حصولهم على درجات علمية، وقد سُرِّحوا من دون أن يتقاضوا تعويضات أو رواتب، ما أدّى إلى نقمتهم وانضمامهم إلى صفوف المعادين للنظام، الأمر الذي أحدث انقساماً في الجيش[٣].

- لقد فرض الاتحاديون نظام التجنيد الإجباري على طلبة المدارس الشرعية، بعد أن كانوا معفيين منه، ما أدّى إلى نقمة هؤلاء وانضمامهم إلى صفوف المعارضة[٤].

- إن كل ما قام به الاتحاديون، في الشهور التسعة التي أعقبت انقلابهم، إنما كان تحضيراً للإطاحة بالسلطان عبد الحميد الثاني وإبعاده، وإن وفداً اتحادياً قدم إلى العاصمة من سالونيك، وعقد اجتماعات مع زعماء الجمعية تَمَّ على أثرها

---

(١) سُميت هذه الحركة بحركة ٣١ آذار لأنها قامت في نهاية هذا الشهر، حسب التقويم الرومي (الشرقي)، وهي تقابل ١٣ نيسان من التقويم الميلادي الغربي.

(٢) طوران: ص٣٠، ٣١.

(٣) المصدر نفسه: ص٣٥.

(٤) المصدر نفسه.

اتخاذ قرار بالعمل على إحداث عصيان مسلح لخلع السلطان وتنصيب ولي العهد محمد رشاد[1].

ـ أقدم الاتحاديون على اغتيال الصحفي حسن فهمي، رئيس تحرير جريدة سربستي المعارضة، في (١٦ ربيع الأول/ ٧ نيسان)، لمشاركته في الحملة الإعلامية المضادة، ما أحدث هياجاً عاماً لدى الأوساط الشعبية المعارضة[2].

والواقع أن السخط لم يكف عن التصاعد واتخذ منذ البداية اتجاهاً دينياً واضحاً، فأزمة (تشرين الأول ١٩٠٨م) الدبلوماسية[3] حدثت خلال شهر رمضان، وفي لحظة تُعدُّ الحساسية الدينية في ذروة قوتها، وفي السابع من الشهر نفسه توجَّه حشد، يتزعمه أحد الدراويش، إلى القصر لمطالبة السلطان بإحياء الشريعة المحمدية، وانتشرت الدعاية المضادة للاتحاديين بعد أن اتُّهِموا بزعزعة كيان الدين الذي كان تأثيره لا يزال قوياً في النفوس، وبسجن رجال الدين، كما انطلقت الإشاعات بأن حركة ١٩٠٨م مردها إلى تدخل الدول الأجنبية، وأن لبعض دول أوروبا يداً فيها.

واتهمت المعارضة البرلمانية، من غير الأتراك، الاتحاديين بفرض الديكتاتورية والتأثير على الجيش بالتخلي عن المثل العليا للنزعة العثمانية لحساب الأتراك وحدهم، كما أثار مراد بك، في صحيفة «ميزان»، المشاعر الدينية مُندداً بالمساواة مع غير المسلمين، وبتحرير المرأة بوصفهما متعارضتين مع التقاليد، بالإضافة إلى أن حركة التمرد انطلقت من مقدونيا وبوحي من اليهود، وربما كانت هذه المظاهر من الأسباب التي دعت بعض العرب إلى تأييد السلطان عبد الحميد الثاني.

ونظمت القوى المضادة نفسها في أوائل نيسان، وشكَّلت جمعية الاتحاد المحمدي على يد درويش وحدتي، رئيس تحرير جريدة ولقان ـ أي البركان ـ وصاحب القلم الناري، الذي عمل تحت ستار الغيرة على الدين، واختارت ذكرى مولد النبي، في (١٤ ربيع الأول/ ٥ نيسان)، موعداً لإعلان برنامجها الذي يدعو إلى المثل الإسلامي الأعلى في مواجهة الاتحاديين العلمانيين.

وبعد نضوج عوامل الحركة المضادة، جرت، ليلة ١٢ ـ ١٣ نيسان عام ١٩٠٩م، مظاهرات في العاصمة تزعَّمها الدراويش وأئمة المساجد وفريق من علماء الدين، وشارك فيها بعض العسكريين والمشايخ وطلبة المعاهد الدينية، وفئات كثيرة من

---

(١) طوران: ص٤٢.

(٢) نوري، عثمان: جا ص١١٨١. الأعظمي، أحمد عزت: القضية العربية: جا ص٨٤.

(٣) الأزمة السياسية الناتجة عن استقلال بلغاريا، وضم النمسا ـ المجر للبوسنة والهرسك، وانضمام كريت إلى اليونان.

أخلاط الناس من الذين خرجوا حديثاً من السجون، ونادى المتظاهرون بإلغاء المشروطية، وإعلان الشريعة المحمدية، وحماية السلطان، وإسقاط الحكومة القائمة وحل مجلس النواب، وداهموا مجلس المبعوثان بحثاً عن رئيسه أحمد رضا، وقتلوا ناظم باشا وزير العدل، ولقيت هذه الحركة استجابة فورية من قِبَل الشعب حيث نادى الجميع بإلغاء الدستور بحجة أن مبادئ الشريعة الإسلامية باتت في خطر.

واستطاع درويش وحدتي أن يغري الجنود المرابطين في العاصمة بالانضمام إلى الحركة المضادة، وأدخل في روعهم أنّ المشروطية تخالف الشريعة الإسلامية وقد تَمَّ إعلانها تحت الضغط والإكراه، وأن خليفة المسلمين يعارض العهد الجديد، وأن الواجب الديني يقضي بإلغاء القانون الأساسي وإعلان الشريعة المحمدية[1].

وشكّل المتظاهرون وفداً منهم قابل السلطان، وطلب منه:

- إحياء الشريعة المحمدية.
- عزل الصدر الأعظم وناظري الحربية والبحرية.
- طرد أحمد رضا، رئيس مجلس المبعوثان، وإبعاد حسين جاهد وجاويد ورحمي وطلعت وإسماعيل حقي، وغيرهم من أعضاء المجلس.
- إصدار قرار بالعفو العام عن الأشخاص الذين اشتركوا في هذه الحركة المضادة[2].

أدَّت هذه الحركة المضادة إلى أزمة سياسية خطيرة، فبدا عمل البرلمان مشلولاً، وعجز وزير الحربية عن اتخاذ أي إجراء للتصدي للمتظاهرين، وسارع حسين حلمي باشا إلى تقديم استقالته.

ورأى السلطان في هذه الأزمة فرصة لاستعادة صلاحياته، إلا أنه لم يُبْدِ رغبة ظاهرة في استغلالها للقضاء على المنجزات الدستورية[3]، واستجابة منه لطلب المتظاهرين أصدر أمراً إلى البرلمان باحترام الشريعة الإسلامية.

نتيجة لهذه التطورات، عقد مجلس المبعوثان اجتماعاً استثنائياً قرر فيه الاستجابة لمطالب الحركيين، وألَّف وفداً نيابياً أبلغ السلطان بقراره هذا، وفعلاً استجاب السلطان لهذه المطالب، وشكَّل وزارة جديدة برئاسة الصدر الأعظم توفيق باشا، وعين أدهم باشا وزيراً للحربية، كما قرَّر العفو عن الجنود الذين اشتركوا في المظاهرات[4]، واجتمع المجلس مرة أخرى قرر خلالها قبول استقالة الرئيس أحمد رضا[5].

---

(١) برو: ص١١٩.

(٢) نوري، عثمان: جـ٣ ص١١٨١. محمد فريد بك: ص٧٠٧.

(٣) برو: ص١٢١.

(٤) محمد فريد بك: ص٧٠٧. برو: ص١٢٠. (٥) المصدر نفسه.

والواضح أن الحركة المضادة لم تستهدف العودة إلى نظام الحكم المطلق القديم، على الرغم من وجود بعض العناصر المؤيدة لهذا الاتجاه في صفوفها، بل كانت موجهة ضد ممارسات جمعية الاتحاد والترقي واستبدادها الذي حلّ محل الحكم المطلق.

ويبدو أنه كانت، وراء هذه الحركة المضادة، فئات عدة ذات أهداف متباينة يجمعها هدف مشترك واحد هو التخلص من الاتحاديين، نذكر منها:

- جماعة حزب الأحرار ممن كانوا ينتمون سابقاً إلى حركة تركيا الفتاة، وجرى شل نشاطهم، كصباح الدين، أو جرى استبعادهم من السلطة، ككامل باشا، وسرعان ما تمكّنت هذه الجماعة من سد الفراغ الذي تركه الاتحاديون.
- أقليات نصرانية تزايدت مخاوفها من نهج الاتحاديين.
- ألبانيون انتابتهم خشية من اتجاهات الاتحاديين المركزية والقومية.
- ضباط النظام القديم المسرحون منذ شهر تموز الماضي.
- بيروقراطيون جرى استبعادهم من الإدارة.

أما السلطان فلم يكن له دور فعّال في تنشيط الحركة الجديدة، إنَّما دفعه تفجر الثورة إلى محاولة الاستفادة من الظروف الجديدة، الأمر الذي سوف يؤدي إلى اتهامه بالمسؤولية من جانب الاتحاديين الذين ارتاحوا أخيراً من إسقاطه[1].

ويبقى أن نذكر دور كل من اليهود والاتحاديين في هذه الحركة، على الرغم من أنها قامت ضد حكمهم. لقد هدف اليهود إلى خلع السلطان عبد الحميد الثاني لأنه وقف عقبة كأداء في سبيل تحقيق طموحاتهم، في حين أراد الاتحاديون تقوية قبضتهم على السلطة والتخلص من مناوئيهم، كما وضعوا نصب أعينهم عزل السلطان والاستئثار بالحكم من دونه، لذلك استغل الطرفان الأوضاع المضطربة في العاصمة ليحققا أهدافهما عن طريق تدخل عسكري اتحادي مباشر، فدفعا المشكلة نحو التأزم بأن عمد أتباعهما إلى قتل المواطنين في الشوارع، كما استهزأوا برجال الدين ونهبوا القصور وسلبوها[2].

والواقع أن انتصار خصوم الاتحاديين سوف لن يُكتب له النجاح على المدى البعيد لأن هذا الوضع الجديد، الناشئ عن تفجر الأزمة، انحصر في العاصمة، أما الولايات المقدونية، التي كانت مهد المشروطية الثانية، فقد ظلت على ولائها للعهد الجديد الذي استبدل حكم السلطان بحكم الاتحاديين.

---

(١) دومون وجورجو: جـ٢ ص٢٥١، ٢٥٢.

(٢) أتلخان: الخطر المحيط بالإسلام ص١٣٧. الإسلام وبنو إسرائيل: ص١٧٢.

واجه الاتحاديون هذه الحركة المضادة لحكمهم بعمل عسكري سريع وحاسم، فحرَّكوا جيش سالونيك، بقيادة حسين حسني، الذي زحف نحو العاصمة ووصل إلى مشارفها ثم دخلها تحت قيادة محمود شوكت قائد الجيش، في (الأول من ربيع الآخر ١٣٢٧هـ/ ٢٢ نيسان ١٩٠٩م)، الذي رأى في الحركة المضادة تهديداً للبنيان الأساسي للدولة الجديدة، وقام نواب الأمة الموجودون في إستانبول بعقد اجتماع ترأسه سعيد باشا رئيس مجلس الأعيان، وأعلنوا عن تأييدهم للتدخل العسكري، وقد عُرف هذا الجيش بـ«جيش الحركة»[١].

وفي مواجهة الأحداث، كان السلطان عبد الحميد الثاني يبذل جهده للبقاء محايداً بوصفه حاكم العهد الدستوري، إلا أنه خلط بين ذلك وبين البقاء متفرجاً، على خطورة الإحداث، حتى رأى، خلال مدة قصيرة، أن التطورات بلغت حداً يُهَدِّد سلطنته.

ولما جرى إخماد الثورة في إستانبول، وسيطر جيش الحركة على الموقف، أعلن الأحكام العرفية وأنشأ محاكم استثنائية لمحاكمة الثائرين. وقام نواب الأمة والأعيان بعقد اجتماع، أطلقوا عليه اسم مجلس العموم الوطني، وذلك في (٦ جمادى الآخرة/ ٢٧ نيسان)، وقرَّر ذلك المجلس، برئاسة سعيد باشا، خلع السلطان عبد الحميد الثاني عن العرش، بعد أن حمَّله مسؤولية تفجير الحركة المضادة، ومارس الضغوط على مفتي الإسلام محمد ضياء الدين لإصدار فتوى بخلعه، وجرى تبليغه من خلال هيئة مكوَّنة من خمسة أشخاص هم حكمت باشا رئيساً، وعضوية كل من أسعد طوبتاني باشا وغالب باشا وآرام أفندي الأرمني، وقره صو اليهودي.

ثارت ثائرة السلطان عندما رأي قره صو بين أعضاء الوفد، وعدَّ حضوره إهانة لمقام الخلافة، فحدق به وقال: «ما هو عمل هذا اليهودي في مقام الخلافة، وبأي قصد جئتم بهذا الرجل أمامي؟».

ومهما يكن من أمر فقد أسقط الاتحاديون السلطان عبد الحميد الثاني، ورفعوا محمد رشاد الخامس مكانه، ثم نفوه إلى سالونيك[٢] في (٣ ربيع الآخر/ ٢٤ نيسان).

وبتنفيذ هذا القرار طُوي عهد السلطان عبد الحميد الثاني، وخلا الجو لرجال الاتحاد والترقي الذين حوَّلوا جمعيتهم من منظمة سرية إلى حزب سياسي علني، وانفردوا بالحكم، وسمح لهم السلطان محمد الخامس أن يحكموا باسمه.

---

(١) مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني: ص١٩٤.

(٢) راجع، فيما يتعلق بحادثة إسقاط السلطان عبد الحميد الثاني: المصدر نفسه: ص٢٠١ - ٢١٠. مذكرات الأميرة عائشة: ص٢٣٥ - ٢٥١. باتريك: ١٤١ - ١٤٥.

عبد الحميد الثاني وحركة الإصلاح التنظيمي

تمهيد

شهدت البلاد العثمانية، خلال حكم السلطان عبد الحميد الثاني، إصلاحات عديدة شملت النهوض بالزراعة، وتحديث الصناعة، وتنشيط التجارة، وإصلاح القضاء والتعليم المدني والفني والعسكري، وتعزيز الجيش والأسطول، وإنشاء جامعة إستانبول، والاهتمام بالصحة العامة، والمواصلات الحديدية والبرقية والبريدية والبحرية، وإلى ما هنالك من ضروب الإصلاح. والواضح أن إصلاحات هذا السلطان قد بلغت الذروة في مجال الإصلاحات الداخلية، وقد أثبتت هذه الإصلاحات أن السلطان عبد الحميد الثاني كان مصلحاً قديراً وإدارياً بارعاً وله دراية في شؤون الحكم، وسنلم إلمامة وجيزة ببعض هذه الإصلاحات.

التعليم

كان التعليم من بين الإصلاحات الأكثر أهمية التي نفَّذها السلطان عبد الحميد الثاني بشتى مراحله. لقد واجه هذا السلطان، خلال ممارسة الحكم، مشكلة تتمثل في ضآلة عدد المثقفين المؤهلين لتولي الوظائف المدنية، بفعل أن الدولة اهتمت أساساً بإنشاء وتقوية الجيش، وغلب على أجهزتها الطابع العسكري الصرف، وشغل العسكريون المناصب المدنية في الدولة تماماً كما شغلوا المناصب العسكرية.

والحقيقة أن الدولة، خلال مراحل تاريخها، أهملت تنشيط التعليم المدني، إلا في نطاق المدارس التابعة للهيئة الدينية الإسلامية التي اتسمت مناهجها بالسمة الدينية الإسلامية[1]، وقامت إلى جانب هذه المدارس، مدارس الملل بإشراف الطوائف الدينية غير الإسلامية أو البعثات التبشيرية، أما هدفها فهو أبعد ما يكون عن خدمة الدولة.

تجاه هذا التفاوت في التعليم، عمد السلطان عبد الحميد الثاني إلى إقامة توازن بين التعليمين المدني والعسكري، فأنشأ المدارس المتوسطة والعليا والمعاهد الفنية لتخريج الشباب العثماني، وإعداده لتولي المناصب الحكومية والنهوض بالدولة[2]، هذا إلى جانب اهتمامه بالتعليم العسكري، فاستقدم بعثات عسكرية من الخارج لتنظيم الجيش وتطوير أجهزته وأسلحته.

---

(١) Findley. Vaughn Carter: Ottoman Civil Officialdom: pp.132, 133.

(٢) Shaw: II, p.249.

واهتم السلطان اهتماماً بالغاً بالمدرسة التي أنشئت، عام (١٢٧٥هـ/ ١٨٥٩م)، على عهد السلطان عبد المجيد الأول التي أُنيط بها إعداد موظفين مدنيين يعملون في دوائر الدولة، فأعاد تنظيمها وفق خطة علمية، وتحديثها بمناهج دراسية جديدة، وفتح أبوابها للطلاب القائمين في العاصمة، والوافدين من مختلف الأقاليم العثمانية، وقدَّم لهم السلطان التسهيلات كافة للإقامة في داخل هذه المدرسة على نفقة الدولة، وما وافى عام (١٣٠٢هـ/ ١٨٨٥م) حتى غدت هذه المدرسة مركزاً ثقافياً هاماً.

وأنشأ السلطان، بدءاً من عام (١٢٩٥هـ/ ١٨٧٨م)، المدرسة السلطانية للشؤون المالية، ومدرسة الحقوق التي كانت تخرِّج طلاباً للوظائف الإدارية، بالإضافة إلى القضاة، ومدرسة الفنون الجميلة، ومدرسة التجارة، ومدرسة الهندسة المدنية، ومدرسة الطب البيطري، ومدرسة الشرطة، ومدرسة الجمارك، كما أنشأ مدرسة طب جديدة في عام (١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م)[١].

وتوَّج السلطان عبد الحميد الثاني جهوده في الحقل التعليمي بتطوير مدرسة إستانبول الكبرى، التي أنشئت في عهد السلطان محمد الفاتح، وأضحت جامعة إستانبول، وضمَّت، في أول أمرها، أربع كليات هي: العلوم الدينية، والعلوم الرياضية، والعلوم الطبيعية، والعلوم الأدبية، وعُدَّت مدرستا الحقوق والطب كليتين ملحقتين بالجامعة[٢].

وهكذا أصبحت للدولة جامعة جديدة قائمة على أُسس علمية حديثة تُخرِّج طلاباً في مختلف الاختصاصات، واعتُبرت أول جامعة حديثة في العالم الإسلامي في العصر الحديث[٣].

وتطلبت المدارس الملكية (المدنية) بدورها إنشاء عدد من دور المعلمين لتخريج معلمين أكفاء يتولون التدريس فيها، وكانت أول دار للمعلمين في الدولة أنشئت، في عام (١٢٦٤هـ/ ١٨٤٨م)، على عهد السلطان عبد المجيد الأول، وأضحى عددها، في عام (١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م)، ثمان وثلاثين داراً منتشرة في العاصمة وحواضر الولايات والسنجقيات[٤]، وأنشأ السلطان عدداً كبيراً من المدارس الرشدية[٥] التي كانت بمثابة مدارس متوسطة.

---

(١) Shaw: II, p.248.

(٢) حرب: العثمانيون في التاريخ والحضارة: ص١٠٤. Lewis: p.182. Findley: p.100.

(٣) Shaw: II, p.257.

(٤) الشناوي: جـ٣ ص١١٦١. Findley: p.134.

(٥) سُميت بهذا الاسم لأن تلاميذها قد اقتربوا من سن الرشد. يقسم فيندلي المراحل التعليمية =

إلى جانب اهتمامه بالتعليم المدني، ظفر التعليم العسكري بالكثير من اهتمامات السلطان عبد الحميد الثاني، فدعم الكليات الحربية القائمة، وأنشأ مدارس عسكرية أخرى في عدد من حواضر الولايات، مثل أدِرنة وموناستير ودمشق وبغداد وغيرها، كما أنشأ مدرسة للبحرية العسكرية وأخرى للبحرية التجارية، وأنشأ مكتبات عامة عديدة، وساعدت الطباعة على طبع آلاف الكتب[١].

القضاء

الواضح أن الإصلاح القضائي، الذي نفَّذه السلطان عبد الحميد الثاني، اصطدم منذ البداية بمصالح الدول الأوروبية من خلال العمل على إلغاء الامتيازات الأجنبية الذي كان لا يزال مطبقاً في الدولة العثمانية، والجدير ذكره أن رعايا الدول الأجنبية المقيمين على الأراضي العثمانية، ما زالوا يتمتعون، في ظل هذا النظام، بالإعفاء من الخضوع للتشريعات العثمانية والقضاء العثماني.

الحقيقة أن الإصلاح القضائي لم يكن في عهد السلطان عبد الحميد الثاني مطلباً جديداً، لقد أثير هذا المطلب منذ عهد التنظيمات، ورؤي آنذاك ضرورة العمل على اتخاذ إجراءات لإصلاح ودعم الأجهزة القضائية التي تعدَّدت أنواعها واتسمت بالتشابك في اختصاصاتها، وبالتقارب أحياناً في تطبيق القوانين وتنفيذ الإجراءات القانونية[٢]، فكانت هناك المحاكم النظامية[٣]، والمحاكم القنصلية[٤]، والمحاكم المختلطة التجارية[٥]، والمحاكم الشرعية للمسلمين[٦]، والمحاكم الملية[٧]، وكانت هذه المحاكم تتبع وزارات مختلفة وفقاً لاختصاصاتها[٨].

كانت وسيلة السلطان عبد الحميد الثاني، لتحقيق الإصلاح القضائي، تتمثل في إصدار تشريعات قضائية جديدة تجعله بعيداً عن كل نقد من جانب الدول الأوروبية،

= في الدولة العثمانية على عهد السلطان عبد الحميد الثاني كما يلي: المدارس الابتدائية (صبيان مكتبي) المدارس الابتدائية العالية (الرشدية) المدارس المتوسطة (إعدادي) الجامعة (دار الفنون)، راجع: Findley: p145.

(١) الشناوي: جـ٣ ص١١٦٢. Shaw: II, p.249. (٢) الشناوي: جـ٣ ص١١٦٥.

(٣) تختص بالقضايا الجنائية والمدنية بين الرعايا العثمانيين.

(٤) تنظر بالقضايا الخاصة برعايا الدول الأجنبية.

(٥) تختص بالمنازعات التجارية التي تنشأ بين الرعايا العثمانيين ورعايا دول أجنبية، أو بين رعايا عثمانيين ينتمون إلى جنسيات مختلفة.

(٦) تنظر في الأحوال الشخصية للرعايا المسلمين.

(٧) تنظر في الأحوال الشخصية لغير المسلمين.

(٨) انظر، فيما يتعلق بتفصيل ذلك، عند الشناوي: جـ٣ ص١١٦٥، ١١٦٦.

فأنشأ مدرسة الحقوق السلطانية، في عام (١٢٩٥هـ/ ١٨٧٨م)، لإعداد رجال القانون، وقد أُلحقت، في عام (١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م) بجامعة إستانبول، كما ذكرنا، واستعانت الدولة بالمتخرجين فعيَّنتهم في المحاكم النظامية، وأعاد تنظيم وزارة العدل، فأضحت تُشرف على القضائين المدني والجنائي، باستثناء المحاكم الشرعية التي ظلت تابعة لشيخ الإسلام.

ووضع السلطان برنامجاً للإصلاح القضائي، وطلب من وزارة العدل اتخاذ الإجراءات لوضع قوانين تشمل عمل المحاكم المدنية وتحديد اختصاصاتها، وإعداد لوائح لتنفيذ الأحكام القضائية، وتعيين مفتشين قضائيين في كل ولاية، ومدَّعين عامين في محاكم الاستئناف في الولايات، والفصل بين محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية في الولايات.

وأنشأ السلطان محكمة التميز، والعديد من المحاكم النظامية والتجارية، وبخاصة في الولايات ذات النشاط التجاري الكثيف، وأصدر قوانين تنفيذية تتعلق بالقضاء، مثل القانون الذي يُحدد الشروط المفروضة لتولي منصب القضاء وتحديد حقوق وامتيازات القضاة، والقانونين الصادرين في عامي (١٢٩٧ ـ ١٢٩٨هـ/ ١٨٨٠ ـ ١٨٨١م)، المختصين بالإجراءات القضائية في محاكم الجنايات والمحاكم الابتدائية، وقد نص القانون الأول على عدم جواز تقديم أي متهم إلى المحاكمة إلا بعد تحقيق ابتدائي.

وصدرت تباعاً قوانين جديدة، حدَّد بعضها واجبات المحامين، وأناط بعضها الآخر تنفيذ الأحكام القضائية برجال الشرطة، وحظَّر بعضها الثالث القبض على المتهم أو تفتيش منزله إلا بعد صدور إذن خطي من المحقق، وغير ذلك من القوانين التي تُنظِّم العمل القضائي، وقد حققت هذه القوانين مستوى رفيعاً من العدالة والنزاهة في الجسم القضائي لم تشهد له الدولة مثيلاً من قبل.

وعلى الرغم من أن تنفيذ قوانين الإصلاحات القضائية قد كفل للجميع العدالة والمساواة، إلا أن الأجانب، المقيمين على الأراضي العثمانية، والأقليات الموجودة في مختلف الولايات العثمانية، قد اعترضوا على تلك القوانين واللوائح بدافع التعصب الديني والرغبة في عرقلة الإصلاح، فرفضوا أن يُحاكَموا أو يُنظَر في قضاياهم أمام محاكم عثمانية، معتمدين في ذلك على ركنين أساسيين: الامتيازات الأجنبية وتأييد حكوماتهم لهم، وبذلك بقي القضاء مُقسَّماً إلى قسمين، قضاء عثماني وقضاء مختلط يختص بقضايا الأجانب.

ونتيجة لذلك، فإن الإصلاح القضائي، الذي تَمَّ في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، لم يشمل، جميع المقيمين على أرض الدولة.

وسائل المواصلات

الخطوط الحديدية: اهتم السلطان عبد الحميد الثاني اهتماماً بالغاً في توسيع إنشاء الخطوط الحديدية، والواقع أن الدولة العثمانية لم يكن لديها شبكة من الخطوط الحديدية تتناسب ومركزها كدولة كبرى، لذلك بدأت بإدخال الخطوط الحديدية قبيل حرب القرم، ونال الإنكليز الامتياز الأول في عام (١٢٦٨هـ/ ١٨٥٢م)، وتَمَّ مد ٤٥٢ كيلومتراً من السكك في عهد السلطان عبد المجيد، كلها في أوروبا[١]. وفي عام (١٢٧٨هـ/ ١٨٦١م) وقَّع الباب العالي عقداً مع شركة فرنسية ـ بلجيكية لمد الخطوط الحديدية داخل أراضي الدولة، لكن هذه العملية توقفت كلياً بعد خسارة فرنسا في حربها ضد ألمانيا[٢] في عامي (١٨٧٠ ـ ١٨٧١م).

كانت أكثر الخطوط المنشأة تقع في أوروبا لربط الولايات العثمانية بإستانبول، وقليل منها في غربي الأناضول[٣]، في حين لم تمد الدولة خطوطاً في ولاياتها العربية.

ولما تولى السلطان عبد الحميد الثاني السلطة، كان طول الخطوط الحديدية لا يتجاوز بضع مئات من الأميال، فأبدى اهتماماً زائداً بالتوسع في مد شبكة الخطوط الحديدية، لأنه رأى فيها وسيلة سريعة وفعّالة للنهوض بالدولة إلى مصاف الدول الأوروبية، ولما كانت الدولة لا تملك الخبرات الفنية ولا رؤوس الأموال اللازمة، لجأ السلطان إلى عدد من الشركات الأجنبية الخاصة، كان معظمها من الشركات الألمانية[٤].

وبدءاً من عام (١٣٠٢هـ/ ١٨٨٥م) بلغ طول الخطوط الحديدية المنشأة بضعة آلاف من الأميال، وعندما اتصلت إستانبول بڤيينا غادر محطة العاصمة النمساوية، في (٤ ذي الحجة ١٣٠٥هـ/ ١٢ آب ١٨٨٨م)، أول قطار حديدي في طريقه إلى إستانبول، رابطاً الدولة بوسط أوروبا، وهو ما سُمي بـ«قطار الشرق السريع»[٥].

وفي أواخر القرن التاسع عشر، بدأ الاهتمام الجدِّي لربط الولايات العربية بإستانبول، بل بأوروبا، عن طريق اهتمام ألمانيا بمنطقة الشرق، ويُعدُّ مشروع خط بغداد (ب.ب.ب.) من الأحداث التاريخية المهمة خلال حكم السلطان عبد الحميد الثاني، ولعل مشروع السكة الحجازية هو أهم المشاريع التي نُفِّذت في عهد السلطان المذكور، إلا أن هذا المشروع كان إلى سياسة الجامعة الإسلامية أقرب.

---

(١) غراية، عبد الكريم محمود: تاريخ العرب الحديث: ص٢٧٧. Shaw: II, p.226.

(٢) باتريك: ص٧١.

(٣) غراية: ص٢٧٧.

(٤) Shaw: II, p.227.

(٥) Lewis: p.184.

والخلاصة، إن طول الخطوط الحديدية في الدولة قد زاد، في حكم السلطان عبد الحميد الثاني، فبلغ ٥٨٨٣ كيلومتراً في عامي (١٣٢٥ ـ ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٧ ـ ١٩٠٨م)، أي أكثر من ثلاثة أضعاف طولها عندما ارتقى العرش[١].

البرق: دخل البرق المجال العثماني قبل عهد السلطان عبد الحميد الثاني، إذ قام المهندسون الإنكليز والفرنسيون بمد الأسلاك البرقية في الدولة بعد حرب القرم مباشرة[٢].

وكان استخدام البرق مقصوراً، في بادئ الأمر، على الرسائل الحكومية وخدمة الأغراض العسكرية، واستُخدم في عهد السلطان عبد العزيز في خدمة الأمن العام، وإبلاغ الحكومة المركزية بأنباء الاضطرابات أو الثورات في الولايات العثمانية.

وازداد النشاط في استعمال البرق في عهد السلطان عبد الحميد الثاني وتوسَّع استعماله، ولم يعد مقصوراً على الأعمال الحكومية، ودخل في حياة الناس الخاصة الذي أقبلوا على استخدامه ما زاد في إيرادات الحكومة من هذا المرفق الجديد، وأرسلت السلطات العثمانية بعثات علمية إلى باريس لدراسة استخدام أحدث أجهزة البرق، وحلَّ موظفو البرق العثمانيون محل الموظفين الأوروبيين، ولم ينته القرن التاسع عشر حتى غطَّت الشبكات البرقية معظم أراضي الدولة وربطتها بإستانبول.

---

(١) Shaw: II, p.228.

(٢) Ibid.

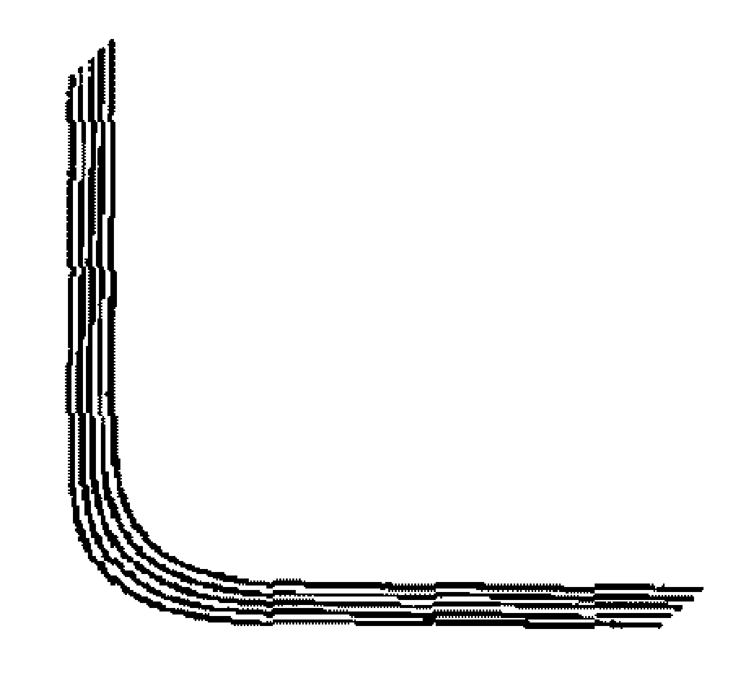


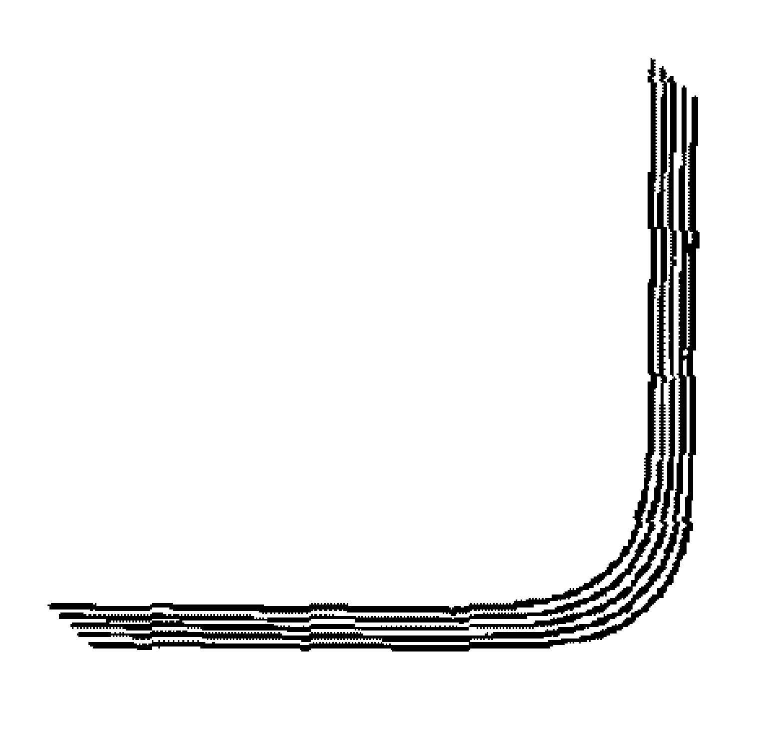
البَابُ السَّادِسُ

مرحلة قيام الثورة
وإنهاء دور الخلافة العثمانية

الفصل السابع عشر: محمد الخامس رشاد
محمد السادس وحيد الدين
عبد المجيد الثاني.

الفصل الثامن عشر: أسباب انهيار الدولة العثمانية.





محمد الخامس رشاد ـ محمد السادس وحيد الدين ـ عبد المجيد الثاني

محمد الخامس رشاد

١٣٢٧ ـ ١٣٣٦هـ/ ١٩٠٩ ـ ١٩١٨م

تمهيد

تولى السلطان محمد رشاد العرش خلفاً للسلطان عبد الحميد الثاني، والدولة في حال احتضار لكنها كانت ما تزال متماسكة، ولم تكن ظروف تعامله مع الدول الأوروبية بأفضل من ظروف سلفه، إذ استمرت هذه الدول تحيك المؤامرات ضد السلطنة.

وكانت الدولة عاجزة فعلاً، خاصة بعد تخليها عن كثير من الأراضي في أوروبا، بشكل خاص، نتيجة معاهدتي سان ستيفانو وبرلين، وسوس القوميات ينخر في جسمها، والخزينة خاوية وفي حال إفلاس بفعل الحروب المتواصلة، وتسلط الأوروبيين على ماليتها بحجة استيفاء ديونهم[١].

وكان حزب الاتحاد والترقي، الذي نفّذ الانقلاب ضد السلطان عبد الحميد الثاني، قد تسلَّم إدارة البلاد في ظل ظروف من اختلال تام في أجهزة الدولة. فالموظفون لا يتقاضون رواتبهم، والديون الخارجية لا تُدفع أقساطها في أوقاتها، وفَقَدَ الشعب أسباب الأمن، واشتعلت نيران الفتن في الولايات، وأضحت القوميات في حال جهوز للتخلص من الحكم العثماني، فاستغلت الدول الأوروبية هذه الأوضاع القلقة لاقتطاع ما تبقّى للدولة من أراضٍ، فاندفعت النمسا باتجاه بحر إيجة، وانتفضت دول البلقان مجدداً، وتطلعت إيطاليا نحو ليبيا لانتزاعها.

اهتم حزب الاتحاد والترقي، بعد تسلمه الحكم، بتعميم المساواة بين أفراد الأمة، ثم أخذ يسعى لإزالة العقبات التي واجهت الدولة في تنفيذ القوانين، لكن التطورات

---

(١) محمد فريد بك: ص٧١١.

التي حصلت بعد ذلك أدَّت إلى نتائج قلبت التوقعات رأساً على عقب، فقد تحوَّل رجال جمعية الاتحاد والترقي إلى قوميين أتراك سعوا إلى تتريك البلاد، فاصطدموا بالقوميات المختلفة الناشئة، ومنها الحركة العربية وحركة القوميات في البلقان[1].

ومهما يكن من أمر، فقد واجهت الدولة العثمانية، في عهد السلطان محمد رشاد، ثلاث أزمات خطيرة أدَّت إلى سقوطها في النهاية وخلق تركيا الحديثة. وهذه الأزمات هي: احتلال إيطاليا لليبيا، حروب البلقان والحرب العالمية الأولى.

احتلال إيطاليا لليبيا

تعرَّضت طرابلس الغرب وبنغازي، آخر الأراضي العثمانية في شمالي إفريقيا، لغزو إيطاليا بعد أن ترقَّبتها مدة طويلة، وكان الباب العالي في غفلة من أمره، فلم يكن قد اتخذ التدابير اللازمة في وقتها في تلك الأراضي النائية، كما كان قد قام قبل ذلك بنقل الوحدات العسكرية المرابطة هناك إلى اليمن.

كانت طرابلس الغرب ولاية عثمانية تدار أمورها من قِبَل السلطة المركزية في إستانبول، وكذلك كانت بنغازي التي شكَّلت متصرفية عثمانية[2]. وكان والي برقة، الملقب بـ «متصرف» ومركزه بنغازي، مسؤولاً أمام إستانبول، لكنه ارتبط، في الأمور العدلية والعسكرية والضرائب، بولاية طرابلس الغرب[3].

والحقيقة أن الدولة العثمانية لم تقم بعمل يستحق الذكر في هذه الولاية، إن في سبيل استكمال وسائل الدفاع عنها أو توفير وسائل العمران فيها، إذ كانت ولاية نائية محصورة بين مصر المحتلة من قِبَل بريطانيا وبين تونس التي تحتلها فرنسا، ولا تتم المواصلات بينها وبين إستانبول إلا بالطرق البحرية الملتوية، إذ لم تؤسس الدولة خطاً ملاحياً واحداً يضمن هذه المواصلات، وكأنها نظرت إلى طرابلس الغرب وبنغازي كثغرين مفقودين.

كانت إيطاليا تطمع في امتلاك تلك البلاد، منذ العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر الميلادي، وتنازعتها دوافع عدة للإقدام على هذه الخطوة، منها:

- أضحى التوسع الاستعماري من الأهداف الرئيسة لإيطاليا بعد تحقيق وحدتها السياسية.
- محاكاة الوجود البريطاني والفرنسي في شمالي إفريقيا، مصر وتونس، والاندفاع النمساوي في البلقان.

(١) راجع، فيما يتعلق بسياسة الاتحاديين وعقليتهم: برو: ص١٩٤ ـ ١٩٨.
(٢) غرايبة: ص١٩٧.
(٣) رافق، عبد الكريم: العرب والعثمانيون: ص٤٦١.

- قرب إيطاليا من ليبيا التي تتميَّز بسمات «أرض موعودة»، وذكريات الوجود الروماني، والثروة التي يسود الاعتقاد أنها موجودة فيها.

- تزايد عدد سكانها وهجرتهم إلى البلاد المجاورة وأميركا، حيث بوسع ليبيا أن تُشكِّل مخرجاً لهذا الفيضان السكاني في جنوبي إيطاليا بخاصة.

- إعطاء الدولتين، البريطانية والفرنسية، حين تمَّ التحالف الودي بينهما في عام (١٣٢٢هـ/ ١٩٠٤م)؛ إيطاليا حرية العمل في ليبيا[١].

أخذت إيطاليا تستعد لوضع يدها على طرابلس الغرب، فأجرت من أجل ذلك مفاوضات مع الدول الأوروبية الكبرى، وحصلت على الاعتراف بحقها في الولاية المذكورة من بريطانيا مقابل مصر، ومن فرنسا مقابل تونس ومراكش، ومن روسيا مقابل المضائق، ومن ألمانيا والنمسا من دون تعويض معين من خلال اتفاق عام يشمل العلاقات الخارجية[٢].

وأرفقت إيطاليا الخطوة السياسية بخطوة اقتصادية، من واقع توسيع العلاقات التجارية مع ليبيا وإنشاء مؤسسات ثقافية فيها، عن طريق بنكو دي روما الذي انخرط في برنامج طموح للاستثمارات في السكك الحديدية، والملاحة والموانئ، والتحديث الزراعي - إنتاج زيت الزيتون -، بالإضافة إلى شراء الأراضي.

وأدركت جمعية الاتحاد والترقي مدى الخطر الذي يُهدِّد آخر ولاية لها في إفريقيا، فحاولت كسر الاحتكار الاقتصادي الإيطالي باجتذاب استثمارات من بلدان أخرى. وهكذا، ففي (ربيع الأول ١٣٢٨هـ/ آذار ١٩١٠م)، دعا والي طرابلس الغرب إبراهيم باشا رأس المال الأميركي إلى المجيء لاستغلال الفوسفات[٣].

وفي أوائل عام (١٣٢٩هـ/ ١٩١١م) رأت إيطاليا أن ظروف تدخلها في ليبيا قد نضجت، فقد انتهت فرنسا من مفاوضاتها ومساوماتها مع ألمانيا بشأن مراكش، وباشرت باحتلال المدن المراكشية، كما شرعت إسبانيا باحتلال منطقة الريف، واعتقدت (إيطاليا) بأن السنوسيين، الذين يسيطرون على أوجه الحياة في البلاد، ينقمون على الأجهزة الحاكمة في إستانبول، ولن يدافعوا عن الحكم العثماني فيها[٤].

واحتجَّت إيطاليا لدى الدولة العثمانية بشأن مضايقة فرع جمعية الاتحاد والترقي

---

(١) رافق: ص٤٦٢. وانظر، فيما يتعلق بالاتفاق الودي: العقاد، صلاح: المغرب العربي: ص٢٤١ - ٢٤٦.

(٢) جرانت وتمبرلي: ج٢ ص١٥٧.

(٣) دومون وجورجو: ص٢٧٧.

(٤) رافق: ص٤٦٣.

في طرابلس الغرب لرعاياها، تلا ذلك توجيه إنذار إليها في (٤ شوال ١٣٢٩هـ/ ٢٨ أيلول ١٩١١م)، تضمَّن قراراً باحتلال طرابلس الغرب وبنغازي لحماية رعاياها، وطلباً بالإيعاز إلى جيشها المرابط فيهما بعدم معارضة ذلك.

وتذرَّعت إيطاليا بتبريرات واهية لتنفيذ احتلالها تتلخَّص في أن الحكومة العثمانية تركت البلاد في حال تأخر فادح، وقد لفتت الحكومة الإيطالية نظرها إلى ذلك، لأن تقدم تلك البلاد من الوجهة الحضارية يهم إيطاليا بوجه خاص، نظراً لقصر المسافة التي تفصل بينها وبين سواحلها، كما يُعدُّ من الأمور الحيوية لها، ثم إن الحكومة العثمانية كانت تعرقل الأعمال والخدمات الاجتماعية والإنسانية التي يقوم بها الإيطاليون في ليبيا، إلّا أن الدولة العثمانية ردَّت على هذه التبريرات مُفَنِّدة حجج إيطاليا. عدَّت الحكومة الإيطالية أن ردَّ الحكومة العثمانية بمثابة امتناع عن تلبية المطالب المصرَّح بها في مذكرة الإنذار، فأعلنت الحرب عليها في (٥ شوال/ ٢٩ أيلول).

ووطئت القوات الإيطالية الأرض الليبية في (١١ شوال/ ٥ تشرين الأول)، ولم تجد من يتصدَّى لها إلا القوات التي تشكَّلت محلياً من السكان ومن بعض الضباط العثمانيين المتطوعين، مثل أنور باشا ومصطفى كمال باشا وعزيز المصري[١].

وسبق ذلك الغزو، وترافق معه، قيام إيطاليا بقصف مدفعي لبعض المدن الساحلية العثمانية في البحر الأبيض المتوسط، مثل بيروت في (٢٤ صفر/ ٢٤ شباط)، واحتلال بعض الجزر مثل رودس والدوديكانيز في بحر إيجة في (جمادى الأولى ١٣٣٠هـ/ نيسان ١٩١٢م)، والهجوم على مضيق الدردنيل[٢].

أدَّت ردود الفعل التي تركتها هذه الاعتداءات إلى ظهور سلسلة من النقاشات السياسية الحادة التي وصلت إلى حدّ فض مجلس المبعوثان. وازداد نشاط الفئات المعارضة للاتحاديين، ولا سيّما الضباط الأحرار داخل الجيش الذين نادوا بإبقاء الجيش بعيداً عن السياسة، وبالتالي إنقاذه من تسلُّط الاتحاديين[٣].

وكانت عمليات التحزُّب داخل الجيش، وسرعة تبدُّل الحكومات، تكشف للعيان مدى الاضطراب السياسي القائم. وفَشِل التشكيل الوزاري الكبير، برئاسة الصدر الأعظم أحمد مختار باشا (٧ شعبان ١٣٣٠هـ/ ٢٢ تموز ١٩١٢م)، في بسط الاستقرار السياسي الداخلي، كما عجز عن التوصل إلى حل إيجابي للحرب الإيطالية المستمرة، ومنع دول البلقان من الاتحاد وشنِّ الحرب لانتزاع آخر

---

(١) غرابية: ص١٩٩، ٢٠٠.

(٢) جرانت وتمبرلي: جـ٢ ص١٥٨.

(٣) بكديللي: ص١٣١.

الأراضي العثمانية في الروملِّي. واضطرت الحكومة إلى عقد صلح أوشي ـ لوزان ـ مع إيطاليا، في (٦ ذي القعدة/ ١٧ تشرين الأول)، وتركت لها هذه الأسلاب التي حصلت عليها بطريقة غير كريمة، واحتفظ السلطان العثماني بحق تعيين الموظفين الدينيين في تلك البلاد[١].

حروب البلقان

لم يكن لأي حادث من أثر في نشوب الحرب العالمية الأولى (١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م) بقدر ما كان لحروب البلقان (١٣٣٠ ـ ١٣٣١هـ/ ١٩١٢ ـ ١٩١٣م)، وتجلَّت الصرب وبلغاريا واليونان ورومانيا دولاً عسكرية غازية، وهُزم الجيش العثماني الذي كانت ألمانيا تتولى تدريبه، وأضافت الصرب إلى سكانها مليوناً من السكان، ومحت عار استيلاء النمسا على البوسنة في عام (١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م)، وأكَّدت هيبتها ومكانتها في حركة تدعو إلى الجامعة الصربية والدولة السلافية العظمى[٢].

وكانت المكانة التي كسبتها كل من اليونان ورومانيا والصرب قد أفضت إلى تطلُّع هذه الدول إلى اللحظة التي تجمع فيها أبناء عشيرتها في البلقان، بخاصة الذين يعيشون تحت الحكم العثماني، أما النتيجة المباشرة لهذه الحروب البلقانية فهي الازدياد المستمر في الحركة القومية في كل من النمسا ـ المجر وتركيا[٣].

أما مواقف الدول الأوروبية الكبرى تجاه هذه المشكلة، فكانت من التضارب لدرجة يصعب معها تحديد الصديق من العدو من هذه الدول البلقانية، ومن هو العدو من هذه الدول الأوروبية الكبرى[٤].

والحقيقة أن نشوب حروب البلقان كانت في غاية البساطة، فقد أصلحت روسيا ما بين الصرب وبلغاريا، ولكن سرعان ما اكتشفت هاتان الدولتان الصغيرتان أن روسيا لم تكن مستعدة لمساندتهما في خططهما القومية إلى النهاية حتى لا تثير إزعاج الدولة العثمانية، وبالتالي تهديد أطماعها في هذه الدولة، كما أن الدول الأوروبية الكبرى كانت أقل عطفاً عليهما.

وكان النزاع بين الكنائس، الذي شكَّل أحد الأسباب في وقوع الخلاف بين دول

---

(١) بكديللي: ص١٣١. دومون وجورجو: ص٢٨٣. جرانت وتمبرلي: جـ٢ ص١٥٨. باتريك: ص١٥٢.

(٢) جرانت وتمبرلي: جـ٢ ص١٦٣. (٣) المرجع نفسه: ص١٦٤.

(٤) نوار، عبد العزيز وعبد المجيد نعنعي: التاريخ المعاصر، أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الأولى: ص٣٥٧.

البلقان. واستمر مدة طويلة فيما بين الكنائس الوطنية الصربية - البلغارية وبطريركية الروم الأرثوذكس. قد جرى التوصل إلى حل له بقانون أصدره الاتحاديون في (الأول من رجب ١٣٢٨هـ/ ٩ تموز ١٩١٠م). وقد أتاح لتلك الدول أن تتوصل إلى اتفاق كان في غير صالح الدولة العثمانية[1].

لذلك، تحالفت صربيا وبلغاريا ووقعتا، في (ربيع الأول ١٣٣٠هـ/آذار ١٩١٢م)، معاهدة لضمان سلامة أراضي كل منهما واستقلالها، وتبادل المساعدة إذا حاولت إحدى الدول الكبرى ضمّ أي جزء من أملاك الدولة العثمانية في البلقان. وفي ملحق سري رتّبت الدولتان العمل المشترك ضد الدولة العثمانية، وتحقيق الحكم الذاتي لمقدونيا أو تقسيمها إذا تعذّر ذلك، بعد الانتصار على العثمانيين، شرط موافقة روسيا[2]. تلا ذلك تحالف بلغاريا واليونان، في (١٢ جمادى الآخرة/ ٢٩ أيار)، تعهّد بموجبه البلدان بتبادل المساعدة في حال وقوع هجوم عثماني، مع تجنُّب الإشارة إلى المشكلة المقدونية.

وبذلك، تكوّنت عصبة البلقان التي انضم إليها الجبل الأسود فيما بعد، والذي عقد اتفاقاً عسكرياً مع بلغاريا أولاً (١٥ شوال/ ٢٧ أيلول)، ثم مع صربيا (٢٤ شوال/ ٦ تشرين الأول)[3].

واستشعرت دول العصبة أن مصالحها المشتركة باتت في خطر نتيجة مشروع الدولة العثمانية الرامي إلى ربط مقدونيا بها بشكل أكثر إحكاماً، بواسطة حركة استيطان إسلامية لمواجهة الاتجاه إلى الاستقلال في هذه المنطقة، التي كانت تشهد نشاط عملاء النمسا، وأعمال الإرهاب التي كان يقوم بها البلغار الذين كانت تنظيماتهم السرية فيها تُلقي القنابل وتثير الرعب[4].

والواضح أن كراهية العثمانيين بعامة والحقد على الإسلام والمسلمين بخاصة، كان الرباط الذي جمع عصبة البلقان على الوحدة، كما أن سوء إدارة الاتحاديين لشؤون بلادهم ساعد على تمتينه[5].

وقضت خطة العصبة بمهاجمة الأراضي العثمانية في الوقت الذي كانت فيه روسيا وفرنسا تُكبّلان أيدي النمسا - المجر. وقام الصربيون بدعاية نشطة للجامعة الصربية والدولة السلافية الكبرى داخل النمسا - المجر لمنعها من التدخل عندما تهاجم دول

---

(١) بكديللي: ١٣١، ١٣٢.

(٢) Jelavich. B: History of the Ottoman Balkans: II p97.

(٣) جرانت وتمبرلي: جـ٢ ص١٦٦. دومون وجورجو: ص٢٨٤ Ibid.

(٤) مصطفى: ص٢٧٨.

(٥) جرانت وتمبرلي: جـ٢ ص١٦٦.

العصبة أراضي الدولة العثمانية، والمعروف أن النمسا كانت تبحث آنذاك عن وسيلة تُسكت بها إلى الأبد الدعايات النشطة للصرب الكبرى، حتى لا تتعرض الامبراطورية النمساوية ـ المجرية للتفكك بفعل تعدد قومياتها[1].

وأُبلغت دول العصبة، في (٢٧ ذي القعدة/ ٧ تشرين الثاني)، أن الدول الكبرى تعارض أي تمزيق لأراضي الدولة العثمانية، ولن تسمح بتغيير الوضع الراهن في البلقان، غير أن هذه الدول لم تكن صادقة في توجهاتها، وسيتبين لنا، فيما بعد، أن تصريحاتها تبقى غير ملزمة في حال تعرُض الدولة العثمانية لهزيمة فادحة، وأنها لن توضع موضع التنفيذ إلّا عندما تتعرض دول البلقان للهزيمة[2].

لا يمكن لهذه الترتيبات، من جانب دول البلقان، إلّا أن تقود إلى هجوم منسَّق على أملاك الدولة العثمانية، ويتم استشعار الخطر بسرعة بالغة في إستانبول، ولكن كيف يمكن مواجهته؟

الواقع أن الوضع كان خطيراً جداً، وعلى الرغم من ذلك، فقد استمرت الدوامات السياسية الشديدة، وقد أدَّت إلى إصابة العمل الحكومي بشلل جزئي، كما أن الجيش يبدو بالغ الهشاشة، وقد استيقظ لتوِّه من السبات الذي كان غارقاً فيه خلال الأعوام الأخيرة من عهد السلطان عبد الحميد الثاني، ووجد نفسه منخرطاً في عملية تجديد وتحديث، وهي عملية كانت بعيدة عن أن تكون ناجزة، كما أقدمت الدولة على تسريح عدد كبير من جنود قوات الروملِّي في غمرة الحرب الإيطالية، ثم قامت باستدعائهم مرة أخرى فور إعلان الطوارئ الذي نادت به دول البلقان، الأمر الذي أدَّى إلى مزيد من الاضطراب والضعف[3].

وأمام تصاعد الأخطار، تجنَّب الباب العالي أكثرها ضغطاً، فأجرى مباحثات صلح مع إيطاليا سعياً إلى التمكُّن من تركيز كل قواه في مقدونيا، كما عمل على إنهاء التمرد الألباني الذي كان يُشعل الحدود القريبة للدولة منذ عامين، وسعى لدى الدول الأوروبية للضغط على الدول البلقانية لتهدئة مشاعر العداء والحرب، لكن هذا السعي جاء متأخراً لأن الحرب كانت قد ابتدأت بالفعل[4].

وسبق إعلان الحرب دعوة وجَّهتها دول البلقان إلى الدولة العثمانية بوجوب:

ـ تعيين حاكم عام سويسري، أو بلجيكي في مقدونيا.

(١) جرانت وتمبرلي: جـ٢ ص١٦٥. (٢) بكديللي: ص١٣٢.
(٣) دومون وجورجو: ص٢٨٥. بكديللي: المرجع نفسه.
(٤) دومون وجورجو: المرجع نفسه.

- إنشاء جمعيات تشريعية محلية.
- تشكيل قوات أمنية محلية، تحت قيادة أوروبية.
- تطبيق الإصلاحات التي نصّت عليها معاهدة برلين، تحت إشراف سفراء الدول الكبرى وممثلي الدول البلقانية[1].

أعربت الدولة العثمانية عن استعدادها لتحقيق الإصلاحات الضرورية، إلّا أنها راوغت في تنفيذ ذلك، ورفضت، من جهة أخرى، تقديم ضمانات ما دام المجلس النيابي غير منعقد، وقد فسَّرت الدول البلقانية هذا التوجُّه على أنه رفض لمطالبها، فأعلنت الحرب، في (ذي القعدة ١٣٣٠هـ/ تشرين الأول ١٩١٢م)، وبدأت العمليات العسكرية[2].

كانت العمليات العسكرية التي قامت بها جيوش العصبة ناجحة، وتمكَّنت من إنزال الهزائم بالجيوش العثمانية في كل معركة، ولكن هذه العمليات العسكرية تمَّت بشكل أدَّى إلى قلب الأوضاع السياسية والاستراتيجية الدولية.

فقد انتصرت بلغاريا، التي تكمن أهميتها في موقعها الاستراتيجي وجهوزيتها القتالية، على العثمانيين في تراقيا وكيرك كليسي ولول بورغاز، دافعة الجيش العثماني أمامها إلى ما وراء خط شطلجة، الخط الأخير للدفاع العثماني عن إستانبول[3].

وهزمت صربيا الجيش العثماني في كومانوفو، فأضحت الطريق مفتوحة أمام قواتها للوصول إلى مقدونيا وبحر مرمرة، كا استولت على موناستير وأسكوب، قصبة صربيا القديمة، ووصلت إلى دورازو على شاطئ ألبانيا، وحاصرت مدن عدة. أثارت هذه الانتصارات الصربية، وتوسع صربيا، النمسا التي هدَّدت بأنها لن تسمح للصرب بضمّ أي ثغر في ألبانيا[4].

وشقَّ اليونانيون طريقهم باتجاه سالونيك، وعلى الرغم من نجاح الجيش العثماني في وقف تقدمهم في فلورينا، إلّا أن هذا النجاح كان مؤقتاً، فقد وجدوا فلول الجيش العثماني هاربة عندما همُّوا بالتقدم ثانية، فاشتبكوا معها ودخلوا المدينة، وكانت محط أنظارهم ومحط أطماع بلغاريا. وهنا كان في الحقيقة مضرب الدولة العثمانية في مقدونيا، واحتلَّ جيش الجبل الأسود مدينة المسيو[5]، وبذلك حقَّق التحالف البلقاني نصراً واضحاً على العثمانيين بفعل ضعف القوات العثمانية.

ومع نهاية عام (١٣٣٠هـ/ ١٩١٢م)، كانت ثلاثة حصون عثمانية كبيرة لا تزال

---

(١) دومون وجورجو: ص٢٨٥.
(٢) المرجع نفسه.
(٣) فيشر: تاريخ أوروبا في العصر الحديث: ص٤٥٢.
(٤) المرجع نفسه.
(٥) جرانت وتمبرلي: ج٢ ص١٦٥ ـ ١٦٨.

صامدة، أشقودرة في ألبانيا أمام القوات المشتركة من الصرب والجبل الأسود، ويانينا في أبيروس أمام اليونان، وأدرنة في تراقيا أمام البلغار. أما سائر الأراضي العثمانية في أوروبا فقد وقعت في أيدي العصبة حتى خط شطلجة الذي لا يبعد أكثر من ثلاثين كيلومتراً عن إستانبول. وانتصر البلغاريون في هذه المنطقة على أكبر جيش عثماني جُهِّز لمواجهة الموقف، ولم يوقف تقدُّمهم إلا إنذار روسي بأن أحداً لن يُسمح له بدخول العاصمة العثمانية[1]. واضطرت الدولة العثمانية، تحت ضغط الأحداث العسكرية، إلى عقد هدنة مع عصبة البلقان في (٢٣ ذي الحجة ١٣٣٠هـ ـ كانون الأول ١٩١٢م).

تجاه هذا الواقع، وبفعل تعارض سياسات الدول الأوروبية في هذه القضية، عُقد، في (ذي الحجة/كانون الأول)، مؤتمر في لندن لوضع خريطة جديدة للبلقان، تركَّزت المفاوضات فيه على ضرورة التنازل عن أدرنة، التي كانت لا تزال تقاوم، وعن كل منطقة الروملي بما فيها تراقيا الشرقية بالإضافة إلى جزر بحر إيجة. غير أن تحاشي حكومة كامل باشا تحمل مسؤولية تلك النتائج الوخيمة، أدّى إلى توقف أعمال المؤتمر[2]. الأمر الذي دفع الدول الكبرى إلى زيادة ضغطها حتى تضطر الحكومة القبول بالنتائج التي أسفرت عنها الحرب، وتجنب لصراع روسي نمساوي لاح خطره.

كانت سياسة النمسا تقضي بحرمان صربيا من منفذ مباشر لها على البحر الأدرياتيكي، في حين أصرَّت روسيا على إعطائها هذا المنفذ، ونتيجة لتعارض المصالح تدخَّلت كل من ألمانيا وإنكلترا، فتلقَّفت الأولى مطلب النمسا، وتلقَّفت الثانية مطلب روسيا، وسُوِّيت المشكلة بإعلان ألبانيا دولة مستقلة يحكمها أمير ألباني، وذلك في (٧ محرم ١٣٣١هـ/ ١٧ كانون الأول ١٩١٢م). فأمكن بذلك تفادي حرب كانت وشيكة الوقوع[3].

وحدث، في (١٤ صفر ١٣٣١هـ/ ٢٣ كانون الثاني ١٩١٣م)، أن وقع انقلاب عسكري نظَّمه الاتحاديون في إستانبول بقيادة طلعت باشا وأنور باشا، وكان الثاني من دعاة الحرب، فقتل القائد العام العثماني في إستانبول، وأضحى أقرب ما يكون إلى ديكتاتور عسكري، وقد احتقر بازدراء الترتيبات التي كان مؤتمر سفراء الدول الكبرى قد اتخذها، في (ذي الحجة ١٣٣٠هـ/كانون الأول ١٩١٢م)، بهدف الوصول إلى تسوية، فاستأنف العمليات العسكرية ضد عصبة البلقان. لكن العاقبة

---

(١) جرانت وتمبرلي: ج٢ ص١٦٧. (٢) بكنيلي: ص١٣٢ ـ ١٣٥.

(٣) فيشر: ص٤٥٢، ٤٥٣.

كانت وخيمة على الدولة العثمانية، فقد استولت اليونان على جزيرة كريت وقلعة يانينا وحصن أبيروس وجنوبي مقدونيا، وسقطت المدينة الألبانية إشقودرة في يد نيقولا الأول، ملك الجبل الأسود، واستسلمت أدِرنة بعد جهود مشتركة صربية ـ بلغارية، واضطرت القوات العثمانية أن تقصّر دفاعها عن خطوط شطلجة فقط، وباءت جهود أنور باشا بفشل ذريع[١].

ويبدو أن الدول الأوروبية الكبرى هالها هذا التوزيع في الأراضي كما أسفرت عنها حروب البلقان، وخشيت من نشوب نزاع دموي فيما بينها بسبب تضارب المصالح، لذلك قرَّرت التدخل في هذه القضية لتغيير خارطة البلقان، فجمعت المتحاربين في مؤتمر عُقد في لندن بإشراف الوزير البريطاني للشؤون الخارجية، تقرّر فيه اقتطاع كل الأقاليم الواقعة غربي خط، يمتد بين إينوس على بحر إيجة وميديا على البحر الأسود، من الدولة العثمانية، وحصرها في ركن ضيق بإستانبول، واضطرت حكومة محمود شوكت باشا إلى توقيع المعاهدة التي انبثقت عن المؤتمر في (٢٣ جمادى الآخرة ١٣٣١هـ/ ٣٠ أيار ١٩١٣م) والتي وزَّعت الحصص على الشكل التالي:

ـ استقلال ألبانيا.

ـ حصل الجبل الأسود على جزء من سنجق نوفي بازار، فشكَّل بذلك حدوداً مشتركة مع الصرب، على أن يسحب قواته من إشقودرة.

ـ حصلت اليونان على جزيرة كريت وسالونيك وكاڤالا وجزء كبير من ساحل مقدونيا، وتُرك مصير الجزر العثمانية، مثل ساموس وليموس وغيرهما، لقرار الدول الكبرى.

ـ حصلت الصرب على شمالي مقدونيا ووسطها.

ـ حصلت بلغاريا على تراقيا وشاطئ بحر إيجة.

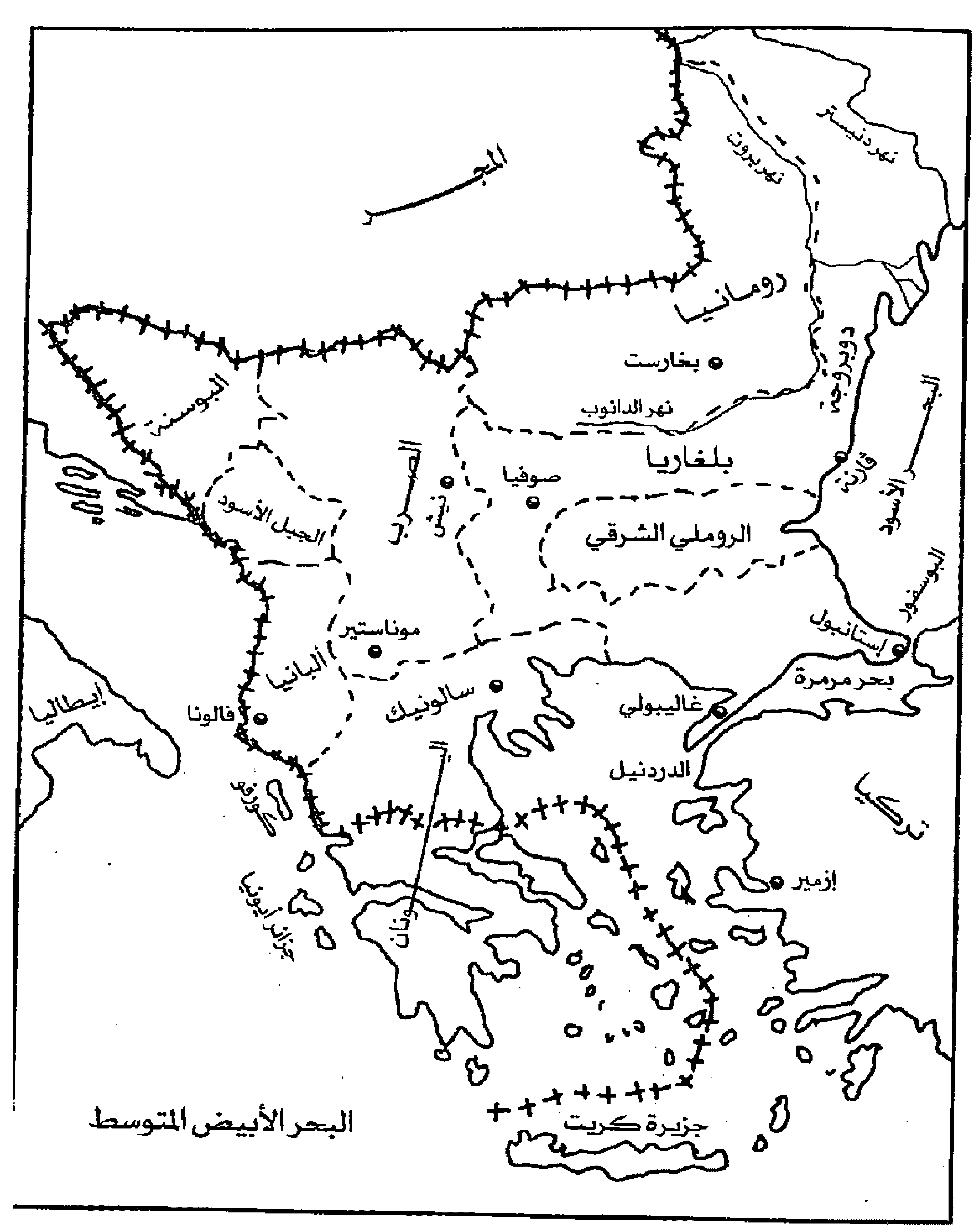
ـ نالت رومانيا الجزء الجنوبي من دوبروجا الذي يتحكّم بالدانوب، وتنازلت لها بلغاريا عن سلسترية، على الرغم من أن غالبية سكانها من البلغار[٢].

لكن سرعان ما مزّق جميع الأطراف مفاعيل هذه المعاهدة بفعل تضارب المصالح.

---

(١) جرانت وتمبرلي: جـ٢ ص١٧٢. بكديللي: ص١٣٣.

(٢) Jelavich: II pp99, 100. كانت رومانيا تراقب تطور الأوضاع السياسية والعسكرية، وتنظر بعين الغضب إلى توزيع الحصص والغنائم، فهاجمت بلغاريا وانتزعت منها بعض المراكز الاستراتيجية، وهدّدت صوفيا، وفي العشرين من آب وقّعت بلغاريا معاهدة تجارية مع الصرب واليونان ورومانيا.



+++ البلقان بين عامي ١٨٧٨ - ١٩١٣م

لم تعترف الدولة العثمانية بمعاهدة لندن، فقام أنور باشا بحركة عسكرية اخترق خلالها خطوط شطلجة واستردَّ أدِرنة، وكانت من نصيب بلغاريا، بمقتضى المعاهدة المذكورة، كما رفض العثمانيون القرارات الدولية المتعلقة بمصير الجزر[١].

وكانت بلغاريا شديدة النقمة على ما انتهت إليه التسوية، إذ لم يكن فرديناند ملك بلغاريا مستعداً للتنازل عن سالونيك لليونان، ولا عن المنطقة المتنازع عليها في مقدونيا الوسطى للصرب، وبخاصة أن كلًا من اليونان والصرب قد كسبت مساحات واسعة تضم رعايا بلغاريين، وكان استخلاص هؤلاء لا يتم إلا بالقوة، لذلك فاجأ الصرب بهجوم كاسح ليستولي على قلب مقدونيا، كما وجَّه جيشاً آخر إلى سالونيك، لكن الصرب كانت على تفاهم مع اليونان ضد بلغاريا، لذلك تعاونت الدولتان في الحرب وهزمتا الجيش البلغاري[٢].

ورفضت اليونان قرار الدول الكبرى بشأن مصير الجزر، الأمر الذي تسبَّب في حدوث صدامات مع العثمانيين لتقرير مصيرها.

نتائج حروب البلقان

١ ـ كانت الدولة العثمانية تميل إلى ألمانيا، وبعد الحروب البلقانية أصبحت أشد ميلاً إليها وأكثر استعداداً للتعاون معها، بهدف إعادة تنظيم قواتها المسلحة بواسطة خبراء ألمان، وفعلاً جرى تعاون بين الدولتين على الرغم من معارضة روسيا.

٢ ـ كان النقص الذي أصاب الدولة العثمانية في المساحة وعدد السكان كبيراً، فقد خرج نصارى البلقان عن حكمها، إلّا أن ذلك لم يُشكِّل خسارة فادحة لها لأنه لم يكن يسمح لهم بالانخراط في الجيش العثماني، لكن استقلال ألبانيا حرم الدولة من مورد هائل في الجنود ورجال الإدارة.

٣ ـ كانت الهزيمة في ميدان القتال كسباً إيجابياً، لأن العثمانيين شرعوا جدياً في إعادة تنظيم جيشهم الذي أثبت جدارته في الحرب العالمية الأولى، وقد أيقظ استرداد أدِرنة الروح الوطنية فيهم، وتجلَّت لهم الآن حقيقة هي أن دولتهم في أوروبا اقتصرت على العنصر التركي فقط.

٤ ـ خرجت بلغاريا من حروب البلقان مكسورة الجناح ولم تتحرك روسيا لمساعدتها، بل إن النمسا هي التي وقفت، إلى حدٍّ ما، إلى جانبها ما أدى إلى فتور في العلاقات بين الدولتين الروسية والبلغارية تطور بعد ذلك إلى عداء.

---

(١) جرانت وتمبرلي: جـ٢ ص١٧٢، ١٧٣ Jelavich: p99.

(٢) فيشر: ص٤٥٤ Ibid.

٥ ـ أدّت حروب البلقان إلى تصاعد المشكلات القومية في هذه المنطقة، ما دفع النمسا إلى زيادة الاهتمام بها، وبالتالي الاحتفاظ بجيش كبير يراقب موقف الدول البلقانية السريعة التقلُّب، وقد أدّى ذلك إلى تشتيت قواها العسكرية، ما سيضعف موقفها العسكري في المستقبل في حال نشوب حرب بينها وبين روسيا.

٦ ـ أدَّت حروب البلقان إلى زيادة التقارب بين دول الوفاق الثلاثي، إنكلترا وفرنسا وروسيا.

٧ ـ لعلَّ أخطر نتائج الحروب البلقانية هو نمو صربيا، أرضاً وسكاناً، واشتداد الحركة الصربية داخل الصرب وبين الأقليات الصربية الواقعة تحت حكم النمسا.

٨ ـ الواقع أن أيّاً من المتحاربين، الخاسرين منهم والمنتصرين، لم يؤمن بأن قرارات اقتسام المناطق في البلقان سيكتب لها الدوام، كما أن الدلالات الحقيقية للتحول في ميزان القوى في أوروبا، ذلك التحول الذي تمخَّض عن حروب البلقان، ما دفع أوروبا بسرعة نحو الصدام الواسع في الحرب العالمية الأولى عام (١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م)[١].

الحرب العالمية الأولى

تكمن الدلالات الحقيقية لنشوب الحرب العالمية الأولى في تحوُّل ميزان القوى الذي تمخَّضت عنه حروب البلقان، وكان طبيعياً أن يصبح موقف روسيا ذا أهمية بالغة، بعد هذه الحروب، فقد تحكَّمت بالصرب، وازداد نفوذها في رومانيا، لكن وقع الجفاء بينها بين بلغاريا، يضاف إلى ذلك أن الدولة العثمانية بلغت من الضعف والوهن حالة تجعل الفرصة لا تزال سانحة لروسيا لتمزيق أوصالها والاستيلاء على المضائق، وأنه لا يمكن بلوغ هذه السيطرة إلّا عن طريق حرب أوروبية، وأنه يجب بصفة مؤقتة خلق جو سياسي مؤات للقيام بأي عمل يؤدي إلى احتلال المضائق[٢] في الوقت الذي كانت فيه زيادة التسلح في أوروبا سائرة بوتيرة متسارعة.

وانبعث الخطر من بلاد الصرب، فقد وعدت حكومتها أن ترعى علاقة حسن الجوار مع النمسا ـ المجر، وأن تكافح الدعاية العدائية ضدها، والواقع أنها لم تكن ترغب في حرب جديدة لأنها كانت تعاني من عجز في التسلح، كما أن رقعتها الجديدة بحاجة إلى الاستقرار والتدعيم، ولكن الصربيين في صربيا كانوا ينادون علناً بتشكيل وحدة مع الصربيين والكرواتيين التابعين لحكم آل هابسبورغ، وعجزت

(١) راجع، فيما يتعلق بنتائج حروب البلقان: نوار ونعنعي: ص٣٧٨ ـ ٣٨٧.

(٢) جرانت وتمبرلي: جـ٢ ص١٧٦.

الحكومة الصربية عن قمع هذه الدعاية ومنع الاتصال بين المواطنين داخل الصرب، وبين أولئك الذين يقيمون وراء الدانوب. وبلغت الحرارة درجة الغليان، فَسَرَت حركة محمومة عنيفة في الصرب والبوسنة ودلماسيا وكرواتيا، كان يغذيها الطلبة في الصرب المستقلة. وبرزت ظاهرة اغتيالات الحكام على أيدي الصربيين في البوسنة وكرواتيا، بفعل الدعاية والتنظيمات الإرهابية من جهة، وما أثاره مولد الأفكار الجديدة من مشاعر وأحاسيس من جهة أخرى[١].

وكان يكفي طلقات عدة من رصاص مسدس أطلقها صربي تردَّد صداها في سيراجيفو في البوسنة، وأدَّت إلى مقتل الأرشيدوق فرنسوًا فرديناند ولي عهد النمسا وزوجته؛ لإشعال نار حرب شاملة تندفع إليها أهم دول العالم آنذاك.

اتهمت حكومة النمسا ـ المجر حكومة الصرب بالاشتراك بالمؤامرة، على الرغم من أن قرائن الحادثة أثبتت أنها لم تكن مذنبة وأعلنت الحرب عليها. ولما كانت روسيا لا تسمح بسحق صربيا وازدياد النفوذ الجرماني في البلقان، فقد أعلنت الحرب على النمسا، واستطاعت الحكومة الروسية أن تُقنع رعاياها بأن الحرب حملة دفاع عن السلافية، وأعلنت ألمانيا الحرب على روسيا خشية من أن تسحق حليفتها النمسا. وكان ظهور ألمانيا بمظهر الدولة المحاربة لنظام قيصري شديد الكراهية قد حال دون ظهور معارضة للحرب في الأوساط الشعبية في كل من روسيا وألمانيا، حيث أقرَّ مجلس الرايشتاخ بالإجماع التدابير والإجراءات التي رأت الحكومة الألمانية فرضها بهذه المناسبة. وأعلنت فرنسا الحرب على ألمانيا والنمسا متضامنة مع روسيا حتى لا تبقى وحيدة في مواجهة ألمانيا. والحقيقة أن الفرنسيين شعروا بأنهم راحوا ضحية عدوان لا مبرر له، فقرَّروا بالإجماع الدفاع عن بلادهم، والدفاع عن الحق والعدالة بعد أن انتُهكا وديسا بالأقدام. وكان الاعتقاد السائد أن بريطانيا سوف لن تزجَّ بنفسها في آتون الحرب، إلّا أنها خشيت من انهزام فرنسا وروسيا فتصبح وحيدة في مواجهة ألمانيا، التي تُنافسها في المستعمرات وفي القوة البحرية، فاشتركت في الحرب بعد انتهاك ألمانيا حياد بلجيكا.

وهكذا تشكَّل تكتلان متعارضان في التوجهات السياسية والاقتصادية ومتواجهان عسكرياً، هما: تكتل بريطانيا ـ فرنسا ـ روسيا ـ إيطاليا، وتكتل ألمانيا ـ النمسا ـ بلغاريا. واشتركت الولايات المتحدة الأميركية في المراحل الأخيرة من الحرب إلى جانب التكتل الأول. وهكذا اشتركت كل أقطار أوروبا في الحرب باستثناء إسبانيا، سويسرا، هولندا، السويد، النرويج والدانمارك. ولا بدَّ لنا في هذا الوضع الأوروبي

---

(١) جرانت وتمبرلي: جـ٢ ص١٨٥.

المتأزم من التساؤل: ما هو الموقف العثماني من ذلك الحريق الشامل؟

الواقع أن الدولة العثمانية، على الرغم مما أصابها من ضعف شديد نتيجة الإخفاقات التي مُنيت بها في ليبيا والبلقان، ما يزال بوسعها أن تُشكل ثقلاً هاماً في ميزان القوى. فهي تنتشر على أراضٍ شاسعة، وتسيطر على المضائق، وتمتلك جيشاً تمَّ تدريبه وتنظيمه على أيدي خبراء ألمان، ويتمتع خليفتها باحترام ديني عبر أرجاء العالم الإسلامي.

ويبدو أن التطور الخطير الذي قطعته المسألة الأرمنية، من واقع الإصلاح الأرمني، تطبيقاً لمعاهدة ثنائية جرى عقدها مع روسيا، في (١٢ ربيع الأول ١٣٣٢هـ/ ٨ شباط ١٩١٤م)[١]، وفقدان العثمانيين الأمل في محاولات التقارب مع بريطانيا وفرنسا، وفشلهم في الحصول على قروض عاجلة منهما، والعزلة السياسية المستمرة بعد حروب إيطاليا والبلقان؛ لم تدع لهم فرصة للخيار تجاه التقارب مع ألمانيا التي رأت مصلحتها في «الانتشار نحو الشرق»[٢].

وعندما اندلعت الحرب العالمية الأولى، بإعلان ألمانيا الحرب على روسيا في (٩ رمضان ١٣٣٢هـ/ الأول من آب ١٩١٤م)، كشفت جمعية الاتحاد والترقي عن عقدة الإعجاب بالألمان التي أصابت حكمهم، لكن أقلية من أعضائها اعتقدت أن مستقبل الدولة مرهون بانتصار هؤلاء، أما انتصار الحلفاء فسوف يُسفر عن ضياع الأراضي العربية وتقسيم أراضي الأناضول، وبدلاً من وقوفهم على الحياد الذي كان غاية كل من بريطانيا وفرنسا، واختيار التوجه الأنسب للدولة؛ وقعوا تحت تأثير آلة الحرب الألمانية ودعايتها، فهرولوا نحو الدخول في الحرب حتى لا تضيع عليهم فرصة المشاركة في النصر الذي اعتقدوا أنه سوف يتحقَّق بعد مدة وجيزة، ولم يُعيروا اهتماماً لجانب هام من الرأي العام وغالبية أعضاء الجمعية بمن فيهم أحد قادتها، وهو جمال باشا الذي ذهب إلى حدِّ اقتراح تحالف مناسب مع فرنسا[٣].

وتحقَّقت الخطوة الأولى التي زجَّت الدولة في آتون الحرب بمعاهدة تحالف سرية عُقِدت مع ألمانيا في (١٠ رمضان/ ٢ آب)، وكان رائد هذه الخطوة كل من الصدر الأعظم، وناظر الخارجية سعيد حليم باشا، وناظر الحربية أنور باشا، وناظر الداخلية طلعت بك، ورئيس مجلس الأمة خليل بك، وقد أخفوا هذه الواقعة عن جمال باشا الذي لم يكن مؤيداً لعقد مثل هذا التحالف في تلك الظروف؛ على الرغم من موافقته المتأخرة، كما لم يُعلموا الوزراء الآخرين والسلطان محمد

---

(١) بكديللي: ص١٣٤. (٢) المرجع نفسه.

(٣) المرجع نفسه: ص١٣٥. دومون وجورجو: ص٣٠٤.

الخامس بشيء من ذلك[1].

ولا بدَّ لنا في هذه المقام من التساؤل: هل يعني أن هذا التحالف العثماني الألماني كان نوعاً من صدفة تاريخية عقدته حفنة من المتأثرين بالروح العسكرية البروسية، من دون الأخذ بعين الاعتبار الظروف الدولية السياسية والعسكرية والأوضاع الداخلية المتردية التي كانت تمرُّ بها الدولة؟

الراجح أن الخيار الذي أقدم عليه هؤلاء كان أكثر الخيارات منطقية، بفعل احتمال تعرُّض الدولة لهجمات عنيفة ومرعبة من جانب روسيا، عدوتها التقليدية، كما أن احتمال استعادة ما فقدته على مدى أربعين عاماً الأخيرة، في الأناضول الشرقية وبحر إيجة والبحر الأبيض المتوسط وشمالي إفريقيا والروملّي، من أراضٍ، يبقى وارداً، ثم إن الاشتراك في العمليات العسكرية يبقى المخرج المتاح لكي تنزع عنها النير السياسي والمالي الذي تفرضه عليها دول الغرب الأوروبي[2].

وتنص المادة الثانية من هذه الاتفاقية على أنه في حال وقوع حرب بين ألمانيا وروسيا، فإن على الدولة العثمانية المشاركة في تلك الحرب، والملفت أن حال الحرب كانت قد تحقَّقت بالفعل بين هاتين الدولتين قبل يوم واحد، أما عن المكاسب الملموسة التي يمكن أن تحصل عليها الدولة العثمانية، في حال انتهاء الحرب بالنصر، فقد سكتت عنها المعاهدة[3].

ويبدو أن الدولة العثمانية قد تعمَّدت التأخُّر في التورط في الحرب بشكل حاسم، لأن دول التكتل الثاني، ألمانيا، النمسا وبلغاريا، مُنيت بإخفاقات خطيرة على نهر المارن، حيث تمكَّن الفرنسيون من وقف زحف الجحافل الألمانية على بُعد ثلاثين كيلومتراً من باريس، وكذلك على جبهة غاليسيا، الأمر الذي دفع الألمان إلى الضغط على الباب العالي من أجل دخول الجيش التركي إلى الساحة فوراً لتخفيف الضغط عن الجبهة الغربية، لأن الروس سوف يجدون أنفسهم ملزمين بنقل قوات إلى القوقاز، وسوف يتعين على بريطانيا أن تحمي قناة السويس ومصر[4].

وتتسارع الأحداث بعد ذلك، فقد توجَّهت بارجتان ألمانيتان، كانتا تطوفان البحر الأبيض المتوسط، إلى مضيق الدردنيل بحجة الفرار من مطاردة السفن البريطانية، وسمحت لهما الدولة العثمانية بالمرور إلى البحر الأسود، وانضمتا إلى الأسطول العثماني هناك، وذلك في (١٩ رمضان/ ١١ آب). كانت تلك الحادثة إيذاناً بدخول

---

(١) بكديللي: ص١٣٤. أوزتونا: جـ٢ ص٢٣٥.
(٢) دومون وجورجو: ص٣٠٤، ٣٠٥.
(٣) بكديللي: ص١٣٤.
(٤) أوزتونا: جـ٢ ص٢٣٤.

العثمانيين الفعلي في الحرب، وخطا الباب العالي خطوة أخرى هامة باتجاه الاشتراك في الحرب، حين أعلن الصدر الأعظم إلغاء الامتيازات الأجنبية، ملبياً بذلك أحد المطالب الرئيسة للقوميين الأتراك. وتتميز هذه الخطوة بفعالية هامة لأنها تضرب دول الوفاق في مصالحها الاقتصادية. ووجدت هذه الدول نفسها مضطرة إلى قبول ذلك نظراً لطبيعة الظروف، وجرت هذه الخطوة في (١٨ شوال/٨ أيلول). وفي (٨ ذي القعدة/٢٧ أيلول)، اتخذ الباب العالي خطوة أخرى في طريق التحدي بإغلاقه المضائق في وجه الملاحة التجارية، كما ألغى مكاتب البريد الأجنبية وجميع السلطات القضائية غير العثمانية[١].

وكان استمرار الحرب العامة على الجبهة الروسية، والانتصارات الخاطفة التي حقَّقتها ألمانيا هناك، أمراً يبعث الأمل في نفوس الاتحاديين بشأن إمكان استعادة الأراضي العثمانية الواقعة تحت سيطرة روسيا المهزومة، والتي بدأت تظهر عليها علامات التصدُّع في خضمِّ الاضرابات والثورات الداخلية، فأصدر أنور باشا الأمر إلى الأسطول العثماني، بقيادة الأميرال سوشون، بمهاجمة الموانئ الروسية في البحر الأسود، فتعرَّضت أوديسا وسباستبول، في (٩ ذي الحجة/ ٢٩ تشرين الأول)، لقصف مدفعي، وقد شكَّل ذلك أمراً واقعاً زجَّ بالدولة العثمانية في الحرب. قوبلت هذه الواقعة، التي تمَّت من دون علم الحكومة، بمن في ذلك السلطان والصدر الأعظم، بالحيرة والدهشة، إذ لم يعد هناك سوى ترك العرف العسكري يأخذ مجراه[٢].

وفي (١٣ ذي الحجة/ ٢ تشرين الثاني) أعلنت روسيا الحرب على الدولة العثمانية بعد أن حمَّلتها مسؤولية قصف موانئها، واقتدت بها كل من بريطانيا وفرنسا، في (١٦ ذي حجة/ ٥ تشرين الثاني)، وردَّ السلطان محمد الخامس على ذلك، في (٢٢ ذي الحجة/ ١١ تشرين الثاني)، بإعلان الحرب ودعا المسلمين إلى الجهاد، وعلى الرغم من المساعدات العسكرية والمادية التي قدَّمتها لها ألمانيا، فإن الحرب سوف تبدأ بالنسبة لها بالشكل الذي سوف تنتهي به، وهو شكل سيء[٣]. فالأحداث العظام المنتظرة من ملايين المسلمين، الواقعين تحت سيطرة الدول المتحالفة، مثل الثورة والمقاومة، لم تتحقَّق، بل إن البريطانيين قد استقطبوا العاطفة الدينية والنزعة السياسية لدى العرب أنفسهم، داخل الأراضي التي تسيطر عليها الدولة العثمانية،

---

(١) دومون وجورجو: ص٣٠٦.

(٢) أوزتونا: جـ٢ ص٢٣٥. بكديللي: ص١٣٦. (٣) دومون وجورجو: ص٣٠٨.

وحرَّضوهم على الثورة، وأثاروا في نفوسهم نوازع الاستقلال، كما أنهوا تبعية مصر للدولة العثمانية وحوَّلوها إلى ملكية خاضعة للسيادة البريطانية، وذلك في (٢٩ محرم ١٣٣٣هـ/ ١٨ كانون الأول ١٩١٤م)، وكان على جنود الجيش العثماني أن يقاتلوا هؤلاء، بالإضافة إلى الجنود الذين جمعهم البريطانيون من مسلمي مستعمراتهم[١].

وخاضت الجيوش العثمانية القتال على جبهات متعددة، في روسيا والعراق وفلسطين وسوريا وسيناء والحجاز ومضيق الدردنيل وغاليسيا، من دون استعداد كامل، وبشكل يخدم أهداف ألمانيا العسكرية، ويخفف الضغط عن الألمان على جبهات أخرى، فانتهى القتال على الجبهة الروسية بالتضحية بتسعين ألف جندي في الكارثة المعروفة باسم «صاري قاميش» بقيادة أنور باشا، في (٢٧ محرم/ ١٥ كانون الأول)، وقد فتك بهم القتال والصقيع والوباء[٢]، وقلَّما تبدو الأوضاع أفضل على الجبهات الأخرى. ففي (ذي الحجة ١٣٣٢هـ/ تشرين الثاني ١٩١٤م) نزل البريطانيون في الفاو على الخليج العربي، وبدأوا في التهام العراق، واستولوا على البصرة وشرعوا بالزحف نحو الشمال، وهدفهم النهائي هو الوصول إلى آبار النفط في الموصل[٣]. أما عملية قناة السويس، التي جرت في (ربيع الأول ١٣٣٣هـ/ كانون الثاني ١٩١٥م)، تحت قيادة جمال باشا، بهدف إخراج القوات البريطانية من مصر؛ فكانت مغامرة لم تخدم أهدافاً عسكرية عثمانية، وإخفاقاً أودى بحياة الكثيرين من دون طائل. وقام أسطول الحلفاء، في التاريخ نفسه، بمهاجمة مضيق الدردنيل في خطوة للاستيلاء على إستانبول وإخراج الدولة العثمانية من الحرب ثم إمداد الجبهة الروسية، غير أن عجز هذا الأسطول الضخم عن اجتياز المضيق وهزيمته، في (٢ جمادى الأولى/ ١٨ آذار)، حوَّل المعركة إلى قتال بري ضارٍ قُتِل خلاله مئات الآلاف من الجنود من كلا الطرفين. ومُنيت دول الحلفاء هنا بهزيمة فادحة، ولعلَّ هذا هو النجاح الوحيد في مقابل سلسلة من الإخفاقات، لكن الثمن كان غالياً، إذ إن جحيم الدردنيل سوف يكون، بالنسبة للعثمانيين كما بالنسبة للحلفاء، أحد أحداث الحرب الأكثر فداحة، فقد تكبَّد الحلفاء مائتي ألف قتيل في حين خسر العثمانيون مائة وعشرين ألف قتيل، وبرز في الدفاع عن غاليبولي القائد مصطفى كمال[٤].

وأثيرت خلال المعارك، التي اندلعت على الجبهة الشرقية وهجوم الحلفاء على

---

(١) بكديللي: ص١٣٦، ١٣٧.

(٢) المرجع نفسه: ص١٣٧. دومون وجورجو: ص٣٠٨، ٣٠٩.

(٣) دومون وجورجو: ص٣٠٩.

(٤) المرجع نفسه: ص٣٠٩، ٣١٠. بكديللي: ص١٣٧.

غاليبولي، قضية الأرمن مرة أخرى، إذ إن من الأمور الملحة التي واجهت الاتحاديين هو نقل سكان المناطق الأرمنية في ولايات الشرق وكيليكيا والأناضول الغربية، إلى المناطق الداخلية في بلاد الشام وبلاد الرافدين، وذلك بهدف تأمين حياة السكان المدنيين وحماية القوات المسلحة من خيانة محتملة من جانب العناصر الموالية لروسيا، والمعروف أن الأرمن، في المناطق التي تعرَّضت للاحتلال الروسي، قاموا، بالاشتراك مع القوات الروسية، بعمليات اضطهاد السكان المسلمين وقتلهم بهدف إجبارهم على الهرب من الأناضول الشرقية وربط هذه الولايات بروسيا، كما حصل في ولاية ڤان، حيث قتلت العصابات الأرمنية سكانها المسلمين كافة، في (٥ جمادى الآخرة/ ٢٠ نيسان)، بوحشية بالغة. ونتيجة لذلك تعرَّض المرحَّلون لعمليات تعذيب وقتل، في الوقت الذي كانت تجري فيه حرب الشوارع مع جماعات الأرمن المسلحة وتعقُّب فلولهم، وفاق من قُتل وشُرِّد من المسلمين القدر الذي قُتل وشُرِّد من الأرمن، لكن هؤلاء بالغوا في هذه المذابح وجروا على استخدامها مادة للدعاية حتى اليوم، وهم حريصون على إخفاء الحقيقة وعدم الإشارة إليها[١].

وأدّى اندلاع الثورة العربية على الأتراك بقيادة الشريف حسين، أمير مكة، بالاتفاق مع البريطانيين، مراسلات حسين ـ مكماهون، إلى ضياع الحجاز ومكة في (شعبان ١٣٣٤هـ/ حزيران ١٩١٦م)، وظلت المدينة المنورة، بقيادة فخر الدين توركان باشا، تصدُّ هجمات بعض القبائل العربية وتدافع عنها ضد البريطانيين حتى نهاية الحرب[٢].

والواقع أن الثورة العربية التي يُنظر إليها في إستانبول على أنها طعنة حقيقية في الظهر، سرعان ما ستشكل إحدى الاهتمامات الرئيسة للباب العالي، فجرى تشكيل «مجموعة الفيالق السريعة» على جبهتي العراق والشام ـ فلسطين، مدعَّمة بوحدات ألمانية لتعزيزها، في (رجب ١٣٣٥هـ/ أيار ١٩١٧م)، ولم تحل الخسائر الفادحة دون سقوطها في أيدي القوات العربية، بقيادة الأمير فيصل، والبريطانية، بقيادة الجنرال اللنبي، فسقطت القدس في (٢٤ صفر/ ٩ كانون الأول).

والحقيقة أن العام المذكور شهد حدثين هامين أثَّرا على سير الحرب، إذ نشبت الثورة الشيوعية في روسيا، ودخلت الولايات المتحدة الحرب إلى جانب الحلفاء، فأعلنت الحرب على ألمانيا في (١٣ جمادى الآخرة/ ٦ نيسان).

أدّى نشوب الثورة في روسيا إلى ازدياد ضعفها على جبهات القتال، وبالتالي عدم القدرة على مواصلة الأعمال العسكرية، وإنهاء الحكم القيصري. وعقد الشيوعيون،

---

(١) أوزتونا: جـ٢ ص٢٤٠ ـ ٢٤٤.

(٢) المرجع نفسه: ص٢٣٩. دومون وجورجو: ص٣١٨.

الذين قاموا بالثورة وتسلَّموا الحكم، معاهدة برست ليتوفيسك، في (٢٠ جمادى الأولى ١٣٣٦هـ/ ٣ آذار ١٩١٨م)، التي أنهت الحرب الروسية رسمياً، وجلا الروس عن الأراضي المحتلة وردُّوا ولايات قارص وأردهان وباطوم إلى الدولة العثمانية، كما نزعوا سلاح الجماعات الأرمنية المتطوعة[١].

ويبدو أن طموح العثمانيين السياسي دفع بهم باتجاه الشرق والشمال، فما دام الطريق إلى القوقاز أضحى مفتوحاً، فلماذا لا تمضي القوات العثمانية إلى باكو، أو حتى إلى ما هو أبعد منها؟ ولماذا لا تضم تركيا السكان المسلمين في الامبراطورية الروسية السابقة؟ وفعلاً دخل العثمانيون مدينة تبريز، في (٧ رمضان/ ١٤ حزيران)، كما دخل الجيش العثماني التاسع، بقيادة نوري باشا، أخو أنور باشا، باكو في (١٨ ذي الحجة/ ١٤ أيلول)، ووصل إلى شواطئ بحر قزوين[٢].

وطرأ، في غضون ذلك، تحول سلبي حاسم على الجبهة الغربية، من واقع تراجع دول وسط أوروبا، وخسارتها الحرب، أمام الاندفاع الأميركي ـ الفرنسي المدعوم بألوية بريطانية وبلجيكية. وأما على الجبهة الشرقية، فقد استولى اللنبي على دمشق، في (٢٥ ذي الحجة/ الأول من تشرين الأول)، ودخل حمص وحلب والإسكندرون، ونزل الفرنسيون في بيروت، في (الأول من محرم ١٣٣٧هـ/ ٦ تشرين الأول ١٩١٨م)، واحتلت القوات البريطانية الموصل بعد أن سيطرت على بغداد، في (١٧ جمادى الأولى ١٣٣٥هـ/ ١١ آذار ١٩١٧م)، لتأمين خطوط إمداداتها. وسُحقت المقاومة البلغارية في البلقان مرغمة حكومة صوفيا على طلب الهدنة في (٢٠ ذي الحجة ١٣٣٦هـ/ ٢٦ أيلول ١٩١٨م)، وسوف يدفع هذا الحدث الباب العالي إلى إدراك خطورة الموقف، لأن الحرب أضحت قريبة من الأراضي العثمانية، ويمكن للعدو أن يتغلغل بحريَّة في تراقيا الشرقية ويزحف حتى أبواب إستانبول، فاستقال الصدر الأعظم طلعت باشا، في (١٣ محرم ١٣٣٧هـ/ ١٩ تشرين الأول ١٩١٨م)، وخلفه أحمد عزت باشا الذي لم يكن من المؤيدين لدخول الحرب، ثم فُرضت هدنة مودروس[٣]، في (٢٤ محرم/ ٣٠ تشرين الأول)، خرج العثمانيون بموجبها من الحرب، بعد أن تلقوا ضربة قاسية وأليمة جداً. فقد دخلت، بعد شهر من توقيعها، البحرية البريطانية والفرنسية والإيطالية ثم الأميركية إلى القرن الذهبي وأنزلت قواتها

---

(١) أوزتونا: جـ٢ ص٢٣٩. دومون وجورجو: ص٣١٨.

(٢) أوزتونا: المرجع نفسه.

(٣) مودروس: هو خليج في جزيرة ليمنوس، وقد جرت المفاوضات على متن البارجة البريطانية سوبيرب، وكانت راسية في هذا الخليج.

في العاصمة التي حوَّلتها إلى قاعدة لنشاط الحلفاء في المنطقة كلها، وسيطر المحتلون على موانئ البحر الأسود. واحتلت القوات الفرنسية مرسين وأضنة ومنطقة الإسكندرون، واحتل الإيطاليون أنطاكية وكوشا داسي وقونية، واحتل اليونانيون إزمير، وبلغ عدد القوات المحتلة التي تواجدت على أرض السلطنة في تركيا مائة وسبعة آلاف جندي[1]، وتوفي السلطان محمد الخامس قبل أشهر من انتهاء الحرب، في (٢٤ رمضان ١٣٣٦هـ/٣ تموز ١٩١٨م)، وخلفه محمد السادس وحيد الدين[2].

---

(١) الخوند، مسعود: الموسوعة التاريخية الجغرافية: جـ٢ ص٢٠٨.

(٢) باتريك: ص١٩٦. محمد فريد بك: ص٧١٦، ٧١٧. دومون وجورجو: ص٣٣٠ - ٣٣٢.

محمد السادس وحيد الدين

١٣٣٦ ـ ١٣٤١هـ/١٩١٨ ـ ١٩٢٢م

تضمَّن اتفاق هدنة مودروس بنوداً شديدة القسوة، والواقع أن تطبيق أحكامه لم يكن إلّا تسليم البلاد للمنتصرين، فقد حلّوا مجلس النواب، وفرضوا الرقابة العسكرية على الصحف، وحظَّروا التجمعات، واستولوا على المصارف ومؤسسات الدولة، وسكك الحديد، وطرق المواصلات البرية والبحرية، كما فرضوا تسريح الجيش التركي، واحتجاز جميع السفن الحربية، واستسلام الحاميات العسكرية في سوريا وطرابلس الغرب والعراق، والجلاء عن أراضي القوقاز[١]، وحرية الملاحة في المضائق، ومنحوا أنفسهم الحق في الاحتفاظ بقوات فيها، ولهم أن يحتلوا، عند الحاجة، الولايات الأرمنية في شرقي الأناضول، بالإضافة إلى السيطرة على ممرات جبال طوروس، والاستيلاء على منشآت الموانئ وحرية استخدام السكك الحديدية والسفن التجارية العثمانية، وتحتفظ دول الوفاق لنفسها بالحق في احتلال بعض النقاط الاستراتيجية التي تختارها، ويتوجب على الحكومة التركية تزويد حاميات الحلفاء، مجاناً، بالفحم والمواد الغذائية وما تطلبه من المنتجات[٢].

والواقع أن المنتصرين راحوا يتنافسون على اقتسام الغنائم بامتلاكهم أكبر مساحة ممكنة من الأراضي. وبرزت الرغبة لدى رئيس وزراء بريطانيا لويد جورج بالقضاء على كيان السلطنة العثمانية واجتثاث الدولة التركية، إذ لا شيء يدعو للأسف أن تزول تركيا عن المسرح السياسي، لكن ظهر في مفاوضات الصلح، في باريس عام (١٣٣٧هـ/١٩١٩م)، مشروع يتضمن الإبقاء على دولة تركية صغيرة وسط الأناضول برئاسة السلطان، على أن تخضع للسيطرة الفعلية للحلفاء، أما باقي أجزاء السلطنة فتقسم بين دول الحلفاء[٣].

---

(١) باستثناء الجزء الجنوبي الغربي الذي يبقى تحت الإدارة العسكرية التركية إلى حين التوصل إلى اتفاق جديد.

(٢) دومون وجورجو: ص٣٣١، ٣٣٢.

(٣) الخوند: جـ٦ ص٢٠٨.

كان ردُّ الفعل الداخلي لاتفاق الهدنة سلبياً، فقد رفض الأتراك الخضوع للاحتلال والقبول بمشاريعه، فقامت ثورة وطنية في جميع أنحاء البلاد احتضنتها الحركة الوطنية بزعامة مصطفى كمال، والتي عُرفت باسمه «الحركة الكمالية»، لتواجه خضوع الحكومة لرغبات الحلفاء وتعاون السلطان محمد السادس مع المحتلين من جهة، ومحاولات اليونان توسيع المناطق التي احتلتها، وازدياد عمليات الأرمن الدموية، من جهة أخرى.

وعقدت الحركة الكمالية مؤتمرات عدة في أماسيا وسيواس وأرضروم لاستنهاض الوعي القومي وإنقاذ البلاد من التقسيم، وتشكَّلت حكومة وطنية برئاسة مصطفى كمال بهدف إقامة دولة تركية مستقلة، ألغت جميع القوانين والتعليمات التي أصدرتها الحكومة السابقة، ووضعت السلطان وحكومته خارج إطار القانون. وجاء رد فعل السلطان على إجراءات الحكومة المستقلة سريعاً، فأصدر فرماناً يدعو إلى القضاء على الحركة الكمالية. وجرت صدامات بين الطرفين كانت الغلبة فيها للقوات الكمالية، كما أحرزت هذه القوات انتصارات مهمة على القوات الفرنسية المتمركزة في جنوب وجنوب شرقي الأناضول، عند مرعش.

وعلى أثر فشل القوات السلطانية في القضاء على الحركة الكمالية، أناط الحلفاء بالقوات اليونانية مهمة القضاء عليها، فشنَّت هذه القوات، في (٥ شوال ١٣٣٨هـ/ ٢٢ حزيران ١٩٢٠م)، هجوماً عاماً واحتلَّت مناطق مهمة في الأناضول وشرقي تراقيا. وأعطى هذا التوغل اليوناني ذريعة لقوات الاحتلال لفرض معاهدة سيفر على السلطان، في (٢٥ ذي القعدة/ ١٠ آب)، التي مزَّقت أوصال الدولة، وهي الحلقة الأخيرة من سلسلة الحلقات التي أنهت السلطنة العثمانية، وأهم ما تضمَّنته:

- حصول اليونان على جزر بحر إيجة ومنطقة تراقيا باستثناء رقعة ضيقة.
- منح إزمير والأقسام الداخلية التابعة لها استقلالاً ذاتياً تحت إشراف اليونان.
- وضع منطقة أضاليا في جنوب غربي الأناضول، قونية وأفيون قره حصار تحت الإشراف الإيطالي.
- تسيطر فرنسا على مناطق كيليكيا ومرعش والرها وعينتاب.
- تسيطر بريطانيا على ديار بكر وولاية الموصل.
- تسيطر أرمينيا على الولايات الشرقية الواقعة إلى الشمال من خط أرزنجان - موش - تفليس وڤان.
- تكوين دولة كردية في الولايات الشرقية إلى الجنوب من خط أرزنجان - موش -

تفليس وڤان، تنعم باستقلال ذاتي تحت الحماية البريطانية[1].

نتيجة لهذه المعاهدة لم يبق للسلطان إلا مدينة إستانبول والهضبة المواجهة لها، بعد أن جُرِّد من جميع صلاحياته وأضحى خاضعاً لسيطرة القوات الأجنبية الغازية، وأضحت اليونان على بُعد أميال من إستانبول، كما أضحى لها موطئ قدم على ساحل آسيا الصغرى بمثابة منفذ على البحر لتنطلق منه، في حركة توسع داخلية للاستيلاء على الأناضول الغربي.

وقَّع السلطان محمد السادس هذه المعاهدة في حين رفضتها الحكومة الكمالية، ووضع مصطفى كمال مخططاً لإنقاذ تركيا بمعزل عن السلطان، وتمكَّن، بعد جهود مضنية واصطدامات شديدة مع اليونانيين، من الانتصار، فاستعاد إزمير في (١٧ محرم ١٣٤١هـ/ ٩ أيلول ١٩٢٢م)، وطرد اليونانيين من ساحل آسيا الصغرى، كما استعاد تراقيا في (١٩ صفر/ ١١ تشرين الأول)، وكان قد عقد معاهدة مع السوڤيات في (٦ رجب ١٣٣٩هـ/ ١١ آذار ١٩٢١م) أمكن بواسطتها تزويد حكومته بالسلاح والمعدات والمساعدات المالية[2]، وحقَّق انتصاراً على الجبهة الشرقية فاستردَّ المناطق التي خسرتها الدولة مؤخراً، فجلت القوات الإيطالية عن الأناضول، وانسحبت القوات الفرنسية من كيليكيا، ووضع النهاية لمطامع وتطلعات الأرمن[3].

نتيجة هذه الانتصارات التركية، والتقارب التركي السوڤياتي، دعت دول الحلفاء إلى عقد مؤتمر صلح جديد في مودانية، أسفر عنه توقيع هدنة تخلَّت اليونان بموجبها عن تراقيا حتى مريج[4]، وأضحى مصطفى كمال بطلاً قومياً، وبرز في الواجهة السياسية في حين ظل السلطان في الظل، فما كان منه إلا أن تنازل عن العرش وغادر البلاد على ظهر بارجة بريطانية نقلته إلى جزيرة مالطة، في (٢٧ ربيع الأول ١٣٤١هـ/ ١٧ تشرين الثاني ١٩٢٢م)، وخلفه عبد المجيد الثاني ابن عبد العزيز[5].

---

(١) جرانت وتمبرلي: جـ٢ ص٢٩٩ ـ ٣٠١. (٢) بكديللي: ص١٤٤.

(٣) مصطفى: ص٣١٠. الخوند: جـ٦ ص٢١٢. (٤) مصطفى: المرجع نفسه.

(٥) فيشر: ص٥٧٨ ـ ٥٨٦. حقي: أواخر سلاطين بني عثمان، ذيل على كتاب تاريخ الدولة العلية، لمحمد فريد بك: ص٧١٨.

عبد المجيد الثاني ابن عبد العزيز

١٣٤١ ـ ١٣٤٢هـ/ ١٩٢٢ ـ ١٩٢٤

تميَّز عهد هذا السلطان بسطوع نجم مصطفى كمال الذي هيمن على مقدرات الدولة، وأضحى الحاكم القوي، وبخاصة بعد إنجاز الصلح في لوزان، في (١٠ ذي الحجة ١٣٤١هـ/ ٢٤ تموز ١٩٢٣م)، الذي أتاح لتركيا بسط سلطانها من جديد على كامل آسيا الصغرى بما فيها إستانبول وتراقيا الشرقية، وتَمَّ جلاء قوات الحلفاء عن منطقة المضائق. وتخلَّت تركيا في هذا الصلح عن كل حق لها في العالم العربي وقبرص وجزر الدوديكانيز(١).

وبعد سنة ونيف من انتهاء مؤتمر لوزان، الذي حقَّق نصراً لتركيا، أسس مصطفى كمال حزب الشعب الجمهوري، وأجرى انتخابات نيابية ضمنت له الأغلبية الساحقة، وأعلن المجلس النيابي، في (١٨ ربيع الأول ١٣٤٢هـ/ ٢٩ تشرين الأول ١٩٢٣م)، الجمهورية التركية وعاصمتها أنقرة، وانتُخب مصطفى كمال أول رئيس للجمهورية(٢).

كان التوجُّه السائد هو الاحتفاظ بمقام الخلافة على الرغم من أن السلطان لم يحاول أن يمارس السلطة شخصياً بشكل جدِّي، ولكن سرعان ما اعتقد مصطفى كمال أن بقاء زعيم ديني يلتف حوله المسلمون من الأقطار الإسلامية كافة سيشكل نقطة التقاء الأفكار الرجعية، وآمال الرجعيين، ولما كان قد عقد العزم على السير بالدولة التي أنشأها في ركب الحضارة الغربية، فإنه آثر أن يتخلَّى عن المنافع التي كانت الدولة جديرة بأن تجنيها فيما لو حافظت على مركز الخلافة الروحي، فاتخذ المجلس النيابي الجديد، في (١٥ رجب ١٣٤٢هـ/ ٣ آذار ١٩٢٤م)، قراراً بإنهاء دور الخلافة وإخراج الخليفة من البلاد، ومن ثَمَّ أُعلنت صيغة جديدة للدستور التركي في (١٥ رمضان/ ٢٠ نيسان)(٣).

وبإنهاء دور الخلافة، وسقوط آخر سلاطين بني عثمان، انتهى عهد الدولة العثمانية التي حكمت أكثر من ستمائة عام.

---

(١) مصطفى: ص٣١٠، ٣١١.

(٢) الخوند: جـ٦ ص٢١٤.

(٣) حقي: ص٧١٨.

الفَصْلُ الثَامِنَ عَشَرَ

أسباب انهيار الدولة العثمانية

تمهيد

إذا كانت بعض النظريات الاجتماعية تعطي للدول أعماراً كأعمار الأشخاص، وتقول بأن الدول تشيخ وتهرم بفعل مرور الزمن، وتَغيُّر طبيعة أجيالها، إلا أن الدول تتجدَّد بتجدُّد رجالها، فهي قوية ما داموا أقوياء، وضعيفة إذا كانوا ضعفاء، حتى تزول بزوالهم لتحيا في قلوب غيرهم ممن يعملون للحياة. فالدول تموت إذن بموت أهلها، ولا بد لكل نهاية من أسباب أدَّت إليها[1]، أما الأسباب التي أدَّت إلى ضعف الدولة العثمانية، ومن ثم انهيارها وزوالها، فهي عديدة، منها ما هو داخلي، ومنها ما هو خارجي، ظلت تنخر في عظام الدولة سنين متعاقبة، وسنلمُّ إلمامة وجيزة بأهمها.

غرور العثمانيين واستعلاؤهم على الشعوب الخاضعة لهم

لم تحاول الدولة العثمانية، خلال مراحل تاريخها الطويل، صبغ الشعوب المختلفة، التي دخلت في تبعيتها، بالصبغة العثمانية وصهرها في بوتقة واحدة، والواقع أن السياسة العثمانية اتسمت بالسلبية حيال ذلك، وكان مرد هذه السلبية ثلاثة عوامل:

الأول: سطحية الحكم العثماني[2]: لقد مارست هذه الدولة العثمانية الحكم في نطاق ضيق ومحدود وبدائي، تقوم أركانه على أسس من البداوة[3] ولم يتجاوز قطاعات عدة، مثل المحافظة على الأمن الداخلي، وجمع الضرائب، وتنظيم القضاء، كما أهملت توثيق الروابط بينها وبين الولايات المفتوحة؛ ما حال بين الحكم العثماني وتغلغله في حياة الشعوب التي تألفت منها الدولة من ناحية، وجعل هذه الشعوب لا تشعر بحاجتها إلى الاتصال اليومي المباشر بالسلطة للتعامل معها

(١) حقي: ص٧٣٠.
(٢) الشناوي: جـ١ ص٣٢١.
(٣) بيهم، محمد جميل: فلسفة التاريخ العثماني: جـ٢ ص١٤٧.

من ناحية أخرى، فكان كل فرد يلجأ إلى الطائفة التي ينتمي إليها، يعرض على رئيسها مشكلاته، ويعمل كل شيخ أو رئيس طائفة على تسويتها، سواء بنفسه أو بالاتصال بأولي الأمر، فنتج عن ذلك أن الدولة لم تحاول أن تقيم سلطتها في البلاد المفتوحة على أسس علمية متجة، حتى إذا جلا العثمانيون عن تلك البلاد تباعاً لم يتركوا وراءهم أي أثر عمراني أو حضاري، باستثناء بعض المساجد والمدارس[1].

الثاني: الاستعلاء، الذي كان من السمات البارزة للعثمانيين على مختلف طبقاتهم، وقد بلغ استعلاء السلاطين حداً جعلهم يترفَّعون عن مخاطبة أباطرة أوروبا وملوكها بألقابهم، لأنهم نظروا إليهم على أنهم غير نظراء لهم، كما عدُّوا الدول الأوروبية كإمارات أو ولايات، ومن يتصفح رد السلطان سليمان الأول القانوني على كتاب الملك الفرنسي فرنسوَا الأول، الذي طلب فيه المساعدة من السلطان بمهاجمة المجر، يتبين له أن هذا الرد الذي يتسم بالنفس الاستعلائية مرسل من سيد إلى مسود[2]، كما أن صياغة الاتفاقيات مع الدول الأوروبية كانت تنم عن استعلاء واضح على ملوكها.

وظل السلاطين العثمانيون أمداً طويلاً يرفضون تعيين سفراء للدولة لدى الدول الأوروبية، اعتقاداً منهم أنهم في غنى عن سائر دول العالم، وأن على رجال الدول الأجنبية، الذين يحتاجون إلى مساعدتهم، أن يأتوا إلى إستانبول، بوصفها عاصمة العالم، وبقي الأمر على ذلك حتى عهد السلطان محمود الثاني[3].

وكان على سفراء الدول أن يُقدِّموا كل سنة هدايا ثمينة على سبيل الجزية، أما البعثات التي يوفدها ملوك أوروبا إلى الدولة العثمانية، فكان على أعضائها أن يحملوا معهم هدايا ثمينة إلى السلطان رمزاً لاستعلائه على أولئك الملوك، وتتم مقابلتهم للسلطان بتقاليد مشينة بكرامتهم.

استمر هذا التقليد مطبقاً حتى ألغاه السلطان مراد الثالث، وقد قضت على معظم هذه التقاليد معاهدة زيتفاتوروك التي عقدت، في (١٠ رجب ١٠١٥هـ/ ١١ تشرين الثاني ١٦٠٦م)، بين الدولة العثمانية والنمسا.

والحقيقة أن الاستعلاء كان نزعة طبيعية لدى العثماني، لأنه نظر إلى نفسه بوصفه محارباً، من جهة، وأن أصوله الجنسية أرقى من الأصول الجنسية لباقي الشعوب،

---

(١) بيهم: جـ٢ ص١٤٨.

(٢) تجد نص الرسالة عند:

Charrier. E: Négociations De La France Dans Le Levant: Tome I pp116-118.

(٣) Veloy, A.D: Essai Sur L'Histoire Financière de la Turquie: p83.

من جهة أخرى، فنظر إلى الشعوب الأوروبية نظرة ازدراء، ونظر إلى الشعوب الإسلامية نظرة استعلاء[1].

نتج عن ذلك عدم تزاوج بين العثمانيين وبين سكان هذه البلاد المفتوحة في أوروبا، وبالتالي عدم انصهار وامتزاج بين الطرفين، وامتدت سلبية العثمانيين في التعامل مع الشعوب الإسلامية التي خضعت لهم، فلم يحاولوا صبغ الولايات الإسلامية بالصبغة العثمانية، ولم يحصل أي انصهار أو اندماج بين العثمانيين وأهالي البلاد المفتوحة، ولولا الرباط الديني الذي كان يربط الفريقين، ولولا المذهب السني الذي وحَّد بينهما لكان التباعد بينهما تاماً، فكان الدين عامل تخفيف لهذا التباعد لأن المجتمعات كانت إسلامية، وليس أدل على ذلك مما حصل عندما ضمَّ العثمانيون مصر، فعلى أثر هذا الضمِّ عمد العثمانيون إلى الزواج من أرامل المماليك، ولما علم السلطان سليم الأول بالأمر أصدر فرماناً بالكف عن ذلك[2].

دفعت هذه السلبية العثمانية شعوب البلاد العربية للمحافظة على لغتها، ولم تستخدم اللغة التركية إلا في الدوائر الحكومية، ولم يتحدث بها إلا الأتراك فيما بينهم، وكانت السلطات تعمد إلى ترجمة الفرمانات إلى اللغة العربية حتى يتفهَّمها الشعب، وقنعت الدولة بالجزية السنوية تُرسل إليها من كل ولاية باستثناء إقليم الحجاز، وبذكر اسم السلطان في الخطبة والدعاء له على المنابر، وبالعملة تُضرب باسمه، وبوال عثماني، نائب عن السلطان، وبقوة عسكرية لحفظ الأمن، وفيما عدا ذلك حصلت العزلة، وبدا التباعد بين الفريقين واضحاً.

الثالث: الجمود، الذي سيطر على المجتمع العثماني وأجهزة الدولة. فبعد الفتوحات التي حقَّقها العثمانيون خلال مراحل تاريخهم، وبلوغ الدولة نتيجة ذلك شأواً رفيعاً في المجد؛ لم يتماشَ العثمانيون مع التطور الحديث الذي طرأ على أوروبا وراح ينمو في الاتجاه الأفضل، ولعل مرد ذلك إلى أنهم (العثمانيون) عدُّوا هذا التطور الحضاري من عمل الأعداء، وزيَّن لهم التعصب والجهل أن التشبه بالأوروبيين كفر لا يقره الدين؛ فتجنَّبوه. وبالاضافة إلى نزعة الغرور والاستعلاء التي لازمتهم، توهَّم العثمانيون أنهم أرفع شأناً من الأوروبيين، وأن الحضارة الأوروبية لا تفيدهم بشيء مع وجود المبادئ الإسلامية، كما أنهم خشوا من تغلغل النفوذ الأوروبي في بلادهم وفقدانهم، بالتالي، السيطرة على الأوروبيين، إذا هم انفتحوا عليهم[3].

---

(١) الشناوي: جـ١ ص٣٥٢.

(٢) ابن إياس: بدائع الزهور: جـ٥ ص١٨٤، ١٨٧.

(٣) تاريخ جودت: جـ١ ص٧٥، ١٣٧.

نتج عن هذا الازدراء وذلك الاستعلاء عزلة اجتماعية، ورأى العثمانيون أنفسهم يعيشون بعيدين عن الشعوب التي خضعت لهم، الإسلامية منها والنصرانية، ولم يأخذوا بعين الجد قلّة عددهم بالمقارنة مع عدد سكان البلاد المفتوحة، بالإضافة إلى أنهم لم يحاولوا نشر لغتهم التركية بين هذه الشعوب ما أدّى إلى عدم توفر المناخ المناسب لانتشار هذه اللغة، فظلت الشعوب، التي خضعت لهم، محافظة على لغاتها وثقافاتها وعاداتها وتقاليدها ودياناتها، وغير ذلك من مقومات حضاراتها.

والحقيقة أن العثمانيين لم يقيموا للحضارة الأوروبية وزناً ولم يدركوا قيمتها يوماً من الأيام، على الرغم من المحاولات المتواضعة التي قام بها بعض السلاطين لاقتباس النظم الأوروبية، لذا عاش العثماني غريباً في أوروبا، لا نصيب له في تقاليدها ولا يتعدى تفكيره في الحكم مبادئ حكم الأقلية الاستئثارية، وهي المبادئ التي تعتمد على الرقيق، وتنظر إلى الشعوب المحيطة بها كأنها لا تصلح إلا للاسترقاق والعبودية والتبعية.

إلى جانب هذا الانعدام في الوحدة الحضارية، لم تكن هناك وحدة في الطقوس والأعياد والتقاليد والمثل، وغير ذلك من مظاهر الوحدة الاجتماعية، ولم تكن هناك عناصر حضارية تربط العثمانيين بتلك الشعوب، لذلك لم تتجاوب هذه الشعوب بالولاء للسلطان العثماني، وبالتالي فإن الحكم العثماني عجز عن أن يُنبت جذوراً في التربة الأوروبية، بشكل خاص، تربطه بها وتساعده حين بدأ الضعف يتسرب إلى جسمه[1].

السلاطين

تطبيقاً للتقاليد العثمانية، يُشترط في السلطان الذي يتولى العرش أن يكون أحد أمراء البيت العثماني الحاكم، والسلطان هو المهيمن على الجهازين السياسي والعسكري، فهو رئيس الدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة، ورئيس الهيئة الحاكمة، الدينية منها والمدنية، فالتقت هاتان الهيئتان الأكثر نفوذاً في الدولة في شخصه، وله أيضاً هيمنة على رؤوساء الملل المختلفة غير الإسلامية في الدولة، وهو رئيس حكام الولايات وحامي ومُنفِّذ الشريعة الإسلامية، والمدافع عنها، يسيطر سيطرة تامة على أجهزة الدولة، ويمارس هيمنة على جميع مواردها، وتُحوَّل إلى خزانته الخاصة المعروفة بـ«خزانة الأبراج السبعة» جميع ما يتبقَّى من الموازنة العامة

(١) راجع، فيما يتعلق بالعلاقات الاجتماعية بين العثمانيين وجيرانهم: الشناوي: جـ١ ص٣٢١ ـ ٣٢٧.

بعد تغطية النفقات[1]، وله نفوذ مطلق على رعاياه، ولم يكن يحد من نفوذه سوى مبادئ الشريعة الإسلامية.

والواقع أن مرد هذه السلطات المطلقة يعود إلى البيئة الأصلية التي وفد منها الأتراك العثمانيون، ثم البيئة التي نشأت فيها الدولة، كما ترجع إلى بعض التقاليد والعادات التي درج عليها العثمانيون من حيث الطاعة العمياء للرئيس[2].

واتخذ الحاكم العثماني لقب سلطان، فقد فاز بايزيد الأول بهذا اللقب عن طريق الخليفة العباسي في القاهرة إثر فوزه في معركة نيقوبوليس[3]، واتخذ مراد الأول لقب خليفة الله بعد أن استولى على أدِرنة وجعلها عاصمة لدولته، في عام (٧٦٧هـ/ ١٣٦٦م). أما ما رُوي من أن سليماً الأول حمل الخليفة العباسي في القاهرة على أن يتنازل له عن هذا اللقب في عام (٩٢٣هـ/ ١٥١٧م)، فلم يرد إلا في رواية متأخرة[4]، وعندما فتح العثمانيون القسطنطينية اتخذ محمد الثاني لقب سلطان البرين والبحرين[5]، ولما بسط السلطان سليم الأول السيادة العثمانية على الحجاز أضاف إلى ألقابه العديدة لقب «حامي الحرمين الشريفين»، ثم تمسَّك السلاطين بلقب خليفة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر لأسباب سياسية، لكن لقب «خنكار» و«بادشاه» أو «بادشاه الإسلام» فكان أكثر شيوعاً بين الناس[6].

هذا واتفق المؤرخون على تقسيم سلاطين الدولة العثمانية إلى مجموعتين: سلاطين المرحلة الأولى، وهم عشرة سلاطين، أولهم عثمان الأول وآخرهم السلطان سليمان الأول القانوني، وقد حكموا مدة ٢٦٧ عاماً، (٦٩٨ ـ ٩٧٤هـ/ ١٢٩٩ ـ ١٥٦٦م)، وقامت على أكتافهم عظمة الدولة من حيث التوسع الإقليمي، ووضع الأنظمة السياسية والعسكرية والإدارية[7].

أما المجموعة الثانية فيُطلَق عليها سلاطين المرحلة الثانية، وعددهم سبعة وعشرون سلطاناً، أولهم السلطان سليم الثاني وآخرهم السلطان عبد المجيد بن عبد العزيز، وقد حكموا مدة ٣٥٨ عاماً، (٩٧٤ ـ ١٢٣٩هـ/ ١٥٦٦ ـ ١٩٢٤م)، وفي عهد هؤلاء توقفت حركة الفتوح، على الرغم من أن بعضهم قد مدّ رقعة

---

(١) بروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية: ص٤٧٢، ٤٧٣.
(٢) الشناوي: جـ١ ص٣٤٤.
(٣) حليم: تاريخ الدولة العثمانية العلية: ص٤٨.
(٤) بروكلمان: ص٤٧٢.
(٥) المرجع نفسه.
(٦) المرجع نفسه.
(٧) جب وبوين: المجتمع الإسلامي والغرب: جـ١ ص٥٣. Lewis: pp22, 23.

الدولة إلى مساحات جديدة لكنها قليلة نسبياً، لكن قلّل من أهميتها الهزائم العسكرية المتلاحقة التي منيت بها القوات العثمانية وما نجم عنها من انسحابات من الأقاليم التي كانت تسيطر عليها الدولة، وقد شهد سلاطين المرحلة الثانية اضمحلال الدولة وتدهورها وسقوطها.

والواقع أن أسباب هذا التراجع، خلال المرحلة الثانية، مردُّه إلى عوامل عدة، أهمها:

١ ـ إن سلاطين هذه المرحلة عاصروا التوسع الاستعماري في أشد مراحله، إذ عندما دخلت الدولة العثمانية في دور الاضمحلال، ووضح للدول الأوروبية أن الجيوش العثمانية باتت عاجزة عن الصمود في وجه الهجوم الاستعماري؛ بدأت الأقاليم العثمانية في آسيا وإفريقيا، وبخاصة العربية منها، تتعرض للغزو الأوروبي النصراني الاستعماري، كما تعرضت لهذا الغزو أقاليم إسلامية غير عربية، وكانت فرنسا أسبق الدول الأوروبية في الزحف والسيطرة على الأقاليم العربية، فاحتلت الجزائر في عام (١٢٤٥هـ/ ١٨٣٠م)، وتبعتها إنكلترا فاحتلت مصر في عام (١٢٩٩هـ/ ١٨٨٢م).

٢ ـ لم يفكر هؤلاء السلاطين في تطوير أنظمة الدولة تطويراً حقيقاً، بما يتماشى مع الأوضاع الجديدة التي طرأت على الحياة في أوروبا الغربية، وقنع بعضهم بإصدار فرمانات للإصلاح مكتفين بالناحية الشكلية منها من دون النواحي التطبيقية الفعلية.

٣ ـ عدم إعداد الأمراء لتسلم دفة الحكم، فكان الأمير يرى نفسه سلطاناً بين ليلة وضحاها.

٤ ـ التبذير الناشئ عن إسرافهم في النفقات على القصور والأفراح وشؤونهم الخاصة، من دون رقيب أو حسيب، من ذلك على سبيل المثال نفقات السلطان محمد الثالث على حفلات أقامها بمناسبة ختان نجله، وقد ظلت قائمة مدة شهرين في العاصمة حتى أثقلت كاهل ميزانية الدولة، هذا فضلاً عن مخصَّصات السلاطين في ميزانية الدولة التي كانت تبلغ رقماً عالياً لا يتناسب مع الضائقة المالية التي كانت تتفاقم[١].

٥ ـ ضعف شخصية هؤلاء السلاطين نتيجة انكباب فريق منهم على الملذات، ووقوع بعضهم تحت تأثير النساء، فتركوا مسائل الدولة العليا في أيدي الوزراء الذين

---

(١) راجع، فيما يتعلق بتبذير السلاطين وإسرافهم: بيهم: جـ٢ ص٢٤ ـ ٣٠، حيث يورد جدولاً يبين فيه نفقات السلطان محمد الرابع.

لم يصل بعضهم إلى مناصبهم عن جدارة، وبالتالي لم يعد لهؤلاء السلاطين من الأمر شيء في تصريف أمور الدولة.

ويبدو أن من أسباب ضعف شخصية أولئك السلاطين الأسلوب الذي اتبع منذ أواخر القرن السادس عشر في تنشئة الأمراء العثمانيين، فقد حُدِّدت إقامة كل أمير داخل القصر، في مقصورة أُطلق عليها اسم القفص، وأُحيط بعدد من الجواري والخصيان وحُرِّم عليه الاتصال بالعالم الخارجي، فكان في جهل تام بما يجري في الدولة، ودمَّرت هذه العزلة حياته وأصابته بانهيار الأعصاب وبميل مبكر للنساء[١].

وقد طُبِّق هذا النظام على الأمراء الذين اختيروا لتولي العرش، فكان الأمير ولي العهد يخرج من القفص مُحطَّم الأعصاب ضعيف التفكير[٢]، يريد أن يعوِّض حياة العزلة بحياة أكثر تحرراً يتمتع فيها بمباهج الحياة.

أما اختصاصه كسلطان فلا يكاد يعرف عنه شيئاً، من هنا كان انصرافه عن ممارسة شؤون الدولة، وسهولة التأثير عليه من جانب والدته أو أخته أو القادينات[٣] لاتخاذ قرارات معينة، وكان مطمح كل واحدة منهن أن تستأثر بالنفوذ الأعلى والأقوى.

والحقيقة أن هؤلاء السلاطين كانوا ضحية نظام فاسد استحدثه الآباء حرصاً منهم على إبعاد دسائس الأبناء عنهم، والمحافظة على مراكزهم حيث كان العرش هدف الجميع[٤].

٦ ـ تولي بعض السلاطين العرش في سن مبكرة جداً، تراوحت أعمارهم بين سن السابعة وسن الرابعة عشرة، فقد ارتقى السلطانان أحمد الأول وعثمان الثاني العرش وكل منهما في سن الرابعة عشرة والثالثة عشرة، وتولى السلطان مراد الرابع العرش وهو في سن الحادية عشرة، والسلطان محمد الرابع في سن السابعة[٥].

٧ ـ انصرف معظم سلاطين المرحلة الثانية عن ممارسة شؤون الحكم، فكانوا لا

---

(١) جب وبوين: جـ١ ص٥٥.

(٢) يعطي محمد جميل بيهم مثلاً حياً، إذ شاهد بنفسه تصرفات الأمير سليم، ولي عهد السلطان عبد الحميد الثاني، الارتباكية، وعزاها إلى الحجر الطويل الذي قضى فيه هذا الأمير حياته. راجع فلسفة التاريخ العثماني: جـ٢ ص٢١.

(٣) القادينات: جمع قادين، والقادين: الجارية التي يعتقها السلطان بعد أن يتزوجها، فيرفعها مكاناً علياً، ويتغيّر وضعها الاجتماعي ومركزها القانوني من مجرد جارية ملك يمين إلى سيدة يطلق عليها قادين: أي السيدة ذات المركز الاجتماعي المتميز، والجدير بالذكر أن السلطان كان يحتفظ بأربع قادينات.

(٤) جب وبوين: جـ١ ص٥٤.

(٥) حليم: ص١١٣، ١٢٠، ١٢٦، ١٤١.

يخرجون مع الجيش إلى القتال باستثناء ثلاثة، هم محمد الثالث وعثمان الثاني ومراد الرابع، فنتج عن ذلك أن بدأ الفساد يدب في جسم الجيش الإنكشاري، لأن قيادة السلطان للجيش كانت ذا أثر بالغ في تقرير المصير[1]، كما تخلَّف هؤلاء السلاطين عن حضور جلسات الديوان الهمايوني، وتكاسلوا عن مراقبة أعماله وسماع مناقشاته، فكانوا لا يبرحون القصر، وطابت لهم الإقامة في أجنحة النساء التماساً للمتعة، وأسرفوا في تناول الخمور، وارتكبوا الموبقات مستغلين العزلة التي وجدوا أنفسهم فيها حتى أصبحوا بمنأى عن معرفة الحقائق في شؤون الحكم، وبخاصة أن الحاشية كانت تتعمَّد أن لا يصل إلى مسامعهم غير ما تشاء. إنهم سلاطين لا يراهم أحد من رعاياهم، ولا يعلمون شيئاً عن تسيير أمور الدولة، ولا عن تصرفات حكام الولايات، وكان الانغماس في الشهوات مع القادينات وفتيات الغرف من الجواري هو شغلهم الشاغل[2].

نتيجة لذلك، كان بعض هؤلاء السلاطين يتعرضون للعزل نتيجة تمرد عسكري أو فتوى صادرة عن شيخ الإسلام بعدم صلاحيتهم للاستمرار في الحكم، وكان عزلهم يقترن عادة بقتلهم، إلا أن اثنين منهم أثارا بتصرفاتهما روح المقاومة، وكان مصيرهما نذيراً بحدوث تغيرات مستقبلية، حدثت فعلاً في المسالك الإدارية والاجتماعية والسياسية والعسكرية. فقد خُلع السلطان عثمان الثاني ثم قُتل في عام (١٠٣٢هـ/ ١٦٢٣م)، لأنه فكَّر في القضاء على الإنكشارية، وأُرغم السلطان أحمد الثالث على التنازل عن العرش في عام (١١٤٣هـ/ ١٧٣٠م)، نتيجة لما يمكن أن يوصف بأنه ثورة اجتماعية أذكاها إمعان بلاطه في البذخ، وزاد في كراهية رعاياه له تأثر بلاطه بالحضارة الأوروبية[3].

والحقيقة أن مركز السلطنة اهتز في تلك المرحلة من حكم سلاطين الحقبة الثانية، في نظر الجيش وموظفي الدولة وسائر الهيئات الشعبية بالإضافة إلى العالم الخارجي، وقد بلغ من سلبية هؤلاء السلاطين أن اتصالات السلطان بالصدر الأعظم كانت تتم عن طريق أحد العبيد الخصيان.

عادة قتل الأمراء أولاد السلاطين

لم تشهد الدولة العثمانية، خلال مدة حكم السلاطين العشرة الأوائل، وجود قانون ينظم وراثة العرش، ما جعل أبناء السلاطين وإخوتهم يتنازعون هذا الأمر فيما

---

(١) بيهم: جـ٢ ص٢٢، ٢٣. (٢) المرجع نفسه.

(٣) جب وبوين: جـ١ ص٥٧.

بينهم، والواقع أنه كان للسلطان الحق في اختيار من يخلفه من بين أبنائه من دون أن يتقيد باختيار الابن الأكبر[١].

وكان حق السلاطين في اختيار من يخلفهم هو الباب الذي نفذت منه المؤامرات لإبعاد أمير عن العرش وتولية آخر، وكانت هذه المؤامرات تأتي غالباً من زوجات السلاطين، وكان كل ابن يرى أنه أحق من غيره في ارتقاء العرش بعد وفاة أبيه، ويعتقد أن تمسكه بهذا الحق سينجيه من قتل مُحقَّق، بمعنى أن حياته متوقفة على اعتلائه العرش، فازداد كل منهم التمسك بما اعتقده حقاً.

وجرت عادة السلاطين، وبخاصة في أوائل عصر الدولة، أن السلطان الذي يرتقي العرش يعمد إلى قتل جميع منافسيه، واتسع نطاق هذا الصراع العائلي، وازدادت حدته، وشمل الذكور من الأسرة الحاكمة حتى الذين لم يتطلعوا إلى العرش، واتصف تاريخ الدولة العثمانية بما أطلق عليه «حمامات الدم»[٢].

وعمد السلاطين الأوائل، شأنهم شأن من سبقهم من الحكام الأتراك الآخرين، وبخاصة السلاجقة، إلى تعيين أبنائهم حكاماً على بعض الولايات، وكان يصحب الأمير إلى مقر منصبه وزير يكون ساعده الأيمن، يسترشد بآرائه، وحاشية تلتف حوله، وقوة عسكرية لحمايته والمحافظة على الأمن. ويبدو أن الهدف من هذا الإجراء كان صرف أطماع الأمراء في العرش، أو على الأقل تخفيف حدة أطماعهم، ولكن بدلاً من أن يؤدي هذا الإجراء إلى إشباع نهم هؤلاء نجده يشجِّعهم على التطلع إلى العرش، برفع راية الثورة حتى لم يعد السلاطين آمنين على حياتهم من خطط أبنائهم، بالإضافة إلى أطماع الإخوة وأبناء الأعمام[٣].

واعتاد السلاطين الأوائل بتأثير الزوجات[٤]، بشكل خاص، إلى اختيار أحد أبنائهم لوراثة العرش، فيُعَيَّن ولي العهد حاكماً على إقليم قريب من العاصمة، حتى إذا توفي السلطان أسرع إلى العاصمة وارتقى العرش، ومع ذلك لم يكن يسلم من منافسة إخوته وعدائهم له، ويدور، في هذه الحالة، صراع دموي بين الطرفين يحسمه في معظم الأحيان تدخل فرق الإنكشارية لمصلحة أحدهما لقاء امتياز ما[٥].

---

(١) الشناوي: جـ١ ص٣٤٦، ٣٤٧. يذكر محمد جميل بيهم في كتابه فلسفة التاريخ العثماني، الجزء الثاني، ص١٧: أن نظام الوراثة العثماني حتى عهد السلطان أحمد الأول (١٦٠٣ ـ ١٦١٧م) كان يقوم على أساس انتقال العرش من البكر إلى الأكبر فالأصغر من أبناء السلطان.

(٢) زيادة، محمد مصطفى: نهاية السلاطين المماليك في مصر: ص٢٢٧، ٢٢٨.

(٣) الشناوي: جـ١ ص٣٤٧، ٣٤٨. جب وبوين: جـ١ ص٥٤.

(٤) كان لتعدد الزوجات دور كبير في إذكاء الشعور بتنافر الأسرة الحاكمة.

(٥) الشناوي: جـ١ ص٣٤٨.

والراجح أن عمليات قتل الإخوة لم تُمارس بصفة قانونية إلا منذ عهد السلطان محمد الثاني الفاتح، فقد أصدر هذا السلطان قانوناً خوَّل بمقتضاه السلطان الجديد الذي يتولى العرش أن يباشر عمليات قتل إخوته تأميناً لسلامة الدولة وأمنها القومي[1].

ولعل أبرز سلاطين آل عثمان، الذين عمدوا إلى تنفيذ بنود هذا القانون، السلطان محمد الثالث، (١٠٠٣ ـ ١٠١٢هـ/ ١٥٩٥ ـ ١٦٠٣م)، الذي أمر بقتل جميع إخوته، وكان عددهم تسعة عشر أميراً، لا لشيء إلا ليطمئن على العرش[2].

ومن التبريرات التي تذرَّع بها السلاطين، أن التضحية بأمير أو بعدد من الأمراء لا يُعدُّ شيئاً مذكوراً، بالمقارنة مع تعريض أمن الدولة الداخلي والخارجي للخطر ما قد ينجم عنه ضياع جزء من ممتلكاتها، وسبَّبت هذه العملية الضرر للدولة بفعل أنها أدَّت إلى صراع دموي حرمها من وجود طبقة من الأمراء يلتفون حول العرش.

ومنذ بداية القرن الرابع عشر إلى بداية القرن السابع عشر، انتقلت السلطنة من الأب إلى الابن، ولكن حين توفي السلطان أحمد الأول، (١٠١٢ ـ ١٠٢٦هـ/١٦٠٣ ـ ١٦١٧م)، لم يكن أحد من أبنائه قد بلغ سن الرشد بعد، ولم يكن أي قاصر قد تولى الحكم من قبل، لهذا أقدم هذا السلطان قبل وفاته على إصدار قانون يقضي بتولية العرش إخوة السلطان بدلاً من أبنائه، وقدَّم بالتالي أخاه مصطفى، لأنه بلغ سن الرشد، على الرغم من كونه مجنوناً[3].

وفي بداية القرن السابع عشر، صدر قانون آخر نظَّم وراثة العرش، حيث استبدلت عملية القتل بتحديد إقامة أمراء الأسرة الحاكمة في مقصورة داخل القصر، وينص هذا القانون على وجوب انتقال العرش حين يخلو إلى أكبر الأحياء الذكور من آل عثمان، ممن قضى جزءاً من حياته في العزلة، وقد أدّى هذا، خلال القرن ونصف القرن التاليين، إلى اعتلاء العرش الإخوة والأعمام وأولادهم الذين كانوا محبوسين في أقفاصهم، والاستثناء الوحيد لهذه الحالة تولِّي محمد الرابع العرش، في عام (١٠٥٨هـ/١٦٤٨م)، خلفاً لوالده إبراهيم وهو في سن السابعة، لأنه كان الأمير العثماني الوحيد الباقي على قيد الحياة[4].

وعلى الرغم من ذلك، فقد ظل التنافس قائماً على العرش الذي كانت تتقاذفه أمواج الأهواء، ولم تتوقف عادة القتل دفعة واحدة بعد صدور القانون، بل كانت

---

(١) جب وبوين: جـ١ ص٥٤. كلو، أندري: سليمان القانوني، ملحق عدد ٤: ص٤٤٨، ٤٤٩.

(٢) بيهم: جـ٢ ص١٦.

(٣) جب وبوين: جـ١ ص٥٥.

(٤) المرجع نفسه: ص٥٥، ٥٦.

تخفتْ تدريجياً إلى أن زالت نهائياً في أواسط القرن السابع عشر، في أيام السلطان إبراهيم الأول[1].

لقد أضعفت عادة قتل السلاطين لإخوتهم، بالإضافة إلى عدم تنظيم وراثة العرش، الدولة العثمانية وحرمتها من مواهب ضرورية لاستمرار نموها وتجنُّب تسرب الضعف إلى جسمها.

الصدور العظام

عرف العثمانيون منصب الوزير الذي كان يُلَقَّب، في بداية عهد الدولة، بلقب البروانة، وهو لقب فارسي أخذوه عن سلاجقة الروم، ومعنى هذا المصطلح حاجب أو قائد أو مفتش أو صاحب براءة أو شهادة ملكية، وأول ما خُلِع على قائد عسكري[2].

أما عن صلاحياته فكانت تفويضية، أي أنه كان وزير تفويض بفعل انشغال السلاطين العثمانيين الأوائل بالفتوح، فتركوا للبروانة سلطات متعددة وواسعة مارسها نيابة عنهم، وكان يشار إليه بوصفه الممثل المطلق للسلطان، يستثنى من هذا الحكم العام وزراء ثلاثة سلاطين هم محمد الفاتح وسليم الأول وسليمان الأول القانوني، الذين استطاعوا أن يجمعوا بين القيام بأعباء الحكم وقيادة الجيوش، ومن ثم كان الوزير في عهدهم هو وزير تنفيذ، وظل الأمر على هذه الصفة حتى السنوات الأخيرة من حكم السلطان سليمان الأول القانوني عندما تزوج روكسلانة الروسية وأحبها حباً جماً، فانزوى عن الحياة العامة، وبرز وزيره الأول وغدا وزير تفويض، ومنذ ذلك الوقت، وطوال حكم سلاطين المرحلة الثانية، إلا في حالات نادرة، كان الوزراء وزراء تفويض[3].

وعندما اتسعت رقعة الدولة ازدادت أهمية منصب الوزير، وتنوَّعت اختصاصاته، فسيطر على دوائر الحكومة، ولم يعد يسمى بروانة بسبب التميز الذي ارتبط بالوزارة كرتبة[4]، وأُنشئ منصب الوزير الأول، أو الصدر الأعظم، بعد أن كان العثمانيون قد خلعوا لقب وزير على أشخاص عدة في الوقت نفسه، وهم عادة حكام الولايات الكبرى وضباط كبار[5].

كان يشغل منصب الوزير الأول حتى فتح القسطنطينية مسلمون أحرار، ثم رأى

---

(١) بيهم: جـ٢ ص١٧.

(٢) Encyclopedia of Islam: IV p1136.

(٣) الشناوي: جـ١ ص٣٥٨، ٣٥٩.

(٤) جب وبوين: جـ١ ص١٥٦.

(٥) المرجع نفسه: ص١٦٣. الشناوي: جـ١ ص٣٥٩.

السلطان محمد الفاتح أن التعيين في هذا المنصب يجب أن يقتصر على العبيد، بعد أن خشي من النفوذ الواسع الذي بلغته أسرة جندرلي، التي تولى أفراد منها هذا المنصب من وقت لآخر ولمدة أربعة أجيال، كما شك في قيام تواطؤ بين وزيره خليل باشا جندرلي والبلاط البيزنطي، فاتهمه بالخيانة، وأعدمه في السنة نفسها التي تم فيها فتح القسطنطينية، يضاف إلى ذلك، أن تعيين مسلم حر في منصب رئيسي في نظام الحكم، كان يُعدُّ أمراً شاذاً، بعد إنشاء خدمة القصور السلطانية والجيش اللذين يقومان على العبيد[1].

واستحدث السلطان المذكور نظام وزراء القبة، وهم وزراء يخضعون للصدر الأعظم، ويجلسون إلى جانبه تحت سقف واحد أو قبة واحدة، وكان الهدف من ذلك هو الحد من سلطات الصدر الأعظم، وقد أضحى وزراء القبة، بمضي الزمن، عنصراً قوياً من عناصر المؤامرات. إنهم حاولوا أن يزيدوا، من خلال محاولاتهم، توسيع سلطاتهم عن طريق الدسائس والمؤامرات، وزعزعة سلطة الصدر الأعظم، وهدَّدوا أمن الدولة في بعض الأحيان بأخطار جسيمة، وقد أُلغي نظام وزراء القبة في أوائل القرن الثامن عشر على عهد السلطان أحمد الثالث، (١١١٥ ـ ١١٤٣هـ/ ١٧٠٣ ـ ١٧٣٠م)[2].

ورُفع الصدر الأعظم، منذ عهد السلطان محمد الفاتح، مقاماً علياً في الدوله العثمانية، وحصل فيما بعد على امتياز حمل الخاتم السلطاني رمزاً لثقة السلاطين الكبيرة فيه، إذ كان يوقِّع بهذا الخاتم على الفرمانات السلطانية، وله حق التقدم على جميع موظفي الدولة. إنه نائب السلطان ووصي فعلي على الدولة، يتمتع بصلاحيات مطلقة، وامتدت سلطاته إلى الإدارة المركزية وإلى إدارة الولايات، فهو رئيس الديوان ويهيمن على شؤون الجيش، ويقود المعارك الحربية حين تدعو الضرورة، ويرأس المحكمة العليا، ويقوم بجولات في العاصمة يتفقد أسواقها[3]، إلا أنه لم يكن لديه أية سلطة مباشرة على الهيئة الإسلامية ولا على خدم القصور السلطانية[4].

كان منصب الصدارة العظمى يُسند، في بداية عهد الدولة، إلى الوزراء، الذين يثبتون جدارتهم وكفاءتهم القيادية والإدارية، ممن تدرَّجوا في المناصب الحكومية، إلا أن السلطان سليمان الأول خرق هذه القاعدة، عندما عيَّن إبراهيم آغا في منصب الصدارة العظمى، وهو رئيس غرفته الخاصة، وحذا خلفاؤه حذوه في تنصيب من يشاؤون من الرجال في هذا المنصب، حتى الذين لا خبرة لهم[5].

---

(١) D'ohsson: VII p152.
(٢) الشناوي: جـ١ ص٣٧٠، ٣٧١.
(٣) D'ohsson: VII p156.
(٤) جب ويوين: جـ١ ص١٥٩.
(٥) جودت: جـ١ ص١٠٣.

وزوَّج بعض السلاطين الصدور العظام من بناتهم أو شقيقاتهم، وفي هذه الحالة كان يلحق باسم الصدر الأعظم لقب «داماد» وهي كلمة تركية بمعنى الصهر[1].

وعلى الرغم من هذه الصلاحيات، وتلك المظاهر، فقد كان الصدر الأعظم تحت رحمة مؤامرات ودسائس زوجات السلاطين والخصيان في القصور السلطانية، وحياته مرتبطة، إلى حد ما، برضا السلطان أو غضبه، كما حصل للصدر الأعظم إبراهيم باشا، إذ اتُّهِمَ بأنه طامع في عرش المجر، ويرنو ببصره لاعتلاء العرش العثماني، معتمداً على المصاهرة التي تربطه بالأسرة الحاكمة، وكانت النتيجة أن اغتيل، في (١١ رمضان ٩٤٢هـ/ ٥ آذار ١٥٣٦م)، بأمر من السلطان سليمان الأول[2].

تعاقب على منصب الصدارة العظمى المدنيون والعسكريون ممن تفاوتت مقدرتهم القيادية، فقد حفل تاريخ الدولة العثمانية بعدد من الصدور العظام كانوا على حظ موفور من الكفاءة والإخلاص والنزاهة، نهض بعضهم بالدولة، وأنقذها البعض الآخر من الانهيار في أواخر القرن السابع عشر وبعده، وقد برزت أسرة كوبرولي، التي أنجبت عدداً من الصدور العظام أدوا دوراً بارزاً في نهوض الدولة، والمحافظة عليها من الانهيار، ونذكر مصطفى باشا البيرقدار الذي كان «كوميض برق في ظلام دامس».

ولئن حفل تاريخ الدولة العثمانية بهذا الضرب من الصدور العظام، فقد عرف أيضاً عدداً آخر، شكَّلوا الغالبية العظمى[3]، كانوا إما جهلة، وإما وصلوا إلى منصب الصدارة العظمى بطرق ملتوية غير شريفة، ومنهم من بدأ حياته كخادم في القصور السلطانية، أو مربٍّ للسلطان، أو بستاني، أو حطّابٍ في القصور السلطانية[4]، وحامت الشبهات حول عدد منهم من حيث عدم النزاهة، استغلوا نفوذ وصلاحيات هذا المنصب الكبير، وتفنَّنوا في ابتداع وسائل الكسب غير المشروع ابتغاء الغنى.

ونذكر على سبيل المثال صوقللي محمد باشا، الذي شغل منصب الصدارة العظمى في أواخر عهد السلطان سليمان الأول القانوني، وظل في هذا المنصب مدة تراوحت بين ثلاثة عشر وخمسة عشر عاماً حتى قُتِل، في عام (٩٨٧هـ/ ١٥٧٩م)،

---

(١) دائرة المعارف الإسلامية: جـ٩ ص١١٠، ١١١.

(٢) المرجع نفسه: جـ١ ص٤٦، ٤٧.

(٣) بيهم: جـ٢ ص٣١.

(٤) وضع محمد بيهم جدولاً يبين أسماء الصدور العظام ممن خدموا في القصور السلطانية قبل توليهم منصب الصدارة العظمى، راجع فلسفة التاريخ العثماني: جـ٢ ص٣٤، ٣٥.

على عهد السلطان مراد الثالث، فعلى الرغم من أنه كان موضع الاحترام في الدولة، صادقاً مع نفسه، فقد وُصِف بأنه كان بخيلاً قَبِل الهدايا العظيمة التي زادت من دخله وجعلته وافر الثراء، فرض على حكام الولايات أن يعيدوا شراء مناصبهم كل عام، بعد أن كانت عملية الشراء تتم مرة واحدة عند التعيين لأول مرة في المنصب، وكانت عملية التجديد تقترن بتقديم الهدايا من قبل الولاة إلى الصدر الأعظم، أما إذا توفي الوالي، شاغل منصب حاكم الولاية، فإن صوقللي يعين خلفاً له من يدفع أعلى ثمن للوظيفة[1]، كما يؤخذ عليه محاباة أقربائه وأبناء بلده الذين استقدمهم من البوسنة.

أما في مجال العلاقات الخارجية، فقد حصل صوقللي محمد باشا على رشوة من البندقية لشراء صلح، في غير مصلحة الدولة، بلغت قيمتها خمس عشرة ألف دوكا[2].

هذا ولم يكن بعض الصدور العظام فوق مستوى الشبهات، فقد تردَّد أن الصدر الأعظم بلطه جي محمد باشا[3]، على عهد السلطان أحمد الثالث، تقاضى رشوة من بطرس الأكبر حين حاصرته الجيوش العثمانية على نهر بروت، واضطرته إلى طلب الصلح، فاستجاب الصدر الأعظم وعقد معه صلح بروت أو فالكزن، واتضح فيما بعد أنه كان باستطاعة هذا الصدر الأعظم أن يُجبر القيصر على قبول جميع مطالب الدولة العثمانية نظراً لحرج موقفه العسكري، ومن ثَمَّ قامت الشبهات حول بلطه جي محمد باشا بأن القيصرة كاترين الأولى، التي كانت ترافق بطرس الأكبر، تخلت عن جميع حليها ومجوهراتها، وأوعزت إلى القيصر الروسي أن يقدمها إليه، وقد ضعف أمام هذا الإغراء، وأصدر أوامره برفع الحصار عن الجيش الروسي، فسَلِمَ الروس وعاهلهم وعاهلتهم من أسر لو تم لغيَّر كثيراً من الأحداث التاريخية بين الدولة العثمانية وروسيا[4].

وساعد على إضعاف منصب الصدارة العظمى التغيير السريع في الرجال الذي كان سمة بارزة في بعض مراحل التاريخ العثماني. ففي أثناء حكم السلطان مراد الثالث، (٩٨٢ ـ ١٠٠٣هـ/ ١٥٧٤ ـ ١٥٩٥م) تعاقب على هذا المنصب، بعد اغتيال صوقللي محمد باشا في عام (٩٨٧هـ/ ١٥٧٩م)، تسعة صدور عظام في المدة المتبقية من عهد

---

(١) بروكلمان: ص٤٧٥. دائرة المعارف الإسلامية: جـ١٤ ص٣٨٥.
(٢) بروكلمان: ص٤٨٥.
(٣) كان حطاباً في القصور السلطانية قبل أن يلي منصب الصدارة العظمى.
(٤) بيهم: جـ٢ ص٣٦. دائرة المعارف الإسلامية: جـ١ ص٤٥١.

السلطان المذكور، وهي ستة عشر عاماً، ولم تشغل شخصية قوية هذا المنصب بعد ذلك إلا بعد مضي قرن من الزمان، بتعيين محمد كوبرولي باشا.

هذا، وقد تعاقب على منصب الصدارة العظمى، في المرحلة الثانية من حكم السلطان مصطفى الأول، (١٠٣١ ـ ١٠٣٢هـ/ ١٦٢٢ ـ ١٦٢٣م)، ستة صدور عظام، مع أن حكمه في هذه المرحلة الثانية لم يزد على خمسة عشر شهراً، أي بمعدل شهرين ونصف لكل صدر أعظم[١].

كان معظم الصدور العظام الذين تعاقبوا على منصب الصدارة العظمى ضعاف الشخصية، ويتم تعيينهم وعزلهم وفقاً لرغبات سيدات القصر اللواتي كنَّ يتدخلن تدخلاً مباشراً أو غير مباشر لدى السلطان، لذلك كان الواحد منهم أداة طيعة في أيدي هؤلاء، فيرتكب أعمالاً غير قانونية، وأحياناً غير شريفة لاسترضائهن، كما يصبح هدفه خدمة أقربائه وأصدقائه من أهل بلده، فيسند إليهم الوظائف على حساب أصحاب الجدارة والاستحقاق[٢].

وكان يُراعى في اختيار الصدور العظام، في تلك المرحلة من القرن السادس عشر والنصف الأول من القرن السابع عشر، اعتبارات عدة، تتعارض مع المصالح العليا للدولة، من بينها ضعف الشخصية، مصاهرته للسلطان الحاكم، كبره في السن وجهله بإدارة الدولة، حتى غدت هذه الدولة تجمع المتناقضات، سلطان يتبوأ العرش وهو صغير السن، وصدر أعظم يتقلد منصب الصدارة العظمى وهو في سن متأخرة جداً، وفي جهل تام، والإثنان لا يصلحان لإدارة الدولة المتوسعة والممتدة الأطراف.

وكان بعض الصدور العظام موضع سخط الناس عليهم، مثل الصدر الأعظم داماد إبراهيم باشا، الذي تولى منصب الصدارة العظمى على عهد السلطان أحمد الثالث، وهوى عن منصبه إثر فتنة قام بها الشعب في (ربيع الأول ١١٤٣هـ/ أيلول ١٧٣٠م)، وشُنق بعد ذلك[٣].

وعلى شاكلة الصدور العظام كان الوزراء، فقد وُجد بينهم المخلصون والخونة والمخنَّثون والمرتشون، ما كان له أثر في هدم الدولة من الداخل.

---

(١) أعيد السلطان مصطفى الأول إلى الحكم على إثر عزل السلطان عثمان الثاني في العشرين من شهر أيار عام ١٦٢٢م، وخُلع في الحادي عشر من شهر أيلول عام ١٦٢٣م. محمد فريد بك: ص٢٧٨، ٢٧٩.

(٢) بيهم: جـ٢ ص٣٧.

(٣) دائرة المعارف الإسلامية: جـ١ ص٥٠.

نساء القصور[1]

أخذ سلاطين الدولة العثمانية بنظام نساء القصور، فكانت تُخصَّص لهن أجنحة في القصر، وتتضمن مجموعة نساء القصر من والدة السلطان الحاكم، وزوجاته، ثم بناته وأولاده الصغار، ثم فئات من الجواري كن يعشن في القصر، ويشغل بعضهن وظائف كبرى أو صغرى فيه[2].

كانت منطقة نساء القصر محاطة بأسوار عالية، تقوم عليها حراسة مُشدَّدة، وتُعدُّ منطقة محرمة لا يُسمح لأحد بدخولها أو الاقتراب منها أو النظر إلى ساكناتها إلا للسلطان والخصيان، كما لا يُسمح لأية سيدة، ابتداء من زوجات السلطان حتى الخادمات، بالخروج من القصر إلا في حالات نادرة جداً[3]، وكان للسلطان مقصورة وسط أجنحة النساء[4].

وقد تركت هذه الحياة الخاصة والشخصية للسلطان ونساء القصور بصمات قوية على مصير الدولة، كما كان للسلاطين مواقف معينة من تعدد الزوجات والإنجاب من الجواري والزواج من الكتابيات.

واتبع السلاطين مبدأ تعدد الزوجات، كما جاء به الإسلام، فتزوجوا من أميرات حرائر مسلمات أو نصرانيات بعقود زواج شرعية، وقد نفَّذ هذا النهج السلاطين السبعة الأوائل، ابتداء من عثمان الأول وانتهاء بالسلطان محمد الفاتح، والجدير بالذكر أن الزواج من كتابيات كانت له دوافع سياسية وعسكرية[5].

لكن حدث، بعد ذلك، أن نبذ السلاطين، بعد محمد الفاتح، نبذاً تاماً الزواج من الحرائر بعقود زواج شرعية، وانصرفوا إلى الجواري الحسان اللاتي حفل بهن القصر السلطاني، كما أنهم لم يقيموا العدل بينهن، فكان هناك تمييز بين الزوجة التي تلد ولداً، والزوجة التي تلد بنتاً، وتظفر السيدة التي تنجب ابناً برعاية أفضل لأن ابنها سيكون ولياً للعهد[6].

---

(١) لعلّ أفضل ما كتب عن نساء القصور ما دوّنه دوسون في كتابه عن الدولة العثمانية ـ المجلد السابع صفحة ٦٣ وما بعدها ـ وقد استقى هذا المؤرخ معلوماته من بعض زوجات السلاطين ممن غادرن القصر بعد وفاة أزواجهن، كما اتصل بالفتيات اللائي سبقت لهن الإقامة في القصر، وقد اعتمد معظم المؤرخين على ما كتبه هذا المؤرخ.

(٢) جب وبوين: جا ص١٠٦. (٣) باتريك: ص٤٥.

(٤) جب وبوين: جا ص١١٠.

(٥) راجع، فيما يتعلق بالدوافع السياسية والعسكرية من وراء زواج السلاطين من الكتابيات الأجنبيات: الشناوي: جا ص٥٧٢ ـ ٥٧٦.

(٦) جب وبوين: جا ص١٠٧.

نتج عن زواج السلاطين بالجواري، أن احتفظ هؤلاء بأربع فقط بعد الإنجاب، في حين احتفظوا بسائر الجواري، وقد حرص كل سلطان على أن يرفع الجواري الأربع مكاناً علياً بعد إعتاقهن، فتغير وضع كل منهن الاجتماعي، ومركزها القانوني من مجرد جارية ملك يمين، إلى سيدة يُطلق عليها قادين[1]، وكانت القادينات يلقين معاملة شبيهة بالمعاملة التي تلقاها السلطانات من حيث الاحترام.

هذا ونجم عن تعدد الزوجات والقادينات مشكلة خطيرة، انعكست آثارها سلباً على الدولة، ذلك أن تعددهن أدى إلى تعدد الأمهات، الذي أدى بدوره إلى إشاعة جو من الغيرة والحقد والتنافس بينهن، إذ كانت كل أم تسعى كي يكون ابنها ولياً للعهد ولو كان ترتيبه لا يؤهله لشغل هذا المنصب، ومن ثَمَّ كانت تحاك المؤامرات في القصر، ويشترك في تنفيذها الخصيان ورؤساؤهم، فضلاً عن الصدر الأعظم المتعاطف مع القادين بدافع مصلحة مشتركة بينهما، وتغدو القادين في هذه الحالة مركز قوة خطير في الدولة، إذ تجد لدى السلطان أُذناً صاغية، وتنتهي المؤامرات عادة بقتل ولي العهد الذي كان والده قد اختاره ليتولى العرش من بعده. كما أدّى هذا التعدد إلى وجود تنافر عنيف بين السلطان وأبنائه الذين أنجبهم من سيدة أخرى والذين حُرموا من وراثة العرش، وقد وصل هذا التنافس أحياناً إلى الصدام بين السلطان وهؤلاء الأبناء، ثم بين الإخوة، وبخاصة الإخوة غير الأشقاء.

وقامت سيدات القصر، من والدة السلطان وزوجاته، بدور خطير في توجيه السياسة العليا للدولة، ونجح بعضهن في الحصول حتى على حكومة الولايات التي كن يدرنها عن طريق مندوبين لم يكونوا يرونهن بطبيعة الحال، ووصل النفوذ النسائي في الشؤون العامة أوجه في عهد السلطان إبراهيم المجنون[2].

كانت السيدات تعمل على إشعال الحرب بين الدولة وأعدائها، كما كن يتدخلن في تعيين كبار الموظفين، وفي عزلهم أو قتلهم، وفي شؤون الجيش، ومرد هذه الظاهرة، التي تفشَّت بشكل واسع، منذ النصف الثاني من القرن السادس عشر والقرن التالي، يعود إلى سببين:

الأول: ضعف شخصيات السلاطين الذين حكموا خلال تلك المدة.

الثاني: كثرة عدد الصدور العظام الذين تعاقبوا على الحكم في أثناء هذه المدة أيضاً، وعدم كفاءتهم القيادية، باستثناء عدد قليل ممن تمتعوا بالمقدرة والكفاية، وقد تراجع في عهدهم نفوذ النساء السلطانات[3].

---

(١) جب وبوين: جـ١ ص١٠٦. (٢) المرجع نفسه: ص١١١.

(٣) الشناوي: جـ١ ص٥٩٨ ـ ٦٠٢.

ويُشكِّل السلطان سليمان الأول القانوني ظاهرة فريدة في هذا المجال، فعلى الرغم من أنه يُعدُّ من بين السلاطين الكبار الذين بلغت الدولة في عهودهم أوج قوتها وعظمتها ونفوذها السياسي في المحافل الدولية، إلا أنه كان على شاكلة سلاطين المرحلة الثانية من ناحية واحدة، هي خضوعه، في السنوات الأخيرة من عمره، لإحدى قادیناته خضوعاً يكاد يكون تاماً، وهي جارية روسية الأصل تدعى روكسلانة، وكانت ذات وجه باسم وعلى حظ موفور من الجمال، هام بحبها، وأنجب منها الأولاد، وأطلق عليها اسم خورَّم، أي الباسمة، وارتفعت مكانتها من جارية إلى قادين.

تُعدُّ روكسلانة من أبرز الأمثلة على استفحال نفوذ النساء السلطانات[1]، سيطرت على قلب السلطان وعقله، وأصبحت مستشاره الأول في شؤون الدولة، والسيدة الأولى في البلاط العثماني، واحتجب السلطان في قصره لأنه كان لا يطيق عنها بُعداً، وتخلى عن قيادة الحملات العسكرية.

أرادت روكسلانة أن يكون ابنها سليم ولياً للعهد، بدلاً من الأمير مصطفى، وهو الابن الأكبر للسلطان سليمان من زوجة أخرى شركسية، فدبَّرت مؤامرة محكمة لتحقيق أمنيتها، ونجحت في ذلك، وأقدم السلطان على قتل ابنه وولي عهده وعين سليمان ولياً للعهد، وكان من نتائج هذه المؤامرة البشعة:

- حرمان الدولة من سلطان قوي مرتقب هو الأمير مصطفى، وقد أجمع معاصروه على أنه كان يتمتع بكفاءات ممتازة.
- اندلاع حرب أهلية في الدولة نظراً لاحتقار الإنكشارية لسليم الثاني بفعل تصرفاته المشينة، وقيام الأمير بايزيد، ابن السلطان وحاكم إقليم قرمان، بثورة، وهو الذي أراد أن يستأثر بولاية العهد دون أخيه، وقام الأب بالتعاون مع ابنه سليم بمحاربة بايزيد، وكان جزاؤه أنه قُتِل مع أولاده الخمسة في عام (٩٦٨هـ/ ١٥٦١م).
- انتقال وراثة العرش ظلماً وغدراً إلى الأمير سليم الثاني عقب وفاة والده، وكانت حياته الخاصة تتصف بالرذائل، إلى جانب إسرافه في تناول الخمور على الرغم من إنجاز بعض الانتصارات في عهده[2].

كان تضاؤل نفوذ السلاطين والصدور العظام يسير سيراً عكسياً مع زيادة نفوذ النساء السلطانات.

ففي عهد السلطان مراد الثالث، (٩٨٢ ـ ١٠٠٣هـ/ ١٥٧٤ ـ ١٥٩٥م)، برزت أربع سيدات عُددن دعائم للدولة.

---

(١) راجع، فيما يتعلق بدسائس هذه السيدة: كلو، أندري: سليمان القانوني: ص٢٣٧ ـ ٢٤٣.

(٢) الشناوي: جا ص٦١٨ ـ ٦٢٠.

الأولى: والدة السلطان، وتسمى نوربانو، كانت مركز قوة خطير في الدولة.

الثانية: الزوجة الأولى للسلطان، واسمها صفيَّة، وهي بندقية الأصل من أسرة بافو، إذ بعد أن توصلت إلى مركز قوة خطير في الدولة، عملت على توجيه السياسة الخارجية على نحو يخدم مصالح وطنها الأول، وتردَّد أنها أرادت أن تكفِّر عن هذا الانحراف الخلقي والسياسي فتبنَّت مشروعات خيرية دينية إسلامية عدة.

الثالثة: أخت السلطان، وتسمى أسمات، وكانت متزوجة من الصدر الأعظم صوقللي محمد باشا.

الرابعة: سيدة عجوز، تسمى جانفيد خاتون، كانت القيِّمة على الجواري في القصور السلطانية(1).

كيف تعاملت أولئك النسوة مع بعضهن للاستئثار بمراكز القوى؟

الواقع أن الوالدة نوربانو، لجأت إلى سلاح خطير، لتدمر حياة القادينة صفية، زوجة السلطان، فأحاطت ابنها بعدد من الجواري الفاتنات، مستهدفة أن يخبو حب ابنها لزوجته، أو ينصرف عنها، فتبعدها بهذه الوسيلة عن مركز القوة لتستأثر هي به. أما السلطانة صفية فأرادت أن تستأثر بالنفوذ المطلق، وتسيطر على أجهزة الدولة لتوجه السياسة الخارجية في خدمة مصالح وطنها الأول، جمهورية البندقية، وتحمَّلت الدولة تعديات هذه الجمهورية إكراماً للسلطانة، ومنحتها المنح والامتيازات وتجدُّد المعاهدات(2).

والواضح أن نفود نساء القصر قد تجاوز كل حدٍّ، على عهد هذا السلطان، وانتقلت أنباء نفوذهن إلى الأجهزة الحكومية في الدول الأوروبية(3).

انعكست هذه الأوضاع على مركز الدولة في أوروبا، بوجه خاص، فقامت مناوشات على حدود النمسا، ونشبت الحرب مع المجر، وثارت ولايات الدانوب والبلقان، ولقي العثمانيون الهزائم، وانسحبوا من بعض المواقع المهمة، واستؤنفت الحرب مع الصفويين التي استمرت سنوات عدة، كثر خلالها تغيير القيادات العسكرية في الجيش العثماني، نتيجة استفحال نفوذ نساء القصر وتدخلهن في تعيينات المناصب العسكرية الكبرى.

ولما توفي السلطان مراد الثالث خلفه أكبر أولاده محمد الثالث، (١٠٠٣ ـ ١٠١٢هـ/ ١٥٩٥ ـ ١٦٠٣م)، وكانت والدته صفية لا تزال على قيد الحياة، وهي

---

(١) بيهم: جـ٢ ص٦٠. الشناوي: جـ١ ص٦٢٣ ـ ٦٢٦.

(٢) Lavisse et Rambaud: Histoire Générale du *Quatrième Siècle* à Nos Jours, V p846.

(٣) *Ibid.*

حريصة على استمرار ممارسة نفوذها الواسع في الدولة، فعمدت إلى تقديم الجواري لابنها لأنها كانت تعرف نقطة الضعف فيه، وهي شغفه بالفاتنات، وأنه جاء على شاكلة والده، فعملت على إشعال الغريزة الجنسية عنده ونجحت في مخططها، إذ انصرف الابن للنساء تاركاً لوالدته تصريف شؤون الدولة، واستمرت هذه السيدة تتبوأ مركز القوة، وتسيطر على مقدرات الدولة حتى إذا توفي ابنها وخلفه ابنه أحمد الأول، (١٠١٢ ـ ١٠٢٦هـ/ ١٦٠٣ ـ ١٦١٧م) عمد إلى تجريد جدته من نفوذها[١].

واستمر نفوذ النساء قوياً في عهد السلطان إبراهيم الأول المعتوه، (١٠٥٠ ـ ١٠٥٨هـ/ ١٦٤٠ ـ ١٦٤٨م)، وقد فاق هذا السلطان في القسوة والفجور والانحلال الخلقي السلطان مراد الثالث، وقامت والدته السلطانة كوزم بدور كبير في دفعه في هذا الطريق، وتفرَّغ السلطان للنساء تاركاً تصريف شؤون الدولة بيد والدته والقادينات حتى بلغن الأوج في مراكز القوى في الدولة، وقد زينت له والدته قتل الصدر الأعظم قره مصطفى باشا، في عام (١٠٥٣هـ/١٦٤٣م)، لمجرد أنها كانت تكرهه، كما قُتِل يوسف باشا، قائد حملة جزيرة كريت، بناء على طلبها بحجة أنه لم يقدم للسلطان ووالدته نصيبهما من غنائم الحرب[٢].

ومضى هذا السلطان يقتل الصدور العظام، الواحد بعد الآخر، فأمر بقتل صالح باشا في عام (١٠٥٧هـ/ ١٦٤٧م). ومن جهة أخرى أدرك الصدر الأعظم محمد زادة باشا أنه يشعر باستحالة ممارسة صلاحياته أمام رغبات مجموعة من الجواري لأنهن لا يفكرن إلا بأنفسهن، وأن الدولة على وشك الانهيار.

انعكست هذه الأوضاع على مركز الدولة، فهاجم القوزاق سواحل البحر الأسود، وأغارت البندقية على البوسنة ودلماسيا وجزر البيلوبونيز، وازداد الموقف الداخلي تدهوراً[٣]، إذ استمر السلطان في مجونه، وغدا ألعوبة في أيدي محظياته.

وقامت ثورة أدَّت إلى عزل السلطان إبراهيم الأول المعتوه، ونودي بابنه محمد الرابع سلطاناً، (١٠٥٨ ـ ١٠٩٨هـ/ ١٦٤٨ ـ ١٦٨٧م)، وكان لا يزال صغيراً، له من العمر سبع سنوات[٤]، وكان من الطبيعي، نظراً لصغر سنه، أن يشتد الصراع بين النساء السلطانات على مركز القوة، وتنافست سيدتان للاستئثار بالنفوذ الأعلى هما كوزم، جدته لأبيه، ووالدته السلطانة طرخانة[٥].

---

(١) بيهم: جـ٢ ص٦١.
(٢) الشناوي: جـ١ ص٦٣٠، ٦٣١. دائرة المعارف الإسلامية: جـ١ ص٣٠.
(٣) تاريخ جودت: جـ١ ص٥٦.
(٤) حليم: ص١٤١.
(٥) الشناوي: جـ١ ص٦٣٤.

وتآمرت السيدة الأولى مع الإنكشارية على قتل منافستها، لكنها فشلت، ودارت الدائرة عليها، إذ قُتلت على يد الحرس، في عام (١٠٦١هـ/ ١٦٥١م)، فانفردت طرخانة، بعد هذا الحادث، في تصريف شؤون الدولة التي استمرت في الانحدار والتدهور[1].

وطغى العسكريون، وبخاصة الإنكشارية، الذين ملأوا البلاد فساداً ونهباً، وتعاقب على منصب الصدارة العظمى، حتى عام (١٠٦٦هـ/ ١٦٥٦م)، ثمانية صدور عظام أُعدم معظمهم نتيجة دسائس النساء السلطانات، وطغيان الإنكشارية.

ونهج السلطان محمد الرابع نهج أسلافه واستجاب لرغبة قادينات‍ه، فأبعد والدته عن مركز القوة فتراجع نفوذها؛ لكنها لم تيأس، وانصرفت إلى إعداد ولديها سليمان وأحمد لارتقاء العرش. وانصرف السلطان إلى حياة اللهو، وبدّد وقته وجهده في الصيد البري تاركاً تصريف الأمور في الدولة للنساء السلطانات[2].

وكان السلطان أحمد الثاني، (١١٠٢ ـ ١١٠٦هـ/ ١٦٩١ ـ ١٦٩٥م)، على غرار من سبقوه، مسرفاً في الشراب، ضعيف الشخصية، سيطرت عليه حاشيته، وفقدت الدولة في عهده بعض ممتلكاتها في أوروبا[3].

ولم يكن السلطان أحمد الثالث، (١١١٥ ـ ١١٤٣هـ/ ١٧٠٣ ـ ١٧٣٠م)، بأفضل من أسلافه، إذ لم يكن قدوة حسنة، مال إلى حياة المجون واللهو والفسق مع الجواري، وأحاط نفسه بشخصين من مراكز القوى، هما السلطانة الوالدة ورئيس الخصيان السود[4].

استغلّت الدول الأجنبية نفوذ النساء السلطانات وسخّرتهن لمصالحها، فبعد معركة بالتافا أرادت السويد أن تثأر من روسيا بإثارة حرب بينها وبين الدولة العثمانية، فلم تجد من سبيل لتحقيق رغبتها سوى طريق النساء السلطانات.

وفعلاً تمكّن زعيم الجالية البولندية في إستانبول، ويدعى بانياتوسكي، من إدخال امرأة يهودية فاتنة إلى نساء القصور، واستطاعت هذه المرأة أن تحظى بعطف السلطانة الوالدة، وأن تستأثر بمحبة محظيات السلطان أحمد الثالث، وصوّرت لهن شجاعة البولنديين، وفظائع الروس بأسلوب جذّاب حتى تمكّنت من التأثير عليهن، فأثّرن بدورهن على السلطان حتى أعلن الحرب على روسيا[5].

---

(١) الشناوي: جـ١ ص٦٣٤.

(٢) حليم: ص١٤٦.

(٣) بيهم: جـ٢ ص٦١.

(٤) المرجع نفسه: ص٦٢.

(٥) المرجع نفسه.

ظل نفوذ نساء القصور قائماً على مستويات متفاوتة حتى آخر عهد السلطان عبد الحميد الثاني[1].

وهكذا كان نشوء مراكز القوى في الدولة، من جانب نساء القصور، إحدى أبرز أسباب تدهور الدولة واضمحلالها.

الخصيان

أخذت الدولة العثمانية بنظام الخصاء في قصور السلاطين، على الرغم من أن الشريعة الإسلامية تحرم مبدأ الخصاء، وكان أخذ الدولة بهذا النظام غير الشرعي من الحالات النادرة التي خرجت فيها على الشريعة الإسلامية.

كانت هناك طائفتان من الخصيان، الخصيان السود وهم المخصيون خصاءً كاملاً، والخصيان البيض وهم المخصيون خصاءً جزئياً، وكان يُطلق على رئيسهم «قبو آغاسي»[2]، في حين كان يُطلق على رئيس الخصيان السود، الذي هو في الوقت نفسه الرئيس الأعلى في القصور السلطانية، «قيزلر آغاسي»، أي آغا البنات و«آغا دار السعادة»[3]، ووضعت الدولة أنظمة خاصة تطبق على خدمتهم في القصور السلطانية.

وقام تنافس شديد بين هذين النوعين كان مرده رغبة كل فريق الاستئثار بالنفوذ الأعلى في دوائر القصور السلطانية وفي شؤون الدولة، والجدير بالذكر أن رئيس الخصيان السود كان يشغل المركز الثالث في الدولة بعد الصدر الأعظم وشيخ الإسلام، ورتبته تعادل رتبة الصدارة والخديوية[4]، وكانت نتيجة اتصاله المستمر بالسلطان، وعلاقته الدائمة بالنساء السلطانات أن ارتفع مقامه حتى وصل إلى مقام الحل والعقد في الدولة، وأضحى الوزراء يتملقونه والمستوزرون يتقربون منه[5].

وتغلغل الخصيان في العديد من وظائف القصور السلطانية، وتحكموا في نساء القصور كما يحلو لهم[6]، فسيطر عليهم الغرور، وتطلعوا إلى الاستئثار بمراكز القوى، فمنحوا أنفسهم ثقلاً أكثر من اللازم.

---

(١) يذكر محمد جميل بيهم أنه عاصر الكيان النسائي النافذ في عهد السلطان عبد الحميد الثاني وسمع أخباره: جـ٢ ص٥٣.

(٢) المرجع نفسه: ص٥٨.

(٣) جب وبوين: جـ١ ص١١١. مذكرات الأميرة عائشة: ص١٦٥، ١٦٦.

(٤) بيهم: جـ٢ ص٥٨. مذكرات الأميرة عائشة: ص١٦٦.

(٥) بيهم: المرجع نفسه.

(٦) باتريك: ص٤٦.

ونظراً لاتصالهم بنساء القصور وتوافق مصالحهم مع مصالح هؤلاء، فقد جرى نقل قسم كبير من السلطة العليا إليهم، إذ كانوا ينقلون رغبات هؤلاء السيدات إلى المختصين في الباب العالي وغيره من الدوائر العليا في الدولة، وفضلاً عن ذلك كان الخصيان يشتركون في تنفيذ المؤامرات التي كانت تحاك داخل القصر تحقيقاً لرغبة نسائه، فأضحوا مركز قوة يُهاب جانبها في الدولة[1].

وجرت محاولة، في عام (١١٢٨هـ/ ١٧١٦م)، على عهد السلطان أحمد الثالث، لإلغاء استخدام الخصيان في القصور السلطانية بإيعاز من الصدر الأعظم جورليل داماد علي باشا، وقد نجح في ذلك، لكن الأمور ما لبثت أن عادت بعد وفاته إلى أوضاعها السابقة[2].

وجرت محاولة أخرى أثناء حكم السلطان مصطفى الثالث، (١١٧٠ ـ ١١٨٨هـ/ ١٧٥٧ ـ ١٧٧٤م)، للحد من نفوذ الخصيان على الأوقاف خارج القصور السلطانية، لكن هذه المحاولة فشلت، وعاد نشاط الخصيان خارج القصور أشد مما كان، وازداد الموقف تدهوراً لأن رئيس الخصيان أصبح يمارس نفوذاً كبيراً على السلاطين أنفسهم، وغدا من أكبر مراكز القوى في الدولة[3].

والحقيقة أن نمو نفوذ الخصيان ونجاحهم في شغل مراكز القوى كان سبباً من أسباب اضمحلال الدولة وتدهورها ومن ثم زوالها.

نظام الإقطاع الحربي ونظام الالتزام

كانت الدولة العثمانية دولة إقطاعية من نوع خاص، تمثل طابعها الإقطاعي في نظامين: نظام الإقطاع الحربي، ونظام الالتزام. ووفقاً للنظام الإقطاعي الحربي، كان السلطان يمنح أرضاً زراعية لأفراد من سلاح الخيالة يستقرون فيها ويشرفون على زراعتها بمساعدة الفلاحين الذين يتولون أعمال الزراعة بصفتهم مستأجرين، وكانت هذه الأراضي تسمى إقطاعات. والجدير ذكره أن صاحب الإقطاع لا يتناول مرتبات نقدية من الدولة، بل يعتمد في معيشته على ما يغله له الإقطاع، فيستولي على نصف المحصول، وينال الفلاح النصف الآخر، كما كان يعتمد على ضريبة العشور، وغيرها من الضرائب المقررة على الفلاحين[4].

وفي مقابل هذه المنح، كان على هؤلاء الفرسان الإقطاعيين أن ينضموا للجيش عند اشتباك الدولة في حرب، بصحبة عدد من أتباعهم، بخيولهم وأسلحتهم، وكان

---

(١) الشناوي: جـ١ ص٦٦٩.

(٢) المرجع نفسه: ص٦٦٨.

(٣) المرجع نفسه.

(٤) جب وبوين: جـ١ ص٦٩.

عدد هؤلاء الأتباع يتناسب تناسباً طردياً مع مساحة الإقطاع الحربي، ومع الإيراد الذي تغله الأرض الإقطاعية[1].

لا شك بأن هذا النظام الإقطاعي كانت له مزايا حسنة، إنَّما لم يخلُ من عيوب أثَّرت تأثيراً سلبياً على قدرات الدولة العسكرية، ذلك أن ارتباط أصحاب الإقطاعات بالأرض قد جعل بعضهم يتقاعس عن مغادرة أراضيهم عند دعوة الحكومة لهم للالتحاق بالجيش أثناء نشوب الحرب، فإذا استجابوا كان تفكيرهم معلقاً بالأرض[2]، كما كان بعض أصحاب الإقطاع الحربي يُهملون التمارين الضرورية للجهوزية القتالية سواء لهم شخصياً أو لأتباعهم، الأمر الذي كان يؤثر تأثيراً سلبياً على كفاءتهم القتالية، ومن عيوب هذا النظام أيضاً أنه سخَّر الفلاحين وجعلهم بمثابة عبيد بيد العسكريين في أوقات السلم[3].

وطبقت الدولة العثمانية، منذ عهد السلطان سليمان القانوني، نظام الالتزام في الأقاليم التي لم تخضع لنظام الإقطاع الحربي، ويحمل هذا النظام الكثير من سمات النظام الإقطاعي، ولما اشتدت حاجة الدولة إلى المال في العهود اللاحقة، توسَّعت في اعتماد هذا النوع من الالتزام الذي شكَّل مورد دخل للخزينة[4].

وبمقتضى هذا النظام، كانت الدولة تعهد إلى شخص من ذوي الثراء والنفوذ، بطريقة الالتزام، بجباية الضرائب الخاصة بالأراضي الزراعية والمقررة على الفلاحين في قرية أو أكثر، لمدة زمنية محدودة في بادئ الأمر، ولما ازدادت الحالة المالية سوءاً، عمدت الدولة إلى تجديد الالتزام للملتزم، مهما كانت صفاته، بشروط مجحفة للخزينة وذلك قبل انتهاء مدة الالتزام الأول.

ثم خطت الدولة خطوة أخرى، فمنحت الالتزام ما بقي الملتزم على قيد الحياة، وذلك أن السلطان مصطفى الثاني، (١١٠٦ ـ ١١١٥هـ/ ١٦٩٥ ـ ١٧٠٣م)، أدرك ما يسببه نظام الالتزام من أضرار، فأصدر إرادة سنية أمر فيها بأن يجري الالتزام مرة واحدة ولمدى الحياة، وقد هدف إلى إشعار الملتزم بأن من صالحه معاملة الفلاحين بالعدل، تحسيناً لموارده الدائمة، لكن النتيجة جاءت عكسية، إذ استأثر الملتزمون بالتزاماتهم، وازداد استبدادهم، وأسرفوا في طغيانهم، واستهانوا بالسلطة[5]، ومع ذلك فقد خطت الدولة خطوة خاطئة أخرى فجعلت الالتزام وراثياً[6].

---

(١) جب وبوين: جـ١ ص٧٣، ٧٤. الشناوي: جـ١ ص١٣١.

(٢) المرجعان نفساهما: ص٧٧. ص١٣٩.

(٣) الشناوي: جـ١ ص١٣٩.

(٤) بيهم: جـ٢ ص٤٧.

(٥) المرجع نفسه: ص٤٨.

(٦) الشناوي: جـ١ ص١٦٦.

كان على الملتزم، قبل أن يباشر عمله، أن يدفع مبلغاً من المال، يعادل ضريبة سنة من الضرائب المقررة على المنطقة التي يمارس فيها اختصاصاته، وحتى يؤمِّن المبالغ المتوجب عليه دفعها، كضمان لالتزامه وكرشوة للذين ساندوه في الحصول على الالتزام، كان يستلف من مصارف العاصمة بفائدة مرتفعة، حتى إذا تمكَّن من ولايته راح يتفنَّن في أساليب ابتزاز الأموال، فيعمد إلى توزيع الأرض على الفلاحين، كل حسب قدرته على الزراعة، وعلى الفلاحين أن يؤدوا للملتزم القيمة التي يتفق عليها معهم، وتبلغ عادة مقداراً أعلى بكثير من مقدار المال الميري المقرر على الأرض، وربما وصلت إلى أضعاف مضاعفة، ولا يملك الفلاح، في ظل هذا النظام، الأرض التي يزرعها بل يحوزها، ولا يحق له بيعها أو رهنها[١].

وأصبح الملتزم، بفضل الموظفين الذين عينهم لمعاونته، والاختصاصات الواسعة التي خولها له القانون والعرف، يمارس سلطات واسعة على الفلاحين في دائرة التزامه، وحل محل السلطة المركزية في مباشرة اختصاص الحكومة، وظهر، في غضون القرن الثامن عشر، كأنه المالك الحقيقي للأرض التي يمارس عليها حق الالتزام[٢].

تدهور نظام الالتزام عند التطبيق العملي، وانعكست سلبياته على الفلاح الذي عانى من الاستبداد والجور مما لا طاقة به، سواء من الملتزم أو من أعوانه، حيث كان عليه أن يدفع للملتزم أكثر مما هو مقرر عليه رسمياً، كما تعرض الفلاحون لنهب قراهم ومحاصيلهم الزراعية من جانب الأمراء وأتباعهم، وكان لا يحق لهم أن يجأروا بالشكوى، وعاشوا حياة الضنك والكفاف حتى اضطروا إلى الهجرة من قراهم[٣].

وأسرف أصحاب الإقطاع الحربي والملتزمون في طغيانهم واستهانوا بالسلطة، فكانوا يتفقون مع بعض الولاة على القيام بحركات تمرد ولا يؤدون من الخدمات المقررة عليهم للدولة، هذا فضلاً عن أن هذين النظامين جعلا البلاد أشبه بإمارات متحدة أكثر منها دولة[٤].

وَوُجِدت في المجتمع العثماني طبقة متلزمي الأعشار الذين أوقعوا الظلم على الفلاحين، واضطروهم إلى التخلي عن قسم من أراضيهم إلى الآغوات والبكوات ليحموهم من جورهم، وتسبَّبوا في إحداث الثورات، ويذكر أن هؤلاء الملتزمين كانوا من الأشخاص النافذين وشركاء لبعض الحكام الذين يدعمونهم[٥].

---

(١) الشناوي: جـ١ ص١٦٢.
(٢) المرجع نفسه: ص١٦٠، ١٦١.
(٣) تاريخ جودت: جـ١ ص١١٧.
(٤) بيهم: جـ٢ ص٥٠.
(٥) المرجع نفسه.

وإلى جانب ملتزمي العشور، وُجِدت فئات أخرى التزمت الإعاشة وكسوة الجند والجمارك، ارتكب أفرادها من المخالفات والمظالم ما زعزع السلطة المركزية وأضعف نفوذ السلطان، وأفضى إلى إضعاف الدولة[1].

واجهت الدولة هذه الانحرافات، باتخاذ تدابير للتخفيف من مساوئ كلا النظامين، لكن النتائج جاءت إما سلبية أو عكسية، وأدت إلى ازدياد سلطة الإقطاعيين والملتزمين. ومن التدابير التي نفّذتها الدولة، استرجاع الأرض عند وفاة صاحب الإقطاع الحربي أو الملتزم، لكن نظام الالتزام ظل قائماً في معظم الولايات العثمانية حتى تَمَّ إلغاؤه بموجب خط كلخانة عام (١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م)، وأكَّد الخط الهمايوني، الذي صدر في (١١ جمادى الآخرة ١٢٧٢هـ/ ١٨ شباط ١٨٥٦م)، على ما جاء في خط كلخانة، ومنع تدخل الموظفين وأعضاء المجالس في الاشتراك في أي التزام، كخطوة نحو القضاء النهائي على هذا النظام[2].

واستمرت جهود الدولة بعد ذلك في هذا الاتجاه، فصدر قانون الأراضي في عام (١٢٧٤هـ/ ١٨٥٨م) في محاولة جادة لسيطرة الدولة على أراضيها.

والواقع أن كلاً من نظام الإقطاع الحربي ونظام الالتزام أدى إلى قيام صاحب الإقطاع والملتزم بعصر الأرض والتضييق على الفلاح، بهدف جمع الأموال ما كان سبباً من أسباب ضعف الدولة واضمحلالها.

الامتيازات الأجنبية

عقدت الدولة العثمانية تباعاً، خلال مراحل تاريخها الطويل، معاهدات مع بعض الدول الأوروبية اشتهرت باسم «معاهدات الامتيازات الأجنبية» منحت الدولة بعضها، وهي في أوج قوتها، من دون النظر إلى النتائج التي سوف ستترتب على تطبيقها في المستقبل على أوضاعها، في حين انتُزعت منها بعض هذه الامتيازات بموجب معاهدات خلال مراحل ضعفها، وشكّلت هذه الامتيازات الوثائق التي استندت إليها الدول الأوروبية في تثبيت جالياتها على الأراضي العثمانية، وبخاصة في الولايات العربية، كما اعتمدت عليها للتدخل في شؤون الدولة العثمانية الداخلية.

وتطورت هذه الامتيازات، من معاهدات تجارية عادية بين دولتين إلى امتيازات تتمتع بها دولة واحدة من الدولتين المتعاقدتين في أراضي الدولة الثانية، ثم إلى جوازات رسمية تبيح تدخل هذه الدولة المتعاقدة في شؤون الدولة الأخرى.

---

(١) بيهم: جـ٢ ص٥٠.

(٢) الشناوي: جـ١ ص١٨١.

لقد نصَّت تلك المواثيق بصورة عامة، كما بيَّنا خلال دراستنا، على السماح للأوروبيين الأجانب بدخول الأراضي العثمانية والاستقرار في أي جزء من أجزائها دونما ضغط أو إكراه، والمتاجرة في مدنها وموانئها، والتنقل بين جنباتها، كما نظمت ظروف تلك التجارة.

وعلى الصعيد الشخصي ضمنت الدولة للمقيمين على أرضها، من هؤلاء الأجانب، الحرية الشخصية، فأعفتهم من دفع الجزية، ومنحتهم حرية ممارسة الشعائر الدينية.

وقد أذنت هذه الاتفاقيات للدولة المتعاقَد معها أن تقيم في إستانبول، وفي المدن التي تختارها، ممثلين عنها تحت اسم سفير أو بيل في العاصمة وقناصل في المدن الأخرى، وأجازت لهولاء أن يُشرفوا على مواطنيهم ويحلُّوا النزاعات والخصومات التي قد تنجم بينهم، وأن يدافعوا عنهم.

وبذلك لم يعد الأجانب خاضعين لسلطة الحكام المحليين، وأضحى الرعايا الأوروبيون في الدولة يتمتعون بحصانة أعفتهم من الخضوع للسلطات العثمانية، وجعلتهم طبقة مستقلة ترى نفسها فوق القوانين المرعية، وأصبحوا يشكلون حكومة داخل الحكومة العثمانية[١].

شكَّلت هذه الامتيازات عقبة أمام الدولة حالت دون قيامها بتنفيذ مشروعات إصلاحية، واستنباط موارد مالية جديدة لمواجهة نفقات الإدارة والحكم[٢]، ولما ظهرت البوادر الأولى لاضمحلال الدولة، أخذت الدول الأوروبية تتدخل تباعاً في شؤونها، وكانت معاهدات الامتيازات الأجنبية الباب الذي دخلت منه هذه الدول لتحقيق أغراضها.

واستشرى نفوذ الدول الأوروبية، وازداد تدخلها في الشؤون الداخلية والخارجية للدولة العثمانية كلما اقتربت من نهايتها، واتخذت هذه الدول من معاهدات الامتيازات سنداً لها في هذا التغلغل، وأفضى ذلك إلى تقييد حرية الدولة التي كانت تتعرض لهزائم عسكرية أليمة من قِبَل الجيوش الأوروبية، وبخاصة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ووجدت هذه الدول الأوروبية في هذه الهزائم مشجعاً لها على مزيد من التدخل أكثر مما نصت عليه المعاهدات، التي قامت أصلاً على أساس تبادل الحقوق والواجبات بين الأوروبيين المقيمين في الدولة والرعايا العثمانيين المقيمين في الدول الأوروبية، بحيث أصبحت هذه المعاهدات غُرماً على الدولة وغُنماً للأجانب

---

(١) بيهم: جـ٢ ص٨٨. الشناوي: جـ٢ ص٧٥٠.

(٢) يعطي بيهم أمثلة على العراقيل التي وضعتها الدول الأوروبية منعاً لزيادة دخل الخزينة العثمانية: جـ٢ ص٩٥، ٩٦.

المقيمين على أرضها، الذين لم يقنعوا بالإعفاء الضريبي بل كانت لهم حصانة منيعة تجاه السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية في أقاليم الدولة، وتطلعوا إلى مزيد من الامتيازات تتجاوز الحدود المقررة، واكتساب حقوق جديدة لم ترد في المعاهدات[1]، بحيث أضحت الدولة عاجزة عن التدخل لحفظ حقوقهم أمام ما اتصفوا به من الجشع، ما أدّى إلى سيادة الفوضى البالغة في الولايات العثمانية.

وفُسِّرت هذه المعاهدات تفسيراً تعسفياً، فبدلاً من أن يُنظر إليها على أنها امتيازات منحها سلطان يحكم دولة مستقلة، فسرتها الدول الأوروبية بأنها حقوق انتُزعت من سلطان ضعيف، أو من دولة منهزمة[2]، وأضحت معاهدات الامتيازات الأجنبية بمثابة مواثيق مذلة للعثمانيين، حتى سقوط دولتهم عقب الحرب العالمية الأولى.

وكانت الدولة العثمانية قد بذلت جهوداً كبيرة عقب حرب القرم، وقبل انعقاد مؤتمر باريس، في (جمادى الآخرة ١٢٧٢هـ/ شباط ١٨٥٦م)، لإلغاء نظام الامتيازات الأجنبية كوسيلة تساعدها على تنفيذ الإصلاحات التي تضمَّنها الخط الهمايوني، لكنها لم تلق استجابة من الدول الأوروبية.

وحاول أعضاء جمعية الاتحاد والترقي، في عام (١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م)، عقب الانقلاب على حكم السلطان عبد الحميد الثاني، إلغاء الامتيازات، ولكنهم فشلوا أمام تصلب الدول الأوروبية المعارِضة.

وعلى أثر قيام الحرب العالمية الأولى، في عام (١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م)، أرسلت الدولة العثمانية منشوراً، في (٢٨ شوال/ ٩ أيلول)، إلى سفراء الدول في إستانبول تبلغهم أنها قررت إلغاء الامتيازات الأجنبية، ورد السفراء بمذكرة يحتجون فيها على قرار الحكومة ويعلنون تمسك حكوماتهم ببقاء ذلك النظام سارياً[3].

ولما انتهت الحرب العالمية الأولى وخسرت الدولة العثماية الحرب، قررت بريطانيا وحليفاتها في معاهدة سيڤر التي فرضتها عليها، الإبقاء على نظام الامتيازات الأجنبية عقاباً لها.

وبفضل نجاح الحركة الكمالية استبدلت معاهدة سيڤر بمعاهدة لوزان، في (١٠ ذي الحجة ١٣٤١هـ/ ٢٤ تموز ١٩٢٣م)، وتقرر فيها إلغاء الامتيازات الأجنبية، وبذلك تخلَّصت تركيا من هذا النظام الضاغط.

---

(١) بيهم: جـ٢ ص٩٥.

(٢) حتي، فيليب: تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين: جـ٢ ص٣١٢.

(٣) راجع، فيما يتعلق بالمحاولات التي بذلتها الدولة العثمانية لإلغاء الامتيازات الأجنبية: الشناوي: جـ٢ ص٧٥٠ ـ ٧٥٢.

كانت الامتيازات الأجنبية وبالاً على السلطنة في كل نواحي الحياة، ويكفي أنها جعلت الشعب العثماني غريباً في وطنه، بينما أصبح الغرباء فيه يمشون تيهاً واختيالاً لا يطالهم القانون، ويحمون من يشاؤون منه[1]، وبذلك كانت الامتيازات الأجنبية إحدى الأسباب التي أدّت إلى إضعاف الدولة.

البعثات التنصيرية[2]

مارست البعثات التنصيرية نشاطاً دينياً واسعاً في بعض ولايات الدولة العثمانية، وبخاصة في ولايات بلاد الشام، ابتداء من القرن السابع عشر، وعلى وجه التحديد عام (١٠٣٤هـ/ ١٦٢٥م).

وتنتمي هذه البعثات التنصيرية إلى مختلف الدول الأوروبية وإلى الولايات المتحدة الأميركية، فهي كاثوليكية وبروتستانتية وأرثوذكسية، وفد أفرادها من فرنسا والولايات البابوية، ومن بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية، ومن روسيا وبروسيا.

مارس أفراد هذه البعثات نشاطاً دينياً مكثفاً تستَّر وراء نشاط تعليمي وثقافي واسع النطاق، تمثَّل في إنشاء المدارس والمعاهد والكليات في شتى أنحاء بلاد الشام، كما تمثَّل في إنشاء جمعيات أدبية وعلمية ذات صبغة نصرانية.

جاءت هذه البعثات إلى الشرق بهدف نشر العقيدة النصرانية بين المسلمين، كما كانت كل طائفة تنصيرية تحدوها الرغبة في تحويل النصارى من المذاهب الأخرى إلى مذهبها.

ركَّزت هذه البعثات جهودها في بلاد الشام بشكل خاص، وكان مرد هذه الظاهرة إلى عوامل عدة، منها:

- كثرة عدد النصارى في بلاد الشام.
- معرفة هؤلاء بإحدى اللغات الأجنبية وبالعادات المحلية، ما يسَّر لهم العمل وبخاصة في حقل الترجمة.

فبسطت فرنسا حمايتها على الكاثوليك في حين بسطت روسيا حمايتها على الأرثوذكس، وحقَّقت بريطانيا حماية على الدروز.

والحقيقة أن الدولة العثمانية تجاهلت، في بداية حياتها السياسية وخلال مرحلة القوة، هذا النشاط التبشيري المكثف، إذ كانت لا تزال متماسكة فلم تخشَ خطراً

---

(١) بيهم: جـ٢ ص٩٦.

(٢) راجع، فيما يتعلق بهذا الموضوع، كتاب التبشير والاستعمار في البلاد العربية للدكتورين مصطفى الخالدي وعمر فروخ.

يتهدَّد مصالحها وأمنها من جانب هذه البعثات.

لكن الموقف تغيَّر بعد ذلك حين أضحت هذه البعثات أداةً طيِّعة في يد الحكومات الأوروبية، تعتمد عليها في بسط نفوذها السياسي والثقافي والديني على الولايات التي سيطرت عليها أو تتطلع إلى امتلاكها، وغدا النشاط التبشيري من أقوى الركائز الاستعمارية.

وتزايد خطر البعثات التنصيرية على ولايات الشام في القرن التاسع عشر، فقامت فيها الثورات الداخلية الفتّاكة والنزاعات الطائفية، وقد شكّلت تهديداً حقيقياً للدولة في وقت كانت تجتاز فيه إحدى مراحل اضمحلالها، فتعرضت لهزات عنيفة بسبب تدخل الدول الأجنبية في شؤونها الداخلية بحجة حماية الأقليات، ونجحت هذه الدول في سلخ أجزاء واسعة من ممتلكاتها في أوروبا وآسيا وإفريقيا، وأضحت الدولة عاجزة فعلاً عن وقف التدفق التبشيري على ولاياتها.

وعانت الدولة من النزاعات الحادة بين الطائفتين الكاثوليكية والأرثوذكسية وبخاصة في القدس، ولم تستطع إرضاء الطرفين ما كان سبباً في اندلاع حرب القرم التي تكبد فيها العثمانيون خسائر فادحة، كما عانت من التأثيرات السلبية لأعمال هذه البعثات التي أسهمت، بقصد أو بغير قصد، في إذكاء حدة التعصب الديني بين الطوائف النصرانية، وبينها وبين المسلمين.

والحقيقة أن الدولة العثمانية لم تكن تملك حرية الإرادة ولا حرية التصرف تجاه نشاط البعثات التنصيرية، الذي كان له عواقب وخيمة نتجت عن ازدياد الاضطراب الطائفي والمذهبي والسياسي وبخاصة في بلاد الشام، وظهر عجزها عن إرضاء حشود الطوائف والملل ما دفع الدول الأوروبية في أن تتخذ من التنصير ذريعة لإنشاء مراكز قوى لها داخل ولايات الدولة، ما كان سبباً من أسباب انهيارها.

الخاتمة

إن الكتابة الدقيقة للتاريخ العثماني لا بد أن تبدأ بخطوة هامة هي:
- نشر وثائق الدولة العثمانية المحفوظة في الدوائر الرسمية التركية.
- نشر وثائق الدولة العثمانية في الدوائر الرسمية في أوروبا وآسيا.
- نشر المخطوطات والقوانين العثمانية المتعلقة بالبلاد العربية.

وإن القدرة على استيعاب أحداث هذا التاريخ لا تتوفر بمعزل عن الاحتواء المعرفي الذي من أهم أدواته ما يمتلكه الباحث من مصادر ووثائق الإرث العثماني، وما دامت هذه الخطوة لم تتم حتى الآن بشكل كامل، يبقى تقييم التاريخ العثماني على شيء من الصعوبة.

إلا أن ذلك لم يحل دون خوض الباحثين في كتابة أحداث هذا التاريخ، وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث توفرت إمكانية الاطلاع على الأصول والوثائق والمخطوطات العثمانية المحفوظة في الدوائر الرسمية التركية، التي تزودنا بمعلومات وافرة عن التاريخ العثماني، كما أضحى التاريخ العثماني موضوع دراسة من جانب مؤرخين أتراك، بهدف تكوين فكرة أفضل عن ماضيهم، وكان للمؤرخين الغربيين المتخصصين بالمسائل الشرقية دورهم أيضاً، بهدف جلاء مسار التاريخ العثماني بعد أن تكونت لدى هؤلاء صورة ضبابية ومتحاملة، من خلال كتابات مؤرخي القرن التاسع عشر، بغض النظر عن مدى إخلاصهم ونجاحهم في ذلك.

والواضح أن طبيعة الدولة العثمانية كانت عسكرية جهادية، فقد نشأت كإمارة حدود ثم تحولت إلى سلطنة، ثم إلى خلافة وسلطنة معاً، وفتحت أقاليم شاسعة في أوروبا وآسيا وإفريقيا، وأضحت دولة كبرى ذات وضع دولي خاص، وتشكّلت من ثلاثة عوالم جغرافية كبرى هي عالم الأناضول، وعالم الروملّي، والعالم العربي، وشغلت حيزاً كبيراً في التاريخ الإسلامي العام، والتاريخ الأوروبي النصراني.

واستطاع العثمانيون أن يحافظوا على وجودهم، طوال ستة قرون وربع القرن، وسط تيارات سياسية متعددة ومتشابكة، وقد حققوا ذلك بفعل عوامل داخلية وخارجية.

ففي الداخل، كان العامل الديني الدافع الأول الذي لا ينضب، وقد دفع العثمانيين إلى التوسع بهدف تحويل دار الحرب إلى دار الإسلام، ونشر الدين الإسلامي بين الشعوب النصرانية في البلاد المفتوحة.

لقد رفع سلاطين آل عثمان شعار الإسلام رمزاً لدولتهم، فكان الطابع الإسلامي متلازماً مع طبيعة ظهور الدولة ونشأتها وتطورها وانتشارها، بحيث يُعدُّ التاريخ العثماني، وما حققه العثمانيون من فتوح، امتداداً للتاريخ الإسلامي العام، وقام العثمانيون بدور هام في نشر الإسلام في أنحاء شتى من أوروبا.

ونظر العثمانيون إلى أنفسهم على أنهم مسلمون قبل كل شيء، فطبعوا المدن المفتوحة في الأناضول والروملي بالطابع الإسلامي حتى غدت المدن العثمانية الكبرى، مثل قونية وبورصة وإستانبول وأدِرنة، مدناً إسلامية ومراكز للدراسات الإسلامية والحياة الإسلامية.

وتنافس السلاطين وأفراد عائلاتهم، وسائر أفراد الهيئة الحاكمة والأثرياء على إقامة المساجد الرائعة والمدارس الدينية لتدريس علوم الشريعة الإسلامية وأصول الدين، وما يتصل بهما من دراسات إسلامية، كما أقاموا الكتاتيب لتحفيظ القرآن الكريم، وبنوا العديد من التكايا والخانقاهات والحمامات العامة، وأوقفوا الكثير من الأوقاف للإنفاق من ريعها على تلك المؤسسات الدينية الخيرية.

وكان روح الجهاد الديني غالباً في إسلامهم، وازداد قوة عندما استقروا في الأناضول على حدود الإمارات النصرانية، وتأجج عندما انتقلوا إلى أوروبا، وجاهدوا لتحويل الشعوب النصرانية في البلاد المفتوحة إلى الإسلام، فكان يسير في أثر القوات الإسلامية المسلحة القضاة والمفتون ورجال الهيئة الدينية ورجال الطرق الصوفية ورجال الفكر، وأسهم الجميع في نشر الإسلام في الأقاليم المفتوحة في أوروبا بشكل خاص، فاقترنت حركة الفتوح العثمانية، نتيجة ذلك، بنشر الإسلام.

ويبدو أن هذا الانتشار كان على درجات متفاوتة، فكان انتشاراً سريعاً في بعض الأقاليم وبطيئاً في أقاليم أخرى، كما تأرجحت السياسة الإسلامية العليا للدولة تجاه السكان النصارى في الأراضي المفتوحة، فكانت تارة تكتفي بتشجيعهم على الدخول في الإسلام، بمنحهم بعض الامتيازات المادية والأدبية، وتارة تقف موقفاً حيادياً تاركة هؤلاء عرضة للتقلبات السياسية وللظروف المحيطة بهم.

ويتجلى الطابع الإسلامي للدولة مع الانفتاح على تفهُّم لشعور السكان النصارى في البلاد المفتوحة، فإلى جانب الشريعة الإسلامية تظهر أنماط محدودة هي قواعد القوانين الوضعية التي كان السلاطين يصدرونها على مراحل من عهودهم، والتي

تسمح بصون وتكييف وتحسين العادات والتقاليد، وأشكال الحياة والأحوال الاجتماعية للرعايا المسلمين، وقد أدّى ذلك، في الولايات النصرانية بخاصة، إلى احتفاظ القوميات بلغاتها المحلية ودياناتها، وإذا حدثت في ظروف عديدة ومبررة أعمال عنف واضطهادات للسكان النصارى فإن حماية أهل الذمة تبقى القاعدة في النظام العثماني.

ونظر الأوروبيون إلى الفتوح العثمانية في أوروبا على أنها فتوح إسلامية، وعدُّوا الحروب التي خاضوها ضد العثمانيين على أنها حروب مقدسة، ووجدت الحكومات والشعوب الأوروبية، التي خضعت للعثمانيين، نفسها، لأول مرة في تاريخها، تحت حكم المسلمين، ومن ثم عملت جاهدة على التخلص من هذا الوجود الإسلامي العثماني في أراضيها، وساعدتها دول أوروبية لم يصل الفتح العثماني إلى أراضيها، فجمعت الفريقين وحدة الهدف في الانتصار للنصرانية والقضاء على الإسلام ودعم مصالحها الاستعمارية.

وواجهت الدولة العثمانية، نتيجة ذلك، خلال مراحل تاريخها، تحالفات عدة على مراحل متقاربة أو متباعدة، أملتها ووجّهتها روح صليبية، وكانت بعض الدول الأوروبية، تحرِّض الرعايا العثمانيين النصارى على الثورة، وتمدهم بالأموال والعتاد لإجراء مذابح عامة لنشر الذعر، وإيجاد موطئ قدم لها داخل الكيان العثماني للعمل على هدمه من الداخل، ثم حَمْل الرعايا العثمانيين الذين اعتنقوا الإسلام على الارتداد والعودة إلى النصرانية.

هذا ولم تُحقِّق المذابح العامة أهدافها، ولم يجد الصليبيون، في عصر قوة الدولة، منفذاً لتفتيت وحدة الصف الإسلامي العثماني، فكان النصر حليف القوات الإسلامية في معظم المعارك التي نشبت بين الطرفين.

فهل حقَّق العثمانيون هدفهم بتحويل دار الحرب الأوروبية إلى دار الإسلام؟.

الواقع أن الدولة العثمانية لم تنجح نجاحاً كلياً في نشر الإسلام بين جميع الرعايا النصارى في ولاياتها الأوروبية لأسباب خارجة عن إرادتها، لكن النجاح المحدود الذي حققته في مجال الدعوة الإسلامية كان من حيث نتائجه وآثاره مقبولاً، حيث تركت بصمات قوية واضحة في مجال نشر الدعوة الإسلامية في أوروبا، فعلى امتداد قرون وحتى اليوم ظلت جماعات إسلامية تعيش في أراضٍ أوروبية كانت يوماً جزءاً من الممتلكات العثمانية، وتشكل أقاليم هامة من دار الإسلام.

ومن جهة أخرى، فقد خاضت الدولة العثمانية صراعاً عسكرياً مريراً ضد الدولة الصفوية في إيران، اتَّسم بالطابع المذهبي، كان مبعثه اتجاه الصفويين لنشر المذهب

الشيعي داخل الأراضي العثمانية، والتوسع في المشرق على حساب العثمانيين، والمماليك السُّنَّة. ودخل العثمانيون مدينة تبريز عاصمة الصفويين أكثر من مرة، وبسطوا سيطرتهم على معظم أراضي أرمينيا الغربية، وبلاد ما بين النهرين، وتفليس وديار بكر، وجميع الأراضي الجنوبية حتى الرقة والموصل، وهي مناطق تطلَّع إليها الصفويون من أجل التوسع؛ فشكلوا بذلك حاجزاً حال دون تقدم هؤلاء باتجاه المناطق السنية والعالم العربي، وتدنى مستوى الدولة الصفوية إلى الدرجة الثانية من الأهمية.

أما العامل الثاني فهو طبيعة الدولة العسكري، فقد أنشأ العثمانيون، منذ بداية حياتهم السياسية، أقوى جيش في العالم من حيث التجهيز والتنظيم والتسليح والتدريب، وحتى عام (١١١٢هـ/ ١٧٠٠م) كانت المدفعية العثمانية أقوى مدفعية في العالم، وأثبت العثمانيون قدرتهم على استخدام الفنون العسكرية المتطورة، والقدرة على الحركة العسكرية، وبناء الاستحكامات والقلاع، وحتى آخر القرن الثامن عشر كان الأسطول العثماني هو الثالث من حيث القوة، بعد الأسطولين الإنكليزي والفرنسي.

أما العامل الثالث فهو الجانب الاقتصادي، فقد كان الاقتصاد العثماني محكوماً بقوانين ونظم اقتصادية ثابتة تمنع الاستغلال وتشجب كافة المساوئ، على الرغم من ظهور اختراقات لهذه القوانين والنظم في بعض مراحل التاريخ العثماني، ما دفع السلاطين للقيام بمحاولات إصلاحية.

ودفعت العوامل الدينية والسياسية والاقتصادية العثمانيين للاتجاه نحو العالم العربي، بدءاً من أوائل القرن السادس عشر، وظهرت الدولة العثمانية، لأول مرة في تاريخها، كدولة من دول البحر الأحمر بعد أن ضمَّت بلاد الشام ومصر والحجاز وبعض مناطق اليمن.

ولم يكن هذا الضم استعماراً تحت ستار الدين، كما روَّج كثير من المؤرخين والمفكرين العرب الذين تأثروا بالاتجاهات الاستشراقية الغربية، بل نظرت الشعوب العربية إلى الدولة العثمانية على أنها الدرع الواقي لهم من الغزو المذهبي الشيعي الذي قام به الصفويون، بخاصة بعد ضعف دولة المماليك، والهجمات الاستعمارية الغربية على بلادهم.

ورأى العثمانيون ضرورة السيطرة على الطرق التجارية الشرقية التي تربط العالم العربي بعالمي الأناضول والروملّي، بخاصة بعد تكثيف النشاط البرتغالي في المياه الجنوبية، والتهديدات التي تعرضت لها المناطق العربية الساحلية في المغرب من قبل الأسطول الأسباني.

ونشأت بين الشعبين، العربي والعثماني، مصالح مشتركة أملتها الروابط الدينية

والمصالح السياسية والاقتصادية، وإذا قامت في بعض الولايات العربية حوادث تمرد وعصيان فمن الخطأ وصفها بالحركات الانفصالية الاستقلالية، لأنها كانت حركات تزعمتها عصبيات محلية أو قبلية أو قواد عسكريون، أو زعماء دينيون استهدفوا الانفراد بشؤون الحكم.

أما العوامل الخارجية، فمن المعلوم أن العداء النصراني الأوروبي الذي شغل أكبر حيز في التاريخ العثماني، كان يمثل، في صفحته العريضة، واقعاً عملياً جسَّد التناقض الديني والفكري والسياسي بين الأمتين، الإسلامية والنصرانية. انطلقت الأولى من وحي المعسكر الإسلامي، في حين عملت الثانية من وحي انتمائها النصراني، فحرك العثمانيون عامل الجهاد في توسعهم شرقاً وغرباً وجنوباً، فكان هذا مبعث الغزو والفتوح الذي مثَّل فتح القسطنطينية منعطفها التاريخي الأول ثم توسعت الدولة حتى بلغت منعطفها الثاني عندما وقف الجنود العثمانيون، بقيادة السلطان سليمان القانوني، أمام أسوار ڤيينا.

وعلى الرغم من هذه الانتصارات والفتوح، فإن سلاطين الدولة لم يأخذوا بعين الجد تنامي التطورات الجديدة في الاستراتيجية الغربية، من نزوع نحو القومية ونشاطات فكرية مستنيرة، واستخدام شتى الأسلحة المتطورة، وتزايد في المؤسسات الاقتصادية ونمو سريع للتقنية، كما أنهم لم يتأقلموا مع هذا التطور عندما بدأت الأفكار الغربية تدخل بلادهم.

لذلك أخذت موازين القوى تتحول لصالح الأوروبيين منذ فشل الحصار العثماني لمدينة ڤيينا عام (١٠٩٤هـ/ ١٦٨٣م)، واستمرت الدولة بالتراجع حتى مؤتمر برلين عام (١٢٩٥هـ/ ١٨٧٨م)، الذي يُعدُّ بداية النهاية بالنسبة لها على المستويين السياسي والحضاري، وازداد تدخل الغربيين في شؤونها لإشباع أطماعهم وتحقيق آمالهم المتناقضة بتقاسم ممتلكاتها، فبدأت تميل بالتدريج نحو الانحطاط ثم الانهيار تحت وطأة الضربات القوية التي كانت تتلقاها باستمرار.

وجاءت الصدمة القاسية التي شعرت بها الدولة إثر خسارتها الحرب مع روسيا، (١١٨٢ ـ ١١٨٨هـ/ ١٧٦٨ ـ ١٧٧٤م)، لتزيد من تدهورها، على الرغم من أن هذه الخسارة أوحت بالإصلاح العسكري الذي أخذه السلطان سليم الثالث على عاتقه، عام (١٢٠٣هـ/ ١٧٨٩م)، لكن أجهزتها المتهاوية لم تتمكَّن من الاستفادة الكاملة من إصلاحات هذا السلطان والسلاطين الذين جاؤوا بعده.

لكن الأفكار الغربية كانت قد تسربت إلى المجتمع العثماني بشكل أو بآخر، وانتشرت في أوساط العسكريين بشكل خاص حتى أضحى الضباط الشباب في طليعة

المتحمسين نحو تغيير جذري في كيان الدولة، ولم يكن أمامهم إلا اتباع أحد طريقين، بعد استبعادهم العودة إلى الأصول الشرعية، إما الانهيار التام أو حصر قواهم في التغريب، وقد سلكوا الطريق الثاني ما أدى إلى سقوط الدولة العثمانية على يد مصطفى كمال أتاتورك، وبلغ الأتراك بذلك منعطفهم الثالث في حياتهم السياسية. فهل مثَّل هذا المنعطف عصراً جديداً؟.

مما لا شك فيه أن التغيرات المتباينة التي حدثت بين ابتداء الصراع من أجل بعث تركيا الحديثة وإنهاء دور مقام الخلافة، في (١٥ رجب ١٣٤٢هـ/ ٣ آذار ١٩٢٤م)، تشكل منعطفاً هاماً في تاريخ تركيا.

فمنذ هذا التاريخ انطلقت الثورة الكمالية نحو المستقبل من دون الالتفات إلى الماضي، ولن تحتاج إلا إلى وقت قصير لتغير مظهرها نحو العلمانية.

والراجح أن هذا الاندفاع نحو الغرب، بكل مقوماته، إنما يدين بالكثير لجهود الاختراقات الطويلة التي سبقته بفعل جهود القيِّمين على الدولة العثمانية، ابتداء من القرن الثامن عشر، بالانفتاح نحو الغرب والأخذ بتقليد مظاهر الحضارة الغربية، وإذا بحثنا عن الجذور العميقة لتركيا الحديثة فلا بد أن نرجع إلى عصر التنظيمات.

أسماء سلاطين الدولة العثمانية
ومدة حكم كل منهم

١ ـ عثمان الأول بن أرطغرل	(٦٨٠ ـ ٧٢٦هـ/ ١٢٨١ ـ ١٣٢٦م).
٢ ـ أورخان بن عثمان	(٧٢٦ ـ ٧٦١هـ/ ١٣٢٦ ـ ١٣٦٠م).
٣ ـ مراد الأول بن أورخان	(٧٦١ ـ ٧٩١هـ/ ١٣٦٠ ـ ١٣٨٩م).
٤ ـ بايزيد الأول بن مراد	(٧٩١ ـ ٨٠٥هـ/ ١٣٨٩ ـ ١٤٠٣م).
٥ ـ محمد الأول شلبي بن بايزيد	(٨١٦ ـ ٨٢٤هـ/ ١٤١٣ ـ ١٤٢١م)(١).
٦ ـ مراد الثاني بن محمد	(٨٢٤ ـ ٨٥٥هـ/ ١٤٢١ ـ ١٤٥١م).
٧ ـ محمد الثاني (الفاتح) بن مراد	(٨٥٥ ـ ٨٨٦هـ/ ١٤٥١ ـ ١٤٨١م).
٨ ـ بايزيد الثاني بن محمد الثاني	(٨٨٦ ـ ٩١٨هـ/ ١٤٨١ ـ ١٥١٢م).
٩ ـ سليم الأول بن بايزيد	(٩١٨ ـ ٩٢٦هـ/ ١٥١٢ ـ ١٥٢٠م).
١٠ ـ سليمان الأول القانوني بن سليم الأول	(٩٢٦ ـ ٩٧٣هـ/ ١٥٢٠ ـ ١٥٦٦م).
١١ ـ سليم الثاني بن سليمان	(٩٧٣ ـ ٩٨٢هـ/ ١٥٦٦ ـ ١٥٧٤م).
١٢ ـ مراد الثالث بن سليم الثاني	(٩٨٢ ـ ١٠٠٣هـ/ ١٥٧٤ ـ ١٥٩٥م).
١٣ ـ محمد الثالث بن مراد الثالث	(١٠٠٣ ـ ١٠١٢هـ/ ١٥٩٥ ـ ١٦٠٣م).
١٤ ـ أحمد الأول بن محمد الثالث	(١٠١٢ ـ ١٠٢٦هـ/ ١٦٠٣ ـ ١٦١٧م).
١٥ ـ مصطفى الأول بن محمد الثالث (المرة الأولى)	(١٠٢٦ ـ ١٠٢٧هـ/ ١٦١٧ ـ ١٦١٨م).
١٦ ـ عثمان الثاني بن أحمد الأول	(١٠٢٧ ـ ١٠٣٢هـ/ ١٦١٨ ـ ١٦٢٣م).
ـ مصطفى الأول (المرة الثانية)	(١٠٣٢هـ/ ١٦٢٣م).
١٧ ـ مراد الرابع بن أحمد الأول	(١٠٣٢ ـ ١٠٥٠هـ/ ١٦٢٣ ـ ١٦٤٠م).
١٨ ـ إبراهيم الأول بن أحمد الأول	(١٠٥٠ ـ ١٠٥٨هـ/ ١٦٤٠ ـ ١٦٤٨م).
١٩ ـ محمد الرابع بن إبراهيم الأول	(١٠٥٨ ـ ١٠٩٩هـ/ ١٦٤٨ ـ ١٦٨٧م).

(١) خلا العرش العثماني من سلطان حاكم بين عامي (٨٠٥ ـ ٨١٥هـ/١٤٠٣ ـ ١٤١٢م) في ظل الصراع الأسري، وهو دور الفترة.

٢٠ ـ سليمان الثاني بن إبراهيم الأول (١٠٩٩ ـ ١١٠٢هـ/ ١٦٨٧ ـ ١٦٩١م).
٢١ ـ أحمد الثاني بن إبراهيم الأول (١١٠٢ ـ ١١٠٦هـ/ ١٦٩١ ـ ١٦٩٥م).
٢٢ ـ مصطفى الثاني بن محمد الرابع (١١٠٦ ـ ١١١٥هـ/ ١٦٩٥ ـ ١٧٠٣م).
٢٣ ـ أحمد الثالث بن محمد الرابع (١١١٥ ـ ١١٤٣هـ/ ١٧٠٣ ـ ١٧٣٠م).
٢٤ ـ محمود الأول بن مصطفى الثاني (١١٤٣ ـ ١١٦٧هـ/ ١٧٣٠ ـ ١٧٥٤م).
٢٥ ـ عثمان الثالث (١١٦٧ ـ ١١٧٠هـ/ ١٧٥٤ ـ ١٧٥٧م).
٢٦ ـ مصطفى الثالث بن أحمد الثالث (١١٧٠ ـ ١١٨٧هـ/ ١٧٥٧ ـ ١٧٧٤م).
٢٧ ـ عبد الحميد الأول بن أحمد الثالث (١١٨٧ ـ ١٢٠٣هـ/ ١٧٧٤ ـ ١٧٨٩م).
٢٨ ـ سليم الثالث بن مصطفى الثالث (١٢٠٣ ـ ١٢٢٢هـ/ ١٧٨٩ ـ ١٨٠٧م).
٢٩ ـ مصطفى الرابع بن عبد الحميد الأول (١٢٢٢ ـ ١٢٢٣هـ/ ١٨٠٧ ـ ١٨٠٨م).
٣٠ ـ محمود الثاني بن عبد الحميد الأول (١٢٢٣ ـ ١٢٥٥هـ/ ١٨٠٨ ـ ١٨٣٩م).
٣١ ـ عبد المجيد الأول بن محمود الثاني (١٢٥٥ ـ ١٢٧٧هـ/ ١٨٣٩ ـ ١٨٦١م).
٣٢ ـ عبد العزيز بن محمود الثاني (١٢٧٧ ـ ١٢٩٣هـ/ ١٨٦١ ـ ١٨٧٦م).
٣٣ ـ مراد الخامس بن عبد المجيد الأول (١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م).
٣٤ ـ عبد الحميد الثاني بن عبد المجيد الأول (١٢٩٣ ـ ١٣٢٧هـ/ ١٨٧٦ ـ ١٩٠٩م).
٣٥ ـ محمد الخامس رشاد بن عبد المجيد الأول (١٣٢٧ ـ ١٣٣٦هـ/ ١٩٠٩ ـ ١٩١٨م).
٣٦ ـ محمد السادس وحيد الدين بن مراد الخامس (١٣٣٦ ـ ١٣٤١هـ/ ١٩١٨ ـ ١٩٢٢م).
٣٧ ـ عبد المجيد الثاني بن عبد العزيز (١٣٤١ ـ ١٣٤٢هـ/ ١٩٢٢ ـ ١٩٢٤م).

ثبت المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع باللغة العربية

أ ـ المصادر:

□ ابن إياس، محمد بن أحمد:

ـ **بدائع الزهور في وقائع الدهور**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤م.

□ ابن تغري بردي، جمال الدين أبي المحاسن يوسف:

ـ **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، دار الكتب المصرية، القاهرة.

□ ابن عربشاه، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد الدمشقي:

ـ **عجائب المقدور في نوائب تيمور**، تحقيق أحمد فايز الحمصي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.

□ أبو شقرا، يوسف خطار:

ـ **الحركات في لبنان إلى عهد المتصرفية**، تحقيق عارف أبو شقرا، بيروت، ١٩٥٢م.

□ أبو غنيمة، زياد:

ـ **جوانب مضيئة في تاريخ العثمانيين الأتراك**، دار الفرقان، ط٢، ١٩٨٦م.

□ أتلخان، جواد رفعت:

ـ **الخطر المحيط بالإسلام، الصهيونية وبروتوكولاتها**، تعريب وهبي عز الدين، بغداد، ١٩٦٥م.

□ الأفغاني، جمال الدين ـ وعبده، الشيخ محمد:

ـ **العروة الوثقى**، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٧٠م.

□ إقبال عباس:

ـ **تاريخ إيران بعد الإسلام**، تعريب محمد علاء الدين منصور، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٠م.

□ باتريك، ماري مايلز:

ـ **سلاطين آل عثمان**، مؤسسة عز الدين للنشر، بيروت، ط١٩٨٦م.

- بازيلي، قسطنطين ميخائيليوفيتش:
  - **سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي من الناحيتين السياسية والتاريخية**، ترجمة يسر جابر، دار الحداثة، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.
- الترك، المعلم نيقولا:
  - **ذكر تملك جمهور الفرنساوية الأقطار المصرية والبلاد الشامية**، تحقيق ياسين سويد، دار الفارابي، بيروت، ١٩٩٠م.
- تشرشل، تشارلز:
  - **الدروز والموارنة تحت الحكم العثماني**، منشورات دار لحد خاطر، بيروت، ١٩٨٦م.
- الجبرتي، عبد الرحمٰن بن حسن:
  - **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمٰن عبد الرحيم، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٨م.
- جودت، أحمد:
  - **تاريخ جودت، الجزء الأول**، ترجمة عبد القادر الدنا، بيروت، ١٣٠٨هـ.
- الحتوني، الخوري منصور:
  - **نبذة تاريخية في المقاطعة الكسروانية**، بيروت، ١٨٨٤م.
- حليم، إبراهيم بك:
  - **تاريخ الدولة العثمانية العلية**، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.
- دحلان، أحمد بن زين الدين:
  - **الفتوحات الإسلامية بعد مضي الفتوحات النبوية**، القاهرة، ١٣٢٣هـ.
- الرسنة، أحمد نيازي:
  - **خواطر أحمد نيازي**، ترجمة ولي الدين يكن، القاهرة، ١٩٤٦م.
- رفيق بك، محمد ـ وبهجت بك، محمد:
  - **ولاية بيروت**، منشورات لحد خاطر، بيروت، ط٢، ١٩٨٧م.
- سرهنك، الميرالآي إسماعيل:
  - **تاريخ الدولة العثمانية**، دار الفكر الحديث، بيروت، ١٩٨٨م.
- الشدياق، طنوس:
  - **أخبار الأعيان في جبل لبنان**، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٧٠م.
- الشهابي، أحمد حيدر:
  - **كتاب الغرر الحسان في أخبار أبناء الزمان، لبنان في عهد الأمراء الشهابيين**، تحقيق أسد رستم وفؤاد البستاني، منشورات المكتبة البولسية، لبنان، ط٢، ١٩٨٤م.

□ طوران، مصطفى:
- **أسرار الانقلاب العثماني**، ترجمة كمال خوجة، مطابع المختار الإسلامي، القاهرة.

□ العسقلاني، الحافظ ابن حجر:
- **إنباء الغمر في أنباء العمر**، تحقيق حسن حبشي، القاهرة، ١٩٦٩ - ١٩٧٢م.

□ الغزي، نجم الدين محمد بن بدر الدين محمد:
- **الكواكب السائرة في أعيان المائة العاشرة**، بيروت، ١٩٤٥ - ١٩٥٩م.

□ فريد بك، محمد:
- **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تحقيق إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، ط٢، ١٩٨٣م.

□ فؤاد باشا:
- **وصية فؤاد باشا**، تعريب جميل معلوف، مطبعة المناظر، سان باولو، ١٩٠٨م.

□ القرماني، أحمد:
- **تاريخ سلاطين آل عثمان**، تحقيق بسام عبد الوهاب الجابي، دار البصائر، دمشق، ١٩٨٥م.

□ كامل، مصطفى:
- **المسألة الشرقية**، القاهرة، ط ١٨٩٨م.

□ الكركوكلي، الشيخ رسول:
- **دوحة الوزراء في تاريخ وقائع بغداد الزوراء**، ترجمه، عن التركية، موسى كاظم نورس، دار الكتاب العربي، بيروت.

□ الكواكبي، عبد الرحمٰن:
- **أم القرى**، مطبعة التقدم، القاهرة، ط٤.

□ اللواتي، محمد بن عبد الله، الشهير بابن بطوطة:
- **رحلة ابن بطوطة، المسماة تحفة النظار في غرائب الأمصار**، تحقيق علي المنتصر الكتاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٩٨٥م.

□ **مذكرات الأميرة عائشة عثمان أوغلي**:
- تعريب صالح سعداوي صالح، دار البشير، عمّان، ط١، ١٩٩١م.

□ **مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني**:
- ترجمة محمد حرب، دار القلم، دمشق، ط٣، ١٩٩١م.

□ المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي:
- **كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك**، تحقيق محمد مصطفى زيادة وسعيد عاشور، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٣٩ - ١٩٧٢م.

□ مؤرخ مجهول:
- **حروب إبراهيم باشا المصري في سوريا والأناضول**، تحقيق أسد رستم، منشورات المكتبة البولسية، لبنان، ط٢، ١٩٨٦م.

□ مؤرخ مجهول:
- **مذكرات تاريخية عن حملة إبراهيم باشا على سوريا**، تحقيق أحمد غسان سبانو، دمشق، دار قتيبة.

□ النهروالي، الشيخ قطب الدين:
- **الإعلام بأعلام بيت الله الحرام، أخبار مكة المشرفة**، تحقيق فرديناند ويستنفلد، خياط، بيروت، ١٩٦٤م.

□ يوميات هرتزل:
- **إعداد أنيس صايغ**، تعريب هيلدا صايغ، بيروت، ١٩٧٣م.

ب - المراجع:

□ أستارجيان، ك. ل:
- **تاريخ الأمة الأرمنية**، الموصل، ١٩٥١م.

□ الأعظمي، أحمد عزت:
- **القضية العربية**، بغداد، ١٩٣١ - ١٩٣٦م.

□ الأفغاني، سعيد:
- **قصة الخط الحديدي الحجازي**، مجلة العربي، العدد ٢٨٠، آذار ١٩٨٢م.

□ أمين، أحمد:
- **زعماء الإصلاح في العصر الحديث**، مكتبة النهضة المصرية القاهرة، ط٤، ١٩٧٩م.

□ آمجن، فريدون:
- **التاريخ السياسي للدولة العثمانية منذ قيام الدولة حتى معاهدة قينارجة الصغرى، فصل في كتاب الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**، إشراف أكمل الدين إحسان أوغلي، المجلد الأول، الفصل الأول، نقله إلى العربية صالح سعداوي، إستانبول، ١٩٩٩م.

□ أنطونيوس، جورج:
- **يقظة العرب**، تعريب ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦٤م.

□ أنيس، محمد:
- **الدولة العثمانية والشرق العربي**، ١٥١٤ - ١٩١٤م، القاهرة.

□ أوجاق، أحمد بشار:
- **الحياة الدينية، فصل في كتاب الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**، إشراف أكمل الدين إحسان أوغلي، المجلد الثاني، الفصل الأول، نقله إلى العربية صالح سعداوي، إستانبول، ١٩٩٩م.

□ أوزتونا، يلماز:
- **تاريخ الدولة العثمانية**، تعريب عدنان محمود سليمان، منشورات مؤسسة فيصل للتموين، إستانبول، الجزء الأول، ١٩٨٨م، الجزء الثاني، ١٩٩٠م.

□ أوزجان، عبد القادر:
- **النظم العسكرية العثمانية، فصل في كتاب الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**، إشراف أكمل الدين إحسان أوغلي، المجلد الأول، الباب الرابع، الفصل الأول، نقله إلى العربية صالح سعداوي، إستانبول، ١٩٩٩م.

□ أوين، روجر:
- **الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي، ١٨٠٠ ـ ١٩١٤م**، تعريب سامي الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ط١، ١٩٩٠م.

□ إيڤانوف نيقولاي:
- **الفتح العثماني للأقطار العربية ١٥١٦ ـ ١٥٧٤م**، تعريب يوسف عطا الله، دار الفارابي، بيروت، ١٩٨٨م.

□ إينالنجيك، خليل:
- **تاريخ الدولة العثمانية، من النشوء إلى الانحدار**، تعريب محمد م. الأرناؤوط، دار المدار الإسلامي، بيروت، ط١، ٢٠٠٢م.

□ البحراوي، محمد عبد اللطيف:
- **الإصلاح العثماني في عصر محمود الثاني**، القاهرة، ١٩٧٨م.

□ برجاوي، أحمد سعيد:
- **الامبراطورية العثمانية، تاريخها السياسي والعسكري**، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٣م.

□ برو، توفيق:
- **العرب والترك في العهد الدستوري العثماني، ١٩٠٨ ـ ١٩١٤م**، دار طلاس، دمشق، ط١، ١٩٩١م.

□ بروكلمان، كارل:
- **تاريخ الشعوب الإسلامية**، تعريب نبيه فارس ومنير البعلبكي، بيروت، ط١١، ١٩٨٨م.

□ بروي، إدوارد:
- **القرون الوسطى، كتاب في مجموعة تاريخ الحضارات العام**، جـ٣، منشورات عويدات، بيروت ـ باريس، ط٣، ١٩٩٤م.

□ البطريق، عبد الحميد:
- **من تاريخ اليمن الحديث ١٥١٧ - ١٨٤٠م**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٦٩م.

□ البطريق، عبد الحميد - ونوار، عبد العزيز:
- **التاريخ الأوروبي الحديث**، دار النهضة العربية، بيروت.

□ بكديللي، كمال:
- **الدولة العثمانية من معاهدة قينارجة الصغرى حتى الانهيار، فصل في كتاب الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**، إشراف أكمل الدين إحسان أوغلي، المجلد الأول، الفصل الثاني، نقله إلى العربية صالح سعداوي، إستانبول، ١٩٩٩م.

□ بن دهيش، عبد اللطيف:
- **مكتبات المدينة المنورة في العهد العثماني**، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الملك عبد العزيز بمكة المكرمة، السنة الثالثة، ١٣٩٧ - ١٣٩٨هـ، العدد الثالث.

□ بني المرجة، موفق:
- **صحوة الرجل المريض، أو السلطان عبد الحميد الثاني والخلافة الإسلامية**، مؤسسة صقر الخليج للطباعة والنشر، الكويت، ١٩٨٤م.

□ بيلديسينو، إيرين:
- **البدايات، عثمان وأورخان، فصل في كتاب تاريخ الدولة العثمانية**، إشراف روبير مانتران، الجزء الأول، الفصل الأول، تعريب بشير السباعي، دار الفكر للدراسات، القاهرة، ط١، ١٩٩٣م.

□ بيهم، محمد جميل:
- **فلسفة التاريخ العثماني**، بيروت، ١٩٥٤م.

□ الترـ عزيز سامح:
- **الأتراك العثمانيون في أفريقيا الشمالية**، ترجمة محمود علي عامر، دار النهضة العربية، بيروت، ط١.

□ ترحيني، محمد أحمد:
- **الأسس التاريخية لنظام لبنان الطائفي**، دار الآفاق، بيروت، ط١، ١٩٨١م.

□ التميمي، عبد الجليل:
- **أول رسالة من أهالي مدينة الجزائر إلى السلطان سليم الأول سنة ١٥١٩هـ**، المجلة التاريخية المغربية، العدد ٦، تموز ١٩٧٦م.

□ جب، هاملتون - وبوين هارولد:
- **المجتمع الإسلامي والغرب**، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، دار المعارف، مصر.

- جرانت، أ.ج ـ وتمبرلي، هارولد:
  - **أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ترجمة محمد علي أبو درة ولويس إسكندر، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، ١٩٦٧م.
- الجميل، سيار:
  - **العثمانيون وتكوين العرب الحديث**، مؤسسة الأبحاث العربية، ط١، ١٩٨٩م.
- حتي، فيليب:
  - **تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين**، ترجمة كمال اليازجي، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧٢م.
- حرب، محمد:
  - **العثمانيون في التاريخ والحضارة**، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٩م.
  - **السلطان عبد الحميد الثاني آخر السلاطين العثمانيين الكبار**، دار القلم، دمشق ١٩٩٠م.
- حسون، علي:
  - **العثمانيون والروس**، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٨٢م.
  - **العثمانيون والبلقان**، المكتب الإسلامي، بيروت.
- حصري، ساطع:
  - **البلاد العربية والدولة العثمانية**، دار العلم للملايين، بيروت، ط٣، ١٩٦٥م.
- حلاق، حسان علي:
  - **موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، ١٨٩٧ ـ ١٩٠٩م**، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٦م.
- حلاق، حسان ـ وفواز، مصطفى نجيب ـ وحسين، عبد السيد ـ وقانصو، عبد العزيز:
  - **دراسات في المجتمع العربي**، دار بيروت المحروسة، ١٩٩١م.
- خاطر، لحد:
  - **عهد المتصرفين في لبنان ١٨٦١ ـ ١٩١٨م**، بيروت، ١٩٨٢م.
- الخالدي، مصطفى ـ وفروخ، عمر:
  - **التبشير والاستعمار في البلاد العربية**، بيروت، ١٩٥٣م.
- خوري، إميل ـ وإسماعيل، عادل:
  - **السياسة الدولية في الشرق العربي**، الجزء الأول، دار النشر للسياسة والتاريخ، بيروت، ١٩٩٠م.
- الخوند، مسعود:
  - **الموسوعة التاريخية الجغرافية**، جـ٦، لبنان.
- داهموس، جوزيف:
  - **سبع معارك فاصلة في العصور الوسطى**، ترجمة محمد فتحي الشاعر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط٢، ١٩٩٢م.

□ دومون، بول ـ وفرنسوا، جورجو:
- **موت امبراطورية ١٩٠٨ ـ ١٩٢٣م، فصل في كتاب تاريخ الدولة العثمانية**، إشراف روبير مانتران، الجزء الثاني، الفصل ١٤، تعريب بشير السباعي، دار الفكر للدراسات، القاهرة، ط١، ١٩٩٣م.

□ ديل، شارلز:
- **البندقية جمهورية أرستقراطية**، تعريب أحمد عزت عبد الكريم وتوفيق إسكندر، دار المعارف، مصر، ١٩٤٨م.

□ ديورانت، ول:
- **قصة الحضارة**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

المجلد السادس، الجزء الثاني، ترجمة عبد الحميد يونس.

المجلد السادس، الجزء الخامس، ترجمة محمد علي أبو درة.

المجلد السابع، الجزء الثاني، ترجمة فؤاد أندراوس.

المجلد الثامن، الجزء الثالث، ترجمة فؤاد أندراوس.

□ الرافعي، عبد الرحمٰن:
- **عصر إسماعيل، القاهرة**، ١٩٤٨م.
- **الثورة العربية والاحتلال الإنكليزي**، القاهرة، ١٩٤٩م.
- **عصر محمد علي**، النهضة المصرية، القاهرة، ط٣، ١٩٥١م.

□ رافق، عبد الكريم:
- **العرب والعثمانيون ١٥١٦ ـ ١٩١٦م**، دمشق، ط١، ١٩٧٤م.

□ رامزور، آرنست:
- **تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨م**، ترجمة صالح أحمد العلي، مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦٠م.

□ رستم، أسد:
- **بشير بين السلطان والعزيز ١٨٠٤ ـ ١٨٤٠**، منشورات المكتبة البولسية، بيروت، ط٢، ١٩٨٥م.
- **لبنان في عهد المتصرفية**، منشورات المكتبة البولسية، بيروت، ط٢، ١٩٨٨م.
- **الروم في سياستهم وحضارتهم ودينهم وثقافتهم**، منشورات المكتبة البولسية، بيروت، ط٢، ١٩٨٨م.

□ الرشيدي، سالم:
- محمد **الفاتح**، مكتبة الإرشاد، جدة، ط٣، ١٩٨٩م.

□ رنسيمان، ستيفن:
- **تاريخ الحروب الصليبية**، تعريب السيد الباز العريني، دار الثقافة، بيروت، ط٢، ١٩٨١م.

□ رنوڤان، بيير:
- **تاريخ العلاقات الدولية، القرن التاسع عشر ١٨١٥ ـ ١٩١٤م**، تعريب جلال يحيى، القاهرة، ١٩٨٠م.
□ زيادة، محمد مصطفى:
- **نهاية السلاطين المماليك**، مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، المجلد الرابع، العدد الأول، أيار، ١٩٥١م.
□ زيادة، نيقولا:
- **ليبيا في العصور الحديثة**، القاهرة، ١٩٦٦م.
- **أبعاد التاريخ اللبناني الحديث**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٢م.
□ سنو، عبد الرؤوف:
- **العلاقات الروسية، العثمانية ١٦٨٧ ـ ١٨٧٠**، مجلة تاريخ العرب والعالم، الأعداد:
٣٣ ـ ٣٤ تشرين الثاني ـ كانون الأول ١٩٨٤م.
٧٧ ـ ٧٨ آذار ـ نيسان ١٩٨٥م.
٧٩ ـ ٨٠ أيار ـ حزيران ١٩٨٥م.
□ سوسة، أحمد:
- **العرب واليهود في التاريخ**، العربي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط٧.
□ سويد، ياسين:
- **التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية في عهد الإمارتين، الجزء الأول، الإمارة المعنية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ١٩٨٠م.
□ الشاذلي، محمود ثابت:
- **المسألة الشرقية، دراسة وثائقية عن الخلافة العثمانية ١٢٩٩ ـ ١٩٢٣م**، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٩٨٩م.
□ شكري، محمد فؤاد:
- **الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر**، دار الفكر العربي، القاهرة.
□ الشناوي، عبد العزيز:
- **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
الجزء الأول ١٩٨٤م ـ **الجزء الثاني** ١٩٨٦م، ط٢ ـ **الجزء الثالث** ١٩٨٣م ـ **الجزء الرابع** ١٩٨٦م.
- **أوروبا في مطلع العصور الحديثة، الجزء الأول**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط٥، ١٩٨٥م.
- **الوحدة العربية في التاريخ الحديث والمعاصر**، مجلة مرآة العلوم الاجتماعية، المجلد السابع، العدد الأول، كانون الثاني ١٩٦٣م، ص١٣ ـ ٥٦.

□ شهاب، مظهر:
- **تيمورلنك، عصره، حياته وأعماله**، أطروحة دكتوراه لم تنشر بعد، جامعة القديس يوسف، بيروت، ١٩٨١م.
□ الشوابكة، أحمد فهد بركات:
- **حركة الجامعة الإسلامية**، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط١، ١٩٨٤م.
□ الشيبي، كامل مصطفى:
- **الصلة بين التشيع والتصوف**، دار الأندلس، بيروت، ط٣، ١٩٨٢م.
□ صباغ، ليلى:
- **الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس عشر والسابع عشر**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٩م.
□ صفوت، محمد مصطفى:
- **مؤتمر برلين ١٨٧٨ وأثره في البلاد العربية**، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، ١٩٥٧م.
- **محاضرات في المسألة الشرقية ومؤتمر باريس**، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، ١٩٥٨م.
□ ضبيع، صلاح:
- **العلاقات العثمانية البيزنطية**، مقال في مجلة الاجتهاد، العددان ٤١ و٤٢، السنة الحادية عشر، بيروت.
□ الضناوي، محمد علي:
- **قراءة إسلامية في تاريخ لبنان والمنطقة من الفتح الإسلامي ونشأة المارونية حتى سنة ١٨٤٠**، دار الإيمان، لبنان، ط١، ١٩٨٥م.
□ طربين، أحمد:
- **فلسطين في خطط الصهيونية والاستعمار ١٨٩٧ - ١٩٢٢م**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٠م.
□ طقوش، محمد سهيل:
- **تاريخ الأيوبيين**، دار النفائس، بيروت، ط١، ١٩٩٩م.
- **تاريخ سلاجقة الروم**، دار النفائس، بيروت، ط١، ٢٠٠٢م.
□ الطيبي، أمين توفيق:
- **المواجهة العثمانية البرتغالية في القرن السادس عشر**، مجلة الاجتهاد، العدد ٤٣، السنة ١١، ١٩٩٩م.
□ عبد الكريم، أحمد عزت:
- **دراسات في تاريخ العرب الحديث**، دار النهضة العربية، بيروت.

□ العزاوي، عباس:
- **تاريخ العراق بين الاحتلالين ١٩٣٥ - ١٩٥٦م**، بغداد.

□ العقاد، صلاح:
- **المغرب العربي**، الأنجلو المصرية، القاهرة، ط٢، ١٩٦٦م.

□ علي، محمد كرد:
- **خطط الشام**، بيروت، ط٢، ١٩٦٩م.

□ عماد، عبد الغني:
- **السلطة في بلاد الشام في القرن الثامن عشر**، دار النفائس، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

□ عمارة، محمد:
- **الأعمال الكاملة للأفغاني**، بيروت، ١٩٧٢م.

□ عمر، عمر عبد العزيز:
- **تاريخ المشرق العربي، ١٥١٦ - ١٩٢٢م**، دار النهضة، بيروت.

□ عوض، محمد عبد العزيز:
- **الإدارة العثمانية في سورية**، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٩م.

□ غرايبة، عبد الكريم محمد:
- **تاريخ العرب الحديث**، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ط٢، ١٩٨٧م.

□ **فاتان، نيقولا:**
- **صعود العثمانيين، فصل في كتاب تاريخ الدولة العثمانية**، إشراف روبير مانتران، الجزء الأول، الفصل الثاني، تعريب بشير السباعي، دار الفكر للدراسات، القاهرة، ط١، ١٩٩٣م.

□ فريمو، جاك:
- **من نابوليون إلى ميتيران**، تعريب هاشم صالح، الأرض للنشر، ط١، ١٩٩١م.

□ فيشر، هربرت:
- **أصول التاريخ الأوروبي الحديث**، ترجمة زينب عصمت راشد وأحمد عبد الرحيم مصطفى، دار المعارف بمصر، ١٩٦٥م.
- **تاريخ أوروبا في العصر الحديث**، ترجمة أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع، دار المعارف بمصر، ط٧.

□ كار، وليم غاي:
- **أحجار على رقعة الشطرنج**، تعريب سعيد الجزائرلي، دار النفائس، بيروت، ط١٣، ١٩٩١م.

- كشك، محمد جلال:
  - **القومية والغزو الفكري**، دار الإرشاد، بيروت، ط٢، ١٩٧٠م.
- كنادار، جمال:
  - **تكوُّن الدولة العثمانية**، مقال في مجلة الاجتهاد، العددان ٤١ و٤٢، السنة ١١، بيروت.
- كلتي، برناردين:
  - **فتح القسطنطينية**، ترجمة شكري محمود نديم، مكتبة النهضة، بغداد ١٩٦٢م.
- كلو، أندري:
  - **سليمان القانوني**، تعريب البشير بن سلامة، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩١م.
- كوبرولي، محمد فؤاد:
  - **قيام الدولة العثمانية**، ترجمة أحمد السعيد سليمان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، ١٩٩٣م.
- كوران، أرجمند:
  - **السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر**، ترجمة عبد الجليل التميمي، تونس، ١٩٧٠م.
- كولز، بول:
  - **العثمانيون في أوروبا**، ترجمة عبد الرحمٰن عبد الله الشيخ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣م.
- الكيلاني، شمس الدين:
  - **العثمانيون والأوروبيون في القرن السادس عشر**، مقالة في مجلة الاجتهاد، العددان ٤٥ و٤٦، السنة ١١، بيروت.
- لامب، هارولد:
  - **سليمان القانوني**، تعريب شكري محمود نديم، شركة النبراس، بغداد، ١٩٦١م.
- لسترينج، كي:
  - **بلدان الخلافة الشرقية**، ترجمة بشير فرنسيس وكوركيس عواد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٥م.
- لطف الله خان، ميرزا:
  - **جمال الدين الأسدآبادي المعروف بالأفغاني**، ترجمة صادق نشأت وعبد النعيم حسنين، الأنجلو المصرية، ١٩٥٧م.
- لورنس، هنري:
  - **الحملة الفرنسية في مصر**، ترجمة بشير السباعي، سينا للنشر، مصر، ط١، ١٩٩٥م.
- لويس، برنارد:
  - **إستانبول وحضارة الامبراطورية العثمانية**، ترجمة سيد رضوان علي، منشورات جامعة بنغازي.

□ ماكارثي، جوستين:
- **سياسات الإصلاح العثماني**، مقال في مجلة الاجتهاد، العددان ٤٥ و٤٦، السنة ١١، بيروت.

□ مانتران، روبير:
- **تاريخ الدولة العثمانية**، ترجمة بشير السباعي، دار الفكر للدراسات والنشر، القاهرة، ١٩٩٢م.

□ مانويل، فرانك:
- بين أميركا وفلسطين، تعريب يوسف حنا، عمان، ١٩٦٧م.

□ محمد علي، أورخان:
- **السلطان عبد الحميد الثاني، حياته وأحداث عصره**، العراق، مكتبة الأنبار، ط١، ١٩٨٧م.

□ مخزوم، محمد:
- **التنظيمات العثمانية**، مجلة تاريخ العرب والعالم، العددان ٧٧ و٧٨، آذار - نيسان، ١٩٨٥م.

□ المخزومي، محمد باشا:
- **خاطرات جمال الدين الأفغاني**، بيروت، ١٩٦٥م.

□ مصطفى، أحمد عبد الرحيم:
- **في أصول التاريخ العثماني**، دار الشروق، القاهرة، ط٢، ١٩٩٣م.

□ منسّى، محمود صالح:
- **تصريح بلفور**، القاهرة، ١٩٧٠م.

□ مؤنس، حسين:
- **تاريخ المغرب وحضارته**، العصر الحديث للنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.

□ نسكايا، سيميليا:
- **الحركات الفلاحية في لبنان في النصف الأول من القرن التاسع عشر**، تعريب عدنان جاموس، دار الفارابي، بيروت، ١٩٧٢م.

□ نوار، عبد العزيز سليمان:
- **الشعوب الإسلامية**، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٧٣م.
- **وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث ١٥١٧ - ١٩٢٠م**، منشورات جامعة بيروت العربية، ١٩٧٤م.

□ نوار، عبد العزيز سليمان - ونعنعي، عبد المجيد:
- **التاريخ المعاصر، أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الأولى**، دار النهضة العربية، بيروت.

□ نور الدين، محمد:
- **الانتفاضات العلوية في الأناضول في القرن السادس عشر**، مقال في كتاب الأقليات والقوميات في السلطنة العثمانية بعد عام ١٥١٦م، منشورات الجمعية التاريخية اللبنانية، الفنار، لبنان، ٢٠٠١م.

□ وايزمن، حاييم:
- **التجربة والخطأ**، تعريب يوسف حنا، القدس.

□ يحيى، جلال:
- **تاريخ العلاقات الدولية**، دار المعارف، مصر، ١٩٨٢م.

○ دائرة المعارف الإسلامية.

○ **مجلة تاريخ العرب والعالم.**

○ **مجلة العربي.**

○ **مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية.**

○ **مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية.**

○ **مجلة** مرآة العلوم الاجتماعية.

ثانياً: المصادر والمراجع باللغة التركية

□ أفندي، خير الله:
- **تاريخ خير الله أفندي**، إستانبول، ١٨٥٦ ـ ١٨٧٥م.

□ التيداغ سينساسي:
- **مقالة «سليم»**، دائرة المعارف التركية، الجزء العاشر.

□ بجوي، إبراهيم:
- **تاريخ بجوي**، مطبعة عامرة، إستانبول، ١٥ صفر، ١٢٨٣هـ.

□ راشد، محمد بن مصطفى:
- **تاريخ راشد**، إستانبول.

□ رشاد علي:
- **تاريخ عمومي**.

□ زادة، صولاق:
- **تاريخ صولاق زادة**، إستانبول، ١٢٩٧هـ.

□ زادة، عاشق باشا:
- عاشق باشا زادة **تاريخي**، إستانبول، مطبعة عامرة ١٣٣٢هـ.

□ سعد الدين، محمد:

- **تاج التواريخ**، إستانبول، ١٨٦٢ - ١٨٦٣م.

□ شاني زادة، محمد عطا الله:

- **شاني زادة تاريخي**، إستانبول، مطبعة سي، ١٢٩٠هـ.

□ عاصم، إسماعيل كوچك چلبي زادة:

- **تاريخ إسماعيل عاصم**، إستانبول، ١٢٨٢هـ.

□ فريدون بك، أحمد:

- **مجموعة منشآت السلاطين**، إستانبول، ١٢٨٧هـ.

□ كامل باشا، محمد - الصدر الأعظم:

- **تاريخ سياسي دولة علية عثمانية**.

□ نعيما، مصطفى:

- **روضة الحسين في أخبار الخافقين، المعروف بتاريخ نعيما**، مطبعة عامرة، إستانبول، ١٢٨٣هـ.

□ نوري، عثمان:

- **عبد الحميد ودور سلطنتي، حيات خصوصية وسياسة سي**، الآستانة، ١٩٠٩م.

□ دائرة المعارف التركية.

- Kaplan, Mehmet: **Namik Kemal. Hayati ve Eserleri**. Istanbul, 1948.
- Midhat, Ahmad: **üssi Inkilab**. Istanbul, 1294-1295.
- Tunay, Tarek, Z: **Turkiyede Siyasi partilar** 1859-1925. Istanbul 1952.
- Unat, Faik Raçid: **Osmanli Seferleri ve Sefartnameleri**. Ankara, 1968.
- Uzuncarsili, I. H: **Osmanli Tarihi**. Ankara 1954-1956.

ثالثاً: المصادر والمراجع باللغة الفارسية

□ آبرو، حافظ عبد الله بن لطف الله بن عبد الرشيد:

- **زبدة التواريخ**، بايسنقري، بسعي واهتمام فلكس تاور، براغ، ١٩٥٦م.

□ بازوكي، رضا:

- **تاريخ إيران أزمغول تا أفشارية، چاب أول**، تهران، ١٣٣٤ شمسي هجري.

□ صفا، ذبيح الله:

- **تاريخ أدبيات در إيران**، تهران، ١٣٦٨ شمسي هجري.

□ فلسفي، نظر الله:

- **چنك تشالديران، چاب دانشكاه**، تهران ١٣٣٢ شمسي هجري.

□ القزويني، حمد الله مستوفي:

- **نزهة القلوب**، تحقيق كي لسترينج، تهران.

□ هدايت رضا قليخان:

ـ ملحقات تاريخ روضة الصفا، ناصري، جلد هشتم، ١٣٣٩ شمسي هجري.

□ يزدي، مولانا شرف الدين علي:

ـ ظفر نامة، إشراف وتصحيح محمد عباسي، ١٣٣٥ شمسي هجري.

رابعاً: المصادر والمراجع باللغات الأوروبية

- **Amin, A:** Turkey in the World War, U.S.A, 1930.
- **Anderson, M:** The Eastern Question, 1774-1923, London, 1966.
- **Babinger, F:** Mahomet, II, Le Conquerant Et son Temps 1432-1481. Payot-Paris, 1954.
- **Barnwell, R.G:** The Russo - Turkish War. California, 1877.
- **Barker, T. M:** Double Eagle and the Crescent: Vieena's second siege and it Historical Setting. Newyork, 1967.
- **Bréhier, L:** Le Monde Byzantine: Vie et Mort de Byance. Paris, 1927.
- **Brown, P. M:** Foreigners in Turkey, Their Juridical Statut, Princeton, Oxford, 1914.
- **Cantacuzenus, J:** Historia. In C.S.H.B. Bonn, 1836.
- **Cambridge Medieval History:** Vol IV.
- **Cambridge Medieval History:** Byzantine Empire.
- **Cambridge Modern History:** Vol I.
- **Charrier, E:** Negociation de la France dans Levant. Newyork.
- **Chevallier, D:** Aux origines des troubles Agraires Libanais en 1858. Annales F.S.C, XIV, 1949.
  - * La Société du Mont Liban à L'Epoque de la Révolution Industrielle en Europe, Paris 1971.
- **Chronique:** Arabe du XVI ème Siècle, Paris, 1837. Histoire d'Aroudj et de khair - Ed - Din Fondateurs de la Régence d'Alger.
- **Clayton, G.D:** Britain and the Eastern Question: Misolongi to Galipoli. London, 1971.
- **Cohen I:** A Short History of Zionizm. London, 1951.
  - * Theodore Herzel the Founder of Political Zionizm. London, 1959.
- **Creasy, E.S:** History of the Ottoman Turks from the Beginning of their Empire to the Present Time (khayats. Beirut, 1961) and vol II, London, 1878.
- **Davison, R. H:** Reform in the Ottoman Empire: 1856 - 1876. Princeton, 1963.
- **Diehle, C:** Europe Orientale de 1081 à 1453. Paris, 1945.
- **D'Ohsson, I. M:** Tableau Générale de L'Empire Ottoman, Paris, 1788 - 1824.
- **Douin, G, Et Mme Fawtier, E. C:** L'Angleterre et L'Egypte - la Campagne de 1807. Le Caire, 1928.

- **Durand, M:** Nadir Shah. London, 1908.
- **Engelhart, Ed:** La Turqui et le Tanzimat ou Histoire de la Réformes dans L'Empire Ottoman Depuis 1825 Jusqu'à nos jours.
- **Encyclopedia of Islam:**
- **Findley, V.C:** Ottoman Civil Officialdom. Princeton, 1989.
- **Gaid, M:** L'Algérie sous les Turks. Alger, 1974.
- **Gibb, E.J.W:** History of the Ottoman Poetry. London, 1902.
- **Gibbons, H.A:** The Foundation of the Ottoman Empire, 1300 1403. Oxford, 1916.
- **Grammont, H.D:** Histoire D'Alger sous la Domination Turque: 1515 - 1830. Paris, 1887.
- **Grousset, R:** L'Empire du Lévant. Histoire de la Question d'Orient. Paris. 1946.
- **Guiga, T:** Darouth Rais, Le Magnifique Seïgneur de la Mer. Tunis, 1974.
- **Hajjar, J:** L'Europe et le destin de Proche Orient: 1815 - 1848. Tournai, 1970.
- **Hammer. J:** Histoire de L'Empire Ottoman, 3 vol. Paris, 1835 - 1847.
- **Hasluck. F.W:** Christianity and Islam under Sultans. Oxford, 1929.
- **Hess, A:** The Ottoman Conquest of Egypt 1517 and the Beginning of Sixteenth Century World War. International Journal of Middle East Studies. IV, 1973.
- **Hurewitz, J.C:** The Middle East and North Africa in World Politics. A Documentary Record. I (1535 - 1914). II (1914 - 1956). Princeton, 1956.
- **Inalçik H:** The Ottoman Economic Mind and Aspect of the Ottoman Economy Studies in the Economic History of the Middle East. by M. A, Cook, 1970.
  * The Ottoman Empire. The Classical Age 1300 - 1600. trans. by Norman Itzkowitz and Colins Imber. London, 1973.
- **Ismail, A:** Histoire du Liban Redressement de Déclin du Féodalism Libanais 1840 - 1861. Beyrouth, 1958.
- **Jelavich, B:** The Ottoman Empire. The Great powers and the Straits Question 1870 - 1887, Indiana, 1973.
  * Hsitory of the Ottoman Balkans. Camb, 1983.
- **Jones, W:** History of life of Nadir Shah King of Persia. London 1773.
- **Koprulo, M. F:** Les Origines du Bektachisme, Paris. 1926.
- **Kritovoulos:** History of Mehmed the Conqueror. Trans, from Greek by Charles, T. Rigges. Greenwood, 1970.
- **Lanepoole, S:** Turkey. Khayat. Beirut, 1960.
- **Lavise, E et Rambaud. A:** Histoire Générale du Quatriéme siècle à nos jours. Paris, 1922.
- **Le Roulx, J Dela Ville:** La France en Orient. Au XIV Siecle, Paris. 1886.
- **Lewis, B:** The Emergence of Modern Turkey. Oxford, 1962.
- **Longrigg, S.H:** Four Centuries of Modern Iraq. Oxford, 1925.

- **Mardin, S:** The Genesis of Young *Ottoman* Thoughts. Princeton, 1926.
- **Marriot, J. A. R:** The Eastern Question. London, 1965.
- **Miller, W:** The Ottoman Empire and its Successors 1801 - 1927. London, 1966.
- **Olson, R:** The Siege of Mousil and the *Ottoman* - Persian Relations, 1718 - 1743, Indiana, 1975.
- **Ostrogorsky, G:** History of the Byzantine State. Trans, by Hussey, Oxford, 1956.
- **Pietri, L:** Le Monde et son Histoire. Tome IV X et XV Siècles. Collection par Maurice Meleau. *France, 1967.*
- **Pinon, R:** L'Europe et L'Empire Ottoman. Paris. 1907.
- **Pitcher, D. E:** A Historical Geography of the Ottoman Empire from Earliest Times to the end *of Sixteenth* Century - Leiden, 1972.
- **Puryear, V. J:** England, Russian and the Straits *Questions*. Connecticut, 1965.
- **Reddaway, W. F:** A History of Europe. 1610 - 1716. London, 1967.
- **Saul, N. E:** Russian *and* the Mediterranean: 1797 - 1807. Chicago - London, 1970.
- **Schopoff, A:** Les Réformes et la Protection des Chrétiens en Turqui: 1673 - 1904. Paris, 1904.
- **Shaw, S. J:** Selim III and the Ottoman Navy. Oxford, 1969.
  * History of the Ottoman Empire and Modern Turkey Vol I Empire of Gazis, the Rise and Decline *of the Otto*man Empire 1280 - 1801. Camb, 1988.
- **Shaw, S. J and Kural, E:** History of the Ottoman Empire and *Modern* Turkey *Vol II, Reform,* Revolution and Republic, The Rise of Modern Turkey 1807 - 1975: Camb. 1988.
- **Sorel, A:** La Question d'Orient au XVIII Siècle. Le partage de la *Pologne et le* Traité *de Kainardji*. Paris, 1889.
- **Staviranos, L. S:** The Balkans since 1453. *London, 1958.*
- **Stoye, J:** The Siege of Vienna. London, 1964.
- **Stripling, G. W. F:** The Ottoman Turks and the Arabs: 1514 - 1574. Illinois, 1942.
- **Taylor, A. J. P:** The Struggle for Mastery in Europe 1848 - 1918. Oxford, 1954.
- **Temperley, H:** History of Serbia. London, 1959.
  * England and the Near East, the Crimea. London, 1964.
- **Testa, T. D:** Récueil *de* Traités de la Porte Ottomane avec les Puissances étrangères. Paris, 1901.
- **Thauraud, J et J:** L'Histoire de Juifs. Paris, 1927.
- **Toynbee, A. J:** A Study *of* History. Vol I, Oxford, 1934.
- **Vasiliev, A. A:** History of the Byzantine Empire. *Wiscounsin 1971.*

- **Velay, H. D:** Essai sur L'Histoire Financiére de la Turqui. Paris, 1903.
- **Venrad, D:** Le monde et son Histoire. Tome V, XVI E XVII Siècles, Collection par Maurice Melau. France, 1967.
- **Ville:** La France en Orient au XIV Siècle.
- **Wittek, P:** the Rise of the Ottoman Empire. Oxford, 1965.

فهرس الخرائط

محتوى الكتاب

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الباب الثالث

مرحلة الضعف والانحلال في القرنين السابع عشر والثامن عشر

الموضوع	الصفحة

الباب الرابع

عهد الإصلاح والتغيير والتنظيمات في القرن التاسع عشر

حتى صدور دستور عام (١٢٩٢هـ/١٨٧٦م)

الموضوع	الصفحة

الباب الخامس

مرحلة تنفيذ نظرية الجامعة الإسلامية والمشروطية

طيلة عهد عبد الحميد الثاني

الموضوع	الصفحة

الباب السادس

مرحلة قيام الثورة وإنهاء دور الخلافة العثمانية

الموضوع	الصفحة



عمَّرت الدولة العثمانية أكثر من ستة قرون، وشكَّلت امبراطورية مترامية الأطراف، وكادت أن تجتاح أوروبا، ما جعلها عرضة لحملات متجنِّية شارك فيها الاستعمار والصهيونية.

وقد حفلت كثير من المؤلفات الأوروبية والعربية بالتحامل على العثمانيين، واتهمت السلطنة والسلاطين بأبشع الصفات، لأسباب عاطفية غير علمية، وساهم في ذلك الدولة التركية التي خلفت العثمانيين، وبنت مجدها على مهاجمتهم والطعن فيهم.

ومع ذلك بقيت الكتابات بالعربية في التاريخ العثماني ضئيلة، والحيادية منها شبه معدومة، ما دفع المؤلف إلى إضافة هذا السفر المهم إلى المكتبة العربية، وهو مؤرخ وأستاذ جامعي متخصص بالتاريخين الإسلامي والعثماني، اعتمد في بحثه الحياد، والوثائق، فتوصل إلى أن الدولة العثمانية اعتمدت المساواة بين رعاياها المختلفين في الأديان والأعراق، وأنها كانت الوحيدة في العصور الوسطى والحديثة التي اعترفت رسمياً بالأديان السماوية الثلاثة وحققت بين رعاياها تعايشاً تميَّز بالانسجام.

بدأ الكتاب من تأسيس الدولة، وانتهى بسقوطها، وكُتب بلغة سلسة تشدُّ القارئ مهما كانت ثقافته.

الناشر


9789953184432